

قليوبي وعميرة

حاشيتا الإمامين المحققين الشيخ شهاب الدين القليوبي
والشيخ عميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلي
على منهاج الطالبين للشيخ محيي الدين النووي
في فقه مذهب الإمام الشافعي
وبالهامش الشرح المذكور
رحم الله الجميع
ونفعنا بهم
آمين

(تنبيه)

[قد وضعت حاشية العلامة القليوبي بأعلى الصفحة
وحاشية الشيخ عميرة بأسفلها مفصلاً بينهما بجدول]

الجزء الثاني

تحقيق ومراجعة الأستاذ
طه عبد الرؤوف سعد

الناشر
المكتبة التوفيقية
أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

[كتاب الزكاة]

تقدم حكمة ذكرها عقب الصلاة وهي شاملة لإخراجها وما يخرج عنه وما يتعلق بذلك وهي لغة :
 الثماء أى التنمية والتطهير والإصلاح وشرعا : مال مخصوص يخرج عن مال أو بدن مخصوص على وجه
 مخصوص ، وفرضت في شعبان السنة الثانية من الهجرة مع زكاة الفطر أو زكاة الفطر بعدها في رمضان
 (قوله هي أنواع) أى تتعلق بأنواع ولو قال بأجناس لكان أولى وهذه الأنواع في الحقيقة ثلاثة حيوان ونبات
 وجوهر وعدها بعضهم خمسة فجعل الحيوان ثلاثة^(١) والنبات والنقد وبعضهم سبعة بجعل النبات ثلاثة :
 حباً وعباً ونخلًا والنقد واحداً وبعضهم عدّها ثمانية بجعل النقد ذهباً وفضة وهذا أنسب لقولهم تؤخذ الزكاة
 من ثمانية وتدفع لثمانية وكل واحد منها داخل في عموم جنس وهي حيوان واختصت بالنعم منه لكثرة نفعه ،
 ونبات واختصت بالمقتات منه لأن به قوام البدن وجوهر واختصت بالنقد منه لكثرة فوائده وثمر واختصت
 بالنخل والعنب منه للاغتناء بهما عن القوت ويدخل في النقد التجارة لأن المعتبر قيمتها وإنما وجب فيها لما فيها
 من الفوائد والمعدن والركاز لما فيها من الثماء الخضر وسيأتى في الصدقات أنها تدفع لثمانية أصناف وهي المذكورة
 في آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (قوله الحيوان) والنعم أخص منه والماشية أخص منها لأنها
 كما في القاموس اسم للإبل والغنم والمعروف مساواتها للحيوان فلعل هذا المعنى قد هجر في العرف وسميت
 بذلك لرعيها وهي تمشى (قوله للبداية بالإبل إلخ) هو تعليل للدعوتين قبله والإبل اسم جمع لا واحد له من
 لفظه ومثلوله جمع وكذا الغنم والخيل وسميت بذلك لاختيارها في مشيها قال الجوهري واسم الجمع إذا استعمل
 في غير الآدمي لزمه التأنيث نحو رتعت الإبل والبقر والريق اسم جنس لأنه موضوع للماهية المطلقة وله
 واحد من لفظه وهو إما إفرادى إن أطلق على القليل والكثير كاللحم والعسل أو جمعى إن اختص بالكثير ويميز
 بينه وبين مفردة بياء النسب كروم ورومى أو بالتاء غالباً إما فى مفردة كتمر وتمرّة أو فى جمعه نحو كمء وكمأة
 ومنه البقر لأن مفردة بقر أو باقورة وقال بعضهم إنه اسم جنس وضعا وخصه الاستعمال بالكثير وجعل

[كتاب الزكاة]

هى أنواع تأتى في
 أبواب (باب زكاة
 الحيوان) بدعواه بالإبل
 منه للبداية بالإبل في
 الحديث الآتى لأنه
 أكثر أسوال العرب

[كتاب الزكاة]

الزكاة في اللغة : النمو والتطهير والمدح ، وفي الشروع : اسم لقدر من مال مخصوص يصرف لطائفة
 مخصوصة بشرائطسمى بذلك لأن المال ينمو بيرة إخراجها ودعاء الآخذ قال تعالى ﴿وما آتيتكم من زكاة
 تريدون وجه الله﴾ الآية ثم هي نوعان : زكاة بدن وزكاة مال والثاني ضربان متعلق بالقيمة وهو زكاة التجارة
 ومتعلق بالعين وهو ثلاثة حيوان وجوهر ونبات واختصت من الحيوان بالنعم لكثرة النفع به في المأكل وغيره مع
 كثرتها في نفسها ومن الجواهر بالنقد لكونهما قيم الأشياء وتنشأ عنهما الفوائد كالحیوان ومن النبات بالقوت لأن
 به قوام البدن وسد الضرورات فتعلقت به لسد ضرورة الفقراء (قول الشارح لأنه) مرجع الضمير فيه وفي بدعواه

(إنما تجب في النعم وهي الإبل والبقر والغنم) فتجب في الثلاث إجماعاً (لا الخيل والرفيق والمتولد من غنم وطيء) فلا تجب فيها قال عليه السلام: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ، رواه الشيخان والأصل عدم الوجوب في المتولد المذكور (ولا شيء في الإبل حتى تبلغ خمساً ففيها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاثاً وعشرين أربع وخمسة وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة وإحدى وستين جعدة وست وسبعين بنتا لبون وإحدى وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في الأكثر من ذلك (في كل أربعين بنت

لبون) وفي (كل خمسين حقة) لحديث أبي بكر رضي الله عنه بذلك في كتابه بالصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري عن أنس ومن لفظه فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين إلى آخر ما تقدم وهذا يصدق بما زاد واحدة وهو المراد وذلك مشتمل على ثلاث أربعينات ففيه ثلاث بنات لبون كما صرح به في رواية لأبي داود بلفظ : فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فصرخ الفقهاء بذلك وذكروا الضابط الشامل له بعده ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وتسعين ثلاث

له مفرداً كما مر (قوله والمتولد من غنم وطيء إلخ) أي المتولد بين زكوى وغيره لا زكاة فيه لأن مبنى الزكاة على التخفيف وخرج به المتولد بين زكويين كبقرة وغنم فتجب فيه الزكاة ويلحق بالأخف . قال ابن حجر من حيث العدد لا السن فيجب في أربعين بين ضأن ومعز ماله ستان فراجع (قوله ثم في الأكثر إلخ) أشار إلى أن هذا الضابط إنما يعتبر فيما زاد على النصب السابقة ووجوده قبل زيادة تسع عليها معلوم الانتفاء فما ذكره المنهج من الإيهام في عبارة المصنف غير مستقيم فتأمل (قوله ففيه) أي المشتمل إذ المعنى أنه يزداد ثلث شاة مع كل أربعين وإنما اقتصر في الحديث على الأربعين لأنها الكوامل وهذا المشار إليه بقول المنهج ففي كل أربعين على أن معها ثلثاً فهو بضم المثلثة وما ذكره العلامة ابن قاسم هنا لا يستقيم لفظاً ولا معنى كما يعلم من مراجعته (قوله الشامل له) أي على ما مر فبعده متعلق بقوله ذكرنا فتأمل (قوله وللواحد إلخ) هو مفاد الحمل السابق وكلام الإصطخري مبنى على عدم التأويل ويرده التصريح بالواحدة في الخبر الآخر (قوله وما بين النصب عفو) أي لا يتعلق به الواجب أي لا وجوداً ولا عدماً بمعنى أنه لا يزيد بوجوده ولا ينقص بعدمه ولو بعد وجوده (قوله لها سنة) أي كاملة ولا يتحقق إلا بالشروع في السنة الثانية لأن أسنان الزكاة تحديدية بمعنى أنه لا يختفر النقص فيها إلا في ضأن أجذع يرمى مقدم أسنانه فيجزىء قبل تمام السنة

للحيوان (قول المتن في النعم) يذكر ويؤنث قال الجوهري وهو واحد الأنعام ونقل النووي عن الواحدى اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على الثلاث أهد وكذلك الأنعام تطلق على الثلاث قال تعالى : ﴿ وَإِنْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ﴾ الآية إلى أن قال ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ ﴾ إلخ (قول المتن لا الخيل) خالف أبو حنيفة فأوجبها في إناث الخيل وكذا في الذكور تبعاً للإناث وسميت خيلاً لا اختيالاً في مشيها وأبدى بعضهم حكمة لعدم الوجوب فيها قال وهي كونها تتخذ للزينة وأما المتولد المذكور فعدم الوجوب فيه لأنه لا يسمى غنماً وكذا لا يجزىء في الأضحية . قال الإسنوي : والظباء معدودا جمع ظبي (قول الشارح وهو المراد) أي للتصريح بها في بعض الروايات كما قاله الشارح قال الإسنوي وحملاً للمطلق على المقيّد كما في النصب فإنها لا تتغير إلا بواحدة (قول الشارح ففيه) مرجع الضمير فيه ما من قوله بما زاد (قول الشارح فصرح الفقهاء إلخ) دفع لما يقال عبارة المؤلف أعنى قوله ثم في كل أربعين إلخ تقتضي أن هذا الحكم لا يثبت قبل ذلك مع أنه ثابت بزيادة الواحدة على العشرين (قول الشارح الشامل له) كيف الشمول مع أن الواحدة يقابلها قسط من الواجب (قول الشارح وللواحدة الزائدة قسط من الواجب) قال السبكي فعلى هذا يكون قوله في الحديث ففي كل أربعين مخصوصاً بما عدا صورة المائة وإحدى وعشرين وعلى قول الإصطخري لا تخصيص لأن الزائد عفو وإن توقف تغير الواجب عليه ثم قال وأما الثاني والعشرون وما بعده إلى التاسع والعشرين فهو وقص بالاتفاق يعنى ليس فيه نصاب مغير للواجب وإنما هو عدد بين النصب قال فإن علقنا الفرض به كان المراد بقوله في الحديث ففي كل أربعين بنت لبون العقود الكاملة دون الآحاد وإن جعلنا الوقص عفواً كان المراد ما عدا صورة المائة وإحدى وعشرين يعنى كلام المصنف على المذهب ثم بعد الحادى والعشرين وعلى رأى الإصطخري بعد العشرين أهد موضحاً (قول الشارح إن قلنا إلخ) أي أما إذا

حقاق وبنت لبون وفي مائتين مائيتان من أربع حقائق أو خمس بنات لبون وللواحدة الزائدة على العشرين والمائة قسط من الواجب وقال الإصطخري لا فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التحكّم سقط من الواجب جزء من مائة وإحدى وعشرين جزءاً وقال الإصطخري لا يسقط شيء وقال أيضاً فيما زاد بعض واحدة يجب ثلاث بنات لبون والصحيح حقتان وما بين النصاب عفو وفي قول يتعلق به الواجب أيضاً فلو كان معه تسع من الإبل خلف منها أربع بعد الحول وقبل التحكّم وجبت شاة وعلى الثاني خمسة أتساع شاة إن قلنا التحكّم شرط في الضمان دون الوجوب وهو الأظهر (وبنت المخاض لها سنة)

وطعت في الثانية (واللبونستان) ووطعت في الثالثة (والحقة ثلاث) ووطعت في الرابعة (والجلدة أربع) ووطعت في الخامسة وجه التسمية أن الأولى آن لأنها تكون من المخاض أي الحوامل وأن الثانية آن لأنها آن تلد فتصير لبونا وأن الثالثة استحققت أن يطررها الفحل أو أن تتركب ويحمل عليها فولان وأن الرابعة تجذع مقدم أسنانها أي تسقطه (والشاة) المذكورة (جلدة ضان لها ستة) ودخلت في الثانية (وقيل ستة أشهر أو ثلثة معز لها ستان) ودخلت في

(قوله آن لأنها) هو بعد الحمزة من الأول أي الزمان لأنه المعتبر لا وجود الحمل بالفعل وفي كلامه إطلاق المخاض على الواحدة والجماعة وعلى كل ففيه تجوز بإطلاقها على المخاض لأن المخاض ألم الولادة في الوالدة كقوله تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخاضُ ﴾ (فائدة) ولد الناقة إن ولد في أو ان الولادة وهو زمن من الربيع سمي الذكر ربعا والأنثى ربعة أو في غير أوانه وهو الصيف سمي الذكر هبعا والأنثى هبعة وإذا فطم عن الرضاع سمي فصيلا وفي كل ذلك يسمى حوارا إلى تمام السنة (قوله فولان) أشهرهما الأول كما في طروقة الفحل وكذا رواية طروقة الجمل بالجيم وصحفه قائل القول الثاني بالحمل بالحاء ويقال في الذكر استحق أن يطرر الأنثى أو أن يتركب ويحمل عليه (قوله تجذع مقدم أسنانها) أي تلقيه وكذا الذكر ويقال لما طمن في السنة السادسة ثنى وثنية وفي التاسعة بازل لأنه بزل نابه أي طلع وفي العاشرة بازل ومخلف وفيما بعدها بازل عام أو عامين أو مخلف عام أو عامين إلى خمس ثم بعده يقال للذكر عود وللأنثى عودة ثم بعده إذا كبر يقال للذكر فحل وللأنثى فحلة ثم بعده يقال ناب وشارف (قوله والشاة) قال العلماء في إيجابها رفق بالمالك بعدم وجوب بيع كامل وبالفقراء بدفع ضرر المشاركة بخصم بغير اعتبار أبو جوبه في خمس وعشرين (قوله المذكورة) أي المخرجة عن الإبل وكذا المخرجة عن الغنم كما يأتي وفي عدمها حسا أو شرعا يجوزته إخراج قيمتها (قوله وقيل ستة أشهر) فالأصح أنها لا تجزئ إلا إن أجدعت كما مر (قوله تفسير) أي من حيث اللغة ولا فجدع المعز لا يجزئ (قوله حملا للمطلق) أي هنا في الزكاة على المقيد في الأضحية بجامع أن كلا منهما عبادة تتعلق بالحيوان المقصود (قوله من غنم البلد) أي بلد المال (قوله على الذكر) أي فالهاء في الشاة للوحدة^(١) لا للتأنيث ووجهه أنه لما سوغ بالإخراج من غير الجنس سوغ بالذكورة (قوله بغير الزكاة) استفيد من الإضافة أنه يجزئ ابن المخاض إذا عدت الأنثى وكذا ابن اللبون ولو مع وجودها وكذا ما فوقه وأنه تشتت أنوثته إذا كان في إبله أنثى كذا في شرح الروض فتأمل (قوله الأصح أنه) أي بغير الزكاة يجزئ قد يستفاد من الخلاف أنه بدل عن الشاة ولذلك اشترطت سلامته كما في الشاة وإن كانت إبله معيبة وقد صرح أيضا في شرح الروض بأنه إذا امتنع يطالب بالشاة فإن دفع البعير قبل منه كذا قاله شيخنا الزبدي واعتمده والذي اعتمده شيخنا الرملي وصرح به في شرحه أنه أصل (قوله أو يبد الأنثى إلخ) تقدم عن شرح الروض ما يخالف ذلك في ابن اللبون ويوافقه التعليل السابق بقوله لأنه يجزئ عنها فعما دونها أولى فتأمل (قوله الأصح أن جميعه فرض) اعتمده شيخنا الرملي .

قلنا بأنه شرط في الوجوب فإنه تجب شاة على القولين لتلف الأربعة قبل تعلق الوجوب بها (قول الشارح وطعت) في الثانية أي فهي متصفة بذلك حتى طعت في الثالثة وقس الباقي (قول الشارح وما ذكرى) الحاصل أن سن الجلدة من الضان والمعرز على النصف من سن الثانية منهما (قول المتن والأصح أنه مخير) أي لإطلاق الشاة في الخبر وكما في الأضحية ومقابل الأصح يتعين الغالب إذا كان أعلى (قول المتن وإنه يجزئ الذكر) لا يشكل عليه لفظ الشاة في الخبر لأن التاء للوحدة لا للتأنيث وكما في الأضحية ويشترط أن تكون سليمة ولو كانت الإبل مرضا لأنها وجبت في الذمة لكونها من غير الجنس (قول الشارح نظرا إلخ) أي وكما في الشاة في أربع الغنم قال الرافعي والوجهان ميبان على أن الشاة هنا أصل أو بدل عن الإبل اه وفيه نظر .

الثالثة (وقيل ستة) وما ذكر تفسير للجلدة والثنية سواء كانتا من الضان أم من المعز وقائل الأول فيها واحد وكذا قائل الثاني وقيدت الشاة بالجلدة أو الثنية حملا للمطلق على المقيد في الأضحية (والأصح أنه مخير بينهما) أي بين الضان والمعرز من غنم البلد (ولا يتعين غالب غنم البلد) والثاني يتعين الغالب منها فإن استويا تخير بينهما ولا يجوز العلول عن غنم البلد إلا بخير منها قيمة أو مثلها (و) الأصح (أنه يجزئ الذكر) أي جذع الضان أو ثنى المعز وإن كانت الإبل إناثا لصديق الشاة على الذكر والثاني لا يجزئ مطلقا نظرا إلى أن المراد الأنثى لما فيها من الدر والنسل والثالث يجزئ في الإبل المذكور دون الإناث والجماعة لها وللذكور (وكذا بغير الزكاة) الأصح أنه يجزئ (عن) دون خمس وعشرين لأنه يجزئ عنها فعما دونها أولى والثاني لا يجزئ البعير الناقص عن قيمة شاة في الخمس وشاتين في

العشر وثلاث في الخمس عشرة وأربع في العشرين والثالث لا بد في العشر من حيوانين بعيرين أو شاتين أو بعير وشاة وفي الخمس عشرة من ثلاثة حيوانات وفي العشرين من أربعة على قياس ما تقدم والبعير يطلق على الذكر والأنثى وبإضافته المزيدة على الحرر إلى الزكاة أريد الأنثى بنت المخاض فما فوقها في شرح المذهب وهل الفرض في الخمس جميعه أو خمسة والباقي تطوع وجهان قال في الروضة الأصح أن جميعه فرض .

(فإن عدم بنت مخاض) بأن لم يملكها وقت الوجوب (فإن لبون) وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها (والمعية كمعدومة) ففي حديث البخاري السابق فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء فإن عدم ابن اللبون أيضا حصل ما شاء منهما وقيل تتعين بنت المخاض وفي شرح المذهب إن المنصوبة والمرهونة كالمعدومة ذكره الدررسي وغيره (ولا يكلف كريمة) عنده أي إخراجها وإليه مهازل لقوله عليه السلام: **لما جازين بعثه عاملا : إياك وكرام أمواهم** ، رواه الشيخان (لكن تمنع) الكريمة عنده (ابن لبون في الأصح) لوجود بنت المخاض عنده والثاني يقول هي لعدم وجوب إخراجها كالمعدومة (ويؤخذ الحق عن بنت مخاض) عند فقدها فإنه أولى من ابن لبون (لا) عن بنت (لبون) عند عدمها (في

الأصح) والثاني يقيسه على ابن اللبون عند عدم بنت المخاض نظرا إلى أن زيادة السن جارية لفضية الأنوثة وأجاب الأول بأن زيادة السن في ابن اللبون توجب اختصاصه بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع بخلافها في الحق فلا توجب اختصاصه عن بنت اللبون بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا فليست الزيادة هنا في معنى الزيادة هناك فلا يلزم من جبرها هناك جبرها هنا وقوله الأصح عبر بدله في أصل الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور وحكت طائفة فيه وجهين (ولو اتفق) فرضان في الإبل (كأشئ بعين) فرضها بحساب بنات اللبون خمس وبحساب الحقائق أربع (فالمذهب لا يتعين أربع حقائق بل هن أو خمس بنات لبون) والقديم يتعين الحقائق نظرا لأعتبار زيادة السن أولا بدليل الترقى

(قوله فإن عدم بنت مخاض) أي في خمس وعشرين إذا لا يتوقف فيما دونها على فقدها كما تقدم والمراد عدمها وقت الإخراج على الأصح سواء تلفت قبل الحول أو بعده ولو بعد التحكم من إخراجها ولو ملكها بعد الحول تعينت وكذا لو ملكها وارثه على المعتمد (قوله بأن لم يملكها) أي فلا يشترط تعذر تحصيلها كما أشار إليه (قوله كالمعدومة) أي إن لم يقدر على تحصيلها من الغاصب بلا مشقة شديدة ولا على وفاة الدين المرهونة به وقد حل أو كان مؤجلا بخلاف قدرته على الرجوع في هبة ولده (قوله لكن تمنع ابن لبون) أي وحاقوله صعود وهبوط معها لأشئ من الجبران فهي بالنسبة لهما كالمعدومة والخشى كالذكر ولا يجزئ ابن المخاض مطلقا وعلم أن القدرة على بنت المخاض لا تعينها وفارق القدرة على ثمن الماء في الطهارة والرقبة في الكفارة بأن بناء الزكاة على التخفيف (قوله والقديم يتعين الحقائق) أي سواء وجدت بماله وحده أو مع بنات اللبون وإن كان بنات اللبون أغبط فالطرق جارية مطلقا (قوله فإن وجد بماله أحدهما) جملة ما ذكره الشارح من الصور ست الأولى والثانية وجود أحدهما بماله مع عدم وجود شيء من الآخر أو مع وجود بعضه المشار إليهما بقوله (سواء لم يوجد إخل) الثالثة عدم وجود شيء منهما المشار إليه بقول المصنف وإلا إلى آخره الرابعة وجودهما بماله المشار إليه بقول المصنف وإن وجد هما إخل الخامس وجود بعض كل منهما المذكور بقوله ولو وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون إخل السادسة وجود بعض

(قول المتن فإن عدم بنت مخاض إخل) صرح في الروض بأن عدمها معتبر أيضا في إجزائه عن دون خمسة وعشرين (قول الشارح بأن لم يملكها إخل) اقتضى هذا الإطلاق وجوب الإخراج إذا كان يملكها خارجة عن النصاب كالمعلوفة قال الإسوي وهو متجه اهـ وقد يقال عدم وجوب الكرامة ربما يمنع منه ويجاب بأن المعلوفة قد تكون غير كريمة (قول الشارح ولا يكلف تحصيلها) أي ولا جبرانا لأن زيادة السن تقابلها الأنوثة وأعلم أن دليل ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه ففيه فإن لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الدليل سيأتى في كلام الشارح وكتبته قبل الإطلاع عليه (قول المتن والمعية كمعدومة) لو قال والمعيب لأفاد حكما عاما غير خاص بهذه المسألة (قول الشارح وقيل تتعين بنت المخاض) أي لأن الابتداء في عدم كالا ابتداء في الوجود وجه الأول أنه إذا اشترى ابن اللبون صار واجدا له مع فقد بنت المخاض ثم لا يخفى أن له أن يترك التحصيل ويصعد إلى بنت اللبون ويأخذ الجبر إن نعم لو كان عنده ابن اللبون وبنت اللبون فأراد إخراجها مع أخذ الجبر إن امتنع (قول المتن ويؤخذ الحق) أي ولا جبر إن لأن الجبر إن إنما هو بين الإناث (قول المتن في الأصح) راجع لقوله لابن (قول الشارح والقديم إخل) هذا القديم جار سواء وجد السنان في ماله أم لا .

إلى الجذعة التي هي منتهى الكمال في الأسنان ثم العدول إلى زيادة العدد واستدل في المذهب وغيره للجديد بما في نسخة كتابه عليه السلام بالصدقة : **فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت وأخذت** ، رواه أبو داود وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قرأه من الكتاب ولم يذكر سماعه عن أبيه في جملة حديث الكتاب وقطع بعض الأصحاب بالجديد وحمل القديم على ما إذا لم يوجد إلا الحقائق ولم يصرح في الروضة كأصلها بتصحيح واحد من الطريقتين وصحح طريق القولين في الشرح الصغير وشرح المذهب فعلى القديم إن وجد الحقائق عنده بصفة الإجزاء من غير نفاسة لم يجز غيرها وإن نزل منها إلى بنات اللبون أو صعد إلى الجذاع مع الجبر إن قال في شرح المذهب وإن شاء اشترى الحقائق (فإن وجد) على المذهب الجديد (بماله أحدهما

أخذ منه) كما سبق في الحديث سواء لم يوجد من الآخر شيء أم وجد بعضه إذ الناقص كالمعذور وكذلك المغيب ولو كان الآخر أنفع للمساكين لم يكلف تحصيله (والإ) أي وإن لم يوجد بماله أحدهما (فله تحصيل ما شاء) منهما بشراء أو غيره (وقيل يجب الأغبط للفقراء) كما يجب إخراجها إذا وجد في ماله كما سيأتي وله أن لا يحصل واحدا منهما بل ينزل أو يصعد مع الجيران فإن شاء جعل الحقائق أصلا وصعد إلى أربع جذاع فأخرجها

وأخذ أربع جبرانات وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا ونزل إلى خمس بنات مخاض فأخرجها ودفع معها خمس جبرانات (وإن وجدها) في ماله (فالصحيح تعين الأغبط منهما للفقراء) والمراد بهم وبالمساكين هنا جميع المستحقين ولشهرتهم يسبق اللسان إلى ذكرهم والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده (ولا يجزى) على الأول (غيره) أي غير الأغبط (إن دلس) المالك لى إعطائه (أو قصر الساعى) فى أخذه (والا) ليجزى (والأصح) مع إجزائه (وجوب قدر التفاوت) بينه وبين الأغبط والثاني يستحب فإذا كانت قيمة بنات اللبون أربعمئة وخمسين وقيمة الحقائق وقد أخذت أربعمئة فقدّر التفاوت خمسون (ويجوز إخراج دراهم) كما يجوز إخراج شقص به (وقيل يتعين تحصيل شقص به) وعلى هذا يكون من الأغبط لأنه الأصل وقيل من المخرج لئلا يتبع

(قول المتن أخذ) أى وليس هنا صعود ولا هبوط (قول الشارح وله أن لا يحصل) هو مفهوم من قول المتنازع فله تحصيل ما شاء (فخرج) لو كان له بنات لبون مثلا ولكنها جارية فى ملك ولد بتملك من أبيه لم يكلف الوالد الرجوع فيها (قول الشارح وصعد إلى أربع جذاع) له أيضا أن يجعلها أصلا وينزل إلى أربع بنات لبون مع دفع الجيران كما أن له أن يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد إلى خمس حقائق مع أخذ الجيران ويمتنع أن يرتقى من بنات اللبون إلى الجذاع أو ينزل من الحقائق إلى بنات المخاض لكثرة الجبرانات مع إمكان التقليل وقول له أيضا أن يجمعها إلى قول مع أخذ الجيران لم أره مسطورا فى سوى شرح الإرشاد للكمال المقدسى والذى ينقدح فى نفسى إشكاله ومنعه إلا أن يساعده نقل وجه الإشكال أن من حصل أحد الصنفين صار واجدا للواجبة فكيف يأخذ مع ذلك جيرانا أو يعطيه ثم رأيت فى شرح البهجة لشيخنا التصريح بما قلته فله الحمد ثم رأيت البلقينى بحث الجواز فى الشق الأول دون الثانى وهو ظاهر (قول المتن للفقراء) أى سواء كانت الغبطة من حيث زيادة القيمة أو من حيث مسيس الحاجة إلى الارتفاق بالحمل كالحقائق والحاصل أنه ينظر الأغبط مراعىا فى ذلك مصلحة الفقراء به عليه الرافعى رحمه الله عند الكلام على إيجاب التفاوت ونبه أيضا على أن محمل ذلك إذا كانت الغبطة تقتضى زيادة فى القيمة وإلا فلا يجب تفاوت (قول الشارح والثاني يتخير) أى كما فى الجيران وكما فى الصعود والنزول ورد بأن الجيران فى الذمة مخير فيه كالكفارة وبأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول بأن يحصل الفرض لكنه خير رفقا به كى لا يكلف الشراء فوكل الأمر إلى خيره (قول المتن وإلا فيجوزى) للمشقة فى الرد (قول الشارح مع إجزائه) ولذا قال بعضهم المراد بالأجزاء الحسابان لا الكفاية (قول الشارح والثاني يستحب) لأن المخرج محسوب (قول المتن ويجوز إخراج دراهم) لأن الفرض منه جبر الفرض فكان كالجيران ولأن القيمة قد تجب كالمعذرة الشاة الواجبة فى الإبل وكالمعذرة بنت المخاض مع ابن اللبون فلم يجدهما فى ماله ولا بالثمن (قول الشارح كما يجوز إخراج شقص به) يريد بهذا أن القائل بالأول يجوز الثانى بخلاف العكس كما يفهم من قوله وقيل يتعين (قول الشارح وعلى هذا إلخ) كذا على الأول فيما يظهر

وقيل يتخير بينهما فى المثال المتقدم يخرج خمسة أتساع بنت لبون وقيل نصف حقة وقيل يتخير بينهما ويصرف ذلك للساعى وفى إخراج الدراهم قيل لا يجب صرفها إليه لأنها من الأموال الباطنة والأصح فى الروضة وجوب صرفها إليه لأنها جبران الظاهرة ومرادهم بالدراهم

نقد البلد كما صرح به جماعة ولكثرة استعمالها تجرى على اللسان قال في المذهب على استحباب التفاوت له أن يفرقه كيف شاء ولا يتعين لاستحبابه الشقص بالاتفاق (فقمة) لو وجد ثلاث حقائق وأربع بنات لبون تخير بين أن يدفع الحقائق مع بنت اللبون وجبران وبين أن يدفع بنات اللبون مع حققة ويأخذ جبرانا وله دفع حققة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات في الأصح ومقابلته ينظر إلى بقاء بعض الفرض عنده وكثرة الجبران ولو وجد حقتين فقط فله أن يخرجهما مع جذعتين ويأخذ جبرائين وله أنه يخرج خمس بنات مخاض بدل بنات اللبون مع خمس جبرانات ولو وجد ثلاث بنات لبون فقط فله إخراجهن مع بنتي مخاض وجبرائين وله أن يخرج أربع جذعات بدل الحقائق ويأخذ أربع جبرانات

كذا ذكر البغوي الصورتين وطرد الرافعي الوجه السابق في الشق الثاني منهما لبقاء بعض الفروض عنده وكثرة الجبران ولو أخرج عن المائتين حقتين وبنتي لبون ونصفا لم يميز للتشقيص ولو ملك أربعمائة فعليه ثمانى حقائق أو عشر بنات لبون ويعود فيها جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع ولو أخرج عنها أربع حقائق وخمس بنات لبون جاز لأن كل مائتين أصل وقيل لا يجوز لتفريق الفرض (ومن لزمه بنت مخاض فعددها وعنده بنت لبون دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فعددها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) روي ذلك في المسألتين البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر السابق ذكره وصفة الشاة ما تقدم في شاة الخمس والدرهم

(قوله نقد البلد) أى ولو غير دراهم كمروض (قوله خمس بنات مخاض إلخ) وليس له دفع أربع بنات مخاض بدل الحقائق مع ثمانية جبرانات لكثرة الجبران مع عدم الحاجة إليه كما مر (قوله مع بنتي مخاض إلخ) أو مع حقتين ويأخذ جبرائين (قوله الصورتين) وهما حقتان فقط أو ثلاث بنات لبون فقط (قوله الوجه السابق) وهو المذكور بقوله « ومقابلته ينظر إلخ » (قوله في الشق الثاني منهما) وهو المشار إليه بقوله في الصورة الأولى وله أن يخرج خمس بنات لبون وفي الثانية وله أن يخرج أربع جذعات (قوله للتشقيص) فلو أخرج الثالثة كاملة جاز لعدم التشقيص وفارق عدم إجراء كسوة خمسة في كفارة اليمين للنص فيها على عدم إجزاء ذلك مع التطوع هنا بالزائد (قوله لأن كل مائتين إلخ) فلو صرحوا بأن نصف كل من الحقائق وبنات اللبون عن مائتين فهل يبطل الإخراج أو يلغى التصريح راجعه وانظره بما سيأتى في الجبران (قوله الدراهم هي النقرة) (١) أى الفضة الإسلامية والمعتبر فيها الوزن وقال شيخنا المراد بها المضروبة وفيه نظر (قوله الخالصة) فإن غلبت المعاملة بالمغشوشة وجب منها ما خالصة قدر الواجب (قوله فعددها) أى وعدم ابن اللبون أيضا لأنه مقامها بالنص (قوله إلا أن لا يطلب جبرانا) قال شيخنا الرملى قال الزركشى ولا يقع الزائد زكاة لأن زيادة السن يقع الجبران في مقابلتها وهو هنا عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءا وكذا

(قول الشارح نقد البلد) أى خصوص الدراهم وهى الفضة (قول الشارح أن يفرقه) الضمير فيه راجع للتفاوت من قوله على استحباب التفاوت (قول الشارح فتممة) بهذه التتمة يعلم أن للمسئلة خمسة أحوال وجود أحد السنين فقد هما وجودهما وجود بعض من كل منهما وجود بعض من أحدهما فالثلاث الأول سبقت في المتن والأخيرتان في التتمة (قول الشارح وبين أن يدفع إلخ) منه تستفيد أنه لو كان عنده ثلاث بنات لبون وحقتان جاز له إخراج ذلك مع أخذ جبرائين (قول الشارح وله دفع حققة إلخ) سكت على دفع بنت لبون مع أربع وأخذ الجبران فإنه ممنوع فيما يظهر لأن الأربع حقائق فرضه فيخرجها فقط بلا جبران (قول الشارح الصورتين) المراد بهما قوله وله أن يخرج خمس بنات مخاض إلخ وقوله وله أن يخرج أربع جذعات إلخ (قول المتن فعددها) أى من ماله (قول المتن دفعها) قال العراقي أى إن أراد وله تحصيل بنت المخاض وقوله وعنده بنت لبون ليس بشرط فله تحصيلها ولو وجد ابن اللبون فليس له أن يخرج بنت اللبون ويطلب الجبران أه بمعناه واعلم أنهم قالوا كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة وقضية كلامهم هنا أن شرط ذلك أن لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي في النكت قال لعل دفع القيمة إذا فقد سائر أستان الزكاة (قول المتن شاتين أو عشرين درهما) الحكمة في ذلك أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم يضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصرة والفطرة ونحوهما (قول الشارح تخفيفا) أى كى لا يكلف الشراء لمشتقته (قول الشارح في الصعود) أى ليدفع معيا قال الإسنوى وقضية تعليمهم الجواز إذا دفع سليما وإن كان إطلاق المنهاج يقتضى المنع أه

هى النقرة قال في شرح المذهب الخالصة والشاطان أو العشرون درهما هو مسمى الجبران الواحد وقوله فعددها أى في ماله احتراز عما لو وجدها فيه فليس له النزول وكذا الصعود إلا أن لا يطلب جبرانا لأنه زاد خيرا كما ذكره فيما سيأتى (والخيار على الشاتين والدرهم لدفعتها) ساعيا كان أو مالكا كما هو ظاهر الحديث المذكور (وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح) لأنهما شرعا تخفيفا عليه ومقابلته للساعى إن دفع للمالك غير الأغبط فإن دفع الأغبط لزم الساعى أخذه قطعا (إلا أن تكون إبله معيبة) بمرض أو غيره فلا خيار له في الصعود لأن واجبه معيب والجبران للتفاوت

بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المعيين فإن أراد النزول ودفع الجبران قبل لأنه تبرع بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين ونزول درجتين مع) دفع (جبرائين بشرط تعدل درجة في الأصح) كأن يعطى بدل بنت المخاض عند فقدها وقد بنت اللبون حقة ويأخذ جبرائين أو يعطى بدل الحقة عند فقدها وقد بنت اللبون بنت مخاض ويدفع جبرائين وجه الاشتراط النظر إلى تقليل الجبران ومقابلة يقول القرني الموجودة ليست واجبة فوجودها كعدمها ولو صعد مع وجودها ورضى بجبران واحد جاز بلا خلاف ولو تعذرت درجة في الصعود ووجدت في النزول كأن لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجد بنت مخاض ففي إخراج الجذعة وجهان أصحهما في شرح المهذب الجواز وله الصعود والنزول

ثلاث درجات بشرط تعدل درجتين في الأصح كما صرح به في شرح المهذب بأن يعطى بدل الجذعة عند فقدها وقد الحقة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاثة جبرائين أو يعطى بدل بنت المخاض الجذعة عند فقد ما بينهما ويأخذ ثلاثة جبرائين (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية بدفعها بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لأن الثنية وهي أعلى من الجذعة بسنة ليست من أسنان الزكاة (قلت الأصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) كما في سائر المراتب ولا يلزم من انتفاء أسنان الزكاة عن الثنية بطريق الأصالة انتفاء نيابتها فإن دفعها ولم يطلب جبرائنا جاز قطعها لأنه زاد خيراً (ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم) لجبران واحد لأنه خلاف ما تقدم في

لو أخرج بنت لبون عن خمسة وعشرين بدلا عن بنت مخاض يكون الواجب خمسة وعشرين جزءا من ستة وثلاثين جزءا والمتطوع الباقي وهو أحد عشر جزءا من ستة وثلاثين جزءا وأقره عليه وقد يناهيه ما مر عنه في أن بنت المخاض المأخوذة عن الشاة تقع كلها فرضا إلا أن يفرق كما مر فراجع (قوله بين السليمين) أى من السنين إذ السن الواحد لجبران فيه (قوله فإن أراد إلخ) منه يعلم أن منع الصعود قبله فيما لو دفع معية ليأخذ جبرائنا فلا يجوز وإن رأى فيه الساعى مصلحة خلافا للإسنوى فلو دفع سليمة وأخذه جاز كما قاله الإسنوى وخرج بخيرة المالك ومثله ولى اليتيم المستحقون فلا خيار لهم وإن انحصروا كما اعتمدته شيخنا الرملى وشملت خيرة المالك ما لو أخذ الساعى الجبران أو دفعه فتقييد الروض بالأول مردود (قوله أصحهما) هو المعتمد (قوله الصعود والنزول) أى أحدهما ويجوز جمعهما كما لو لزمه بنتا لبون فعدهما فله دفع بنت مخاض وحقة ولا جبران قاله شيخنا (قوله ليست من أسنان الزكاة) فكان كدفع فصيل عن بنت مخاض مع دفع جبران وعلى مصحح المصنف يفرق بأن الجذعة تجزئ في الأضحية (قوله لأنه خلاف ما تقدم في الحديث) وإنما جاز رضا المالك الأخذ له لأنه سماع بحقه وبهذا يرد قول ابن حجر إن الشارع إذا خير بين خصلتين يمتنع اختراع خصلة ثالثة كما في طعام خمسة وكسوة خمسة في الكفارة (قوله أو رضى) أى المالك بالتفريق جاز له الأخذ وهو المعتمد ولا عبرة برضا الساعى ولا المستحقين وإن انحصروا (قوله نظرا إلخ) أى حملا على ذلك فلو قصد التبعض لم يضر قال بعضهم ولو صرح بالتبعض بطل الإخراج وفيه نظر فراجع (قوله تبيع) سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى أو لأن قرنه يتبع أذنه أى يساويها ويجزئ عنه تبعية بالأولى

(فروع) لو كان عنده بنت مخاض وهي كريمة لم تمنع الصعود وإن منعت إخراج ابن اللبون (قول المتن في الأصح) يرجع لقوله بشرط (قول الشارح في الصعود) مثله لو تعذرت في النزول ووجدت في الصعود كأن كان واجبه الحقة فلم يجدها ولا بنت اللبون له أن ينزل إلى بنت المخاض مع وجود الجذعة (قول الشارح والنزول ثلاث درجات) قلت والقياس جواز النزول إلى أربع بناء على ترجيح النووى الآتى كأن يصعد من بنت المخاض إلى الثنية عند تعذر ما بينهما (قول الشارح ليست من أسنان الزكاة) فكان ذلك كما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلا مع دفع الجبران وعلى ما صححه النووى رحمه الله يحتاج إلى الفرق ولعله اعتبار الشارع لها في الأضحية (قول المتن قلت الأصح عند الجمهور إلخ) هل يجوز أن يدفع بدل الجذعة مثلاً بنت لبون أو حقتين ويأخذ الجبرائين بل يكون ذلك أولى بالجواز من الثنية لأنها ليست من أسنان الزكاة بخلاف ما ذكر محل نظر ثم ذكر لي أن المسئلة منقولة في الديمري وأنه ذكر فيها إذا أخرج ذلك من غير جبران وجهين أصحهما يجزئ والثاني لا لأن في الواجب معنى ليس في المخرج قلت والأول قياس ما قالوه من إجزاء التبيعين عن المسئلة (قول الشارح لأنه خلاف ما تقدم) أى وكالاجوز في الكفارة أن يطعم خمسة ويكسو خمسة وهذا بخلاف المسئلة الآتية فإنها كالإطعام عن كفارة والكسوة عن أخرى

الحديث فإن كان للمالك أخذ أو رضى بالتفريق جاز لأن الجبران حقه وله إسقاطه (وتجزئ شاتان وعشرون) درهما (لجبرائين) من المالك والساعى نظرا إلى أن الشاتين لواحد والعشرين لآخر وقال في شرح المهذب لو توجه جبرائنا على المالك أو الساعى جاز أن يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر على قبوله وكذا لو توجه ثلاثة جبرائنا فأخرج عن أحدهما شاتين وعن الآخرين أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف (و) لا شيء (في) البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبيع (ابن سنة) وطعن في الثانية وقيل ستة أشهر (ثم في كل ثلاثين تبيع

وكل أربعين مسنة لها سنتان) وطعنت في الثالثة وقيل سنة روى الترمذى وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعاً وصححه الحاكم وغيره والبقرة تقع على الذكر والأنثى ففي ستين تبيعان وفي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مستنان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه وحكمها حكم بلوغ الإبل مائتين في جميع ما تقدم من الخلاف والتفريع (و لا شيء في الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة) أى ففيها شاة (جدعة ضأن أو ثنية معز) وسبق بيانها (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربعمائة أربع ثم في كل مائة شاة) روى البخارى عن أنس في كتاب

أبى بكر السابق ذكره وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها .

(فصل) (إن اتحد نوع الماشية) كأن كانت إبله كلها أرحبية أو مهيبة أو بقره كلها جواميس أو عرابا أو غنمه كلها ضأناً أو معزا (أخذ الفرض منه) وهذا هو الأصل (فلو أخذ عن ضأن معزا أو عكسه جاز في الأصح بشرط رعاية القيمة) بأن تساوى ثنية المعز في القيمة جذعة الضأن وعكسه وهذا نظر إلى اتفاق الجنس ومقابلة نظر إلى اختلاف النوع

قال الزركشى ولد البقرة يسمى بعد الولادة عجلاً فإذا طعن في الثانية سمي جذعاً وجذعة أى ويسمى تبيعاً وتبيعة^(١) فإذا طعن في الثالثة فهو ثنى وثنية فإذا دخل في الرابعة فرباع ورباعية فإذا دخل في السادسة فضالغ ثم يقال ضالع عام وضالع عامين وهكذا (قوله مسنة) ولا يجزى عنها مسن ويجزى عنها تبيعان وسميت بذلك لتكامل أسنانها وقال الأزهرى لطلوع أسنانها وجميعها مسنات تصحيحاً ومسنان تكسيرا ولا جبران في غير الإبل لعدم وروده كما سيذكره (قوله إلا أن يشاء ربها) أى ففيها صدقة مندوبة لتعلقها بمشيتها .

فصل في كيفية إخراج الزكاة (قوله إن اتحد نوع الماشية) وإن اختلف مكانها (قوله أرحبية) بالراء والحاء المهملتين نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان والمهربية بفتح الميم والهاء نسبة إلى مهرة اسم قبيلة أيضا والمجيدية بضم الميم وبالجيم نسبة إلى فحل يقال له مجيد وقال الدميرى منسوبة إلى المجد وهو الشرف وهى دون المهيبة والعراب إبل العرب والبخاقى إبل الترك ولها سنامان (قوله أخذ الفرض منه) ولا يجب مراعاة الأجود أو الأغبط وخروج بالنوع الصفة فيجب فيها مراعاة الأغبط (قوله جزما) وفارق جريان الخلاف في الغنم بتمايز ذات الضأن عن المعز وكذا البقر (قوله ومعلوم إلخ) جواب عن سكوت المصنف عنه بناء على بحثه المرجوح (قوله فلا يجوز إلخ) هو بحث للشارح والمعتمد خلافه وعليه يفارق المعز عن الضأن مع نقص القيمة المعلوم بأن زيادة السن في المعز جابرة (قوله ولم يصرحوا إلخ) قال شيخنا هذا ممنوع فقد صرح ابن حجر بأن الخلاف في الغنم جار في البقر وبأن الدعوى أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب دائما ممنوعة أيضا (قوله كضأن) هو جمع مفردة ضائن للذكر وضائنة للأنثى وكذا المعز (قوله يخرج إلخ) يفيد

(قول المتن وكل أربعين) منها الأربعون الأولى وقوله مسنة تسمى ثنية أيضا (قول الشارح وحكمها إلخ) قال أصحابنا رحمهم الله ولا جبران في البقر والغنم لعدم وروده قال في الكفاية بل عليه التحصيل وإخراج الأعلى كما قاله الماوردى وغيره اهـ أقول قضيته عدم العدول إلى القيمة ويشكل عليه العدول إليها عند فقد بنت الخاض وابن اللبون (فصل) إن اتحد إلخ (قول الشارح أرحبية أو مهيبة) اعلم أن الإبل العراب هى إبل العرب ويقابلها البخاقى وهى إبل الترك ولها سنامان ثم إن إبل العرب منها الأرحبية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان ومنها المهيبة نسبة إلى مهرة بن حيدان أبو قبيلة ومنها المجيدية نسبة إلى فحل الإبل يقال له مجيد وهى دون المهيبة (قول المتن أخذ الفرض منه) لو اتحد النوع ولكن اختلفت الصفة ولا نقص أخذ الأغبط كما سلف في الحقائق وبنات اللبون (قول المتن عن ضأن معزا) الضأن جمع مفردة ضائ للذكر وضائنة للمؤنث والمعز جمع مفردة معاز للمذكر ومعزة للمؤنث (قول المتن من الأكث) وإن كان الأحظ خلافه اتباعا للأقل لأن النظر إلى كل نوع مما يشق (قول الشارح وقيل يتخير المالك) مقابل قول المتن فالأغبط (قول المتن ما شاء) بحث ابن الصباغ أن يكون المأخوذ من أعلى الأنواع أى مع مراعاة التقسيط كما لو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراس وأجاب

والثالث يجوز أخذ الضأن من المعز لأنه أشرف منه بخلاف العكس وقولهم في توجيه الأول كالمهربية مع الأرحبية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الأخرى جزما حيث تساوى في القيمة ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا يجوز أخذها عن العراب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده فيهما (وإن اختلف) النوع (كضأن ومعز) من الغنم وأرحبية ومهيبة من الإبل وعراب وجواميس من البقر (ففى قول يؤخذ من الأكث فإن استويا فالأغبط) للفقراء وقيل يتخير المالك (والأظهر إنه يخرج ما شاء مقسما عليهما بالقيمة فإذا كان

أى وجد (ثلاثون عنزا) وهى أنثى المعز (وعشر نعجات) من الضأن (أخذ عنزا ونعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع نعجة) وفى عكس الصورة بقيمة ثلاثة أرباع نعجة وربع عنز وعلى القول الأول يؤخذ فى الصورة الأولى ثنية معز وفى الثانية جذعة ضأن ولو كان له من الإبل خمس وعشرون خمس عشرة أرحبية وعشرة مهريه أخذ منه على القول الأول مخاض أرحبية وعلى الثانى مخاض أرحبية أو مهريه بقيمة ثلاثة أخماس أرحبية وخمسي مهريه ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الأول مسنة من العراب وعلى الثانى فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة أرباع مسنة منها وربع جاموسة (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما ترد به فى البيع (إلا من مظهرها) أى من المريضات أو المعيبات ويكفى مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط وقيل تؤخذ من الخيار ولو انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض أو إلى سليمة ومعيبة أخذت صحيحة وسليمة بالقسط

ففى أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض بقيمة كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة مما ذكر وذلك دينار ونصف وكذا لو كان نصفها سليما ونصفها معيبا كما ذكر (ولا يؤخذ ذكر إلا إذا وجب) كإبل لبون فى خمس وعشرين من الإبل عند فقد بنت المخاض وكالتبيع فى البقر (وكذا لو تمحضت ذكورا) وواجبها فى الأصل أنثى يؤخذ عنها الذكر بسنها (فى الأصح) وعلى هذا يؤخذ فى ست وثلاثين من الإبل ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ فى خمس وعشرين منها لئلا يسوى بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فإذا كان قيمة

الرافعى بأن النهى ورد عن أخذ المراض بخلاف هذا (قول المتن أخذ) لو عبر بالإعطاء كان أولى ليفيد أن الخير للمالك لكن قول المنهاج والأظهر أنه يخرج ما شاء يفيد أن الخير للمالك (قول المتن بقيمة إلخ) ضابط ذلك فى هذا وأمثاله الآتية أن يكون نسبة قيمة المأخوذ إلى قيمة جميع نصابه كنسبة المأخوذ إلى ذلك النصاب (قول المتن ولا تؤخذ مريضة إلخ) أى لقوله تعالى: ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون﴾ والمراد بالخبيث الردى لا الحرام لقوله تعالى: ﴿ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾ ومن الأدلة أيضا قوله تعالى: ﴿ولا تؤخذ فى الصدقة هرمه ولا ذات عوار ولا تيس الغنم﴾ والعوار العيب وفتح العين أفصح من ضمها ثم هذا الحديث معمول على الغالب من كون المال فيه صحيح ومعيب فلا ينافى أخذ المعيب من مثله (قول الشارح بما ترد به فى البيع) أى فتحزى الحامل وإن لم تحزى فى الأضحية (قول الشارح يؤخذ عنها الذكر) كان ضابطه حينئذ اعتبار أقل مجزئ فى خمسة وعشرين (قول الشارح بسنها) الضمير فيه راجع لقوله أنثى (قول الشارح والثالث المنع) أى لأن النص ورد بالإناث فكيف التحصيل (قول الشارح قطعاً) وجهه عدم نص الشارع فيها على الأنثى بخلاف غيرها (قول الشارح لا يؤخذ إلخ) أى بالتقسيط صرح به فى الروض والتصحيح وغيرهما (قول المتن وفى الصغار إلخ) دليله ودليل نحوه مما سلف قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة﴾ ويخص مسألتنا قول أبى بكر رضى الله عنه: والله لو منعوا منى عناقا كانوا يؤدونه إلى رسول الله - ﷺ - لقاتلتهم عليه (قول الشارح من الثلاث) يتصور أيضا بغير ذلك لكن فى المعز والبقر لأن واجبها ما له ستان كذا ذكره الإسئوى ومراده فى البقر أن يبلغ قدر ما يكون

المأخوذ فى خمس وعشرين خمسين درهما يكون قيمة المأخوذ فى ست وثلاثين اثنين وسبعين درهما بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهى خمسان وخمس خمس والثانى المنع وعلى هذا تؤخذ أنثى دون قيمة المأخوذة من محض الإناث بأن تقوم الذكور بتقديرها إناثا والأنثى المأخوذة عنها وتعرف نسبة قيمتها من الجملة ثم تقوم ذكورا وتؤخذ أنثى قيمتها تقتضيه النسبة أى فإذا كانت قيمتها إناثا ألفين وقيمة الأنثى المأخوذة عنها خمسين وقيمتها ذكورا ألفا أخذ عنها أنثى قيمتها خمسة وعشرون والوجهان فى الإبل والبقر أما الغنم فيؤخذ عنها الذكر قطعاً وقيل على الوجهين والمنقسمة من الثلاث إلى الذكور والإناث لا يؤخذ عنها إلا الإناث كالتمخضة إناثا (وفى الصغار صغيرة فى الجلد) كأن ماتت الأمهات عنها من الثلاث فيبنى حولها على سياتى والقديم لا يؤخذ عنها إلا كبيرة لكن المأخوذة عن الكبار فى القيمة وحكى الخلاف وجهين أيضا

وعلى الأول يجتهد الساعى فى غير الغنم ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ فى ست وثلاثين فصيلا فوق المأخوذ فى خمس وعشرين وفى ست وأربعين فوق المأخوذ فى ست وثلاثين وعلى هذا القياس ولو انقسمت الماشية إلى صغار وكبار فقياس ما تقدم وجوب

كبيرة فى الجديد وفى القديم تؤخذ كبيرة بالقسط (ولا) تؤخذ (رى) وأكولة) وهما كما فى المحرر وغيره الحديثة العهد بالتاج والمسمنة للأكل (وحامل وخيار) لا برضا المالك، بذلك والرى يدعى عليها الاسم قال الأزهرى إلى خمسة عشر يوما من ولادتها والجوهري عن الأموى إلى شهرين وحكى خلافا فى أنها تختص بالمعز أو تطلق على الضأن أيضا قال وقد تطلق على الإبل قال غيره والبقر (ولو اشترك أهل الزكاة فى ماشية) نصاب بشراء أو إرث أو غيره (زكيا كرجل) واحد (وكذا لو خلطا مجاورة) لكن (بشرط أن لا تتميز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (فى المشرع) أى موضع الشرب بأن تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة (والمسرح) الشامل للمرعى أى الموضع الذى تسرح إليه لتجتمع وتساق إلى المرعى والموضع الذى ترعى فيه لأنها مسرحة إليهما كما قال الراعى ولو قال المصنف

بموت الأمهات كما ذكره ومحل إجراء الصغيرة إن كانت من الجنس أما الشاة المأخوذة عن الإبل الصغار فيعتبر كونها تجزىء عن الكبار (قوله فى غير الغنم) أما الغنم فالعبرة فيها بالعدد من غير نظر إلى تسوية بين قليل وكثير (قوله وجوب كبيرة) أى مع رعاية القيمة كما علم من القياس وإن لم توف تم بناقصة كذا فى المنهج ولعله فيما لو تعدد ما يخرجه ونقصت قيمة ما أخرجه من الصحاح عن الواجب فيكمل بجزء من مريضة ولو غير متوسطة لأن التوسط إنما يعتبر إذا انفردت فتأمل ومعنى رعاية القيمة عن الجديد أن تعرف قيمة الكبيرة منها لو كانت كلها كبارا أو قيمة الصغيرة منها لو كانت كلها صغارا أو يؤخذ كبيرة تساوى ما يخص كلاهما كما مر فى الضأن والمعز وعلى القديم باعتبار نسبة قيمة المأخوذة عن جملة الكبار مع قيمة المأخوذة عن الصغار فانهم (قوله رضى) بضم الراء وتشديد الموحدة المفتوحة سميت بذلك لأنها ترى ولدها وجمعها ربات ومصدرها ربات بالكسر ولو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها كما علم (قوله وخيار) هو من عطف العام (تفصيله) علم مما ذكر أن عيوب الزكاة خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وداء النوع ولو كانت ماشيته كلها خيارا أخذ منها الخيار إلا الحامل فلا تؤخذ وإن كانت ماشيته كلها حوامل فإن رضى بدفعها جاز أخذها هنا وإن لم تجزىء فى الأضحية ولو دفع المالك الخيار عن غيره فحسن (قوله نصاب) خرج به دون النصاب فلا عبرة به إلا أن كان لأحدهما نصاب آخر أو ما يتم به النصاب فتلزمه وحده فلو كان لكل من اثنين عشرون شاة فخلطاهما إلا شاتين فلا خلطة ولا زكاة إلا أن كان لأحدهما عشرون أخرى أو أكثر فتلزمه الزكاة وحده (قوله وتساق إلخ) ولا بد من اتحاد المر بينهما أيضا وكذلك المحل الذى توقف فيه عند إرادة سقيها أو تنحى إليه ليشرب غيرها وما ذكره الشارح من أن جملة الشروط عشرة هو باعتبار ما فى كلام المصنف فلا ينافى ما زاده عليه والمتفق عليه من العشرة سبعة . المشرع

الواجب فى أصله مسنة كالأربعين وإلا فالثلاثون يجب فيها تباع وهو ماله سنة وحيث هذا الذى ذكره فى البقر يتصور فى الإبل أيضا كأن يملك ستا وثلاثين أو لاد مخاض فيجب فيها صغيرة أزيد قيمة من المأخوذة فى خمس وعشرين وبالجملته فلك أن تعتذر عن اقتصار الشارح تبعاً لغيره على التصوير بالموت بأن غرضهم صغار ليست من أسنان الزكاة ولا يتصور ذلك إلا بموت الأصول فليتأمل (قول الشارح فى غير الغنم) أى أما الغنم فلا يؤدى فيها ذلك إلى التسوية بين القليل والكثير لأن العبرة فيها بالعدد ولذا قال فى الروضة إن الجمهور قطعوا فيها بالأخذ (قول الشارح وجوب كبيرة) أى بالقسط صرح به فى التصحيح لابن قاضى عجلون وحيث فأنظر ما الفرق بين الجديد والقديم (قول المتن وخيار) من عطف العام على الخاص (فرع) لو كانت الماشية كلها خيارا أخذ منها الفرض إلا الحوامل فإنه لا يؤخذ منها الحامل وإن كان الكل حوامل (قول المتن ولو اشترك أهل الزكاة إلخ) تسمى هذه خلطة الشيوخ وخلطة الأعيان والآتية خلطة جوار وخلطة أوصاف (قول الشارح واحد) بقياس الأولى على خلطة الجوار ثم الخلطة قد تفيد تخفيفا كما فى ثمانين شاة بينهما على السواء أو تثقلا كأربعين كذلك أو تخفيفا على أحدهما وتثقلا على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلاثا وللآخر ثلثها وقد لا تفيد واحدا منهما كائنين على السواء ويجزى ذلك فى كل من الخلطتين (قول المتن وكذا لو خلطا مجاورة) استدل على صدق اسم الخلطة بذلك بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخِلَاطِ لِيُعْطَى ﴾ الآية عقب قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هَذَا أَخَى لَهُ تَسْعَ وَتَسْعُونَ نَعْجَةً وَلِى نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (قول المتن بشرط إلخ) أى فالشرط راجع للمجاورة فقط (قول الشارح أى موضع الشرب) يقال يعبر شارع أى وارد الماء (قول الشارح وهو المخلب)

والمسرح والمرعى كما فى أصل الروضة وغيره ما لكان أوضح (والمراح) بضم الميم أى مأواها ليلا (موضع الحلب) بفتح اللام مصدر وحكى سكونها وهو المخلب بفتح الميم (وكذا الراعى والفعل فى الأصح) وبه قطع الجمهور فى الفحل وكثير من الأصحاب فى الراعى ولا بأس بتعده لهما

وسواء كانت الفحول مشتركة بينهما أم مملوكة لأحدهما أم مستعارة وظاهر أن الاشتراك في الفحل فيما يمكن بأن تكون ماشيتهما نوعا واحدا بخلاف الضأن والمعز كما قاله في شرح المذهب (لانية الخلطة في الأصح) ولا يشترط الاشتراك في الحالب والحلب بكسر الميم أى الإناء الذى يحلب فيه فى الأصح فهما مجموع الشروط باتفاق واختلاف عشرة ويدل على أن الخلطة مؤثرة ما روى البخارى عن أنس فى كتاب أبى بكر السابق ذكره ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وفى حديث الدارقطنى بعد ذلك من رواية سعد بن أبى وقاص والخليطان

ما اجتماعا فى الحوض والفحل والراعى نيه بذلك على غيره من الشروط لكن ضعف الحديث المذكور ومن الجمع بين متفرق أن يكون لكل واحد أربعون شاة فيخلطاهما ومن مقابلة أن يكون لهما أربعون فيفرقاها فخلط عشرين بمثلها يوجب الزكاة وأربعين بمثلها يقللها ومائة وواحدة بمثلها يكثرها ومقابل الأصح فى الراعى والفحل ينظر إلى أن الاتراق فهما لا يرجع إلى نفس المال بخلافه فيما قبلهما على أنه يشترط اتحاد موضع الإنشاء والمشتراط لنية الخلطة قال الخلطة تغير أمر الزكاة بالتكثير أو التقليل ولا ينبغي أن يكثر من غير قصده ورضاه ولا أن يقلل إذا لم يقصده محافظة على حق الفقراء ودفع بأن الخلطة إنما تؤثر من جهة خفة المؤنة باتحاد المرافق وذلك لا يختلف بالقصد

والمسرح والمراح وموضع الحلب والراعى والفحل والمرعى والحلب الذى يحلب فيه ونية الخلطة واتحاد الحالب وإناء الحلب ويزاد اشتراط موضع الإنشاء اتفاقا ودوام الشركة والخلطة كذلك وأما اتحاد الجنس فلا بد منه كما سيأتى عن شيخنا الرملى وغيره وهل يشترط فى موضع الجز مثلا اتحاده راجعه (قوله وسواء إنخل) فالشرط أن لا يختص مال كل واحد بفحل وكذا الراعى (قوله فى الحالب) ولا فى الصوف ولا فى خلط اللبن أو الصوف (قوله ولا يجمع) أى يكره ذلك فهو نهي تنزيه للمالك والساعى (قوله خشية الصدقة) أى خشية سقوطها أو قتلها أو وجوبها أو كثرتها كما سيأتى (قوله فيخلطاهما) أى لتقل المالك منى عن الجمع خشية الكثرة بالتفريق ولو كانت مخلوطة فالساعى منى عن التفريق خشية القلة بدوام الجمع (قوله فيفرقاها) أى خشية الوجوب بدوام الخلط فالمالك منى عن التفريق المسقط لها والساعى منى عن طلب الجمع فيها لو كانتا مفرقة خشية سقوطها بدوام التفريق (قوله على أنه يشترط) الضمير عائد للوجه المرجوح ويشترط مبنى للفاعل فهو علاوة فى الاعتراض عليه إذ كيف لا يقول باتحاد الفحل مع اعتباره موضع الإنشاء أى طروق الفحل ويصح جعل الضمير للشأن وبناء يشترط للمفعول ليفيد أنه لا خلاف فى اشتراطه الذى هو المعتمد ويلزمه ما ذكر أيضا (قوله جميع السنة) فلو اختلف حولهما زمانا طويلا أو قصيرا بحيث يضر لو علفت كما يأتى وعلم به أحدهما أو هما بطلت الخلطة وإلا فلا قال شيخنا الرملى ولا بد من كون المالكين من جنس واحد فلا خلطة بين غنم وبقر وذكره الخطيب وغيره أيضا فى خلطة الشيوخ والجوار وفيه فى الشيوخ نظر ظاهر فتأمل (قوله فلو ملك كل إنخل) قال شيخنا الرملى ومثله ما لو اختلف حولهما كأن ملك أحدهما أربعين شاة غرة المحرم والآخر أربعين غرة صفر وخلطاهما غرة ربيع فيجب على كل عند تمام حوله حوله شاة انتهى وفيه نظر لأنه يلزمه إما إلغاء أول الحول الثانى فى متقدم الملك أو حساب آخر الحول الأول فى الآخر وقياس ما يأتى فى اختلاف الملك اعتبار كل حول لكل واحد منهما على حدته فيجب على الأول شاة غرة المحرم وعلى الآخر شاة غرة صفر ثم بعد ذلك يجب نصف شاة على كل فى غرة حوله وكذا لو اختلف وقت الملك لأحد كان ملك أربعين غرة المحرم ثم أربعين غرة صفر ثم أربعين غرة ربيع فيجب فى غرة المحرم شاة وفى غرة صفر نصف شاة لوجود خلطة الأول قبل تمام الحول وفى غرة ربيع ثلث شاة لوجود خلطة الأولين ثم بعد ذلك ثلث شاة فى غرة كل شهر من الثلاثة فتأمل (قوله وأخذ الساعى إنخل) قال شيخنا فيه إشارة إلى أن نية أحد الشريكين كافية عن نية الآخر وأنه لا يحتاج إلى إذنه فى الدفع

يرجع لقول المتن وموضع الحلب (قول الشارح على أنه يشترط إنخل) هذا الحكم جعله الإسئوى مفرعا على الثانى وكذا رأته فى شرح السبكي لكنه قال عقبه هكذا قاله الرافعى عن المسعودى قال أعنى السبكي وسكت عما إذا قلنا يشترط اتحاد الفحل ومقتضى تشبيهه بموضع الحلب أن يشترط على الوجهين كما أن موضع الحلب يشترط شرطنا اتحاد الحلب أم لا اهـ (قول الشارح من جهة خفة المؤنة إنخل) لك أن تقول هذا قد يشكل عليه اشتراط قصد السوم إلا أن يجاب بأن السوم لما توقف عليه أصل الوجوب اعتبر قصده بخلاف الخلطة ولا ينقض بمثل خلط عشرين من الغنم بعشرين أخرى لأنه فرد نادر (قول الشارح فلا تثبت الخلطة إنخل)

وعدمه وقوله أهل الزكاة احتراز عن غيره فلو كان أحدهما ذميا أو مكاتباً فلا أثر للاشتراك والخلطة بل إن كان نصيب الحر المسلم نصيبا زكاة الأفراد وإلا فلا شيء عليه ولا بد من دوام الاشتراك والخلطة جميع السنة فلو ملك كل منهما أربعين شاة غرة المحرم ثم خلطاهما غرة صفر فلا تثبت الخلطة فى هذه السنة فى الجديد فيجب على كل منهما فى المحرم شاة وفى القديم نصف شاة وتثبت فى السنة الثانية وما بعدها قطعاً وإذا خلطاهما عشرين من الغنم بعشرين وأخذ الساعى شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون

فأخذ الساعى الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجع بثلث قيمتها أو من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتها أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلث قيمة شاته وصاحب الخمسين بثلثي قيمة شاته ولو تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم (والأظهر تأثير خلطة الثمر والزروع والنقد وعرض التجارة) باسقاط أو مجاورة لعموم ما تقدم في الحديث ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة والثاني لا تؤثر مطلقا إذ ليس فيها ما في خلطة الماشية من نفع المالك تارة بتقليل الزكاة والثالث تؤثر خلطة الاشتراك فقط وقيل لا تؤثر خلطة الجوار في النقد وعرض التجارة وعلى الأول قال (بشرط أن لا يعمين) أى في خلطة الجوار (الناطور) بالمهملة وهو حافظ النخل والشجر (والجرجين) بفتح الجيم وهو موضع تخفيف

الثمر (والسدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها) كالتمهيد وصورتها أن يكون لكل واحد منهما نصف نخيل أو زرع في حائط واحد أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في دكان واحد ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور والرافعي علل تأثير الخلطة بارتفاق باتحاد الناطور وما ذكر معه وزاد على ذلك في شرح المهذب اتحاد الماء والحراث والعامل وجذاذ النخل والملقح واللقاط والحمال والكيال والوزان والميزان للتاجر في حانوت واحد والبيدر اه وهو بموحدة ثم تختانية موضع دياس الخلطة ونحوها (ولو جوب زكاة الماشية) أى الزكاة فيها كما في المحرر (شرطان) أحدهما مضى الحول في ملكه (مضى) داود وغيره حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول (لكن ما نتج

بخلاف إخراجها عنه من غير المشترك ولو عن المشترك (تفصيها) لو كان لزيد أربعون من البقر ولعمرو ثلاثون منها فأخذ الساعى من زيد مسنة ومن عمرو تبعيا فلا تراجع على الراجح (قوله خلطة الثمر إلخ) باسقاط أو مجاورة كما في الماشية كذا قاله شيخنا في شرحه وغيره ويؤخذ منه اتحاد الجنس فراجع كما مر (قوله وقيل لا تؤثر إلخ) حكاه بقيل إشارة إلى أنها طريقة مقابلة للطريقة الأولى الحاكية للأقوال (قوله موضع تخفيف الثمر) هو بالمثلثة شامل للزبيب وللمر بالمثناة فهو مرادف للمربد بكسر الميم وسكون الراء المهملة وفتح الموحدة وآخره دال مهمل وقيل الجرجين للزبيب والمربد للتمر بالمثناة الفوقية (قوله ولم يذكر في الروضة الشرط المذكور) قال ابن شعبة لم يصرح به أحد إلا النورى في المنهاج (قوله العامل) قال البندنجي والمطالب بالأموال (قوله وجداد) بتشديد الذال الأولى لأنه الفاعل وبشترط اتحاد الملقح واللقاط والمناذى (قوله موضع دياس الخلطة) وقد هجر الآن اسم البيدر في غالب الأماكن واشتهر الجرجين لذلك مع إسقاط التحتية (قوله كما في المحرر) فهي أولى لإيهام عبارة المصنف وجوب الإخراج فقط أو لدفع إيهام أن الشروط في نفس الزكاة المخرجة وهذا أدق (قوله في ملكه) فلو باعه بشرط الخيار لهما فإن فسخ العقد دام الحول أو أجزى اعتبر حول المشتري من وقت العقد أو بشرط الخيار للبائع ففي الفسخ يستمر الحول بالأولى مما قبله وفي الإجازة يتبدل حول المشتري منها أو بشرطه للمشتري ففي الإجازة يعتبر حول المشتري من العقد وفي الفسخ يتبدل حول البائع منه لتجدد الملك بعد زواله (قوله من حيث العدد) أى لا السوم لعدم تصوره فهو معتبر فيه ولم يعتبر فيه الكلال المباح أيضا لذلك أو لأن اللبن شبيه بالماء لكونه من عند الله وإليه أشار الشارح بقوله من حيث العدد ويخرج به ما لو نقص العدد قبل عام الحول (قوله نتج) أى بأن تم انفصال النتاج قبل تمام الحول (قوله ثم ماتت) يقتضى اعتبار تقدم الانفصال على الموت ولعله تصوير ففى البهجة لو ماتت واحدة من الأربعين حال ولادة أخرى لم ينقطع الحول وإن شك في المعية لأن الأصل بقاء الحول فراجع ولا حاجة لقوله ماتت لما سيذكر بعد قوله كالتى شاة نتج منها إحدى وعشرون فتجب شاتان انتهى إلا إن يقال أن كلامه في كون النصاب من الصغار لأن الذى بعده في تمام النصاب (قوله اعتد) بفتح الفوقية مثقلا أمر من الإعداد أى الحساب (قوله في اشتراط الحول)

قال الرافعي رحمه الله إن الأصل الانفراد والخلط عارض فغلب حكم الحول المتعدد على الانفراد (قول الشارح أى الزكاة فيها) كأنه يريد بهذا دفع ما توهمه العبارة من وجوب الإخراج (قول المتن الحول) سمي بذلك من حال إذا ذهب ومضى ولو ضل ماله أو سرق أو غاب أو كان مودعا فوجد ثم خلس من ذلك وجبت لما مضى (قول الشارح بان إلخ) هذا تفسير مراد ولا فقصية العبارة أن الأربعين مثلا لو نتجت عشرة مثلا ثم مات الأربعون تركى العشرة بحول أصولها وليس كذلك ثم نائب الفاعل في وجود ضمير يعود على النتاج (قول الشارح فيه) الضمير يرجع لقول المتن بحوله (قول الشارح كأربعين شاة إلخ) استشكله الإسئوى على

من نصاب يزكى بحوله) أى النصاب بأن وجد فيه مع مقتضى لركانه من حيث العدد كآلة شاة نتج منها إحدى وعشرون فتجب شاتان وكأربعين شاة ولدت أربعين ثم ماتت وتم حولها على النتاج فتجب شاة وقيل يشترط بقاء شيء من الأمهات ولو واحدة والأصل في ذلك ما روى مالك في الموطأ عن عمر رضي الله عنه لساعيه اعتد عليهم بالسخلة وهو اسم يقع على الذكر والأنثى ويوافقه أن المعنى في اشتراط الحول أن يحصل الثمنا والنتاج ثماء عظيم فتجب الأصول في الحول وإن ماتت فيه وما نتج من دون النصاب وبلغ به نصابا يتبدل حوله من حين بلوغه وقد ذكره في المحرر .

(ولا يضم المملوك بشرأ أو غيره) كهيئة أو إرث إلى ما عنده (في الحول) لأنه ليس في معنى التاج وإن ضم إليه في النصاب مثاله ملك ثلاثين بكرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام كل حول للعشر ربع مسنة وعند تمام الحول للثلاثين تباع ولكل حول بعده ثلاثة أرباع مسنة وقال ابن سريج لا يضم في النصاب كالحول فلا ينقصد الحول على العشر حتى يتم حول الثلاثين فيستأنف حول الجميع (فلو ادعى) المالك (التاج بعد الحول صدق) لأن الأصل عدم وجوده قبله فإن اتهم حلف وعبارة الروضة وأصلها فإن اتهم الساعى حلفه ونحوها في المحرر وأعادها في الروضة آخر كتاب قسم الصدقات وقال إن يمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالف الظاهر أو مستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهم الساعى في ذلك فيحلفه فإن قال قلنا اليمين مستحبة فامتنع منها فلا شيء عليه ولا أخذت منه

لا بالنكول بل بالسبب السابق أى لما (ولو زال ملكه في الحول) يبيع أو غيره (فعاد) بشرأ أو غيره (أو بادل بمثله) كإبل بابل أو بنوع آخر كإبل بغير (استأنف) الحول لانقطاع الأول بما فعله وإن قصد به الفرار من الزكاة والفرار منها مكروه وقيل حرام (و) الشرط الثاني (كونها سائمة) على ما يأتي بيانه والأصل في ذلك ما تقدم في حديث البخارى وفي صدقة الغنم في سائمها إلى آخره دل بمفهومه على نفى الزكاة في معلوفة الغنم وقيس عليها معلوفة الإبل والبقر وفي حديث أبى داود وغيره في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون قال الحاكم صحيح الإسناد واختص السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلأ مباح قال في الروضة ولو

وكذا في اشتراط السوم (قوله ولا يضم إلخ) أى ولو في التاج كموصى بأولادها (قوله اتهمه الساعى) أى مثلاً كما في ابن حجر (قوله أو مستحبة) هو المعتمد (قوله لا بالنكول) فالتكول غير موجب بل هو غير مفسد (قوله يبيع) أى بلا خيار أو خيار للمشتري كما تقدم (قوله أو غيره) ولو بهبة لفرعه ورجع فيها (قوله مكروه) هو المعتمد (قوله سائمة) أى راعية (قوله دل بمفهومه) وقوله واختصت السائمة) هو جواب عما يقال قيد السوم خرج مخرج الغالب لغلبته في أموال العرب^(١) والقيد بذلك المعنى لا مفهوم له كما في الأصول وحصل الجواب أن ما ذكر في: جيد لم يفهم منه معنى مخصص له وإلا فيعتبر مفهومه كما هنا على أن السوم الذى يعتبر هنا ليس هو الذى في أموالهم لانعدام التخلل هنا وكونه من المالك أو غيره فتأمل (قوله وجهان) أصحهما أنها معلوفة وأوراق الأشجار إن جمعت لها فهي من العلف وكذا كلأ الحرم إذا جمعه وإلا فمن الكلأ والمياه التى تسقط العشر وتوجب نصفه كالعلف هنا أيضاً فتسقط زكاة الماشية وفارقت الزروع كما يأتي بأن احتياج الماشية إلى العلف وإلى السقى أكثر غالباً ولم يجعلوا خراج الأرض كالعلف لأنه ليس للخراج دخل في تنمية الزروع (قوله فإن علفت) أى ولو من غير المالك ولو مفرقا في الحول أو بمغصوب أو من أرض خراجية أو من كلأ مباح لكن جزه وقدمه لما ولو في المرعى (قوله ليلاً) أى علها تحتاج إليه (قوله ولو قصد بالعلف) أى الذى لا يقطع السوم (قوله انقطع) وفارق عدم اعتبار نية عدم الخلطة بوجودها ظاهراً مع عدم اعتبار

قولهم يشترط السوم وهو الرعى في جميع النصاب أقول يمكن تصويره بما إذا سقيت من لبن سائمة أخرى بقية الحول أو كان الإنتاج قبيل الحول بزمن يسير (قول المتن فعاد) في التعبير بالفاء إشارة إلى أن العود المتأخر يكون قاطعاً بالأولى وكذا قوله بمثله يفهم منه أن المبادلة بغير المثل كالمبادلة بنوع آخر أولى بذلك ولو مات استأنف الوارث (قول الشارح بأن لم تعيش بدونه) أى سواء كان متولياً أم متفرقاً وقدر ضرره لو ترك هذا ما ظهر لي في فهم هذا المحل فقول الشارح الآتي ومن عل الخلاف إلخ أى فلا تجب الزكاة على الأصح بشرط أن يكون العلف ليلاً في المسألة المذكورة محتاجاً إليه حتى لو كانت تكفى بالسوم نهاراً فلا أثر للعلف في حال كفايتها ثم رأيت في شرح السبكي ما يوافق ما ذكرته حيث قال تنبيه إذا قلنا بالأصح فالقدر الذى تعيش بدونه تارة يكون لقلته كما تقدم من علف يوم أو يومين وتارة لاستغنائها عنه بالرعى وإن كثر كما إذا كان المرعى يكفىها ولكنه يعلفها أيضاً فإن الرويانى جزم بأنه لا يتغير حكمها به قال وقد ذكر القفال لو كان يسرحها كل يوم وإذا ردها بالليل إلى المراح ألقى شيئاً من العلف لها لا ينقطع الحول قال وأراد به ما ذكرته اهـ (قول الشارح والماشية) أى سواء كانت معلوفة قبل ذلك أو لا معلوفة ولا سائمة كأن سامت بنفسها عقب ملكها (فرع) غصب سائمة فعلفها أو معلوفة

أسيمت في كلأ مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة وجهان في البيان (فإن علفت معظم الحول) ليلاً أو نهاراً (فلا زكاة فيها) (والإ) بأن علفت دون معظم (فالأصح إن علفت قدرًا تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت) زكاتها لقلته (والإ) بأن لم تعيش بدونه أو عاشت بدونه مع ضرر بين (فلا) تجب فيها زكاة والماشية تصير عن العلف اليوم واليومين ولا تصير الثلاثة والوجه الثاني إن علفت قدرًا يعد مؤنة بالإضافة إلى رفق الماشية فلا زكاة وإن احتقر بالإضافة إليه وجبت وفسر الرفق بدرها ونسلها وأصوافها وأوبارها قال الرافعى ويجوز أن يقال المراد منه رفق إساعتها فإن في الرعى تخفيفاً عظيماً والثالث إن كانت الإسامة أكثر من العلف وجبت الزكاة (والإ) فلا تجب والرابع لا تجب الزكاة مع علف ما يتمل وإن قل أعلف ما لا يتمل فلا أثر له قطعاً ومن محل الخلاف ما لو كانت تسام نهاراً وتعلف ليلاً في جميع السنة ولو قصد بالعلف قطع السوم انقطع الحول لا محالة ذكره صاحب العدة وغيره

قال الرافعي ولعله الأقرب ولا أثر لمجرد نية العلف (ولو سامت) الماشية بنفسها أو اعتلفت السائمة أو كانت عوامل في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه) كحمل غير الماء (فلازكاة في الأصح) نظرا في الأولين إلى اعتبار القصد في السوم وعدمه في العلف وفي الثالثة إلى أن العوامل لا تقتاتها

للاستعمال لا للنماء
كتياب البدن ومتاع
الدار والثاني يقول
الاستعمال زيادة فائدة
على حصول الرفق
بإسامتها ويدل للأول
حديث الدارقطني ليس
في البقر العوامل شيء قال
ابن القطان : إسناده
صحيح (وإذا وردت
ماء أخذت زكاتها عنده)
ولا يكلفهم الساعي
ردها إلى البلد كما لا يلزمه
أن يتبع المرامى (والإ) أى
وإن لم ترد الماء بأن
اكتفت بالكلا في وقت
الربيع (فعند ييوت
أهلها) وأفتيهم كما نص
عليه قال الرافعي وقضيت
تجوز تكليفهم الرد إلى
الأفنية وقد صرح به
الحاملي وغيره وفي المسألة
حديث الإمام أحمد تؤخذ
صدقات المسلمين على
مياهم وحديث البيهقي
تؤخذ صدقات أهل
البادية على مياهم
وأفتيهم وهو إشارة إلى
الحالين (ويصدق المالك
في عددها إن كان ثقة
والأفتد عند مضيق) تمر
به واحدة واحدة ويبد
كل من المالك والساعي
أو نائبهما قضيب يشيران
به إلى كل واحدة أو

فعل المالك فيها بخلاف السوم فتأمل (قوله لو سامت بنفسها) فلا زكاة وكذا لو أسامها غير المالك أو المالك
غير المميز أو غير العالم بالسوم أو غير العالم بأنها نصاب أو المشتري شراء فاسدا أو الغاصب لها أو الوارث قبل
علمه بملكها أو بعده ولم يعلم أنها نصاب ونائب المالك مثله ولو وكلا أو وليا أو حاكما كأن ردها له غاصب
نعم لا عبرة بإسامة ولي المصلحة في تركها (قوله عوامل) أى ولو في محرم كقطع طريق لأن الأصل في الماشية
الحل وبذلك فارق وجوب الزكاة في الحل المحرم لأن الأصل في التقدير الحرمة (قوله في العلف) متعلق بنظر أى
لم ينظر في العلف للقصد وعدمه كما لم ينظر لذلك في السوم فيضرو ولو بلا قصد (قوله إلى أن العوامل) ويكفى
في عملها قدر زمن العلف المسقط للوجوب ولا يضر ما دونه وقياسه أن سومها بنفسها كعلفها وكذا إسامة
نحو غاصب بمن مر (قوله فعند ييوت أهلها) فإن لم يكن لهم ييوت بأن لازموا النجعة لزم الساعي الذهاب إليهم
لأن الواجب عليهم التمكن بعد التسليم ولو توحشت الماشية لزم المالك تسليم الواجب ولو توقفت على عقال
وجب عليه لأنه من تمام التمكين وعلى هذا حمل قول الإمام أبى بكر الصديق رضى الله عنه : لو منعوني عقالا
لقاتلتهم انتهى . والأفنية كالبيوت وهى الرحاب أمام البيوت مثلا (قوله المالك) المراد به المخرج (قوله وإلا) بأن
لم يكن ثقة وكذا لو قال لا أعرف عددها (قوله فعند) أى وجوب إن كان في العد غرض وإلا فلا كما يعد المذكور
(قوله أعدادا) بضمير التثنية العائد للمالك والساعي أى وجوبا كما تقدم .

[باب زكاة النبات]

بالمعنى الشامل لما يعم الشجر وإن لم يكن إطلاقه في العرف عليه مألوف والمراد منه حبه وثمره إذ لا زكاة
في عينه وشجره (قوله أى النبات) دفع به توهم إرادة المصدر (قوله من شجر وزرع) دفع به إرادة اسم المصدر
وشمل كلامه النبات في الأرض الخراجية وهى التى فتحت عنوة ثم تعوضها الإمام من الغائمين ووقفها على
المسلمين وضرب لها خراجا معلوما كأرض مصر أو فتحت صلحا بشرط كونها لنا وأسكنها الكفار بخراج وهو
أجرة لا تسقط بإسلامهم وكل ما جرت العادة بأخذ خراجها فهو جائز سواء علم صحته أخذه أو لا إذ الظاهر
أنه بحق كما أن الظاهر من وضع الأيدي جواز البيع والرهن وغيرهما ولو أخذ الإمام الخراج بدلا من العشر كان
كأخذ القيمة في الزكاة فلا يجزىء إلا إن كان باجتهاد منه فيسقط به الفرض حيثئذ وإن نقص عن قدر الواجب
نعم لا زكاة في الموقوف على المساجد والفقراء والجهات العامة ولا في النخيل المباحة ونحو ذلك لعدم صلاحية
المالك بخلاف الوقف على معين^(١) (قوله والشعير) هو بفتح الشين ويقال بكسرها .

فأسامها فلا زكاة (قول المتن ونحوه) لو استعمالها في بعض الأيام ففي تعليق البندنجي عن الشيخ أبى
حامد أنه لو استعمالها القدر الذى لو علفها فيه سقطت الزكاة فإنه يسقط الزكاة فيها قال والصحيح عندي أنه
إنما تسقط الزكاة بالاستعمال والنية ولو كانت معدة لاستعمال محرم كإغارة لم تحب الزكاة فيها كما صرح به
المالوردى بخلاف نظيره من الحل وفرق بأن الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة إلا ما رخص فإذا
استعملت في المحرم رجعت إلى أصلها ولا نظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في
أصله (قول الشارح وعدمه) الظاهر أن مرجع الضمير الاعتبار ويحتمل رجوعه إلى السوم .

[باب زكاة النبات إلخ]

النبات يكون مصدرا ويكون اسما للنبات وهو المراد هنا وينقسم إلى شجر وهو ماله ساق وإلى نجم وهو
مالا ساق له كالزروع قال تعالى : ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ (قول المتن بالقوت) هو ما به يعيش البدن
غالبًا فيخرج ما يؤكل تنعما أو تدابيا (قول المتن والشعير) يجوز فيه الكسر .

يصبیان به ظهرها فذلك أبعد عن الغلط فإن اختلفا بعد العد وكان الواجب يختلف به أعدادا العد .

[باب زكاة النبات]

أى النبات من شجر وزرع (تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والأرز) بفتح المعزة وضم الراء وتشديد

الزاي في أشهر اللغات (والعدس وسائر المقتات اختياراً) كالذرة والحمص والبقلاء والدخن والجلبان فتجب الزكاة في ذلك لورودها في بعضه في الأحاديث الآتية وألحق به الباقي ولا تجب في السمسم والتين والجوز واللوز والمان والتفاح ونحوها قولاً واحداً (وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس) بسكون الراء وهو شبيه بالزعفران (والقرطم) بكسر القاف والطاء وضمهما (والعسل) من التحل روى الأول عن عمر رضى الله عنه وما بعده خلا الزعفران عن أبي بكر رضى الله عنه وقول الصحاح حجة في القديم وقيس فيه الزعفران على الورس واحتروا بقاء الاختيار عما يقتات في حال الضرورة كحبى الحنظل والغاسول ومن الأحاديث ما روى أبو داود والترمذي وابن حبان عن عتاب بن أسيد بفتح الحمزة قال : أمر رسول الله ﷺ : أن يخرج من العنب كما يخرج من النخل وتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ زكاة النخل تمرأما روى الحاكم وقال إسناده صحيح عن أبي موسى الأشعري أنه ﷺ قال له ولماذا حين يثنهما إلى اليمن : لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب ، وهذا الحصر إضافي لما روى الحاكم وقال صحيح الإسناد عن معاذ أنه ﷺ قال : فيما سقت السماء والسيول والبعل العشر وفيما سقى بالنضج نصف العشر وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القشء والبطيخ والرمان والقضب فغفو عنا عنه رسول الله ﷺ . والقضب بسكون المعجمة الرطبة بسكون الطاء (ونصابه خمسة أوسق) فلا زكاة في أقل منها قال ﷺ : ليس

(قوله أشهر اللغات) لأنها سبع لغات (قوله كالذرة) بضم الذال المعجمة وفتح الراء المهملة المخففة والدخن المذكورة نوع منها (قوله والحمص) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم مكسورة أو مفتوحة وآخره صاد مهملة (قوله والبقلاء) وهو القول ويرسم آخره بالألف فتخفف اللام ويمد وقد يقصر وبالباء فتشدد اللام ويقصر (قوله والجلبان) بضم الجيم ومنه الماش بالمعجمة آخره (قوله فتجب الزكاة في ذلك) أى سواء زرع قصداً أم نبت اتفاقاً وفارق السائمة لأن لها اختياراً نعم لو حمل السيل مثلاً بذراً من دار الحرب ونبت في دارنا لم تجب زكاته (قوله والسمسم) بكسر السين (قوله والزعفران) وهو يخرج من ثمر كالبانجان عن أصل كالبصل (قوله والورس) وهو شبيه بالزعفران من حيث اللون والصبيغ به نعم فيه نوع أسود وهو يخرج من ثمر كالسمسم عن أصل كالقطن وبذلك علم أنه ليس بالورس الكر كم كاقيل فتأمل (قوله من النخل) بالحاء المهملة مملو كما أو مباحا وكذا من غيره بالأولى كما في شرح الروض (قوله والغاسول) وكذا الترمس والحلبة (قوله كما يخرج من النخل) جعله أصلاً للعنب لأن خرصه كان عند فتح خير سنة سبع والعنب كان بعده عند فتح الطائف سنة ثمان بعد فتح مكة (قوله إضافي) أى بالنظر لأهل اليمن خاصة (قوله والبعل) هو بالجر عطفاً على ما لأنه مما يشرب بعروقه (قوله الرطبة) هو البرسيم المعروف أو ما يشبهه (قوله أوسق) جمع وسق من وسق أى جمع لجمعه الصبيان (قوله لأن الوسق ستون صاعاً) قال ابن النذر بالإجماع فجعلتها ثلاثمائة صاع وأوجبها أبو حنيفة في القليل كالكتير .

(قول الشارح والدخن) قال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة (قول الشارح وهو شبيه الخ) قال الإسنوي هو ثمر شجر يخرج شيئاً كالزعفران يصيب به في اليمن (قول المتن والعسل) أى سواء أخذ من نخل مملوك أم من المواضع المباحة وأعلم أنه نقل عن القديم أيضاً الوجوب في الترمس وحب الفجل والعصفر (قول الشارح كما يخرج من النخل) قيل جعله أصلاً للعنب لأن الخرص فيه كان سابقاً لما افتتح خير بخلاف العنب فإنه إنما حصل في فتح الطائف سنة ثمان (قوله الشارح إضافي) أى بالنظر لأهل اليمن خاصة وأعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون مخصصاً للحديث الذي بعده ولهذا قال السبكي رحمه الله إن صح هذا الحديث فيحتاج في إثبات الزكاة في الأرز وسائر المقتات إلى دليل قال وقد يكتفى بكونها في معنى الأربعة عند من يجوز القياس على العدد المحصور اهـ أقول كيف القياس من كون الحديث مفيداً للنبي عن الأخذ من غير الأربعة بدلالة المنطوق والمنطوق مقدم على القياس (قول المتن ونصابه خمسة أوسق الخ) خالف أبو حنيفة فأوجبها في القليل كالكتير (قول الشارح لأن الوسق الخ) إيضاح ذلك أن الخمسة أوسق ثلاثمائة صاع كل صاع خمسة أرباط وثلث يضرب في ثلاثمائة صاع يخرج ألف وستائة رطل (قول الشارح مائة وثلاثون) قال ابن الرفعة هو الذي يقوى في النفس صحته

فيما دون خمسة أوسق صدقة ، رواه الشيخان وفي رواية لمسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق (وهي ألف وستائة رطل ببغدادية) لأن الوسق ستون صاعاً كما رواه ابن حبان وغيره في الحديث السابق والصاع أربعة أمداد كما هو معلوم والمد رطل وثلث بالبغدادية وقدرت به لأنه الرطل الشرعي قاله الحب الطبري (وبالدمشقي ثلاثمائة وستة وأربعون رطلاً وثلثان) لأن الرطل الدمشقي ستائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلثون درهماً فيما جزم به الرافعي فتضرب في ألف وستائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف ويقسم ذلك على ستائة ويخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الأصح ثلاثمائة وثلثان وأربعون وستة أوسق رطل) لأن الأصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع الدرهم .

(وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه أن تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة أسباع درهم في ألف وستائة تبلغ ألفى درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهماً وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسمة ما ذكره المصنف وعبرة الحرر وهي الخمسة أوسق بالمئتين الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذي وزنه ستائة درهم ثلثائة من وستة وأربعون مئناً وثلثاً من ولمساواة هذا المئ لل رطل الدمشقي عبر المصنف به والمئ الصغير قال في الدقائق رطلان كما قال الرافعي في الشرح يأخذ من كلامه أن الرطل مائة درهم وثلاثون درهماً كما أفصح به في زكاة الفطر وهذا النصاب تحديد وقيل تقرب فيحتمل نقص القليل كالرطل والرطلين والاعتبار فيه بالكيل وقيل بالوزن وقال

في العدة بالتحديد في الكيل وبالتقريب في الوزن لأن التقدير به للاستظهار ويعتبر النصاب فيما تقدم على القدم على المذهب إلا الزعفران والورس لأن الغالب أن لا يحصل للواحد منهما قدر النصاب فيجب في القليل منهما على المذهب والاعتبار في العسل بالوزن كما قاله الجرجاني (ويعتبر في قدر النصاب غير الحب (تقرأ وزبيبا إن تتمر أو تزيب والإفرطبة وعنبا) وتخرج الزكاة منهما كما صرح به الشيخ في التبيين (والحب مصفى من تبنه) بخلاف ما يؤكل قشره معه كالذرة فيدخل في الحساب وإن كان قد يزال تعما كما تقشر الحنطة (وما ادخروا قشره) ولم يؤكل معه (كالأرز والعلس) بفتح العين واللام وسيأتي أنه نوع من الحنطة (فمشرة أوسق) نصابه اعتبار القشرة

(قوله بالكبير) أي المئ الكبير الذي هو قدر الرطل الدمشقي الذي وزنه ستائة درهم والصغير رطلان كما ذكره (قوله والاعتبار فيه بالكيل) هو المعتمد وبالمصري ستة أراذب وربيع أردب^(١) على ما قاله القمولى واعتمده شيخنا الرملى وشيخنا الزياى خلافاً للسبكي في أنه خمسة أراذب ونصف وثلث أردب فهي ستائة قدح على قول القمولى المعتمد وخمسائة وستون قدحاً على الآخر (قوله وقيل بالوزن) وهو بالرطل المصري ألف رطل وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلاً ونصف وثلث أوقية وسبعة دراهم على ما صححه النووي في رطل بغداد (قوله وإلا) بأن لم يتجفف أصلاً أو يتجفف رديناً أو كان يطول زمن جفافه أو احتيج لقطعه لنحو عطش وجبت زكاته رطباً وعنبا ويجب استئذان العامل في قطعه لأنه شريك ويجب عليه الإذن ويعزr الممتنع منهما ولا غرم عليهم ولو اكتفى بقطع البعض لم تجز الزيادة ويضم غير المتجفف إليه في النصاب لاتحاد الجنس (قوله كالذرة) ومثله قشر الباقلاء الأسفل على المعتمد فيدخل في الحساب ويدخل فيه أيضاً القشور السفلى من القمح والأرز والعلس ونحوها دون العليا من ذلك كما مر (قوله كالأرز والعلس) الكاف استقصائية إذ ليس ثم غيرهما (قوله فمشرة أوسق) أي غالباً ولو وجد النصاب عماداً أو فوقها اعتبر (قوله يخرج من كل بقسطه) أي جوازاً فإن أخرج من نوعه ولو من غيره أو من نوع منها أعلى جاز كما في العباب واعتمده شيخنا (قوله أخرج الوسط) أي جوازاً ويجوز من الأعلى كما علم (قوله جاز) بل هو الأفضل (قوله يضم العلس إلى الحنطة) وهو قوت صنعاء اليمن ويكون في الكمم الواحد حبتان أو ثلاث

بحسب التجربة (قول المتن وقيل بلا أسباع) قال المحب الطبري هو الأقيس لأن الأوقية عشرة دراهم وأربعة دوانق أي أسداس وهي ثلثا درهم (قول الشارح يسقط ذلك من مبلغ الضرب) الباقي بعد هذا الإسقاط مائتا ألف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة عشر درهماً وسبعة دراهم وقوله يسقط ذلك إغ أسهل منه وأقرب أن تقول ألفاً درهم ومائتا درهم ثلاثة أرباط وثلثا رطل وخمسة وثمانون وخمسة أسباع هي سبع رطل يسقط ذلك من ثلثائة وستة وأربعين وثلثين يصير الباقي ثلثائة واثنين وأربعين رطلاً وستة أسباع رطل والله أعلم (قول الشارح ثمانمائة من) أي فكل من صغير رطلان بالبغدادى كما سيأتي عن الدقائق (قول الشارح ويعتبر في قدر النصاب إغ) هذا دليله حديث عتاب بن أسيد السابق رأس الصفة وقوله ولا فربطاً وعنبا لا يقال هذا في معنى الخضراوات لأنه لا يصلح للدخار لأننا نقول الغالب في جنسه الصلاحية فألحق النادر بالغالب (قول الشارح قد يخرج منه الثلث) أي قشراً ففى شرح السبكي هذا ما حكاه الرافعي وبينه البندنيجي فقال لا شيء فيه حتى يكون خمسة أوسق مقشراً وسبعة أوسق ونصفاً غير مقشر (قول الشارح فلا يضم القمح إلى الزبيب) هو بالإجماع وقيس عليه الباقي (قول المتن ويخرج من كل بقسطه) لانتفاء المشقة بخلاف المواشى فإنه يدفع نوعاً منها مراعاة قيمة الأنواع ولا يكلف بعضها من كل للمشقة (قول الشارح ولو تكلف إغ) هو يفهم من قول المنهاج فإن عسر (قول الشارح وقيل يجب الإخراج إغ) مقابله قول المتن ويخرج

الذى ادخاره فيه أصلح له وأبقى بالنصف وعن الشيخ أى حامداً أن الأرز قد يخرج منه الثلث فيعتبر ما يكون صافيه نصاباً ويؤخذ واجبهما في قشره (ولا يكمل) في النصاب (جنس بمنس) فلا يضم القمح إلى الزبيب ولا الحنطة إلى الشعير (ويضم النوع إلى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرهما (ويخرج من كل بقسطه فإن عسر) لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع منها (أخرج الوسط) منها لا أعلاها ولا أدناها رعاية للجانبين ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه جاز وقيل يجب ذلك وقيل يجب الإخراج من الغالب ويجعل غيره تبعاً له ومنهم من قطع بالأول (ويضم العلس إلى الحنطة

لأنه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن (و السلت) يضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم إلى غيره (وقيل شعير) فيضم إليه (وقيل حنطة) فيضم إليها وهو حب يشبه الحنطة في اللون والنعومة والشعير في برودة الطبع وقيل إنه في صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة فالحق بها في وجه وبه في آخر للشبهين والأول قال اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً انفرد به وصار أصلاً برأسه (ولا يضم ثمر عام وزرعه إلى) ثمر وزرع عام (آخر) في إكمال النصاب وإن فرض إطلاع غرة العام الثاني قبل جدد ثمر الأول (ويضم ثمر العام بعضه إلى بعض وإن اختلف إدراكه) لاختلاف أنواعه أو بلاده حرارة وبرودة كنجدة وتامة قتيامة حارة يسرع إدراك الثمر بها بخلاف نجد لبردها (وقيل إن أطلع الثاني بعد جدد الأول) بفتح الجيم وكسرها وإهمال الدالين في الصحاح أى قطعه (لم يضم) لأنه يشبه ثمر عامين وعلى هذا لو أطلع قبل جدد الأول وبعد بدو صلاحه فوجهان

أصحهما في التهذيب لا يضم وعليه أيضاً يقام وقت الجدد مقام الجدد في ألقه الوجهين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الأول ضم إليه جزماً (وزرعا العام يضمان) وذلك كالذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف (والأظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) وإن كان الزرع الأول خارجاً عنها فإن وقع حصاد الثاني بعدها فلا ضم لأن الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في سنة وإن كان حصاد الثاني خارجاً عنها لأن الزرع هو الأصل والحصاد فرعه وثمرته والثالث الاعتبار بوقوع الزرعين والحصادين في سنة لأنهما حيثئذ يعدان

(قوله والسلت) وهو المعروف بشعير النبي ﷺ : وهو جنس مستقل على المعتمد كما ذكره وإن سمي بذلك وانظر الطبع الذي انفرد به ما هو (قوله ولا يضم إلخ) وكذا لا يضم ثمر نخل أو كرم يحمل في العام مرتين بل كل مرة كثر عام وفارق ما لو حصل سنبل الذرة مرتين حيث يضم لأن كلا من النخل والكرم يراد للدوام فهو مستثنى مما قبله وعلى هذا فقول المصنف ويضم ثمر العام إلخ ضائع فليراجع (قوله وقوع حصاديهما) هو المعتمد والمراد دخول وقت الحصاد لا وجوده بالفعل والمعتمد في الثمار اعتبار وقت الاطلاع لا الجدد قال بعضهم والحكمة في ذلك أن كلاماً من الحصاد والاطلاع ليس باختيار المالك ولذلك لم يعتبر كون الزرع واقعا من المالك ولا بقصد (تفنيجه) اعتبار الاطلاع في العام وعلمه في النخل والكرم لا حاجة إليه لأنه لا يضم بعضه إلى بعض مطلقاً حيث تعدد الاطلاع كما مر قال في العباب والروض وشرحه ولو تواصل بذر الزرع بأن امتد شهر أو شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وإن تفصل بأن اختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في عام بعضه إلى بعض انتهى .

من كل بقسطه (قول الشارح قوت صنعاء اليمن) قال السبكي يكون منه في الكمم الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كإمائه إلا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبقائه فيه أصلح (قول المتن ولا يضم ثمر عام إلخ) هو بالإجماع (قول المتن ويضم إلخ) اعلم أن الرب سبحانه وتعالى من لطفه بعبده قد أجرى عادته بأن إدراك الثمار لا يكون دفعة واحدة بل النخلة الواحدة لا تدرك دفعة واحدة إطالة لئلا من التفكه ونفع العباد فلو اعتبر التساوى في الإدراك لم يتصور وجوب الزكاة قال الإسنوي رحمه الله ثم إن العادة جارية بأن ما بين إطلاع النخلة إلى بدو صلاحها أربعة أشهر وهذا هو المعبر والمراد بالعام كما نقله في الكفاية عن الأصحاب أه أقول إذا كان هذا هو المراد بالعام فكيف قال الإسنوي كغيره بعد ذلك يستثنى ما لو أثمرت النخلة في الواحد مرتين فإن قالوا المراد مرتين في هذه المدة فلا يخفى ما فيه والله أعلم وأيضاً الوجه الآتي ظاهر أو صريح في خلاف ما قاله ابن الرفعة (قول الشارح كنجدة وتامة) مثل الأول إسكندرية والشام ومثل الثاني صعيد مصر (قول المتن وقوع حصاديهما في سنة) قال الإسنوي بأن يكون بين حصاديهما أقل من اثني عشر شهراً أه أقول وينبغي أن يكون أو أن الحصاد كالحصاد (قول الشارح فالأصح القطع إلخ) أى ولو فرض عدم الحصادين في سنة ويكون محل اعتبار الحصادين في سنة غير هذا قال في الروض وشرحه فرع وإن تواصل بذر الزرع شهراً أو شهرين متلاحقاً عادة فذلك زرع واحد وإن تفصل واختلفت أوقاته عادة ضم ما حصل حصاده في سنة (قول الشارح وواجب ما سقى إلخ) قال الإسنوي انعقد الإجماع على ذلك (قول المتن ينضح) النضح هو السقى من نهر أو بئر بمجوان .

زرع سنة واحدة بخلاف ما إذا كان الزرع الأول أو حصاد الثاني خارجاً عنها وهي اثنا عشر شهراً عريية والرابع الاعتبار بوقوع أحد الطرفين الزرعين أو الحصادين في سنة وفي قول أن ما زرع بعد حصاد الأول في العام لا يضم إليه ومنهم من قطع بالضم فيما لو وقع الزرع الثاني بعد اشتداد حب الأول والأصح أنه على الخلاف ولو وقع الزرعان معاً على التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بقل لم يشتد حبه فالأصح القطع فيه بالضم وقيل على الخلاف (فرع) لو اختلف المالك والساعي في أنه زرع عام أو عامين صدق المالك في قوله عامين فإن اتهمه الساعي حلفه استحباً بالأن ما ادعاه ليس مخالفاً للظاهر ذكره في شرح المذهب (وواجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من ثمر وزرع العشر) وفي معنى ذلك ما شرب من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة (و) واجب (ما سقى ينضح) بأن سقى من ماء بئر أو نهر بغير أو بكرة ويسمى ناضحاً .

(أو دولاب) أو دالية وهي ما تديره البقرة أو ناعورة وهي ما يديره الماء بنفسه (أو بماء اشتراه) وفي معناه المخصوص لجوب ضمانه والمروهب لعظم المنة فيه (نصفه) أى نصف العشر والفرق ثقل المؤنة في هذا وخفتها في الأول والأصل في ذلك حديث البخارى فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقى بالنضح نصف العشر وحديث مسلم فيما سقت الأنهار والغيمة العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديث أبى داود فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسوانى أو النضح نصف العشر والعثري بفتح المهملة والمثلثة ما سقى بماء السيل قاله الأزهرى وغيره والغيمة المطر والسانية والناضح اسم للبعير والبقرة الذى يسقى عليه من البئر أو النهر والأنثى ناضحة (والقنوت كالمطر على الصحيح) ففى المسقى بما يجرى فيها من النهر العشر وقيل نصفه لكثرة المؤنة فيها والأول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقى بهما) أى بالنوعين كالنضح والمطر سواء (ثلاثة أرباعه) أى العشر عملا بواجب النوعين (فإن غلب أحدهما ففى قول يعبر هو) فإن كان الغالب المطر فالواجب العشر أو النضح فنصف العشر (والأظهر يقسط) والغلبة والتقسيط (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغناؤه وقيل بعدد السقيات) والمراد النافعة بقول أهل الخبرة ويعبر عن الأول باعتبار المدة فلو كانت المدة من يوم الزرع إلى يوم الإدراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع

إلى سقيتين فسقى بماء السماء وفى شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات فسقى بالنضح فإن اعتبرنا عدد السقيات فعلى قول التوزيع يجب خمسا العشر وثلاثة أخماس نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب نصف العشر لأن عدد السقيات بالنضح أكثر وإن اعتبرنا المدة فعلى قول التوزيع يجب ثلاثة أرباع العشر ورابع نصف العشر وعلى قول اعتبار الأغلب يجب العشر لأن مدة السقى بماء السماء أطول ولو سقى الزرع بماء السماء والنضح وجهل مقدار كل منهما وجب فيه ثلاثة أرباع العشر أخذا بالأسوأ وقبل نصف العشر لأن الأصل

(قوله أو دولاب) هو فارسى معرب ويقال له المنجنون والدالية قاله الجوهري فعطف الدالية بعده مرادف^(١) وقيل الدالية البكرة وقيل غير ذلك وسميت دالية لأنه تدلى إلى الماء لتخرجه من الأسفل إلى الأعلى والناعورة ما يديره الماء بنفسه ومن الناضح الآلة المعروفة بالشادوف (قوله نصفه) ولا يتكرر بتكرر السنين كالعشر وفارق النقود بدوامها وإنما لم يسقط النصف كما في المعلوفة لكثرة مؤنة العلف غالبا ولأن القوت ضرورى (قوله والقنوت كالمطر) ومثلها الجسور المعروفة وإن احتاجت للإصلاح كثيرا (قوله عيش الزرع) أى مدة بقائه كما يأتى (قوله أخذا بالأسوأ) أى للثلاث يلزم التحكم ولأن الأصل عدم زيادة أحدهما وخرج بقوله وجهل مقدار كل منهما ما لو علم كثره أحدهما وجهلت عينه فالواجب دون العشر وفوق نصفه فيجب إخراج جزء متمول زائد على نصف العشر ويوقف ما زاد إلى تبين الحال (قوله وبدو الصلاح إلخ) سواء تأخر قليلا أو كثيرا حيث اتحد العام ومحل ذلك في البستان الواحد كما يمتد البرلسى وفيه نظر فحرره

(قول المتن أو دولاب) عبارة الإسنى هو فارسى معرب ويسمى أيضا المنجنون والدالية كما قاله الجوهري وقيل الدالية هي البكرة وقيل جذع قصير يداس أحد طرفيه فيرفع الآخر الماء وسميت دالية لأنها تدلى إلى الماء لتخرجه (فائدة) السبح هو الجارى على وجه الأرض بسبب فتح مكان من النهر ونحو ذلك (قول الشارح وهو ما يديره إلخ) كأنه على هذا يرى أن الدولاب ما يديره الشخص على فم البئر أو نحو ذلك (قول الشارح والسانية) يقال سنت الناقة وكذا السحاب يستن إذا سقت (قول المتن والقنوت كالمطر) علل ذلك بأنها إنما تحفر لإصلاح التربة فإذا تهيأت وصل ماء النهر إليها بعد الأخرى بخلاف السقى بالنضح وقال البغوى إن كانت تنهار كثيرا ويحتاج إلى استحداث حفر المرة بعد المرة فنصف العشر وإن لم يكن سوى مؤنة الحفر الأول وكسحها في بعض الأوقات فالعشر (قول المتن ففى قول يعبر هو والأظهر يقسط) قال في المحررهما كالقولين في تنوع الماشية (قول الشارح ويعبر عن الأول إلخ) أى لأن العيش هو مدة الإقامة (فروع) لو كان انتفاع الزرع بالثلاث فى شهرين باعتبار ما حصل فيه من النمو وزيادة مساويا لما حصل فى السنة فظاهر كلامهم عدم تأثير ذلك (قول الشارح يجب خمسا العشر) جملة ذلك ثلاث أخماس العشر ونصف خمسة (قول الشارح كما لا يشترط إلخ) عبارة الأذعى ويشترط بدو الاشتداد (قول الشارح وبدو الصلاح

براءة الذمة من الزيادة عليه وسواء في جميع ما ذكر في السقى بما عيّن أنشأ الزرع على قصد السقى بهما أم أنشأه قاصدا السقى بأحدهما ثم عرض السقى بالآخر وقيل في الحال الثانى يستصحب حكم ما قصده ولو اختلف المالك والساعى في أنه بماذا سقى المالك لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه قال في المذهب فإن اتهمه الساعى حلفه وهذه العيّن مستحبة بالاتفاق لأن قوله لا يخالف الظاهر ولو كان له زرع مسقى بماء السماء وآخر مسقى بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصبا باضم أحدهما إلى الآخر تمام النصب وإن اختلف قدر الواجب وهو العشر في الأول ونصفه في الآخر وضم في شرح المذهب إلى الزرع في ذلك التمر (وتجيب) الزكاة فيما تقدم (بدو صلاح التمر) لأنه حينئذ ثمرة كاملة وهو قبل ذلك بلع وحصرم (واشتداد الحب) لأنه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الاشتداد كما لا يشترط تمام الصلاح في الثمر وبدو الصلاح

في بعضه كبذره في الجميع قال في شرح المهذب واشتداد بعض الحب كاشتداد كله وسيأتي في باب الأصول والثمار قوله وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بأن يأخذ في الحمرة أو السواد وأسقط قول المحرر هنا تقريرا على بدو الصلاح حتى لو اشترى أو ورث نخيلا مثمرة وبدا الصلاح عنده كانت الزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه للعلم بتفريعه وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب الإخراج في الحال بل المراد انعقاد سبب وجوب إخراج الثمر والزبيب والحب المصنفي عند الصيرورة كذلك ولو أخرج في الحال الرطب والعنب مما يتمر ويترب لم يجزئه ولو أخذه الساعي لم يقع الموقع ومؤنة جدد الثمر وتجفيفه وحصاد الحب وتصفيته

من خالص مال الملك لا يحسب شيء منها من مال الزكاة (ويحسن غرض الثمن) الذي يجب الزكاة فيه (إذا بدا صلاحه على مالكه) لأمره ^{بأن} لا يتصره ^{بأن} يخرجه في حديث عتبات ابن أسيد المتقدم أول الباب فيطوف الخارص بكل نخلة ويقدر ما عليها رطباً ثمراً ولا يقتصر على رؤية البعض ويقاس الباقي به وإن اتحد النوع جاز أن يخرص الجميع رطباً ثمراً (والمشهور إدخال جميعه في الخرص) وفي قول قديم وجديد ترك للمالك ثم نخلة أو نخلات يأكله أهله ويختلف ذلك بقلة عياله وكثرتهم ويقاس بالنخل في ذلك كله الكرم (وأنه يكفي خارص) (واحد لأن الخرص ينشأ عن اجتهاد وفي قول لا بد من اثنين لأنه تقدير للمال في شبه التقويم وقطع بعضهم بالأول (وشرطه) واحداً كان أو اثنين مع علمه بالخرص (العدالة) في الرواية (وكذا الحرية والدكورة

وسيأتي ما فيه ومراد الشارح بذكر كلام المصنف في بدو الصلاح بذره من حيث هو إذ ليس هنا غير متلون فتأمل (قوله حتى لو اشترى) أي شراء بلا خيار للمشتري بدليل ما بعده ولو لم يبق الملك للمشتري وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت إليه وكذا لو كان الخيار للبائع وحده فلو كان لهما وقف فمن ثمة الملك وجبت عليه وتعلق الزكاة عيب حادث يمنع الرد قهراً فإن أخرجهما من غيره فله الرد ولو اشتراها بشرط القطع فبدا صلاحها قبله حرم القطع لتعلق الزكاة بها ولو كان المشتري ممن لا تلزمه الزكاة نحو مكاتب وبدا الصلاح حيث فلا زكاة على أحد (قوله لم يقع الموقع) أي لفساد القبض وإن تضرع أو تزبب عنده فيجب عليه رده أو بدله إن تلف قال شيخنا ولأنه ليس هو الواجب ولا مشتملاً عليه وبهذا فارق أجزاء تبر فيه قدر الواجب وأجزاء زرع في سنبله أعطاه المالك بقصد الزكاة لنحو شاعر أو فقير لاشتغاله على الواجب ويكون نحو الثمن متبرعاً به خلافاً لما نقله ابن حجر عن بعضهم (قوله خرص) والخرص هو القول بغير علم بل بالظن والخزر (قوله الثمن) هو بالمثلثة الشامل للعنب والنخل ولو من نخيل البصرة على المعتمد سواء جمع أنواعه أو نوع منه على المعتمد ولا يتوقف على بدو صلاح بقية الأنواع (قوله يكفي خارص واحد) ولو أحد الشريكين إن وجدت فيه الشروط الآتية (قوله في الرواية) قيد به لتكرر مع ما بعده ويشترط أيضاً كونه ناطقاً بصيراً كما في شرح شيخنا وظاهره عدم اعتبار السماع وظاهر قوله أنه يشترط فيه أهلية الشهادة اشتراطه فليراجع (قوله من الخارص) أي إن فرض إليه التضمين من الإمام أو الساعي وإلا فهما المعتبران (قوله وقبول المالك) هو المعتمد فوراً ولو بنائه كولي المحجور (قوله أو ضمنه فلم يقبل) وكذا لو قبل وهو معسر أو تبين إعساره لفساد التضمين حيث أو التضمين أن يقول ضمنك إياه بكذا أو خذه بكذا ثمراً أو أقرضتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيء منه من الثمر ولو تلف بغير إيلانه بعد التضمين فلا شيء عليه ولو أثلفه قبل الخرص ضمن حصه الفقراء رطباً بقيمتها لا بمثلها وفارق الماشية كما مر لأنها أنفع بدها ونسلها ونحو ذلك

في بعضه كبذره في الجميع قضية إطلاقه كغيره أن الحكم كذلك وإن تأخر إدراك بعضها بسبب اختلاف جهات الأرض أو أنواع الثمار أي إذا كان الضم ثابتاً بأن يكون أنواعاً من الثمار واحد وهو ظاهر لا مانع من القول به إلا أنه هل يختص ذلك بالبستان الواحد بل المتعين نعم (قول الشارح وفي غيره بأن يأخذ الخ) لا يخفى أن الزكاة في الثمار خاصة بالرطب والعنب والظاهر أنها مما يتلون ولكن كلام الشارح على بدو الصلاح من حيث هو (قول الخن خرص الثمن) هو في اللغة القول بغير علم بل بالظن والخزر ومنه قوله تعالى: ﴿وقل الخراصون﴾ وفي الإصطلاح الشرعي خزر ما يجيء على النخل أو العنب ثمراً وزيباً والمراد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب (قول الشارح جاز أن يخرص الخ) أي يخرص كل نخلة رطباً ثم يقدر الجميع ثمراً هذا مراده قطعاً كما يعلم ذلك بمراجعة الروض وشرحه (قول الشارح في الرواية) إنما قال في الرواية لقول المتن بعد وكذا الخ (قول المتن وقبول المالك) والظاهر اشتراط الفور .

في الأصح هو مبنى على الاكتفاء بواحد فإن اعتبرنا اثنين جاز أن يكون أحدهما عبداً أو امرأة وهذا مقابل الأصح (فإذا خرص فالأظهر أن حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزبيب ليخرجهما بعد جفائه ويشترط في الانقطاع والصيرورة المذكورتين (التصریح) من الخارص (بتضمينه) أي حق الفقراء للمالك (وقبول المالك) التضمين (على المذهب) فإن لم يضمه أو ضمنه فلم يقبل المالك بقي حق الفقراء على ما كان (وقيل ينقطع) حقهم (بنفس الخرص) فلا يحتاج إلى تضمينه من الخارص بل نفس الخرص تضمين وهذا أحد وجهي

الطريقة الثانية وثانيهما أنه لا بد من تضمين الخارص وعلى هذا قال الإمام الذي أراه أنه لا يحتاج إلى قبول المالك ومقابل الأظهر أن حق الفقراء لا ينقطع عن عين التمر بخرصه وتضمين الخارص وقبول المالك له لغو بل يبقى حقهم على ما كان وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى هذا قول العبرة والأول قول التضمين وعليه قال (فاذا ضمن) أي المالك (جاء تصرفه في جميع الخروص ويبيع وغيره) أما قبل الخرص ففي التهذيب لا يجوز له أن يأكل شيئا ولا أن يتصرف في شيء فإن لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن حاكما كما لم يكن عدلين يخرصان عليه ولا مدخل للخرص في الحب لأنه

لا يمكن الوقوف على قدره لاستتاره (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب غلطي كسرقة أو ظاهر عرف) كالبرد والنهب والجراد ولزول العسكر وانهم في الهلاك به (صدقي يمينه) وإن لم يهتم ذلك صدقي بلا يمين (فإن لم يعرف الظاهر طولب يمينه) بوقوعه (على الصحيح) لإمكانها (ثم يصدق يمينه في الهلاك به) والثاني يصدق يمينه بلا يمين لأنه مؤتمن شرعا واليمين فيما ذكر مستحبة وقيل واجبة ولو اقتصر على دعوى الهلاك قال الرافعي فالفهم من كلام الأصحاب قبوله مع اليمين حملا على وجه يفنى عن البيئة قال في شرح المذهب وهو كما قال الرافعي ولو قال هلك بحريق وقع في الجرين وعلما أنه لم يقع في الجرين حريق لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو

(قوله ولا أن يتصرف في شيء) أي معين كما يأتي ومثله الزرع بعد اشتداده هذا ما في شرح الروض وغيره وفي ابن شعبة جواز التصرف في قدر نصيبه ومشى عليه العلامة ابن عبد الحق وواقعه شيخنا أخذ مما سيأتى آخر الكتاب (قوله فإن لم يبعث الحاكم خارصا^(١)) أو لم يكن حاكما كما لم يكن عدلين يخرصان عليه) وانظر ما معنى هذا التحاكم وهل يحتاج إلى تضمين وغيره مما تقدم (قوله طولب يمينه) أي وجوبه بقوله شيخنا فرأى مع أن اليمين مستحبة على المعتمد كما ذكره الشارح (قوله قال الرافعي إلخ) هو المعتمد (قوله غلظه) ذكر بالطاء المهملة المشالة وهو غير صحيح في اللغة لأن العرب تقول غلط في كلامه وغلط بالمشاة في الحساب فما ذكره المصنف مخالف له (قوله المحتمل) وهو الذي اقتصر عليه قبل ولو لم يدع غلطا بل قال وجدته هكذا صدقي إذ لا تكذيب مع احتمال التلبس (قوله أصبحهما يقبل) هو المعتمد (قوله قبل في الأصح) المعتمد بخلافه الآتي في الشارح .

(قول الشارح ومقابل الأظهر إلخ) أخره هنا لأن قوله ويشترط إلخ مفرع على الأظهر خاصة وتوجيه مقابل الأظهر أن الخرص ظن وتخمين وتوجيه مقابل المذهب أن هذه معاوضة على خلاف الأصل لأن بيع الرطب بالتمر ممتنع ولكن شرعت للضرورة فلو اشترط اللفظ لتأكد شبه البيع وتوسط الإمام فشرط التضمن دون القبول قال البغوي وطريقه أن يقول ضمنتك نصيب الفقراء من الرطب بما يجيء منه من التمر (قول الشارح بل يبقى إلخ) أي لأن الخرص ظن وتخمين فلا يكفي نقل حقهم إلى ذمة المالك قال الرافعي رحمه الله والقولان مبنيان على التعلق بالعين فإن قلنا إن حق الفقراء متعلق بالذمة فكيف ينقطع حقهم من العين وينتقل إليها وهو كان فيها (قول المتن فاذا ضمن) قال الإسنوي فإن لم يضمن أو جعلناه عبرة نفذ التصرف فيما عدا مقدار الزكاة وسيأتي الكلام على بيع المال الزكوي قبيل الصيام إن شاء الله تعالى ولو أنلف الملك الثمر قبل الخرص ضمن حصص الفقراء رطبا (قول المتن في جميع الخروص يبيعها) ظاهر هذا ولو كان معسرا وفيه نظر ثم هذا ليس كغيره من الضمان إذ لو تلف لا شيء عليه (قول الشارح أما قبل الخرص) أي بعد بدو الصلاح وأما قبله فلا حق للفقراء فيه وله التصرف كيف شاء ثم لا يخفى أن الزرع لا يخرص فيه وحيث اشتد الحب فينبغي أن يمتنع على المالك الأكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب الفربك ونحوه من القول حيث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع (قول الشارح ولا أن يتصرف في شيء إلخ) معين كما في المهمات وأما التصرف فيما عدا قدر الزكاة شاعرا فإنه نافذ وكذا جاز فيما يظهر ووقع في شرح الروض خلاف هذا فليراجع (قول الشارح وانهم إلخ) هذا يفيد أن الذي عرف هو وعمومه لا يختلف فيه لا تنفاه التهمة ووقع لبعضهم التصريح بالخلف هنا فاستشكل على نظيره من الوديعه والذي سلكه رحمه الله غلص من الإشكال وأجاب بعضهم عن الإشكال بأن المراد بالعموم الكثرة (قول المتن أو غلظه) تقول العرب غلظ في منطقه وغلط في الحساب أي بالتاء (قول المتن قبل في الأصح) لأن الكيل يقين والخرص تخمين والمالك أمين فوجب الرجوع إليه بالنظر في كلام الشارح إلخ تعلم أن عمل الخلاف القدر الذي يقع بين الكيلين (قول الشارح هو صادق) كأنه يريد بهذا الاعتراض على المنهاج من حيث إن عبارته تقتضي جريان خلاف في القدر الزائد

غلظه) فيه (بما يبعد لم يقبل) وعبرة الروضة كأصلها في الأولى لم يلفت إليه كالمو ادعى ميل الحاكم أو كذب الشاهد لا يقبل إلا بيئته وفي الثانية لم يقبل في حط جميعه وفي حط المحتمل منه وجهان أصحهما يقبل (أو محتمل) بفتح الميم (قبل في الأصح) هو صادق بما في الروضة كأصلها أنه إن كان فوق ما يقع بين الكيلين كخمسة أو سق في مائة قبل فإن انهم حلف أي استحبابا وقيل وجوباً كما ذكره في شرح المذهب وإن كان قدر ما يقع بين الكيلين أي كسق في مائة وادعاه بعد الكيلين فوجهان أحدهم لا يحط لاحتمال أن النقص وقع في الكيل ولو كيل ثانياً لوفى والثاني يحط لأن الكيل يقين والخرص تخمين فالإحالة عليه أولى وزاد قلت

هذا أقوى وصحيح إمام الحرمين الأول كذا قال في شرح المذهب وفي بعض نسخ شرح الرافعي وأصحهما يدل والثاني ويوافقه تصحيح المحرر وفي شرح المذهب تصوير الإمام المسألة بعد فوات عين المخروص أي فإن بقي أعيد كيلاه وعمل ولو ادعى غلط الخارص ولم يبين قدر المسموع دعواه .

[باب زكاة النقد]

أي الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب (نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالاً بوزن مكة وزكاهما ربع عشر) في النصاب

خلاله الآتي في الشارح . [باب زكاة النقد]

هو مصدر معناه لغة الإعطاء حالاً ثم أطلق على المنقود والمراد به هنا ما قابل العرض والدين وقد يطلق على المضروب وحده (قوله ربع عشر) وهو نصف مثقال فيدفع للفقراء مثقالاً كاملاً ويصير شريكاً لهم فيه ثم يبيعونه لأجنبي ويقسمون ثمنه أو يبيعهم المزكي النصف الذي له أو يشتري نصفهم منهم وإن كره للشخص شراء صدقته ولو مندوبة للضرورة وحصلته قبل ذلك أمانة معهم (قوله والدرهم ستة دنانير) وهو نصف مجموع الدرهم الطبري الذي هو أربعة دنانير واليغلي الذي هو ثمانية دنانير لأنهم جمعوا هاتم قسميها نصفين ولو كانت كلها طبرية لتقصي النصاب أو بغلبة لزاد قال الأزرعي وغيره ويجب أن يعتقد أن الدرهم كان كذلك أي ستة دنانير في زمنه عليه السلام وزمن خلفائه فالجمع والقسمة سابقان على ذلك لكن ذكر الرافعي أن الجمع والقسمة كانا في زمن عمر رضي الله عنه أو في زمن بني أمية وعليه فيجانب بأن الإجماع انعقد على ما قاله الفقهاء فلعل النصاب كان مائة من كل من الدرهمين أو أنهم علموا ذلك من فحوى كلامه عليه السلام فتأمل والدانق ثمان حبات وخمسا حبة والدرهم ستة أمثاله وهو خمسون حبة وخمسا حبة بحسب الشعر كما يأتي قال بعضهم ودرهم الإسلام المشهور الآن ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس من قيراط بقرابط الوقت (قوله والمثقال إغ) قال السبكي وغيره ومقداره لم يتغير جاهلية ولا إسلاماً وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة قطع من طرفها ماذق وطال ونصاب الذهب الأشرفي القاييبي خمسة وعشرون وسبعان وتسع ويقاس به غيره (قوله ولو نقص إغ) أي فالتنصيص تحديد (قوله المغشوش) ويكره إمساكه ويحرم التعامل به إن لم يكن كدراهم البلد ويكره الضرب على سكة الإمام ما لم يزد غشه ولا حرم (قوله خالصاً) أي وجوباً في نحو ولي محجور وقيد الإسنوي بما إذا كانت قيمة السبك دون قيمة الغش ومال إليه شيخنا ولا بد أن يكون الخالص هو الواجب يقيناً أو بقول خيرين ويقبل علم المالك يمينه ولا يكفي اجتهد فيه ويقع الغش تطوعاً علمه أولاً ولا يجزىء الردى عن الجيد ولا المكسر عن الصحيح ويفسد القبض ويجب الرد إن بقي وإلا أخرج قدر التفاوت ويعرف بتقويم المخرج بالآخر صحيحاً ومعيباً وفارق الثمر فيما مر لاشتاله هنا على عين الواجب وبكامل الأنواع يبعثها ويخرج من كل نوع بقسطه إن تيسر وإلا فالوسط كما مر في المعشرات (قوله زكي الأكثر) فيقع الزائد على الواجب تطوعاً وهذا في غير ولي نحو محجور فيجب فيه التمييز على ما مر .

على ما يقع بين الكيلين مع أنه يقبل جزماً (قول الشارح وزاد قلت إغ) يرجع لقوله في الروضة .

[باب زكاة النقد إغ]

النقد في اللغة الإعطاء ثم استعمل في المعطي من إطلاق المصدر على المفعول قال العراقي وقد أطلق على ما يقابل العرض فيشمل غير المضروب (قول المتن وزكاهما إغ) قال الصيمري ربما أفتيت بجواز إخراج الذهب عن الفضة وعكسه وقال الروياني هو الاختيار عند كثير من أصحابنا للضرورة (قول الشارح والأوقية إغ) عبارة الإسنوي وكانت الأوقية في عصر رسول الله عليه السلام أربعين درهماً (قول الشارح بالنصوص) هذا يفيد أن ذكر الدرهم وقع في الحديث (قول الشارح والمثقال إغ) هو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة والدرهم

وما زاد عليه ولا زكاة فيما دونه قال عليه السلام : ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، [رواه الشيخان مسلم والبخاري] . وأوراق كجوار وإذا نطق بيائه تشدد وتغلف وروى البخاري في حديث أبي بكر في كتابه السابق ذكره في زكاة الحيوان وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق الفضة والماء عوض من الواو والأوقية بضم الهيمزة وتشديد الياء أربعون درهماً قال في شرح المذهب بالنصوص المشهورة وإجماع المسلمين قال وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن عن علي عن النبي عليه السلام : أنه قال ليس في أقل من عشرين دينار شيء وفي عشرين نصف دينار وقوله بوزن مكة استدلوا عليه بحديث المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن مكة ، [رواه أبو داود والنسائي] بإسناد صحيح والدرهم ستة دنانير والمثقال درهم وثلاثة أسباع فكل عشرة

دراهم سبعة مثاقيل ولو نقص عن النصاب حبة أو بعضها فلا زكاة وإن راجح رواج التام ولو نقص في ميزان وتم في آخر فالصحيح لازكاة ولا يكمل نصاب أحد النقيدين بالآخر (ولاشيء في المغشوش) منهما (حتى يبلغ خالصه نصاباً) فإذا بلغه أخرج الواجب خالصاً أو أخرج من المغشوش ما يعلم اشتاله على خالص بقدر الواجب ولو اختلط منهما بأن أذيا معا وصيغ منهما الإناء (وجعل أكثرهما زكياً الأكثر ذهباً وفضة) فإذا كان وزنه ألفاً من أحدهما ستائنه ومن

الآخر أربعمائة زكى ستمائة ذهباً وستمائة فضة (أو ميز) بينهما بالنار قال في البسيط يحصل ذلك بسبك قدر يسير إذا تساوت أجزاؤه (وميز كى المحرم من حلى) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام (وغيره) بالجر (لا المباح لى الأظهر) الخلاف مبنى على أن الزكاة في النقد

لجوهره أو للاستغناء عن الانتفاع به فتجب في المباح على الأول دون الثاني (فمن المحرم الإناء) من الذهب أو الفضة للرجل والمرأة وهو محرم لعينه (والسوار والخلخال) بفتح الحاء (للبنس الرجل) بأن يقصده باتخاذها فهما محرمان بالقصد (فلو اتخذها سواراً) مثلاً (بلا قصد أو بقصد إجازته لمن له استعماله فلا زكاة) فيه (في الأصح) لا تنفء القصد المحرم والثاني ينظر في الأولى إلى أنه ليس له لبسه وفي الثانية إلى أنه معه للنساء ولو اتخذها ليعبره فلا زكاة جزماً ولو قصد كثره ففيه الزكاة جزماً عند الجمهور وحكى الإمام فيه خلافاً (وكذا لو انكسر الحلى) لمن له لبسه بحيث يتمتع الاستعمال (وقصد إصلاحه) لا زكاة فيه في الأصح للدوام صورته وقصد إصلاحه والثاني فيه الزكاة لتعذر استعماله ولو لم يقبل الإصلاح بأن احتاج في استعماله إلى سبك وصوغ فتجب فيه الزكاة وأول الحول وقت الانكسار وكذا لو قبل

(قوله بالنار) ويجوز بالماء كأن يضع فيه ألفاً ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم فضة ويعلم كذلك ثم يضع المخلوط فالأقرب إلى إحدى العلامتين هو الأكثر وهذا الطريق ممكن فيما إذا جهل فيه وزن كل منهما وفي المعلوم طريق آخر وهو أن يضع في الماء ستائة ذهباً وأربعمائة فضة ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ذلك ويعلمه ثم يضع المخلوط نأى العلامتين وصل إليها فالأكثر منه وهذا أضبط ولو تعذر التمييز وجب الإخراج مع الاحتياط ولم يؤخر الإخراج على الفور ويتغير التأخير لو جرد آلة السبك إذا لم تعذر ومؤنة السبك ونحوه على المالك (قوله بالحر) فضمير راجع للحلى دفع بذلك إرادة المكروه اللازم عليها القطع بوجوب الزكاة فيه مع أن فيه وجهين الأصح منهما الوجوب كذا قالوا ويمكن دفع ذلك بأن يقرأ بالرفع ويرجع الخلاف بقوله في الأظهر إليه كالإباحة وكونه فيه تغليب الأظهر على الأصح أقل إيهاماً من دخول المكروه في المباح لمقابله بالحرام أو من سكوت المصنف عن ذكره فتأمل وشيخ الإسلام تبع الشارح فقال وذكر المكروه من زيادتي (قوله لا المباح) أى إن علمه فلورث حلياً ولم يعلم به حتى مضى حول وجبت زكاته على المعتمد (قوله الإناء) نعم لو اشتراه ليجمعه حلياً مباحاً ثم احتاج إلى استعماله فحبسه سنة لم تجب زكاته على المعتمد من المحرم التصاوير التي تتخذها المرأة والمرر كش في غير لبسها (قوله والسوار الخ) والمعتبر في زكاة كل محرم لعينه كالإناء عينه وإن زادت قيمته فيخرج ربع عشرة من غيره من نوعه أو منه بكسره أو مشاعاً والمعتبر في المحرم بالقصد كما في زكاة الحلى لنحو لبس أو كثر أكثر الأمرين من قيمته وعينه كذا في العباب واعتمده شيخنا ولا يكسر هنا لأنه ضرر وفي تسليمه للساعى أو غير من المستحقين ما مر (قوله فلو اتخذ) أى الرجل ولو حكماً (قوله أو بقصد إجازته) أى ولو بعد قصد لبسه على الأرجح من وجهين وإن قصد بالإجارة التجارة إذ لا حرمة حيثما فعلم أن القصد يتغير من الحرمة للإباحة وعكسه (قوله لمن له لبسه) لو قال للذى لا زكاة عليه كان أولى (قوله وقصد كثره) أى بعد علمه بانكساره فلو مضى حول بعد كسره وقبل علمه فلا زكاة فيه وفارق هذا ما مر بدوام الإباحة هنا بخلاف ذاك لا ابتداء ملكه فتأمل (قوله أوجهها الوجوب) هو المعتمد نعم لو قصد حين علمه إصلاحه فلا زكاة فالمعتبر في غير الاتخاذ قصد المبيع وفيه عدم قصد المحرم (قوله يحرم على الرجل) ومثله الخنثى (قوله والأثمة)

محمسون شعيرة وخمسا شعيرة وهى سنة دوانق وكل دائق ثمان حبات وخمسان والثقال لم يختلف قدره جاهلية ولا إسلاماً بخلاف الدرهم فإنه كان في عصره ع والصدر الأول بالدرهم البغلى وهو ثمان دوانق والطبرى وهو نصفها فجمعاً وقسماً درهمين قيل فعل ذلك في زمن بنى أمية وأجمع أهل العصر عليه كذا في شرح البيهجة نقلاً عن الشافعى وهو مشكل من حيث إن الدراهم وردت في الحديث فكيف تنصرف إلى غير المتعامل به في زمنه ع (قول المتن فمن المحرم) منه أيضاً التصاوير التي تتخذها المرأة من الذهب والفضة فتجب فيها الزكاة (قول المتن فلو اتخذ) أن جعل فاعل اتخذ ضمير الرجل أشعر ذلك بأن المرأة في المستلئين لا زكاة عليها قطعاً لأن القرينة تصرفه إلى الاستعمال الجائز وإن جعل فاعله الشخص أفاد ثبوت الخلاف فيها كالرجل قال الإسنى وهو متجهاه أقول بل المتجه الأول وهو ظاهر العبارة لا جرم صرح في المحرر بالرجل (قول المتن فلا زكاة في الأصح) علل ذلك في الأولى بأن الزكاة إنما تجب في المال التامى والنقد غير نام بنفسه وإنما التحق بالناميات لكونه مهياً للإخراج فيما يعود نفعه بالصياغة بطل هذا التيهؤ (قول الشارح وأول وقت الحول الانكسار) هو كذلك في المستلئين بعد (قول الشارح في الحديث الشريف وحرم على ذكورها) وقيس عليه الفضة (قول الشارح فيجوز اتخاذها) يجوز

الإصلاح وقصد كثره ولو لم يقصد شيئاً فوجهان وقيل قولان أرجحهما الوجوب ولو كان الانكسار لا يمنع الاستعمال فلا تأثير (ويحرم على الرجل حلى الذهب) قال ع: وأحل الذهب والحديد لإناث أمتى وحرم على ذكورها [صححه الترمذى] (الأثمة والأثف) بتثنية الميم والهمزة (والسن) فيجوز اتخاذها

لمن قطع أنفه أو أناملته أو قلمت سنه (لا الأصبع) فلا يجوز اتخاذها والأصل في ذلك أن عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لواء كانت الرقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنفا من ورق فأثنى عليه فأمره النبي ﷺ : « فاتخذ أنفا من ذهب » [رواه أبو داود والنسائي والترمذي] وقيس على الأنف الأئمة والسن وتجوز الثلاثة من الفضة أولى والفرق بين الأئمة والأصبع أنها تعمل بخلاف الأصبع واليد فلا يجوز اتخاذها من

ذهب ولا فضة قال في الروضة وفيه وجه أنه يجوز (ويحرم سن الحاتم) من ذهب على الرجل (على الصحيح) وقال الإمام لا يعد تشبيه القليل منه بالفضة الصغيرة في الإناء وغير تطويق الحاتم بأسنانه ورفق الرافعي بأن الحاتم ألزم للشخص من الإناء واستعماله أدموم (ويحل له من الفضة الحاتم) لأنه ﷺ : « اتخذ خاتما من فضة » [رواه الشيخان] (وحلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة) بكسر الميم والدرع والخف وأطراف السهام لأن ذلك يغيظ الكفار (ما لا يلبسه كالسرج واللجام) والركاب والثفر وبرة الناقة (في الأصح) والثاني يلحقه بالأول ولا يحل له تحلية شيء مما ذكر بالذهب (وليس للمرأة حلية آلة الحرب) بالذهب والفضة لما فيه من التشبه بالرجال وليس

لامها للجنس فيشمل ما عدا الأسافل لأنها لا تعمل ولذلك يمتنع الكل في الأصبع الأشل ولام السن للجنس أيضا (قوله لا الأصبع) أي للرجل وكذا المرأة على ما اعتمده شيخنا خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وصرح عبارة المنهج (قوله الحاتم) فيجوز لبسه بل يسن وكونه في خنصر اليمين أفضل وله الختم به لو نقش عليه اسمه مثلا ولا كراهة في نقشه بذكر الله تعالى وغيره ويسن جعل فصبه داخل الكف والعبرة في قدره وعدده ومحل بهادة أمثاله ففي الفقه الخنصر وحده وفي العامي نحو الإبهام معه وخروج به الختم فيحرم وكان نقش خاتمه ﷺ كما قاله بعض المحدثين محمد سطر أسفل ورسول سطر أوسط والله سطر أعلى ومتى خالف عادة أمثاله كره أو حرم وتلزمه الزكاة فيهما وله اتخاذ خواتم متعددة ليلبس كل بعض منها في وقت ولا زكاة فيها حيث قل فإن لبس منها أكثر من عادته أو قصد ذلك وجبت الزكاة ولا بأس بلبس غير الفضة من نحاس أو غيره (قوله وحلية آلات الحرب) تحمل للرجل من الفضة فقط ولو غير مقاتل ومنها قال الشارح السهام والدرع والخف وكذا الخوذة والبيضة والحربة قال شيخنا والتحلية قطع كالصفائح تسمر على الآلات غير مضروبة وتحمل بالنقد المضروب إن جعل لها عرى وإلا فلا تحمل وتجب زكاتها وتحمل بالتمويه أيضا على المعتمد وإن حصل منها شيء بالعرض على النار (قوله والمنطقة) أي تحمل للرجل فقط وكذا تحلية التاج للمرأة لا للرجل على المعتمد وفارق المنطقة لأن فيها تنشيطا وتقوية للبدن نعم يرد حل الحق ويحرم على الرجل والمرأة تحلية سكين المهنة والمقلعة والمرأة بكسر الميم والدواة والمقراض (قوله كالسرج واللجام والركاب) وبرة البعير واللبب والقلادة وتعبيره بالسرج يفيد أن محل الخلاف فيما يتعلق بالخيل بخلاف البغال والحمير فيحرم جز ما وبه صرح العلامة البرلسي (قوله ولها ليس) أي لا اقتراش ولا غطاء كمرتبة ولحاف كما قاله القرونوي فيحرم مان على المعتمد (قوله وكذا النعل) ومثله التاج كما مر وإن لم يكن من عادة أمثاله ومثل المرأة الصبي غير البالغ على المعتمد (قوله ما نسج بهما) ومثله المزركش فلها لبسه لا اقتراشه ولا التذثر به ويجوز لبس العصائب المرصعة بالنقد وإن كثرت ولا زكاة فيها وقيد شيخنا بما لها عرى ولو من غيرها كما يأتي في باب الإجارة وإلا فلا يجوز وتجب زكاتها كما مر في التحلية بها (قوله تحريم المبالغة) ويكره السرف بلا مبالغة قاله الخطيب واستظهره ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي بل استوجه الإباحة فيه وقال شيخنا الزيادي بالحرمة كالمبالغة ولو اتخذت حلياً متعدداً ففيه ما مر في الحاتم ومتى حرم أو كره وجبت زكاة الجميع لا القدر الزائد فقط على المعتمد (قوله وجواز تحلية المصحف بفضة) وكذا كتابته واعتمد شيخنا كوالد شيخنا الرملي جواز كتابته بالذهب للرجل والمرأة كما قاله الغزالي وقياسه أن التحلية كذلك وكلام المصنف يخالفه في الرجل

أيضا شداها به إذا تحركت ثم كل ما جاز بالذهب فهو بالفضة أجوز كما سببه عليه الشارح (قول الشارح كانت الواقعة عنده) يعني بين الأوس والخزرج قال الشاعر :

* إن الكلاب ماؤنا فحلوه *

(قول الشارح فلا يجوز) أشار بالفاء إلى أن هذا الحكم في الذهب والفضة مستفاد من التعليل قال الإسنوي ومسئلة الفضة لا تؤخذ من الكتاب (قول الشارح وقال الإمام) هو مقابل الصحيح (قول المتن ويحل من الفضة الحاتم) بل هو سنة للرجل وأن يكون في اليمين وأن يجعل فصبه مما يلي كفه (قول المتن في الأصح) يستثنى البغال والحمير فلا يجوز تحلية ما يتعلق بها بلا خلاف لأنها لا تصلح للقتال قاله في الذخائر ونبه الرافعي على أن الكثير من الأصحاب قطعوا بتحريم قلادة الفرس (قول المتن والأصح تحريم المبالغة) علل بمقابله بالقياس على الحل

لها التشبه بهم وإن جاز لها الحار به بآلة الحرب في الجملة (ولها ليس أنواع حل من الذهب والفضة) كالطوق والختم والسوار والخلخال وكذا النعل وقيل لا للسرف (وكذا ما نسج بهما) لها لبسه (في الأصح) والثاني لا لما فيه من السرف والخيلاء (والأصح تحريم المبالغة في السرف) للمرأة (كخلخال وزنه مائتا دينار وكذا إسراره) أي الرجل (في آلة الحرب) فإنه يحرم في الأصح (و) الأصح (جواز تحلية المصحف بفضة)

للرجل والمرأة (وكذا للمرأة بذهب) لا للرجل والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما ولا يجوز تحلية سائر الكتاب قطعا (وشرط زكاة النقد الحول)

بالذهب وأقره شيخنا في شرحه فراجع وحرر وجلد المصحف ولو منفصلا وكيسه مثله وكذا اللوح والعلاقة بخلاف الكرسى والتفسير إن حرم مسه فكالمصحف وإلا فلا يحل ومنه يؤخذ أن المراد بالمصحف ما حرم مسه وإن لم يسم مصحفاً ومنه تؤخذ أيضا حرمة تحلية القمام وفي ابن حجر ما يقتضى الجواز فيها (قوله وكذا للمرأة) ومثلها الصبي فيحل لهما تحلية المصحف بالذهب والفضة (قوله الثاني إن) صريح كلامه أن الخلاف راجع لجميع ما قبله فهذان وجهان مطلقان في مقابلة الأصح المفصل فتأمل (قوله سائر الكتب) أى يحرم تحليتها ولو للمرأة ولو بالفضة وسواء كتب الحديث والعلم ومثلها الكعبة وقبر النبي ﷺ وكذا بقية الأنبياء فيحرم تحليتها ولو تمويها ويحرم تزئينا بالنقد بديل من النقد ويطل وقفا إلا إن احتيج إليها كالوقف على تزويق المساجد (قوله الحول) ولا ينقطع بقرضه لغيره كما قاله شيخنا الرملى ولما اجموع أن الذهب إذا صدأ لا يحرم استعماله وحمله شيخنا الرملى على صدأ يحصل منه شيء بعرضه على النار كالموه بنحو نحاس .

[باب زكاة المعدن والركاز والتجارة]

قدم المعدن لثبوته فى محله وهو بفتح الدال وكسرهما اسم للمحل ولما يخرج من عدن بمعنى أقام وقيل الأول للأول والثاني للثاني وجمع معه الركاز لمشاركته له فى عدم الحول وهو من ركز بمعنى خفى أو بمعنى غرز ومعهما التجارة لا اعتبارها بأخر الحول فقط لا بجميعة وأخرها عن النقد لتعلقها به ولأنها راجعة إليه (قوله من استخرج) أى من أهل الزكاة لا مكاتب وذمى وعبد ولكل أخذه ندبا ومنع الذمى منه بدارنا وما أخذه العبد فلسيده فعليه زكاته والمبعض بينهما أو لذى التوبة (قوله من معدن) أى من غير دار الحرب لأن المأخوذ منها غنيمة لا أخذه (قوله الملكة) فيجب الإخراج به على ما أتى (قوله وطريق إن) فيه اعتراض على كلام المصنف فتأمل (قوله أن تتابع العمل) أى واتحد المكان والخروج وإن كان الأول عن ملكه وإلا

الذى لا سرف فيه إذا تعدد (قول الشارح والثاني الجواز لهما) علل بالإكرام وعلل المنع لهما بأن الخبر ورد بدم ذلك (قول الشارح أيضا والثاني الجواز والثالث المنع) يقابلان قول المتن وكذا للمرأة بذهب (قول الشارح ولا يجوز تحلية سائر الكتب) أى لا للمرأة ولا للرجل قال الإسئوى به تعلم أن العلة فى تحلية المرأة للمصحف مركبة من الإكرام والتحلى إذ لو كانت للإكرام فقط لجاز للرجل أو للتحلية لحاز فى الكتب قال وإذا جاز فى المصحف جاز أيضا فى علاقته المنفصلة عنه وقيل لا .

[باب زكاة المعدن]

(قول الشارح أى مكان إن) سمي بذلك لإقامة ما خلق الله فيه يقال عدن يعدن عدنا أقام ومنه جنات عدن لطول الإقامة فيها من الله علينا بذلك برحمته آمين ومنه أيضا عدن للبلد المعروف لأن تبعا كان يحبس فيها أصحاب الجرائم وقيل سمي معدنا لإقامة الناس عليه والركاز دفين الجاهلية سمي بذلك لأنه ركز فى المكان أى غرز من قولهم ركزت الرمح وقيل ومنه قوله تعالى : ﴿ أو تسمع لهم ركزا ﴾ أى صوتا خفيا والتجارة تغليب المال والتصرف فيه رجاء الربح والأصل فى زكاة المعدن قوله تعالى : ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ﴾ وفى الحديث أنه ﷺ : « أخذ من المعادن القبلية الصدقة » وهى بقاف وباء مفتوحتين ناحية من الفرع بضم الفاء وإسكان الراء قرية بين مكة والمدينة قرية من ساحل البحر ذات نخل وزرع على أربع مراحل من المدينة (قول الشارح كما اختلف إن) بجامع أن كلا مأخوذ من الأرض (قول الشارح كذا فى أصل الروضة إن) يشير إلى مخالفته لما فى الرافعى حيث قال إن أوجبنا ربع العشر فلا بد من النصاب وفى الحول قولان وإن أوجبنا الخمس فلا يعتبر الحول فى النصاب قولان انتهى (قول الشارح مفرع على وجوب الخمس) أى فوجه عدم اشتراطه القياس على الغنيمة بجامع أنه مال الخمس وقوله مفرع على وجوب ربع العشر أى فوجه اشتراط الحول عموم أدلة الحول السابقة (قول المتن ويضم بعضه إن) قال الرافعى رحمه الله لا يشترط أن ينال فى الدفعة

لحديث أبى داود وغيره لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول (ولا زكاة فى سائر الجواهر كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها فى ذلك) (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) (من استخرج ذهباً أو فضة من معدن) أى مكان خلقه الله فيه موات أو ملك له كما ذكره فى شرح المهلب عن الأصحاب ويسمى المستخرج معدنا أيضا كما فى الترجمة (لزمه ربع عشرة) الملكة إياه كفى غير المعدن لشمول الأدلة (وفى قول الخمس) كالركاز بجامع الخفاء فى الأرض (وفى قول إن حصل يتعب) بأن احتاج إلى الطحن والمعالجة بالنار (فربع عشرة وإلا) أى بأن حصل بلا تعب بأن استغنى عنها (فخمس) كما اختلف الواجب فى المسقى بالمطر والمسقى بالنضح (ويشترط النصاب لا الحول على المذهب فيهما) وقيل فى اشتراط كل منهما قولان كذا فى أصل الروضة والفرق بينهما على الأول أن ما دون النصاب لا يحتمل المواساة والحول إنما اشترط للتمكن من تنمية المال والمستخرج من المعدن نماء فى نفسه وطريق الخلاف فى النصاب مفرع

على وجوب الخمس وفى الحول مفرع على وجوب ربع العشر (ويضم بعضه) أى المستخرج (إلى بعض) فى النصاب (إن تتابع العمل

ولا يشترط) في الضم (اتصال النبل على الجديد) لأن العادة تفرقه والقديم طال زمن الانقطاع لا يضم (وإذا قطع العمل بعد) ثم عاد إليه (ضم) قصر الزمان أم طال عرفا وقيل الطويل ثلاثة أيام وقيل يوم كامل ومن العذر إصلاح الآلات وهرب الأجراء والسفر والمرض (والأ) أى وإن قطع العمل بغير عذر (فلا يضم الأول إلى الثاني) طال الزمان أم قصر لإعراضه (ويضم الثاني إلى الأول) كما يضمه إلى ما ملكه بغير المعدن في إكمال النصاب) فإذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعمل الأول ومائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما تجب فيها لو كان مالكا لخمسين من غير المعدن وينعقد الحول على المائتين من حين تمامهما إذا أخرج حق المعدن من غيرهما ولو استخرج اثنان من معدن نصابا

فلا ضم وإن تقارب المكان وكذا يقال في الركاك أيضا (قوله تفرقه) أى بفتح التاء والفاء وتشديد الراء المضمومة والقاف (قوله لإعراضه) نعم يتسامح بما اعتيد الاستراحة في مثله وإن طال لا يغيره وإن قصر (قوله والأظهر إلخ) وعليه فيشترط اتحاد ما يمكن اتحاده كآلة ومكان حفظ وأجير (قوله لا يشترط فيه حصول النبل في يده) ظاهره وإن وجده في ملكه فسقط ما قبله فلا وجبت زكاة الأعوام الماضية إذا وجده في ملكه كذا في البرلسي فانظره مع ما سيأتى في قول الشارح وملكه بالإحياء أى فتجب زكاته من وقته كما صرح به السباطي فالوجه أن يراد بمحصله في يده دخوله في ملكه (قوله ووقت الإخراج إلخ) فلو تلف شيء قبله بلا تقصير سقط واجبه (قوله لم يجزه) أى لفساد القبض ويلزم الساعي رده فإن ميزه أجراً ولا أجرة له في تمييزه ويجب رد ما زاد ويرجع بما نقص ولو تلف في يده قبل تمييزه لزمه رد قيمته ويصدق فيها وتقدم الفرق بينه وبين التمر والزبيب (قوله لعدم الاشتراط) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله الجاهلية) ولو احتالا والمراد بها ما قبل بعثة نبينا محمد ﷺ : أو بعدها ولم تبلغه الدعوة فإن علم أنه دفنه بعد بلوغه وعانده فهو فيء ويستدل على كونه من دفن الجاهلية بوجوده في قبورهم أو خزائهم أو قلاعهم أو موات كما سيأتى فإن

الواحدة نصابا بل ما ناله بدفعات يضم لأنه هكذا يستخرج فأشبهه تلاحق الثار لكن الضابط في الثار أن تكون ثمار عام وههنا ينظر بدله إلى العمل (قول الشارح لإعراضه) فإن الإعراض يصير الثاني ما لا آخر (قول المتن في إكمال النصاب) لو كان الأول نصابا يضم إليه الثاني بطريق الأولى (قول الشارح بناء على المذهب أن الحول إلخ) ظاهره أن الحكم كذلك ولو وجده في ملكه فسقط ما قبله فلا وجبت زكاة الأعوام الماضية إذا وجده في ملكه (قول الشارح لم يجزه) كأن وجهه أن مؤنة التخليص على المالك (قول المتن وفي الركاك الخمس) انظر هل يأتى في ضمه ما سلف في المعدن (قول المتن مصرف) هو هنا بكسر الراء اسم محل الصرف وأما بالفتح فمصدر (قول الشارح فيصرف خمسة إلخ) أى والباقي لواجده والمراد أنه كالفىء في مصرف الخمس خاصة (قول الشارح أى الذهب والفضة) أى فليس المراد بالنقد الذهب والفضة المضروبين (قول الشارح لعدم الاشتراط) أى به قال الأئمة الثلاثة ووجه الأول القياس على المعدن (قول الشارح بلا خلاف) نقل الماوردى الإجماع على ذلك وخالف المعدن في جريان الخلاف لأن المعدن يتكلف لتحصيله (قول الشارح أى الذى هو من دفن الجاهلية) أى بأن يكون عليه اسم ملك منهم أو صليب واستشكل الثاني لأن الصليب معهود الآن في ملة النصراني ويكتفى في الاهتداء إلى كونه من دفنهم وجود العلامة المذكورة وإن لم يلزم كونه من دفنهم لأن الأصل عدم أخذ الغير له ثم دفنه قاله السبكي والإسنوى خلافاً للشيخين حيث قالوا بحثاً لا يلزم من كون العلامة عليه أن يكون من دفنهم (قول المتن فلقطة) زاد الإسنوى وقيل إنه مال ضائع يحفظ

فوجب الزكاة فيها ينبغي على ثبوت الخلطة في غير الموائش والأظهر كما تقدم الثبوت فيه ووقت وجوب حق المعدن بناء على المذهب أن الحول لا يشترط فيه حصول النبل في يده ووقت الإخراج التخليص والتفتية من التراب والحجر فلو أخرج منه قبلهما لم يجزه ومؤنتهما على المالك ولا زكاة في غير الذهب والفضة من المستخرج من معدن وفي وجه شاذ يجب في كل مستخرج منه منطبعاً كان كالجديد والنحاس أو غيره كالكلج والياقوت (وفي الركاك الخمس) رواه الشيخان من حديث أبى هريرة (يصرف مصرف الزكاة على المشهور) لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فأشبهه الواجب في الثمار والزروع والثاني يصرف مصرف خمس الفىء لأن الركاك مال جاهلي حصل الظفر به من

غير إيجاف خيل ولا ركاب فكان كالفىء فيصرف خمسة مصرف خمس الفىء (وشرطه النصاب والنقد) أى الذهب والفضة (على المذهب) وقيل في اشتراط ذلك قولان الجديد الاشتراط كذا في أصل الروضة والذي في نسخ من الشرح ترجيح طريق القولين واستدل لعدم الاشتراط بإطلاق الحديث (لا الحول) فلا يشترط بلا خلاف وعلى اشتراط النصاب لو وجد دونه وهو مالك من جنسه ما يكمل به النصاب وجبت زكاة الركاك وعلى الوجوب في غير النقد يؤخذ خمس الموجود منه لا قيمته (وهو) أى الركاك (الموجود الجاهلي) أى الذى هو من دفن الجاهلية (فإن وجد إسلامي) بأن كان عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام (علم مالكة فله) لا للواجد فيجب عليه (والأ) أى وإن لم يعلم مالكة (فلقطة) يبرفه

الواجد سنة ثم تملكه إن لم يظهر مالكة (وكذا إن لم يعلم من أى الضربين) الجاهل أو الإسلامى (هو) بأن كان مما يضرب مثله في الجاهلية والإسلام أو كان مما لا أثر عليه كالتيار والحلى والأواني فهو لقطة يفعل فيه ما تقدم (وإنما يملكه) أى الركن (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (إذا وجد في موات أو ملك أحياء) ويملكه في الثانية بالإحياء كإسباق (فإن وجد في مسجد أو شارع فللقطة على المذهب) يفعل فيه ما تقدم وقيل ركاز كالموات بجامع اشتراك الناس في الثلاثة (أو) وجد (في ملك شخص فللشخص إن ادعاه) أخذه بلايين كالأمتعة في الدار (ولا) أى وإن لم يدعه (فلمن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الأمر إلى الحيى للأرض فيكون له وإن لم يدعه لأنه بالإحياء ملك ما في الأرض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فإنه مدفون منقول فإن كان الحيى أو من تلقى الملك عنه هالكا فورثته قائمون مقامه فإن قال بعض ورثة من تلقى الملك عنه هو لمورثنا وأباه بعضهم سلم نصيب المدعى إليه وسلك بالباقي ما ذكر (ولو تنازعه) أى الركن

في الملك (بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير) فقال كل منهما هو لي وأنا دفتته (صدقي ذو اليد) أى المشتري والمكترى والمستعير (يعني) كما لو تنازعا في متاع الدار وهذا إذا احتمل صدقي صاحب اليد ولو على بعد فإن لم يحتمل صدقه في ذلك لكون مثله لا يمكن دفنه في مدة يده فلا يصدق ولو وقع النزاع في مسألتى المكترى والمعبر بعد عود الدار إلى يدهما فإن قال كل منهما أنا دفتته بعد عود الدار إلى قالقول قوله بشرط الإمكان وإن قال دفتته قبل خروجها من يدي فقيل القول قوله والأصح قول المستأجر والمستعير لأن المالك سلم له حصول تسنح الكنتز في يده فيده اليد السابقة .

(فصل) التجارة تقليب المال بالمعاوضة لغرض الربح وفي زكاتها ما روى

وجد غير مدفون فإن علم أنه كان ظاهرا فللقطة وإلا فركاز كما لو تردد في أنه من دفنهم أو لا فقوله الضربين بمعنى القسمين (قوله ويملكه في الثانية بالإحياء) ولا يتوقف على الإخراج الذى هو الوجدان المذكور ولو حمل الوجدان على الملك لم يحتاج إلى ذلك وعلى هذا إذا قلنا بوجوب الزكاة الذى هو المعتمد من حين ملكه لم يصح ما مر عن العلامة البرلسي فتأمل (قوله فإن وجد في مسجد أو شارع فللقطة) وإن علم الذى سبل المسجد أو الشارع وكو الإمام من بيت المال لأن الحق صار للمسلمين ولو وجد في أرض الغائبين فلهم أو في أرض الفقير فلاهله أو في دار الحرب في ملك حرى أو موقوف عليه فله أو في موقوف على معين فللمستحق ولو مسجدا لا لناظره فإن لم يدعه انتقل إلى الواقف وهكذا (قوله وإن لم يدعه) بأن سكت أو نفاه وفي السكوت خلاف ذكره العلامة البرلسي وصوابه كدعواه (قوله له وإن لم يدعه) أى ما لم ينقه خلافا لابن حجر وحيث يلمز زكاته للأعوام الماضية فإن نفاه فلا إمام ولمن هو في يده أن يتصدق به عنه فإن لم يعلم الحيى فأمره لبيت المال كما لو ألفت الريح ثوبا أو خلف المورث ودبعة ولم يعلم لذلك مالك وعلى هذا فالأقسام ثلاثة إذا علم المالك ولم يحصل اليأس منه حفظ له وإن أيس منه فلمن هو في يده أن يتصدق به عنه أو لم يعلم فلبيت المال وعلى ذلك يحتمل التناقض في كلامهم وما نقل عن شيخنا الرمل من أن اليأس من المالك كعدم العلم به فيكون أمره لبيت المال مردود .

(فصل في أحكام التجارة) ولا يكفر جاحد زكاتها للقول القديم بعدمها وسيأتى (قوله تقليب المال) (الخ) منه صباغ الثياب ودباغ أو دهن للجلود لا صابون لغسل وملح لعجين لهلاك عينه وفارق الدباغ بأنه ينقل الجلد من طبع إلى طبع فكانه باقى (قوله على الثياب) أى وعلى السلاح قاله الجوهري ولا زكاة فيها فذكر

أبدا (قول المتن في موات) مثله الخراب والقلاع الجاهليان وكذا قبور أهلها (قول الشارح بالإحياء) أى لا بالوجدان كما في الأولى (قول المتن فللقطة) أى لأن يد المسلمين عليه (قول المتن على المذهب) عبارة الروضة أن المذهب في الوجود في الشارع أنه لقطة وقيل ركاز وقيل وجهان فلذا عبر بالمذهب (قول المتن إن ادعاه) الذى شرطه ابن الرفعة أن لا ينفيه وهو الصواب كسائر ما في يده (قول الشارح بلايين) إن ادعاه الواجد فلا بد من البين (قول الشارح عنه) الضمير راجع للمحى من قوله فإن كان الحيى إلخ .

(فصل شرط زكاة التجارة) (قول الشارح يطلق على الثياب) ويطلق أيضا على السلاح قال الأئمة ولا زكاة في عنيهما فتعين إرادة التجارة واستدل لها أيضا بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ ومن جهة القياس إنه مال يتغنى منه التمام فوجب الزكاة كالمواشي لكن لا يكفر جاحدها فيها لأن لنا قولا قديما بعدم الوجوب فيها (قول المتن بآخر الحول) الباء ظرفية (قول الشارح بالقيمة) أى بخلاف الذى

الحاكم بإسنادين وقال هما صحيحان على شرط الشيخين عن أبي ذر أنه عليه السلام : وقال في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز صدقتها وهو بفتح الموحدة وبالزاي يطلق على الثياب المعدة للبيع وما روى أبو داود عن سمرة أن رسول الله ﷺ - كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذى يعد للبيع (شرط زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها (معبرا) أى النصاب (بآخر الحول) وفي قول بطرفيه) أى أوله وآخره دون وسطه (و) في (قول بجميعة) كالنقد وفرق بينهما بأن الاعتبار هنا بالقيمة ويعسر مراعاتها كل وقت لاضطراب الأسعار انخفاضا وارتفاعا .

واكتفى باعتبارها آخر الحول لأنه وقت الوجوب والثاني يضم وقت الانقضاء ومنهم من عبر هنا بالأوجه الأول منصوص والآخران مخرجان والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالقول أخرى (فعلى الأظهر) وهو الاعتبار بآخر الحول (لورد) مال التجارة (إلى النقد) بأن يبيع به (في خلال

الحديث الثاني لبيان المراد من الأول وذكر الأول لدفع توهم إرادة صدقة التطوع في الثاني (قوله لورد) أي نض جميعه لا بعضه كما سيذكره (قوله ويتبدأ حولها إلخ) ويحتاج إلى نية على الأرجح (قوله بسلعة) قيده العلامة البرلسي بما قيمتها دون نصاب ولعله لذكر الخلاف لأنها إذا ساوت النصاب لم ينقطع قطعاً لأن قيمتها قدر النصاب من أول الحول (قوله ولو تربص به) أي بمال التجارة الذي اشتراه أول قبل نضوضه لا بما نض ولا بما اشتراه ثانياً (قوله يأتي على القول الثاني) وكذا على الثالث بالأولى قاله شيخنا الرمي وقال العلامة البرلسي ولا يأتي على الثالث نظراً للمقابل الأصح في مسألة المتن وللأصح في مسألتى الشارح فإن صورتهما أن السلعة التي تبدل به قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس اهـ وهو مبني على ما صور به وليس في كلام الشارح ما يفيد إلا أن يقال إن ذكر الخلاف قرينة عليه كما تقدمت الإشارة إليه والوجه أن يقال إن الذي يقطع الحول على الأول يقطعه على الثاني والثالث بالأولى ولا عكس لزوماً فتأمل (قوله للفتية) أي بجميعة أو بعضها ولو مبهما وبعضه نقد قاله شيخنا الرمي وفيه نظر ظاهر وشمل ما لو نواها لاستعمال محرم كما مر في العوامل خلافاً لابن حجر (قوله بمعاوضة) ومنها عروض أخذت بدل قرض

تجب في عينه فإن مراعاة الحول في العين لا تعمس (قول الشارح) واكتفى باعتبارها آخر الحول (أي وكأن الزيادة على النصاب في غيرها تعتبر آخر الحول (قول الشارح لأن الأول إلخ) أي فيكون التعبير بالأوجه من باب التغليب (قول الشارح لورد مال التجارة) المراد نض جميعه ناقصاً من جنس ما يقوم به أما لو نض البعض فقط فحول التجارة باق فيه وإن قل العرض جداً لأن الربح كامن فيه ونقص المال عن النصاب لم يتحقق لأن العبرة بآخر الحول بخلاف ما لو نض جميعه ناقصاً وهذا مرادهم قطعاً وهو المفهوم من تعليمهم وسيأتي في قول المنهاج لا أن نض وقول الشارح أي صار الكل ناضاً إلخ وهو صريح فيما قلناه والله أعلم ومنه تعلم أن التجار بموانيت الديار المصرية ونحوهم إذا نض من عروضهم البعض ناقصاً فحول التجارة باق فيه نظر المانع من العروض وإن قلت فليفتن لذلك لكن إذا اشترى بعد ذلك في ذمته ونقد فيه بعد لزوم العقد ذلك النض ابتدئ الحول الآن فيما يظهر كما يؤخذ مما سيأتي في الصفحة الآتية (قول الشارح ولو تربص به) الضمير يرجع لقوله مال التجارة (قول الشارح للأظهر وغيره) المراد بالغير مقابل الأظهر والمعنى أن الصورة الأصلية لجريان الأظهر ومقابليه هي حالة التربص المذكورة وأما صورة المتن المذكورة بقوله فعلى الأظهر وللصورتان اللتان في كلام الشارح فإنها فروع عن صورة محل الأقوال ولم يحك أصحاب الأقوال السابقة فيها وإنما قضوا فيها بوجهين متفرعين على القول الأول والثاني وأصحهما في مسألة المتن الانقطاع وفي مسألتى الشرح عدم الانقطاع وأما القول الثالث فلا يصح تفريع الوجهين عليه فتأمل (قول الشارح ولو كان النقد غير ما يقوم به) أي وهو دون نصاب (قول الشارح يأتي على الثاني) أي ولا يأتي على الثالث نظراً للمقابل الأصح في مسألتى المتن وللأصح في مسألتى الشرح فإن صورتهما أن السلعة التي تبدل بها قيمتها دون نصاب وكذا النقد الذي من غير الجنس فتأمل (قول الشارح أيضاً يأتي على الثاني) أي بطريق الأولى ولذا لم يذكره المصنف وأورد الرافعي السؤال على الغزالي غافلاً عن هذه الدقيقة وكأنه ظهر له بعد ذلك أن السؤال غير متجه فبهر في الحرر كالوجيز إنسوى (قول الشارح لزمه زكاة الجميع) أي وابتداء حول الجميع من وقت شراء العرض هذا مراده قطعاً بخلاف ما لو ملك الخمسين في أثناء الحول فإنه يزكي الجميع أيضاً ولكن إذا قام حول الخمسين كذا في الإنسوى نقلاً عن شرح المذهب لكن انظر لماذا لم تجب زكاة المائة والخمسين الأولى عند تمام حولها وقد يقال هو مراده ويكون الشرط لزكاة الخمسين فقط (قول المتن إذا اقترنت نيتها) وذلك أن المالك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به

الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول ويتبدأ حولها من حين (شرائها) والثاني لا ينقطع ولو بادل به سلعة فالأصح أنه لا ينقطع ولو تربص به حتى يتم الحول فهذه الصورة الأصلية للأظهر وغيره ولو كان النقد غير ما يقوم به آخر الحول كأن باعه بالدرهم والحال يقتضي التقويم بالدنانير فهو كبيعه بالسلعة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني أيضاً (ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فالأصح أنه يتبدأ حول ويطل الأول) فلا تجب له زكاة والثاني لا بل متى بلغت قيمة العرض نصاباً وجبت الزكاة ثم يتبدأ حول ثان ولو كان معه من أول الحول ما يكمل به النصاب زكاهما آخره كما قال في شرح المذهب لو كان معه مائة درهم فاشترى عرضاً للتجارة بخمسين منها بلغت قيمته في آخر الحول مائة وخمسين لزمه زكاة الجميع (ويصير عرض التجارة للفتية بنيتها)

لأنها الأصل (وإنما يصير العرض للتجارة إذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضه كسواء) سواء كان عرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل .

(وكذا المهر وعوض الغلغ) كأن زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة فهما مال تجارة بنتها (لى الأصح) والثاني يقول المعاوضة بهما ليست محضة (لا بالهبة) المحضة (والاحتطاب والاسترداد بعيب) كأن باع عرض قنية بما وجد به عيبا فردته واسترد عرضه فالمكسوب بما ذكر أو نحوه كالاحتشاش والاصطياد والإرث ورد العرض بعيب لا يصير مال تجارة بنتها لانقضاء المعاوضة فيها والهبة بثواب كالشراء ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها وقال الكرايسى تؤثر فيصير العرض بها للتجارة (وإذا ملكه) أى عرض التجارة (بنقد نصاب) كأن اشتراه

بعشرين ديناراً أو بمائتى درهم أى بعين ذلك (فحوله من حين ملك) ذلك (النقد) بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب فى الدمة ثم نقده ينقطع حول النقد ويتأجل حول التجارة من حين الشراء وفرق بين المسألتين بأن النقد لم يتعين صرفه للشراء فى الثانية بخلاف الأولى (أو دونه) أى النصاب (أو بعرض قنية) كالعبد والماشية (فمن الشراء) حوله (وقيل إن ملكه بنصاب سائمة بنى على حوله) كما لو ملكه بنصاب نقد وفرق الأول بأن الواجب فى القيس يختلف على خلافه فى القيس عليه (ويضم الربح إلى الأصل فى الحول إن لم يبيض) فلو اشترى عرضاً بمائتى درهم فصارت قيمته فى الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثائة زكاه آخره (لا إن نض) أى صار

وكذا كل عرض أخذه بدل دين له أو عرض أخذه بدل أجرة فى إجارة ولو لنفسه (قوله لا بالهبة) ولا بالقرض لأنه عقد إرفاق ورد بدله حكم من أحكامه (قوله والاسترداد بعيب) وكذا الإقالة لعدم المعاوضة فيها (قوله عرض قنية) خرج عرض التجارة فالرد بالعيب لا يطل حكمه لعدم احتياجه إلى نية (قوله والإرث) إن نوى الوارث لا تقطاع نية الموروث بموته (قوله ولو تأخرت النية عن الكسب بمعاوضة فلا أثر لها) أى تأخرت عن العقد قال شيخنا عن المجلس أيضاً لأن الواقع فيه كالواقع فى العقد وفيه نظر بالفرق الآتى ولأنه يلزم منه أنه لو عقد بفضة ونقد عنها فى المجلس ذهباً أنه يقوم بالذهب وليس كذلك وما فى كلام السبكي لا يدل له كما يعلم بمراجعتهم (قوله أى بعين ذلك) فى العقد لا فى المجلس وفيه ما مر عن شيخنا (قوله على خلافه فى القيس عليه) أى لأن واجب السائمة فى عينها وواجب ما اشتراها به فى قيمته^(١) وهى من النقد وواجب القيس عليه من النقد فهما (قوله زكاه) أى قيمته وهى الثلثائة وإن باعه بدونها فإن باعه بأكثر زكى الجميع (قوله لا إن نض) ولو بقيته فى إتلاف أجنبى قال الإسئوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضاً (قوله صار الكل ناضاً) فلو نض بعضه

غيرها فلا بد من نية مميزة وينبغى اعتبارها فى مجلس العقد وإن خلا عنها العقد (قول المتن وكذا المهر) مثله ما لو كان يستأجر الأعيان ويؤجرها بقصد التجارة (قول المتن والاسترداد بعيب) علل بأنه لا يصدق عليه اسم المعاوضة عرفاً بل هو نقض لها (قول المتن بنقد نصاب) لو كان النقد ديناً للمشتري فى ذمة البائع فالحكم كذلك قاله فى الكفاية (قول الشارح أى بعين ذلك) قال فى شرح الإرشاد أو فى الدمة وعين فى المجلس وكذا فى شرح السبكي وهو ظاهر (قول المتن فحوله من حين ملك النقد) أى لا شراك النقد والتجارة فى قدر الواجب وجنسه والمراد بالنقد الذهب والفضة ولو غير مضروب وعلل أيضاً التماساً بأن الزكاة إنما وجبت فى النقد لأنه مرصود للتأهل يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب فى الوجوب سبباً فى الإسقاط (قول الشارح بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب فى الدمة ثم نقده) المراد نقده بعد المجلس ومثل هذا فيما يظهر ما لو اشتراه بمال التجارة فى ذمته ثم نقده له بعد المجلس من مال التجارة فإن الحول يتأجل من الشراء ولا يبنى على عروض التجارة التى عنده لأنه ملكه بما فى الدمة ولا حول له وما نقده فيه لم يتعين صرفه ولو نواه حين الشراء وقول المنهاج أو دونه لو كان هذا الدون من مال التجارة الذى لم ينقطع حوله فلا إشكال فى بقاء الحول كما أشار إليه بقوله أو بعرض قنية (فائدة) قال السبكي رحمه الله الثمن الذى ملك به العرض هو المعين فى العقد أو المجلس أما الذى نقده بعد ذلك فلا والذى ملكه به هو ما فى الدمة ولا حول له انتهى ومنه تعلم صحة ما قلناه أولاً وقوله عين فى المجلس ظاهره وإن لم يقبض وهو ظاهر (قول الشارح بأن النقد لم يتعين صرفه) المراد النقد الذى دفعه بعد المجلس (قول الشارح على خلافه) متعلق بخلاف (قول المتن ويضم الربح إلى أى قياساً على النتائج بالأول لعسر مراقبة القيم ارتفاعاً وانخفاضاً (قول المتن لا إن نض) أى لقوله عليه

الكل ناضاً دراهم أو دنائير من جنس رأس المال الذى هو نصاب وأمسكه إلى آخر الحول أو اشترى به عرضاً قبل تمامه فيفرد الربح بحوله (فى الأظهر) قال فى المحرر فإذا اشترى عرضاً بمائتى درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثائة وأمسكها إلى تمام الحول أو اشترى بها عرضاً وهو يساوى لثلثائة فى آخر الحول فيخرج الزكاة عن مائتين فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج عن المائة والثانى يزكى الربح بحول الأصل ولو كان الناض المبيع به من غير جنس رأس المال فهو كبيع عرض بعرض فيضم الربح إلى الأصل وقيل على الخلاف فيما هو من الجنس ولو كان رأس المال دون نصاب كأن

اشترى عرضا بمائة درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتي درهم وأمسكهما إلى تمام حول الشراء واعتبرنا النصاب آخر الحول فقط زكاهما إن ضمنا الربح إلى الأصل ولا زكى مائة الربح بعد ستة أشهر أخرى وإن اعتبرنا النصاب في جميع الحول أو في طرفيه فابتداء حول الجميع من حين باع ونض فإذا تم زكى المائتين (والأصح أن ولد العرض) من الحيوان غير السائمة كالخيل والجوارى والمعلوفة (وثمرة) من الأشجار (مال

فلكل حكمه (قوله إن ضمنا) أى على المرجوح (قوله وإلا) بأن لم نضم على الراجح زكى مائة الربح بعد ستة أشهر وزكى مائة الأصل قبلها عند تمام حول التجارة لأن النضوض لا يقطعه لكونه نصابا كما في شرح الروض وغيره ولو تم الحول وقيمته دون نصاب ابتدئ حول من آخره نعم إن كان في ملكه من أول الحول ما يتم به النصاب زكاهما آخره (قوله إن ولد العرض من الحيوان مال تجارة) سواء كان من نعم أو خيل أو إماء أو غيرها يظهر أن مثله فرخ بيض للتجارة ويلحق بولده صوفه وريشه ووبره وشعره ولبنه وسمنه ونحوها فكلها مال تجارة (قوله ثمره) أى عرض التجارة من نخل وعنب وغيرهما مال تجارة وكذا تبنه وأغصانه وأوراقه ويظهر أن مثله نبات بذرها وسنابله (تقنيته) يظهر أنه لا يمنع المالك من استعمال عروض التجارة كركوب حيوانها وسكنى عقارها ولا من الأكل من حيوانها أو ثمارها أو لبنها ولا من اللبس من نحو صوفها ولا من وطء إماءها ولا من هبة شيء من ذلك ولا من التصديق به على ما يأتي ولا من إعارته ولا إجارته وإن كان ما خرج عن ملكه بنحو الصدقة أو استهلك بنحو الأكل بطلت فيه التجارة ولا يلزمه بدله لها لأن ذلك كنية القنية أو أقوى وأنه لا يلزمه أجره في الاستعمال وإن أجره ما أجره تكون له مال تجارة وإن كسب رقيق التجارة ومهر إماءها ليس مال تجارة أيضا لذلك وأنه لو ولدت منه الأمة خرجت كولدها عن مال التجارة بالأولى مما مر لامتناع بيعها وإن تلف من أموالها بشيء من ذلك أو بغيره خرج عن مال التجارة أيضا إلا أن أثله أجنبي ضامن فبدله مال تجارة كما مر هذا ما ظهر فليراجع من محله ويعمل بما وافق منه المنقول والله أعلم (قوله فيغالب نقد البلد) أى ما غلب التعامل به من الذهب أو الفضة في بلد حال الحول على المال وهو قاربها أو أقرب بلد إليه (قوله قوم به) لأنه تخمين لا يتحقق فيه النقص

لا زكاة في مال حتى يحول الحول عليه والفرق بينه وبين التناج أن التناج من عين الأمهات والربح إنما هو مكسب بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب التناج دون الربح ولو صار ناضا بإتلاف الأجنبي فكما لو نض بالتجارة قال الإسئوى ولو تأخر دفع القيمة أو باعه بزيادة إلى أجل فالقياس عدم الضم أيضا ولو نض الربح بعد الحول بأن كان ظاهرا قبل الحول ضم وإلا فلا وقول الشارح أى صار الكل ناضا احترز به عما لو نض البعض ولو كان ناقصا ومن جنس ما يقوم به فالحول والضم باق في الجميع وإن قل العوض بل قضية إطلاقه أنه لو كان رأس المال نصابا ثم نض ونض معه ربح لا يفرد الربح الناض بحول مادام شيء من العرض لم ينض وليس مرادنا فيما يظهر (قول الشارح إن ضمنا الربح) أى الناض وذلك على مقابل الأظهر وقوله بعد ستة أشهر أى بخلاف المائة الأولى فإنه يزكيا الآن لأنه تمام حوالها (قول الشارح وإن اعتبرنا النصاب إلخ) بهذا فارتقت هذه المسألة مالو كان رأس المال نصابا وهو حكمة أفراد الشارح لها عن الأولى (قول المتن وثمرة) قال الإسئوى صوف الحيوان وأغصان الشجر وأوراقه ونحو ذلك أى كلبته وسمنه داخل هنا في الثمر (قول الشارح بل يفرد) أى كافى الربح الناض (قول الشارح وظهور الثمر) انظر هل المراد التأخير ونحوه (قول الشارح أى النقد) من كلام الشارح لا من كلام المخرر (قول المتن قوم به) لأنه لما حصل به كان أقرب إليه من غيره فصار كالمستحاضة ترد إلى عادتها فإن لم تكن عادة فالغالب (قول الشارح والثاني يقوم بغالب نقد البلد) أى بناء على تعليل المسألة الأولى بأن الحول المبني على حول النصاب الأول يقوم به (قول الشارح إن لم يكن مالكا إلخ) أى فمحل الخلاف إذا لم

تجارة) والثاني يقول لم يحصل بالتجارة (و) الأصح على الأول (أن حوله حول الأصل) والثاني لا بل يفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمر وإذا قلنا الولد ليس مال تجارة ونقصت الأم بالولادة جبر نقصها من قيمته فقيما إذا كانت قيمتها ألفا وصارت بالولادة تسعمائة وقيمة الولد مائتين يزكى ألف وسأى الكلام في العرض السائمة (وواجبها) أى التجارة (ربيع عشر القيمة) وهذه العبارة أخصر وأوضح من قول المخرر والمخرج للزكاة من مال التجارة القيمة أى النقد الذى تقوم به وتقدم أن واجب النقد ربع العشر وعبارة الوجيز وأما المخرج فهو ربع عشر القيمة (فإن ملك) العرض (ينقد قوم به إن ملك بنصاب) دراهم أو دنائير وإن كان غير نقد البلد الغالب (وكذا دونه) أى دون النصاب (في الأصح) والثاني يقوم بغالب نقد البلد إن لم يكن مالكا ببقية النصاب من ذلك النقد فإن كان قوم به لبناء حول

التجارة على حوله كافى الأول كأن اشترى عرضا بمائة درهم وهو يملك مائة أخرى (أو) ملك (يعرض) للفقهاء (فيغالب نقد البلد) من الدراهم أو الدنانير يقوم وكذا لو ملك بنكاح أو خلع (فإن غلب نقدان) على التساوى (ويبلغ بأحدهما) دون الآخر (نصبا با قوم به فإن بلغ) نصبا (بهما قوم بالأنفع

للفقراء وقيل يتخير المالك) فيقوم بما شاء منهما وصححه في أصل الروضة لنقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والرويانى وتصحيح الأول عن مقتضى إيراد الإمام والبعوى وغير عنه في الحرر بأولى الوجهين (وإن ملكه بنقد وعرض قوم ما قابل النقده والباقي بالغالب) من نقد البلد فيما إذا كان النقد دون نصاب الوجه السابق (وتجب فطرة عيد التجارة مع زكاتها) لا اختلاف سببهما (ولو كان العرض سائمة فإن كمل) بثلاث الميم (نصاب إحدى الزكاتين) العين والتجارة (فقط) أى دون نصاب الأخرى كأربعين من الغنم لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فما دونها قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه (أو) كمل (نصابهما فزكاة العين) تجب (في الجديد) وزكاة التجارة في القديم ولا يجمع بين الزكاتين ويجرى

القولان في ثمر العرض إذا بلغ نصابا وعلى الجديد تضم السخال إلى الأمهات وعلى القديم تقوم مع درهما ونسلها وصوفها وما اتخذ من لبنها بناء على أن التاج مال تجارة ولا يضر نقص قيمتها عن النصاب في أثناء الحول بناء على أن الاعتبار بآخره (فعلى هذا) أى الجديد (لو سبق حول التجارة بأن اشترى بمالها بعد ستة أشهر) من حولها (نصاب سائمة فالأصح وجوب زكاة التجارة تمام حولها ثم يفتح) من تمامه (حولا لزكاة العين أبدا) أى فتجب في سائر الأحوال والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حولها من الشراء ولكل حول بعده وعلى القديم تجب زكاة التجارة لكل حول (وإذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) بل بالقسمة

وبذلك فارق الوزن فيما مر لأنه أضبط فلا زكاة فيه وتعتبر قيمته وقت الوجوب لا وقت الإخراج فيضمن ما نقص لا ما زاد (قوله وقيل يتخير) وهو المعتمد كما ذكره عن أصل الروضة وفارق تعين الأغبط في الحيوان لأن تعلق العين أشد كذا قيل والوجه أنه لا فرق لأن ما يقوم به هنا ليس في ملكه كما لو لم يكن الأغبط في ملكه فتأمل (قوله قوم ما قابل النقده) ويعرف قدر مقابله بتقويم العرض يوم التملك به بالنقد الذى معه ومعرفة النسبة بينهما (قوله والباقي بالغالب) أى من نقد البلد ثم إن اتفق جنسهما ضما في النصاب وإلا فلا ثم إن بلغ أحدهم نصابا وجب زكاته وإلا فلا (تفصيلا) لو شك في جنس النقد الذى اشترى به أو فى جنس العرض أو قدره ففقه تأمل يراجع والوجه فيه العمل بالأحوط (قوله لا اختلاف سببهما) فهو كالقيمة مع الكفارة في قتل العبد أو مع الجزاء في قتل المحرم صيدا مملوكا (قوله فزكاة العين) للنص والإجماع عليها كما مر ويعتبر في صوفها ونحوه زكاة التجارة إن كانت كما أشار إليه الشارح فإن بلغ نصابا وجبت زكاته ولا يكمل بالعين كعكسه وإن اختلف حولهما (قوله فإن أخرجهما) أى المالك من عنده فذلك ظاهر وواضح وظاهره أنه لا يرجع بها المالك على مال القراض فراجع (قوله حسبت من الربح)

يكن مالكا ما ذكر (قول الشارح لا اختلاف سببهما) نظيره العبد المقتول في وجوب القيمة والكفارة ووجوب القيمة والجزاء في قتل المحرم الصيد المملوك (قول الشارح وزكاة التجارة في القديم) أى نظرا لكثرة النفع فيها بسبب اعتبار الصوف واللبن وسائر الأجزاء والفوائد وعدم الرقص ووجه الجديد قوة زكاة العين بالإجماع عليها بخلاف زكاة التجارة قال الشافعى رضى الله عنه قولاً في القديم بأنها لا تجب كما أسلفناه فيما مضى (قول الشارح تضم السخال) أى وأما الصوف واللبن ونحوهما فيحتمل وجوب زكاة التجارة فيها ويحتمل أن يقال لما غلبت زكاة العين فيها امتنعت الزكاة في فوائدها ويرجع هذا لتعليقهم تغليب التجارة بكثرة الفوائد فيها من الصوف والدر وغير ذلك كما سلف ثم رأيت في القوت ما قد يرجع الأول حيث قال إذا غلبت زكاة العين لم تسقط زكاة التجارة غن قيمة الجذع وتبن الزرع والأرض انتهى فقد يقال تلك الفوائد في معنى التبن والوجه خلافه حرصا على صحة تعليل القديم والتبن هو القصل مع ورقه الحامل للسنايل والحبات فهو نظير الأرض والشجر في تفرع الثمار عنها بخلاف الصوف واللبن ونحوهما فإنه ناشئ عن العين المزكاة ومن فوائدها التابعة لها فحيت سقطت زكاة التجارة في المتبوع انجبه سقوطها في التابع والله أعلم (قول المتن ثم يفتح) وذلك لأن التفرع على تقديم زكاة العين وإنما اعتبرنا التجارة في العام الأول لئلا يحبط ما مضى من حولها (قول الشارح وعلى القديم إلخ) قد استفدنا من هذه المسألة أن القديم والجديد جاريان سواء اتفقت

وهو الأظهر كما سيأتى في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) رأس المال والربح لأنه ملكه (فإن أخرجهما) من عنده فذلك (أو) من مال القراض حسبت من الربح في الأصح) كالمؤن التى تلزم المال من أجرة الدلال والكيل وغيرهما والثاني من رأس المال والثالث من الجميع بالتقسيم فإذا كان رأس المال مائتين والربح مائة فثلاثا يخرج من رأس المال ولثته من الربح (وإن قلنا يملك) العامل الربح المشروط له (بالظهور) لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح والمذهب أنه يلزم العامل زكاة حصته والقول الثاني لا تنزله لأنه غير متمكن من كمال التصرف فيها وقطع بعضهم بالأول تمكنه من الوصول إليها بطلب القسمة وقطع بعضهم بالثاني لعدم استقرار ملكه لاحتمال الخسران وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من هذه الطرق ورجع في شرح

إن لم يصرحا بالتوزيع والإعمال به (قوله وحصته نصاب) ولم تعتبر الشركة هنا لعدم تحقيق ملك العامل وهذا على الطريق المرجوح كقوله وله الاستبداد أى الاستقلال بإخراجها وهو بدالين مهملتين (فروع) لو باع مال التجارة أو تصدق به أو أعتق عبدا أو جعله صدقا أو نحو ذلك بعد وجوبها وقبل إخراجها لم يصح لأنه لا عوض فيه كذا قالوا والوجه صحته واعتبار قيمته عليه بخلافه قبل الوجوب كما مر فتأمل وراجع وانهم .

[باب زكاة الفطر]

هى لغة بمعنى الفطرة أى الخلقة^(١) فهى من إضافة الشئ إلى سببه وحكمتها تركية النفس وتنمية عملها أو بمعنى الفطر من الصوم فهى من إضافة الشئ إلى الجزء سببه وحكمتها جبر خلل يقع فى الصوم كسجود السهو للصلاة وظاهر ذلك أنها من خواص هذه الأمة وكان مقتضى هذا عدم وجوبها كما قيل به وإن قيل إنه خطأ إلا أن يقال روى فيها النص الآتى ولذلك لا يكفر جاحدها وفرضت فى رمضان السنة الثانية من الهجرة ولفظ الفطرة بكسر الفاء وضمها لحن مولد لا عربى ولا معرب وهى شرعا اسم لما يخرج كما يأتى (قوله فرض) أى أوجب (قوله على كل) أى عن كل لأنه المؤدى عنه وأشار بهلى إلى أن الوجوب بلا قيد ابتداء (قوله بأول) أى بإدراك جزء من أول تلك الليلة أى مع إدراك آخر جزء من النهار قبلها لأنهما سبب الوجوب كما يأتى (قوله عمن مات بعد الغروب) يقينا ولو قبل التمكن من إخراجها لتعلقها بالذمة بخلاف زكاة المال وخرج من مات مع الغروب لعدم إدراكه الجزء الثانى ومالو شك فيه لعدم تحقق الوجوب (قوله من ولد بعده) ولو احتالا وكذا معه لعدم إدراك الجزء الأول يقينا والعبرة بتمام الانفصال لا بما قبله وإن سبق على الغروب (فروع) لو أعتق عبدا مع أول الغروب فلا زكاة عنه على واحد منهما أو قبله فعلى العتيق نعم إن أقر بعده أنه أعتقه قبله فعلى السيد لأنه يدعى نقلها والأصل بقاؤها ولو وقع بيع العبد مع الغروب فلا زكاة على واحد ولو وقع الجزعان فى زمن خيار فما فعلى من تم له الملك أو لأحدهما فعليه وإن لم يتم له الملك (قوله ويسن ألا تؤخر من صلاته) أى عن أول وقتها الغالب وهو بعد طلوع الشمس بقدر ركعتين وخطبتين خفيفات نعم يندب تأخيرها عنها ولو بقية اليوم لا عنه لا انتظار نحو قريب وشمل كلامه إخراجها حالة الصلاة وبعد الخروج إليها

الزكاتان فى وقت الوجوب أو سبقت إحدهما الأخرى (قول الشارح وحصته نصاب) لك أن تقول هلا اعتبر الخلطة مع شريكه .

[باب زكاة الفطر]

(قول المتن زكاة الفطر) أضيفت إليه لأن وجوبها يدخل به ويقال لها زكاة الفطرة . بالكسر أى الخلقة من قوله تعالى : ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها ﴾ ويقال بالضم أيضا للمخرج قال النووى لكنها مولدة ليست عربية ولا معربة بل اصطلاحية للفقهاء وقال ابن كج لا يكفر جاحدها بخلاف زكاة العين فقد ذهب بعض الصحابة إلى عدم وجوبها (قول الشارح من رمضان) يتعلق بقوله زكاة الفطر (قول الشارح على كل من) أى عن كل حر فلا يلزم التكرار وقوله فى الأول فرض معناه واجب لأن التقدير ذكر بعد ومن مجيء على بمعنى عن قول الشاعر :

* إذا رضيت على بنو قشير *

(قول المتن بأول ليلة العيد) أى لأنها مضافة إلى الفطر فى الحديث ووجه الثانى أنها قرينة متعلقة بالعيد فكانت كالأضحى واعتراض بأن وقت العيد من طلوع الشمس لا الفجر ووجه الثالث اعتبار الشيتين لتعلقها بالأمرين ووجهه القاضى بأن حقيقة الفطر إنما تحصل بطلوع الفجر إذ الليل غير قابل للصوم فاشترط كلا الطرفين أحدهما لدخول وقت الفطر والآخر لتحقيقه (قول المتن عمن مات بعد الغروب) أى ولو قبل التمكن من الإخراج بخلاف ما لو تلف المؤدى منه قبل التمكن فإنه لا شئ عليه كتلف المال الزكوى ولو باع العبد قبل الغروب بعد أن زكى عنه لزم للمشتري وشرط الإخراج عمن مات بعد الغروب أن يكون فيه حياة مستقرة وقت الغروب (قول المتن يسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى عن أولها .

المهذب التقطع بالزوم وابتداء الحول عليه من حين الظهور فإذا تم وحصته نصاب لزمه زكاتها ولا يلزمه إخراجها قبل القسمة وله الاستبداد بإخراجها من مال القرض (نصاب زكاة الفطر) روى الشيخان عن ابن عمر قال فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين (نحب بأول ليلة العيد فى الأظهر والثانى بطلوع فجره والثالث بهما فتخرج على الأول (عمن مات بعد الغروب دون من ولد) بعده ولا تخرج على الآخرين عن الميت وتخرج على الثانى عن المولود ويلزم من انتفاء إخراجها عنه على الأول انتفاء إخراجها عنه على الثالث (ويسن أن لا تؤخر عن صلاته) أى العيد .

بأن تخرج قبلها في يومه كما ذكره في شرح المذهب ودليله ما روى الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ : أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (ويحرم تأخيرها عن يومه) أى العيد فيجوز إخراجها فيه بعد صلاته وإذا أخرت عنه تقضى (ولا فطرة على كافر) لقوله في الحديث السابق من المسلمين (إلا في عبده) المسلم (وقريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الأصح) المبني على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني وهو عدم الوجوب مبني على أنها تجب ابتداء على المؤدى عن غيره والكافر ليس من أهلها وعلى الأول

قال الإمام لا صائر إلى أن المحتمل عنه ينوي والكافر لا تصح منه النية وظاهر أن الأمة كالعبد وعبر في السروضة كأصلها بالمستولدة ولو أسلمت ذمية تحت ذمى ودخل وقت وجوب الفطرة وهو متخلف في العدة ففى وجوب فطرتها عليه - الوجهان بناء على وجوب نفقة مدة التخلف وهو الصحيح الآتى في بابها وعلى وجوبها على المرتد الأقوال في بقاء ملكه أظهرها أنه موقوف إن عاد إلى الإسلام تبينا بقاءه فتجب والإلا فلا ذكره في شرح المذهب (ولا) فطرة على (رقيق) أما غير المكاتب فلائنه لا يملك شيئا وفطرته على سيده قنا كان أو مدبراً أو أم ولد أو معلق العتق بصفة وأما المكاتب فلضعف ملكه ولا فطرة على سيده عنه لتزوله معه منزلة الأجنبي وقيل تجب عليه لأنه عبد ما بقى عليه

والدليل المذكور وكلام الشارح لا يفى بذلك إلا أن يجعل إلى بمعنى من^(١) (قوله في يومه) أشار إلى أنه أفضل من إخراجها ليلاً نعم لو شهدوا بعد الغروب برؤيته بالأمس فأخرجها ليلاً أفضل قاله شيخنا كشيخه البرلسي ولو قيل بوجوب إخراجها فيه حيثئذ لم يعد فراجع (قوله ويحرم تأخيرها عن يومه) ولو لنحو قريب (قوله تقضى) لأن زمنها المقدّر لها قد فات وبذلك فارتقت زكاة المال ويجب العزم في قضائها إن لم يعذر في تأخيرها كغنية المستحقين أو غيبة ماله في دون مسافة القصر لأن غيبته فيها مسقط لما كما يأتي (قوله ولا فطرة على كافر) أى عن كافر من نفسه أو غيره بدليل ما بعده (قوله أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه) ولو غير مكلف لتعلق الزكاة بماله ويتحملها غيره عنه (قوله قال الإمام إلخ) فيكفى عنده الإخراج من غير نية كما نقله الشيخان عنه ونقل عنه في المجموع وجوب النية كما في الكفارة لأنها للتمييز وهو المعتمد (قوله بالمستولدة) أى وليس للتقييد (قوله في العدة) متعلق بدخل وقت فيفيد وجوبها عليه عنها وإن أصرحتى انقضت العدة كما قاله الإسنوي واعتمده شيخنا الرملي والزبادي ولا نظر لمنازعة بعضهم فيه ولو أسلم على أكثر من أربع لزمه فطرة أربع فقط لأن وجوب نفقة من زاد عليها لحبسه للزوجية كذا قالوا وفيه نظر وأما فطرة الباقيات منهن فعليهن ويتميزن عند الاختيار (قوله وهو الصحيح) فأصح الوجهين لزوم الفطرة وفي النية ما تقدم (قوله وفي وجوبها على المرتد) عن نفسه وعن عليه نفقته وفي وجوبها عنه أيضاً أقوال أصحابنا إن عاد إلى الإسلام تبين بقاء ملكه وإسلامه فتجب عليه وعنه وإلا فلا وهو المعتمد عند شيخنا وفيه بحث يعلم مما مر فيمن أسلم ولو أخرجها حال رده ثم أسلم تبين إجزاؤها وإلا تبين عدم إجزائها (قوله فلضعف ملكه) أى المكاتب فلا فطرة عليه عن نفسه ولا عن غيره كولدته وزوجته وكذا لفطرة على سيده عنه أى في الكتابة الصحيحة وإلا وجبت فطرته على سيده جزماً ولا تلزمه نفقته (وله قسطه) أى إن أخرج عن نفسه ولزمه فطرة كاملة عمن في نفقته كزوجته وولده وإن تعددا (قوله من الشريكين) أو الشركاء بقدر حصته أيضاً (قوله فإن كانت) أى مهايأة في المسألتين هما مسئلة السيد وعنده ومسئلة الشركاء (قوله اختصت) أى اختص وجوبها بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وزمن وجوبها جزء من آخر يوم من رمضان وجزء من أول ليلة من شوال فلو كانت المهايأة يوماً ويوماً أو شهراً وشهراً فكعدمها فتجب بالقسط (قوله وإن أيسر بعد وقت الوجوب) ولو في ليلة العيد أو يومه نعم يسن له في هذه الإخراج قال العلامة ابن القاسم ويقع واجبا كما لو تكلف المعسر وأخرج وفيه بحث فتأمل

(قول الشارح بأن تخرج قبلها في يومه) أى فهو أفضل من إخراجها ليلاً لكن لو شهدوا بعد الغروب برؤيته في الماضية فقد سلف أن العيد يصل من الغد أداء فهل يقال باستحباب تأخير الفطرة أم المبادرة أولى الظاهر الثاني (قول الشارح أمر بزكاة الفطر إلخ) انظر ما الصارف لهذا الأمر عن الوجوب (قول الشارح المسلم) يريد أن عبارة المتن فيها حذف من الأول لدلالة الثاني (قول الشارح ولو أسلمت ذمية) هي وإرادة على الحصر في المتن (قول الشارح ولا فطرة على سيده) ولو كانت الكتابة فاسدة وجب على السيد فطرته دون نفقته (قول الشارح وفطرة زوجته إلخ) معطوف على قوله فطرته (قول المتن يلزمه) الضمير فيه يرجع لمن من قوله ومن

درهم (وفي المكاتب وجه) أنه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته وعنده في كسبه كنتفتهم (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) من الحرية إذا لم يكن بينه وبين مالك بعضه مهايأة وكذا يلزم كلا من الشريكين في عبد بقدر حصته منه إذا لم يكن بينهما مهايأة فإن كانت في المسألتين اختصت الفطرة بمن وقع زمن وجوبها في نوبته وقيل توزع بينهما كما سبق (ولا) فطرة على (معسر) وإن أيسر بعد وقت الوجوب

(١) وحروف الجر تبادلت في معناها .

(فمن لم يفضل عن قوته من في نفقته ليلة العيد ويومه شيء) يخرج به في الفطرة (فمعسر) بخلاف من فضل عنه ما يخرج فيها من أى جنس كان من المال فهو موسر لكن بالشرط المذكور بقوله (ويشترط كونه) أى الفاضل عما ذكر (فاضلاً عن مسكن) يحتاج إليه (وخادم يحتاج إليه فى الأصح) وهذا فى

(قوله فمن لم يفضل عن قوته وقوت من فى نفقته) وفى ذكر من تغليب العاقل على غيره لشموله للدواب واللقوت دست ثوب يليق به وبمن فى نفقته وكذا ما اعتيد من نحو سلك وكعلك ونقل وغيرها ولا يتقيد ذلك بيوم وليلة (قوله من المال) ومنه أجرة يوم وليلة فى المؤجر وخرج به الكسب فلا يعتبر من المال المؤجر والمرهون فلو كان أحدهما عبداً وجبت فطرته ولو توقف إخراجها عنهما أو عن غيرهما على بيع جزء من أحدهما فهل يباع قهراً على المستأجر والمترتب أو تؤخر إلى زوال الحق ويعذر المالك بتأخيرها أو يكفل الاقتراض والإخراج كل محتمل ويظهر أنه إن تيسر ذلك بلا مشقة ورضى صاحب ذلك لزمه وإلا فلا راجعه قال ابن حجر والمال الغائب فى مسافة القصر كالمعذور لقول الشيخين يجوز أخذ صاحبه من الزكاة وتردد فيه شيخنا (قوله يحتاج إليه) هو قيد فى المسكن والخادم قال شيخنا وينبغى اعتبار الحاجة فى الملبس أيضاً وشملت الحاجة ما لو كانت لنفسه أو لمونه والمراد بالحاجة فى الخادم أن تكون لنحو زمانة أو منصب لا لنحو رعى ماشية وفى المسكن أن لا يستغنى عنه ولو بنحو رباط ولا عبارة بالألفة هنا وانظر ما المراد بحاجة الملبس ويظهر شمولها لحاجة التجميل وتقيد بنوع واحد فراجع له قال شيخنا ولو أمكنه إبدال الخادم والمسكن بدونهما وإخراج التفاوت لزمه وفيه نظر لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب فراجع له (قوله ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين آدمي) هو المعتمد خلافاً للإمام وإن وافقه شيخ الإسلام فى المنهج واستشكال الأول فى التصحيح بأن الدين مقدم على المسكن والخادم ليعيها له وقد تقدما هنا على الفطرة فهو أولى بالتقديم عليها إذ المقدم على المقدم مقدم مردود لأن يعيها فى الدين لتفريغ ذمة مشغولة إذ الدين ثابت قبل وفى يعيها هنا شغل ذمة فارغة فهو كالإزاهه بالكسب لوجوبها وهو باطل إذا تحصيل سبب الوجوب لا يجب كما هو معلوم فتأمل وافهم (قوله ومن لزمه إن) أى من صح أن يتعلق به لزوم فطرة نفسه صح أن يتعلق به لزوم فطرة غيره إذ لا تلازم بين اللزومين وخرج عن منطوق ذلك ما ذكره بقوله لكن لا يلزم المسلم إن) ولا الابن إن) وعن مفهومه ما ذكره بقوله فيما مر فى الكافر إلا فى عبده إلى آخره ويقول هنا ولا العبد إن) فعلم أن فى عطفه على ما قبله تجوز أقول ابن حجر إنه من المنطوق باعتبار أن الوجوب يلاقيه ابتداء ليس فى محله كما يفيد تعليلاً للشارح بقوله لأنه ليس أهلاً إن) (تفصيله) لا فطرة على أحد عن قن بيت المال أو قن مسجد أو موقوف ولو على معين ولا عن معسر على المسلمين ولا على مستأجر من يحج عنه بالنفقة وفطرته على نفسه إن كان موسراً ولا على مستأجر عبده بنفقته ولا على عامل قراض أو مساق شرط عليه نفقة عبد المالك بل فطرة هؤلاء على ساداتهم ولا على موصى له بمنفعة عبد مطلقاً وكذا برقبته نعم إن وجد سببها بعد موت الموصى وقبل الموصى له الوصية أو وارثه فعليهما وإلا فعلى الموصى أو وارثه ولو مات الموصى له قبل موت الموصى وقبل

بعضه حر (قول المتن فمن لم يفضل) بالضم والفتح (قوله المتن من فى نفقته) لو قال الذى بدل من لكان أولى ليشمل الدواب وقوله ليلة العيد أى تقريباً على الراجح من أقوال الوجوب بخلافه على الأخيرين نعم يتجه عليهما اعتبار الليلة التى تليها (قول المتن عن مسكن) بفتح الكاف وكسرهما (قول المتن فى الأصح) أى كما فى الكفارة والثانى لأن الكفارة لها بدل (قول الشارح ولا يشترط إن) استشكل على هذا عدم بيع المسكن والخادم ويعيها فى الدين مع أن الزكاة فى الحياة مقدمة على الدين جزماً (قول الشارح ويؤخذ مما ذكره طريقان) الثانية قاطعة والأولى حاكية للخلاف (قول الشارح وذلك بملك إن) روى مسلم ليس على مسلم فى عبده ولا قربة صدقة إلا صدقة الفطر فى الرقيق وقيس الباقى (قول المتن ولا العبد إن) فى عطفه على ما سلف تجوز لأن العبد لا تلزمه فطرة نفسه وبه تعلم أن المبعوض يلزمه من فطرة زوجته بقدر ما فيه من الحرية .

الابتداء فلو ثبتت الفطرة فى ذمة إنسان بعنا خادمه ومسكنه فيها لأنها بعد الثبوت التحقت بالدين ولا يشترط كونه فاضلاً عن دين آدمي على الأشبه بالمذهب فى الشرح الصغير الموافق لمقتضى كلام الكبير وسكت عليه فى الروضة وقال فى شرح المذهب هو كما قال قال : والإمام قال يشترط بالاتفاق ومضى عليه صاحب الحاوى الصغير والمصنف فى نكت التنبيه ويؤخذ مما ذكر طريقان (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من لزمه نفقته) وذلك بملك أو قرابة أو نكاح (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد والقريب والزوجة الكفار) وإن لزمه نفقتهم لقوله فى الحديث السابق من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وإن لزمه نفقتها فى كسبه لأنه ليس أهلاً لفطرة نفسه فكيف يحمل عن غيره (ولا الابن فطرة زوجته أيمه) وإن لزمه نفقتها للزوم الإعفاف الآتى فى بابه (وفى الابن وجه) أنه يلزمه فطرتها كنفقتها وقال الأول الأصل فى النفقة والفطرة الأب وهو معسر ولا تجب الفطرة على

المعسر بخلاف النفقة فيتحملها الابن (ولو أعسر الزوج أو كان عبداً فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرة فطرتها وكذا سيد الأمة) والثانى لا يلزمهما

والخلاف مبنى على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحملها المؤدى فتلز مهمما أو تجب ابتداء على المؤدى فلا تلزمهما هذا أحد الطريقتين في

المسألتين (قلت الأصح المتخصص لا يلزم الحرة) ويلزم سيد الأمة (والله أعلم) هذا الطريق الثاني تقرير التصيين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة لاستخدام السيد لها (ولو انقطع خبر العبد) الغائب مع تواصل الرفاق (فالمذهب وجوب إخراج فطرته في الحال وقيل إذا عاد وفي قول لا شيء) وجه وجوبها أن الأصل بقاؤه حيا ووجه مقابله أن الأصل براءة الذمة منها وعلى الأول الذي قطع به بعضهم الخلاف في وجوب إخراجها في الحال والثاني منه قاسها على زكاة المال الغائب والأول قال المهلة شرعت فيه لمعنى التماء وهو غير معتبر هنا (والأصح أن من أيسر بيع صاع) وهو فطرة الواحد (يلزمه) أى إخراجها محافظة على الواجب بقدر الإمكان والثاني يقول لم يقدر على الواجب (و) الأصح (أنه) لو وجد بعض الصيعان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم) ولده (الكبير) فإذا وجد صاعا أخرجه عن نفسه وقيل عن زوجته ووجه بأن فطرتها دين والدين يمنع وجوب الفطرة على طريق تقدم .

وارثه بعده فعلى الوارث إن قلنا ببقاء الرصية (قوله والخلاف مبنى إلخ) لا يخفى أن هذا البناء وجعل الخلاف طرقا غير مستقيم فتأمل (قوله لا يلزم الحرة) أى زوجة المعسر أو العبد نعم يندب لها الإخراج ولا ترجع بها عليه لو أيسر بعد وكذا كل من أدى عن غيره بإذنه ولم يشترط رجوعا أو أدى عن نفسه من كونها على غيره ويعمل كل من الزوجين باعتقاده لو اختلفا فيه والكلام في حرة موسرة وإلا فلا فطرة عليها قطعا وفي غير الناشئة وإلا فالفطرة عليها إن كانت موسرة قطعا (قوله لاستخدام السيد) أى تمكن السيد من الاستخدام إذ الخلاف في المسلمة لزوجها ليلا ونهارا نعم إن كان زوجها في هذه حراما موسرا الزمة فطرتها كذا قاله شيخنا الزيادى وشيخنا الرملى وهو من القاعدة لكن العلة المذكورة تخالفهما أما غير المسلمة ففطرتها على السيد قطعا ولو مع حر موسر (قوله مع تواصل الرفاق) قيد محل الخلاف وإلا فلا تسقط فطرته جزما وخروج بالعبد نحو قريب غائب فلا فطرة عنه (قوله وجوب إخراج فطرته) أى العبد الغائب ما لم تمض مدة يحكم فيها بموته وإلا لم تجب كذا قاله ابن حجر وتبعه شيخنا في شرحه والمنقول عنه في غيره ومشى عليه شيخنا الزيادى وهو المتجه بقاء الوجوب حتى يقع الحكم بموته من قاض اجتهد أو بينة وحيث وجبت لزوم السيد قوت آخر محل علم وصوله إليه ودفعها لأهله فإن لم يعلم فللسيد دفعها بنفسه من أى قوت للضرورة قاله شيخنا وفيه نظر فإن دفعها للحاكم من أعلى الأقوات يرى قطعا وقيد ابن حجر الحاكم بمن له ولاية على محل العبد قاضيا أو اماما (قوله والثاني منه) أى الخلاف (قوله لمعنى التماء) أى أن الزكاة شرعت في المال لأجل التماء فيه وأخرت في الغائب لاحتمال فوت التماء بتلفه ووجوب زكاة العبد لا يعتبر فيه ذلك فلا معنى لتأخيرها فتأمل (قوله وهو فطرة الواحد) بالخاء المهلمة وقدمه لصحة الحكم بعده وقيل بالجيم (قوله ثم زوجته) ثم ولده الصغير ثم الأب ثم الأم ثم الولد الكبير نعم قد أعقب شيخنا بخادمها بالنفقة ولو حرا أو مملوكا للزوجة وفيه نظر مع ما مر أن المستأجر بالنفقة لا تجب فطرته إلا أن يفرق بوجوب الإخداف هنا وفيه بحث أو هو مستثنى ثم بعد الخادم المذكور الرقيق المملوك مقدم على الولد الصغير ويقدم منه أم الولد ثم المدير ثم المعلق عتقة ثم غيره وأخر ابن حجر وغيره كالتبني المملوك عن الولد الكبير وفي بعض نسخ شيخنا الرملى ما يوافق والمنقول عنه مامر وهو الوجه لأن نفسه أكرم نعم لو كان خادم الزوجة حرة مزوجة بزوجة موسر ففطرتها على زوجها (قوله ثم ولده الكبير) ظاهره ولو سفيها أو مجنونا (قوله عن نفسه) أى وجوبها وكذا ما بعده لأن

(قول الشارح والخلاف مبنى إلخ) أى فإن قلنا تجب على المؤدى عنه ابتداء فتلزمها قال في شرح المذهب لأن الوجوب عليها والزواج متحمل فإذا عجز عن التحمل بقى الوجوب في محله بخلاف ما إذا قلنا تجب على المؤدى فإنه لا حق عليهما (قول الشارح بخلاف الأمة) أى فلا تتحول الفطرة عن السيد وإنما الزوج كالضامن فإذا لم يقدر بقى الوجوب على السيد (قول الشارح مع تواصل الرفاق) يعنى انقطع خبره مع تواصل مجيء الرفاق من تلك الناحية ولم يتحدثوا بخبره بخلاف ما إذا انقطع خبره مع عدم تواصل مجيء الرفاق فإنه ينبغي أن تجب الزكاة قولاً واحداً لأنه قد يكون سبب انقطاع الخبر عدم تواصل الرفاق هذا مراده رحمه الله فليتأمل (قول المتن وفي قول لا شيء) هو مخرج من نصه على عدم إجرائه في الكفارة قال العراق والأحسن أن يقول وقيل قولان ثانيهما لا شيء (قول الشارح ووجه مقابله) الضمير فيه يرجع لقول المتن وفي قول لا شيء (قول الشارح الخلاف في وجوب إخراجها في الحال) عبارة الروضة وإذا أوجبت الفطرة فالمذهب وجوب الإخراج في الحال ونص في الإملاء على قولين وصرح في شرح المذهب بطريقتين ورجح الجزم فصاحب المنهاج رحمه الله أراد بالمذهب هنا بالنظر لوجوب الإخراج أحد القولين من الطريقة الحاكية للخلاف فيه وبالنظر لوقت الإخراج طريق القطع وقوله وقيل إذا عاد هو أحد القولين من الحاكية لقول الإملاء فلو قال وقيل قولان أحدهما إذا عاد لكان أولى (قول الشارح لمعنى التماء) أى الذى يفوته في الغيبة هذا مقتضى كلامهم لكن هذا التعليل إنما علل به من منع الوجوب في المال الغائب وأما تأخير الإخراج فيه فعلى بأنه غير متمكن من الإخراج منه والتكليف من غيره خرج لاحتمال تلفه (قول الشارح والثاني يقول) أى قياساً على الرقة في

وقيل بتخير بينهما أو صاعين أخرجهما عن نفسه وزوجه مقدمة على القريب لأن نفقتها أكد إذ لا تسقط بمضى الزمان بخلاف نفقته وقيل يؤخرها عن القريب لأن علقته لا تنقطع وعلقته معرض لها الانقطاع وقيل بتخير بينهما أو ثلاثة أصعب فأكثر أخرج الثالث عن ولده الصغير والرابع عن الأب والخامس عن الأم وفي شرح المهذب عن الإمام وغيره حكاية وجه بتقديم الولد الكبير على الأبوين ووجه بتقديم الأم على الأب ووجه بأنه يتخير بينهما كالأخلاف في نفقتهما لكن الأصح تقديم الأم قال والفرق أن النفقة تجب لسد الخلة والأم أحوج وأقل حيلة والنفقة

تجب لتطهير المخرج عنه وتشريفه والأب أحق بهذا فإنه منسوب إليه ويشرف بشرفه (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) وهو ستائة درهم وثلاثة وتسعون وثلث (لأنه) أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبغدادى والرطل مائة درهم وثلاثون درهما (قلت الأصح ستائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع الدرهم لما سبق في زكاة النبات والله أعلم) من أن الأصح أن رطل بغداد مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع الدرهم قال ابن الصباغ وغيره الأصل في ذلك الكيل وإنما قدره العلماء بالوزن استظهارا قال في الروضة يختلف قدره وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما والصواب ما قاله الدارمي أن الاعتماد على

الترتيب في غير المقدور عليه واجب وفيه مندوب قاله شيخنا كابن حجر قال ولا نظر لاحتمال التلف لأن الأصل البقاء ولو أخرج الصاع المذكور عن غير نفسه لم يقع عن المخرج عنه وله استرداده إن شرطه وتبقى فطرة نفسه عليه وكذا يقال فيما بعده ولو قدم المؤخر في حالة الندب فلف الذي أخرجه للمقدم قبل إخراج عنه تبيين عدم أجزاء الذي أخرجه قاله شيخنا نعم إن كان الإخراج قبل وقت الوجوب ففيه نظر ظاهر فراجع (قوله تقديم الأم) أي في النفقة (قوله والفرق إلخ) أبطل الاستوى الفرق بتقديم الولد الصغير على الأب وأجاب عنه شيخنا الرملي بأن الولد جزء منه فهو بنفسه وبأن النظر للشرف عند اتحاد الجهة ونظر بعضهم في الجواب الأول بتأخير الولد الكبير وقد يقال شأن الولد الكبير عدم الحاجة وفيه بعد فتأمل (فروع) لو استوى جماعة في مرتبة ونقص واجبه كصاع فأقل عن زوجتين يخير في إخراج عنه أحدهما ولا يقسطن بينهما ويظهر أنه لا يعد ندب القرعة بينهما ولو تعدد من تلزمه كولدتين عن أب لزم كل نصف صاع فإن أخرج أحدهما جميع الصاع احتاج في صحة إخراج إلى إذن الآخر أو الأب كذا بحثه العلامة ابن قاسم وارتضاه شيخنا الرملي ويظهر أنه لا حاجة لإذن وأنها تسقط عن الآخر كما يؤخذ مما مر عن العلامة البرلسي أنه لو تكلف من لزمت فطرته لغيره وأخرج عن نفسه كفى ولا يرجع على ذلك الغير فإنه صريح في عدم الاحتياج إلى إذن إلا أن يقال إن هذا هو الأصل في إخراج الشخص عن نفسه وحمل هذا على ما لو أعسر من لزمته فيه بعد فراجع (قوله صاع) قال القفال وحكمة الصاع أن الفقير لا يجد من يستعمله في يوم العيد وثلاثة أيام بعده في الغالب والمتحصل من الصاع وما يضم إليه من الماء في عجة ثمانية أطلال وذلك كفاية أربعة أيام لكل يوم رطلان ونظر بعضهم في هذه الحكمة على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه الموجب دفعها لثلاثة فأكثر من كل صنف أو لصنف من الأصناف السبعة مثلاً (قوله والمد رطل وثلث) ويعلم مقداره من مقدار الرطل على الخلاف وسيأتى في النفقات التصريح بقدره كما نبه عليه في المنهج (قوله والصواب إلخ) هو المعتمد (قوله بصاع معاير إلخ) وقدر بالكيل المصري فكان مقدار قدحين تقريباً فهو المعبر ولا نظر للوزن وإن اختلف وزن الحبوب ولأنهما يزيدان على أربعة الأمداد التي هي الصاع بنحو سبعة مد لأن مقدار القدح بالدرهم المصرية مائة درهم واثنتان وثلاثون درهما ويكفي عن الكيل بالقدح أربع حفنات بكفين منضمين معتدلين كذلك (قوله وكذا نصفه) لا حاجة إليه مع ما قبله ولعله لدفع توهم اختصاص ما يسقى بغير النضح فتأمل ودخل فيه العدس والماش والحمص (قوله هو لين) أي الأقط أي ولو من آدمى أو غيره كإبل خلافاً لبعضهم والعبرة فيه بالكيل إن تيسر وإلا فالوزن ويعتبر في إخراج اللبن أن يبلغ قدر صاع أقط كما في العباب وذكره شيخنا في شرحه كابن حجر وفيه بحث ظاهر

الكفارة (قول الشارح هو لبن يابس) قال ابن الأعرابي يعمل من ألبان الإبل خاصة وعمله في الكفاية بأنه

الكيل بصاع معاير بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النبي ﷺ: ومن لم يجد وجب عليه إخراج قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه على هذا التقدير بخمسة أطلال وثلث تقريب (وجنسه) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي الذي يجب فيه العشر وكذا نصفه (وكذا الأقط) أي الأظهير بفتح الهمزة وكسر القاف قال في التحرير هو لبن يابس غير منزوع الزبد روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري قال كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ: زكاة الفطر عن كل صغير أو كبير حر أو مملوك صاعاً من طعام من أقط أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب ومنشأ القولين التردد في صحة الحديث وقد صرح ولذلك .

قطع بعضهم بجوازه قال في الروضة ينبغي أن يقطع بجوازه لصحة الحديث فيه من غير معارض وفي معناه اللبن والجبن فيجزئان في الأصح وأجزأ كل من الثلاثة لمن هو فوقه ولا يجزئ المغيض والمصل والسمن والجبن المتزوع الزبد لانتفاء الاقليات بها ولا المملح من الأقط الذي أفسد كثرة المملح جوهره بخلاف ظاهر الملح فيجزئ لكن لا يحسب الملح فيخرج قدر يكون محض الأقط منه صاعاً (ويجب) في البلدي (من قوت بلده وقيل قوته وقيل يتخير بين جميع الأقوات) لقوله في الحديث السابق صاعاً من طعام أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير إلى آخره وأجاب الأولان بأن أو فيه

ليست للتخيير بل لبيان الأنواع التي تخرج منها فلو كان قوت بلده الشعير وقوته البر تنعما تعين البر على الثاني وأجزأ الشعير على الأول وأجزأ غيرهما على الثالث وغير في الحرر والروضة وأصلها بغالب قوته وغالب قوت البلد (ويجزئ) على الأولين (الأعلى عن الأدنى ولا عكس والاعتبار في الأعلى والأدنى) (بالقيمة في وجه) فما قيمته أكثر من قيمة الآخر أعلى والآخر أدنى ويختلف الحال على هذا باختلاف البلاد والأوقات إلا أن تعتبر زيادة القيمة في الأكثر (وبزيادة الاقليات في الأصح فالبر خير من التمر والأرز) قال في شرح المذهب والزبيب والشعير (والأصح أن الشعير خير من التمر لأنه أبلغ في الاقليات وقيل التمر خير منه (وأن التمر خير من الزبيب) لذلك أيضاً وقيل الزبيب خير منه قال في شرح المذهب والصواب تقديم الشعير على الزبيب أي من

خصوصاً مع اعتبار الوزن فيه وميعار الجبن كالأقط (قوله ولا يجزئ المغيض) (وكذا اللحم وإن اقتاتوه) (قوله بلده) أي محله وإن لم يكن بلداً (قوله بغالب قوته) على الوجه المرجوح وغالب قوت البلد على الوجه الراجح والمراد به بلد المؤدى عنه غلبته في جميع السنة بأن يكون المضموم إليه دونه في جميع السنة أو يكون استعماله في أكثر أيامها فلو تساوى مع غيره تخير بينهما ولو اختلط من جنسين كبير وشعير فإن كان حبات الشعير أكثر أو مساوية لحبات البر تخير كذا قاله شيخنا وهو واضح في الثانية ومخالف لما قبله وللأقاعدة في الأولى فالوجه فيها اعتبار الشعير إلا أن يقال إن إخراج الأعلى عما دونه جائز وإن كان حبات البر أكثر تعين البر ويجزئ الإخراج من المختلط في الأولين دون الثالثة إلا أن كان خالص البر منه قدر الواجب ويعتبر قوت أقرب البلاد إلى بلد عدم فيه القوت فإن استوى إليه بلدان واختلف جنس قوتها تخير الأعلى أكمل (قوله ويجزئ الأعلى عن الأدنى) قال شيخنا ويخير على قبوله فراجعهم وفارق عدم الإجزاء في زكاة المال نظر القيام البدن المتعبر هنا (قوله بزيادة الاقليات) أي من حيث هو من غير نظر إلى بلد معين (قوله فالبر) وبليه السلت (قوله أن الشعير خير من التمر) وبليه الدخن والذرة فهما جنس واحد وعلى هذا يحمل قول ابن حجر أنهما في مرتبة الشعير أي من حيث تقديمهما على ما بعدهما ويليهما الأرز فالحمص فالماش فالعدس فالفلو فالتمر (قوله من الزبيب) وبليه الأقط فاللبن فالجبن فجملة مراتب الأقوات أربع عشرة مرتبة موز إليها بحروف أوائل كلمات البيت الأول من هذين البيتين في قول القائل نظماً لضبطها:

بالله سل شيخ ذي رمز حكى مثلاً عن فور ترك زكاة الفطر لو جهلاً
حروف أولها جاءت مرتبة أسماء قوت زكاة الفطر إن عقلاً

فالباء من بالله للبر والسين من سل للسلت والشين للشعير والذال للذرة ومنها الدخن والراء للرز والحاء للحمص والميم للماش والعين للعدس والفاء للفلو والتاء للتمر والزاي للزبيب والألف للأقط واللام للبن والجيم للجبن وهذا ما اعتمدته شيخنا لكن في كلام ابن وحشية في الفلاحه (١) مخالفة لبعض ذلك (قوله ولا يبيض الصاع) أي من جنسين عن واحد ولو من قوتين مستويين كما يشير إليه كلام الشارح إلا فيما مر في المختلط

مقتات عما تجب فيه الزكاة ومكتال فيجزئ كالحبوب وقضية تعليله عدم إجزاء المتخذ من غير الزكوى كالمتخذ من لبن الظبية (قول الشارح والمصل) قيل هو ماء الأقط قاله في الجمل وغيره وفي البيان هو لبن منزوع الزبد وفي النهاية هو المغيض (قول المتن وقيل قوته) أي لأنها تابعة للمؤنة وواجبة في الفاضل عنها فكانت منها الأول قاس على ثمن المبيع (قول الشارح لبيان الأنواع) أي وتعددتها باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زمنه عليه الصلاة والسلام (قول المتن ويجزئ الأعلى) (وخرج ذلك في الزكاة فلم يجز إخراج الذهب عن الفضة مثلاً قال الرافعي لأن الزكوات المالية متعلقة بالمال فأمر أن يواسي الفقراء بما وساه الله تعالى به والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها لما هو غذاء البدن والأعلى يحصل هذا الغرض وزيادة (قول المتن والاعتبار بالقيمة) (وخرج) لأنه أنفع للفقراء (قول الشارح ويختلف) لم يذكر مثل هذا في زيادة الاقليات الآتي كأنه والله أعلم لأن الحكم فيه اعتبار زيادة الاقليات في الأكثر .

ترد فيه للشيخ أبي محمد كتر دده في التمر والزبيب وجزم بتقديم التمر على الشعير وقدم البغوي الشعير على التمر فغير عن قولهما وعن تردد الأول بالوجهين (وله أن يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريه) أو عبده (أعلى منه ولا يبيض الصاع) عن واحد بأن يخرج من قوتين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب كأن وجب التمر فأخرج نصف صاع منه ونصفاً من البر قال الرافعي ورأيت لبعض المتأخرين تجويزه وهو خلاف ظاهر الحديث أول الباب فرض صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ولو ملك نصفين من عبدين فأخرج نصف صاع عن واحد والنصفين من الواجب ونصفاً عن الثاني من جنس أعلى منه جاز وعلى

التخيير بين الأقوات له إخراجها من جنسين بكل حال (ولو كان في بلد أقوات لا غالب فيها تخيير) بينها فيخرج ما شاء منها (والأفضل أشر فيها) أي أعلاها وهذا التعبير موافق لتعبير المحرر فيما تقدم بغالب قوت البلد (ولو كان عبده ببلد آخر فالأصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على الأصح أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه ثم يتحمل عنه المؤدى والثاني الاعتبار بقوت بلد المالك بناء على أنها تجب ابتداء على المؤدى عنه غيره (قلت الواجب الحب السليم) فلا يجزىء المسوس والمعيب ولا الدقيق والسويق كما ذكره الرافعي في الشرح (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز كأجنبي أذن) فيجوز إخراجها عنه (بخلاف الكبير) فلا يجوز بغير إذن لأن الأب لا يستقل بتمليكه بخلاف الصغير فكانه ملكه فطرته ثم أخرجها عنه (ولو اشترك موصر ومعسر في عبد لزم الموصر نصف صاع) ولا يجب غيره ذكر المسائلين في الروضة (ولو أيسرا) أي المشتركان في عبد (واختلف واجبهما) باختلاف قوت بلديهما أو قوتيهما (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح) كما ذكره الرافعي في الشرح

(وا لله أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن المخرج عنه واحد فلا يتبعض واجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن أدناهما في آخر دفعا للضرر أحد المالكين وقوله من واجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد ببلد آخر بناء على أنها تجب على السيد ابتداء فإن قلنا تجب بالتحمل فالمخرج من قوت بلد العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة .

[باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه]

(قوله بفصلين) أي والأنسب التعبير بالباب فهما لعدم دخولهما في هذا وأجاب شيخنا الرملي بأنه لما كان الأداء والتعجيل مناسبتين للجوب لترتبهما عليه صح التعبير عنهما بالفصل وما في البرلسي فيه نظر فراجع (قوله شرط وجوب زكاة المال) أي وجوب أدائها وقيد بالمال لأن زكاة البطر تجب على الكافر كما مر (قوله الإسلام) نعم الأنبياء لا زكاة عليهم ووصية عيسى عليه السلام : في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ﴾

(قول المتن تخيير) أي ويفارق تعيين الأغبط في اجتماع الحقائق وبنات اللبون لأن زكاة المال متعلقة بعين المال (قول الشارح وهذا التعيين) يؤيد قوله لا غالب فيها تخيير حيث جعل التخيير عند عدم الغلبة فدل على اعتبار الغلبة عند وجودها (قول الشارح والمعيب) منه أن يكون متغير الطعم أو الرائحة (قول المتن) ولو أخرج من ماله إلخ بخلاف الوصي والقيم فلا يخرجان من مالهما إلا بإذن القاضي (قول المتن من واجبه) نظير ذلك ثلاثة محرمون قتلوا ظنية فأخرج أحدهم ثلث شاة وآخر طعاما بقيمة ذلك والآخر صام بعدله .

[باب من تلزمه الزكاة إلخ]

أي باب شروط من تلزمه الزكاة وشروط المال الذي تجب فيه الزكاة وأما بيان الأنواع التي تجب فيها فقد سلف ذلك فيما سلف (قول الشارح وترجم بعده بفصلين) يريد أن الفصلين ليسا من الباب فلا يعترض بأن الذي فيهما ليس بعضا من هذا الباب (قول المتن شرط وجوب زكاة المال الإسلام) قيل إن أراد التكليف المقتضى للعقاب الأخرى فممنوع لأن الكافر عنده مكلف بالفروع وإن أراد التكليف بالإخراج أشكل عطف الحرية

(وا لله أعلم) لأنه إذا أخرج ذلك أخرج جميع ما لزمه من جنس واحد والثاني لا يجوز ذلك لأن المخرج عنه واحد فلا يتبعض واجبه فيخرجان من أعلى القوتين في وجه رعاية للفقراء ومن أدناهما في آخر دفعا للضرر أحد المالكين وقوله من واجبه أي قوت بلده أو قوته وإن كان العبد ببلد آخر بناء على أنها تجب على السيد ابتداء فإن قلنا تجب بالتحمل فالمخرج من قوت بلد العبد كما ذكره الرافعي بعد تصحيحه السابق ولم يذكره في الروضة .

[باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه]

مما يأتي بيانه كالمغصوب والضال وغيرهما وترجم بعده بفصلين (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه

السابقة من حيوان ونبات ونقد وتجارة على مالكة (الإسلام) لقوله في حديث الصدقة السابق أول زكاة الحيوان فرضها على المسلمين فلا تجب على الكافر وجوب مطالبة به في الدنيا لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها في الآخرة كما تقرر في الأصول ويسقط عنه الإسلام ما مضى ترغيبا فيه (والحرية) فلا تجب على القن إذا ملكه سيده مالا زكوايا قلنا يملكه على قول مرجوح يأتي في بابه لضعف ملكه إذ للسيد انتزاعه متى شاء ولا زكاة على السيد لأن ملكه زائل وقيل نعم لأن ثمرة الملك باقية إذ يتصرف فيه كيف شاء والمدير وأم الولد كالألقن فيما ذكر (وتلزم المرتد إن أبقينا ملكه) مؤاخذه له بحكم الإسلام فإن أزلناه فلا أول قلنا موقوف وهو الأظهر الآتي في بابه فموقوفه إن عاد إلى الإسلام لزمته لتبين بقاء ملكه وإن هلك مرتدا فلا والخلاف كما في الروضة وأصلها فيما حال في الردة أما التي لزمته قبلها فلا تسقط جزما ويجزئه الإخراج في حال الردة في هذه وفي الأولى

على قول اللزوم فيها نظرا
إلى جهة المال وفيه احتمال
لصاحب التقريب نظرا
إلى أن الزكاة قرينة مفتقرة
إلى النية (دون المكاتب)
فلا تلزمه لضعف ملكه إذ
لا يرث ولا يورث ولا
يتعلق عليه قريبه وبتعجيزه
نفسه يصير ما في يده
لسيده (وتجب في مال
الصبي والمجنون)
ويخرجهما منه وليهما
لشمول حديث الصدقة
السابق لهما ولا تجب في
المال المنسوب إلى الجنين إذ
لا وثوق بوجوده وحياته
وقيل تجب فيه إذا انفصل
حيا (وكذا من ملك
بعضه أحر نصابا) تجب
زكاته عليه (في الأصح)
تمام ملكه والثاني لا تجب
عليه لنقصه بالرق (و)
تجب (في المغصوب
والضال والمجهود) كأن
أودع فجحد أي تجب في
كل مما ذكر (في الأظهر)
ماشية كان أو غيرها (ولا
يجب دفعها حتى يعود)
فيخرجها عن الأحوال
الماضية ولو تلف قبل
اتمكن سقطت والثاني
وحكي قديما أنها لا تجب في
المذكورات لتعطيل ثنائها
وفالذتها على مالكها
بمخرجها من يده وامتناع
تصرفه فيها (والمشتري قبل
قبضه) بأن حاله على الحال

والزكاة إما على فرض وجوبها أو على تزكية النفس بهذا صرح شيخ الإسلام في فتح الرحمن وفي هذا الاستثناء
نظر إن كان عدم الزكاة عليهم لعدم ملكهم نصابا بشرطه قائل (قوله على قول اللزوم) وكذا على الأظهر
ويمكن شمول كلامه له وإذا مات مرتدا بعد الإخراج رجوع الإمام على الآخذ وإن لم يعلم أو كان من أهل الفقه
على المعتمد (قوله إلى النية) تقدم في الفطرة أنه ينوي للتمييز (قوله دون المكاتب) سواء الكتابة الفاسدة
والصحيحة (قوله لسيده) ولا زكاة على سيده فيه ولا في دين كان لسيده عليه وإن مضت أحوال (قوله وتجب
في مال الصبي إلخ) (١) نظم الفخر الرازي في ذلك فقال :

طلبت من المليح زكاة حسن على صغر من السن البهي
فقال وهل على مثل زكاة على رأى العراق الكمي
فقلت الشافعي لنا إمام وقد فرض الزكاة على الصبي
فقال أذهب إذا وأقبض زكاتي بقول الشافعي من الولي
وتمه التقى السبكي فقال :

فقلت له فديتك من فقيه أيتلب بالرفاء سوى الملى
نصاب الحسن عندك ذو امتناع بخلك والقوام السهمري
فإن أعطيتا طوعا وإلا أخذناهما بقول الشافعي

(قوله أيضا وتجب في مال الصبي والمجنون) ومثلها السفيه وكلامه يقتضي أنها لم تجب عليهما وهو
أحد وجهين في الكفاية وعلل بأنهما غير مكلفين وقال ابن الصلاح إن من أصحابنا من قال تجب في ما لهم
لا عليهم وليس كما قال فإن معنى وجوبها عليهم ثبوتها في ذمتهم كما يقال عليهم ضمان ما أثلفوه وهذا من
خطاب الإلزام لا من خطاب المواجهة كما قاله الماوردي (قوله ويخرجها منه وليهما) أي الشافعي وإن كانا
حنفيين والأحوط له في هذه الرفعة إلى الحاكم ليلزمه بالإخراج لئلا يرفعاه إلى حنفي فيخرجه من إن كان حنفيا
وهما شافعيان أخرها وأخبرهما بعد كمالهما بها وله رفع الأمر إلى حاكم يلزمه بالإخراج أيضا (قوله ولا تجب
إلخ) أي لا على الجنين ولا على ورثته وإن انفصل ميتا ولو تبين أن لا حمل أصلا فمقتضى قولهم في الفرق
بين مال الجنين والبائع إذا فسخ العقد بأن البائع كان له ملك فاستصحب عدم الوجوب هنا لعدم ذلك
في الورثة فراجع (قوله والضال) وكذا ما وقع في بحر أو نسي محله (قوله ماشية) ويتصور فيها بأن تفضل
أو تغصب بعد حولها سائمة وقبل اتمكن (قوله عن الأحوال الماضية) أي إن لم ينقص النصاب بالواجب
والا فلا تجب في الأحوال التي بعد النقص (قوله وامتناع تصرفه فيها) فلو قدر على نزع المغصوب أو بيعة
في المجهود وجبت زكاته حالا (قوله حال عليه الحال) أي من وقت انقضاء الخيار مطلقا كما هو ظاهر كلام شيخنا
الرملي وقال شيخنا الزياي من الشراء إن لم يكن للبائع وحده وهو ما تقدم وقيل الذي يتجه هنا أن يعتبر من

لأنها شرط في أصل تعلق الخطاب وقوله زكاة المال خرج زكاة الفطر فإنها تجب على الكافر في قريه المسلم
ونحوه (قول الشارح لضعف ملكه) أي فلا يحتمل المماساة بدليل عدم وجوب نفقة القريب على (قول
الشارح يصير ما في يده لسيده) أي فيبدأ حوله من حيث (قول الشارح إذا انفصل حيا) ولو انفصل ميتا
قال الإسني فالتجه عدم الوجوب على الورثة لضعف ملكهم (قول المتن ولا يجب دفعها حتى يعود) وذلك
لأنه غير متمكن منه التكليف من غيره لا يتجه لأن المال قد يتلف (فتجيبه) لو كان قادرا على خلاص
المغصوب أو المجهود بيعة وجبت الزكاة والإخراج حالا قطعا وقد أشار إليه الشارح في الفرق الآتي
ويأتي في المتن ذكره في الدين (قول الشارح والثاني وحكي قديما إلخ) أخر ذكره عن قول المناج لا يجب
إلخ لفرغ من الأول بتفريعه (قول المتن والمشتري قبل قبضه) أي تجب فيه قطعا وقيل فيه القولان ثم على طريق

فى يد البائع تجب فيه الزكاة على المشتري (وقيل فيه القولان) فى المصوب و فرق الأول بتعذر الوصول إليه وانتزاعه بخلاف المشتري تمكنه منه بتسليم الثمن (وتجب فى الحال عن) المال (الغائب إن قدر عليه) ونخرج فى بلده فإن كان سائرا فلا يجب الإخراج حتى يصل إليه (والا) أى وإن لم يقدر عليه لانقطاع الطريق أو انقطاع خبره (فكمفصوب) فتجب فيه فى الأظهر ولا يجب إخراجها حتى يصل إليه (والدين إن كان ماشية أو غير لازم كالأشياء فلا زكاة) فيه أما الماشية فلأن شرط زكاتها السوم وما فى الذمة لا يتصف بسوم وأما مال الكتابة فلأن الملك غير تام فيه وللعبد إسقاطه متى شاء (أو عرضا أو نقدا فكذلك) أى لا زكاة فيه (فى القديم) لأنه لا ملك فى الدين حقيقة (ولو الجديد إن كان حالا وتعذر أخذه لإعسار وغيره) أى كبحود ولا بينة أو مطل أو غيبة ملء (فكمفصوب) فتجب فيه فى الأظهر ولا يجب إخراجها حتى يصل (وإن تيسر) أخذه بأن كان على ملء مقرر حاضر بأذن (وجب تركه فى الحال) وإن لم يقبض (أو مؤجلا فالمذهب أنه كمفصوب) فتجب فيه فى الأظهر وقيل قطعا ولا يجب دفعها حتى يقبض (وقيل يجب دفعها قبل قبضه) وهو مبنى على طريق القطع المقيس على المال الغائب الذى يسهل إحضاره ووجه طريق الخلاف بأنه لا يتوصل إلى

الشراء إن كان الخيار للمشتري وحده وإلا فمن انقطاع الخيار فراجع مما مر (قوله فى بلده) أى المال إن استقر فيه وهناك ساع أو حاكم يدفعها له حالا (قوله فإن كان سائرا فلا يجب الإخراج حتى يصل إليه) ظاهره أنه لا يعتبر بلد حال الخول فيها والمال سائر عليها فراجع (قوله والدين) قال التاج السبكي وحيث وجبت الزكاة فى الدين وقلنا الزكاة تتعلق به وتعلق الشركة فقد ملك الأصناف بعضه فى ذمة المدين يترتب عليه أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالإبراء منه والدعوى به ونحوها فينبغى فى الدعوى أن يدعى أنه يستحق قبض ذلك ويحلف كذلك ولا يحلف أنه يستحقه ولا أنه باق على ملكه فليتب عليه ذلك (قوله ماشية) وكذا المعسر بشرط الزهو وهو بدو الصلاح فى ملكه (قوله وما فى الذمة لا يسوم) أى لا يتصف بالسوم فلا يرد صحة السلم فى اللحم من السائمة (قوله وللعبد إلخ) يؤخذ منه أنه لو أحال المكاتب سيده به على أجنبي وجبت زكاته على السيد وإن عجز المكاتب قاله شيخنا الرملى كتجوم الكتابة ومثلها دين السيد عليه بنحو معاملة كأم أنفا (قوله إن تيسر أخذه) أو أخذ ببلده بنحو ظفر كما قاله الأذرعى واعتمده شيخنا (قوله أو مؤجلا) ومثله ما نذر عدم المطالبة به أو الموصى به قاله شيخنا الرملى (قوله فى الأظهر) قال ابن الرفعة ومقابل الأظهر تقدم أنه قديم وما هنا مفرع على الجديد فأجرا القديم فيه غير صحيح كما فعل الرافعى انتهى وقد يدفع بأن مقابل الأظهر موافق للقديم لا أنه هو أو منه فراجع (قوله قبل قبضه) المراد قبل حلوله كما قال الإسنوى إنه الصواب لأن الكلام فى دين موسر مقرر على باذل وكلام الشارح صريح فيه أيضا ولعل هذا مبنى على طريق القطع لأن الأظهر الموافق لما لا يقول به ومقابل الأظهر مقطوع به كما سيذكره أيضا (قوله وهو النقد والعرض) اقتصر عليهما الشمول للنقد للركاز والعرض لزكاة الفطر

القطع المتجه وجوب الإخراج من غير توقف على القبض بخلافه على طريق القولين كذا قاله الإسنوى وقد يشكل عليه ما سأتى للشارح فى قول المتن وقيل يجب دفعها قبل قبضه حيث قال إنه مبنى على طريق القطع قلت لا إشكال لأنه هنا متمكن من الوصول بدفع الثمن بخلاف ما يأتى (قول الشارح فإن كان سائرا) يرجع لقول الشارح المال (قول الشارح وما فى الذمة إلخ) اعترضه الرافعى بأنه يذكر فى المسلم فى اللحم كونه لحم راعية ومعلوفة فإذا جاز أن يثبت فى الذمة لحم راعية جاز أن يثبت الراعية نفسها وضعفه القنوى بأن المدعى اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها فى الذمة أمر تقديرى (قول الشارح فلأن الملك غير تام فيه) يؤخذ من هذا التعليل أن المكاتب لو أحال سيده بالتجوم على شخص تجب الزكاة فيه لأنه لا يسقط عن ذمة المحال عليه بتعجيز المكاتب ولا فسخه (قول المتن أو عرضا) أى للتجارة (قول الشارح لأنه لا ملك فى الدين) استشكل هذا بأنه لو حلف لا مال له وله دين مؤجل أو حال حنث به (قول المتن وإن تيسر) لو تيسر أخذه بالظفر فالظاهر لزوم فى الحال (قول الشارح فى الأظهر) هى الطريقة الحاكمة للخلاف وقوله وقيل قطعا هى الطريقة القاطعة (قول الشارح ولا يجب دفعها حتى يقبض) هو على الطريقين لكنه متطوع به على الأولى وقول المتن وقيل تجب مفرع على طريق القطع كما ذكره الشارح ثم قوله قبل قبضه أولى منه قبل حلوله كإنبه عليه الإسنوى وغيره وقوله وقيل تجب إلخ إذا كان المدين مليقا ولا مانع سوى الأجل وقوله المقيس على المال الغائب رد بأن المؤجل لو كان مائتين مثلا فلا بد من إخراج الخمسة والتكليف بالإجحاف لأنها تساوى أكثر من خمسة مؤجلة (قول الشارح بأنه لا يتوصل إلخ) أى فالحق بالمفصوب

التصرف فيه قبل الحلول وقيل لا تجب فيه قطعا لأنه لا يملك شيئا قبل الحلول (ولا يمنع الدين وجوبها فى الأظهر الأقوال) لإطلاق النصوص الواردة فيها والثانى يمنع كإمناع وجوب الحج (والثالث يمنع فى المال الباطن وهو النقد والعرض) والركاز وزكاة الفطر كما سأتى فى الفصل ولا يمنع فى الظاهر وهو الماشية والزرع والتمر والمعدن والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويجوز إلى صرفه فى قضاءه .

وسواء كان الدين حالاً أم مؤجلاً من جنس المال أم لا (فعل الأول لو حجر عليه لدين فحال الحول في الحجر فكمفصوب) لأن الحجر مانع من التصرف ولو عين الحال لم لكل من غرمائه شيئاً من ماله ومكتهم من أخذه فحال الحول قبل أخذه فلا زكاة عليه قطعاً للضعف ملكه وقيل فيها خلاف المفصوب (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة) بأن مات قبل أداء الزكاة (قدمت) تقديم الدين لله وفي حديث الصحيحين فدين الله أحق بالقضاء (وفي قول) يقدم (الدين) لا فتقار الآدمي واحتياجه (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لأن الزكاة تعود فائدتها إلى الآدميين أيضاً (والغنيمة قبل القسمة إن اختار الغافلون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصاباً أو بلغه المجموع في موضع

لثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجبت زكاتها وإلا) أى وإن لم يختاروا تملكها (فلا زكاة عليها فيها) لأنها غير مملوكة ملكاً لهم أو مملوكة في نهاية من الضعف يسقط بالإعراض وكذا لو اختاروا تملكها وهى أصناف فلا زكاة فيها سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أم بعضها لأن كل واحد لا يدري ماذا يصيبه وكم يصيبه وكذا لو كانت صنفاً لا يبلغ نصاباً إلا بالخمس فلا زكاة عليهم لأن الخلطة لا تثبت مع أهل الخمس إذ لا زكاة فيه لأنه لغير معين (ولو أصدقها نصاب سائمة معينا لزمها زكاته إذا تم حول من الإصداق) سواء دخل بها أم لا وسواء قبضته أو لا لأنها ملكته بالعقد واحترز بالمعين عما في الذمة فلا زكاة فيه كما تقدم (ولو

قوله وسواء كان الدين إلخ) وسواء دين الضمان وغيره ودين الله كزكاة وكفارة وغيره وما استغرق النصاب وغيره (قوله فكمفصوب) فيجب الإخراج بعد فك الحجر لا قبله وفارق وجوب زكاة المرهون حالاً بأنه يباع منه جزء إن لم يكن له ما يخرج منه غيره قهراً على المرتين ولا خيار له في ذلك وبأن الرهن حجر على نفسه بلا حاكم (قوله شيئاً من ماله) أى من جنس دينهم فقط وسواء أخذه الغرماء أم لا فلا زكاة عليه لو تركوه له ولا زكاة عليهم لو أخذوه أيضاً للضعف ملكهم (قوله قدمت) أى الزكاة ولو عن الفطرة على الدين وإن تعلق بالعين وكالزكاة كل حق لله تعالى كالنذر والكفارة وجزاء الصيد والحج إلا الجزية فكدين الآدمي تغليباً لجانب أنها أجرة وفي اجتماع حقوق الله تعالى يقدم ما تعلق بالعين ثم تعلق بالذمة وخرج بالتركة الحى فيقدم فيه دين الآدمي إن حجر عليه إلا الزكاة المتعلقة بالعين (قوله أى وإن لم يختاروا إلخ) خصه بالذكر لكونه مدخول الشرط وإن أمكن شمول كلام المصنف لما بعده فتأمل (قوله وهى أصناف) ظاهره وإن علم أن الذى يخص كل واحد منهم يبلغ نصاباً (قوله لو كانت صنفاً لا يبلغ إلخ) أو بلغ وهو غير زكوى أو زكوى لم يبلغ نصاباً أو بلغ المجموع نصاباً بالخمس (قوله نصاب سائمة) أى نصاباً وسامه سواء كان سائمة قبلها أم لا ليوافق ما مر ومنعها منه بعد طلبها كالغصب فإن طلبها بلا وطء قبل الحول رجع نصفه له وعلى كل عند تمام الحول نصف شاة أو طلق بعد تمام الحول رجع له كذلك شاة إن أخذ الساعى الواجب من غيره أو لم يأخذ شيئاً وإلا رجع هو عليها بنصف قيمة المخرج ولو بعد الرجوع كذا قاله شيخنا وفيه بحث ظاهر فراجع ذلك وحرره (قوله كما تقدم) من أن السائمة لا تكون في الذمة فإن كان غير سائمة كالنقد لمهاز كانه لأنه من الدين (قوله وقبضها) فإن لم يقبضها فهى من الدين إن كانت في الذمة وإلا فكل المبيع قبل قبضه والخلاف المذكور من

(قول المتن ولو اجتمع زكاة) ولو زكاة فطر (قول المتن ودين) (فائدة) ظاهر إطلاق المصنف الدين أن الحادث كغيره في جريان الخلاف وهو كذلك (قول الشارح لا فتقار الآدمي إلخ) أى وكما يقدم القصاص على القتل بالردة والقطع بالسرقة (قول المتن وقبضها) خرج ما إذا لم يقبضها فإنه إن كانت في الذمة فعلى الخلاف في الدين وإن كانت معية فكالبيع قبل القبض (تنبيه) كلام المنهاج يشعر بأن الخلاف في الإخراج وأن الوجوب مجزوم به وهو كذلك (قول المتن وعشرين لستين) لا يخفى أن الفقهاء بتمام السنة الأولى ملكوا من هذه العشرين نصف دينار فلم يكن مالها لجميعها في الحول الثاني بل لتسعة عشر ديناراً ونصف وإذا سقط النصف فيسقط ما قبله من الزكاة وهو ربع عشره فمجموع ما يلزمه تمام السنة الثانية دينار ونصف لإربع عشر النصف وقس الإخراج بعد الثالثة والرابعة على ذلك هكذا استدركه الرافعي ناقلاً له عن الأصحاب ولا يمنع منه إخراج الزكاة من غير الثانين وينبغي أن ينظرن أيضاً لأمر آخر وهو أن الحول الثاني مثلاً في مقدار الزكاة من الإعطاء لا من حين

أكرى داراً أربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها فالأظهر أنه لا يلزمه أن يخرج إلا زكاة ما استقر لأن ما لا يستقر معرض للسقوط بانهدام الدار فملكه ضعيف والفرق بين هذا وبين ما ذكره في مسألة الصداق إذ هو بفرض أن يعود ونصفه بالطلاق قبل الدخول إن عود نصفه بملك جديد من غير انفساخ لعقد بخلاف عود بعض الأجرة فإنه بانفساخ الإجارة (فيخرج عند تمام السنة الأولى زكاة عشرين) لأنها التى استقر ملكه عليها (ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى استقر ملكه عليها الآن (ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة) وهى التى زكاها (وعشرين لستين) وهى التى استقر ملكه عليها الآن (والثاني يخرج تمام الأولى

زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكا تاما والكلام فيما كانت أجرة السنين متساوية وأخرج الزكاة من غير المقبوض وفي الروضة كأصلها أن كلام نقله المذهب يشمل ما إذا كانت الأجرة في الذمة وقبضت وما إذا كانت معينة (فصل تجب الزكاة) أي أداؤها (على الفور إذا

تمكن وذلك بحضور المال والأصناف) أي المستحقين لأن حاجتهم إليها ناجزة أما زكاة الفطر فموسعة بلبلة العيد ويومه كما تقدم في بابها (وله أن يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن) وقد تقدم أنه النقد والعرض وزيد عليهما هنا في الروضة كأصلها الركاز وزكاة الفطر (وكذا الظاهر وهو الماشية والزرع والثمر والمعدن) على الجديد) والقديم يجب دفع زكاته إلى الإمام وإن كان جائرا لنفاذ حكمه فلو فرقه المالك بنفسه لم تحسب وقيل لا يجب دفعها إلى الجائر (وله) مع الأداء بنفسه في المالكين (التوكيل) فيه (والصرف إلى الإمام) بنفسه أو وكيله (والأظهر أن الصرف إلى الإمام أفضل) من تفريقه بنفسه لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفريق بينهم والثاني تفريقه بنفسه أفضل لأنه بفعل نفسه أو ثقتي وهذا كما

تمام الحول الذي قبله لأن حصص الفقراء باقية على وجه الشرية إلى حين الإعطاء وحاول شيخنا رحمه الله الجواب عن إشكال الرافعي بتصوير المسألة بالتعجيل عن الثمانين أولا وهو غفلة عن المنقول قال السبكي في شرحه (فروع) قال الروياني عن والده إذا قلنا بالمذهب فلو عجل زكاة ما زاد على قسط الأول لم يجز ولو عجل زكاة عشرين في العام الأول حيث تكون الأجرة مائة فإن كان مضى أربعة أخماس الحول جاز وإلا فلا لأنه ما لم يعلم وجود النصاب في ملكه فتعجيله غير جائز كما لو كان له دراهم لا يعلم بلوغها نصابا فعجل عنها ثم علم فإنه لا يجزى قال السبكي وقياسه أن مسألة المنهاج لا يصح التعجيل فيها ولا في العشرين الأولى لأنه متى انفسخت الإجارة في الحول الأول فلا نصاب أهـ اللهم إلا أن يقال هذه مقالة يابها عموم قولهم يجوز التعجيل لعام بعد انعقاد الحول (قول الشارح وما إذا كانت معينة) لم يقل وقبضت لأنه لا فرق بين القبض فيها وعدمه ثم لا يخفى أن التي في الذمة ولم تقبض كذلك غاية الأمر أنه يطرقها خلاف الدين كما أن معينة قبل القبض يطرقها خلاف للمشتري قبل قبضه .

(فصل تجب الزكاة إلخ) أي أداؤها ما يريد أن يتمكن شرط للأداء لا للوجوب لكن لك أن تقول الوجوب إنما يتعلق بالأداء لأنه فعل المكلف (قول المتن وله أن يؤدي إلخ) أي كما يؤدي الكفارات بنفسه وقيس الظاهر على الباطن (قول الشارح والقديم يجب إلخ) استدلل له بقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ وخالف الباطن لأن الناس لهم غرض في إخفاء أموالهم فلا يفوت ذلك عليهم والظاهر لا يطلب إخفاؤه (قول الشارح لأنه بفعل نفسه أو ثقتي) وليتناول ثواب تقديم الأقارب والجيران فتفريق المالك بنفسه أفضل أي ولو كان المال ظاهرا كما في الروضة وأصلها وخالف في شرح المذهب فرجع أن صرف الظاهر حتى إلى الجائر أفضل (قول الشارح أفضل من الصرف إليه) وفيه الخلاف أي فالراجع القطع بكونه أفضل وحيث فلا استثناء راجع

في الروضة وأصلها في المال الباطن أما الظاهر فصرف زكاته إلى الإمام أفضل قطعا وقيل على الخلاف وهو وجهان وقيل قولان (إلا أن يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه أفضل من الصرف إليه وقيل فيه الخلاف وتفريقه بنفسه أفضل من التوكيل بلا خلاف قال في الروضة والدفع إلى الإمام أفضل من التوكيل قطعا وفيها كأصلها لو طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وجب التسليم إليه بلا خلاف وأما الأموال الباطنة فقال الماوردي

ليس للولاية نظر في زكاتها وأربابها أحق بها فإن بذلوها طوعا قبلها والى (وتجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالى أو فرض صدقة مالى ونحوهما) أى كزكاة مالى المفروضة أو صدقة مالى المفروضة وعبر في الروضة وأصلها وشرح المذهب بالصدقة المفروضة ولو نوى الزكاة دون الفريضة أجزأه وقيل لا كما لو نوى صلاة الظهر ورد بأن الظهر قد تقع نفلا كالمعادة والزكاة لا تقع إلا فرضا وفي شرح المذهب وقال البغوى إن قال هذه زكاة مالى كناه وإن قال زكاة نفلى أجزأته وجهان ولم يصح شيئا وأصحهما الإجزاء (ولا يكفى) هذا (فرض مالى) لأنه يكون كفارة ونذرا (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى (لى)

الأصح) لأنها تكون نافلة والثانى يكفى لظهورها فى الزكاة وعبرة الروضة كأصلها ولا يكفى مطلق الصدقة على الأصح وقال فى شرح المذهب على المذهب وبه قطع الجمهور وعبر فيه فى الأولى بالأصح (ولا يجب تعيين المال) المزكى فى النية عند إخراج الزكاة (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) فلو ملك مائتى درهم حاضرة ومائتين غائبة فأخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائبة فله جعل المخرج عن الحاضرة ولو كان عينه عن الغائبة لم يكن له صرفه إلى الحاضرة والمراد الغائبة عن مجلسه لا عن البلد بناء على منع نقل الزكاة وهو الأظهر الآتى فى كتاب قسم الصدقات (ويلزم الولى النية إذا أخرج زكاة الصبى والمجنون) فلو دفع بلانية لم يقع الموقع وعليه الضمان كما قاله ابن كج وضم إليهما فى شرح المذهب السفية (وتكفى نية الموكل عند الصرف

يطلبها فيه فإن طلبها أو كانت عن المال الظاهر وإن لم يطلبها فصرفها له ولو جائرا أفضل كما سيأتى فى كلامه بعضه عن الروضة وأصلها (وقوله ليس للولاية) أى يحرم عليهم (قوله بالصدقة المفروضة) ومثله فرض الصدقة فالمعتمد الاكتفاء بهما ولا يضر شمولهما لزكاة الفطر لخروجها بالقرينة فتأمل (قوله ولو نوى الزكاة دون الفريضة أجزأه) هو المعتمد والمذكور بعده دليل عليه (قوله وأصحهما الإجزاء) هو المعتمد كما تقدم (قوله وعبرة الروضة إلخ) أى فهى مسألة غير التى فى النجاج فلذلك جرى فيها طرق ولم يكتبوا بالقرينة فى هذه التى قبلها لأنها إنما يكفى بها فى تخصيص النيات لا فى صرف أصلها (قوله لم يكن له صرفه إلخ) نعم إن شرط أن يكون عن الحاضرة إن تلفت الغائبة انصرف للحاضرة ولو قال عن الغائبة أو الغائبة ولم تتلف أجزأته عن إحداها ويخرج عن الأخرى فإن تلفت لم تجزئه عن الباقية (قوله ويلزم الولى إلخ) تقدم ما فيه (قوله السفية) فينوى الولى عنه وللولى تفويض النية إليه بل له الاستقلال بالنية كما قاله شيخنا واعتده (قوله ولو نوى الموكل إلخ) وكذا لو نوى عند عزل المال ولو قبل التفرقة لأنه (١) أول أجزاء العبادة وللمستحق فى هذه الاستقلال بالأخذ ويكفى فيها تفرقة الصبى ونحوه على ما تقدم ولا يتعين على المالك صرف ما أفرزه بل له صرف غيره لأن شركة المستحقين لا تنقطع إلا بقبضها وبهذا فارق الشاة المعينة فى الأضحية ومن التوكيل فى النية كالتفرقة أن يقول لغيره أخرج زكأتى أو زك عنى أو أخرج فطرى أو أهد عنى فى الهدى ونحو ذلك فيتعين على الوكيل النية وله توكيل واحد فى النية وواحد فى الدفع للمستحقين (قوله فى المسائل الثلاث) هى مسألة نية الوكيل وحده وتفويض الوكيل النية إليه ونية الموكل وحده (قوله إلى السلطان) ومثله الساعى

إلى المال الباطن ويدل عليه تقديم الشارح لذكر مقابل الأظهر وهذا ميل من الشارح إلى ما فى شرح المذهب من أن صرف الظاهر للإمام أفضل وإن كان جائرا خلاف ما فى الروضة (قول الشارح لظهورها) أى وكثرة ورودها فى القرآن بمعنى ذلك قال تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ وقال تعالى : ﴿ ومنهم من يلمزك فى الصدقات ﴾ وقال تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ (قول الشارح وقال فى شرح المذهب إلخ) حاصله أنه إذا قال هذا صدقة لا يكفى على الأصح الذى قطع به الجمهور وأما صدقة مالى فعبر فيها فى شرح المذهب بالأصح فقط وإنما قطع بذلك لأن الصدقة إذا لم تضاف يكثر عمومها لإطلاقها على غير المال كما فى حديث بكل تكبيرة صدقة (قول المتن ولا يجب تعيين المال) قال الإسئوى حتى لو قال هذا عن هذا أو هذا كفى قال فلو تلف أحدهما بعد الأداء فله جعله عن الباقي (قول الشارح لم يكن له صرفه إلخ) أى بل تقع نافلة (قول المتن وتكفى نية الموكل إلخ) أى كما تكفى عند الدفع إلى السلطان ولو وجدت النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ووجه الثانى القياس على الحج وفرق الأول بأن أفعال النائب فى الحج كمال الموكل فى الزكاة البراءة حصلت بهما وقد وجدت فى الموضعين ومن وجد منه الفعل المبرى عوا علم أنه لو عزل قدر الزكاة أو لا ونوى كان كافيا على الأصح قال الإسئوى الوجهان فى مسألة الكتاب مبنيان على هذين الوجهين (قول الشارح والثانى لا تكفى بل لابد إلخ) قضية الكلام أن الوكيل فى هذه الحالة ينوى وإن لم يفرض له النية وفيه نظر (قوله الشارح فى المسائل الثلاث) يرجع

إلى الوكيل فى الأصح والأفضل أن ينوى الوكيل عند التفريق أيضا) على المستحقين والثانى لا تكفى نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة ولو نوى الوكيل وحده لم يكف إلا أن يكون الموكل فوض إليه النية فتكفى ولو نوى الموكل وحده عند تفريق الوكيل كفى قاله فى شرح المذهب ونفى فيه الخلاف فى المسائل الثلاث (ولو دفع) الزكاة (إلى السلطان كفت النية عنده) أى عند الدفع إليه وإن لم ينو السلطان عند القسم

على المستحقين لأنه نائبهم فالدفع إليه كالدفع إليهم (فإن لم ينو) عند الدفع إليه (لم يجزىء على الصحيح وإن نوى السلطان) عند القسم عليهم كما لا يجزىء الدفع إليهم بلا نية والثاني يجزىء نوى السلطان أو لم ينو لأنه لا يدفع إليه إلا الفرض ولا يقسم إلا الفرض فأغنت هذه القرينة عن النية (والأصح أنه يلزم السلطان) النية (إذا أخذ زكاة المتع) من أدائها نيابة عنه لتجرتة في الظاهر فلا يطالب بها ثانياً وقيل تجزئته من غير نية فلا تلزم

السلطان (و) الأصح (أن) نية أى السلطان (تكفى) في الإجزاء باطنا إقامة لها مقام نية المالك والثاني لا تكفى لأن المالك لم ينو وهو متعبد بأن يتقرب بالزكاة وبنى الإمام والغزالي الخلاف الأول على الثاني فقالا إن قلنا لا تبرأ ذمة المتع باطنا لم تجب النية على الإمام وإن قلنا تبرأ فوجهان أحدهما لا تجب لئلا يتهاون المالك فيما هو متعبد به والثاني تجب لأن الإمام فيما يليه من أمر الزكاة كولى الطفل والمتع مهور كالطفل .

(فصل لا يصح

تعجيل الزكاة في

العمال الحولى على

ملك النصاب) لفقد

سبب وجوبها (ويجوز

تعجيلها (قبل الحول)

بعد ملكه النصاب

لوجود السبب والأول

مقيد في الروضة وأصلها

بالزكاة العينية فإذا ملك

مائة درهم فجعل منها

خمسة أو ملك تسعة

(قوله لم يجزىء) أى إن لم ينو المالك الزكاة قبل صرف الإمام (قوله بلا نية) أى يقينا فلو شك بعد الإخراج في النية لم يقع زكاة فيسترده ثم ينو ثم يعيده للمستحق أو يخرج غيره (قوله أى السلطان) فيما ثم تركها ويكفى عند الأخذ أو التفرقة والظاهر ما ذكر أنه لا يكفى الأخذ مع تركها فلا يقع زكاة ويضمنه الإمام إلا إن استرده ونوى ثم أعاده للمستحق فراجع وفي شرح شيخنا الرملى رجوع الضمير للمتعمد وتسميته بمتعنا باعتبار ما كان وفيه نظر فراجع وحرره (فروع) يندب لأخذ الزكاة الدعاء للدافع المالك وله مع الدافع غير المالك كأن يقول آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ويندب لكل دافع مال من زكاة أو كفارة أو نذر أو صدقة تطوع ولقارىء نحو درس وغير ذلك أن يقول بعد فراغه ﴿ ربنا تقبل منا ﴾ الآية ويندب الترضى والترحم على غير الأنبياء من الأخيار ولو من غير الصحابة رضى الله تعالى عنهم وتركه الصلاة وكذا السلام على غير الأنبياء والملائكة لا تبعها لما لا تتركه منهم على غيرهم ولا من غيرهم على من اختلف في نبوته كلقمان ومريم .

(فصل في تعجيل الزكاة) أى فى جوازها وعدمه وقد منع الإمام مالك صحة التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا (قوله ويجوز) أى لغیر ولی من مال الطفل ولو للفطرة ويجوز له من مال نفسه وسواء دفع المعجل للفقراء أو للإمام (قوله قبل الحول) أى قبل تمامه وبعد انعقاده (قوله والأول مقيد في الروضة وأصلها بالزكاة العينية) وهو المعتمد وسيأتى مفهومه في التجارة ولا يخفى عليك أن مقتضى هذا القيد أن التعجيل في التجارة قبل وجود السببين معا وهو غير مستقيم لما فيه من بطلان القاعدة والوجه فيها أن السبب الأول هو انعقاد الحول وقد وجد كما في غيرها لأن اعتبار النصاب فيه لأجل انعقاد الحول فيه لا لذاته فتأمل (قوله فجعل شاة) أى منها لا من غيرها ويحتمل الأمرين معا لم يجزئه (قوله فجعل زكاة أربعمائة) أى من المائتين أو من غيرها على ما تقدم لم يجزئه فقوله لم يجزئه راجع للمسائلتين وهو المعتمد ولو عجل شاة عن أربعين فتحت أربعين ثم ماتت الأمهات لم تجزئه فإن عجل بعد التناج أجزأه على المعتمد ولو عجل شاتين عن مائة وعشرين فتحت مسخلة قبل الحول ثم تجزئه على المعتمد عند شيخنا وظاهره عدم إجزاء الشاتين والوجه إجزاء واحدة تمام نصابها فراجع (قوله فى الأصح) هو المعتمد وفارقت هذه ما قبلها بالقطع فيه لبناء حول التناج على أصله وتقيد عدم الإجزاء بالنصاب الذى كمل يفيد الإجزاء عن النصاب

لكل من قوله ولو نوى الوكيل إلخ وقوله إلا أن يكون وقوله ولو نوى الموكل وقوله لم تجب النية إلخ أى ويجزئه فعل الإمام من غير نية هذا قضية كلامه فتدبره (قوله الشارح وإن قلنا إلخ) عبارة الرافعى وإن قلنا بالبراءة ففى وجوب النية عليه وجهان وظاهر المنصب الوجوب اهـ ولأجل ما ذكره الشارح والرافعى اعترض الإسئوى على المنهاج وقال كان ينبغي له تقديم المسألة الثانية على الأولى وبالأبعد في الأول بالأصح لأن فيه طريقين .

(فصل لا يصح تعجيل الزكاة إلخ) اعلم أن الإمام مالكا رحم الله منع من التعجيل ووافق ابن المنذر وابن خزيمة من أصحابنا لنا أن العباس رضى الله عنه سأل النبي ﷺ فى تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له ولأنه حق مالى أجل رفقا فجاز تقديمه على أجله كالدين وأيضا فلأنها حق مالى وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالكفارة فى اليمين وقد وافق المخالف عليها (قول المتن قبل الحول) أى قبل تمامه

وثلاثين شاة فجعل شاة ليكون المعجل عن زكاته إذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك لم يجزئه للمعجل ولو ملك مائتى درهم وتوقع حصول مائتين من جهة أخرى فجعل زكاة أربعمائة فحصل ما توقعه لم يجزئه ما عجله عن الحادث ولو ملك خمسمائة من الإبل فجعل شاتين فبلغت عشرين بالتوالد لم يجزئه ما عجله من النصاب الذى كمل الآن فى الأصح أما زكاة التجارة كأن اشترى عرضا يساوى مائة درهم فجعل زكاة مائتين وحال الحول

وهو يساويهما فإنه يجزئه المعجل بناء على أن اعتبار النصاب فيها بأخر الحول وهو القول الراجح كما تقدم ولو اشترى عرضا بمائتين فعجل زكاة أربعمائة وحال الحول وهو يساويهما أجره المعجل بناء على ما ذكر وقيل لا يجزئه في المائتين الزائدتين (ولا يعجل لعامين في الأصح) لأن زكاة العام الثاني لم ينعقد حولها والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز كالتعجيل قبل كمال النصاب فما عجل لعامين يجزئ للأول فقط والثاني استند إلى أنه عليه الصلاة والسلام تسلف من العباس صدقة عامين رواه البيهقي وأجيب بانقطاعه كما بينه وباحتمال التسلف في عامين والجواز على

الثاني مقيد بما إذا بقي بعد التعجيل نصاب كأن ملك اثنين وأربعين شاة فعجل منها شاتين فإن عجلهما من إحدى وأربعين لم يجزئ المعجل للعام الثاني لنقص النصاب في جميع العام فالتعجيل له تعجيل على ملك النصاب فيه وقيل يجزئ لأن المعجل كالباقي على ملكه (وله تعجيل الفطرة من أول رمضان) ليلا وقيل نهارا لأنها تجب بالفطر من رمضان فهو سبب آخر لها (والصحيح منعه قبله) أي منع التعجيل قبل رمضان لأنه تقديم على السنين والثاني جواز تقديمه في السنة كما حكاه في شرح المذهب (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج زكاة الفطر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأنه لا يعرف قدره تحقيقا ولا تخميناً (ويجوز بعدهما) أي بعدهما صلاح واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية لمعرفة قدره تخميناً والثاني لا يجوز في

الأول في إحدى الشاتين وهذا يؤيد ما ذكرناه أو لا فراجع (قوله يساويهما) هل بالخرج أو بدونه الظاهر الثاني (قوله أجره المعجل) هو المعتمد (قوله وقيل إن) لم يجز هذا الخلاف فيما قبل هذه لوجود بعض المعجل عنه فيها (قوله يجزئ للأول فقط) أي وإن لم يميز حصص كل عام على المعتمد لأنه ليس لها تشريك بين فرض وتقل (قوله صدقة عامين) يجوز تنوين صدقة وإضافتها للأول أقرب إلى الجواب المذكور فتأمل (قوله لم يجزئ المعجل للعام الثاني) ظاهره الإجزاء للعام الأول وفيه نظر إذا لم يبق معه نصاب وكون إحدى المعجلتين باقية على ملكه فيتم بها النصاب عليه لم يوجد السوم فيها كذا قاله شيخنا وهو صحيح مستقيم به يعلم الرد على الوجه الثاني (قوله ليلا) ولرب في أول ليلة منه (قوله ليلته) أي رمضان (قوله ويجوز بعدهما) أي بالخرج من غيرهما كما مر نعم إن أخرج من غنم لا يتزبب أو رطب لا يتشم (١) أجره قطعاً لأنه ليس تعجيلاً وكذا لو أخرج بعد تمام الحول وقبل التمكن لما ذكر (قوله وقوعه زكاة) وفي كلام العلامة البرلسي هنا ما لا يناسب ذكره فراجع (قوله أهلاً للوجوب) المراد استمراره بصفة الوجوب ولا يخرج الرد عنه إذا لم يمت عليها ويشترط أيضاً بقاء المال والخرج على صفته وقت الإخراج فلو أخرج بنت مخاض عن خمسة وعشرين فبلغت بالتوالد ستاً وثلاثين لم تجزه المعجلة وإن صارت عند القابض بنت لبون فيستردّها منه ويعملها له أو بدلها نعم إن تلفت عند القابض قبل آخر الحول أجزأت (قوله مستحقاً) أي أهلاً لاستحقاق الزكاة من حيث هي لا لما أخذته بالخصوص فلا يضر انتقاله عن بلد المالك أو عكسه

(قول الشارح والثاني إن) صححه الإسنوي وقال إنه نص عليه الشافعي والأكثر قال نعم الأكثرون على منع تعجيل زكاة عامين لنصاب واحد فكان الرافعي أراد ذلك أو أراد أن يعزو الجواز إلى الأكثرين فانقلب عليه (قوله الشارح ليلا وقيل نهاراً) يرجعان لقول المصنف من أول رمضان وعبارة الإسنوي وقيل لا يجوز في الليلة الأولى منه لأن الصوم لم يدخل (قول الشارح فهو سبب آخر لها) الضمير في قوله فهو راجع لرمضان (قول الشارح والثاني جواز تقديمه إن) علل هذا بأن وجود المخرج في نفسه سبب ورده أبو الطيب بأن ماله ثلاثة لا يجوز تقديمه على اثنين منها بدليل كفارة الظهار فإن سببها الزوجة والظهار والعود اهـ (قول الشارح لأنه لا يعرف إن) علل أيضاً بأن لها سبباً واحداً واعترض الرافعي الأول بأن الكلام فيما إذا عرف قدر نصاب والثاني بأن لها سببين الظهور والإدراك (قول الشارح أي وقوعه زكاة) هذا مراده من الإجزاء فاندفع ما قيل تعبير الحر بالوقوع وعدمه يشمل ما إذا استمر الوجوب على المالك ولكن وجد مانع كغنى الفقراء أو لم يستمر كبيع المال بخلاف التعبير بالإجزاء فلا يصدق إلا حيث كان الواجب باقياً قال وتعبيه أيضاً بأهلية الوجوب مردود لأن الأهلية تثبت بالإسلام ونحوه ولا يلزم من ذلك وصفه بوجوب الزكاة عليه الذي هو المراد هنا قال ويدخل في كلامهما ما إذا أتلّف المالك النصاب لا الحاجة وهو كذلك نعم قد يرد عليهما ما إذا عجل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت حتى بلغت ستاً وثلاثين وصارت المخرجة بنت لبون فإنها لا تجزئ على الأصح (قول الشارح كما أفصح بذلك في المحرر) عبر الشارح بهذا إشارة إلى أن ذلك يفهم من المنهاج (قول المتن مستحقاً) انظر لو كان ابن سبيل مثلاً وكان في آخر الحول مقيماً غنياً

الحالين لعدم العلم بالقدر حينئذ والثالث يجوز فيهما للعلم بالقدر بعد ذلك فإن نقص المعجل عن الواجب أخرج باقيه أو زاد فالزيادة تطوع ولا يجوز الإخراج قبل ظهور الثمر وانقضاء الحب والإخراج لازم بعد الجفاف والتصفية لأنه وقته (وشرط إجزاء المعجل) أي وقوعه زكاة كما في الحر (بقاء المالك أهلاً للوجوب) عليه (إلى آخر الحول) فلو مات وتلف ماله أو باعه لم يكن المعجل زكاة كما أفصح بذلك في الحر (وكون القابض في آخر الحول مستحقاً) فلو كان ميتاً أو مرتداً لم يحسب المدفوع إليه من الزكاة (وقيل إن خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كأن ارتد ثم عاد.

(لم يميزه) أى المالك المعجل (ولا يضر غناه بالزكاة) أى كفى الروضة وأصلها المدفوعة إليه وحدها أو مع غيرها ويضر غناه بغيرها قال الفارق
زكاة أخرى واجبة أو معجلة أخذها بعد الأولى بشهر مثلاً (وإذا لم يقع المعجل زكاة) لعروض مانع (استرد) المالك (إن كان شرط الاسترداد
إن عروض مانع) عملاً بالشرط (والأصح أنه إن قال هذه زكاة المعجلة فقط) أو علم القابض أنها معجلة (استرد) لذكره التعجيل أو العلم به
وقد بطل والثاني لا يسترد ويكون تطوعاً (و) الأصح (أنه إن لم يتعرض للتعجيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة (ولم يعلمه القابض لم يسترد) ويكون

تطوعاً والثاني يسترد لظنه
الوقوع عن الزكاة ولم يقع
عنها (و) الأصح (أنهما لو
اختلفا في مثبت
الاسترداد) وهو ذكر
التعجيل أو علم القابض به
على الأصح وشرط
الاسترداد على مقابل
الأصح (صدق القابض
بيمينه) لأن الأصل عدم
ذلك والشأن يصدق
المالك بيمينه لأنه المؤدى
وهو أعراف بقصده وهذا
في غير علم القابض لأنه
أعلم بعلمه وعلى
الاسترداد في المسألة
الأخيرة يصدق المالك
بيمينه إذا نازعه القابض في
قوله قصدت التعجيل فإنه
أعرف بنيت ولا مسيل إلى
معرفة إلا من جهته
(ومضى ثبت) الاسترداد
(والمعجل تالف وجب
ضمانه) بالمثل إن كان مثلياً
وبالقيمة إن كان متقوماً
(و) الأصح (في التقويم
اعتبار قيمة يوم القبض)
والثاني قيمة يوم التلف (و)
الأصح (أنه إن وجده
ناقصاً) نقص أرش (فلا
أرش) له لأن النقص
حدث في ملك القابض فلا

ولم تضر رده أن يعد كما ويكفى احتمال بقاءه على الاستحقاق نظراً للأصل فلو غاب وجه حاله لم يضر
فلو مات في أثناء الحلول لزم المالك إخراج غيره لدفعه له ويصدق وارثه في عدم علمه بالتعجيل بيمينه فلا
يسترد (قوله واجبة أو معجلة إلخ) فإن أخذ زكيتين إحداهما معجلة ردها مطلقاً أو معجلتين رد الثانية إن
ترتباً ولا تخير كذا في شرح شيخنا فتأمل وانظر تصويره (قوله وإذا لم يقع المعجل زكاة) فله الاسترداد بعد
عروض المانع لاقبله والمسترد للمالك أو لورثته نعم لو مات المالك مرتداً فالمسترد فيء فالمطالب به الإمام كما
مر قال ابن حجر ومثل الزكاة ما له سببان كعدم التمتع وكذا الكفارة ونحوها (قوله يكون تطوعاً) يؤخذ منه
أنه لو كان المدفوع معجلاً للإمام رجع قطعاً (قوله على مقابل الأصح) فعلى الأصح بالأولى (قوله الأخيرة)
وهي الأصح أنها إلخ (قوله بالقيمة) قال الإسئوي فلو كان المعجل شاة من الأربعين وتلفت قبل الوجوب
سقطت الزكاة إذ لا تكمل الماشية بالقيمة ولو كان المعجل خمس دراهم من مائتي درهم فتلفت في يد القابض
فلا زكاة لنقص النصاب وقد تقدمت الإشارة إليه (قوله ناقصاً) أى قبل عروض ما ثبت الرد أما معه بعده
فمضمون (قوله نقص أرش) ولو من أجنبي وغمه للفقراء وهو ما لا يفرد بعقد ولو جزءاً (قوله كالأول)
واللبن) ولو في الضرر وكذا الصوف ولو قبل جزه وقول المنهج كثرة لا يخفك عدم تصويرها إلا أن يقال
هو مثال لما هو زيادة منفصلة في ذاتها (قوله كالسمن) قال شيخنا وكذا الحمل (قوله أدائها) إلى إخراجها فالغاية

(قول المتن لم يميزه) أى كالأول كان عند الأخذ بغير صفة الإجزاء ثم اتصف بها ورد بأن ذلك متعدي في الأخذ
بخلاف هذا (قول المتن وإذا لم يقع المعجل إلخ) أفهمت هذه العبارة أنه ليس له الاسترداد قبل عروض المانع
وهو كذلك لأنه تبرع بالتعجيل كتعجيل الدين المؤجل وأفهمت أيضاً أنه لو شرط الاسترداد بدون عارض
لا يسترد لكن في صحة القبض هنا نظر (قول الشارح والثاني لا يسترد إلخ) علل هذا بأن العادة جارية بأن
المدفوع إلى الفقير لا يسترد فكانه قال هو زكاة مالى إن وجد شرطه وإلا كان صدقة (قول الشارح ويكون
متطوعاً) يؤخذ منه أن المعجل لو كان الإمام وذكر التعجيل يرجع قطعاً (قول الشارح بأن اقتصر على ذكر
الزكاة) قضيته أنه لو أعطى ساكتاً لم يذكر شيئاً لا يكون من محل الخلاف لكن صرح الإسئوي بخلافه (قول
الشارح والثاني يسترد) رجحه في الكفاية فيما إذا كان المعطى هو الإمام واقتضى كلامه الرافعى أن الأكثرين
عليه في هذه الحالة (قول الشارح والثاني يصدق إلخ) أى كالأول دفع ثوباً لإنسان واختلفا في العارية والهبة
فإنه يصدق الدافع في العارية (قول الشارح وبالقيمة إلخ) لنا وجه أنه يضمن الحيوان بالمثل الصورى بناء
على أن المعجل كالقرض (قول الشارح يوم التلف) لأنه وقت لانتقال الحق إلى القيمة (قول المتن فلا أرش)
ظاهرة ولو كان النقص بفعله أو بجناية أجنبي وغمه للفقير (قول الشارح اعتباراً له بالتلف) إيضاحه أن جملته
مضمونة فكذلك جزؤه (قول الشارح ولو كان المعجل إلخ) محترز قوله نقص أرش (قول الشارح واللبن)
أى ولو في الضرر (قول المتن وإن تلف) زعم الإسئوي أنه خطأ سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف
فإنه يقتضى اشتراك ما بعد إن وما قبلها في الحكم ويكون ما بعدها أولى وليس كذلك لأن التلف هو محل الضمان

يضمنه والثاني له أرشه اعتباراً له بالتلف ولو كان المعجل بعيرين أو شاتين فتلف أحدهما وبقي الآخر رجوع فيه بقيمة التالف ذكره في شرح المذهب (و)
الأصح (أنه لا يسترد زيادة منفصلة) كالولد واللبن والثاني يسترد مع الأصل لأنه ولتين أنه لم يقع الموقع كأن القابض لم يملكه في الحقيقة أما الزيادة
المتصلة كالسمن والكبر فتنبع الأصل فيسترده معها (و) تأخير الزكاة أى أدائها (بعد التحكم) وقد تقدم (يوجب الضمان) لها (وإن تلف المال) المركب .

لتقصيره وبحسب الحق عن مستحقه (ولو تلف قبل التمكن) بعد الحول (فلا ضمان لانقضاء التقصير) (ولو تلف بعضه) قبل التمكن وبقي بعضه (فلا يظهر أنه يغرم قسط ما بقي) والثاني لا شيء عليه بناء على أن التمكن شرط للوجوب فإذا تلف واحد من خمس من الإبل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة على الأول ولا شيء على الثاني (وإن أتلّفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) لتقصيره بإتلافه (وهي) أي الزكاة (تتعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق

صحيحة (قوله بعد الحول) وكذا قبله بتقصير أخذ من العلة (قوله شرط للوجوب) الذي هو المرجوح (قوله واحد من خمس) ومثله خمس من تسع بناء على الرجح أن الوقص^(١) عفو بخلاف أربع منها فيجب شاة ويمكن شمول كلامه لها لأنها قسط الخمسة (قوله وإن أتلّفه) أي المالك وكذا لو أتلّفه أجنبي لا تسقط الزكاة أيضا لأنه ضامن فعلية القيمة ويتنقل الحق لها كما لو أتلّف العبد الجاني المهرن (قوله تعلق الشركة) هو المعتمد سواء في العين والدين (قوله فيحتمل فيه إلخ) وهذا لم يشارك المستحق المالك فيما حدث بعد الوجوب (قوله والأصح جريانه) هو المعتمد (قوله بقدر) أي بجزء من الإبل بقدر إلخ قال الإسوي وغيره وابتداء الحول الثاني من الإخراج إذا كان نصابا قال الزركشي ولو مكث عنده خمس من الإبل عامين لزمه زكاة عام واحد وقد مر ما يفيد (قوله وجهان) أصحهما الثاني وقيد بالحيوان لأن التعلق بالجزء الشائع في غيره لا خلاف فيه (قوله بطلانه في قدرها) ولو من غير الجنس فيبطل في خمس من الإبل جزء بقدر قيمة الشاة لما مر

وأما قبله فالواجب الأداء وثبت مع ذلك أيضا دخولها في ضمانه حتى يغرم لو تلف قال فتأمل فإنه دقيق اهـ أقول لا خفاء أن إيجاب الضمان بالتأخير له ثمرات منها تكليف المالك الإخراج عند التلف وهي مسألة الكتاب ومنها تكليفه إياه لو عرض له حائل دون المال من غيبة أو ضلال أو يد عادية أو إتلاف أجنبي ومن البين أن حالة تلفه بأفة التي هي مسألة الكتاب أولى بعدم الضمان من كل ذلك لأن المالك لم يتحصل فيها على شيء من المال الزكوي بخلافه في هذا ونحوه فإنه يرجو العود والأجنبي ضامن فهو مخطيء فيما خطأ النووي به والله أعلم (قول الشارح لتقصيره) أي وإن لم يكن عاصيا كما لو أخر لا انتظار قريب أو جار أو للشك في حال المستحق (قول الشارح على الأول) أي بناء على أن التمكن شرط للضمان فقط وهو الرجح قال الرافعي لأنه لو تلف المال بعد الحول لا تسقط عنه الزكاة ولو لا الوجوب لسقطت واحتج كثيرون بأنه لو تأخر الإمكان مدة فابتداء الحول الثاني من وقت الوجوب لا من وقت الإمكان فلو كان الإمكان هو وقت الوجوب لكان بين وجوب الزكوتين دون حول اهـ ومن جعله شرطاً للوجوب قاس على الصلاة والحج والصوم ونحو ذلك (تقريبه) قال الإسوي في المهمات قياس قول الشركة أن يكون أول الحول الثاني من الدفع إذا كان نصابا فقط اهـ قلت كأنه لما لم يكن ذلك كالشركة الحقيقية بدليل الفوز بالنماء لم ينظر والذلك ثم رأيت في الزركشي ما يشهد للإسوي وهو لو مكث عنده خمس من الإبل سنتين لزمه زكاة عام واحد لكن مسألة تلف البعض السابقة إنما تكون بعد الحول فلذا قيد الشارح فيما سلف (قول المتن بعد الحول) صرح به هنا لأن الحكم هنا عدم الإسقاط وهو متوقف على ذلك بخلافه فيما سلف فإن الحكم عدم الضمان وهو جار بعد الحول وقبله (قول المتن لم تسقط الزكاة) أي على القولين وهما قول الشارح على الأول ولا شيء على الثاني (قول المتن وهي إلخ) سقوط الزكاة بتلف المال بعد الحول وقبل التمكن يشعر بأنها متعلقة بالعين دون الذمة فلما جرى ذكر هذه المسألة حسن البحث عن وجه ذلك التعلق (قول الشارح بقدرها منه) يعني مقدارها من المال كالمرهون بها (قول المتن وفي قول بالذمة) يرجع لقوله تعلق بالمال وهو أضعفها وأنكره ابن سريج (قول الشارح ويدل للأول إلخ) ويدل له أيضا قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ﴾ (قول الشارح وجهان) قال الإسوي هما خاصان بالمواسي وأما الثمار والنقد ونحوهما فهو شائع بلا خلاف صرح به جماعة وجزم به في الكفاية وإن كان قضية شرح المذهب الإطلاق

الشركة) بقدرها (وفي قول تعلق الرهن) بقدرها منه وقيل بجميعة (وفي قول) تعلق (بالذمة) كزكاة الفطر ويدل للأول أنه لو امتنع من إخراجها أخذها الإمام من ماله قهرا كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من قسمته وللثاني أنه لو امتنع من أدائها ولم توجد السن الواجبة في ماله كان للإمام أن يبيع بعضه ويشترى السن الواجبة كما يباع المرهون لقضاء الدين ولثالث أنه يجوز إخراجها من غير المال واعتدروا وللأول عن هذا بأن أمر الزكاة مبني على المساهلة والإرفاق فيحتمل فيه ما لا يحتمل في سائر الأموال المشتركة ولو كان الواجب من غير جنس المال كالشاة الواجبة في الإبل قليل لا يجري فيه قول الشركة والأصح جريانه وتكون الشركة بقدر قيمة الشاة وهل الواجب على قول الشركة في أربعين شاة مثلا شاة مبهمة أو جزء من كل شاة وجهان يأتيان على قول تعلق الرهن أيضا ببعض

وفي الروضة وأصلها أن الجمهور جعلوا تعلق الرهن والذمة قولاً واحداً فقالوا لتعلق بالذمة والمال مرعياً بها وحكاية قول رابع أنها تتعلق به تعلق الأرض برقة العبد الجاني لسقوطها بتلف المال والتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة وعلى الأول يأتي الوجهان في مسألة الشياه السابقة (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (قبل إخراجها فلا يظهر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) والثاني بطلانه في الجميع والثالث صحته في الجميع والأولان

قولا تفريق الصفقة
ويأتيان على تعليق الشركة
وتعلق الرهن أو الأرض
بقدر الزكاة ويأتي الثالث
على ذلك أيضا وفي قول
يصح البيع في قدر الزكاة
على تعلق الشركة لأن
ملك المستحقين غير
مستقر فيه إذ للمالك
إخراج الزكاة من غير مالها
وعلى تعلق الرهن لأنه ثبت
من غير اختيار المالك ولغير
معين فيسأح فيه بما لا
يسأح به في سائر الرهون
وعلى تعلق الأرض يكون
بالبيع مختارا للإخراج من
مال آخر وإذا صح قدرها
فما سواه أولى وعلى تعلق
الذمة يصح بيع الجميع
قطعا ولو باع بعض المال
ولم يبق قدر الزكاة فهو كما
لو باع الجميع وإن أبقى
قدرها بنية الصرف فيها أو
بلا نية فعلى تعلق الشركة
في صحة البيع وجهان قال
ابن الصباغ أقيسهما
البطالان لأن حق المستحقين
شائع فأى قدر باعه كان
حقه وحققهم والأول قال ما
باعه حققه وعلى تعلق الرهن
أو الأرض بقدر الزكاة
يصح البيع أما بيع مال
التجارة قبل إخراج زكاته
فيصح لأن متعلقها القيمة
وهي لا تنفوت بالبيع .

[كتاب الصيام]

(يجب صوم رمضان بإكمال)

وشينا خالف في هذه وأبطلها في الجميع ولم يوافق عليها ولا ينقلب العقد فيه صحيحا لو أخرج الواجب
بعد ذلك من غيرها ولو رد المشتري على البائع قدر الزكاة فإن كان موزه البائع لها أو المشتري بإذنه امتنع
تعلق الساعي بما في يد المشتري وإلا فلا (فرع) لو نذر التصديق بشيء من المال قبل الحول أو تعين لكفارة
سقطت زكاة ذلك القدر ويؤكى الباقي إن بلغ نصابا أو بعد الحول لم يسقط من الزكاة شيء (قوله بنية
الصرف فيها إلخ) خرج بالنية ما لو قال باللفظ بعثك هذه الأربعين شاة إلا هذه الشاة للزكاة أو بعثك هذا
الحب إلا هذا الأردب مثلا للزكاة أو بعثك هذا إلا العشر أو إلا نصف العشر للزكاة فيصح قطعا (قوله
أقيسهما البطلان) أى في قدر الزكاة على المعتمد (قوله بالبيع) خرج به الهبة منها وعق رقيقها والمحاباة في بيع
عرضها أو جعله عوض خلع فذلك كبيع الماشية بعد الوجوب والله أعلم .

[كتاب الصيام]

اختاره على الصوم^(١) المجرد لإفادة الزيادة القليلة التغير للياء وهو لغة الإمساك ولو عن نحو الكلام
ومنه (إلى نذرت للرهن صوما) أى سكوتا وشرعا إمساك عن المفطرات جميع النهار وفرض في شعبان
السنة الثانية من الهجرة وشهره أفضل الشهور وهو من خصوصيات هذه الأمة بخلاف مطلق الصوم وقيل
إنه المفروض على سائر الأمم إلا أن غير هذه الأمة أضلته فالخصوصية في تعيينه (قوله رمضان) من الرض وهو
شدة الحر لوجوده عند وضع اسمه من العرب لأنهم الذين وضعوا اللغة وقد سموا كل شهر بصفة مما في زمنه
حال وضعه كما سموا الربيعين لوجود زمن الربيع عندهما وعلم من كلام المصنف كغيره أنه لا كراهة في ذكره
بدون لفظ شهر خلافا لبعضهم لما قيل أنه من أسماء الله تعالى ولم يثبت كما أنكروه النووي (قوله بإكمال) عبارة

(قول الشارح وتعلق الرهن أو الأرض إلخ) اقتضى هذا أن الأرجح عليهما الصحة فيما عدا قدر الزكاة وجعل
الإسغوى الأرجح هو الصحة في الجمع على قول تعلق الرهن والأرض ومثله في شرح السبكي بل وفي الرافعي
ولعل الشارح يختار قول إمام الحرمين والغزالي من البطلان في قدر الزكاة على تعلق الرهن والأرض فيكون في
الباقى قولا تفريق الصفقة لكن الأصح عند العراقيين الصحة في قدر الزكاة على العلتين المذكورتين فهى في غير
قدر الزكاة أولى (قول الشارح من غير مالها) أى ثم إن خرج فذلك وإلا انتزع السعى من المشتري قدرها (قول
الشارح فيسأح فيه) أى فصيح مع عدم إذن المرتين لعدم تعيينه (قول الشارح ويكون بالبيع) يرجع لقوله وعلى
تعلق الأرض (قول الشارح أقيسهما البطلان) أى في قدر الزكاة من المبيع واعلم أنهما مبنيان على أن التعلق شائع
أو مبهم كما أشار إليه الشارح في التعليلين (قول الشارح يصح البيع) ظاهره يصح البيع في جميع المبيع وهو يخالف
ما سلف له عند بيع الكل من الصحة في غير قدر الزكاة خاصة حتى على تعلق الأرض والرهن وعبارة السبكي
فيما لو باع وترك قدر الزكاة إن قلنا بالشركة على الإبهام صح أو على الإشاعة بطل في قدر الزكاة وصح في الباقي
وإن قلنا بالرهن وقلنا الجميع مرهون لم يصح وإن قلنا قدر الزكاة صح فيما عداه وإن قلنا بالأرض فإن صححنا
بيع الجاني صح وإلا فكالتفريق على الرهن ذكر هذا الترتيب الرافعي وغيره وقوله فيما عداه يخالف لما جرى عليه
عند بيع الكل كما سلف نقله عنه في الهامش أى على قوله وتعلق الرهن والذي في الرافعي والروضة في هذه صحة
المبيع ولم يقلوا فيما عداه فالشارح موافق لهما هنا إلا أنه يخالف ما سلف له عند بيع الكل ويجوز أن يعتذر عن
السبكي بأن مراده بما عداه القدر الذي أبقاؤه لم يجعله داخلا في البيع فيكون البيع صحيحا فيما ورد عليه في
الاعتذار نظر نعم قد يعتذر عن الشارح بأن غرضه من الكلام الأول مجيء القولين على قول الرهن والأرض
ولكن بدون ترجيح (قول الشارح أما بيع مال التجارة إلخ) هو قسم قوله أولا الذي يجب في عينه .

[كتاب الصيام]

(قول المتن بإكمال شعبان إلخ) أنهم الاقتصار على هذين عدم الوجوب بغيرهما كما أخبر

(١) أى فضل الصبر بلفظ الصيام على لفظ الصوم .

المنهج بكمال وهي الأنسب اختصاراً ومعنى إلا أن يسفر الإكمال بالحساب (قوله شعبان) جمعه شعبانات يقال شعبت الشيء جمعته وشعبته أيضاً فرقه فهو من الأضداد والعرب كانت تجتمع فيه للقتال بعد رجب وتفرق فيه النهب والأموال وتفرق فيه لأخذ الثأر (قوله ثلاثين) وقال الإمام أحمد رضى الله عنه يجب الصوم ليلة الثلاثين عند الغيم (قوله صوموا لرؤيته إن غم) فيه أمور يحتملها اللفظ بحسب ذاته أحدها أنه إن حمل ضمير صوموا لرؤيته على الكلية فيهما كان المعنى يصوم كل واحد لرؤية واحد أو عكسه كان المعنى يصوم واحد لرؤية كل واحد ثانيها أنه إن حملت الرؤية على ما هو بالبصر كان المعنى من أبصره يصوم دون غيره كالأعمى ثالثها أنه إن حملت الرؤية على العلم دخل التواتر وخرج خير العدل رابعها أنه إن حملت على ما يشمل الظن دخل خبر المنجم خامسها أنه إن حملت على إمكانها دخل طلب الصوم إذا غم وكان بحيث يرى سادسها أنه إن حملت على وجوده لزم طلب الصوم وإن لم تمكن رؤيته بأن أخبر المنجم أن له قوساً يرى سابعها أنه إن جعل ضمير صوموا لجميع الأمة ورؤيته لبقضيتهم لزم صوم كلهم لرؤية بعضهم ولو واحداً على نظير ما مر ثامنها أن هذه الاحتمالات تأتي في الفطر بقوله وأفطروا لرؤيته تاسعها أن ضمير رؤيته عائد للال رمضان فيها وهو غير ممكن في الثاني عاشرها أن معنى غم استتر بالغمام فيخرج ما لو استتر بغيره وبأى في ضمير عليكم ما في ضمير صوموا وغير ذلك من الاحتمالات فراجع وانظر ما المراد منها أو من غيرها والوجه الذي لا يجوز غيره أن تحمل الرؤية على إمكانها في الصوم والفطر وما في شرح شيخنا وغيره مما يفهم خلاف ذلك غير مستقيم فلا ينبغي التعويل عليه تأمل (قوله فأكملوا إن غم) ظاهره أنه لا قضاء لو تبين الحال بأن اليوم الذي غم فيه من رمضان وليس مراداً (قوله عند القاضي) ولا بد من قوله ثبت عندى أو حكمت به وقول بعضهم ليس هذا حكماً حقيقة لأنه على غير معين لا حاجة إليه لأن الحكم إنما وقع بوجود الهلال ولزوم الصوم ناشئ عنه وتابع له ولا يحكم قاضى الضرورة بعمله بل يشهد عند غيره على المتمد (قوله ثبوت رؤيته) للصوم وكذا للفطر والحج والنذر وكل عبادة وتجهيز ميت كافر شهد عدل بإسلامه قبل موته وصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يثبت بذلك الإرث منه لا نحو عتق وطلاق كما سيأتى (قوله بعدل) لإفادته الظن قال شيخنا الرملى كوالده وشيخنا الزيادى فكل ما أفاد الظن كذلك في الصوم والفطر ومنه خبر غير العدل ولو عن العدل لمن وثق به أو صدقه ولو صبياً أو فاسقاً ومنه حساب المنجم لنفسه ولمن صدقه بل قال العلامة العبادى إنه إذا دل الحساب القطعى على عدم رؤيته يقبل قول العدول لرؤيته وترد شهادتهم بها انتهى وهو ظاهر جلى ولا يجوز الصوم حينئذ ومخالفة ذلك مكابرة ومن الظن الاجتهاد في نحو أسير أو محبوس لا في أهل بلد قرب عهدهم بالإسلام مثلاً فلا بد فيهم من رؤية أو بينة ويجوز لكل من هؤلاء الفطر يوم الثلاثين من صومهم بل يجب عليهم وإن لم ير الهلال ولو في الصبح ما لم يقطع بعده ومنه سماع الطبول وضرب الدفوف ونحو ذلك مما يعتاد فعله أول الشهر وآخره ومنه رؤية القناديل المعتادة فإن طفت بعد النية ثم أعيدت كما يقع عند التردد في ثبوته صح صوم من لم يعلم بزوالها أو علم به ونوى بعد إعادتها وإلا فلا قال الزركشى ولو علم غير القاضى فسق الشاهد عنده أى أو كذبه في رؤيته لم يجب عليه الصوم بل يحرم عليه واعتمده شيخنا الرملى قال والمحكم كالحاكم لمن رضى به ولو رجع العدل عن الشهادة بعد الشروع في الصوم أو بعد الحكم لم يؤثر في الصوم ولا الفطر آخرها

المنجم والحاسب بل لا يجوز لغيرهما اعتداهما ويجوز لهما العمل بمقتضى ذلك ولا يجوز لهما عن فرضهما كذا في شرح المهذب واستشكل عدم الإجزاء (قول المتن وثبوت رؤيته إن غم) بحث بعضهم عدم تأتى الحكم بذلك لأن الحكم يتوسط بمعين (قول الشارح تحصيل) أى تكفى (قول المتن بعدل) لو نذر صوم شهر معين ثبت بعدل أيضاً قاله الرويانى .

شعبان ثلاثين يوماً (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه قال عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين [رواه البخارى] ولا بد في الوجوب على من لم يره من ثبوت رؤيته عند القاضى (وثبوت رؤيته) تحصيل (بعدل) قال ابن عمر أخبرت رسول الله عليه السلام : أنى رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه [رواه أبو داود وابن حبان] (ولى قبول) بشرط في ثبوت رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور (وشرط الواحد صفة العدول إلى الأصح لا عهد وامرأة) فليسا من العدول في

الشهادة وإطلاق العدول ينصرف إليها بخلاف إطلاق العدل فيصدق بها وبالرواية والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها والخلاف مبنى على أن الثبوت بالرواية فلا يثبت بواحد منهما على الأول ويثبت به على الثاني ويشترط لفظ الشهادة على الأول أيضاً وهي شهادة حسبة

وإن لم ير الهلال وكان صحواً وقبلهما يؤثر فلا يصح وتقبل شهادة العدل في أثناء رمضان كأوله (قوله وإطلاق إغ) دفع به ما قيل إنه لا حاجة لقول المصنف وشرط الواحد إغ لأن في ذكر العدل غنية عنه (قوله والمرأة إغ) دفع به توهم شمول العدول لها لقبول شهادتها في الجملة (قوله وحدها) أى بخلاف الرجل وضم اليمين إليه مؤكداً لا شاهد آخر (قوله شهادة حسبة) أى فلا تحتاج إلى دعوى وإن اختصت بأن تكون عند قاض ينفذ حكمه ولو ضرورة (قوله وجهان) أحدهما لا تشترط احتياطاً للصوم ولا يكفي قول العدل إن غدا من رمضان إلا إن علم أن مستنده الرؤية وقال ابن حجر لا يكفي مطلقاً (قوله لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار) غير بينهما لقبول شهادة المرأة في الجملة (فروع) تكفي الشهادة على شهادة الشاهد أنه رأى الهلال كما مرّت الإشارة إليه (قوله المعلقين) أى بغير الثبوت وتقدم عليها وكان من غير الرأى والإقناع (قوله صدقه) أى الموثوق به وكذا غيره كما مر (قوله أفطرنا) أى وجوباً وإن كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال أو دل الحساب على رؤيته على ما مر ومثل ذلك كما مر من صام بخير من يثق به أو من صدقه ولو فاسقاً أو بحسابه أو من صدقه أو رأى هلال شوال وحده لكن يندب لهؤلاء إخفاء فطرهم وللحام تعزير من أظهره إن اطلع عليه وإذا ظن هذا وجب الإخفاء كما قاله العبادي (فروع) تردد بعض مشايخنا في أنه هل يجب سؤال من ظن منه الرؤية أو علم بحسابه فراجع ولا يجوز الصوم بإخبار المعصوم في النوم لعدم ضبط النائم أفعاله (قوله وهو لا يجوز) كما لو شهد بهلال شوال واحد مقتضى هذا إن عدم الفطر بشهادة واحد متفق عليه في المذهب وتقدم عن شيخنا الرملي اعتماد خلافه (قوله ورؤى) لو قال ثبت كان أولى (قوله وقيل البعد) ذكره بلفظ المصدر ليناسب ما بعده (قوله باختلاف المطالع) أى بالمعنى الشامل للمغارب والمعنى أن يكون طلوع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدماً على مثله في محل آخر أو متأخراً عنه فتأخر رؤيته في بلد آخر أو تتقدم عليه وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد أى بعدها عن خط الاستواء وأطولها أى بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي فمتى تساوى طول بلدين لزم من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وإن اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهيرة أو كان أحدهما في أقصى الجنوب والآخر في أقصى الشمال ومتى اختلف طولهما بما سبب امتنع تساويهما في الرؤية ولزم من رؤيته في البلد الشرقي رؤيته في البلد الغربي دون العكس كما في مكة المشرفة ومصر الحروسة فيلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لا عكسه لأن رؤية الهلال من أفراد الغروب لأنه من جهة المغرب وما ذكر عن شيخنا الرملي وعن السبكي وغيره مما يخالف هذا لا يعول عليه ولا يجوز الاعتماد عليه وقول بعضهم وأقل ما يحصل به اختلاف المطالع مسافة قصر ونصفها وذلك أربعة وعشرون فرسخاً غير مستقيم بل باطل وكذا

(قول الشارح وإطلاق العدول إغ) ردالما اعترض به الإسنوي من أن العدل أيضاً يغنى عن العدول آخر (قول الشارح والمرأة لا تقبل إغ) أى فلا يقال فيها صفة الشهود فإن قلت وكذا الرجل لا يقبل وحده قلت مراده أنه يقبل في الشهادة وحده من حيث إنه لا يحتاج إلى شاهد آخر وأما اليمين فليست شهادة فصدق أنه قبل في الشهادة وحده ولا كذلك المرأة فإنها تتوقف على شهادة أخرى ولا يكفي معها يمين (قول الشارح وجهان) رجح في شرح المذهب قبل المستور قال الإسنوي وهو مشكل لأن الصحيح هنا أنها شهادة الإمام وإذا صمنا ثلاثين ولم نره فلا بد الآن من البحث عن العدالة الباطنة قال فتأملوا ترسلوا اهـ (قول الشارح لا مدخل ولا اعتبار) غير بينهما فيما ذكر لأن المرأة تقبل شهادتها في الجملة (قول الشارح لا نوع الطلاق والعق) لو صدر التعليق ونحوه بعد الشهادة والحكم عولنا عليه (قول المتن مصحبة) يقال أصبحت السماء إذا تشعشع الغيم عنها .

وفي اشتراط العدالة الباطنة فيه وهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزكين وجهان ويشترط على قول العدلين جزماً وعليه لا مدخل لشهادة النساء ولا اعتبار بقول العبيد جزماً ولا فرق على القولين بين أن تكون السماء مصحبة أو مغممة وعلى الأول قال البغوي لا نوع الطلاق والعق المعلقين بهلال رمضان ولا تحكم بحلول الدين المؤجل إليه وعلى أنه رواية قال الإمام وابن الصباغ إذا أخبره موثق به بالرؤية لزم قبوله وإن لم يذكره عند القاضى وطائفة منهم البغوي قالوا يجب الصوم بذلك إذا اعتقد صدقه ولم يفرعه على شيء (وإذا صمنا بعد ولم ير الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الأصح) لأن الشهر يتم بمضى ثلاثين والثاني لا نفطر لأنه إفتطار بواحد وهو لا يجوز كما لو شهد بهلال شوال واحد وأجاب الأول بأن الشيء يثبت ضمناً بما لا يثبت به مقصوداً وقوله (وإن كانت السماء مصحبة) أشار به إلى أن

الخلافاً في حالتي الصحو والغيم وأن بعضهم قال بالإفتطار في حالة الغيم دون الصحو (وإذا رؤى ببلد لزم حكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح) والثاني يلزم في البعيد أيضاً (والبعيد مسافة القصر وقيل البعد) باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر

والإمام قال اعتبار المطالع يحوج إلى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأتي ذلك بخلاف مسافة القصر التي علق الشرع بها

كثيراً من الأحكام قال في الروضة فإن شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا لأن الأصل عدم الوجوب (وإذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد لكونه على مسافة القصر أو لاختلاف المطالع (فسافر إليه من بلد الرؤية فالأصح أنه يوافقهم في الصوم أخرجاً) لأنه صار منهم والثاني يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر في البلد الآخر إلى بلد الرؤية عيد معهم وقضى يوماً) بناء على الأصح وهي مفروضة في السروضة وأصلها والمحرم فيما إذا عيدا التاسع والعشرين من صومه وذلك شرط للقضاء كما قال في شرح المهذب وإذا أفطر قضى يوماً إذا لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوماً وسكوته في المنهاج عن ذلك للعمل به (ومن أصبح معيذا فسارت سفيته إلى بلدة بعيدة أهلها صيام فالأصح) من وجهين مبنيين على الأصح السابق أيضاً أنه يسلك بقية اليوم والثاني لا يجب إمساكها وتصور المسألة بأن

قول شيخنا الرملي إنها تحديد كما علمت (تفصيله) اعتبار المسافة واختلاف المطالع معتبر بين كل بلد وآخر بعيد عنه بذلك المقدار مثلاً فقول بعضهم يلزم عن اختلاف المطالع دخول البلد القريب من بلد آخر وخروج البعيد عنه خطأ ظاهر والله أعلم (قوله والإمام قال إلخ) وأجاب عنه في شرح الروض بأنه لا يلزم من عدم اعتبار ذلك في الأصول والأمور العامة عدم اعتباره في التوابع والأمور الخاصة انتهى وفي الجواب تسليم لما قاله وفيه نظر بل لا يصح اعتبار المسافة لأنه قد يكون بين البلدين أكثر من مسافة قصر ولا يمكن اختلاف رؤية عندهما كما علم مما بعده (قوله يوافقهم في الصوم أخرجاً) قال شيخنا ولا يلزمه كفارة لو أفسده بالجماع لأنه غير أصلي سواء سافر قبل أن عيد أو بعده وخالفه العلامة ابن قاسم وهو واضح ويصرح به قوله لأنه صار منهم ومقتضى ذلك أيضاً أنه يلزمه قضاؤه لو أفسده أو لم يبيت النية فيه ولو وصل إليهم ليلاً وكذا بقية الأحكام والفطر آخر كالصوم فلو سافر صائماً فوجدهم مفطرين وجب عليه الفطر والأول كالأخر في ذلك (قوله وذلك إلخ) فإن عيد يوم الثلاثين من صومه لم يقض شيئاً (قوله بأن يكون إلخ) وذلك بأن اتفقوا في أول الصوم (قوله بأن يكون إلخ) وذلك بأن اختلف الصوم في الأول إذ هو قد عيد قبل سفره وضمير صومهم عائد لأهل البلد المنتقل إليه بدليل ما بعده فاعتراض بعضهم عليه في غير محله (فرع) قال في المنهج ولا أثر لرؤية الهلال نهاراً أي فلا يكون لليلة الماضية فيفطر ولا للمستقبل فيثبت رمضان مثلاً ومن اعتبر أنه للمستقبل صحيح في رؤيته يوم الثلاثين لكن لأثر له لكمال العدد بخلافه يوم التاسع والعشرين فلا يغني عنه رؤيته بعد الغروب للمستقبل كما توهمه بعضهم (فائدة) روى أبو داود أنه عليه السلام كان يقول عند رؤية الهلال : هلال رشد وخير مرتين آمنت بالذي خلقت ثلاث مرات الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا انتهى والله أعلم^(١).

(قول المتن وإذا لم نوجب) احتراز عما إذا أوجبنا فإنه يلزم أهل البلد المنتقل إليه موافقته إن ثبت عندهم رؤيته في البلد المنتقل عنه إما بقوله أو بطريق آخر ويقضون اليوم الأول فإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده قال الإسنوي والمتجه اعتبار أن يكون موجوداً في بلد الرؤية وقت الغروب لا أول الصوم وهو اليوم الأول اهـ وقوله من بلد الرؤية مثلاً فيما يظهر ما لو كان في مكان له حكمها (قول المتن فالأصح أنه يوافقهم في الصوم) كذلك يوافقهم في الفطر بأن أصبح صائماً في بلد الرؤية ثم سارت به السفينة إلى بلد بعيد فوجدهم معيدين وسيأتى عكسها في كلامه (قول الشارح على الأصح) يرجع لقول المتن فالأصح أنه يوافقهم (قول الشارح فيما إذا عيدا التاسع والعشرين إلخ) أي بأن كان رمضان عندهم ناقصاً والفرض أنه سابق لبلد المنتقل يوم فلم يحصل للمنتقل سوى ثمانية وعشرين أما إذا عيدا يوم الثلاثين من صومه فإنه يوافقهم ولا قضاء لأن الشهر يكون تسعة وعشرين وقد صامها (قول الشارح وذلك شرط للقضاء) أي لا للزوم التعييد معهم (قول الشارح للعمل له) إن كان غرضه وقضى وما يعلم منه ذلك فممنوع وكان المراد أنه معلوم من خارج (قول المتن ومن أصبح معيذا) قال الإسنوي هذه المسألة أيضاً مفرقة على أن حكم الرؤية لا يتعدى إلى البعيد وأن للمنتقل حكم المنتقل إليه (قول الشارح على الأصح) يرجع أيضاً لقول المتن فالأصح أنه يوافقهم (قول الشارح والثاني لا يجب إلخ) أي لأن تجزئة اليوم الواحد بإيجاب إمساك بعض دون بعض بعيدة كذا قالوا وهو متخلف فيما لو رأى هلال شوال ثم سافر فوصل البلد ليلاً فإنه يصبح صائماً معهم (تفصيله) ينبغي جريان هذا الخلاف في عكس هذه المسألة أي فيكون الأصح أنه يفطر معهم والثاني لا (قول الشارح تصور إلخ) وافق الإسنوي على الأولى وأما الثانية فضرورة بدله أن يكون المعيد رأى هلال رمضان وأكمل العدة ثم قدم يوم العيد على بلدة بعيدة وأهلها صيام لأنهم يروا الهلال لا في أول شهر ولا في آخره فأكمل العدة (قول الشارح لم يروه) أي هلال شوال (قول الشارح من صومهم) ظاهرة عود الضمير على

يكون ذلك اليوم يوم الثلاثين من صوم أهل البلدين لكن المنتقل إليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه بيوم

(١) لكن كان عليه السلام يستعيد من رؤية القمر يقول لعائشة استعدي بالله من شر غاسق إذا وقب .

(فصل النية شرط الصوم) وعبرة المحرر لابد من النية في الصوم وفي شرح لم يوردوا الخلاف في أنها ركن في الصلاة أم شرط ههنا أي بل جزموا بأنها ركن كالإمساك قال والأليق بمن اختار كونها شرطاً هناك أن يقول بمثله ههنا (ويشترط لفرض التبييت) للنية أي إيقاعها ليلاً قال عليه السلام : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » [رواه الدارقطني وغيره وقال رواه ثقات (والصحيح أنه لا يشترط) في التبييت

(فصل في أركان الصوم) وهي ثلاثة النية والصائم والإمساك عن المفطر وتعبيره عنها بالشروط باعتبار أوصافها كالإسلام في الصائم أو باعتبار أنها لابد منها وإن كان الأولى خلافه (قوله النية) ومنها ما لو أكل ليلاً خوفاً من الجوع أو شرب خوفاً من العطش إن لاحظ مع ذلك الصوم (قوله بل جزموا إلخ) وذلك لأن الصوم هو الإمساك وهو لا يتميز عن غير رمضان إلا بالنية (قوله لفرضه) ولو عارضاً كأمر الإمام أو بالنذر أو كان النأي صيباً كالقيام في الصلاة والمراد بالفرض المفروض ولا يأتي هنا الاختلاف في نية الفريضة للصبي في الصلاة فتأمل (قوله التبييت) أي كل ليلة عندنا كالحنبلة والحنفية وإن اكتفى بالنية نهاراً لأن كل يوم عبادة مستقلة ولذلك تعددت الكفارة بالوطء في كل يوم منه ويندب أن ينوي أول ليلة صوم شهر رمضان أو صوم رمضان كله لينفعه تقليد الإمام مالك في يوم نسي النية فيه مثلاً لأنها عنده تكفي لجميع الشهر وعندنا ليلة الأولى فقط (قوله ليلاً) أي فيما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر فلو قارنه الفجر لم يصح وكذا لو شك حال النية هل طلع الفجر أم لا لم يصح بخلاف ما لو شك بعدها هل طلع الفجر أو لا فتصح ولو شك هل كانت قبل الفجر أو لا أو شك نهاراً هل نوى ليلاً أو لا فإن تذكر فيهما ولو بعد زمن طويل أنها وقعت ليلاً أجزأ ولا فلا ولو شك بعد الغروب في نية اليوم قبله لم يؤثر ولو لم تقع النية ليلاً ونوى نهاراً لم يقع عن رمضان ولا عن غيره ولا نقلاً لأن رمضان لا يقبل غيره (قوله لما تعذر اقترانها) لعل المراد لما تعذر صحة الصوم مع اقترانها لأنه جزء من النهار ولو كان مراده مشقة الاقتران لقال لعسر مراقبة الفجر كما قاله غيره (قوله إنه لا يضر الأكل والجماع بعدها) مادام الليل لأنه لم يتلبس بالعبادة وكذا بقية المفطرات كالجنون والنفاس والإغماء نعم تبطلها الردة ولو نهاراً وكذا الرفض ليلاً لا نهاراً ولا يحرم الرفض كما قاله شيخنا ولا يضر قصد قلبه إلى غيره ولا تركه منجزاً ولا معلقاً ليلاً أو نهاراً كالحج (قوله فرضت الصوم) أو نوبته لأن الفرض أنه نفل (قوله قبل الزوال) وأوله من الفجر (قوله بعده) أي الزوال ولعله إلى قبيل الليل (قوله يقيس إلخ) انظر لم يستند لإطلاق الحديث الأول إذ الثاني فرد من أفراد

أهل البلدين جميعاً وحيث فصورتها والله أعلم أن يصوم كل من البلدين السبت مثلاً والحال أن أول الشهر هما الجمعة ثم إن أحد البلدين يرون هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من صومهم وهي ليلة الثلاثين من أول الشهر ولا يراه أهل البلد الآخر فيعيد شخص من أهل بلد الرؤية ثم يسافر فيجد أهل تلك صائمين فيمسك معهم وصدق أن هذا اليوم هو التاسع والعشرون من صوم البلدين وإن كان في الحقيقة هو يوم الثلاثين من أول الشهر هما .

(فصل النية شرط) (قول الشارح وعبرة المحرر إلخ) الجواب أن حقيقة الصوم الإمساك وهو يتميز عن الإمساك العادي فاعتبر النية ركناً جزماً في تميزه (قول المتن ويشترط لفرضه) أي المفروض منه (قول الشارح فلا صيام) لعل لخالف يرجعه إلى نفى الكمال واعلم أن هذا الحديث الشريف يفيد عدم الصحة إذا قارنت الفجر ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت النقل كذلك (قول المتن وأنه لا يضر الأكل والجماع إلخ) لأن العبادة المنوية لم يتلبس بها (قول الشارح وقيل يضر) قائله أبو إسحاق المروزي وقيل إنه رجع عنه حين اجتمع بالإصطخري في الحج وأخبره بنص الشافعي (قول المتن ثم تبه) أي بخلاف ما لو استمر إلى الفجر فإنه لا يضر بخلاف (قول الشارح في جميع ساعات النهار) هذا بخلافه قول الإسنوي أنه في شرح المذهب قال شرط هذا القول إن بقي بعد النية جزء من النهار (قول الشارح ودفع إلخ) عدل عن قول غيره في بيان الدفع لأن النية قبل

(النصف الآخر من الليل) لإطلاقه في الحديث والثاني تقرب النية من العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) (الصحيح) أنه لا يضر الأكل والجماع بعدها وقيل يضر فيحتاج إلى تجديدها تحمراً عن تخلل المناقض بينها وبين العبادة لما تعذر اقترانها بها (و) (الصحيح) أنه لا يجب التعبد لها (إذا نام) بعدها (ثم تبه) قبل الفجر وقيل يجب تقريباً للنية من العبادة بقدر السويع (ويصح النقل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول) في جميع ساعات النهار والراجع المنع دخل عليه السلام على عائشة ذات يوم فقال : « هل عندكم شيء » قالت : لا . قال : « فإني إذا أصوم » قالت : ودخل على يوماً آخر فقال : « عندكم شيء » قلت : نعم . قال : « إذا أفطروا ن كنت فرضت الصوم » [رواه الدارقطني والبيهقي] وقال إسناده صحيح وفي رواية للأول وقال إسناده صحيح هل عندكم من غداء وهو يفتح الغنن اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول المرجوح يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزني وأبا يحيى البلخي قالاً بوجوب التبييت في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده والقول المرجوح يقيس ما بعد الزوال على ما قبله ودفع بأن الأصل أن لا يخالف النقل الفرض في وقت النية وورد الحديث في النقل قبل الزوال فاقصر عليه على أن المزني وأبا يحيى البلخي قالاً بوجوب التبييت في النقل للحديث السابق (والصحيح اشتراط

حصول شرط الصوم) في النية قبل الزوال أو بعده (من أول النهار) سواء قلنا إنه صائم من أوله ثواباً وهو الصحيح كما أن مدرك الركوع مع الإمام مدرك لجميع الركعة ثواباً قلنا إنه صائم من حين النية وألا يطل مقصود الصوم وقيل على هذا أي الثاني لا يشترط ما ذكر وشرط الصوم هنا الإمساك عن المفطرات من أكل وجماع وغيرهما والخلو عن الكفر والخبث والجنون (ويجب) في النية التعيين (في الفرض) سواء فيه رمضان والنذر والكفارة وغيرها

أما النفل فيصح بنية مطلق الصوم قال في شرح المذهب هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي أن يشترط التعيين في الصوم المرتب كصوم عرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ونحوها كما يشترط ذلك في الرواتب من نوافل الصلاة ويحاج بأن الصوم في الأيام المذكورة منصرف إليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضاً كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها (وكأله) أي التعيين كما في الخمر والشرع وفي أصل الروضة وكأله النية (في رمضان) أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة (له تعالى) بإضافة رمضان (وفي الأداء والفرضية) والإضافة إلى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة كذا في الروضة وأصلها أيضاً وتقدم في الصلاة تصحيح وجوب نية الفرضية دون الآخرين وقال في شرح المذهب الأصح عند الأكثرين عدم اشتراط الفرضية هنا والفرق أن صوم رمضان

فلا يخصه تأمل (قوله حصول شرط الصوم إلخ) ومنه عدم سبق مضمضة واستنشاق وبمبالغة فيضرب لأنه يضرب إذا كان صائماً ولا يضرب سبقتها بلا مبالغة ووصف النوى هذه بأنها نفيسة غير قوى وقول شيخنا الرملي ويلحق بذلك كل ما لا يفطر الصائم غير مستقيم والوجه إسقاطه وأشار بقوله هنا إلى إخراج النية أو التبييت (قوله التعيين) أي من حيث الجنس لا من حيث النوع ولا الزمن فيكفي نية الكفارة لمن عليه كفارات ولو أخطأ في الاسم لم يضرب مطلقاً كأن سمي الخميس بالجمعة ولا في الاعتقاد كأن اعتقد ما ذكر إن لاحظ الزمان الحاضر أو غداً وإلا لم تصح النية ولو في الاسم والاعتقاد معا للغلط دون العائد لتلاعبه وبذلك علم أنه لو كان عليه قضاء يوم من رمضان سنة معينة فنوى رمضان سنة غيرها لم تصح وإن كان غلطاً لعدم إمكان الملاحظة المذكورة ولو كان عليه صوم فرض لم يدر سببه كفاه نية الصوم الواجب للضرورة مع عدم إمكان ضبط أفرادها وبهذا فارق من نسي إحدى الخمس ويضرب التعليق بمشقة زيد أو بمشقة الله أو نحو ذلك ما لم يقصد في مشقة الله التبرك (قوله وغيرها) كالواجب بأمر الإمام كما مر (قوله ويجاب إلخ) هذا الجواب معتمد من حيث الصحة وإن كان التعيين أولى مطلقاً (قوله بل نوى إلخ) دفع به إيراد رمضان على ما قبله (قوله كتحية المسجد) مقتضاه أنه لو نفاه لم يحصل ووافق عليه بعض مشايخنا فراجع (قوله وكأله) أي لأن أهله علم وهو أن ينوي الصوم عن رمضان ولا يحتاج لذكر الغد في الأقل لأن ذكره بالنظر إلى التبييت ولا يكفي نية صوم الغد من غير ملاحظة رمضان وكذا نية الصوم الواجب أو المفروض أو فرض الوقت أو صوم الشهر قال في الأنوار ولا بد أن تحظر في الذهن صفات الصوم^(١) مع ذاته ثم يضم المقصد إلى ذلك المعلوم فلو خطر بباله الكلمات مع جهله معناها لم يصح انتهى فتأمل (قوله في أصل الروضة وكأله النية) وهي أولى (قوله بإضافة رمضان) إلى هذه فتونه مكسورة لأنه مخفوض وذلك لإخراج توهم صوم رمضان غير هذه السنة فيها أو لدفع توهم تعلق هذه بنويت ولا معنى له (قوله الأصح عند الأكثرين) هو المعتمد (قوله تعيين السنة)

الزوال تكون ومعظم النهار باق لأنه منقوض بما لو كانت النية قبيل الزوال فإن ابتداء النهار من الفجر وقد مضى معظمه ولذا قال الإمام ضبط بالزوال لأنه ظاهر بين (قول الشارح وقيل على الثاني) يريد بهذا أن مقابل الصحيح مفرع على مرجوح وأما إذا قلنا إن الصوم ينقطع على ما مضى فإنه يشترط ذلك جزماً وقيل على الخلاف ومن ثم قال الإسنوي كان الصواب التعبير بالمذهب (قول الشارح هنا) كأنه قيد بهذا نظراً للتبييت (قول المتن ويجب التعيين إلخ) وذلك لأنها عبادة مضافة إلى وقت (قول الشارح ويجاب إلخ) انظر هل ينتقض هذا باشتراط التعيين في رمضان قلت قوله بل نوى إلخ يمنع الإشكال (قول المتن وكأله في رمضان إلخ) حيث عاد الضمير على التعيين الواجب ثم تعرض لمافية من الخلاف من ذلك فربما يؤخذ منه اشتراط النية لكل ليلة من قوله صوم الغد ثم عدم التعرض له فيما بعد واعلم أن لفظ الغد لا دخل له في التعيين وإنما وقع ذلك في عبارتهم بالنظر إلى أن التبييت واجب (قول المتن أن ينوي صوم غد) أي سواء تعرض لخصوص الغد أم لا كما لو نوى في أول الشهر صوم الشهر فإنه يصح لليوم الأول (قول الشارح كما لا يشترط الأداء إلخ) عدل عن قول الرافعي لأن معنى الأداء يعني عنه ولأن تعيين اليوم هو الغد يعني عنه أيضاً لأن الإسنوي اعترض التعليل الأول بأنه يلزم منه وجوب أحد الأمرين الأداء أو الإضافة والثاني بأن الفرق بين اليوم الذي يصومه والذي يصوم عنه ترتبي فالعرض للغد تقييد للذي

من البالغ لا يكون إلا فرضاً بخلاف صلاته للظهر فتكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً في جماعة (والصحيح أنه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الأداء لأن المقصود منهما واحد وقيل يشترط ولا يعني عنه الأداء لأنه قد يقصد به معنى القضاء (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان

(١) يعنى الامتناع عما يفطر من طلوع الفجر إلى غروب الشمس .

إن كان منه كان منه) وصامه (لم يقع عنه) للشك في أنه منه حال النية فليست جازمة (إلا إذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان وشهداء) فإنه يقع عنه لظن أنه منه حال النية وللظن في مثل هذا حكم اليقين فتصح النية المبنية عليه وذكر في شرح المذهب اعتماد الصبي المراهق أيضا على الجرجاني والحاملي (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه) لأن الأصل بقاء رمضان (ولو اشتبه) رمضان على عبوس (صام شهرا بالاجتهاد) ولا يكفيه صوم شهر بلا اجتهاد وإن وافق رمضان (فإن وافق) صومه بالاجتهاد (ما بعد رمضان أجزأه) قطعا (وهو قضاء على الأصح) لأنه بعد الوقت والثاني أداء للعذر فإنه يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه

فلو عين فقد مر ما فيه (قوله إن كان منه) ولو زاد وإلا فتطوع أو عن شعبان لم يضر لأنه تصرح بالواقع ويقع تطوعا وإن لم يكن من رمضان وجاز له صومه وإلا لم يقع فرضا ولا نفلا قاله شيخنا الرملي (قوله اعتماد الصبي المراهق) أي المميز ولو غير مراهق وهو المعتمد وإن لم يكن مأمونا ومثله العبد والمرأة والفاسق والكافر حيث اعتقد صدقه والحاسب والمنجم كذلك كما مر ولا عبرة بأخبار المنام ولو من صادق كما تقدم وهذا ما قاله شيخنا في الجميع واعتمده (قوله بالاجتهاد) بعلامة كحر أو برد بأن يعلم أن رمضان تلك السنة يكون في البرد مثلا وتدخل أيام البرد ولم يعلم عين رمضان (قوله ولا يكفيه) ولا يلزمه مع التحير لعدم تحقق الوجوب وبهذا فارق الصلاة والقبلة ولو اشتبه عليه الليل والنهار اجتهد أيضا ولا يلزمه القضاء إلا إن كان يصوم الليل وحده (قوله أجزأه) أي إن لم يقصد الأداء الحقيقي وإلا لم يجزئه كما في الصلاة (قوله التقدير الأول) هو إن كمل والثاني هو إن نقص هنا وما بعده وكل حال أي على التقديرين المذكورين (قوله قضى يوما بكل حال) وكذا إن كمل أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله قضى أربعة إغ) وكذا لو كمل أو نقصا سواء قلنا أداء أو قضاء (قوله بأن يتبين الحال إغ) ولو لم يتبين الحال أصلا في قضاء ولو صام شهرا نذر صومه بالاجتهاد فوافق رمضان لم يقع عن واحد منهما ولا نفلا ولو لزمه قضاء رمضان فوافق رمضان آخر أداء أجزأه عن الأداء كذا في العباب ولعله ما لم يقصد القضاء الحقيقي كما مر في نظير فراجع (قوله ثم انقطع) قيد لا بد منه

يصومه والتعرض للسنة تقييد للذي يصوم عنه بدليل أن من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صح أن يقال له صيامك هذا اليوم هل هو عن فرض هذه السنة أم سنة أخرى (قول المتن إن كان منه) مثله ما لو سكت عن التعليق فإنه لا وجود للجزم من غير شيء يستند إليه وإنما هو حديث نفس (قول المتن فكان منه) لو لم يثبت كونه منه فالظاهر صحته نفلا (قول المتن من عبد إغ) خرج به الإسناد إلى قول المنجم والحاسب والمنام إذا أخبره فيه الصادق عليه السلام: (قول المتن وشهداء) يجوز أن يكون راجعا للجميع (قول الشارح لتصح النية) أعلم أنه قد سلف عن البيهقي وغيره أنه يجب الصوم إذا أخبره من يثق به ووقع في قلبه صدقه فإن حمل على إخبار الرجل الكامل فلا إشكال وإن أبقيناه على ظاهره فينبغي أن يحمل المذكور هنا على اللزوم ليتفق الموضعان ثم رأيت المقدسي في شرح الإرشاد صرح بالوجوب وحمل كلام البيهقي على عموم (قول المتن بالاجتهاد) أي ينظر في الأمارات من الحر والبرد والرييح والحريف والفواكه وغير ذلك (تفصيله) لو تحير ففى شرح المذهب لا يلزمه أن يصوم وقيل يلزمه تخميناً ويقضى كالقبلة وقرى الأصحاب بأنه هنا لم يتحقق الوجوب ولم يظنه وفي القبلة تحققه بدخول الوقت ثم عجز عن الشرط فأمر بالصلاة لحرمة الوقت (قول الشارح قطعا) أي لا يأتي فيه خلاف القضاء بنية الأداء ونظير هذا أن يظن فوات رمضان فيقضيه ثم يتبين أنه هو قال ابن الرفعة لم أرقها نفلا والظاهر أنها كما لو وافق ما بعده قال الإسكندر ما جزم به الروياني حكما وتعليل (قول المتن فالجديد إغ) هذا الخلاف مفرع أيضا على الوجهين السابقين في القضاء

يوم آخر) على القضاء ولا يلزمه على الأداء كما لو كان رمضان ناقصا ولو كان الأمر بالعكس: فإن قلنا قضاء فله إفطار اليوم الأخير إذا عرف الحال وإن قلنا أداء فلا ولو وافق صومه شوالا حصل منه تسعة وعشرون إن كمل ثمانية وعشرون إن نقص إن قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا فلا شيء عليه على التقدير الأول ويقضى يوما على التقدير الثاني وإن كان رمضان كاملا قضى يوما على التقدير الأول وقضى يومين على التقدير الثاني وإن قلنا أداء قضى يوما بكل حال ولو وافق صومه ذا الحجة حصل منه ستة وعشرون يوما إن كمل وخمسة وعشرون إن نقص فإن قلنا قضاء وكان رمضان ناقصا قضى ثلاثة أيام على التقدير الأول وأربعة على التقدير الثاني وإن كان كاملا قضى أربعة على التقدير الأول وخمسة

على الثاني وإن قلنا أداء قضى أربعة بكل حال (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد بيان الحال (لزمه صومه) بلا خلاف (وإلا) أي وإن لم يدركه بأن لم يتبين الحال إلا بعده (فالجديد وجوب القضاء) والتقديم لا يجب للعذر وقطع بعضهم بالأول وإن تبين الحال بعد مضي بعض رمضان ففى وجوب قضاء ما مضى منه الخلاف وقطع بعضهم بوجوبه وهم القاطع بالوجوب في الأولى وبعض الحاكمين للخلاف فيها (ولو نوت الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا صح) صومها بهذه النية (إن تم) لما (في الليل أكثر الحيض) مبتدأة كانت أم معنادة بأكثر الحيض

(وكذا) إن تم لها (قدر العادة) التي هي دون أكثر الحيض فإنه يصبح صومها بتلك النية (في الأصح) لأن الظاهر استمرار عاداتها والثاني يقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة وإن لم يتم لها مذكر لم يصبح صومها بتلك النية لعدم بنائها على أصل وكذا لو كان لها عادات مختلفة .

(فصل شرط الصوم) من حيث الفعل وسيأتي شرطه من حيث الفاعل (الإمساك عن الجماع) فمن جامع بطل صومه بالإجماع

(والاستقاء) فمن تقيا

عامدا أفطر قال عليه السلام:

«من ذرعه القيء وهو

صائم فليس عليه قضاء

ومن استقاء فليقض»

[رواه أصحاب السنن

الأربعة] وغيرهم وذرعه

بالذال المعجمة أى غلبه

(والصحيح أنه لو تيقن

أنه لم يرجع شيء إلى

جوفه بالاستقاء (بطل)

صومه بناء على أن المفطر

عينها كالإنزال لظاهر

الحديث والثاني مبني على

أن الفطر بها لتضمنها

رجوع شيء إلى الجوف

وإن قل (ولو غلبه القيء

فلا بأس) للحديث

(وكذا لو ألقى نخامة) من

الباطن (ولفظها) أى

رماها فلا بأس بذلك (في

الأصح) لأن الحاجة إليه

مما يتكرر فليخص فيه

والثاني يفطر به

كالاستقاء (فلو نزلت

من دماغه وحصلت في

حد الظاهر من الفم

فليقطعها من مجراها

ولم يجها فإن تركها مع

القدرة) على ذلك

(فوصلت الجوف أفطر

في الأصح) لتقصيره

والثاني لا يفطر لأنه لم

في غير تمام أكثر الحيض (قوله عادات مختلفة) أى ولم يتم أكثرها ليلا والله تعالى أعلم .

(فصل في الركن الثاني) من أركان الصوم وهو الإمساك عما يأتي من مبطلاته والشرطية منصرفة

لوضعه (قوله فمن جامع) أى عامدا عالما ذاكر للصوم مختارا أو جاهلا غير معذور بطل صومه بخلاف المعذور

كان قرب عهده بالإسلام وإن كان مخالطا لنا وكذا بقية المفطرات نعم لو علت المرأة عليه ولم يحصل منه حركة

لم يفطر إلا بالإنزال لأنه غير مباشرة ولا كفارة عليه كذا قالوه وفيه وقفة وتقدر هي بدخول الذكر لأنه عين

(قوله بالإجماع) أى في المجموع لأن بعض الأئمة كأبي حنيفة لا يقول بالفطر في اللواط وإتيان البهيمة^(١) (قوله

ومن استقاء إلخ) نعم يحتمل اغتفار الاستقاء لمن شرب الخمر ليلا لو جوبها عليه وفي كلامهم خلافه فيفطر

بها (قوله لنخامة) بالميم وتقال بالعين وهي الفضلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من الباطن فلا تضر ولو

نجسة وخرج باقتطع ما لو حصلت بنفسها أو بنحو سعال فلفظها فلا يفطر جزما ولفظها ما لو ابتلعها بعد

وصولها للظاهر فيفطر جزما ومثل لفظها ما لو بقيت في فمه (قوله حد الظاهر من الفم) وهو مخرج الحاء

المهملة عند التنووي واعتلوه وهو مشكل لأنها من وسط الحلق أو الحاء المعجمة عند الرافي قال شيخنا

الرملي ودخل الفم والأنف إلى منتهى الخيشوم له حكم الظاهر في الإفطار بوصول القيء إليه وابتلاع النخامة

منه وعدم الإفطار بوصول عين إليه وإن أمسكها فيه وجوب غسله من نجاسة وله حكم الباطن في عدم

الإفطار بابتلاع الريق منه وعدم وجوب غسله لنحو جنب وفرق السنياطي بأن أمر النجاسة أغلظ فضيق

فيه بخلاف الجنابة انتهى فراجع وتامله (قوله ولم يجها) ولا تبطل صلاته ولو فرضا بالنطق بحروف توقف إخراجها

عليها وإن كثرت كما في تعذر القراءة الواجبة (قوله عن وصول العين) ولو من نحو جائفة وإن قلت كحبة سمسم

خلافاً لأبي حنيفة أو لم تؤكل كتراب ومنها دخان معه عين تتفصل كما في شرح شيخنا الرملي وخرج بها الريح

والأداء واستشكل التخريج وأجاب ابن الرفعة بأن الوجهين مخرجان على أصول الشافعي وحينئذ فلا يمتنع ذلك

(تقريبه) لو ظهر أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار فهو كأيام العيد قاله في الكفاية نقلاً عن الأصحاب

(فصل شرط الصوم) أى شرط صحته والمراد به ما لا بد منه والإفحيت كان الإمساك شرطاً والنية شرطاً

فإن حقيقة الصوم ثم الدليل على مسألة الجماع قوله تعالى ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ﴾ والإجماع

كما قال الشارح (قول الشارح بالإجماع) في اللواط وإتيان البهيمة رواية عن أبي حنيفة بالمنع (قول الشارح ومن

استقاء إلخ) لو شرب الخمر ليلا وأصبح صائماً فيحتمل عدم وجوب الاستقاء نظر للصوم (قول المتن لو تيقن

أنه إلخ) خرج ما لو تيقن وصول شيء قال الإسنوي فأما إن قلنا الاستقاء مفطرة بنفسها فهنا أولى وإلا فكسب

الماء في المبالغة في المضضضة قال وخرج ما إذا لم يتيقن شيئاً فإنه لا يبعد إلحاقه بالأول عملاً بالأصل اهـ (قول

المتن ولو غلبه) هو في الحقيقة محترز الاستقاء (قول المتن ألق) خرج ما لو نزلت بنفسها ثم لفظها فلا يضر

قطعا والباطن مخرج الهاء والهمزة والظاهر مخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة عند التنووي وهو مشكل فإن الحاء

من وسط الحلق وهو جوف ثم انظر هل ينبغي أن تكون النخامة الخارجة من الصدر نجسة كالقيء (قول المتن

فلو نزلت من دماغه) أى بأن انصبت في الثقبة النافذة من الدماغ إلى أقصى الفم فوق الحلقوم (قول المتن وقيل

يشترط إلخ) لأن غير ذلك لا تغتذى النفس بالواصل إليه ولا يتفتح به البدن فأشبهه بالواصل إلى غير جوف وأيضا

فلأن حكمة الصوم لا تحتل به ثم الغذاء يشمل المأكول والمشروب (قول الشارح على الأول) لعله على الثاني

فقى الإسنوي والصحيح هو الوجه الأول قياساً على الوصول إلى الحلق وعبرة الروضة ويدل عليه معنى الأول

يفعل شيئاً وإنما أمسك عن الفعل ولو ابتلعها أفطر ولو لم تحصل في حد الظاهر من الفم أو حصلت فيه ولم يقدر على قطعها وبجها لم تضر (و) الإمساك (عن وصول العين إلى ما يسمى جوفاً وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء) بكسر الغين بالذال المعجمة (أو الدواء) وألحق بالجوف على الأول

الحلق قال الإمام ومجاورة الحلقوم (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء) أى المصارين جمع معى بوزن رضا (والخافئة) بالثالثة وهى مجمع

ومنه دخان نحو بخور ليس معه عين تنفصل والطعم (قوله الحلق إلخ) لأن الحلق لا يسمى جوفاً وليس فيه قوة الإحالة وكلام الإمام شرط فيه وخص الإحلاق بالأول لأنه المذهب وما فى البرلسى هنا غير مناسب فراجعه (قوله بالإسعاط) وهو وصول الشئ إلى الدماغ من الأنف وعلى هذا لم يصل إلى الدماغ لم يضر بأن لم يجاوز الخيشوم كما مر وما فى البرلسى هنا غير مستقيم فراجعه (قوله وإن لم يكن الوصول إلخ) أفاد به أن من فى كلام المصنف بمعنى فى فلا يشترط خرق خريطة الدماغ ولا نحوها فى الجائفة فلا اعتراض بما قاله الإسئوى فيضمر ما جاوز عظم الرأس أو خرق جلد البطن (قوله والإحليل) سواء جاوز الحشفة أم لا وخصه الشارح بالذكر مع شموله للتدى المسمى بذلك أيضاً نظراً للظاهر ومثله فى الفرج ما جاوز ما يجب غسله فى الاستنجاء فهو مفطر أيضاً (قوله بإذنه) لأن طعن بغير إذنه وإن تمكن من دفع من طعنه وفارق التمكن من إخراج الخيط لأن له غرضاً فيه وشعر المحرم لأنه أمانة فى يده (قوله وشرط الواصل إلخ) مكرر ولعله توطئة لما بعده (قوله المسام) هو تشديد الميم الأخيرة جمع سم بتثنية أوله والفتح أفصح وهى ثقب البدن من محال شعوره (قوله ولا يضر الاكتحال) أى ولا يكره أيضاً نهاراً فهو خلاف الأولى وعند الإمام مالك يفطر (قوله وإن وجد طعمه بمحلقه) وكذا لو وجد لونه فى ريقه أو نغامته (قوله بقصد) أى مع فعل لما سياتى (قوله ذهاب) ولعله جمع الذباب لإفادة أنه لا يتقيد بواحدة ويعلم منه حكم البعوض بالأولى ولو عكس لم يعلم ذلك لصغر البعوض وفى الجلائن أن الذباب اسم جنس واحدة ذبابة وأن البعوض صغار البق (قوله أو غبار الطريق) ولو نجسا وكثيراً وأمكنه الاحتراز منه بنحو إطباق فم مثلاً ولو وضع فى فمه ماء مثلاً بلا غرض ثم ابتلعه ناسياً لم يضر أو سبقه ضرر أو وضعه لغرض كتبرد وعطش فنزل جوفه أو صعد إلى دماغه بغير فعله أو ابتلعه ناسياً لم يفطر كما قال شيخنا الرملى فى شرحه نعم لو فتح فمه فى الماء فدخل جوفه أفطر (قوله وغريلة الدقيق إلخ) ولو لغر معتادها وكثرت والغريلة أصالة إدارة نحو الحب فى نحو الغربال لإخراج طيبه من خبيثه (قوله حتى دخل) هى تعليلية أى لأجل الدخول أو غائبة

أنهم جعلوا الحلق كالجوف فى البطان بالوصول إليه وقال الإمام إذا جاوز الشئ الحلقوم أفطر اهـ وكان الحامل له على ذلك قول الروضة الحلق كالجوف لكنه يفهم أنه لا يكون كالجوف على الثانى وهو ممنوع (قول الشارح قال الإمام ومجاورة الحلقوم) ظاهره أن الإمام قال يلحق بالجوف الحلق ومجاورة الحلقوم والذى فى الروضة ما قلناه فى ذيل الصفحة والذى قاله فى ذيل الصفحة هو الذى قاله فى القولة التى عقب هذه (قول المتن بالإسعاط إلخ) راجع للدماغ والأكل للبطن والحفنة للأمعاء وما بعد ذلك للجميع (تفسيه) ظاهر كلامهم أن الواصل من الأنف لو جاوز الخيشوم وحاذى العين ولم يبلغ الدماغ لا يؤثر وهو مشكل بالإحليل والحلق (قول المتن أو الحفنة) قيل لو عبر بالإحقان كان أولى فإنه الفعل وأما الحفنة فهى الأدوية قاله الجوهري (قول المتن فى جائفة) هى التى تصل إلى الجوف وأعلم أن جلدة الرأس المشاهدة بعد الحلق يلبها لحم ويليه جلدة رقيقة تسمى السمحاق ويلها عظم يسمى القحف وبعده خريطة مشتملة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخريطة تسمى خريطة الدماغ وأم الرأس والجناية الواصلة إلى الخريطة تسمى مأومة فلو كان على رأس مأومة أو على بطنه جائفة فوصل الدواء منهما جوفه أو خريطة دماغه أفطر وإن لم يصل باطن الأمعاء وباطن الخريطة كذا قاله الأصحاب وحزم به فى الروضة فباطن الدماغ ليس بشرط ولا الدماغ نفسه وإنما يعتبر مجاورة القحف وكذا الأمعاء لا يشترط باطنها خلاف ما حزم به المصنف إسئوى (قول المتن والإحليل) قال الجوهري هو مخرج البول واللين من التدى والضرع ووزنه إفعيل (فروع) لو جاوز الداخل من فرج المرأة ما يجب غسله أنظرت قاله صاحب الاستقصاء (قول المتن فى منفذ) لا يشكل عليه مسألة الطعن بالسكين لأنها لم تبلغ الجوف إلا من المنفذ الذى قطعه (قول المتن ذهاب) لم تظهر

البول (مفطر بالإسعاط أو الأكل أو الحفنة أو الوصول من جائفة) بالبطن (ومأومة) الرأس (ونحوهما) وإن لم يكن الوصول من الجائفة إلى باطن الأمعاء وكذا لو كان الوصول من المأومة إلى خريطة اليمين المسماة أم الرأس دون باطنها المسمى باطن الدماغ (والنقطير فى باطن الأذن والإحليل) أى الذكر (مفطر فى الأصح) من الوجهين المذكورين كما فى المحرر لأنه فى جوف غير محيل ولو أوصل الدواء لجراحة على الساق إلى داخل اللحم أو غرز فيه سكيناً وصلت نحوه لم يفطر لأنه ليس بجوف ولو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أفطر (وشرط الواصل كونه فى منفذ) بفتح الفاء (مفتوح فلا يضر وصول الدهن) إلى جوف (بتشرب المسام) كما لو طلى رأسه أو بطنه به كما لا يضر اغتساله بالماء وإن وجد له أثراً فى باطنه (ولا يضر) (الاكتحال) وإن وجد طعمه أى الكحل (محلقه) لأنه لا منفذ من العين إلى الحلق والواصل إليه من المسام (وكونه) أى الواصل

(بقصد فلو وصل جوفه ذهاب أو بعوضه أو غبار الطريق وغريلة الدقيق لم يفطر) لأن التحرز عن ذلك يعسر ولو فتح فاه عمداً حتى دخل الغبار جوفه

لم يفطر على الأصح في التهذيب (ولا يفطر ببلع ريقه من معدته) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه (فلو خرج عن الفم) لا على اللسان (ثم رده) إليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خيطا بريقه ورده إلى فمه) كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة) تنفصل وابتلعها (أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كمن قتل خيطا مصبوغا بغيره بريقه (أو متنجسا) كمن دميت لثته أو أكل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الأربع لأنه لا حاجة إلى رد الريق وابتلاعه ويمكن التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر في الأصح لأن

اللسان كيفما تقلب

معدود من داخل الفم فلم

يفارق ما عليه معدنه

(ولو جمع ريقه فابتلع لم

يفطر في الأصح) لأنه لم

يخرج عن معدته والثاني

يفطر لأن الاحتراز عنه

هين (ولو سبق ماء

المضمضة أو الاستنشاق

إلى جوفه) من باطن أو

دماغ (فالذهب أنه إن

بالغ) في ذلك (أفطر)

لأنه منى عن المبالغة

(والإم) أي وإن لم يبلغ

(فلا) يفطر لأنه تولد من

مأمور به بغير اختياره

وقيل يفطر مطلقا لأن

وصول الماء إلى الجوف

بفعله وقيل لا يفطر مطلقا

لأن وصوله بغير اختياره

وأصل الخلاف نصان

مطلقان بالإفطار وعدمه

فمنهم من حمل الأول على

حال المبالغة والثاني على

حال عدمها والأصح

حكاية قولين فقيل هما في

الحالين وقيل هما فيما إذا

بالغ فإن لم يبلغ لم يفطر

قطعا والأصح كما في المحرر

وكالفبار ما ذكر معه ونحوه (قوله وعليه رطوبة) قال بعض مشايخنا ومثله رطوبة على مقعدة مستنقع استرخت ولا يضر إعادة مقعدة خرجت من مبسور^(١) ولو بأصبعه وإن دخل بعض أصبعه معها وقول بعضهم إن الغائط اليابس إذا أخرجه بأصبعه لا يضر قياسا عليه ونقل عن شيخنا ولم أسمع منه فراجع (قوله تغير به ريقه) قيد به لأجل ما بعده وإلا فليس قيد أو منبع الريق تحت اللسان^(٢) ومن منافعه تلين لسانه للنطق وبإس الأكل (قوله دميت لثته) أي وليس معذورا فلو لم يجد ماء وشق عليه البصق عفى عن أثره وذكر الأذرعى ما يفيد ذلك بقوله لا يعد أن يقال فيمن عمت بلواه بذلك بحيث يجري دائما أو غالبا أن يسامح بما يشق الاحتراز منه فيكفى بصبغه الدم ويعفى عن أثره انتهى (قوله وعليه الريق) ولو فرق حائل كنصف مثلا (قوله لأنه منى عن المبالغة) ومثله ما تولد من المرة الرابعة وكذا كل منى عنه (قوله ما مؤوره) ومنه المبالغة في غسل نجاسة بفمه وكذا ما لو تولد من غسل جنابة من إذنه وإن أمكنه إمالة رأسه للمسقة نعم إن علم وصوله منها أو أمكنه الاحتراز منه بلا مشقة أفطر به ولا يضر ابتلاع ريقه بعد المضمضة وإن أمكنه مجه لعسر التحرز عنه وكذا وصول شيء في فيه إلى جوفه بنحو عطاس (فروع) أكل ما قلعه من بين أسنانه بخلال مكره بخلافه بأصبعه ويفطر بهما معا (قوله وقيل إن) هذا الوجه لم ينظر للاختيار وعدمه والذي بعده لم ينظر للأمر وعدمه (قوله من غير قصد) أي من غير قصد ابتلاعه (قوله فإن قدر عليهما) أي حال الجريان كما مر أفطر نعم بعذر عامي جهل الفطر به ويندب الخلال ليلا مؤكدا ولا يلجأ ولو بلغ الدرهم خروفا من القطع أفطر (قوله وفي المسألة إن) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف أصلا وفرعا (قوله مكرها) وكذا نائم ومغشى عليه ونحوهما فلا يفطر (قوله عند الغزالي إن) فيه

حكمة جمع الذباب وإفراد البعوضة (قول الشارح لم يفطر على الأصح في التهذيب) لو كان كثير أيبغى أن يضر كالعمل الكثير المفعول عمدا (قول المتن ثم رده) قال بعضهم جعلوا للفم حكم الظاهر في غسل النجاسة ولم يجعلوه كذلك في الغسل من الجنابة فما الفرق (قول المتن أو بل خيطا بريقه) حكى الأذرعى خلافا في مسألة الخط ثم قال وخص القاضى والمتولى الخلاف بالجاهل بالتحريم وقالوا في العالم يفطر قطعا قال القاضى وكل مسألة تغمض على العامى فإنها على هذين الوجهين ثم نظر الأذرعى في مسألة الجهل لأنه يخفى على غالب الناس (قول المتن ولو جمع ريقه) خرج ما لو اجتمع بنفسه ثم بلعه فإنه لا يفطر بلا خلاف (قول المتن والإفلام) قال الأذرعى عقب هذا أشار إلى ما سبق في الذاهر للصوم أما الناسى والجاهل فلا يفطر كما قال النووي بلا خلاف قال الأذرعى لكن سبق عن القاضى ما يقتضى أن الجاهل على وجهين أحدهما سلف في الهامش وهو قوله وخص القاضى (قول الشارح فإن قدر عليهما أفطر) أي سواء كانت القدرة قبل جريانه أم في حال جريانه لأنه مقصر بإمسأكه هكذا يفهم ظاهر الكتاب ومن صريح شرح الروض ومن قول الأذرعى بعد التكلم على المتن وقياس الحكم بالفطر إيجاب الخلال لكن في الأنوار لو وضع شيئا في فمه عمدا ثم ابتلع ناسيا لا يضره وفي الروضة ما يوافقه (قول الشارح وحكما قولين) أي في الحالتين معا (قول الشارح لأنه دفع به الضرر

أنهما فيما إذا لم يبلغ فإن بالغ أفطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجري به ريقه) من غير قصد (لم يفطر إن عجز عن تمييزه وجهه) فإن قدر عليهما أفطر وفي المسألة نصان مطلقان بالإفطار وعدمه حملا على هذين الحالين وحكما قولين (ولو أوجس) أي صب في حلقه (مكرها لم يفطر) لأنه لم يفعل ولم يقصد (إن أكره حتى أكل أفطر في الأظهر) أي عند الغزالي كما قال الرافعى في الشرح لأنه دفع به الضرر

اعتراض على المصنف في تعبيره بالأظهر أخذ بظاهر عبارة المحرر ولم يتنبه لما في الشرح (قوله لا يفطر) نعم إن تناوله لا لأجل الإكراه أفطر وكذا لو أكره على أحد إنعين فأكل من الآخر وكذا الأكل من واحد من إنعين أكره على الأكل من أحدهما غير معين فيفطر كما في الجنائيات فراجعه ودخل في الإكراه ما لو أكرهه على الزنا وما لو خاف المكره بكسر الراء على المكره بفتحها تلف عضو أو منفعة أو مشقة لا تحتمل فأكرهه على الأكل أو على الشرب فلا يفطر أيضا (قوله أن يكثر) أي المأكول والكثير ثلاث لقم فأكثر (فروع) ابتلع ليلا خيطا وأصبح بعضه داخل جوفه وبعضه خارجه فإن أبقاه لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة وإن نزع بطل صومه لأنه من الاستقاء فطريقه في صحتهما أن يتزع منه في غفلته أو بغير اختياره أو بإجبار حاكم له على إخراجيه أو بإكراه عليه فإن تعذر عليه ذلك أخرجه وجوبا مراعاة للصلاة لأن حرمتها أشد لوجوبها مع العذر وبلعه أولى من إخراجيه لعدم التنجيس ولو لم يصل طرفه الداخل إلى النجاسة لم يضر في الصلاة ولا في الصوم ولو أذن في إخراجيه أو تمكن من دفعه من أخرجه أفطر لأن له فيه غرضا وبذلك فارق الطعن كما مروا لو أمكنه قطعه من حد الظاهر وإخراجيه وابتلاعه ما في البطن لزومه وصحابه (قوله والجماع) ولو زنا وطال زمنه أو تكرر (قوله ناسيا) ومثله الإكراه كما مروا لم يذكره الشارح لما قيل من عدم تصوره لأن الشهوة لا توجد إلا عن اختيار وهو مردود والتقييد لأجل الخلاف (قوله وقرق الأول) أي من حيث الخلاف (قوله وعن الاستمنا) أي إخراج المنى من الذكر باليد ولو مع حائل أو بيد حليلة ولا يفطر بخروج المذي والودي خلافا للإمام أحمد (قوله لأن الإيلاج) أي ولو في هوى الفرج أو بمحائل ولو تخينا أو غير آدمي في قبل أو دبر نعم لا يفطر الحنثي بإيلاجه ولا بإيلاجه فيه إلا أن وجب للغسل على ما مر في بابه فراجع (قوله وكذا خروج المنى بلمس) أي بحيث ينسب خروجه إليه وإن تأخر عنه نعم لو لمس قبل الفجر وأنزل بعده لم يفطر ومحل الفطر به في لمس ينقض الوضوء ولو لفرج مبان ولا كأمرد ومحرم وعضو مبان فلا يفطر ولو بشهوة كما اعتمدته شيخنا آخر أو لم يوافق على قول شيخنا الرمي بتقييد لمس المحرم بكونه على وجه الكرامة وكألو كان بمحائل فلا يفطر معه ولو كان رقيقا وإن كرره أو قصد به الإنزال

عن نفسه) أي فكان كألو أكل لدفع المرض والجوع ورد بأن الإكراه قاذح في اختياره والمرض والجوع لا يقدران فيه بل يزيدانه تأثيرا (قول الشارح ليس منها عنه) أي فأشبهه الناسي لكن لو قصد التلذذ بالأكل ينفي الفطر كما ذكره جماعة في نظيره من الجماع (قول المتن وإن أكل ناسيا إلخ) مثله الأكل جاهلا بالتحريم إذا كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ في بادية بعيدة عن العلماء واستشكل الشيخ عز الدين تصوير المسألة من حيث إنه إذا اعتقد جواز الأكل فما هو الصوم الذي نواه والجاهل بحقيقة الصوم لا يتصور منه قصده والجواب بأن يفرض ذلك مأكول يخفى حكمه كالتراب فإن العامي قد يظن أن الصوم هو الإمساك عن المعتاد وهذا الجواب فيه نظر لأن قضيته أنه لا يشترط قرب العهد بالإسلام وأجيب أيضا بما لو أكل ناسيا يظن أنه أفطر فأكل ثانيا ورد بأن الحكم في الجهل عدم الصوم وفي هذا التصوير فلا يستقيم (قول المتن إلا أن يكثر) انظر هل الكثرة بالنظر للمأكول أم بالنظر للفعل (قول المتن والجماع) لو أكره على الزنا ينفي أن يفطر به تنفيرا عنه (قول المتن كالأكل) قضية التشبيه التفصيل بين أن يطول زمنه أولا على ما سلف وهو متجه بالأولى لأن الجماع بين اثنين إن نسي أحدهما ذكره الآخر بخلاف الأكل وقول الشارح ناسيا يقتضي أن التشبيه لا يتوجه إلى حكمه في الإكراه وهو ممنوع (قوله المتن وعن الاستمنا) ولو بيد زوجته وخرج بالاستمنا الإماء بغير اختياره فلا يفطر به (قول المتن وكذا خروج إلخ) لو خرج مذي لم يضر خلافا لأحمد ذكره الدميري (قول المتن لا الفكر) بالإجماع (قول المتن وتكره القبلة إلخ) أي في الغم وغيره من امرأة لرجل أو عكسه وكذا المعانقة واللمس باليد ونحو ذلك ففي الحديث من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه

عن نفسه وعبارة المحرر فالذي رجح من القولين أنه يفطر قال في الشرح الصغير ولا يعد أن يرجح عدم الفطر (قلت الأظهر لا يفطر والله أعلم) لأن أكله ليس منها عنه (وإن أكل ناسيا لم يفطر) قال عليه السلام: من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليغم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه [رواه الشيخان] (إلا أن يكثر) فيفطر به (في الأصح) لأن النسيان في الكثير نادر (قلت الأصح لا يفطر والله أعلم) لعدم الحديث (والجماع) ناسيا (كالأكل) ناسيا فلا يفطر به (على المذهب) وقيل فيه قول لا جماع المحرم ناسيا وقرق الأول بأن المحرم له هيئة يتذكر بها الإحرام بخلاف الصائم (و) الإمساك (عن الاستمنا) فيفطر به لأن الإيلاج من غير إنزال مفطر فالإنزال بنوع شهوة أولى أن يكون مفطرا (وكذا خروج المنى بلمس وقبله ومضاجعة) يفطر به لأنه إنزال بمباشرة (لا الفكر والنظر بشهوة) لأنه إنزال من غير مباشرة كالاتحاد (وتكره القبلة لمن حركت شهوته)

خوف الإنزال (والأولى لغيره تركها) فيكون فعلها خلاف الأولى وعدل هنا وفي الروضة عن قول أصلهما تحرك إلى حركت لما لا يخفى (قلت هي كراهة تحريم في الأصح والله أعلم) كذا قال في أصل الروضة أيضا والرافعي حكى عن التثمة وجهين التحريم والتنزيه وقال والأول هو المذكور

في التهذيب (ولا يفطر بالفصد والحجامة) وسيأتي استحباب الاحتراز عنهما (والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار إلا يقين) كأن يشاهد غروب الشمس (ويحفل) الأكل آخره (بالاجتهاد) بورد وغيره (في الأصح) والثاني لا قدرته على اليقين بالصبر (ويجوز) الأكل (إذا ظن بقاء الليل قلت وكذا لو شك فيه والله أعلم) لأن الأصل بقاؤه (ولو أكل باجتهاد أولا وأخرا) من النهار (وبان الغلط بطل صومه أو بلا ظن ولم يبين الحال صح إن وقع الأكل (في أوله) لأن الأصل بقاء الليل (وبطل) إن وقع الأكل (في آخره) لأن الأصل بقاء النهار ولا مبالاة بالتسميح في هذا الكلام لظهور المعنى المراد (ولو طلع الفجر وفي فمه طعام فلفظه صح صومه) وإن ابتلع شيئا منه أفطر وإن سبق شيء منه إلى جوفه فوجهان مخرجان من سبق الماء في المضمضة قال في الروضة الصحيح لا يفطر (وكذا لو كان) طلوع الفجر

أو الفطر أو كان بفعلها وإن تمكن من دفعها كما يؤخذ مما مر (قوله خوف الإنزال) (لخ) أي فلا ينظر به وإن كرره وعلم أنه ينزل به وهذا ما مشى عليه ابن حجر والخطيب تبعاً لظاهر ما في المجموع وقال الأذرعى يفطر إذا علم الإنزال به وإن لم يكرره واعتمده شيخنا الرملي قال والفكر كالنظر في ذلك (قوله لما لا يخفى) وهو أن الماضي يفيد وجود التحرك عندما ذكر بخلاف المضارع لشموله للمستقبل وليس مراداً ولا يفتر بما لبعضهم هنا (تغيبه) النظر والفكر المحرك للشهوة كالقبلة فيحرم وإن لم يفطر به (قوله وكذا لو شك فيه) أي في بقاء الليل قال شيخنا الرملي وغيره ولا تصح النية في هذه الحالة لعدم الجزم فيها كما مر (قوله ولو أكل باجتهاد أولا وأخرا) (وبان الغلط بطل صومه) وكذا لو جامع مثلاً كما يأتي (قوله وبطل) ويلزمه الكفارة إن أفطر بالجماع في هذه نعم لو بان له الصواب فلا قضاء ولا كفارة (قوله بالتسميح) (لخ) حيث أطلق أول النهار وآخره على آخر الليل وأوله وعلى ما لم يعلم أنه أوله وآخره (قوله فلفظه) هو محتاج إليه في عدم الفطر بالسبق المذكور بعده لأنه وإن صح صومه في إمساكه لو سبق منه شيء إلى الجوف أفطر كما قاله شيخنا الرملي (قوله من مباشرة مباحة) أي من حيث الصوم وإن كان زانياً ومحل صحة الصوم حيث إن لم يقصد اللذة بالترغ وإلا بطل صومه وقيد الإمام جواز الإيلاج بما إذا بقي من الليل ما يسمعه مع الترغ وإلا امتنع وبطل صومه بالترغ وإن قارن الفجر (قوله بطل صومه) أي لم ينعقد ثم إن أمكنه صبحه صومه بالترغ ولم يترغ لزمته الكفارة أيضاً وفي شرح شيخنا أنه لا كفارة إن استمر لظنه بطلان صومه أو طلع الفجر قبل علمه به وإن استمر مجامعاً أو علم حال طلوعه فترغ حالاً .

(فصل) في الركن الثالث من أركان الصوم والمذكور فيه شروط الصحة وسيأتي شروط الوجوب (قوله والعقل) أي الغريزي الذي لا يزيله إلا الجنون أخذنا مما بعده .

(قول الشارح خوف الإنزال) يريد بهذا أن العلة خوف الإنزال لا حصول اللذة (قول الشارح لما لا يخفى) أي وهو تنزيل الشهوة التي تحصل من القبلة منزلة الحاصل لشدة ارتباطها بها بحيث يخشى الإنزال (قول المتن ولا يفطر بالفصد (لخ) وأما حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » فقال الشافعي رضي الله عنه منسوخ وفي البخاري أنه ^{عليه السلام} : احتجم وهو صائم (قول المتن ويحفل بالاجتهاد) كغيره ويكون بورد من القراءة والأذكار والأعمال (قول الشارح بالتسميح في هذا الكلام) يعني في رجوع ضميري أوله وآخره للنهار وقوله بالتسميح أي في قوله أولاً وآخره لأن المعنى من النهار فقط أطلق أول النهار على جزء من آخر الليل وأطلق آخره على جزء من أول الليل أي باعتبار الاجتهاد وكذا التسميح في رجوع ضميري أوله وآخره إلى النهار مع أن الأكل في الحقيقة ربما وقع في جزء مشكوك فيه (قول الشارح وإن سبق (لخ) ظاهره ولو بعد التمكن من طرحه (قول المتن فترغ) أي لأن النازع ليس مجامعاً نعم لو قصد بنزعه اللذة ففي البحر عن الشيخ أبي محمد أنه يضر (قول الشارح وأولى من هذا (لخ) عبارة الإسنوي التعبير بقاء التعقيب يؤخذ منه أن صورة المسألة عقب الفجر فلو أحس بالفجر فترغ بحيث وافق طلوعه آخر نزعه صبح بلا خلاف وقوله وافق طلوعه يعني ابتداء الطلوع فيوافق عبارة الشارح (قول المتن بطل) بمعنى لم ينعقد (قول الشارح وإن لم يعلم) إذا علم ثم مكث لزمته الكفارة وإن كان صومه لم ينعقد لثلاً يخلو جماع في رمضان عنها واستشكله بنظيره من الحج ولعل الفرق سبق النية هنا (فصل شرط الصوم (لخ) المذكور في هذا الفصل شروط الصحة وفي الذي بعده شروط الوجوب وأما التعبير بالشرط فيما سلف فهو تجوز والمراد ما لا بد منه (قول المتن والعقل) أي التمييز فيصح صوم المميز كذا

(مجامعاً فترغ في الحال) صح صومه وإن أنزل لتولده من مباشرة مباحة قاله في المهذب وأولى من هذا بالصحة أن يحس وهو مجامع بتباشير الصبح فيترغ بحيث يوافق آخر الترغ ابتداء الطلوع (فإن مكث) بعد الطلوع مجامعاً (بطل) صومه وإن لم يعلم بطلوعه إلا بعد المكث فترغ حين علم. (فصل) (شرط الصوم) من حيث الفاعل (الإسلام) فلا يصح صوم الكافر أصلياً كان أو مرتداً (والعقل) فلا يصح صوم المجنون (والتقاء عن

الحيض والنفس) فلا يصح صوم الحائض والنفساء (جميع النهار) فلو ارتد أو جن أو حاضت أو نفست في أثناء النهار بطل صومه (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) والثاني يضر كالإغماء وفرق الأول بأن الإغماء يخرج عن أهلية الخطاب بخلاف النوم إذ يجب قضاء الصلاة الفائتة به دون الفائتة بالإغماء (والأظهر أن الإغماء لا يضر إذا أفاق لحظة من نهاره) اتباعاً من الإغماء من الإفاقة فإن لم يفق ضرر والثاني يضر مطلقاً والثالث

(قوله والنفس) وكذا نحو الولادة من الإفاقة أو مضغة ولو بلا بلل على المعتمد (قوله وفرق إغ) والمنظور إليه في الفرق وجوب قضاء الصلاة على النائم دون المغنى عليه فلا اعتراض عليه (قوله إذا أفاق إغ) صريح هذه الوجوه عدم صحة الصوم في الإغماء المستغرق لجميع النهار بلا خلاف ومثله بالأولى شرب الدواء المذكور بعده المبني عليه وإن علم أنه يزيل عقله لعدم تعديه فالمراد العقل فيه وجوده في بعض النهار ليصح البناء المذكور عقبه بقوله إن قلنا إغ إذا قاتل بالصحة مع الاستغراق كاعلم وحينئذ فتصحیح البطالان عليه في الطريقة الحاكية ضعيف لما يأتي ولعل سكوت الشارح عنه للعلم بالصحة فيه بالأولى مما ذكره بعده من صحة صوم السكران إذا صحا لحظة من النهار مع تعديه المنصرف إليه السكران عند الإطلاق (قوله فزال عقله) أي بغير جنون وكذا في السكر بعده فتأمل (قوله الثلاثة) وقال مالك إنها اثنان (قوله هو الراجح دليلاً) فالذهب المعتمد خلافه وإن نفر الأول وأقام بمكة وأشار بقوله نظر إغ إلى أن محل رجحان الدليل إذا أريد به ذلك والإفلاق بعضهم في هذا الاحتمال إبطال للرجحان فتأمل (قوله في الجملة) أي عند السبب ومنه أمر الإمام بصوم الاستسقاء كما مر (قوله عن القضاء) ولو لنذر

لا يضر إذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها لو شرب دواء ليلاً فزال عقله نهاراً ففى التهذيب إن قلنا لا يصح الصوم في الإغماء فهذا أولى وإلا فوجهان والأصح أنه لا يصح لأنه بفعله ولو شرب السكر ليلاً وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وإن صحا في بعضه فهو كالإغماء في بعض النهار قاله في التتمة (ولا يصح صوم العيد) أي عيد الفطر أو الأضحى نبي ﷺ : « عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى » [رواه الشيخان] [كذا التشرقي] أي أيامه الثلاثة بعد يوم الأضحى لا يصح صومها (في الجديدي) لأنه ﷺ : « نهي عن صيامها » [رواه أبو داود بإسناد صحيح] وفي حديث مسلم إنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل وفي القديم يجوز للمتمتع العادم الهدى صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج لما روى البخاري عن عائشة وابن عمر قال لم يرخص في أيام التشريق أن

قال الإسنوي وفيه نظر فإن المغنى عليه يصح صومه إذا أفاق لحظة كما سيأتي ولا شك أن التمييز يزول به بل النوم يزيل التمييز (قول المتن والنقاء) بالإجماع (قول المتن جميع النهار) يرجع لكل من الإسلام والعقل والنقاء (قول الشارح والثاني يضر إغ) وأما الغفلة فلا أثر لها في الصوم بالاتفاق (قول الشارح بخلاف النوم) لك أن تقول المغنى عليه يجب عليه أيضاً قضاء الصوم كما سيأتي ففيه أهلية الخطاب نعم النائم أكمل منه وكان الشارح رحمه الله أراد بالأهلية غريزة العقل لكن في زوالها عن المغنى عليه نظر (قول المتن من نهاره) أي الإغماء أو الصيام (قول الشارح والثاني يضر مطلقاً) كالجنون (قول الشارح أول النهار) أي لأنه أول جزء تقارنه النية حكماً (قول الشارح والأصح أنه لا يصح) قال الإسنوي يجب حمله على المستغرق وقال إنه أولى بالصحة من السكر يعني لأن السكر حرام وهذا دواء مأذون فيه هذا كلام حسن إلا أن المبني عليه إنما هو الإغماء غير المستغرق لأن المستغرق لم يحك الشارح فيه وجهاً بصحة الصوم ثم رأيت الإسنوي حكى في الإغماء وجهاً أنه لا يضر مطلقاً كالنوم (فتنبه) لا يصح حمل مسألة الدواء على أن الحاصل بالنهار جنون لأنه يلزم أن يكون الجنون من غير سبب من الشخص يترتب حكمه على الإغماء بالأولى ولم يفعلوا ذلك (قول الشارح عن الثلاثة الواجبة في الحج) لو تعجل في يومين هل له صوم الثالث من السبعة إذا أقام بمكة (قول المتن بلا سبب) أورد الإسنوي على مفهوم هذا عدم صحة صومه احتياطاً لرمضان قال والاحتياط سبب اهـ وفيه نظر لأن سببية الاحتياط ههنا ممنوعة شرعاً فكيف الإيراد فلذا نظر فيه بعضهم وفي نظره نظر لأن منع سببية الاحتياط هو موضع النزاع (قول الشارح لأنه قابل للصوم) أي كما يأتي في قوله وله صومه عن القضاء إغ قال الإسنوي وما جزمنا به من تحريم الصوم فيه مخالف لنص الشافعي وجمهور الأصحاب وكان اعتراضه من حيث كونه يوم شك وإلا فقد قال عقب ذلك إذا انتصف شعبان حرم الصوم بغير سبب على الصحيح في زوائد الروضة قال وعلى هذا فلا فرق بين أن يصله يوم أو يومين قبله أم لا هـ ثم قضية التحريم الفساد كما في يوم الشك (قول المتن عن القضاء) ولو عن مستحب

يصمن إلا لمن لم يجد الهدى قال في الروضة وهذا القديم هو الراجح دليلاً أي نظر إلى أن المراد لم يرخص رسول الله ﷺ : (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) قال عملار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ : رواه أصحاب السنن الأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (فلو صامه) تطوعاً بلا سبب (لم يصح في الأصح) والثاني يصح لأنه قابل للصوم في الجملة (وله صومه عن القضاء

والنذر والكفارة (وكذا لو وافق عادة تطوعه) كأن اعتاد صوم الاثنين والخميس فوافق أحدهما فله صومه تطوعا لعادته قال عليه السلام : لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه [رواه الشيخان] وتقدموا أصله فتقدموا ابتاعين حذفت منه إحداهما تخفيفا (وهو) أي يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤيته) أي بأن الهلال رأى ليته والسماء مصحبة ولم يشهد بها أحد (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) وظن صدقهم أو عدل ولم تكف بهو عبارة الحرر كالشرح أو قال عدل من النسوة أو العبيد أو الفساق قدر أيناها ولا يصح صومه عن رمضان لأنه

لم يثبت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال إنه رآه ممن ذكر يجب عليه الصوم كاتقدم عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في أثنائه صحة نية المعتقد لذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة (وليس إطباق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لما تقدم في الحديث فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ، ولا أثر لظننا برؤيته لولا السحاب لبعث الهلال عن الشمس ولو كانت السماء مصحبة وتراعى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس يوم شك وقيل هو يوم شك ولو كان في السماء قطع سحاب يمكن أن يرى الهلال من خلالها وأن يخفى تحتها ولم يتحدث الناس برؤيته فقيل هو يوم شك وقيل لا قال في الروضة الأصح ليس بشك (ويمن تعجيل الفطر) إذا تحقق

أو نفل (قوله والنذر) أي المطلق إذ لا يصح نذر شيء منه بعينه لمن لا يصح منه ولا كراهة في صومه لشيء من ذلك نعم إن تحرى صومه لذلك لم يصح كما في الصلاة في وقت الكراهة (قوله لعادته) وتثبت العادة بمرة قبله (قوله إلا رجل إلخ) وقيس بما فيه غيره بجماع السبب (قوله والسماء مصحبة) أي ليست مطبقة بالغيم لأنه مفهوما بعده (قوله أو شهد بها صبيان إلخ) فلا بد من العدد فيهم وفيمن بعدهم وأقله اثنان ومن الفسقة الكفار (قوله وظن صدقهم) أي وحالهم يشعر به أيضا (قوله ولم تكف به) أي على المرجوح (قوله لم يثبت) أي لا خصوصها ولا عموما (تفصيله) علم مما ذكر هنا عدم صحة ما ذكره شيخنا الرملي عن إفتاء والده في المسألة التي تعم بها البلوى (قوله يجب عليه الصوم) أي الخبر بفتح الموحدة وكذا من أخبره أيضا وهكذا ولا يخرج ذلك اليوم عن كونه يوم الشك في ذاته (قوله إذا تبين) ولو بعذر من طویل والمراد بقوله إنه منه أن لا يتبين أنه من غيره (قوله الأصح ليس بشك) هو المعتمد (تفصيله) مثل يوم الشك بقية النصف الثاني من شعبان فيحرم صوم شيء منه بلا سبب إن لم يصله بما قبله ولو يوم ولو وصله ثم أفطر يوما امتنع الصوم بعده قاله شيخنا وفيه نظر لأنه ثبت له بما صامه منه عادة فراجع (هافدة) يحرم الوصال بالصوم لأنه من خصائصه عليه السلام : وكذا الإمساك كما قاله الإسني وهو أن لا يتعاطى مفطرا بين اليومين ولو بنحو جماع (قوله تعجيل الفطر) بغير الجماع ولو على الماء وإن رجي غيره ويكره تأخيره وإن اعتقد فضيلة كما في الأم ^(١) (قوله على قم) والأفضل كونه وترا وكونه بثلاث فأكبر ويقدم عليه الرطب والبسر والعجوة وبعده ماء زمزم ثم غيره ثم الحلواء بالمد خلافا للرواي ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويكره مع الماء وأن يتقايها كما في شرح شيخنا (قوله وعبارة المحرر إلخ) هي أولى من عبارة المنهاج لأنها تفيد أن تعجيل الفطر سنة برأسها وأنه على التمر كذلك وأنه على الماء عند فقد التمر (قوله وتأخير السحور) عطف على تعجيل

ولو كان عن قضاء رمضان تعين فعله فيه فيما يظهر (قول الشارح أي بأن الهلال) أي أما إذا قال أحد رأيتة فهي المسألة الآتية (قول الشارح وظن صدقهم) عبارة الإسني وإن ظن صدقهم (قول الشارح أو قال عدد) يريد بهذا عدم اشتراط لفظ شهادة (قول الشارح ولا يصح صومه إلخ) إن كان مراده لا يصح ولا يجوز فهو محمول على من لم يظن صدق الخبر ولم يكن ظن الصدق من غيره وإن كان المراد نفى الصحة فقط فهو محمول على من ظن الصدق ولم يتبين كونه من رمضان وبهذا يحصل عدم المناقاة (قول الشارح فلا تنافي بين ما ذكر إلخ) أي لأن ما هنا وجهه عدم الثبوت والذي قاله البغوي مفيد لجوب الصوم على من اعتقد والذي في أثنائه الباب المراد منه أن نية المعتقد صحيحة وأنه يقع عن رمضان إذا تبين كونه منه فيكون هذا الثالث مقيدا للكلام البغوي فيجب الصوم على كلام البغوي ولكن لا يقع عن رمضان إلا إذا تبين كونه منه لأنه لا يثبت بمن ذكر هذا ما ظهر في معنى كلامه ويجوز على بعد أن يحمل ما هنا على مجرد الظن وكلام البغوي إنما هو مفروض في الاعتقاد وهو أعلى (قول الشارح فلم يتحدث برؤيته) يفهم أنه إذا تحدث برؤيته يكون يوم الشك كما لو تمحض الصحو وهو ظاهر وأما قول الشارح فيما سلف والسماء مصحبة فقيده به لأخذه من إطباق الغيم الآتي في المتن بعده (قول الشارح وعبارة المحرر) أي فهي أحسن لأنها تفيد أن التعجيل سنة مستقلة

غروب الشمس (على تمر ولا إفماء) قال عليه السلام : لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر [رواه الشيخان] وقال إذا كان أحدكم صائما فليفطر على تمر فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه يذهب به الطهر صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري وعبارة الحريرسن للصائم أن يعجل الفطر وأن يفطر على تمر فإن لم يتيسر فعلى ماء (وتأخير السحور) قال عليه السلام : لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور [رواه الإمام أحمد في مسنده] .

(ما لم يقع في شك) في طلوع الفجر فالأفضل تركه قاله في شرح المذهب. وعبرة الحرر وأن يتسحر ويؤخره وفي الصحيحين حديث: تسحروا فإن في السحور بركة، وفيهما عن زيد بن ثابت قال تسحروا مع رسول الله ﷺ: ثم قمنا إلى الصلاة وكان قدر ما بينهما خمسين آية وفي صحيح ابن حبان تسحروا ولو بجرعة ماء وفي شرح المذهب وقت السحور بين نصف الليل وطلوع الفجر وأنه يحصل بكثير المأكول وقليله وبالماء (وليصن

لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات) قال في الدقائق اشترك النوعان في الأمر بهما لكن الأول أمر إيجاب والثاني استحباب أهو قول الحرر وأن يصون اللسان يفيد أنه من السنن كما صرح به في الشرح كغيره والمعنى أنه يسن للصائم من حيث الصوم صون لسانه عن الكذب والغيبة المحرمين فلا يبطل صومه بارتكابهما بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستقاء فلا حاجة إلى عدول المنهاج عما في الحرر وغيره وظاهر أن المراد الكف عن الشهوات التي لا تبطل الصوم كشتم الرياحين والنظر إليها ولمسها لما في ذلك من الترفه الذي لا يناسب حكمة الصوم ويدل للأول حديث البخاري: من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه (ويستحب أن يغسل عن الجنابة) ونحوها (قبل الفجر) ليكون على طهارة

ويسن على ما تقدم في الفطر من تمر وغيره نعم إن خشى منه ضررا لم يسن وهو بفتح السين المأكول وبضمها الأكل وتأخير موافق لحكمة مشروعية الصوم من الإعانة عليه (قوله في طلوع الفجر) قصره الشارح مع إمكان رجوعه إلى الغروب أيضا ولعله لأنه لما فرض الأول بعد تحقيق الغروب لم يصح الرجوع إليه (قوله وعبرة الحرر إلخ) وهي أولى من عبارة المنهاج لنظير ما مر (قوله النوعان) أي الحاصلان من اللسان والنفس والقلب كاللسان في الغيبة بالأولى (قوله من حيث الصوم) أي بالإيجاب لا من حيث الصوم (قوله فلا حاجة إلى عدول المنهاج) عن ذكر السنة إلى صيغة الأمر المشتركة بين الوجوب والندب كما مر (قوله كشتم الرياحين والنظر إليها ولمسها) وهي ما هارغ طيب كالمسك والطيب والورد والرجس والريحان ولو في يوم الجمعة مثلا وسواء الأعمى والبصير قال شيخنا ومحل ذلك في النهار أما لو استعمله ليلا وأصبح مستديما لم يكره كما في الحرم وفي ابن حجر ما يخالفه ويوافقه التعليل المذكور (قوله من الترفه) ومنه دخول الحمام لغير عذر (قوله قول الزور والعمل به) لعل المراد به كل شيء غير مطلوب في الصوم وإن لم يحرم قال الحليمي ينبغي للصائم أن يصوم بجميع جوارحه فلا يمشى برجله إلى باطل ولا يبطش بيده في غير طاعة الله ولا يدهن ولا يقطع الزمن بالأشعار والحكايات التي لا طائل تحتها ونحو ذلك انتهى خصوصا ما يحرم مطالعته مما سيأتي في الاعتكاف (فرع) لو تاب من ارتكب في الصوم ما لا يليق ارتفع عن صومه النقص بناء على أن التوبة تجب بالجميل أي تجبر بمعنى تزيل ما وقع قبلها ولو فطر صائما قد فعل ما لا يليق ولو مما يحبط أجره لم يفت الأجر على من فطره على الوجه الوجه فراجع (قوله أن يقتسل) ولو من الاحتلام أخذنا من العلة فإن لم يغتسل غسل ما لا يخاف من وصول الماء إليه كالأذن والذير (قوله عن الحجامة) من حاجم ومحجوم (قوله أن الأولى) أي فكره (قوله وذوق الطعام) نعم لا كراهة فيه لحاجة كمضغ لطفل (قوله بفتح العين) اسم للفعل وبكسرهما اسم للمعكوك كلما مضغ قوى وصلب واجتمع ومنه الموميا (قوله أفطر في وجه تقدم) وهو من جرح نعم إن انفصل معه شيء من المعكوك أفطر قطعاً وحرم الملك حيث ذل ولا يضر وصول ريمه وطعمه إلى جوفه (قوله عند فطره) أي عقب ما يحصل به الفطر

(قول المتن ما لم يقع إلخ) أي لحديث دع ما يريك (قول الشارح في طلوع الفجر) إن قلت هلا قال أو في غروب الشمس قلت لأنه فرض الأول بعد تحقيق الغروب كما سلف فلا يصح رجوع هذا (قول الشارح لكن الأول أمر إيجاب) قال الإسني وقد يكون أمر ندب كما في أحوال جواز الغيبة والكذب ثم أورد أنها قد يكونان واجبين كما في التخلص من ظالم وكما في مساوى الخاطب ونحوه ورد بأن النهي عن المفهوم الكلى باعتبار ذاته لا ينافي الجواز في بعض جزئياته واعتراض أيضا بأن الغيبة تكون بالقلب فقيده للسان لا حاجة إليه ورد بأنه يفهم بالأول لأن اللسان آلة القلب ثم الذي سلكه الشارح غير ذلك كله (قول الشارح فلا يبطل صومه) أي ثوابه (فرع) لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظر ويحتمل بقاءه وأن يكون غايته دفع الإثم خادماً (قول الشارح ويدل للأول إلخ) وفي الحديث رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر قال الماوردي والرويان لما كانا يحيطان الثواب حسن عد الاحتراز عنهما من آداب الصوم (قول الشارح بفتح العين) وأما بالكسر فهو اسم للموميا التي كلما مضغته

من أول الصوم (وأن يجتزأ عن الحجامة) والفصد لأنهما يضعفانه (والقبلة) بناء فيمن تحرك شهوته على إطلاق الحرر كراهتها المنصرف إلى كراهة التنزيه وعلى تصحيح المصنف أن كراهتها كراهة تحريم يجب الاحتراز عنها وتقدم أن الأولى لمن لم تحرك القبلة شهوته تركها (وذوق الطعام) خوف الوصول إلى حلقه (والملك) بفتح العين لأنه يجمع الريق فإن ابتلعه أفطر في وجه تقدم وإن ألفاه عطشه (وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت

وعلى رزقك أفطرت) روى أبو داود عن معاذ بن زهرة أنه عليه السلام كان إذا أفطر قال ذلك وإسناده حسن لكنه مرسل (وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في

رمضان وأن يعتكف) فيه

(لا سيما في العشر

الأواخر منه) روى

الشيخان عن ابن عباس

قال كان رسول الله ﷺ

أجود الناس بالخير وكان

أجود ما يكون في شهر

رمضان إن جبريل كان

يلقاه في كل سنة في رمضان

حتى ينسخ فيعرض عليه

رسول الله ﷺ: القرآن

وفي رواية وكان يلقيه في

كل ليلة وروى عن ابن عمر

أنه ﷺ: كان يعتكف في

العشر الأواخر من

رمضان وعن عائشة قالت

كان رسول الله ﷺ:

يعتكف في العشر الأواخر

من رمضان حتى توفاه الله

وفي رواية للبخاري أنه

كان يعتكف في كل

رمضان فالاكتكاف فيه

أفضل منه في غيره وكذا

إكثار الصدقة والتلاوة فيه

ولأفضلية ذلك فيه عدد من

السنن فيه وإن كان مستونا

على الإطلاق (فصل)

(شرط وجوب صوم

رمضان العقل والبلوغ)

وهذا يصدق مع الكفر

والحيض وغيرهما فلا يجب

على الصبي والمجنون لعدم

تكليفهما ووجوبه على

الكافر مع عدم صحته منه

وجوب عقاب عليه في

الآخرة كما تقرر في

وإن لم يندب كجماع وإدخال نحو عود في أنه كما قاله بعض مشايخنا بل نقل أنه يكفي دخول وقت الإفطار لكن ربما يتأني لفظ وعلى رزقك أفطرت فتأمل وراجع (قوله روى أبو داود إغ) وورد أيضا أنه كان عليه الصلاة والسلام يقول ذهب الظمأ واجتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله ولكن هذا ربما يفهم منه أنه في خصوص من أفطر على الماء فراجع (قوله الصدقة) ومنها التوسعة على عياله والإحسان إلى ذوى الأرحام وإفطار الصائمين بعشاء أو ما قدر عليه ونحو ذلك (قوله وتلاوة القرآن) ولو في حمام أو طريق لا نحو حش وهي في المصحف وإلى القبلة وجهها أفضل إلا لخوف رياء أو تشويش على قارئ آخر أو على نائم أو مصل (قوله في رمضان) صرح به هنا لطلب هذه الأمور ليلا ونهارا فيه وإلا فهي مطلوبة مطلقا (قوله لا سيما) كلمة تفيد أن ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها لا أداة استثناء وهي تشدد وتخفف ومعناها المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها خبر المخوف ونصبه بمحذوف أو جره بالإضافة وهو أرجح (قوله وكان أجود ما يكون) برفع أجود اسم كان ولا يجوز نصبه وما مصدرية أى أجود أكوأته أى أوقاته وأحواله (قوله أن جبريل) بفتح الهمة تعليل لما قبله في عرضه ﷺ القرآن على جبريل نظر فإن حفظه عن ظهر قلب من خواص البشر إلا أن يقال إن الله تعالى يلقي على جبريل حفظ ما كان يقرؤه النبي ﷺ في ذلك الوقت عليه أو يكشف له عن اللوح المحفوظ فيقابل ما يقرؤه النبي ﷺ فيه أو نحو ذلك فراجع وانظر (قوله وعن عائشة إغ) ذكره بعد الأول لإفادته استغراق العشر والمداومة (قوله في كل رمضان) يحتمل أن المراد في رمضان كل سنة فيفيد مداومة الاعتكاف من غير تقييد بعشر فقد ورد أنه اعتكف العشر الأول تارة والعشر الأوسط تارة أيضا ويحتمل في جميع أيام رمضان في بعض السنين (قوله ولأفضلية ذلك) أى الاعتكاف والصدقة والتلاوة وغيرها أو الإكثار المذكور في كلام المصنف وكل صحيح والله أعلم .

(فصل في شروط وجوب الصوم) (قوله العقل والبلوغ) اقتصر عليهما لأن المقصود من هو مكاتب بالصوم حالا أو مآلا فما في البرلسى هنا غير مناسب فتأمل (قوله وكذا يقال) هو مبنى للمجهول ونائبه المصدر المؤول بقوله أنه انعقد السبب إغ فالمرتد كالحائض في انعقاد السبب وهو لا ينافى كونه مخاطبا به خطاب تكليف بخلافها فقوله في المنهج ومن ألحق المرتد بها فقد سها إشارة إلى الشارح بناء على ما فهمه من شمول الإلحاق لعدم التكليف وليس كذلك مع أن في كلام المنهج ما يصرح بالتخصيص بقوله في ذلك فلا اعتراض

قوى وصلب واجتمع (قول الشارح روى أبو داود إغ) يؤخذ منه أن وقت الاستحباب بعد الفطر لقوله في الحديث وعلى رزقك أفطرت ولقول الراوى كان إذا أفطر (قول المتن وأن يكثر الصدقة) في الحديث من فطر صائما فله مثل أجره انظر لو كان الصائم قد فعل ما يحبط الثواب ثم فطره ما حكمه (قول المتن في رمضان) صرح به هنا دون ما سلف لأن هذه الأمور تكون ليلا ونهارا في رمضان (قول الشارح في كل رمضان) يحتمل أن يريد في جميعه ويحتمل أن يريد في كل شهر من أفراد هذا الشهر .

(فصل شرط وجوب صوم رمضان) (قول الشارح ووجوبه على الكافر إغ) لم يسلك صاحب المنهاج مثل هذا في الحج بل أخرج الكافر بقيد الإسلام فما وجه التفرقة فإن قلت قد ذكر الإسلام شرطا للصحة وهو يبنى عن ذكره هنا قلت فهنا فعل في الحج ذلك فإنه ذكره في الصحة وفي الوجوب وقول الشارح ووجوبه على الحائض والنفساء إغ لم يسلك الإسنى هذا المسلك بل جعل عدم الوجوب عليهما مفهوما بالأولى من جعل النقاء في الفصل السابق شرطا للصحة قال فيكون شرطا في الوجوب ولا يلزم تكليف المحال وقوله على الكافر الظاهر أن مراده بالكافر ما يشمل المرتد ولا ينافى في ذلك قوله الآتى في المرتد وكذا يقال إغ لأنه لم يقل

الأصول ووجوبه على الحائض والنفساء والمريض والمسافر وجوب انعقاد سبب كما تقرر في الأصول أيضا لوجوب القضاء عليهم كما سيأتى وكذا يقال في المرتد

والمغنى عليه والسكران أنه انعقد السبب في حقهم لوجوب القضاء عليهم (وإطاقته) أى الصوم فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ويجب عليه لكل يوم مد كما سيأتى (ويؤمر به الصبي لسبع إذا أطاق) وفي المذهب ويضرب على تركه لعشر قياسا على الصلاة وفي شرحه يجب على الولي أن يأمره ويضرب به على تركه ثم قال ولا يصح صومه إلا بنية من الليل هـ. ونظر بعضهم في القياس بأن ضربه عقوبة فيقتصر

ولا سهو فتأمل (قوله لا يرجى برؤه) قيد لقوله ويجب عليه لكل يوم مد لا لأصل الحكم (قوله قياسا على الصلاة) تقدم فيها عن شيخنا الرملى أن لا يشترط في السبع تمامها خلافا لشيخ الإسلام وابن حجر والخطيب فيأتى مثله هنا (قوله عقوبة) مردود لاختصاص العقوبة بالبالغ وإنما هو لمصلحة اعتياده (قوله ويباح تركه) قال شيخنا أى يجب أخذنا من تفسير المرض بما يبيح التيمم وما لا يبيحه يجوز فيه الفطر حيث شق مشقة لا تختمل عادة كما في شرح البهجة وغيره وضبط الإمام المرض بما يمنع من التصرف مع الصوم ونقل عن شيخنا الرملى ما يبيح التيمم^(١) يجوز لا موجب وما لا يبيحه لا يجوز معه الفطر وأنه لا يجب إلا عند خوف الهلاك ولم يرتضه شيخنا والوجه ما قاله شيخنا ومثل المرض غلبة جوع وعطش لا نحو صداع ووجع أذن وسن خفيفة (قوله للمريض) أى وإن تعدى بما أمره وشرط جواز فطره نية الترخيص كما قاله شيخنا الرملى واعتمده (قوله وإلا فعليه أن يتوى) قال الأذرعى وواقفه شيخنا الرملى ومثل ذلك نحو حصاد وبناء وحارس ولو متبرعا فتجب عليه النية ليلا ثم إن لحقته مشقة أفطر (قوله وللمسافر) قال شيخنا الزبائدى والرملى وإن أدام السفر وغلب على ظنه الموت قبل القضاء وسواء مضان والكفارة والمنذور ولو معينا في نذر صوم ولو للدهر أو نذر إتمامه بعد شروعه فيه أو القضاء ولو لما تعدى بفطره أو ضاق وقته وخالف السبكي في مديم السفر وفي النذر المعين وفي شرح شيخنا موافقته والمنقول عنه الأول وابن حجر في المضيق والمتعدى بفطره والطبلاوى في نذر صوم الدهر والعباب فيمن غلب على ظنه الموت نعم اعتمد شيخنا الرملى أن الواجب بأمر الإمام في الاستسقاء لا يجوز فطره بالسفر كما مر (قوله فإن تغصروا) أى ضررا لا يوجب الفطر (قوله وإن سافروا) أى بعد الفجر ولو احتمالا بأن شك هل فارق السور أو العمران قبل الفجر أو بعده (قوله فلا يفطر) فيحرم عليه الفطر حتى لو أفطر بالجماع لزومه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة نعم في لزوم الكفارة نظر فراجع (قوله جاز لهما) أى بنية الترخيص كما مر وفارق امتناع القصر بعد الإتمام للمسافر بأن صوم المسافر مندوب (قوله قضيا) ولا يجب عليهما الفور بل يسن وكذا في جميع المذكورات لا يجب الفور إلا في أربعة وهي قضاء يوم الشك والمتعدى بفطره والمرتد وتارك النية ليلا عمدا على المعتمد ويندب التابع في قضاء رمضان وقد يجب فيه الفور والتابع لضيق الوقت بأن لم يبق لرمضان الذى بعده

وجوبه على المرتد وجوب انعقاد سبب فعند التأمل لم يجعله كالحائض فاندفع ما نسب إليه شارح المنهج من السهو وفي إلحاقه بالحائض والله أعلم (قول الشارح والمغنى عليه والسكران) صنيع الشارح رحمه الله يقتضى أنهما داخلان في عبارة المتن وفيه نظر (قول الشارح ويجب عليه لكل يوم مد) أى ابتداء كما صححه في شرح المذهب وصحح في الكفاية أن الصوم واجب أولا ثم انتقل إلى الغدية ثم قضية توجيع الأول عدم القضاء لو شفى بعد ذلك وهو كذلك (قول المتن ويباح تركه للمريض) ولو تعدى بسببه ومن غلبه الجوع والعطش حكمه كالرخص (قول الشارح تغليا لحكم الحضر) أى كما أن الصلاة إذا اجتمع فيها سفر وحضر يغلب جانب الحضر فلا تقصر (فخرج) لو أفطر بالجماع لزومه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة (قول المتن ولو أصبح المسافر) استشكل الغزالي مسألة السفر بمن شرع في الصلاة وهو مسافر بنية الإتمام فإنه لا يجوز له القصر لتلبسه بفرض المقيمين قال والفرق بينهما غامض وفرق القاضى بأن للمسافر يجوز له إخلاء اليوم من الصوم بخلاف الصلاة (قول الشارح ومثلها النفساء) أى ولو عن زنا فيما يظهر (قول المتن والفطر بلا عذر) أى لأنه إذا وجب على المعذور فعلى

فيها على محل ورودها وكان الرافعى لم يذكره لذلك والمراد بالصبي الجنس الصادق بالذكر والأنثى (ويباح تركه للمريض إذا وجد به ضررا شديدا) زهر ما تقدم بيانه في التيمم ثم المرض إن كان مطبقا فله ترك النية وإن كان يحتمل وينقطع فإن كان يحتمل وقت الشروع فله ترك النية وإلا فعليه أن يتوى فإن عاد واحتاج إلى الإفطار أفطر (و) يباح تركه للمسافر سفرا طويلا مباحا فإن تضرر به فالفطر أفضل وإلا فالصوم أفضل كما تقدم في باب صلاة المسافر (ولو أصبح) المقيم (صائما) فحضر أفطر لوجود المبيح للإفطار (وإن سافر فلا) يفطر تغليا لحكم الحضر وقيل يفطر تغليا لحكم السفر (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أرادا الفطر جاز لهما لدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لزوال

عذرهما والثاني يجوز لهما الفطر اعتبارا بأول اليوم (وإذا أفطر المسافر والمريض قضيا) قال تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ أى فأنظر فعدة (وكذا الحائض) تقضى ما فاتها كما تقدم في باب الحيض ومثلها النفساء (والفطر بلا عذر وتارك النية عمدا أو سهوا يقضيان

(ويجب قضاء ما فات بالإغماء) بخلاف ما فات من الصلاة به كما تقدم في بابها للمشفقة فيها بتكررها (والردة) أي يجب قضاء ما فات بها إذا عاد إلى الإسلام وكذا السكر يجب قضاء ما فات به (دون الكفر الأصلي) فلا يجب قضاء ما فات به إذا أسلم ترغيا في الإسلام (والصبا والجنون) فلا يجب قضاء ما فات بهما لعدم موجه ولو اتصل الجنون بالردة وجب قضاء ما فات به بخلاف ما لو اتصل بالسكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ الصبي بالنهار صائما) بأن نوى ليلا (وجب) عليه (إتمامه بلا قضاء) وقيل يستحب إتمامه ويلزمه القضاء لأنه لم ينو الفرض (ولو بلغ الصبي فيه مفطرا أو

إلا قدر زمن القضاء وليس هذا بالأصالة وفيه نظر (قوله ويجب قضاء ما فات بالإغماء) علل بأنه مرض لجوازه على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقيد به بعضهم فيهم بأن لا يمضي عليهم^(١) فيه وقت صلاة وفيه بحث فتأمل (قوله وكذا السكر إلخ) ذكره مع الردة يفهم أنه في التعدى به وهو كذلك بخلاف غير التعدى به إلا إن وقع في ردة كما يأتي (قوله فلا يجب) قال شيخنا الرملي ولا يندب فلو قضاء لم ينعقد إلا يوم إسلامه وقال غيره يندب له القضاء مطلقا ويندب في الصبي قضاء ما فات في زمن التمييز دون غيره والجنون كالسكر فيما ذكر وأوجب الإمام مالك القضاء على الجنون كالمغنى عليه (قوله ولو اتصل إلخ) المراد باتصال الجنون بالردة وقوعه في زمنها لا بعدها وباتصاله بالسكر وقوعه بعده لا فيه وحيث أن الوقوع في زمن كل منهما يقضيه والواقع بعده فيهما لا يقضيه كإسلام أحد أبويه في الردة فلا فرق بينهما حتى لو كان له أصل مسلم قبل رده لم يقض من زمن الجنون شيئا (قوله وجب عليه إتمامه) قال شيخنا الرملي حتى لو جامع فيه بعد بلوغه لزمته الكفارة (قوله فلا قضاء عليهم) أي من بلغ مفطرا أو أسلم أو أفاق بل يندب لهم (قوله كما تلزمهم الصلاة إلخ) ويفرق بأنه لو شرع أحدهم في الصلاة أمكنه أن يتمها ولا كذلك الصوم (قوله ولا يلزمهم) أي بل يندب لهم الإمساك وفارق إسلام الكافر من سافر لبلد أهلها صيام حيث يلزمه الإمساك بأنه من أهل العبادات وصار منهم ويندب إخفاء الفطر عند من جهل عذر المفطر كما سيذكره (قوله لا يلزمهم) أي قطعاً وفارق جريان الخلاف فيما بعده بأن من تعاطى الفطر ليس فيه أهلية الصوم لو كان نفلا (قوله من أكل) ليس قيده والمراد من لم يكن فيه صائما (قوله يوم الشك) المراد به يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن شك وقضاؤه على الفور كما مر

غيره أولى وسبق في الصلاة وجه أنه لا يصح قضاؤها تغليظا عليه فينبغي أن يأتي هنا (فروع) في الخادم عن شرح المذهب أن تارك النية ولو عمدا قضاؤها على التراخي بلا خلاف واعتراض الزركشي مسألة العمد (قول المتن بالإغماء) علل بأنه مرض بدليل جوازه على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بخلاف الجنون قال بعضهم شرط جواز الإغماء عليهم أن لا يمضي عليه وقت صلاة اهـ (قول المتن والردة) لأنه التزم ذلك بالإسلام (قول المتن دون الكفر الأصلي) عبارة الروض كل مفطر بعذر أو غيره يقضى لا صبي ومجنون وكافر أصلي اهـ ولا يرد الحرم ونحوه لأنها خوطبا بالفدية دون الصوم (قول المتن والجنون) خلافا لما لك رحمه الله في مسألة الجنون فأوجب القضاء به بالإغماء (قول المتن بلا قضاء) لأنه صار من أهل الوجوب فلو جامع بعد ذلك لزمته الكفارة والقضاء (قول الشارح لا يمكنهم صومه) أي فاشبه من نذر صوم بعض يوم فإنه لا ينعقد (قول المتن ولا يلزمهم إمساك إلخ) (فروع) يسن لهؤلاء الثلاثة الإمساك والقضاء خروجاً من الخلاف (قول الشارح لأن نسيانه يشعر إلخ) قال الرافعي ويجوز أن يوجه بأن الأكل في نهار رمضان حرام على غير المعذور فإن فات الصوم بتقصير أو غيره لم يرتفع التحريم (قول الشارح أي لا يلزمهم الإمساك) لعدم التقصير كالمقصر المسافر ثم أقام ومثلهما الحائض والنفساء إذا زال عذرهما نهاراً بالأولى (قول الشارح لكن يستحب) كذا يستحب في المسألة الآتية بطريق الأولى (قول المتن والأظهر) عبارة الروضة فيما حكاه الإسنوي إذا أصبح يوم الشك مفطرا ثم كونه من رمضان فيجب إمساكه في الأظهر قال في التمهة القولان فيما إذا بان أنه من

يلزمهم الإمساك لكن يستحب حرمة الوقت فإن أكلا فليخفيه كيلا يتعرضوا للتممة وعقوبة السلطان (ولو زال) عذرهما قبل أن يأكلوا ولم ينو باليلا (فكذا) أي لا يلزمهم الإمساك (في المذهب) لأن من أصبح تاركا للنية فقد أصبح مفطرا فكان كالمفطر لا يلزمهم الإمساك حرمة لليوم ومنهم من قطع بالأول (والأظهر أنه يلزم) الإمساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) والثاني لا يلزمه لعذرهم كمسافر قدم بعد الأكل

وفرق الأول بأن الأكل في السفر مباح مع العلم بأن اليوم من رمضان بخلاف الأكل في يوم الشك ولو بان أنه من رمضان قبل الأكل فحكمي المتولى في لزوم الإمساك القولين وجزم الماوردي وجماعة بلزومه (وإمساك بقية اليوم من خواص رمضان) بخلاف النذر والقضاء فلا إمساك على متعد بالفطر فيهما ثم المسك ليس في صوم فلو ارتكب محظورا فلا شيء عليه سوى الإثم .

(فصل) (من فاته شيء من رمضان فمات قبل إمكان القضاء فلا تدارك له) أى للفائت (ولا إثم) به إن فات بعذر كمرض استمر إلى الموت (وإن مات بعد التمكن من القضاء ولم يقض) لم يصم عنه وليه في الجديده بل يخرج من تركه لكل يوم مد طعام) وفي القديم يصوم وليه أى يجوز له الصوم عنه ويجوز له الإطعام فلا بد من التدارك على القولين سواء فات بعذر أم بغيره (وكذا النذر والكفارة) في تداركهما القولان (قلت القديم هنا أظهر) قال في الروضة للأحاديث الصحيحة فيه وذهب إلى تصحيحه جماعة من محققى أصحابنا والمشهور في المذهب تصحيح الجديد والحديث الوارد بالإطعام ضعيف أى وهو حديث ابن عمر : من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا ، رواه ابن ماجة والترمذي وقال الصحيح وقفه على راويه من

(قوله وجزم الماوردي وجماعة بلزومه) وهو المعتمد (قوله من خواص رمضان) وذلك لأن وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره ولأنه سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (قوله سوى الإثم) ويناب عليه لأنه واجب ولو ارتكب فيه مكروها كرهه كالاستياك بعد الزوال وقد مر أن المعتمد عدم كراهته له .

(فصل في فدية فطر صوم رمضان) (قوله إن فات بعذر) قيد في عدم التدارك وعدم الإثم فما فات بغير عذر يجب تداركه مع الإثم وإن لم يتمكن من القضاء ويصوم عنه وليه ويجب الإخراج من تركه عنه والمراد بالتمكن أن يدرك زمنا قابلا للصوم قبل موته بقدر ما عليه وليس به نحو مرض أو سفر ولو قبل رمضان الثاني خلافا لابن أبي هريرة رضى الله عنه (قوله وإن مات) أى من فاته شيء من رمضان بعد التمكن لا بقيد كونه معذورا فصح التعميم بعده (قوله وفي القديم يصوم عنه وليه) أى وإن مات مسلما ولا تعين الإطعام (قوله يجوز) أى يندب إن لم يكن تركه وإلا وجب (قوله والكفارة) ولو عن يمين أو تمتع أو قتل أو ظهار على المعتمد فيجب منها ما تمكن منه فلو مات بعد لزوم كفارة الظهار بعشرة أيام مثلا لم تداركه العشرة دون ما زاد ويلزم الولي في الصوم إتمام كل يوم شرع فيه ولا يجب عليه التابع في كفارة ظهار مثلا ولا في نذر شرط الميت

رمضان قبل الأكل فإن بان بعده فطريقان أحدهما لا يجب الإمساك قطعاً وأصحهما وجهان الصحيح منهما الوجوب اهـ وبها اعترض الإسئوي على المنهاج حيث فرض القولين فيمن أكل مع أن محلها قبل الأكل قال وكأنه توهم أن المراد بالمفطر أى في عبارة المحرر الأكل فصرح به قال نعم كلام المنهاج صواب من حيث إن في الكفاية أن الأكثرين على القطع بالوجوب عند عدم الأكل قال فما قاله في المنهاج صواب في الحقيقة وخطأ في الظاهر اهـ (قول الشارح ورفق الأول إلخ) قال الإمام على قاعدة أن الأمر بالإمساك تغليظ وعقوبة أنا قد ننزل المخطيء منزلة العامد لا تنسأبه إلى ترك التحفظ كما في حرمان القاتل خطأ من الميراث (قول المتن من خواص رمضان) وذلك لأن وجوبه أصلي بدليل أنه لا يقبل غيره (قول الشارح لا شيء عليه) بخلاف المتم للحدج الفاسد (فصل من فاته شيء إلخ) (قول الشارح فمات قبل إمكان القضاء) من صورته عروض الحيض الذي مات فيه قبل غروب شمس اليوم الثاني من شوال كذا قال الإسئوي وهو ظاهر لأنه فرض المسألة أنه فات بعذر (قوله المتن فلا تدارك له) كآلو تلف المال بعد الحول وقبل التمكن فإنه لا ضمان ولا إثم (قول الشارح إن فات بعذر إلخ) أما لو فات بغيره والصورة عدم التمكن بعد ذلك فإنه يأثم وتجب الفدية من تركه قاله الرافعي في باب النذر وينبغي جريان القول القديم الآتي في هذه الصورة (قول المتن بعد التمكن) ذهب ابن أبي هريرة إلى عدم لزوم شيء إذا مات قبل رمضان الثاني قال لأنه قضاء موسع في وقت محصور ومات قبله فلا شيء عليه كمن مات في أثناء وقت الصلاة فإنه لا إثم عليه اهـ وخالفه سائر الأصحاب (قول الشارح أى يجوز له الصوم) ينبغي إذا كان وارثا وله تركة أنه يجب أحد الأمرين ثم الفدية من رأس المال (قول الشارح سواء فات إلخ) هو كذلك إلا أن المقسم أولا مفروض في الفائت بعذر لقوله ولا إثم فلا تشمل العبارة الفائت بغير عذر هذا محصل إشكال الإسئوي وأجيب بأن المقسم أعم ولكن الحكم الذي في جزاء الشرط الأول مقيد بحالة العذر بدلالة نفى الإثم ولا يلزم من ذلك تقييد الشرط به (قول المتن والكفارة) أى كفارة القتل لأنه لا إطعام فيها بخلاف كفارة الظهار وواقع رمضان فإنه بالموت يعجز عن الصيام فينتقل إلى إطعام ستين مسكينا من غير صوم (قول المتن أظهر) نوزع في هذا بأن الصحيح في المذهب منع الصيام بل المعروف القطع به (قول الشارح بأن المراد إلخ) كما في الحديث الصعبد

أحاديث القديم من : مات وعليه صيام صام عنه وليه ، رواه الشيخان من حديث عائشة وتأوله ونحوه المصححون للجديده بأن المراد أن يفعل وليه ما يقوم مقام الصيام وهو الإطعام لأن الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة (والولي) الذي يصوم على القديم

(كل قريب) أى قريب كان (على المختار) من احتمالات للإمام وهى أن المعتبر الولاية كفى الحديث أو مطلق القرابة أو بشرط الإرث أو العصبية قال الرافعى وإذا فحصت عن نظائره وجدت الأشبه اعتبار الإرث اهـ وفى صحيح مسلم أنه عليه السلام قال لا امرأة قالت له إن أمى ماتت وعليها نذر فأفصم عنها صومى عن أمك وهذا يطل احتمالاً ولا ولاية المال والعصبية كما قاله فى شرح المذهب (ولو صام أجنبي بإذن الولي) على القديم (صح) بأجرة أو دونها كفى الحج (لا

مستقلاً فى الأصح) لأنه

ليس فى معنى ما ورد به

النص والثانى يصح كما يوفى

دينه بغير إذنه (ولو مات

وعليه صلاة أو اعتكاف لم

يفعل ذلك) عنه وليه (ولا

فدية) له (وفى الاعتكاف

قول والله أعلم) أنه يفعله

عنه وليه وفى رواية يطعم

عنه عن كل يوم بليته مدا

وهذه المسائل ذكرها

الرافعى فى الشرح وقوله

وفى رواية أى عن الشافعى

(والأظهر وجوب المد)

لكل يوم (على من أفطر)

فى رمضان (للكبير) بأن لم

يطبق الصوم وكذا من لا

يطيقه لمرض لا يرجى برؤه

قال تعالى : ﴿وعلى

الذين يطيقونه فدية طعام

مسكين﴾ المراد لا

يطيقونه والثانى يقول لا

تقدير لتخيرهم فى صدر

الإسلام بين الصوم

والفدية ثم نسخ بتعين

الصوم بقوله تعالى :

﴿فمن شهد منكم

الشهر فليصمه﴾ وعلى

الأول لو أعسر بالفدية

ففى استقرارها فى ذمته

القولان فى الكفارة

أظهرهما فيها الاستقرار كما

سأيتى قال فى شرح المذهب

تتابعه لانقطاعه بالموت (قوله كل قريب) أى بالغ عاقل ولو رقيقاً أو بعيداً وبلا إذن كالحج الواجب وإنما لم
تصح نية الرقيق فى الحج لأنه ليس من أهل حجة الإسلام ولو لم يصم عنه قريب وزعت التركة بحسب الإرث
ومن خصه شئ منها لزمه إخراجهُ أو الصوم بدله بقدره ولا يعرض يوم صوماً ولا إطعاماً بل يجبر المنكسر ولو
اختلفت الأقارب فى الصوم والإطعام أجيب من طلب الإطعام كما يجاب من طلب الأجرة ويصوم (قوله ولو
صام) أى أو أطعم أجنبي أى مكلف بإذن الولي أى أو الميت قبل موته صح وكفى عن الميت (قوله لا مستقلاً)
وفارق صحة الحج الواجب عنه لوجود النيابة فيه فى الحياة نعم لو لم يكن ولي أو لم يكن أهلاً أو لم يأذن كفى
إذن الحاكم للأجنبي على المعتمد خلافاً للشيخ الإسلام وابن حجر (قوله وفى الاعتكاف قول) وفى الصلاة قول
أيضاً وفيها وجه أنه يطعم عنه لكل صلاة مد قال بعض مشايخنا وهذا من عمل الشخص لنفسه فيجوز تقليده
لأنه من مقابل الأصح نعم يصلى أجراً للحج ركعتي الطواف وكذا لو نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً
فلو أنه أن يصوم عنه معتكفاً (فتجب) علم مما ذكر أنه لا يصام عن حي وإن عجز لهم أو غيره وتلزمه الفدية
وهل يتصدق عنه أو يعتق عنه راجعه (قوله وجوب المد) أى لا على الفور كما مال إليه شيخنا قال فلو تحمل
المشقة وصام أجزأه ولا فدية ولو أنه مات أن يصوم وأن يطعم ولو قدر قبل موته على الصوم قبل الإخراج
فالوجه تعين الصوم كما قاله بعضهم وقال شيخنا يتخير بين الصوم والإخراج أو بعد الإخراج وقع الموقع وبما
ذكر علم أنه يقال إن الصوم واجب ابتداءً ولا الفدية كذلك وإن صحح فى الروضة الثانى (قوله لكل يوم)
وله إخراجهُ من أول ليلته ولا يصح الإخراج عن المستقبل (قوله فى رمضان) قال الإسنى كالرافعى ومثله
النذر والقضاء (قوله بأن لم يطبق الصوم) أى فى زمن أصلاً فإن أطاقه فى زمن وجب قدر إطاقته وتقيد الشارح
برمضان لا مفهوم له فغيره مثله كما مر (قوله أظهرهما فيها الاستقرار) وكذا هنا وهو المعتمد (قوله الحامل)
ولو من زنا أو بغير آدمى وكذا المرضع ولو لكلب محترم وفى كلامه تغليب الولد على الحمل والكلية فى كلام
الشارح يراد بها مقابلة المثني بالمثني فتأمل (قوله لزمتهما مع القضاء الفدية) وهى مد لكل يوم ولا

الطيب وضوء المسلم وعلى هذا فقوله فى الحديث صومى عن أمك بمعنى أطعمى (قول المتن على المختار) وجه
ذلك بأن الولي من الولي وهو القرب ثم ظاهر كلامهم أنه لا يراعى هنا الأقرب فالأقرب (فروع) ينبغى أن يشترط
البلوغ فيمن يصوم قالوا فى الحج لا يجوز استنابة صبي ولا عبد لأنهما ليسا من أهل الفرض (قول المتن بإذن
الولي) العتق والصدقة عن الحي هل يجوز كالميت أم يتمتع لعدم التية (قول المتن لا مستقلاً) يشكل عليه صحته فى
الحج إلا أن يفرق بأن الحج عهد فيه النيابة فى الحياة بخلاف الصوم وانظر هل إطعام الأجنبي كصومه (قول المتن
وفى الاعتكاف قول) أى قياساً على الصوم بجامع أن كلا كف (قول الشارح عن كل يوم بليته) كذا قاله
الجوينى واستشكله ولده بأن كل لحظة عبادة تامة فإن قيس على الصوم فالليل خارج عن الاعتبار اهـ واعلم أن
ما قيل فى الاعتكاف قال البغوى جاز أن يخرج فى الصلاة وقوله الضمير راجع للرافعى من قوله ذكرها الرافعى
(قول المتن والأظهر وجوب المد إلخ) ظاهره ولو فقيراً وهو كذلك لما سأتى أنها تستقر فى ذمته (قول
الشارح فى رمضان) جعل الإسنى مثله النذر والقضاء ونقله عن الرافعى (قول الشارح لتخيرهم) يرجع
للذين من قوله ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ (قول المتن فإن أفطرتا خوفاً) الخوف هنا كالتيمم (قول الشارح أى
ولد كل منهما) أى وإن تعدد (قول الشارح مع القضاء) الفرق بينهما وبين المريض والمسافر ومن أفطر للكبير حيث

ينبغى هنا تصحيح

السقوط لأن الفدية ليست فى مقابلة جنائية بخلاف الكفارة (وأما الحامل والمرضع فإن أفطرتا خوفاً) من الصوم (على نفسيهما) وحدهما أو مع ولديهما كما
قاله فى شرح المذهب (وجوب عليهما) (القضاء بالفدية) كالريض (أو خوفاً) (على الولد) أى ولد كل منهما (لزمتهما) مع القضاء (الفدية فى الأظهر)

أخذنا من قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ قال ابن عباس إنها باقية بلا نسخ في حقهما رواه البيهقي عنه والثاني لا يلزمهما كالخوف على

النفس لأن الولد جزء منهما والثالث يلزم الموضع لانفصال الولد عنها دون الحامل وسكت عن إباحة الفطر لهما وعن الضرر المخوف للعلم بهما من المرض وهل تفتطر المستأجرة لإرضاع غير ولدها قال الغزالي في الفتاوى لا وقال صاحب التمه نعم وتفدى وصححه في الروضة (والأصح أنه يلحق بالمرض) في لزوم الفدية في الأظهر مع القضاء (من أفتقر لإنقاذ مشرف على هلاك) بغرق أو غيره لأنه فطر ارتفق به شخصان كما في المرضع والثاني لا يلحق بها فلا تلزمه الفدية جزما لأن لزومها مع القضاء بعيد عن القياس فيقتصر على محل ورودها وقول الرافعي في المحتاج في إنقاذ المذكور إلى الفطر له ذلك قال في الروضة مراده أنه يجب عليه ذلك وقد صرح به أصحابنا (لا المتعدى بفطر رمضان بغير جماع) فإنه لا يلحق بالمرضع في لزوم الفدية مع القضاء في الأصح فلا تلزمه جزما لأن فطرهما ارتفق به شخصان من غير تعد

تعدد وإن تعدد الولد ولا يصح الإخراج عن المستقبل كما مر ولا فدية على متحيرة إلا لزم من تحقق فيه عدم الحيض كأن زاد فطرهما على ستة عشر يوما فتخرج للزائد أو كانت عادت في الطهر قبل التحير ولا فدية على مسافرة أفتطرت للسفر لا للولد وحده (قوله في حقهما) فتقدير لا في الآية كما سبق في حق غيرهما فلا منافاة كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله للعلم بهما من المرض) أي فيجب عند خوف ضرر يبيح التيمم ويجوز في غيره (قوله وقال صاحب التمه نعم) هو المعتدل لو كانت متبرعة ولو مع وجود غيرهما أو كان الولد غير آدمي ولو كلبا أو من زنا جاز لها الفطر مع الفدية كما تقدم أنفا وهذا في الحرة أما الأمة فتبقى الفدية في ذمتها إلا أن تعتق ولا يصوم عنها قاله شيخ شيخنا عميرة وللمستأجرة للإرضاع الحيار إذا امتنعت عن الفطر (قوله مشرف) أي من حيوان محترم بخلاف المال فيجوز الفطر ولا فدية وفي المتحيرة والمسافر ما تقدم (قوله على هلاك) أي تلف لشيء من نفسه أو عضوه أو منفعة ذلك كما في شرح شيخنا (قوله ارتفق به شخصان) هما الغريق والفطر وارتفاق المفطر تابع لارتفاق الغريق كما في المرضع وتستقر في ذمة الحامل أو المرضع أو المنقذ لإعسار أو رفق إلى اليسار بعد العتق كما مر (قوله جزما) فيه مع ما قبله تأمل فانظره (قوله لتعديده) يريد بما قاله الأول إنه ليس باعتبار الكفارة لأجل التعدي وإنما هو لحكمة استأثر الله بها ألا ترى أن الردة فيه أفحش من الجماع ولا كفارة فيها (قوله ومن أخص) أي من الأحرار أما الرقيق فلا فدية عليه وإن عتق إلا أن أخر بعد عتقه كذا في شرح شيخنا وهو مقتضى اعتبار اليسار في جميع السنة فراجع مع ما يأتي (قوله رمضان) أي لا غيره ولو واجبا وإن أتم (قوله مقيما صحيحا) أي من ميسر قضاء ما عليه فإن وسع بعضه لزمه بقدر ذلك البعض لا مازاد (قوله لزمه إن غ) نعم إن كان فطره موجبا للكفارة العظمى كالجماع لم يلزمه فدية بالتأخير قاله شيخنا الرمي تبعا لوالده واعتمده وخالف شيخنا الزياي نظرا إلى اختلاف

لا يجب إلا أمر واحد القضاء أو الفدية أن هذا الفطر ارتفق به شخصان فكذا واجبه أمران (قول الشارح أخذنا إن غ) لك أن تقول الاستدلال بهذا فرع عن عدم تقدير لا وقد استدلل بها فيما مضى على وجوب المدنى حق الكبير والمرضى الذى لا يرجى برؤه وذلك فرع عن تقدير لا كما سلف ولا يجوز اعتبار النفى نارة والإثبات أخرى في الآية الواحدة (قول الشارح وهل تفتطر المستأجرة إن غ) وكذا المتبرعة بالإرضاع تفتطر ويلزمها القضاء والفدية (قول الشارح وقال صاحب التمه إن غ) أنفى الغزالي بعدم ثبوت الحيار للمستأجرة إذا امتنعت من الفطر (قول الشارح وتفدى) الأمة المرضعة إذا أفتطرت تبقى الفدية في ذمتها إلى أن تعتق ولا تصوم عن الفدية (قول المتن من أفتقر لإنقاذ مشرف إن غ) إنذار الأعمى في بطلان الصلاة فيه خلاف والأكل للإنقاذ يفطر به قطعاً فما الفرق قيل منافاة الأكل للصوم (قول الشارح فلا تلزمه الفدية جزما) أي لأن الخلاف إنما يأتي على وجه الإلحاق (قول الشارح في الأصح إن غ) يريد بهذا أن تعبير المصنف بعيد لجريان الطريقين في المتعدى كالمتعدى بغيره ولكن التصحيح متعاكس (قول الشارح من غير تعد) يريد أن الكفارة جارية فلا تلحق بالمتعدى وقرى أيضا بأن الفدية غير معتبرة بالإثم وإنما هي حكمة استأثر الله سبحانه بها بدليل أن الردة في الصوم أفحش من الجماع ولا كفارة فيها هذا ولكن الكلام الأول يشكل عليه أن من تعدى بالفطر ومات قبل التمكن تجب عليه الفدية بخلاف غير المتعدى (قول الشارح مقيما صحيحا) أي فالمرض والسفر لا إمكان معهما كما سيأتى في كلام الشارح واعلم أن هذا المؤخر يأتى أيضا كما قاله الشارح بخلاف الصلاة الفاتنة بعذر لأن الصوم يلقاه وقت لا يقبله وهو رمضان الآتى بخلاف الصلاة كذا قالوا ولم ينظروا إلى لقي العيد الكبير وأيام التشريق وذلك يرد الفرق المذكور لأن يتعذر بطول زمن رمضان فربما مات أو عرض عارض (قول المتن لكل يوم مد) هذه الفدية للتأخير وفدية المرضع ونحوها للفضيلة الوقت وفدية

بها في لزوم من باب أولى لتعديده (ومن أخر قضاء رمضان مع إمكانه) بأن كان مقيما صحيحا (حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد)

وأنهم كما ذكره في شرح المذهب وذكر فيه أنه يلزم المدبمجرد دخول رمضان روى الدارقطني والبيهقي حديث أبي هريرة من أدر كه رمضان فأفطر

لمرض ثم صبح ولم يقضه حتى أدر كه رمضان آخر صام الذي أدر كه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا وضعفاه قالا وروى موقوفا على راويه بإسناد صحيح أما من لم يمكنه القضاء بأن استمر مسافرا أو مريضا حتى دخل رمضان فلا شيء عليه بالتأخير لأن تأخير الأداء بهذا العذر جائز فتأخير القضاء أولى بالجواز (والأصح تكرره) أى المد (بتكرره السنين) والثاني لا يتكرر أى يكفى المد عن كل السنين (و) الأصح (أنه لو أخر القضاء مع إمكانه فمات أخرج من تركه لكل يوم مدان مد للفوات) على الجديا (ومد للتأخير) والثاني يكفى مد وهو للفوات ويسقط مد التأخير وعلى القديم يصوم عنه الولي ويخرج مد التأخير (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) خاصة لأن المسكين ذكر في الآية والحديث والفقير أسوأ حالا منه (وله صرف أمداد) منها (إلى شخص واحد) ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين (و) وجنسها (الفطرة)

الموجب مع أن التأخير طارئ بعد لزوم الكفارة وهو الوجه فحره (قوله وأنهم) صريح في أنه أخره عامدا عالما فلا فدية على ناس أو جاهل ولو لما فات بغير عذر خلافا للخطيب ولا بد من كونه موسرا أيضا قال الخطيب وغيره بما في الفطرة وقال بعضهم المعتبر يساره بذلك زيادة على كفاية ممونه العمر الغالب لأنه كفارة وهل المعتبر يساره بذلك في يوم من السنة أو في جميعها كما مر أو في قدر ما عليه وهل إذا أعسر تسقط عنه أو تستقر عليه حرر ذلك (قوله بمجرد دخول رمضان) وإن تأخر القضاء عنه لكونه لا يقبل غيره وظاهر الحديث الآتي تأخير الفدية عن القضاء وليس معتبرا وقضية ما ذكر أنه يجب الفدية قبل دخول رمضان فإن أيس من القضاء كمن عليه عشرة أيام فأخر حتى بقي من شعبان بحسبة أيام مثلا فلا يلزمه الإخراج عن الخمسة التي تحققت فواتها سواء مات أولا وفي الروضة للزوم في الميت دون الحي وهو الذي اعتمده شيخنا في شرحه فيلزم عن الميت خمسة عشر مدا بخلاف الحي لأنه نظير ما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فتلغ قبله وقال السبكي بالزوم كاللوت ويفارق مسألة الحلف باحتمال موته قبل الغد فراجعوه وخرج بمرضاة غيره كشعبان وإن نذر صومه وعلم أن النص هنا على عدم جواز التأخير عن رمضان الفرق بينه وبين من فاته صلاة بعذر (قوله مسافرا) أو مريضا أو حاملا أو مرضعا فلو أطلق العذر لتشمل ذلك وغيره وقضية ذلك عدم لزوم ولو لما فات بغير عذر (قوله بتكرره السنين) أى التي وقع فيها الإمكان بجميع الشروط السابقة فلا يلزمه لعام عجز فيه كما مر كذا قاله شيخنا ونقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا الرملى أنه يكفى تمكنه في العام الأول وبهذا علم أنه لا فدية على نحو الهرم بتأخير الفدية لعدم القضاء فيه ولا على مديم السفر لاستمرار عذره كما مر (فروع) قال شيخنا الرملى لو عزم على تأخير القضاء قبل رمضان وأخرج الفدية أجزأ وإن حرم عليه التأخير فراجعوه (قوله يخرج مد التأخير) مقتضاه أنه لا يصح صوم الولي عن مد التأخير كما لا يكفى صوم الذي أخر عنه ويحتمل خلافه فراجعوه (قوله خاصة) أى لا غيرهم من أهل الزكاة (قوله وله صرف أمداد) (إلخ) وذلك لأن الأمداد بدل عن أيام الصوم وهو يصح فيه أن يصوم الواحد أياما متعددة عن المكفر بعد موته على القديم الراجح في حياته لو قيل به وبذلك فارق الزكاة وليست الأمداد في الحي في الكفارة بدلا عن الأيام لأنها خصلة مستقلة فلم يجر فيها ما ذكر فتأمل هذا فإنه يغنيك عما أطلوا به هنا في الجواب عما لا يجدى نفعا (قوله ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين) وكذا لا يجوز صرف ثلاثة إلى شخصين لأن كل مد بدل صوم يوم وهو لا يتبعص^(١) ولا يتصور هنا وجوب بعض مد وبذلك فارق فدية نحو الأذى في الحج (قوله وجنسها) (إلخ) قال ابن حجر ويعتبر فضلها أيضا على ما في الفطرة ومقتضاه سقوطها مع الإعسار وبخلافه قوهلم إنها تستقر في ذمة المعسر إلا أن يراد سقوط إخراجها حالا وما ذكر من إعسار الفطرة مخالف لما مر من إعسار العمر الغالب فراجعوه وهل مد التأخير مثلها أو أنه يسقط وإن قلنا بعدم السقوط هنا كل محتمل والثاني أقرب (فصل) في صفة الكفارة العظمى وكذا الفطرة الذي تلزم فيه (قوله من رمضان) أى يقينا أو ظنا

الهرم لأصل الصوم (تنبيه) ما فات بغير عذر يحرم تأخيرها بالسفر كذا نقله الرافعي عن البيهقي وأقره وإذا كان حراما فتجب الفدية ولو استمر عذر السفر وخالف في تحريمه مع السفر جماعة من الأصحاب كصاحب التتمة وغيره وهو ظاهر إطلاق المنهاج (قول المتن والأصح تكرره) أى لأن الحقوق المالية لا تتداخل ووجه الثاني القياس على الخلود (فروع) لو أخرج الفدية ثم أخر تكررت بلا خلاف (قول المتن بتكرره السنين) ظاهره ولو عجز في السنة الثانية وما بعدها (قول المتن أخرج من تركه لكل يوم مدان) لأن كلا من السنين المذكورين موجب عند الأفراد فكذا عند الاجتماع (قوله الشارح والثاني) (إلخ) أى كما في الشيخ الهرم فإنه لا تكرير في حقه (قول الشارح يصوم عنه الولي ويخرج إلخ) أى يجمع بينهما (فصل) تجب الكفارة (إلخ) أى وكذا التميز (قول المتن بإفساد صوم إلخ) يؤخذ من هذا أن كل يوم

فيعتبر غالب قوت البلد على الأصح ولا يجزىء الدقيق والسويق كما سبق (فصل) تجب الكفارة) وستأتى (بإفساد صوم يوم من رمضان

بجماع أثم به بسبب الصوم) فهذه خمسة قيود تنفي الكفارة بانتفاء كل واحد منها كما قال (ولا كفارة على ناس) لأن جماعه لا يفسد الصوم على المذهب كما تقدم وإن قلنا يفسده قليل تجب الكفارة لانتسابه إلى التقصير والأصح لا تجب لأنها تتبع الإثم (ولا مفسد غير رمضان) من نذر أو قضاء أو كفارة لأن

النص ورد في رمضان كما سيأتي وهو مخصوص بفضائل لا يشاركه غيره فيها (أو) مفسد رمضان (بغير الجماع) كالأكل والشرب والاستمساء والمباشرة فيما دون الفرج المفضية إلى الإنزال لأن النص ورد في الجماع وما عداه ليس في معناه (ولا) على (مسافر) صائم (جامع) بنية الترخيص لأنه لا يأثم (وكذا بغيرها) وإن قلنا يأثم به (في الأصح) لأن الإفطار مباح له فيصير شبهة درء الكفارة وهذا دفع لقول الثاني تلزمه لإثمه فإن الرخصة لا تباح بدون قصد لها والمريض كالسافر فيما ذكر (ولا على من ظن الليل) وقت الجماع (فبان نهارا) لعدم إثمه قال الإمام ومن أوجب الكفارة بجماع الناسي يوجبها هنا للتقصير في البحث ولو ظن غروب الشمس فجامع فبان خلافه ففي التهذيب وغيره أنه لا كفارة لأنها تسقط بالشبهة قال الرافعي وهذا ينبغي أن يكون مفرعا على تجويز الإفطار بالظن وإلا فتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور أول الفصل لما يوجبها (ولا) على (من جامع) عامدا (بعد

تجب فيه كفارة (قول المتن بجماع) قيده الغزالي بتام ليخرج المرأة ورد بأنها تقطر ببعض الحشفة ولا يسمى جماعا (قول المتن على ناس) لو نسي النية فأمرناه بالإمسك فجامع فلا كفارة قطعا لكن قياس من قال الإمساك صوم شرعي وجوبها ومثل الناسي المكروه (قول الشارح والأصح لا تجب) أي فهو خارج بهذا إن قلنا يفسد وبالأول إن قلنا لا يفسد (قول الشارح أو قضاء) وقيل تجب في هذا الكفارة الصغرى وهو المد لكل يوم (قول الشارح وهو مخصوص بفضائل) لأنه أفضل الشهور كما سلف (قول الشارح لأن الإفطار مباح له) أي لا في الجملة في خصوص هذه الحالة (قول الشارح فإن الرخصة إلغ) وذلك يجري في تأخير الظهر إلى العصر بغير نية الجمع فإنه حرام ولا جمع بل يكون قضاء واعلم أنا إذا قلنا بالتحريم يكون ذلك واردا على الضابط لكن التنصيص عليها سهل الإيراد (قول الشارح ولو ظن) عبارة التهذيب ولو شك وكان الشيخين عدلا عنها لقولهم فبان خلافه إذ لا يخفى أن مجرد الشك يحرم الجماع ويفسد الصوم لكن صرح القاضي بأنه لو شك في الغروب حرم عليه وفسد ومع ذلك لا كفارة عليه للشبهة (قول الشارح على تجويز الإفطار إلغ) أي وهو الراجح لأن المراد الظن الناشئ عن الاجتهاد بدليل قوله فبان خلافه ثم رأيت الخادم قال إن الرافعي غير بالظن ومارده المبني وليست صورة المسألة إنما صورتها الظن من غير أمانة لكن هذا يحرم من غير خلاف ثم جعلهم الخلاف شبهة يشكل عليه وجوبها على الصبي إذا جامع بعد بلوغه نهارا وعلى المسافر إذا جامع بعد عروض سفره نهارا (قول الشارح وإلا فتجب الكفارة إلغ) أي فهي بدون هذا واردة على الضابط (قول المتن بعد الأكل ناسيا) لو تكلم عامدا بعد السلام ناسيا لم تبطل الصلاة وكأن الفرق أن هذا الظن لا يبيح الفطر بل يخلفه وجوب الإمساك وقوله في المتن ناسيا يرجع للأكل من قوله بعد الأكل (قول الشارح فلم يأثم به) هذا محله إذا لم يعلم أن الإمساك عن الجماع وغيره بقية اليوم واجب عليه وإلا فهو آثم لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الأخير دون الرابع وما يخرج بقيد الإثم أيضا جماع الصبي (قول الشارح قليل لا يبطل صومه) هو مقابل الأصح

الأكل ناسيا وظن أنه أفطر به وإن كان الأصح بطلان صومه) بالجماع لأنه جامع وهو يعتقد أنه غير صائم فلم يأثم به ولذلك قيل لا يبطل صومه

وبطلانه مقيس على ما لوطن الليل وقت الجماع فبان خلافه وعن القاضي أبي الطيب أنه يحتمل أن تجب الكفارة لأن هذا الظن لا يبيح الوطء (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم وقلنا كما في الروضة وأصلها الصوم يفسد بالجماع ناسيا لأنه لم يأنم بالجماع بسبب الصوم لأنه ناس له وقيل تجب عليه الكفارة (ولا) على (مسافر أظفر بالزنا مترخصا) بالفطر لأنه لم يأنم بالفطر بالجماع بسبب الصوم فإن الفطر به جائز له وإنما بالفطر به من حيث إنه زنا (والكفارة على الزوج عنه) لأنه المخاطب بها في الحديث كما سياتي (وفي قول عنه وعنهما) لا شتر اكهما في الجماع ويحملها عنها وفي قول عليها كفارة

(أخرى) لأنهما اشتركا في الجماع فيستويان في العقوبة بالكفارة كحد الزنا والكلام فيما إذا كانت صائمة وبطل صومها فإن كانت مفطرة بمحض أو غيره أو لم يبطل صومها لكونها نائمة مثلا فلا كفارة عليها قطعا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) لأنه يوم من رمضان برؤيته (ومن جامع في يومين لزومه كفارتان) سواء كفر عن الأول قبل الثاني أم لا بخلاف من جامع مرتين في يوم فليس عليه إلا كفارة للجماع الأول لأن الثاني لم يفسد صوما (وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب) والقول الثاني في حدوث المرض أنه يسقطها لأنه يبيح الفطر فيتيين به أن الصوم لم يقع مستحقا ودفع بأنه هتك حرمة الصوم بما فعل ومنهم من قطع بالأول وبعضهم ألحق السفر بالمرض في الخلاف

جنس الكلام مغتفر في الصلاة بخلاف جنس الجماع والأكل في الصوم (قوله مترخصا) أي ناويا الترخيص وليس قيدا في عدم الكفارة وهذا محترز قوله بسبب الصوم لأن إثمه بسبب الزنا فلا يغني عنه ما مر بقوله بالجماع ناسيا (قوله على الزوج) لو قال على الواطئ دون الموطوء لشمل غير الزوج والزوجة كأجنبي وفي الدبر وقد يقال إنما قيد بالزوج لأنه محل الخلاف فغيره تجب الكفارة عنه قطعا لا على الموطوء وسواء الكفارة بالصوم أو غيره وفيه بحث ظاهر على أن الموطوء يبطل صومه بدخول بعض الحشفة فلا يتصور فيه إفساد بجماع فتأمل (قوله ويحملها عنها) إن كان أهلا ولا كمجنون فتقرر عليها على هذا دون الأول وفي معنى التحمل على ذلك خلاف لأنه يحتمل أن معنى تحمله عنها اندراج كفارتها في كفارته وهو أحد أوجه ثلاثة ويحتمل أن معناه سقوطها عنها بإخراجها كالمسبوق في الصلاة وهو الوجه الثاني ويحتمل أنه وجب على كل منهما نصف كفارة وأنه تحمل نصفها عنها وهو الوجه الثالث ذكر ذلك الإسنوي وكلام الشارح ظاهر في الأولين ويحتمل الثالث (قوله وبطل صومها) ويتصور توقف بطلانه على الجماع مع أنه يبطل بمجرد دخول بعض الحشفة بما لو أدخل الحشفة وهي نائمة أو ناسية أو مكروهة ثم زال عذرها واستدامته فإن استدامة الجماع جماع فتأمل (قوله من انفرد برؤية الهلال) وكذا من اعتقد صدق من أخبره برؤيته ممن تقدم ويجب الفطر بذلك في هلال شوال ويندب إخفاؤه ولا يعزّر بفطره فيما لو شهد ورد وإن سبق جماعة على شهادته (قوله وحدوث السفر) أي بغير بلد مطلقه مخالف وإلا سقطت ولا تعود لبلده على المعتمد وإن كان التعليل المذكور بخالفه وكذا يسقطها الجنون والموت نعم قال العلامة السنباطي لا يسقطها قتله نفسه أو تعاطى ما يجنبه فراجع (قوله وكذا المرض) ومثله الردة بالأولى .

(قول الشارح وقلنا إن) دفع لما أورد عليه من أن هذا ذكره الغزالي فقبه عليه في الحرر وهو مستغنى عنه لدخوله في قوله أولا ولا كفارة على ناس (فتنبه) أورد عليه المسافر إذا جامع غير ناو للتخص وجماع المرأة إذا أدخل الرجل ذكره في فرجها وهي نائمة مثلاثم انتهت ولم تدفع ومالو جامعها وبه عذر يبيح الفطر له دونها فلا كفارة بإفساد صومها فلو قيده بصومه لم يخرج هذا الرابع إذا جامع شاكفا في غروب الشمس الخامس إذا طلع عليه الفجر مجامعا فاستدام ولو قلنا إن صومه لا ينعقد وهي واردة على العكس فإن الجماع فيها لم يفسد صوما ومع ذلك تجب الكفارة (قول الشارح لأنه المخاطب بها) أي ولأنه عليه السلام : لم يبين الذي عليها كما قال في الزانية وأغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها (قول الشارح ويحملها) لو كان مجنونا على هذا استقرت عليها ولا يلزمها شيء على الأول (قول الشارح والكلام إن) قيد المسألة أيضا في الكفاية بما إذا وطئت في القبل (قول المتن وتلزم من انفرد) خلافا لأبي حنيفة رحمه الله (قول الشارح بخلاف من جامع مرتين خلافا لأحمد رحمه الله (قول المتن لا يسقط الكفارة) لأن السفر الحادث لا يبيح الفطر كما سلف مع ما حصل منه من هتك الحرمة (قول المتن وكذا المرض) أما حدوث الردة فلا يسقطها قطعا وحدوث الجنون والحيض على القول بأنها تجب على المرأة بسقطتها على الأظهر لأنها ينافيان الصوم ومثلها حدوث الموت (قول المتن ويجب معها إن) لأنه أولى بذلك من المعذور الذي يجب عليه القضاء (قول الشارح ما تعتق ربة) لما كان الملك كالغفل في الرقة والعق

(ويجب معها قضاء الإفساد على الصحيح) والثاني لا يجب لأن الخلل انجبر بالكفارة والثالث إن كفر بالصوم دخل فيه القضاء وإلا فلا يدخل فيجب (وهي عتق ربة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا) روى الشيخان عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق ربة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين

قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأثنى النبي ﷺ: يعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا قال على أفقر منا فوالله ما بين لا بتبها أهل بيت أحوج إليه منا فضحك النبي ﷺ: حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية البخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فاطعمهم ستين بلفظ الأمر وفي رواية لأبي داود فأثنى يعرق فيه تمر قلدر خمسة عشر صاعا واتصروا في صفة الكفارة على ما في الحديث وكمالها مستقصى في كتاب الكفارة

(قوله يعرق) هو بفتح المهملين مكمل من خوص النخل وسيذكر مقداره في الحديث بقوله يسع خمسة عشر صاعا والصاع أربعة أمداد فهي ستون مدا (قوله استقرت في ذمته في الأظهر) لأن حقوق الله تعالى المالية إذا وجبت بشيء كإزالة شعر وقتل بغير سبب الشخص سقطت عند العجز قطعاً كزكاة الفطر أو بسببه كإتلاف صيد في عرم استقرت قطعاً أو بغير إتلاف ككفارة الجماع استقرت على الأظهر وإذا استقرت في ذمته دامت مرتبة على المعتمد (قوله فعلها) أي الخصلة المقدور عليها فإن قدر على خصلة أعلى منها وجبت إن كان قبل الشروع فيها ولا نذبت ولو قدر على الكل رتب كما علم وفيه نظر بالقدرة على الماء في أثناء التيمم وقد يفرق بأن كل خصلة هنا أصل (قوله كفارته) أي التي من ماله أما لو كفر غيره عنه فله ولعياله الأخذ منها سواء فرقها غيره أو هو على المعتمد الذي عليه الأصحاب فلو كفر أب من ماله عن ابنه الصغير فله دفعها للولد إن كان محتاجاً فيأكل من كفارة نفسه ولو حمل حديث الأعرابي المذكور المسمى مسلمة بن صخر البياضي على ما ذكر لم يكن بعيداً بل هو أولى من غيره من الأجوبة ولعله وأهله كانوا ستين آدمياً وعلم ﷺ: بذلك.

[باب صوم التطوع]

(قوله تعرض الأعمال) أي أعمال الأسبوع على الله تعالى وأما العرض على الملائكة بمعنى كتابتهم له فإنه في كل يوم وليلة وأما العرض على الله في نصف شعبان كل سنة فلجملة أعمال السنة وكل ذلك لإظهار العدل وإقامة الحجة إذ ﴿لا يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء﴾ (قوله الإثنين) سمي بذلك لأنه ثاني أيام إجماد

يزيله عبر عنه بهذا العضو الذي هو محل العمل (قول الشارح وأن كلا منهما) يرجع لقول المتن ستين مسكينا (قول المتن استقرت) استدل عليه بأنه ﷺ: أمر الأعرابي بالتكفير مع إخباره بعجزه ثم المعتمد أن المستقر أصل الكفارة بصفة ترتيبها فإن قدر على خصلة منها فعلها أو أكثر رتب (قول المتن على خصلة) أي فليس الثابت في ذمته عند العجز المرتبة الأخيرة (فائدة) حقوق الله سبحانه وتعالى المالية إذا وجبت من غير سبب العبد سقطت بالعجز كزكاة الفطر وإلا فإن كانت بسبب الإتلاف كغدية المحرم استقرت قطعاً وإلا ككفارة الظهار واليمين ودم التمتع والقران استقرت على الأظهر (قول الشارح لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم) لما فيه من الحرارة مع حرارة الشهوة ففي الحديث لما أمر بالصوم قال وهل أتيت إلا من الصوم كذا في الوافي وغيره وفي شرح الروض أن قائل هذا كان في حادثة ظهاراً وهو تابع في ذلك للأذرع (قول المتن للفقير) أي بخلاف غيره ويجوز أن يكفر على عيال الفقير عنه بعد إذنه له في التكفير عنه (قول الشارح لما توسط بينهما إلخ) لك أن تقول يقدح في هذا الجواب أن حاجته قد علمت من قوله إنه عاجز عن إطعام ستين مسكينا وقيل بل تصدق عنه النبي ﷺ: وأمره بإطعام أهله واستشكل بأمرين كون الأهل لم يكونوا ستين وما روى أبو داود: كله أنت وأهلك قال الزركشي والسبكي ولا نعلم أحداً قال بجواز أكله هو اهـ.

[باب صوم التطوع إلخ]

هو يتكرر في الأسابيع والشهور والسنين (قول المتن الإثنين) قيل سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع والخميس خامسه كذا ذكره النووي في التحرير على التنبيه وقد نقل ابن عطية أن الأكثرين على أن أول الأسبوع الأحد وسبأني في باب النذر أن أوله السبت (قول الشارح وقال تعرض الأعمال إلخ) قال الإسوي أي على الله

الآتي عقب كتاب الظهار ومنه كون الرقية مؤمنة وأن الفقير كالمسكين وأن كلا منهم يطعم مدا مما يكون فطرة (فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الأظهر فإذا قدر على خصلة منها فعلها) والثاني لاستقرار تسقط كزكاة الفطر (والأصح أن له العدول عن الصوم إلى الإطعام لشدة الغلظة) بضم المعجمة وسكون اللام أي الحاجة إلى النكاح لأنه لا يأمن وقوعه في الصوم فيبطل تنابعه ويؤدي إلى حرج شديد والثاني ينظر إلى قدرته على الصوم (و) الأصح (أنه) لا يجوز لفقير صرف كفارته إلى عياله كغيرها من الكفارات والثاني يجوز لقوله في الحديث فاطعمه أهلك وجوابه لا نسلم أن إطعامهم عن الكفارة وإن تقدمه الإذن بالصرف فيها لما توسط بينهما من ذكر احتياجه وأهله إليه والكفارة إنما يجب إخراجها بعد الكفاية.

[باب صوم التطوع]

(يسن صوم الإثنين والخميس) لأنه ﷺ: كان يحرق صومهما وقال: «تعرض الأعمال يوم الإثنين والخميس فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم» رواها الترمذي

وغيره الأول من حديث عائشة والثاني من حديث أبي هريرة (و) يوم (عرفة) لغیر الحاج وهو التاسع من ذى الحجة (وعاشوراء) وهو العاشر من الحرم

(وتاسوعاء) وهو التاسع منه قال عليه السلام: وصيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله، وقال ولئن بقيت إلى قابل لأصومن اليوم التاسع فمات قبله، [رواه مسلم] أما الحاج فيستحب له الفطر يوم عرفة للتيساع رواه الشيخان وسواء كما قال في شرح المذهب عن الجمهور أضعفه الصوم عن الدعاء وأعمال الحج أم لا فصومه له خلاف الأولى وقيل مكروه لحديث أبي داود أنه عليه السلام: نهي عن صوم يوم عرفة بعرفة وضعف بان في إسناده بجهولا (وأيام) الليالي (البیض) وهي الثالث عشر وتاليه قال أبو ذر أمرنا رسول الله ﷺ: وأن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة، [رواه النسائي وابن حبان] ووصفت الليالي بالبيض لأنها تبيض بطلوع القمر من أولها إلى آخرها (وسنة من شوال) قال عليه السلام: ومن صام رمضان ثم أتبعه

المخلوقات غير الأرض والخميس خامسها كما في الحديث وما قيل لأنه ثاني الأسبوع منى على مرجوح أن أوله الأحد وإنما أوله السبت على المعتمد كما في باب النذر والاثنين أفضل من الخميس (قوله وعاشوراء إلخ) وسمى بذلك لأنه عاشر أيام شهر الحرم وتاسوعاء تاسعه ويندب معهما صوم الحادي عشر والثامن احتياطا ويندب صوم بقية العشر (قوله أحسن) هو بلفظ المضارع وضميره عائد إلى النبي ﷺ وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره يعود إلى صوم وفيه بعد وحكمة كون عرفة تكفر سنتين لأنه من خصائص هذه الأمة بخلاف عاشوراء لمشاركة قوم موسى ﷺ، والسنة الماضية آخرها شهر الحجة والمستقبله أولها الحرم والتكفير للذنوب الصفائر التي لا تتعلق بالآدمي ^(١) قال النووي فإن لم تكن صفائر فيرجى أن تحت من الكبائر وعمه ابن المنذر في الكبائر أيضا ومشى عليه صاحب الذخائر وقال التخصيص بالصفائر تحكم وعفو الله واسع ومال إليه شيخنا الرملي في شرحه فإن لم تكن له ذنوب فزيادة في الحسنات وقال الماوردي التكفير يطلق بمعنى الغفران بمعنى العصمة فيحمل الأول على السنة الماضية والثاني على المستقبل وقيل المراد به في المستقبل أنه إذا وقع كان مغفورا وقيل المراد عدم وقوعه وهذا عائد إلى معنى العصمة (فائدة) قال بعضهم يؤخذ من تكفير السنة المستقبلية أنه لا يموت فيها لأن التكفير لا يكون بعد الموت فراجع (قوله أما الحاج) ومثله المسافر ولو سفرا قصيرا فلا يندب له نعم يندب صومه للحاج بغير عرفة ويندب صوم الثمانية قبله للحاج وغيره ولو حصل فيه شك في ليلة العيد بنقص الشهر وكاله كان كالشك في يوم الثلاثين من رمضان فلا حرمة فيه ولا كراهة ويوم عرفة أفضل أيام السنة (قوله خلاف الأولى) هو المعتمد وكذا المسافر (قوله الثالث عشر) أي في غير ذى الحجة لأنه من أيام التشريق فيبدل بالسادس عشر منه (قوله لأنها تبيض إلخ) فحكمة صومها شكر الله تعالى على هذا النور العظيم ويندب صوم أيام الليالي السود وهي الثامن والعشرون وتاليه وسميت بذلك لأنها تسود بالظلمة من عدم القمر من أول الليل إلى آخره فحكمة صومها طلب كشف تلك الظلمة المستمرة وتزويد الشهر الذي عزم على الرحيل بعد كونه كان ضيقا ويسن صوم السابع والعشرين معها احتياطا لنقص الشهر فإن لم يصمه ونقص الشهر أبدله من أول الشهر بعده وعلى هذا هل يطلب لهذا الشهر ثلاثة أيام أخرى أو أنه يكفي للشهرين راجعه ويندب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ولو غير المذكورة لأنها كصيام الشهر إذا حسنة بعشر أمثاله (قوله من شوال) أي وإن أفطر رمضان ولو بغير عذر فإن صامه عنه دخلت فيه ويحصل ثوابها المخصوص وكذا ثواب رمضان المخصوص خلافا للإسنوي فإن قصد تأخيرها لم تدخل ويصومها من ذى القعدة وفيه ما يأتي (قوله ثم أتبعه) أي حقيقة إن صامه وحكما إن أفطره لأن قضاءه يقع عنه فكانه مقدم (قوله كصيام الدهر) أي فرضا لتمييز عن غيره (قوله وتتابعها أفضل) فله تفريقها في جميع الشهر وتفوت بفواته وفي شرح شيخنا الرملي ما يقتضي أنه يندب قضاؤها بعد شوال إذا لم يصمها فيه ولو بغير عذر فيه نظر لأن جميع أنواع هذا الصوم

سبحانه وتعالى وأما رفع الملائكة فإنه بالليل مرة وبالنهار أخرى (قول الشارح ويوم عرفة) ولو حصل الشك في هلال الحجة فلا تحريم ولا كراهة في صومه كما في صيام الثلاثين من رمضان بعد الشك في أوله قاله موهوب الجحدري (قول الشارح أن يكفى) قال الإمام أي الصفائر قال في الذخائر وهو مردود ويحتاج إلى دليل والفضل واسع قال الماوردي وللتكفير تأويلان قيل الغفران وقيل العصمة منها (فتعجيبه) قال ابن الرفعة هذا أصل في جواز تقديم الكفارة على الحنث ونقل الإسنوي عن النص أن يستحب فطر عرفة للمسافر غير الحاج أيضا (قول الشارح هي الثالث عشر إلخ) يستثنى ذو الحجة فإنه يسقط الثالث عشر وقد سكتوا عن سن تعويضه (قول الشارح بعشرة أشهر) ظاهرة أن الحال لا يختلف بنقصه وكال عشرة والعكس

مستأن من شوال كان كصيام الدهر) رواه مسلم وروى النسائي حديث صيام شهر رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة

المذكور لا يقضى إذ ليس لها وقت محدود الطرفين كما في الصلاة فتأمل (قوله أفراد الجمعة إلخ) وناقنا لأحمد وأبي يوسف وخلافا لأبي حنيفة وعمر (قوله وإفراد السبت) وكذا إفراد الأحد قياسا على السبت لكون النصارى تعظمه كما تعظم اليهود السبت وخرج بالإفراد نفس الصوم فهو مندوب وخرج به جمعها أو بعضها مع غيرها أو الإثنين منها لأن ذلك لم يعظمه أحد ويؤخذ من العلة أنه يخرج من الكراهة بصوم الجمعة والأحد وهو غير بعيد وحكمة كراهة الجمعة الضعف عن أعمالها غالبا (قوله فيما افترض عليكم) من قضاء أو نذر أو كفارة فلا يكره الإفراد فيها (قوله وصوم الدهر) فيه إطلاق الدهر على الزمان فهما مترادفان وهو كذلك عرفا ولغة دائما أو غالبا وقيل الزمان مدة الأشياء المتحركة والدهر مدة الأشياء الساكنة وقيل الزمان مدة الأشياء المحسوسة والدهر مدة الأشياء المعقولة فراجع (قوله يخاف به ضررا) ظاهره ولو مبيحا للتييم وفيه نظر لأنه يحرم صوم رمضان مع ذلك كما مر فعمل المراد بالضرر هنا ما دون ذلك فراجع (قوله فوت حق) قال شيخنا الرملى في شرحه كابن حجر ولو مندوبا ومقتضاه الكراهة مع فوات الحق الواجب والذي ينتج في هذه حرمة تقديم اللواجب على المندوب إلا أن يحمل على مجرد الخوف وأما عند العلم أو الظن فيحرم راجعه (قوله ومستحب لغيره) هو المعتمد ويندب صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وعلى هذا لو وافق يوم فطره يوم خميس أو عرفة ففطره فيه أفضل ليم له ذلك فراجع (تفصيله) أفضل الصيام بعد رمضان صيام الأشهر الحرم وأولها شهر ذى القعدة على المعتمد عند شيخنا كما يأتي في باب الطلاق وأفضلها على الأصح شهر المحرم ثم رجب ثم القعدة والحجة وقيل بتقديم الحجة ثم بعدها شعبان وعشر رمضان الأخير أفضل من عشر ذى الحجة الأول لأنه من الأفضل (فروع) قال الماوردى لو وقع زفاف في أيام صوم تطوع معتاد ندب فطرها (فروع) ورد في الحديث الشريف القدسي أنه عليه السلام: «قال إن الله تعالى يقول كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنه أجزي به» فقيل في الجواب عنه إن الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وكل عمل معين لصاحبه إلا الصوم فيها وقيل إن الصوم يوم القيامة تتعلق على الأعمال فإذا لم يبق إلا الصوم فيتكفل الله برضاء الخصوم فيه ويدخل الصائم الجنة ويحتمل وهو الأقرب أن يقال إن أعمال بنى آدم محسوسة يطلعون عليها ويعلمون الجزاء عليها جريا على العادة بخلاف الصوم ولذلك قال ابن حجر إنه لا رياء فيه بذاته وإنما الرياء بإخبار صاحبه بنحو أنه صائم مثلا وقيل غير ذلك (قوله فله قطعهما) أى ولا كراهة مع العذر ومثلها سائر النوافل كاعتكاف وقراءة ولو في صلاة وطواف ووضوء وذكر ولو في صلاة أو عبادة وفرض الكفاية كالتفيل فيما ذكر على المعتمد إلا في حج وعمره سواء الفرض والنفل وإلا في تجهيز ميت لم يقيم غيره مقامه فيه ويثاب على ما مضى فيما لا يتوقف على نية دون ما يتوقف عليها (قوله ولا قضاء) خلافا للأئمة الثلاثة وأفتى شيخنا الرملى بقضاء المؤقت منها ندبا كما مر (قوله وقيس الصلاة على الصوم) وقيس عليه أيضا بقية النوافل وفرض الكفاية لعدم تعينه (قوله بقضاء) ليس قيدا (قوله من رمضان) ليس قيدا أيضا بل كل فرض عيني كذلك نعم لا يحرم قطع تعلم العلم لأن كل مسألة مستقلة برأسها ومنه يعلم حرمة قطع المسألة الواحدة (فروع) يكره الصوم تطوعا لمن عليه قضاء ولو غير فرورى ويحرم أن تصوم المرأة تطوعا مما يتكرر وزوجها حاضر إلا بإذنه للنهي عنه أما

(قول المتن ويكره إفراد الجمعة) قيل لأنه يضعف بصومه عن وظائف العبادة وقيل لأنه يوم عيد فنهى عنه نحو النهي عن العيدين قاله ابن عبد البر وغيره وقيل لئلا يعتد وجوبه وقيل لئلا يبالغ في تعظيمه كاليهود في السبت (قول المتن أو فوت حق) أى واجبا كان أو مستحبا لكن تفويت الواجب حرام فتكون الكراهة عند مجرد الخوف لا العلم أو الظن (قول المتن فله قطعهما) أى ولا يثاب على الماضي قاله في التهمة (قول المتن ولا قضاء) خلافا للمالك وأبي حنيفة ولكن يستحب قضاؤه خروجاً من الخلاف .

(وتابعها أفضل) وكذا اتصالها بيوم العيد مبادرة إلى العبادة (ويكره إفراد الجمعة وإفراد السبت) بالصوم قال عليه السلام: «ولا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده» [رواه الشيخان] وقال لا تصوموا السبت إلا فيما افترض عليكم، [رواه أصحاب السنن الأربعة] وحسنه الترمذى وصححه الحاكم على شرط الشيخين (وصوم الدهر غير العيد والتشريق مكروه لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لغيره) وعلى الحالة الأولى حمل حديث مسلم لا صام من صام الأبد واستحبابه في الحالة الثانية هو مراد الروضة كأصلها بعدم كراهته (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما ولا قضاء) قال عليه السلام: «والصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر» [رواه الحاكم] من حديث أم هانئ وقال صحيح الإسناد وروى أبو داود أن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فخيرها عليه الصلاة والسلام بين أن تفطر بلا قضاء وبين أن تصومها وقيس الصلاة على الصوم في الأمرين (ومن تلبس بقضاء) للصوم الفائت من رمضان

(حرم عليه قطعه إن كان)

تضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا إن لم يكن على الفور في الأصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) والثاني يجوز الخروج منه لأنه متبرع بالشروع فيه فلا يلزمه إتمامه .

[كتاب الاعتكاف]

يؤخذ مما سيأتى أنه اللبث في المسجد بنية (وهو مستحب كل وقت) ويجب بالنذر (و) هو (في) العشر الأواخر من رمضان (أفضل) منه في غيره لمواظبته عليه على الاعتكاف فيه كما تقدم في حديث الشيخين وقالوا في حكمة ذلك (لطلب ليلة القدر) التي هي كما قال الله تعالى : ﴿خير من ألف شهر﴾ أى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وقال عليه : ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه [رواه الشيخان]

وهى في العشر المذكور (وميل الشافعى رحمه الله إلى أنها ليلة الحادى أو الثالث والعشرين) منه دل على الأول حديث الشيخين وعلى الثانى حديث مسلم قال المزنى وابن خزيمة إنها تنتقل كل سنة إلى ليلة جمعا بين الأخبار قال في الروضة

ما لا يتكرر كعرفة وستة شوال فلها صومها إلا إن منعها وليس الصلاة كالصوم لقصر زمنها .

[كتاب الاعتكاف]

هو من الشرائع القديمة كذا قالوا ولعل ذلك باعتبار معناه اللغوى بدليل آية ﴿لن نبرح عليه﴾ أى على عبادة العجل عاكفين وأما كونه بالهيئة المخصوصة فلا مانع من كونه من خصائص هذه الأمة فراجع معناه لغة الإقامة على الأمر خير أو شر ، وشرعا ما ذكره الشارح (قوله كل وقت) من النهار ولو بلا صوم أو الليل وحده كما سيأتى خلافا للإمامين مالك وأبى حنيفة لما ثبت أنه عليه : اعتكف العشر الأول من شوال وفيه يوم العيد قطعا وهو لا يقبل الصوم اتفاقا (قوله كما تقدم) أى في باب الصوم وتقدم ما فيه (قوله وقالوا) أى الأصحاب فليس مراده التبرى منه بل بيان هذه الحكمة وقيل مراده التبرى وإليه مال شيخنا لعدم تعيين هذه الحكمة (قوله ليلة القدر) هى من خصائص هذه الأمة وباقية إلى يوم القيامة وسميت بذلك لعلو قدرها أو لشرفها أو لفصل الأقدار فيها كما قيل به وترى حقيقة ويندب لمن رآها كتمها ويندب لإحيائها كما في العيد ويتأكد هنا قول اللهم إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا ^(١) ويحصل فضلها لمن أحيائها وإن لم يشعر بها ونفيه محمول على نفى الكمال كما حمل رفعها على رفع عينها ومن صلى العشاء والفجر في جماعة فقد أخذ بحظه منها وعلامتها عدم الحر والبرد فيها ويندب صوم يومها وكثرة العبادة فيه وعلامتها طلوع شمسها بيضاء منكسرة الشعاع لما قيل من كثرة تردد الملائكة فيها ويستفاد بعلامتها معرفتها في باقى الأعوام بناء على أنها لا تنتقل الذى هو الأصح (قوله كل سنة) (لخ) لو ترك هذا القيد لكان أولى ليدخل توافق سنتين أو أكثر في ليلة مع أن التوافق فيها محقق بكثرة الأعوام إمام مع التوالى أو التفرق (قوله إلى ليلة) أى من العشر المذكور مطلقا أو من مفرداته كما اختاره الغزالي وغيره وقالوا إنها تعلم فيه باليوم الأول من الشهر فإن كان أوله يوم الأحد أو الأربعاء فهى ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهى ليلة إحدى وعشرين

(قول المتن حرم عليه قطعه) أى لأن وجوبه فورا ينافى جواز فطره وقوله وكذا إن لم يكن إلخ أى قياسا على الصلاة إذا شرع فيها أول الوقت يحرم عليه قطعها وإن كان وجوبها موسعا (قول المتن وهو صوم من تعدى بالفطر) يرد عليه قضاء يوم الشك فإنه فوري وليس هناك تعد (فروع) المتعدى بالفطر يلزمه الفور فى القضاء وإن سافر ويكره أن يصوم تطوعا قبل قضاء ما عليه سواء فاتته بعذر أم لا .

[كتاب الاعتكاف إلخ]

هو لغة : الإقامة على الشيء ولو شرا قال الله تعالى : ﴿فأتوا على قوم يعكفون على أصنامهم﴾ والأصل فيه قوله تعالى : ﴿وطهر بيتى للطائفين والعاكفين﴾ وهو يجمع عليه ومن الشرائع القديمة (قول المتن هو مستحب كل وقت) روى مسلم أنه عليه : اعتكف في العشر الأول من شوال (قول المتن وهو في العشر الأواخر إلخ) هذا قد ذكره في الصوم ولكن أعاده هنا لبيان حكمته أعنى طلب ليلة القدر (قول المتن لطلب ليلة القدر) أى فيحبها بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء فإنها أفضل ليالى السنة والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر قال الإسنى ولو شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها كذا نقله في الروضة عن نصه في القديم ويستحب أن يجتهد في يومها كما يجتهد في ليلتها قاله الشافعى رضى الله عنه في القديم (فائدة) ليلة القدر من خصائص هذه الأمة (قول الشارح أى العمل فيها) ظاهره ولو قل (قول المتن وميل الشافعى إلخ) يحصل ما في الرافعى أنهما قولان للشافعى رضى الله عنه (قول الشارح حديث الشيخين) منه قوله عليه : «إني رأيته ليلة وأراى أسجد في صبيحتها في الطين والماء» فأصبحوا من ليلة إحدى وعشرين وقد قام النبى إلى الصبح فمطرت السماء فركف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه وأرنبه أنفه فيهما أثر الماء والطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين

(١) كما قال عليه للسيدة عائشة رضى الله عنها عندما سأله عما تقول إذا رأت ليلة القدر .

وهو قري ومذهب الشافعي أنها تلزم ليلة بعينها (وإنما يصح الاعتكاف في المسجد) كما فعله عليه السلام : (والجامع أولى) لثلا يحتاج إلى الخروج للجمعة

أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي ليلة سبع وعشرين أو يوم الخميس فهي ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت فهي ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ ما بلغت سن الرجال ما فاتتني ليلة القدر بهذه القاعدة المذكورة وقد نظمها بقولي :

يا سائل عن ليلة القدر التي في عشر رمضان الأخير حلت
فإنها في مفردات العشر تعرف من يوم ابتداء الشهر
فبالأحد والأربعاء في التامعة وجمعة مع الثلاثاء السابعة
وإن بدا الخميس فالخامسة وإن بدا بالسبت فالثالثة
وإن بدا الاثنين فهي الحادى هذا عن الصوفية الزهاد

(قوله تلزم ليلة بعينها) فمن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها كما مر (قوله في المسجد) ومنه روشته ورجبته القديمة ومنه ما ينسب إليه عرفا من نحو ساباط أحد جانبيه على غير المسجد وفي حاشية شيخنا الصحة فيه من غير تقييد وفي ابن حجر عدم الصحة كذلك والوجه الأول فراجعه ويصح على غصن شجرة خارجه وأصلها فيه كعكسه والمراد به الكامل فلا يصح في المشاع وإن طلبت التحية ولو شك في المسجدية اجتهد وليس منه ما أرضه مملوكة أو محتكرة نعم إن بنى فيها دكة ووقفت مسجدا صح فيها وكذا منقول أثبتته ووقفه مسجدا ثم نزعها ولا يصح فيما بنى في حريم النهر (قوله لثلا يحتاج) هذه العلة للغالب فالجامع أولى مطلقا خروجا من خلاف من أوجبه بل يجب على من نذره مدة متتابعة فيها يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها لأن خروجها يقطع متابعتها لو أقيمت في غير مسجد لم ينقطع متابعتها لعذره وكذا لو حدث الجامع بعد نذره ولو شرط الخروج لها ومر على أحد جامعي البلد إلى آخر فإن كان الثاني يصلي قبل الأول لم يضر وإلا بطل اعتكافه (فرع) قال بعضهم ليس لنا عبادة تتوقف على المسجد إلا ثلاثة الطواف والاعتكاف والتحية (قوله والقديم يصح) ورد بأنها عبادة شرط فيها المسجدية للرجل فشرط للمرأة والخشى كالرجل (قوله المسجد الحرام) والمراد به ما يصح فيه الطواف وما حوله وإن وسع وكذا جوف الكعبة لا غيره من بقية الحرم ولو في مسجد آخر (قوله مسجد المدينة) والمراد به ما كان في زمنه عليه السلام : دون ما زيد فيه أخذنا من الإشارة الآتية دون غيره ولو صلى فيه ولو في المدينة نحو مسجد قباء (قوله قال عليه السلام صلاة إلخ) الذي دلت عليه الأحاديث المذكورة أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة في مسجد المدينة ومن مائتين في الأقصى ومن مائة ألف في غيرها وأنها في مسجد المدينة أفضل من صلاتين في الأقصى ومن ألف في غيرها وأنها في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيرها وذكر ابن حجر ما يخالف هذا أخذنا من الأحاديث غير المذكورة.

(قول الشارح كما فعله عليه السلام) استدلال أيضا بآية ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد من حيث إن ذكر المساجد لا جائز أن يكون لأجل أنها شرط في منع مباشرة المعتكف لأنه ممنوع منها خارج المسجد أيضا إذا خرج لنحو قضاء الحاجة ولأن غير المعتكف ممنوع من المباشرة في المساجد فتعين أن يكون ذكرها لا شرطا صحة الاعتكاف ولك أن تعترضه باحتمال أن القيد لموافقة الغالب (قول الشارح أصحهما في شرح المهذب لا يصح) لأنه لا يطلب منه الستر بخلاف المرأة (قول المتن ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف) مثله الصلاة (قول الشارح في الحديث الشريف صلاة في مسجدى إلخ) إذا تأملت فيه علمت منه أن الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد المدينة فإن قلت فهل يكون أفضل من مائة ألف صلاة في المسجد الأقصى قلت الوجه أن تعدل مائتي صلاة فيه فقط لأن قوله في الحديث الشريف صلاة في مسجدى

(والجديد أنه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) والقديم يصح اعتكافها فيه وعلى هذا ففى صحته للرجل في مسجد بيته وجهان أصحهما في شرح المهذب لا يصح وعلى الجديد كل امرأة يكره لها الخروج للجمعة يكره لها الخروج للاعتكاف ومن لا فلا (ولو عين المسجد الحرام في نذر الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة) والمسجد (الأقصى) إذا عينها في نذر تعينا (في الأظهر) فلا يقوم غير الثلاثة مقامها لمزيد فضلها قال عليه السلام : ولا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى [رواه الشيخان] ومقابل الأظهر أنهما لا يتعينان بخلاف المسجد الحرام لاختصاصه بتعلق النسك به ومنهم من خرجه على القولين ولو عين في نذره غير الثلاثة لم يتعين كما لو عينه للصلاة وفي وجهه وقيل قول يتعين لأن الاعتكاف مختص بالمسجد بخلاف الصلاة (ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس) لمزيد

فضله عليهما (ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس) لأن مسجد المدينة أفضل من المسجد الأقصى قال عليه السلام : صلاة في مسجدى هذا

أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى [رواه الإمام أحمد وصححه ابن ماجه] ولو عين زمن الاعتكاف في نذره تعين على الصحيح فلا يجوز التقديم عليه ولو تأخر كان قضاء (والأصح أنه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكراً) أى إقامة يقال عكف واعتكف أى أقام فلا يكفي فيه أقل ما يكفي في الطمأنينة في الصلاة ولا يعتبر فيه السكون بل يكفي التردد (وقيل يكفي المرور بلا لبث) كأن

دخل من باب وخرج من آخر (وقيل لا يكفي لبث القدر المذكور أى أقل ما يصدق به بل يشترط مكث نحو يوم) أى قريب منه كفى بالحرر وغيره لأن ما دون ذلك معتاد في الحاجات التى تعين في المساجد فلا يصح للقربة وعلى الأصح لو نذر اعتكاف ساعة صح نذره ولو نذر اعتكافاً مطلقاً خرج من عهدة النذر بأن يعتكف لحظة (ويطسل بالجماع) إذا كان ذاكره عالماً بتحريم الجماع فيه سواء جامع في المسجد أم عند الخروج منه لقضاء الحاجة لانسحاب حكم الاعتكاف عليه حيث (وأظهر الأقوال أن البشارة بشهوة) فيما دون الفرج (كلمس وقبلة تبطل إن أنزل والإفلا) كالصوم والثاني تبطل مطلقاً لحرمته والثالث لا تبطل مطلقاً كالحج وهى حرام على كل قول قال تعالى: ﴿ولا تباهروهن وأنتم عاكفون في المساجد﴾ ولا بأس باللمس بغير شهوة ولا بالتقيل على سبيل الشفقة والإكرام (ولو جامع ناسياً) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسياً فلا يضر على

(قوله أقل ما يكفي إلخ) أى فلا بد من زيادة عليه ويندب يوم لأنه لم يرد أنه عليه: ولا أحداً من الصحابة اعتكف دونه وضم إليه بعض أصحاب الشافعى ليلة أيضاً (قوله صح نذره) ويخرج من عهده بلحظة واعتبر شيخنا ساعة فلكية (قوله لحظة) فإن زاد عليها وقع الجميع فرضاً على المتمد كذا قاله شيخنا وهو مبنى على بقاء الاعتكاف بعد فراغ تلك اللحظة ولا قائل به لأن اللحظة المحمول عليها النذر كالعينة بالنذر والنذر المقيد بمدة فرضاً أو نفلاً لا يدوم بعد فراغها لمن دام في المسجد فافهم ولا تغفل وبهذا سقط ما هنا من الاعتراض ولا يقال إن النية تعم الفرض والنفل كما هو في الصلاة مثلاً للفرق الواضح والله أعلم (قوله بالجماع) أى الموجب للغسل^(١) بخلاف الخنثى في بعض أحواله (قوله عند الخروج) أى معه (قوله لانسحاب إلخ) قال الإسنوى سواء قلنا إنه معتكف حالة خروجه أم لا إذ الكلام في اعتكاف لم يخرج منه بالخروج من المسجد والجماع حرام في الواجب مطلقاً وفي الندوب في المسجد من حيث المسجدية (قوله كالصوم) يفيد أن ذلك في لمس ينقض الوضوء بلا حائل كما مر عن شيخنا وأن الاستمنا يبطله مطلقاً (قوله لحرمته) أى في الواجب لما مر (قوله ولا يضر التطيب إلخ) ولا الأكل ولا الشرب ولا الأمر بإصلاح معاشه ولا كتابة العلم وإن كثرت ولا الصنعة ولا غير ذلك ولا تكره الصنعة فيه ما لم تكثر ولا غسل يده في نحو إزراء ما لم يكن إزراء ولا الوضوء فيه أو على حصره والأولى للمعتكف الاشتغال بالعبادة ومجالسة أهل العلم والحديث وقراءة الرقائق والمغازى غير الموضوعية وإلا فاحرم كفتوح الشام وقصص الأنبياء وحكايتهم للنسوبة للواقدي (فائدة) ذكر الإمام الشعراني في المتن ما نصه ويحذر من مطالعة مواضع من كتاب إحياء العلوم للغزالي ومن كتاب قوت القلوب لأبى طالب المكي ومن تفسير مكي ومن كلام ابن ميسرة الحنبلى ومن كلام مندر بن سعيد البلوطى ومن مطالعة كتب أبى حيان أو كتب إخوان الصفا أو كلام إبراهيم النجم أو كتاب خلع التلعين لابن قسى أو كتب محمد بن حزم الظاهري أو كلام المفيد بن رشيدى أو كتب محبى الدين بن العربى أو تائيه محمد بن وفا أو نحو ذلك انتهى (قوله ولا الفطر) وإن وجب كالعيد والتشريق كما مر (قوله يوم صومه) ولو نفلاً ويلزمه اعتكاف يوم كامل وهو صائم من أوله فلو اعتكف من أوله ونوى الصوم في أثناءه لم يكفه .

هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه يجب حمل ما سواه على غير الأقصى وإلا يلزم أن الواحدة في مسجد المدينة تزيد على الألف في غير الأقصى من جهة أن الواحدة في الأقصى أفضل من خمسمائة في غيره (قول الشارح أفضل من ألف صلاة إلخ) هو يفيد أن الصلاة الواحدة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في غير مسجد المدينة ثم قوله في الحديث فيما سواه لا يشمل الأقصى لئلا يلزم أن يزيد على الألف بالنسبة لغير الأقصى (قول الشارح فلا يكفي فيه) الضمير فيه يرجع للاعتكاف (قول المتن وقيل يكفي إلخ) أى قياساً على الوقوف بعرفة وهذا مقابل قوله لبث والوجه الذى بعده مقابل قوله يسمى عكراً (قول المتن ويطل بالجماع) قال العراق بالنسبة للمستقبل أما الماضى فكذلك إن كان منذوراً متتابعاً فيستأنف وإن لم يكن متتابعاً لم يطل ما مضى سواء كان منذوراً أم نفلاً وإنما بطل بالجماع لأنه تعالى نهى عنه فيه بقوله تعالى: ﴿ولا تباهروهن﴾ الآية والنهى في العبادة يقتضى الفساد (قول الشارح لحرمته) استدلالاً بغيره بعموم قوله تعالى: ﴿ولا تباهروهن وأنتم عاكفون﴾ الآية (قول الشارح وهى حرام إلخ) حاول في المهمات منع التحريم فيها إذا كان الاعتكاف تطوعاً وقضية الشرح كالروضة خلافه (قول المتن ولا يضر التطيب) لأنه لم ينقل تركه ولا الأمر بتركه (قول المتن لزمه)

المذهب وكذا جماع الجاهل بتحريمه (ولا يضر التطيب والتزين) بلبس الثياب وترجيل الشعر (و) لا (الفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده) وحكى قول قديم أنه لا يصح وأنه يشترط الصوم في الاعتكاف (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صوم وليس له إفراؤه أحد هـ ما عن الآخر

فلو اعتكف في رمضان أجزأه لأنه لم يلتزم بالنذر صوما (ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا لزمه) أى الاعتكاف والصوم (والأصح وجوب جمعهما) والثاني لا يجب كالمو نذر أن يعتكف مصليا أو يصلي معتكفا لا يجب جمعهما وقيل بطرد الوجهين وقرئ الأول بأن الصوم يناسب

(قوله صائما أو يصوم معتكفا) أو باعتكاف (قوله أى الاعتكاف والصوم) ويكتفيه لحظة عن الاعتكاف ولا يجزئه صوم غير ما نذره ولو واجبا ولا أقل من صوم يوم لأنه أقله (قوله وقرئ الأول) أى القاطع المذكور بقوله والثاني لا يجب وحيث لزمه فيكفيه للاعتكاف لحظة ومن الصلاة ركعتان ولو قيد بزمن وجب فلو كان أياما لزمه لكل يوم ركعتان فيه ولا يكفيه جميعا في يوم ولو عين زمنا لا يصح صومه مع لزمه الاعتكاف فقط ولو نذر اعتكاف أيام ولياليها متتابعين فجامع ليلا بطل ولزمه الاستئناف (قوله والصلاة أفعال) ومثلها الإحرام فلو نذر أن يعتكف مصليا أو عكسه لزمه لا جمعهما ولو نذر القرآن بين حج وعمرة جاز له إفرادهما وهو أفضل (قوله الفرضية) أى أو النذر ولم يجز هنا الخلاف في نية الفرضية في الصلاة لأن لفظ الظهر أو العصر مثلا يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولا يجب تعيين سببه لأنه لا يجب بغير النذر (قوله أطلق نية الاعتكاف) أى في النفل المطلق إن لم يقيد بمدة (قوله وإن طال مكثه) ولا يضر في النية قصد قطعها ولا قصد قطع الاعتكاف ولا قصد الخروج منه كما في الحج نعم يضر رفضها (قوله احتاج إلى الاستئناف) أى إن لم يعزم حال خروجه على العود للاعتكاف وإلا كفاه ذلك العزم عن النية عند دخوله مسجدا سواء الأول أو غيره وإن لم يخطر بباله اعتكاف ولا يضر في نيته جماعه حال خروجه لأنه ليس في اعتكاف حقيقة ولا حكما (قوله لزمه الاستئناف) أى ما لم يعزم على العود كالتى قبلها بالأولى إذ هنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا لم يوافق في هذه على ذلك وفي كلام العلامة ابن عبد الحق ما يوافق إذا عاد إلى مسجد غير الأول وهو أكثر مسافة منه ومحل ذلك إذا عاد قبل فراغ المدة التى عينها ولا قد خرج من الاعتكاف مطلقا فلا بد من تجديد نية (قوله بالتعيين) أى من حيث المقدار كذا ذكره أولا في التقدير لا من حيث الزمن كيوم كذا تأمل (قوله ولو نذر إلخ) ومثله ما لو نوى مدة معينة نفلا كما يدل له التعليل المذكور فيه (قوله وعاد) أى بعد زوال عذره حالا وجوبا

أى لأن الاعتكاف بالصوم أفضل فصح التزامه لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه (قول المتن أن يعتكف صائما) مثله ما لو نذر أن يعتكف بصوم لأنه حال أيضا قال الإسنوى وينبغي فهما أن يكفى باعتكاف لحظة (قول الشارح وقيل بطرد الوجهين) مقابل قوله لا يجب جمعهما (قول المتن وينوى في النذر الفرضية) لم يحكموا هنا خلاف الصلاة لأن تقييد البالغ الصلاة بكونها ظهرا مثلا يرشد إلى الفرضية بخلاف الاعتكاف ولم يشترطوا هنا تعيين سبب وجوبه وهو النذر لأنه لا يكون إلا به قال في الذخائر ولو اقتصر على نية المنذور كفته عن الفرضية (قول المتن وإن طال مكثه) قد سلف في الصلاة وجه في مثل هذه النية أنه لا يزيد على ركعة وقياسه هنا الاقتصار على ما يسمى عكفا ووجه أنه لا يزيد على ركعتين وقياسه هنا الاقتصار على يوم (قول المتن ولو نوى مدة) مثله لو نذر ما لم يشترط التابع قاله السبكي وغيره (قول المتن لزمه الاستئناف) أى ليصح اعتكافه الثاني وأما أصل العود فلا يجب في النفل لجواز الخروج منه قال الأذرى وهذا الخلاف الذى في التطوع جار فيما إذا نذر مدة ولم يشترط فيها التابع وكذا قاله السبكي (قول الشارح وسواء إلخ) قال الإسنوى هو كذلك ولكن يؤخذ من لفظ الكتاب أنه وفيه نظر (قول المتن ولو نذر مدة متتابعة) يحتمل أن نيتها كنذرهما كما هو قضية الإرشاد لكن قضية كلام الإسنوى كالشيخين في الروضة وأصلها في المسألة قبلها خلافه وهو ظاهر ثم رأيت عبارة الروضة كما قال الإسنوى (قول المتن لعذر لا يقطع التابع) قال الإسنوى كالأكل وقضاء الحاجة والحيض والمرض والخروج ناسيا وغير ذلك مما يأتي إيضاحه (قول المتن لم يجب استئناف النية)

الاعتكاف لا شترأكهما في الكف والصلاة أفعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف والثالث يجب الجمع في المسألة الأولى دون الثانية والفرق أن الاعتكاف لا يصح وصفا للصوم بخلاف عكسه فإن الصوم من مندوبات الاعتكاف (ويشترط نية الاعتكاف) في ابتدائه وعبرة المحرر لا بد من النية في الاعتكاف وعبر فيها في الروضة كالوجيز بالركن (وينسوى في النسب الفرضية) وجوبا (وإذا أطلق) نية الاعتكاف (كفته نيته) هذه (وإن طال مكثه) لكن لو خرج من المسجد (وعاد) إليه (احتاج إلى الاستئناف) للنية سواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره فإن ما مضى عبادة تامة والثاني اعتكاف جديد (ولو نوى مدة) كيوم أو شهر (فخرج فيها وعاد فإن خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) للنية وإن لم يطل الزمان لقطعه الاعتكاف (أو لها فلام) يلزمه وإن طال الزمان لأنها لا بد منها فهي كالسنة

عند النية (وقيل إن طال مدة خروجه استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما إذا لم تطل وسواء خرج لقضاء الحاجة أم لغيره (وقيل لا يستأنف مطلقا) لأن النية شملت جميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج بعذر لا يقطع التابع) وعاد (لم يجب استئناف النية) وقيل إن خرج لغير الحاجة

و غسل الجنابة) يعنى بماله منه بد كالأكل فإنه مع إمكانه في المسجد يجوز له الخروج على الصحيح لأنه قد يستحي منه ويشق عليه فيه بخلاف الشرب فلا يجوز الخروج له مع إمكانه في الأصح فإنه لا يستحي منه في المسجد (وجب) استئناف النية لأنه خرج عن العبادة بما عارضه الأصح لا يجب لشمول النية

جميع المدة أما ما لا بد له منه كالحيض فهو كالحاجة قطعاً ولو خرج لعذر يقطع المتابع كعبادة المريض وجب استئناف النية عند العود (و شرط المعتكف الإسلام والعقل والنقاء من الحيض والنفس) (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر والمجنون وكذا المغنى عليه والسكران إذ لا نية لهم ولا اعتكاف الخائض والنفساء والجنب لحرمة المكث في المسجد عليهم (ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل) اعتكافه من الردة والسكر (والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتابع) من حيث المتابع فإن ذلك أشد من الخروج من المسجد بلا عذر وهو يقطع المتابع كما سيأتى وقيل لا يبطل فهما فينيان بعد العود والصحو أما في الردة فترغيباً في الإسلام وأما في السكر فالخافاه بالنوم وقيل يبطل في الأول دون الثاني لما تقدم فيه وقيل يبطل في الثاني دون الأول لما تقدم فيه وهذا معنى المنصوص عليه فيهما من البناء في الأول بعد الإسلام والاستئناف في الثاني بعد الصحو وقيل فيهما قولان

في النذر وإلا بطل اعتكافه (قوله بد) بضم الموحدة وتشديد المهملة أى غنى (قوله و شرط المعتكف) أى وصفة شرط وأما هو فركن وبه تتم أركان الاعتكاف الأربعة وهى النية والمسجد واللبث فيه والمعتكف (قوله وكذا المغنى عليه) ألحقه وما بعده بالمجنون لأنه لم يرد بالعقل التمييز وفي بعض النسخ إسقاط لفظ كذا على إرادة ذلك وهو أولى لأن الكلام هنا في الابتداء وسيأتى في الإثناء (قوله والجنب) ولو صبيّاً والعلة للأصل والأغلب (قوله لحرمة المكث) أى من حيث ذاته فيصبح اعتكاف من به جراحة نضاجة على المعتمد عند شيخنا الزياى ونقل عن شيخنا الرملى ما يخالفه ولم يرتضه واعتكاف زوجة وأمة وعبد وولد بغير إذن مالك أمرهم لأن الحرمة في ذلك لأمر خارج بإذنه لا حرمة وله تحليلهم من نفل أذن فيه لا من فرض أذن فيه ولو غير متابع ونذر العبد صحيح فإن أذن له سيد فيه ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله وله الخيار إن جهل والمكاتب في الحرمة كالقن إن فات عليه كسب وإلا فلا والمبعض في نوبته كالحر (قوله أو سكر) أى معتدياً وإلا فكاً لإغماء إذا لم يتعد به أيضاً كما يأتى (قوله من اعتكافهما) اعترض على التثنية لأن العطف قبله وأجاب العراق بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للمرتد والسكران انتهى وفيه نظر ولذلك لم يرتضه الشارح بقوله قبله بطل اعتكافه (قوله من حيث المتابع) وكذا يبطل الثواب في المرتد مطلقاً وكذا العمل إن مات مرتداً (قوله حملوا نص المرتد إلخ) في هذا الحمل نظر مع فرض أن النصين في المتابع كما تقدم (قوله ولو لوطراً) أى بلا تعد (قوله بالبناء للمفعول) لعل ضبطه بذلك إما لكون كل منهما

ولكن اشترط المبادرة إلى العود عند زوال العذر (قول المتن وغسل الجنابة) أى غير المفطر (قول الشارح يعنى لما له منه بد) حاول بهذا دفع ما قاله الإسنوى تخصيص الخلاف بهذين غلط تبع فيه المحرر فإن الرافعى قد ذكر المسألة آخر الباب فقال أما الخروج قضاء الحاجة فقد سبق أنه لا يحتاج معه إلى تجديد نية ثم قال وفي معناه ما لا بد منه كالاغتسال وألحق به الأذان إذا جاوزنا الخروج له وأما الذى منه بد أى لا يقطع المتابع ففيه وجهان أظهرهما لا يجب وذكر في الروضة مثله قال أعنى الإسنوى رحمه الله فتلخص أن جميع ما لا بد منه لا خلاف فيه وذلك كالحيض والنفساء والمرض وقضاء العدة وغير ذلك وكيف يتخيل اغتفار الاغتسال والأذان دون الحيض ونحوه أهـ ثم نبه أيضاً على أنه لو خرج لغرض أنشاء ثم عاد ففى التجديد الخلاف فيما له منه بد (قول المتن و شرط المعتكف إلخ) دخل في ضابطه الصبي والمرأة والعبد وإن توقف على إذن السيد والزواج (قول الشارح وكذا المغنى عليه) قال الإسنوى لكن سيأتى أن زمنه يحسب إذا طرأ أو حينئذ فلا يمكن حمل هذه الشروط على الإطلاق ولا على الابتداء فقط فتأمل أهـ والظاهر أنه أراد الابتداء وأما الدوام فذكره بقوله ولو ارتد إلخ (قول الشارح زمن الردة إلخ) أى دون الماضى من غير المتابع (قول المتن من اعتكافهما) اعترض التثنية بأن العطف السابق بأو وأجاب العراق بأن العطف للفعل ومرجع الضمير للمرتد والسكران فلايراد (قول الشارح من حيث المتابع) وإلا فهو محسوب له ولا نجبته عليه ولكن في الردة يشترط العود (قول الشارح وقيل يبطل في الأول إلخ) أى لأن الردة تنافى العبادة والسكر كالنوم (قول الشارح لما تقدم فيه) عبارة الرافعى رحمه الله لأن المرتد لا يمنع من المسجد ولذا تجوز استنابته فيه وتمكنه من الدخول لاستماع القرآن ونحوه والسكران ممنوع من المسجد للآية فإذا شرب وسكر فقد أخرج نفسه عن أهلية اللبث (قول الشارح وأصحاب الطريق الأول) كذا أصحاب الطريق الثاني حملوا النصين جميعاً على ما ذكره وكان الشارح رحمه الله ترك ذلك للعلم به بما قاله في الأولين (قول الشارح لأنه معدود بما عرض له) هو يفيدك أن الشخص لو تسبب في ذلك كان قاطعاً وبه

هذه خمسة طرق وأصحاب الطريق الأول حملوا نص المرتد على اعتكاف غير متابع وأصحاب الطريق الثاني حملوا نص السكران على ما إذا خرج من المسجد (ولو لوطراً) (أو إغماء) على المعتكف (لم يبطل ما مضى) من اعتكافه للمتابع (إن لم يخرج) بالبناء للمفعول من المسجد لأنه معدود بما عرض له

فإن أخرج منه وكان يمكن حفظه فيه بمسقة بطل تتابع اعتكافه في قول والأظهر لا يبطل كما لو لم يمكن حفظه فيه لعذره بالإخراج من غير

لا ينسب إليه خروج أو ليعد خروجه بنفسه أو لإدخال إخراج غيره لا لإخراج خروجه بنفسه ولذلك اعتمد شيخنا كشيخنا الرمي أنه لا يبطل تتابع اعتكافهما سواء خرجا أو أخرجا أمكن حفظهما في المسجد بلا مشقة أو لا حرم إبقاؤهما في المسجد لنحو تنجس أو لا فقله لمشقة إلخ قيل للخلاف لا للحكم وفي ابن حجر بطلان التتابع فيما إذا وجب إخراجهما كالمره بحق^(١) وتبعه شيخنا في شرحه بسكوته عليه والمشهور عنه ما تقدم (قوله ويحسب زمن الإغماء) أي إن لم يخرج من المسجد (قوله وكذا الجنابة) أي غير المفطرة لأن المفطرة تقطع التتابع مطلقا (قوله فلو أمكن الغسل) أي بلا مكث ومثله التيمم (قوله زمن الحيض) أما المستحاضة فلا تخرج من المسجد إن أمنت التلويث .

(فصل في الاعتكاف) المنذور وكيفية نذره (قوله وفي مدة الأيام إلخ) أفاد أنه إذا تلفظ بالتابع دخلت الليالي في لفظ الشهر قطعاً سواء عينه أو لا بل وإن نفاها في نيته ومثله الأسبوع والعشر الفلاني من شهر كذا وتدخل في لفظ عشرة الأيام على الأرجح ومثله سبعة أيام وثلاثون يوماً وأنه إذا لم يتلفظ بالتتابع دخلت في نحو الشهر قطعاً أيضاً ولا تدخل في نحو عشرة الأيام على الأرجح نعم إن نواها دخلت كما نذر يوماً فلا تدخل ليلته إلا إن نواها وبذلك علم أن التتابع لا يلزم والليالي من الجنس ولازمة للأيام فقول الشارح ويلزم في مدة الأيام اعتكاف الليالي المتخللة بعينها في الأرجح مبنى على المرجوح وهو لزوم التتابع بالنية أو محمول على ما إذا نواها وفي نسخة ولا يلزم إلخ وهو مبنى على الأرجح إذا لم ينوها وخرج بقوله المتخللة الليلة السابقة ففيها ما في ليلة اليوم المذكور فليتأمل ذلك وليحرر (قوله ولو شرط التفريق) ولو في مدة معينة على المعتمد وهذا مفهوم شرط التتابع (قوله خرج عن العهدة بالتابع) وفارق عدم إجزاء التتابع فيما لو نذر صوم عشرة أيام متفرقة فصامها متواليه حيث يحسب له منها خمسة فقط لو وجب وجود الفطر في تخللها بخلافه هنا وفارق أيضاً عدم إجزاء التوالى في عشرة الأيام للتمتع في الحج بالنص على تفريقها وأنه في أدائها تخللها فطر وجوبا في التشرية أيضاً فتم (قوله كما في الروضة) خلافاً لمقتضى كلام المصنف من التعبير بالصحيح عطفاً على ما قبله (قوله يوماً) وهو ما بين طلوع الفجر وغروب

اختياره (ويحسب زمن الإغماء من الاعتكاف) كالنوم (دون) زمن (الجنون) لمنافاته للاعتكاف (أو) طراً (الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة إن تعدل الغسل في المسجد) لحرمة المكث فيه على الحائض والجنب (فلو أمكن) الغسل فيه (جاء الخروج) له (ولا يلزم) بل يجوز الغسل فيه ويلزمه أن يبادر به كي لا يبطل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة) في المسجد من الاعتكاف لمنافاته له .

(فصل) (إذا نذر مدة متتابعة) كان قال الله على اعتكاف عشرة أيام متتابعة أو شهر متتابع (لزمه) التتابع فيها وفي مدة الأيام يلزم اعتكاف الليالي المتخللة بينها في الأرجح (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) والثاني أنه يجب كالحلف لا يكلم فلانا شهراً يكون متابعاً و فرق الأول بأن مقصود العيمين الهجران ولا يتحقق بدون التتابع وعلى الأول لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزمه في الأصح كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه ولا يلزم من مدة الأيام اعتكاف

صرح في الكفاية نقلاً عن البندنجي (قول المتن ويحسب زمن الإغماء) نظير ما سلف في الصائم إذا زال في بعض النهار لكن هنا لا يشترط ذلك كما هو قضية إطلاقهم إنما الشرط جنابية لا تقطع التتابع (قول المتن زمن الحيض ولا الجنابة) أي سواء اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره لأنه حرام وإنما يباح للضرورة وهل يبطل بالحيض ما سبق من التتابع أم يجوز البناء فيه تفصيل يأتي في آخر الباب .

(فصل إذا نذر إلخ) (قول المتن لزمه) أي كالصوم ولأن التتابع وصف مقصود لما فيه من المبادرة إلى الباقي عقب الإتيان ببعضه وأفهم كلامه عدم لزوم نذر التفريق وهو كذلك بخلاف الصوم (قول الشارح يلزم اعتكاف الليالي إلخ) قال الروياني إلا أن يستثنى الليالي بقلبه (قول المتن والصحيح إلخ) أي قياساً على نظيره من الصوم (فتنبه) لو نذر يوماً ونوى ليلته معه لزمته باتفاق قاله السبكي واستشكله الإمام بأن النية وحدها لا تعمل وأجاب بأن اليوم قد يطلق عليها هـ ولو نوى ليلتها فكذلك وأما الشهر فإن ليلته تدخل من غير نية لأنه اسم للأيام والليالي (قول الشارح لو نوى التتابع ولم يتلفظ به لا يلزم) اختار السبكي وغيره اللزوم واستدل بأن الليالي في نذر الأيام تلزم بنيتها وهي زمن فالصفة أعنى التتابع أولى بذلك و فرق بعضهم بأن الليالي من جنس المنذور فلزمت بالنية بخلاف التتابع فإنه من غير جنسه (قول الشارح ولا يلزم إلخ) هو معطوف على قوله لو نوى والمراد أن من نذر الأيام إذا لم يشترط التتابع ولا نواها لا تلزمه الليالي وهذا هو المراد إن شاء الله فلا تغتر بما كتبناه في حاشية أخرى من أنه معطوف على لا يلزمه وقول الشارح مدة الأيام احتراز عن الشهر فإن الليالي تلزم وإن لم تعرض للتتابع (قول الشارح كما في الروضة) يرجع لقوله والأصح

الليالي المتخللة بينهما في الأرجح ولو شرط التفريق خرج عن العهدة بالتتابع في الأصح لأنه أفضل (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوماً لم يجوز تفريق ساعاته

على الأيام لأن المفهوم من لفظ اليوم المتصل والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو عين مدة كاسبوع) عينه (وتعرض للتابع وفاته لزمه التابع في القضاء) والثاني لا يلزمه لأن التابع يقع ضرورة فلا أثر لتصرجه به (وإن لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء) قطعا (وإذا ذكر التابع) في نذره (وشرط الخروج لعارض) صح الشرط في الأظهر لأنه لم يلتزم إلا بحسبه والثاني يلغو لخالفته لمقتضى التابع وعلى الأول إن عين العارض فقال لا أخرج إلا لعيادة المرضى أو لعيادة زيد خرج لما عينه دون غيره وإن كان أهم منه وإن أطلق فقال لا أخرج إلا لعارض أو شغل خرج لكل شغل ديني كالعيادة والجماعة أو دنيوي مباح كلقاء السلطان واقتضاء الغريم وليست التزهة من الشغل ويلزمه العود بعد قضاء الشغل (والزمان) المصروف إليه أى العارض (لا يجب تداركه إن عين المدة كهذا الشهر) لأن النذر في الحقيقة لما عده (والإ) أى وإن لم يمين المدة كشهر (فيجب)

الشمس قال الخليل (قوله على الأيام) ربما يرشد فيما لو دخل في أثناء يوم واستمر إلى منزله من اليوم الثاني أنه يكفيه وهو المعتمد فليست من أفراد كلام المصنف^(١) وخرج بقوله واستمر إلى مثله ما لو خرج منه ليلا فلا يكفيه عند شيخنا خلافا للخطيب ولو نذر وقت الزوال مثلا اعتكاف يوم أوله من هذا الوقت لزمه من ذلك الوقت إلى مثله من الغد ودخلت الليلة للضرورة التعيين ولو اعتكف ليلا عوضا عن النهار فإن كان قضاء صبح بشرط أن لا ينقص عن قدر اليوم المعين وإلا وجب التكميل وفارق أجزاء يوم قصير عن طويل في الصوم باتحاد جنس الزمان كما في قضاء رمضان وبأن الصوم لا يتبعض وقد يقال لا حاجة لهذا لأنه لو اعتكف يوما كفاه وإن كان أقل من المنذور وإنما احتيج إلى التكميل في الليل لعدم اسم اليوم فيه فاعتبر فيه مثل الزمان المنذور فتأمل (قوله والثاني يجوز) قال أصحابنا ويكفيه على هذا قدر ساعات أقصر الأيام لأنه لو اعتكفه عنه كفاه قال الإمام وهو واضح إن فرقه في سنتين فإن فرقه في أيام متوالية في الطول أو القصر فينبغي اعتبار الجزئية إلى ذلك اليوم فإن كان ثلثا مثلا خرج عن ثلث ما عليه قال الرافعي وهو حسن وسكت عليه في الروضة ومحل الخلاف إذا غاير بين الساعات فلو أقي بساعة معينة من يوم ثم أقي بها نفسها من يوم آخر وهكذا إلى أن استكمل ما عليه لم يجزئه جزما (قوله عينه) قيد لتصور القضاء ولو ترك يوما منه قضى بدله فقط وفارق استئناف صوم الكفارة بعدم تعيين زمنها ولو نذر العشر الأخير من شهر معين لزمه ما بعد العشرين من الأيام والليالي وإن نقص أو نذر عشرة أيام من آخر شهر معين لزمه قضاء يوم إذا نقص والأحوط اعتكاف يوم العشرين ويجزئه إن نقص وإلا أتمه ولو نذر يوم قدوم زيد لزمه من وقت قدومه فقط إن قدم نهارا حيا مختارا وإلا فلا ويلزمه قضاء نذره إذا فات والأفضل يوم (قوله فلا أثر لتصرجه به) فهو لغو أو مؤكد (قوله لم يلزمه في القضاء) لأن لزمه في الأداء للضرورة الوقت كرمضان (قوله لعارض) ديني أو دنيوي كما ذكره الشارح بشروط أربعة كونه معينا مباحا مقصودا غير مناف للاعتكاف فإن فقد شرط منها بطل النذر كما في شرح شيخنا ودخل في المعين ما ينصرف إليه عند الإطلاق كما ذكره الشارح وخرج به ما لو قال إلا أن يبدو لي عارض أو أريد الخروج مثلا وستأني البقية في كلامه (قوله كالعيادة) المنذوبة لمريض (قوله مباح) لا نحو سرقة أو زنا (قوله كلقاء سلطان) لا لنحو تفرج بل لنحو سلام أو منصب لأنه غير مناف للاعتكاف وخرج به نحو جماع نعم لا يضر نحو حيض غير مبطل للتابع (قوله وليست التزهة إلخ) وكل غير مقصود كذلك (تقريبه) يصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم والصدقة وغيره نحو الله على صوم كذا إلا إن حصل شغل كذا أو عطش أو جوع ومنه نذر التصديق بماله إلا إن احتاج إليه في عمره وإذا مات لزم الوارث التصديق بجميعه على المعتمد (قوله يلزمه العود) إن لم يكن شرط في نذره قطع الاعتكاف بالعارض كقوله لله على اعتكاف كذا إلا إن حصل لي كذا كمرض أو سفر على نظير ما في تحمل الحصر الآتي كذا صورته

(قول الشارح لأن المفهوم إلخ) قال الخليل اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس (قول الشارح والثاني يجوز) محل ذلك إذا غاير بين الساعات أما لو أقي ساعة معينة من يوم ثم أقي بها نفسها من آخر إلى أن استكمل فإنه لا يجوز جزما ثم كلام المصنف يشعر بأنه لو نذر نصف يوم جاز التفريق والنتيجة المنع (قول الشارح عينه) خرج بذلك ما لو عبر بالأسبوع فقط وشرط التابع فلا يتصور فيه الفوات فإنه على التراخي إسنوى (قول الشارح لزمه التابع إلخ) لآثاره له (قول المتن وإذا ذكر التابع) أى باللفظ (قول المتن وشرط الخروج) خرج به ما لو شرط قطع الاعتكاف للعارض فإنه يصح ولكن لا يجب العود وقوله لعارض خرج به ما لو قال إلا أن يبدو لي فإنه شرط باطل لمناقضاته الالتزام كذا في الإسنوى وقضية تعليقه بطلان الالتزام في الأخيرة (قول الشارح إلا بحسبه) الضمير فيه يرجع للشرط من قول المتن صبح الشرط (قول المتن فيجب) أى تداركه ويكون متتابعا .

تداركه لتتم المدة وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به (وينقطع التابع بالخروج) من المسجد (بلا عدل) وسيأتي بيانه في صور (ولا يضر إخراج بعض الأعضاء) كراسه أو يده أو إحدى رجليه أو كليهما وهو قاعد مادلهما فإن اعتمد عليهما

شيخنا فانظره مع التصوير قبله (قوله وتكون إلخ) وفارق نظير ذلك في المينة بأن ضرورة التعيين صرفت الاستثناء إلى جزء من الزمن الملتزم وظاهر أنه لو كان الملتزم نحو حيض لم يلزم تداركه (قوله أو إحدى رجليه) أي ولم يعتمد عليها فقط ولا فيضر (قوله فإن اعتمد عليهما) أي وهما خارجتان معا وإلا فلا يضر وهذا التفصيل يجري في كل جزء أخرجه من بدنه (قوله لقضاء الحاجة) أي المعهودة هنا وهي البول والغائط قال شيخنا الرمل وكذا الریح (قوله للمشقة في الأول) بعسره أو الاحتشام منه وكذا كل ما فيه منة عليه كدار صديقه ولو لم يحتشم من سقاية المسجد لم يكن معذورا (قوله يفحش) ضبطه البغوى بما يذهب فيه أكثر الوقت المنذور انتهى وفيه نظر إذ يلزم توقف الحكم ببطلانه على تمامه فانظره (قوله واستثنى إلخ) أي فإن وجد ذلك ضرر البعد قطعاً وإلا لم يضر وإن فحش (فتنبيه) الخروج لنحو الأكل كالخروج لقضاء الحاجة في التفصيل المذكور (قوله فإن طال) ضبطه بعضهم بأن يزيد على أقل ما يجزىء في صلاة الجنابة لأن فعلها مفتقر وتردد فيه شيخنا واعتبر العرف وفي شرح شيخنا موافقته (قوله أو عدل) قال بعضهم بأن يدخل منعظاً غير نافذ لاحتياجه إلى العود منه إلى طريقه فإن كان نافذا لم يضر (فتنبيه) لو تعددت عيادة المريض بتعدد المرضى أو تعددت الصلاة على الجنابة بتعدد الجنائز مثلاً فيل يعتبر كل واحدة على انفرادها أو يعتبر المجموع والذي مال إليه شيخنا الثاني نظراً لما مر عنه من اعتبار العرف (قوله لعارض يقتضيه) أي كإسهال وإدرار بول (قوله وإذا فرغ منها) أي الحاجة المذكورة سابقاً واستجى فله أن يتوضأ وله الخروج للاستنجاء وحده وله أن يتوضأ وإن كان الوضوء مندوباً فيها (قوله بخلاف ما لو خرج مع إمكانه في المسجد) فإن لم يكن فيه فله الخروج له قطعاً والكلام في الوضوء الواجب ولا يجوز الخروج للمندوب قطعاً وإن لم يتمكن منه في المسجد وفي شرح الروض جواز الخروج لوضوء غسل نحو الاحتلام (قوله ولا ينقطع التابع بالخروج بمرض يجوز إلخ) وكالمرض نحو حريق وخوف مع فقد مسجد يأمن فيه ويجب العود

(قول الشارح وتكون فائدة الشرط إلخ) قضية هذا أن المستثنى لو كان لا يقطع التابع كالحيض لا يجب تداركه وقد يلتزم ذلك (قول المتن وينقطع التابع إلخ) أي لأنه غير معتكف إذا خرج ولا عدل (قول المتن ولا يضر إلخ) كثيراً ما يستدل لهذا بأن النبي ﷺ : « كان يدي وأسه إلى عائشة رضي الله عنها ترحله وهو معتكف » واعتراض الاستدلال من وجهين الأول احتمال أن عائشة هي التي تدخل يدها المسجد . الثاني أن اعتكافه ﷺ لم يكن عن نذر وأجيب عن الأخير بأنه كان إذا عمل شيئاً فهو في معنى المنذور (قول الشارح أو إحدى رجليه) لو أخرج إحدى رجليه واعتمد عليها قال الإسئوى فقيه نظر ولو اضطجع وأخرج بعض بدنه فهل يعتبر بالمساحة أو بالثقل الظاهر الثاني (قول المتن ولا الخروج لقضاء الحاجة) أي وإن كثر لعارض كما سيأتي (قول الشارح ودار صديقه) يحتمل أن يكون مثله دار أصوله وفروعه وزوجته وعتقائه ويحتمل خلافة ويحتمل التفصيل (قول الشارح أو عدل) علله الرافعى لما فيه من إنشاء السير بعد قضاء الحاجة وقد علمت من كلام المصنف أن ابتداء الخروج لعيادة المريض قاطع ومثل عيادة المريض زيارة القادم وصلاة الجنابة فلو خرج لقضاء الحاجة فصل على جنازة ولم ينتظرها ولم يعرج جاز وجعل الإمام والغزالي قدر صلاتها حد اللوقة اليسيرة واحتمالها لسائر الأغراض (فرع) لا يجوز الخروج لغسل العيد أو الجمعة في أصح الوجهين (قول الشارح بل يمشی على سجيته) لو تبطأ أكثر من ذلك ضرر (قول الشارح كما ذكره) الضمير فيه يرجع للأظهر من قوله في أظهر القولين .

فهو خارج وإن كان رأسه داخلاً (ولا) يضر (الخروج لقضاء الحاجة) وغسل الجنابة كما تقدم (ولا يجب فعلها في غير داره) كسقاية المسجد ودار صديقه المجاورة له للمشقة في الأول والمنة في الثاني (ولا يضر بعدها) عن المسجد (إلا أن يفحش فيضر في الأصح) لأنه قد يأتيه البول إلى أن يرجع فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع واستثنى في الروضة كأصلها على هذا أن لا يجد في طريقه موضعاً لقضاء الحاجة أو كان لا يليق بماله أن يدخل لقضائها غير داره والثاني لا يضر لما سبق من المشقة أو المنة في غيرها (ولو عاد مريضاً في طريقه) لقضاء الحاجة (لم يضر ما لم يطل وقوفه أو) لم يعدل عن طريقه فإن طال أو عدل ضرر ولو كثر خروجه لقضاء الحاجة لعارض يقتضيه فقليل يضر لندوره والأصح لا يضر نظر إلى جنسه ولا يكلف في الخروج لها الإسراع بل يمشی على سجيته

المعهودة ، وإذا فرغ منها واستجى فله أن يتوضأ خارج المسجد لأنه يقع تابعاً لها بخلاف ما لو خرج له مع إمكانه في المسجد فلا يجوز في الأصح (ولا ينقطع التابع) بالخروج (بمرض يجوز إلى الخروج) في أظهر القولين كما ذكر في المحرر كالخروج لقضاء الحاجة والثاني ينقطع لأن

المرض لا يغلب عروضه بخلاف قضاء الحاجة وقوله يحوج إلى الخروج صادق بما يشق معه المقام في المسجد للحاجة إلى الفراش والخادم وتردد الطبيب وبما يخاف منه تلويث المسجد كالإسهال وإدراج البول وفي الروضة كأصلها حكاية القولين في الأول والقطع في الثاني بالنفي وقيل على القولين أما المرض الذي لا يشق معه المقام في المسجد كالصداع والحمى الخفيفة فينقطع التتابع بالخروج بسببه (ولا ينقطع) بحيث إن طالت مدة الاعتكاف) بأن كانت لا تخلو عنه غالباً كشهري (فإن كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الأظهر) وقيل الأصح لأنها بسبيل من أن تشرع في الاعتكاف عقب طهرها فتأتي به في زمن الطهر والثاني لا ينقطع لأن جنس الحيض يتكرر بالجيلة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة (ولا ينقطع) بالخروج من المسجد

(ناسيا) للاعتكاف (على

المذهب) وقيل فيه قولان

أو وجهان أحدهما ينقطع

لأن اللبث مأمور به

والنسيان ليس بعذر في

ترك المأمورات وغير في

المحرر بأظهر القولين

والمكره كالناسي فيما ذكر

وعلى الراجح لو لم يذكر

الناسي إلا بعد طول الزمان

فوجهان كالأكل الصائم

كثيرا ناسيا (ولا ينقطع

بمخرج المؤذن الراتب

إلى منارة) بفتح الميم

(منفصلة عن المسجد

للأذان) بخلاف غير

الراتب (في الأصح) فيها

والثاني ينقطع فيها لأنه لا

ضرورة إلى صعود المنارة

لإمكان الأذان على سطح

المسجد والثالث لا ينقطع

فيهما لأنها مبنية للمسجد

معدودة من توابعه والأول

يضم إلى هذا اعتياد الراتب

صعودها واستئناس الناس

بصوته فيعذر ويجعل زمان

الأذان والخروج له

فورا بعد زوال ذلك (قوله بالخروج) يفيد أنه لو لم يخرج في هذا وما قبله لم يبطل تنابعه فيحسب زمنا وإن حرم المكث كما مر في ذي جراحة نضاجة^(١) قاله شيخنا الرملي ويحرم المكث مع التلويت مطلقا ومع عدمه إلا في إخراج الدم للعفو عن جنسه (قوله لا تخلو عنه غالباً كشهري) يفيد اعتبار غالب عادة النساء ويوافقه شرح شيخنا واعتبر شيخنا الزياي غالب عاداتها (قوله ناسيا) أي للاعتكاف أو للتتابع (قوله والمكره كالناسي) إن كان بغير حق سواء الإكراه الحسي كأن أخرج محمولا عاجزا عن خلاص نفسه أو الشرعي كخروجه لأداء شهادة تحملها قبل الاعتكاف قال شيخنا الرملي أو تعين عليه الأداء والتحمل معاً في حال الاعتكاف فراجع وفي كون ما ذكر إكراها بغير حق نظر فتأمل له فإن كان بحق باطل كإكراه زوج زوجته وسيد عبده على الخروج من اعتكاف متتابع لم يأذن فيه أو إكراه حاكم لمن لزمه دين لوفائه وكان مقصراً فيه ولا لم يبطل ولو خرجت لوفاء عدة بطل إن لزمها باختيارها كنفويض طلاقها إليها وإلا كوفاة أو قهراً فلا (قوله لو لم يتذكر الناسي) إلا بعد طول الزمان فوجهان) أحدهما لا يضرب أخذاً من التشبيه (قوله الراتب) المراد من ألف الناس صوته ولو غير راتب أو غير مأنوس وألحق بعضهم بالأذان التسبيح الممهور في آخر الليل ولم يرتضه شيخنا الزياي (قوله لإمكان الأذان إلخ) وهذا قال الأذرعى إذا حصل به الشعار وأقره شيخنا الرملي (قوله منفصلة عنه) بحيث تنسب إليه عرفاً وإن لم تكن له (قوله وللإمام احتمال) هو مرجوح (قوله ولا يصح) أي على احتمال الإمام المذكور (قوله كلام الأصحاب) هو المعتمد (قوله إلا أوقات قضاء الحاجة) وكذا كل ما طلب الخروج له وقصر زمناه كأكل وغسل جنباً فذكر غسل الجنابة في كلام الشارح للتعميم لصحة الاستثناء وحكمه بعدم الاعتكاف أي حساً لأن

(قول الشارح قولان أو وجهان) سبب هذا أن الخلاف يخرج فمنهم من عبر عنه بالقولين ومنهم من عبر عنه بالوجهين وكل صحيح لأن المخرج يسوغ فيه ذلك (قول الشارح ويجعل زمان الأذان إلخ) أي فلا يقضى أيضاً كما يأتي في كلام الشارح (قول المتن إلا أوقات قضاء الحاجة) قال الرافعي رحمه الله لذلك مأخذان أحدهما أن الاعتكاف مستمر في أوقات الخروج لها والثاني أن زمان الخروج لها كالمستثنى لفظاً عن المدة اهد وظاهر صنيع الشارح رحمه الله اعتماد الثاني والذي في شرح السبكي تصحيح الأول ونقله عن قطع جماعة وأنهم استدلوا بأنه لو جامع في خروجه من غير مكث بطل اعتكافه وفي الخادم أنه غير معتكف زمن الخروج قطعاً في غير قضاء الحاجة قال الإسكوي رحمه الله ما ذكره من تعميم القضاء تبع فيه الرافعي ولم أعلم أحداً قال به غيرهما بعد الفحص الشديد بل يستثنى أيضاً خروج المؤذن والجنب للاغتسال ونحو ذلك بخلاف الحيض والنفاس والمرض ونحوها مما يطول زمنه عادة قال والموقع للرافعي في ذلك أن الغزالي قال فعليه قضاء الأوقات المصروفة إلى هذه الأعذار وأشار بالأعذار إلى أمور عددها ليس فيها شيء مما قلنا يجب استثناءه فحمل الرافعي هذا

مستثنى من اعتكافه بخلاف غيره ولا يجوز الخروج إليها لغير الأذان وسواء في الخلاف فيها كانت ملتصقة بحريم المسجد أم منفصلة عنه أما التي بابها في المسجد أو في رحبته المتصلة به فلا يضرب صعودها للأذان وغيره كسطح المسجد وسواء كانت في المسجد أم خارجه عن سمت البناء وتريعه وللإمام احتمال في خارجه عن سمت قال لأنها لا تعد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها قال الرافعي وكلام الأصحاب ينازع فيما وجه به وسكت عن ذلك المصنف في الروضة وقال في شرح المذهب هذا الذي قاله الرافعي صحيح (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد في أداء الاعتكاف المنذور المتتابع (بالأعذار) التي لا ينقطع التتابع بها كأوقات الحيض والجنب وغيرهما لأنه معتكف فيها (إلا أوقات قضاء الحاجة)

فإنه لا بد منه بخلاف غيره فأوقاته كالمستثناة لفظاً عن المدة المنذورة وكذا أوقات الأذان الراتب للمؤذن كما تقدم وتقدم أن الزمان المصروف إلى العارض في المدة المعينة لا يجب تداركه لذلك أيضاً .

[كتاب الحج]

(هو فرض) كاهو معلوم من الدين بالضرورة وأصله قوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ ولا يجب بأصل الشرع في العمر إلا مرة واحدة وتجب الزيادة عليها بعارض كالنذر والقضاء (وكذا العمرة) فرض (في الأظهر) كالحج وقد قال تعالى : ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله ﴾ أى اتوا بهما على

حكمه منسحب عليه فلو ارتكب ما يطله بطل (فرع) يقطع التابع الخروج لمباشرة أو وظيفة أو لصلاة جمعة وإن وجب إلا بشرطهما وظاهر كلامهم عدم كراهة أفراد نحو يوم جمعة أو تخصيص ليلتها به .

[كتاب الحج]

هو من الشرائع القديمة لما صح أن جبريل قال لآدم لما حج لقد طافت الملائكة بهذا البيت سبعة آلاف سنة كذا قيل وفيه نظر إذ الطواف ليس حجاً وبفرضه حملاً على قول إبراهيم عليه السلام : يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلخ فلم يرد أنه بهذه الهيئة المخصوصة فالخصوص بهذه الأمة ما عدا الطواف منه أو كونه بهذه الكيفية ويتبني أن يقال في العمرة كذلك ونزلت آيته في السنة الخامسة وفرض في السنة السادسة وبهذا يجمع التناقض ومعناه كالعمرة لغة الزيارة أو القصد أو كثرة القصد وشرعاً قصد الكعبة للنسك الآتي أو أعمال مخصوصة بنية (قوله العمرة) سميت العمرة بذلك لكونها وظيفة العمر من حيث الوجوب كالحج خلافاً للإمام مالك قال الشافعي وأبو حنيفة إنهما على التراخي وقال المزني من أئمتنا كالإمام مالك وأحمد وأبي يوسف إنهما على الفور ويقعان تطوعاً فيما بعد المرة الأولى ولا يقعان فرض كفاية أبداً وإنما فرض الكفاية إحياء الكعبة بهما (قوله وشرط صحته إلخ) جملة ما ذكره أربع مراتب بقى خامسة وسطها وهي مرتبة النذر وشرطها الإسلام والتكليف وأما معرفة الأعمال فليست شرطاً للصحة الإحرام لا مكان معرفتها بعده (قوله أى الحج) لم يقل كل منهما ويستغنى عن التهمة الآتية لقول المصنف وإنما يقع عن حجة الإسلام إلخ قال العلامة البرلسي ولا يصح إقامة الحج عن العمرة بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملها انتهى وفيه نظر إذ الشمول بالمعنى اللغوي هناك وهما سواء ولا شمول فيهما بالمعنى الشرعي فتأمل (قوله للولي إلخ) في المال بنفسه أو مأذونه والسيد في عبده غير البالغ كالولي وفي البعض يشترط إحرام الولي والسيد عنه جميعاً أو أحدهما بإذن الآخر ولا مدخل للمهاياة هنا .

اللفظ على العموم وتصرف فيه فاعلمه اهـ نقلاً من شرح المنهاج والمهمات وقوله والجنب لا يخالف كلام الشارح لأن مراد الإسنوى زمن الخروج ومراد الشارح زمن الجنابة (قول الشارح فإنه) الضمير راجع للقضاء من قول المتن أوقات قضاء الحاجة (قول الشارح لذلك أيضاً) اسم الإشارة راجع لقوله كالمستثناة لفظاً .

[كتاب الحج]

(قول المتن فرض) أى مفروض قيل فرض قبل الهجرة وقيل بعدها في الخامسة وقيل في السادسة وصحاحه في باب السير وقيل في الثامنة وقيل في التاسعة وصححه القاضي عياض (فائدة) قيل لا يتصور حج تطوع إلا من العبد والصبي لأنه لا يلزم بالشروع (قول الشارح كالنذر والقضاء) وكاللزوم بالشروع وفيه نظر (قول الشارح) قيل حكمة ذكرها فيها ما كان فيها من كثرة الرياء (قول الشارح في الحديث الشريف وأن تعصم) قال النووي هو بفتح الهمة (فرع) لو فعل الحج بدل العمرة لم يجزئه بخلاف الغسل عن الوضوء لأن اسم الطهارة يشملهما (قول الشارح ولا يغتر بقول الترمذي إلخ) أجاب بعضهم عنه باحتيال أن يكون خرج جواباً لذلك السائل (قول المتن وشرط صحته الإسلام) أورد الوقت ومعرفة الأعمال واعتراض الثاني بانعقاده مطلقاً ثم يصرفه للحج أو للعمرة أو لكليهما (قول الشارح أى الحج) قال الإسنوى الأولى أن يرجع الضمير إلى المذكور من الحج أو العمرة قلت عذر الشارح رحمه الله قول المتن وإنما يقع عن حجة الإسلام (قول الشارح فلا يصح حج كافر) أى

وجه اتمام والثاني أنها سنة لحديث الترمذي عن جابر أنه عليه السلام : سئل عن العمرة أواجبة هي قال لا وأن تتمر فهو أفضل قال في شرح المذهب اتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف ولا يغتر بقول الترمذي فيه حسن صحيح قال وروى ابن ماجه والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة وروى البيهقي بإسناد موجود في صحيح مسلم في حديث السؤال في الإيمان والإسلام والإحسان الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن تقبل الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتبر وتغتسل من الجنابة وتم الوضوء وتصوم رمضان وروى الدارقطني هذا اللفظ بحروفه ثم قال هذا إسناد صحيح ثابت (وشرط صحته) أى الحج (الإسلام) فقط فلا يصح حج كافر أصلي أو مرتد ولا

يشترط فيها التكليف (فللولي أن يحرم عن الصبي الذي لا يميز والمجنون) وإن لم يحج عن نفسه أو أحرم عنها والمميز يحرم بإذن الولي وقيل بغير إذنه وعلى الأولى للولي أن يحرم عنه في الأصح في أصل الروضة والأصل في حج الصبي والمراد به الجنس الصادق بالصبيية أيضاً ما روى مسلم عن ابن عباس أن النبي عليه السلام :

لقى ركباً بالروحاء ففرغت امرأة فأخذت بعضد صبي صغير فأخرجته من محبتها فقالت يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم ولك أجر وقيس المجنون على الصبي والولي الأب والجد وإن علا عند عدم الأب وقيل وجوده أيضاً وكذا الوصي وقيم الحاكم دون الأخ والعم والأم في الأصح ولو أذن الأب لمن يحرم عن الصبي فالصحيح في الروضة صحته وفي شرح المذهب عن الأصحاب صفة إحرام الولي عن الصبي أن ينوي جعله محرماً فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك

ولا يشترط حضوره ومواجهته في الأصح ويطوف الولي به ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويحضره غرفة والمردلفة والمواقف ويناوله الأحجار فيرميها إن قدر ولا رمي عنه من لا رمي عليه والمميز يطوف ويصلي ويسعى بنفسه ويظهر أن المجنون كغير المميز فيما ذكر والمغمي عليه لا يحرم عنه غيره لأنه ليس بزاثل العقل وبرؤه مرجو على القرب (وإنما صح مباشرة من المسلم المميز بالغاً كان أو غير بالغ حراً كان أو عبداً فلا تصح مباشرة المجنون والصبي غير المميز وتقدم افتقار المميز إلى إذن الولي (وإنما يقع عن حجة الإسلام بالمباشرة إذا باشره المكلف) أي البالغ العاقل (الحسن) وإن لم يكن غنياً (فيجزى حج الفقير) كالمحمل الغني خطر الطريق وحج (دون) حج (الصبي والعبد) إذا أكمل بعده قال

(قوله بالروحاء) بالمد اسم واد مشهور بالمدينة الشريفة على نحو خمسة وثلاثين ميلاً منها وفزعت أسرع (قوله صبي) أي ذكر لأنه الواقع ولا يتقيد الحكم به إذ مثله الصبية (قوله ولك أجر) أي على الإحرام عنه أو النفقة عليه^(١) ولعله عليه السلام علم أن لها عليه ولاية لما مر (قوله أن ينوي) أي يقول نويت الإحرام عن هذا أو عن فلان أو جعلته محرماً بكذا ولا يصير الولي محرماً بذلك ثم إن جعله قارناً أو متمتعاً فالدم على الولي وإذا تركب معظوراً بنفسه فلا ضمان إن لم يكن مميزاً ولا فعلياً وليه ولو إتلفاً أو بغيره فعلى ذلك الغير ولو أجنبياً ويفسد حجه بالجماع بشرط كونه عامداً عالماً مختاراً ويقضيه ولو في حالة الصبا ولا يصح إحرام الصبي بغير إذن وليه لأن شأن النسك الاحتياج إلى المال وبذلك فارق الصلاة والصوم (قوله ويطوف الولي به) أي بغير المميز ولا يكفي فعل أحدهما حتى إذا أركبه دابة اعتبر كونه قائداً له أو سائقاً به ويشترط طهارتهما من حدث ونجس ومتر عورتها نعم لا يشترط جعل البيت عن يسار الولد لأن المتعبر أصالة هو الولي (تفصيله) لا يصح الإحرام عن ولد الكافر وإن اعتقد الإسلام ولا يضر اعتقاد ولد المسلم الكفر في صحة الإحرام عنه وقال شيخنا يضر فيه إذا قارن النية عنه (قوله ويناوله) أي يناول الولي غير المميز ندباً الأحجار ليرميها إن قدر فمناولته له كرميه عنه فليس مستثنى كما قيل (قوله والمميز يطوف) بنفسه وجوباً وكذا السعي والرمي وتشترط شروط الطواف فيه ولا في الولي (قوله الحسن) ولو في الواقع (قوله إن أكمل بعده) أي بعد حججهما أي بعد فوت الوقوف فيه وإلا لزمهما فعله وإن تحللاً أو وقع منهما جماع بلا تجديد إحرام لبقاء أثره ولزمهما إعادة الطواف والسعي إن كان فعلاً خلافاً لبعضهم (تفصيله) الطواف في العمرة كالوقوف في الحج فيلزمهما فعله وما قبله إن أكمل قبل فراغه ولا يعيدان ما فعلاه بعد كمالهما (تفصيله) المجنون كالصبي فيما مر وإفاقته بعد الإحرام عنه كبلوغ الصبي (قوله فعليه حجة أخرى) اعتبار الوقوع حالة الكمال لأنه وظيفة العمر ولا يتكرر وبذلك فارق أجزاء

لا منه ولا عنه وأما ولد المسلم إذا اعتقد الكفر فقد حكى الرواي عن والده أنه يصح حجه لأنه محكوم بإسلامه ثم خالفه واختار أنه لا يصح وقاسه على الصلاة وقضيته عدم صحة الصلاة منه جزماً (قول الشارح لقي ركباً بالروحاء إلخ) وجه الدلالة أن الصبي الذي يؤخذ بعضده لا يميز له وقوله في الحديث الشريف ولك أجر ظاهر في أنها تحج عنه وأجيب بأن المراد أجر النفقة والحمل وأنها كانت وصية أو مأذونة (قول الشارح وكذا الوصي إلخ) قال الأذرعى قضية كلام الشيخين وغيرهما جواز سفرهما به لذلك وإن بعدت المسافة وقال أبو حامد صورته أن يكون بمكة ولا يجوز السفر لغير الأب والجد (قول الشارح فيرميها إلخ) على هذا يكون مثل ذلك مستثنى من قولهم شرط مباشرته التمييز (قول المتن من المسلم) دخل فيه العبد بغير إذن سيده وإن عصي وللسيد تحليله إن شاء . قال الإمام الفرق بين صحة حج الصبي وعدم صحة إسلامه غامض اهـ وفرق بأن الحج قد يكون نفلاً وبأن الإسلام لما كان يلزمه التزام التكليف كلها اعتبر الكمال فيه واعلم أن الصبي يثاب على الطاعات ولا تكتب عليه معصية بالإجماع قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح فلا تصح مباشرة المجنون) أي ولو في الوقوف بعرفة قال الأذرعى وهو المذهب قال ووقع في الروضة وشرح المذهب نسبة تصحيح الصحة إلى الرافعي وهو غلط (قول الشارح قال تعالى : ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾) وهو إجماع أيضاً

عليه السلام : «أيما صبي حج ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأما عبد حج ثم اعتق فعليه حجة أخرى» [رواه البيهقي] بإسناد جيد كما قاله في شرح المذهب (وشرط وجوبه الإسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) قال تعالى : ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ أما الكافر فلا يجب عليه وجوب مطالبة به في الدنيا لكن يجب عليه وجوب عقاب عليه في الآخرة كما تقر في الأصول فإن أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر لها إلا في المرتد فإن الحج يستقر في ذمته .

باستطاعته في الردة ذكره في شرح المذهب (تقصة) العمرة على القول الأظهر بفرضيتها كالحج في شرط مطلق الصحة وصحة المباشرة والوجوب والإجزاء عن عمرة الإسلام والاستطاعة الواحدة كافية لهما جميعاً (وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها وجود الزاد وأوعيته ومؤنة ذهابه وإيابه) وعبرة المحرر وما يحتاج إليه في السفر مدة الذهاب والإياب وعبرة الروضة أن يجد الزاد وأوعيته وما يحتاج إليه في

السفر فإن كان له أهل أو عشيرة اشترط ذلك لذهابه ورجوعه وإن لم يكن فكذلك على الأصح (وقيل إن لم يكن له ببلده) بهاء الضمير (أهل) أي من يلزمه نفقتهم (وعشيرة) أي أقارب أي لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الإيابة) المذكورة من الزاد وغيره لأن البلاد في حق مثله متقاربة والأصح اشتراطها لما في الغربية من الوحشة ولنزاع النفوس إلى الأوطان ويجري الوجهان في اشتراط الرحلة للرجوع وسياق وليس المعارف والأصدقاء كالعشيرة لأن الاستبدال بهم متيسر (فلو) لم يجد ما ذكر لكن (كان يكسب) في سفره (ما يفي بزاده) ومؤنته (وسفره طويل) أي مرحلتان فأكثر (لم يكلف) الحج لأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض وتقدير أن لا ينقطع فالجمع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة (وإن قص) أي السفر (وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلف) الحج بأن يخرج له

(قول الشارح باستطاعته في الردة) فإذا أسلم كلف به حتى لو مات بعد الإسلام وقبل التمكن فعل من التركة واستشكل اعتبار استطاعته على قول زوال ملكه أما استطاعته قبلها فلم يجب فيها إلا على مسلم وكذا لا أثر للوجوب أعني غير العقاب فيما لو استمر مرتدا حتى مات إذ لا سبيل إلى الحج عنه في حال رده (قول المتن وأوعيته) حتى السفارة كما نقله في الكفاية عن القاضي حسين (قول المتن ومؤنة ذهابه) هذا يغني عما قبله (قول الشارح وعبرة المحرر) هي أحسن لإيادى أجرة السفر خاصة (قول الشارح من تلزمه نفقتهم) ينبغي أن يستثنى منه الرجعية وإن لم تلزم نفقتها (قول الشارح أي أقارب) ولو من الأم (قول الشارح أي لم يكن له واحد منهما) دفع لما يقال قضية العبارة تخصيص هذا الوجه بما إذا انتفى معاً (فروع) ينبغي أن يكون مثل أهل والعشيرة عدم تيسر حرفة له بالحجاز (قول الشارح لما في الغربية من الوحشة) بدليل تغريب الزاني (قول المتن كأن يكسب في سفره) قال الإسنوي رحمه الله لو كان يقدر في الحضر أن يكتسب في يوم ما يكفي لذلك اليوم وللحج فهل يجب عليه لم يصح حوايه غير أننا نقول إن كان على دون مسافة القصر وجب لأنهم إذا كلفوه مثله ذلك في السفر فقي الحضر أولى فإن كان طويلاً فينتجه أيضاً الوجوب لانتفاء المحذور المذكور في كلامهم عند الكسب في السفر الطويل (قول المتن الرحلة) قال الجوهري عى الناقة التي تصلح لأن ترحل وقال في شرح المذهب هي البعير النجيب ثم الحمار ونحوه كالراحلة (قول المتن مشقة شديدة) قال الشيخ أبو محمد بأن تكون موازية للضرر بين الركوب والمشى (قول الشارح بأن وجد مؤنة الحمل بتأمله) قال في الوسيط لأن بذل الزائد خسران لا مقابل له اهـ قال الإسنوي وقضيته أن الذي يحتاجه من

لقلة المشقة فيه بخلاف ما إذا كان لا يكسب في كل يوم إلا كفاية يومه فلا يلزمه لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر (الثاني) من الشروط (وجود الرحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان) سواء قدر على المشى أم لا لكن يستحب للقادر عليه الحج (فإن لحقه بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود حمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ذكره الجوهري (واشترط شرى يكاجلس في الشق الآخر) فإن لم يجد الشريك فلا يلزمه الحج وإن وجد مؤنة الحمل بتأمله

قال في الشامل ولو لحقه مشقة عظيمة في ركوب المحمل اعتبر في حقه الكنيسة وأطلق المحاملي وغيره أن المرأة تعتبر في حقها المحمل لأنه أستر لها (ومن بينه وبينها) أى مكة (دون مرحلتين وهو قوى على المشى يلزمه الحج) ولا يعتبر في حقه وجود الراحلة (فإن ضعف) عن المشى (فكالبعيد) عن مكة فيعتبر في حقه وجود الراحلة والمحمل أيضا إن لم يمكنه الركوب بدونه وحيث اعتبر وجودهما فالمراد أن يتمكن من تحصيلهما بشراء أو استئجار بشمن المثل أو أجره المثل (ويشترط كون الزاد والراحلة) بما ذكر معهما (فأصلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه) والمؤنة تشمل النفقة المذكورة في الحرر وغيرها كالكسوة وسواء في الدين الحال لأنه ناجز والحج على التراخي والمؤجل لأنه إذا صرف ماله معه إلى الحج فقد يحل الأجل ولا يجد ما يقضى به الدين وقد تحترمه المنية

عادة عند شيخنا كابن حجر واعتبر شيخنا الرملي ما يبيح التيمم ويعتبر في الشريك أن يليق به مجالسته وليس به مشوه نحو برص ولا بد من قدرته على مؤنته أيضا (قوله الكنيسة) وهي المعروفة الآن بالحجارة مأخوذة من الكنس وهو الستر فإن عجز فالحفة فإن عجز فسرير يحمله الرجال (قوله وأطلق المحاملي وغيره أن المرأة) ومثلها الخنثى يعتبر في حقهما المحمل وإن قدرتا على المشى بلا مشقة وهو المعتمد (قوله أى مكة) فلا تعتبر عرفة ولا الحرم وفارق اعتبارها في حاضري الحرم منه نظرا للتخفيف فيهما (قوله فإن ضعف عن المشى) أى وإن قدر على الزحف أو الحبو (قوله والمحمل) هو الذى يعرف الآن بالشقذ ولو جرت العادة بالمعادلة بالأنقال لم يكف عن الشريك في الوجوب على المعتمد (قوله بما ذكر معهما) كالمحمل (قوله عن دينه) ولو لله تعالى كنذر وكفارة (قوله من عليه نفقتهم) منهم زوجهاته والقدرة على نفقتهم ذهابا وإيابة بحسب نفس الأمر ومنها إعفاف الأب^(١) ومن المؤنة أجره طيب وثمان أدوية ونحو ذلك لمن عليه نفقته وأجره مسكنه ذهابا وإيابة قال شيخنا الرملي ويحرم الحج على من لا يقدر على ما ذكره وإن أوهم كلامهم جواز (قوله يحتاج إليه) أى إلى ما ذكر وأمة الاستمتاع والخدمة كالعبد وخرج بالحاجة من استغنى بسكنى زوج أو بنحو رباط فيلزمه بيعه وصرفه في الحج على المعتمد (قوله لزمه بينها إلخ) وسواء أحسن الكسب أو لا ولو استقر بعد استطاعته لم يلزمه الكسب ولا سؤال الصدقة أو الزكاة لبقاء الحج في ذمته على التراخي خلافا للغزالي في الإحياء (قوله ولا يلزم الفقيه بيع كتبه) ومثله كل ذى حرفة لا يلزمه بيع آلة حرفته المحتاج إليها ومثلهما خيل الجندي وسلاحه وبهائم الزارع وعثراته (قوله أهم) هو الصحيح المعتمد (قوله وصححه في الروضة) هو المعتمد لأن حاجة النكاح لا تمنع وجوب الحج لكن تقديم النكاح أولى

الزاد يقوم مقام الشريك وكلام غيره يقتضى تعين الشريك قال الزركشى والأول ظاهر النص وكلام الجمهور وهو الوجه (قول الشارح ولو لحقه إلخ) لو عجز عن الركوب في الكنيسة وهي المعروفة الآن بالحجارة ولكنه قادر على الركوب في الحفة التي تكون بين جملتين وتمكن من مؤنتها فالظاهر اللزوم وتوقف الأذرع في ذلك لما فيه من عظم المؤنة (قول المتن دون مرحلتين) أى من مكة نفسها لا من الحرم بخلاف المسافة فيمن هو من حاضري المسجد الحرام فإنها معتبرة من الحرم رعاية للتخفيف في الوضعين (قول المتن ومؤنة) قال الجوهري هي الكلفة تقول مأنته أمانه كسألته أسأله ومننت أمون كقلت أقول ويدخل فيها إعفاف الوالد وأجره الطيب له وغير ذلك أقول كذا قالوا لكن قالوا أيضا إن احتياج الشخص إلى النكاح لا يمنع الوجوب فيجب أن يخص ذلك بما إذا لم يبلغ به الحال إلى أن يجب إعفاف نفسه إن قلنا بوجوبه فإن إعفاف نفسه مقدم على إعفاف والده (قول الشارح فقد يحل الأجل) أى يموت أو غيره كما سيأتى وسواء كان الدين لله تعالى أو لآدمي (قول المتن عن مسكنه) لو احتاج للسكنى بأجرة هل تعتبر أجره الذهاب والإياب

الرافعي لا بد من عودته هنا (و) الأصح (أنه يلزمه صرف مال تجارته إليهما) أى إلى الزاد والراحلة بما ذكر معهما وفارق المسكن والعبد لأنهما محتاج إليهما في الحال وهو إنما يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه لئلا يتحقق بالمساكين ولو كان له مستغلات يحصل منها نفقته لزمه بيعها وصرفها إلى ما ذكر في الأصح أيضا ولا يلزم الفقيه بيع كتبه للحج في الأصح لحاجته إليها إلا أن يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع أحدهما لعدم حاجته إليها ذكره في شرح المهذب ولو ملك ما يمكنه به الحج واحتاج إلى النكاح لحزفه العنت فصرف المال إلى النكاح أهم لأن الحاجة إليه ناجزة والحج على التراخي وصرح الإمام بعدم وجوبه عليه وصرح كثير من العراقيين وغيرهم بوجوبه وصححه في الروضة (الثالث) من الشروط (أمن الطريق) ظنا بحسب

ما يليق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه أو ماله سبعا أو عدوا أو رصديا ولا طريق) له (سواء لم يجب الحج) عليه وإن كان الرصدى يرضى بشيء يسير ويكره بذل المال لهم لأنه يجرضهم على التعرض للناس وسواء كان الذين يخافهم مسلمين أو كفارا الكفر إن كانوا كفارا أو أطا قوامهم استحب لهم أن يجرجوا للحج ويقاتلهم لينالوا ثواب الحج والجهاد وإن كانوا مسلمين لم يستحب الخروج والقتال ولو كان له طريق آخر آمن لزمه سلوكه وإن كان أبعد من الأول إذا وجد ما يقطعه به (والأظهر وجوب ركوب البحر) لمن لا طريق له سواه (إن غلبت السلامة) في ركوبه

وعليه لو مات بعد تقديم النكاح لم يكن عاصيا ويقتضى من تركه وإذا لم يخف العنت فالأفضل تقديم الحج وفي هذه لو مات قبله عاصيا كذا اعتمده شيخنا تبعا لشيخنا الرملي فراجع (قوله فلو خاف) أى وإن اختص الخوف به على المعتمد (قوله ماله) أى الذى يذله للحج لا نحو مال تجارة وشرط شيخنا الرملي الأمن على ماله في الحضر لو سافر فلا يجب عليه الحج لو كان إذا سافر له لا يأمن على ما يبقى من أمواله في بلده فراجع (قوله أو رصديا) وهو بفتح الراء وفتح الصاد وإسكانها من يرقب الطريق ليأخذ من المارة شيئا نعم لو كان الباذل للرصدى الإمام أو أجنبى عن جميع الركب لا عن واحد بمخصوص لم يسقط الوجوب (قوله أن يجرجوا) وإذا خرجوا والتقت الصفوف حرم الانصراف وما في ابن حجر وغيره محمول على غير هذه فراجع (قوله وجوب ركوب البحر) أى ابتداء أو دواما ولو قطع بعضه في حالة عدم الوجوب فله الرجوع إن لم يكن الباقي أقل خوفا أو مشقة سواء استوت المسافة أم لا قال بعضهم ويقال مثل ذلك في البر (قوله لمن لا طريق له سواه) يحتمل أن لا طريق له أصلا ويحتمل أن لا طريق له يأمن فيه وقول المنهج تعين يشعر بالثاني ولو كان معه مال يفى بالبحر دون البر فهل هو من التعين أو لا حرره (قوله عند غلبة السلامة) صريح في أن البر كالبحر فقوله فيما مر أمن الطريق أى غلبت السلامة فيها (قوله أصبحهما لا يجب) هو المعتمد (قوله وإذا قلنا لا يجب) أى على مقابل الأظهر (قوله أصبحهما التحريم) هو المعتمد (قوله ففيها خلاف) المعتمد أنها كالرجل فيما ذكر فيه ومثلها الخشى (قوله وليست إلخ) المعتمد في وقت هيجانها كالبحر (قوله أجرة البلدقة) وهى كلمة عجمية معربة ويجوز فيها إهمال اللال ووزنها مفعلة كمنطقة وعمله إن كانت أجرة مثلها فأقل (قوله الخفارة) بتثنية الخاء المعجمة (قوله والخلاف إلخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله ويشترط) هذا شرط رابع في ضمن الثالث وهو راجع إلى الأول إلا أن الأول في وجود ما ذكر بالفعل معه وهذا في

كسلوك طريق البر عند غلبة السلامة والثاني المنع لأن عوارض البحر عسرة الدفع فإن غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الأمواج في بعض الأحوال لم يجب ركوبه جزما وإن استوى الأمران فوجهان قال في الروضة أصبحهما لا يجب وإذا قلنا لا يجب استحب على الأصح إن غلبت السلامة وإن غلب الهلاك حرم وإن استويا ففى التحريم وجهان قال في الروضة أصبحهما التحريم ومنهم من حكى القولين في لزوم ركوبه مطلقا للزوم للظواهر المطلقة في الحج وعدم اللزوم لما في ركوبه من الخوف والخطر هذا كله في الرجل أما المرأة ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب لضعفها عن احتمال الأحوال ولأنها عورة معرضة للتكشاف وغيره لضيق المكان فإن لم توجه عليها لم يستحب لها وقيل يطرد الخلاف وليست الأتار العظيمة

فقط أم على الدوام (قول الشارح ما يليق به) الضمير فيه يرجع للطريق من قول المتن أمن الطريق (قول المتن أو رصديا) لو كان الباذل له الإمام لم يمنع الوجوب وأما الأجنبى فقال في المهمات القياس عدم الوجوب للمنة والرصدى بسكون الصاد وفتحها المترقب والمراد الأمن العام فلا يلتفت إلى الخوف في حق الشخص الواحد ولو كان الخوف بسبب أموال التجارة فكالعدم كما بحثه الأذرى وهو ظاهر (قول المتن وجوب ركوب البحر) بحث الإسنى تحريم السفر بالولد فيه للعذر واعترضه الزركشى بأن غاية ذلك التفرير وهو جائز محافظة على الأجر للولد كافي إحضاره في الغزو والرضخ له (قول الشارح في بعض الأحوال) قد يقال هذا لا يلزم غلبة الهلاك (قول الشارح ففيها خلاف مرتب) أى على الخلاف المذكور في المتن بدليل قوله بعد فإن لم توجه إلخ (قول المتن وأنه يلزمه إلخ) بحث الزركشى أن القدر اليسير الزائد فيها على أجرة النخل يقتصر (قول الشارح بفتح الموحدة وسكون المعجمة) زاد الإسنى بالمهمة أيضا ونه على أنها أعجمية معربة (قول الشارح والخلاف وجهان) اعتراض على المصنف في عطفه على الأظهر ولذا لم يقدره الشارح فيما سلف (قول المتن بضمن النخل) أى سواء كان غاليا أو رخيصا .

كجيجون ونحوه في حكم البحر لأن المقام فيها لا يطول والخطر فيها لا يعظم (وأنه لا يلزمه أجرة البلدقة) بفتح الموحدة وسكون المعجمة أى الخفارة لأنها من أحب الحج فيشترط في وجوبه القدرة عليها والثاني يقول هى خسرة لدفع الظلم فلا يجب الحج مع طلبها والخلاف وجهان والتصحيح للإمام وفي شرح المذهب عن جمهور العراقيين والخراسانيين أنه إذا احتاج إلى خفارة لم يجب الحج وحمله على إرادة ما يأخذه الرصدى في المارصد وقد تقدم (ويشترط) في وجوب الحج (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بضمن النخل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان) فإن

كان لا يوجد بها خلوها من أهلها وانقطاع المياه أو كان يوجد بها بأكثر من ثمن المثل لم يجب الحج (وعلف الدابة في كل مرحلة) لأن المؤنة تعظم بحمله لكثرة في شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة فيه كالماء (و) يشترط (في المرأة) لوجوب الحج عليها (أن يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غير نسب (أو نسوة ثقات) لتأمن على نفسها (والأصح أنه لا يشترط وجود محرم لإحداهن) لأن الأطماع تنقطع بمعايتهن والثاني يشترط وجوده ليكلم الرجال عنهن ويعينهن إذا ناهين أمر ومثله في ذلك الزوج وقد عطفه عليه في شرح المذهب بأو (و) الأصح (أنه يلزمها أجره المحرم إذا لم يخرج إلا بها) لأنه من أهبة سفرها ففي حديث الشيخين لا تسافر امرأة إلا مع محرم فيشترط في وجوب الحج عليها قدرتها على أجرته والثاني يقول من حقه الخروج معها فإذا لم يخرج إلا بأجرة لا يجب الحج عليها والمسألة مبنية على أجرة البذرة وأولى بالزوم ويظهر أن أجرة الزوج كأجرة المحرم قال في شرح المذهب الختلى المشكل يشترط في حقه من المحرم ما

وجوده بشمنه في محاله ولعل المراد أن له الرجوع فتأمل (قوله بأكثر من ثمن المثل) نعم تغتفر هنا الزيادة اليسيرة بخلاف ما مر في التيمم لأن له بدلا بخلاف ما هنا (قوله وفي شرح المذهب ينبغي اعتبار العادة) وهو المعتمد (قوله ويشترط في المرأة) ومثلها الختلى (قوله لوجوب الحج عليها) ويكتفى في الجواز للواجب من السفر ولو لغير الحج امرأة أو أمنا على نفسها ويجوز لها النفل من الزوج أو مع محرم لا مع نسوة وإن كثرت كسفرها وإن قصر لغير واجب ولو مات المحرم ونحوه بعد إحرامها لزمها الإتمام إن أمنت على نفسها وحرم عليها التحلل حيث^(١) ولا جاز أو قبل إحرامها لزمها الرجوع إن أمنت (قوله أو محرم) ولو مرافقا ويشترط كونه بصيرا فالأعمى كالعدم قال شيخنا الرملي إلا إن كان فطنا حاذقا فينبغي الاكتفاء به لكن اشتراطهم مصاحبة نحو المحرم لما يمنع عنها أعين الناظرين إليها ينال ذلك ولا يشترط كونه ثقة كالزوج وكالحرم عبدها الثقة والمسحوق الثقة والأمرد كالمرأة (قوله نسوة) أقلهن ثنتان ولو إماء على المعتمد ولو غير بالغات حيث لمن حدق (قوله ثقات) أي إن كن غير محارم وإلا فلا (قوله إن كن أجنبيات فلا إلخ) المعتمد خلافه وأن الختلى كالمرأة في الخلوة وغيرها (قوله بلا مشقة شديدة) تقدم المراد بها وتقدم ضبط الحمل أنه بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو عكسه كما في المنهج والعباب (قوله إن وجد قائدا) وإن أحسن المشى ولو بغير العصا (فرع) لو ظن مسقطا من عدو أو غيره استصحب الغالب فإن لم يغلب شيء وجب الخروج فإن لم يخرج لظنه وجود المانع والمسقط فبان عدمه تبين الوجوب كعكسه (قوله إنه شرط في وجوب الحج) هو المعتمد خلافا لابن

(قول المتن في كل مرحلة) استشكله المتأخرون فإن أريد المرعى فربما يقرب (قول الشارح لوجوب الحج عليها) خرج الجواز فإنه ثابت إذا وجدت واحدة فقط وأما سفر النفل فيمتنع عليها وإن وجدت عددا من النسوة هذا ولكن الذي نص عليه الشافعي أن السفر الواجب يكتفى فيه بواحدة (قول المتن أو محرم) شرط العبادي في المحرم أن يكون بصيرا ويقاس به غيره ثم ظاهر كلامهم اعتباره حتى في حق العجوز (قول الشارح فاستغنى إلخ) خالف بعضهم في هذا وقال إن معنى قوله تحرم عليه الخلوة بين أي بكل منهن والسفر مظنة ذلك فلا ينال ما سلف له من جواز خلوة الرجل بنسوة في غير السفر (قول الشارح في محمل) دفع الاعتراض الإسئوي بأن المتقدم في الشرط الثاني في عبارته القدرة على الرحلة يعني الخالية عن الحمل فتكون هي المرادة هنا فيشكل بأن من عجز عن ذلك وقدر على الركوب في الحمل وجبت المباشرة اهـ والحق أن المراد بالراحلة الشرعية فلا إيراد (قول الشارح لا يجب عليه الحج بنفسه) بل يكون من النوع الثاني (قول الشارح بخلاف إلخ) دفع لما عساه يقال المذكور هنا هو الذي سلف نعم المذكور هنا يكاد يكون تصريحاً

(وهو) في حقه (كالحرم في حق المرأة) قال في شرح المذهب فيكون في وجوب استجاره وجهان أحدهما الوجوب (والمحجور عليه لسفه كثيره) في وجوب الحج عليه (لكن لا يدفع المال إليه) لتبذيره (بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصا له) لينفق عليه في الطريق بالمعروف ويظهر أن أجرته كأجرة المحرم (فتجيبه) يدخل في شرط أمن الطريق كما قال الرافعي ما ذكر البغوي وغيره أنه يشترط أن يجد رفقته يخرج معهم على العادة قال المتولي فإن كانت الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها فلا حاجة إلى الرفقة أما إمكان السير وهو أن يبقى زمن السير فيه إلى الحج السير المعهود فنقل الرافعي عن الأئمة أنه شرط في وجوب الحج وقال ابن الصلاح إنما هو شرط لا استقراره في ذمته ليجب قضاءه من تركه لو مات قبل الحج وليس شرطاً لأصل الوجوب

فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن يتمكن من فعلها وصوب في الروضة الأول وأجاب عن الصلاة بأنها إنما تجب في أول الوقت لإمكان تسميها (النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب الإحجاج عنه من تركه) كما تقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركه استحب لوارثه أن يحج عنه فإن حج عنه بنفسه أو باستئجار سقط

الحج عن الميت ولو حج عنه أجنبي جاز وإن لم يأذن له الوارث كما يقضى دينه بغير إذن الوارث ويرأ الميت به ذكر ذلك كله في شرح المهذب وروى مسلم عن بريدة أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال حجسي عنها وروى النسائي وغيره بإسناد جيد أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الحج عن أبيه فقال أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته عنه أكان ذلك يجزي عنه قال نعم قال فاحجج عنه (والمعصوب العاجز عن الحج بنفسه) لكبر أو غيره (إن وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه) الحج بها (ويشترط كونها فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا وإيابا) فإنه إذا لم يفارق أهله يمكنه تحصيل نفقتهم ولو لم يجد إلا أجرة ماش وجب استجاره في الأصح إذ لا مشقة عليه

الصلاح ويتعين تصوير المسألة بأن يقال إنه استطاع عند خروج أهل بلده ثم أعسر قبل عودهم كما مر لا أنه مات فعند ابن الصلاح أنه وجب ولكن لم يستقر وعند غيره لم يجب وتصوير كلامهم بغير هذا فاسد ولا يغير بقائله قال البلقيني ويترتب على الخلاف الاستئجار عنه من تركه فإن قلنا وجب صبح الاستئجار قطعاً ولا ففيه قولان وأما لو مات في أثناء وقت الاستطاعة فهو كمن مات في أثناء وقت الصلاة في زمن لا يسعها وبه يبين عدم الوجوب كما مر (قوله فمن مات) أي غير مرتد وفارق الزكاة بأنه عبادة بدنية (قوله ولو حج عنه أجنبي) أي فرضاً أو حجة الإسلام وإن كانت نفلاً بأن لم يستطع قبل موته جاز والعلة للأصل والأغلب وأما النفل غير هذه فلا يصح بغير إذنه سواء من الوارث أو غيره على المعتمد كما يأتي في الوصية (قوله والمعصوب) من العضب بمعجمة وهو القطع لقطعه عن كمال الحركة وبمهملة كأنه قطع عصبه (قوله أو غيره) من كل مشقة لا يحتمل ولو ممن بمسكنه كان لا يقدر على الثبوت على المركوب وعلى هذا يحمل ما قاله في المنهج ولا يصح استتابة عمن لزمه الحج ثم جن لأنه قد يفيق فلو استتاب عنه وليه فمات قبل إفاقته لم يجزئه وكذا مريض يرجى برؤه (قوله لزمه) أي على الفور إن طرأ العجز ولا كمن بلغ عاجزاً فعلى التراخي وعلى كل ليس للمحاکم إجباره على استتابة إن امتنع (قوله فاضلة عن الحاجات إلخ) أي ليوم الاستئجار فقط وتشرط معرفة العاقدین أعمال الحج فرضاً ونفلاً حتى لو ترك مندوباً سقط من الأجرة ما يقابله ولو أفسد الأجير الحج وقع له ولا شيء على المستأجر وحجه بعده قضاء عن الفاسد له ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له أو يبقى عليه الحج إن كان في الذمة (قوله أو أجنبي مالا) نعم يجب قبوله إن كان إماماً وله حق في بيت المال ولو تبين له مال أو مطيع تبين الوجوب اعتباراً بالواقع (قوله ولو بدل الولد الطاعة) ولو غير وارث أو بعيداً ولو بدل الطاعة لو لديه تخير الأب أولى ويجب سؤال الولد به إن توسم منه الإجابة ولا تلزمه الإجابة ومثله الأجنبي ويشترط في كل منهما أن يكون موثقاً به حج عن نفسه أهلاً للفرض وليس معصوباً أيضاً كذا في شرح شيخنا وغيره وشرط شيخنا كونه

بما فهم من هناك فليتأمل (قول الشارح فيجب على المستطيع في الحال) انظر ما فائدة ذلك حيث لا يستقر ولا يقضى من تركه إلا إن تمكن بعد ذلك (قوله الشارح كما تقضى منها ديونه) أشار بهذا إلى أن الحج عنه يكون قضاء لفوات الوقت وهو العمر (قول الشارح قال نعم) وجه الدلالة أنه شبه الحج بالدين وأذن له في الحج عنه والدين يجب قضاؤه أو صبه به أولاً فكذا الحج ومن ثم سأل للأجنبي أن يحج عنه (قول المتن لزمه) قال الرافعي إن بلغ معصوباً كان على التراخي وإن غضب بعدما أسير فيجب الاستئجار على الفور على الصحيح وأما الإذن لبازل الطاعة فعلى الفور كما جزم به في الكفاية وشرح المهذب وقبول المال إذا أوجبناه كالإذن على ما يقتضيه كلامهم قال الأسنوي ولعل الفرق بين هذين وبين المستطيع بنفسه أن وجوب المباشرة على الشخص يدعوه ويحمله على الفعل فوكل إلى داعيته وذلك متنفذ في حق الغير فوجب المبادرة اهـ وقيد القبول بكون البازل غير آيين الفور والتراخي (قول المتن لكن لا يشترط إلخ) لو كان عاجزاً عن كسبها ينبغي أن يعتبر (قول الشارح في معنى التفسير للمعصوب) من العضب وهو القطع لأنه قطع عن الحركة ويقال المعصوب بالصاد للمهملة كأنه قطع عصبه (فائدة) لا يشترط أن يعرف من استؤجر عنه بل يكفي أن ينزى عمن استؤجر عنه (قول المتن الولد) أي بعد أو قرب وارثاً أو غير وارث وفي الخادم عن الشاشي أنه يشترط في

في مشي الأجير بخلاف ما إذا حج بنفسه يشق عليه المشي وقوله العاجز إلخ صفة كاشفة في معنى التفسير للمعصوب (ولو بدل) بالمعجمة أي أعطى (ولده أو أجنبي مالا للأجرة) لم يجب قبوله في الأصح لما فيه من المنفعة الثمينة والثاني يجب لحصول الاستطاعة به والوجوب في الولد أولى منه في الأجنبي وبذل الأب المال كبذل الابن أو كبذل الأجنبي فيه احتمالان ذكرهما الإمام أصحهما الأول (ولو بدل الولد الطاعة) في الحج

(وجوب قبوله) بالإذن له فيه (وكذا الأجنبي في الأصح) والمنة في ذلك ليست كالمنة في المال ألا ترى الإنسان يستكف عن الاستعانة بمال الغير ولا يستكف عن الاستعانة بيده في الأشغال ومقابل الأصح يفرق بأن الولد بضعة منه نفسه كنفسه بخلاف غيره والأخ والأب كالأجنبي لأن استخدامهما يثقل ولو بذل الولد أو الولد الطاعة ليحج ماشيا ففى وجوب قبوله وجهان أصحهما في الروضة لا يجب لأنه يشق عليه مشيهما بخلاف

مشى الأجنبي ولو طلب الولد من الولد أن يحج عنه استحباب له إجابته كما ذكره في شرح المذهب ولو بذل الولد الطاعة ثم أراد الرجوع فإن كان بعد إحرامه لم يجز أو قبله جاز في الأصح وإذا كان رجوعه الجائر قبل أن يحج أهل بلده تبتنا أنه لم يجب على الأب وروى الشيخان عن ابن عباس أن امرأة من خنعم قالت يا رسول الله إن فریضة الله في الحج على عباده أدرکت أبی شیخا کبیرا لا يستطيع أن یثبت علی الرحلة أفأحج عنه قال نعم، وذلك في حجة الوداع [باب المواقيت]

للحج والعمرة زمانا ومكانا (وقت إحرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل) بالأيام بينها (من ذي الحجة) وفي ليلة النحر وهي العاشرة (وجه) إنها ليست من وقته (فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح) لأن الإحرام شديد التعلق والزموم فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف إلى ما يقبله وهو العمرة والثاني لا ينعقد عمره كما لا ينعقد حجا ولكن يتحل بعمل عمرة كمن

فات حجة فعلى الأول إذا أتى بعمل العمرة سقطت عنه عمرة الإسلام بخلاف الثاني وسواء في الانعقاد الجاهل بالحال والعالم به الأول هو الراجح من أصح الطرق الحاكية لقولين بما تقدم والثانية قاطعة بالثاني والثالثة تقول ينعقد إحرامه مبهما فإن صرّفه إلى العمرة كان عمرة صحيحة وإلا تحلل بعمل عمرة

ذكر أيضا وقد تقدم في الحديث ما يخالفه بقوله حجى عن أمك فراجع ومثل الطاعة فيهما ما لو طلبا منه أن يأذن لهما في أن يستأجرا من يحج عنه ولا يشترط معرفة من استأجر عنه وينوي عمن استأجر عنه (قوله بالإذن له) أى على الفوز فيه وفي الأجنبي وكذا قبول المال لو وجب وأما فعل البازل فعلى التراخي (قوله ماشيا) ومثله معولا على الكسب أو السؤال (قوله لا يجب) هو للمعتمد (قوله بخلاف مشى إلخ) اعتمد شيخنا الرمل أن الأجنبي كالولد في عدم الوجوب في المشى (قوله ولو طلب الولد إلخ) تقدم وجوبه في حالة (قوله قبل أن يحج إلخ) المراد به الزمن الذي يكون فيه مستطيعا كما مر فرجوع الولد كسلف للمال وتجوز النيابة في حج النفل لعبد ومميز ويجوز الحج بالنفقة أى الكفاية ولو لأكثر من واحد كالأستجار ويقع ما زاد عن الواحد نفلا كما في الميت وتجوز النيابة بالجماعة نحو من حج عني فله كذا والإذن فيها لو ائخذ فقط فإن أحرم عنه اثنان مرتبا يقينا وقع عنه الأول وإلا لم يقع له واحد منهما ويقع لهما ولا شيء عليه ولو نسي توقف الأمر ولو شفى المضروب تبين بقاء الحج عليه وحج الأجير يقع لنفسه ويلزمه رد ما أخذه من الأجرة (قوله خنعم) هو بالخاء المعجمة المفتوحة والثالثة الساكنة والمهملة المفتوحة اسم قبيلة ولفظ الحج في الحديث بدل من فریضة .

[باب المواقيت]

هي لغة الحدود والأوقات المضروب بها وفي الاصطلاح اسم للمكان أو للزمان المضروب لما يأتي (قوله ذي الحجة) (١) هي بكسر الحاء أفصح من فتحها سميت بذلك لوقوع الحج فيها والأفصح في قاف القعدة الفتح وسميت بذلك للعود عن القتال فيها (قوله ولي ليلة النحر وجه) أى مرجوح فهي من وقته فيصح الإحرام به فيها وإن لم يتمكن من الإتيان بأعماله لكن ينعقد فيه عمرة خلافا لابن عبد الحن والوجه قول ابن عبد الحق للمتأمل (قوله ولكن يتحلل إلخ) انظر كيف هذا التحلل مع عدم الانعقاد .

المطاع عدم المال وفيه نظر (قوله المتن وجوب قبوله) وبعد القبول يكون فعل البازل على التراخي (قول الشارح ماشيا إلخ) بحث بعضهم وجوب القبول إذا كان السفر قصيرا (فرع) لو بذل لوالديه معا يصرّفه بعد ذلك لمن شاء منهما والأب أولى .

[باب المواقيت]

هو في اللغة : الحد وأصله الزمان وكذا في الإسنى وقال الجوهري الميقات الوقت المضروب للقول والموضع يقال هذا ميقات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (قول المتن وذو القعدة) هو بفتح القاف ويجوز الكسر والحجة بكسر الحاء ويجوز الفتح سى الأول بذلك لعودهم فيه عن القتال وأما تسمية الثاني فظاهر قال ابن الرفعة في قوله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ أفهم أنه لا يصح الحج إلا في أشهر لأن الأشهر لا يصح حملها على الحج لكونه فعلا فلا بد من إضمار ولا يجوز فعل الحج في أشهر لأن فعله في أيام لا في أشهر ولا يجوز أن يكون التقدير أشهر الحج أشهر معلومات كما قال الزجاج لخلوه عن الفائدة فتعين أن يكون التقدير وقت الإحرام بالحج أشهر معلومات لظهور الفائدة حيثئذ (قول المتن وفي ليلة النحر وجه) قال الرافعي يجوز أن يكون قائله هو القتال بعدم صحة الوقوف فيها (قول الشارح إنها ليست من وقته) تبعاً ليوها (قول الشارح لأن الإحرام إلخ) علل أيضا بأنه إذا بطل قصد الحج بقى مطلق الإحرام والعمرة ينعقد بذلك كإي حالة الإطلاق ولو أحرم بالظهور قبل الوقت عمدا لا ينعقد نفلا لأن الجمع لا بد فيه من التعيين (قول الشارح الحاكية لقولين) يرجع

(قوله وجميع السنة إلخ) وصرف الزمن فيها أفضل من صرف مثله في الطواف وقد اعتمر عليه السلام أربعاً كلهن في ذي القعدة إلا التي في عام حجته إحداها في السنة السادسة وهي التي صد عنها من الحديبية وثانها عمرة القضاء في العام بعده وثالثها عمرة في السنة العاشرة مع حجته ورابعها عمرة في السنة العاشرة أيضاً من الجعرانة حين قسم غنائم الطائف بعد فتح مكة (قوله لإحرام العمرة) قال البندنجي ولداهما فلا يجب عليه التحلل منها وتوقف فيه الأذرعى وأوجب التحلل (فرع) منع المزني من جواز أكثر من عمرة في السنة كالحج وهو مرجوح (قوله كالعكاف بمنى) المراد به من بقى عليه بعض أعمال الحج ولو لم يكن بمنى أو سقط عنه المبيت بها فقله لعجزه أى شرعاً وتصح بمن نذر النفر الأول ومن غير المتلبس بالحج في أشهره (قوله نفس مكة) أى جميعها نعم الأفضل أن يصل ركعتين في المسجد ثم يذهب إلى بيته فيحرم منه ثم يعود للمسجد لطواف الوداع (قوله وقيل كل الحرم) فيزيد على ما قبله بمن مسكنه خارج مكة (قوله ذو الحليفة) سميت بذلك لوجود النبات المعروف بذلك فيها وهي المعروفة الآن بأبيار على رضى الله عنه لزعم العامة أنه قاتل الجن فيها وهي أبعد المواقيت عن مكة على ثلاثة أميال من المدينة الشريفة وعلى نحو عشرة مراحل من مكة (قوله ومن الشام) وهو طولاً من العريش إلى الفرات على الصحيح وقيل إلى بلس وعرضا من جبل الطى إلى بحر الروم ولفظه مذكر وسمى بذلك لما قيل إنه كالشامة في الأرض ولذلك فضله ابن حجر على مصر وعكسه الجلال السيوطي وهو المرجح وقيل لأنه منسوب إلى سام بن نوح لما قيل إنه الذى أنشأه وأبدلت فيه المهمة بمعجمة وقيل غير ذلك وهذا كان في الزمن الأول (قوله ومصر) سميت باسم أول من سكنها وهو مصر بن يصر بن سام بن نوح وقال ابن حجر سميت مصر لأنها حد بين المشرق والمغرب والمصر لغة : الحد وبها وبمكة والمدينة فضل كفضل المشرق على المغرب على الراجح ولفظها يذكرونها ويؤنث ويصرف ولا يصرف وهي طولاً من أيلة إلى برقة بجانب البحر الرومي من جنوبه ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضا من مدينة أسوان وما حاذها من الصعيد الأعلى إلى رشيد وما حاذها من مسافة النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك قريب من

فهذه من مقابل الصحيح أيضاً وعبر به دون المذهب إشارة إلى ضعف الخلاف (وجميع السنة وقت لإحرام العمرة) وقد يمتنع الإحرام بها لعارض كالعكاف بمنى للمبيت والرمى لا يتعقد إحرامه بها لعجزه عن التشاغل بعملها (والمياقات المكاني للحج في حق من بمكة) من أهلها وغيرهم (نفس مكة) للحديث الآتي (وقيل كل الحرم) لاستواء مكة وما وراءها من الحرم في الحرمة وقوله للحج يشمل المفرد والقارن وقيل يجب أن يخرج القارن إلى أدنى الحل كما لو أفرد العمرة (وأما غيره فمياقات المتوجه من المدينة ذو الحليفة ومن الشام ومصر

لقوله من أصبح الطرق (قول الشارح فهذه من مقابل الصحيح) دفع لاعتراض الإسنوي بأن هنا طريقة قاطعة بعدم انعقاد عمرة فالخلاف قوى فتعبيره بالصحيح معترض من جهة ذلك ومن جهة عدم التعبير بالمذهب أيضاً (قول المتن لإحرام العمرة) أى ولأدائها (فرع) ذهب المزني إلى أن العمرة لا تجوز في العام إلا مرة واحدة (فرع) قال البندنجي يجوز أن يستمر على إحرامه بالعمرة أبداً ويكملها متى شاء قال الأذرعى وفي النفس منه شيء (قول الشارح كالعكاف بمنى) أى وإن كان بعد التحللين ومن هنا أخذ أنه لا يجوز حجتان في عام وأخذ بأن يدفع بعد نصف الليل فيرمى ويحلق ويطوف ثم يحرم من مكة ويعود إلى الموقف قبل الفجر وقد حكى الإجماع على ذلك لكن التعليل بالاستغال في المسألة الأولى ضعيف لأنه قد يحرم بالعمرة ولا يفعلها إلا بعد النفر من منى أو في وقت من تلك الأيام غير مشتغل فيه بمبيت ولا رمى ومع ذلك لا يصح وفي الخادم عن الجويني أن من ترك منى والرمى وخرج منها يجوز له الإحرام بالعمرة ويحث الزركشى عدم الجواز بعد النفر قبل الوداع إن جعلناه من المناسك (قول المتن نفس مكة) في الصحيحين عن جابر أنهم في حجة الوداع أحرموا بالأبطح متوجهين إلى منى وذلك يقتضى أن يراد بمكة جميع الحرم واختاره المحب الطبري خلافاً ما عليه الأصحاب (قول المتن المتوجه) عبر به ليشمل أهلها وغيرهم (قوله المتن ومصر) أورد البارزى أنه ينبغي أن يحرم المصرى من بدر لأنه مياقات أهلها كما أن الشامى يحرم من ذي الحليفة ولا يصير للجحفة قلت فيه نظر فإن الجحفة ونحوها قال الشارح فيها إنما لأهلها والماربها ولا كذلك من دون المياقات كبدر فإنه لم يقل فيها ذلك ثم رأيت في شرح السبكي ما يدفع الإشكال من أصله حيث قال إن أهل بدر مياقاتهم للجحفة وقد نقلت كلامه على هامش شرح البهجة

والمغرب الجحفة ومن تهامة اليمن يلملم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق العراق وغيره (ذات عرق) روى الشيخان عن ابن عباس

قال وقت رسول الله ﷺ

لأهل المدينة ذا الحليفة

ولأهل الشام الجحفة

ولأهل نجد قرنا ولأهل

اليمن يلملم وقال : من

هن ولمن أتى عليهن من غير

أهلهم ممن أراد الحج

والعمرة فمن كان دون

ذلك فمن حيث أنشأ

حتى أهل مكة من مكة ،

وروى الشافعي في الأم

عن عائشة أن رسول الله

ﷺ : وقت لأهل

المدينة ذا الحليفة ولأهل

الشام ومصر والمغرب

الجحفة [وروى أبو

داود والنسائي] وكذا

الدارقطني بإسناد

صحيح كما قاله في شرح

المهذب عن عائشة أن

النبي ﷺ وقت لأهل

العراق ذات عرق

(والأفضل أن يحرم من

أول الميقات) وهو

الطرف الأبعد من مكة

ليقطع الباقي محرما (ويجوز

من آخره) لوقوع الاسم

عليه (ومن سلك طريقا لا

يتصل إلى ميقات) مما ذكر

(فإن حاذي) بإعجام

الذال (ميقاتا) منها أى

سامته بمنة أو يسرة (أحرم

من محاذاته) سواء كان في

البر أم في البحر (أو

حاذي ميقاتين) منها بأن

ثلاثين يوما ويكتنفها في العرض جبلان المقطم من شرقها وجبل الوفاء من غربها (قوله والمغرب) سمي بذلك لكونه عند مغرب الشمس وأعظمه إقليم الأندلس ودوره نحو ثلاثة أشهر وأقصاه جزائر الخالدات الستة ومسيرتها نحو مائتي فرسخ (قوله الجحفة) (١) ويقال لها مهيعة بوزن مرثة أو مغيثة وهي المعروفة الآن برابع وسميت بذلك لأن السيل أجحفها أى ذهب بها وكانت قرية كبيرة وهي على ستة مراحل من مكة (قوله اليمن) وهو من الإقليم الثاني ومسافته طولاً فيما بين المشرق والمغرب نحو عشرة آلاف ميل وعرضه فيما بين الجنوب والشمال أربع مائة ميل ومنه الصين والهند (قوله يلملم) أصله أَلَمَّ ويقال له يرمم برعين بدل اللامين فقلت الهمة باء وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة (قوله قرن) هو بسكون الراء وغلط من حركها ويقال قرن الثعالب وقرن المنازل وهو اسم جبل على مرحلتين من مكة أيضاً وأما قرن بفتح الراء فاسم قبيلة ينسب إليها أوسى القرنى رضى الله عنه (قوله ذات عرق) بكسر العين وسكون الراء قرية مشرفة على وادى العقيق وهي على مرحلتين من مكة أيضاً (قوله وقت رسول الله ﷺ) أى في عام حججه كما قاله الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه وفي الحديث الثاني زيادة على الأول بذكر مصر والمغرب (قوله وقال هن) أى للمواقيت لمن أى للتواحي أى لأهلهم ولمن أى من رولو منفردا عليهن أى المواقيت من غير أهلهم أى أهل المواقيت المذكورين ممن أراد راجع لمن على الظاهر والأولى رجوعه لأهل أيضاً لأنه المقصود الحج والعمرة أى معاً أو منفردين فالأول بمعنى أو مانعة خلو (قوله لأهل العراق) سمي بذلك لسهولة أرضه بعدم الجبال والأحجار ولفظه مذكر على المشهور وسيأتى مقداره في الجزية ويدخل ما انضم إليهم من الحديث الأول (مخافة) أصل نجد اسم للمكان المرتفع وتهامة اسم للمكان المنخفض ويقال له الفور أيضاً والحجاز واليمن مشتملان على نجد وتهامة وحيث أطلق نجد فهو نجد الحجاز وسمى بالحجاز لأنه حاجز بين اليمن والشام وفيه نظر لما يأتى أو بين تهامة ونجد أو لاحتجازه بالجبال والصخور وهو اسم لمكة والمدينة ومخاليقهما وهو من اليمن كما فى الحديث وقيل المدينة نجد وقيل تهامة وقيل نصفها نجد ، ونصفها تهامة وهو يقابل أرض الحبشة من غريبه وبينهما عرض البحر فقط ومسيرته نحو شهر وأوله مدينة أبلة المعروفة بالعقبة من منازل الحج المصرى ومنتهاه من شامة مدينة سدوم من فرى قوم لوط ومن غريبه جبل السراة وهو قطعة من جزيرة العرب التى هى طولاً من أقصى عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة على ساحل البحر إلى أطراف الشام وسميت جزيرة لأنها أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس (قوله من أول الميقات) نعم إن كان في الميقات مسجد فالأفضل الإحرام منه (قوله أحرم من محاذاته) ولو بالاجتهاد ويقلد إن تخير (قوله من محاذاتهما) المراد من محاذاة أول من حاذاه منهما وإن كان الآخر أقرب إليه سواء حاذاه أيضاً أم لا خلافا لما في شرح التلج (قوله سواء تساويا إلخ)

(قول المتن والمغرب الجحفة) قال بعض المالكية وقاله السبكي أيضاً إحرام المصرى الآن من رابع سابق على الميقات لأن الجحفة بعده مما يلي مكة (قوله الشارح وهو الطرف الأبعد إلخ) قال الإسنى مثله من أراد الإحرام من قرنته الأفضل أن يحرم من طرفها الأبعد (قول الشارح بمنة أو يسرة) أى لا بمنة الوجه ولا بمنة الظهر وكذا قال الإسنى رحمه الله (قول الشارح بأن كان طريقه بينهما) خرج ما لو كانا في جهة واحدة وهو ظاهر لكن عبارة الإسنى سواء كان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو كانا معا في جهة واحدة (قول المتن بعدهما من مكة) قال الإسنى وهو الذى يحاذيه قبل محاذاة الآخر قال أما لو حاذاهما معا فإنه يحرم من موضع المحاذاة قال الرافعى ويتصور في هذا أن يكون أحدهما أبعد إلى مكة لانحراف الطريق لكن هل ينسب الإحرام حيثن إلى الأبعد أم إلى الأقرب وجهان حكاهما الإمام قال وتظهر فائدتهما فيما إذا جاوز الميقات بغير إحرام وأراد العود لدفع الإساءة ولم يعرف موضع المحاذاة هل يرجع إلى الأطول أو الأقصر

كان طريقه بينهما (فالأصح أنه يحرم من محاذاة أبعدهما) من مكة والثاني يتخير بينهما فإن تساويا في المسافة إلى مكة أحرم من محاذاتهما سواء تساويا

في المسافة إلى طريقه أم تفاوتنا ومسألة الخلاف مفروضة كأصلها فيما إذا تساوى في المسافة إلى طريقه وفيهما لو تفاوتت الميقاتان في المسافة إلى مكة وإلى طريقه فهل الاعتبار بالقرب إليه أو إلى مكة وجهان أصحهما الأول (وإن لم يحاذ ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة) إذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا القدر (ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه) من قرية أو حلة لما في الحديث السابق بعد ذكر المواقيت فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ (ومن بلغ ميقاتا غير مريد نسكا ثم أراد فميقاته موضعه) لما ذكر في الحديث أيضا (وإن بلغه مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته بغير إحرام) قال في شرح المهذب بالإجماع (فإن فعل لزمه العود) إليه (ليحرم منه إلا إذا) كان له عذر كأن (ضاق الوقت أو كان

الطريق مخوفا) أو خاف الانقطاع عن الرفقة قال في شرح المهذب أو كان به مرض شاق فإنه لا يلزمه العود (فإن لم يعد) للعذر أو غيره (لزمه دم) إذا أحرم لإساعته بترك الإحرام من الميقات قال ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما رواه مالك وإن عاد وأحرم من الميقات فلا دم عليه سواء كان داخل مكة أو لا وقال الإمام والغزالي إن كان دخلها فعليه دم وقيل إن عاد بعد مسافة القصر فعليه دم (وإن أحرم ثم عاد) إلى الميقات (فالأصح أنه إن عاد) إليه (قبل تلبسه بنسك سقط) الدم عنه لقطعه المسافة من الميقات محرما وأداء المناسك بعده (والأى وإن عاد بعد تلبسه بنسك) (فلا) يسقط الدم لتأدى

هو المعتمد (قوله ومسألة الخلاف) إلخ فيحمل عليها ما في كلام المصنف (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد فلو كان الأقرب إليه هو الأبعد من مكة أحرم من عاذته بلا خلاف (قوله وإن لم يحاذ ميقاتا) كالجائي من سواكن في البحر إلى جدة فإنه لا يحاذي ميقات رابغ ولا يلزم إلا في دون مرحلتين (قوله فميقاته مسكنه) أى إن لم يكن أمامه ميقات وإلا كأهل بدر والصفراء فميقاتهم الجحفة لأنها أمامهم وذو الحليفة قبلهم (قوله ثم أراد) وتصرف إرادته الحج بإرادة زيارة أهل أو تجارة (قوله وإن بلغه) أى وهو مكلف حر ولو كافرا ثم أسلم لا يجنون وعبد وصبي وإن كملوا قبل الوقوف (قوله مريدا نسكا) أى في عامه في الحج ومطلقا في العمرة على المعتمد وهو المراد بقوله الآتي إذا أحرم إلخ والمراد بالمجازرة المجاورة إلى جهة إلى مكة ، فلو جاوزة بمنة أو يسرة وأحرم من مثل مسافته فلا دم (تفسيه) سيأتي أنه يكره إحرام الجنب ونحو الحائض فهل يعذر في مجاوزته بلا إحرام هناراجعه (قوله وإن أحرم) ليس قيده من حيث الحكم بسقوط

(قول الشارح أو إلى مكة) ظاهره أن الوجه الثاني يعتبر القرب إلى مكة وفيه فالظاهر والله أعلم أن المراد القرب والبعث من مكة أى فيكون الاعتبار الأبعد من مكة ليلا ثم ما سلف نظيره (قول المتن أحرم على مرحلتين) قال ابن الرفعة هذا الحكم من تخرج الإمام رحمه الله (قول الشارح لما ذكر في الحديث أيضا) مستفاد من قوله ومن كان دون ذلك مع قوله قبل ذلك بمن أراد الحج والعمرة (قول الشارح إليه) أو إلى مثل مسافته من ميقات آخر (قول المتن ليحرم) يرههم أنه لو أحرم قبل العود لم يجب العود وليس مرادا (قول الشارح إذا أحرم) أى بالحج في تلك السنة أو بالعمرة مطلقا (قوله وأداء المناسك بعده) وهو احتراز عن المسألة الآتية (قول الشارح إطلاق الغزالي) دفع لما اعترض به الإسنوي من أن مقابل الأصح فيما لو عاد بعد التلبس بنسك ما قيل إنه لا يضر التلبس بطواف القدوم قال وهذا الوجه هو المقابل هنا خاصة خلافا لظاهر إطلاق المصنف اهـ وكان الشارح رحمه الله ترك التوجيه لعدم تصريح الأصحاب بحكاية ما اقتضاه إطلاق الغزالي (قول الشارح عالما بالحكم) لم يقل أيضا عالما بالميقات أو جاهلا به لأن المقيم بأى ذلك إذ هو فيمن بلغ الميقات مريدا للنسك فلا يتصور فيه الجهل بالميقات وفى هذا الاعتذار نظر (قول المتن من ديرة أهله) قال الإسنوي لك أن تقول كيف راعى الراعى طول الإحرام هنا ولم يراعه فيمن أراد الإحرام بالعمرة وهو بمكة حيث وافق على أن الخروج إلى التنعيم أفضل من الحديثية (قول الشارح لأنه أكثر عملا) وأيضا فقد فسر عمر وعلى رضي الله عنهما الإتمام في الآية بذلك (قول المتن قلت الميقات أظهر) قال ابن الرفعة قد علمت بما ذكره أن تقديم الإحرام على الميقات المكاني سائغ ولا كذلك الزماني والفرق أن المكاني مبنى على الاختلاف في حق الناس بخلاف الزماني أهـ أقول ولأن تعلق العبادة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان بدليل بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأماكن المكروهة (فهرع) لو نذر الإحرام من ديرة أهله انعقد نذره كما لو نذر الحج ماشيا (قول الشارح إنه عليه السلام) بدل

النسك بإحرام ناقص وسواء كان النسك ركنا كالوقوف أم سنة كطواف القدوم ومقابل الأصح ، إطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدم السقوط تأكيد لإساعة بإنشاء الإحرام من غير موضعه قال الإمام وإن طالت المسافة فأولى بأن لا يسقط وإن دخل مكة فهو أولى بعدم السقوط وغير في الروضة في التفصيل بالمذهب ولا فرق في لزوم الدم للمجاوز بين أن يكون عالما بالحكم ذكرا له أو ناسيا أو جاهلا به ولا إثم على الناسى والجاهل (والأفضل أن يحرم) من هو فوق الميقات (من ديرة أهله) لأنه أكثر عملا (وفى قول) الأنفل (من الميقات قلت الميقات أظهر وهو الموافق للأحاديث الصحيحة والله أعلم) أنه عليه السلام أحرم بمجته وبعمرة الحديثية من ذى الحليفة روى الأول الشيخان من رواية

جماعة من الصحابة والثاني البخاري في كتاب المغازي (وميقات العمرة لمن هو خارج الحرم بمقات الحج) لقوله في الحديث السابق من أراد الحج والعمرة (ومن بالحرم يلزمه الخروج إلى أدنى الحل ولو بخطوة) من أي جهة شاء فيحرم بها لأنه عليه السلام أرسل عائشة بعد قضاء الحج إلى التمتع فاعتمرت منه رواه الشيخان

والتنعم أقرب أطراف الحل إلى مكة على ثلاثة أميال منها وقيل أربعة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به لضيق الوقت برحيل الحاج (فإن لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته) عن عمرته (في الأظهر وعليه دم) لتركه الإحرام من الميقات والثاني لا تجزئه لأن العمرة أحد التسكين فيشترط فيه الجمع بين الحل والحرم كالحج لا بد فيه من الوقوف بعرفة وهي من الحل (فلو خرج) على الأول (إلى الحل بعد إحرامه) فقط (سقط الدم على المذهب) والثاني تخرجه على الخلاف في عود من جاوز الميقات إليه محرما ورفق الأول بأن المجاوز مسمى بخلاف الحرم من مكة فإنه شبه بمن أحرم قبل الميقات (وأفضل بقاع الحل) للإحرام بالعمرة (الجعرانة ثم التمتع ثم الحديبية) لأنه عليه السلام أحرم بها من الجعرانة [رواه الشيخان] وأمر عائشة بالاعتزام من التمتع كما تقدم وبعد إحرامها بذى الحليفة عام الحديبية كما تقدم هم بالدخول إليها من الحديبية فصددها المشركون عنها فقدم الشافعي ما فعله ثم ما أمر به ثم

الدم فيجب عليه العود ولو قبل الإحرام وسقط الدم عنه (قوله ومن بالحرم) أي وأراد الإحرام بالعمرة فقط فإن أراد القرآن فمن مسكنه أو من مكة (قوله ولو بخطوة) ولو برجل اعتمد عليها فقط (تفصيله) علم مما ذكر أن تقديم الإحرام على ميقاته المكاني جائز بخلافه في الزماني لأن تعلق العبادة بالزماني أشد كما في بطلان الصلاة في الأوقات المكروهة دون الأماكن المكروهة وأيضا الميقات المكاني مختلف بالنواحي (قوله الجعرانة) بإسكان العين وتخفيف الراء على الأفصح سميت باسم امرأة كانت تسكنها ونصفها من الحل ونصفها من الحرم قيل اعتمر منها ثلثائة نبي عليهم الصلاة والسلام وسيذكر مسافتها في حدود الحرم أنها تسعة أميال وفي شرح شيخنا وغيره كالشارح فيما يأتي أنها على ستة فراسخ من مكة وهو غير مستقيم فراجع (قوله ثم التمتع) سمي بذلك لأنه عن يمينه جبل يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم ومحل في واد يقال له نعمان وسيذكر مسافتها أنها ثلاثة أميال (قوله الحديبية) بتخفيف الياء اسم محل عند البئر المعروفة بعين شمس وسيذكر محلها (قوله بالدخول إليها) لما صده الكفار في السنة السادسة من الهجرة بعد إحرامه بذى الحليفة بالعمرة فمما قيل إنه منها مردود وهم بذلك مع تمكنه من الدخول من غيره المساوي له من حيث إنه من بقاع الحرم دليل على أفضليته على غيره فتأمل (قوله على ستة فراسخ) ظاهر كلامه رجوعه للجعرانة والحديبية وهو في الأول مخالف لما قالوه في تحديد الحرم لأنها آخره وضبطوه بأنه تسعة أميال وفي الثاني مخالف للمشاهد فهو غير مستقيم فيهما وفي شرح شيخنا الرمي أن الحديبية على ثلاثة فراسخ من مكة وهذا هو المعروف والمشاهد وبعضها من الحل وبعضها من الحرم كما مر (قوله بين طريق حدة) بالحاء المهملة المكسورة وقيل بالجيم في منعطف عن الطريق (قوله وطريق المدينة) على فرسخ من مكة وهو خارج الحرم (قوله وفيه مساجد عائشة) زوجته عليه السلام نسب إليها إحرامها بالعمرة منه بأمره عليه السلام .

[باب الإحرام]

سمى بذلك لأنه لدخول الحرم أو لأنه يحرم به ما كان حلالا قبله (قوله الدخول في النسك) أي لا بمعنى النية

(قول المتن ومن بالحرم) تعبيره بمن في هذا وفي الذي قبله يفيد أنه لا فرق في هذا بين المكي وغيره وهو كذلك (قول المتن ولو بخطوة) لو أراد أن يحرم قارنا سأل له ذلك من مكة على الأصح كما سلف صدر الباب (فروع) لو كان له قدم في الحل وقدم في الحرم واعتمد على الخارجة وحدها جاز الإحرام بالعمرة فيما يظهر (قول المتن سقط الدم) قال الإسنوي بمعنى لم يجب قال وحيث أوجبنا الدم لم يجز فعل ذلك بل يجب الخروج قبل الإحرام وإن لم نوجهه جاز فعل ذلك بل يستحب كما رأيت في المجموع للمحامي والتحرير للجرجاني والذي فهمته من كلام أكثرهم عدم الاستحباب اهـ (قول المتن الجعرانة) قال يوسف بن ماهك اعتمر من الجعرانة ثلثائة نبي عليهم الصلاة والسلام (قول المتن ثم التمتع) سمي بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره آخر يقال له ناعم والوادي نعمان (قول الشارح لأنه عليه السلام) استشكل بأنه إذا تعارض قوله وفعله وعلم المتأخر كان ناسخا للمتقدم فكيف تقدم الجعرانة على التمتع وقد يجاب بأنه إنما بالتتمتع لضيق الوقت وهو أقرب أطراف الحل لكن هذا الجواب يشكك عليه أفضلية التمتع على الحديبية (قوله الشارح الحديبية على ستة فراسخ) (خ) قال الرافعي وقد ظهر بهذا أن التفضيل ليس لبعده المسافة وقصرها اهـ أقول من ثم استشكل الإسنوي عليه فيما مضى حكمه بتفضيل من أحرم من دويرة أهله

[باب الإحرام إلى الحج]

(قول الشارح أي الدخول في النسك) كذا نقله النووي رحمه الله عن الأزهرى واقتصر عليه ويطلق أيضا على

ما هم به والجعرانة والحديبية على ستة فراسخ من مكة والأولى بطرف الطائف والثانية بين طريق جدة وطريق المدينة والتتمتع على طريق المدينة وفيه مساجد عائشة .

[باب الإحرام]

أي الدخول في النسك (يتعقد معنا بأن ينوي حجا أو عمرة أو كليهما مطلقا بأن لا يزيد) في النية (على نفس الإحرام) روى مسلم عن عائشة

قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : « من أراد منكم أن يبل بحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يبل بحجة فليفعل ومن أراد أن يبل بعمره فليفعل » وروى الشافعي رضي الله عنه أنه ﷺ خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمره ومن معه هدى أن يجعله حجا (والتعين أفضل) ليعرف ما يدخل عليه (وفي قول الإطلاق) أفضل ليتمكن من صرفه إلى ما لا يخاف فواته

لأنها من الأركان وستأتي ولا بد منها لهذا الدخول فلا يوجد بدونها (قوله بأن ينوي حجا) وكذا نصف حج أو حجتين (قوله أو عمره) وكذا نصف عمره أو عمرتين (قوله أو كليهما) صوره بعضهم بتقديم العمره على الحج لأنه إذا قدم نية الحج امتنعت العمره لأنها لا تدخل عليه ورده بعضهم بأن هذه صيغة واحدة متعلقة ببعضها فلا يتم المراد إلا بتأنيها خصوصا وهو قاصد لها فيها^(١) (قوله بأن لا يزيد) أي مما ذكر فلزاد كونه تطوعا أو نذرا أو قيده بزمن كبير أو غير ذلك لغا وانصرف لما عليه وعلم أنه لا يحتاج لنية فرض أيضا وفارق الصلاة بانصرافه هنا قهراله وإن ذكر غيره ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فأبهما عنه كان فاسدا (قوله وروى الشافعي إنا) هذا دليل الإطلاق فمعنى مهلين محرمين وإن يجعل بمعنى يصرف وهذا من حيث الأكمل لما سيأتي وهذا لا يعارض ما في الحديث السابق لأنه فيه قد خبرهم قبل إحرامهم فيما يفعلونه إذا أحرموا الكهنة عند إحرامهم أطلقوا فتأمل والواقع ممن أحرم كإحرام النبي ﷺ : إيهام ويعلم منه جواز الإطلاق (قوله إلى ما شاء من النسكين) أي للعمره مطلقا وللحج وإن لم يفت ولا تعين صرفه للعمره كما قاله الروياني واعتمده شيخنا الرملي وشيخنا الزياي (قوله ولا يجوز العمل) كالطواف والوقوف فله صرفه بعده للعمره ولا يتعين به الحج نعم نقل في المهمات عن شرح المذهب عن صاحب البيان والحضرمي أنه لو صرفه للحج بعد الطواف انصرف الطواف للقدم قال بعضهم وقياسه أنه لو صرفه له بعد السعي أو الوقوف انصرف لهما وصريح كلامهم بخالفه والوجه الفرق بين الطواف وغيره فراجع (قوله قبل النية) أي قبل الصرف إذ النية تقدمت (قوله فالأصح انعقاده عمره) عبر هنا بالأصح لأن الانعقاد لا خلاف فيه وغير فيما مر بالصحيح لأنه في الانعقاد وعدمه فلا مخالفة فتأمل (قوله كإحرام زيد) فلو قال كإحرام زيد وعمرو فهو مثلهما إن اتفقا وقارن إن اختلفا وصح إحرامهما وتابع للصحيح منهما ومطلق إن فسد إحرامهما كما يأتي (قوله فلم يكن محرما) أي إن كان زيد محرما انعقد إحرامه ولو قال إن أحرم زيد أحرمت لم ينعقد وإن كان زيد محرما كما لو قال إذا جاء رأس الشهر أحرمت وقال بعضهم ينبغي انعقاده إذا علم بإحرام زيد وتكون « إن » بمعنى « إذا » بل يجوز أن يقال بانعقاد إحرامه وإن لم يعلم (قوله كإحرامه) ويجب سؤاله إذا لم يعلم به بإخباره ولو فاسقا ويعمل بالثاني من خبره إن تعدد ما لم يظهر تمت فلو أخبر بحج بعد إخباره بعمره بعد الفوات وجب القضاء وأراق دما ولا يرجع به على زيد لأن حجه له ولا نظر لتفريده ولا يأتي هنا الاجتهاد لأنه متلبس بالعبادة كالشك في عدد الركعات قاله ابن الرفعة وفيه نظر فراجع إلا من

نية الدخول في ذلك ووجه التسمية ظاهر (قول الشارح وروى الشافعي إنا) هو دليل الإطلاق السابق في المتن واستدل أيضا بحديث أبي موسى وعلى : لبيت بإهلال النبي ﷺ . قال بعضهم كذا استدلال الإمام وخالفه العلماء لأن الذي في حديثهما إيهام لا إطلاق قال السبكي إذا جاء الإيهام جاز الإطلاق (قول الشارح فأمر إنا) انظر كيف التوفيق بين هذا وبين الحديث السابق وقد يجاب بأن المراد ينتظر هل يؤمرون بالدوام على ما عينوا أو فسخه أو ضم شيء إليه (قول المتن فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) قيل يشك على تعليق العبد بالطقة الثالثة ثم يعتق (فروع) إذا قلنا بالجواز كان الإحرام حاصلا وقت الصرف للحج لافى وقته (قول الشارح طف بالبيت) قد

(فإن أحرم مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية إلى ما شاء من النسكين أو إليهما ثم اشتغل بالأعمال) ولا يجزىء العمل قبل النية (وإن أطلق في غير أشهره فالأصح انعقاده عمره فلا يصرفه إلى الحج في أشهره) والثاني ينعقد مبهما فله صرفه إلى عمره وبعد دخول الأشهر إلى حج أو قران فإن صرفه إلى الحج قبل الأشهر كان كإحرام بالحج قبل أشهره فينعقد عمره على الصحيح كما تقدم (وله أن يحرم كإحرام زيد) روى الشيخان عن أبي موسى أنه ﷺ قال له : بم أهللت فقلت لبيت بإهلال كإهلال النبي ﷺ : قال فقد أحسنت طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل (فإن لم يكن زيد محرما انعقد إحرامه مطلقا) ولنت الإضافة إلى زيد (وقيل إن علم عدم إحرام زيد لم ينعقد) إحرامه كما لو قال إن كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وفرق في الأصح بأن المقيس عليه تعليق أصل الإحرام بخلاف المقيس (وإن كان محرما انعقد إحرامه كإحرامه) إن كان حجا فحج وإن كان عمره فعمره وإن كان قرانا فقران وإن كان مطلقا فمطلق ويتخير كما يتخير زيد

جهة النية كما يأتي (قوله ولا يلزمه إلخ) أي وإن قصد التشبيه به الآن أو فيما يأتي أو هما (قوله مطلقاً) أي إن لم يقصد التشبيه به الآن ولا لزمه ما فيه زيد (قوله فاسداً) بأن أحرم بالعمرة وأفسدها بالجماع ثم أدخل الحج عليها فإنه يدخل فاسداً ولا يتصور فساده حال النية بغير هذه الصورة لأنه لا يتعقد إحرامه حالة الجماع كما في الروضة فلا يلزمه المضى فيه ويتعقد إحرامه حالة النزاع (قوله جعل هذا نفسه) قال في المنهج كالمشك في إحرام نفسه أي ولا يجوز له الاجتهاد على الجديد لما مر وبذلك فارق الصلاة والأواني والقبلة ولأن عدم الاجتهاد هنا لا يؤدي إلى فعل محظور بخلاف غيره لأدائه إلى الصلاة لغير القبلة أو بنجس ولو شك في إحرام نفسه بعد فراغه من الأعمال ففيه تفصيل يعلم من مراجعة كلام الرافعي (قوله بأن ينوي القرآن) أي أو الحج وحده ولا يأتي الاجتهاد هنا قطعاً لعدم الأمانة على نية الغير ولا يجزئه العمل قبل هذه النية فلا يبرأ من الحج ولا من العمرة ويحصل له التحلل بعمل العمرة نعم لو نوى القرآن أو الحج بعد ذلك وأدرك الوقوف وأعاد العمل برىء من الحج كما يأتي ويلزمه لأنه إما متمتع أو حالق قبل وقته ولا يعينه عن جهة بل يوقعه عن الواجب عليه ولو لم يتم أعمال العمرة ونوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال لم يبرأ من الحج ولا من العمرة لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف وقد يكون معتمراً كذا قيل والوجه خلافه بل يأتي فيه كالذي قبله لأن الأعمال ليست من عمل العمرة كما مر (قوله أعمال النسكين) وهي أعمال الحج وحده كما يأتي (قوله ليتحقق إلخ) ولا يبرأ من العمرة لاحتمال تقدم الحج عليها أي ويرأى من الحج كما قاله في العباب ولا دم عليه لعدم تحقق القرآن ولكنه يستحب .

(فصل في كيفية الإحرام بالحج أو بالعمرة أو بهما) (قوله المحرم) أي من يريد الإحرام (١)

(قوله فيقول) أي حالة كونه مستقبل القبلة ندباً بقلبه وجوباً ولسانه ندباً نويت الحج مثلاً وأحرمت به تفسير لنويت أو تأكيداً ليبيك إلخ أي عقب النية ندباً كما ينذب التلفظ بما نواه في التلبية الأولى فقط بل رفع صوت بحيث سلف أن النبي ﷺ أحرم مطلقاً وخرج ينتظر القضاء فقول أي موسى إنه أهل كإهلاله ﷺ يقتضي الانعقاد مبهماً ولو صرف النبي ﷺ إحرامه إلى الحج بعد ذلك فلا ينافي ذلك أمره لأن موسى بأعمال العمرة أما إن قلنا إنه ﷺ كان محرماً بحج كما هو المرجح عندنا فيكون أمره لأن موسى من باب الفسخ إلى العمرة خصوصية له ولأمثاله في ذلك العام (قول المتن فإن تعذر إلخ) قال ابن الرفعة ولا يحسن هنا الاجتهاد لأنه متلبس بالعبادة كما شك في عدد الركعات ثم لو قلنا يتحرى فلم يظهر له شيء جعل نفسه قارناً (قول الشارح ليتحقق الخروج) يريد أنه يبرأ من الحج دون العمرة لأنه إذا كان ذلك قبل الإتيان بالأعمال مثلاً فإن كان محرماً بالحج لم يضر تجديد النية وإدخال العمرة عليه لا يقدح وإن كان محرماً بالعمرة فإدخال الحج عليها جائز بخلاف العمرة لا يخرج عنها لاحتمال أن يكون محرماً بالحج وإن كان قد وقف ولم يطف فإذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانياً أجزأه الحج دون العمرة وإن طاف ثم شك فأنتم عمرة ثم أحرم بالحج برىء منه فقط أيضاً وإن لم يتم أعمال العمرة ولكن نوى القرآن أو الحج وأتى بالأعمال فلا يبرأ عن شيء لأن الحج لا يدخل على العمرة بعد الطواف ومن الجائز أن يكون معتمراً وإن كان الطواف والوقوف وأحرم بحج أو قرآن لم يبرأ من شيء فإن لم يحرم وأنتم أعمال العمرة ثم أحرم بالحج برىء منه وعليه دم وإن أنتم أعمال الحج ثم أحرم بالعمرة برىء منه ولا دم .

(فصل المحرم ينوي إلخ) (قول المتن فإن لم يلبس بلا نية لم يتعقد إحرامه) وقيل في قول يتعقد وعليه إذا أطلق التلبية انعقد مطلقاً وخص الإمام الخلاف بما لو أطلق التلبية ولم يحظر بياله قصد الإحرام أما من ذكرها حاكياً أو معلماً أو قصد ما سوى الإحرام لم يكن محرماً (قول الشارح والثاني إلخ) انظر هل يشترط عليه اقتران النية بلفظ

ولا يلزمه الصرف إلى ما يصرف إليه زيد وإن عين زيد قبل إحرامه انعقد إحرامه مطلقاً وقيل معينا وإن كان إحرام زيد فاسداً انعقد لهذا مطلقاً وقيل لا يتعقد (فإن تعذر معرفة إحرامه بموته) أو جنونه أو غيبته كما في الروضة وأصلها (جعل) هذا (نفسه قارناً) بأن ينوي القرآن . (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عما شرع فيه .

(فصل المحرم)

أي يريد الإحرام (وينوي) أي الدخول في الحج أو العمرة أو فيها ويستحب أن يتلفظ بما نواه (ويلبى) فيقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت به لله تعالى ليبيك اللهم إلخ (فإن لم يلبس بلا نية لم يتعقد إحرامه وإن نوى ولم يلبس انعقد) إحرامه (على الصحيح) والثاني لا يتعقد لإطباق الناس على الاعتناء بالتلبية عند الإحرام ولا يجب التعرض للفرضية جزماً ذكره في شرح المهذب في باب صفة

الصلاة (ويسن الغسل للإحرام) لأنه عليه السلام : اغتسل لإحرامه [رواه الترمذى] وحسنه وسواء في ذلك الإحرام بمحج أم بعمرة أم بهما ذكره في شرح المذهب (فإن عجز) عن الغسل لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله (تيمم) لأن التيمم ينوب عن الغسل الواجب فمن المندوب أولى (و) الغسل (لدخول مكة) لأنه عليه السلام : فعله بذى طوى [رواه الشيخان] وسياق بطوله أول الباب الآتي قال في شرح المذهب وهذا الغسل مستحب لكل داخل محرم سواء كان محرما بمحج أم عمرة أم قرآن (و) للوقوف بعرفة عشية (ومعز دلفه غداة النحر وفي أيام التشريق) الثلاثة (للمرمى) لأن هذه مواطن يجتمع لها الناس فسن الغسل لها قطعاً للروائح الكريهة وسواء في هذه الأغسال كلها الرجل والمرأة الطاهر وغيرهما وروى مسلم

أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبى بكر بذى الحليفة فأمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتمل للإمام نظر في نية الحائض والنفساء قال الرافعي والظاهر أنهما ينويان لأنهما يقيمان مسنونا ولا يسن الغسل لرمى جمرة العقبة اكتفاء بغسل العيد ومن عجز عن الغسل لغیر الإحرام تيمم أيضا وما تقدم في باب الجمعة من حكاية وجه أن من عجز عن غسلها لا يتييم يأتي هنا كما قاله الرافعي لما تقدم في وجهه من أن الغرض من الغسل التنظيف وقطع الروائح الكريهة والتيمم لا يفيد هذا الغرض ويستحب أن يتأهب للإحرام بخلق العانة وتنشف الإبط وقص الشارب وتقليم الأظفار وينبغي تقدم هذه الأمور على الغسل كما تقدم في

التلبية الظاهر الاشتراط والحاصل أن لفظ التلبية على هذا الوجه كلفظ التكبير في الصلاة (قول المتن ويسن الغسل إلخ) ويكره تركه من غير عذر قاله الشافعي وهو يعكز على قول الأصوليين الكراهة ما فيه نهي مقصود فإنه لم يرد نهي هنا قاله الرافعي قال الإمام كل مندوب صح الأمر به قصداً كره تركه اهـ واغتسل الشافعي للإحرام وهو مريض يخاف الماء وقال ابن الصلاح لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه فإن له تأثيراً في جلاء القلوب وإذهاب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصافية (قول المتن فإن عجز إلخ) لو أخره إلى بعد كان أولى ليعم هذا سائر الأغسال (قول الشارح مستحب لكل داخل محرم) وكذا حلال (قول المتن غداة النحر) ظاهره أن وقته يدخل بالفجر (قول الشارح ويستحب أن يتأهب إلخ) ومن السنن السواك أيضا قاله السبكي (قول الشارح وينبغي تقدم هذه الأمور) لو كان جنباً طلب تأخيرها (قول الشارح أى إزار الإحرام ورداؤه) ومثله ثياب المرأة .

حق الميت وفي شرح المذهب أن من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من الحل واغتسل للإحرام يستحب له أن يغتسل لدخول مكة إن كان أحرم من موضع بعيد منها كالجرانة والحديبية وإن أحرم من موضع قريب منها كالنتعيم أو من أدنى الحل لم يغتسل لدخولها لأن المراد من الغسل النظافة وهي حاصلة بالغسل السابق (وأن يطيب بدنه للإحرام) للاتباع روى الشيخان عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وسواء في ذلك الرجل والمرأة وفي قول لا يستحب لها (وكذا ثوبه) أى إزار الإحرام ورداؤه (في الأصح) قياساً على البدن والثاني لا يجوز تطييبه لأنه ينزع ويلبس وإذا نزع ثم أعاده كان كما لو استأنف لبس ثوب مطيب وفي الروضة وأصلها التعبير

فى الأول بالجواز وفى التهمة بالاستحباب قال فى شرح المهذب وهو غريب ولو تعطر ثوبه من بدنه فلا بأس به قطعاً (ولا بأس باستدامته بعد الإحرام ولا بطيب له جرم) لما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها قالت كأتى أنظر إلى ويص الطيب فى مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم والويص بالمروحة والمهمله البريق وسواء فى الاستدامة البدن والثوب (لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه الفدية فى الأصح) كالأخذ الطيب من بدنه ثم رده إليه والثانى لا تلمه لأن العادة فى الثوب أن ينزع ويعاد فجعل عفا ولو تطيب المرأة ثم لمز معاهدة يلزمها إزالة الطيب فى وجهه لأن فى العدة حق آدمى فالمضايقة فيه أكثر (وأن تحضب المرأة للإحرام يدها) أى كل يدها إلى الكوع بالحناء لأنهما قد يتكشفاً وأن تمسح وجهها بشىء من الحناء لأنها تومر بكشفه فلتستر لون

البشرة بلون الحناء ويكره لها التحضاب بعد الإحرام لما فيه من إزالة الشعث ولا يحضب الرجل والخنثى للإحرام (ويتجرد الرجل لإحرامه عن غيظ الثياب) ليعفى عنه لبسه فى الإحرام الذى هو محرم عليه كما سيأتى ويتجرد بالرفع بضبط المصنف وصرح فى شرح المهذب كالرافعى بوجوب التجرد لما ذكر فهو واجب لغيره (وبليس إزاراً ورداء أيضاً) جديدين وإلا فمغسولين (ونعيلين ويصلى ركعتين) للإحرام وتغنى عنهما الفريضة روى الشيخان أنه ﷺ أحرم فى إزار ورداء وأنه ﷺ صلى بذى الخليفة ركعتين ثم أحرم وتقدم فى الجنائز حديث البسوا من ثيابكم البياض، وقال ابن المنذر ثبت أنه ﷺ قال: «ليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعيلين» وهو رواه أبو عروانة فى صحيحه (ثم الأفضل أن يحرم إذا ابتعث به راحلته) أى استوت قائمة إلى طريقه (أو توجه لطريقه ما شيا)

(قوله فى الأول) أى الأصح بالجواز أى مع الكراهة وهو المتمد وكذا زار الإحرام وردائه وثياب المرأة وليس فى شرح شيخنا ولا غيره ذكر الكراهة فراجع (قوله وفى التهمة بالاستحباب) والمتمد خلافه كما تقدم (قوله لزمه الفدية) وإن لم توجد فيه رائحة الطيب لكن بحيث لو مسه ربما ظهرت ولو مس ثوبه عمداً بيده لزمته الفدية ولا يضر تعطر ثوبه من بدنه أو عكسه ولا مسه سهواً ولا انتقاله بنحو عرق (قوله فى وجهه) هو المتمد (قوله وإن تحضب المرأة) أى غير المحلة كما مر (قوله بالحناء) خرج بها التسويد والتطريف والنقش فحرام (قوله فلتستر) أى تغير وهذا التغيير لا يمنع من حرمة رؤية الأجنبية (قوله ولا يحضب الرجل والخنثى) فيحرم عليهما فى اليدين والرجلين لما فيه من التشبيه بالنساء^(١) إلا الحاجة ولا يحرم أى غيرهما ولو غير الإحرام وتجاوز الحناء للصبي كالحريم (قوله الذى هو محرم عليه) يفيد أنه فى دوام الإحرام لا حالة الإحرام ولا يلزمه الفدية إذا نزع حالاً فتأمل (قوله ويتجرد) بالرفع ليفيد أنه جملة ابتدائية تفيد الوجوب لا بالنصب عطفاً على ما قبله المفيد للندب (قوله بوجوب التجرد) هو المتمد كما مشى عليه فى المنهج وإن كان الوجه ما قاله النووي فى مناسكه من أنه مسنون وتبعه السبكي تبعاً للمحب الطبرى وغيره قائلين بأن سبب الوجوب وهو الإحرام لم يحصل ولا يعصى بالنزع بعد الإحرام حالاً وجواب بعضهم كما فى المنهج عن هذا بأن التجرد فى الإحرام واجب ولا يتم إلا بالتجرد قبله فوجب كالسعى إلى الجمعة ممنوع إذ يتم الواجب هنا بالتجرد حال الإحرام لا قبله ولا يقاس بالسعى المذكور المفضى عدمه إلى الحرمة بالتفويت بخلافه هنا وجوابه فى شرح الروض عما قاله السبكي من التأييد للقول بالندب لا يجدى نفعا فراجع وتأمله (قوله وبليس) أى ندبا (قوله أيضاً) أى ندبا ويكره المصبوغ وغير البياض ولو بعضاً وإن قل ولو قبل نسجه (قوله جديدين) ويندب غسلهما مع توهم نجاسة (قوله ويصلى) أى من يريد الإحرام ولو امرأة ومعه فى غير وقت الكراهة كان فى غير الحرم ويندب كونهما فى مسجد كما مر ويسرهما ولو ليلاً (قوله وتغنى عنهما الفريضة) وكلنا نافلة ولو غير موقته وقرأ فيهما سورتي الإخلاص (قوله أن يحرم إغ) نعم للخطيب يوم السابع أن يخطب محرماً فقد تقدم إحرامه على سيره يوم لأنه فى الثامن (قوله إكثار التلبية) ولو بالعجمية لقادر على العربية وتكره فى مواضع النجاسات كسائر الأذكار (قوله ورفع صوته بها) نعم يندب فى التلبية الأولى أن يقتصر على إسماع نفسه ولا يندب الرفع كما مر ولو حصل تشويش على مصل أو ذاكر أو قارىء أو نائم كره الرفع بل يحرم إن تأذى به أذى لا يحتمل (قوله بمعنى خصوصاً) فهو اسم فاعل

(قول الشارح فى الأول) متعلق بقول المتن فى الأصح (قول المتن لكن لو نزع ثوبه إغ) كذلك لو وضع يده عليه عمداً لزمته الفدية (قول الشارح لأنها إغ) عبارة الإسئوى لأنها مأمورة بكشفهما هـ والأول أحسن (قول الشارح ويتجرد بالرفع إغ) أى فيكون التجرد واجبا وجوز غيره أن يكون منصوبا عطفاً على ما سلف فيكون مستحبا ويأدر بالنزع عقب الإحرام وفى المسألة كلام طويل فى شرح الروض وشرح الأذرعى وغيرهما (قول الشارح أى استوت قائمة) قال السبكي هذا معنى الانبعاث ولكن

روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ لم يهل حتى ابتعث به دابته وروى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله ﷺ لما أهلنا أن نحرم إذا تزوجنا (وفى قول نحرم عقب الصلاة) جالساً روى الترمذى عن ابن عباس أنه ﷺ أهل بالحج حين فرغ من ركعته وقال حديث حسن (ويستحب إكثار التلبية ورفع صوته) أى الرجل (بها) بحيث لا يضر بنفسه (فى دوام إحرامه) هو متعلق بإكثار ورفع أى مادام محرماً فى جميع أحواله (وخاصة) بمعنى خصوصاً

(عند تغاير الأحوال كركوب ونزول وهبوط وصعود واختلاط رفقة) بضم الراء وكسرها وفراغ صلاة وإقبال الليل والنهار ووقت السحر
فلا استحباب في ذلك متأكد روى مسلم عن جابر في صفة حج النبي ﷺ أنه لم يركب من ثيابه حتى يركب من ثيابه فأمروا أن يركبوا
أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال وقال حسن صحيح والمرأة لا ترفع صوتها بل تقتصر على إسماع نفسها فإن رفعته كره والخشى كالمراة ذكره في شرح

المهذب (ولا تستحب)
التلبية (في طواف
القدوم) والسعي بعده
لأن فيهما أذكارا خاصة
(وفي القديم تستحب
فيه) وفي السعي (بلا
جهنم) ولا يلبي في طواف
الإفاضة جزما لأخذه في
أسباب التحلل
وتستحب التلبية في
المسجد الحرام ومسجد
الحيف بمنى ومسجد
إبراهيم بعرفة وكذا سائر
المساجد في الجديد ويرفع
الصوت فيها (ولفظها
ليك، اللهم ليك ليك
لا شريك لك ليك إن
الحمد والنعمة لك
والملك لا شريك لك)
للاتباع رواه الشيخان
ويستحب تكريرها ثلاثا
والقصد بليك وهو مشى
مضاف الإجابة لدعوة
الحج في قوله تعالى :
﴿ وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ
بِالْحَجِّ ﴾ (وإذا رأى ما
يعجبه قال ليك إن
العيش عيش الآخرة)
قال ﷺ حين وقف
بمرقات ورأى جميع
المسلمين رواه الشافعي
والبيهقي عن مجاهد

مختوم بالثناء استعمال المصادر (قوله وهبوط وصعود) بضم أولهما المصدر ويفتحهما مكانه وكل
صحيح (قوله وفراغ صلاة) ولا تنوت بها الأذكار الواردة عقب الصلاة كما في تكبير العيد ويندب للملبي
وضع أصبعه في أذنه كما ورد به الحديث (قوله فإن رفعته كره) وفارق حرمة الرفع في الأذان منها بطلب الإصغاء
إليه وهذا أولى مما فرق به المنهج فراجع (قوله طواف القدوم) ومثله المنذور والندوب (قوله ومسجد إبراهيم)
أى الخليل عليه السلام خلافا لمن زعم أنه غيره (قوله وهو مشى مضاف) حذف نونه للإضافة منصوب بمحذوف
والمراد منه التكثير وهو من لب لبأ وألب إلبا إذا أقام بالمكان والمعنى أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة وكسر
همزة إن استثناء أفصح ويجوز الفتح تعديلا أى لأن وضعه أبو البقاء بوجهين إيهام تخصيص التلبية باستحقاق
الحمد وإيهام قصر الحمد على التلبية وفيه نظر فتأمل ويجوز نصب النعمة على العطف فيكون لك خير إن رفعها
على الابتداء فيكون لك خير ويكون خيرا إن عذوفا ويندب وقفة لطيفة على الملك دفعا لاتصاله بالنفي وعدم
نقص أو زيادة فيها فلوراد لم يكره نحو وسعديك والخير كله بيدك والرغبة والعمل إليك لوروده ويكره الكلام
في أثنائها والسلام عليه ويندب له رده وتأخيرها إلى فراغها أحب (قوله ما يعجبه) وكذا ما يكرهه فقد قال ﷺ
في أشد أحواله يوم الخندق (قوله قال ليك) أى إن كان محرما وإلا قال اللهم إن العيش إلخ وهل يكره له التلبية
راجع ولا بأس بالجواب بليك بل هو مندوب وقد ضمن بعضهم ذلك لغیر المحرم نظما بقوله .

لا ترغبني إلى الثياب الفاخرة وأذكر عظامك حين تمسى ناخرة
وإذا رأيت زخارف الدنيا فقل لا هم إن العيش عيش الآخرة

(قوله وإذا فرغ) أى بعد فراغ تكريرها ثلاثا كما يأتي (قوله صلى على النبي ﷺ) أى بصوت أخفض
من صوت التلبية بحيث يتميزان ويندب الصلاة والسلام على آله وصحبه وتكريرها ثلاثا ويدعو بما شاء
من دنيى ودنيوى ومنه اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ولرسولك وأمنوا بك ووفوا بعهديك وثقوا
بوعديك واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لى أداء ما نويت وتقبل
منى يا كريم ما أدبت والمراد بالرسول المذكور إبراهيم عليه السلام لما ورد أن ابن عباس رضى الله عنهما قال لما
فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء الكعبة أوحى الله إليه أن أذن فى الناس بالحج قال يا رب ما يبلغ
صوتي قال أذن وعلى البلاغ فقام إبراهيم على المقام ونادى بأهلها الناس كتب عليكم الحج إلى بيت
الله العتيق وفى رواية عباد الله أجيئوا داعى الله فسمعه من كان بين السماء والأرض حتى من فى

الأصحاب عبروا عنه بالأخذ فى السير (قول المتن رفقة) هم الجماعة يرتفق بعضهم ببعض (قول المتن فى
طواف القدوم) مثله غيره من الطواف المندوب فيما يظهر أى فيجوز فيه الخلاف (قول الشارح ويرفع)
استثنى بعضهم ما لو أدى ذلك إلى تشويش على المصلين (قول المتن ولفظها ليك إلخ) أصله ألبى لىن لك
فحذفت النون من المتن للإضافة والفعل مضمر وجوبا والمعنى على كثرة الإجابة لا خصوص التنية (قول
الشارح ويستحب تكريرها ثلاثا) وأن يقف وقفة لطيفة على قوله والملك (قول الشارح وهو مشى مضاف)
سقطت النون للإضافة وهو منصوب بفعل مضمر وجوبا وليس المعنى على التنية فقط بل المراد كثرة
الإجابة وأصل الفعل منها لبب فاستقلوا ثلاث باءات فأبدلوا الثالثة باء كما فى تطييت فقلبوها الباء باء

مرسلا ومعناه أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هى حياة الدار الآخرة (وإذا فرغ من تليته صلى على النبي ﷺ) قال تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ
ذِكْرَكَ ﴾ أى لا أذكر إلا وتذكر معى لطبى ذلك (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به (من النار) روى الشافعي والدارقطني والبيهقي
أنه ﷺ كان إذا فرغ من تليته فى حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ بريحته من النار قال فى شرح المهذب والجمهور ضعفوه .

[باب دخوله (أى المحرم) مكة زادها الله شرفا]

(الأفضل) للمحرم بالحج (دخولها قبل الوقوف) بعرفة كما فعل ﷺ وأصحابه وهو مشهور (وأن يقتسل داخلها) الجاني (من طريق المدينة بذي

طوى ويدخلها من ثنية كداء) روى الشيخان عن نافع قال كان ابن عمر إذا دخل أدنى الحرم أمسك

عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي به الصبح ويقتسل ويحدث أن نبي الله ﷺ كان يفعل ذلك وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا

بات بذي طوى حتى يصبح ويقتسل ثم يدخل مكة نهارا ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله وروى ابن عمر وعائشة أنه ﷺ كان

يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى والعليا تسمى ثنية كداء بالفتح والمد والتنوين والسفلى تسمى ثنية كدى بالضم والقصر والتنوين وهي عند جبل قبيعان والثنية الطريق الضيق بين

الجليلين وذو طوى بين الثنتين وأقرب إلى السفلى وهو مثلث الطاء أما الجاني من غير طريق المدينة فلا يؤمر بالغسل بذي طوى بل ينحو مسافته من طريقه كما ذكره في شرح المهذب ولا بالدخول من الثنية العليا وقال الشيخ أبو محمد يستحب له الدخول منها

الأصلا ب والأرحام (قوله ضمهوه) أى هذا الحديث الذى فيه السؤال وليس التضعيف راجعا للصلاة على النبي ﷺ خلافا لما توهمه عبارة المنهج فراجعه والله أعلم .

[باب صفة النفسك]

أى كيفية المطلوب فيه من حين الإحرام به (قوله مكة) هى بالميم وبالموحدة لغتان اسم للبلد وقيل بالميم اسم للبلد وبالباء^(١) للبيت وحده أو للبيت والمطاف وقيل بالميم للحرم وبالباء للمسجد وهى من الملك بمعنى المص يقال أمتك البعير ما فى ضرع أمه إذا امتصه لقلته مائها وبالباء من البك أى الإخراج لإخراجها الجبارة أو لما فيها من الدفع والزحام وهى أفضل بلاد الله إلا البقعة التى ضمت أعضائه ﷺ فهى أفضل حتى من العرش والكرسى قال ابن حجر وكذا سنائر الأنبياء وأفضل بقاعها الكعبة ثم المسجد حولها ثم بيت خديجة رضى الله عنها وتندب المجاورة بها إلا لخوف انحطاط رتبة أو مخذور من نحو معصية وأول من بنى البيت الملائكة قبل خلق آدم عليه الصلاة والسلام وطافوا به كما مر ثم آدم ثم ابنه شيث ثم إبراهيم ثم العمالة ثم جبرهم ثم قصى ثم قريش ثم عبد الله بن الزبير ثم الحجاج لجانب الحجر بكسر الحاء فقط ثم عبد الملك بن مروان وسياتى بناء المسجد فى الطواف وكذا كسوة البيت ومن أراد الوقوف على ذلك فعليه بالمؤلف الذى ذكرناه فيه (قوله داخلها) بالرفع فاعل يقتسل ولو حللا أو أنثى (قوله من طريق المدينة) وكذا مصر والشام والمغرب (قوله طوى) سيأتى ضبطها (قوله نهارا) فهو أفضل من الليل وبعد الفجر أفضل وخولف بين طريقى الدخول والخروج كالجمعة وغيرها وسواء فى ذلك الداخل محرما وغيره ويندب كون الداخل ماشيا وحافيا إلا لعذر والمرأة فى هودجها ومثلها الخنثى وداعيا وخاشعا ومتذللا ومذكرا جلالة الحرم ومزيتة على غيره ومجنبنا للمزاحمة والإيذاء ومتلطفا بمن يزاحمه (قوله والعليا) هى المعروفة بباب المعلاة وخصت بالدخول لكون الداخل يطلب مكانا رافعا ومرتبة عالية ولأنها محل دعاء إبراهيم ﷺ بقوله اجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم ولأنها مواجهة لباب الكعبة وجهته أفضل الجهات (قوله والسفلى تسمى ثنية كدى إلخ) وتصرف ولا تصرف على ما يأتى وهى المعروفة الآن بباب الشبيكة وبمكة موضع ثالث يقال له كدى بتشديد الياء على طريق الجن (قوله قبيعان) ويقال قيتقاع (قوله وذو طوى) اسم واد وطوى مثلث الطاء والفتح أجود وبالقصر وتصرف ولا تصرف على معنى المكان أو البقعة وهى اسم بئر مطوية بين الحجونين أى مبنية بالحجارة فنسب الوادى إليها (قوله كما ذكره فى شرح المهذب) معتمد (قوله يستحب) وهو المعتمد (قوله أبصر البيت) أى حقيقة أو حكما فدخل الأعمى ومن فى ظلمة والحلال

[باب دخول مكة إلخ]

(قول المتن دخولها) الأفضل أن يكون نهارا وماشيا وحافيا قال فى المجموع ويستحب إذا دخل الحرم أن يستحضر فى قلبه ما أمكنه من الخشوع والخضوع وباطنه ويتذكر جلالة الحرم ومزيتة على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فحرمنى على النار وأمنى من عذابك يوم تبعث عبادك واجعلنى من أوليائك وأهل طاعتك (قول المتن وأن يقتسل) قد سلف سنية هذا الغسل والغرض هنا بيان موضعه وطوى قرية كانت بين الثنتين وهى إلى السفلى أقرب سمي بذلك لاشتغالها على بئر مطوية بالحجارة أى مبنية والطى البناء وهو مقصور ويجوز تهوينه وعدمه باعتبار إرادة المكان والبقعة هذا إذا جعل طوى علما أما إذا جعل صفة وجعل مع المضاف وهو ذو اسما كان بالصرف لا غير (قول الشارح أى الكعبة) بنتها الملائكة قبل خلق آدم بالفى عام وحجوا لها ثم بناه إبراهيم عليه الصلاة والسلام ثم بنته قريش ثم بناه ابن الزبير

وصححه فى الروضة وشرح المهذب لما قاله الشيخ من أنها ليست على طريق المدينة وقد عدل النبي إليها (ويقول إذا أبصر البيت) أى الكعبة

بعد رفع يديه (اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً واغنى عن تشريفه وأعظمه من حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً) للاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال هذا منقطع ولفظهما بدل وعظمه وكرمه (اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام) قاله عمر رضي الله عنه رواه عنه البيهقي قال في شرح المذهب وإسناده ليس بقوى ومعنى السلام الأول ذو السلام من النقائص والثاني والثالث السلامة من الآفات، وبناء البيت

رفيع يرى قبل دخول المسجد إذا دخل من أعلى مكة ثم يدخل المسجد من باب بنى شيبة) سواء كان في صوب طريقه أم لا بلا خلاف لأنه عليه السلام دخل منه ولم يكن على طريقه قاله الرافعي وغيره وروى البيهقي دخوله عليه السلام منه عن ابن عباس في عهد قريش وذلك في عمرة القضاء وعن ابن عمر وعطاء ولم يصرحا بالحج الذي الكلام فيه ولا يفهمه وفي شرح المذهب اتفق أصحابنا على أنه يستحب للمحرم أن يدخل المسجد الحرام من باب بنى شيبة (ويبدأ بطواف القدوم) روى الشيخان عن عائشة أنه عليه السلام أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت وأورده الرافعي حج فأول شيء إن دخل ولو دخل الناس في مكتوبة صلاها معهم أولاً ولو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قدم الصلاة وكذا لو خاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة ولو قدمت المرأة نهاراً وهي

والمحرم وذلك هو باب المسجد الآن وأما أول الردم الذي كان يرى منه البيت قبل وجود الأبنية الحائلة فيطلب فيه الدعاء من حيث إنه كان محل الرؤية ودعاء الأخيار فيه والتشريف العلو والتعظيم التيجيل والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الإحسان الواسع وقدم التعظيم على التكريم في الدعاء للبيت وعكسه في الدعاء لآثره لأن فضل البيت معلوم فليراجع ابن حجر هنا (قوله وبناء البيت إن غلب تقدم ما فيه ومن بناه) قوله يرى قبل دخول المسجد) أى فيما كان كما تقدم (قوله ثم يدخل) ولو حللاً كما مر (قوله من باب بنى شيبة) وهو المعروف الآن بباب السلام وهو ثلاث طاقات في قبالة الحجر الأسود وباب الكعبة وهو أشرف جهات البيت كما مر وأن يخرج إلى بلده من باب بنى سهم المعروف الآن بباب العمرة وهو طاقة واحدة (قوله بطواف القدوم) ويسمى طواف القدوم وطواف الصدر وطواف الصادر وطواف الورود وطواف الوارد وطواف التحية (قوله أخرت الطواف) ما لم تخف نحو طر وحوض ويقدم على الطواف كلاً أو بعضاً صلاة أقيمت أو خيف فوتها ولو نفلًا ولو تذكر فيه قطعه وفعلها وإن فاتت بعذر بل يجب إن فاتت بغير عذر (قوله أى المسجد الحرام) المعتمد أنه تحية البيت وأن تحية المسجد الركعتان بعده أى أنها تندرج فيهما أو في غيرهما من صلاة يفعلها ولا تقوت إحدى التحيتين بالأخرى (قوله وجهان) أصحهما لا تقوت إلا بالوقوف بعرفة بشرطه الآتي وإذا فات فلا يقضى (قوله لدخول وقت إن غلب) يقتضى أنه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل أنه يطوف للقدوم وبه قال شيخنا وقال ابن حجر إن هذا الطواف لهذا القدوم للأول رده العلامة ابن قاسم بأن الأول لم يفت فلا يصح كونه للثاني دونته انتهى والوجه كلام

على القواعد ثم بناه الحجاج بأمر عبد الملك والذي بناه منه حائط الحجر وهدم من بناء ابن الزبير من ناحية الحجر ستة أذرع وشبرا وأبقاه على الارتفاع الذى صنعه ابن الزبير وهو سبعة وعشرون ذراعاً وكان في بناء قريش ثمانية عشر وهي عندنا أفضل من المدينة وجعل ابن حزم ذلك التفضيل ثابتاً للمحرم وعرفات وإن كانت من الحج قال بعضهم بين الركن والمقام وزمزم قبور تسعة وتسعين نبياً منهم هود وصالح وشعيب وإسماعيل عليهم الصلاة والسلام (قول الشارح بعد رفع يديه) أى وهو واقف (قول المتن تشريفاً) أى رفعة وعلا (قول المتن وتكريماً) أى تفضيلاً (قول المتن مهابة) أى إجلالاً (قول المتن وبراً) قال الإسنى هو الاتساع في الإحسان (قول الشارح ومعنى السلام الأول إن غلب) في السبكي السلام الأول اسم الله ومعنى الثاني من أكرمه بالسلام فقد سلم فحينا ربنا بسلام أى سلمنا بتحيتك إيانا من جميع الآفات (قول الشارح وبناء البيت إن غلب) توطئة لقول المتن يدخل (قول الشارح قال الرافعي وغيره) فيه أن الذى كان على طريقه عليه السلام باب إبراهيم اهـ قيل المعنى فيه مواجهة الجهة التي فيها باب الكعبة لقوله تعالى : ﴿ واتوا البيوت من أبوابها ﴾ قال الشيخ عز الدين وهي أشرف جهات البيت زاده الله شرفاً (قول المتن ويبدأ بطواف القدوم) هو تحية البيت وتحية المسجد تطلب أيضاً هنا وتحصل بر كعتي الطواف كذا قاله الإسنى هنا نقلاً عن القاضي أبى الطيب وسيأتى عن شرح المذهب ما يخالفه وفي السبكي إن دخل ومنع من الطواف صلى تحية المسجد والذي ذكره الإسنى ذكره السبكي أيضاً (قول الشارح وهذه المسألة قد تستفاد إن غلب أى بخلاف قول المنهاج ثم يدخل المسجد إن غلب فإنه لا يفيد ذلك (قول الشارح فلا يطلب من الداخل إن غلب) لو وقف ثم دخل قبل وقت طواف الركن وطاف وقع

جميلة أو شريفة لا تبرز للرجال أخرت الطواف إلى الليل وهو تحية البقعة أى المسجد الحرام كما ذكره في شرح المذهب قال وفي فوائده بالتأخير وجهان حكاهما إمام الحرمين ويؤخر عنه أكثر ما منزله وتغيير ثيابه وهذه المسألة قد تستفاد من قول الحرر وأن يقصد المسجد الحرام كما فرغ من الدعاء (ويخص طواف القدوم) في المحرم (بحاج دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت طواف الفرض عليهما أما الحلال فيستحب

طواف القدوم له أيضا (ومن قصد مكة لا لنسك) كأن دخلها التجارة أو رسالة أو زيارة (استحب) له (أن يحرم بمحج أو عمرة) كتحية المسجد لدخوله (وإن قول يجب) لإطباق الناس عليه والسنن يندر فيها الاتفاق العملي، (إلا أن يتكرر دخوله كحطاب وصياد) فلا يجب عليه جز ما للمشقة بالتكرر وللوجوب في غيره شروط أن يحج من خارج الحرم فأهله لإحرام عليهم قطعاً وأن لا يدخلها لقتال ولا خائفاً فإن دخلها لقتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفاً من ظالم أو

غيرهم يجبهه وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك لم يلزمه الإحرام قطعاً وأن يكون حراً فالعبد لا إحرام عليه قطعاً وقيل إن أذن له سيده في الدخول محرماً فهو كححر وعلى الوجوب لو دخل غير محرم فليلزمه القضاء بأن يخرج ثم يعود محرماً والأصح القطع بأنه لا قضاء عليه لأن الإحرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد قال ابن كعب ولا يبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم والحرم كمكة فيما ذكر.

(فصل للطواف

بأنواعه) كطواف

القدم وطواف الفرض وطواف السوداع (واجبات) لا يصح إلا بها (وسنن) يصح بدونها (أما الواجب فيشترط) له (ستر العورة وطهارة الحدث والنجس) كما في الصلاة قال ﷺ : الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخيره [رواه الحاكم] وقال

ابن حجر إن كان طواف للقدم الأول بل لا يبعد كون هذا الطواف واقعا عنهما معا فراجعهما وظاهر قول المصنف ويخص إلخ أن طواف القدوم ليس مطلوباً في غير ذلك وفي شرح المذهب أنه مطلوب أيضاً لكنه يدخل في طواف الفرض كتحية المسجد وبه قال الإسنوي وفي عبارة الرافعي ما يوافق ذلك أيضاً وسيأتي التصريح به في كلام الشارح للجلال قريباً عند ذكر الرمل في المعتز وقد يقال إن كلام المصنف في طواف القدوم المنصرف إليه الاسم عند الفقهاء وهو لا ينافي طلبه وتسميته لذلك في مطلق القدوم وعلى هذا فالفرق بأن تحية المسجد ممكنة استقلالاً ليس فيه منافاة لذلك (قوله استحب) له أي وإن كان عاصياً كما بقى (قوله بمحج) أي إن كان في أشهره أو بعمره مطلقاً (قوله فلا يجب) أي فالاستثناء من الوجوب والندب على إطلاقة لأنه لا حرج فيه لجواز تركه (قوله والحرم كمكة فيما ذكر) أي في أن من قصده يحرم بمحج إلخ .

(فصل فيما يطلب في الطواف) وهو أفضل أر كان الحج حتى من الوقوف^(١) على ما اعتمده شيخنا الرملي (قوله كطواف إلخ) أشار بالكاف إلى أنه بقى من أنواعه أفراد وهي طواف التحلل وطواف النذر وطواف النفل ولا يجوز التطوع بطوفة واحدة (قوله أما الواجب) أي المشروط لصحته فهو ثمانية السرة والطهر وجعل البيت عن اليسار والبداة بالحجر وكونه في المسجد وعدم صرفه ونيت إن استقل وهذان ذكرهما الشارح في التسمية آخر الفصل (قوله كما في الصلاة) راجع للستر والطهارة وعند أبي حنيفة صحة طواف المحدث ويجب مع الجنابة والحيض بدنة ومع الحدث شاة (قوله عارياً) أي مع القدرة على السرة وإلا فلا إعادة (قوله أو محدثاً) أي مع القدرة على الطهارة وكذا في المتنجس بغير معفو عنه وشملت طهارة الحدث ما لو كانت بالتيمم حيث تسقط به الصلاة وهو كذلك ويجب الصبر على من رجا الماء حيث أمكن قبل رحيله أما العاجز عن الطهارة والمتنجس فليس له فعل شيء من أنواع الطواف ويسقط عنه طواف الوداع بلا دم ويجب عليه فعل طواف الركن متى أمكن ولو بعد سنين ولا يحتاج إلى نية ومثله الحائض والنفساء وفاقد الطهورين ومنه فاقد الماء وعلى بدنه نجاسة لعدم صحة تيممه معها وسواء تخللوا بعد مفارقة مكة أو لا وفي حاشية شيخنا أنه اعتمد أن الحائض يجب عليها أن تتحلل بذيبح وحلق ونية ومع ذلك لا تحتاج إلى نية لطوافها إذا قدرت عليه وأعادته وأما التيمم الذي تلزمه إعادة لجيرة مثلاً أو لندور فقد الماء فليس له فعل طواف النفل وله فعل الفرض ويحصل به تحلله ويلزمه إعادة طواف الركن متى أمكن ولا يحتاج لنية أيضاً لأن الإحرام باق في حق الجميع بالنسبة له هذا ما قاله شيخنا الرملي واعتمده (قوله وينبغي إلى آخره) هو المعتمد بشرطه في الصلاة

عن القدوم فيما يظهر (قول الشارح فإن دخلها لقتال إلخ) استدلل الرافعي لذلك بأن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح غير محرم واعترض بأن من خصائصه ﷺ أن يدخل مكة بغير إحرام ودفع بأن أصحابه أيضاً في ذلك اليوم دخلوا بغير إحرام فإن قلت قد فتحت صلحاً مع أبي سفيان فيكيف يقال دخلها لقتال قلنا كان غير واثق بصلحه .

(فصل للطواف بأنواعه إلخ) (قول الشارح كطواف القدوم إلخ) بقى من الأنواع الطواف النفل وقد يقال قيد بذلك لما قال في الخادم بحثاً ونسبه لظاهر النص أن التطوع بطوفة واحدة يجوز في النفل كالصلاة (قول الشارح كما في الصلاة) في الخادم هنا يكره للمرأة هنا الانتقاب في الصلاة (فائدة) الطهارة واجبة عند الحنفية وليست شرطاً وإذا تركها مع الجنابة أو الحيض وجبت بدنة ومع الحدث شاة (قول الشارح إلا أن الله قد أحل فيه إلخ)

صحيح على شرط مسلم فلو طاف عارياً أو محدثاً أو على ثوبه أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه وكذا لو كان يظاً في مطافه النجاسة قال في شرح المذهب وغلبت فيه مما عمت به البلوى وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعفى عما يشق الاحتراز عنه من ذلك .

(فلو أحدث فيه ترضاً وبني وفي قول استأنف) كما في الصلاة يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالفعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث فإن قلنا في التعمد بيني فهنا أولى ولا نقول أن أرجحهما البناء وسواء على البناء طال الفصل أم لا بناء على ما سياتي أن من سنن الطواف موالاته وفي قول إنها واجبة فيستأنف في الطول بلا عذر على هذا وحيث لا توجب الاستئناف فنستحب (وأن يجعل البيت من يساره) ويمر تلقاء وجهه (مبتدئاً)

وهو أن لا يعتمد المشي عليه وأن لا تكون رطوبة وأن لا يجد مكاناً خالياً منه (قوله فلو أحدث) أي أو انكشفت عورته أو تنجس (قوله وبني) إلا المغمى عليه والمجنون فيستأنفان مطلقاً (قوله ويمر تلقاء وجهه) ولو منكسراً أو على ظهره أو وجهه أو محملاً على دابة مثلاً نعم المعتبر في الصبي المحمول الرولى دونه كما مر في شرح شيخنا (قوله بالحجر الأسود) ومحل في جميع ما يأتي (قوله بأن لا يخط) أشار بأن إلى أن هذا هو المراد بالحادثة وإن كان بدنه أصغر من قدر الحجر أو أكبر (قوله يستحب استقباله) أي قبل شروعه في الطواف (قوله وظاهر أن المراد لا يخط) ليس هذا الظاهر بظاهر بل المراد أنها بالشق الأيسر كما مر عن الغزالي إذ مع طلب الاستقبال لا بد من انحراف إليه بشقه الأيسر بحيث لا يخرج جزء من بدنه عنه كما تقدم فقوله في المنهج فإذا جاوزته انتقل المراد إذا قرب من مجاوزته ولا حاجة لقوله وهذا مستثنى لا يخط وإن كان في شرح شيخنا كآب حجر ما يوافق لأنه غير محسوب من الطواف إذاؤله من انفتاله ولا يصح ما قاله من كون الحجر عن يمينه لأنه مستقبل له فتأمله وحرره (قوله وهو الجدار البارز لا يخط) وارتفاعه مطلقاً ربع وثمن ذراع وعرضه في جهة الباب نصف وربع ذراع وفي غير هاذراع وكلامهم صريح في أنه ليس للبيت شاذرون أو قدم غير الذي في جهة الباب فالوجود في غير ما حدث فلا يضر المشي فوقه ولا مس الجدار فوقه لأنه ليس جزءاً من الطائف

وجه الدلالة الاقتصار على استثناء حكم واحد واستدل أيضاً بتداء أي بكر رضى الله عنه ولا يطف بالبيت عريان وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة ويرون أن ذلك أفضل ليكونوا كما خلقوا وكانت المرأة تشد على فرجها سيوراً (قول المتن فلو أحدث لا يخط) نقل في الكفاية عن النص أنه لو أغشى عليه وجب الاستئناف والوضوء وعلة بزوال التكليف بخلاف المحدث بغيره (فخرج) حكم الخارج لحاجة حكم الخارج للمحدث قاله الماوردي (قول الشارح ويمر تلقاء وجهه) من جملة ما خرج بهذا أن يدار بالمرض وهو مستلق على ظهره وشقه الأيسر لجهة البيت (قول المتن مبتدئاً لا يخط) هو حال فيصير المعنى يجعل البيت عن يساره في حال ابتداءه بالحجر الأسود فلا يفيد ذلك وجوب الابتداء بل ولا وجوب الجعل في حالة عدم الابتداء كذا أورده الإسنوي ثم قال ومثله يجري في عاذيا (قول الشارح بأن لا يقدم جزءاً لا يخط) أي بأن يكون ذلك الجزء جاوز الحجر إلى جهة الباب فهذا هو المضر لا تقدم جميع البدن عن أول الحجر الذي في جهة الركن اليماني بذلك على ذلك مسألة البعض الآتية عن العراقيين (قول المتن فإذا انتهى إليه ابتداءً منه) قضيته أنه لا فرق في ذلك بين العمد والسهو لكن قد ذكر في الصلاة أنه لو قرأ النصف الثاني عمداً ثم قرأ الأول لا يبنى عليه بل يجب الاستئناف وكان قياسه أن الحمد إذا ابتداء من الباب ودار حتى انتهى إليه لا يحسب له مروره من الحجر إليه حتى يعود إلى الحجر ثانياً وإذا لم تحسب تلك المسافة فلا يحسب ما بعدها وهكذا حتى يتهى إلى طوفة قد عاد فيها من الباب إلى الحجر كذا ذكره الإسنوي ثم قال والفرق مشكل (قول المتن ابتداءً منه) أي مع النية حيث اعتبرت (قول الشارح وظاهر لا يخط) فيه رد على الإسنوي حيث قال في الثانية قد تكلفوا التصوير ها ولا وقفة فيه وصورتها أن لا يستقبل الحجر بوجهه بل يجعله عن يساره وحينئذ فيكون الحجر في سمت عرض بدنه والغالب أن المنكب ونحوه مما هو في جهة العرض دون جرم الحجر وقوله إن المراد لا يخط هو مستفاد من قوله بجميع بدنه وقوله إن أمكن ذلك (قول المتن على الشاذرون لا يخط) فلا يصح ما بعد ذلك وبه تعلم أن الترتيب يعتبر بين الأشواط وكذا بين أجزاء كل شوط (قول الشارح وهو الجدار لا يخط) كذا في الإسنوي وبه تعلم أن قول الكمال المقدسي في شرح

في ذلك (بالحجر الأسود محاذياً) بالمعجمة (له في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) بأن يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر وفي المذهب وشرحه يستحب استقباله ويجوز جعله عن يساره وذكر الإمام والغزالي أن المراد بجميع البدن جميع الشق الأيسر (فلو بدأ بغير الحجر لم يحسب فإذا انتهى إليه ابتداءً منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز إلى جانب الباب فالجديد لا يعتد بهذه الطوفة ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض أجزائه ذكره العراقيون كذا في الروضة كأصلهما في المسألتين وفي شرح المذهب في الثانية إن أمكن ذلك ثم قال وذكر صاحب العدة وغيره في المسألتين قولين انتهى وظاهر أن المراد بمحاذاة الحجر في المسألتين استقباله وأن عدم الصحة في الأول لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر

المذكور في الروضة وأصلها وإن عبر فيه ينبغي ولو استقبال البيت أو استدبره وجعله عن يمينه ومشى نحو الركن اليماني أو نحو الباب أو عن يساره أو مشى فقهرى نحو الركن اليماني لم يصح طوافه (ولو مشى على الشاذرون) بفتح الدال المعجمة وهو الجدار البارز عن علوه بين ركن الباب والركن الشامي

(أو مس الجدار) الكائن (في موازاته) أى الشاذرون (أو دخل من إحدى فتحتي الحجر) بكسر الحاء (وخرج من الأخرى) وهو بين الركنين

الشاميين عليه جدار قصر
(لم تصح طوفته) في المسائل
الثلاث لأنه فيها طائف في
البيت لابه وقد قال تعالى :
﴿ وليطوفوا بالبيت
العتيق ﴾ والحجر قبل
جميعه من البيت والصحيح
قدر ستة أذرع فقط (وفي
مسألة المس وجه) أنه تصح
طوفته فيها لأن معظم بدنه
خارج فيصدق أنه طائف
بالبيت (وأن يطوف سبعة
داخل المسجد) ولو في
أخرياته ولا بأس بالحائل
فيه كالسقاية والسواري
والأصل فيما ذكر الأتباع
منه ما روى مسلم عن جابر
أنه عليه السلام لما قدم مكة أتى
الحجر فاستلمه ثم مشى على
يمينه فرمل ثلاثاً ومشى
أربعاً وروى البخاري من
حديث ابن عمر نحوه إلا
المشى على يمينه وروى
مسلم عن جابر رأيت
رسول الله عليه السلام يومئذ على
راحلته يوم النحر ويقول
لتأخذوا عنى مناسككم
فإني لا أدري لعل لأحج
بعد حجتي هذه (وأما
السنن فأن يطوف ماشياً)
كما تقدم في الحديث ولا
يركب إلا لعذر كمرض
وطاف عليه السلام راكباً في
حجة الوداع كما رواه
الشيخان ليراه الناس
فيستفتوه ولو طاف راكباً
بلا عذر جاز بلا كراهة

في هواء البيت وما في شرح شيخنا الرمل عن النوى لا يخالف ذلك لمن تأمله (قوله أو مس الجدار) أى بجزء
من بدنه ولا يضر مسه بلبوسه أو بشيء في يده كما لا يضر مس جدار الشاذرون من أسفله يديه ولا مس جدار
البيت عن غير جهة الشاذرون كما مر (قوله وهو) أى الحجر وفتحاته ملاصقتان لجدار البيت فهما منه وإن كان
يصح استقبال المصلى لهما قالوا لعدم اليقين في كونهما منه (قوله عليه جدار قصير) وحكم هذا الجدار حكم
جدار البيت فيضرب جعل جزء من بدنه فوقه أو رفرفه ولو فيما زاد على ستة أذرع خروجاً من الخلاف كما يأتي
(قوله والحجر) أى بكسر الحاء كما مر ويسمى الحطم لما قيل إنه حطم أى مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم
وفيه قبر إسماعيل عليه السلام وقيل وأمه هاجر وكان محل مأوى غنمه ليلاً ويسمى ما بين الحجر الأسود والمقام حطوماً
أيضاً كما في اللعان^(١) (قوله ستة أذرع) فقط أى تقريباً لما قيل إنها ستة أذرع ونحو شبر وذلك من جملة ما بين
صدره وجدار البيت وهو خمسة عشر ذراعاً تقريباً وعرض جداره ذراعان وثلاث ذراع ارتفاعه فوق ذراعين
وسعة كل فتحة منه فوق أربعة أذرع (قوله داخل المسجد) أى وإن وسع ما لم يبلغ الحل ولا يضر ارتفاع الطائف
على البيت كسطح المسجد وغيره وأول من حوط على المسجد النبى عليه السلام ثم وسعه بعده الإمام الخليفة أبو بكر
الصادق رضى الله عنه ثم بعده الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجعل له جدار نحو القامة ثم بعده الخليفة عثمان
ابن عفان رضى الله عنه وجعل له الأروقة ثم الأمير عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ثم الخليفة عبد الملك بن مروان
ثم ولده الوليد بن عبد الملك المذكور ثم الخليفة المنصور ثم الخليفة المهدى ولم يتممه فتممه بعده ولده الخليفة
الهادى وزاد في بعض جهاته بحيث جعله مربعاً بين جداره وجدار الكعبة تسعون ذراعاً من كل جانب واستقر
الأمر عليه وبناء السلاطين بعده تجديد من غير زيادة فيه ، وأول من كسى الكعبة من داخلها قصى جده عليه السلام
حين بناها قبل بناء قريش ثم كساها عبد الله بن الزبير بالقباطى من خارجها حين بناها ثم أبدلها السلطان فرج
ابن برقوق في خلافته بالكسوة السوداء من خارجها واستمرت وحل بسط ذلك التواريخ ومنها مؤلفنا السابق
(قوله ماشياً) ولو امرأة ويندب أن يقصر خطاه لكثرة الأجر وحافياً أولى إلا لعذر ويكره الزحف وأما الركوب
فخلاف الأولى والحمل على الرجال أولى من الدواب والإبل أولى من غيرها وانظر هل يصح الطواف في هواء
المسجد أو لا يصح كما في الوقوف راجعه ، ويتجه فيه الصحة هنا (قوله بلا كراهة) أى بل هو خلاف الأولى كما مر .

الإرشاد هو القدر الذى تركته قريش من عرض الأساس خارجاً عن عرض الجدار فيما عدا جهة الحجر غير
صواب ومن ثم تعلم أن البناء الذى يشبه الشاذرون الكائن الآن من الأسود إلى اليماني ثم منه إلى الشامى محدث
ولعله منشأ وهم شارح الإرشاد على أن الذى قاله هو ما في نفوس الناس فليتنبه له وقد يعتذر له بأنه في تينك
الجهتين أيضاً ولكن جهة الباب أظهر ثم رأيت العراق تعرض للمسألة وقال إن اختصاصه بجهة الباب قاله
الرافعى تبعاً للإمام وهو خلاف المشاهد من تعميم الجدر الثلاث كما صرح به الأزرق في تاريخ مكة اهـ (قوله
المتن في موازاته) احتراز عن مشيه لا في موازاة الشاذرون كما في الجهة التى بين اليماني والركن الأسود وكذا التى
بين اليماني والشامى (قول الشارح والصحيح قدر ستة أذرع) إلى آخر الفتحة منها (فروع) لو استقبل هذا
المقدار فى الصلاة لم تصح لأنه غير قطعى وقد يشكل عليه استقبال المسلمين له بعد بناء ابن الزبير فإن قيل
ذلك إجماع قيل فهل دام حكمه بعد هدم الحجاج له (قول المتن وجه) هو وجهه ويؤيده أن الجنب إذا دخل
يده فى المسجد لا ثم عليه (قول المتن سبعة) هو في طواف النسك أما النفل فحاول في الخادم جواز التطوع بطوفة
واحدة وأنه يجوز إطلاق النية ثم يزيد على السبعة أو ينقص كالصلاة وفيه نظر (قول المتن ماشياً) أى حافياً أيضاً
قال في الإملاء وأحب لو كان المطاف خالياً أن يقصر فى المشى ليكثر له الأجر .

قال الإمام وإدخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد مكروه (ويستلم الحجر أول طوافه) كما تقدم في الحديث (ويقبله) روى الشيخان عن ابن عمر أنه رأى رسول الله ﷺ قبله (ويضع جبهته عليه) روى البيهقي عن ابن عباس قال رأيت النبي ﷺ سجد على الحجر (فإن عجز) عن التقبيل ووضع الجبهة لزحمة (استلم) أي اقتصر على الاستلام باليد ثم قبلها (فإن عجز) عن الاستلام (أشار بيده) ولا يشير بالقم إلى التقبيل

(قوله مكروه) قال شيخنا الرملي هي كراهة تحريم سواء كان حاجة أو لا فإن أمن التلويث فمكروه تنزيها سواء كان حاجة أو لا أيضا ومثل الدابة الصبي والمجنون وقال بعضهم إنه مع عدم أمن التلويث يحرم إن لم تكن حاجة وإلا كره ومع أمته إن لم تكن حاجة كره وإلا فلا كراهة (قوله ويستلم الحجر) أي ثلاثا وكذا ما بعده من التقبيل وغيره سواء فعلها متوالية أو متخللة ومحلة لوزيل والعياذ بالله مثله كما مر وارتفاعة عن أرض المسجد في المطاف ذراعان ونصف تقريبا وهو من الجنة وكان أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم كما في الحديث ويحترز عند تقبيله عن مرور قدميه ولو يأتى جزء بل يثبتهما حتى يعتدل ثم يمر فإن مر وهو منح قبل أن يعتدل وجب عليه العود إلى محله عند استقباله (قوله بيده) واليمنى أولى (قوله في كل طوفة) والأوتار أكد (قوله ولا يقبل إلخ) أي لا يستحب بل هو مباح وكذا بقية أجزاء البيت مما لم يطلب فيه ذلك وكذا لا يسن السجود على غير الحجر ولو على ما استلمه به من يد أو غيرها (قوله لكن يقبل اليد إلخ) فإن عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشيء فيها وقبل ما أشار به خلافا لما ذكره بعضهم من عدم طلب ذلك وبحث بعضهم تليث الإشارة والتقبيل لما أشار به أيضا وبحث بعضهم أن هذه السنن لا تختص بمن يطوف فراجع وحكمة تفاوت الأركان أن ركن الحجر فيه فضيلتان : الحجر وكونه على قواعد إبراهيم ﷺ وفي الركن اليماني الثانية منهما وخلو الركنين الشاميين عنهما (قوله أول طوافه) أي أول كل طوفة من طوافه والأول أكد واستحب أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (قوله ووفاء بهديك) أي بما أمرتاه ونهيتاه أو لما ذكره بعض العلماء أن الله تعالى لما خلق آدم استخرج ذريته من صلبه ثم قال لهم ألت بركم قالوا بلى فأمر أن يدرج ذلك العهد في الحجر الأسود وقد صرح بذلك على ابن أبي طالب فليراجع من مؤلفنا المشار إليه فيما مر (قوله الباب) وارتفاعه فوق خمسة أذرع وعرض عتبته ثلاثة أرباع ذراع (قوله ويشير) أي بقلبه إلى مقام إبراهيم ﷺ الذي هو من الجنة كالحجر الأسود وسمى مقاما لأنه قام عليه حين نادى بالحج كما مر وأنه كان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر ثم يهبط به حتى يأخذ ما بيني به وهكذا وقال ابن الصلاح يشير إلى مقام نفسه وضعفه (قوله مع دعاء عند الركن الشامي) وهو اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد (قوله تحت الميزاب) وهو اللهم أظني في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك واسقني بكأس نبيك محمد ﷺ شرابا هنيئا لا أظمأ بعده أبدا يا ذا الجلال والإكرام (قوله ودعاء بين الركن الشامي واليماني) وهو

(قول الشارح الإمام إلخ) كذا نقله عنه الشيخان وأقره واعترضه الإسنوي بتصريحهم بتحريم إدخال الصبيان المساجد كما نقله الرافعي عن صاحب العدة واعترضه النووي فقال في زيادة الروضة إذا لم يغلب تنجيسهم كان مكروها قال الإسنوي فهذا صريح في التحريم عند غلبة النجاسة والكرهية عند عدم الغلبة وأما طواف رسول الله ﷺ فكان لعذر وهو استفتاء الناس له وتعليم المناسك (قول المتن ويستلم إلخ) قال الإسنوي ولا يقبل اليد في هذه الحالة (قول المتن ولا يقبل الركنين إلخ) قال الإسنوي رحمه الله الحكمة في اختلاف أحكام هذه الأركان أن الركن الأسود فيه فضيلتان ، وجود الحجر الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم ﷺ واليماني فيه الفضيلة الثانية والشاميان خاليان عن هذين وهما وهو صريح في أن

وفي الروضة يستحب الاستلام بالخشبة ونحوها إذا لم يتمكن من الاستلام باليد أي ويقبل الخشبة أو نحوها وفي شرح المذهب فإن لم يتمكن بعضا ونحوها أشار بيده أو بشيء فيها ثم قبل ما أشار به وفي الروضة ولا يستحب للنساء استلام ولا تقبيل إلا عند خلو المطاف في الليل أو غيره وفي شرح المذهب يستحب أن يخفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت (ويراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم اليماني ولا يقبله لكن يقبل اليد بعد استلامه ويفعل ذلك في كل طوفة روى الشيخان عن ابن عمر أنه ﷺ كان يستلم الركن اليماني والحجر الأسود في كل طوفة ولا يستلم الركنين اللذين يليان الحجر (وأن يقول أول طوافه باسم الله والله أكبر اللهم إيمانا بك وتصديقا

بكتابك ووفاء بهديك واتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ) قال الرافعي روى ذلك عن عبد الله بن السائب عن النبي ﷺ انتهى وهو غريب وقوله إيمانا مفعول له ولا طوف مقدرا (وليقبل قبالة الباب اللهم البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير إلى مقام إبراهيم وهذا الدعاء أورده الشيخ أبو محمد مع دعاء عند الركن الشامي ودعاء تحت الميزاب ودعاء بين الشامي واليماني

وأسقطها جميعها من الروضة (وبين الإمامين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) رواه أبو داود بلفظ تبادل اللهم عن عبد الله ابن السائب سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركنتين وفي الحرر والشرح ربنا وفي الروضة اللهم ربنا (وليدع بما شاء) في جميع طوافه (ومأثور الدعاء) فيه

(أفضل من القراءة وهي)

فيه (أفضل من غير مأثوره) وفي وجه أنها أفضل من مأثوره أيضا (وأن يرمل في الأشواط الثلاثة الأول بأن يسرع مشيه مقربا خطاه ويمشي في الباقي على هيئته للالتجاء كما تقدم ويستوعب البيت بالرمل روى مسلم عن ابن عمر قال رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثا وبشي أربعاء ولو طاف راكباً أو محملاً لا حرك الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاثة لا يقضيه في الأربع لأن هيأتها السكينة فلا تغير (ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم) لأن ما رمل فيه النبي كان للقدوم وسعى عقبه فعلى القولين لا يرمل في طواف الوداع ويرمل من قدم مكة معتمر الأجزاء طوافه عن القدوم وكذا من لم يدخلها حاجاً إلا بعد الوقوف فإن دخلها قبله ولم يرد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على الثاني دون الأول والحاج منها يرمل في طوافه على الأول دون الثاني ومن أراد السعي عقب طوافه للقدوم رمل فيه على القولين وإذا رمل

اللهم اجعله أي ما أنا فيه حجاً مبروراً وذنباً أي واجعل ذنبي مغفوراً وسعيًا مشكوراً أي واجعل سعيي في طاعتك مشكوراً^(١) وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور قال الإسنوي والمعتز يقول عمرة مبرورة وضعفه شيخنا اتباعاً للحديث وينزل الحج في كلام المعتز على اللغوى وهو القصد أو الزيارة وإن لم يقصد ذلك فيه بعد وما قاله الإسنوي أقرب فراجع (قوله وأسقطها جميعاً من الروضة) ولعل إسقاطه لقول الشافعي رضي الله عنه الآتي (قوله وبين الإمامين اللهم آتنا إلخ) قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب إلى وأحب أن يقال في جميع الطواف وفي الشرحين والحرر ربنا بدل اللهم قال الإسنوي وهو الوارد وما في المنهاج كالروضة سهو ولذلك تعرض الشارح له (قوله وليدع) أي في خلال الذكر المطلوب بعد فراغ كل دعاء في محله أو بتركه تلك الأدعية وهذا هو الظاهر من قول الشارح في جميع طوافه ويكره فيه ما يحرم أو يكره في الصلاة وغير ذلك (قوله فيه) أي في الطواف أي في محله المخصوصة فقط (قوله وهي) أي القراءة (قوله وفي وجه أنها) أي القراءة أفضل ففي الخبر يقول الله عز وجل من : « شغله ذكرى عن مسألتي أعطيتها أفضل ما أعطى السائلين » وفصل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وأنت خير بأن الذكر لا يختص بالقرآن وإن طلب غيره لمخصصه لا يعارض أفضليته فتأمل (فتفقيه) يندب الإصرار في جميع ما ذكر (قوله وأن يرمل) أي الذكر كما سيأتي ويكره تركه ولو قصد السعي فرمل ثم عن له تركه أو عكسه جاز وهل يرمل من أطلق فلم يقصد السعي ولا عدمه أو تردد في أنه يفعله الآن فراجعه وينبغي بناؤه على أنه مطلوب في أيهما أصالة أو على أفضليته وسيأتي (قوله في الأشواط) قال شيخنا الرمي المعتمد أنه يكره تسمية الطواف شوطاً ودوراً والذي اختاره النووي عدم الكراهة وشدد النكير على من قال بالكراهة (قوله بأن يسرع إلخ) قال في المنهج ويسمى خبياً قال شيخنا الرمي ومن قال إن الرمل دون الحجب فقد غلط بل هو مشى لا عدو فيه ولا وثب وحكمته الأصلية أنه ﷺ لما قدم بأصحابه إلى مكة في عمرة القضاء قال المشركون إنه قدم عليكم قوم قد أوهتهم حمى يثرب فبلغتهم أو أن الله أطلع نبيه عليها فأمر ﷺ أصحابه بالرمل ليرى المشركون جلدهم فلما رأوهم قالوا لبعضهم هؤلاء الذين زعمتم كذا وكذا والله إنهم أجلد من كذا وكذا وفي رواية كأنهم الغزال وطلب منا ذلك ليتذكر نعمة الله على إعزاز الإسلام وأهله (قوله ومشى أربعاء) وهكذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما ورد من ركوبه لأنه كان في طواف الركن تأمل (قوله لأن ما رمل فيه إلخ) انظره مع ما مر أنه كان في عمرة القضاء وليس في العمرة قدوم وأجاب عنه بقوله ويرمل من قدم مكة معتمر إلخ (قوله يرمل في طوافه) أي الذي بعد وقوفه وهو طواف الإفاضة لا الذي عند خروجه لأنه وداع (قوله السعي عقب طوافه للقدوم) قال ابن حجر والشمس الخطيب وهو أفضل وقال شيخنا الرمي

الشافعيون خاص بما بين الركن الأسود والشمالي كما سلف قريباً (قول المتن وبين الإمامين اللهم) قال الإسنوي الذي في الشرحين والحرر ربنا بدل اللهم وهو الوارد وقد سها في الروضة تتبعه في المنهاج (قول المتن وليدع بما شاء) أي في الصلاة (قول المتن وهي فيه أفضل) أي لقوله ﷺ يقول الرب سبحانه وتعالى : « من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيتها أفضل ما أعطى السائلين » وفصل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه رواه الترمذي وقال حديث حسن (قول المتن وأن يرمل في الأشواط إلخ) قيل ليس فيه دلالة على استيعابها (قول الشارح ويستوعب) نبه عليه لأن عبارة الكتاب قد لا تفيد (قول الشارح ومشى أربعاء) هذا كان في طواف القدوم فلا ينافي ما سلف في ركوبه لأنه كان في طواف الركن (قول الشارح كان للقدوم وسعى عقبه) أي فالأول نظر إلى الثاني لانتهاؤه إلى تواصل الحركات بين الجبلين والثاني نظر إلى الأول لأنه

فيه وسعى عقبه لا يرمل في طواف الإفاضة إن لم يرد السعي عقبه وكذا إن أراده في الأظهر لأنه غير مطلوب منه فقول المصنف يعقبه سعي أي

مطلوب أو محسوب وإذا طاف للقدم وسعى عقبه ولم يرم فيه لا يقضيه في طواف الإفاضة في الأصح وقيل الأظهر ولو طاف ورم ولم يسع رمل في طواف الإفاضة لبقاء السعي عليه (وليقل فيه) أي في الرمل (اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيًا مشكوراً) قال الرافعي روى ذلك عن النبي ﷺ وقوله اجعله أي ما أنا فيه من العمل المصحوب بالذنب قال في التنبيه ويقول في الأربعة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ربنا آتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (وأن يضطبع في جميع كل طواف يرم فيه وكذا في السعي

تأخيره لما بعد الإفاضة أفضل وكلام الشارح بعده يدل له ولا يعيد الرمل إذا فعله وإن أخر السعي (قوله مطلوب أو محسوب) أي سواء قلنا إنه مطلوب أو أنه محسوب غير مطلوب فقوله غير مطلوب أو غير محسوب وأشار بمطلوب إلى ما ليس بعد طواف القدوم بالمحسوب إليه وكذا يقال إنه مطلوب في نفسه فيستغنى عن محسوب (قوله وليقل إغ) أي بدل الذكر المطلوب فيه مما مر أو في وقت لا ذكر فيه مما مر (قوله ويقول في الأربعة إغ) أي على ما ذكر (قوله لا يطلب منها ذلك) فلو فعلته لم يحرم بل يكره وفي البرلسي أنه مباح ما لم تقصد التشبه بالرجال (قوله مع بعد أولى) سواء أول طوافه وآخره وما بينهما ويندب في القرب الاحتياط ويندب أن يكون بعده بقدر ثلاث خطوات وقيل ثلاثة أذرع نعم الطواف وراء زمزم مكروه فقربه عنها مع تركه الرمل أولى حيثئذ (فتنبه) يكره في الطواف الأكل والشرب والبصاق وتفرقع الأصابع وتشبيكها وتكفيها خلف ظهره وكونه حاقباً أو حاقماً أو غير ذلك من مكروهات الصلاة التي تأتي هنا وكون المرأة منتقبة وقطعه لصلاة فرض كفاية أو نافلة أو سجدة تلاوة أو شكر وكل ذلك حيث لا عذر ولو شك في شيء من شروطه وجب تداركه إلا إن تحلل كما قاله الأذرعى وسكت عليه شيخنا وفيه بحث والوجه أنه لا يؤثر الشك بعد فراغه كما في الفتاحة والصلاة فراجعه ودخل في عدم الموالاة ما لو فرق الأشواط الأربعة على الأيام وهو ما قاله السبكي وخالفه الزركشي (فرع) التطوع بالصلاة في زمن أفضل من الطواف فيه (قوله ويصلي بعده) ويندب قبل الصلاة أن يأتي الملتزم وسعى بذلك لأن النبي ﷺ التزمه وأخبر أن هناك ملكاً يؤمن على الدعاء وهو ما بين الحجر الأسود ومحاذاة الباب من أسفله وعرضه علو أربعة أذرع ويلصق بطنه بمجدار البيت ويضع خده الأيمن عليه ويسط ذراعيه وكفيه ويتعلق بأستار الكعبة ويقول اللهم رب هذا البيت العتيق أعتق رقبتى من النار وأعذنى من الشيطان الرجيم ووسواسه ويدعو بما شاء ثم يتصرف للصلاة ولا بد من النية فيها إن استقلت بخلاف الطواف لأنها ليست من أفعال الحج ويندب إذا والى بين

أول العهد بالبيت فيلحق به النشاط والاهتزاز وقوله للقدم متعلق بقول المتن وفي قول وقوله وسعى عقبه يرجع لقول المتن ويختص (قول المتن مبروراً) أي لا يخالطه معصية من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل وقوله ذنباً مغفوراً أي اجعل ذنبي مغفوراً والسعي هو العمل والمشكور هو المتقبل وقيل هو الذى يشكر عليه (قول المتن في جميع كل طواف إغ) أي فلا يختص ذلك بأشواط الرمل الثلاثة بل يعم السبعة بخلاف السعى وبحث الزركشي أن لا يلبس الخيط لعذر لا يطلب منه الاضطباع وفيه نظر (قول المتن وكذا في السعى) بخلاف ركعتي الطواف لأن هيئة الاضطباع مكروهة في الصلاة (قول الشارح أي لا يطلب منها إغ) ظاهره أنه غير مكروه (قول المتن إلا أن يخاف) ينبغي أن يكون خوف مخالطة النساء في معنى لمسهن (قول المتن وأن يوالى إغ) وجه عدم الوجوب أنها عبادة يجوز أن يتخللها ما ليس منها فلم تجب موالاتها كالوضوء (فرع) لو فرق الأشواط على الأيام أو جزأ الشوط قال السبكي جاز ومنعه الزركشي وذكر نصوصاً عن الشافعي صريحة في المنع (قول الشارح وفي قول تجب موالاته إغ) إن قلت ما وجه ذكر هذا هنا مع أنه سيأتى قلت ليعلمك أن عمل القولين في التفريق الكثير بلا عذر (قول المتن ويصلي بعده ركعتين) أي بنية ولم يستغن عنها

على الصحيح وهو جعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفه على منكبيه (الأيسر) كدأب أهل الشطارة مأخوذ من الضبع يسكون الموحدة وهو العضد روى أبو داود عن ابن عباس بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أنه ﷺ وأصحابه اعتصموا من الجعرة فملوا بالبيت وجعلوا أروبيتهم تحت آباطهم ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى وقيس السعى على الطواف بجامع قطع مسافة ما مور بتكررها سبعا ومقابلته يقف مع الوارد (ولا ترمل المرأة ولا تضطبع) أي لا يطلب منها ذلك قال في شرح المهذب والخشى في ذلك كالمرأة (وأن يقرب من البيت) تبركاً به (فلو فات الرمل بالقرب لرحمة فالرمل مع بعد أولى) لأنه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها (إلا أن يخاف صدم النساء) بمحاشية المطاف (فالقرب

بلا رمل أولى) نحرزاً عن مصادمتين المؤدية إلى انتفاض الطهارة وكذا لو كان بالقرب أيضاً نساء يخاف مصادمتين في الرمل فتركه أولى ولو كان من يفوته الرمل مع القرب لرحمة يرجو فرجة وقف ليحدها فيرمل فيها (وأن يوالى طوافه) وفي قول تجب موالاته كما سيأتى فينبطل بالتفريق الكثير بلا عذر قال الإمام وهو ما يغلب على الظن تركه الطواف ولو أقيمت المكتوبة وهو فيه فتفرقه فيها تفريق بعذر (ويصلي بعده ركعتين

أكثر من طواف أن يصلى لكل طواف ركعتين والأفضل أن تكون صلاة لكل طواف عقبه ولو قصد كون الركعتين عن الكل كفى بلا كراهة وقياس سجود التلاوة أن يكون الإطلاق كذلك فليراجع (قوله خلف المقام) ^(١) فهما فيه أفضل من داخل الكعبة ثم داخل الكعبة ثم في الحجر وأوله ما قرب من البيت ثم في الحطيم ثم في وجه الكعبة ثم فيما بين اليمينين ثم بقية المسجد ثم في بيت خديجة ثم في منزله عليه السلام المعروف بدار الخيزران ثم في بقية مكة ثم باقى الحرم ثم حيث شاء متى شاء ولا يفوتان إلا بالموت والمراد بخلف المقام كون المقام بين وبين الكعبة لأن وجهه كان من جهتها فغير ويجزئ عن الركعتين فريضة وناقلة أخرى كما في المنهج وغيره ونظر بعضهم في الجمع بين هذا وما قبله فقال حيث قيل بحصولهما مع غيرهما فكيف يأتي قولهم فحيث شاء متى شاء وكذا ما قبله لا يقال إن ذلك فيمن لم يقع منه صلاة بعد الطواف في بقية عمره إذ لا قائل به ولا أنها لا بد من قصدهما مع غيرهما وإلا فلا يدخلان فيه نظرا للمنافاة لما مر ولا أنه كمن قصد تأخيرهما لعدم صحته كما في التحية وفي ابن حجر بعض شيء من ذلك وانتظر هل يجوز إحرامه بأربع ركعات أو أكثر على أنها سنة الطواف كما في التحية ظاهر كلامهم جواز ذلك فراجع (تفصيله) سمي البيت كعبة لترتيبه من التكعيب وهو الترتيب وذلك على التقريب لأن عرض جهة الباب من خارج البيت ثلاثة وعشرون ذراعا وربع ذراع ومن داخله ثمانية عشر ذراعا ونحو الثلثين من ذراع وعرض ما بين الشامين من خارجه ثمانية عشر ذراعا وثلاثة أرباع من ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وقيطان وعرض جهة ما بين الشامي واليماني من خارجه ثلاثة وعشرون ذراعا ومن داخله ثمانية عشر ذراعا وثلثان وثمان ذراع وعرض جهة ما بين اليمينين من خارجه تسعة عشر ذراعا وربع ذراع ومن داخله خمسة عشر ذراعا وثلث ذراع وارتفاع جدرانه أربعة وعشرون ذراعا تقريبا كل ذلك بالذراع المصري ويندب دخول الكعبة من غير إيداء أحد قال بعضهم وإذا دخلها خر ساجد للشكر أى مع النية وغيرها من شروطه (قوله ويجهر بها ليلا) ومنه ما بعد الفجر واستشكل ابن الصلاح ووافقه البلقيني التفرقة بين الليل والنهار مع أن الصحيح في النوافل ليلا التوسط ولا يقاس على الخسوف لأن سببه ليلى ولا على الكسوف لأن سببه نهارى وبأن الجماعة مطلوبة في الكسوفين فطلب الجهر والإسرار وهذه صلاة سببها واحد وهو الطواف فمأوجه التفرقة فيها والوجه الإسرار فيها ليلا ونهارا كصلاة الجنازة وقد يجب بأن هذه ذات سبب فلا تقاس على النفل المطلق وبأن سببها مطلوب كل وقت فلا تقاس بذوات الأسباب المقيدة وبأن ما هنا باب اتباع وأما القياس على الكسوف كما في المنهج فهو من حيث وجود الجهر أو الإسرار لا من حيث الدليل عليهما مثلا تأمل (قوله وفي قول تجب الموالاة) وقياس الصلاة وجوبها على صاحب الضرورة بلا خلاف

كالطواف في الحج لأنها ليست من جنس أفعال الحج وهذه الصلاة تتميز عن غيرها بجرىان النيابة فيها في الحج عن الغير (قول المتن خلف المقام) أى فهما في المسجد أفضل من المنزل وإن كانتا نافلة ثم قضية كلامهم أن فعلهما خلف المقام أفضل من فعلهما في الكعبة زادها الله شرفا وفيه نظر فقد أطلقوا أن النفل داخلها أفضل منه في المسجد (تفصيله) أفاد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أن الصلاة إلى جهة الباب الشريف أفضل من سائر الجهات وظاهر أن مراده ما عدا نفس الحجر فقد صرح الأصحاب بأن ركعتي الطواف إن لم يفعلهما خلف المقام يفعلهما في الحجر وهذا ظاهر ولا يرد على الشيخ لأن الذي في الحجر في البيت ولا يقال فيه إنه أفضل إلى جهة من البيت (قول المتن وفي قول تجب الموالاة) أى لأنه عليه السلام فعلها وقال «خلدوا عني مناسككم» ثم عمل الوجوب الطواف المفروض ويصح السعى قبل الركعتين اتفاقا (قول الشارح وعورض بما في إلخ) انظر هل تتوقف المعارضة على تأخر تاريخ هذا الحديث وأيضا انظر هل تعارض ذين من تعارض الخاص العام فيكون الخاص مخصوصا أم لا أقول إن كانت السورة مكية

خلف المقام يقرأ في الأولى ﴿قل يأيها الكافرون﴾ وفي الثانية الإخلاص للاتباع رواه في غير القراءة الشيخان وفيها مسلم (ويجهر) بها (ليلا) ويسر نهارا (وفي قول تجب الموالاة) كما تقدم (والصلاة) لأنه عليه السلام لما فعلها تلا قوله تعالى : ﴿واخلدوا من مقام إبراهيم مصلين﴾ رواه مسلم فافهم أن الآية أمرة بها والأمر للوجوب وعورض بما في حديث الصحيحين المشهور هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع وعلى الوجوب يصح الطواف بدونها ولا يجبر تركها بدم

(تقمة) لا تجب النية في الطواف في الأصح لأن نية الحج أو العمرة تشمله نعم يشترط أن لا يصرفه إلى غرض آخر كطلب غريم في الأصح ولو نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء صح طوافه في الأصح أما الطواف في غير حج وعمرة فلا يصح بغير نية بخلاف ذكره في شرح المذهب

(قوله نعم يشترط أن لا يصرفه) أي إلى غير الطواف كما مثله الشارح أما لو صرفه لطواف آخر فرضاً أو نفلاً فلا ينصرف بل يقع عما عليه إلا في صورة المحمول الآتية ولو صرفه عن الطواف وغيره فالقياس وقوعه عما عليه وكذا لو قصد به الطواف وغيره كما في الصلاة ولا تدخله النية وأما الرمي فكالطواف فيما ذكر لكن لا ينصرف إلى المحمول ولو بالصرف إليه وتجزئ في النية وأما الوقوف والسعي والخلق فلا تنصرف ولا تجزئ فيهما النية وفي شرح شيخنا ما يقتضي صرف السعي كابن حجر وفيه نظر ولا يرد النائب عن المعصوب لأن الحج من أصله واقع له فتأمل ومنه صغير حمله ولية أو غيره وهو غير مميز وينبغي تقييده في غير الولي أن يكون بإذنه لما يأتي أنه لو ركب دابة فلا بد أن يكون الولي قائداً له أو سائقاً وخرج بالحمل ما لو وضعه على نحو خشبة وجذبه فلا تعلق لطواف أحدهما بالآخر (قوله ولو حمل الحلال محرماً) أو المحرم محرماً أو حلالاً واحداً أو أكثر في كل منهم (قوله وطاف به) خرج السعي والمبيت بمزدلفة ومنى فيقع في السعي للحامل مطلقاً وفي الوقوف لهما معاً مطلقاً ومثله المبيت (قوله حسب إلخ) وشرط من يقع له الطواف وجود شروطه فيه من ستر وغيره ولو صرفه الحامل لغير الطواف كطلب غريم لم يقع عن واحد منهما كما مر (قوله إن قصده للمحمول لله) قال شيخنا وإن صرفه المحمول للحامل لم يقع لواحد منهما فراجع (قوله وينزل الحامل منزلة الدابة) أي لا من كل وجه بدليل وقوعه له بخلافها إذ لا قصد لها ولو تعدد الحامل وقصده واحد لنفسه وآخر للمحمول لم يقع للمحمول فراجع (قوله أولهما) علم منه أنه لا عبرة بقصد المحمول مع قصد الحامل تأمله (قوله لنفسه) أي أولهما كما في المحرم (قوله ونويا الطواف) فإن نواه المحمول دون الحامل وقع للمحمول وكذا يقال في الخلائين (قوله كالدابة) تقدم الفرق بينهما والله أعلم .

(فصل في كيفية السعي وشروطه وما يطلب فيه) (قوله يستلم الحجر) ويقبله ويسجد عليه محاكاة للابتداء فيما مر (قوله والمرورة) وهي أفضل من الصفا لأنها ختام على المعتمد وقد رت المسافة بينهما بذراع اليد سبعمئة

وقوله للأعرابي في سنة الوفود وهي السنة التاسعة فالحديث خاص وليس هذا من تعارض الخاص والعام بل قوله ليس عليك غير ما إخبار لا يمكن صدوره والصلوات الواجبة أكثر من خمس فليتأمل (قول الشارح تتمه لا تجب النية في الطواف في الأصح) هذا الخلاف يجري في غيره كالرمي والوقوف ونحوهما (قول الشارح أما الطواف في غير حج وعمرة) ظاهر هذا دخول طواف القدوم في القسم الأول ثم قلنا من أن القدوم كالركن قال الإسنوي لم يصحوا به ولكنه القياس لأن الإحرام شمله ولا يحتاج إلى نية وتوقف ابن الرفعة في طواف الوداع لوقوعه بعد التحليل التام قال نجب نية بلا شك ونازعه الإسنوي وقال القياس تخريجه على أنه من المناسك أم لا (قول الشارح فلا يصح بغير نية) (فرع) لو نوى أسبوعين بنية واحدة لم يصح فيما يظهر بخلاف الصلاة لأن لها تحللاً بخلاف هذا فإنه يخرج منه بتمام السبع فلا بد من نية للطواف الآخر (قول المتن ولو حمل الحلال محرماً) أي دخل وقت طوافه (قول المتن حسب للمحمول) بحث ابن الرفعة وغيره تقييده بما إذا نواه للمحمول أو أطلق وعليه مشي شيخنا في شرح المنهج وغيره (قول المتن قد طاف عن نفسه) أي الطواف الذي شمله الإحرام من قدوم وركن كذا في الإسنوي ثم هذه الصورة أيضاً يأتي فيها بحث ابن الرفعة المذكور .

(فصل يستلم الحجر) قال الرافعي رحمه الله ليكون آخر عهده الاستلام كما أن أول شيء ابتدأ به

(ولو حمل الحلال محرماً) لمرض أو غيره (وطاف به حسب) الطواف (للمحمول وكذا لو حمله محرم طاف عن نفسه وإلا) أي وإن لم يكن طاف عن نفسه (فالأصح أنه إن قصده للمحمول لله) وينزل الحامل منزلة الدابة وهذا يخرج على اشتراط أن لا يصرف الطواف إلى غرض آخر والثاني يقع الطواف للحامل وهو يخرج على عدم اشتراط ما ذكر والثالث يقع لهما لأن أحدهما دار والآخر دير به (وإن قصده لنفسه أو لهما فللحامل فقط) قاله الإمام وحكى اتفاق الأصحاب عليه في الصورة الأولى وحكى البغوي في الثانية وجهين في حصوله للمحمول مع الحامل لأنه دار به ولو لم يقصد واحداً من الأقسام الثلاثة فهو كما لو قصد نفسه أو كليهما أي فيقع للحامل فقط ويؤخذ مما ذكر أن الحلال لو نوى الطواف لنفسه وقع له

فقط وفي شرح المذهب لو كانا محررين ونويا الطواف فأقوال أصحابها وقوعه عن الحامل فقط لأنه الطائف والثاني عن المحمول فقط والحامل كالدابة والثالث عنهما لنتيها مع الدوران ويقاس بهما الحلالان التاويان فيقع للحامل منهما في الأصح .

(فصل) (يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته) استحباباً (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) بين الصفا والمرورة للاتباع في ذلك رواه مسلم

(وشرطه أن يبدأ بالصفاء وأن يسمى سبعا ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إليه أخرى) للاتباع في كل ذلك وقال أبداً بما بدأ الله به رواه مسلم (وأن يسمى بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي وطواف القدوم كما في المحرر (الوقوف بعرفة) بأن يسمى قبله للاتباع المعلوم من الأحاديث في هذا وفي طواف الركن في العمرة ويقاس به طواف الركن في الحج (ومن سعى بعد طواف (قدوم لم يعده) لما روى مسلم عن جابر قال لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول أي سعيه وفي التنزيل

﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ عبارة المحرر كالشرح لم تستحب إعادته بعد طواف الركن فهي خلاف الأولى وقال الشيخ أبو محمد مكروهة (ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر قامة) لما روى مسلم عن جابر أنه ﷺ بدأ بالصفاء فرق عليه حتى رأى البيت وأنه فعل على المروة كما فعل على الصفا قال الشيخ في التبيين والمرأة لا ترقى والواجب على من لم يرق أن يلصق عقبه بأصل ما يذهب منه ويلصق رعوس أصابع رجليه بما يذهب إليه من الصفا والمروة (فإذ أرقى) بكسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له

وسبعة وسبعون ذراعاً ولأن عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً فأدخلوا بعضه في المسجد والصفاء من جبل أي قيس والمروة من جبل قينقاع وباب الصفا يقابل ما بين الركنين البتانيين وهو خمس طاقات (قوله للاتباع) ومن الاتباع نفى الجناح في قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليه أن يطوف بهما﴾ وأصل نفيه أن الصنم المسمى أسافا كان على الصفا وأن الصنم المسمى نائلة كان على المروة وكان الجاهلية إذا سعوا يسبحونهما فلما جاء الإسلام تخرج المسلمون عن السعي لذلك فنزلت الآية (قوله أبداً) هو مضارع يعود ضميره للنبي ﷺ (١) لأنه جواب لقوله يارسول الله بماذا تبدأ إذا طفت وفي رواية للنسائي فابعدوا بلفظ الأمر للجماعة جواباً لقوله بماذا تبدأ إذا طفتنا ولعل السؤال تعدد بذلك (قوله وأن يسمى) أي جميع السعي وهو محرم فلم أخر بعضه لما بعد الوقوف لم يحسب ما فعله قبله أو أحرم بعد طواف فرض أو نفل لم يجز له السعي كمكى أراد الخروج إلى مسافة القصر فطاف للوداع أو طاف نفلاً ثم أحرم وأراد أن يسعى حيثنذ وعلم بما ذكر أنه لو سعى بعد طواف الوداع وإن قصد الخروج إلى مسافة القصر أو أخرج بالفعل لم يعتد به ولا يعتد بطواف الوداع لأنه لا يصح من المحرم كما في شرح الروض وفيه نظر يعلم مما مر في إحرام المكى ومما يأتي في الخروج إلى منى ويشترط كونه في بطن الوادى المعروف وقد مر ضبطه فلو سقف وطاف على سقفه هل يكفي حرره وفي كلام العلامة العبادى جوازه وهل يكفي السعى طائراً (قوله أو قدوم) وهو أفضل عند ابن حجر والخطيب وقال شيخنا الرمل إنه بعد الركن أفضل كما مر (قوله بأن يسمى قبله) أي الوقوف وتقدم جواز طواف القدوم بعده قبل نصف الليل لكن لا يسعى بل بعد طواف الركن كذا قالوه عن ابن حجر وقال شيخنا له السعى ويكتفيه عن الركن ونقله عن شيخنا الرمل نعم لو لم يطف لم يجز له السعى إلا بعد طواف الإفاضة وإن طاف قبل الوقوف فإن حمل كلام ابن حجر على هذه فواضح وظاهر كلامهم أنه لا يسمى بعد غير طواف القدوم وقول بعضهم بجوازه بعد كل طواف ولو نفلاً أو لوداع إلا طواف الوداع بعد فراغ الحج غير معتمد كما مر (قوله لم تستحب إعادته) بل تكره أو تحرم إن قصد بها العبادة لأنها فاسدة وقد تستحب كما في القارن خروجاً من خلاف من أوجب كأي حنيفة وقد تجب كما لو بلغ أو عتق بعده وأمكنه إعادته بأن أدرك الوقوف كما تقدم ونزوع في الوجوب (قوله مكروهة) هو المعتمد (قوله والمرأة لا ترقى) أي إلا أن خلاخل من غير المحارم فيستحب لها الرقى ومثلها الخنثى (قوله والواجب إلخ) هذا بحسب ما كان وأما الآن فقد استتر من الصفا نحو ثمانى درجات ومن المروة نحو ثلاث درجات والوقوف فوق ذلك يكفي عن الإلصاق المذكور (قوله فإذا رقى) ليس قيداً بل الرأى وغيره المذكور وغيره سواء في طلب الذكر

الاستلام اهـ ولم يذكرنا هاتين تقبيلاً ولا سجوداً فلعل سببه المبادرة إلى السعى (قول الشارح بما بدأ الله به) اعلم أن الآية لا تدل على الوجوب ولا تنفيه ودليله قوله ﷺ اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى وغير ذلك (قول المتن بعد طواف ركن أو قدوم) أنهم أنه لا يصح بعد طواف نفل أو وداع ولو قبل الوقوف كمن أحرم من مكة ثم طاف نفلاً أو أراد الخروج لحاجة فطاف للوداع وفي المسألة كلام في شرح الإرشاد وغيره (قول الشارح وفي التنزيل) متعلق بقوله أي سعيه (قول الشارح وقال الشيخ أبو محمد مكروهة) اعتمده السبكي

الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) كذا قال الرافعي في الشرح أيضاً إلا الدعاء ثالثاً وزاده في الروضة وفي حديث جابر السابق بعد قوله رأى البيت فاستقبل القبلة فوجد الله وكبره وقال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده

ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات وروى النسائي يحيى ويميت عقب وله الحمد (وأن يمشى) على هيئته (أول السعي وآخره ويعدو) أى

الآتى (قوله ثم دعا بين ذلك) أى بما شاء كما مر ومنه كما قاله الأصحاب اللهم إنك قلت ادعوني أستجب لكم وأنك لا تخلف الميعاد وإنى أمألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعه منى حتى تتوفاني وأنا مسلم والمراد بقوله بين ذلك أى بعده لأنه عليه السلام لم يكرره أو المراد بين كل مرتين من الدعاء المذكور لما مر أنه يكرر ثلاث والأول ظاهر الحديث فهو أولى لئلا يخرج الدعاء عقب المرة الثالثة أو لفظ الشافعي رضى الله عنه ودعا بين كل تكبيرتين كما ذكره في القوت (قوله وأن يمشى) أى تلقاء وجهه على الأكمل (قوله ويعدو) قال شيخنا الرملى ولا يقصد بسعيه لعبا ولا مسابقة لغيره^(١) ولا لم يحسب سعيه وفيه نظر لما تقدم عنه أن السعى لا ينصرف كالوقوف فراجع (قوله انصبت) أى نزلت (قوله حتى يبقى بينه إغ) لأن هذا الموضع كان محل ذلك الميل فلما رماه السيل لصقوه بجدار المسجد فقدم عن محاذاة محله بذلك المقدار (قوله والمرأة لا تسعى) أى لا تعدو ولو ليلا في خلوة ومثلها الخشى (قوله ويستحب أن يقول) أى الساعى ولو أنتى أو خنتى في المشى والعدو (قوله ولا يشترط) أى بل يتنب فيه كل ما طلب في الطواف من شرطه أو مندوبه (قوله ويجوز فعله راكبا) وتقدم في الطواف أنه خلاف الأولى (قوله أخذ بالأقل) أى إن كان قبل التحلل كما مر عن الأذرعى وفيه ما مر (قوله لم يلزمه) أى لم يبلغوا عدد التواتر وإلا لزمه سواء القول والفعل كما في الصلاة والله أعلم .

(فصل في الوقوف بعرفة) وما يطلب قبله وفيه وما يذكر معه (قوله أو منصوبه) قالوا ونصبه واجب على الإمام (قوله أن يخطب) أى بعد إحرامه كما مر (قوله بمكة) وكونه عند الكعبة وعند بابها أفضل وإذا لم يدخل الحجاج مكة بل توجهوا إلى عرفة من الميقات مثلا سن لإمامهم الخطبة أيضا (قوله سابع ذى الحجة) ويسمى يوم الزينة لأنهم يزنون هوداجهم لأجل المسير في غده كما سيأتى (قوله بعد صلاة الظهر) أى أداء فإن خرج الوقت فأتت الخطبة قاله شيخنا الرملى كابن حجر (قوله خطبة) فردة ويفتحها المحرم بالتلبية والحلال بالتكبير ويستحب له إن كان فقيها أن يقول هل من سائل ويجب أن يأتى فيها بالأركان الخمسة كما مال إليه شيخنا وهذه أول خطب الحج الأربع والثانية يوم عرفة بمسجد إبراهيم عليه السلام والثالثة يوم العيد والرابعة في ثنى أيام التشريق وكلها فرادى وبعد الصلاة إلا الثانية فيهما وكلها بعد الزوال (قوله بالغدو) أى قبل الزوال كما يؤخذ من لفظ الغدو وفي اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء ويأمر فيها المتمتعين والمكئين بطواف قبل خروجهم وبعد إحرامهم وهذا الطواف مندوب وخرج بالمتمتعين والمكئين غيرهم من المفردين والقارنين والأفاقيين لعدم تحملهم وعدم إقامتهم (قوله إلى منى) بكسر الميم

(قول الشارح ثم دعا بين ذلك) انظر ما معنى هذه العبارة وكأن المراد أنه لما فرغ من هذا يدعو ثم يعيد التكبير ثم يدعو وهكذا ففي لفظ الشافعي ودعا بين كل تكبيرتين بما شاء ثم وجدت نص البويطى مصرحاً ذكره الأذرعى في القوت (قول المتن وأن يمشى إغ) قال في الكفاية إنما جاز ترك العدو في محله لأن ابن عمر رضى الله عنهما مشى بين الصفا والمروة وقال إن مشيت فقد رأيت رسول الله يمشى وإن سمعت فقد رأيت رسول الله يسعى وأنا شيخ كبير (قول الشارح ولا يشترط فيه الطهارة إغ) استدل على ذلك بقوله عليه السلام افعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حيث خص الطواف بالنهى فعلم أن السعى غير داخل فيه ولأنه نسك لا يتعلق بالبيت فلم يكن من شرطه ذلك كالوقوف قاله ابن الرفعة في الكفاية (قول الشارح أخذ بالأقل) أى ولو كان بعد فراغهما في النسك .

(فصل يستحب للإمام) (قول المتن بالغدو إلى منى) يؤخذ منه أن الذهاب قبل الزوال لأن العرب تقول غدا فلان لمن ذهب قبل الزوال وراح لمن ذهب بعده وهذا الذى يؤخذ منه هو المشهور وفيه قول بأنه بعد

يسعى سعيًا شديدا (ل الوسط) لقول جابر بعد قوله مرات ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادى سعى حتى إذا صعدتا مشى إلى المروة (وموضع التوعين) أى المشى والعدو (معروف) هناك فيمشى حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين أحدهما في ركن المسجد والآخر متصل بدار العباس رضى الله عنه فيمشى حتى ينتهى إلى المروة وإذا عاد منها إلى الصفا مشى في موضع مشبه وسعى في موضع سعيه أولا والمرأة لا تسعى ويستحب أن يقول في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم وأن يوالى بين مرات السعى وبينه وبين الطواف ولا يشترط فيه الطهارة وستر العورة ويجوز فعله راكبا ولو شك في عدد ما أتى به من مرات السعى أو الطواف أخذ بالأقل ولو كان عنده أنه أتمها فآخيره ثقة ببقاء شيء منها لم يلزمه الإتيان به لكن يستحب .

(فصل) (يستحب للإمام) إذا خرج مع الحجيج (أو منصوبه) المؤمر عليهم وقد بعث رسول الله ﷺ أبابكر رضى الله عنه أميرا على الحجيج في السنة التاسعة من الهجرة متفق عليه (أن يخطب بمكة في سابع ذى الحجة بعد صلاة الظهر خطبة فردة يأمر فيها بالغدو إلى منى

ويعلمهم ما أمامهم من المناسك) إلى الخطبة الآتية قال ابن عمر كان رسول الله ﷺ : « إذا كان قبل التروية يوم خطب الناس وأخبرهم بمناسكهم » [رواه البيهقي] بإسناد جيد كما قاله في شرح المهذب ويوم التروية اليوم الثامن ولو كان التابع يوم الجمعة خطب بعد صلاة الجمعة (ويخرج بهم من غد)

للاتباع رواه مسلم بعد صلاة الصبح وإن كان يوم الجمعة فقبل الفجر (إلى منى ويبيتوا بها فإذا طلعت الشمس قصدوا عرفات قلت) كما قال الرافي في الشرح (ولا يدخلونها بل يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين) للاتباع في كل ذلك رواه مسلم بين لهم في أولهما ما أمامهم من المناسك إلى خطبة يوم النحر ويحرضهم على إكثار الدعاء والتهليل بالموقف ويخففها ويجلس بعد فراغها بقدر سورة

وفتح النون مخففة على الألف وحذف الميم خطأ لأنه جمع منية أى ما يتمنى وهى بالقصر وتذكيرها أغلب وفيها الصرف وعدمه وسميت بذلك لكثرة ما يبنى أى يراق (١) فيها من الدماء وهى ما بين وادى محسر وأسفل جمرة العقبة لأن الجمرة ليست منها وذلك سبعة آلاف ذراع ومائتا ذراع بذراع اليد وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها إلى مزدلفة وكذا منها إلى عرفات (قوله إلى الخطبة الثانية) هذا قيد لما هو الأقل والأكمل أن يذكر في كل خطبة ما أمامهم من المناسك إلى آخر تمام الحج كما قاله الإسنوى (قوله بعد صلاة الجمعة) فلا يكفي خطبة الجمعة عنها وإن تعرض لها فيها لأنه لم يدخل وقتها (قوله بعد صلاة الصبح) والأولى عند الضحى كما فعله ﷺ (قوله إلى منى) فيصلون فيها الظهر وما بعدها يتدب المشى في جميع المناسك (قوله ويبيتوا) عطف على يخطب فهو مندوب ومن البدع المنكرة ما اعتاده الناس من إيقاد الشموع في هذه الليلة (قوله طلعت الشمس) أى أشرقت على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على بين الذهاب إلى عرفة ويذهبون إلى عرفة من طريق ضب وهو جبل مطل على منى ويعودون من طريق المازمين وهما جبلان بين عرفة ومزدلفة بينهما طريق ضيق هى المازم لغة كما تقدم (قوله بنمرة) بفتح النون مع كسر الميم وإسكانها وبكسر النون مع إسكان الميم موضع يندب الغسل فيه للوقوف كما مر (قوله من الأذان) المراد به الإقامة كما قاله ابن حجر وبه يزول الخلاف المذكور ويزول ما قيل إن الأذان يمنع من سماع الخطبة الثانية فيفوت المقصود منها ولا حاجة إلى الجواب عنه بأن المقصود من الخطبة التعليم وقد حصل بالخطبة الأولى وإنما الخطبة الثانية ذكر ودعاء فتأمل (قوله بمسجد إبراهيم) الخليل عليه السلام من قال إنه شخص من بنى العباس سمي بذلك وهو الذى نسب إليه باب إبراهيم بالمسجد فقد سها وإن تبعه بعض أهل الفضل (قوله عرنة) بضم العين وفتح الراء المهملتين وفتح النون وليست غمرة ولا عرنة من عرفات ولا من الحرم (قوله ويقفوا) عطف على يخطب فهو مندوب وسياق الواجب منه .

صلاة الظهر بمكة يوم التروية (قول المتن ويعلمهم ما أمامهم إلخ) ويأمرهم فيها بطواف الوداع ثم إن كان الخطيب محرما افتتح الخطبة بالتلبية وإلا فبالتكبير (قول المتن منى) سميت بذلك لكثرة ما يبنى فيها من الدماء الذى يراق وبينها وبين مكة فرسخ وكذا منها إلى المزدلفة ومنها إلى عرفات وقوله ويبيتون بها قال الرافي هو هيئة وليس بنسك يجبر بدم والغرض منه الاستراحة للسير من الغد إلى عرفات من غير تعب قال في شرح المهذب ولا خلاف في أنه سنة (قول المتن ثم يخطب الإمام إلخ) روى مسلم أنه ﷺ نزل بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم ركب ﷺ حتى أتى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا (قول الشارح ثم يصل الناس الظهر إلخ) ويسر فيها خلافا لأبى حنيفة (قول الشارح والجمع للسفر إلخ) أى وأما القصر فهو للسفر بلا خلاف كما صرح به الأصحاب رضى الله عنهم والمراد بلا خلاف عندنا فقد ذهب مالك إلى أن أهل مكة يقصرون (قول الشارح ويقصرهما أى المسافرين) ولا يضر في ذلك كون الخارج من مكة إلى وطنه عازما على العود إليها للطواف وغيره إن كان مقيما بها قبل ذلك والمستوطن بها إذا خرج قاصدا السفر إلى مصر مثلا يعتبر فيه عدم العود كما لا يخفى لأنها وطنه ونية العود إليه دواما قاطعة فكيف بها ابتداء هكذا ظهر لى ولم أره مسطورا وقد حدث الآن إقامتهم بمكة قبل المناسك أياما وذلك مانع من قصر غير أهل مكة أيضا فليتأمل (قول المتن ويقفوا) منصوب عطفًا على يخطب فالتضي أنه مستحب

وأخره من عرفة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك قال البغوى وصدره محل الخطبة والصلاة (ويقفوا) أى الإمام أو منصوبه والناس

(١) يقول تعالى : ﴿ أَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَطْلَةٌ مِنْ مَنَى يُعْتَنَى ﴾ .

بعد الصلاتين (بعرفة إلى الغروب) للاتباع رواه مسلم قال في الروضة وبين هذا المسجد وموقف النبي ﷺ بالصحرات نحو ميل (ويلذكروا الله

تعالى ويدعوه ويكثروا التهليل) روى الترمذي حديث خير الدعاء دعاء يوم عرفة وخير ما قلت أنا والنبیون من قبل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وزاد البیهقی اللهم اجعل فی قلبی نوراً وفی سمعی نوراً وفی بصری نوراً اللهم اشرح لی صدري ويسر لی أمري (فإذا غربت الشمس فصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمزدلفة جمعاً) للاتباع رواه الشيخان والجمع للسفر وقيل للسك ويذهبون بسكينة ووقار فمن وجد فرجة أسرع (وواجب الوقوف حضوره) أي الحرم (بجزء من أرض عرفات) قال ﷺ وقت ههنا عرفة كلها موقف رواه مسلم (وإن كان ماراً في طلب أبى ونحوه كدابة شاردة) أي لا يشترط فيه المكث ولا أن لا يصرفه إلى جهة أخرى قال الإمام ولم يذكروا فيه الخلاف السابق في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة (بشرط كونه أهلاً للعبادة لا بمعنى عليه)

(قوله بعرفة) سميت بذلك لأن آدم وحواء تعارفا فيها بعد نزولهما من الجنة متفرقين آدم بجبل سرنديب وحواء بعرفة وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم المناسك فيها وقيل غير ذلك ولها حدود أربعة أحدها ينتهي إلى جادة طريق الشرق والثاني إلى حافات الجبل الذي وراءها والثالث إلى البساتين التي عند القرية التي ترى من عرفات والرابع إلى وادي عرينة بالنون وجبل الرحمة وسطها وعلامتها من جهة مكة العلمان المشهوران وما يزعمه العوام فيهما من نزول حواء عليهما ومن فضيلة الدخول والخروج من بينهما فمن خرافاتهم ومسافتهما من باب السلام ثلاثمائة ألف ذراع وأربعون ألف ذراع واثان وثمانون ذراعاً بذراع اليد (قوله إلى الغروب) أي عقبه بزوال الصفرة (قوله وموقف النبي ﷺ) المشهور بموقف المحامل أفضل محل بها للدعاء وغيره وهو أسفل جبل الرحمة الذي بوسط عرفات وليس للوقوف على هذا الجبل فضيلة بل قيل بكرامته كبقية جبال عرفة وهذا للرجال وبعدهم الصبيان وبعدهم الخنثاء وبعدهم النساء إلى حاشية عرفة كما في الصلاة والأفضل الوقوف راكباً لأنه أعون (قوله ويدعوه) أي الله تعالى ومن مأثور الدعاء اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً مما نقول ويندب أن يكرر كل ذكر ودعاء ثلاثاً وأن يفتحه ويختمه بالتسبيح والتحميد والتهليل والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وأن يكثر من التلبية وقراءة القرآن خصوصاً سورة الحشر لأن ورد فيها وأن يرفع يديه ولا يجاوز بهما رأسه وأن لا يفرط في الجهر بالدعاء وغيره وأن لا يستظل بل يبرز للشمس إلا لعذر وأن يكون في جهة ذلك مستقبلاً متطهراً مستوراً راكباً خاشعاً باكياً أو متباكياً وأن يحذر المشاة والمخاصمة وانتهاز السائل واحتقار أحد وكثرة الكلام (فرع) قال شيخنا وغيره ولا بأس بالتعريف بغير عرفة إن خلا عن نحو اختلاط رجال ونساء (قوله فصدوا) أي من طريق المأزمين كما مر (قوله مزدلفة) من الازدلاف أي القرب لقرب الحاج فيها من منى أو لقربها من عرفة وتسمى جمعاً بفتح الجيم ومسكون الميم لاجتماع الحاج فيها وهي ما بين المأزمين ووادي محسر (قوله ليصلوها) أي بعد إناخة جمالمهم وقبل حط رحالمهم نعم إن خافوا خروج وقت اختيار العشاء صلوا في الطريق ويندب لهم صلاة الرواتب لا النوافل المطلقة (قوله من أرض عرفات) قال شيخنا ولو على قطعة نقلت منها إلى غيرها فراجع وخارج بأرضها هوأها كنعو سحاب أو غصن شجرة أصلها خارج عنها أو عكسه فلا يكفي فلو وقف على غصن في هوائها وأصله في أرضها كفى لأن الاعتبار هنا بالأرض وبذلك فارق ما في الاعتكاف من الاكتفاء فيه بذلك كله وتقدم الاكتفاء هنا بالكوب على دابة (قوله ماراً) أي لا طائراً كما مر وعلم بما ذكره أن الوقوف لا ينصرف لغيره ولو نفاه كما مر (قوله أهلاً للعبادة) وتقدم

مع أنه ركن والجواب أن قوله إلى الغروب سهل ذلك نعم قضية العطف أفراد الضمير ولكن جمعه بالنظر إلى ما قاله الشارح (تفصيله) أهمل المصنف الغسل لهذا الموقف وللمشعر وأيام التشريق لكونه ذكره فيما سبق (قول المتن ويدعوه) من مستحسن الدعاء فيه ما ذكره الروايي اللهم إنك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سري وعلايتي ولا يخفى عليك شيء من أمري أسألك مسألة المسكين وأتبل إليك ابتهاج الذليل وأدعوك دعاء الخائف الضعيف دعاء من خضعت لك رقبته وقاضيت عبرته وذل لك جسده ورغم لك أنفه اللهم لا تجعلني بدعائك شقياً وكن لي رعوفاً رحيماً يا خير المسئولين يا خير المعطين لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير (قول المتن وأخروا المغرب) قال الإسنوي نقلًا عن الإملاء أن ذلك في حق من قصد المسير إليها حالاً ولا فيقدم ونوزع أي بدلالة النص كما في النكت (قول المتن وإن كان ماراً في طلب أبى) أشار بالمرور إلى عدم اشتراط المكث وبطلب الآبق إلى أن الصرف لفرض آخر لا يضر قال الإمام ولم يجزوا فيه الخلاف في صرف الطواف ولعل الفرق أن الطواف قربة مستقلة هذه الحاشية سطرها قبل رؤية ما في الشرح (قول المتن أهلاً للعبادة) قال الأصحاب يشترط أن يكون أهلاً لها أيضاً عند عدم الإحرام والطواف والسعي ولم يتعرضوا للحلق وقياس كونه نسكاً الاشتراط قاله

فلا يجزئه ولا السكران ولا المجنون وقيل يجزئهم (ولا بأس بالنوم) المستغرق وقيل يضر ولو لم يعلم أنها عرفة أجزأه وقيل لا (ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة) وقيل بعد مضي زمان إمكان صلاة الظهر من الزوال (والصحيح بقاؤه إلى الفجر يوم النحر) والثاني لا يبقى إلى ذلك بل

يخرج بغروب الشمس والثالث يبقى بشرط تقدم الإحرام على ليلة النحر ويدل للأول حديث الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أصحاب السنن الأربعة بأسانيد صحيحة كما قاله في شرح المذهب وليلة جمع هي ليلة الزدلفة (ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفة قبل الغروب ولم يعد أراق) مع إدراكه الوقوف (دما استجاباً) خروجاً من خلاف من أوجهه (وفي قول يجب) لأنه ترك نسكاً هو الجمع بين الليل والنهار الذي فعله النبي في الوقوف (فإن عاد) إلى عرفة (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به (وكذا إن عاد ليلاً في الأصح) ورجح القطع به في شرح المذهب والثاني يجب الدم لأن النسك الوارد الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته والخلاف في الروضة وأصلها مبني على الوجوب في عدم العود (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) لظنهم أنه التاسع بأن غم عليهم هلال ذي القعدة أكملوه ثلاثين ثم

ما يعلم منه اشترط ذلك للمباشرة في الطواف والسعي والخلق (قوله فلا يجزئه) أي حيث لم يفق من إغمائه لحظة ولا يبنى الولي على فعله فلا يقع حجه فرضاً ولا نفلاً على المعتمد وما في المنهج وغيره مرجوح (قوله ولا السكران) أي الذي لم يزل عقله وليس له نوع تمييز فهو كالمغنى عليه فيما ذكر فإن كان له نوع تمييز فحجه صحيح أو زال عقله فكالمجنون وحكمه أن يبنى الولي على فعله لأن له الإحرام عنه ابتداء كما مر ويقع حجه نفلاً وسواء تعدى السكران والمغنى عليه بما فعلوه أولاً فالخاصل أن المجنون يصح وقوفه ويقع حجه نفلاً وكذا السكران إن زال عقله وأن المغنى عليه لا يصح وقوفه ولا يقع حجه فرضاً ولا نفلاً إن لم يفق لحظة وكذا السكران إن لم يزل عقله (قوله من الزوال) وجوزة الإمام أحمد قبله (قوله وليلة جمع) (إخ) رد به على من قال ليلة جمع ليلة التاسع فهو مستثنى من كون الليل سابق النهار (قوله خروجاً) (إخ) وهو الإمام مالك رضي الله عنه ويوافقه القول المذكور (قول ورجح القطع) (إخ) فالتعبير بالمذهب أنسب (قوله غلطا) حال من الفاعل أخذاً مما بعده وقال بعضهم يصح كونه مفعولاً لأجله بل هو أولى وقال شيخنا بل هو متعين كما يصح به كلام الشارح ولا يضر فيه فقد بعض شروط المفعول له كما قيل وإنما تعين ليدخل ما لو ظهر لهم الغلط في اليوم العاشر فوقفوا بعد زواله فإنه يجزئهم وأشار بقوله لظنهم إلى دفع قول الإسنوي رحمه الله تعالى إن التصوير المذكور جهل لا غلط (قوله هلال ذي القعدة) أي المتصل بها وهو في الحقيقة هلال ذي الحجة وكان الأصوب التعبير به كما عبر به غيره (قوله أجزأهم وقوفهم) أي بعد زوال العاشر لا قبله وإن تبين أنه العاشر وتكون ليلة العيد هي التي بعده ويجزئ الوقوف فيها ولا تدخل أعمال الحج إلا بعد نصفها ويجب مبيت مزدلفة فيها واليوم الذي بعده هو يوم العيد فلا تجزئ الأضحية قبل طلوع شمسها ويحرم صومه وتكون أيام التشريق ثلاثة بعده تجزئ الأضحية فيها ويحرم صومها وهذا كله بالنسبة للحاج دون غيرهم فيما يظهر نعم من رأى أو

العراق (قول الشارح وقيل يضر) أي بناء على أن كل ركن يحتاج إلى نية (قول الشارح وقيل بعد مضي) (إخ) اعلم أن الإسنوي ساق حديثاً صحيحاً عن عروة الطائي يدل على دخول الوقت من طلوع الفجر وهو مذهب أحمد قال فإن تمسكنا بالحديث لزمننا ذلك وإن تمسكنا بالفعل وجعلناه ميماً للمراد من النهار المذكور في الحديث لزمننا أن نعتبر إمكان الصلاة كصلاة العيد للأضحية فالقول بالزوال خروج عن الدليلين مع انتهي ولك أن تقول من شأن الخطبة المتعلقة بشيء أن تكون في وقت ذلك الشيء (قول الشارح ويدل للأول) ودليل الثاني هو العمل (قول الشارح ورجح القطع به) ومن ثم اعترض الإسنوي عدم التعبير بالمذهب ثم التعبير بالأصح دون الصحيح (قول المتن غلطا) مفعول لأجله فتشمل العبارة ما لو انكشف الحال قبل الزوال ثم وقفوا على يقين الفوات بخلاف ما لو أعرب حالاً قاله الإسنوي وفيه نظر لأن المفعول لأجله يشترط اتخاذه مع المعلل به في الوقت (قوله لظنهم) حاول به تصحيح إطلاق لفظ الغلط على التصوير الآتي ليدفع قول الإسنوي رحمه الله أنه يسمى جهلاً لا غلطاً قال نعم يدخل فيه ما لو غلطوا في الحساب وهو غير معتبر فما اقتضاه كلام المصنف ليس الحكم فيه كذلك وما الحكم فيه كذلك لا يقتضيه (قول الشارح هلال ذي القعدة) عبر غيره بذى الحجة وهذا ظاهر وأما عبارة الشيخ فكانه أراد نسبه إليها باعتبار أنه تطلب رؤيته ليلة الثلاثين منها فلهما نوع ارتباط مصحح للإضافة أو مراده أن هلالها غم عليهم ليلة الثلاثين من شوال فأكملوا عدة شوال وعدة القعدة وشرعوا في الحجة كل ذلك من غير رؤية ثم ثبت في التاسع من الحجة رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شوال فيكون التاسع عاشر (قول المتن أجزأهم) أي بالإجماع (قول المتن فيقضون) أي فإنهم يقضون

بأن أن الهلال أهل ليلة الثلاثين إما في أثناء الوقوف أو بعده (أجزأهم) وقوفهم (إلا أن يقلوا على خلاف العادة) في الحجيج (فيقضون) هذا الحج (في الأصح) لأنه ليس في قضائهم مشقة عامة والثاني لا يقضون لأنهم لا يأمنون مثل ذلك في القضاء ولو بان الأمر قبل الزوال من العاشر فوقفوا بعده

قال في التهذيب المذهب أنهم لا يجزئهم لأنهم وقفوا على يقين الفوات قال الرافعي وهذا غير مسلم لأن عامة الأصحاب ذكروا أنه لو قامت البينة على رؤية الهلال ليلة العاشر وهم بمكة لا يتمكنون من حضور الموقف بالليل يقفون من الغد ويحسب لهم كما لو قامت البينة بعد الغروب يوم الثلاثين من رمضان على رؤية الهلال ليلة الثلاثين نص على أنهم يصلون من الغد العيد فإذا لم تحكم بالفوات بقيام الشهادة ليلة العاشر لزم مثله في اليوم العاشر وسكت عن ذلك في الروضة ولو وقفوا اليوم الحادى عشر لم يصح حجهم بحال (وإن وقفوا في اليوم) الثامن وعلموا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وإن علموا بعده) أى بعد فوت الوقت (وجب القضاء) لهذا الحج (في الأصح) والثاني لا يجب

أخبره من رأى وصدقه يجب عليه العمل به وحده كما في الصوم (قوله قال في التهذيب إن) هو غير معتمد والمعتد الإجزاء كما قاله الرافعي عن الأصحاب وقد تقدم وسكوته في الروضة عليه يدل على أنه ارتضاه (قوله يقفون من الغد) لعله بعد الزوال أخذاً مما قبله فراجع (قوله والثاني لا يجب) وبه قال الإمام مالك والإمام أحمد رضى الله عنهما (قوله لغلط في الحساب) وهو لا عبرة بالغلط بسببه وهذا خارج بقوله فيما مر بأن غم إن (قوله ولو غلطوا في المكان إن) هذا خرج بقوله العاشر إن لأنه زمان .

(فصل في المبيت بمزدلفة وما معه) ولا يتصور صرفه ولو عن حاصل لغيره (قوله والأظهر وجوب الدم) هو المعتد لأن المبيت بها واجب (قوله ساعة) أى لحظة ولو بالمرور وإن لم يعلم بها أو كان طالباً لأبق مثلاً كعرفة قاله شيخنا ومقتضاه أنه لا يكفي المرور بها في هوائها فراجع (قوله وفي قول يشترط معظم الليل) أى نظراً إلى كونه يسمى مبيتاً والأول لم يوجب لكونه مبيتاً إذ لم يرد الأمر بالمبيت هنا وإنما هو لكونهم لا يصلونها لنحو ربع الليل فحفف عليهم ما بين أيديهم من الأعمال الكثيرة كذا استدلوأ به وفيه نظر لأنه لا يفيد اعتبار الوجوب ولا النصف الثاني من الليل فتأمل (فتنبية) لو أغنى عليه أو جن جميع النصف الثاني لم يضر في حجه وليس هو كعرفة لما لا يخفى (قوله فلا شيء عليه) قال شيخنا الرملى محله إن لم يتمكن من الوقوف بمزدلفة وكذا التي بعدها ولا فعليه دم (قوله ولو أفاض) أى قبل نصف الليل وفارق مزدلفة قبله أيضاً (قوله قال القفال) هو المعتد بالشرط المتقدم ولا يجب عليه العود إلى المزدلفة وإن تمكن منه كما هو ظاهر كلامهم ومثل هذا من بادرت إلى الطواف خوف طر ونحو حيض وجميع أعذار منى تأتى هنا

ولا يصح نصبه (قول الشارح قال الرافعي وهذا غير مسلم) قال الأذرعى ولو وقفوا قبل الزوال يوم العاشر غلطاً ثم انكشف الحال قبل الزوال قال الأذرعى فالأظهر وجوب الوقوف بعد الزوال (قوله وسكت على ذلك في الروضة) صحح في شرح المذهب الإجزاء ثم قضية كلامهما سماع البينة وقضية رمضان عدم سماعها فما الفرق (قول الشارح والثاني إن) قال الإسئوى عليه الأكثر .

(فصل ويبينون بمزدلفة) هي ما بين مأزمية عرفة ووادى محسر وكلها من الحرم وتسمى جمعاً والسنة الاغتسال منها بعد نصف الليل للوقوف بها وللعيد كما سلف وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن المبيت بهاركن والصحيح وجوبه في جزء من النصف الثاني وكفاية المرور فيه لعرفات ويدل لعدم الركنية سقوطه عن المعذورين قيل وعبرة الكتاب تقتضى اشتراط أن يكون فيها قبل النصف وبعده (قول المتن وفي وجوبه إن) نظر فيه من وجهين الأول عدم ذكر القولين في هذا الفصل فلا يبتدى الناظر إليهما الثاني أن قضيته استحباب الدم وهو خلاف المرجح في الروضة وغيرها كما ذكره الشارح رحمه الله وأعلم أن الذى ساقه الشارح عن الروضة لا يفهم شيء منه من عبارة المنهاج (قول الشارح حصل المبيت) أى حصل ما يمنع من وجوب الدم وإن لم يسم مبيتاً (قول الشارح وفي قول يشترط معظم الليل) هذا قال الرافعي إنه أظهر ثم استشكله من جهة

كما في الغلط بالتأخير وفرق بأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه وبأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فإنه إنما يقع لغلط في الحساب أو الخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم المانع من رؤية الهلال ومثل ذلك لا يمكن الاحتراز عنه ولو غلطوا في المكان فوقوا بغير عرفة لم يصح حجهم .

(فصل) ويبينون

بمزدلفة) للاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (ومن دفع منها بعد نصف الليل أو قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن بها في النصف الثاني) بأن كان بها في النصف الأول فقط أو ترك المبيت بها أصلاً (أراق دماً وفي وجوبه القولان) السابقان فيمن

لم يكن بعرفة عند الغروب وقال في الروضة والأظهر وجوب الدم بترك المبيت وقال لو لم يحضر مزدلفة في النصف الأول وحضرها ساعة في النصف الثاني حصل المبيت نص عليه في الأم وفي قول يشترط معظم الليل (ويمن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى) ليرموا جمره العقبة قبل الرحمة روى الشيخان عن عائشة أن سودة أفاضت في النصف الأخير من مزدلفة بإذن رسول الله ﷺ ولم يأمرها بالدم ولا النفر الذين كانوا معها وروى عن ابن عباس قال أنا من قدم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضعة أهله ولو انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن مبيت المزدلفة فلا شيء عليه ولو أفاض من عرفة إلى مكة وطاف للإفاضة بعد نصف الليل ففاته المبيت بمزدلفة قال القفال لا شيء عليه لا اشتغاله بالطواف قال

الإمام وفيه احتمال لأنه غير مضطر إلى ترك المبيت بخلاف الأول (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين) بهالاتبا عرواه الشيخان والتغليس هنا

أشد استحباباً من باقي الأيام
لتسبع الوقت لما بين أيديهم
من الأعمال في يوم النحر
(ثم يدفعون إلى منى
ويأخذون من مزدلفة
حصى الرمي) قال
الجمهور ليلاً وقال البغوي
بعد صلاة الصبح والمأخوذ
سبع حصيات لرمي يوم
النحر وقيل سبعون حصاة
لرمي يوم النحر وأيام
التشريق على ما ساقى بيانه
روى البيهقي والنسائي
بإسناد صحيح على شرط
مسلم كما قاله في شرح
المهذب عن الفضل ابن
عباس أن رسول الله ﷺ
قال له غداة يوم النحر التقط
لي حصى قال فلقطت له
حصيات مثل حصى
الحذف وهو بإعجام الحاء
والذال الساكنة وظاهر أن
المتقدمين بالليل يأخذون
حصى الرمي من مزدلفة
أيضاً (فإذا بلغوا المشعر
الحرام) وهو جبل في آخر
المزدلفة يقال له قرح بضم
القاف وبالزاي (وقفوا)
فذكروا الله تعالى (ودعوا
إلى الإسفار) مستقبلين
الكعبة روى مسلم عن
جابر أنه ﷺ لما صلب ركب
القصواء حتى أتى على
المشعر الحرام واستقبل
القبلة ودعا الله تعالى وكبر

(قوله يدفعون) أى قبل طلوع الشمس ويكره التأخير إليه (قوله قال الجمهور ليلاً) هو المعتمد (قوله والمأخوذ سبع حصيات) هو المعتمد والأحسن أخذ حصاة زيادة خشية سقوط واحدة منه ويسن أن يغسلها ولا يكره أخذها من بقعة من البقاع إلا من الرمي^(١) أو من محل نجس أو من الحل أو من المسجد ويحرم من وقف مسجد (قوله وظاهر إلخ) هذا وارد على كلام المصنف وقد يقال إن كلامه يشمل جعل يأخذون عطفاً على يبيتون لا على يدفعون فتأمل ويندب لهم جميعاً الاشتغال بالتلبية لا التكبير خلافاً للقفال (قوله المشعر) بفتح الميم وفيه لغة شاذة بكسرهما والحرام بمعنى الحرم لأنه منه وهو من مزدلفة وسمى بذلك لما فيه من شعار الدين (قوله وهو جبل إلخ) أى عند الفقهاء وعند المحدثين جميع مزدلفة (قوله في آخر المزدلفة) وقال المحب الطبري بأوسطها وقد استبدل به الناس عنه الآن الوقوف على بناء محدث هناك يظنون المشعر الحرام وليس كذلك وإن حصل به أصل السنة ونوزع في ذلك (قوله وقفوا) أى عنده فهو أفضل من الوقوف بغيره من مزدلفة ومن ترك الوقوف من أصله (قوله القصواء) اسم لناقة من إبله ﷺ وهى بفتح القاف والمد وقيل بالضم والقصر ونسب قائله إلى السهو (قوله ثم يسرون) بسكينة قبل طلوع الشمس ويكره التأخير إليه خلافاً لما كانت عليه الجاهلية ومن وجد فرجة من الطريق أسرع وإذا وصلوا إلى وادى محسر وهو فاصل بين مزدلفة ومنى كما مر مع وجه تسميته بذلك أسرع الماشى وحرك الراكب دابته قدر رمية حجر حتى يقطعوا عرض الوادى (قوله فيصبلون منى) ويندب لكل من دخلها أن يقول اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به على أوليائك اللهم إني أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني ودنياي وأرحم الراحمين (قوله بعد طلوع الشمس) أى وارتفاعها كرمح وهذا وقت الفضيلة إلى الزوال (قوله فيرمى كل شخص) وهو مستقبل الجمرة ويساره إلى جهة مكة ويمينه إلى جهة منى لأن الجمرة ليست منها كما مروى ويندب في رمي غير هذا اليوم أن يستقبل الكعبة ثم يأخذ له

أنهم لا يصلون المزدلفة إلا قريبا من ربيع الليل والدفع بعد انتصافه جائز (قول الشارح والتغليس إلخ) هى عبارة الروضة قال الرافعي والذي أفادته لا يستفاد من المنهاج (قول المتن ويأخذون) ظاهره العطف على يدفعون فيكون قاصراً عن إفادة حكم أخذ النساء والضعفة ومقتضياً لأن يكون الأخذ نهاراً وهو ما عليه البغوي وخالفه الجمهور وأما عطفه على يبيتون السابق فيفيد (قول المتن ودعوا) منه اللهم كما أوقفنا فيه وأرئنا إياه وفقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ إلى قوله: ﴿غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وروى الإمام أحمد عن محمد بن عبد الله الثقفي قال سمعت عبد الله بن الزبير يخطب وذكر حديثاً طويلاً ثم قال كان الناس في الجاهلية إذا وقفوا بالمشعر الحرام يبتهل أحدهم اللهم ارزقني إبلًا اللهم ارزقني غنماً فأنزله الله تعالى: ﴿فَلَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ﴾ إلى آخر الآية اللهم رب المشعر الحرام بلغ روح محمد رسولك أذكى نحية وأفضل سلام واجمع بيننا وبينه في دار السلام برحمتك يا ذا الجلال والإكرام اللهم احفظ على ديني واجعل خشيتك نصب عيني وأصلح لي شأنى يا حي يا قيوم يا خير مقصود يا خير مرجو يا خير مسئول يا خير معط اللهم ذلل نفسى حتى تنقاد لطاعتك ويسر عليا العمل بما يقر بها إلى رضاك واجعلها من أهل ولايتك وسكان جنتك ثم صلى عن النبي ﷺ (قول المتن ثم يسرون) أى قبل طلوع الشمس (قول المتن فيرمى) أفادت الفاء أن السنة المبادرة إلى الرمي وهو كذلك بحيث إن الراكب لا ينزل حتى يرمى وهو راکب وعبرة الحرر وكأوفوها رما قال الإسئوى واستعمال الكاف بمعنى «مع» أو عند لغة عجمية وليست من كلام العرب فعبرة المنهاج أصوب وسيأتى شروط الرمي ومستحباته

وهل ووجد ولم يزل واقفاً حتى أسفر جداً (ثم يسرون فيصبلون منى بعد طلوع الشمس فيرمى كل شخص حيث سد سبع حصيات إلى جمره العقبة

ويقطع التلية عند ابتداء الرمي) لأخذه في أسباب التحلل (ويكبر مع كل حصاة) روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام أنى الجمرة يعني يوم النحر فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف (ثم يذبح من معه هدى ثم يحلق) للاتباع رواه مسلم (أو يقصر والحلق أفضل) قال

تعالى : ﴿مُحْلِقِينَ رِعَاسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ وقال عليه السلام : اللهم ارحم المحلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحلقين فقال في الرابعة والمقصرين [رواه الشيخان] (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق رواه أبو داود بإسناد حسن كما قاله في شرح المذهب حديث ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير وفي شرح المذهب عن جماعة يكره للمرأة الحلق وعن العجلي أن التقصير للخنثى أفضل كالمرأة (والحلق) أى إزالة الشعر في الحج أو العمرة في وقته (نسك على المشهور) فيثاب عليه وهو ركن كما سيأتى واستدل على أنه نسك بالدعاء لفاعله بالرحمة في الحديث السابق والثاني هو استحبابه محظور لأنه كان محرما عليه كما سيأتى فأبيح له فلا ثواب فيه كما قاله في شرح المذهب كالرافعى وقال الغزالي إنه مستحب بلا خلاف (وأقله ثلاث شعرات)

موضعا من منى والأولى منزله عليه السلام وهو على يسار مصلى الإمام وهذا الرمي تحية منى فيأبى به كما أفادته الفاء حتى إنه يندب للراكب أن لا ينزل قبله (قوله ويقطع التلية) لأنها إجابة لطالب المناسك وهذا قد أخذ في الانصراف عنها ولا يعود إليها بعد ذلك وقال بعض مشايخنا يعود إليها ما دام محرما والذي اعتمده شيخنا أن العبرة بالتحلل لا بالزوال فمتى تحلل يكبر ولو قبل الزوال وإلا فيلبي ولو بعده فليرجع من باب صلاة العيد (قوله ويكبر) أى ثلاثا ويزيد لا إله إلا الله وحده إلخ ويرمى باليمين ويرفع الرجل يده حتى يرى بياض إبطه مع كل حصاة رماها (قوله مثل حصى الخذف) وفي نسخة قدر حصى الخذف قال النووي وهو الصواب فراجع (قوله ثم يذبح) قال جابر رضى الله عنه غر عليه السلام في ذلك اليوم مائة بدنة ذبح بيده منها ثلاثا وستين بدنة وعلى رضى الله عنه باقيا قال بعضهم وفي ذلك إشارة إلى مدة عمره الشريف (قوله ثم يحلق) ويندب لكل محلق ولو حللا لاستقبال القبلة والبداء بالشق الأيمن جميعه ثم الأيسر كذلك وأن لا يشارط عليه وأن يبلغ به العظمين عند الأذنين وأن يدفن شعره كظفره وأن يقول بعده مع التكبير إن كان محرما اللهم أعطني بكل شعرة حسنة وامن عني بها سيئة وارفعل لي بها درجة واغفر لي ولجميع المسلمين ويزيد المحرم اللهم اغفر للمحلقين والمقصرين ويندب التزئين بغير الحلق بقص ظفر وشارب (قوله والحلق أفضل) أى للذكر كما سيأتى فينعقد نذره له ويكتفيه عن النذر حلق ثلاث شعرات فأكثر إلا إن صرح باستيعاب رأسه فيلزمه استيعابه ولا يكفي من النذر ما لا يسمى حلقا كقص وتنف وإحراق فإن فعل ذلك لزمه دم كما لو نذر المشى فركب (قوله وتقصر المرأة) أى الأنثى ولو صغيرة أى الأفضل لما ذلك فينعقد نذرها له نعم إن كانت في سابع ولادتها ندب لها الحلق (قوله يكره للمرأة الحلق) فإن منعها حليل أو نقص به استمتاع له حرم إلا بإذنه أو لعذر تتأذى به قال شيخنا الرمل والولد مع والده كالزواج إن كان مصلحة (قوله العجلي) ضبطه الإسنوى بفتح المهملة وفتح الجيم وكلامه بإلحاق الخنثى للمرأة معتمد (فروع) يستثنى من أفضلية الحلق ما لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه فالأفضل له التقصير وإنما لم يؤمر بحلق بعض رأسه في كل لكراهة الفزع نعم لو كان له رأسان فحلق واحدا منهما لم يكره (قوله والحلق نسك إلخ) جملة الخلاف فيه خمسة أوجه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قوله وقال الغزالي) أى بناء على القول الثاني (قوله أو تقصيرا) هو اسم لإزالة الشعر بأى آلة والقص إزالته بالمقراض (قوله أو دفعات) والأفضل كونها متوالية (قوله وهو) أى الشعر لأنه اسم جمع ولو أزال شعرة واحدة في ثلاث مرات كفى صححه النووي في المجموع والمناسك (قوله يستحب له إمرار الموصى عليه) ولو كان بعض شعر ندب له مع إزالته إمرار الموصى على بقية رأسه وإنما لم يجب الإمرار هنا لقوات ما تعلق به الواجب وهو الشعر لا بشرة الرأس وبذلك فارق

(قول الشارح في الحديث حصى الخذف) قال في شرح مسلم هو راجع في المعنى إلى حصيات (قول المتن والحلق نسك إلخ) جملة الخلاف فيه ركن سنة واجب مباح ركن في العمرة واجب في الحج (قول المتن أو تقصيرا إلخ) لكن لو نذر الحلق تعين حلق الجميع ولا يجوز التقصير ولا حلق البعض ولا إزالته بغير الحلق كذا في شرح المذهب قال الإسنوى والأوجه حمله على عدم الجواز فإنه إذا نذر صفة في واجب لم يقدر ترك تلك الصفة في الاعتداد بذلك الواجب كما لو نذر الحج ماشيا فركب انتهى ، القول لعل مراده الواجب أصالة فلا يرد ما لو نذر أن يعتكف شهرا ثم نذر أن يكون متابعا (قول المتن ومن لا شعر برأسه) لو كان عدم الشعر ناشئا عن إزالته قبل دخول وقته ولكنه ثبت بعد ذلك فظاهر أنه يستحب له إمرار الموصى الآن

يفتح العين أى إزالتها من شعر الرأس (حلقا أو تقصيرا أو نغزا أو إحراقا أو قصا) مما يحاذى الرأس أو مما استرسل عنه في دفعة أو دفعات قال تعالى : ﴿مُحْلِقِينَ رِعَاسِكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ أى شعرها وهو يصدق بالثلاث (ومن لا شعر برأسه يستحب) له (إمرار الموصى عليه) تشبيها بالمحلقين

(فإذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع رواه مسلم (وسعى إن لم يكن سعى) بعد طواف القدوم كما تقدم أن من سعى بعده لم يعده وسياً أن السعى ركن (ثم يعود إلى منى) لبيت بها (وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرناه) ولا يجب روى مسلم أن رجلاً جاء

إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني حلت قبل أن أرمي فقال أرم ولا حرج وأتاه آخر فقال إني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي فقال أرم ولا حرج وروى الشيخان أنه ﷺ ما سئل عن شيء يؤخذ قدم ولا آخر إلا قال افعل ولا حرج وأنه قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج وعلى القول بأن الحلق استباحة محظور لو فعله قبل الرمي والطواف معا لزمه الفدية لوقوع الحلق قبل التحلل (ويدخل وقتها) يعني غير الذبح لما سألني فيه (بنصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك روى أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قاله في شرح المذهب عن عائشة أنه ﷺ أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس الباقي منها على ذلك (ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر) روى البخاري أن رجلاً قال للنبي ﷺ إني رميت بعد ما أمسيت قال لا حرج والمساء من بعد الزوال (ولا يختص الذبح) للهدى (بزمان قلت الصحيح

المسح في الوضوء ولو تعذر عليه الحلق صبر إلى إمكانه ولا يسقط عنه الحلق ولا تكفيه الفدية ولا يجب زواله إذا نبت بعد إمرار المومي عليه ويندب له أخذ شيء من نحو شاربته ولحيته وشيء من أظفاره ولا يندب الإمرار لغير المحرم وقد أخطأ من نسب لشرح شيخنا الرمي (قوله طواف الركن) ويسمى طواف الفرض وطواف الزيارة وطواف الصُّدْر بفتح الدال ويندب أن يشرب بعده من سقاية العباس ومن زمزم (قوله ثم يعود) أي قبل صلاة الظهر ولو عبر بالفاء^(١) في السعى والعود لكان أولى وفعله ﷺ الصلاة بمكة لبيان الجواز (قوله ولا يجب) أي الترتيب وأشار به إلى أن ما ذكر من الأحاديث يفيد عدم الوجوب لا التدب الذي هو المدعى فتأمل (قوله يعني غير الذبح) وسكت عن السعى لما مر من جوازه قبل الوقوف (قوله ليلة النحر) أي حقيقة أو حكماً كما مر في الغلط (قوله لمن وقف) أي بعرفة ولا عيرة بالوقوف بمزدلفة وإن كان ما ذكر يتأخر من اللحظة التي لها لأنه لضرورة الزمن لأنه شرط (قوله قبل ذلك) أي قبل النصف فلو فعل شيئاً من هذه الأمور قبل الوقوف ولو بعد نصف الليل وجبت إعادته بعده ولو فات الوقوف فانت ذلك قال الرافعي ينبغي أن يعد الترتيب هنا ركنًا كما في الوضوء والصلاة بأن تقدم الإحرام على غيره ثم الوقوف ثم الطواف وإزالة الشعر ثم الطواف على السعى على ما مر (قوله ويبقى الرمي) أي الاختيار وأما وقت الفضيلة فمن طلوع الشمس إلى الزوال كما مر وأما وقت الجواز فما قبل ذلك وبعده إلى آخر أيام التشريق فله ثلاثة أوقات (قوله الصحيح اختصاصه بوقت الأضحية) فيه نظر فيمن اعتمر في أثناء العام ومعه هدى لاقتضائه وجوب تأخيرها لوقت الأضحية ولم يرد أنه ﷺ أخر هديه في عمرة الحديبية ولا في عمرة القضاء لذلك الوقت فراجع ذلك فإنه مشكل على المذهب كذا في البرلسي وهو غير مستقيم ولا وجه له لما سألني أن دم الهدى الذي يساق تقرباً من الحلال في غير أيام الحج أو من المعتمر كذلك لا يختص بوقت وأن دم الجبران المذكور هنا كذلك وقد نحر ﷺ في الحديبية وقت حصر وأما هدى التقرب من الحاج فليس الكلام فيه فتأمل (قوله وسياً) أي في كلام الرافعي رحمه الله تعالى (قوله وعبارته) أي الرافعي (قوله والمراد إلخ) فيه تصريح بأن دم الجبران يسمى هدياً وعلى هذا فكلام الرافعي

ولكن متى نبت هل يجب حلقه هو محتمل ثم رأيت في الروض عدم الوجوب (قول المتن ثم يعود إلى منى) أي قبل صلاة الظهر كما في رواية ابن عمر وروى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر بمكة وجمع النوى بينهما بأنه صلى بمكة وأعاد بأصحابه بمنى أقول قضية الجمع استحباب فعلها بمكة وهو خلاف ما عليه الأصحاب (قول المتن ولا يختص الذبح بزمان) أي ولكن يختص بالحرم (قول المتن بوقت الأضحية) أي فوقه إلى آخر أيام التشريق انظر كيف هذا فيمن اعتمر أثناء العام وساق هدياً كيف يجب تأخيرها بمكة لوقت الأضحية والذي ساقه عليه الصلاة والسلام في عمرة الحديبية هل كان يريد تأخيرها إلى وقت الأضحية وكذا عمرة القضاء لا بد أنه ساق فيها وفي حد طر^(٢) أنه نحر بالمرورة ولم يؤخره لوقت الأضحية فليتأمل ذلك فإنه مشكل على المذهب (قول المتن وسياً) أي يريد أن كلام الرافعي رحمه الله اختلف والصواب الأخير قال الإسنوي الهدى يطلق على دماء الجبرانات والمحظورات وعلى ما يساق تقرباً فالأول لا يختص بزمان والثاني يختص بوقت الأضحية فالأول أرادته المحرر والثاني أرادته فيما يأتي قال وقد أوضح الرافعي ذلك في آخر باب الهدى من الشرح الكبير غاية الأمر أنه لم يفصح في المحرر عن المراد فظن النووي رحمه الله أن المسألة واحدة فاعترض في هذا الباب هنا وفي الروضة (قول المتن على الصواب) أي في كلامه المختصر في المحرر

اختصاصه بوقت الأضحية وسياً في آخر باب محررات الإحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هنا ووقته وقت الأضحية على الصحيح والمراد به

(٢) قوله وفي حد طر هكذا بالنسخة التي بأيدينا ولعله رمز إلى حديث الطبراني وليحمر .

(١) التي للترتيب والتصليب .

ماسبق تقربا لله تعالى وفي الروضة وشرح المذهب في باب الأضحية أنها تستحب للحاج بمنى من كان معه هدى ومن لم يكن وقال العبدري لأضحية في حقه كما لا يخاطب بصلاة العيد من أجل حجه انتهى وفي شرح التنبية للمحب الطبري عن الإمام في بعض كتبه استحباب صلاة العيد للحاج بمنى (والحلق والطواف والسعي) إذ لم يكن فعل بعد طواف القدوم (لا آخر لوقتها) وفعلها يوم النحر كما تقدم أفضل (وإذا قلنا الحلق نسك) وهو المشهور (ففعّل اثنين من الرمي والحلق والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يفعل قبل (حصول التحلل الأول) من تحلل الحج (وحل به اللبس والحلق) إن لم يفعل (والقلم) وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة وذكر في الحرر ستر الرأس دون الحلق (وكذا الصيد وعقد النكاح)

يحلان به (في الأظهر قلت) كما نقل الرافعي في الشرح عن الأكثر (الأظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم) وكذا نقل عنهم في المباشرة فيما دون الفرج كالقبلة أن الأظهر تحريمها ورجح في الشرح الصغير الحل في المسألتين قال وفي التطيب طريقتان أشهرهما أنه على القولين والثاني القطع بالحل وسواء أثبتنا الخلاف أم لم نثبت فالمذهب أنه يحل بل يستحب أن يتطيب لحله بين التحللين قالت عائشة رضي الله عنها طيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت انتهى والحديث متفق عليه بلفظ كنت أطيب والدهن ملحق بالتطيب (وإذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصول التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) وهو الجماع والمباشرة فيما دون الفرج وعقد النكاح على ما تقدم

صحيح في الموضعين واعتراض المصنف عليه بحسب ما فهمه من أن الهدى هنا ما ساقه الحاج تقربا لأنه المراد عند الإطلاق فتأمل (قوله إنها) أي الأضحية تستحب هو المعتمد (قوله كما لا يخاطب) أي ندبا بصلاة العيد أي جماعة وكلام الإمام محمول على طلبها فرادى فلا مخالفة (قوله لا آخر لوقتها) أي الثلاثة يعني الطواف والسعي والحلق ولو لمن فاتته الوقوف وجوب التحلل عليه لا خروج وقتها بل لأن في مصابرة الإحرام مشقة بلا فائدة فلا حاجة لما اعترض به الإمام السبكي وجوابه (قوله ففعّل اثنين إلخ) ولا دخل للذبح في التحلل وإن كان من أعمال يوم النحر لأنه سنة ولا بد من السعي لمن لم يكن سعى في حصول التحلل بالطواف (قوله دون الحلق) وعدم ذكره أنسب لأنه أحد أسباب حل غيره (قوله وكذا نقل عنهم إلخ) هو المعتمد خلافا لما في الشرح الصغير المذكور ولا يحل الجماع بالأولى من مقدماته وسيأتي (قوله فإذا فعل الثالث) نعم لو كان هو الرمي وفاته بفراغ أيام التشريق توقف التحلل على الإتيان ببذله ولو صوما على المعتمد وفارق عدم توقف تحلل المحصر على الصوم لأن له تحللا واحدا فلو استمر تحريم المحرمات عليه ولو غير الجماع لشق ذلك عليه بخلاف الحج (قوله وهو الجماع إلخ) لكن يندب تأخيرها عن أيام منى لأنها من بقية أيام الحج والله أعلم (قوله ليس ينسك) وكذا لو سقط لعدمه .

(فصل) في المبيت بمنى ليالي أيام التشريق وما يذكر معه ولا ينصرف إلى غيره ولو من الحامل كما مر (قوله إذا عاد) وكذا لو استمر في منى وأخر الطواف (قوله بات) أي وجوبا كما سيأتي (قوله والثالثة أيضا) أي يجب مبيتها كما سيذكره (قوله التشريق) سميت بذلك لإشراق أيامها بالشمس ولياليها بالقمر أو لإشراق

(قول الشارح ما سبق تقربا إلى الله تعالى) أي لا دماء الجبرانات (قول المتن لا آخر لوقتها) لأن الأصل عدم التأقيت قال الإسنوي ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة قاله في شرح المذهب واستشكل الإسنوي بقاءه محرما دائما كما اقتضاه كلام الشيخين قال لأن من فاتته الحج منعه من ذلك لأن ذلك كابتداء الإحرام في غير أشهره ثم نقل عن ابن الرفعة أنه قال من بالجواز في مسألتنا محله بعد التحلل الأول فيما يظهر لي ولا يصير محرما بالحج في غير أشهره واعتراض الإسنوي مقالته بأن وقت الحج يخرج بطلوع فجر النحر والتحلل قبل ذلك لا يجب اتفاقا بل الأفضل تأخير أسباب التحلل عنه قال والصحيح عند ابن الرفعة وغيره أنه يجوز الإحرام بالنافلة في غير وقت الكراهة ثم عدها وذلك نظير مسألتنا (قول الشارح وذكر في الحرر إلخ) أي ففي المنهاج ذكر ما تركه وترك ما ذكره (قول الشارح وكذا نقل عنهم في المباشرة) أعلم أن من قال بالتحريم في المباشرة وعقد النكاح والصيد علل الأولين بتعلقها بالنساء وقد قال ﷺ إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وعلل الصيد بعموم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ ومن قال بالحل نظر إلى أنها من المحرمات التي لا يوجب تعاطيها إفساد فكانت كاللحوق (قول الشارح وهو الجماع إلخ) لكن يستحب تأخير الوطء عن رمي باقي الأيام كذا جزم به الشيخان قال المحب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام أكل وشرب وبعل .

(فصل إذا عاد إلخ) (قول الشارح وفي قول يستحب) هو الذي مأل إليه الرافعي رحمه الله وأما الرمي

وإذا قلنا الحلق ليس ينسك حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف والتحلل الثاني بالآخر وروى النسائي وابن ماجه حديث إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وروى البيهقي حديث إذا رميت وحلقتم وفي رواية وذبحتم فقد حل لكم الطيب والثياب وكل شيء إلا النساء وضعفه . والحكمة في أن للحج تحللين بخلاف العمرة أنه يطول زمانه وتكثر أفعاله بخلافها فأبيح بعض محرماته في وقت وبعضها في آخر .

(فصل إذا عاد) بعد الطواف يوم النحر (إلى منى بات بها ليلتي التشريق) الأولين والثالثة أيضا (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي

الحادى عشر وتاليه (إلى الجمرات الثلاث كل جمره سبع حصيات) فمجموع الرمي ثلاث وستون حصاة ودليل ذلك كله الاتباع المعلوم من الأحاديث الصحيحة (فإن دارمى اليوم الثانى فأراد النفس بسكون الفاء قبل غروب الشمس جاز وسقط ميت الليلة الثالثة ورمى يومها) قال تعالى :

﴿فمن تعجل في يومين فلا
إثم عليه﴾ (فإن لم ينفس)
بكسر الفاء (حتى غربت)
الشمس (وجب ميتها)
ورمى الغد) كما رواه مالك
في الموطأ عن ابن عمر وعلم
بما ذكر وجوب الميت
والرمي إلى الجمرات وفي
قول يستحب الميت
ويحصل بمعظم الليل وفي
قول المعتبر كونه حاضرا
طلوع الفجر (ويدخل
رمي التشريق بزوال
الشمس) أى رمي كل يوم
من الثلاثة بزوال شمس
للاتباع رواه مسلم
(ويخرج بغروبها) لعدم
وروده بالليل (وقيل يبقى)
في اليومين الأولين (إلى
الفجر) كما يبقى الوقوف
إلى الفجر بخلاف الثالث
لخروج وقت المناسك
بغروب شمس وينطبق
الإمام بمنى بعد الزوال يوم
النحر خطبة يعلمهم فيها
رمي أيام التشريق وحكم
المبيت وغير ذلك وثانى أيام
التشريق خطبة يعلمهم فيها
جواز النفر فيه وغير ذلك
ويودعهم (ويشترط رمي
السبع واحدة واحدة)

اللحم فيها أى جعله في الشمس (قوله فإذا رمى اليوم الثانى) أى بعد ميتة وميت ما قبله ورميه أيضا وإلا
بأن فاته الميت أو الرمي لهما أو لأحدهما فإن كان بلا عذر لم يسقط ميت الليلة الثالثة ولا رمي يومها أو
بعذر سقطا وظاهر قولهم إن الرمي تابع للميت أنه لا يتدارك رمي يوم فات ميتته ولو بلا عذر مع أن الرمي
يمكن تداركه كما سيأتى في نحو الرعاة فراجع ذلك وحرره (قوله فأراد النفس) بأن نواه وتمت أشغاله وسار
بالفعل قبل الغروب وإن لم يفارق محله ولا يجب عليه بعوده بعد النفر ولو بقصد الميت (قوله ورمى يومها)
أى فسقوط الرمي تابع لسقوط الميت أى في هذه الصورة فقط كما يعلم مما يأتى في نحو الرعاة وقد مروى بكرة
النفر بنحصى الرمي بل يطرحه أو يدفعه لمن يرمى به ودفعه لا أصل له (قوله فإن لم ينفس) أى لم ينز النفر أو
لم تتم أشغاله وإن شرع فيها قبل الغروب أو لم يسر بالفعل (قوله ويحصل بمعظم الليل) هو المعتمد وفارق
مزدلفة بما مر أنه لم يرد فيها الميت (قوله ويدخل رمي التشريق إلخ) ويندب فعله في وقت فضيلة وهو تقديمه
على صلاة الظهر إن اتسع الوقت ولم يؤخر لجمع تأخير (قوله ويخرج) أى وقت الرمي الاختيارى بغروبها
(قوله بعد الزوال) أى ولو بعد الصلاة كما مر (قوله خطبة) أى فردة كما مر وكذا التى بعدها أيضا (قوله
ويشترط) أى لصحة الرمي شروط ثمانية أو تسعة أو عشرة كونه في الوقت وترتيب الرمي وترتيب الجمرات
وكونه سبعا وكونه واحدة واحدة^(١) وكونه بحجر وكونه يسمى رميا وكونه بيد وقصد الرمي ووقوعه في
الرمي ولم يذكر المصنف الأخيرين لعلمهما بما ذكره كما سيأتى (قوله واحدة واحدة) أى رمية بعد رمية ولو
بمحصة واحدة أو أكثر فلورمي اثنتين معا ولو بيديه معا حسبنا واحدة وإن ترتبتا في الوقوع بخلاف ما لورماها
مرتبا فيحسبان مرتين وإن وقعتا معا أو سبقت الثانية الأولى في الوقوع (قوله مسجد الحيف) نسبة إلى محله
لأن الحيف اسم لمكان ارتفع عن السيل وانحط عن غلظ الجبل وقيل غير ذلك (قوله جمره العقبة) وهى الأقرب
إلى مكة وليست من منى كما تقدم (قوله حجرا) ولو مغصوبا أو متنجسا وإن حرم أو كره (قوله كالكدان)
هو بالذال المعجمة البلاط المعروف (قوله والبرام) وهو ما يعمل منه القدور (قوله والمرمر) وهو نوع من
الرخام المشهور (قوله وكذا ما يتخذ منه الفصوص) فيجزىء كالعقيق والياقوت والزبرجد ولا يحرم لأنه
لغرض وفي شرح شيخنا الحرمه (قوله كالإثم) وهو الكحل الأسود فلا يجزىء (قوله والجص) وهو الكدان
بعد طبعه ومثله الخرف لأنه مطبوخ كالآجر فلا يجزىء وكخرز وملح ومدر وتبر لا حجر فيه (قوله وما
ينطبع) أى وطبع بالفعل وصفى من حجره وإلا كفى لأنه فيه الحجر كما ناهى عن أن يعلم صحة الرمي بخاتم فضة

فهو واجب اتفاقا وقول المتن وجب قال الإسئوى هو من تصرفه وعبارة الحر فعليه قال وهى صادقة بالاستحباب
(قول المتن بزوال الشمس) قال في شرح المذهب ويستحب فعله قبل الصلاة وقوله أى رمي كل يوم يعنى ليس
المراد جميع رمي أيام التشريق ثم المراد هنا بالوقت الذى يخرج هو وقت الاختيار وأما وقت الجواز فهو باقى إلى آخر
أيام التشريق كما سيأتى إيضاحه (قول المتن ويشترط رمي السبع إلخ) هو يفيدك أن العبرة في العدد بالرمي لا
بالوقوع فلورمي مرتبا ثم وقعا معا أو سبقت المتأخرة صح بخلاف ما لو رماها معا وإن وقعا مرتبا (قول المتن
واحدة واحدة) ربما يقتضى عدم الإجزاء فيما لو رماها مصحوبة بغيرها وهكذا حتى أتى السابع وليس مرادا

للاتباع رواه البخارى (وترتيب الجمرات) بأن يرمى أو لا إلى الجمره التى تلى مسجد الحيف ثم إلى الوسطى ثم جمره العقبة لاتباع رواه البخارى
(وكون الرمي حجرا) لذكر الحصى في الأحاديث السابقة وهو من الحجر فيجزىء بأنواعه كالكدان والبرام والمرمر وكذا ما يتخذ منه الفصوص
كالياقوت والعقيق فى الأصح ولا يجزىء اللؤلؤ وما ليس بحجر من طبقات الأرض كالآثم والزرنين والجص وما ينطبع كالذهب والفضة

وفيه فص من حجر كياقوت خلافا لبعضهم (قوله وأن يسمى رميا) يعلم منه أنه باليد لأنه لا يسمى رميا بغيرها وأنه مقصود لأنه بغيره وقوع وأنه لا يكفي الوضع في الرمي لأنه لا يسمى رميا وبذلك فارق مسح الرأس بوضع نحو اليد المبتلة عليه لأن المراد وصول الماء إليه ولو تعددت اليد والوجه اعتبر ما ليس زائدا ولا يكفي برجل ولا مقلع قال بعض مشايخنا وظاهر كلامهم أن فاقد اليدين يستتيب ولا يرمى برجله مثلا فراجعه وفي ابن حجر جواز به بالرجل ثم الفم لفاقد اليدين وسكت عنه شيخنا في شرحه ويندب تقديم اليد اليمنى على اليسرى ووضع الحصى على باطن الإبهام ورميها بظفر السبابة وأن يرمى راجلا إلا في يوم النفر وأن يدنو من الرمي وأن يرمى من علوه إلا في جمة العقبة فمن بطن الوادي ويندب للرجل رفع يده إلى أن يظهر بياض إبطه وأن يستقبل القبلة في حالة الرمي إلا في جمة العقبة يوم العيد كما ويرى بركه الرمي بدون قدر حصي الخذف أو بأكثر منه (قوله قصد الرمي) أي أن لا يقصد غير الرمي فيه وهو مجتمع الحصى المقدر بثلاثة أذرع حول الشاخص المشهور من سائر جهاته إلا في جمة العقبة لأن لها وجهها واحدا فلو قصد الشاخص ورمى لم يكف وإن وقع في الرمي أو قصد الرمي ورمى إلى الشاخص فوقع بعد إصابته في الرمي كفى وبهذا يجمع التناقض في كلامهم ولو أصابت الحصى شيئا كمحمل فعادت إلى الرمي فإن كان عودها بخركة ما أصابته لم يكف وإلا كفى كما لو رده الرمي أو تدرج إلى الرمي من الأرض لا من نحو ظهر بعير لاحتياها بخركتها فإن تحقق عدم الحركة كفى ولو شك هل أصابت الرمي أو لا لم يكف ولو شك في عدد ما أتى به أو في عين المتروك منه أخذ بالاحتياط فلو شك في واحد من السبع فعلها أو في تمام جمة كملها وفعل ما بعدها فإن كان الشك في واحدة من الجمة الأولى أو في واحدة من الثلاث جعلها من الأولى وكملها وأعاد اللتين بعدها أو من جمة العقبة يوم العيد كملها وأعاد الثلاثة من أولها نعم إن كان الشك بعد رميه لما كملت مما رماه وأعاد الثلاثة لأن الرمي ينوب عن بعضه كما سيأتي ويندب الموالاة بين الجمرات وبين رميها (تفصيله) مقتضى ما ذكر أن الشك في عدد الرميات بعد فراغ السبع أو بعد فراغ الجمرات الثلاث يؤثر بقياس الصلاة وغيرها خلافه وهو الوجه فراجع (قوله ورمى إلى الطرف الآخر) خرج ما لو رمى تحت رجله يكفى إلا إن سمي رميا كما رمى ولا يكفي الرمي في موضع الشاخص لو أزيل (تفصيله) تقدم حكم صرف الرمي في الطواف فراجع (فروع) يندب أن يقف على كل جمة من الأولين بعد رميها يدعو بما شاء بقدر سورة البقرة (قوله ومن عجز إلخ) ومن المعجز الحبس ولو بنق لعاجز عن الأداء بخلاف القادر عليه كما في تحمل المحصر ودخل في العاجز النائب عن معصوب (قوله قبل خروج وقت الرمي) يفهم أنه لو ظن قدرته في اليوم الثالث لم يستتب فيما قبله قال شيخنا وهو كذلك (قوله استتاب) أي وجوبا ولو لحلال ولو بأجرة فاضلة عما في الفطرة ولا ينزع النائب بإغماء المستتيب أو جنونه

(قول المتن وأن يسمى رميا) قيل ربما يستغنى عن هذا بقوله أولا ويشترط رمي السبع واحدة واحدة (قول الشارح ويشترط قصد الرمي) قضيته أنه لو رمى إلى العلم المنصوب في الجمة فأصابه ثم وقع فيه لا يجزىء قال المحب الطبري وهو الأظهر عندي ويحتمل الإجزاء لأنه قصد الرمي الواجب عليه قال الهذلي والثاني أقرب قال المحب الطبري ولم يذكر الرمي ضابطا فينبغي أن يرمى في أصل العلم وقرينا منه وهو مجتمع الحصى دون ما سأل (قول المتن والسنة أن يرمى إلخ) لكن لا على هيئة الخذف قاله النووي رحمه الله ويسن أن يرفع يده اليمنى حتى يرى بياض إبطه وأن يستقبل القبلة في رمي أيام التشريق بخلاف رمي يوم النحر فإنه يستبطن الوادي ويجعل القبلة عن يساره وعرفات عن يمينه ويشترط قصد الرمي ولا يشترط نية التسك ولو وقعت في غير الرمي ثم تدرجت إليه لم يضر بخلاف ما لو وقعت على رأس بعير ثم تدرجت وكان الفارق احتمال كون التدرج ناشئا عن حركة البعير ولو أصابت عنق البعير ونحوه ورجعت إلى الرمي لم يضر فإن استقبال القبلة في رمي جمة العقبة أيام التشريق لا أعلم له مستندا ولو رمى بأصغر من حصي الخذف أو بأكبر كره (قول الشارح وقت الرمي)

وغيرها (وأن يسمى رميا فلا يكفي الوضع) في الرمي لأنه خلاف الوارد وقيل يكفي ويشترط قصد الرمي فلورمي في الهواء فوقع في الرمي لم يعتد به (والسنة أن يرمى بقدر حصي الخذف) لما تقدم في جمة لعقبة وروى مسلم حديث عليكم بحصى الخذف وهو دون الأتملة طولا وعرضا في قدر الباقلا (ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي) فلو تدرج وخرج منه لم يضر (ولا كون الرامي خارجا عن الجمة) فلو وقف في طرفها ورمى إلى الطرف الآخر جاز (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجى زوالها قبل خروج وقت الرمي (استتاب) ولا يمنع زوالها بعده ولا يصح رمي النائب

عن المستتيب إلا بعد رميه عن نفسه فلو خالف وقع عن نفسه ولو زال عذر المستتيب بعد رمي النائب والوقت باق فليس عليه إعادة الرمي وظاهر أن ما ذكر من اشتراط الرمي واحدة واحدة وكون الرمي حجرا أو ما بعده إلى هنا يأتي في رمي يوم النحر (وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمدا أو سهواً ائذاركه في باقي الأيام على الأظهر) فيتدارك الأول في الثاني أو الثالث أو الأولين في الثالث ويكون ذلك أداء وفي قول قضاء لجوازته للوقت المضروب له وعلى الأداء يكون الوقت المضروب وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الأيام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال

وينبج الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال على القضاء لا يجب الترتيب بينهما ويجوز التدارك بالليل لأن القضاء لا يتأقت وقيل لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم هذا جمعه ذكره الرافعي في الشرح وتبعه في الروضة وشرح المذهب وحكى في الشرح الصغير على القضاء وجهين في التدارك قبل الزوال أحصهما المنع لأن ما قبل الزوال لم يشرع فيه رمي قضاء ولا أداء قال ويجري الوجهان في التدارك ليلا وإن جعلناه أداء فقيما قبل الزوال والليل الخلاف قال الإمام والوجه القطع بالمنع فإن تعين الوقت بالأداء ألق وهذا ما أورده في الكتاب فقال إذا قلنا أداء تأقت بما بعد الزوال انتهى ومقابل الأظهر في المنهاج أن الرمي المتروك في بعض الأيام لا يتدارك في باقيها كما لا يتدارك بعدها (ولا دم) من التدارك وفي قول يجب الدم معه كما لو أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان آخر يقضى ويفدى (والا) أي وإن لم يتدارك

بخلاف عكسه (قوله إلا بعد رميه عن نفسه) أي الجمرات الثلاث فلو رمي الجمرة سبعة عن نفسه وسبعة عن مستتبه لم تحسب هذه في رمي الثلاثة عن نفسه ثم يعود فيرميها عن مستتبه كما أفتى به شيخنا الرمي (قوله فلو خالف) بأن رمي عن غيره لم يقع عن الغير وإن نواه كما مر ويقع عن نفسه (تفسيه) ذكرهم الاستتابة للعاجز عن الرمي وسكوتهم عن غيره من بقية أركان الحج وواجباته يقتضي عدم صحة الاستتابة فيها ويصرح به ما قالوه في الحائض من أن الطواف يبقى في ذمتها ولم يقولوا بجواز استتابتها فيه فراجع ذلك (قوله والوقت) أي وقت الرمي (قوله فليس عليه إعادة الرمي) أي لكنها تسن (قوله أو الثالث) فيه نظر لأنه لا يتصور فتأمل (قوله ويجب الترتيب) بمعنى أنه يقع مرتبا وإن قصد خلافه ولا يحسب رميه عن يومه إلا بعد تمام الثلاث عن أمسه بين الجمرات سميت بذلك لرمي الجمرات أي الحصيات فيها ومسافة بعد الأولى عن مسجد الخيف ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة وخمسون ذراعا وعن الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعا وبين الوسطى وجمرة العقبة مائتا ذراعاً وثمانية أذرع وبين هذه وباب السلام أحد عشر ألف ذراعاً ومائتا ذراعاً وأحد وأربعون ذراعاً كل ذلك بذراع اليد وهو ينقص عن الذراع المصري بنحو ثمانية كما مر (قوله وعلى القضاء لا يجب الترتيب) فيه نظر مع وقوع الرمي عن الفائت قهرا كما مر (قوله ويجوز التدارك بالليل) هو المعتمد وكذا قبل الزوال وهذه مفهوم قول المصنف وكذا في باقي الأيام ويجرم على غير معذور تأخير رمي كل يوم عن غروبه وإن قلنا إن التدارك أداء (قوله أحصهما المنع) للمعتمد الجواز كما مر (قوله في الكتاب) أي الوجيز (قوله كما لو أخر إغ) ودفع بأن التدارك هنا أداء ولو في الليل على الأصح (قوله فعليه دم) أي وإن تركه لعذر كسهو ونسيان وغفلة وكذلك لشغل كما يأتي (قوله ثلاث حصيات) أي فأكثر

بحث السبكي أن يكون المراد الوقت إلى التفرد على قول الأداء (قول المتن تداركه في باقي الأيام على الأظهر) أي لأنه عليه السلام يجوز ذلك للرعاة فلو كانت بقية الأيام غير صالحة يفترق الحال بين المعذور وغيره كالوقوف بعرفة لكن لم يخصص لهم في تأخير النحر ولا في تأخير يومين (قول الشارح وعلى الأداء إغ) قال الإسوي إذا قلنا بالأداء جاز تأخير يوم ويومين ليفعله بعد ويجوز أيضا تقديم اليوم الثاني والثالث ليفعله مع اليوم الأول كما نقله في الكبير عن الإمام وجزم به في الصغير انتهى والذي صححه الروياني خلافه في التقديم وقال النووي إنه الصواب وبه قطع الجمهور (قول الشارح على الزوال) أي ولو ليلا وإن لم تفده عبارة المنهاج (قول الشارح ويجوز التدارك بالليل) سكت من قبل الزوال وقد صرح في الكبير بالمنع على قول القضاء وهو مشكل مع تجويزه ذلك على قول الأداء وأيضا فالنهار محل للرمي في الجملة فكيف يمتنع فيه ويجوز ليلا (قول الشارح كما لا يتدارك بعدها) أي وكما لا يتدارك الوقوف (قول الشارح وفي قول يجب إغ) أي إذا جعلناه قضاء (قول الشارح والثلاثة) مثلها الأربعة (قول الشارح كما يكمل) أي بالاتفاق (قول الشارح في وظيفة جمرة) أي وهي سبعة وهذا ساقه الإسوي قولاً خامساً وجعل الثاني أن لو وظيفة كل يوم دما كاملاً والثالث ليوم النحر دم وللأبق دم والرابع أن ثلاث الجمرات كالشعرات الثلاث فإذا ترك جميعها من يوم واحد كمل الدم وفي الجمرة والجمرتين الأقوال في الشعرة والشعرتين انتهى وكله ما أخذ من كلام الرافعي رحمه الله

المتروك (فعليه دم) في ترك رمي اليوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشيء الواحد وفي قول يجب لترك رمي كل يوم دم لأنه عبادة برأسها وعلى قول عدم التدارك يجب لكل يوم دم لفوات رميه بغروب شمس واستقرار بدله في الذمة (والذهب تكميل الدم في) ترك (ثلاث حصيات) أيضا كما يكمل في حلق ثلاث شعرات وقيل إنما يكمل في وظيفة جمرة كما يكمل في وظيفة جمرة يوم النحر وفي الحصة والحصاتين على الطريقين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين

أظهرها أن في الحصة الواحدة مد طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني وفي الحصتين ضعف ذلك (فتقمة) يجب وفي قول يستحب في ترك المبيت ليالي التشريق دم وفي قول في كل ليلة وعلى الأول في الليلة مد وفي قول درهم وفي آخر ثلث دم وفي الليلتين

ضعف ذلك إن لم ينفر قبل الثالثة فإن نفر قبلها ففي وجه الحكم كذلك لأنه لم يترك إلا ليلتين والأصح وجوب الدم بكماله لترك جنس المبيت بمنى قال في شرح المهذب وترك المبيت ناسيا كتركه عامدا صرح به الدارمي وغيره هذا كله في غير العذورين أما هم كأهل سقاية العباس ورعاء الإبل فلهم ترك المبيت ليالي منى من غير دم روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رخص للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى لأجل السقاية وروى مالك وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم عن عاصم بن عدى أنه رضي الله عنه رخص لرعاء الإبل أن يتركوا المبيت بمنى الحديث قال الترمذي حسن صحيح وإذا رمى يوم النحر ففي تداركه في أيام التشريق طريقتان أصحهما أنه على القولين في تدارك رميها والثاني لا يتدارك قطعاً لأن له أثراً في التحلل بخلاف رميها على التدارك يأتي فيه ما تقدم من كونه أداء وجوازه قبل الزوال ووجوب

(قول الشارح فلهم ترك المبيت) لهم أيضاً أن يدعوا في يوم ويأتوا به في الثاني قبل رميه نعم لا يرخص لهم في ترك رمي يوم النحر قاله في شرح المهذب وقال الإسوي في محل آخر بعاً ذلك إن هذا لا يعقل مع تصرفهم بجواز تأخير الرمي لغير أرباب الأعنار وأجيب بأن مسألة المعذور فيها ضم ترك الرمي إلى ترك المبيت وقال الأذرعى سبب الإشكال خلط طريقة بطريقة فإن طريقة اليفوى أن التدارك قضاء والجمهور أداء واليفوى مع أرباب العذر من الزيادة على يوم فتبعه الرافعي وغفل عن كونه مفرعاً على طريقته من القضاء في الإشكال وقال السبكي الأداء أو القضاء أمر اصطلاحى فلا يصح أن يؤخذ منهما حكم جواز التأخير وعدمه واختار أنه يحرم تأخير رمي كل يوم عن غروبه لغير المعذور مع القول بأن التدارك يكون أداء (قول الشارح لرعاء الإبل) حاول بعضهم أن يكون المراد إبل الحاج والوجه خلافه أخذاً من مسألة الخوف على المال (قول الشارح لأن له أثراً في التحلل) أى فلا يقاس عليها (قول الشارح ووجوب الترتيب بعده) الضمير فيه راجع للزوال من قوله وجوازه قبل الزوال (قول المتن طاف للوداع) لو أخر الحاج طواف الركن حتى انتهى أمره من المبيت والرمي

الترتيب بعده كما صرح المصنف كآين الصلاح في مناسكهما (وإذا أراد الخروج من مكة) بعد فراغ النسك (طاف للوداع) روى البخارى عن أنس أنه رضي الله عنه لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس أنه رضي الله عنه قال لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالمبيت

أى الطواف كما رواه أبو داود وقال فى شرح المذهب ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع إن قلنا هو واجب ولو طاف يوم النحر للإفاضة ثم للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها فى وقته إلى وطنه فقليل بجزئه ذلك الطواف وقيل لا ذكرهما صاحب البيان وهذا الثانى هو الصحيح وهو مقتضى كلام الأصحاب أهو من لم يكن فى نسك وأراد الخروج من مكة كالمكى يريد سفر أو الآفاق يريد الرجوع إلى وطنه طاف للوداع أيضا فى الأصح تعظيما للحرمة وتشبيها لاقتضاء خروجه الوداع باقتضاء دخوله للإحرام والثانى يجعل طواف الوداع من المناسك فيخصه بذى النسك

ومن أراد الإقامة بمكة بعد فراغ النسك لا يؤمر به وقوله أراد الخروج أى إلى مسافة القصر وفى شرح المذهب ودونها على الصحيح (ولا يكتفى بعده) لحديث ابن عباس السابق فإن مكث بعده لغیر اشتغال بأسباب الخروج كشراء متاع أو قضاء دين أو زيارة صديق أو عيادة مريض أعاده وإن اشتغل بأسباب الخروج كشراء الزاد وشد الرحل ونحوهما لم يحتج إلى إعادته قال فى الروضة ولو أقيمت الصلاة فصلها لم يعده (وهو واجب يجبر تركه بدم) وجوبا (وفى قوله سنة لا يجبر) أى لا يجبر جبره ولكن يستحب (فإن أوجبه فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة القصر وطاف (سقط الدم) كالمجوز الميقات غير محرم ثم عاد إليه (أو) عاد إليه (بعدها) وطاف (فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره والثانى يسقط كالحالة الأولى ويجب العود فيها ولا يجب فى الثانية

يحط من الأجرة شئ بتركه ولا يلزم الولي أن يطوف عن طفله ولا به على المعتمد فى جميع ذلك ولزوم الدم بتركه لتبعيته للمناسك وشبهه بها صورة ويلزم المحرم بعده والحلال كما مر (قوله أى الطواف) هو بيان لمعلق الجار وهو إما اسم كان أو خبرها (قوله لزمه دخول مكة إلخ) هو المعتمد (قوله وهذا الثانى هو الصحيح) وهو المعتمد (قوله فى الأصح) هو المعتمد (قوله إلى مسافة القصر) أى سواء أراد الإقامة أو لا إلى وطنه أو لا (قوله ودونها على الصحيح) أى إن كان إلى وطنه أو قصد إقامة تقطع السفر ولا فلا يلزمه والمسافة معتبرة من مكة لا من الحرم كما فى شرح شيخنا الرملى (قوله فإن مكث بعده) أى فى محل لا يجوز قصر الصلاة فيه (قوله لغیر اشتغال إلخ) ولو أغشى عليه أو جن أو أكره على عدم الخروج لم تجب إعادته لأن تمكن بأن مكث بعد زوال ذلك ولا فلا ، نعم يغتفر هنا ما يغتفر فى الاعتكاف كما أشار إليه بقوله أو عيادة مريض ويغتفر فعل ما نذب فعله كدخول البيت والصلاة فيه والتزام الملتزم والدعاء فيه وشرب ماء زمزم منها ومن مساقية العباس ونحو ذلك وينصرف بعد ذلك لتقاء وجهه ولا يمشى القهقرى كما يفعله الغوام (قوله يجبر تركه) ولو بترك بعضه وسواء تركه عامدا أو علما أو ناسيا أو جاهلا فقله فى المنهج لتركه نسكا مبنى على أنه من المناسك وتقدم أن المعتمد خلافه (قوله قبل مسافة القصر) أى وقبل وطنه أو محل إقامته كما مر (قوله وطاف سقطة الدم) والإثم فإن لم يطف كأن مات لم يسقط عنه (قوله وللحائض تركه) (١) نعم للمتحيرة فعله ولا دم لو تركته للشك فى طهرها وكالحائض من خاف على نفس أو مال أو منفعة أو تخلفه على رفقة (قوله خطة مكة) أى أبينها لا بعدها ولو قبل مفارقة الحرم فلا عود عليها (قوله ويسن شرب ماء زمزم) ولو لغیر حاج ومعتمر وأن يتضلع منه وأن يستقبل القبلة عند شربه منها وأن ينوى حال شربه ما شاء من جلب نفع أو زوال مرض لما فى الحديث ماء زمزم لما شرب له وسياقى ما يتعلق بفضلها فى الحرمات (قوله طعام طعام) لعل المراد أنه يغنى عن المطعومات من حيث إنه يشبع كالطعام (قوله وشفاء سقم) أى شرب ماؤها يشفى من السقام بقصد (قوله بعد فراغ الحج) ليس قيلا إلا

ثم دخل مكة فطاف للركن وخرج مسافرا لم يغن ذلك عن الوداع لأنه لا يدخل تحت غيره (قول المتن وهو واجب) أى لحديث ابن عباس وقوله وفى قول سنة استدلل به بأنه لو كان واجبا جبره على الحائض لأن الفداء لا يفترق الحال فيه بين المعذور وغيره كما فى ترك الرمي قال السبكي لا أظن أحدا يقول بأنه يجبر إذا لم نجعله نسكا فإن قيل به فهو فى غاية الإشكال واختار أنه من المناسك لذلك وأجاب عن عدم طلبه من المقيم بمكة بأن شرطه إرادة فراقها ولم توجد وحمل النسك فى حديث المهاجر على غير التابع (قول الشارح ما لو عاد) (٢) ومات مثلا قبل الطواف فإن الدم لا يسقط (قول المتن ويسن) أى فى سائر الأحوال لا عقب طواف الوداع خاصة ويسن دخول الكعبة من غير إيذاء قال الحليمى وإذا دخلها يخر ساجدا قال بعضهم هو سجد شكر (قول المتن وزيارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج) عن العبدى المالكي أن زيارته عليه السلام

(وللحائض النفر بلا) طواف (وداع) روى الشيخان عن ابن عباس أنه قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض فلو طهرت قبل مفارقة مكة لزمها العود والطواف أو بعدها فلا والنفساء كالحائض فى ذلك ذكره فى شرح المذهب (ويسن شرب ماء زمزم) للاتباع رواه الشيخان وروى مسلم حديث إنهما مباركة إنها طعام طعم زاد أبو داود الطيالسى فى مسنده وشفاء سقم (وزيارة قبر رسول الله ﷺ بعد فراغ الحج)

(١) قول الغشى الموجود فى المتن وللحائض النفر .

(٢) قول الغشى ما لو عاد ومات إلخ) كذا الأصل الذى بأيدينا وليس فى الشرح كما ترى ولعل فيه سقطا والأصل (قوله وطاف سقطة الدم) بخلاف ما لو عاد ومات إلخ أو نحو ذلك تأمل اهـ مصححه .

ففي حديث « من حج ولم يزرني فقد جفائي » رواه ابن عدى في الكامل وغيره وروى الدارقطني وغيره « من زار قبري وجبت له شفاعتي » ومفهومه أنها تجوز لغير زائره وفي شرح المهذب زيارة قبر رسول الله ﷺ من أهم القربات فإذا انصرف الحاج والمعتمرون من مكة استحب لهم استحبابا متأكدا أن يتوجهوا إلى المدينة لزيارته ﷺ وليكثر المتوجه إليها في طريقه من الصلاة والتسليم عليه ويزيد منهما إذا أبصر أشجارها مثلا

ويستحب أن يغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابه فإذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والخبر فيصلح تحية المسجد بجنب المنبر ثم يأتي القبر فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويعد منه نحو أربع أذرع فيقف ناظرا إلى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والإجلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم ولا يرفع صوته وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى أبو داود بإسناد صحيح « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أريد عليه السلام » ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله عنه فإن رأسه عند منكب رسول الله ﷺ ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله عنه ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى ثم يستقبل القبلة ويدعو

لكونه له أكد فحسن الزيارة ولو لغير حاج ومعتمر بل قال العبد المالكى إن قصد زيارته أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس (قوله قصد الروضة) ففي الحديث « ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة » أى قطعة من أرض الجنة أو العمل فيها كالعمل في رياض الجنة أو موصل إلى رياض الجنة أو أنها ستكون من رياض الجنة أو الجالس فيها يرى من الراحة ما يراه الجالس في رياض الجنة وعلى كل بحث من جلس فيها وحلف أنه جالس في الجنة (قوله والمنبر) فمن على رضى الله عنه أنه ﷺ قال منبري على حوضي فيحتمل أنه عليه الآن ويحتمل أنه ينقل إليه في الآخرة (قوله وأقل السلام عليه إلخ) ويزيد عليه من فلان إن كان قد حمله السلام عليه (قوله إلا رد الله على روحى) يحتمل أنه على حذف قد المفيدة لاستمرارها قبله وبعده وهذا أولى الأجوبة ويحتمل أنها ترد حقيقة لأن روحه عليه الصلاة والسلام في الملأ الأعلى ويحتمل أن المراد بها النطق كما قاله الجلال السيوطى ويحتمل أنه الملك الذى يبلغه كما في رواية « من صلى على عند قبري وكل الله به ملكا يبلغنى وكفى أمر دنياه وآخرته وكتب له شفيعا وشهيدا يوم القيامة » (قوله يتأخر) أى يمشى إلى جهة يمينه وكذا ما بعده (قوله عند منكب رسول الله ﷺ) أى في مقابلته من وراء ظهره (قوله على عمر) ورأسه عند منكب أبى بكر على مثل ما ذكر (قوله قبالة وجه رسول الله ﷺ) وعلامته الكوكب المسمى بالدرى الملقب بجدار القبر الشريف داخل الحجرة الشريفة وكان فيما مضى مسمارا من فضة وصار الآن حجرا من الألباس الأصفر أبدله به السلطان أحمد في زمن سلطنته (قوله ثم يستقبل القبلة) أى بحيث لا يستدير القبر الشريف وإذا أراد السفر يودع المسجد بركتين وأعاد الزيارة المذكورة ثم يدعو بما شاء ثم يقول اللهم لا تجعله آخر العهدى من حرم رسولك ويسر لنا العود إلى الحرمين سيلا سهلا وارزقنا العفو والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا إلى أهلنا سالمين غافلين وينصرف تلقاء وجهه ولا يمشى القهقرى كما يفعله العوام (تفصيله) يكره كراهة شديدة فى حال الزيارة أو غيرها أن يلصق ظهره أو بطنه بجدار القبر الشريف أو يمسحه باليد ويقبلها أو يقبله وليحذر من الطواف بالقبر والصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه أو استقباله بالصلاة (فروع) يندب الصيام بالمدينة المنورة والمجاورة بها ممن لم تسقط حرمتها عنده والتصدق على أهلها خصوصا الماكثين بالحرم النبوى والغرباء ومن البدع المنكرة تقرب العوام بأكل التمر الصيحاني فى الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

(فصل فى أركان النفس وما يتعلق بها) (قوله خمسة) سكت عن عدد الترتيب ركنا سادسا كما هو الصحيح فى الروضة وغيرها لأنه لا بد منه فى الحج إلا فى جواز تقديم السعى والحلق على ما يأتى وفى العمرة مطلقا (قوله أى نية الدخول فيه) أى قصد أفعاله كما فى الصلاة وقدم تفسير الإحرام بالدخول أيضا ولم يجعله هناك كذلك لأنه لا يناسب الركنية المذكورة هنا (قوله كما قاله فى شرح المهذب) فيه رد على السبكي بقوله إن النوى ضعف

أفضل من قصد الكعبة وبيت المقدس قال فى القوت ويكره مسح الجدار باليد وتقبيله وكذا إصااق البطن أو الظهر بالجدار قال ولا تغتر بمن يفعل ما يخالف ذلك (قول الشارح وأقل السلام عليه السلام عليك إلخ) وإذا حمله أحد سلا ما يقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان ونحو ذلك قاله السبكي .

(فصل أركان الحج إلخ) (قول الشارح أى نية الدخول) قد فسره فيما سلف بالدخول فى النسك وعدل هنا

لنفسه ومن شاء من المسلمين انتهى **(فصل)** (أركان الحج خمسة الإحرام) به أى نية الدخول فيه (والوقوف) بعرفة للحديث السابق « الحج عرفة » (والطواف) قال تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ (والسعى) روى الدارقطني والبيهقى بإسناد حسن كما قاله فى شرح المهذب أنه ﷺ

استقبل الناس في المسعى وقال يأيتها الناس اسمعوا فإن السعى قد كتب عليكم (والخلق إذا جعلناه نساكاً) وهو المشهور كاتقدم لتوقف التحلل عليه كالطواف (ولا تجزئ) هذه الخمسة أى لا مدخل للجبران فيها بحال وقد تقدم ما يجبر بالدم ويسمى بعضاً وغيره يسمى هيئة (وما سوى الوقوف أو كان في العمرة أيضاً) لشمول الأدلة السابقة لها (ويؤدى النساك على أوجه) بأن يحرم بهما معا أو بالتحج أو بالعمرة قالت عائشة : خرجنا مع رسول الله ﷺ فمننا من أهل بعمرة ومننا من أهل بحج ومننا من أهل بحج وعمرة [رواه الشيخان] (أحدها الأفراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة كإحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتى بعملها) هذه الصورة الأصلية للأفراد ويضم إليها صور فوات الشروط الأتية في التمتع على وجه (الثاني القرآن بأن يحرم بهما) معا (من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان) هذه الصورة الأصلية للقرآن (ولو أحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارناً) يحرم بهما

يكفيه عمل الحج روى مسلم أن عائشة أحرمت بعمرة فدخل عليها رسول الله ﷺ فوجدتها تبكي فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله ﷺ أهلكي أهلكي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت طافت بالبيت وبالصفا والمروة فقال لها رسول الله ﷺ قد حللت من حجك وعمرك جميعاً و قوله قبل الطواف أى قبل الشروع فيه فلو شرع فيه لم يصح الإحرام بالحج لأنه اشتغل بعمل من أعمال العمرة (ولا يجوز عكسه في الجليد) وهو أن يحرم بالحج في أشهره ثم بعمرة قبل الطواف للقدوم وجوزه القديم قياساً على العكس فيكون قارناً أيضاً و فرق الأول بأن إدخال الحج على العمرة يفيد زيادة على أعمالها بالوقوف والرمي والمبيت بخلاف العكس

هذا الحديث (قوله يؤدى النساك) أما أحدهما فيؤدى على خمسة أوجه الثلاثة المذكورة والحج وحده والعمرة وحدها (قوله على أوجه) أى ثلاثة والإطلاق لا يخرج عنها صرفة (قوله فيحصلان) ويكفيانه عن حجة الإسلام وعمرة والأعمال التى أتى بها قيل للحج وأن العمرة انغمرت فيه كالحديث الأصغر مع الأكبر (١) وقيل عنهما معا لما قالوا إنه يستحب أن يأتى بطوافين وسعين خروجاً من خلاف أبى حنيفة وفيه نظر فقد قالوا فى الوضوء مع الغسل كذلك (قوله على وجه) أى مرجوح (قوله من الميقات) بيان للواقع لا قيد (قوله فى أشهر الحج) هو غير قيد فى الإحرام والعمرة (قوله قبل الشروع فيه) ولا يضر تقبيل الحجر ومسه مثلاً (قوله فلو شرع فيه) ولو بخطوة ولو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فى الطواف أو بعده صح إحرامه وكان قارناً (قوله وقيل يصح) هو المعتمد (قوله من ميقات بلده) ومن مكة ليس للتقييد كما يعلم من كلامه بعد (قوله مسافة القصر) ليس قيدياً إذ لزم وفيما دونها أولى .

إلى نية الدخول لأنه الملازم للركنية (قول الشارح لتوقف التحلل عليه) أى مع عدم جبره بالدم فلا يرد الرمي (قول الشارح لشمول الأدلة) قال الإسنى بدله قياساً على الحج (قول المتن على أوجه) هو جمع قلة لأن الكيفيات ثلاث (قول الشارح على وجه) متعلق بقوله يضم (قول المتن بأن يحرم بهما معا) أى فإن كان مكياً أحرم بهما من مكة تغليبا لميقات الحج (قول المتن ويعمل عمل الحج) خالف أبو حنيفة فاشتراط طوافين وسعين (قول الشارح هذه الصورة الأصلية للقرآن) أى بخلاف الصورة فى قوله ولو أحرم إلخ وكذا صورتان فى قول الشارح الآتى ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج إلخ فإن كلا منهما من القرآن ولكنه غير الصورة الأصلية فلا يتوجه اعتراض على تفسير المتن القرآن بهذه الصورة فقط (قول الشارح بخلاف العكس) أى فإن أعمال العمرة صارت مستحقة بسبب الإحرام بالحج فلم يفد الإحرام بها شيئاً (قول الشارح مريداً للإحرام) احتراز عن غير المريد إذا بدا له الإحرام بعد ذلك فإنه من جملة صور المتن أعنى قوله بأن يحرم بهما من الميقات (قوله الشارح هذه الصورة الأصلية للتمتع) أى فلا يرد على ذلك أن منه الصورة الآتية قريباً فى كلام الشارح (قول الشارح ويلزمه فيه دم) حكمة التعرض لهذا هنا مع أنه سيأتى أن الفروع المذكورة عقبه تكلم فيها الشارح على حكم الدم فيها (قول الشارح وبينه وبين مكة مسافة القصر) احتراز عن دونها فإنه يكون حاضر المسجد الحرام فلا يجب عليه دم التمتع لكن الصحيح اعتبار المسافة من الحرم لا من مكة زادها الله شرفاً كذا ذكر الإسنى رحمه الله أقول ولينظر فى هذا وفى الفرع المنقول عن الغزالي وهو إذا دخل الأفاقي مكة غير مريد للنسك فكما دخل اعتمر ثم حج قال الغزالي رحمه الله لا يكون متمتعاً وعلمه بأنه صار من حاضرى المسجد إذ لا يعتبر فيه قصد الإقامة قال الرافعى وهذه المسألة موضع توقفه ولم أرها لغيره وما ذكره من عدم اعتبار الإقامة بما يتنازع فيه كلام عامة الأصحاب ونقلهم عن النص فإنه ظاهر فى اعتبارها بل

ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخله عليها فى أشهره فقبل لا يصح هذا الإدخال لأنه يؤدى إلى صحة الإحرام بالحج قبل أشهره وقيل يصح لأنه إنما يصير محرماً بالحج وقت إدخاله قال فى الروضة الثانى أصبح أى فيكون قارناً ولو أحرم بهما بعد مجاوزته الميقات مريداً للإحرام كان قارناً أيضاً وإن أساء (الثالث التمتع بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجاً من مكة) هذه الصورة الأصلية للتمتع ويلزمه فيه دم بشرطه كما سيأتى ولو جاوز الميقات مريداً للنسك ثم أحرم بالعمرة وبينه وبين مكة مسافة القصر لزمه دم التمتع مع دم الإساءة عند الأكثرين فيكون متمتعاً .

وكذا لو جاوزه غير مرید للنسك ثم بدله فأحرم بالعمرة فإنه يلزمه دم التمتع على ما سيأتي فيكون متمتعاً ولو خرج من مكة وأحرم بالحج من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته فلا دم عليه كما سيأتي وهو متمتع ووجه التسمية بالتمتع استمتاعه بمحظورات الإحرام بين العمرة والحج (وأفضلها) أي أوجه أداء النسكين (الإفراد وبعده التمتع وفي قول التمتع أفضل) من الأفراد وأما القرآن فمؤخر عنهما جز ما لأن أفعال النسكين فيهما أكمل منها فيه وحكي عن المزني وابن المنذر وأبي إسحاق المروزي أن القرآن أفضل منهما منشأ الخلاف اختلاف الرواة في إحرامه عليه السلام وروى الشيخان عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليك عمرة وحجاً، وروى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحرم متمتعاً وروى عن جابر وعائشة أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ورواه مسلم عن ابن عباس أيضاً ورجح هذا

(قوله اختلاف الرواة إلخ) ويمكن الجمع بينها وإن كان الأفراد هو الأرجح بأن يقال إنه صلى الله عليه وسلم أحرم أولاً مطلقاً ثم صرفه للعمرة ثم أدخل الحج عليها فمن قال إنه مطلق نظرياً أول إحرامه ومن قال إنه متمتع نظرياً أول صرفه ومن قال إنه قارن نظرياً ما بعد إدخال الحج ومن قال إنه مفرد نظرياً أنه أتى بأعمال الحج وما ذكره في المجموع في الجمع غير متجه فراجع وتأمل (قوله في سنته) أي قبل فراغ شهر الحجة سواء اعتمر فيه بعد فراغ الحج أو قدم العمرة على الحج كأن وقعت في رمضان ولو بوقوع إحرامها فيه (قوله وعلى التمتع دم) فلو قرن بعد عمرته لزمه دمان وقال الإسنوي دم فقط (قوله من مساكهم إلخ) صرح بالمساكن لأنها المرادة كما يأتي في الروضة ومن له مسكنان قريب وبعيد يعتبر ما فيه أهله أي زوجته وأولاده وماله ثم ما فيه أهله ^(١) ثم ما كثرت إقامته فيه ثم ما عزم على الرجوع إليه ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه ولا عبرة بقصد توطن غريب بعد أداء النسك (قوله ومن إطلاق إلخ) وكذا جميع ما في القرآن من ذكر المسجد الحرام فالمراد به جميع الحرم لإقوله تعالى: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ فالمراد به الكعبة فقط كذا أطلقوه والوجه أن يستثنى منه أية ليلة الإسراء أيضاً لأن المراد فيها حقيقة المسجد فقط (قوله لزمه دم التمتع) لأنه ربح ميقاتاً بخلاف حاضري المسجد الحرام لأنهم لم يرجوه (قوله على الأصح من الحرم) هو المعتمد وكذا المختار وقول الشافعي كما في المنهج أن اعتبار الحرم

عباس أيضاً ورجح هذا بكثرة روايته وبأن جابراً منهم أقدم صحة وأشد عناية بضبط الناسك وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة إلى أن تحلل وشرط تفضيل الأفراد أن يعتصر في سنته فلو أخرت عنها فكل من التمتع والقران أفضل منه لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه (وعلى التمتع دم) قال تعالى: ﴿فمن تمتع بالعمرة﴾ أي بسببها إلى الحج ﴿فلما استيسر من الهدى﴾ (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام) قال تعالى: ﴿ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام﴾ فلا دم على حاضريه (وحاضروه من) مساكهم (دون مرحلتين من مكة) كمن مساكهم بها (قلست الأصح من الحرم والله أعلم) والرافعي في الشرح

في اعتبار الاستيطان وقال النووي المختار أنه متمتع ليس بحاضر بل يلزمه الدم واختار السبكي مقالة الغزالي (قول الشارح وكذا لو جاوزه إلخ) أي سواء بلغ مكة قبل الإحرام أم لا كما سيأتي ثم غرض الشارح رحمه الله من سوق هذه الفروع هنا الحكم على فاعلها بأنه يسمى متمتعاً وإن كان ظاهر المتن يأتي ذلك فقد اعتذر عنه بأن الغرض منه بيان الصورة الأصلية (قول الشارح وهو متمتع) جعل المحب الطبري هذا من أفراد الفاضل قال بل هو أفضل من تأخير العمرة عن الحج وفعلها في سنته (قول المتن وفي قول التمتع أفضل) لما يأتي ولأن فيه المبادرة بالعمرة قال الإسنوي ولو تمتع ولكن اعتمر بعد الحج فيظهر أن يكون أفضل واعترض بأنه خروج عن محل الكلام وهو تأدية فرض السلام لا مطلق التأدية (قول الشارح فلا دم على حاضريه) قالوا المعنى فيه أن الحاضر بمكة ميقاته نفس مكة فلا يكون راجحاً ميقاتاً واعترض بأن من بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك يلزمه أن يحرم من موضعه ويجب الدم بتركه فإذا تمتع فقد استفاد ميقاتاً ولك أن تقول قطعوا النظر عن ذلك وجعلوا هذا ضابطاً لأن هذا القدر الذي يستفيده مشقته يسيرة غالباً فالحق بمن في مكة نفسها (قول المتن وحاضروه إلخ) أي بدليل منع القصر والفطر في مثل هذه المسألة (قوله المتن من مكة إلخ) دليله أن المسجد في الآية ليس المراد منه حقيقة اتفاقاً فلا بد من تجوز وحمله على مكة أقل تجوزاً ودليل الثاني أن المسجد غالب إطلاقاًه بمعنى الحرم فكان الإطلاق بالغالب أولى (قول الشارح وهم من مسكنه) يريد أن عبارة الروضة تصريحاً بالسكنى بخلاف عبارة المنهاج

حكى الوجهين وقال الثاني هو الدائر في عبارات أصحابنا العراقيين وقال في الشرح الصغير إنه أشبه بعبارة الروضة وهم من مسكنه دون مسافة القصر من الحرم وقيل من نفس مكة والقريب من الشيء يقال إنه حاضره قال تعالى: ﴿وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر﴾ أي قرية منه ومن إطلاق المسجد الحرام على جميع الحرم كما هنا قوله تعالى: ﴿فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ ومن جاوز الميقات غير مرید نسكاً ثم بدله فأحرم بالعمرة قبل دخول مكة أو عقب دخولها لزمه دم التمتع على الأصح في الأولى والمختار في الروضة في الثانية لأنه ليس من الحاضرين والثاني بعده منهم

(وأن تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أى الحج فلو وقعت قبل أشهره أو فيها والحج في سنة قابلة فلا دم ولو أحرم بها قبل أشهره وأتى بجميع أفعالها في أشهره ففي قول يجب الدم والأظهر لا لتقدم أحداً كانها ولو تقدم بعض أفعالها فأولى أن لا يجب الدم أيضاً وعلى الأول قيل يجب والأصح لا (وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميقات) الذى أحرم بالعمرة منه فلو عاد إليه أو إلى مسافته وأحرم بالحج فلا دم وكذا لو عاد إلى ميقات أقرب إلى مكة من ميقات عمرته

وأحرم منه لا دم عليه في الأصح لانتهاء تمتعه وترفعه ولو أحرم به من مكة ثم عاد إلى الميقات سقط عنه الدم في الأصح ثم الشرط الثانى مناسط وجوب الدم والخارج بالأول والثالث كالمستثنى منه ولا تعتبر هذه الشروط في التسمية بالمتمتع وقيل تعتبر فيها أيضاً حتى لو فات شرط منها يكون مفرداً (ووقت وجوب الدم إحرامه بالحج) لأنه حيث يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج ولا تنأق إراقته بوقت وهو دم شاة بصفة الأضحية ويقوم مقامها سبع بدنة أو سبع بقرة (والأفضل ذبحه يوم النحر ويجوز قبل الإحرام) بالحج بعد التحلل من العمرة في الأظهر ولا يجوز قبل التحلل منها في الأصح (فإن عجز عنه في موضعه) وهو الحرم بأن لم يجده فيه أو لم يجد ما يشتره به فيه (صام) بدله (عشرة أيام ثلاثة في الحج تستحب قبل يوم عرفة) لأنه يستحب للحاج

يؤدى إلى إدخال البعيد عن مكة وإخراج القريب عنها لاختلاف المواقيت يقال عليه واعتبار مكة يؤدى إلى إدخال البعيد من الحرم وإخراج القريب منه لما ذكر فتأمل (قوله وأن تقع عمرته إلخ) هو قيد للزوم الدم وكون الأفراد أفضل والأفصل لا فالتمتع أفضل ولا دم ولا يتكرر الدم بتكرارها على الأرجح ولا يشترط في وجوب الدم قصد التمتع ولا بقاؤه حياً ولا وقوع النسكين عن واحد فلو استأجره واحد للحج وآخر للعمرة فتمتع عنهما أو اعتمر عن نفسه وحج عن غيره أو عكسه فهو متمتع ثم إن تمتع بلا إذن مستأجره فعليه دمان للتمتع واحد وإساءته بمجاوزة الميقات واحد أو بإذنه قدم واحد عليهما نصفان إن أسيرامعا وإلا فالصوم على الأجير وحده (قوله والأظهر لا) هو المتمد (قوله فأولى) هو المتمد (قوله والأصح لا) هو المتمد (قوله في الأصح) هو المتمد في الصورتين (قوله لانتهاء تمتعه) يعلم منه أن الدم إنما وجب عليه لسقوط مسافة الميقات من أحد النسكين الذى هو الحج هنا وأحدهما في القارن الآتى ولذلك سقط الدم عنه إذا عاد إلى ميقات ولو أقرب من ميقاته أو إلى مرحلتين ولو بغير ميقات ومتى سقط الدم سقط الإثم أيضاً وما ذكره هنا لا يخالف ما مر في معنى تسميته متمتعاً كما يؤخذ مما ذكره بقوله ولا تعتبر هذه الشروط في تسميته متمتعاً الذى هو الأصح (قوله ووقت وجوب إلخ) ويجوز ذبحه عند إرادة إحرامه لأنه ما له سببان (قوله ولا تنأق إراقته بوقت) ويتقيد مكانه بالحرم^(١) (قوله والأفضل ذبحه يوم النحر) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قوله فإن عجز) أى وقت إرادة الأداء وإن كان موسراً قبله وعلم قدرته بعده (قوله أو لم يجد إلخ) أى أو وجده بأكثر من ثمن التل ويشترط أن يكون زائداً على العمر الغالب كما في نفقة الزوجة وغنى الزكاة ولو وجده لكن احتاج إليه فهو عاجز (قوله تستحب قبل يوم عرفة) بل تجب إن كان إحرامه قبل يوم العيد بمن يسعها فأكثر وتجب بقدر ما أدركه منها إن كان إحرامه بقدر زمن لا يسعها فإن أخر ما أدركه منها عصي وكان قضاء ولا يجب عليه أن يقدم الإحرام بمن يسعها لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب (قوله إلى أهله) أى

(قول المتن وأن تقع عمرته .. إلخ) أى لأن العرب كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فشرع التمتع رخصة لأن القريب قد يقدم قبل عرفة بأيام ويشق عليه استدامة الإحرام لو أحرم من الميقات بالحج ولا سبيل إلى مجاوزته بغير إحرام فرخص له الشرع أن يعتمر ويتحلل مع الدم (قول المتن من سنته) أى لما روى سعيد ابن المسيب أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يعتمرون في أشهر الحج فإذا لم يجدوا من عامهم ذلك لم يهدوا ثم كلام الكتاب إلخ يفهم أنه لا يشترط لو وجب الدم نية التمتع ولا وقوع النسكين عن شخص ولا بقاؤه حياً إلى فراغ الحج وهو كذلك وفي الأولى وجه وفي الأخيرتين قول (قول الشارح وعلى الأول) متعلق بقوله ففي قول تجب (قول الشارح يكون مفرداً) ذهب إليه القاضى والإمام فيما لو فرغ منها قبل أشهر الحج وأبقيا الخلاف فيها واختاره السبكي (قول المتن والأفضل ذبحه إلخ) خروجاً من خلاف الأئمة الثلاثة (قول المتن ويجوز قبل الإحرام إلخ) لأنه حق مالى تعلق بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة (قول المتن فإن عجز عنه في موضعه) أى لأنه يعتبر ذبحه بأرض الحرم (قول الشارح بأن لم يجده .. إلخ) يريد أنه لا فرق بين العجز الحسى والشرعى (قول الشارح ولا يجوز تقديمها على الإحرام) كذلك لا يجب عليه تقديم الإحرام بمن

فطره كاتقدم في صوم التطوع ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحج لأنها عبادة بدنية فلا تتقدم على وقتها ولا يجوز له صوم شيء منها في يوم النحر ولا في أيام التشريق وجوز صومه له القديم كاتقدم في كتاب الصيام (وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر) قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ وقال ﷺ للمتمتعين: «من كان معه هدى فليهد ومن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» [رواه الشيخان].

(١) أى وجوب الميقات المكاني لا الزماني .

والثاني إذا فرغ من الحج لأن قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ مسبوق بقوله ثلاثة أيام في الحج فتصرف إليه وكأنه بالفراغ رجوع عما كان مقبلا عليه من الأعمال وعلى الأول لو توطن مكة بعد فراغه من الحج صام بها وإن لم يتوطنها لم يجز صومه بها ولا يجوز صومها في الطريق إذا توجه إلى وطنه لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها وقيل يجوز لأن ابتداء السير أول الرجوع وعلى الثاني لو أخره حتى يرجع إلى وطنه جاز بل هو أفضل خروجا من الخلاف وفي قول التقديم أفضل مبادرة إلى الواجب وعلى القولين لا يصح صوم شيء من السبعة في أيام التشريق لأنه يعد في الحج (ويندب تتابع الثلاثة) وكذا (السبعة) وحكى قول مخرج من كفارة اليمين أنه يجب فيهما التتابع (ولو فاتته الثلاثة في الحج) ورجع إلى أهله (فالأظهر أنه يلزمه أن

يفرق في قضائها بينها وبين السبعة) كما في الأداء والثاني يقطع النظر عن الأداء وعلى الأول يكفي التفريق يوم في قول والأظهر يفرق بأربعة أيام ومدة إمكان سيره إلى أهله على العادة الغالبة لتم عاكاة القضاء للأداء وإن قلنا يجوز له صوم أيام التشريق كفى التفريق بمدة إمكان السير وإذا قلنا الرجوع الفراغ من الحج وقلنا ليس له صوم أيام التشريق فرق بأربعة أيام وفي قول يوم وفي آخر لا يلزم التفريق وإن قلنا له صومها لم يجب التفريق وقيل يجب يوم ليقوم مقام انفصال الثلاثة في الأداء عن السبعة بكونها في الحج والحاصل خمسة أقوال وما بعد الخامس متداخل وفي سادس مخرج أنها لا تقتضي ويستقر الهدى في ذمته

إلى وطنه الذي تتعقد به الجمعة ولا يتصور فيها القضاء وسأني لو توطن غيره (قوله صام بها) أي مكة ويجب أن يفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام التي هي العيد والتشريق (قوله وإن لم يتوطنها إلخ) فلا عبرة بإقامته بغير توطن (قوله ويندب إلخ) نعم تقدم أنه لو أحرم قبل يوم العيد بزمن يسعها أو بعضها وجب التتابع (قوله والأظهر يفرق إلخ) هو المعتمد (قوله على العادة الغالبة) يفيد اعتبار إقامة مكة وأثناء الطريق مما جرت به العادة (قوله والحاصل خمسة أقوال) وهي عدم لزوم التفريق لزومه بيوم فقط لزومه بأربعة أيام فقط لزومه بمدة سيره لزومه بالآخرين معا وهو المعتمد (قوله ثم عاد إلى الميقات) المتقدم في التمتع يفيد أنه يكفي أي ميقات من مواقيت الحج وإن كان أقرب مما أحرم منه وفارق لزوم عود المجاوز لما أحرم من لإسائه (فروع) لو شرع المتمتع أو القارن في الصوم ثم وجد الهدى سن له العود إليه أو قبل الشروع وجب العود إليه ولو مات قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط ويجب صرفه لفقراء الحرم أو صوم فمكر مضان فيسقط عنه إن لم يتمكن منه وإلا وجب أن يطعم عنه لكل يوم مد ويسن صرفه لفقراء الحرم ولا يجب لأنه بدل الصوم وهو غير مختص بهم

يمكنه فيه صوم الثلاثة قبل العيد وقيل يجب ولو تأخر التحلل عن أيام التشريق وصامها بعد ذلك قبل أن يتحلل أتم وصارت قضاء وإن صدق عليه أنه في الحج لأن تأخير نادر فلا يكون مرادا في الآية قال الإمام وإنما يلزمه صوم الثلاثة في الحج إذا لم يكن مسافرا فإن كان فلا كصوم رمضان وضعفه الشيخان (فهاشدة) قال الإسنوي رحمه الله حيث صارت الثلاثة قضاء ففى السبعة قولان في تحريم الجرجاني قال الإسنوي والذي فهمته من كلام أكثرهم الجزم بأنها أداء (قول الشارح والثاني إذا فرغ من الحج) وقيل على هذا المراد الرجوع من منى بعد فراغ أعمال الحج (قول المتن ويندب تتابع الثلاثة إلخ) مبادرة إلى فعل الواجب (قول الشارح كما في الأداء) يشكل عليه عدم وجوب التفريق في قضاء الصلوات بقدر أوقاتها فالأحسن ما قاله غيره لأنه تفريق واجب في الأداء يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع فلم يسقط بالصلوات كترتيب أفعال الصلاة والثاني وصححه الإمام قاس على عدم التفريق في قضاء الصلوات قال الرافعي في الأولى وفارق تفريق الصلوات لأن ذلك تفريق يتعلق بالوقت وهذا يتعلق بالفعل وهو الحج والرجوع (قول الشارح والحاصل خمسة أقوال) وهي قوله والثاني يقطع النظر عن الأداء وقوله بيوم في قول وقوله والأظهر وقوله بمدة إمكان السير وقوله بأربعة أيام (قول الشارح وما بعد الخامس) أي وهو قوله بيوم وفي الآخر لا يلزمه والخمسة قبل ذلك ومنها مقابل الأظهر (قول الشارح الملحق به القارن) أي قدمه فرع عن دم التمتع لأنه وجب بالقياس عليه فالحالة التي لا يجب فيها على الأصل لا يجب على الفرع وأما قوله بطريق الأولى فهو متعلق بقوله الملحق يعني أن القارن ألحق في وجوب الدم عليه بالمتمتع بطريق الأولى لأن أعمال التمتع أكثر ثم رأيت في شرح الروض قال لأن دم القارن فرع عن دم التمتع فإذا لم يجب في الأصل ففرعه أولى اهـ وفيه نظر

بدها وفواتها بفوات يوم عرفة وإن جوز ناله صوم أيام التشريق بفوات أيامه وأن تأخر طواف الركن عنها لأن تأخيرها بعيد في العادة فلا يقع قبله بعدها مراد من قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ (قوله يفرق) وقيل يقع (وعلى القارن دم كدم التمتع) في صفته وبدله عند المعجز عنه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم) كما في التمتع الملحق به القارن فيما ذكر بطريق الأولى فإن أعمال التمتع أكثر من أفعاله وروى الشيخان عن عائشة أنها عليها السلام ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ولو دخل القارن مكة قبل يوم عرفة ثم عاد إلى الميقات

سقط عنه الدم كما يسقط عن المتمتع إذا عاد بعد الإحرام بالحج إلى الميقات وقيل لا يسقط والفرق أن اسم القران لا يزول بالعود إلى الميقات بخلاف المتمتع

[باب محرمات الإحرام]

أى ما يحرم بسبب الإحرام (أحدهما ستر بعض رأس الرجل) مع البعض الآخر أو لا (بما يعد ساترا) من غيظ أو غيره كقلنسوة وعمامة وخرقة وعصابة وكذا طين نخين في الأصح (إلا الحاجة) كمدواة أو حر أو برد فيجوز ونجب الفدية واحترز بالرجل عن المرأة وبما يعد ساترا عما لا يعد كوضع يده أو يد غيره أو زنبيل أو حمل والتوسد بسوادة أو عمامة والانتفاس في الماء والاستظللال بالخل وإن مس رأسه وشده بغيظ لمنع الشعر من الانتشار وغيره (وليس الخيط) كالقميص (أو المنسوج) كالزرد (أو المعقود) كحبة اللبد. (في سائر) أى باقى (بلدته) أى الرجل (إلا إذا لم يجد غيره) فيجوز لبس السراويل منه والخفين إذا قطعاً أسفل من الكعبين ولا فدية وإن احتاج إلى لبس الخيط للمداواة أو حر أو برد جاز ووجبت الفدية كما تقدم في الستر وإن ستر أو لبس الخيط من غير عذر وجبت الفدية ومن الحرم عليه القفاز وسياق وأحق به ما لو اتخذ لساعده مثلاً غيظاً أو للحيته خريطة يغفلها بها إذا خضبها

[باب محرمات الإحرام]

أى بيان الأمور التي تحرم بسبب الإحرام وزيادة ما يحرم على الحلال غير معيب والمذكور فيه المحرمات على المذاهب الأربعة لزيادة الفائدة وعدها المصنف خمسة وبعضهم ثمانية وبعضهم عشرة وبعضهم عشرين وهو اختلاف لفظي^(١) من حيث عدم الترجمة والأنسب لخصوص الحرم الثاني وللأعم الثالث أو الرابع لموافقته للنظم الآتى (قوله رأس الرجل) أى بشراً وشعره فى حده بخلاف ما استرسل منه ومن الرأس البياض خلف الأذن ويجب كشف جزء مما حوالى الرأس الملاصق له لإتمام الواجب وخرج به الوجه خلافاً للأئمة الثلاثة والمراد بالرجل الذكر يقينا فدخل الصبي وخرج الخنثى لأنه كالمرأة (تفصيله) تعدد الرأس يعتبر بما فى الوضوء (قوله بما يعد ساترا) أى عرفاً وإن لم يمنع إدراك لون البشرة كالزجاج ومهلل النسج (قوله طين نخين) بخلاف الرقيق (قوله كوضع يده إلخ) ولا فدية فى شيء من ذلك وإن قصد به الستر وإن حرم قاله شيخنا الرملى وعند شيخنا كابين حجر وجوب الفدية عند قصد المذكوور وشرح شيخنا كابين حجر وفيه أن الزنبيل إذا صار كالقلنسوة وجبت فيه الفدية مطلقاً (قوله فى الماء) ولو كدراً أو متلهللاً ومصل وفارق الصلاة بأن المقصود فيها ما يمنع إدراك لون البشرة (قوله والاستظللال بالخل) ومنعه مالك وأحمد ومثله رفع ثوب على أعواد مثلاً لمنع نحو حر (قوله وشده بغيظ) خرج العصابة فتجب فيها الفدية ولو شد جراحه بخرقه وجبت الفدية إن كانت فى الرأس وإلا فلا (قوله أسفل من الكعبين) وإن ستر القدم ومثله الزربول والزموزة ونحو القيقاب والقطع قبل اللبس وإن خالفه ظاهر الحديث (قوله ولا فدية) أى عند عدم وجدان غيره فخرج ما لو وجد غيره كالنعل أو احتاج له مع عدم قطعه لحر أو برد مثلاً فيلزمه الفدية وأجاز الحنفية نحو الزموزة مطلقاً (قوله مثلاً) فبقية أعضائه كساعد نعم لا يضر لف خرقة على يده ويحرم ربطها عليها (قوله أو للحيته خريطة) وكذا الوجه (قوله ووجه المرأة) أى وإن تعدد كما فى الوضوء .

وأظن منشأه عدم فهم العبارة على الوجه الذى فهمناه ثم رأيت الإسنوى ذكر ما قاله شيخنا فهو تابع له وهو موجود فقط قالوا الوعد القارن الغريب إلى الميقات محرماً فالذهب لا دم وقال الإمام إن قلنا فى المتمتع إذا أحرم بالحج من مكة وعاد للميقات لا يسقط فكذا هنا وإن قلنا يسقط فوجهان والفرق أن القران فى حكم نسك واحد فلا أثر لعوده اهـ وذلك ما منع من صحة ما قاله شيخنا تبعاً للإسنوى (قوله سقط عنه الدم) أى فكان ينبغى للمؤلف أن يقول وأن لا يعود إلى الميقات قبل يوم عرفة .

[باب محرمات الإحرام]

(قول المتن وليس المخطئ) أى على العادة فى لبسه كما سيأتى فى كلام الشارح وقوله أو المنسوج أو المعقود أى لأههما فى معنى الخيط والمعقود هو الذى لزم بعضه ببعض كثوب اللبد ومثل ذلك لبس ثوب لزمته من ورق (قول المتن إذا لم يجد) أى ولو بإعارة كما سيأتى فى كلام الشارح ثم قضية كلام المتن أن لبس الخيط يتوقف جوازه على فقد الغير ولا تكفى فيه الحاجة كحر وبرد ومداواة وليس كذلك كما سيأتى فى قول الشارح وإن احتاج إلخ (قول الشارح والخفين إلخ) أى بشرط عدم التعلين للحديث الآتى قال الإسنوى وحكم المداس وهو الزموزة حكم الخف المقطوع اهـ أى يشترط فيها عدم التعلين وذلك لأن فيها بعض إحاطة (قول الشارح من غير عذر) أى وهو الجهل أو النسيان مطلقاً أو الفقد فى السراويل والخف (قول الشارح ومن الحرم إلخ) قال الإسنوى رحمه الله فى سائر بلدته يؤخذ منه أنه يحرم أن يتخذ لساعده أو لعضو آخر شيئاً محيطاً به وهو كذلك قال وهكذا لو اتخذ للحيته خريطة فتلخص أن ضابط ما يحرم أن يكون فيه إحاطة للبدن أو لبعض الأعضاء قال نعم خريطة اللحية لا تدخل فى عبارة الكتاب لأنها ليست من مسمى البدن (قول الشارح من غير عذر)

(ووجه المرأة كراسه) أى الرجل فى حرمة الستر المذكور فيه إلا الحاجة فيجوز ونجب الفدية كما تقدم وإن سترته من غير عذر وجبت الفدية (ولها لبس

(١) أى لا حقيقى إذ تعود كلها لمعان متفقة .

المخيط) في الرأس وغيره (إلا القفاز في الأظهر) وهو مخيط محشو يقطن يعمل لليدين ليتقيهما من البرد ويزر على الساعدين روى الشيخان أنه عليه السلام قال في المحرم الذي خر من بعيره ميتا لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة مليا ، وأنه عليه السلام قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا العمامة ولا الخف إلا أن لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب مامسه ورس أوزعفران زاد البخاري ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وروى أنه عليه السلام قال السراويل لمن لم يجد الإزار وروى مسلم من لم يجد إزارا فليلبس سراويل وروى الشافعي في الأم عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يأمر بناته بلبس القفازين في الإحرام وروى الدارقطني والبيهقي حديث ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها قالا والصحيح وقفه على ابن عمر رواية والأصل في وجوب الفدية قوله تعالى : ﴿ فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ أى فحلقت ففدية وقيس على الحلق باقى المحرمات للعذر فلغيره أولى ثم اللبس مرعى في وجوب الفدية على ما يعتاد في كل ملبوس

(قوله يعمل لليدين) أى الكفين أما ما يعمل للساعدين فيجوز للمرأة لا للرجل وتلزمه الفدية (قوله إنه كان يأمر بناته إلخ) هذا دليل مقابل الأظهر الذى سكت عنه الشارح (قوله فلا فدية) أى في الارتداء بالقميص وإن ألقى كميته على عاتقيه وكذا الارتداء بالبقاء بحيث لا يستمسك في قيام أو قعود وكذا لو أدخل رجله في ساق الخف أو لبس السراويل في إحدى رجله وكذا لو تقلد بنحو سيف خلافا للمالك وأحمد ويجوز لف نحو عمامة على وسطه بلا عقد وإدخال يده في كم غيره والاحتواء بحجوة مثلا ولبس نحو خاتم لا درع وزردية (قوله بل يرتدى به) وله التغطية به عند النوم (قوله ويجوز له أن يعقد الإزار) خلافا للمالك وأحمد وخرج بالعقد الإزار فتجوز إن تباعدت وإلا فلا وأما الإزار في الرداء فتحرم وإن تباعدت خلافا للحنفية ووافقهم ابن حجر في المتابعة (قوله مثل الحجة) بماء مهملة مضمومة وجيم ساكنة وزاى معجمة وهى ما يدخل فيها التكة بكسر التاء (قوله وإن يغرز إلخ) أى مع الكراهة خلافا للمالك وأحمد وخرج بغرزه فيه جعل إزار بينهما فتحرم خلافا للحنفية (قوله ولا يخله بخلال أو مسلة) فيحرم خلافا للحنفية أيضا وكذا ربط طرف أحدهما بالآخر (قوله ولا بد للمرأة) أى الحرية أن تستر إلخ ولا فدية عليها فيه وإن ندب كالحلوة بالمحارم على المعتمد (قوله لم يفرقوا فيه بين الحرية والأمة) في التحريم

والمراد بالعذر هنا الجهل أو النسيان (قول المتن إلا القفاز إلخ) من هنا تعلم أن لها شد كمها على يدها وغير ذلك من أنواع الستر بغير القفازين المذكورين (قول الشارح في الحديث لا تخمروا رأسه إلخ) وروى مسلم لا تخمروا رأسه ولا وجهه وحمله أثمتا على أنه ذكر الوجه احتياطا للرأس (قول الشارح في الحديث فليلبس الخفين وليقطعهما) هو على التقديم والتأخير وقال الجعفى يجوز لبس الخف المقطوع مع وجود النعل (قول الشارح وروى الشافعي إلخ) هذا توجيه مقابل الأظهر (قول الشارح وقيس على الحلق إلخ) نظيره الإسئوى بأن الحلق إتلاف وهو أغلظ من الاستمتاع (قول الشارح ولا يقدر على تحصيله إلخ) لو توقف الإزار على فتح السراويل وخياطة إزار منه لم يكلف ذلك واستشكل بوجوب قطع الخفين ولا يكلف بيع السراويل وشراء إزار إلا إذا أمن كشف عورته زمن البيع والشراء ولا يكلف ربط السراويل على حد السرة خلافا للإمام (قول الشارح ويجوز له أن يعقد الإزار) لو زره بأزرار أو شاكه أو خاطه لم يجز نص عليه في الإملاء وسيأتى في كلام الشارح نظير ذلك في الرداء (قول الشارح وله أن يغرز طرف رداءه) كذا له أن يربطه في الإزار (قول الشارح ونحوه)

فلو ارتدى بقميص أو اتزر بسراويل فلا فدية كما لو اتزر بإزار ملقى من رقاع ولو لم يجد رداء لم يجز له لبس القميص بل يرتدى به ولو لم يجد إزارا ووجد سراويل يتأتى الاتزار به على هيئته اتزر به ولم يجز له لبسه كما صرح به في شرح المذهب والمراد بعدم وجدان الإزار أو النعلين المذكور في الحديث أن لا يكون في ملكه ولا يقدر على تحصيله بشراء أو استئجار بعوض مثله أو استعارة بخلاف الهبة فلا يلزم قبولها لعظم المنفعة فيها وإذا وجد الإزار أو النعلين بعد لبس السراويل أو الخفين الجائز له وجب نزع ذلك فإن أخر وجبت الفدية ويجوز له أن يعقد الإزار ويشد

عليه خيطا ليثبت وأن يجعل له مثل الحجة ويدخل فيها التكة إحكاما وأن يغرز طرف رداءه في طرف إزاره ولا يجوز عقد الرداء بخلال أو مسلة ولا ربط طرفه إلى طرفه بخيط ونحوه فإن فعل ذلك لم يمتد الفدية لأنه في معنى المخيط من حيث إنه مستمسك بنفسه قاله في شرح المذهب ولا بد للمرأة أن تستر من الوجه القدر اليسير الذى يلى الرأس إذا لم يمكن استيعاب الرأس الواجب إلا به ولها أن تسدل على وجهها ثوبا متجافا عنه بخشبة ونحوها لحاجة من حر أو برد أو فتنة ونحوها لغير حاجة فإن وقعت الخشبة فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته في الحال فلا فدية وإن كان عمدا أو استدامت لزمها الفدية قال في شرح المذهب ما ذكر في إحرام المرأة ولبسها لم يفرقوا بين الحرية والأمة وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجه أن الأمة كالرجل في حكم الإحرام ووجهين فيمن نصفها حر ونصفها رقيق هل هى كالأمة أو كالحررة وإذا ستر الخشبي المشكل رأسه فقط أو وجهه فقط

فلا فدية وإن سترهما وجبت وفي شرح المهذب عن القاضي أبي الفتوح وليس له كشفهما لأن فيه تركا للواجب وله كشف الوجه قال

صاحب البيان وقياسه
وليس الخيط ويستحب
أن يستتر بغيره لجواز
كونه رجلا فإن لبسه فلا
فدية لجواز كونه امرأة
وقال القاضي أبو الطيب
لا خلاف أنا نأمره بالستر
وليس الخيط كما نأمره أن
يستتر في صلاته كالمرأة
ولا تلزمه الفدية لأن
الأصل براءته وقيل تلزمه
احتياطا (الثاني) من
محرمات الإحرام
(استعمال الطيب في
ثوبه أو بدنه) كالمسك
والكافور والورس وهو
أشهر طيب في بلاد اليمن
والزعفران وإن كان
يطلب للصنع والتداوى
أيضا وقد تقدم ذكره مع
الورس في الحديث في
الثوب وقبس عليه البدن
وعليهما بقية أنواع
الطيب وأدرج فيها ما
معظم الغرض منه رائحته
الطيبة كالورد والياسمين
والنرجس والبنفسج
والريحان الفارسي وما
اشتمل على الطيب من
الدهن كدهن الورد
ودهن البنفسج وعد من
استعمال الطيب أن
يأكله أو يحتقن به أو
يستعط وأن يحتوى على
مجمرة عود فيتبخر به وأن
يشد المسك أو العنبر في

وهو المعتمد إلا في الجزء المذكور من الأمة (قوله فلا فدية) لاحتمال أنوثته في الأول وذكرته في الثاني ولذلك
لو سترهما معا ولو مرتبا حرم ووجبت الفدية لتعين الاحتمالين (قوله وله كشف الوجه) أى يجب عليه لأنه
جواز بعد منع ويجب ستر رأسه لأنه كالمرأة احتياطا كما مر ولأن كشف الوجه من الرجل جائز ومن المرأة
واجب والوجوب لا ينافي الجواز فتأمل (تفصيله) إذا لبس المحرم ثوبا فوق آخر أو عمامة فوق أخرى فإن
ستر الثاني زائدا على ما ستره الأول تعددت الفدية وإلا فلا واعلم أنه يجب على ولي الصبي منعه من
محرمات الإحرام فإن وجد شيء منها بفعل أجنبى فعليه الفدية وإلا فعلى الولي إن كان مميزا فيهما وإلا
فلا فدية مطلقا كما مر (قوله استعمال الطيب) ولو من أخشم سواء الذكر والخنى وكذا بقية المحرمات
الآتية وخص المالكية الطيب بما قوى ريحه كالمسك والكافور والزعفران (تفصيله) يعتبر في تحريم جميع
المحرمات كون الفاعل مكلفا عالما عامدا إذا كره الإحرام مختارا وإلا فلا حرمة ولو على جاهل غير معذور
لأنها مما يخفى وكذا لا فدية على غير مميز ككناهم ومعنى عليه مطلقا ولا على مميز إلا فيما فيه إلتلاف
كإزالة شعر وظفر لا غيره كجماع وطيب (قوله ما معظم الغرض منه رائحته) أى واستعمله على الوجه
العتاد فخرج أكل العود وحمل المسك في نحو كيس كما يأتى وأشار إلى عدم حصر أفراد بقوله كالورد والنسرين
واللبان والسوسن والعبثران والمنثور والتمام والكاذى بالمعجمة ومحل المنع في الرطب منها وإلا فلا فدية ولا
حرمة وخرج بما ذكر ما معظم الغرض منه أكله كالتفاح والسفرجل والأترج والتارنج والليمون ونحوها أو
ما معظم الغرض منه التداوى كالقرنفل والقرقة والمصطكي والسنبل وحب الخلب ونحوها وما معظم الغرض
منه لونه كالعصفر والحناء وما لا يقصد لشيء من ريحان العرب وغيره كالشيخ والقيصوم والشقائق وزهر
نحو التفاح والكمثرى فلا حرمة ولا فدية في شيء من ذلك (قوله الفارسي) ليس قيذا كما علم فيشمل المرسين
والريحان القرنفل وغيرهما (قوله وما اشتمل إلخ) قالوا وخرج بذلك ما لو رنى السمس بورق نحو الورد ثم
عصر دهنه فلا حرمة ولا فدية في استعماله (قوله أن يأكله) أو يشربه نعم لو أكله مع غيره ولم يظهر له
ريح ولا طعم فلا حرمة ولا فدية وإن ظهر لونه وبه قال الحنابلة وأجاز الحنفية أكله مع غيره مطلقا وأجاز
المالكية أكل ما مسته النار (قوله وأن يحتوى) وكذا لو وصل البخور إليه يجعله أمامه مثلا وأجاز الأئمة
الثلاثة شم الرياحين وغيرها مطلقا (قوله وأن يدوس إلخ) أى إن علم أنه طيب وأنه يعلق بنعله

منه أن يجعل له أزرا أو عرا يمسكه به (قوله الشارح وإن سترهما) أى لو على التعاقب (قوله الشارح قال
صاحب البيان إلخ) عبارة الإسئوى رحمه الله وفي البيان عن القاضي أبي الفتوح أنه يمنع من ستر الوجه والرأس
معا لأن فيه تركا للواجب وأنه لو قيل يؤمر بكشف الوجه لكان صحيحا لأنه إن كان رجلا فكشف وجهه
لا يؤثر ولا يمنع منه وإن كان امرأة فهو الواجب قال يعنى صاحب البيان وعلى قياس ما قاله يستحب أن لا
يلبس الخيط لجواز كونه رجلا فإن فعل فلا فدية لجواز كونه امرأة اهـ وقوله في الأول عن القاضي أنه يمنع
من ستر الوجه والرأس لعله من كشف الوجه والرأس ليوافق ما ساقه الشارح عن شرح المهذب في حكاية
كلام أبي الفتوح (قول الشارح وقياسه) أى قياس ما نقل عن القاضي أبي الفتوح من أنه ليس له كشفهما إلخ
وقوله ويستحب أن يستتر بغيره إلخ من تنمة كلام صاحب البيان (قول المتن الثاني استعمال الطيب إلخ)
ولو لأخشم قال الرافعي رحمه الله المراد بالطيب ما ظهر فيه غرض التطيب (قول الشارح وقيس عليه البدن)
أى بالأولى (قول الشارح كدهن الورد ودهن البنفسج) صورته أن يؤخذ دهن اللوز أو السمس ونحوهما
يطرح فيه الورد أو البنفسج أما لو طرحا على السمس أو اللوز مثلا فآخذ رائحة منهما ثم استخرج الدهن
فلا فدية عند الجمهور لأنه ربح مجاور وخالف الشيخ أبو محمد فقال بل هو أشرف وألطف من الأول (قول
الشارح وأن يدوس الطيب بنعله) كذا أطلقه الرافعي رحمه الله قال الإسئوى وشرطه أن يتعلق به شيء

طرف ثوبه أو تضعه المرأة في جيبها أو تلبس الحلى المحشو به وأن يجلس أو ينام على فراش مطيب أو أرض مطيبة وأن يدوس الطيب بنعله

لأنها ملبوسة ومعنى استعمال الطيب في محل الصاقه به تطيبا فلا استعمال بشم الورد ولا بحمل المسك ونحوه في كيس أو نحوه ولا بأكل العود أو شدة في ثوبه لأن التطيب إنما يكون بالتبخير به ولا يحرم على المحرم استعمال الطيب جاهلا بكونه طيبا أو ظانا أنه يابس لا يعلق به منه شيء أو ناسيا لإحرامه ولا فدية في ذلك ولا فيما إذا ألفت عليه الريح الطيب لكن يلزمه المبادرة إلى إزالته في هذه الصورة وفيما قبلها عند زوال

وعلق به وإلا فلا حرمة ولا فدية إلا فيما يأتي (قوله لأنها) أي النعل ملبوسة وبذلك يعلم أن المراد بثوبه فيما مر مطلق ملبوسة وإن لم يسم ثوبا (قوله فلا استعمال بشم ماء الورد) أو غيره من الرياحين ولو بوضعه أمامه (قوله جاهلا بكونه طيبا) أو بأنه يعلق به نعم إن علم الحرمة وجهل الفدية أو ظنه نوعا ليس من الطيب فإن منه لزمته الفدية فيما (قوله ألفت عليه الريح) وكذا لا فدية عليه فيما لو طيبه غيره بغير إذنه وعجز عن دفعه عنه والفدية فيه على الفاعل إلا إن استداهه فعليه أيضا (قوله في هذه) وهي إلقاء الريح (قوله وفيما قبلها) وهي صور الجهل وظن اليس وعدم كونه يعلق ونسيانه للإحرام (قوله عند زوال عذره) بقدرته على إزالته وعلمه وتذكره (قوله فإن آخر) أي الإزالة بعد زوال عذره المذكور وجبت الفدية (قوله ودهن شعر الرأس أو اللحية) ولو شعرة أو بعضها بقية شعور الوجه كاللحية على المعتمد وسواء الذكر والأنثى والخشى (قوله ودهن اللوز) والشيرج وغيرهما ولو من حيوان كشحم مذاب (قوله وذقن الأمرد) لا فدية في دهنه إلا في زمن نبات شعره كما في رأس المخلوق (قوله ويجوز أكله) أي بحيث لا يمس شيئا من شعر وجهه كما مر ويجوز الاكتحال بالإثمد بلا طيب مع الكراهة بخلاف التوتيا ولا كراهة لعدم الزينة وأجاز المالكية الدهن غير المطيب مطلقا (قوله لكن المستحب أن لا يفعل) الغسل بالخطمي فهو مباح (قوله إزالة الشعر) ولو من الناسي والجاهل لأنه إتلاف بخلاف نحو الطيب لأنه ترفه ولو بواسطة كحجم وحك بنحو ظفر كتحريك رجل راكب على برذعة أو قتب وامتشاط فيحرم ذلك إن علم إزالته به وتجب الفدية وإلا فيكره ولا فدية ومنع الخنفة والمالكية الامتشاط مطلقا (قوله من الرأس) وغيره من سائر البدن ولو مما تطلب إزالته كشعر العانة وداخل الأنف والأذن نعم لا فدية في إزالة ما غطى عينه من شعر رأسه أو حاجبه ولا في إزالة ما نبت في داخل العين (قوله الصادق بالشعرة الواحدة) وكذا بعض

عذره فإن آخر وجبت الفدية كما تجب في استعماله المحرم وتجب فيه المبادرة إلى الإزالة أيضا (ودهن شعر الرأس أو اللحية) بدهن غير مطيب كالزيت والسمن والزبد ودهن اللوز لما فيه من التزيين المنافي لحديث المحرم أشعث أغبر أي شأنه للمأمور به ذلك ففى مخالفته بالدهن المذكور الفدية وفي دهن الرأس المخلوق الفدية في الأصح لتأثيره في تحسين الشعر الذي ينبت بعده ولا فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع وذقن الأمرد ويجوز استعمال هذا الدهن في سائر البدن شعره وبشره لأنه لا يقصد تزيينه ويجوز أكله (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي) أو سدر أي يجوز ذلك لكن المستحب أن لا يفعل وحكى قديم بكراته لما فيه من التزيين ولا فدية فيه وفارقه دهن شعر الرأس بأن فيه مع التزيين التنمية (الثالث) من محرمات

منه كما نقله الماوردي عن النص (قول الشارح ومعنى استعمال الطيب إلخ) قال السبكي عبر في التنبيه بشم الرياحين وقضيته الاكتفاء فيها بالوضع بين يديه للشم ويحتمل أن يكون غرضه أنه لا بد فيها مع لصوق البدن من الشم ونبه على أن شمها من الشجر لا شيء فيه (قول الشارح وتجب فيه) الضمير راجع للاستعمال من قوله كما يجب في استعماله (قول المتن ودهن شعر الرأس) ولو بالشمع الذائب ثم إن المصنف جمع في هذا النوع الثاني بين الطيب والدهن ولم يجعل الأدهان نوعا مستقلا لتقاربهما معنى من حيث إن كلا منهما ترفه ليس فيه إزالة عين (قول المتن أو اللحية) ولو لامرأة (قول الشارح لحديث المحرم إلخ) نظر فيه الإسناد بأن إخباره ولو كان للنهي لحرم إزالة الشعث والغبار اهـ والجواب يؤخذ من قول الشارح أي شأنه للمأمور به ذلك من قوله بعده وفارق دهن الرأس بأن فيه من التزيين التنمية والحاصل أنه دال على الأمر وأنه استنبط منه معنى خصصه (قول الشارح وذقن الأمرد) وحرّم مالك نظره لوجهه في المرأة بخلاف الماء (قول المتن إزالة الشعر) أي من نفسه (قول الشارح من الرأس أو غيره) يكره مشط الشعر وحكه بالظفر (قول الشارح فعلى غيره أولى) لا يقال هذا التوجيه لا يشمل ثلاث الشعرات إذا أزيلت لعذر لأننا نقول هذا من جهة المقيس عليه المنصوص لقوله والشعر يعني المخلوق بالعذر يصدق بالثلاث ولا يعتبر

الإحرام (إزالة الشعر) من الرأس أو غيره حلقا أو غيره (أو الظفر) من اليد أو الرجل قلما أو غيره قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ وقيس على شعر الرأس شعر باقي الجسد وعلى الخلق غيره وعلى إزالة الشعر الظفر بجامع الترفه في الجميع والمراد بالشعر الجنس الصادق بالشعرة الواحدة فصاعدا مما سياتي (وتكمل الفدية في إزالة ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار) لأنها تجب على الملعور بالخلق للآية كما سياتي فعلى غيره أولى

والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الأظفار ولا يعتبر جميعه بالإجماع وتعتبر إزالته الثلاث دفعة واحدة في مكان واحد ولو حلق جميع شعر رأسه دفعة واحدة في مكان واحد لم يلزمه إلا فدية واحدة لأنه يعد فعلا واحدا وكذا لو حلق جميع شعر رأسه وبدنه على التواصل ويقاس بالشعر في ذلك الأظفار من اليدين

والرجلين ولو حلق شعر رأسه في مكانين أو في مكان واحد لكن في زمانين منفردين وجبت فديتان وقيل واحدة ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة وجب في كل واحد ما يجب فيها لو انفردت وقد ذكره في قوله (والأظفار أن في الشعرة مد طعام ولي الشعرين مدين) والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهما والثالث ثلث دم وثلثان على قياس وجوب الدم في الثلاث عند اختياره والأولان قالوا تبعض الدم عسر فعلى الأول منها إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان به في جزاء الصيد وغيره والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمد أقل ما وجب في الكفارات تقوبلت به وعدل الثاني إلى القيمة وكانت قيمة الشاة في عهده ^{عليه} ثلاثة دراهم تقريرا فاعتبرت عند الحاجة إلى التوزيع وتجري الأقوال في الظفر والظفرين (وللمعدور) في الحلق (أن يحلق ويفدى) للآية المتقدمة وسواء كان عنده بكثرة القمل أم للتأذى بجرحة أو بالحرق (الرابع)

الشعرة خلافا للأئمة الثلاثة (قوله في مكان واحد) أي وزمان واحد عرفا (قوله ثلاث شعرات) وكذا ثلاثة أبعاض من ثلاث شعرات فإن كانت من شعرة واحدة ففيها مدان اتحاد الزمان والمكان ولا نفى كل بعض مد كذا قاله شيخنا واعتمده فراجعه والظفر كالشعر في جميع ما ذكر فيه اتحادا وانفرادا وبعضا أو كلا ولا فدية في إزالة ظفر انكسر وتأذى به ولا في إزالة قطعة لحم من رأسه مثلا عليها شعر ولا في قطع أصبع بظفره لأنه تابع ولو أزال غيره بإذنه أو ^(١) قدرته على دفعه فالفدية عليه وإلا فعلى المزيل وله مطالبته بالإخراج ولا يصح إخراجها عنه كال كفارة وقول المنهج بالحنث في السكوت مرجوح مبنى على مرجوح ولو أمر غيره ولو حللا بإزالة شعر محرم بالخلق مثلا فالفدية على المخلوق إن قدر على الدفع وإلا فعلى الأمر إن عذر المأمور الخالق بجهل أو إكراه أو اعتقاد وجوب طاعة فعلى المأمور الخالق (قوله إن الشعرة الواحدة مد طعام وفي الشعرين مدين) وإن تكررت الإزالة في الشعرة أو الشعرين حيث لم يتحد الزمان والمكان سواء اختار الإطعام أولا على المعتد خلافا لما في المنهج وإذا عجز عن ذلك استقر في ذمته ولا ينتقل إلى الصوم (قوله الجماع) أي في فرج قبل أو دبر متصل أو ميان من آدمي أو بهيمة من نفسه أو غيره من حليته أو غيرها بإدخال حشفة من ذكر متصل أو ميان من آدمي أو بهيمة فيفسد به النسك من الرجل والمرأة ويتجه في الحنث اعتبار وجوب الغسل عليه بالجنابة (فروع) يحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الجماع ومعلوم أنه لا يفسد نسك صاحب الميان لو كان محرما وميأتى في كلامه بعض ذلك (قوله وتفسد به العمرة) المستقلة وأما في القرآن فهي تابعة للحج وعلم من فساد النسك به أنه لا يتعقد معه إلا إن نوى في

جميعه بالإجماع (قول الشارح والشعر يصدق بالثلاث) اعترض بأنه في الآية مضاف فيهم قال المحترض فليقم الدليل بأن الإجماع صدق عن الاستيعاب أو يقدر الشعر منكرا مقطوعا عن الإضافة (قول المتن والأظفار إلخ) اعلم أن حلق أو قلم ثلاثة فأكثر غير بين إراقة دم ثلاثة أصبع وصيام ثلاثة أيام فلو قلم ظفرا أو أزال شعرة فقط تخير بين الثلاثة أيضا فإن اختار الصوم صام يوما واحدا جزما وإن اختار الطعام أخرج صاعا جزما وإن اختار الدم فهو محل الأقوال هنا أحدها ثلث دم عملا بالتقسيم والثاني درهم لما بينه الشارح بعد والأظفار مد لما قاله الشارح أيضا كذلك قرره صاحب البيان وهو يؤول إلى التخيير بين الصوم والصاع والمد فإن قيل كيف يخير بين الشيء وبعضه فإن المد بعض الصاع فالجواب أن ذلك معهود كالخخير بين القصر والإتمام وبين الجمعة والظفر ولو قص الشعرة أو قلم الظفر دون القدر المعتاد كان الحكم كما تقدم ولو لم يأت على رأس الظفر كله بل أخذ من بعض جوانبه فإن قلنا يجب في الظفر الواحد درهم أو ثلث دم فالواجب ما يقتضيه الحساب وإن قلنا مد فلا سبيل إلى تبعضه كذا في الإسئوى ملخصا بعد أن قال قل من تفتن لسرهذه المسألة وتصويرها أقول وقول الشارح على قياس وجوب الدم ثم قوله والأولان إلخ كأنه إشارة لذلك والله أعلم (قول الشارح عند اختياره) الضمير فيه راجع للدم من قوله وجوب الدم (قول الشارح وكانت قيمة الشاة إلخ) قال النووي هو مجرد دعوى لأصلها (قول الشارح وسواء إلخ) لو تأذى بالوسخ كان الحكم كذلك ثم مثل الخلق كل محظور أبيض للحاجة فإن الفدية تحب إلا لبس السراويل والخفين المقطوعين لأن ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور به فخفف فيهما لذلك (فائدة) ما كان إتلافا محضا كالصيد ففيه الفدية وإن كان ناسيا أو جاهلا وما كان ترفها وتمتعا كاللبس والطيب فلا فدية في حال النسيان والجهل وما أخذ شيئا منهما كالجماع والقلم والحلق ففيه مع الجهل والنسيان خلاف والأصح في الجماع لا وفيهما نعم (قول الشارح أي فلا ترفهوا إلخ) إنما أول بهذا لأنه لو كان خيرا على بابه لاستحال تخلفه (قول المتن وتفسد به العمرة) معنى

من محرمات الإحرام (الجماع) قال تعالى: ﴿فَلَا رِفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ أي فلا ترفهوا ولا تفسقوا ولا تفتقروا (وتفسد به العمرة)

قبل الحلقي إن جعلناه نسكا ولا تقبل السعي (وكذا الحج) يفسد به (قبل التحلل الأول) بعد الوقوف قبله ولا يفسد به بين التحللين وقيل يفسد ولا يفسد به العمرة في ضمن القرآن أيضا لتبعها له وقيل تفسد به إن لم يأت بشيء من أفعالها واللواط كالجماع وكذا إتيان البيمة على الصحيح ولا فساد بجماع الناسي والجاهل بالتحريم ومن جن بعد أن أحرم عاقلا في الجديد (وتجب به) أي بالجماع المفسد (بدنة) وقيل لا يجب في إفساد العمرة إلا شاة وفي الجماع بين التحللين بناء على عدم الفساد به شاة وفي قول بدنة ولو جامع ثانيا بعد أن فسد حجه بالجماع وجب في الجماع الثاني شاة وفي قول بدنة ولو كانت المرأة محرمة أيضا وفسد حجها بالجماع بأن طارعه فلا بدنة عليها في الأظهر والبدنة الواحد من الإبل أو البقر ذكر أو أنثى (والمضى في فاسده)

حال نزعه (قوله ولا يفسد) أي الحج به أي بالجماع بين التحللين بخلاف الردة فيفسد بها في ذلك وقيله (قوله ولا يفسد بجماع الناسي) للإحرام أو للحكم (قوله والجاهل بالتحريم) ولو غير معذور كما مر (قوله ومن جن) أي والمجنون ومثله المغنى عليه والتام وكل غير مميز وفسد بجماع الصبي المميز كغيره (قوله بناء على عدم الفساد به) الذي هو المتمد (قوله شاة) وتعدد بتعدد هذا الجماع كالذي بعده (قوله فلا بدنة عليها) أي المرأة بفساد حجها بالجماع من الزوج أو غيره بل هي على الواطئ إن كان محرما بشرطه (قوله والبدنة) أي لغة ما ذكره وأوفي كلامه للتوزيع كما سيأتي (قوله والمضى في فاسده) ويجب فيه اجتناب الجماع ومقدماته وتلزم به الفدية وخرج بالفساد الباطل بالردة ولو بين التحللين كما مر فلا يمضى فيه ولا يلزمه قضاءه لخروجه منه بها (قوله القضاء على الفور) وعلى الواطئ إن كان زوجا مؤنة قضاء حج زوجته ذهابا وإيابا وغيرهما وإذا غضبت أناب عنها من ماله بخلاف غير الزوج والمراد بالقضاء الإعادة لأنه في وقته يقع نفلا (قوله عن المفسد) بفتح السين (قوله ويتأدى به إلخ) فعلم أن الإعادة من الصبي تقع نفلا فإن بلغ وقعت عن حجة الإسلام أيضا أو بلغ قبلها وقعت عن حجة الإسلام وبقي القضاء في ذمته وأنها من المتطوع تقع تطوعا وتقدم على المنذور بعد الفساد (قوله أحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء) نعم يظهر أنه لو كان في طريقه ميقات أبعد من تلك المسافة لزمه الإحرام منه فراجع (قوله ولا يلزمه أن يحرم إلخ) وكذا لا يلزمه وصف ما أفسده من أفراد أو تمتع أو قران ويلزم القارن بالفساد بدنة فقط لانغمار عمرته في الحج ويلزمه دمان للقران الذي أفسده والذي لزمه بالإفساد وإن أفرد لأنه متبرع به ويلزمه في القضاء قران أو حجة وعمرة مستقلتان وتقوت عمرته بفوات الحج لما مر ويلزمه ثلاثة دماء للفوات مع الدمين السابقين فتأمل (قوله بأن يحصر إلخ) أو بأن يتحلل بمرض بشرطه (قوله يحرم على المحرم مقدمات الجماع) حاصل ما فيها أنها إنما تحرم على العاقد العالم المكلف بشهوة وبلا حائل ولو بعد التحلل الأول وإن لم ينزل وتلزم فيها الفدية حيث إن كانت قبل التحلل الأول مطلقا وقال شيخنا الزياي إن أنزل ومتى انتفى شرط من ذلك فلا حرمة ولا فدية وأنه لا يفسد بها النسك

الفساد وجوب القضاء لا الخروج منه كسائر العبادات (قول الشارح وكذا الحج) والردة تبطلهما ومن ثم فرق فيه بين الفساد والبطان (قول الشارح إن لم يأت بشيء من أفعالها) كأن صورة هذا أن يتحلل التحلل الأول بالرمي فقط إما بناء على أن الحلقي ليس بنسك أو لأنه لا شعر برأسه (قول الشارح وقيل لا يجب) أي لأن رتبته دون الحج (قول الشارح شاة) أي كافي الاستمتاع بدون الجماع هذه الحاشية مقتضاها الوجوب في الاستمتاع بين التحللين وقضية كلام الشارح الآتي آخر الصفحة اختصاص ذلك بما قبل التحلل الأول فلا بد أن يرد أحدهما إلى الآخر (قول الشارح ولو كانت المرأة إلخ) هي واردة على الكتاب (قول المتن والمضى في فاسده) فلو ارتكب محظورا بعد ذلك لزمته الفدية كالصحيح (قول المتن والقضاء) به أنثى ابن عباس وابن عمرو بن العاص ولا يعرف لهما مخالف وأيضاً فمثله لا يقال بالرأي (قول الشارح ولا يلزمه أن يحرم إلخ) فرق الرافي بأن اعتناء الشارع

أي المذكور من حج أو عمرة بأن يتم قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ وهو يتناول الصحيح والفساد وغير النسك من العبادات لا يمضى في فاسده إذ يحصل الخروج منه بالفساد (والقضاء) اتفاقا (وإن كان نسكه تطوعا) فإن التطوع منه يصير بالشروع فيه فرضا أي واجب الإتمام كالفرض بخلاف غيره من التطوع (والأصح أنه) أي القضاء (على الفور) والثاني على التراخي كالأداء والأول نظر إلى تطبيقه بالشروع فيه ويقع القضاء عن المفسد ويتأدى به ما كان يتأدى بالفسد لولا الفساد من فرض الإسلام أو غيره ويلزمه أن يحرم في القضاء مما أحرم منه في الأداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله أو غيرها وإن كان جاوز الميقات مریدا للنسك لزمه في القضاء

الإحرام وكذا إن كان جاوزه غير مرید في الأصح هذا إن سلك في القضاء طريق الأداء قال في الروضة ولا يلزمه سلوكه بلا خلاف لكن يشترط إذا سلك غيره أن يحرم من قدر مسافة الإحرام في الأداء يعني إن لم يكن جاوز الميقات غير محرم كاتقدم ولا يلزمه أن يحرم في مثل الزمن الذي كان أحرم فيه بالأداء فله التأخير عنه والتقديم عليه ويتصور قضاء الحج في عام الإفساد بأن يحصر بعد الإفساد ويتعذر عليه المضى في الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيشتغل بالقضاء ولو أفسد القضاء بالجماع لزمته الكفارة ولزمه قضاء واحد (تقمة) يحرم على المحرم مقدمات الجماع بشهوة كالمفاخذة

مطلقا وإن أنزل والاستمناء كذلك ولا حرمة ولا فدية في الفكر والنظر مطلقا وقال المالكية والحنابلة يفسد بالإنزال في جميع ذلك (تقنيته) كلامهم هنا في المباشرة شامل لما لا ينقض الوضوء كالأمرد وصرح به النووي وهو يخالف ما مر في بطلان الصوم فراجعوه ولو تعددت المقدمات من نوع أو أنواع فإن اتحد الزمان والمكان فدية واحدة وإلا تعددت قاله شيخنا (قوله ثم جامع إلخ) أي إذا فعل شيئا من المقدمات وجامع بعده دخلت فدية المقدمة في بدنة الجماع ظاهره سواء طال الزمن بأن لم ينسب الجماع إلى تلك المقدمة أو لا وهو ظاهر شرح شيخنا واعتمد شيخنا أن عل التداخل إن نسب إليها وإلا فلا ولو عكس ما ذكر بأن جامع ثم فعل مقدمة أو وقعا معا فمقتضى كلامه أنه لا تداخل ومال بعض مشايخنا إلى التداخل أيضا بشرطه^(١) وظاهر تقييده بالبدنة أنه لو فعل بين التحليلين مقدمة وجامع أنه لا تدخل شاة المقدمة في شاة الجماع ومال بعض مشايخنا إلى التداخل في شرح شيخنا التداخل أيضا فراجع ذلك وحرره (تقنيته) يندب تفريق المجامعين في حجة القضاء من وقت الإحرام وقيل من محل الجماع إلى تمام التحلل (قوله اصطياذ) أي تعرض بقتل أو قطع أو ضرب أو تنفير أو صياح أو إعانة على ذلك أو دلالة عليه أو إشارة إليه أو إعاقة آلة له أو غير ذلك (قوله كل صيد) لكله أو بعضه أو ريشه أو شعره أو وبره أو صوفه أو فرخه أو بيضه إلا المذر من غير النعام وفي شرح شيخنا خلافه (قوله ما كؤل) أي يقينا فلو شك فيه لم يحرم (قوله برى) أي يقينا أيضا ويؤخذ منه كونه وحشيا أيضا وهو كذلك لأنه منه أو في معناه ولذلك لم يذكره الشارح فذكر غيره له إيضاح (قوله وكذا وضع اليد عليه) أي تملكه له أخذًا من تمثيله بالشراء وغير الملك مثله كفصص وإجارة وعارية وغيرها (قوله ولا فرق بين المستأنس وغيره) نظرا لأصله ومنه دجاج الحبش المشهور ومنه الأوز المعروف لكن قيده بالماوردي بما يطير منه (قوله ولو توحش إنسى لم يحرم التعرض له) أي للوحشى منه نظرا لأصله أيضا (قوله ولا يحرم التعرض لغير المأكول) ولو وحشيا وحرم الحنفية التعرض للوحشى منه (قوله فمنه ما هو مؤذ فيستحب قتله كالنسر) وكذا الحية والعقرب والجدأة والغراب الأبقع والذئب والأسد والعقاب والذئب والكلب العقور وكذا الكلب غير العقور الذي لا نفع به عند والد شيخنا الرملي تبعًا للإمام الشافعي وقال شيخنا يحرم قتله ومنه البق والبعوض والزنبور والقراد والبرغوث والقمل وبيضه وهو الصئبان نعم يكره التعرض له في رأس المحرم ولحيته خوف الانتاف ويندب لمن قتله منهما أن يتصدق بلمقة في القملة أو البرغوث الواحد وبدون اللقمة في الواحدة من الصئبان ومنه الخلل

بالمقات المكاني أكثر بدليل تعيين مكان الإحرام دون زمانه ثم قال ولا يخلو من نزاع وتعجب منه الإسنوي فإنه صحح في النذر تعيين الزمان كالمكان بالنذر وحاول الإسنوي الفرق بأن المكان هنا ينضبط بخلاف الزمان (قول الشارح قبل التحلل إلى قوله وتجب به الفدية) قضيته أنها لا تجب بالاستمتاع بين التحليلين (قول الشارح ومن أحرم عاقلا إلخ) يشكل عليه أن عمده كالمكلف والإشكال هنا وفي الجماع (قول الشارح دخلت) لو قبل في مجلس ثم جامع في آخر فينبغي عدم التداخل ثم أصل التداخل يشكل على نظيره من الجراح لأن واجبهما مقدر كقطع الأذن مع الإيضاح (قول الشارح كل صيد) هو مستفاد من لفظ الاصطياذ فكلامه يفيد اشتراط التوحش لأن الصيد هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن أخذه إلا بحيلة (قول الشارح أي أخذه) دفع لما قيل إن الاستدلال إنما يتم إذا أريد بالصيد في الآية المصدر والذي يقتضيه السياق أنه المصاد فيكون المراد تحريم أكله إذ لا بد من إضمار أكله وأخذه معا ممتنع لأن مثل هذا لا عموم له فتعين إضمار البعض وهو الأكل ولا يلزم منه تحريم الاصطياذ (فرع) لو صيد للمحرم حرم عليه الأكل منه فلو أكل فلا فدية (قول الشارح ولا فرق بين المستأنس وغيره) قال في القوت من هذا دجاج الحبش ومنه الأوز وقال الماوردي إن كان ينهض بجناحيه حرم وإلا فلا كالدجاج قال الروياني وهو القياس (قول الشارح كالنسر والنسر)

والقبة واللمس قبل التحلل الأول في الحج وقبل الخلق في العمرة ولا يفسد بشيء منها النسك وتجب به الفدية لا البدنة وإن أنزل والاستمناء باليد يوجب الفدية في الأصح ولا فدية على الناسي بلا خلاف ويلحق به الجاهل بالتحريم ومن أحرم عاقلا ثم جن أخذًا مما تقدم في الجماع ولو باشر دون الفرج ثم جامع دخلت الشاة في البدنة في الأصح (الخامس) من محرمات الإحرام (اصطياذ كل) صيد (ما كؤل برى) من طير أو دابة وكذا وضع اليد عليه بشراء أو غيره قال تعالى: ﴿وحرره عليكم صيد البر ما دام حرمًا﴾ أي أخذه ولا فرق بين المستأنس وغيره ولا بين المملوك وغيره ولو توحش إنسى لم يحرم التعرض له ولا يحرم التعرض لغير المأكول فمنه ما هو مؤذ فيستحب قتله كالنسر والنسر

ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالفهد والصقر فلا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان والرخمة فيكره

الصغير ويجوز إحراقه إن تعين طريقا كالقمل وأما الثمل السليمانى فنقل عن شيخنا الرمل حرمة قتله وقتل النحل (قوله ومنه ما فيه منفعة ومضرة كالفهد والصقر) ومنه الشاهين والبازي والعقاب فيباح قتلها (قوله ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالسرطان) والبازي والرخمة ومنه القرد والمهدد والخطاف والصدرد والضفدع والخنفساء والجعل بضم الجيم وفتح العين وهو الزعقوق فيكره قتل ذلك كما ذكره الشارح واعتمد شيخنا كشيخنا الرمل حرمة قتل جميع ذلك فتحمل الكراهة في كلامه على التحريم وفي شرح شيخنا موافقة الشارح (فتنبية) يكره حمل ما يصاد به من كلب وغيره إلى الحرم فلو حملة وانفلت منه وأتلف شيئا من صيد أو غيره فلا ضمان فيه لأن لها اختيارا كما ذكره في المجموع عن الماوردي وأقره (قوله أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري) أي فيحرم التعرض له إن كان مأكولا وحشيا (قوله يحرم اصطياده) أي المتولد المذكور أي يحرم التعرض له وتملكه كما مر (قوله ويصدق غيره) عقلا بالمتولد من ضبع وضفدع كما ذكره في المنهج وفارق عدم الزكاة في المتولد بين زكوى وغيره لبناء الزكاة على التخفيف (قوله ويحرم ذلك) أي الاصطياد خص مرجع الإشارة به لأنه الذي في كلام المصنف وأورد عليه وضع اليد بعده (قوله في الحرم على الحلال) ولو كافرا (قوله وقيس على مكة) التي في الحديث باقي الحرم لأنها منه وحدوده معروفة وقد نظمها بعضهم بقوله :

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت إيقانه
وسبعة أميال عراق وطائف وحدة عشر ثم تسع جعرانه
زاد بعضهم :

ومن يمن سبع بتقديم سينه وقد كملت فاشكر لربك إحسانه

ولو قال ومن يمن مثل العراق فطائف لكان أولى فتأمل وقدره بعض المؤرخين بقدر عشرة أميال في مسير يوم سير اعتدال وقال بعضهم هو بريد وثلاث في مثله تقريبا واختلف في هذه الحدود فقيل إنها قديمة لا يعلم ابتداءها وقيل إن الله خلق مكة قبل الأرض بألف عام وحفها بالملائكة فكان قدر الحرم حيث وقفوا وقيل علمها جبريل لإبراهيم عليه السلام لما قال : ﴿ ربنا أرنا مناسكنا ﴾ وقيل بتوقيف من النبي صلى الله عليه وآله في عام فتح مكة أو في عام حجه وقيل لما جاء آدم إلى البيت بعد هبوطه من الجنة خاف من شياطين الأرض بحسب الطبع البشري فأرسل الله تعالى إليه الملائكة وقفت على تلك الحدود تمنع عنه ما يخافه وقيل لما نزل الحجر الأسود من الجنة أضاء فوصل ضوءه إلى تلك الحدود وقيل أضاءت له الدنيا فجاء أهلها لينظروا ذلك النور فمنعهم الملائكة عند ذلك وقيل نزلت ياقوتة من الجنة حين قبول توبة آدم حلفت رأسه فتناثر شعره إلى ذلك وقيل إنها أواخر مرعى غنم إسماعيل وكان مأواها في الحجر كما مر وقيل غير ذلك (قوله إذا كانا) أي الصائد والمصيد (قوله في الحرم) أي في حالتي الرمي والإصابة معا أو في إحدهما وسواء كان كل منهما أو أحدهما فيه أي في أرضه أو هوائه كغصن شجرة فيه وأصلها خارجه (قوله أو أحدهما فيه) أي كأن كان الصائد كله أو بعضه في الحرم أو المصيد كذلك راقتا كل منهما أو مضطجعا أو واقفا نعم إن كان الصيد واقفا وبعضه في الحل وهو معتمد عليه وحده وأصابه الصائد فيه فلا حرمة ولا فدية (تنبيه) يلحق بهذا ما لو رمى وهو محرم وحل قبل الإصابة كأن قصر شعره أو عكسه فعليه الحرمة والفدية أيضا ويلحق به أيضا ما لو كان الصائد والصيد في الحل ولكن مر السهم في الحرم لوجود الممنوع منه وبذلك فارق عدم حرمة البصاق

أي غير الملوكن (قول الشارح والصقر) قال في الخادم هو شامل للبازي والشاهين والعقاب التي يصاد بها (قول الشارح فلا يستحب ولا يكره إلخ) مراده غير الملوكن (قول الشارح ومنه ما لا يظهر فيه إلخ) منه الذباب والنود ونحو ذلك (قول الشارح ويحل اصطياد البحري إلخ) قال السبكي الطيور التي تغوص في الماء وتخرج منه برية (قول الشارح لا يعضد شجره) أي لا يقطع (قول الشارح بما إذا كانا في الحرم) لو رمى إلى صيد بعضه في الحل وبعضه في الحرم وجب الجزاء هذا إن

قتله ويحل اصطياد البحري وهو ما لا يعيش إلا في البحر أما ما يعيش فيه وفي البر فكالبري (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا المتولد منه) أي من المأكول البري (ومن غيره) يحرم اصطياده (والله أعلم) احتياطا ويصدق غيره بغير المأكول من وحشى أو إنسي وبالمأكول غير البري أي الإنسي مثاله المتولد من الضبع والذئب والمتولد من الحمار الوحشى والحمار الأهلى والمتولد من الظبي والشاة (ويحرم ذلك) أي اصطياد المأكول البري والمتولد منه ومن غيره (في الحرم على الحلال) ويحرم عليه وضع اليد عليه بشراء أو غيره كما يؤخذ من شرح المذهب قال عليه السلام يوم فتح مكة « إن هذا البلد حرام بجمرة الله تعالى لا يعضد شجره ولا ينفر صيده » الحديث رواه الشيخان أي لا يجوز تنفير صيده لحرم ولا حلال فاصطياده وما ذكر معه أولى وقيس على مكة باقي الحرم وقوله في الحرم حال من ذا المشاربه إلى الاصطياد وهو نسبة متعلقة بالصائد والمصيد صادق بما إذا كانا في الحرم أو أحدهما فيه والآخر في

الحل كأن رمى من الحرم

صيدا في الحل أو من الحل

صيدا في الحرم أو أرسل

كلبا في الصورتين فيحرم

في جميع ذلك (فإن أئلف)

من حرم عليه الاصطياد

المذكور من محرم أو حلال

كما تقدم (صيدا) مما ذكر

مملوكا أو غير مملوك

(ضمنه) لما ساقى قال

تعالى : ﴿ لا تقتلوا

الصيد وأنتم حرم ومن

قتله منكم متعمدا فجزاء

مثل ما قتل من النعم ﴾

الآية وقيس على الحرم

الحلال المذكور بجامع

حرمة الاصطياد ولو

تسبب في تلف الصيد

كأن أرسل كلبا فأتلفه أو

نصب الحلال شبكة

الحرم أو نصبها بالحرم حيث

كان فتعقل به الصيد وهلك

ضمنه كالوأتلفه ولو تلف

في يد الحرم صيد ضمنه

كالغاصب لحرمة إمساكه

وكذا لو تلف في يد الحلال

في الحرم صيد من الحرم

يضمنه لما ذكر بخلاف ما

لو أدخله معه إلى الحرم

صيدا مملوكا له إمساكه فيه

وذبحه والتصرف فيه

كيف شاء لأنه صيد حل

ولو أحرم من في ملكه صيد

بيده زال ملكه عنه ولزمه

إرساله وإن تحلل ولا يملك

الحرم صيدا ويلزمه إرساله

وما أخذه من الصيد بشراء

لا يملكه لعدم صحة شرائه

ويلزمه رده إلى مالكه

ويقاس بالحرم في المسألتين

خارج المسجد لعدم وجود الاستقذار المنوع فتأمل (قوله أو أرسل كلبا) خرج ما لو استرسل بنفسه وإن أغراه وزاد عدوه فلا ضمان كما مر (قوله في الصورتين) وهما كون الصائد والمصيد في الحرم أو أحدهما فيه وكذا لو كانا في الحل ومر الكلب في الحرم نعم إن أرسله في طريق خارج الحرم فعُدل الكلب إلى الحرم أو تحامل به الصيد فأدخله فيه أو دخل مع الصيد فيه وجود مقر خارج فلا فدية قال شيخنا لكن لا يحل أكل ذلك الصيد احتياطا (قوله فإن أئلف) أى يقينا فلو جرح صيدا فغاب ثم وجد ميتا واحتمل موته بغير الجرح ضمن الأرض فقط وخرج بالإتلاف الإعانة ولو على ذبحه والدلالة عليه ونحو ذلك فلا ضمان عليه (قوله من حرم) هو فاعل أئلف سواء انفرد أو تعدد بضربات أو جراحات ولا يتعدد الجزاء بل يوزع على الرعوس فلو شارك حلال محرما في صيد الحل ضمن الحرم نصفه ولا شيء على الحلال (قوله لمملوكا) وعليه مع الجزاء قيمته للملكه وقد ألغز ابن الوردي في ذلك بقوله نظما .

عندى سؤال حسن مستظرف فرع على أصليين قد تفرعا

قايض شيء برضا مالكة ويضمن القيمة والمثل معا

(قوله ضمنه) أى كلاً أو بعضا ولو بنحو تنف ريشه من جناحه فيفدى نقص ماله مثل مجزء من مثله بحسب القيمة فإن قتله قبل برئه فعليه جزاء كامل أو بعده فعليه مثل ناقص كالو قتله غيره مطلقاً ولو لم يبق فيه نقص بعد البرء فرض القاضى له أرشاً باجتهاده كما في الحكومة (قوله وقيس على الحرم الحلال) أى في الضمان بالإتلاف المذكور (قوله ولو تسبب إلخ) أشار إلى أن الإتلاف كما في كلامه ليس قيدا ومثل إرسال الكلب حل رباطه ولو غير معلم على الأرجح ومن السبب ما لو نفره فتعثر بنحو شجرة أو جدار أو أكله نحو سبع أو مات قبل سكونه أو أمسكه لمن قتله أو حبس عنه أمه وهو رضيع فمات ونحو ذلك كزلقه بيول مر كوبه (قوله نصب الحلال شبكة) ولو في ملكه لكن بقصد الاصطياد (قوله في الحرم) لا في الحل وإن أحرم بعد وحفر البئر تعديا كنصب الشبكة (قوله ضمنه) الناصب ولو بعد موته أو بعد تحلل الحرم (قوله ولو تلف) أشار إلى أن التلف كالإتلاف الذى في كلامه (قوله بيده) ليس قيدا في زوال ملكه عنه وعن أجزائه وبيضه وفرخه واحتز به في الإرسال عن مشترك بينه وبين غيره (قوله ولزمه إرساله) بنفسه أو وليه ولو بعد تحلله وماتلف منه مضمون ولو على الولي بقيمته ومن أخذه ولو قبل إرسال ملكه نعم لو روث صيدا حال إحرامه لم يزل ملكه عنه إلا بإرساله ويصح بيعه له ولا يرأس من الجزاء إذا تلف ولو عند المشترى (قوله بشراء) أو هبة من حلال أو محرم فيهما (قوله ويلزمه رده إلى مالكة) أى إلى من أخذه منه نعم لا يلزمه رده لحرم بل يرسله وعليه قيمته في غير الهبة ولا جزاء عليه فإن رده إليه لزمه الجزاء حتى يرسله الحرم (قوله ويقاس) أى

كان واقفا فإن كان نائما فالعبرة بمسقطه ذكر التقيد في الاستقصاء ولو سعى الشخص من الحرم إلى الحل ومثله أو من الحل إلى الحل ولكن سلك الحرم فيما بين ذلك فلا ضمان قطعا قاله في شرح المهذب لأن ابتداء الاصطياد من حين الرمي لا من حين السعى ولذا تشرع التسمية عند إرسال السهم لا عند ابتداء العدو بل ضربه (قول المتن فإن أئلف إلخ) اعلم أن جهات الضمان إحداها المباشرة الثانية التسبب ومنه أن ينفر صيدا فيموت بعثرة أو يأخذه سبع أو ينصدم بشجرة أو حبل ويكون في عهدة المنفر حتى يرجع إلى عادته في السكون الثالثة اليد بوديعة أو عارية أو غير ذلك وعبرة المتن لا تقيد الثالثة (قول الشارح لمملوكا) لو أئلفه محرم ضمنه بالجزاء لحق الله تعالى وبالقيمة للملكه (قول الشارح بما ساقى) قال السبكي الحلال إذا أئلف في الحرم صيدا مملوكا لغيره ضمنه بالقيمة للملكه ولا جزاء فيه (قول الشارح ويقاس إلخ) قضيت أن الحلال في الحرم لا يجوز له شراء الصيد المملوك للحلال وكذا قول الشارح السالف ويحرم وضع اليد عليه بشراء أو غيره لكن في شرح البهجة التصريح بالجواز أخذا من قولهم يجوز للحلال أن يدخل بالصيد المملوك الحرم ويتصدق فيه كيف

الحلال في الحرم ثم لا فرق في الضمان بالإتلاف وغيره بين العائد والخطأ والناسي للإحرام وفي المذهب وغيره والجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة للادمين ولا مفهوم لمتعمد في الآية نعم لو صال صيد على محرم أو على حلال في الحرم فقتله دفعا فلا ضمان ولو خلص المحرم صيدا من فم سبع أو هرة أو نحوهما وأخذه ليدأويه أو يتعهده فمات في يده لم يضمته في الأظهر ولو أحرّم ثم جن فقتل صيدا لم يجب ضمانه في الأظهر ويقاس به في المسألين الحلال في الحرم ولو أكره محرم أو حلال في الحرم على قتل صيد فقتله فلا جزاء عليه في وجه

والأصح عليه الجزاء ويرجع به على الأمر، ثم الصيد ضربان أحدهما ما له مثل من النعم في الصورة والخلقة على التقريب فيضمن به ومنه ما فيه نقل عن السلف فيتبع قال تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ ذُوا عَدَلٍ مِنْكُمْ﴾ (ففي النعامة) الذكر أو الأنثى (بدنة) أى واحد من الإبل (وفى بقر لوحش) أى الواحد منه وحماره بقرة) أى واحد من البقر (و) فى (الغزال عنز) وهى الأنثى من المعز التى تمت لها سنة والغزال ولد الظبية إلى أن يطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظيباً والأنثى ظبية وهما المراد بالغزال هنا ليناسب كبر العنز ويجب فيه بمعناه الأصل ما يجب فى الصغار قاله الإمام (و) فى (الأرنب عناق) وهى الأنثى من المعز من حين تولد ما لم تستكمل سنة (و) (اليربوع) وهو معروف (جفرة) وهى

في جميع ما ذكر في الحلال في صيد الحرم (فتنبيه) ظاهر كلامهم لزوم الجزاء في عدم الإرسال حالا فلو أخرجه ثم أرسله فيتجه رجوعه فيه كالكثرة المعجلة ولا يكره له شراء ما أرسله ممن أخذه بعد تحلله (قوله نعم إنا) هو استثناء من لزوم الضمان فيما مر (قوله فقتله دفعا) لصياله عن نفسه أو عن غيره وكالصيال أكل طعامه أو شرب مائه أو تنجس حوائجه بنحو بوله أو ضيق مكانه عليه أو فراشه كذلك^(١) وتردد العلامة العبادي فيما لو عتس في المسجد الحرام وتأذى الناس بنجاسته (قوله وأخذه ليدأويه) الأولى التعبير بأو كافي الروضة (قوله والأصح عليه الجزاء) هو المعتمد أي يجب على المكره بفتح الراء جزاء ما قتله ويرجع به على من أكرهه قال شيخ شيخنا عميرة ولو كان مملوكا فعليه قيمته معا فراجعه (تنبيه) مذبح الحرم من الصيد مطلقا والحلال في صيد الحرم ميتة فلا يجوز أكله لأحد وعليه الجزاء مطلقا وقيمته للمالكه لو كان مملوكا نعم لو ذبح أحدهما صيدا يحل له التصرف فيه في الحرم لم يحرم على غير الحرم وخرج بالذبح ما لو جلب غرم صيدا أو قتل جرادا أو كسر بيضا فلا يحرم على غيره (قوله في الصورة والحلقة على التقريب) أي لا في القيمة مطلقا ولا في الصورة على التحقيق قال الرافعي بدليل أن الصحابة رضی الله عنهم حكموا في نوع من الصيد بنوع من غيره مع اختلاف البلاد والأزمان والقيم (قوله ومنه) أي مما له مثل ما فيه نقل عن السلف فيتبع لأنهم عدول والآية المذكورة دليل عليه (قوله ففي النعامة) قتلا أو إزمنا (قوله بدنة) ولا يجزى عنها بقرة ولا غيرها وكذا البقرة نظرا لاعتبار الصورة هنا (قوله وهما المراد إنا) ظاهره وجوب عتق في الطهي وليس كذلك لأن فيه تيسرا كما سيأتي (قوله ما يجب في الصغار) وهو جدى أو جفر في الذكر وعناق أو جفرة في الأنثى ويقال للجدى خروف وللخروف حملان وحلام بضم الحاء فهما وتشديد اللام في الثاني (قوله وفي اليربوع) ومثله الوبر بالوحدة وهو دوية دون السنور كحلاء اللون لا ذنب لها (قوله جفرة) سميت بذلك لأنها جفر جنبها أي عظمًا (قوله ما فوق الجفرة) أي ما زاد على أول سنها وهو أربعة أشهر فعلم من كلامه أن ما دون أربعة الأشهر عناق فقط وما زاد عليها عناق وجفرة ولم يذكر انتهاء سن الجفرة فليراجع (قوله وفي الضبع كبش) وهذا اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ويجزى عنه الكبش بالأولى وفي الثعلب شاة وفي الضب وأم حنين بضم المهملة أوله وفتح الموحدة جدى (قوله بتيس أعفر) هو ما يياضه غير صاف أو يعلوه حرمة (قوله عدلان) ولو ظاهرا ذكران حرا نفعيهان ولو بهذا الباب فقط فطنان أي ذوا حدق ومعرفة ولو حكم عدلان بمثل وآخران بقيمة قدم الأولان أو بمثل آخر نخير (فائدة) يفسق العدل يقتل الصيد عمدا عدوا لأنه كبيرة قاله السيناظم فراجع

شاء وكذا صرح بالسألة في شرح الديمري وبين القول فيها بأن الحلال يتصدق بالبيع وغيره إذا كان الذي يتصدق معه حلالا وهو ظاهر إن شاء الله وأما كلام الشارح آخرأ وأولا فهو قابل للتأويل والله أعلم (قول الشارح ولا مفهوم للمعمدا في الآية) لأنه لموافقة الغالب (قول الشارح ويرجع به على الآمن) وأما قيمته للمالك فالظاهر أنها عليهما نصفان (قول الشارح من النعم) أى وهو الإبل والبقر والغنم .

الأشئ من المعز إذا بلغت أربعة أشهر والمراد بالعناق ما فوق الجفرة فإن الأرنب خير من اليربوع وفي الضبيع كبش روى البيهقي عن عمرو وعلي وابن عباس ومعاوية أنهم قضوا في النعامة يبدنه وعن ابن عباس وأبي عبيدة وعروة بن الزبير أنهم قضوا في حمار الوحش وبقرة وبقرة وعن ابن عباس أنه قضى في الأرنب بعناق وقال في الضبيع كبش وعن ابن مسعود أنه قضى في اليربوع بمجفر أو جفرة وعن عمرو وابن عوف أنهما حكما في الظبي بشاة وعن عبد الرحمن بن عوف وسعد أنهما حكما في الظبي بتيس أغفر وروى الشافعي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر قضى في الضبيع بكبش وفي الغزال يعنز ولي الأرنب بعناق وفي اليربوع بمجفرة وهذا إسناد صحيح مليح (وما لا نقل فيه) عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) فقبحان

فطنان ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزىء فداء الذكر بالأنثى وعكسه والمريض بالمريض والمعيب بالمعيب إذا اتحد جنس العيب كالعمور وإن كان عور أحدهما في اليمين والآخر في اليسار فإن اختلف كالعمور والجرب فلا ولو قابل المريض بالصحيح أو المعيب بالسليم فهو أفضل قال في شرح المذهب ويفدى السمين بسمين والهزيل بهزيل (وفيما لا مثل له) كالجراد والمصافير (القيمة)

قياسا ويستثنى منه الحمام ففي الحمامة شاة رواه الشافعي والبيهقي عن عمر وعثمان وابن عباس زاد البيهقي وابن عمر وهو محمول على أن مستندهم فيه توقيف بلنهم وتعتبر القيمة بمحل الإلتلاف ويقاس به محل التلف وسيأتي ما يفعل بالقيمة والتخيير بينه وبين الصوم والتخيير في المثلي بين ذبح مثله وتقويمه والصوم (ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستبثت) بالبناء للمفعول أى لا يستبثته الناس وهو ما ينبت بنفسه شجرا كان أو غير شجر وهو الحشيش الرطب وسيأتي أن المستبث من الشجر كغيره ودليلهما ما في حديث الشيخين السابق بعد ذكر البلد أى مكة لا يعضد شجرة أى لا يقطع ولا يتخلى خلاه هو بالقصر الحشيش الرطب أى لا ينتزع بقطع ولا قطع ويقاس باقي الحرم على مكة وقلع الشجر كقطعه (والأظهر تعلق الضمان به) أى نبات الحرم من الحشيش الرطب إذا قطع أو قلع (ويقطع أشجاره) أو قلعه قياسا على صيده

(قوله ثم الكبير من الصيد يفدى بالكبير والصغير بالصغير ويجزىء الذكر بالأنثى وعكسه) أى في غير ما فيه نقل بخصوصه كما مر (قوله والمريض بالمريض) ظاهره وإن لم يتحد المريض ويدل له ما ذكره بعده بقوله والمعيب بالمعيب نعم تفدى الحامل بمثلها ولكنها لا تذبح فيخرج بقدر قيمتها في محل ذبحها لو ذبحت طعاما للفقراء أى يصوم عنه (قوله فإن اختلف) أى جنس العيب كالعمور والجرب فلا يجزىء (قوله ويستثنى منه) أى مما لا مثل له الحمام لم يقل ومنه ما فيه نقل كالذى قبله لأن ما فيه النقل هنا فرد مخصوص والمراد به كل ما عاب أى شرب الماء بلا مص وهدر أى صوت وهو لازم للأول كالفاخت والقمرى والقطا والكروان والهام (فائدة) قال ابن قاضي عجلون كل دماء الحج يعتبر فيها الإجزاء فى الأضحية إلا دماء الصيد وارتضاه شيخنا (قوله وتعتبر القيمة بمحل الإلتلاف) أو التلف ظاهره أنه لا يعتبر محل الجرح مثلا (قوله ويحرم على الحلال والحرم قطع أو قلع نبات الحرم) ولو في بعض أصله أو يملو كما وإن كان أغصانه في هواء الحل بخلاف عكسه (قوله شجرا كان) وهو ما له ساق أو غير شجر وهو عكسه (قوله وهو) أى غير الشجر الحشيش الرطب لو قال العشب أو الخلا أو الكلا الرطب لكان أولى أو صوابا لأن الحشيش والهشيم اسم لليابس والعشب بالقصر اسم للرطب والكلا بالهمز جميعها (قوله ويقطع) هو بالباء الموحدة عطف على الضمير في به من عطف الخاص على تفسير الشارح النبات أولا والمغاير على تفسيره ثانيا تأمل (قوله ففي الشجرة) أى الحرمية وإن كانت كلها أو بعضها في الحل إبقاء لحرمتها في أصلها كأن شجرة الحل لا تثبت لها الحرمية في الحرم لذلك ففارت الصيد بثبوت أصلها ومحل ضمانها وإن ماتت فإن نبتت ولو في الحل فلا ضمان ويجب عودها للحرم وللنواة حكم أصلها (قوله بقرة) تجزىء أضحية كما مر وسيأتي إجزاء البدنة

(قول الشارح ثم الكبير إلخ) قال السبكي هذا جار في القسمين المذكورين يعنى ما لا نقل فيه وما فيه نقل اه وهو مسلم في غير الذكورة والأنوثة وكذا فيهما عند عدم النص على شيء منهما بخصوصه كالتيس في الظبي والعنز في الظبية والعناق في الأرنب والكبش في الضبيع والجفرة في اليربوع والوبر . قال الإسنوى رحمه الله وإذا علمت أن الغزال اسم للصغير وأنه يطلق على الذكر والأنثى فإن الغزال ذكر فواجبه ذكر من صغار المعز كالجدي أو الجفر على ما يقتضيه جسم الصيد وإن كان أنثى فالعناق أو الجفرة اه فهذا ظاهر في التعيين لكن صرح شيخنا في شرح البهجة بعدمه في هذا وفي غيره وكلام السبكي يوافقه وكذا صريح كلام الأذرى وظاهر كلام الشارح فليعتمد وكلام الإسنوى تبعا للحديث قد لا يتأنيه لإمكان جملة على أن هذا هو الواجب ولكن غيره يجزىء عنه (قول الشارح وعكسه) أى في القسمين صرح به السبكي رحمه الله (قول الشارح قياسا) أى على ضمان إلتلاف مال الغير المتقوم (قول الشارح وهو محمول إلخ) وقيل حكمو بذلك لما بينهما من الشبه من حيث إن كلا منهما يألف البيوت ويأنس به الناس وفائدة الخلاف لو كان صغيرا فهل تجب سخلة أو شاة قاله الماوردى وغيره (قول الشارح شجرا كان أو غير شجر) لو ضيق الشجر الطريق وضر المارة جاز قطعه ففي مسلم رأيت رجلا في الجنة يعضد شجر شوك أزاله من الطريق (قول الشارح وهو بالقصر الحشيش الرطب) قيل هذا مستفاد من المنهاج لأن اليابس مغروز لا نابت (فائدة) الحشيش والهشيم هو اليابس والعشب والخلا بالقصر هو الرطب والكلا بالهمز يعمهما (قول الشارح ويقاس باقي الحرم إلخ) معطوف على قوله ما في حديث الشيخين (قول المتن ويقطع أشجاره) هو مستدرك لأن الضمير السابق يعود على النبات

إذا أتلف مجامع المنع من الإلتلاف لحرمه الحرم والثاني لا يتعلق به الضمان لأن الإحرام لا يوجب ضمان الشجر والنبات فكذلك الحرم وعلى الأول (ففي الشجرة الكبيرة بقرة والصغيرة شاة) رواه الشافعي عن ابن الزبير وضم إليه الرافعي ابن عباس قال ومثل هذا لا يطلق إلا عن توقيف قال الإمام والبدنة في معنى

البقرة وتضبط الشجرة المضمونة بالشاة بأن تقع قرية من سبع الكبيرة فإن الشاة من البقرة سبعا فإن صغرت جدا فالواجب القيمة وجزم بجميع هذا الذي قاله الإمام في أصل الروضة وغير فيها كأصلها بأن ما دون الكبيرة تضمن بشاة فضبط الإمام بالنسبة إلى أقل ما يضمن بها ويدل عليه ما عقبه به أما غير الشجر وهو الحشيش الرطب فيضمن بالقيمة إن لم يخلف فإن أخلف فلا ضمان قطعا والمضمون به هنا على التعديل والتخيير

عنها وكذا سبع شياه أيضا (قوله قرية من سبع الكبيرة) أى فأكثر إلى ستة أسابيع وفيما دون السبع الضمان بالقيمة كالحشيش كما ذكره وينبغي اعتبار زيادة الشاة فيما زاد على السبع (قوله فإن أخلف) أى الحشيش يعنى العشب كما مر فلا ضمان إن كان مثله وإلا ضمن نقصه (قوله والمستتب من الشجر) أى لا من غيره (قوله كغيره) أى كغير المستتب المتقدم في الحرمة والضمان (قوله فإنه يجوز قطعه) أى المذكور من الزرع والبقول والخضراوات وإن نبت بنفسه ويحل التصرف فيه بالبيع وغيره (قوله ويحل من شجر الحرم) لو قال من نبات الحرم لكان أولى أو صوابا الأذخر قطعا وقلماء وتصرفا ببيع وغيره (قوله وكذا الشوك) خلافا للحنفية يحل قطعا وقلماء وتصرفا ببيع وغيره أيضا (قوله وصححه في شرح مسلم) وهو مرجوح وفارق الصيد المؤذى بأن له اختيارا في قصد الأذى (قوله بسكون اللام) ويجوز فتحها وفيه بعد (قوله كالأذخر) أى من حيث جواز الأخذ لا التصرف (قوله ويجوز تسريح البهائم في حشيشه) خلافا للحنبلة (قوله ومن الممتع أخذه لبيعه) أو هبة ولو لمن يعلف به كما ذكره (قوله ويجوز أخذ ورق الشجر) بالمعنى الشامل للنبات كالسنا ظاهره ولو لنحو البيع وبه قال بعض مشايخنا (قوله ويجوز أخذ ثمره) أى الشجر وفيه ما ذكر في الورق (قوله وعود السواك) قال شيخنا لا يبيع أو هبة ولم يرتضه بعض مشايخنا (قوله ونحوه) أى نحو عود السواك من أطراف أغصان الأشجار وفيه ما في السواك المذكور لكن قال شيخنا إنها إذا لم تخلف مثلها في عامها ضمنها بالقيمة وأما العشب فيجوز أخذ ما يخلف

وهو شامل للشجر (قول الشارح أما غير الشجر إلخ) هذا لا تفيد به عبارة الكتاب (قول الشارح فإن أخلف إلخ) لو أخلف غصن الشجر قبل العام فلا ضمان بخلاف الحشيش فإنه متى أخلف لا ضمان (قول المتن والمستتب من الشجر) أى كان أخذ غصن من الحرم وغرس في موضع آخر منه أما المأخوذ من الحل إذا غرس في الحرم فلا يحرم قطعه بخلاف عكسه ولو غصنا ونواة ولو كان المنقول من الحل إلى الحرم غصنا أو نواة فالحكم عدم ثبوت الحرمة لذلك كما صرح به في شرح البهجة (قول الشارح فإنه يجوز قطعه إلخ) سواء نبت بنفسه أو استنبته الناس (قول الشارح إلا الأذخر فإنه لقينهم إلخ) انظر لو قطع الأذخر لغرض البيع أو الحاجة هل يجوز أو لا (قول الشارح وصححه في شرح مسلم) لهذا قال في المتن عند الجمهور ولم يقل على الصحيح ونحوه على عادته (قول المتن لعلف البهائم) مثله أخذه للحاجة التي يؤخذ لأجلها الأذخر وكذا الأكل (قوله) لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الأخذ لما عساه يطرأ الظاهر لا كإقتناء الكلب لما عساه يكون من الزرع ونحوه (فائدة) نظم بعضهم حدود الحرم فقال :

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت إتيانه
وسبعة أميال عراق وطائف وحدة عشر ثم تسع جمراته

(قول المتن وللدواء والله أعلم) قال الإسنى رحمه الله ولو أخذه للحاجة التي يؤخذها الأذخر كتسقيف البيوت جاز قطعه لذلك كما ذكره الغزالي في البسيط والوسيط وتبعه الحاوي الصغير وصرح بجواز قطعه مطلقا قال وقل من تعرض لذلك اه قلت وما اقتضاه ظاهر هذا الكلام من أن الأشجار الرطبة يجوز قطعها لتسقيف البيوت ونحو ذلك من الحاجات محل نظر وقد صرح في شرح البهجة بأنه لا يجوز قطع الشجر لحاجة السقف ونحوه (قول الشارح في حشيشه) زاد في شرح الروض وشجره (قول الشارح ومن الممتع أخذه لبيعه) هذا يفيدك أن السواك المأخوذ من الحرم لا يجوز بيعه وكذا ورق السنا (قول الشارح ورق الشجر)

كما في الصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (والمستتب) من الشجر (كغيره) في الحرمة والضمان (على المذهب) وهو القول الأظهر وقطع به بعضهم لشمول الحديث له والثاني المنع تشبيها له بالزرع أى كالحنطة والشعير والذرة والقطنية والبقول الخضراوات فإنه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في شرح المذهب (ويحل) من شجر الحرم (الأذخر) بالذال المعجمة لما في الحديث السابق قال العباس يارسول الله إلا الأذخر فإنه لقينهم ويوتهم فقال ﷺ : ه إلا الأذخر ، ومعنى كونه ليوتهم أنهم يسقفونها به فوق الخشب والقين الحداد (وكذا الشوك) أى شجره (كالعوسج وغيره) يحل (عند الجمهور) كالصيد المؤذى فلا ضمان في قطعه وفي وجه يحرم لإطلاق الحديث

وصححه في شرح مسلم ويضمن (والأصح حل أخذه نباته) من حشيش ونحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام (وللدواء والله أعلم) للحاجة إلى ذلك كالأذخر والثاني يقف مع ظاهر الحديث ويجوز تسريح البهائم في حشيشه لترعى جزئاً ومن الممتع أخذه لبيعه كما أفصح به في شرح المذهب وهو صادق ببيعه ممن يعلف به ويجوز أخذ ورق الشجر بسهولة لا بخيط قال في شرح المذهب ويجوز أخذ ثمره وعود السواك ونحوه

باتفاق أصحابنا أما اليابس من الشجر فيجوز قطعه وقلعه واليابس من الحشيش يجوز قطعه ولو قلعه قال البغوي إزمه الضمان لأنه لو لم يقلعه لنبت ثانيا قال في شرح المذهب ولا يخالفه قول الماوردي إذا جف الحشيش ومات جاز قلعه وأخذه فقول البغوي فيما لم يمت (وصيد المدينة حرام) وفي المحرر صيد المدينة وفي الروضة كأصلها وشجره يؤخذ من شرح المذهب وخلاه روى الشيخان أنه عليه السلام قال «إن إبراهيم حرم مكة وإلى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع شجرها» زاد مسلم ولا يصاد صيدها وفي حديث أبي داود بإسناد صحيح كما قاله في شرح المذهب لا يخلخل خلاها واللاتان الحرتان تشية لابة وهي الأرض المكتسية حجارة سوداء وهما شرق المدينة وغربها فحرمها ما بينهما عرضا وما بين جبلها طولا وهما في حديث الشيخين المدينة حرم من غير إلى ثور واعترض بأن ذكر ثور هنا وهو بمكة من غلط الرواة وأن الرواية الصحيحة أحد ودفع بأن وراءه جبل صغير يقال له ثور (ولا يضمن) الصيد

والشجر والخلا (في الجديد) لأنه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة والقديم يضمن قليل كحرم مكة والأصح يضمن بسلب الصائد وقاطع الشجر أو الخلا واختاره في شرح المذهب للأحاديث الصحيحة فيه بلا معارض روى مسلم أن سعد بن أبي وقاص وجد عبدا يقطع شجرا أو يحبطه فسلبه فلما رجع سعد جاءه أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال معاذ الله أن أرد شيئا نفلني رسول الله ﷺ وأبى أن يرده عليهم وروى أبو داود أنه وجد رجلا يصيد في حرم المدينة فسلبه ثيابه فجاءه مواله فكلموه فيه فقال إن رسول الله ﷺ حرم هذا الحرم وقال : من أخذ أحدا يصيد فيه فليسليه فلا أرد عليكم طعنة أطعمنيها رسول الله ﷺ

منه ولو في غير عامه (قوله أما اليابس من الشجر فيجوز) خلافا للمالكية قطعه مطلقا وكذا قلعه إن مات وإلا فلا كما ذكره عن البغوي ويجوز تقليم شجر الحرم للإصلاح وفيه يؤخذ منه من جريد ونحوه ما مر وظاهر كلامهم جواز التصرف بنحو البيع فراجعهم (قوله وصيد المدينة) لو أسقط لفظ الصيد لشمّل الشجر والخلا الذي أورداهما الشارح عليه لأن المعتمد تحريم الثلاثة (قوله وفي المحرر صيد حرم المدينة) وهي أولى (قوله إن إبراهيم حرم مكة) أي أظهر تحريمها لأنه قديم (قوله وإلى حرمت المدينة) أي ابتدأت تحريمها فهو حادث (قوله فحرمها ما بينهما) اللاتين الشرقية والغربية عرضا (قوله وما بين جبلها) غير بفتح العين وسكون التحتية وثور بالثالثة طولا وقدره بعضهم (قوله بأن وراءه) أي أحد جبلا صغيرا ^(١) وفي نسخة جبل فاسم إن ضمير الشأن أو هو خبرها واسمها وراء بناء على تصرفه (قوله ولا يضمن الصيد والشجر والخلا في الجديد) وهو المعتمد ومثل حرم المدينة في ذلك وادى وج بفتح الواو وتشديد الجيم بالطائف (تقمة) نقل تراب الحل إلى الحرمين خلاف الأولى على المعتمد ونقل أجزاء أرضهما ولو من ترابيهما وأوانيهما نحو الكيزان والأباريق إلى الحل حرام ويجب رده ولا ضمان فيه لو تلف ويؤخذ من تقييد حرمة النقل بكونه إلى الحل أنه يجوز نقل أجزاء كل منهما من محل إلى محل آخر منه وأنه يجوز نقل أجزاء أحدهما إلى الآخر وأنه يجوز نقل ما ليس من أجزاءهما كخشب لسقف الكعبة وجذوعها إذا انكسرت مثلا إلى الحل ونحو ذلك ولا مانع منه فليراجع وليحرر ولا بأس بنقل ثمارهما وحشيشهما وورق شجرهما وأغصانه للانتفاع وكذا لا بأس بنقل ماء زمزم بل هو مندوب وما قيل بأنه يبدل فمن خرافات العوام ويحرم أخذ طيب الكعبة ومن أراد التبرك مسحها بطيب له وأخذه وأما كسوتها فإن علم وقفها عليها قليل أمرها للإمام من بيع وهبة وغيرهما والأصح أنها ابتاع إن لم يبق فيها جمال وتصرف في مصالح البيت والمسجد وإن لم يعلم وقفها فهي لمالكها إن علم وإلا فالأمر فيها لقيمها من بيعها وصرفها في مصالحها وإن وقف لها وقف تكسى منه كما هو الآن في مصر فإن شرط الواقف شيئا اتبع وإلا فإن وقفها الناظر فحكمها ما مر وإلا فله بيعها وصرفها في كسوة أخرى فإن شرط تجديدها كل عام مثلا كما هو الآن فالمتجه أنها لساكنها أي خادمها وإن لم يعلم حالها كما هو الآن فأمرها للإمام ويتبع فيها ما جرت به العادة ويجوز لبسها لمن أخذها ولو جنباً

منه السعف (قول الشارح قطعه) إن قلت لم لم يضمن بالقيمة كبعض النعام قلت أوجب بأنه مستقل فاعتبر ضمانه كالصيد والبيض تبع فكان كالليف وقد يعترض بالورق والتمر اليابسين (قول الشارح لأنه ليس محلا للنسك) زاد الرفاعي رحمه الله فأشبهه مواضع الحمى وإنما أثبتنا التحريم بالنصوص (قول الشارح وروى البيهقي .. إلخ) هذه الرواية تزيد على الأولى بالتقييد بالرطب وإضافته إلى المدينة وقوله وإلى لمن أكثر الناس مالا (قول الشارح من ثياب وفرس ونحو ذلك) اقتضى هذا كما ترى أن الثياب والفرس ونحو

ولكن إن شئت دفعتم إليكم ثمنه وروى البيهقي أنه كان يخرج من المدينة فيجد الحاطب معه شجر رطب قد عضده من بعض شجر المدينة فيأخذ سلبه فيكلم فيه فيقول لا أدع غنيمة غنمناها رسول الله ﷺ وإلى لمن أكثر الناس مالا وظاهر الحديث وكلام الأئمة في الاصطيد أنه يسلب وإن لم يتلف الصيد وقال الإمام لا أدرى أي سلب إذا أرسل الصيد أم لا يسلب حتى يتلفه ثم يسلب الصائد أو القاطع كسلب القاتل جميع ما معه من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثيابه فقط وهو للسالب وقيل لفقراء المدينة وقيل لبيت المال وهل يترك للمسلوب ما يستربه عورته وجهان أصوبهما في الروضة

وأصحهما في شرح المذهب نعم (ويتخير في الصيد المثل بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين الحرم) بأن يفرق لحمه عليهم أو يملكهم جملته مذبحاً

لا حياً (وبين أن يقوم المثل
دراهم ويشترى بها
طعاماً) مما يجزى في
الفطرة قاله الإمام وأشار
إلى أنه يجوز أن يخرج
بقدرها من طعامه (لهم)
أى لأجلهم بأن يتصدق به
عليهم ولا يجوز أن يتصدق
بالدراهم (أو يصوم عن
كل مد) من الطعام (يوماً)
حيث كان قال تعالى :
﴿ هديا بالغ الكعبة أو
كفارة طعام مساكين أو
عدل ذلك صياماً ﴾
(وغير المثل يتصدق
بقيمتها طعاماً) لمساكين
الحرم ولا يتصدق
بالدراهم (أو يصوم) عن
كل مد يوماً كالمثل فإن
انكسر مد في القسمين
صام يوماً لأن الصوم لا
يتبعض ويقاس بالمساكين
الفقراء ، والعبرة في قيمة
غير المثل بمحل الإلتلاف
قياساً على كل متلف متقوم
وفي قيمة مثل المثل بمكة
يوم إرادة تقويمه لأنها محل
ذبحه لو أريد وهل يعتبر في
العدول إلى الطعام سعره
بمحل الإلتلاف أو بمكة
احتئالاً للإمام والظاهر
منهما الثاني (ويتخير في
فدية الحلق بين ذبح شاة)
بصفة الأضحية
(والتصدق بثلاثة أصع)
بالمدة (لستة مساكين) لكل
مسكين نصف صاع

وحائضاً هذا محصل ما قاله شيخنا كشيخنا الرملي (قوله ويتخير في الصيد إلخ) هذا شروع في دماء الحج
وجملتها كما سيأتى في النظم أحد وعشرون دماً وهى أربعة أقسام أحدها مرتب لا ينتقل إلى خصلة إلا إن عجز
عما قبلها مقدراً بشيء معين لا يزيد ولا ينقص وهى تسعة دماء ثانياً مرتب كما مر معدل أى مقوم بالعدول
وهو دمان ثالثها مخير يجوز العدول فيه إلى خصلة مع القدرة على غيرها معدل كما مر وهو دمان أيضاً رابعها مخير مقدراً
مروهم ثمانية دماء وقد نظمها ابن المقرئ بقوله :

أربعة دماء حج تحصر	أولها المرتب المقدر
تمتع فوّت وحج قرنا	وترك رمى والمبيت بمنى
وتركه الميقات والزبدلقه	أو لم يودع أو كمشى أخلفه
ناذره يصوم إن دماً فقد	ثلاثة فيه وسبعاً في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج إن فسد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاماً طعمه للفقرا
ثم لعجز عدل ذلك صوما	أعنى به عن كل مد يوماً
والثالث التخير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فعدل مثل ما	عدلت في قيمة ما تقدمها
وخيرن وقسرن في الرابع	إن شئت فاذبح أو فجد بأصع
للشخص نصف أو فصم ثلاثاً	تجث ما اجتثته اجتثاً
في الحلق والقلم وطيب دهن	لبس وتقييل ووطء ثنى
أو بين تحليل ذوى إحرام	هذى دماء الحج بإتمام

ونظمها الدميرى أيضاً وغيره والمصنف ذكر غالبها كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى (قوله ذبح مثله) ما
لم يكن حاملاً وإلا فلا يجزى ذبحها والواجب قيمتها كما مر (قوله على مساكين الحرم) ويكفى ثلاثة منهم وإن
انحصروا كما قال ابن حجر ولا يكفي أقل من ثلاثة فإن دفعه لاثنتين منهم ضمن للثالث أقل متمول وإضافتهم
إلى الحرم من حيث وجودهم فيه ذلك الوقت ولو غير قاطنين فيه لكن القاطن أفضل^(١) كما سيذكره فلو خرج
بهم عن الحرم تعين القاطنون كذا قال بعضهم وفيه نظر والوجه خلافه ولو لم يوجد وأحفظ إلى وجودهم
(قوله بأن يفرق لحمه) وكذا بقية أجزائه كجلده وشعره وإن صار قديداً (قوله أو يملكهم جملته مذبحاً)
ولو قبل سلخه وسيأتى لو تلف قبل ذلك ولو قال وتعليكه لهم مذبحاً لكان أولى فتأمل (قوله دراهم) إن
كانت الغالب وإلا فالغالب من غيرها نصيبها على نزع الخافض وهى متعلقة بيقوم (قوله ويشترى بها) إن شاء
وله أن يخرج من طعام نفسه كما في البروضة وأشار إليه الشارح (قوله أى لأجلهم) لأن الشراء لنفسه فعلم
أنه لا يكفي التصديق بالدرهم كما ذكره (قوله والعبرة إلخ) أى أن المعبر في قيمة غير المثل بمحل الإلتلاف
زماناً ومكاناً وفي قيمة مثل المثل بمكة يوم إرادة تقويمه وفي سعر الطعام كذلك على الظاهر الآتى في كلامه
والمعبر في قيمة بدنة الجماع سعر مكة وقت الوجوب (قوله ذبح شاة) ويكفى عنها سبع بدنة أو بقرة فإن
ذبح البدنة وقع الزائد تطوعاً على المعتمد (قوله لكل مسكين نصف صاع) ولا يجزى أقل منه وليس في الكفارات

ذلك يؤخذ في العشة الواحدة وتقدم في حرم مكة أن مادون سبع الكبيرة من الشجر وسائر الخلا يضمّن بالقيمة
في حرم مكة ولا مانع من التزام ذلك وإن كان حرم مكة أعظم حرمة (قول المتن والصدقة به) أى فلا يجوز أن
يتناول منه شيئاً ولو جلداً (فروع) لو قال أهدى عن ثلثه وأطعم عن ثلثه وأصوم عن ثلثه لم يجزه ذلك (قول
الشارح أى لأجلهم) يعنى ليس المراد أن الشراء يقع لهم (قول الشارح ولا يجوز أن يتصدق إلخ) خلافاً لآبى
حنيفة رحمه الله (قول الشارح بصفة الأضحية) لو اجتمع عليه سبع شياه أجزأت عنه بدنة أو بقرة ولو ذبح

جمعه في الأصل أصوع أبدل من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضميتها إليها وقلبت هي ألفا (وصوم ثلاثة أيام) قال تعالى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَهُوَ عَلَىٰ حَلَقٍ فَقْدِيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ وَرَوَى الشَّيْخَانُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَكَعْبُ بْنُ عَجْرَةَ أَيُّ ذَلِكَ مَوَامِرَ أَسْكَ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَسْكَ شَاةٌ أَوْ صَمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمَ فِرْقَانِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ وَالْفَرْقُ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ ثَلَاثَةُ أَصْعَاقٍ قَيْسُ الْقَلَمِ عَلَى الْحَلْقِ وَغَيْرِ الْمَعْدُورِ فِيهِمَا عَلَيْهِ وَالْفُقَرَاءُ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَكَفْدِيَةِ الْحَلْقِ فِدْيَةُ الْاسْتِمْتَاعِ كَالْتَطِيبِ وَالْأَدَهَانِ وَاللِّبْسِ وَمَقْدِمَاتِ الْجَمَاعِ لِاشْتِرَاكِهَا فِي لَتْرِهِ هَذَا مِنْ تَخْيِيرٍ (وَالْأَصْحَحُ أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورِ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ) وَالْمَبِيتُ بِمَزْدَلَةَ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَمَنْ بَنَى لِبَالِي التَّشْرِيقِ وَالرَّمْيِ وَطَوَّافَ الْوُدَاعِ (دَمٌ تَرْتِيبٌ) لِإِحْقَاقِهِ بِدَمِ التَّمَتُّعِ لَمَّا فِي التَّمَتُّعِ مِنْ تَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَقَيْسُ بِهِ تَرْكِ بَاقِي الْمَأْمُورَاتِ (فَإِذَا عَجَزَ) عَنِ الدَّمِ (اشْتَرَى بِقِيَمَةِ الشَّاةِ طَعَامًا

وَتَصَدَّقَ بِهِ فَإِنْ عَجَزَ) عَنْ

بَاقِي الْمَأْمُورَاتِ (فَإِنْ

عَجَزَ) عَنْ ذَلِكَ (صَامَ لِكُلِّ

مَدِّ يَوْمًا) وَهَذَا يُسَمَّى

تَعْدِيلًا وَصَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ

كَالْإِمَامِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى

أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الدَّمِ يَصُومُ

كَالتَّمَتُّعِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ

وَسَبْعَةً بَعْدَ رَجُوعِهِ وَهُوَ

الْأَصْحَحُ فِي السَّرُوضَةِ

كَأَصْلِهَا وَيُسَمَّى تَقْدِيرًا

وَالْأَوَّلُ قَالَ التَّعْدِيلُ جَارٍ

عَلَى الْقِيَاسِ وَالتَّقْدِيرُ لَا

يَعْرِفُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ وَقِيلَ

يَلْزِمُهُ إِذَا عَجَزَ عَنِ الدَّمِ

صُومَ الْحَلْقِ وَمُقَابِلُ

التَّرْتِيبِ أَنَّهُ دَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلُ

كَجَزَاءِ الصَّيْدِ (وَدَمُ

الْفَوَاتِ) أَيُّ فَوَاتِ الْحَجِّ

بِفَوَاتِ الْوُقُوفِ وَسَيَأْتِي فِي

آخِرِ الْبَابِ الْآتِي وَجَوِبُهُ مَعَ

الْقَضَاءِ (كَدَمِ التَّمَتُّعِ) فِي

صَفْتِهِ وَحُكْمِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ

عَنْهُ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ دَمٌ تَمَتُّعٌ لَتَرْكِ

الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ

وَالْوُقُوفِ الْمَشْرُوكِ فِي

مَحَلِّ يَزِيدُ فِيهِ الْمَسْكِينُ عَلَى مَدٍّ غَيْرِ هَذَا كَذَا قَالُوا فَانْظُرْهُ مَعَ مَا مَرَّ فِي الصُّومِ أَنَّهُ يَجُوزُ دَفْعُ أَمْدَادِ أَيَّامِ الْمَسْكِينِ وَاحِدٍ (قَوْلُهُ وَالْأَصْحَحُ إِخْ) هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَهُوَ مَرْجُوحٌ وَالْمُعْتَمَدُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ الدَّمَ فِي تَرْكِ الْمَأْمُورَاتِ دَمٌ تَخْيِيرٌ وَتَقْدِيرٌ كَمَا فِي دَمِ الْحَلْقِ قَبْلَهُ (قَوْلُهُ وَدَمُ الْفَوَاتِ) أَيُّ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعَهُ تَابِعَةٌ لَهُ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ كَدَمِ التَّمَتُّعِ فِي صَفْتِهِ وَحُكْمِهِ) فَهُوَ دَمٌ تَرْتِيبٌ وَتَقْدِيرٌ (قَوْلُهُ يَذْبَحُهُ فِي حُجَّةِ الْقَضَاءِ وَجُوبًا) فَلَا يَكْفِي ذَبْحُهُ فِي حُجَّةِ الْفَوَاتِ وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ ذَبْحًا وَصُومًا بِالْإِحْرَامِ بِهَا كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَلَهُ الذَّبْحُ أَيْضًا عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِحْرَامِ وَلَوْ أَخْرَجَهُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ كَمَا فِي التَّمَتُّعِ (قَوْلُهُ وَالدَّمُ الْوَاجِبُ) قَيْدٌ بِهِ لِمُتَعَلِّقِهِ الْمَذْكُورُ وَإِلَّا فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَطْلُوبُ وَلَوْ نَدَبًا كَدَمِ عَدَمِ الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي الْوُقُوفِ (قَوْلُهُ بِفَعْلٍ حَرَامٌ) أَيُّ أَصَالَةٍ وَإِنْ جَازَ لَعَذْرُ وَتَجِبَ الْمُبَادَرَةُ بِهِ إِذَا عَصَى بِسَبَبِهِ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ (قَوْلُهُ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ) أَيُّ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ (قَوْلُهُ فَلَوْ ذَبَحَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ لَمْ يَعْتَدَ بِهِ) فَيَلْزِمُهُ إِبْدَالُهُ .

بَدَنَةً مَثَلًا وَنَوَى التَّصَدَّقَ بِسَبْعِهَا عَنِ الشَّاةِ وَأَكَلَ الْبَاقِيَ أَجْزَأُ وَهَذَا الْحُكْمُ مَطْرُودٌ إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ بَلْ لَا تَجْزِيءُ فِيهِ الْبَدَنَةُ عَنِ الشَّاةِ (قَوْلُ الشَّارِحِ أَبْدَلَ إِخْ) رَدَّ عَلَى ابْنِ مَكْيٍ فِي قَوْلِهِ أَنَّ أَصْعَاقَ خَطَأً مِنْ كَلَامِ الْعَوَامِ وَأَنَّ الصُّوَابَ أَصُوعٌ (قَوْلُ الشَّارِحِ رَوَى الشَّيْخَانُ) اشْتَمَلَ هَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ عَلَى تَفْسِيرِ أَقْسَامِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ (قَوْلُ الشَّارِحِ وَغَيْرِ الْمَعْدُورِ إِخْ) أَيُّ لِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ نَبَتْ فِيهَا التَّخْيِيرُ إِذَا كَانَ سَبَبُهَا مَبَاحِيثَ فِيهَا التَّخْيِيرُ إِذَا كَانَ عَرْمًا كَكَفَّارَةِ الْبَيْنِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ (قَوْلُ الشَّارِحِ يَصُومُ كَالْتَّمَتُّعِ) أَيُّ لَمَّا لَحِقَ بِالْمُتَمَتِّعِ فِي التَّرْتِيبِ بِجَمَاعِ تَرْكِ الْمَأْمُورِ وَالْحَقُّ بِهِ فِي وَاجِبِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ أَيْضًا (قَوْلُ الشَّرْحِ وَمُقَابِلُ التَّرْتِيبِ إِخْ) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْحَحَ فِي الْمُتَنِّ لَهُ مُقَابِلَانِ مُقَابِلُ يَتَعَلَّقُ بِالْعَجْزِ عَنِ الدَّمِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ السَّابِقُ وَالْوَجْهُ الْمُحْكَمِيُّ عَقِبَهُ وَمُقَابِلُ يَتَعَلَّقُ بِالتَّرْتِيبِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الدَّمَ هُنَا دَمٌ بَدَنَةً تَخْيِيرٌ وَتَعْدِيلٌ لَكِنْ الْإِسْنَوِيُّ نَقَلَ عَنِ النَّوَوِيِّ أَنَّ مُقَابِلَ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ ضَعِيفٌ شَاذٌ فَاعْتَرَضَ الْإِسْنَوِيُّ التَّعْبِيرَ بِالْأَصْحَحِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّرْتِيبِ فَقَالَ فَكَانَ الصُّوَابُ أَنْ يُعْبَرَ بِالْأَصْحَحِ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ مُرْتَبَا (قَوْلُ الشَّارِحِ كَمَا أَمَرَ بِهِ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَيُّ بِقَوْلِهِ الْآتِي فَإِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ فَحَجُّوا وَأَهْدَوْا (قَوْلُ الشَّارِحِ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِذَا أَحْرَمَ إِخْ) وَقِيلَ هُوَ كَالْقَضَاءِ يَجِبُ فِي سَنَةِ الْفَوَاتِ وَإِنْ وَجِبَ تَأْخِيرُهُ صَرَحَ بِحُكَايَةِ هَذَا الْوَجْهِ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا (تَقْنِيهِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ حَيْثُ كَانَ هَذَا الدَّمُ يَجِبُ إِذَا أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ فَهَلَا جَازَ تَقْدِيمُهُ فِي سَنَةِ الْفَوَاتِ كَمَا جَازَ فِي دَمِ التَّمَتُّعِ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَلَّتْ فِي مَسْئَلَةِ التَّمَتُّعِ إِذَا قَدِمَ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ كَانَ وَقَاعًا فِي سَنَةِ الْحَجِّ بِخِلَافِ مَسْئَلَةِ الْقَضَاءِ ، نَعَمْ قِيَاسُ هَذَا أَنْ يَجُوزَ فَعْلُهُ فِي سَنَةِ الْقَضَاءِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فِيهَا بِالْقَضَاءِ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ (قَوْلُ الْمُتَنِّ بِفَعْلٍ حَرَامٌ) أَيُّ مَا أَصْلُهُ ذَلِكَ لِيَشْمَلَ دِمَاءَ الْمَعْدُورِينَ

الْفَوَاتِ أَعْظَمُ مِنْهُ (وَيَذْبَحُهُ فِي حُجَّةِ الْقَضَاءِ) وَجُوبًا (فِي الْأَصْحَحِ) كَمَا مَرَّ بِهِ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَسَيَأْتِي بِطَوْلِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ الْآتِي وَالثَّانِي يَجُوزُ ذَبْحُهُ فِي سَنَةِ الْفَوَاتِ كَدَمِ الْفَسَادِ يَرِاقُ فِي الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ وَفِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا حُكَايَةُ الْخِلَافِ قَوْلَيْنِ وَفِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ مِنْهُمْ مَنْ حَكَاهُ وَجْهَيْنِ ثُمَّ وَقَّتِ الْوُجُوبَ عَلَى الثَّانِي سَنَةِ الْفَوَاتِ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِذَا أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ كَمَا يَجِبُ دَمُ التَّمَتُّعِ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحَجِّ أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِالصُّومِ وَقَلْنَا وَقْتُ الْوُجُوبِ إِذَا أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ لَمْ يَقْدَمْ صُومُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْقَضَاءِ وَيَصُومُ السَّبْعَةَ إِذَا رَجَعَ مِنْهُ وَإِنْ قَلْنَا يَجِبُ بِالْفَوَاتِ فَقِي جَوَازُ صُومِ الثَّلَاثَةِ فِي حُجَّةِ الْفَوَاتِ وَجْهَانِ وَجْهُ الْمَنْعِ أَنَّهُ فِي إِحْرَامٍ نَاقِصٍ وَالْمَعْدُودِ إِيقَاعُهَا فِي نُسْكَ كَامِلٍ (وَالدَّمُ الْوَاجِبُ) فِي الْإِحْرَامِ (بِفَعْلٍ حَرَامٌ أَوْ تَرْكٌ وَاجِبٌ لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ) بَلْ يَجُوزُ فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَغَيْرِهِ وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ بِيَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ الضَّحَايَا (وَيَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ فِي الْأَظْهَرِ) قَالَ تَعَالَى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ فَلَوْ ذَبَحَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ لَمْ يَعْتَدَ بِهِ

والثاني يعتد به بشرط أن ينقل ويفرق في الحرم قبل تغير اللحم لأن المقصود هو اللحم وقد حصل به الغرض المذكور في قوله (ويجب صرف لحمه إلى مساكينه)

(قوله قبل تغير اللحم) أى على الوجه المرجوح (قوله ويجب صرف لحمه) وكذا بقية أجزائه كما مر ولو تلف قبل صرفه بنحو غصب أو سرقة ولو من فقراء الحرم لم يجزئه لكن له شراء اللحم بدله ويفرقه (قوله ولو كان يكفر بالإطعام إلخ) أى يجب في تفرقة أى طعام ما يجب في صرف اللحم كما مر (قوله وتجب النية عند التفرقة) أى الإطعام وتكفى النية عند عزله كما في الزكاة والنية في الذبح عنده ولو نوى عند الصرف فهو أكمل (قوله وأفضل بقعة) بناء التائيت كما ذكره الشارح يجوز كونه بهاء الضمير أى الحرم وهى أولى لشمول الأول لغير الحرم (قوله والحاج) ولو قارنا أو تمتعا (قوله لأتهما) أى المروءة ومنى محل غللهما ويندب أن يذبح المعتمر قبل حلقة وبعد سعيه (قوله ووقته) أى الهدى الذى يقع ضحية من تطوع أو مندور وقت الأضحية وإن تعين غيره لأن تعيين الزمان ليس قرينة فلا يصح نذره ولا بد من صرفه فيها لفقراء الحرم وله الأكل من غير الواجب ويجب ذبح الواجب بعد فوات الوقت ويفوت المندوب كما ذكره (فروع) الهدى من غير المحرم أو من المعتمر فى غير أيام الحج لا يختص بزمان كما مر ولو غضب الهدى المساق إلى الحرم فى الطريق أى عجز عن المشى ولم يقدر على حمله فإن كان واجبا معينا وجب ذبحه فى محل غضبه وتفرقة جميعه على أهله أو معينا عما فى الذمة فله أكله ويجب إبداله أو مندور بافله أكله بلا إبدال .

[باب الإحصار والفوات]

أى بيانهما وحكمهما وما يترتب عليهما والإحصار لغة : المنع من أحصره وحصره والأول فى المرض أشهر والثانى فى العدو وأشهر ووقوع الأول فى القرآن للعدو لا يخرج عن الفصاحة وشرعا المنع من النسك ابتداء أو دواما كلاً أو بعضاً والفوات لغة : عدم إدراك الشىء وشرعاً هنا عدم إدراك الوقوف بعرفة وأسباب الحصر ستة العدو والمرض والسيادة والزوجية وذكرها المصنف والأصلية والدينية فيندب للفرع وإن سفل استئذان جميع أصوله ولو كفاراً أو أرقاء فى أداء النسك ولو فرضاً ولكل منهم منعه منه إحراماً وسفراً وتحليله بعد إحرامه إن كان تطوعاً إلا إن كان مسافراً أو كان سفره دون مرحلتين ويجب عليه التحلل بأمره بما يأتى ويندب لمن عليه الدين استئذان دائنه وإن قل الدين ويحرم عليه السفر بدون علم رضاه أو قضائه وله منعه من الخروج ولو بعد الإحرام وامتنع من أدائه بعد طلبه إن كان الدين حالاً وهو موسر وإن فاتته النسك وليس له نائب فى قضائه لتعديده وإلا فليس له منعه كما لا يمنع من الإحرام مطلقاً وإذا فاتته

(قول المتن ويجب صرف لحمه إلخ) لو ذبحه بالحرم فسرق منه سقط الذبح وبقي وجوب التصديق إما بذبح أو بلحم يشترطه ويفرقه (فروع) قوله ويجب صرف لحمه قال الأذرعى وكذا سائر أجزائه المأكولة فيما يظهر اهـ (قول الشارح الصرف إلى ثلاثة) استشكل ابن الرفعة عدم التعميم عند الإحصار كالأزكاة بما مع عدم جواز النقل فيهما وفرق السبكي بأن المقصود هنا حرمة البلد والمقصود فى الزكاة سد الحاجات ثم لا يخفى أن فدية الحلق ونحوه يجب لكل مسكين نصف صاع من الستة (قول الشارح عند التفرقة) قال الأذرعى ويشبه أن يجيئ فى النية المتقدمة على التفرقة ما قيل فى الزكاة (قول المتن وأفضل بقعة) يجوز قراءته جمعاً مضافاً للضمير للحرم (قول المتن لذبح المعتمر) أى غير القارن أو المتمتع الذى عليه دم فالأفضل ذبح دم تمتعه بمنى قاله السبكي (قول المتن ووقته وقت الأضحية) قياساً عليها (قول الشارح وأنه لا بد إلخ) انظر هل يجوز أكله منه قلت نعم هو كأضحية التطوع (قول الشارح إلا بالنذر) انظر هل يكفى فيه التعيين كالأضحية ثم الهدى إن غضب فى الطريق نحره فإن كان تطوعاً أو عين عما فى الذمة جاز أكل الجميع ويدل عما فى الذمة عند بلوغ الحرم وإن كان معينا ابتداء حرم عليه وعلى أهل القافلة ولو فقراء هل يتركه لأهل الموضع الذى غضب فيه .

[باب الإحصار والفوات إلخ]

(قول الشارح الإحصار) يقال على المشهور : حصره العدو ، وأحصره المرض ويقال هما فهما فى الاصطلاح المنع

أى الحرم جزماً الفاطنين والطائرين والصرف إلى الفاطنين أفضل وكذا الحكم فى دم التمتع والقران ولو كان يكفر بالإطعام بدلاً عن الذبح وجب تخصيصه بمساكين الحرم وأقل ما يجزئ الصرف إلى ثلاثة وقيل يتعين فى الإطعام لكل مسكين مد كالكفارة وتجب النية عند التفرقة ذكره فى الروضة عن الرويانى وقس الفقراء على المساكين (وأفضل بقعة) من الحرم (لذبح المعتمر المروءة والحاج منى) لأنها محل غللهما (وكذا حكم ما ساقا من هدى) تطوع أو مندور (مكانسا) فى الاختصاص والأفضلية (ووقته وقت الأضحية على الصحيح) والثانى لا يختص بوقت كدم الجبران وعلى الأول لو أخر ذبحه عن أيام التشريق فإن كان واجباً ذبحه قضاءً وإلا فقد فات فإن ذبحه قال الشافعى رضى الله عنه كانت شاة لحم ومعلوم أن الواجب يجب صرف لحمه إلى مساكين الحرم وقرائه وأنه لا بد فى وقوع التطوع موقعه من صرفه إليهم وفى الصحيحين أنه عليه السلام أهدى فى حجة الوداع مائة بدنة فاستحب لمن قصد مكة بمحج أو عمرة أن يهدى إليها شيئاً من النعم ولا يجب ذلك إلا بالنذر

[باب الإحصار والفوات]

للحج (من أحصر) عن إتمام حج أو عمرة أى منعه عن ذلك عدو من المسلمين أو الكفار من جميع الطرق (تحلل) أى جاز له التحلل وسيأتى

ما يحصل به قال تعالى:

﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ﴾ أى وأردتم التحلل فما استيسر من الهدى وفى الصحيحين أنه عليه السلام تحلل بالحديبية لما صده المشركون وكان محرما بالعمرة وسواء أحصر الكل أم البعض (وقيل لا تتحلل الشزيمة) بالمعجمة من جملة الرفقة لاختصاصها بالإحصار كما لو أخطأت الطريق أو مرضت ودفع بأن مشقة كل واحد التى جاز التحلل لها لا تختلف بين أن يتحمل غيره مثلها أو لا ثم إن كان الوقت للحج واسعا فالأفضل أن لا يجعل التحلل فرما زال المنع فأنم الحج ومثله العمرة والا فالأفضل تعجيل التحلل لتلافى فوات الحج ولو منعوا ولم يتمكنوا من المضى إلا ببذل مال فلهم أن يتحللوا ولا يبذلوا المال وإن قل إذا لا يجب احتمال الظلم فى أداء الحج ومثله العمرة ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل فى الأصح (ولا تحلل بالمرض) لأنه لا يفيد زوال المرض بخلاف التحلل بالإحصار بل يصبر حتى يبرأ فإن كان محرما بعمرة أممها أو بحج وفاته تحلل بعمل عمرة (لأن شرطه) أى

الحج لم يجز له التحلل إلا بإتيان مكة وأعمال العمرة تغليظا عليه بتعديده وعليه القضاء فإن لم يوجد منه تعد كان حبس ظلما تحلل كغيره بما يأتى ولا قضاء عليه (قوله للحج) متعلق بالفوات كما يأتى (قوله عن إتمام حج أو عمرة) عبر بالإتمام لقول المصنف تحلل فهو مسبوق بالإحرام وإلا فقد يكون المنع عن ابتدائه كما يأتى إن كان المنع من الوقوف فهو من الفوات الآتى أو كان من الطواف أو السعى فلا آخر لوقتهما كما مر فأتى بهما متى شاء فإن لم يتيسر له فعلهما تحلل ولا قضاء عليه ولا يتصور المنع من التقصير أو كان من الرمي لزمه الفدية عنه أو من المبيت بمزدلفة أو منى لم يلزمه شيء لما مر أنه يسقط بالعدو وظاهر شرح شيخنا لزوم الفدية فيه فراجع (قوله أى منعه عن ذلك) أى الإتمام عدوا إنما خص الحصر هنا بالعدو لأن غيره سياق وسواء منعه مع ذلك من الرجوع أيضا أو لا (قوله تحلل) وإن فات إحياء الكعبة فى ذلك العام (قوله أى جاز) فلا يجب فوراً كما يأتى (قوله تحلل بالحديبية) حين هم بالدخول منها إلى الكعبة فى سنة ست وتحلل معه أصحابه وسياق عديهم (فائدة) قال السهيلي إن الصحابة لما حلّقوا رعوهم بالحديبية جاءت ريح حملت شعورهم وألقتها فى الحرم فاستبشروا بقبول عمرتهم انتهى^(١) (قوله وكان محرما) هو وأصحابه بالعمرة من ذى الحليفة ميقات المدينة الشريفة خلافا للفرزالي ومن تبعه (قوله من جملة الرفقة) أشار إلى أن محل الخلاف إذا كان الحصر لبعض الحجاج وليست الشزيمة قيذا وليست هى جميع الحجاج فتأمل (قوله ثم إن كان إن غل) أى إذا كان وقت الوقوف مستقبلا بزمان واسع يرجون إدراكه فالأفضل الصبر إليه بل إن غلب على ظنهم إدراكه بعد الحصر وجب عليهم الصبر (قوله ومثله العمرة) من حيث أفضلية الصبر فيها لأن وقتها واسع بل إن غلب على ظنهم إدراكها فى ثلاثة أيام وجب الصبر (قوله لتلافى فوات الحج) لو قال لأن فى مصابرة الإحرام مع التردد فى إدراكه النسك فيه مشقة شديدة لكان أولى (قوله فلهم إن غل) يفيد أنه لا يجب عليهم بذل المال بل يكره للكفار ما فيه من الصغار ومثل بذل المال القتال ، نعم إن كان فيهم قوة لقتال الكفار ندب لهم لينالوا ثواب الجهاد والحج (قوله وإن قل) أى لا يلزمهم بذل المال ولو قليلا نعم لا عبرة بنحو درهم أو درهمين (قوله ولو منعوا من الرجوع أيضا جاز لهم التحلل فى الأصح) هو المعتمد (تفصيلا) هذا كله فيما إذا منعوا من جميع الطرق كما تقدم فى كلامه فلو منعوا من طريق دون غيره وجب عليهم سلوك ذلك الغير وإن كان أطول وأشق ولا يجوز لهم التحلل ثم إن كان مثل الأول أو دونه طولا وسهولة وفاتهم الحج فيه لزمهم القضاء كما لو صابروا الإحرام غير متوقعين زوال الحصر قبله وإلا فلا قضاء كما لو صابروا الإحرام متوقعين زواله (قوله ولا تحلل بالمرض) أى لا يجوز فى الحج قبل فوات ولا فى العمرة مطلقا ومثل المرض نفاذ النفقة وإضلال الطريق وخطأ العدد والحبس لدين هو موسر به وفى المعسر ما مر (قوله فإن شرطه) أى ذكر بلفظه حالة إحرامه ذلك بقوله إنه تحلل إذا مرض يتحلل صورته بذلك لقول المصنف تحلل فلو قال إنه يصبر حلالا لم يحتاج إلى تحلل ولو شرط أنه يقلب حججه عمرة فله قلبه أو أنه يقلب حججه عمرة انقلب من غير

عن إتمام أركان الحج أو العمرة (قول الشارح للحج) كذلك يتصور فوات العمرة تبعا للحج فى حق القارن (قول الشارح عن إتمام حج أو عمرة) أى إتمام أركان حج أو عمرة ففى كلامه مضاف محذوف إذ لو حصر عن الرمي والمبيت جبرهما بدم مع تمام الأركان وتم حججه وينبغى أن يتوقف التحلل التام على هذا الدم أيضا (فروع) لو حبس ظلما أو كان معسرا ولا بينة ساغ التحلل كالحصر العام (قول الشارح لما صده المشركون إن غل) هذا فيه رد على مالك رحمه الله حيث قال بعدم التحلل فى العمرة لسعة وقتها (قول الشارح من جملة الرفقة إن غل) هذا وكذا قوله الآتى ودفع يهديك إلى أن محل هذا الوجه إذا كان الحصر لبعض من الجماعة وفيها (قول الشارح لأنه لا يفيد زوال المرض) منه تعلم الفرق بينه وبين حصر الشزيمة اليسيرة نعم قد يرد على التعليل ما لو أحصر حتى عن الرجوع ويرد بأنهم استفادوا الأمن من العدو الذى بين أيديهم (قول المتن فإن شرطه)

التحلل بالمرض أى أنه يتحلل إذ مرض (تحلل به) أى بسبب المرض (على المشهور) والثانى لا يجوز لأنه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرط كالصلاة المفروضة واستدل الأول بما روى الشيخان عن عائشة قالت دخل رسول الله ﷺ على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج قالت والله ما أجدنى إلا وجعة فقال حجى واشترطى وقول اللهم على حيث حبستى وما قيل من جهة القول الآخر أنه مخصوص بضباعة بخلاف الظاهر وتقاس العمرة بالحج ولو قال إذا مرضت فأنا حلال صار حلالا بنفس المرض وقيل لا بد من التحلل (ومن تحلل) أى أراد التحلل

أى الخروج من النسك بالإحصار (ذبح) لزوماً للآية السابقة (شاة) حيث أحصر من حل أو حرم وفرق لحمها على مساكين ذلك الموضع وبقياس بهم فقرأوه ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبعث بها إلى الحرم فإنه عليه ذبح بالحيضة وهى من الحل ، ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع إحداهما ولا يسقط الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتاله لغير التحلل (وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما تقدم وينوى عنده التحلل أيضاً لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كـ: سيأتى من غير

أى الخروج من النسك بالإحصار (ذبح) لزوماً للآية السابقة (شاة) حيث أحصر من حل أو حرم وفرق لحمها على مساكين ذلك الموضع وبقياس بهم فقرأوه ولا يلزمه إذا أحصر في الحل أن يبعث بها إلى الحرم فإنه عليه ذبح بالحيضة وهى من الحل ، ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع إحداهما ولا يسقط الدم إذا شرط عند الإحرام أنه يتحلل إذا أحصر وقيل يسقط في ذلك وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح (قلت) كما قال الرافعى في الشرح (إنما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل) عنده لاحتاله لغير التحلل (وكذا الحلق إن جعلناه نسكاً) وهو المشهور كما تقدم وينوى عنده التحلل أيضاً لما تقدم وقد صرح به في الروضة في تحلل العبد كـ: سيأتى من غير

أى في أول إحرامه (قول الشارح أى إنه يتحلل إذا مرض) لو شرط أن يقلب حجه عمرة كان أولى بالصحة إذا مرض ويجزئه عن عمرة الإسلام قاله البلقينى (قول الشارح إنه مخصوص بضباعة) أجاب الإمام بحمل الحبس على الموت (قول الشارح أى أراد) أوله بذلك لأن الذبح يكون قبل التحلل (قول الشارح وبقياس بهم) إنظر ما وجه جعل المساكين أصلاً مع عدم ورود النص فيهم هنا وكأنه نظر إلى ذكرهم في آية جزاء الصيد وحديث كفارة الحلق وفيه نظر (قول الشارح أن يبعث إلى) كذا لا يلزمه الذبح بالحرم وإن أمكن ولا يجوز أن يذبح في غير مكان الإحصار من الحل ونظيره منع المتنفل من التوجه في النفل لغير مقصده قال في شرح الروض والأولى بعثه إلى الحرم (قول الشارح إنه يتحلل إذا أحصر) زاد في شرح الروض وإن شرط نفيه (قول الشارح لاحتاله لغير التحلل) اعلم أن النية اعتبرت هنا وإن لم تعتبر في أفعال الحج والعمرة التى يحصل بها التحلل لأمرين أحدهما ما ذكره الشارح الثانى شمول نية الحج أو لأفعال بخلاف الذبح عند العجز عنها وإنما توقف التحلل على الحلق أيضاً لأنه ركن قدر عليه فلا بد منه وأما اشتراط النية عنده فلا يأتى إلا على التوجيه الأول كما يعلم من صنع الشارح رحمه الله ثم رأيت معنى ثالثاً ذكره الأصحاب وهو أن المحصر يريد الخروج من الأفعال قبل كمالها فاحتاج إلى نية كالصائم إذا مرض وأراد الفطر (قول المتن فإن فقد الدم) أى حساً أو شرعاً وهو بفتح القاف (قول الشارح الطعام فقط)

تنبيه على زيادته وإن قلنا الحلق ليس بنسك وأسقطنا الدم في الصورة السابقة حصل التحلل فيها بمجرد النية (فإن فقد الدم فلا يظهر أن له بدلاً) كما في دم التمتع وغيره والثانى لا بد له لعدم وروده بخلاف دم التمتع (و) الأظهر على الأول (أنه) أى بدله (طعام بقيمة الشاة فإن عجز) عنه (صام عن كل مد يوماً) وله إذا انتقل إلى الصوم (التحلل في الحال في الأظهر والله أعلم) بالحلق والنية عنده ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الإطعام وفرق الأول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر في الإحرام إلى فراغه والقول الثانى بدل الدم الطعام فقط .

(١) قوله وعبد الله الخ تأمل في ذلك فإن عبد الله المذكور ابن أسماء بنت أبى بكر فعلم ذلك غيره ١ هـ مصححه .

الإحصار دم ترتيب وتعديل ويتوقف التحلل فيه على الذبيح أو الإطعام لا على الصوم (قوله وجهان) أى على المرجوح أصحهما الأول (قوله أقوال) أى على المرجوح أرجحهما الثالث (قوله ووجه ترجيح الأول) وهو الأظهر المبني على الأظهر قبله (قوله وإذا أحرم العبد) بالمعنى الشامل للأمة خلافا للإمام كما يأتي والمراد من فيه رق كما يأتي (قوله فلسيده) ولو أنشئ أو لوليه في المحجور سواء من أحرم في ملكه أو من أملكه له كأن اشتراه علما بالإحرام أو أجاز العقد نعم لو نذر نسكا في وقت معين بإذن سيده فأحرم به ثم باعه لم يكن للمشتري تحليله (قوله والأولى أن يأذن له في الإتمام) بمعنى أنه لا يحلله (قوله والمراد إلخ) أى معنى تحليل السيد له أمره به لا قطع نيته ولا منعه عن السفر مثلا (قوله فيجوز) أى يجب بأمره ويجوز قبله وإذا امتنع من التحلل فلسيده استخدامه في عمرات الإحرام^(١) ولو جماعا وإلتم وإفداء والقضاء عليه لا على السيد ولا يلزمه الإذن له في القضاء وفداؤه بالصوم ولسيدته منعه منه ولسيدته الفداء عنه بالذبيح بعد موته لا في حياته (قوله فيحلق وينوي) فلا يتوقف تحلله على الصوم كالحرم (قوله وإن أحرم بإذن السيد) سواء أطلق له في الإذن أو لا وله فيه أن يحرم بما شاء فإن ادعى السيد إرادة غير ما أحرم به صدق السيد إن كان الذي أراده دون ما أراد العبد وإلا صدق العبد أو قيد له بزمان وأحرم فيه فإن أحرم قبله لله تحليله قبل دخوله لا فيه أو قيد له بنوع ووافقه فيه كإفراد أو تمتع فإن خالفه فله تحليله إن كان ما أذن فيه دون ما أحرم به كأن أدخله في العمرة فأحرم بالحج وإلا فلا كأن أذن له في حج فحرم أو في تمتع فأفرد أو في قران فتمتع قاله شيخنا فتأمل (قوله لم يكن له) أى لسيدته تحليله وإن طرأ ملكه وله الخيار (تنبيه) إذنه له في الإتمام كالأبتداء فإن ادعى أنه أذن له فيه لظنه معتبرا فإن حاجا فيظهر تصديق السيد (قوله ثم رجع) أى رجع السيد عن الإذن قبل إحرام العبد ولم يعلم به ولو اختلفا في أن إحرامه قبل الرجوع أو بعده فكما في الرجعة ولو أنكر السيد أصل الإذن صدق (قوله ومن بعضه حر كالقن) نعم إن كانت مهابة أو وقع جميع أعمال الحج في نوبة العبد فليس لسيدته تحليله (تنبيه) سكت الشارح عن المكاتب لأنه كالقن فيما ذكر فيه وإن كانت كتابته صحيحة نعم قال بعضهم في الصحيحة إنه إذا لم يحتج في حجه إلى سفر ولم يحل عليه شيء من النجوم مدته فليس له تحليله ولم يرتضه الشمس الخطيب ويجوز في تحليله أن يذبح بإذن سيده وأن يذبح عنه سيده (فرع) لو أسلم عبد حربي وأحرم فغنمناه لم يجز تحليله (قوله وللزوج) الممكن وطؤه ولو بوليه في نحو مجنون أو رقيقا أو سفيها تحليل زوجته ولو أمة وأذن لها سيدها فيه وعمله إن أمكن وطؤها وحل له ولم يكن لها عذر وكان له سلطنة عليها فلا يحلل صغيرة أحرم عنها ولها مثلا ولا محرمة حال إحرامه أيضا ولا من وقع حجها في زمن غروها للنفقة في معسر ولا من أخبر طبيبان أنها إذا لم تكمل حجها غضبت ولا مطلقة ولورجعية وإن راجعها وكان قد أذن لها نعم إن أحرمت حال الطلاق بلا إذن ثم راجعها فله تحليلها وله حبس معتدة ولو بائنا في العدة وإن أحرمت بإذنه أو خافت القوات ويلزمها به القضاء والفدية وإن تحللت بعمل العمرة

أى لأنه أقرب إلى الحيوان من الصيام لا اشتراكها في المالية فكان الرجوع إليه أولى وقوله وهو ما تقدم أى لأننا اعتبرنا القرب ولا شك أن الطعام يقدر بقيمة الهدى أقرب إليه من اعتبار ثلاثة أصبع وقوله أو ثلاثة أصبع أى في فدية الحلق وقوله والثالث بدله الصوم فقط أى قياسا على التمتع لأن التحلل والتمتع شرعا تخفيفا وترفها واشتركا في ترك بعض النسك وقوله والثالث بدله الصوم فقط وهو عشرة أيام الظاهر أن التحلل لا يتوقف على الصوم على هذا القول أيضا (قول المتن فلسيده) أى ولو الذي اشتراه بعد ذلك (قول الشارح) فأحرامه منعقد لكنه يحرم عليه لكونه بغير الإذن وكذا الزوجة (فائدة) نقل النووي عن الأصحاب أنا حيث أبحتنا للزوج تحليل زوجته لا يجوز لها أن تتحلل إلا بإذنه ونظر فيه السيكي بسبب العصيان قال ويعد ثبوت الحرمة أولا وزوالها دوما (قول الشارح فله تحليله) قال الأذرعى ينبغي اشتراط

وهو ما تقدم أو ثلاثة أصبع
لسته مساكين كالحلق
وجهان والثالث بدله
الصوم فقط وهو عشرة
أيام كصوم التمتع أو ثلاثة
كصوم الحلق أو ما يؤدي
إليه التعديل بالأمداد كما
تقدم أقوال ووجه ترجيح
الأول من أقوال البدل
اشتاله على الطعمام
والصيام (وإذا أحرم
العبد بلا إذن فلسيده
تحليله) لأن تقريره على
الإحرام يعطل منافعه عليه
والأولى أن يأذن له في إتمام
النسك فأحرامه منعقد
والمراد بتحليل السيد له أن
بأمره بالتحلل فيجوز له
حيثل فيحلق وينوي
التحلل وإن ملكه السيد
شاة وقتلنا بالمرجوح إنه
يملك ذبيح ونوى التحلل
وحلق ونوى التحلل وإن
أحرم بإذن السيد لم يكن
له تحليله وإن أذن له في
الإحرام ثم رجع ولم يعلم
العبد فأحرم فله تحليله في
الأصح وأم الولد والمدير
والمعلق عتقه بصفة ومن
بعضه حر كالقن
(وللزوج تحليلها) أى

زوجته (من حج تطوع لم يأذن فيه كذا من) الحج (الفرض) أى فرض الإسلام بلا إذن (في الأظهر) لأن تقريرها عليه يعطل حقه من الاستمتاع

(قوله أى فرض الإسلام) حمل الفرض على ذلك لانصرافه إليه عند الإطلاق وليس قيداً فالنذر ولو معينا والقضاء كذلك إلا فيما مر (قوله له منعها من الابتداء بالتطوع جزماً) ومن الفرض على الأظهر قياساً على التحليل بالأولى فذكره تميم للأقسام فعلم أنه يحرم عليها الإحرام بغير إذنه (قوله ولو أذن لها) أى في التطوع أو الفرض فليس له تحليلها وإن لم يراجع قبل إحرامها وإن لم تعلم به فإن اختلفا فكالرجعية (قوله ويقاس بالحج العمرة) فلو قال المصنف من نسك إله كان أعم (قوله أن يأمرها بالتحلل) ويجب عليها بأمره ويمتنع عليها قبله بخلاف الرقيق كما مر لكمال الحر في الجملة (قوله وتحللها كتحلل المحصر) فهو بذبح ثم حلق ونية فبهما (قوله والإثم عليها) هو المعتمد ويفسد نسكها وعليها القضاء فوراً قال شيخ شيخنا عميرة وعليها الكفارة أيضاً وفيه نظر فراجع (قوله وضم الأمة إله) أى ذكر في شرح المذهب أن الأمة كالزوجة فإذا أمرها سيدها بالتحلل ولم تحلل فللسيد أن يستمتع بها والإثم عليها وقد تقدم (قوله ولا قضاء على المحصر إله) حاصله أن المحصر خاصاً أو عاماً لا يوجب قضاء التطوع ولا الفرض ولا يسقط ما استقر قبله من فرض أصلى أو قضاء أو نذر على ما مر لعدم وروده أى لعدم الأمر به لمن أحصر لأنه قد أحرم معه ^{عليه} من أصحابه عام الحديبية ألف وأربعمائة وأكثر من أحرم معه في عمرة القضاء في العام بعده سبعمائة ولم يرد أنه أمر أحداً غيرهم بالقضاء (قوله إذا تحلل) سواء مع بقاء المحصر قبل الوقوف أو بعده نعم إن زال المحصر قبل الوقوف وتمكن منه وتحلل قبل فعله فهو من الفوات الآتى (تفصيله) لو أحصر بعد الوقوف فتحلل ثم زال المحصر لم يكن له البناء ولا الإحرام (قوله بعد زوال الإحصار) أى في الزمن الذى تعتبر الاستطاعة فيه فيما مر وهذا يفيد أن الاستطاعة في زمن الإحصار ولو خاصاً غير معتبرة فراجع (قوله ومن فاته الوقوف) سواء تمكن منه أو لا يحصر أو

بها والثانى يقيسه على الصوم والصلاة المفروضين وفرق الأول بأن مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج كبير ضرر وحكى الثانى في التطوع لأنه يصير فرضاً بالشروع وله منعها من الابتداء بالتطوع جزماً وبالفرض في الأظهر وخلاف التحليل مبنى عليه فيكون في المنع والتحليل أقوال ثالثها له المنع دون التحليل ولو أذن لها فليس له تحليلها ويقاس بالحج العمرة والمراد بتحليله إياها أن يأمرها بالتحلل وتحللها كتحلل المحصر ولو لم تحلل فله أن يستمتع بها والإثم عليها حكاه الإمام عن الصيدلانى ثم توقف فيه لأن المحرمة محرمة لحق الله تعالى كالمترسة فيحتمل أن يمنع الزوج من الاستمتاع إلى أن تحلل قال في شرح المذهب والمذهب القطع بالجواز وضم الأمة إلى الزوجة في ذلك (ولا قضاء على المحصر المطوع) إذا تحلل لعدم وروده (فإذا كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه

ثبوت الرجوع بالينة (قول الشارح أى فرض الإسلام) خرج النذر قال في المهمات المتجه فيه أن يقال إن تعلق بزمن معين وكان قبل النكاح أو بعده وأذن فيه الزوج فلا منع وإلا فله المنع اهـ وخرج القضاء أيضاً قال الإسنوى المتجه فيه عدم المنع إذا كان سببه وطء الزوج أو أجنبى ولكن قبل النكاح فإن وطئها أجنبى بعده في نسك لم يأذن فيه فله المنع وإن أذن ففى المنع نظر (قول الشارح لأن تقريرها عليه يعطل حقه إله) قيل يؤخذ من هذا التعليل امتناع تحليل الصغيرة التى لا يوطأ مثلها وكذا الكبيرة إذا سافرت مع الزوج وأحرمت وقت إحرامه (قول الشارح مبنى عليه) الضمير فيه راجع للأظهر من قوله وبالفرض في الأظهر (قول الشارح فيكون في المنع إله) أى بالنسبة إلى الفرض ثم وجه أخذ المفضل من ذلك أن مقابل الأظهر القائل بعدم التحليل أن له المنع ابتداء فإنه إذا كان الخلاف في التحليل مفرعاً على المنع في الابتداء كان معنى الكلام أن القائل بالمنع في الابتداء اختلف قوله في المنع في الدوام (قول الشارح والإثم عليها) أى وكذا الكفارة في الوطء (قول الشارح لعدم وروده) استدل أيضاً بأن النبى ^{عليه} أحصر معه في الحديبية ألف وأربعمائة ولم يعتصر معه في العام القابل إلا نفر يسير أكثر ما قيل إنهم سبعمائة ولم ينقل أنه أمر من تخلف بالقضاء ثم عدم القضاء ثابت ولو كان أتى ببعض المناسك قبل الحصر وكذا هو ثابت أيضاً في حق الشردمة اليسيرة والحصر الخاص كما في المريض والزوجة والولد واستشكله الإسنوى بوجوب القضاء عند غلط الشردمة اليسيرة في يوم عرفة يؤخذ أيضاً في الإطلاق أنهم لو أخروا التحلل طامعين في زوال الحصر حتى فات الحج لا قضاء وهو كذلك ومثله لو سلخوا طريقاً أطول من الأول أو أوعر فقاتهم بل سلخوا واجب وإن علموا الفوات ومأخذ ذلك أن الفوات ناشئة عن الحصر بخلاف ما لو صابروا على غير طمع الزوال أو سلخوا طريقاً مساوياً للآخر أو أقرب منه فقاتهم الوقوف فإن القضاء واجب

كحجة الإسلام بعد السنة الأولى من سنن الإمكان وكالقضاء والنذر (بقي في ذمته) كالأول شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الإسلام في السنة الأولى من سنن الإمكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الإحصار وإن وجدت وجب وإلا فلا (ومن فاته الوقوف)

وبفواته يفوت الحج كما تقدم (تحلل) أى جاز له التحلل لأن في بقائه محرما حرجا شديدا يعسر احتماله (بطواف وسعى وحلق وفيهما) أى السعى والحلق (قول)

إنهما لا يجبان في التحلل بناء على أن الحلق ليس بنسك ونظر إلى أن السعى ليس من أسباب التحلل لإجزائه قبل الوقوف عقب طواف القدوم والكلام فيمن لم يتقدم منه سعى فمن سعى عقب طواف القدوم لا يحتاج في تحلله إلى سعى (وعليه دم والقضاء للحج الذى فاتته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا وعبر في الروضة كأصلها والمحرر بأن الفرض يبقى في ذمته ثم القضاء على الفور إلى الأصح والأصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح كما قاله في شرح المهذب أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ابن الخطاب ينحر هديه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا نظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب إلى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسموا بين الصفا والمررة والنحر وأهديا إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فإذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع واشتد ذلك في الصحابة ولم ينكر والله أعلم .

[كتاب البيع]

هو كقوله بعتك هذا بكذا فيقول اشتريته به

غيره (قوله تحلل أى جاز له التحلل) أى وجب فوراً لأنه جواز بعد منع فيحرم بقاءه على الإحرام ولا يجوز له لو أخره إلى عام قابل (قوله بطواف وسعى وحلق) وهى أعمال العمرة كما عبر بها غيره ويحصل التحلل الأول بواحد من الحلق أو الطواف المتبوع بالسعى إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم ويحصل بالآخر التحلل الثانى العام لأنه لا رمى هنا ولا مبيت لفواتهما تبعاً للوقوف فلا يجوز فعلهما ولا يحتاج في أعمال هذه العمرة إلى نية اكتفاء بنية التحلل ولأنها ليست عمرة حقيقة ولهذا لا تكفى عن عمرة الإسلام ولو لم يكن برأسه شعر حصل التحلل العام بالطواف وحده أو مع سعيه (قوله لا يحتاج في تحلله إلى سعى) فكلام المصنف ليس فيه (قوله وعليه دم القضاء) وإن لم يكن فات بمحصر كما مر وسعى قضاء لتضييقه بالقوات وإلا فليس قضاء كما أشار إليه بعبارة الروضة وأصلها والمحرر (قوله تطوعا كان أو فرضا) فعبارة المصنف أولى من تعبير الروضة وأصلها والمحرر بالفرض لإيها ما عدم وجوب قضاء التطوع (قوله ثم القضاء على الفور إلى الأصح) وهو المعتمد وإن فات بعذر لأنه لا يخلو عن تقصير غالبا (قوله والأصل في ذلك كله) أى المتعلق بالقوات (قوله هبار) بتشديد الموحدة وآخره راء مهملة (قوله أخطأنا العد) بفتح العين المهملة وتشديد الدال أى العدد في أيام الشهر وضمير المتكلم إما هبار بتعظيمه نفسه أو له ولأصحابه وهذا أظهر (قوله واسموا) لعل الإمام عمر رضى الله عنه علم أنهم لم يكونوا سموا بعد طواف القدوم أو أنهم ممن لم يطلب منهم طواف القدوم لكونهم من أهل مكة مثلاً فتأمل (قوله والنحر وأهديا) أى ولينحر كل منكم هديه والتقييد بكونه معهم لا مفهوم له كما علم مما مر (قوله ثم احلقوا أو قصروا) أى من شاء منكم الحلق فليحلق ومن شاء منكم التقصير فليقص (قوله فإذا كان عام قابل فحجوا) فيه إضافة الفورية في القضاء بالقضاء في فحجوا وبتقييد العام بالقابل فتأمل (خاتمة) يندب أن يحج الرجل بأهله وأن يحمل هديه معه وأن يأتى إذا عاد من سفر ولو قصيرا بهدية لأهله وأن يرسل لهم من يخبرهم بقدمه إن لم يعلموا به وأن لا يطرقهم ليلاً^(١) وأن يقصد أقرب مسجد فيصلى فيه ركعتين سنة القدوم وأن يصنع أهله له وليمة تسمى النقيعة وأن يتلقوه كغيرهم وأن يقال له إن كان حاجاً أو معتمراً تقبل الله حجك أو عمرتك وغفر ذنبك وأخلف عليك نفقتك أو غازيا الحمد لله الذى نصرك وأكرمك وأعزك ويندب للحاج الدعاء لغيره بالمغفرة وإن لم يسأله و لغيره سؤال الدعاء منه بها وذكر وأن ذلك يمتدأر بعين يوم ما من قدمه فراجعوا الله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

[كتاب البيع]

أخره عن العبادات لأنها أفضل الأعمال ولأن الاضطرار إليها أكثر ولقلة أفراد فاعله ولفظه فى الأصل مصدر فلذا أفردوه وإن كانت تحت أنواع صار اسما لما فيه مقابلة على ما سياتى ثم إن أريد به أحد شقي العقد الذى يسمى من يأتى به بائعا فيعرف بأنه تملك بعوض على وجه مخصوص ويقابله الشراء الذى هو الشق الآخر الذى يسمى من يأتى به مشتريا ويعرف بأنه تملك بعوض كذلك ويجوز إطلاق اسم البائع على المشتري وعكسه اعتبارا والتعبير بالتمليك والتملك بالنظر للمعنى الشرعى كما سياتى وإن أريد به المركب من الشقين معا بمعنى العلاقة الحاصلة من الشقين التى ترد عليهما الإجازة والفسخ فيقال له لغة مقابلة شئ بشئ على وجه

(قول الشارح أى جاز له التحلل إلخ) قد جزم في شرح المهذب بالوجوب لكن السبكي حمل كلامهم على عدم صحة الحج بهذا الإحرام من قابل لا وجوب التحلل فوراً وفى كلام الرافعى ما هو ظاهر فيه فلعل الشارح رحمه الله تابع لذلك (قول الشارح لإجزائه قبل الوقوف) أى وأسباب التحلل يجب تأخرها عنه (قول المتن وعليه دم) أى لما سياتى عن عمر رضى الله عنه ولأن الفوات سبب يجب به القضاء فيجب به الهدى كالإفساد ثم هو دم ترتيب وتقدير كما سلف ووجه القضاء ما سياتى ولأنه لا يخلو عن تقصير بخلاف الحصر فكان كالفساد .

[كتاب البيع]

(قول الشارح لأنها أهم) قال شيخنا العلامة النووى والمحلى لأن العاقد والمعقود عليه من حيث كونهما

المعاوضة فدخل فيه ما لا يصح تملكه كالاختصاص وما لو لم تكن صيغة كالمعاوضة وخرج بوجه المعاوضة نحو السلام وشرعا عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القرية وأركان ثلاثة عاقد ومعقود عليه وصيغة وهي في الحقيقة ستة كما سيأتي والعقد في التعريف جنس وشأنه الإدخال لكن إذا كان بينه وبين فصله عموم من وجه يخرج بكل منهما ما دخل في عموم الآخر ولذلك قالوا يخرج بالعقد المعاوضة وبالمعاوضة نحو الهدية وبالمالية نحو النكاح وبإفادة ملك العين بالإجارة وبغير وجه القرية القرض والمراد بالمنفعة بيع نحو حق الممر والتقييد بالتأيد فيه لإخراج الإجارة أيضا وإخراج الشيء الواحد بقيدتين غير معيب وهذا التعريف أولي من التعريف بأنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص لما لا يخفى ثم البيع منحصر في خمسة أطراف الأول في صحته وفساده والثاني في جوازه ولزومه والثالث في حكمه قبل القبض وبعده والرابع في الألفاظ المطلقة والخامس في التحالف ومعاملة العبيد وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة على الراجح (قوله هو) أي البيع بالمعنى الشرعي المركب كما مر وعرفه بالمثال دون الحد لأنه أظهر والإشارة كالقول وغير لفظ البيع كما سيأتي (قوله بعثك) فيه الإسناد إلى جملة مخاطب فلا يكفى الإسناد إلى جزئه كراسه وإن أريد به الجملة ومال شيخنا الرمل إلى الصحة في النفس والعين من إرادة الجملة وشيخنا زى إلى الصحة ولو لم نحو الهد مع الإرادة المذكورة فراجع ولا يكفى قصد مخاطب غير العاقد ولا الإشارة لغيره ولا قصد غيره بالاسم الظاهر ولا الإسناد لغير مخاطب كبعث موكلك ولا باعك الله لأنه عقد لا يستقل به المالك بخلاف نحو العتق نعم هو كناية هنا ويكفى عن الخطاب اسم الإشارة كهذا أو ما يتميز به كالاسم الظاهر كزيد والعقد معه ولا يشترط الخطاب في بيع ماله لطفله وعكسه ولا في البيع مع الواسطة بل لا يصح الخطاب فيهما ويكفى صيغة أحد العاقدين ولو قبل علم الآخر أي ولا يضر اللحن في الصيغة من العامي كفتح تاء المتكلم وإبدال الكاف همزة (قوله اشترىته به) فلا بد من ذكر العوض والمعوض في كل من الجانبين واغتر الخطيب عدم ذكرهما من الثاني (قوله فيتحقق) يفيد اعتناؤه أنها أركان كما مر (قوله ولهما شروط إلخ) أي فذكر شروطهما يقتضى اعتبارهما وأنها غير شرطين ليعتبار شرط في شرط لشيء واحد أصالة فسكوته عنهما للعلم بوجودهما ضرورة (قوله للخلاف فيها) أو لأنها سبب في تسميته عاقدا (قوله وعبر عنها بالشرط) أي وهو غير مناسب وإن قال الإمام إنه لا حرج على الفقيه في التعبير أو قلنا إن المراد بالشرط ما لا بد منه والاعتراض بأنها لو كانت ركنا لما قيل بصحة المعاوضة عند قائله مردود (قوله عن الثلاثة) وهي ستة في الحقيقة كما مر ولم يعدوا الزمان ركنا ولا المكان لعمومهما وإنما عد الزمان في نحو الصوم لعدم وجود صورته في الخارج فتأمل (قوله بأركان البيع) الإضافة بيانية كما علم مما مر (قوله وملكك) أي ومثله في

فيتحقق بالعاقد والمعقود عليه ولهما شروط تأتي والصيغة التي بها يعقد وبدأ بها كغيره لأنها أهم للخلاف فيها وعبر عنها بالشرط خلاف تعبيره في شرح المذهب كالغزالي عن الثلاثة بأركان البيع فقال (شرطه الإيجاب كبعثك وملكك والقبول كاشتريت

كذلك لا يتحققان إلا بالصيغة وإن كانت ذاتهما من حيث هي متقدمة عليها (قول المتن شرطه الإيجاب) المراد به ما لا بد منه ليوافق ما في شرح المذهب من جعلها ركنا والإيجاب من أوجب بمعنى أوقع ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا وَجِيتُ جُنُوبَهَا ﴾ (قول المتن كبعثك وملكك) صراحة هذا تعلم من قوله بعد وينعقد بالكناية وفارق ملكك وأدخلته في ملكك باحتيال الثاني الإدخال في مكان مملوك له ومن الصريح اشترى مني كما سيأتي في كلام الشارح ومنها شريكك ووليتك وأشركك وصارفتك وعوضتك قال الإسنوي والمشتقات كبائع ومبيع قياسا على طالق ومطلقة ومنها نعم ولفظ الهبة مع العوض قال الإسنوي رحمه الله أشار بكاف الخطاب في بعثك وملكك إلى أن إسناد البيع إلى مخاطب لا بد منه ولو كان نائبا عن غيره وهو كذلك حتى لو لم يسنده إلى آخر كما يقع في كثير من الأوقات أن يقول المشتري بعث هذا بعشرة مثلا فيقول البائع بعث أو أسنده إلى غيره كما لو قال بعث موكلك فقبل فإنه لا يصح بخلاف النكاح فإنه يصح بذلك بل لا يصح إلا به كما هو مبسوط في الوكالة ثم قال في نعم ولو قال المتوسط بعث هذا بكذا فقال نعم أو بعث ثم قال للمشتري

وعلقت وقيلت أى فلا
يصح البيع بدونهما لأنه
منوط بالرضا لحديث ابن
ماجه وغيره إنما البيع عن
تراض والرضا خفى
فاعتبر ما يدل عليه من
اللفظ فلا يصح بالمعاطاة ويرد
كل ما أخذه بها أو بدله إن
تلف وقيل وينعقد بها في المحقر
كرطل عجز وحزمة بقل
وقيل في كل ما بعد له يباع
بمخلاف غيره كالنواب
والعقار واختاره المصنف
في الروضة وغيرها (ويجوز
تقديم لفظ المشتري) على
لفظ البائع لحصول
المقصود مع ذلك ومنع
الإمام تقديم قبلت وجزم
الرافعي والمصنف بجواز
في عقد النكاح والبيع مثلاً
وهذا ناظر إلى المعنى
والأول إلى اللفظ (ولو قال
بمعنى فقال بعثك العقد)
البيع (في الأظهر) لدلالة
بمعنى على الرضا والثاني لا
ينعقد لاحتال بمعنى
لاستيانة الرغبة وبهذه
الصيغة تفديها البيع
الضمنى في أعتق عبدك
عنى بكذا ففعل فإنه يعتق
عن الطالب ويلزمه العوض
كإسبأني في كفارة الظهار
فكأنه قال بعني وأعتقه عني
وقد أجابه ولو قال اشترى مني
فقال اشتريت فكما لو قال
بمعنى فقال بعثك قاله
البغوي ثم ما ذكر صريح
(وينعقد بالكناية) وهي

الصحة والصراحة أعطيتك وأعطيتني (قوله وقيلت) ومثله رضيت وفعلت وأحببت ونعم كذلك
وهي صريحة إن وقعت جواباً لصريح وإلا فكناية سواء في المتوسط وغيره ولا يشترط في المتوسط أهلية البيع
ولا نيته في الكناية ولا صحة تملكه للمبيع (قوله من اللفظ) أى وإن انتفى هو باطنا وسيأتى أن الإشارة من
الأخرس كاللفظ من غيره (قوله فلا يصح بالمعاطاة) بأن لم توجد صيغة^(١) كما هو الظاهر والأولى أن يراد بها
الأعم منها بأن لم يستوف العقد ما يعتبر فيه شرعاً ويحرم تعاطى ذلك العقد إن قصد المعنى الشرعى أو أطلق ولا
قربة تصرفه إلى غيره كتعليم وملاعبة زوجته بقوله بعثك نفسك مثلاً وحيث حرم وجبت التوبة منه مطلقاً
كما قاله السبكي وقال غيره ما لم يوجد مكفر فهو صغيرة وتقل عن شيخنا أنه كبيرة وهو بعيد جداً (قوله ويرد
كل) أى ولو بلا طلب قال شيخنا وينبئ أن يكون وارثه مثله حيث علم الحال وإذا لم يرد ما أخذه
فلا مطالبة في الآخرة إن كان ثم رضا قال الغزالي وللبائع أن يملك من الثمن قدر قيمة متاعه من باب الظفر
حيث وجدت شروطه ويحتمل أن له ذلك مطلقاً (قوله ويجوز تقديم إلخ) أى إلا بنعم ونحوها وفعلت ورضيت
(قوله ومنع الإمام إلخ) حملة لشيخنا م ر على ما إذا قصد بها جواب كلام قبلها وإلا فيصح تقديمها وعليه حمل
كلام الرافعي (قوله إلى اللفظ) أى لأن لفظ قبلت يستدعى شيئاً قبله (قوله بمعنى) أى في الصريح أو أجعله
في الكناية (قوله وبهذه الصيغة) أى التي فيها تقدم لفظ المشتري والمقدر فيها الصريح ولا يختص الحكم بذلك
ولفظ تفديراً حال من الصيغة والمراد بالبائع الضمى في العتق ولو معلقاً فقط لا نحو وقف ولا من يعتق على
الطالب كبعضه فقول بعضهم كأعتق عبدك إلخ يحمل على أن الكاف استقصائية أو مثال لإفراد الصيغة (قوله
لفعل) أى قال أعتقه عنك ولا يكفي فعلت ولا نعم ونحوها (قول فكما لو إلخ) التشبيه يشمل الحكم
والخلاف (قوله صريح) قال شيخنا م ر نعم إن قصد عدم جوابه أو عدم قبوله لم يصح العقد وعمل الصراحة
في غير صيغة المضارع ولا نحو أقبل أو أبتاع أو أشتري فكناية (قوله وينعقد بالكناية) ومنها تسلمه بكذا وإن
لم يقل منى أو بارك الله لك فيه أو هذا لك أو سلطتك عليه أو باعك الله وفارق صراحة نحو العتق بهذا لما مر
وليس من الكناية أبحثك لصراحته في عدم العوض ولا أربحتك أو أعمرتك بخلاف وهبتك وإن رادفهما
ومن الكناية الكتابة بالمشاة الفوقية قبل الألف قال شيخنا م ر إلا على مائع أو هواء وتصع من سكران

اشتريت بكذا فقال نعم أو اشتريت صح ونقله عن الرافعي ولك أن تقول كذا ينبغي في الصورة أن يصح إذا
قبل المشتري بعد ذلك فإن أجيب بأن صورة المسألة عدم قبول المشتري بعد ذلك قلنا فكان ينبغي أن يصورها
بقول المشتري بمعنى هذا بعشرة فإن بعث هذا بكذا استفهام لا ينبغي عن القبول والله أعلم ثم قضية إطلاق
المصنف اشتراط الإيجاب والقبول ولو في حق ولي الطفل وهو كذلك وقيل يكفي أحد اللفظين وقيل تكفي النية
قال الإسنوي وهو قوى لأن اللفظ إنما اعتبر ليدل على الرضا ولم يتقيد به وقوله والقبول كاشترت من ألفاظه
أيضاً ابتعت واشتريت وصارفت وتوليت واشتركت وكذا بعث ونعم ولفظ الهبة ومنها فعلت في جواب اشتر
منى قال السبكي ولو قال بمعنى فقال فعلت أو نعم فكقوله بعثك اهـ وفي الرافعي في النكاح لو قال بعثك بألف
فقال نعم صح البيع وفي شرح البهجة لشيخنا خلافه لكونه لم يطلع عليه بل تبع ما أشعر به ظاهر متن البهجة (قول
الشارح لحديث ابن ماجه) مثله قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (قول الشارح ما يدل
عليه من اللفظ) يرد عليه الصحة بالكناية (قول المتن انعقد) أى البيع روى مسلم أنه عليه الصلاة والسلام قال
لسلمة بن الأكوع رضى الله عنه في جارية هب لي المرأة فقال له هي لك فقيس عليها باقي العقود ثم المذهب في
نظيره من النكاح القطع بالصحة والفرق أن النكاح غالباً يسبقه خطبة فيتخلف فيه توجيه مقابل الأظهر ولو
أتى بمضارع مقرون بلام الأمر قال الإسنوي اتجه إلحاقه بالأمر (قول المتن وينعقد بالكناية) لحديث سلمة
السابق في الحاشية التي قبل هذه وفي قصة جمل جابر رضى الله عنه بعنى جملك قلت إن لرجل على أوقية

(١) كما هو متبع الآن تقول أعطيتني بجهة كذا فليأخذ البائع الجنيه ويعطيك ليس فيه ألفاظ الإيجاب والقبول .

وتعلم النية منه ومن الأخرس بالكتابة أو الإشارة أو غيرهما ودخل في الكتابة ما لو كانت لحاضر وقبل فوراً أو لغائب ولا يشترط فيه إرسال الكتاب فوراً ولا علم المكتوب إليه بالبيع ويشترط قبوله فوراً وقت اطلاعه على لفظ البيع في الكتاب لا قبله وإن علم ويمتد خياره ما دام في مجلس قبوله ولا يعتبر للكاتب مجلس ولو بعد قبول المكتوب إليه بل خياره ما دام خيار المكتوب إليه (قوله ناوياً بالبيع) أى ولو في جزء من الصيغة كما في الطلاق قاله شيخنا م ر وقال شيخنا زى يشترط اقترانها بجميع اللفظ ومنه ذكر العوض عندهما وإن لم يكن من الصيغة الأصلية (قوله المشروط عليه الإشهاد فيه) أى لا بصيغة الأمر نحو بشرط أن تشهد أو على أن تشهد أو وكلت في البيع وتشهد إما بالأمر كبيع واشهد فلا يشترط الإشهاد عليه فيه (قوله فالظاهر انعقاده) هو المعتمد والمراد بالقرائن ما يدل على المقصود ولو قرينة واحدة (تقنيته) الصحة وانتقال الملك يقارنان آخر الصيغة على المعتمد (قوله أن لا يطول الفصل) أى بسكوت ولو سهواً أو جهلاً كما في الفاتحة على المعتمد ولا يضر اليسير إلا من عاهد قصد به القطع كذلك (قوله لفظيها) المراد به ما ينعقد به البيع ولو إشارة أو كتابة منهما أو من أحدهما وذكر اللفظ للغالب (قوله كلام) وهو ما تبطل به الصلاة من الكثير مطلقاً أو نحو حرف مفهم فأكثر من عاهد عما لم نعم لا يضر قد أو أنا بغير أو ونحو يازيد نحو قد قبلت أنا اشتريت بعثك يازيد وسواء كان الكلام من الموجب أو القابل ومنه التعليق إلا إن شئت من الأول بعد تمام صيغته على المعتمد وكذا إن كان ملكي فقد بعثته لما هو ملكه لأن فيه بمعنى إذ وفي كلام العلامة ابن قاسم أن إشارة الأخرس كالكلام المذكور ونوزع فيه (تقنيته) ينبغي أنه لا يضر الكلام من الكاتب لنحو غائب مطلقاً ولا من المكتوب إليه إلا بعد وجوب فورية القبول عليه بما مر (قوله أجنبي) أى إلا يسير النسيان أو جهل عذر فيه كما علم مما تقدم والمراد بالأجنبي ما ليس من مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته ولو بحسب الأصل فلا تضر الخطبة كالحمد لله إلى آخره وإن لم تستحب بينهما كما في النكاح (تقنيته) لو قارن الكلام الأجنبي صيغة المتأخر منهما فالذي رجحه العلامة ابن قاسم أن يضر أخذاً من التعليل بالإعراض ويؤخذ منه البطلان بمقارنة صيغة المتقدم أيضاً فليراجع واعتذر الكلام اليسير العمدة في الخلع وإن قصد به القطع لأن ما هنا معارضة محضة (قوله عن القبول) أى أو عن الإيجاب (قوله على وفق الإيجاب) أى في المعنى من حيث النوع والصفة والقدر والحلول والتأجيل وإن اختلف لفظيها ومن الشروط أن لا تتغير صيغة الأول قبل تمام صيغة الثاني ولو بإسقاط أجل أو خيار وأن يتكلم كل منهما بحيث يسمعه من يقر به بلا مانع وإن لم يسمعه صاحبه كأن وقع قبوله اتفاقاً ولا عبرة بحمل الريح وإن تبقى أهليتهما إلى تمام الصيغة فلو جن أو مات لم يصح قبول وليه أو وارثه وأن يشتمل الإيجاب على خطاب أو ما يقوم مقامه كما مر وأن يكون الخطاب للقابل لكليه أو لجزئه على ما مر وأن يكون الجواب ممن صدر معه الخطاب لا من وكيله مثلاً على المعتمد وأن لا يكون تأقيت ولو بألف عام ولا تعليق إلا فيما مر وأن يقصد كل منهما اللفظ لمعناه أى أن يأتي باللفظ قاصداً له حالة كونه عارفاً بمعناه كما في

فهو لك بها فقال عليه السلام قد أخذته خرجه الشيخان (قول الشارح بأن ينويه) تفسير لقول المصنف وينعقد بالكتابة (قول المتن كجعله لك إلخ) قضية كونه كناية أنه يحتمل غير البيع كالإجارة (قوله الشارح أو خله) وكذا تسلمه وسلطتك عليه وأدخلته في ملكك وكذا باعك الله وبارك الله لك فيه جواباً لمن قال بعني أنتي بذلك الغزالي ونقله عنه النووي في زوائد الروضة وأقره (قول الشارح ناوياً بالبيع) الظاهر أنه لو نوى قبل فراغ لفظ الكناية كفى أى فلا يشترط اقترانها بكل اللفظ ويحتمل الاشتراط في أوله (قول المتن ويشترط إلخ) لنا في النكاح وجه أن يكفى القبول في مجلس الإيجاب والقياس طرده هنا بل صرح بعضهم بحكايته هنا (قول المتن بين لفظيها) هو جرى على الغالب ولا فالخط والإشارة كذلك وكذا المعاطاة

ما يحتمل البيع وغيره بأن ينويه (كجعله لك بكذا) أو خذه بكذا ناوياً بالبيع (في الأصح) هو راجع إلى الانعقاد والثاني لا ينعقد بها لأن المخاطب لا يدري أخوطب ببيع أم بغيره وأجيب بأن ذكر العوض ظاهر في إرادة البيع فإن توفرت القرائن على إرادته قال الإمام وجب القطع بصحته وبيع الوكيل المشروط عليه الإشهاد فيه لا ينعقد بها جزماً لأن الشهود لا يطلعون على النية فإن توفرت القرائن عليه قال الغزالي فالظاهر انعقاده (ويشترط أن لا يطول الفصل بين لفظيها) ولا يتخللها كلام أجنبي عن العقد فإن طال أو تخلل لم ينعقد كذا في الروضة كأصلها وفي شرح المذهب الطويل ما أشعر بإعراضه عن القبول ولو تخللت كلمة أجنبية بطل العقد اهـ (وأن يقبل على وفق الإيجاب فلو قال بعثك بألف

الطلاق فلا يصح مع سبق لسان ولا من أعجمى لقنه بخلاف الهازل واللاعب (تفنييه) هذه الشروط معتبرة في الحاضر والغائب على ما هو في غير ما مر فراجعوه (قوله مكسرة) قال بعضهم هي قطع نقد مضروب قبل قطعه وهو الوجه وقول شيخنا إنه لا يتقيد بذلك فيه نظر (قوله لم يصح) قال شيخنا وإن تساوت قيمتهما على المعتمد وكذا لو أوجب بنقد فقبل بنقد آخر وإن ساواه فلا يصح أيضا كما علم مما مر (قوله ولو قال ونصفه بخمسائة إنك) وحمل شيخنا من القول بالصحة على ما إذا لم يقصد تعدد الصفقة والقول بالبطلان على ما إذا قصده وخرج بنصفه ما لو قال بعثك بعضه بخمسائة وبعضه بخمسائة فلا يصح لاحتمال البعض لغير النصف قال بعضهم وظاهر هذا عدم الصحة وإن قصد البعض النصف مثلا فراجعوه وأما عكس هذه بأن عدد الأول فلا يصح مطلقا وكذا لو قال بعثك هذا بألف وهذا بمائة فقبل أحدهما ويصح لو قال بعثك بألف على أن لي نصفه لأن المعنى بعثك نصفه قاله شيخنا وانظر ماذا يلزمه ويظهر توزيع الثمن عليها نصفين (قوله والظاهر فساد العقد) هو المعتمد (قوله لا يلزمه عنده) أي لا يلزمه القابل عند القفال على كلامه المرجوح إلا الألف لا ما زاد عليها لكونه متميزا عنها وبذلك فارق ما مر في الصحاح (قوله في الحل أيضا) وقد قالوا إن إشارة الأخرس كالنطق في سائر الأحكام إلا في شهادة وبطلان صلاة وحنث وفيه نظر يعلم من سبر مسائل الفقه (قوله وشرط العاقد) ولو في غير بيع وخرج به الدلال والمتوسط كما مر (قوله مصلحا لدينه) بأن لا يفعل محرما يبطل العدالة وبه خرج المجنون كما سيذكره (قوله وماله) بأن لا ينفقه في محرم فيخرج عن الرشد بعدم صلاح واحد من دينه وماله وشملت إضافة المال ما لو كانت للملاسة فيدخل

على القول بها (قول المتن فقال قبلت) مثل هذا ما لو أوجب بمؤجل فقبل بحال (قول الشارح وكذا عكسه) المفهوم بالأولى (قول المتن وإشارة الأخرس) مثلها كتابته (قول المتن بالعقد) هي من زيادته على المحرر قال في الدقائق احتجزت بها عن إشارته في الصلاة والشهادة فليس لها حكم النطق واعترض الإسنوي بأنها وإن حسنت من هذا الوجه لكن يرد بسببها أن إشارته في الدعاوى والأقارير والإجازات والفسوخ وغيرها قائمة مقام النطق وكأن الشارح رحمه الله أشار إلى بعض الاعتذار بقوله وميأتى في كتاب الطلاق إنك (قول المتن وشرط العاقد الرشد إنك) عدل عن قول المحرر ويعتبر في المتبايعين التكليف قال في الدقائق لأنه يرد عليه السكران والسفيه والمكره بغير حق قال الإسنوي فيه أمر أن أحدهما أن النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير لا يصح بيعهم فإن كانوا عنده ملحقين بذوى الرشد وردوا عليه وإلا فيلزمه انتفاء الرشد عن السكران المتعدى بسكره بطريق الأولى وحينئذ فيلزمه أن لا يصح بيعه مع أنه يصح وأيضا فالرشد يطلق على الرشد في المال وعلى الرشد في الدين وكلاهما ليس بشرط كما في السفيه المهمل الأمر الثاني السكران لا يرد على المحرر لأنه مكلف عند الفقهاء غير مكلف عند الأصوليين والمصنف ينفي عنه التكليف ويعتبر تصرفاته وهو خلط طريقة بطريقة قال وقد نص الشافعي رضي الله عنه أنه مكلف قال أعني الإسنوي رحمه الله وليت شعري ما الذي فهمه من معنى التكليف حتى نفاه عنه مع القول بتقييد تصرفاته له وعليه قال وأما السفيه والمكره فلا يردان عليه لأن معنى كلامه أن كل بيع لا بد فيه من التكليف وهو صحيح وأما العكس وهو أن كل مكلف يعتبر بيعه فليس هو مدلول كلامه اهـ أقول ما منع به إيراد السفيه والمكره هلا منع به إيراد النائم ونحوه ومن زال عقله بلا تقصير على المؤلف وهل هذا إلا تحكم اللهم إلا أن يقال ذلك على طريقة إيراد على المحرر وإن كان الإسنوي لا يرى صحة ذلك (قول الشارح مصلحا لدينه) لم يبين ضابطه والظاهر أن المرجع العرف ثم قضية تعبير الشارح أن من بلغ سفيها ثم رُشد لا يصح بيعه وليس مراد ثم رأيت في تفسير البغوي الصلاح في الدين أن يكون مجتنباً للفواحش والمعاصي المسقط للعدالة (قول الشارح فلا يصح عقد الصبي) ولو أذن له الولي في ذلك والدليل على ذلك حديث رفع القلم عن ثلاث (قول الشارح وماله) الواو بمعنى أو

مكسرة فقال قبلت
بألف صحيحة لم يصح
وكذا عكسه ولو قال
بعثك هذا بألف فقال
قبلت نصفه بخمسائة لم
يصح ولو قال ونصفه
بخمسائة قال المتولى
يصح ونظر فيه الرافعي
بأنه عدد الصفقة قال في
شرح المذهب لكن
الظاهر الصحة قال فيه
والظاهر فساد العقد فيما
إذا قبل بألف وخمسائة
خلاف قول القفال
بصحته اهـ ونبه الإمام
على أنه لا يلزمه عنده إلا
ألف (وإشارة الأخرس
بالعقد) كالبيع والنكاح
(كالنطق) به من غيره
فيصح بها وسياق في
كتاب الطلاق الاعتداد
بإشارته في الحل أيضا
كالطلاق والعقاق وأنه إن
فهمها الفطن وغيره
فصريحة أو الفطن فقط
فكناية (وشرط العاقد)
البائع أو غيره (الرشد)
وهو أن يبلغ مصلحا لدينه
وماله فلا يصح عقد
الصبي والمجنون ومن بلغ
غير مصلح لدينه وماله

نعم من بلغ مصلحا لهما ثم بذر فإنه وإن صح عقده قبل الحجر عليه لا يصح بعده (قلت وعدم الإكراه بغير حق) أى فلا يصح عقد المكره فى ماله

بغير حق ويصح بحق قال فى الروضة المزيد فيها هذا الشرط بأن توجه عليه بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم إليه فيه فأكرهه عليه الحاكم أهـ ولو باع مال غيره بإكراهه عليه صح قاله القاضى حسين كالصحيح فيمن طلق زوجة غيره بإكراهه عليه أنه يقع الطلاق لأنه أبلغ فى الإذن (ولا يصح شراء الكافر المصحف) وكتب الحديث (والمسلم فى الأظهر) لما فى ملكه للأولين من الإهانة وللثالث من الإذلال وقد قال تعالى ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾ والثانى يصح ويؤمر بإزالة الملك عن كل من الثلاثة وفى الروضة كأصلها تصحيح طريقة القطع بالأول فى الأولين والفرق أن العبد يمكنه الاستغاثة ودفع الذل عن نفسه (إلا أن يحق عليه) كأيّيه أو ابنه (ليصح) بالرفع شراؤه (فى الأصح) لانقضاء إذلاله بعدم استقرار ملكه والثانى لا يصح لأنه لا يخلو عن الإذلال (ولا) شراء (الحرى سلاحا والله أعلم) كما ذكره

الريق (قوله نعم) هذا الاستثناء فيمن بذر فى المال بعد صلاحه حال بلوغه وخرج به من فسق بعده فكالمشيد ولا يحجر عليه وفى كلامه إشارة إلى أن المراد بالرشد فى كلام المصنف ولو فيما مضى وقيل إنه إشارة إلى أن فى مفهوم كلام المصنف تفصيلا فتأمل (قوله المكره) إن لم يظهر منه قرينة اختيار ولم ينو صحة العقد (قوله فى ماله) أى فى مال معين له فيه ولاية التصرف ولو بوكالة فخرج المصادر فإن عقده صحيح وإن علم أنه لا يخلص بغير البيع وبقيّة عقود المكره وحلوله كبيعته (فهاهنا) قول المكره لاغ إلا فى بطلان صلاته فتبطل به وفعله أيضا لاغ إلا فى عدم الاستقبال فى الصلاة والفعل الكثير فيها وعدم القيام فى الفريضة فتبطل صلاته فى ذلك وإلا فى وجود الرضاع منه فيترتب عليه التحريم وإلا فى وجود القتل فيقتل هو ومن أكرهه (قوله والحاكم) أى من له ولاية ولو بالتغلب (قوله إكراهه) أى الغير (فرع) من الإكراه بحق إكراه الحاكم من عنده طعام على يده عند حاجة الناس إليه إن بقى له قوت سنة قال شيخنا وهذا خاص بالطعام فراجع (قوله ولا يصح شراء الكافر المصحف) أى لا يصح تملكه له ولو بغير شراء ولو بوكالة مسلم عنه لأن الملك يقع له وبذلك علم صحة العقد بوكالته عن المسلم فى شرائه وفارق عدم صحة وكالته عن المسلم فى قبول نكاح مسلمة بالاحتياط للأبضاع وقول بعضهم ولأنه لا يتصور نكاح كافر لمسلمة بخلاف ملكه لمسلم مردود بإسلام زوجته والمراد بالمصحف هنا ما فيه قرآن مقصود ولو قليلا كلوح أو تميمة أو رسالة وأجاز ابن عبد الحق التيممة والرسالة اقتداء بعلقه عليه السلام وخرج بالمقصود ما على جدار أو سقف أو ثوب أو نحوها (فرع) يمنع الكافر من تجليد مصحف وتذهيبه لا من شراء جلده وإن لم تنقطع نسبتته (قوله وكتب الحديث) وكتب فيها حديث ولو ضعيفا لا موضوعا قال شيخنا وكالحديث علم شرعى وآثار الصالحين لا علم خلا عن جميع ذلك فيصح (قوله والمسلم) ولو فيما مضى كالرند (قوله لما فى ملكه) إغ) خرج بملك المذكورات من المصحف وما بعده إجارتها أو إعارتها ورهنها فصحيحة له لكن من الكراهة فى العقد على العين وعلى كل لا تسلم العين إليه بل يقبضها عنه الحاكم ثم يأمره وجوبها بإزالة ملكه عنها فى نحو إجارة العين ويمنعه من استخدام المسلم فيها وفى غيرها (قوله تصحيح طريقة القطع) فالمناسب التعبير بالمذهب (قوله بالرفع) جوابا لمفاد الاستثناء ولا يصح نصبه عطفًا على يعتق المقتضى لكونه من مدخول الاستثناء أو لكون الصحة مرتبة على العتق مع أنها إنما ترتبت على استحقاقه لا عليه أو لكونه استثناء من نفيضه إذ يصير المعنى لا يصح إلا أن يصح وكل غير صحيح فتأمل (تفصيلى) هذه من صور دخول المسلم فى ملك الكافر وقد أوصلها بعضهم إلى نحو أربعين صورة وكلها داخلية تحت ثلاثة أمور إما قهر عليه كالإرث أو بفسخ عتق (قوله الحرى) ولو فى دارنا كالمؤمن والمعاهد (قوله سلاحا) أى آلة حرب كسيف ودرع وفرس وسفينة سواء تملك جميع ذلك أو كل واحد من ذلك أو بعضه وخرج نحو سكين صغيرة ومقسط وعبد ولو كبير إلا أن علم مقاتلتنا به (قوله لأنه يستعين) أى مع مخالفتنا فى الدين بخلاف المسلم وإن حرم بأن علم منه ما ذكر (قوله بخلاف الدمى) أى الذى يدارنا ولم يعلم أنه يدسه إلى دارهم وإلا فلا يصح قتاله شيخنا م ر وخالفه شيخنا كابن حنبل فى صورة الدس

(قول المتن ولا يصح شراء الكافر المصحف إغ) ولا خلاف فى التحريم والشراء بالمد والقصر وجميعه أشرية (قول الشارح المصحف) ولو بعضا (قول الشارح والثانى يصح) أى قياسا على الإرث بجامع أن كلا سبب للملك (قول الشارح والفرق إغ) أى ولأن العبد يرجى عتقه والمصحف أكثر حرمة بدليل منع المحدث من مسه وحيث فلا يرد منع بيع العبد الصغير (قول الشارح فيصح بالرفع) أى لأنه بالنصب يصير التقدير إلا أن يصح وهو كلام لا معنى له إذ نصبه يصير من المستثنى ولا معنى له (قول الشارح بخلاف الدمى) خرج أيضا الحرى المؤمن قال الإسنوى والمسألة محتملة على القول بالجواز لأنه فى قبضتنا ويحتمل المنع وهو الوجه لأن الأصل إمساكه إلى عوده وأن الحرابة متأصلة والأمان عارض .

الرافعى فى الشرح فى النهاى لأنه يستعين به على قتالنا بخلاف الدمى فإنه فى قبضتنا وبخلاف غير السلاح مما يتأتى منه كالحديد فإنه

لا يتعين جعله سلاحاً وسبباً في آخر الباب أنه يصح سلم الأعمى أى بخلاف بيعه أو شرائه فلا يصح لعدم رؤيته وفي شرح المذهب أن بيع المسلم

المصحف وشراءه مكروه وقيل يكره البيع دون الشراء (وللمبيع شروط) خمسة أحدها (طهارة عينه فلا يصح بيع الكلب والخمر وغيرهما من نجس العين لأنه نجس من حيث هو) وعن ثمن الكلب وقال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير رواهما الشيخان والمعنى في المذكورات نجاسة عينها فألحق بها باقي نجس العين (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) لأنه في معنى نجس العين (كالحل واللبن وكذا الدهن) كالزيت والسمن لا يمكن تطهيره (في الأصح) والثاني يمكن بنفسه بأن يصب عليه لئلاء ماء يغليه ويحرك بخشبة حتى يصل إلى جميع أجزائه كما تقدم في باب النجاسة معرده بما في حديث الفأرة تموت في السمن إن كان جامداً فألقوها وما حو لها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فأريقوه فلو أمكن تطهيره شرعاً لم يقل فيه ذلك وعلى إمكان تطهيره قيل يصح بيعه قياساً على الثوب المتنجس والأصح المنع للحديث ويجري الخلاف في بيع الماء النجس لأن تطهيره ممكن بالمكثرة وأشار بعضهم

(فروع) لا يصح شراء الكافر داراً في الحرم لمنعه منه كما قاله ابن حنبل وخالفه شيخنا قال شيخنا ويجزى مثل ذلك في الإجارة ومع الصحة يؤمر بإزالة ملكه عنه كما مر (قوله وسياًقى) هو جواب عن سكوت المصنف عن اشتراط البصر في العاقد (قوله أو شرائه) أى إلا لنفسه أو لمن يعتق عليه فيصح (قوله وقيل يكره البيع) أى بيع المصحف دون شرائه^(١) وهذا هو المعتمد قال الخطيب والمراد هنا ما يسمى مصحفاً عرفاً لا نحو تفسير وقال شيخنا إن حرم مسه فكالمصحف وإلا فلا (قوله وللمبيع شروط خمسة) لو عبر بالعوض لشمل الثمن لأنه مثله وذكر الخمسة إيضاحاً وبعضهم اكتفى بالملك والعلم وبعضهم بذلك مع النفع وهذه الخمسة عامة ويزاد عليها في نحو الربوى وفي نحو الزروع ما يأتي فيهما (قوله طهارة عينه) ومنه الماء المستعمل ومظنون الطهارة بالاجتهاد ولا يضر اشتغال العقد على تابع كطين بناء مخلوط بسرجين وريش فصل من نحو حذأة ووشم عبد ودود ميت في نحو خل وفاكهة فهو مبيع تبعاً عند مشايخنا وقال العلامة العبادى الوجه أن المبيع هو الظاهر وحده ودخول غيره من باب نقل اليد كالاختصاص وأما ما نقل عن شيخنا الرملى من صحة بيع بناء نجس كله ولو على أرض محتكرة لم يصح عنه فراجع (قوله فلا يصح بيع الكلب) ولا يجوز اقتناؤه إلا الحاجة بقدرها كحراسة ماشية وزرع وصيد ويجب زوال اليد عنه بفراغها ولا يجوز اقتناء الخنزير مطلقاً ويجوز اقتناء باقي الحيوانات ونحو السرجين (قوله والمتنجس) منه الآجر والخزف المعجون بالنجس كالسرجين والرماد فلا يصح بيعه لكن تقدم أن شيخنا أفتى بصحة بيعه ويجوز نحو الصلاة عليه وعدم تنجيس ما يوضع فيه من المائعات وغير ذلك ثم رأته عن الإمام الشافعى وخرج به ما فيه ميتة لا يسيل دمه لأنه طاهر لكن لمشتره الخيار إن جهله (قوله لا يمكن إلخ) أشار إلى أن الخلاف في عدم إمكان التطهير المترتب عليه عدم صحة البيع بخلاف الذى هو مفاد كلام المصنف ولو قال المصنف على الأصح لكان أقرب إلى المراد فتأمل وراجع (قوله على الثوب المتنجس) فالمراد كل ما يظهر بالغسل (قوله الجزم بالمنع) نظر النجاسة الآن وهو المعتمد إن كان دون قلتين وإلا فيصح بيعه كما قاله شيخنا وهو صريح في أن المتنجس الكثير بالتغير يصح بيعه وفيه نظر (قوله النفع) أى الشرعى ولو ما لا كجش صغير فخرج به ما لا نفع فيه كحمار زمن وما فيه نفع محرم كما يأتى ولا يخفى أن نفع كل شيء بحسبه فنفع العلق بامتصاص الدم ونفع الطوارس بالاستمتاع برؤية لونه ونفع العندليب باستماع صوته ونفع العبد الزمن بعنقه ونفع الهرة بصيد

(قول الشارح وفي شرح المذهب أن بيع المسلم المصحف إلخ) كأن وجه هذا صونه عن أن يكون في معنى السلع المبذلة بالبيع والشراء (قول المتن طهارة عينه) هذا يعنى عنه الملك وما عدا النفع يرجع إلى العاقد فالمحصرت الشروط في الملك والنفع نعم يحتاج أن يضم إليهما إمكان الطهر بالغسل (قول المتن فلا يصح بيع الكلب) وإن كان يصيد (فائدة) لو أراد أن يقتنى الكلب ليحرس له إذا احتاج لزرع مثلاً لم يجز (قول المتن والخمر) وإن كانت محترمة وقيل إن المحترمة طاهرة يجوز بيعها (قول الشارح والمعنى في المذكورات) وجه ذلك أن هذه الأشياء لها منافع فالخمر يطفأ بها النار ويعجن بها الطين والميتة تطعم للجوارح ويطل بشحمها السفن ويسرج به والكلب يصيد فعلمنا أن منشأ النهى نجاسة العين (قول المتن والمتنجس إلخ) حكى في شرح المذهب الإجماع على ذلك ثم قضية هذا أن الآجر ونحوه مما يعجن بالزبل يمتنع بيعه ويلزم من ذلك امتناع بيع الدار المبنية به (قول الشارح والثاني يمكن) قال الرافعى يمكن أن يطرد هذا الوجه في الدبس والحل وسائر المائعات لأن إصصال الماء إلى أجزائها ممكن بالتحريك والغسالة طاهرة فلا يضر بقاؤها واعلم أن الشارح إنما رجع الخلاف إلى إمكان التطهير وعدمه لأننا حيث قلنا بعدم إمكان التطهير بطل البيع قطعاً (قول الشارح للحديث) أى لأن الأمر بعدم قربانه أو بإراقته مانع من جواز بيعه كذا استدلل به الرافعى

إلى الجزم بالمنع وقال إنه ليس بتطهير بل يستحيل ببلوغه قلتين من صفة النجاسة إلى الطهارة كالخمر تتخلل (الثاني) من شروط المبيع (النفع)

فما لا نفع فيه ليس بمال فلا يقابل به (فلا يصح بيع الحشرات) بفتح الشين كالحيات والعقارب والفئران والخنافس والنمل ونحوها إذ لا نفع فيها يقابل بالمال وإن ذكر لها منافع في الخواص (وكل سبيع لا ينفع) كالأسد والذئب والثور وما في اقتناء الملوك لها من الهيبة والسياسة ليس من المنافع

القار والقرد بالتعليم ونحو ذلك (فروع) لا يصح بيع دار بلا ممر وإن أمكن إحداث ممر لها من نحو شارع أو مملوك للمشتري لعدم النفع الشرعي بها حال البيع نعم إن كانت محفوفة بملك البائع صح والمشتري المرور من أي جهة شاء أو من جهة عينها له البائع فإن من المرور أو ذكر له جهة ولم يعينها لم يصح كما مر (قوله فلا يصح بيع الحشرات) أي غير المأكولة ونحوها كما مر وأصلها صغار دواب الأرض والمراد هنا الأعم (قوله والنمل) بالنمل بخلاف النحل بالحاء المهملة فيعده صحيح بشرطه الآتي (قوله الثمر) أي الكبير غير المعلم وإنما لم يصح بيعه لأنه حيث لا يقبل التعليم (قوله والسياسة) هي حسن السير في الرعية (قوله والفهد) أي يصح بيعه ولو كبيرا غير معلم لأنه يقبل التعليم بخلاف الثمر كما تقدم (قوله وآلة اللهو) أي المحرمة لا نحو الشطرنج ومثلها في عدم الصحة الصور والصلبان ولو من ذهب أو فضة أو حلوى لكن قال شيخنا م ر بصحة بيع صور الخلاوة لأن المقصود منها الرواج وقيل صحة بيع المذكورات هنا من النقد كالإناء منه كما يأتي وفرق بأن الإناء من جنس ما يجوز استعماله وقد يجوز استعماله أيضا عند الحاجة ولا يصح بيع كتب العلم المحرم (قوله تحصيل مثلها) يفيد أنه لو برد الماء أو غربل التراب مثلا صح بيعه مطلقا (قوله بأن يقدر إلخ) أشار إلى أن المراد بإمكان القدرة وجودها بالفعل حسنا وشرعا لا حقيقته (قوله والآتي) وإن عرف محله أو أراد عتقه نظرا لحيولة المنفعة فيه نعم يصح بيعه لمن يقدر على رده بلا مشقة لا تخمّل عادة وبلا مؤنة لها وقع ومثلها الضال والمغصوب وكذا بيع نحو سمك في بركة وطير في برج بشرطهما ونحل في كوارته إن رآه قبل دخولها وإلا فلا ولا يصح بيع الطير في الهواء وإن اعتاد العود ولا نحل خارج الكوارة وإن كانت أمه فيها واعتاد الرجوع إليها وفي شرح شيخنا الصحة فيه في هذه الحالة لأنه لا يقصد للجوارح بخلاف غيره من الطيور وذكر الخطيب مثله (قوله لقادر) وإن جهل الغصب وله الخيار حيثنذ وكذا لو طرأ العجز ويصدق بيمينه في عدم قدرته وفي

ونظر فيه السبكي وصوب القياس على منع بيع جلد الميتة مع إمكان طهره بالدبغ (قول الشارح لما لا نفع فيه إلخ) علله الرافعي بأن أخذ المال في مقابلته قريب من أكل المال بالباطل وقد قال تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ ثم فوات النفع قد يكون حسا وقد يكون شرعا (قول المتن فلا يصح بيع الحشرات) أي التي لا نفع بها (قول المتن وكل سبيع لا ينفع) السبيع هو الحيوان المفترس وقوله لا ينفع أي مثل أن لا يؤكل ولا يصاد ولا يقاتل عليه ولا يتعلم ولا يصح للحمل (قول الشارح وما في اقتناء الملوك إلخ) قال السبكي بل يحرم اقتناؤها (قول الشارح والفهد للصيد) مثله المرة لصيد الفأر (قول الشارح ونحوها) الضمير فيه يرجع للحنطة (قول المتن وآلة اللهو) قال الرافعي الوجهان فيهما يجريان في الأصنام والصور اهـ ثم الحكم ثابت ولو كانت من جواهر نفيسة ثم لا يخفى أن من الصور ما يجعل من الحلوى بمصر على صور الحيوان وقد عمت البلوى ببيع ذلك وهو باطل قال في شرح المذهب وكتب الكفر والسحر والفلسفة يحرم بيعها ويجب إتلافها (قول الشارح والمزمار) ولو من ذهب (قول الشارح ولا يقدر إلخ) بحث بعضهم تخصيص الخلاف بما إذا لم يتميز للبيع بوصف زائد كبرودة الماء ونعومة التراب ولا فيصح بلا خلاف قلت والنظر في توجيه الثاني يعلم أن هذا خروج عن المسألة (قول الشارح من إمكان إلخ) أي فيكون بهذا المال والحال ما ذكر سفها (قول المتن والآتي) لا يشكل بصحة بيع الزمن لأن هنا منفعة حيل بين المشتري وبينها بخلاف الزمن (فائدة) يقال أبق أبق يأتى على وزن ضرب يضرب وعلم يعلم (قول الشارح في الحال) هذا يفيدك أن المضر العجز في الحال ولو أمكن الوصول إليه بعد ذلك وسواء عرف مكان الأبق والضال أم لا والحاصل أن يكون عاجزا بحيث لو شرع لم يتيسر له ذلك (قول الشارح والثاني ينظر إلى عجز البائع) لأن التسليم واجب عليه .

المعتبرة والسبيع النافع كالضبع للأكل والفهد للصيد والفيل للقتال (ولا) بيع (حتى الحنطة) ونحوها لأن ذلك لا يعد مالا وإن عد بضمه إلى غيره (وآلة اللهو) كالطنبور والمزمار إذ لا نفع بهما شرعا (وقيل تصح الآلة) أي بيعها (إن عد رضاها) بضم الراء أي مكسرها (مالا) لأن فيها نفعًا متوقعا كالجنح الصغير ورد بأنها على هيئتها لا يقصد منها غير المعصية (ويصح بيع الماء على الشط) أي جانب النهر (والتسراب بالصحرَاء) ممن حازها (في الأصح) لظهور المنفعة فيها ولا يقدر في ذلك ما قاله الثاني من إمكان تحصيل مثلها بلا تعب ولا مؤنة (الثالث) من شروط المبيع (إمكان تسليمه) بأن يقدر عليه ليوثق بمحصل العوض (فلا يصح بيع الضال والآبق والمغصوب) للعجز عن تسليمها في الحال (فإن باعه) أي المغصوب (لقادر على انتزاعه) دونه (صح على الصحيح) نظرا إلى وصول المشتري إلى المبيع والثاني ينظر إلى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق

وصول المشتري إلى المبيع والثاني ينظر إلى عجز البائع بنفسه ولو قدر على انتزاعه صح بيعه قطعاً ولو باعه من الغاصب صح قطعاً ولو باع الآبق

ممن يسهل عليه رده فقيه الوجهان في المصنوب وكذا يقال في الضال قال الأزهرى وغيره ولا يقع إلا على الحيوان إنسانا كان أو غيره (ولا يصح بيع نصف) مثلا (معين من الإناء والسيف ونحوهما) كثوب نفيس ينقص بقطعه قيمته للعجز عن تسليم ذلك شرعا لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال (ويصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ الكرباس (في الأصح) والثاني قال قطعه لا يخلو عن تغيير لعين المبيع وقيل يصح في النفيس لرضا البائع بالضرر قال الرافعي والقياس طرده في السيف والإناء وما يصدق به النصف أو نحوه من

الثوب أن يكون ذراعاً قال

في شرح المهذب وطريق

من أراد شراء ذراع من

ثوب حيث قلنا لا يصح أن

يواطىء صاحبه على شرائه

ثم يقطعه قبل الشراء ثم

يشتره فيصح بلا خلاف

أما بيع الجزء الشائع من

الإناء ونحوه فيصح ويصير

مشتركا وبيع ذراع معين

من الأرض يصح أيضا

لحصول التمييز فيها بين

النصيبين بالعلامة من غير

ضرر قال الرافعي ولك أن

تقول قد تنضيق مرافق

البقعة بالعلامة وتنقص

القيمة فليكن الحكم في

الأرض على التفصيل في

الثوب وسأق بيع ذراع

مهم من أرض أو ثوب

(ولا) يصح بيع (المرهون

بغير إذن مرتبه) للعجز

عن تسليمه شرعا (ولا

الجناني المتعلق بوقته مال

في الأظهر) لتعلق حق

الجننى عليه به كافي المرهون

والثاني يصح في المورس قبل

والمعسر والفرق أن حق

الجننى عليه ثبت من غير

طرو عجزه (قوله ممن يسهل إلخ) فإن كان عنده صح قطعا ولم يجعل الشارح هذا دخلا في كلام المصنف نظرا للتزاع والخلاف (قوله ولا يقع) أى الضال إلا على الحيوان وكذا لا يقع الآبق إلا على آدمى وقيل إن كان من خوف أو تعب يقال له هارب (تثنية) عتق المذكورين صحيح من المالك ولو عن الكفارة أو بيع ضمنى أو بنفس العقد كمن يعتق عليه إذ لا يعتبر التسلم في ذلك (قوله من الإناء) نعم إن كان من النقد صح البيع لأنه مأثور بزوال هيئته مع إمكان الانتفاع به كما مر (قوله كثوب نفيس) ونفس من خاتم وجذع في بناء (قوله وفيه نقص) أى لا يمكن تداركه بخلاف نحو فردة خف (قوله لعين المبيع) لا حاجة إلى هذا وهو بالعين المهمة والثمن الآخره وبالعين المعجمة والراء آخره (قوله فيصح بلا خلاف) لغرض الربح والقطع غير ملجىء إليه وإن جاز الإعراض عن الشراء بعد القطع قال الزركشى والأولى شأؤه شائعا ثم قطعه لأنه يصير شريكا ويجبر على القطع عند طلبه لعدم التعت (قوله ولك أن تقول إلخ) تقدم ما يعلم منه جوابه بإمكانه تدارك النقص في الأرض (قوله ولا المرهون) ولو شرعا كأجرة نحو قصار بعد شروعه في قصارته ولو قبل فراغها وماء طهارة بعد دخول الوقت (قوله بغير إذن مرتبه) فيصح بإذنه وأن يشتره (قوله في المورس) فالمعسر على خيرته قطعا (قوله فسخ) إن لم يسقط الفسخ حقه كما قاله الماوردى كوارث البائع لأنه يعود إلى ملكه فيسقط الأرض والفاسخ الحاكم وله أن يبيع من مال المورس بقدر الأرض (قوله ولو باعه) أى المورس كما في العباب (قوله صح جزما) فإن تعدد الفداء ولو بإفلاس أو صبر على حبس أو غيبة فسخ أيضا (قوله بدمته) أى أو كسبه (قوله بالعفو) أى مجانا عن كله أو بعضه وإلا تبين بطلان البيع كما في شرح شيخنا كالرافعي قال شيخنا والوجه الفسخ بناء على الأصح من وجوب القصاص ابتداء نعم لو أعتقه السيد

(قول المتن ونحوهما) مما ألحق بذلك بيع الفسخ في الخاتم والجذع في البناء نعم استشكل الرافعي على ذلك صحة بيع بعض الجدار والأسطوانة إذا كانا من أجر أو لبن وجعل محل القطع نهاية صف لا بعض سمك اللبن أو الآجر (قول الشارح وقيل يصح) قال الأذرى هذا هو المختار لدليلا وعليه العمل في الأعصار والأمصا والحاجة ماسة إليه وهو نوع استرباح وفيه أغراض صحيحة (قول الشارح والقياس إلخ) اعترضه الإسئوى بأن الثوب ينسج ليقطع بخلاف الإناء والسيف (قول الشارح ومما يصدق إلخ) يريد بهذا إيضاح قول النووي الآتى حيث قلنا لا يصح وأنه مبنى على الراجح (قول الشارح وطريق من أراد إلخ) فيه إشعار بجواز القطع لهذا الغرض واستشكل بأن العلة في امتناع البيع موجودة فيه والإشكال قوى جدا (قول المتن ولا يبيع المرهون إلخ) قال الدميرى مثله الأشجار المساق عليها قبل انقضاء المدة اهـ قلت والظاهر بطلان المساقاة إذا أذن العامل وبيع (قول المتن ولا الجناني المتعلق إلخ) قضية إطلاقه أن الحكم كذلك ولو قل المال وزادت القيمة عليه (قول الشارح قبل والمعسر) أى ويتخير الجننى عليه مختار للفداء لكن لو تعدد تحصيل الفداء أو تأخر لإفلاسه أو غيبته أو صبره على الحبس فسخ البيع ومثل ذلك يجري فيما لو اختار الفداء ثم باعه (قول الشارح لأنه ترجى سلامته إلخ) أى فكان كالمرضى لكن لو باعه ثم حصل العفو على مال

اختيار المالك بخلاف حق المرتن وعلى هذا يكون السيد المورس يبيعه مع علمه بالجنابة مختار للفداء وقيل لا بل هو على خيرته إن فدى أمضى البيع وإلغى ولو باعه بعد اختيار الفداء صح جزما والفداء بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجنابة كإسائى في باب موجبات الدية وصور تعلق المال برقبته أن يكون جنى بخطا أو شبه عمد أو عمد أو عفى على مال أو أثل مال (ولا يضر تعلقه بدمته) بأن اشترى شيئا فيها بغير إذن سيده أو أثلفه لأن البيع إنما يرد على الرقبة ولا تعلق لرب الدين بها (وكذا تعلق القصاص) برقبته لا يضر (في الأظهر) لأنه ترجى سلامته بالعفو والثاني يضر لأن مستحق القصاص قد يعفو على مال

ثم عفا عنه على مال لم يطل العتق ولا يفسخ ويتنظر يسار السيد بالفداء (قوله ولا يضر في تعلق القصاص بعضوه) وإن نَحِمَ كقطع طريق (قوله الرابع الملك) أي ملك التصرف التام فدخل الوكيل وخرج ما قبل القبض (قوله الواقع) أي الموجود أي أن يصدر العقد الموجود ممن له ولاية إجازة فخرج الفضولي^(١) وهذا أولى من تفسير الواقع بالناجز بل لا يستقيم لمن تأمله (قوله فيبيع الفضولي) وكذا سائر تصرفاته ولو حلا كعتق كما يشير إليه (قوله مالكة) أي الأهل عند العقد لا نحو صبي وإن بلغ وقت الإجازة (فرع) يصح أن يبيع الحرى أخاه ومستولده وولد غيره لملكه بالاستيلاء لا ولد نفسه لعتقه عليه بملكه (قوله بالمعجزة) من باب نصر وبالمهمل من باب علم ومعناه فرغ (قوله بنته) أي الغير وكذا ما بعده لقوله بغير إذنه أو بنت نفسه بأن أذنت له وهي خلية ولم يعلم وزوجة نفسه بأن زوجها له وكيله ولم يعلم (قوله مورثه) أي مثلاً فمال غيره كذلك ويصح عكسه قطعاً كأن ظن في ماله أنه لغيره (قوله ظاناً حياته) أي متردداً فيها فإن ظن موته صح قطعاً ولا يضر التعليق مع العلم بالموت كما مر كأن يقول إن كان مورثي مات أو إن كان ملكي (قوله يسكون الباء) أي على الأنصح (قوله والأصح صحته) هو المعتمد عند شيخنا وغيره قالوا وفارق عدم الصحة فيما تزوج بختى فبان أثنى أو بمن شك في حلها فبان حلالاً بأن الشك في الولاية أخف منه في المعقود عليه (تفصيله) قال شيخنا يحرم الإقدام على العقد المذكور وإن كان صحيحاً وهو صغيرة

فهل يتبين بطلان البيع أم لا حكى الرافعي فيما لو رهنه ثم حصل العفو وجهين وفي كلامه إشعار برجحان البطلان قال ابن الرفعة فليجر ذلك هنا (تقصه) مما يندرج في هذا الشرط بيع الثوب المحتاج إليه في الستر والماء الذي يحتاج إلى الطهارة به ولم يجد غيرهما (قول المتن لمن له العقد) فر من العاقد ليدخل نحو الوكيل والولي والقاضي فورد عليه الفضولي وغرضه إخراجاً بدليل ترتيب حكمه بالفاء ثم الدليل على هذا قوله عليه السلام لا طلاق إلا فيما تملك ولا عتق إلا فيما تملك ولا بيع إلا فيما تملك ولا وفاء بنذر إلا فيما تملك (قول الشارح الواقع) هذه اللفظة لم أفهم معناها ولو قال المتن لمن يقع له العقد لكان واضحاً (قول الشارح أو موليه) ومثل ذلك الظاهر بغير جنس حقه والمتنقط (قول المتن لبيع الفضولي إلخ) كلامه يوهم أن الشراء لا يجري فيه قول الوقف وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بخلاف مذهبننا كما نبه عليه الشارح وقوله موقوف يعني الملك وأما الصحة فناجزة نقله الرافعي عن الإمام (قول المتن وفي القديم إلخ) احتج لذلك بما روى شبيب بن غزقة التابعي عن عروة البارقي حديث توكله في شراء شاة فاشترى شاتين ثم باع إحداهما بدينار وأحضر الأخرى مع الدينار فدعا له النبي ﷺ والحديث رواه شبيب قال حدثني الحنفى عن عروة فذكره قيل لجهالة الحنفى لم يحتج به الشافعي في هذا ولكنه احتج به في أن من وكل في شراء شاة بدينار له أن يشتري به شاتين لأن المرسل يحتج به إذا وافق القياس وبيع الفضولي مخالف القياس وكان ينبغي للمصنف التعبير بالأظهر لأن القول الثاني منصوص عليه في الجديد قال في الروضة وهو قوى في شرح المذهب وقد علق الشافعي في البويطي القول به على صحة الحديث قال الرافعي والمعتبر إجازة من يملك التصرف عند العقد حتى لو بلغ المالك بعد البيع ثم أجاز لا ينفذ (قول الشارح أو وليه) الضمير فيه يرجع لقول المتن مالكة (قول المتن نفذ) منه تنفيذ القاضي ومضارعه مضوم بخلاف نفذ المهمل ومضارعه مفتوح ومعناه الفراغ (قول الشارح بعين ماله وقوله أو في ذمته) الضمير في كل منهما يرجع لقوله أو لغيره (قول الشارح أو أعتق عبده) ضبط الإمام ذلك بأن يكون العقد يقبل النيابة (قول المتن صح في الأظهر) لصدوره من المالك كذا عبر الرافعي ثم المالك للمشتري يتبين على ثبوته من حين العقد بخلاف بيع الفضولي (قول الشارح ويجرى الخلاف) هو جار أيضاً فيما لو باع العبد على ظن بقاء الإباق والكتابة ثم تبين الرجوع والنسخ ولو ظن شيئاً لغيره فتبين أنه له صح جزماً

فيتعلق برقبته وتعلقه بها ضار كما تقدم ولا يضر تعلق القصاص بعضوه جزماً كما ذكر في باب الخياز فيثبت به الرد كما سيأتى فيه (الرابع) من شروط المبيع (الملك) فيه (لمن له للعقد) الواقع وهو العاقد أو موكله أو موليه أي أن يكون مملوكاً لأحد الثلاثة (لبيع الفضولي باطل) لأنه ليس بملك ولا وكيل ولا ولي (ولي القديم) هو (موقوف إن أجاز مالكة) أو وليه (نفذ) بالمعجزة (ولا ينفذ ويجرى القولان فيما لو اشترى لغيره بلا إذن بعين ماله أو في ذمته وفيما لو زوج أمة غيره أو بنته أو طلق منكوحته أو أعتق عبده أو آجر دابته بغير إذنه (ولو باع مال مورثه) ظاناً حياته وكان ميتاً يسكون الباء (صح في الأظهر) لتبين أنه ملكه والثاني لا يصح لظنه أنه ليس ملكه ويجرى الخلاف فيمن زوج أمة مورثه على ظن أنه حي فبان ميتاً هل يصح النكاح قال في شرح المذهب والأصح صحته

(الخامس) من شروط المبيع (العلم به) عينا وقدرًا وصفة على ما سيأتي بيانه حذرًا من الغرر لما روى مسلم عن أبي هريرة أنه عليه السلام نهي عن بيع

الغرر (فبيع أحد الثوبين) أو العبدین مثلا (باطل) وإن تساوت قيمتهما للجهل بعين المبيع (ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيعانها) للمتعاقدین وينزل على الإشاعة فإذا علما أنها عشرة أصع فالبيع عشرها فلو تلف بعضها تلف بقدره من المبيع وقيل المبيع صاع منها أي صاع كان فيبقى المبيع ما بقي صاع (وكذا إن جهلت) صيعانها للمتعاقدین يصح البيع (في الأصح) المنصوص والمبيع صاع منها أي صاع كان وللبائع تسليمه من أسفلها وإن لم يكن مرئيا لأن رؤية ظاهر الصبرة كروية كلها والثاني لا يصح كإلوفر في صيعانها وقال بعثك صاعا منها ولو باعه ذراعا من أرض أو دار أو ثوب وهما يعلمان ذرعان ذلك كعشرة صح وكأنه باعه العشر وإن جهل أحدهما الذرعان لم يصح البيع خلاف ما تقدم في الصبرة المجهولة لأن أجزائها لا تتفاوت بخلاف أجزائها ذكر (ولو باع بجلء ذا البيت حنطة أو بزنة هذه

لا يفسق به خلافا لبعضهم وفيه نظر مع ما مر عنه في بيع المعطاة أنه كبيرة وقد يفرق بصحته هنا (قوله الخامس العلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله عينا) أي في المشاهد الذي لم يختلط بغيره وقدرًا وصفة في غيره نعم لا يصح بيع المختلط كالقمح بالشعير ولو بالدرهم وسيأتي في الربا أن اللحم مع عظمه والطحينة والقشطة والزبد والعجوة المعجونة بنواها والعسل بشمعه كذلك (قوله باطل) أي وإن نويًا واحدًا منهما وافقت نيتهما لوجوب ذكر المعقود عليها هنا وبذلك فارق الاكتفاء بنية المنكحة نعم قد يفتقر الجهل في صور الضرورة أو سماحة كبيع حصته من غلة الوقف أو رزقه من الجيش قبل قبضه وكبيع دار له فيها حصه لا يعلم قدرها فيصح في حصته منها ولا يصح بيع بعض الدار مطلقًا نعم إن تبين أن ذلك البعض قدر حصته منها في الواقع فينتجه الصحة أخذًا مما مر (قوله الغرر) هو ما انطوت عنا عاقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما (قوله من صبرة) أي مشاهدة مما تتساوى أجزاؤه ويدل بعضه على بعض وهذه من أفراد ما سيأتي في الاكتفاء برؤية بعض المبيع وذكرها هنا لإفادة أن الإشاعة لا تنافي العلم أفيد من ذكرها بعده خلافا لبعضهم وخرج بما ذكر صبرة نحو الليمون والمان والبطيخ كرماته منها بكذا فلا يصح وخرج غير الصبرة كشاة بكذا من الأغنام وذراع بكذا من الثوب مثلاً فلا يصح أيضًا (قوله وينزل على الإشاعة) فإن قصدًا معينًا بهما فسد العقد^(١) وكذا لو قال بعثك صاعًا من أسفلها أو بعثكها إلا صاعًا منها أو بعثك نصفها إلا صاعًا منه فيفسد العقد في ذلك بخلاف بعثك نصفها وصاعًا من نصفها الآخر أو بعثك نصفها كل صاع بدرهم ونصفها الآخر كل صاع بدرهمين فالعقد صحيح (قوله تلف بقدره) أي بقدر ما يخصه من التالف وهو عشر الصاع في هذه الصورة (قوله المنصوص) فيه اعتراض على التعبير بالأصح (قوله أي صاع كان) فالإشاعة بعد العقد لا معه كما مر (قوله وللبائع تسليمه من أسفلها) ظاهر كلامه أن ذلك في المجهولة ومثلها المعلوم ويمكن شمول كلامه لها وإن خصت المجهولة بقوله لو لم يبق منها غير صاع معين وكذا لو صب عليها غير هاولو لم يبق غيره قاله شيخنا ويظهر أن محله فيما إذا لم يعلم الصاع من المصبوبة (قوله كما لو فرق إلخ) ورد بأنه بعد التفريق صار من بيع المجهول (قوله بخلاف أجزائها ما ذكر) فإن شأنها التفاوت مع عدم الإشاعة فيها أيضًا (تفصيله) علم من لفظ من أن الصبرة أكثر من الصاع فإن لم ترد عليه لم يصح العقد قال بعض مشايخنا إلا أن قصد بمن الابتداء وفيه نظر فراجع (قوله حنطة) أي غير مشار إليها ولا كنهذه الحنطة فيصح لقلة الغرر مع إمكان الاستيفاء حالًا ومثله من ذا الذهب (قوله بمثل ذلك) أي ينزل على المثلية وإن لم يقصد نعم إن انتقل ذلك للمشتري تعين عينه فإن صرحا بالخلية بعد علمهما أو

والفرق أن ما سلف قوى المانع بالنظر للأصل (قول الشارح أو العبدین) زاد الشارح هذا وفاء بما في المحرر وإشارة إلى أن في مسألة العبد قولًا قديمًا موافقًا لمذهب أبي حنيفة من أنه لو زاد فيها على أن تختار ما شئت في ثلاثة أيام فما دونها صح العقد (قول الشارح وإن تساوت قيمتهما) وإن جعل الخيرة للمشتري (قول الشارح للجهل بعين المبيع) لا يقال أي غرر في هذا عند استواء القيمة لأننا نقول لا بد للعقد من مورد يتأثر به على أنه لا يخلو من الغرر لتفاوت الأغراض في مثل ذلك للمتعاقدین فلا يكفي علم أحدهما (قول الشارح والمبيع صاع إلخ) إذ لو حمل على الإشاعة فسد البيع (قول الشارح والثاني إلخ) هذا اختاره القفال وكان يفتي بالأول ويقول إنما يستفتي عن مذهب الشافعي لا عما عندي (قول الشارح كما لو فرق إلخ) اعتذر القاضي الحسين عن هذا القياس بأن الصيعان المفرقة ربما تتفاوت بالكيل فيختلف الغرض واعلم أن بيع أحد الثوبين ونحوهما باطل كما سلف وعلل بأمرين وجود الغرر وكون العقد لا بد له من محل يتأثر به قال الرافعي رحمه الله فالخلاف في مسألة الصبرة المجهولة مبني على التعليين فإن قلنا بالأول اغتفرنا الإيهام هنا لتساوي الأجزاء أو الثاني لم يصح البيع (قوله) لو قال بعثك صاعًا من باطن الصبرة فهو كبيع الغائب (قول الشارح للجهل إلخ) إيضاح ذلك أن الثلاثة الأول فيها جهل أصل المقدار والرابعة فيها الجهل بمقدار الذهب ومقدار الفضة وإنما كان

الحصاة ذهبًا أو بما باع به فلان فرسه) أي بمثل ذلك وأحدهما لا يعلمه (أو بألف دراهم ودنانير لم يصح) البيع للجهل بقدر الثمن الذهب والفضة وغيرهما

أحدهما بنقله فسد العقد (قوله وهو صحيح) لأنه مبيع وله حكم الثمن (قوله بنقله) أي بما يتعامل به في المبيع ولو مغشوشاً أو عروضا مثلية فقله أو فلوس معطوف على دراهم لأنها من النقد بالمعنى المذكور فلا اعتراض بل هو متعين لإفادة ذلك فافهم (قوله تعين الغالب) وإن أبطله السلطان أو كان ناقصاً أو أراد خلافه فإن فقد تعين مثله إن بقي له قيمة وإلا بقيتته نعم في صحة العقد مع إرادة خلافه نظر فراجع (قوله أو نقدان من واحد مما ذكر) أفاد أنهما من الدراهم فقط أو من الدنانير فقط وهكذا فيما مر وأشار بذلك إلى دفع التكرار في كلام المصنف لأن ما قبله في نقدين أيضاً لكن من دراهم وقلوس معاً مثلاً وأحدهما غالب فلو أسقط المصنف لفظ غالب لسلم من ذلك فتأمل وفيه نظر والحاصل أنه متى انفرد نقد فهو المتعين ومتى تعدد من جنسين أو من جنس تعين الأغلب إن كان ولا اشترط التعيين (قوله اشترط التعيين) أي لفظاً لتعيين ذكر العوض هنا مع كون المعاوضة محضة وبذلك فارق الاكتفاء بالنية في المتكوحة كما مر (قوله فإن استوت) أي قيمتهما صح العقد بلا تعيين وهو المعتمد ظاهر ذلك الصحة وإن لم يعلم بالاستواء فراجع له ولو اختلفا في الغلبة أو غيرهما قدم مدعى الصحة (فرع) لو باع بعشرين درهماً من التي قيمة كل عشرة منها دينار مثلاً لم يصح فإن قال من دراهم البلد التي قيمة الخ صح ولو باع بدرهم أو بالدراهم لم يصح إلا إن علم قدرها بعهد أو قرينة (قوله ويصح بيع الصبرة المجهولة) أي يبيع جميعها بذكر جملة وتفصيلها كبعتها كل صاع بدرهم وإلا كبعتها كل صاع منها بدرهم أو بعثك منها كل صاع بدرهم لم يصح قال ابن حجر نعم إن أريد بمن البيان صح وفيه نظر فراجع له ولو قال بعثك صاعاً منها مثلاً بدرهم وما زاد بحسابه بطل في الزائد فإن قال على أن ما زاد بحسابه بطل في الكل (قوله ينصب كل) أي في عبارة المصنف دفع به رفعه بالابتداء لجملة مستأنفة فيهم أن العاقد لم يجمع بين الجملتين وهو

وفي الروضة كأصلها ملء منصوباً وهو صحيح أيضاً (ولو باع بنقله) دراهم أو دنانير أو فلوس (وفي البلد نقد غالب) من ذلك ونقد غير غالب منه (تعين) الغالب لظهور أن المتعاقدين أراداه (أو نقدان) من واحد مما ذكر (لم يغلب أحدهما اشترط التعيين) لأحدهما في العقد ليعلم وهذا كما قال في البيان إذا تفاوتت قيمتهما فإن استوت صح البيع بدون التعيين وسلم المشتري ما شاء منهما (ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيعان) للمتعاقدين (كل صاع بدرهم) ينصب كل كأن يقول بعثك هذه الصبرة كل صاع بدرهم فيصح البيع ولا يضر الجهل بجملة الثمن لأنه معلوم بالتفصيل وكذا لو قال بعثك هذه الأرض أو الدار أو هذا الثوب كل ذراع بدرهم أو هذه الأغنام كل شاة بدرهم

الجهل بالمقدار مضراً لأن العوض في الذمة ثم أشار في المتن بقوله حنطة وذهباً إلى أن كلا من الثمن والمثمن إذا كان في الذمة لابد من معرفة قدره يقيناً أعنى كيلاً أو وزناً أو ذراعاً فلو كان الثمن معيناً كأن قال بملء ذا البيت من هذه الحنطة صح لا مكان الأخذ قبل تلف البيت ذكره الرافعي في جانب المبيع والثمن مثله بالأولى بدليل جواز الاستبدال في الثمن دون المثمن ولو كانا يعلمان مقدار ما يحويه البيت صح ومثله الباقي (قول الشارح وفي الروضة كأصلها ملء منصوباً) قيل لو عبر به هنا لكان أولى لأن كلامه في أحكام أقسام علم المبيع لم يفرغ منه وإن كان الثمن كذلك ومعنى هذا الكلام أن غرض المؤلف أن يبيع أحد الثوبين باطل لعدم العلم بالعين وهذه الصورة بطل فيها لعدم العلم بالقدر فإذا كان كلام المصنف في أقسام علم المبيع (قول الشارح دراهم) (إخ) يريد أن تعيين الجنس لابد منه ثم إذا اختلف النوع حمل على الغالب (قول الشارح أو فلوس) مثل ذلك ما لو باع بصاع حنطة مثلاً فإنه ينزل على الغالب ولذا قيل لو عبر بدل النقد بالثمن كان أشمل (قول الشارح في العقد) أي باللفظ ولا تكفي النية بخلاف نظيره من الخلع والفرق ظاهر ذكر معنى ذلك الرافعي في باب الخلع واعتراض الإسئوي بما لو قال زوجتك بنتي ونوباً واحدة من بناته فإنه يصح على الأصح قال هذا شيء يحوج إلى الفرق (قول الشارح فإن استوت صح) (إخ) ولو في صحاح ومكسرة (قول المتن ويصح بيع الصبرة) (إخ) أي لأنه لما عرف مقدار الجملة تخميناً وقابل كل فرد منها بشيء معين انتفى الغدر والغبن وخرج عن عبارة المصنف صورتان الأولى قال بعثك كل صاع منها بدرهم نقل الإمام عن الأصحاب عدم الصحة ثم خالفهم تبعاً للشيخ، الثانية أن يقول بعثك كل صاع بدرهم لا يصح أيضاً ولعله في المسألتين لكونه لم يبيع جميع الصبرة ولا بين المبيع منها ولو قال بعثك صاعاً منها بدرهم وما زاد بحسابه صح أي في صاع فقط كما في شرح الروض بخلاف على أن ما زاد بحسابه فإنه شرط عقد في عقد (قول المتن ويصح بيع الصبرة) (إخ) أعلم أن المصنف لما ذكر البطلان في المسائل الأربع السابقة لعدم العلم بقدر الثمن ثم استطرأ أحوال الذي يحمل عليه عند الغفلة وعدمها

لا يصح كما مر ونصبه إما على الحالية مع البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم
النصب على الجرم مع صحته بدلا من لفظها لأولويته ليكون البديل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة
البائع شيء من ذلك (فروع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة الذرعان^(١) وكذا الأغنام مثلا
المجهولة العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقيد بالمجهولة لمحل الخلاف فمع العلم يصح جز ما ذكره
وفي ذكر هذا اعتراض على تقييد المصنف بالحكم بالصبرة إلا أن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها
وكلها ناسب الاقتصار عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة اعتراض عليه
بعدم ذكر الخلاف فيها (قوله منه) أي من الجزوم به مسألة الدار وغيرها مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح
إن خرجت مائة) ولا عبرة بما جرت به العادة من حط قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله
فلا يصح) وفارق ما لو باع صبرة بر بصبرة شعير مكابلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا
لوعين كمية إحدى الصبرتين فكما هنا فيصح إن خرجا سواء وإلا فلا حيث لا يصح واحد فلا فرق بتعين
كمية الثمن هنا فتأمل بخلاف ما مر ثم إن زادت إحداهما ثم إن سمح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة
بقدرها دام العقد وإلا ففسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع
في الزيادة فإن قال نقصت فعلى وإن زادت فلك تغير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابله كما لا شيء له من
الزيادة قاله شيخنا الرمي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أرجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام إلخ) أي
لو جمع في الأرض أو الثوب أو الأغنام بين جملة الثمن وتفصيله كبعثك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الأغنام
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقد إن خرجت المائة وإلا فلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف
كما مر (فروع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره ويأخذ ثراه لم يصح لأنه لا يمكن إلا بأكثر منه (تفصيله)
لو قال بعثك هذا السمن وظرفه أو المسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح إن علم وزن كل واحد
من الظرف والمظروف فيهما وكان للظروف قيمة وإلا فلا ولو قال بعثك كل رطل بدرهم على أن يوزن معه
الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثك
بعشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح إن علم مقدار وزن الظرف
والمحطوط وإلا فلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تكفى الرؤية من وراء جاج ولا ماء صاف إلا في رؤية سمك
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بنجسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة إلى نحو شم أو ذوق
ولا إلى معرفة استواء محل الصبرة أو علمه فإن ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فإن رأيه قبل
البيع صح ولا خيار نعم إن كان الانخفاض حفرة أعلاها مساو لوجه الأرض فالمبيع ما فوق وجهها المساوي
لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة وجه الأرض فالوجه أنه كالارتفاع المذكور
فراجعه وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه قتامله (فروع) لو شك في

لا يصح كما مر ونصبه إما على الحالية مع البيع أو الصبرة أو على البدلية من محلها كما أشار إليه الشارح وقدم
النصب على الجرم مع صحته بدلا من لفظها لأولويته ليكون البديل على نية تكرار العامل ولا يتعين في صيغة
البائع شيء من ذلك (فروع) يصح بيع الأرض أو الثوب أو الدار المجهولة الذرعان^(١) وكذا الأغنام مثلا
المجهولة العدد كل ذراع أو شاة بدرهم والتقيد بالمجهولة لمحل الخلاف فمع العلم يصح جز ما ذكره
وفي ذكر هذا اعتراض على تقييد المصنف بالحكم بالصبرة إلا أن يقال لما كانت الصبرة يصح بيع بعضها
وكلها ناسب الاقتصار عليها وفي ذكر الخلاف بقوله وقيل لا يصح في الجميع الشامل للصبرة اعتراض عليه
بعدم ذكر الخلاف فيها (قوله منه) أي من الجزوم به مسألة الدار وغيرها مثلها فهو دليل لما ذكره (قوله صح
إن خرجت مائة) ولا عبرة بما جرت به العادة من حط قدر من الثمن أو المبيع بل لو شرط ذلك لفسد العقد (قوله
فلا يصح) وفارق ما لو باع صبرة بر بصبرة شعير مكابلة أو صبرة ذهب بفضة موازنة حيث يصح وعلى هذا
لوعين كمية إحدى الصبرتين فكما هنا فيصح إن خرجا سواء وإلا فلا حيث لا يصح واحد فلا فرق بتعين
كمية الثمن هنا فتأمل بخلاف ما مر ثم إن زادت إحداهما ثم إن سمح صاحب الزيادة بها أو رضى صاحب الناقصة
بقدرها دام العقد وإلا ففسخ ولو قال بعثتها بمائة على أنها مائة صاع صح العقد ويتخير المشتري في النقص والبائع
في الزيادة فإن قال نقصت فعلى وإن زادت فلك تغير المشتري في النقص ولا شيء له في مقابله كما لا شيء له من
الزيادة قاله شيخنا الرمي (قوله وجهان) أي على الوجه المرجوح أرجحهما الثاني (قوله وكذا الكلام إلخ) أي
لو جمع في الأرض أو الثوب أو الأغنام بين جملة الثمن وتفصيله كبعثك هذه الأرض أو هذا الثوب أو هذه الأغنام
بمائة درهم كل ذراع أو كل شاة بدرهم صح العقد إن خرجت المائة وإلا فلا وفي ذكر ذلك اعتراض على المصنف
كما مر (فروع) لو باع ذراعا من أرض على أن يحفره ويأخذ ثراه لم يصح لأنه لا يمكن إلا بأكثر منه (تفصيله)
لو قال بعثك هذا السمن وظرفه أو المسك وفارته كل رطل أو كل قيراط بدرهم صح إن علم وزن كل واحد
من الظرف والمظروف فيهما وكان للظروف قيمة وإلا فلا ولو قال بعثك كل رطل بدرهم على أن يوزن معه
الظرف ثم يسقط وزنه صح أو على أن يسقط للظرف أرطال معلومة من غير وزنه لم يصح ولو قال بعثك
بعشرة على أن يوزن بظرفه ثم يسقط من الثمن بقدر نسبة وزن الظرف صح إن علم مقدار وزن الظرف
والمحطوط وإلا فلا (قوله كفت معاينته) نعم لا تكفى الرؤية من وراء جاج ولا ماء صاف إلا في رؤية سمك
فيه أو أرض تحته (قوله عن العلم بقدره) وكذا عن العلم بنجسه أو نوعه ولا يحتاج مع المعاينة إلى نحو شم أو ذوق
ولا إلى معرفة استواء محل الصبرة أو علمه فإن ظهر ارتفاع أو انخفاض ثبت الخيار لمن لحقه الضرر فإن رأيه قبل
البيع صح ولا خيار نعم إن كان الانخفاض حفرة أعلاها مساو لوجه الأرض فالمبيع ما فوق وجهها المساوي
لوجه الأرض دون ما فيها ولا خيار أو كان الارتفاع دكة وجه الأرض فالوجه أنه كالارتفاع المذكور
فراجعه وفي كلام الخطيب ما فيه مخالفة لبعض ذلك وليس على وجهه قتامله (فروع) لو شك في

ذكر هذه المسألة لينبه فيها على الصحة وإن كان قدر الثمن فيها قريبا من المجهول وكذا صنع نظير هذا في صدر
الشرط فتأمل (قول الشارح وقيل لا يصح البيع) أي نظر إلى أنه لم يعلم مبلغ الثمن حال العقد (قول الشارح
ولو علما إلخ) هو يفيدك أن الوجه الضعيف السالف جار في مسألة الثمن أيضا وأيضا هذا فهم من المتن بالأولى
(قول المتن صح إلخ) أي لحصول الغرضين أي وهما بيع الجملة بالمائة ومقابلة كل واحد بواحد (قول الشارح
لتعذر الجمع إلخ) هي عبارة حسنة وعبارة الرافي رحمه الله لأنه باع جملة الصبرة بالمائة بشرط مقابلة كل صاع
بدرهم والجمع بين هذين الأمرين عند الزيادة والنقصان محال وقول الشارح والثاني يصح أي تغليباً للإشارة
إلى الصبرة (قول الشارح وجهان) الأصح في شرح المذهب بالقسط (قول المتن كفت معاينته) أي اعتدادا على
التخمين وفي الثمن وجه والقياس جريانه في المبيع ولو كانت الصبرة على موضع فيه ارتفاع وانخفاض أو

بهذه الدراهم أو هذه الصبرة ولا يعلمان قدرها صح البيع لكن يكره لأنه قد يقع في الندم وفي التهمة أن شراء مجهول الذرع لا يكره (والأظهر أنه لا يصح بيع الغائب) وهو ما لم يره المتعاقدان أو أحدهما (والثاني يصح) اعتمادا على الوصف بذكر جنسه ونوعه كأن يقول بعثك عبدى التركى

جنسه مثلا أشعر أم أرز صح العقد ولا خيار إن لم يصرح باسمه كما يأتي في الجوهره (قوله بهذه الدراهم) فإن خرجت نحاسا بطل العقد إن صرح بلفظ الدراهم وإلا فهو صحيح ولا خيار كما لو اشترى زجاجة يظنها جوهره فالعقد صحيح ولا خيار إن لم يصرح بلفظ الجوهره وإلا فالعقد باطل وقال شيخنا بصحة العقد وثبوت الخيار وفيه نظر بما قبله (قوله وفي التهمة أن شراء مجهول الذرع لا يكره) وهو كذلك والبيع كالشراء والمعد كالذرع (قوله لا يصح بيع الغائب) خلافا للأئمة الثلاثة وغير البيع مثله كما سيذكره إلا في نحو الوقف (قوله ولا يفترق إغ) بل يتعين عدم ذكر الصفات لأنه مع ذكرها فيه وجهان كما سيأتى (قوله كما وصف) أو أكثر (قوله ضعيف) بل قال ابن حجر إنه باطل (قوله فيما لا يتغير) أى من وقت الرؤية إلى وقت العقد والمراد بالتغير ما يأتي (قوله نظرا للغالب فيهما) فغالبا في الأول راجع للنفي وفي الثاني للتغير وظاهره الصحة في الأول وإن تغير في الواقع وعدمها في الثاني وإن لم يتغير في الواقع فيرجع إلى تبين الحال (قوله كالحيوان) وفي نسخة والحيوان وهو من عطف الخاص (قوله أصبحهما صحة البيع) هو المعتمد وفيه ما مر (قوله فإن وجده متغيرا) أى بحالة لو علمها المشتري لم يشتره وإن لم يكن وصفا يقصد وضمير وجده راجع لما لا يتغير غالبا والمستوى وإنما أفرد الشارح بالذكر مع إمكان شمول كلام المصنف له لمكان الخلاف (قوله والأصح قول المشتري بيمينه) هو المعتمد .

السمن ونحوه في ظرف مختلف الأجزاء رقة وغلظا فإن علم المشتري أو البائع بذلك بطل البيع لمنعه التخمين فيلتحق بغير المرئ وإن ظن الاستواء صح وثبت الخيار ولو كان تحتها حفرة فالبيع صحيح وما فيها للبائع ولو باع الصبرة إلا صاعا فإن كانت معلومة الصبوعان وإلا فلا وهذه قد تشكل بمالو باع صبرة جزافا وينجأ بأن التخمين مع الاستثناء لا يورث به (قول الشارح وهو ما لم يره إغ) ولو حاضرا (قول المتن والثاني يصح) للحديث الآتى (قول الشارح ونوعه) فلا يكفي ما في كفى مثلا وقيل يكفي ثم هذا القول ذهب إليه الأئمة الثلاثة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ونقله الماوردى عن جمهور أصحابنا قال ونص عليه الشافعي في ستة مواضع وعلى البطلان في ستة أيضا لكن نصوص البطلان متأخرة (قول الشارح ذكر صفات أخرى) كأن يذكر المعظم كالدهوى أو يصفه بصفات السلم وهما وجهان محكيان (قول المتن وثبت الخيار) هذا يستفاد منه أن شراء الأعمى لا يصح وإن جوزنا بيع الغائب لتعذر ثبوت الخيار له وقيل يصح ويقام وصف غيره له مقام رؤيته (قول الشارح ولا خيار للبائع) ولو وجده زائدا ثبت له الخيار قطعا (قول المتن وقيل له الخيار) رجحه الإسنى ونسبه للرافعى عند الكلام على شراء الأعمى (قول الشارح في رهن الغائب) كذا يجربان في إجارته وعفوه عن القصاص عليه وكذلك الخلع عليه والصلح وغير ذلك بل وفي الوقف أيضا (قول المتن وتكفى الرؤية قبل العقد إغ) لأن العلم بالمعقود حاصل وقوله فيما لا يتغير غالبا شامل لما إذا كان مع ذلك يحتمل التلف كالفواكه (قول الشارح وفيما يحتمل إغ) كأن الشارح رحمه الله لم يدخل هذه في المتن لأجل الخلاف فيها (قول الشارح كالحيوان) في نسخة والحيوان وعليها فالضمير منها السابق للأطعمة وعلى الكاف يكون فيما بمعنى الأشياء (قول الشارح متغير الله الخيار) لأن الرؤية السابقة كالشرط في الصفات المرئية قال الإمام رحمه الله ليس المراد أن يتغير بالعين فإن ذلك لا يختص بهذه الصورة ولكن الظاهر عندي أن يقال هو كل متغير لو فرض مخالفا في صفة مشروطة تعلق به الخيار وذلك لأن الرؤية كالشرط في الصفات الموجودة وقتها ومنه يؤخذ أن الخيار فورى قال ويمكن أن يقال هذا التغير الذى تخرج به الرؤية عن كونها تقبل المعرفة والإحاطة (قول الشارح والأصح قول المشتري) أى لما سيأتى ولأن الأصل عدم وجود هذه الصفة عند الرؤية كما صدقوا البائع نظرا

وفرسى العربى ولا يفترق بعد ذلك إلى ذكر صفات أخر نعم لو كان له عبدان من نوع فلا بد من زيادة يقع بها التمييز كالتعرض للسن أو غيره (ويثبت الخيار) للمشتري (عند الرؤية) وإن وجده كما وصف لأن الخبر ليس كالمعاينة وفيه حديث من اشترى ما لم يره فهو بالخيار إذا رآه لكن قال الدراقطنى والبيهقى إنه ضعيف وينفذ قبل الرؤية الفسخ دون الإجازة ولا خيار للبائع وقيل له الخيار إن لم يكن رأى المبيع وحيث ثبت فقيل هو على الفور والأصح بمتدا مجرى مجلس الرؤية ويجرى القولان في رهن الغائب وهيته وعلى صحتهما لا خيار عند الرؤية إذ لا حاجة إليه (و) على الأظهر في اشتراط الرؤية (تكفى الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالبا إلى وقت العقد) كالأراضى والأواني والحديد والنحاس (دون ما يتغير غالبا) كالأطعمة التى يسرع فسادها نظرا للغالب فيهما وفيما يحتمل منها التغير وعدمه سواء

كالحيوان وجهان أصبحهما صحة البيع لأن الأصح بقاء المرئ فيها بحالة فإن وجده متغيرا فله الخيار فإن نازعه البائع في تغيره فقيل القول قوله لأن الأصل عدم التغير والأصح قول المشتري بيمينه لأن البائع يدعى عليه علمه بهذه الصفة وهو ينكره في شرح المذهب عن الماوردى أن صور المسألة في الاكتفاء

بالرؤية السابقة أن يكون حال البيع متذكر الأوصاف فإن نسيها طول المدة ونحوه فهو بيع غائب قال وهذا غريب لم يتعرض له الجمهور

(قوله أن يكون) أى كل من العاقلين متذكرا حالة العقد الأوصاف التى رآها وقت الرؤية (قوله وهذا) أى اشتراط تذكر الأوصاف غريب أى من حيث النقل كما قاله شيخنا مريدل له ما بعده وقال ابن حجر ومن حيث المدرك أيضا (قوله وغيرها) أى المذكورات فى الاكتفاء برؤية بعضها مثلا كالمائعات فى ظرفها كالسمن ولو جامدا والزيت والعسل الأسود أو من التحل وخلا عن الشمع ونحوه وكالقطن فى عدله أو فى جوزه بعد تفتحه وجعل شيخنا هذا من رؤية الصوان بمعنى عدم وجوب نزعه منه لرؤية باقية فتأمل وكالأدقة والعنب أو الزبيب فى سلتة والرطب أو التمر فى قوصرتة والكبيس والعجوة غير المعجونة مع نواها والسكر فى قدره كذا عن شيخنا مريدل وخالفه شيخنا فى الأدقة والعنب والسكر والعجوة وهو الوجه (فروع) لابدنى المسك من نزعه من فارتة^(١) ورؤيتهما معا قبل البيع (قوله إن دل على باقيه) خرج به بعض لبن وباقيه فى الضرع ونسج بعض ثوب دون باقيه ونحو ذلك فهو باطل (قوله ومثل) هو فى موضع الكاف فأنموذج عطف على ظاهر فهو من أفراد ما دل على باقيه (قوله فلا بد من إدخاله فى البيع) أى فى صيغته كبعثك كذا وهذا منه ولا يضر عدم خلطه به ولا تلفه ولو قبل القبض (قوله بضم همزة والميم) أى وضم الميم مخففة فيه رد على القاموس يجعل هذا من اللحن وأن الصواب كونه بفتح همزة والنون وتشديد الميم أو بلام همزة (قوله بكسر الصاد) ويجوز ضمها (قوله كقشر الرمان) وكذا كوز الطلع وقشر القصب إلا على الذى يمس معه وجوز القطن بعد تفتحه كما مر لأنه قبله لم يبد صلاحه فلا يكفى رؤية قشره وعلى هذا يحمل ما فى المنهج (قوله وإن لم يدل إلخ) صفة كاشفة توطئة لما بعدها (قوله قسم إلخ) فهو بعض المبيع أى خلافا للزركشى فى جعله عطفا على بعض المبيع فليس منه (قوله والحشككتان) فهو من الصوانى غير الخلقى قال ابن حجر كل ماتوقف بقاء ما فيه عليه كالجوز والحشككتان المحشوا أو لم يقصد ما فيه كالحشو من الجبة والطاقيّة والمجوزة يصبح مطلقا وإلا فلا بد من رؤية بعضه كقطن الفرش والألحفة

إلى هذا المعنى عند اختلافه مع المشتري فى حدوث العيب فمافرق به الإسنوى من قوله لأنها قد اتفقا على وجود العيب فى يد المشتري والأصل عدم وجوده فى يد البائع لأن الأصل فى كل حادث عدم وجوده قبل الزمان الذى عدم وجوده فيه لا يخلو عن نظر قال نعم قد يشكك على ما تقرر قولهم فى الغاصب إذا ادعى بعد تلف المغصوب عيبا خلقيا كأن قال خلق أعمى أو أعرج ونحو ذلك فإنه يصدق قال ابن الرفعة والظاهر بجىء ذلك هنا ولو تجدد فى المبيع صفة حسن زعمها البائع وادعى المشتري علمها فالظاهر تصديق البائع (قول الشارح وغيرها مما الغالب إلخ) كالمائعات فى أوعيتها وكذا القطن فى عدله وكذا صبرة التمر انفردت حباته أو التصقت كقوصرة العجوة (قول الشارح بخلاف صبرة البطيخ إلخ) مثل ذلك صبرة الخوخ والعنب ونحوهما فشراء سلة العنب اكتفاء برؤية ظاهرها غير صحيح (قول الشارح فلا بد فيها من رؤية واحد إلخ) لو رأى أحد جانبي البطيخة لم يكف بل هى كبيع الغائب (قول الشارح ومثل) يريد أنه معطوف على ظاهر الصبرة فيفيد اشتراط إدخاله فى البيع وليس معطوفا على بعض المبيع (قول الشارح أى المتساوى الأجزاء) يعنى ليس المراد به المثل وأعلم أنه إذا أحضر أنموذج وقال بعثك من هذا النوع كذا فهو باطل لأنه لم يعين مالا ليكون يباعا ولم يراع شرط السلم ولا يقوم ذلك مقام الوصف فى السلم لأن الوصف باللفظ يرجع إليه عند النزاع قال السبكي وغيره فصورة المسألة أن يقول بعثك الحنطة التى فى هذا البيت وهذا أنموذجها فإن أدخله فى البيع صح وإلا فلا قال الإسنوى وشرط الإدخال أن يرد به إلى الصبرة قبل البيع فلو أدخله فى البيع من غير ذلك كان كبيع عينين رأى أحدهما ونقل ذلك عن البغوى واكتفى الزركشى بالإدخال فى البيع وحمل عليه كلام البغوى (قول المتن صوانا) هو الوعاء الذى يصبان فيه الشىء ويقال

الأمثلة المذكورة ونحوها وقد يجتزئ به عن جلد الكتاب ونحوه واحترازوا بوصف القشرة بالسفل لما ذكروه هى التى تكسر حالة الأكل عن العليا فلا تكفى رؤيتها فلا يصح بيعه فيها كما سيأتى فى باب بيع الأصول والثار لاستثارة بما ليس من مصلحته والحشككتان تكفى رؤية ظاهره كما ذكره فى شرح المهذب

مع أمثلة الصوان المذكورة والفقاع قال العبادى يفتح رأس الكوز فينظر منه بقدر الإمكان وأطلق الغزالي في الإحياء المسامحة به قال في الروضة وغيرها الأصح قول الغزالي لأن بقاءه في الكوز من مصلحته (وتعتبر رؤية كل شيء) غير ما ذكر (على ما يليق به) فيعتبر في الدار رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم والبالوعة وفي البستان رؤية الأشجار والجدران ومسائل الماء وفي العبد رؤية الوجه والأطراف وكذا باقي البدن غير العورة في الأصح والأمة كالعبد وقيل يكفي فيها رؤية ما يظهر عند الخدمة وفي الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها .

وفي الثوب الدياج المنقش رؤية وجهيه وكذا البساط وفي الكرسي رؤية أحد وجهيه وقيل رؤيتهما وفي الكتب والبرق اليساض والمصحف رؤية جميع الأوراق (والأصح أن وصفه) أى الشيء الذى يراد بيعه (بصفة السلم لا يكفي) عن رؤيته والثاني يكفي ولا خيار للمشتري عند الرؤية لأنه يفيد المعرفة كالرؤية ودفع بأن الرؤية تفيد ما لا تفيد العبارة (ويصح سلم الأعمى) أى أن يسلم أو يسلم إليه بعوض في الذمة يعين في المجلس ويوكل من يقبض عنه أو يقبض له رأس مال السلم والمسلم فيه لأن التسلم يعتمد الوصف لا الرؤية (وقيل إن عصى قبل تمييزه) بين الأشياء أو خلق أعمى (فلا) يصح سلمه لانتهاء معرفته بالأشياء ودفع بأنه يعرفها بالسمع ويتخيل فرقا بينها أما غير السلم مما يعتمد الرؤية كالبيع والإجارة والرهن فلا يصح منه وإن قلنا يصح بيع الغائب وسبيله أن يوكل فيها وله أن يشتري نفسه ويؤجرها لأنه لا يجهلها ولو كان رأى قبل العمى شيئا مما لا يتغير صح بيعه وشرائه إياه كالصير ويصح نكاحه .

(فروع) لا يصح بيع لب نحو الجوز في قشره ولا بيع العروس والأكارع ونحوها قبل إبانها ولا مذبوح أو جلده أو لحمه قبل سلخه ولا مستوخ قبل تنقية جوفه إلا نحو سمك لقله ما فيه ولا بيع صوف قبل جزه أو تذكية حيوانه لاختلاطه بالحادث نعم إن قبض على قدر معين وباعه صبح ولا يصح بيع حصته من الماء الجارى وحده أو مع قراره ويصح بيع حصته من القرار ويتبعها لمثلها من الماء فيها (قوله والفقاع) أى يصح بيعه مع كوزه ولا يشترط رؤية شيء منه على كلام الغزالي المذكور والمعتمد (قوله على ما يليق به) وهو ما يخل عدم رؤيته بمعظم المالية (قوله غير العورة) ولو من أحد الزوجين (قوله في الدابة رؤية مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها) وكذا بطنها وشرها لاسانها وأسنانها وحوافرها ومشيا ومنها الرقيق ويعتبر في السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها (قوله والأصح أن وصفه) أى تقدم أن هذه ليست من بيع الغائب (قوله يعين في المجلس) أى يعينه بصير يقبضه (قوله كالبيع) ومثله الإقامة (قوله وإن قلنا) أى لعدم وجود رؤية منا (قوله يشتري نفسه) وكذا من يعتق عليه قال العبادى ولو بالبيع الضمنى وتصح إقالته ولو في العين فراجع (قوله لما لا يتغير) أى من وقت رؤيته قبل العمى إلى وقت العقد عليه بعده (قوله كالصير) يفيد اعتبار تذكر الأوصاف حالة العقد (قوله ويصح نكاحه) أى عقده النكاح وفي قبض المهر وإقباضه ما مر في عوض السلم .

[باب الرضا]

بكسر الراء مع القصر وفتحها من المد ويرسم بالالف والواو والياء ويقال فيها الراء بكسر الراء مع الميم والمد والرية بضم الراء وتخفيف التحتية وهو حيث حرم من الكبائر كالبرقة وعلامة على سوء الخاتمة كإيذاء أو لياء الله تعالى قالوا لأن الله لم يأذن بالمحاربة إلا فيهما وحرمة تعبدية وما ذكر فيه حكم لا علة ولم يحل في شريعة قط وآكله في الحديث بمد الهمزة أخذ الزيادة وموكله دافعها قال بعضهم والملعون بسببه عشرة كمافى الخمر وهو لغة: الزيادة ولو في الزمن كربا اليد وشرعا ما ذكر القاضي الرويانى بقوله عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو من تأخير في البدلين أو أحدهما والمراد بالعوض المخصوص أنواع الرويات ويقيد غير المعلوم بمتحد الجنس فلوزاد في التعريف لفظ في معلوم الجنس بعد لفظ التماثل لأغنى عن

الصيان أيضا بالياء كما قاله النووي في الدقائق (قول الشارح مع أمثلة الصوان) أى جعله من مسائل الصوان ظاهر لأن ظاهره لا يدل على باطنه (قول المتن وتعتبر) أى يرى كل ضربة وسلسلة على باب قاله الغزالي لأن ذلك صار وصفا (قول الشارح والجدران) أى داخلا وخارجا (قول الشارح كالعبد) يشترط في الأمة رؤية الشعر أيضا (قول المتن بصفة السلم) أى ولو تواتر واشتهر (قول الشارح عند الرؤية) أى يصح أيضا أن يكتب عبده نظرا للعتق قال الزركشى وقياسه صحة شرائه من يعتق عليه (قول الشارح بعوض في الذمة) عبارة الروض ويصح أن يسلم ويسلم إليه إذا كان رأس المال في الذمة إذ المعين لا يصح منه كالبيع به .

[باب الرضا]

(قول المتن اشترط) أى وحرم تعاطى ما خلا عن واحد منها وإن كانت العبارة قاصرة عن إفادة ذلك

[باب الرضا]

بالقصر وألفه بدل من واو والقصد بهذا الباب بيع الرويات وما يعتبر فيه زيادة على ما تقدم (إذا بيع الطعام بالطعام إن كانا) أى الطعام من

ذلك القيد وأو مع تأخير الخ عطف على غير معلوم فيشمل مختلف الجنس وأقسامه هنا ثلاثة : ربا الفضل وهو زيادة أحد العوضين في متحد الجنس وربا اليد وهو تأخير قبض العوضين أو أحدهما مطلقا من غير ذكر أجل وربا النساء بالفتح والمد كذلك وهو ذكر الأجل في العقد ولو قصيرا فمتى وقع على وجه من هذه كان حراما وإلا فلا وحرمة من حيث فساد العقد مطلقا ومع أخذ المال إن أخذت الزيادة وكلام المنهج في الحالة الثانية بل فيه تدافع وقصور كما يعلم بالوقوف عليه (قوله إذا بيع الطعام) هذا أحد الرويات وثانيها النقد وسيأتي فلاربا في غيرهما (قوله إن كانا) وفي نسخة إن كان بغير ألف أى كل منهما أى مجموعهما (قوله جنسا) بأن شملهما اسم خاص واشتركا فيه اشتراكا معنويا فخرج بالاسم الخاص الاسم العام كالحب والدقيق وبما بعده نحو البطيخ الأخضر والأصفر لأن اشتراكهما في الاسم لفظي وحقيقتهما مختلفة وكذا نحو اللحوم والألبان (قوله اشترط في صحة البيع) أى ابتداء ودواما لأن اشتراط القبض لدوامهما (قوله الحلول) بأن لا يذكر في العقد أجل مطلقا كما مر (قوله والمائلة) أى في متحد الجنس بقبضنا (قوله والتقاضي) أى القبض الحقيقي للعوضين مطلقا ممن له ولاية القبض عن نفسه أو عن غيره ولو مع حق الجنس فلا يكفي الإبراء ولا الحوالة ولا الضمان وإن أقبض الضامن في المجلس كما قاله شيخنا فراجعه ويكفي سيد العاقد أو موكله أو عبده أو وكيله بإذن العاقد أو بعد موته أو جنونه إن بقي العاقدان في المجلس في الجميع خلافا لابن قاسم في الميت ويكفي قبض وارث العاقد لنفسه إن كان حاضرا وبقي العاقدان في المجلس فإن كان غائبا لم يعتبر بقاء الميت في المجلس بل الاعتبار بمجلس الوارث عند بلوغه الخبر فإن تعدد اعتبر مجلس الأخير قاله شيخنا ولعل محله ما لم يحصل قبض ممن قبله وإلا اعتبر مجلس من حصل منه القبض إن لم يتوقف القبض على من بعده وفيه نظر فإذا تعدد قبض الوارث في مجلسه تعين التوكيل منه لمن يقبض عنه وقال الخطيب وابن عبد الحق يغتفر له حضور مجلس العقد كالمكره ويعتبر بقاء العاقد الحي في المجلس عند الجميع حتى يحصل القبض من الوارث ولو تعدد وطال الزمن فإنه فارق ولو قبل بلوغ الخبر للوارث بطل العقد كذا قيل والوجه خلافه كما في الكاتب بالبيع للغائب وإن أمكن الفرق بأنه وجد للعاقد هنا مجلس فاعتبر دوامه فتأمل (فروع) لو اشترى دينارا بعشرة دراهم من الفضة وأقبض للبائع منها خمسة واستقرض منه خمسة غيرها وأعادها له في المجلس جاز بخلاف ما لو استقرض منه تلك الخمسة فأعادها له فإن العقد يبطل فيها على المعتمد في الروضة لأن تصرف أحد العاقدين مع الآخر إجازة وقد يقال إنما حصلت الإجازة فيما قابل الخمسة المقبوضة بوقوع التصرف فيها دون ما قابل الخمسة الأخرى لبقاء المجلس فيها فإذا دفعها المشتري للبائع دام العقد فيها أيضا فيتوزع العقد في الإجازة بالتصرف كما يتوزع في التفرق إذ لو تفرقا بعد قبض الخمسة فقط لم يبطل فيما قابلهما ويبطل في باقى المبيع فتأمل إلا أن يقال إن الإجازة لا تنبعض كالفسخ كما

الطرفين (جنسا) واحدا
كحطلة وحطلة
(اشترط) في صحة البيع
ثلاثة أمور (الحلول
والمائلة والتقاضي

وطريقهما إذا أرادا التفرق من غير قبض أن يتفاسخا وإلا أمّا وإن كان التفرق بعذر قاله في شرح المذهب^١ (تفصيله) عبارة الروض تبعا لأصله الحيلة في بيع ذهب متفاضلا أن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري بها الذهب بعد التقاضي فيجوز وإن لم يتفرقا ويتخيرا لتضمن البيع الثاني إجازة الأول بخلافه مع الأجنبية أى لما فيه من إسقاط خيار العقد أو يقرض كل صاحبه أو يتواها أو يهب الفاضل لصاحبه وهذا جائز وإن كره قصده^١ قال شارحه والتحقيق أن كلا من العقد والقصد مكروه^١ ه قلت ولو حلف إنسان أن لا يبيع سلعته إلا بعشرة مثلا فباعها بعشرة ثم وهب المشتري نصفها بعد قبضها في المجلس صح العقد وكانت الهبة إجازة للعقد الأول على قياس هذا وأما لو أبرأه من نصفين في المجلس قبل التخايير فمحل نظر .

قبل التفرق أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل واشترط الحلول (التقايض) قبل التفرق قال عليه السلام ما رواه مسلم: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد أى مقايضة ويؤخذ من ذلك الحلول فإذا بيع الطعام بغيره كنفد أو ثوب أو غير الطعام بغير الطعام وليسوا نقدين كحيوان

بحيوان لم يشترط شيء من الثلاثة والنقدان كالطعامين كما سيأتى (والطعام ما قصد للطعم) بضم الطاء مصدر طعم بكسر العين أى أكل (أقلياتاً أو تفكها أو لدوايا) وهذه الأقسام مأخوذة من الحديث السابق فإنه نص فيه على البر والشعير والمقصود منهما النقوت فألحق بهما ما يشاركهما في ذلك كالأرز والذرة وعلى التمر والمقصود منه التسادم والتفكه فألحق به ما يشاركه في ذلك كالزبيب والتين وعلى الملح والمقصود منه الإصلاح فألحق به ما يشاركه في ذلك كالمصطكى وغيرها من الأدوية وخرج بقوله قصد ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود فلا ربا فيه بخلاف ما يؤكل نادراً كالبلوط وقوله للطعم إلى آخره ظاهر في إرادة مطعم الأدميين وإن شاركهم فيه البهائم قليلاً أو على السواء فخرج ما اختص به الجن كالعظم أو البهائم كالخشيش والتين أو غلب تناول البهائم له فلا ربا في شيء من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما في الأيمان فقال الطعام يتناول قوتا وفاكهة وأدماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناوله عرفاً والأيمان مبنية على العرف وقوله تدوايا يشمل التدوى

يدل عليه كلامهم في باب الخيار وفيه نظر (قوله قبل التفرق) والتخاير كالتفرق على المعتمد خلافاً لما في المنهج فيبطل العقد بتخايرهما أو تخاير أحدهما كما لو فارق ويعتبر كون التفرق طوعاً ولو سهواً على المعتمد فإن فارق أحدهما مكرهاً لم يبطل خيارهما وإن لم يتبعه الآخر مادام في مجلس العقد فإن فارقه بطل خياره وحده قاله شيخنا والوجه بطلان خيارهما لأنه من مفارقة أحدهما طوعاً فتأمل ومجلس المكره محل زوال الإكراه فإن فارقه ولو إلى جهة الآخر بطل خيارهما (قوله مثلاً بمثل) هما بكسر الميم وسكون المثناة بمعنى سواء بسواء فهما حالان والثاني تأكيد وقيل الثاني لدفع المثلية التقريبية وقيل الأول للكيل والثاني للوزن وقيل عكسه (قوله فإذا اختلفت) أى مع اتحاد العلة (قوله مقايضة) أى استحفاً وفعلها كما مر وقول بعضهم غالباً مضر لا حاجة إليه (قوله والنقدان إلخ) غرضه من هذا إتمام الدليل على ما سيأتى (قوله ما قصد) أى ما جرت عادة الناس بتحصيله لأكل الأدميين بشراء أو زراعة أو ادخار أو غير ذلك (قوله بضم الطاء) لأنه يفتحها بمعنى الذوق وليس مراداً (قوله أكل) هو بفتح الهمزة والكاف فعل ماض بصيغة المبني للفاعل (قوله والتفكه) من عطف العام (قوله وغيرها) أى من المطعمات الربوية كحجوب الترمس والغاسول والحلبة والخردل والحلة والخطرون والطين الأرمي واللبن والصمغ والكزبرة أو البلوط والطرثوث والطين المختوم ولا عبرة بمن قال بنجاسته ولا ربا في بقية الأطيان وكالحبازى وأطراف أعواد الكرم وسائر البقول وكدهن الخروع ودهن الورد وسائر الأدهان نعم ليس من الربوى شجر الخروع وحبه والعود والمسك والورد وماؤه والكتان وبذره ودهنه ودهن القرطم وكسبه ودهن السمك (قوله كالجلود) أى الخشنة وإلا فربوية (قوله قليلاً) أو لم يتناولوه أصلاً لأن المعبر القصد كما مر وهذا في التناول (قوله ما اختص به الجن) أى من حيث القصد في تحصيله منهم أو من غيرهم لهم وإن لم يتناولوه (قوله أو غلب) أى من حيث القصد مطلقاً أو من حيث التناول مع الاستواء في القصد فلا اعتراض فإن استويا فيه قصدوا وتناولوا فربوى على المعتمد وكلام المنهج هنا متدافع لا يعول عليه والحاصل أن ما قصد به الأدميون فقط أو غالباً ربوى مطلقاً وما قصد به غيرهم فقط أو غالباً ليس ربوى مطلقاً وما قصد به معاً سواء يعتبر فيه غلبة التناول فإن استويا فربوى على المعتمد

(قول المتن كحنطة وشعير) مثل بهذين لأن مالكا يرى أنهما جنس واحد (قول المتن والتقايض) فلو كان ديناً وأبرأه منه لم يكف في ذلك (قول الشارح ما رواه مسلم) في بعض الروايات لا يبيعوا الذهب بالذهب وعدد ما هنا إلى أن قال إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد رواها الشافعى رضى الله عنه وفي أخرى فمن زاد أو استزاد فقد أربى وفي رواية نهي عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل، علق النبی بالطعام وهو اسم مشتق فيفيد أن العلة مأخذ الاشتقاق وهو الطعم كتعليق القطع بالسرقة والجلد بالزنا في أتيهما وجعل في القديم مع الطعم التقدير بالكيل أو الوزن فلا يجزى فيما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والرمان والبيض والأترج ونحو ذلك وضابط نحو هذه الأمور على الجديد الوزن كما سيأتى لكونها أكبر جرم من التمر (قول الشارح ويؤخذ من ذلك الحلول) قال بعضهم أى بحسب العادة وقال الإسنوى لأن الأجل ينافى استحفاً القبض (قول المتن ما قصد) اعترض بأنه ينبغي تقييد ذلك بالغلبة كما في الروضة وأصلها أى يكون القصد غالباً للطعم وإن كان تناوله نادراً كالبلوط وقوله للطعم قيل يفتى عنه ما بعده (قول الشارح كالجلود) وكذا أطراف قضبان العنب

أو البهائم كالحشيش والتين أو غلب تناول البهائم له فلا ربا في شيء من ذلك وقوله تفكها يشمل التأدم والتحلى وقد ذكرهما في الأيمان فقال الطعام يتناول قوتا وفاكهة وأدماً وحلوى ولم يذكر الدواء لأن الطعام لا يتناوله عرفاً والأيمان مبنية على العرف وقوله تدوايا يشمل التدوى

بالماء العذب وهو روى مطعوم قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمِهِ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ (وأدقة الأصول المختلفة الجنس وخلوها وأدهانها أجناس) كأصولها فيجوز بيع دقيق الخنطة بدقيق الشعير متفاضلا وخل التمر بخل العنب كذلك ودهن البنفسج بدهن الورد كذلك واحترز بالمختلفة عن المتحدة كأدقة أنواع الخنطة فهي جنس (واللحوم والألبان) أى كل منهما (كذلك) أى أجناس (فى الأظهر) كأصولها فيجوز بيع لحم البقر بلحم الضأن

متفاضلا ولبن البقر بلبن الضأن متفاضلا والثاني هي جنس فلا يجوز التفاضل فيما ذكر وعلى الأول لحوم البقر والجواميس جنس ولحوم الضأن والمز جنس وألبان البقر والجواميس جنس وألبان الضأن والمز جنس (والمماثلة تعتبر فى المكيل كيلا والموزون وزنا) فالمكيل لا يجوز بيع بعضه ببعض وزنا ولا يضر مع الاستواء فى الكيل التفاوت وزنا والموزون لا يجوز بيع بعضه ببعض كيلا ولا يضر مع الاستواء فى الوزن التفاوت كيلا (والمعتبر فى كون الشيء مكيلا أو موزونا) غالب عادة أهل الحجاز فى عهد رسول الله ﷺ (لظهور أنه اطلع على ذلك وأقره فلو أحدث الناس خلاف ذلك فلا اعتبار بإحداثهم (وما جهل) أى لم يعلم هل كان يكال أو يوزن فى عهد رسول الله ﷺ أو علم أنه كان يوزن فى عهده مرة ويكال أخرى ولم يغلب أحدهما أو لم يكن فى عهد رسول الله

(قوله بالماء العذب) أى عرفا كما فى شرح شيخنا وابن حج أو المراد غير الملح (قوله وأدقة الأصول) وكذا بيوضها وصفار البيض وبياضه جنس واحد (قوله ودهن البنفسج إلخ) صريح كلامه وغيره من المصنفين كابن حجر والخطيب وغيرهم أن اختلاف جنس الدهن تابع لاختلاف جنس الأوراق وإن اتحد الدهن فورق البنفسج وورق الورد فى الشيرج جنسان وما نقل عن شيخنا الرملى من اعتبار اختلاف الدهن كالزيت والشيرج لا معنى له لأنه يلغى اعتبار الأوراق ويصرح برده ما نقل عنه من أنه إذا رى ورق البنفسج وورق الورد بالسمسم جاز بيع دهنه من أحدهما بدهنه من الآخر ولو متفاضلا فتأمل وراجع وحرر (قوله فهى جنس) ولا يصح بيع بعضها ببعض كما سياتى (قوله لحوم البقر) ومنها الجاموس والمز من الغنم والمراد منها الأهلية لأن كل أهلى ووحشى جنسان والمتولد بين جنسين جنس ثالث وقال شيخنا الرملى إنه مع كل من أصله كالجنس الواحد (تفصيله) الجراد جنس قال شيخنا والسموك المعروفة جنس وقال شيخنا الرملى أجناس وأما بقية حيوان البحر أجناس اتفاقا والطيور والعصافير أجناس والرأس والأكارع والكبد والطحال والقاب والكركش والرثة والمخ وشحم الظهر والألية والسنام أجناس ولو من حيوان واحد (فروع) الزبيب والعنب والحصرم جنس فلا يصح بيع أحدهما بالآخر ولو متماثلا وطلع الإناث من النخل والبلح والبسر والرطب والتمر جنس كذلك كل منها مع خله وعصيره أجناس وطلع الإناث والذكور جنسان والسمن والمخيض جنسان والسكر والفانيد أصله وهو العسل جنسان وكل حب مع دهنه وكسبه أجناس وإن لم يصح بيع الأول بأحد الأخيرين والبطيخ الأخضر والأصفر والقشاء والخيار أجناس وكذا البقول وستأتى الخلول (قوله لم يعلم إلخ) منه ما لم يعلم هل كان فى زمنه ﷺ أم لا أو هل كان فى الحجاز أو لا أو علم شيء من ذلك ثم نسى (قوله ولم يغلب أحدهما) أى لم تعلم غلبته (قوله يراعى فيه إلخ) وإن خالف عادة الحجاز فإن اختلفت العادة فى البلد روى الأغلب فالأكثر شها به لجواز الكيل والوزن معا (قوله أو الوزن فيه) أى فى

(قول الشارح كأصولها) عبارة الإسئوى تبعاً للرافعى رحمه الله لأنها فروع لأصول وقوله مختلفة فأجرى عليها حكم أصولها (قول الشارح ودهن البنفسج بدهن الورد) يتعين أن يكون عمل ذلك إذا لم يكن أصلهما واحدا كالشيرج مثلا وهو كذلك لقوله المختلفة الجنس (قول الشارح والثانى هي جنس) أى لا شتر اكها فى الاسم الذى لا يقع التمييز بعده إلا بالإضافة فكانت كأنواع الثمار ولأن أصولها غير ربوية وتمسك الأصحاب للأول بأن أصولها مختلفة بدليل أن الإبل فى الزكاة لا تضم إلى الغنم مثلا فليثبت لفروعها الاختلاف كأصولها (فروع) إذا قلنا إنها جنس استوى الوحشى والأهلى والبرى والبحرى على الأصح فى الروضة (قول المتن وزنا) لحديث مسلم لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا وزنا بوزن ولا الورق بالورق إلا وزنا بوزن وعن أنس بن مالك رضى الله عنه يرفعه ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا وما كيل مثل ذلك رواه الدارقطنى (قول الشارح فيه) أى الضمير فيه يرجع لقوله أصله (قول الشارح فعلى هذا إلخ) زاد الإسئوى رحمه الله فإن لم يكن كذلك كالبصل فهو على الأوجه الباقية قال وهذا كله إذا لم يكن أكبر جرما من التمر (قول الشارح أيضا فعلى هذا إلخ) فى شرح الكمال المقدسى عند ما ثبت فى زمنه ﷺ قال فالأدهان والألبان مكيلة والعسل والسمن موزونان وظاهر عبارة الشارح رحمه الله كغيره كما ترى يخالفه فى دهن السمسم واللوز وقد يوفق بينهما بأنهما من المجهول حاله أو لم يكونا فى زمنه ﷺ .

ﷺ (يراعى فيه عادة بلد البيع وقيل الكيل) لأن أكثر المطعومات فى عهد رسول الله ﷺ مكيل (وقيل الوزن) لأنه أحصر وأقل تفاوتاً (وقيل يتخير) بين الكيل والوزن لتعادل وجهيهما (وقيل إن كان له أصل اعتبر) أصله فى الكيل أو الوزن فيه فعلى هذا دهن السمسم مكيل

ودهن اللوز موزون والخلاف فيما إذا لم يكن أكبر جرما من التمر فإن كان كالبيض فلا اعتبار فيه بالوزن جزما وسواء المكيال المعتاد في عصره عليه السلام والمكاييل المحدثه بعده ويجوز الكيل بقصعة مثلا في الأصح والوزن بالقبان (والنقد) أى الذهب والفضة مضروباً كان أو غير مضروب

(بالنقد كطعام بطعام)

فإن بيع بمنسه كذهب بذهب أو فضة بفضة اشترط المماثلة والحلول والتفاضل قبل التفرق وإن بيع بغير جنسه كذهب بفضة جاز التفاضل واشترط الحلول والتفاضل قبل التفرق للحديث السابق ولا ربا في الفلوس الرائجة في الأصح فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا وإلى أجل (ولو باع) طعاما أو نقدا بمنسه (جزافا) بكسر الجيم (تخمينا) أى جزرا للتساوى (لم يصح) البيع (وإن خرجا سواء) للجهل بالمماثلة حال البيع

وبيعه بغير جنسه جزافا يصح وإن لم يتساويا ولو باعه هذه الصبرة بتلك مكاييلة أى كيلا بكيل أو هذه الدراهم بتلك موازنة فإنه كالأو وزنا وخرجا سواء صح البيع وإلا لم يصح على الأظهر وعلى الثانى يصح في الكبيرة بقدر ما يقابل الصغيرة ولشترى الكبيرة الخيار (وتعتبر المماثلة) في الثمار والحبوب (وقت الجفاف)

الأصل (قوله ودهن اللوز موزون) كذا قال الشارح وتبعه شيخ الإسلام في المنهج وابن حجر وشرح شيخنا وغيرهم وهو كما في بعض نسخ شرح شيخنا مبنى على مرجوح لأن الصحيح أن اللوز مكيل (قوله والوزن بالقبان) أى لا بالماء وفارق الزكاة والسلم بتعين عادة الرسول هنا (قوله الرائجة) قيد للخلاف فلا ربا في غيرها قطعا (قوله بكسر الجيم) أى على الأفصح وفيها الفتح والضم (قوله جزرا) بفتح المهملة وسكون الزاى المعجمة هو تفسير التخمين وخرج به علم التساوى ولو بإخبار أحدهما للآخر فيصح ولا حاجة في قبضهما إلى كيل وكذا ما يأتى (قوله ولو باع إلخ) هذا في متحد الجنس فغيره صحيح مطلقا سواء أخرجا أو لا لكن يثبت الخيار لمن لحقه الضرر فإن مبيع صاحب الزيادة بها أو رضى الآخر بتركها بقى العقد وإن تشاحا فسخ كما مر (قوله وتعتبر المماثلة) أى يقصد وجودها أو لا بد منها أو توجد وتحقق أو تتوقف صحة البيع عليها (قوله في الثمار) وفي المنهج الثمر بالثلاثة (قوله الذى يحصل به الكمال) لأنه المعتبر وهو وصول الشئ إلى حالة يطلب فيها غالبا (قوله وقد يعتبر) أى يفرض ويقدر قبل وجوده أو يوجد بالفعل كما في اللبن وعصير نحو العنب واختار الشارح الأول لعدم غيره من كلام المصنف الآتى (قوله فلا يباع رطب برطب) خلافا للأئمة الثلاثة وضبطه بضم الرائ فلا يتكرر مع ذكر العنب وغيره المذكور بعده ولذلك ضبطه في المنهج بفتح الرائ واستغنى عما بعده فهو أخصر وأعم ولعل المصنف هنا راعى لفظ الدليل (قوله ولا يتم) ولا يبلح ولا يسر ولا يطلع إناث ولا يبيع بعضها ببعض لأنها جنس كما مر (قوله للجهل الآن بالمماثلة) لو زاد أو تحققت المفاضلة ليشمل بيع تمر بقدره من الرطب لكان أولى إلا أن يقال إنها تعلم بالأولى فهو اقتصار على أقل درجات البطلان (قوله والأصل في ذلك) أى في اعتبار الكمال الذى تتحقق به المماثلة أو في اعتبار المماثلة وقت الجفاف ولا ترد مسألة العرايا الآتية لأنها مستثناة من حيث عدم اعتبار الكمال فيها بالفعل وإلا فالكمال معتبر فيها تقديرا (قوله أو ينقص الرطب إذا يس) أى هل يحصل فيه نقص في ذاته بجفافه فشمّل بيعه بمثله من الثمر أو بدونه منه أو بمثله (قوله فيه إشارة) أى في السؤال عن هذا المعلوم وجوده إشارة إلى ما ذكر

(قول الشارح ودهن اللوز) اقتضى هذا أن اللوز موزون وضعفه الإسنى رحمه الله (قول الشارح فلا اعتبار فيه بالوزن جزما) الحق الإسنى بذلك الرمان والبطيخ والسرسل ونحوها قال هذه لا تنقصر بكيل ولا وزن فالقديم منع بيع بعضها والجديد يجوز وزنا بشرط الجفاف (قول الشارح بالقبان) أصله عجمى بالباء المشوبة فاء ثم عرب بياء خالصة (قول الشارح وإن يبيع بغير جنسه إلخ) (فرع) قال يعتك هذا الدينار المشرقى بكذا فإذا هو مغربى صح وثبت الخيار ومثله العبد الحبشى فإذا هو تركى (قول الشارح بكسر الجيم) وضمها وفتحها قاله في الدقائق (قول المتن تخمينا) قال ابن النقيب كأنه احتز عما إذا علما تماثل الصبرتين ثم تبايعا جزافا فإنه يصح ولا يحتاج في القبض إلى كيل بل لهما حكم البيع جزافا (قول الشارح للجهل بالمماثلة) أى والجهل بها كحقيقة المفاضلة قال الأصحاب والدليل على هذا ما روى مسلم من أنه عليه السلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيالها بالكيل المسمى من التمر (قول الشارح في الثمار والحبوب) وكذا اللحم (قول الشارح وذلك في مسألة العرايا إلخ) قيل ويجوز أن يريد المماثلة قد تعتبر أو لا ويكتفى بذلك كما في العصير ولا تشترط الحالة الأخيرة كاخل قاله السبكي واقتصر عليه (قول المتن فلا يباع رطب برطب) وذهب الأئمة الثلاثة إلى جواز بيع الرطب بالرطب (قول الشارح فيه إشارة) وجه الإشارة أن نقصان الرطب بالجفاف أوضح من أن يسأل عنه فكان الغرض من السؤال الإشارة إلى هذا ومن ثم تعلم أن امتناع بيع الرطب

أى الذى يحصل به الكمال (وقد يعتبر الكمال) بالجفاف (أو لا) وذلك في مسألة العرايا الآتية في باب الأصول والثمار (فلا يباع رطب بضم الرائ (برطب) ولا يتم ولا عتب بعنب ولا بزبيب) للجهل الآن بالمماثلة وقت الجفاف والأصل في ذلك أنه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب إذا يس فقالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الترمذى وغيره وصححه فيه إشارة إلى أن المماثلة تعتبر عند الجفاف

والحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه وياع قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن (وما لا جفاف له كالقضاء) بكسر القاف بالثالثة والمد والعنب الذى لا يترب لا يباع بعضه ببعض (أصله) كالرطب بالرطب (ولى قول تكفى بمثلته رطباً) بفتح الراء كاللبن بالبن يباع وزنا وإن أمكن كيله وقيل ما يمكن كيله كالفتاح والبن يباع كيلاً ولا بأس على الوجهين بتفاوت العدد وما لا جفاف فيه الزيتون وقد نقل الإمام عن صاحب التقريب وأرضاه جواز بيع بعضه ببعض وجرم به في الوسيط (ولا تكفى بمثاله الدقيق والسويق) أى دقيق الشعير (والخبز) فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعض للجهل بالمثالة المعتبرة بتفاوت الدقيق في النعومة والخبز في تأثير النار (بل تعتبر الماثلة في الحبوب حياً) لتحققها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الدهن كالسمسم) بكسر السين (حياً) ودهناً (والعنب زيباً) أو خل عنب وكذا العصير أى عصير العنب (في الأصح) لأن ما ذكر حالات كمال فيجوز بيع بعض السمسم أو دهنه ببعض ويبع بعض الزبيب أو خل العنب ببعض ويبع

(قوله) وألحق بالرطب فيما ذكر طرى اللحم) وكذا طرى الثمار كالعنب والحبوب كاللبن المبلول والفريك وسكت عن ذلك لظهوره إن كان الوجه ذكره لعموم القياس في كل رطب ولو عارضاً ينقص بجفافه نعم لا يعتبر تناهى جفافها بل وصولها إلى حد لو جفت بعده لم تنقص قدر يظهر في المكيال ومنه بيع الفريك والمصرح به في الروض إذا تم جفافه (قوله من جنسه) قيد في الطرى والتدديد (قوله بلا عظم) أى لم تجر العادة ببقائه فيه (قوله ولا ملح) أى لغير الإصلاح فيه وهذا القيد لا حاجة له مع العلم بالمثالة إذ الكمال يحصل بالجفاف (قوله يظهر في الوزن) راجع للعظم والملح ونفى ظهورهما قيد لوجود الماثلة لصحة البيع في متحد الجنس الذى في كلامه وكذا قيد لصحة البيع مع اختلافه ولو متفاضلاً فإن ظهر شيء من ذلك لم يصح البيع مطلقاً ولو بالدرهم كما علم مما مر للجهل بالمقصود (فروع) لا يصح بيع نحو بر مبلول بجنسه ولو بعد جفافه أو بغير مبلول ومثله ما يبطل كماله بغير ذلك كالمقلّى والمشوى ومنزوع النوى من نحو التمر بخلاف مقلّى البطيخ والكمشى والمشمش ونحوها نعم يتجه صحة بيع العجوة المنسولة المعروفة لكما لها وخلوها عما يمنع الماثلة فيها كما علم مما مر (قوله كالقضاء) وإن عرض الجفاف لبعض أنواعها خلافاً للأذرعى وإن واقعه ظاهر شرح شيخنا (قوله بكسر القاف) أو ضمها (قوله ما يمكن كيله) فالمعتبر على هذا الوجه إمكان الكيل وإن لم يكن معياراً فلا ينافى ما مر اعتبار الوزن فيما هو أكبر جرماً من التمر (قوله وما لا جفاف فيه الزيتون) لكن رطوبته دهنية لا مائية فلذلك كان المعتمد صحة بيع بعضه ببعض ولا حاجة لاستثنائه كما فعله بعضهم وقد يقال إن عدم الجفاف أعم من الرطب بفتح الراء لأنه ما فيه مائية فهو مستثنى باعتبار الأول دون الثانى وعلى ذلك يحمل كل من القولين وكلام الشارح يشير إليه بل صريح فيه فتأمل (قوله صاحب التقريب) وهو ابن القفال (قوله ولا تكفى بمثاله الدقيق) أى ما يتخذ من الحبوب وإن لم يسم دقيقاً كجربش الفول والعدس والكنافة والشعيرية وعطف السويق عليه خاص لإفادة المنع فيما دخلته النار وتفسيره بما يعمل من الشعير نظراً للمعناه اللغوى والمراد الأعم (تفصيله) لا يجوز بيع شيء مما فيه الدقيق بما فيه شيء منه كالحلوى بالنشاء والأقط^(١) (فروع) النخالة والحب المسوس الخالى من اللب ليس ربوياً كالشعير وفى شرح شيخنا صحة بيع النخالة والمسوس المذكور بالحب السليم وفيه نظر مع القاعدة المذكورة فالوجه خلافه (قوله حبوب الدهن) أى من الربوى بخلاف البزور والقرطم ودهنهما وكسبهما لأنها غير ربوية كما مر (قوله حياً أو دهناً) وكذا الكسب الخالى من دهن يقصد فصله وغير حب السمسم كالجوز مثله وخارج بما ذكر الطحينة وهى من الدقيق كما مر فلا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بالشيرج ولا بالكسب ولا بالسمسم قال شيخنا ولا بالدرهم كما مر (قوله أو دهنه) أى يجوز بيع بعض دهن السمسم ببعضه متائلاً وكذا بعض كسبه ببعض وكذا بيع دهنه بكسبه ولو متفاضلاً لأنها جنسان كما مر نعم قد تقدم أنه إذا وضعت في دهنه أوراق بحبه أوراق كالورد والبنفسج فهو أجناس فيجوز بيع دهن واحد منها بدهن الآخر ولو متفاضلاً ويجوز بيع بعض كل منها ببعض متائلاً في المرئى وفي غيره إن خلا عن يسير ورق فيها أو في

بالجفاف لتحقق نقصان وامتناع بيع الرطب بالرطب لجهل الماثلة كذا قاله الإسنوى والشارح فيما سلف اقتصر في الكل على جهل الماثلة وهو صحيح أيضاً (قول الشارح بكسر القاف) وبالضم أيضاً (قول المتن أصلاً) يوهم عدم الصحة ولو عرض له جفاف على ندور الظاهر خلافه (قول الشارح وقيل ما يمكن كيله إلخ) انظر هذا هل يشكل بما سلف من أن الذى يكون أكبر جرماً من التمر معياره الوزن قطعاً (قول المتن الخبز) مثله العجين والنشا (قول المتن بل تعتبر الماثلة في الحبوب) أى التى لا دهن لها (قول المتن حياً) أى متناهى الجفاف غير مقلّى ولا فريك ولا مقشور ولا مبلول وإن جف لتفاوت انكماشه عند الجفاف ثم كلامه يفيد أنه لا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كالدقيق والنشا والخبز ولا بما فيه شيء مما يتخذ منه كالحلوى المعمولة بالنشاء والمصل فإن فيه الدقيق قال الرافعى وكذا لا يجوز بيع هذه الأشياء بعضها ببعض لخروجها عن حالة الكمال

بعض عصير العنب ببعض
ومقابل الأصح فيه يمنع
كأله ومثله عصير الرطب
والرمان وقصب السكر
ويجوز بيع بعض خل
الرطب ببعض بخلاف
خل الزبيب أو التمر لأن فيه
ماء فيمتنع العلم بالمائلة
والمعيار في الدهن والخل
والعصير الكليل (و) تعتبر
المائلة (في اللبن لبنا) بحاله
(أو سمن أو مخيض صافيا)
أي خالصا من الماء فيجوز
بيع بعض اللبن ببعض
كيلا سواء فيه الحليب
والحامض والسرائب
والخائر ما لم يكن مغليا
بالنار ولا بمبالاة يكون ما
يحويه المكيال من الخائر
أكثر وزنا ويجوز بيع بعض
السمن ببعض وزنا على
النص وقيل كيلا وقيل
وزنا إن كان جامدا وكيلا
إن كان مائعا ويجوز بيع
بعض المخيض الصافي
ببعض أما المشوب بالماء
فلا يجوز بيعه بمثله ولا
بخالص للجهل بالمائلة
(ولا تكفي المائلة في
سائر أحواله) أي باقيا
(كالجبين والأقط)
والمصل والزبد لأنها تخلو
عن مخالطة شيء فالجبين
تخالطه الأنفحة والأقط
بخالطه الملح والمصل بخالطه
الدقيق والزبد لا يخلو عن
قليل مخيض فلا تتحقق فيها
المائلة المعتبرة فلا يجوز بيع
بعض كل منها ببعضه

أحدهما (قوله ومثله) أي ومثل عصير العنب في الحكم والخلاف عصير الرطب والرمان وقصب السكر وكذا
غيرها (قوله ويجوز بيع بعض خل العنب إلخ) حاصل صور الخلول المذكورة هنا ست عشرة صورة من ضرب
أربعة في مثلها لأنها من عنب وزبيب ورطب وتمر وكل منها إما مع نفسه أو مع واحد منها فيسقط منها ستة مكررة
يبقى عشرة منها خمسة صحيحة وخمسة باطلة لأنه إن لم يكن في الخليين ماء أو كان الماء في أحدهما واختلف الجنس
فهو صحيح وإلا فباطل سواء كان الماء عذبا أو غير عذب خلافا لابن شهبة في اعتناؤه الصحة في غير العذب
إذ قاعدة مد عجوة والتعليل بالجهل بالمقصود يردان عليه بل مقتضى هذا التعليل البطلان في مختلف الجنس
فتأمله (قوله والمعيار في الدهن والخل والعصير الكليل) نعم المعيار في السمن الجامد الوزن على المعتمد كما مر
ومنه يعلم أن لا يصح بيع جامده بمائعه لاختلاف معيارهما ويجري ذلك في كل دهن جامد مع مائعه (تفصيله)
علم مما ذكر ومن قاعدة عدم صحة بيع شيء مما اتخذ منه أو بما فيه شيء مما اتخذ منه كما مر أنه لا يصح
بيع عصير العنب به ولا خله به ويصح بيع خله بعصيره ولو متفاضلا لأنهما جنسان خلافا للرويانى كما مر
وكذا يقال في الرطب مع خله وعصيره لا يقال العصير أصل للخل لأننا نقول هو غير مشتمل عليه مع كثرة
التفاوت بينهما في الاسم والصفة وأما بيع الزبيب بخل العنب أو عصيره فقال السبكي بطلانه وهو وجه
وقال الشيخان بصحته وإليه مال شيخنا م ر وفيه نظر واضح وقد نقل العلامة العبادي عن شيخنا م ر في حاشية
العباب البطلان ويقاس به خل الرطب وعصيره مع التمر وعكسهما واعلم أن قول المنهجي ولا حبه به أي لا
يصح بيع حبه بما يتخذ منه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها لعدم صحة دخولها فيه أو فيما علل به
ولفساد شمول الاستثناء بعدها لها فراجع وتأمله (قوله لبنا بحاله) أي غير مستقل إلى حالة مما بعده (قوله
فالمخيض قسم منه) (١) لا قسم له خلافا لمن زعمه ولا يضر خلطه بيسر ماء لإصلاحه (قوله خالصا) راجع
للمخيض كما هو ظاهر كلام الشارح لأن خلوص غيره معلوم ويجوز رجوعه لجميع ما قبله ليخرج خلط اللبن
بنحو ما لا يغتفر (قوله من الماء) أي أو من فئات سمن أو ملح (قوله الخائر) بالحاء المعجمة والمثلثة هو ما بين
الحليب والرائب وماضيه مثلث العين (قوله ما لم يكن) أي اللبن بأنواعه مغلى بالنار فلا يضر تسخينه وفارق
الماء المغلى لأن الذاهب منه ماء من جنسه (قوله وقيل وزنا إلخ) أي المعيار في السمن الوزن في الجامد والكيل
في المائع وهو المعتمد كما تقدم ذكره أو الجامد يعتبر بما مر في النجاسة (قوله أما المشوب بالماء) أي الذي لغير
ضرورة وكذا ما فيه فئات سمن أو ملح يظهر في الوزن فلا يجوز بيعه بمثله ولا بخالص للجهل بالمائلة وصرح
هذه العلة جواز بيعه بالدرهم وبقية أنواعه الآتية وسياق ما فيه (قوله لأنها) أي الجبن والأقط والمصل والزبد
(قوله فلا يجوز بيع بعض كل منها ببعضه) ولا يبيع واحد منها باللبن ولا بما فيه شيء منه أما يبيع واحد منها
بواحد من البقية فإن قلنا هي أجناس كما صرح به الخطيب فصحيح ما لم يكن المخالط يمنع العلم بالمقصود

(قول الثن أو مخيض) اعترض الإسئوى بأنه قسم من اللبن فكيف جعله قسيما له (قول الشارح أي خالصا
من الماء) كذا يشترط كونه خالصا من الزبد ولا فيمتنع بيعه بزبد وبسمن لكونه حينئذ من قاعدة مد عجوة
لا لعدم كاله كما يرويه كلام المنهاج قاله السبكي رحمه الله (قول الشارح ويجوز بيع بعض السمن إلخ) مثله
عسل النحل (قول الشارح ويجوز بيع بعض المخيض الصافي ببعض) يجوز أيضا بيعه بالسمن وبالزبد متفاضلا
ويمتنع باللبن مطلقا (قول الشارح أما المشوب بالماء) فيه إشعار بأن الماء ليسير لا يضر وقد صرح به السبكي
قال في كلام الشافعي وطائفة أن زبده لا يخرج إلا الماء (قول الشارح فلا يجوز بيعه إلخ) قال السبكي
بل شوب اللبن بالماء يمنع بيعه مطلقا للجهل باللبن المقصود (قول الشارح والأقط إلخ) وأيضا الأقط والمصل
يدخلهما النار (قول الشارح فلا يجوز بيع إلخ) قال السبكي لو كان الزبدان جنسين جاز لأن ما فيهما من
اللبن غير مقصود ويجوز بيع المخيض المزروع الزبد بالسمن متفاضلا اتفاقا وبالزبد كذلك (تفصيله)
ذكر السبكي الجبن والأقط والمصل ثم قال وكما يمتنع بيع بعض هذه الأشياء بمثلها كذلك

ولا يجوز بيع الزبد
بالسمن ولا بيع اللبن بما
يتخذ منه كالسمن
والخبيض (ولا تكفي مماثلة
ما أثرت فيه النار بالطبخ
أو القلي أو الشوي) فلا
يجوز بيع بعضه ببعض جبا
كان أو غيره كالسمن
واللحم للجهل بالمماثلة
باختلاف تأثير النار قوة
وضعا وفيما أثرت فيه
بالعقد كالدهس والسكر
وجهاً أصحهما لا يباع
بعضه ببعض (ولا يضر
تأثير تقييس) بالنار
(كالعسل والسمن)
يميزان بالنار عن الشمع
واللبن فيجوز بيع بعض
كل منهما ببعضه بعد التمييز
ولا يجوز قبله للجهل
بالمماثلة (وإذا جمعت
الصفقة) أى عقد البيع
سمى بذلك لأن أحد
المتبايعين يصفق يده على
يد الآخر في عادة العرب
(ربوا من الجانبين
واختلف الجنس) أى
جنس الربوى (منهما)
جميعهما أو مجموعهما
بأن اشتمل أحدهما على
جنسين اشتمل الآخر
عليهما أو على أحدهما فقط
(كمد عجوة ودرهم بمد
ودرهم وكمد ودرهم
بمد يسن أو درهمين
أو) اختلف (النوع)
أى نوع الربوى

كالزيت وإن قلنا إنها جنس واحد لم يضح مطلقاً (قوله ولا يجوز بيع الزبد بالسمن) أى ولا بغيره ولو من
الدرهم لا شتاله على الخبيض المانع من العلم بالمقصود قال شيخنا فإن خلا عنه صح عليه يحمل قول السبكي
بالصفة فيه (قوله وفيما أثرت إلخ) أورده على كلام المصنف لمكان الخلاف فيه ويرجح فيه عدم الصحة
وهو المعتمد ومنه الفانيد واللبا (قوله كالعسل) ما لم يصل إلى العقد (قوله ولا يجوز قبله) أى لا يجوز بيع
العسل في شحمه ببعضه قبل تمييزه عنه أى ولا يصح بيعه مع شحمه أيضاً ولا بعسله الخالص ولا بشحمه الخالص
ولا بالدرهم كما مر في الزبد وقال شيخنا بالصحة هنا في الثلاثة لأن الشمع غير ربوى وفيه نظر ظاهر لأن
المانع عدم العلم بقدر المقصود كما في اللحم بعظمه لا أنه من قاعدة مد عجوة مع أن العسل غير مرئ داخل
الشمع ولا يكفي رؤية بعضه لاختلافه ولا رؤية شحمه لأنه ليس من الصوان فتأمل ثم رجع شيخنا إلى الأول
(قوله أى عقد البيع) شامل للمعين ولما في الذمة وقيدته ابن حجر بالأول ليخرج منه ما لو كان له عليه ألف
درهم وخمسون ديناراً فصاحبه على ألف دينار عنهما فإنه جائز سواء بلفظ الصلح أو التعويض ووافق شيخنا
الرملي في لفظ الصلح وعليه فلا حاجة للتقييد وصورة الصلح مستثناة نظراً للمساعدة فيه (قوله ربوا) أى
مبيعا ربوا لكن يقيد باتحاد العلة كما قيد بكونه مقصوداً ليخرج ما لو باع داراً فيها بئر ماء عذب بمثلها فإنه
يصح لأن الماء تابع بالإضافة إلى الدار وإن كان لابد من النص عليه في العقد لدخوله في البيع وما لو باع بناء
دار بموه بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار بذهب فإنه صحيح فإن حصل فباطل وما لو باع داراً
بذهب فظهر بها معدن ذهب ولم يعلم به حال البيع فإنه صحيح فإن علم به فباطل واغتفر هنا الجهل لأنه
في تابع (قوله من الجانبين) والربوى بارز في الجانبين كما مثل أو في أحدهما كسمن بشيرج أو كالبارز فيهما
أو في أحدهما كشاتين واللبن فيهما وكشاة فيها لبن من جنسها فإنه غير صحيح لأن اللبن فيهما مقصود وقد
تمها للخروج فخرج الضمى من الجانبين كسمن بسمن فصحيح ويصح بيع ذات لبن بمثلها من الآدميات
وكذا من غيرهن إن اختلف الجنس كشاة وبقرة وكذا غير ذات لبن بلبن من جنسها والبيض كاللبن وفي الثانية
بحث لأنها من قاعدة مد عجوة ولأن اللبن مقصود مجهول فالوجه البطلان سواء كان اللبن فيهما أو في أحدهما
سواء اتحد الجنس أو لا فتأمل (قوله أى جنس الربوى) لو قال جنس المبيع لكان أولى ليدخل درهم وثوب
بدرهم (قوله جنسين) ظاهره ربوين وترد عليه الصورة المذكورة وإن استوت قيمتهما وكذا النوعان لأنهما
مظنة الاختلاف ، نعم يغتفر في الجنس الحبات اليسيرة من جنس آخر بحيث لا تظهر في المكيال وفي النوع
وإن كثرت أى ما لم يتساو مقدار النوعين وإلا كبيع صاعين معقلى وصيحان مختلطين بصاعين معقلى أو
صيحان مختلطين بصاعين معقلى وغيره كذا قاله شيخنا الزياى واعتمد شيخنا الرملي الصحة تبعاً
لمن ذكر وفيه نظر ظاهر (قوله عجوة) هو اسم لنوع من أنواع تمر المدينة النبوية يقال لشجرته اللينة بكسر
اللام وسكون التحتية وقد أوصل بعضهم أنواع تمرها إلى مائة ونيف وثلاثين نوعاً^(١) .

يمنع بالآخر وباللبن وكذلك بالزبد والسمن والخبيض قاله المحلى (قول الشارح ولا يبيع اللبن بما يتخذ منه)
أى لأنه من قاعدة مد عجوة كما في الشيرج بالسمن (قول المتن بالطبخ إلخ) خرج به تأثير التمييز الآتى وكذا
تأثير الحرارة كالمياه وشمل كلامه قوى النار وضعيفها (قول الشارح جبا كان أو غيره) أى لأن تأثير النار
فيه غير منضبط (قول المتن كالعسل) وكذا الذهب والفضة (قول الشارح للجهل بالمماثلة) فيكون من
قاعدة مد عجوة (قول المتن ربوا) أى جنسا واحداً كما قيدته في الحرر لئلا يرد ما لو باع ذهباً وفضة بمحنة
مثلاً (قول المتن واختلف الجنس) أى الجنس المبيع لا الجنس المتقدم فإن المراد به واحد ويستحيل انقسامه
إلى شيئين لا يصدقان عليه قاله الإسئوى ثم لا فرق في المضمون إليه بين الربوى وغيره وإن كانت عبارة الكتاب
لا تفي بذلك إلا بتأويل ولو قال واختلف المبيع جنسا لكان بيننا (قول الشارح جميعهما إلخ) دفع لما يقال
عبارة لا تشمل إلا ما لو حصل الاختلاف من أحدهما فقط مع أكثر الأمثلة الآتية .

باختلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما أو مجموعهما بأن اشتمل أحدهما من الدراهم والدنانير على موصوفين بصفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فقط (كصحيح ومكسرة بهما) أى بصحيح ومكسرة (أو بأحدهما) أى بصحيح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسرة دون قيمة الصحيح في الجميع (فباطلة) لأن قضية اشتمال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة مثاله باع شقصاً من دار وسيفاً بألف وقيمة الشقص مائة والسيف خمسون يأخذ الشفيع الشقص بثلاثي الألف والتوزيع فيما نحن فيه يؤدي إلى المفاضلة أو عدم تحقق المائثلة

(قوله باختلاف الصفة) لو قال ولو باختلاف الصفة لشمل اختلاف النوع وحده قيل وعذره تمثيل المصنف (قوله في الجميع) أى جميع صور الصفة دون قيمة الصحيح بخلاف الجنس والنوع فإنه باطل وإن استوت القيمة فهما كما مر فإن استوت في الصحيح والمكسرة في الواقع لم يطل البيع أو بالتقويم فباطل أيضاً وعلى هذا يحمل كلام المنهج لأن ظاهره رجوع اختلاف القيمة للنوع أيضاً لكن تقدم عن شيخنا أن قبول البيع بالصحيح عن المكسرة وعكسه باطل وإن استوت القيمة على المعتمد فليراجع فإنه هنا أولى بالبطان (قوله الأولى) وهى بمدى والثانية وهى بدرهمين (قوله إن استوت) أى بالتقويم كما مر (قوله بتحقيق المائثلة) لم يقل بتحقيق المفاضلة كالذى قبله وبعده ولعله ليعد تحققها في النقود قال بعضهم والمراد بالمكسرة قطع صغار تقرض من نحو الدنانير لشراء الحوائج الصغيرة كما مر في البيع وهو الوجه لإخراج نحو أرباع القروش فقول شيخنا ولا يتقيد ما هنا بذلك فيه نظر (قوله فلو تساوت) أى في الواقع كما مر (قوله ولو فضل في العقد) باللفظ أى لا بالنية كما اعتمده شيخنا م ر مخالفًا لوالده ولا عبرة بتعدد البائع ولا المشتري هنا فهو كالاتحاد وهذا محترز لفظ عقد فيما مر (قوله ولو لم يشتمل) هذا محترز جمع (قوله ويجرم) أى ولا يصح قوله (قوله بيع اللحم) ومثله الشحم والكبد والطحال والقلب والألية وجلد صغير يؤكل وسمك وجراد لا روح فيها (قوله بالحيوان) ومنه جراد وسمك لم يموتا وإن جاز البيع خلافاً للمتولى (قوله وغيره) شمل الآدمي .

(قول الشارح باختلاف الصفة) يريد أن مراده هنا بالنوع مالم يسجن فشكل اختلاف الصفة واختلاف النوع حقيقة كالمعقلى والبرانى (قول المتن ومكسرة) المراد بها القراضة التى تقرض من الدينار لتستعمل في شراء الحاجة اللطيفة مثلاً (قول الشارح وقيمة المكسرة دون قيمة الصحيح) الظاهر الاكتفاء بنقص قيمة مكسور واحد فليتأمل وأن الصحة والتكسير في غير الدراهم كالدرهم في اعتبار الشرط المذكور (قول الشارح فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم) ظاهر صنيعه أن المذكور قبيله أعنى مقابلة المد بثلاثي مد وثلثي درهم لا محذور فيه وهو ممنوع لأن فيه أيضاً المفاضلة محققة من جهة مقابلة ثلثي مد بنصف مد فليتأمل (قول الشارح ففي الصورة الأولى) يعنى بيع مد ودرهم بمدى وقيمة المد مع الدرهم درهمان أو نصف درهم ويعنى بالثانية بيع مد ودرهم بدرهمين وقيمة المد درهمان أو نصف درهم (قول الشارح إن استوت إلخ) هذا لا ينأى ما سلف من اشتراط أن تكون قيمتهما أنقص من الصحيحة (قول الشارح أو مكسر فقط) مثاله باع درهماً صحيحاً ودرهماً مكسراً بدرهمين مكسرين إن قلت قضية عبارته أن المفاضلة ثابتة في هذا المثال ولو كانت قيمة المكسر مستوية وقد سلف فيما لو باع الصحيح والمكسر بهما واستوت قيمة المكسر أن الثابت الجهل بالمائثلة ، قلت إذا كان الشرط في سائر الصور أن يكون قيمة المكسر دون الصحيح لزم في مثالنا حقيقة المفاضلة قطعاً نظراً إلى الصحيح الذى فيه فإنه يوجب اختلاف العوضين في القيمة ولا كذلك المثال الثانى (قول الشارح فلا بطلان) أى في سائر الصور (قول الشارح ولو فصل) هو محترز قوله الصفقة ولا أثر هنا لتعدد البائع أو المشتري فإن كل صفقة قد وجد فيها ذلك فلم يخرج من كلامه (قول الشارح أو معقلى جاز) (تقطة) لو باع فضة مغشوشة بمثلها أو بخالصة إن كان الغش

ففى بيع مد ودرهم بمد ودرهم إن اختلفت قيمة المد من الطرفين كدرهمين ودرهم فمد الدرهمين ثلثا طرفه فيقابله ثلثا مد وثلثا درهم من الطرف الآخر يبقى منه ثلث مد وثلث درهم في مقابلة الدرهم من ذلك الطرف بالسوية فتحقق المفاضلة في مقابلة ثلث درهم بنصف درهم وإن استوت قيمة المد من الطرفين فالمائثلة غير محققة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ وفى بيع مد ودرهم بمدى أو درهمين إن كانت قيمة المد الذى مع الدرهم درهماً فالمائثلة غير محققة لما ذكر وإن كانت قيمته أكثر من درهم كدرهمين أو أقل منه كنصف درهم تحققت المفاضلة ففي الصورة الأولى مقابلة بمد وثلث أو بثلاثي مد وفي الثانية مقابلة درهم بثلاثي درهم أو بدرهم وثلث درهم وفى بيع الدراهم أو الدنانير الصحيح أو المكسرة بهما إن استوت قيمة المكسرة من الطرفين لم تتحقق

المائثلة لما تقدم وإن اختلفت تحققت المفاضلة على وزان ما تقدم كما هى متحققة في البيع بصحيح فقط أو مكسرة فقط لما تقدم من فرض المسألة أن قيمة المكسرة دون قيمة الصحيح فلو تساوت قيمتهما فلا بطلان ولو فصل في العقد فجعل المد في مقابلة المد أو الدرهم والدرهم في مقابلة الدرهم أو المد صحيح ولو لم يشتمل أحد جانبي العقد على شيء مما اشتمل عليه الآخر كبيع دينار ودرهم بصاع حنطة أو شعير أو بصاع شعير وبيع دينار صحيح وآخر مكسر بصاع تمر برنى وصاع معقلى أو بصاعين برنى أو معقلى جاز (ويجزم بيع اللحم بالحيوان من جنسه) كبيع لحم البقر بالبقر (وكذا بغير جنسه من ما كول

وغيره) كبيع لحم البقر بالشاة وبيعه بالحمار (في الأظهر) لأنه عليه السلام نهى أن تباع الشاة باللحم رواه الحاكم والبيهقي وقال إسناده صحيح ونهى عن بيع اللحم بالحيوان رواه أبو داود وعن سعيد بن المسيب مرسلًا وأسنده الترمذي عن زيد بن سلمة الساعدي ومقابل الأظهر الجواز أما في المأكول وهو مبنى

على أن اللحوم أجناس فبالقياس على بيع اللحم باللحم وأما في غيره فوجه بأن سبب المنع بيع مال الربا بأصله المشتمل عليه ولم يوجد ذلك هنا .

[باب]

فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك (نهى رسول الله ﷺ عن عسب الفحل) رواه البخاري في رواية ابن عمر وعسب بفتح العين وسكون السين المهملتين (وهو ضرابه) أي طروقه للأثني (ويقال مساؤه ويقال أجرة ضرابه) وعلى الأولين يقدر في الحديث مضاف ليصبح النهي أي نهى عن بدل عسب الفحل من أجرة ضرابه أو ثمن مائه أي بدل ذلك وأخذه (فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته) للضراب (في الأصح) عملاً بالأصل في النهي من التحريم والمعنى فيه أن ماء الفحل ليس بمقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وضرابه لتعلقه باختياره غير مقدور عليه للمالك ومقابل الأصح جواز استجاره للضراب كالاستجار لتلقيح

[باب فيما نهى عنه من البيوع وغير ذلك]

(قوله عن عسب الفحل) وفي مسلم عن بيع عسب الفحل ولعلها لم تثبت عند الفقهاء فلم يعملوا غيرها عليها والنهي يقتضي التحريم والفساد إن رجع لذات الشيء بفقد ركن أو خارج لازم له بفقد شرط وإلا فالتحريم فقط كما سيأتي كذا قالوا ويرد عليه وجود الشرط الفاسد كالجعل بالأجل إلا أن يؤول فتأمله والإثم على العاقد العالم والجاهل المقصر نعم إن لم يقصد المعنى الشرعي كملاعبة أو تعليم أو اضطراب أو نحو ذلك فلا حرمه (قوله وهو ضرابه) قدمه لأنه الأشهر (قوله ويقال أجرة ضرابه) أي استجاره للضراب بدليل ما بعده (قوله مضاف) هو للجنس إذ المقدّر مضافان (قوله ليصبح النهي) لأنه لا يتعلق إلا بفعل المكلف (قوله ثمن مائه) أي دفعه وأخذه كما علم (قوله لتعلقه باختياره) (إث) والإثراء كالضراب أو هو عينه وما قيل من صحة استجاره للإثراء محمول على ما إذا استأجره مدة فله حيث يشاء إنزائه وهذه الطريقة واجبة على مالكة حيث اضطرب إليه أهل ناحية وعليها حمل قول بعضهم إن منعه كبيرة (قوله ومقابل الأصح إلى آخره) وأجيب بأن فعل الأجير في التلقيح من المقدور عليه وليس فيه عين حتى لو شرطت عليه فسد العقد (قوله ويجوز) أي يستحب (قوله محبوبة) أي مندوبة خلافاً للإمام أحمد ومنعها مكروه وقد تجب إذا تعينت في عمل ومنها حرام حيث يشاء وتقدم (قوله بفتح المهملة والموحدة) أي في اللفظين وغلط من سكنها فيهما أو في أحدهما وكلام الشارح يدل على أن الحيلة مفرد فهاؤه للمبالغة أو الدلالة على التانيث وقيل جمع مفردة حابل كتنقلة وناقل وفيما ذكر إطلاق المصدر على اسم المفعول وإطلاق الحبل على غير الآدمي وكل منهما مجاز (قوله بأن يبيع) (إث) هذا تفسير أبي عبيد وأبي عبيدة وبه قال الإمام أحمد رضي الله عنه (قوله أو بثمن) (إث) هذا تفسير ابن عمر راوى الحديث وبه قال

قدرا يظهر في الوزن امتنع وإلا جاز (قول الشارح بأن سبب المنع) (إث) من هذا المعنى استنبط منع بيع السمسم بدنه أو كسبه ونحو ذلك (تقمة) بيع التمر بطلع الذكور جائز دون طلع الإناث (قول الشارح أيضاً بأن سبب المنع) (إث) أي فيكون هذا المعنى مخصصاً لعموم الحديث والأول تمسك بعموم اللفظ لكن عمومها في لفظ الراوى ومثله لا يحتاج به .

[باب نهى رسول الله ﷺ]

(قول المتن وهو ضرابه ويقال ماؤه) استدلل لما بقوله :

ولولا عسبه لرددتموه وشرح منيحة فحل يعار

(قول المتن ويقال أجرة ضرابه) هذا التفسير اقتصر عليه الجوهري (قول الشارح أو ثمن مائه) قد ورد التصريح بالنهي عن ثمنه في رواية الشافعي في المختصر (قول الشارح) كالاستجار لتلقيح النخل) رد بأن الأجير قادر على التلقيح ولا عين عليه إذ لو شرطت عليه فسد العقد (قول الشارح ويجوز) (إث) أي خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه (قول المتن وعن حبل) هو مصدر بمعنى المفعول وإطلاقه مخصص بالآدميات ففيه تجوز من وجهين والحيلة جمع حابل كفاسق وفسقة وقيل مفرد (قول الشارح بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة) قال الإسنوي عبارة الكتاب توهم أنه لم يرد في النهي التصريح بالبيع في حبل الحيلة والملاقيع والمضامين والملازمة والمنازمة كما لم يرد التصريح في العسب قال وليس كذلك بل ورد في الكل النهي وسيشير الشارح رحمه الله في الجميع اهـ وفي القوت رواية عن مسلم نهى عن بيع ضراب الفحل (قول المتن بأن يبيع نتاج التاج) صورته أن يقول بعثك ولد ما تلده هذه (قول المتن بثمن) (إث) هذا تفسير ابن عمر وأخذه الشافعي والأول تفسير أهل اللغة

النخل ويجوز أن يعطى صاحب الأثني صاحب الفحل شيئاً هدية وإعارة للضراب محبوبة (وعن حبل الحيلة) بفتح المهملة والموحدة رواه الشيخان عن ابن عمر بلفظ نهى عن بيع حبل الحيلة (وهو نتاج التاج بأن يبيع نتاج التاج أو بثمن إلى نتاج التاج) أي إلى أن تلده هذه الدابة ويلد ولدها فولد ولدها

نتاج التاج وهو بكسر النون بضبط المصنف كالجوهري من تسمية المفعول بالمصدر يقال نتجت الناقة بالبناء للمفعول نتاجا بكسر النون أى ولدت وبطلان البيع المستفاد من النهي على التفسير الأول لأنه يبيع ما ليس بمملوك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وعلى الثاني لأنه إلى

مالك والشافعي رضي الله عنهما (قوله نتاج) هو مصدر نتج بضم النون ولا يقال إلا كذلك (قوله بضبط المصنف) أى بالقلم وفيه أنه تبرأ منه لأن المشهور في اللغة أنه بالفتح فلعل ذلك عرف الفقهاء وأنه لغة أخرى (قوله وعن الملاقيح) ويقال لها منجر بفتح الميم وسكون الجيم وآخره راء مهملة وهي جمع ملقوحة أى ملقوح بها من قولهم لقحت الناقة بضم اللام أى حملت فهي لاتح أى حامل وتفسيره بأنه جنين الناقة يفيد شموله للذكر فهاؤه فيما مر للوجدة^(١) (قوله ما في البطون) أى بطون الإبل كما قاله الجوهري وقال غيره مطلقا وهو المراد شرعا (قوله والمضامين) جمع مضمان كفتاح أو مضمون كمجنون قال الأزهري سميت بذلك لأن الله تعالى أودعها ظهورها فكأنها ضمنتها (قوله من الماء) فأعادتها مع علمها من عسب الفحل لإفادتها تسمى بذلك أو أن النهي ورد باللفظين أو للتقابل بينهما وبين ما قبلها ذاتا ومحللا إذ هي الماء في ظهور الذكر وما قبلها الماء في بطون الإناث وقال الإسنوي إن هذا لما يباع عاما أو عامين (قوله بأن يلمس) بضم الميم وكسرها قال شيخنا الرمي في شرحه وما اشتهر على الألسنة من الفتح فلا وجه له لأنها في الماضي مفتوحة وليست حرف حلق اهـ ونقل الإسنوي في باب الإحداث الكسر في الماضي وعليه فيكون المضارع بالفتح فتأمل (قوله عن رؤيته) فيبطل هنا قطعا وإن قلنا بصحة بيع الغائب لوجود الشرط الفاسد واللمس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة (قوله عن الصيغة) أى عن القبول فيها أو عن الإيجاب وحده إن قبل أو عنهما معا وكلام المصنف محتمل للأخيرين وأشار الشارح إلى أن يجعل بمعنى يقول وأن هذا القول ليس قبولا ولا إيجابا بالتقدمه على وقته أو أنه فاسد لتعليقه فهو كالعدم (قوله أو يبيعه) أى بإيجاب وقبول والفساد في هذه للشرط الفاسد كما يأتي (قوله أو يقول) هو عطف على يجعل إذ هما صيغة (قوله فيهما) أى الملامسة والمنازعة (قوله لعدم الرؤية) أى في الملامسة إذ لم يذكرها في المنازعة وقد صورها ابن حجر فيها بقوله أن يقول بعثكه بشرط قيام نبذه مقام رؤيته (قوله للشرط الفاسد) اعترض فساد به أنه ليس فيه نفى خيار المجلس بل قطعه معلقا على شيء وهو غير مضر إلا أنه يقال إن خيار المجلس لا يقطعه إلا التفرق أو اللفظ بنحو اخترنا لزومه وهذا ليس واحدا منهما فسد لعدم إفادته أو لقطعه خيار العيب المشار إليه بقوله وغيره وهو لا ينقطع لأن الرد به عند الاطلاع عليه أو لقطعه خيار الشرط المشار إليه بقوله ولك الخيار إلى كذا أو لقطعه مطلق الخيار الشامل لجميعها فتأمل ذلك وحرره ولعل الواو في وغيره بمعنى هـ أو هـ لأن أحدهما كاف في البطلان إما للتعليق إن جعل اللبس شرطاً ولا للعدول عن الصيغة الشرطية (قوله فيقول إن) هو تفسير لقوله يجعل فهو عطف على

(قوله بضبط المصنف بالقلم) قال غيره بفتح النون قال ولعله بالكسر لغة أخرى (قول المتن وهي ما في البطون إن) هو مختص بالإبل (قول المتن والمضامين) فسر الإسنوي بما تحمله من ضرب الفحل من عام أو عامين مثلاً ونحوه في القوت (قول المتن أو يقول إن) علل الإمام بطلانه بالتعليق والعدول عن الصيغة الشرعية وبينه الإسنوي بأنه إن جعل اللبس شرطاً فبطلانه بالتعليق وإن جعل ذلك بيعاً فلفقد الصيغة (قول الشارح اكتفاء بلمسه إن) أى فيكونان قد جعل اللبس بيعاً (قول المتن بأن يجعل النبل) هو الطرح والإلقاء قال الرافعي اختلاف المعاطاة يجري هنا واعترضه السبكي بأن الفعل هنا خال عن قرينة البيع ولم تعلم قرينة البيع إلا من قوله السابق أنبذ إليك ثوبى بخلاف الفعل في المعاطاة فإنه كالوضع عرفاً لذلك (قول الشارح لعدم الرؤية) قال الإسنوي ولو صححنا بيع الغائب لا نقول به هنا في الملامسة لأنها شرطاً أن يقوم اللبس مقام النظر ثم قال بعد ذلك إنه لا يخرج البطلان على خلاف الصحة عند نفى خيار الرؤية في بيع الغائب وإن كان الأصح فيه البطلان لورود النهي هنا أقول وإلى هذا المعنى أشار الشارح فيما مضى بقوله اكتفاء بلمسه عن رؤيته (قوله الشارح إذا رميت إن) يصح قراءته

أجل مجهول (وعن الملاقيح وهي ما في البطون) من الأجنسة (والمضامين وهي ما في أصلاص الفحول) من الماء روى النهي عن بيعهما مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب مرسلًا والبزار عن سعيد عن أبي هريرة مسندًا وبطلان البيع فيها لما علم مما ذكر (والملامسة) رواه الشيخان عن أبي هريرة وقال والمنازعة وعن أبي سعيد بلفظ نهي عن بيعتين المنازعة والملامسة (بأن يلمس) بضم الميم وكسرها (ثوباً مطوياً) أو في ظلمة (ثم يشتره على أن لا خيار له إذا رآه) اكتفاء بلمسه عن رؤيته (أو يقول إذا لمسته فقد بعثكه) اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيعه شيئاً على أنه متى لمسه لزم البيع وانقطع خيار المجلس وغيره (والمنازعة) بالمعجمة (بأن يجعل النبل) بيعاً اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أنبذ إليك ثوبى بعشرة فيأخذه الآخر أو يقول بعثك هذا بكذا على أنه إذا

نبذته إليك لزم البيع وانقطع الخيار والبطلان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الفاسد (وبيع الحصاة) رواه مسلم عن أبي هريرة (بأن يقول بعثك من هذه الأثواب ما تقع هذه الحصاة عليه أو يجعل الرمي) لها (بيعا) اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما إذا رميت هذه الحصاة

فهذا الثوب مبيع منك بعشرة (أو) يقول (بعثك ولك الخيار إلى رميها) وبطلان في ذلك للجهل بالمبيع أو بزمن الخيار أو لعدم الصيغة (وعن يبعثني فيبيعة) رواه الترمذي وغيره عن أبي هريرة وقال الحسن صحيح (بأن يقول بعثك) هذا (بألف أو ألفين إلى سنة) فخذ بأيهما شئت أو شئت أنا (أو بعثك هذا العبد بألف

على أن يبعثني دارك بكذا) أو تشتري مني دارى بكذا وبطلان في ذلك للجهل بالعوض في الأول وللشرط الفاسد في الثاني كما ساقى في قوله (وعن بيع وشرط) رواه عبد الحق في الأحكام عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وروى أبو داود وغيره بهذا الطريق لا يحمل سلف وبيع ولا شرط وبيع (كبيع بشرط بيع) كما تقدم (أو قرض) كأن يبيعه عبده بألف بشرط أن يقرضه مائة والمعنى في ذلك أنه جعل الألف ورفق العقد الثاني فاسد واشترط العقد الثاني فاسد فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض التوزيع عليه وعلى الباقي فبطل العقد (ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع بضم الصاد وكسرها) أو ثوباً وبخطه البائع (أو بشرط أن يخطه فالأصح بطلانه) أي الشراء لاشتائه على شرط عمل فيما لم يملكه بعد وذلك فاسد والثاني يصح ويلزم الشرط وهو في المعنى بيع وإجارة يوزع المسمى عليهما باعتبار القيمة والثالث يبطل الشرط ويصح البيع بما يقابل المبيع من المسمى وهذا حاصل الطرق الثلاثة في المسألة

بعثك إذ معناه أن يقول لا يخ فضمير الثانية صحيح إن وقع اللفظ منهما أو من حيث اتفاقهما إن لم يقبل لفظاً ولا يعتد بهذه الصيغة للتعليق أو عدم القبول (قوله فهذا الثوب إلخ) استفيد من الغاء أنه جواب الشرط فهو مرتب عليه فلو جعله ابتداء صيغة وقبل الآخر فلا تبعد الصحة (قوله أو يقول بعثك) أشار إلى أن بعثك عطف على بعثك الأولى وجملة يجعلها إلخ فاصلة بينهما وهو فصل جائز قاله شيخنا الرملي وفيه نظر لما علمت قبله فالوجه أن يكون يجعلها عطفاً على يقول وأن يكون بعثك عطفاً على الرمي فتأمل (قوله للجهل بالمبيع) أي في الأول أو بزمن الخيار في الثالثة في تقديمها على الثانية إشارة إلى أنه كان المناسب للمصنف ذلك أو لأجل الاختصار بإسقاط لفظة الجهل (قوله وعن يبعثني) أي على البدلية فلا تجوز (قوله أو ألفين) والغاء ثم مثل أو بخلاف الواو فإنه يصح ويكون الثمن ثلاثة آلاف منها ألفان مؤجلة (قوله وللشرط الفاسد إلخ) فيه إشارة إلى أنه ليس من أفراد البيعتين فلو أخره عما بعده لكان أولى إذا وقع البيع الثاني ففيه ما يأتي (قوله سلف وبيع) أي قرض وبيع فإن كان المراد القرض عقده فهو جمع بين عقدين جائز ولازم وهو باطل أو المراد شرط القرض في البيع فهو من أفراد بيع وشرط المذكور بعده (قوله قرض) ومثله الإجارة والتزويج (قوله بشرط أن يقرضه) فلو قال في جوابه قبلت البيع وأقرضتك المائة فباطل أيضاً ولو وقع عقد قرض بعد ذلك فإن علما بطلان الشرط صح وإلا فلا كذا اعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ينبغي الصحة مطلقاً نظراً للواقع مع تمام الصيغة ولا يضر اعتقاد ترتبه على الشرط السابق من غير تعليق لأن اعتقاد الفساد غير مضر كما في بيع مال مورثه أده وهو ظاهر وعليه يحمل كلام الإمام (قوله بشرط أن يحصده) أو يحصده أو يقرضه أو يبيعه أو على أن يحصده ويقال له مثل ذلك في ويخطه وخرج بذلك صيغة الأمر كاحصده وخطه فلا يضر قال شيخنا الرملي كاهن حاجر إلا أن أراد الشرطية ومثل ذلك شراء نحو حطب بشرط حمله لمنزله وإن عرف أو بطيخة كذلك (قوله البائع) ومثله الأجنبي^(١) فإن شرط الحصاد على المشتري لم يضر وإن كان الشارط البائع خلافاً لظاهر ما في العباب (قوله لهما لم يملكه بعد) أي الآن لأن المشتري لا يحصل له الملك إلا بعد تمام الصيغة والضمير في يملكه عائد للمشتري ويحتمل أن يقال إن المشتري شرط على البائع عملاً فيما لم يملكه البائع بعد تمام الصيغة وكذلك لو شرط عليه المشتري عملاً فيما يملكه البائع غير المبيع بطل العقد قطعاً إذ لا تبعية (قوله بيع وإجارة) ورد بأنه ليس فيه ذكر مدة ولا عمل معلوم (قوله الطرق الثلاثة) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالذهب وقول بعضهم إن المصنف أشار إلى ترجيح طريق الخلاف مردود بأن ذلك ليس من اصطلاحه وبأن الراجح طريق القطع كما ذكره الشارح (قوله ويستثنى من النهي) لعل المراد من الاستثناء فيه تخصيصه

بضم التاء وبفتحها وكذا كل صورها لا فرق بين رمي البائع والمشتري (قول الشارح أو يقول) قيل كان الصواب التصريح ويقول إرشاداً إلى عطفه على الأول أو كأن يقدمه على الثاني (قول الشارح أو لعدم الصيغة) به تعلم أن قوله في صورتها السابقة فهذا الثوب مبيع منك بعشرة الغرض منه الإخبار لا الإنشاء (قول المتن أو بعثك إلخ) هذا التفسير وما قبله ذكرهما الإمام الشافعي رضي الله عنه (قول الشارح وللشرط الفاسد إلخ) أي فهو منبئ عنه بكل من الحديثين (قول المتن بشرط أن يحصده البائع) من هذا القليل اشترت هذا الحطب بشرط أن تحمله إلى البيت سواء كان البيت معروفاً أم لا وكذا لو شرط عليه حمل البطيخة المشتراة وما أشبه ذلك ومسألة البطيخة تقع كثيراً فليحترز عنها (قول المتن أو بشرط) هو بالأولى (قول المتن فالأصح بطلانه) قال الإسنوي لأنه شرط يخالف مقتضى العقد (قول الشارح أصحها إلخ) ثم اعترض الإسنوي على تعبير المصنف بالأصح من وجهين الأول المسألة ذات طرق الثاني أن التعبير بالأصح يقتضي قوة الخلاف مع أنه ضعيف لأن الراجح طريق القطع (قول المتن ويستثنى) هذه

أصحها بطلان البيع والشرط والثانية فيهما القولان في الجمع بين بيع وإجارة والثالثة يبطل الشرط وفي البيع قولاً تفريق الصفة (ويستثنى) من النهي عن

(١) أي قوله شرط الحصاد على البائع أو أجنبي أي لا البائع ولا المشتري .

بيع وشرط (صون) تصح لما سياتي (كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمن) وسيأتي الكلام على ذلك في محاله (والأجل والرهن والكفيل المعينات بشمن من الذمة) أما الأجل فنلقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَدَانِيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ﴾ وأما الرهن والكفيل فللحاجة

إليهما في معاملة من لا يرضى إلا بهما ولا بد من كون الرهن غير المبيع فإن شرط رهنه بالثمن بطل البيع لاشتتاله على شرط رهن ما لم يملكه بعد والتعيين في الرهن بالمشاهدة أو الوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب ولا يكفى الوصف كموسر ثقة قال الرافعي هذا هو النقل ولو قال القائل الاكتفاء بالوصف أولى من الاكتفاء بمشاهدة من لا يعرف حاله لم يكن مبعدا وسكت عليه في الروضة وتقيد الثمن بكونه في الذمة للاحتراز عن المعين كما لو قال بعثك بهذه الدراهم على أن تسلمها لي في وقت كذا أو ترهن بها كذا أو يضمنك بها فلان فإن الشرط باطل ذكره في الروضة كأصلها في الأجل لأنه رفق أثبت لتحصيل الحق في المدقة والمعين حاصل ثم ذكر الرافعي في التكلم على ألفاظ الوجيز الرهن والكفيل ويقال في كل منهما أنه رفق شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرط كل من

بغير ما ذكر فتأمل (قوله والأجل) أي في غير الربوى كما مر فيصح في غيره وإن بعد بقاء العاقدين إليه لأن وارثه يقوم مقامه نعم إن بعد بقاء الدنيا إليه كألف سنة لم يصح (قوله والكفيل) أي بالمشتري بشمن في ذمته أو بالبايع لمبيع في ذمته بأن شرط البائع على المشتري أن يكفله في الثمن الذي عليه شخص آخر حاضر أو غائب نحو هذا الشخص أو فلان بن فلان وكذا المشتري واقتصار المصنف على الأول لأنه الأغلب وخرج بذلك شرط كفالة أحدهما الأجنبي فباطل ومنه قول الوسيط لو باع عينا من اثنين بشرط أن يتضامنا بطل العقد لما فيه من شرط ضمان العاقد أجنبيا لأن كلا منهما أجنبي عن الآخر قال في الروض بخلاف عكسه فيصح وهو المذكور في كلام المصنف وحيث فلا حاجة لقول شيخنا بأن يبيع لشخص بشمن في ذمته ويشترط كل منهما عليه أن يأتي بمن يضمنه له لأن عكس ضمان المشتري لغيره ضمان غيره له وبذلك صرح في الخادم وتصوير بعضهم بأن يبيع انسان عينا الشخص ويشترط المشتري على كل منهما أن يضمن صاحبه أو أن يضمنه كل منهما لصاحبه فيه نظر بل هو فاسد أخذنا مما تقدم فتأمله وراجع (فرع) في شرح شيخنا الرملی لو قال اشتريته بألف علي أن يضمنه زيد إلى شهر صبح وإذا ضمنه زيد مؤجلا ثبت الأجل في حقه وحق المشتري اهـ فانظره وتأمل معناه (قوله على شرط رهن ما لم يملكه بعد) أي الآن فلو رهنه المشتري عند البائع بعد تمام البيع وبعد قبضه ولو في المجلس لم يكن مضرا (قوله في الرهن بالمشاهدة) أي في المعين أو الوصف فيما في الذمة واكتفى في الكفيل بالمشاهدة لأدائها غالبا إلى معرفة حال الشخص صعوبة وسهولة وبهذا فارق عدم الاكتفاء بمشاهدة القرآن في الصداق الذي اعترض به الإسنوي وقد يجاب أيضا بأن القرآن هناك معقود عليه وهو محتاط له وجواب بعضهم بأن الشرط هنا مقصر بعدم البحث فيه نظر فتأمل (قوله قال الرافعي) (إلخ) أخيب بأن الأحرار لا تثبت في الذم ولا يعترض بالرقيق لأنه لم يدخل لقوله موسر ثقة أو يقال الضامن لا يدخل تحت اليد من حيث الضمان وإن دخل من حيث الرق (قوله أو يضمنك إلخ) قال الإسنوي لم لا يصح ضمان الثمن المعين كما في الأعيان المضمونة بغصب ونحوه ويجاب بأنه إن أراد ضمان الدرك فهو هنا صحيح وليس الكلام فيه وإن أراد غيره فممنوع وضمان الأعيان المذكورة إنما هو الرد لأهلها فتأمل (قوله فإن الشرط باطل) ومثله العقد (قوله لأنه رفق) أي لأن الأجل المشروط رفق وإلخ ونظر فيه بعضهم بأنه لتأخير الحق لا لتحصيله فتأمل نعم إن تلف كله أو بعضه بعد قبضه فلا خيار لفوات رد ما تلف فتأمله ويصدق الراهن في حدوث العيب بعد القبض إن أمكن (قنبيه) الأجل لا يسقط بإسقاطه بخلاف الرهن والكفيل لأنهما مستقلان وينبغي أن الإشهاد كذلك راجعه (قوله والإشهاد) أي على جريان العقد مثلا (قوله للأمر به) وصرفه عن الوجوب الإجماع وهو أمر إرشادي لا ثواب فيه إلا من قصد به الامتثال كذا قيل فليراجع

الأمر في المعاملات كالرخص في العبادات فيتبع فيها توقف الشارع ولا تتعدى لكل ما فيه مصلحة (قول المتن والكفيل) قال الإسنوي مثل النووي رحمه الله عن موافقته على الاكتفاء بالمشاهدة وتصويبه عدم الاكتفاء فيما لو أصدقها تعليم مقدار من القرآن وعين مكانه من المصحف بالمشاهدة معللا بعدم معرفة السهولة والصعوبة (قول المتن بشمن في الذمة) لو باع من رجلين سلعة بألف وشرط أن يتضامنا في الثمن ففي كتاب الضمان من تعليق القاضي والوسيط وغيرهما عدم صحة البيع لأنه شرط على المشتري أن يكون ضامنا لغيره وهذه مسألة جلية تقع بين الناس كثير أفليتفطن لها (قول الشارح أو الوصف إلخ) قيل هذا لا يلام قولهم إن رهن الغائب كبيعته فلا يكفى وصفه قلت قد يجاب بأن صورته هنا مع الذمة (قول الشارح أو يضمنك بها فلان) اعترض الإسنوي بأن ضمان الأعيان المعينة المضمونة صحيح والثمن المعين بمثابة المبيع فيصح ضمانه (قول الشارح شرع له) نائب الفاعل ضمير يعود على كل

الثلاثة معه في غير ما شرع له (والإشهاد) للأمر به في الآية قال تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح) والثاني يشترط كالرهن والكفيل وفرق بتفاوت الأغراض فهما بخلاف الشهود فإن الحق يثبت بأي عدول كانوا وقطع الإمام بالأول ورد الخلاف إلى أنه لو عينهم

(قوله هل يتعينون) والأصح عدم تعينهم خلافا لما يوهمه ظاهر كلام الروض ولا أثر لتفاوت الأغراض بنحو وجاهة (قوله فإن لم يرهن) بأن امتنع منه لأنه لا يجبر عليه لزوال الضرر بالفسخ وكذا لو أراد إبداله بغيره لتفاوت الأغراض في الأعيان أو تغير حاله إلى نقص أو تلف كله أو بعضه أو اعتقه كذلك أو دبره أو علق عتقه أو زوجه أو ظهر به عيب أو امتنع من إقباضه بعد العقد (قوله أو لم يشهد) بأن امتنع منه وكذا لو مات المشروط إشهادة كما في شرح الروض (قوله أو لم يتكفل المعين) وكذا لو مات أو ظهر أنه معسر (قوله فللبائع الخيار) أي على الفور قاله شيخنا وهو في شرح الروض (قوله إن اشترط التعيين) أي على المرجوح (قوله ولو باع عبدا) أي رقيقا^(١) ولو أنشئ وليس بمن يعتق عليه بالشراء كأصله وإلا لم يصح العقد مع ذلك الشرط ولا بد من كون العتق عن المشتري كما يأتي ومن كون الشرط من المبتدئ سواء المشتري أو البائع وموافقة الآخر عليه ولو بالسكوت فإن وقع الثاني وهو المشتري فهو وعد لا يلزم أو وهو البائع بطل العقد إن كان قبل تمام الصيغة وإلا لغا وصح العقد (قوله بشرط إعتاقه) أي العبد كله أو بعضه المعين ولو اشترى بعضه بشرط إعتاق ما اشتراه أو بعض ما اشتراه معينا صح وإن لم يكن باقيه حرا على الرجح أو مبهما لم يصح أو شرط عتق كله كذلك وله بيع ما لم بشرط عتقه منه قبل عتق ما شرطه (قوله كما لو شرط بيعه أو هبته) وفرق بتشوف الشارع للعتق ولو وهبه له بشرط عتقه فهو كما لو باعه له بذلك (قوله كما في النكاح) فيما لو قال تزوجت أمتك بشرط أن تعتقها فإنه يصح النكاح ويطل الشرط وأجيب بأن النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة (قوله للبائع مطالبة المشتري) ومثله وارثه والحاكم لا غيرهم من الأحاد خلافا لما يوهمه كلام المنهج وبالطلب يلزمه العتق فورا ويحرم تأخيرها بعده وله قبل الإعتاق ولو بعد الطلب استخدامه ولو بالوطء وإعارته لا رهنه ولا بيعه ولا وقفه ولا إيجاره ويلزمه فداؤه لو جنى كأم الولد ولو قتل فله قيمته ولا يلزمه شراء غيره بها ولا يجرئه عتقه عن كفارته فيعتق لا عنها (قوله أجبر عليه) أي أجبره الحاكم عليه فإن امتنع ناب الحاكم عنه فيه كالمولى ويتبعها حملها إن عتقت حاملا لا ولدها وإن اشترى حاملا به بشرط العتق كما في المجموع لانقطاع التبعية لا يلزمه عتقه كذا قالوا وفيه نظر لأن الحمل من سيدها إذا الفرض أنها مستولدة فالولد حر مطلقا ولعل كلامهم مصور بكونه من غير سيدها بنحو تزويج إن قلنا بصحته فليراجع (قوله وإذا اعتقه المشتري فالولاء له) وكذا لو مات وأعتقه وارثه نعم إن عتقت بموته كأن استولدها أجزأ عن الإعتاق وسقطت مطالبة الوارث به فعلم أنه لا يكفي المشتري استيلاذه عن الإعتاق ولا يمنع من مطالبته به (قوله وإن قلنا) قيل الأولى حذف الواو وهو خطأ لأن مفاد الغاية كون ما وراءها أولى بالحكم وهو هنا كذلك لأن ما وراءها لا خلاف فيه ولأن مطالبة البائع من كون الحق لله بعيدة وتخصيص الثاني بكون الحق لله يضر في تعميم الأول نعم فيه إيهام جريان الخلاف إذا كان الحق لغير الله وليس كذلك فتأمل (قوله أي للبائع) وكذا للأجنبي وكذا لو شرط عتقه

(قول المتن فإن لم يرهن) مثله لو رهن ولم يقبض أو ظهر به عيب أو هلك قبل القبض (قول المتن أو لم يتكفل الخ) أو مات التكفل قبل الكفالة أو أعسر على ما قال الإسئوي أنه القياس (قول المتن فللبائع الخيار) أي ولا يجبر المشتري على القيام بذلك لأن للبائع مندوحة (قول الشارح لتشوف الشارع الخ) أيضا فلقصة بريرة وهي في الصحيحين بألفاظ مختلفة ووجه الاستدلال منها أنها اشتملت على شرط العتق والولاء لهم ولم ينكر النبي ﷺ إلا شرط الولاء وأما الجواب عن اشتراط الولاء المذكور في القصة فسيأتي هذا وقد اعترض البلقيني بأن بريرة كانت مكاتبة وظاهر الحديث صحة بيعها بشرط العتق بغير رضاها وحديثها قريب من العام الوارد عن سبب وصورة السبب لا تخرج كما في الولد للفرأش فإنه كان في أمة (قول الشارح وإن قلنا الحق الخ) الأحسن ترك الواو بدليل حكاية الخلاف الآتي (قول الشارح كالتلذذ) تنظير لقوله وهو الأصح (قول المتن مع العتق)

هل يتعينون (فإن لم يرهن) المشتري أو لم يشهد كما في أصل الروضة (أو لم يتكفل المعين فللبائع الخيار) لفوات ما شرطه ولو عين شاهدين فامتعا من التحمل ثبت الخيار إن اشترط التعيين وإلا فلا (ولو باع عبدا بشرط إعتاقه فالمشهور صحة البيع والشرط لتشوف الشارع إلى العتق والثاني بطلانها كما لو شرط بيعه أو هبته والثالث صحة البيع وبطلان الشرط كما في النكاح (والأصح) على الأول (أن للبائع مطالبة المشتري بالإعتاق) وإن قلنا الحق فيه لله تعالى وهو الأصح كالمترم بالنذر لأنه لزم باشتراطه والثاني ليس له مطالبة لأنه لا ولاية في حق الله تعالى فإن قلنا الحق له فله مطالبة ويسقط بإسقاطه فإن امتنع من الإعتاق أجبر عليه بناء على أن الحق فيه لله تعالى وإن قلنا الحق للبائع فله الخيار في فسخ البيع وإذا اعتقه المشتري فالولاء له وإن قلنا الحق فيه للبائع (و) الأصح (أنه لو شرط مع العتق الولاء له) أي للبائع

عن البائع أو أجنبي لم يصح العقد (قوله أو شرط تدبيره) وكذا تعليق عقده بصفة أو وقفه لم يصح (قوله وهو في مسألة الولاء إلخ) فتعبير المصنف عن مقابله بالأصح صحيح ما لم من الاعتراض (قوله ولو شرط مقتضى العقد إلخ) حاصله أن للشرط في العقد خمسة أحوال لأنه إما لصحته كشرط قطع الثمرة أو من مقتضياته كالقبض والرد بالعيب أو من مصالحه كالكتابة والخياطة أو مما لا غرض فيه كأكل الهريسة أو مخالفة لمقتضاه كعدم القبض فهذا الأخير مفسد للعقد دون ما قبله وهو معمول به في الأول وتأكيد في الثاني ومثبت للخيار في الثالث ولا غ في الرابع قال الإسنوي وينبغي أن يصح إذا كان الشرط لعدم القبض هو المشتري كما لو شرط للرفع في النكاح أنه لا يطأ وكألو اشترى طعاما وشرط على نفسه أن يطعمه للغير فإنه يصح إلا أن شرطه البائع فإنه يبطل كما قاله المارودي وقد يجاب بأن ذلك الشرط يؤدي إلى استمرار ضمان البائع هنا وعدم وثوقه بملك الثمن وفي ذلك ضرر عليه وبأن القدرة على التسليم في البيع شرط وهي القبض فشرط عدمه مفسد وليس الوطء في النكاح كذلك ومثله أكل المبيع لحصول القبض به لأنه إباحة كما يأتي فيه فحصره (قوله لا غرض فيه) أي عرفا ولا نظر لغرض العاقدين (قوله وأخذ من كلام إلخ) قد نازع ابن عبد السلام وابن الرفعي عدم الغرض في هذا بأن فيه نفعاً للعبد فينبغي فيه الصحة ورد بأن نص الأم بخالفهما وبصرح بالفساد ولفظه كما نقله الإسنوي بقوله قال محمد بن إدريس إذا باع الرجل العبد على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا فالبيع كله فيه فاسد اهـ ومن هذا يعلم أن ما قاله الشارح عن النص صحيح وأن ما اعتمده الشيخان من الصحة مخالف للنص المذكور وأن ما جمع به شيخنا من بين كلام الشيخين ونص الأم غير صحيح حيث قال إن ما في الأم فيما لو جمع بين شيئين كأن قال تطعمه كذا وكذا وذلك مما لا يلزم السيد دائما كشرط أن يصلح الفرائض والنوازل أول وقتها فهو مفسد وما في غير الأم فيما إذا لم يجمع كشرط أن يطعمه كذا كالهريسة لأنه مما يلزم السيد دائما إذ لا يمكن أقل من شيء واحد من المطعوم وإن لم يكن عين المذكور بل ربما يتعين إذا لم يكن غيره فهو غير مفسد اهـ فتأمل (قوله يقصد) أي عرفا وإن لم يقصده العاقدان أو عكسه كما في الثيوبة فإنها لا تقصد عرفا وخرج يقصد نحو الزنا والسرقه فلا خيار بغوتها (فروع) لو شرطها ثيبا فبانت بكرا أو شرطه مسلما فبان كافرا أو شرطه فحلا فبان ممسوحا فلا خيار في الجميع بخلاف عكوسها لعلو البكر والممسوح ورغبة الفريقتين في الكافر (قوله كاتبا) ويكتفى ما يقع عليه اسم الكتابة عرفا فإن شرط حسنبا اعتبر ولا يحتاج إلى وصف الكتابة بكونها بالعربية أو العجمية مثلا إن لم يتعلق به غرض وإلا وجب ذكره ولو قال يكتب كل يوم كذا بطل العقد وإن تحقق منه ذلك ولو اختلفا في الكتابة فكالحمل فيصدق المشتري بعد موته والبائع في حياته كذا قالوه وفيه بحث بإمكان اختياره في حياته لسهولة الكتابة بخلاف الحمل فتأمل (قوله حاملا) ويرجع في حملها لأهل الخبرة ولو نسوة ولو اختلفا في الحمل قبل موتها

خرج ما لو قال فإن أعتقه فولاؤه لي فإن البيع باطل جزما (قول الشارح من العتق الناجز) وأيضا فعقد البيع قد يقتضي العتق كما في شراء القريب بخلاف هذه الأمور (قول الشارح وهو في مسألة الولاء قول منصوب) فيه نقد على المؤلف في تعبيره بالأصح بالنسبة لهذا ثم حجة هذا ما ثبت من قوله ^{عليه السلام} واشترط لي لهم الولاء وأجاب الشافعي رضي الله عنه بأن لهم معنى عليهم كما في قوله تعالى : ﴿وإن أمتهم فلهم﴾ قال ويدل على إنكار طلبهم لهذا الشرط وأجيب أيضا بأن ذلك أمر خاص صدر لمصلحة قطع عادتهم كفسخ الحج إلى العمرة وأجاب الأكثر بأن الشرط كان خارج العقد وما وجه الصحة في غير الولاء فحصول المفضل ثم الموقف كالتدبير (قول المتن لا يأكل إلا كذا) أما فيما يقتضيه فلا توكيد وتنبية على ما أوجهه الشارع عليه وأما ما لا غرض فيه فلا تذكيره لا يورث نزاعا واختلفوا في الأول هل الشرط لاغ كالثاني أم هو صحيح مؤكدا عضد بعضهم الأول بأن الشرط ما أوجب زيادة على مقتضى العقد (قول المتن يقصد) من جملة ما خرج بهذا الشرط أن بشرط الثيوبة فتظهر

(أو شرط تدبيره أو كتابته أو إعتاقه بعد شهر) مثلا (لم يصح البيع) أما في شرط الولاء فلمخالفته لما تقرر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق وأما في الباقي فلا تلم يحصل في واحد منه ما تشرف إليه الشارع من العتق الناجز والثاني يصح البيع ويبطل الشرط وهو في مسألة الولاء قول منصوب أو مخرج (ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بعيب أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأكل إلا كذا صح) العقد فيها ولغا الشرط في الثاني وأخذ من كلام في التهمة ونص في الأم فساد العقد في الثاني (ولو شرط وصفا يقصد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملا

أو لولا (صح) الشرط مع
العقد (وله الخيار إن أخلف)
الشرط (ولي قول يطل
العقد في الدابة) بصورتها
للجهل بما شرط فيها بخلاف
شرط الكتابة لإمكان العلم
بها بالاختبار في الحال وأجاب
الأول بأن العلم بما شرط في
الدابة في ثاني الحال كاف
ويجوز الخلاف في بيع الجارية
بشرط أنها حامل وقطع
بعضهم فيها بالصحة لأن
الحمل فيها عيب فاشترطه
إعلام الغيب كالوباها بقية
أو سارة (ولو قال بعثكها)
أي الدابة (وحملها بطل) البيع
(في الأصح) لجعله الحمل
المجهول مبيعا بخلاف بيعها
بشرط كونها حاملا فقيه
جعل الحاملية وصفا تابعيا
والثاني يقول لو سكت عن
الحمل دخل في البيع فلا يضر
التنصيص عليه (ولا يصح
بيع الحمل وحده) لأنه غير
معلوم ولا مقدور عليه (ولا
الحامل دونه) لأنه لا يجوز
إفراجه بالعقد فلا يجوز
استثنائه كأعضاء الحيوان
(ولا الحامل بحر) لأنه لا
يدخل في البيع فكانه استثنى
وقيل يصح البيع ويكون
الحمل مستثنى شرعا (ولو
باع حاملا مطلقا) عن ذكر
الحمل معها ونفيه (دخل
الحمل في البيع) تبعالها .
(فصل) (ومن المنهي
عنه ما لا يطل) بضم
الياء بضبط المصنف

صدق البائع أو بعده صدق المشتري ولو عين في الحمل كونه ذكرا أو أنثى بطل العقد (قوله أو لولا) أي
ذات لبن كما عبر به شيخ الإسلام وتعتبر بأمثالها فإن شرطا خلافه بطل العقد (قوله إن أخلف) أي لا الأعلى
كما مر (قوله بعثكها وحملها بطل) وكذا بحملها أو مع حملها ليس لأن الحمل من مسمى الدابة وبهذا فارق
صحة بيع الجدار وأسسه أو بأسه أو مع أسه أو الجبة وحشوها أو به أو معه (قوله وصلا تابعيا) أخذ منه بعضهم
عدم الصحة لو قال بعثكها إن كانت حاملا فراجع (قوله ولا يصح بيع الحمل وحده) هذا تقدم في الملاقيح
وذكره هنا لغرض التقسيم (قوله كأعضاء الحيوان) وقد يفرق بأن الحمل آيل إلى الانفصال فالأولى أن يقال
هو استثناء مجهول من معلوم وبهذا فارق صحة استثناء منفعة الدار المؤجرة قبل البيع إذا باعها مسلوقة المنفعة
وثمره الشجر ولو غير مؤجرة نعم يرد ما لو استثنى المنفعة في بيعها غير مؤجرة فإنه لا يصح إلا أن يقال يصح
إذا قدر مدة فراجع وقد يقال إن هذا مخالف لمقتضى العقد فيطله مطلقا فراجع (قوله بحر) ومثله المملوك
لغير البائع ولو للمشتري قال شيخنا أي كابن حجر ومثله الحمل النجس نحو كلب وخالفهما شيخنا م
ولو تبين الحمل بذلك بعد البيع تبين بطلانه إن علم وجوده حال البيع بأن ولدته لسته أشهر فأقل وإلا فلا
وهو للمشتري في غير نحو الحر (قوله مستثنى شرعا) ورد بأن الاستثناء الشرعي كالحصى وقد مر عدم صحته
لأنه مجهول (قول ولو باع حاملا) ولو مرهونة بغير إذن مالكها (قوله دخل الحمل) أي وإن تعدد ولو انفصل
أحد توأمين قبل البيع والثاني بعده فالثاني للمشتري والعقد صحيح على المعتمد وقيل للبائع كالأول والعقد
باطل ونقل عن النص (تفصيله) حذف المفسد في مدة الخيار لا يصحح البيع الفاسد لأن ما وقع فاسدا
لا ينقلب صحيحا وإلحاق المفسد به فيه يفسده لأن الواقع في مدة الخيار كالواقع في العقد واعلم أن
المصنف أسقط هنا فصلا في حكم البيع الفاسد وحاصله أنه يجب رده ولا يجوز حبسه لرد الثمن ولا
رجوع له بالنفقة وإن جهل الفساد ولا يحد بوطئها إن جهل وعليه حيث ذم مهر بكر وأرشد بكارة^(١) والولد
حر نسبي وعليه قيمته يوم الولادة إن انفصل حيا للبائع الجاهل بخلاف العالم لأنه يرجع عليه لأنه ولو خرجت
مستحقة غرم قيمته الولد لمالكها ورجع بها البائع وإذا تلف المبيع ضمنه ضمان المصنوب بدلا وزيادة ومنفعة .
(فصل) في المنهيات التي لا تفسد العقود معها سواء سبقتها أو قارنتها أو في العقود المنهية عنها ولا تفسد
بما ذكر (قوله بضم الياء) أي مع كسر الطاء بدليل ما بعده وضميره عائد لما معنى شيء ومفعوله محذوف أي
العقد وهو يشمل ما يقع مقارنا للبيع وما يقع البيع بعده كالسوم فهو أعم من فتح الياء المذكورة بعده لقصره

بكر أخلافا للحاوي الصغير وقوله أخلف قال الجوهري أخلفه أي وجد موعده خلفا قال والخلف في المستقبل
كالكذب في الماضي (قول الشارح صح الشرط) لأنه يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بصفات المبيع التي
يختلف بها الغرض وعلة الغزالي بأنه التزام أمر موجود عند العقد غير متوقف على إنشاء شيء فلا يدخل في النهي
عن الشرط وإن سميا شرطا وبين الإسنوي ذلك بأن الشرط لا يكون إلا مستقبلا فلم يتناول هذا وفيه نظر (قول
المتن وفي قول) قال الرافعي الخلاف مبني على أن الحمل يعلم وهو الصحيح بدليل إيجاب الحوامل في الدييات
أو لا لا احتمال أن يكون نفخا (قول الشارح للجهل) أي فكان كما لو قال وحملها (قول الشارح لجعله الحمل
إلخ) وكما لو باعه وحده (قول الشارح والثاني يقول لو سكت إلخ) أي فكان كما لو قال بعثك الجدار وأسسه
وأجيب بأن اسم الجدار شامل للأس بخلاف اسم الدابة لا يشمل الحمل (قول المتن ولا يصح إلخ) هذه مسألة
الملاقيح السابقة إلا أن يقال الملاقيح تختص بالإبل .

(فصل ومن المنهي عنه) قال الإسنوي في أسنائه الغرض منه بيان العقود التي نهى عنها ويحرم تعاطيها
ومع ذلك تصح (قول الشارح بضم الياء) أي وسوغ عود الضمير إلى النهي تقدم ذكر النهي عنه واعلم أن هذا

أى النهى فيه البيع بخلافه
 فيما تقدم وفتحها أيضا
 (لوجوه) أى النهى في
 ذلك (إلى معنى يقترب به)
 لا إلى ذاته (كبيع حاضر
 لبادبان يقدم غريب يحتاج
 نعم الحاجة إليه لبيعه بسعر
 يومه فيقول) له (بلدى
 اتركه عندي لأبيعه) لك
 (على التدرج) أى شيئا
 فشيئا (بأعلى) فيوافقته على
 ذلك قال عليه السلام: لا يبيع
 حاضر لباد، [رواه
 الشيخان] من رواية أبى
 هريرة وغيره زاد مسلم
 ودعوا الناس يوزق الله
 بعضهم من بعض أو المعنى
 في النهى عن ذلك ما يؤدى
 إليه من التضييق على الناس
 بأن يكون بالشرطين
 المشتمل عليهما التفسير
 أحدهما أن يكون المتاع مما
 نعم الحاجة إليه كالأطعمة
 فما لا يحتاج إليه إلا نادرا لا
 يدخل في النهى ثانيهما قصد
 القادم البيع بسعر يومه فلو
 قصد البيع على التدرج
 فمسأله البلدى تفويض
 ذلك إليه فلا بأس لأنه لم
 يضر بالناس ولا سبيل إلى
 منع المالك منه والنهى
 للتحريم فيأثم بارتكابه
 العالم به ويصح البيع
 قال في الروضة قال
 القفال الإثم على البلدى
 دون البدوى ولا خيار
 للمشتري أ هـ والبادى
 ساكن البادية والحاضر
 ساكن الحاضرة وهى المدن
 والقرى والريف وهو
 أرض فيها زرع وخصب

على الأول قاله شيخنا وفيه نظر والوجه على هذا أنه واقع على نفس العقد أى من المنهى عنه عقد لا يطل
 بما يقارنه أو يسبقه فساوى الضبط الأول وهذا صريح كلام المصنف أولا والأول ظاهره آخره إلا أن
 يؤول أحدهما بما يرجع إلى الآخر ولعل المصنف راعى الأحكام بقطع النظر عن موافق المعطوفات أو
 عدمه وأما فتح الطاء مع ضم الياء فلا قائل به وإن ذكره بعض الشراح فراجعه وقول الدميرى لا يصح
 كسر الطاء إلا لو قال من المناهى مردود بما قاله الشارح ويقول ابن حجر إنه بعيد وهذه المنهيات صفات
 وقال ابن حجر إن التفريق من الكبائر (قوله ويفتحها) أى الياء مع ضم الطاء بضبط المصنف أيضا وقدم
 الأول لما مر (قوله لا إلى ذاته) بأن لم يفقد ركننا ولا إلى لازمه بأن لم يفقد شرطاً بل لأمر خارج غير لازم
 كاللتضييق والإيذاء (قوله نعم الحاجة إليه) أى وإن لم يظهر به سعة لنحو كبير البلد (قوله لبيعه) ومثله
 ليشترى به (قوله لأبيعه لك) قال شيخنا الرملى ولا يحرم البيع الصادر من الصاد بعد ذلك قال بعضهم
 لأنه تنتهى به الحرمة وهو يفيد دوام الحرمة على الصاد إلى البيع وفيه كبير فراجعه وعلى هذا ففى التمثيل بالبيع
 المنهى عنه تجوز على كل من الضبطين السابقين على ما مر عن شيخنا فتأمل (قوله فيوافقته) ليس قيда في
 الحرمة فالقول حرام وإن لم يوافقته عليه بل وإن خالفه بعدم امتثاله بالبيع حالا (قوله دعوا الناس) زاد ابن
 شعبة في رواية مسلم في غفلاتهم قال ابن حجر وقد سبرت أحاديث مسلم فلم أجدها (قوله يوزق) هو
 بالرفع استثناء إذ يلزم على الجرم تخصيص الرزق بالمذكور إلا أن يراد الرزق المرتب على ذلك كذا قيل وفيه
 بحث واضح فتأمل (قوله من التضييق) أى شأنه ذلك (قوله بالشرطين) وهما عموم الحاجة والبيع حالا
 وسكت عن الثالث الذى هو القول لأنه ليس منشأ للتضييق وما عدا هذه الثلاثة مما اشتمل عليه التفسير
 المذكور ليس قيدا كالحاضر والبادى والتدرج (قوله لمسأله إن) ولو أراد صاحب المتاع التأخير إلى شهر
 مثلا فقال له الآخر أخره إلى شهرين لم يحرم ولو استشاره صاحب المتاع في التأخير وجب عليه الإشارة
 بالنصيحة ولو بما فيه التضييق تقدما لها على المعتمد (قوله منه) أى من البيع على التدرج الذى هو مراده
 أو من ضرر الناس دفعا لضرره إذ لا يزال الضرر بالضرر (قوله العالم) ومثله الجاهل المقصر ولو فيما يخفى
 غالبا قال شيخنا وللحاكم أن يعزر في ارتكاب ما لا يخفى غالبا وإن ادعى جهله والحاصل أن الحرمة مقيدة بالعلم أو
 التقصير وأن التعزير مقيد بعدم الخفاء (قوله دون البدوى) أى ولا نظر لموافقته فيما مر مراعاة لغرضه بوجود الربح
 في ماله قالوا فارق حرمة تمكين المرأة زوجها المحرم من الوطء وهى غير محرمة بأنه لا غرض لها في عدم تمكنه فراجع
 (قوله وهو) أى الريف أرض فيها أى عادة ولا عبرة بنحو بيوت نحو أعراب من نحو شعر .

الوجه الأول الذى سلكه الشارح رحمه الله أحسن من الثانى ومن ضم الياء وفتح الطاء من حيث شمول العبارة
 عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه وإنما يتصف بعدم الإبطال كتلقى الركبان وغيره مما يأتي في الفصل (قول
 الشارح أى النهى فيه) لم يقل أن النهى إياه لأنه يريد أن يدخل في العبارة ما لا يتصف بالبطلان ولا بعدمه كتلقى
 الركبان وغيره (قول المتن بأن يقدم غريب) هو أعم من البادى وإنما عبر بالبادى أو لا موافقة للحديث ثم التعبير
 بالغريب وبالترك عنده لا مفهوم لهما فيما يظهر نظر للمعنى ثم هل يحرم الإرشاد والبيع أو الإرشاد فقط قال الإسئوى
 المنتجة الثانى لأنه الذى يحصل به التضييق وأما البيع ففى الحقيقة توسيع على الناس (قول الشارح أى شيئا فشيئا)
 أى فهو كالصاعد في درج (قول الشارح أحدهما أن يكون إن) قال السبكي هذا الشرط لم يشترطه إلا البغوى
 والشاشى والرافعى وهو يحتاج إلى دليل والذى ذكره غيرهم احتياج الناس إليه (قول الشارح ثانيهما إن) لو
 استشار الحضرى في ذلك فقال أبو الطيب وأبو إسحاق يجب إرشاده وقال ابن الوكيل يرشده توسيعا على
 الناس أ هـ ومراده أن يسكت (قول الشارح ساكن البادية) قال تعالى : ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ

وذلك خلاف البادية والنسبة إليه بدوى وإلى الحاضرة حضري (وتلقى الركبان بأن يتلقى طائفة يحملون متاعا إلى البلد فيشتريه) منهم (قبل قدومهم ومعرّضهم بالسعر وهم الخيار إذا عرفوا الغبن) قال عليه السلام: «لا تتلقوا الركبان للبيع» [رواه الشيخان] عن أبي هريرة وفي رواية لمسلم

فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار والمعنى في النهي غبنهم وهو نهي تحريم فإثم مرتكبه العالم به ويصح شراؤه ولو لم يقصد التلقي بل خرج لاصطياد أو غيره فراهم فاشترى منهم فالأصح عصيانه لشمول المعنى وعلى مقابله لا خيار لهم وإن كانوا مغبون ولو كان الشراء بسعر البلد أو بدون سعره وهم عالمون به فلا خيار لهم ويؤخذ من كلام الرافعي أنه لا يأتى في الصورتين وحيث ثبت لهم الخيار فهو على الفور ولو تلقى الركبان وباعهم ما يقصدون شراؤه من البلد فهل هو كالتلقي للشراء؟ فيه وجهان المعتمد منهما أنه كالتلقي والركبان جمع ركب (والسوم على سوم غيره) قال عليه السلام: «لا يسوم الرجل على سوم أخيه» [رواه الشيخان] عن أبي هريرة وهو خبر بمعنى النهي فإثم مرتكبه العالم به والمعنى فيه الإيذاء (وإنما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن) وصورته أن يقول لمن أخذ شيئا ليشتره بكذا رده حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو

(قوله وتلقى الركبان) عطف على بيع بناء على الضبط الأول أو المراد البيع الواقع فيه على الضبط الثاني فهو عطف على حاضر فتأمل (قوله طائفة) تطلق على ما يشمل الواحد والجماعة وتذكر وتؤنث (قوله متاعا) وإن لم تعم الحاجة إليه (قوله إلى البلد) ولو غير بلد المتلقى (قوله فيشتريه منهم) أى بغير طلبهم وإلا فلا حرمة ولا خيار وإن جهلوا السعر وغبنوا (قوله غبنهم) أى بالفعل في ثبوت الخيار والحرمة على المعتمد فنقول المنهج احتمال غبنهم يراد به هذا ولفظه احتمال مقحمة (قوله العالم) سواء أخبرهم بالسعر كاذبا أو لا فإن صدقوه في الإخبار به أو كان صادقا فيه واشترى منهم بالغبن فلا حرمة ولا خيار (قوله ولو لم يقصد التلقي) بل ولو انتفى التلقي بأن قدموا عليه في محله أو اشترى بعضهم من بعض (قوله وهم عالمون) أى ولو بإخباره كما مر وتمكنهم من العلم كالعلم إن كان بعد دخولهم البلد وإلا فلا على المعتمد ولا يكفى في التحكم اجتماعهم بالمتلقى أو غيره (قوله إنه لا يأتى في الصورتين) هو الذى اعتمد شيخنا الرملى ولو عاد السعر بالرخص إلى ما اشترى به فلا خيار على المعتمد خلافا لما مشى عليه في المنهج (قوله فهو على الفور) ويصدق مدعى الجهل به أو بفوريته إن خفى عليه (قوله وباعهم) أى بغير طلبهم كما مر ومن هذا ما هو واقع الآن من سبق البغالة الملايين الحجاج بنحو العقبة لشراء البضائع منهم (قوله وجهان) أرجحهما التحريم (قوله جمع ركب) وأصله لغة للإبل والمراد هنا الأعم (قوله والسوم) بالرفع عطفا على كبيع الذى هو بدل من «ما» بدليل ما بعده وبالجر عطفا على بيع ولا بد من التأويل في أحدهما على ما مر أو ما عبارة المنهج فيصح فيها رفعه عطفا على «ما» وجره عطفا على حاضر ولا يصح فيه عطفه على بيع ولا على كبيع فتأمل (قوله لا يسوم الرجل على سوم أخيه) ذكر الرجل والأخ للغالب (١) وخصوص الأخوة للعطف وهى إما في النسب أو الإسلام أو العصمة ولو كافرا كالمعاهد فخرج الحرفى قال بعض مشايخنا ومثله الزائى المحصن والمرتد وقاطع الطريق وهو يقتضى أن إيذاء هؤلاء جائز والوجه خلافه إلا فيما أذن الشارع بأذيتهم فيه فراجع (قوله وإنما يحرم إلخ) وكذا محل الحرمة إن كان السوم الأول جائزا وإلا كسوم العنب من عاصر الخمر فلا حرمة بل قال بعضهم يندب الشراء بعده (قوله أن يقول) ومثل القول أن يخرج له من جنس ما يريد شراؤه وهو أرخص منه أو من غير جنسه مما يغنى عنه وقامت قرينة على إرادة الرد والتقييد بالأقل لا مفهوم له (قوله حتى أبيعك إلخ) فإن سكت عن هذا واقتصر على قوله رده قال شيخنا الرملى فلا حرمة لأنه قد يكون لغوت غرض أو عيب وإعلامه به جائز وإن لم عليه الرد كما في ذكر المساوى في النكاح وقيد بعضهم بما إذا كان من البائع تدليس وإلا فلا يجوز الإعلام إذا زال الضرر بالضرر (قوله صح) ظاهره ولا حرمة كما مر في بيع الحاضر فراجع (قوله وغير الصريح) ومنه حتى أشار عليه (قوله والبيع على بيع غيره) هو بالرفع عطفا على كبيع أو بالجر عطفا على بيع وفيه التأويل السابق (قوله قبل لزومه) وكذا بعده في زمن خيار عيب على المعتمد

في الأعراب أى نازلون (قول المتن وتلقى الركبان) قبل المعنى في النهي غبن الركبان وهو ما صححه في شرح مسلم واعتمده الشارح رحمه الله فيل نظر التضرر أهل البلد وهو ما حكاها الماوردى عن الجمهور والركبان قال النووي في التهذيب هم راكبو الإبل خاصة قال وأما الطائفة فالمشهور إطلاقها على الواحد فصاعدا وقيل هى كالجمع ويجوز تذكيرها وتأنيثها (قول المتن ولهم الخيار إلخ) هو بإطلاقه يفيد أن ثبوته لا يتوقف بعد الغبن على دخول البلد (قول الشارح إنه لا يأتى) محصل ما في الإسئوى محاولة الإثم في الصورتين ووافقه في شرح المنهج على الأولى فأثبت فيها التحريم دون الخيار (قول الشارح وجهان) قال في القوت الأصح لا يحرم (قول المتن والسوم على سوم غيره) ولو كافرا وغير الصريح منه أشار عليك على ما في الكفاية والمطلب

مثله بأقل أو يقول للمالكه استردده لأشترىه منك بأكثر ولو باع أو اشترى صح واستقرار الثمن بالتراضى به صريح محققى السكوت وغير الصريح لا يحرم السوم وقيل يحرم وما يطفأ به على من يزدلغير من طلبه الدخول عليه والزيادة في الثمن (والبيع على بيع غيره قبل لزومه) بانقضاء خيار المجلس أو الشرط

(بأن يأمر المشتري بالفسخ لبيعه مثله) أى المبيع بأقل من ثمنه (و الشراء على الشراء) قبل لزومه (بأن يأمر البائع بالفسخ لبيعه) بأكثر قال
 عليه السلام: لا يبيع بعضكم على بيع بعض [رواه الشيخان] عن ابن عمر زاد النسائي حتى يتناع أو يذروا ومعناه الشراء على الشراء وروى مسلم

من حديث عقبة بن عامر
 «المؤمن أخو المؤمن فلا
 يحل للمؤمن أن يتناع على
 بيع أخيه ولا يخطب على
 خطبة أخيه حتى يذروا»
 والمعنى في تحريم ذلك
 الإيذاء وهو للعالم بالنبي
 عنه ولو أذن البائع في البيع
 على بيعه ارتفع التحريم
 وكذا المشتري في الشراء
 ولو باع أو اشترى دون
 إذن صاحبه (والتجش بأن
 يزيد في الثمن) للسلعة
 المعروضة للبيع (لا
 لرغبة) في شرائها (بل
 ليخدع غيره) فيشتريها
 روى الشيخان عن ابن
 عمر أنه عليه السلام نهى عن
 التجش والمعنى في تحريمه
 الإيذاء وهو للعالم بالنبي
 عنه كما نقله البيهقي عن
 الشافعي وإن سكت عنه
 في المختصر (والأصح أنه
 لا خيار) للمشتري
 لتفريطه والثاني له الخيار
 إن كان التجش بمواطأة
 من البائع لتدليس أى لا
 خيار له في غير المواطأة
 جزما ولا فيها على الأصح
 ويؤخذ من قوله ليخدع
 غيره ما ذكره في الكفاية
 أن يزيد عما تساويه العين
 (ويبيع الرطب والعنب

(قوله بأن يأمر المشتري) قال شيخنا الرمل ولو مغبونا في صفقته أو لم يوافق المشتري على الفسخ ومثل الأمر
 في الحرمة أن يشتري السلعة من المشتري بزيادة مع حضور البائع وكذا يقال فيما بعده ومحل الحرمة إذا لم يعلم
 الرضا باطنا (قوله حتى يتناع أو يذروا) لعل المراد حتى ينظر ما يتول إليه الأمر بأن يتناع أى يلزم لبيع فتركه
 أو يذروا أى يفسخ البيع فيبيعه غيره فهو غاية لمدة منع البيع الأول أو أن لفظ يتناع مقحم بدليل الرواية بعده
 ومثل البيع على البيع أن يبيع المشتري في زمن الخيار سلعة مثل الذي اشتراها خشية أن يرد الأول كما نص عليه
 الشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله على بيع أخيه) أى على بيع الواقع لأخيه لأنه دليل الشراء على الشراء وفي
 ذكر المؤمن والأخ ما تقدم (قوله ولو أذن) أى عن رضا لئلا نحوض جرح ولا يعتبر إذن وكيل أو ولي (قوله
 صح) أى ولا حرمة إن كان بعد وقوع فسخ وإلا فحرام وعليه يحمل التناقض (قوله والتجش) هو لغة الإثارة
 بالثلثة لما فيه من إثارة الرغبة يقال نجش الطائر أثاره من مكانه (قوله بأن يزيد) أو يمدح السلعة كما قاله شيخنا
 الرمل (قوله بل ليخدع غيره) لا حاجة إليه بل هو مضر وما ذكره عن الكفاية المبني على ذلك ضعيف وإن
 كانت السلعة لنحو يتيم ولا خيار للمشتري لو وقع البيع وكذا لا خيار لمن اشترى اعتمادا على قول غيره أعطيت
 فيه كذا كاذبا أو أنه جوهر فبان زجاجة لتفريطه (قوله الأصح التحريم) هو المتمد (قوله ويصح البيع إلخ)
 وإنما لم يقولوا هنا بالبطلان ويعملوا بالعجز عن التسليم شرعا كيبيع المسلم للكافر والسلاح للحرى لأن المنع
 هنا ليس ناشئا عن الوصف المقصود من البيع كالقتال في الحرى لأنه لا يقصد من السلاح إلا القتال ولا من
 بيع المسلم إلا تسليط الكافر عليه كذا أجاب به بعضهم فراجع (قوله لأنه سبب لمعصية إلخ) ومنه يبيع سلاح
 لنحو قاطع طريق ودبلك لمن يهارش به وكبش لمن يناطح به ومملوك لمن عرف بالفجور وجارية لمن يكرها
 على الزنا ودابة لمن يحملها فوق طاقتها وللحاکم يبيع هذين على مالهما قهرا عليه وخشب لتخذه آلة هو
 ومنه النزول عن وظيفة لغير أهل إن علم أن الحاكم يقرره فيها قال شيخنا ولا يصح تقريره لو وجد ومنه
 النزول عن نظر لمن يستبدل بالوقف أو يأكله بغير وجه جائز عند من يراه قال شيخنا الرمل ومنه يبيع المطعوم
 للكافر في نهار رمضان فحرره (قوله متحقق) ولو بالظن أو متومه ولو بالشك كما ذكره قبل ذلك

(قول المتن بأن يأمر) قال الإسنوي لعل ذلك مجرد تمثيل فقد ذكر الماوردي أنه يحرم طلب السلعة من المشتري
 مثلا بزيادة ربح والبائع حاضر وفي كلام الشافعي إذا اشترى رجل من رجل سلعة ولم يتفرقا ينهى أن يتناع
 المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشتراها لأنه ربما يحمله على رد الأولى (قول المتن بأن يزيد) قد يكون الفاعل
 لذلك البائع من حيث لا يعرف أو أجنبي بمواطأة أو غيرها (قول المتن بل ليخدع غيره) يرد عليه ما لو قصد
 بذلك ضرر المشتري (قول الشارح وهو للعالم بالنبي) إشارة إلى رد قول بعضهم لا يشترط ذلك هنا بخلاف
 البيع على البيع لأنه خديعة وتحريم الخديعة معلوم من العمومات وقال السبكي النزاع إنما هو في نهى خاص أما
 العلم بالتحريم فلا بد منه في التأثم قطعا أى عند الله سبحانه وتعالى وأما في الحكم الظاهر للقضاة فما اشتهر تحريمه
 لا يحتاج فيه إلى اعتراف بالعلم بخلاف الحنفى (قول الشارح والثاني له الخيار) أى كما في التصرية وقرى الأول
 بأن التدليس فيها في نفس المبيع وبأن المشتري فيها لا تفريط منه (قول الشارح فإن توهم إلخ) هذا التفصيل ينتجه
 طرده في بيع السلاح لقاطع الطريق (قول الشارح وحرمة) استدلال البيهقي بحديث لعن الله الخمر وشاربها وساقها
 وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها ووجه الاستدلال أنه يدل على تحريم
 التسبب إلى الحرام أقول وبالجملة فليس مضافا خاصا ببيع العنب ونحوه المذكور والفصل معقود لما فيه نهى خاص

لعاصر الخمر) والنبيذ أى ما يتول إليهما فإن توهم اتخاذه إياهما من المبيع فالبيع له مكروه أو تحقق فحرام أو مكروه وجهان قال في الروضة الأصح
 التحريم والمراد بالتحقق الظن القوي وبالتوهم الحصول في الوهم أى الذهن ويصح البيع على التقديرين وحرمة أو كراهته لأنه سبب لمعصية متحققة

(قوله الأم الرقيقة) وإن رضيت وإنما قيد بالرق في الأم والولد ليناسب المصنف وإلا فالتمييز بين البهيمة وولدها حرام إلا إن استغنى عنها أو بذبحه هو لا بذبحها ولا ببيعه للذبح وخرج بالريق التفریق بين الرقيق والحر كما يأتي وكذا بين الحرين فلا يحرم خلافا للغزالي (قوله الصغير) ومثله المجنون ولو كبيرا وله نوع تميز ويمكن أن يشمله كلام المصنف ولا ينافيه ذكر التميز وحمل الشارح له على الزمن لأنه الظاهر ودخل في الأم المستولدة وغيرها والآفة والمجنونة إن كان لها نوع تميز وإلا جاز فإن باعها ثم أفاقت بطل البيع وكذا الولد ويجوز التفریق بين الكافر والمسلم منهما ويجب إزالة ملك كافر عن أمة مثلاً أسلمت وولدها لأنه يتبعها في الدوام قال بعضهم ويتعين بيعهما لمشتري واحد وفيه نظر فراجع (قوله لسبع سنين) اعتمد شيخنا الرملي في شرحه كابن حجر وشيخنا في حاشيته وابن عبد الحق كذلك أن التمييز المعتبر هنا بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وإن لم يبلغ سبع سنين وفارق الصلاة حيث اعتبر فيها السبع مع ذلك بأن فيها نوع تكليف واعتمد الخطيب اعتبار السبع هنا كالصلاة واكتفى بعضهم هنا بفهم الخطاب ورد الجواب ولو قبل السبع أيضا (قوله يوم القيامة) قال في الزواجر المراد به عند دخول الجنة وقيل في المحشر وقيل عند الاحتياج إليه وقيل غير ذلك (قوله بالبيع) نعم إن باع بعض كل منهما متساويا لمشتري واحد صح قال بعض مشايخنا وعليه يجب التسوية في المهايأة إذا وقعت وكالبيع سفر فيه وحشة ولو مع زوجها فيحرم التفریق به أيضا (قوله ونحوها) أي الهبة كالإقالة والرد بالعيب بعد الشراء فيهما ورجوع مقرض أو في لقطة ونحوها كالفلس نعم يجوز الرجوع في أحدهما في هبة الفرع لأن في المنع ضياعه بلا بدل لعدم تعلق حقه بالذمة وبهذا فارق المقرض ونحوه (قوله في العتق) ولو ضمينا والوقف كالعتق على الممتد وخرج بالعتق يبيعه بشرط العتق فلا يصح كما علم (قوله فلعل الموت إن غلب) فإن مات الموصي قبل زمن التمييز بطلت الوصية خلافا للخطيب (قوله ولو كانت الأم رقيقة والولد حرا أو بالعكس) أو كانا حرين فلا منع من التفریق بالبيع وغيره كما مر وكذا لا يحرم إذا كان أحدهما مملوكا لغير مالك الآخر (تنبيهه) الأب وإن علا ولو من جهة الأم كالأُم عند عدمها والجدة كذلك وتقدم الجدة من الأم عليها من الأب إذا اجتمعا فيحرم التفریق بينه وبين الأولى دون الثانية وإذا اجتمع الأب وإن علا والجدة ولو من الأم وإن علت فهما سواء فيباع مع أيهما ولا يقدم أب من الأم عليه من الأب وخالف بعض مشايخنا فيه ولا يحرم التفریق في بقية المحارم (قوله موافق لما في الروضة) قال الإسنوي وهو

(قول المتن ويحرم التفریق) ولو رضيت الأم (فرع) لو كانت أم ولد ولها ولد رقيق سابق على الإيلاد وركبت الديون السيد فهل يحل بيع الولد ويغترف التفریق أم يمتنع هو محل نظر (قول الشارح الرقيق الصغير) مثله المجنون البالغ (قول المتن حتى يميز) لأنه حينئذ يستغنى عن التعهد (قول المتن وفي قول حتى يبلغ) لحديث ورد فيه وضعف وأيضا فمن أدلته ضعف الولد قبله بدليل جواز الالتقاط وأيضا عموم الحديث الذي ذكره الشارح (قول الشارح ونحوها) كالقرض والأجرة (قول الشارح ولا يحرم التفریق إن غلب) لو كان التفریق برجع المقرض أو الواهب أو صاحب اللقطة ففيه نظر قال الإسنوي والمتجه المنع في القرض واللقطة لأن الحق فيهما ثابت في الذمة فإذا تعذر الرجوع في العين رجع في غيرها بخلاف الهبة (قول المتن بطل لأن العطف بأو) (قول الشارح والثاني إن غلب) إن قلنا بهذا فلا نقرهما على دوام التفریق بل إن تراضيا على ضم أحدهما إلى الآخر استمر البيع ولا يفسخ قاله الرافعي والمراد الضم ولو بغير بيع هكذا ظهر لي ثم الخلاف محله بعد سقي الولد اللبن (قول الشارح لكن يكره) خالف أحمد رضي الله عنه فقال بالتحريم لناقصة السبي الذي كان فيه امرأة لها بنت جميلة أصابها سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ثم أخذها النبي ﷺ وبعث بها إلى مكة فقضى بها ناسا من المسلمين ونظر فيه السبكي من حيث إنها واقعة حال يتطرق لها الاحتمال من جهة إنها أن تكون ماتت أو غير ذلك .

أو متروكة (ويحرم التفریق بين الأم) الرقيقة (والولد) الرقيق الصغير (حتى يميز) لسبع سنين أو ثمان سنين تقريرا (وفي قول حتى يبلغ) قال شيخنا (من فرق بين والده ولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة) حسنه الترمذی وصححه الحاكم على شرط مسلم وسواء التفریق بالبيع والهبة والقسمة ونحوها ولا يحرم التفریق في العتق ولا في الوصية فلعل الموت يكون بعد انقضاء زمان التحريم ولو كانت الأم رقيقة والولد حرا أو بالعكس فلا منع من بيع الرقيق منهما (وإذا فرق بيع أو هبة بطلا في الأظهر للعجز عن التسليم شرعا بالمنع من التفریق والثاني يقول المنع من التفریق لما فيه من الإضرار لا لخلل في البيع ولو فرق بعد البلوغ ببيع أو هبة صح قطعا لكن يكره وقوله وفي قول موافق لما في الروضة كأصلها وفي المحرر في أحد الوجهين (ولا يصح بيع العربون) بفتح العين والراء

الصواب (قوله وبضم العين إلخ) وأما الفتح مع الإسكان فلحن لم تتكلم به العرب (قوله بالنصب) خصه لكونه أظهر في جمع العاقدين الجملتين الذي هو المراد فيجوز الرفع ولذلك قال الإسكوي لو خلت الصيغة عن ذلك لم يضر وإن اتفقا عليه قبل (قوله لغة ثالثة) وتبدل العين همزة في اللغات الثلاث (قوله على شرط الرد والهبة) قال ابن حجر وهما مفسدان ولذلك سكت في الروض عن شرط الرد وما قيل إن سكوتيه عنه لكونه من مقتضياته مردود لأنه هنا مذكور للتشهي على أن شيخنا الرملي صرح بأن إن رضيت بقاء المتكلم من الكلام الأجنبية المفسد للعقد فلا حاجة لقوله لاشتاله إلخ فتأمل (قوله فكان ينبغي تقديمه) وأجاب عنه شيخنا الرملي بأنه لما كان مختلفا في البطلان بالتفريق ولم يثبت في العربون نهي كانا نوعا ثالثا وآخرهما عن النوعين قبلهما لذلك أه أو يقال لما كان يعتريهما الصحة تارة والفساد أخرى كانا نوعا مستقلا وهذا أظهر فراجع (تفصيله) اعلم أن البيع تعتريه الأحكام الخمسة فيجب في نحو اضطرار ومال مفلس ومجور عليه ويندب في نحو من الغلاء وفي المحاباة للعالم بها ولا لم يشب ويكره في نحو بيع مصحف ودور مكة وفي سوق اختلط فيه الحرام بغيره ومن أكثر ماله حرام خلافا للفرالي وفي خروج من حرام بحيلة كتنجور وباو يحرم في بيع نحو العنب لعاصر الخمر كما مر ويجوز فيما عدا ذلك ومما يجب بيع ما زاد على قوته سنة إذا احتاج الناس إليه ويجبره الحاكم عليه ولا يكره إمساكه مع عدم الحاجة ومما يحرم التسعير على الحاكم ولو في غير المطعومات ولا يحرم البيع بخلافه لكن للحاكم أن يعزر من خالف إذا بلغه لشق العصا فهو من التعزير على الجائر وقيل يحرم ومما يحرم الاحتكار وهو أن يشتري قوتا لا غيره في زمن الغلاء بقصد أن يبيعه بأعلى فخرج بالشراء ما لو أمسك غلة ضيعته ليبيعه في زمن الغلاء بالقصد ما لو اشتراه لنفسه أو مطلقا ثم طرأ له إمساكه لذلك وبزمن الغلاء من الرخص ومكان الغلاء كأن اشتراه من مصر لينقله إلى مكة ليبيعه بأعلى أو من أحد طرفي البلد إلى طرفها الآخر لذلك فلا حرمة في شيء من ذلك على المعتمد عند شيخنا الرملي خلافا لابن حجر في بعض ذلك .

(فصل في تفريق الصفقة وتعددتها) وتفريقها ثلاثة أقسام لأنه إما في الابتداء وضابطه أن يجمع بين عيتين يصح البيع في إحداها دون الأخرى وإليه أشار بقوله خلا وخمرا إلى آخره وإما في الدوام وضابطه أن يجمع بين عيتين يفرد كل منهما بالعقد وتلف إحداها قبل القبض وإليه الإشارة ولو باع عبتين الخ وإما في اختلاف الأحكام وضابطه أن يجمع بين عقدتين لازمين أو جائزين وإليه أشار بقوله ولو جمع في صفقة إلخ وفي إدخال هذا في تفريق الصفقة تجوز لأنه إما صحيح فيهما أو باطل فيهما إلا أن يقال نظرا لجريان قولي تفريق الصفقة فيهما وتعددتها ثلاثة أقسام أيضا لأنه إما بتفصيل الثمن أو بتعدد البائع أو بتعدد المشتري ويدخل فيه تعددهما معا بجعل أو مانعة خلو أو يقال بتعدد العاقدين أو أحدهما (وله باع) خصه لكونه موضوع البحث وإلا فالإجارة والتزويج وغيرهما كذلك (قوله خلا وخمرا) سواء قال في صيغته بعثك الخل والخمر أو عكسه أو الخلين أو الخمريين أو غير ذلك خلافا لبعضهم في ذلك وكذا ما بعده ويؤخذ من ذكر هذه الأمثلة أنه لا بد أن يكون الحرام معلوما مقصودا وإلا بطل العقد في الأول فيهما معا كهذا العبد وعبد آخر أو الفحل رعوسه وورقه وصح بجميع الثمن في الثاني ولا خيار كالدم أو الحشرات مع الجهل أو العمد نعم إن ذكر جملتين وقدم الحرام فلا خلاف أنه يبطل فيهما نحو هذا الخمر مبيع منك وهذا الخل مبيع قاله شيخنا وقال شيخنا م ر كالخطيب يثبت الخيار ولا بد من دوام الولاية حالة العقد وكون أحد الشئيين أولى بالصحة من الآخر فيخرج بالأول إجارة الراهن المرهون مدة تزيد على محل الدين والناظر الموقوف زيادة على ما شرط الواقف من مدة أو أجرة ولو جاهلا بالشرط لغیر ضرورة والزيادة في الربوي وفي خيار الشرط على المدة

وبضم العين وإسكان
الراء (بأن يشتري
ويعطيه دراهم لتكون
من الثمن إن رضی
السلعة وإلا فهبة)
بالنصب روى أبو داود
وغیره عن عمرو ابن
شعب عن أبيه عن جده
أنه عليه السلام نهي عن بيع
العربان أى بضم العين
وسكون الراء لغة ثالثة
وعدم صحته لاشتاله على
شرط الرد والهبة إن لم
يرض السلعة وقد ذكره
الرافعي في الشرح هنا وبه
على أنه من قسم المناهي
الأول وقدمه في الروضة
إلى محله فكان ينبغي
تقديمه هنا أيضا وتقديم
مسألة التفريق للبطلان
فيها **(فصل) (باع)** في
صفقة واحدة (خلا
وخمرا أو عبده وحرأو)
عبده (وعبد غيره أو
مشترا كباغير إذن الآخر)

(قول الشارح بالنصب) أى فهو من جملة الذى شرط فى البيع .

(فصل باع خلا إلخ) (قول الشارح أى الشريك) سيظهر لك حكمة التقييد بالشريك وهو البطلان

أى الشريك (صح) البيع (فى ملكه) من الخل والعبد وحصته من المشترك وبطل فى غيره (فى الأظهر) إعطاء لكل منهما حكمه والثانى يطل فى الجميع تغليبا للحرام على الحلال قال الربيع وإليه رجع الشافعى آخرا والقولان بالأصالة فى بيع عبده وعبد غيره وطردا فى بقية الصور والصحة

فى الأولى دونها فى الثانية وفى الثانية دونها فى الثالثة وفى الثالثة دونها فى الرابعة لما سأتى من التقدير فى الأولين مع فرض تغير الخلقة فى الأولى ولما فى الثالثة من الجهل بما يخص عبد البائع بخلاف ما يخصه من المشترك فى الرابعة ولو أذن له الشريك فى البيع صح بيعه جزما بخلاف ما لو أذن له مالك العبد فإنه لا يصح بيع العبدى فى الأظهر فى شرح المذهب للجهل بما يخص كلا منهما عند العقد والثانى يكتفى بالعلم به بعد توزيع الثمن عليهما على قدر قيمتهما وسكت فى الروضة كأصلها عن الترجيح فى ذلك (فتخير المشتري) بناء على الصحة (إن جهل) كون بعض المبيع نجرا أو غيره بما ذكر بين الفسخ والإجازة لتبعض الصفقة عليه وخياره على الفور كما قاله فى المطلب فإن علم ذلك فلا خيار له كما لو اشترى معيا يعلم عيبه وفيما يلزمه الخلاف

وفى العرايا على خمسة الأصول فإنه لا يصح العقد فى الجميع لخروج العاقد بذلك عن الولاية ويخرج بالثانى الجمع بين أختين مثلا (قوله أى الشريك) قيد به لأن القولين جاريان فى عبد الغير وإن أذن كما يأتى فذكره يوهم القطع فيه مع الإذن كما فى الشريك وليس كذلك فتأمل (قوله تغليبا للحرام) أى واللفظة الواحدة لا تتجزأ صحة وفسادا وغلب الحرام لأنه لا يمكن صحته بخلاف بطلان الحلال ولأنه مانع وقيل العلة للجهل بالثمن فريد عليها ما لا يتأثر بفساد العوض كجمع مسلمة ومجوسية فى عقد (قوله وإليه رجع الشافعى آخرا) قال ابن المنذر وهو مذهب الشافعى وحينئذ فينظر لماذا خالف الأصحاب إمامهم فى هذه وقد يجاب بأن الربيع قال ذلك بحسب ما بلغه ولعل الأصحاب اطلعوا على خلافه أو أن عبارة الربيع أحد قولى الشافعى فتصحفت على الناقل بآخر قوله فعبر بما قاله وقول ابن المنذر مبنى على صحة الرجوع المذكور وقد علمت بطلانه وقول بعضهم إن الإمام الشافعى رجع فى الذكر لا فى الإفتاء لا يعتبر فتأمل (قوله والصحة إلخ) حاصل ما فى المسألة خمسة أقوال أصلها طرق أحدها الصحة فى الأخيرة فقط ويطل غيرها قطعا ثانياها صحته فى الأخيرتين فقط ويطل غيرها قطعا ثالثها صحته فى غير الأولى ويطل فيها قطعا رابعها صحته فى ملكه فى الجميع وهو الأظهر خامسها البطلان فى الجميع فتأمل وسبب قوة الصحة وضعفها أن فى الأولى تغير ذات وفى الثانية تغير وصف وفى الثالثة تنازع كما سبكه (قوله للجهل بما يخص كلا إلخ) أى مع تنازع فى قدر القيمة الموزع عليها الثمن من المالكين لا إلى غاية وقد يشك فيه بأن الرجوع فى القيم لأهل الخبرة (قوله لتبعض الصفقة عليه) أى مع عذره (قوله فلا خيار له) هو المعتمد (قوله وفيما يلزمه) أى حالة العلم (قوله من الحصص) هو المعتمد (قوله قطعا) تغليظا عليه (قوله باعتبار قيمتهما) نعم إن كانا مثليين متفقى القيمة أو مشتركين ولو متقوين فالتوزيع بالأجزاء على المعتمد عند شيخنا (قوله خلا) لأنها تنزل، إليه عادة (قوله رقيقا) لأنه يتصف به كمن التحق بذار الحرب

فى عبده وعبد غيره مع الإذن لكن لك أن تقول سلمنا ولكنها خرجت وإن كان الحكم البطلان (قول الشارح دونهما فى الثانية) أى لأنها على الخلاف فى الثانية وأولى بالبطلان وكذا يقال فى الثانية مع الثالثة وأما الثالثة والرابعة فوجه ما قاله إن فى الرابعة خلاف الثالثة وأولى بالصحة ولذا قال الأئمة يتحصل من جملة الطرق خمسة أقوال الصحة فيما يملكه مطلقا عدمها مطلقا يصح فى المشترك فقط يصح فيه وفى مسألة عبده وعبد غيره يصح فيهما وفى المضموم إلى الحر فقط (قول الشارح بخلاف إلخ) أى فإن التوزيع باعتبار الأجزاء وفى تلك باعتبار القيمة (قول الشارح للجهل) انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو انتفى إذا صاحب العبد حيث يصح فى عبد نفسه مع وجود العلة ثم رأيت السبكي وجه البطلان فى مثل بعناك عبدنا بألف فإن الصفقة تعدد بتعدد البائع وقد جهل كل مقدار الثمن وفيما لو باع وكيل عنهما الصفقة واحدة ولكن الاتحاد والتعدد إنما هو بالنسبة لما يترتب عليهما من الأحكام كالرد بالعيب أما الشرط فلا أن الوكيل قائم مقام الموكل فيما يشترط علمه به كما يقوم مقامه فى الرؤية فكما أنهما إذا اتصفا بحال الوكيل من عدم العلم لا تصح مباشرتهما كذلك وكيلهما لا يقال الجهالة موجودة فى عدم الإذن لأننا نقول تلك صفقة واحدة وهى موضع التفرقة بخلاف الآتى (قول الشارح فإن علم) متعلق بقوله وفيما يلزمه (قول المتن فبخصته إلخ) منه استنبط الإسئوى تخصيص الحكم بما إذا كان الذى لا يصح فيه له قيمة بأن يقصد ولا فيصح العقد بكل الثمن (قول المتن وفى قول بجميعة) إن كان المبيع مما يتقسط الثمن على أجزائه كالمشترك وجب القسط وإن تقسط قيمته كالعبدى وجب المسمى لأن التقسيط يوجب جهالة عند العقد .

الآتى من الحصص أو جميع الثمن وقيل يلزمه الجميع قطعا لأنه التزمه عالما بأن بعض المذكور لا يقبل العقد (فإن أجاز) البيع (فبخصته) أى المملوك له (من المسمى باعتبار قيمتهما) ويقدر الخمر خلا وقيل عصيرا والحر رقيقا فإذا كانت قيمتهما ثلثائة والمسمى مائة وخمسين وقيمة المملوك مائة فخصته من المسمى خمسون (وفى قول بجميعة) وكأنه بالإجازة رضى بجميع الثمن فى مقابلة المملوك للبائع (ولا خيار للبائع) وإن لم يجب له إلا الحصص

لتعديده حيث باع ما لا يملكه وطمع في ثمنه (ولو باع عبديه لتلف أحدهما قبل قبضه) انفسخ البيع فيه كما هو معلوم و (لم ينفسخ في الآخر على

المذهب) وإن لم يقبضه والطريق الثاني ينفسخ فيه في أحد القولين المخرجين من القولين السابقين في بيع عبده وعبده غيره معا (بل يتخير) المشتري بين الفسخ والإجازة (فإن أجاز فيها لصحة) من المسمى باعتبار قيمتهما (قطعا) وطرد أبو إسحاق المروزي في القولين أحدهما بجميع الثمن وضعف بالفرق بين ما اقرن بالعقد وبين ما حدث بعد صحة العقد مع توزيع الثمن فيه عليهما ابتداء (ولو جمع في صفقه مختلفي الحكم كإجازة وبيع أو إجازة و (سلم) كقوله بعثك عبدي وأجرتك داري سنة بكذا وكقوله أجرتك داري شهرا وبعتك صاع قمح في ذمتي سلما بكذا (صححا في الأظهر ويوزع المسمى على قيمتهما) أي قيمة المؤجر من حيث الأجرة وقيمة المبيع أو المسلم فيه والثاني يطلان لأنه قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانقضاء وغير ذلك ما يقتضي فسخ أحدهما فيحتاج إلى

وأسر ورق وتقدر الميتة مذكاة والخنزير عنزاً مثله وإن كبر (قوله لتعديده) أي ولو حكما كتفريط الجاهل ولو عبر بالتفريط كما عبر غيره لشمليهما (قوله لتلف أحدهما) خرج بالتلف ما لو تعيب فله الخيار فإن أجاز لزمه جميع الثمن وتلف أحدهما ما لو تلقا معا بعد قبض أحدهما فلا خيار على الرجوع ويلزمه حصصة المقبوض من الثمن (قوله بل يتخير المشتري) أي لا البائع (قوله باعتبار قيمتهما) فيه ما تقدم (قوله قطعا) عبارة المخرر بلا خلاف وعلى طرد أبي إسحاق فالتعدير بالمذهب أولى (فتنبية) لو كان الثالف أحد فردتي خف فهل تقوم الأخرى منفردة أو مجموعة مع التالفة مال شيخنا الطبرلاوي إلى الأول وفيه نظر لأنه خف من غير تعدد فحرره (قوله مختلفي الحكم) أي عقدين مختلفي الحكم وما قيل إنه أسقطه من المخرر ليشمل غير العقدين فيه نظر وقد صرح به في المنهج مقيدا له بكون العقدين لازمين أو جائزين ويطلب في غيرهما مطلقا واعتمد شيخنا الصحة في الجمع بين الجعالة والبيع المعين وإنما قيد الصحة باختلاف الحكم لأجل محل الخلاف فيصح في المتفقين جزما كالشركة والقراض كأن يخلط ألفين له بألف وآخر ويقول شاركك على أحدهما وقارضتك على الآخر لاتفاقهما في القبض والتصرف وغيرهما لأن اختلاف الأحكام إما بوجود التأنيث كالإجازة ووجوب عدمه كالبيع أو بوجوب قبض رأس المال في المجلس كالسلم وعدم وجوبه كالبيع وإن جاز أو غير ذلك (قوله بعثك عبدي) (إخ) أفاد أنه لا بد أن يكونا في عينين بعوض واحد فإن كانا في عين واحدة بطل جزما أو بعوضين صح جزما كما قاله العراقي (قوله سنة) عائدا إلى أجرت وانظر ما لو قصد رجوعه إلى بيع أيضا هل يبطل محرره ويتجه البطلان (قوله يعرض) أي يوجد أو يطرأ على العقد (قوله وغير ذلك) أي مما يقتضي البطلان كالتوقيت في البيع وعدمه في الإجازة (قوله فسخ أحدهما) أي أو انفساخه كما مر (قوله ألا ترى) (إخ) أي فهذا عقد واحد فيه جهل بالتوزيع حاله وجوده لم يبطل فأولى أن لا يضر مثله في العقدين وفارق عدم الصحة في عبده وعبده غيره كما مر لما تقدم من التنازع (قوله أو يبيع ونكاح) ومثله يبيع وخلع فيصح الخلع وفي البيع والمسمى القولان (قوله عبدها) خرج عبد

(قول المتن لم ينفسخ في الآخر على المذهب) لاتناء علني البطلان فيما سلف وهما الجمع بين الحلال والحرام والجهل حال العقد والطريق الثاني سوى بين الفساد الطارئ قبل القبض وبين المقارن كما سويتا بينهما في الرد بالعيب (قول الشارح وإن لم يقبضه) فإن قبضه ففيها خلاف مرتب وأولى بعدم الانفساخ وإن تلف بعد قبضه ففيه خلاف المقبوض غير الثالف وأولى بعدمه لكن هذه الأخيرة لا خيار فيها لتأكد العقد بتلف البعض بعد القبض (قول المتن في صفقة) عبر المخرر بعقدين مختلفي الحكم فورد عليه ما لو باع صاع حنطة وثوبا بصاع شعير ونحوه فإنه يتخرج على القولين وكذا لو باع عبدين في صفقة وشرط الخيار أو زيادته في أحدهما دون الآخر وقد سلم المؤلف من ذلك لكن يرد عليه بيع شقص مشفوع وسيف فإنه لا يتخرج على القولين كما يرد عليهما معا ما لو خلط ألفين بألف لغيره وقال شاركك على أحدهما وقارضتك على الأخرى فإنه يصح ولا يتخرج على هذا الخلاف قال الإسنوي عقب هذا ولك أن تبحث فتقول هل لذكر الاختلاف بعد ذكر العقدين معنى أم هو تكرار ما أقول وهذا الذي قاله أخيرا يصدقك عن الاعتراض عليه في إيراد مسألة القراض والشركة على المخرر فتأمل في شرح الروض وإنما قيد والعقدين باختلاف حكمهما لبيان محل الخلاف فإن المتفقين كقراض وشركة يصح فيهما جزما (قول المتن صححا) كما لو باع شقصا وسيفا (قول الشارح باختلاف أسباب الفسخ) (إخ) كاشتراط قبض رأس المال في السلم والتوقيت في الإجازة وغير ذلك قال الإسنوي لما كان في الحكم بالبطلان لأجل هذا التفريق قولان عبر عنهما بقولي تفريق الصفقة (قول الشارح عبدها) خرج ما لو قال زوجتك بنتي وبعتك عبدي بكذا فإنه ينبنى على القولين

التوزيع ويلزم الجهل عند العقد بما يخص كلا منهما من العوض وذلك محذور وأجيب بأنه لا محذور في ذلك ألا ترى أنه يجوز بيع ثوب وشقص من دار في صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتيج إلى التوزيع اللازم له ما ذكر (أو يبيع ونكاح) كقوله زوجتك بنتي وبعتك عبدها وهي

في حجره (صح النكاح ولى البيع والصدقات القولان) السابقان أظهرهما صحتها ويوزع المسمى على قيمة المبيع ومهر المثل والثاني بطلانها ويجب مهر المثل وأعاد المصنف المسألة في كتاب الصداق بأبسط مما ذكره هنا (وتعدد الصفة بتفصيل الثمن كبعثك ذاك بكذا وذا بكذا) فيقبل فيها وله رد أحدهما بالعيب

(وتعدد البائع نحو بعناك هذا بكذا فيقبل منها وله رد نصيب أحدهما بالعيب (وكذا بتعدد المشتري) نحو بعناك هذا بكذا فيقبلان (في الأظهر) كالبائع والثاني لا لأن المشتري بان على الإيجاب السابق فالنظر إلى من صدر منه الإيجاب ولو ولمر أحد المشتريين نصيبه من الثمن فعلى الأول يجب على البائع أن يسلمه قسطه من المبيع كما يسلم المشاع وعلى الثاني لا يجب حتى يولى الآخر نصيبه كالموعد المشتري لثبوت حق الحبس (ولو وكلاهما أو كليهما) في البيع أو الشراء (فالأصح اعتبار الوكيل) في اتحاد الصفة وتعدد ما يتعلق أحكام العقد به كروية المبيع وثبوت خيار المجلس وغير ذلك والثاني اعتبار الموكل لأن الملك له وصحة في المحرر في أكثر نسخه كما قاله في الدقائق تبعاً لتصحيح الوجيز ونقل في الشرحين تصحيح الأول عن الأكثرين ولو خرج ما اشتراه من وكيل عن اثنين أو من وكيلين عن واحد معيافعل الأول له رد نصفه في الصورة الثانية دون الأولى وعلى الثاني ينعكس الحكم ولو

غيرها ولو هو الولي فيبطل البيع والصدقات وعدها مثال فتوبها ونحوه كذلك (قوله في حجره) أو رشيدة وأذنت في البيع (قوله ومهر المثل) وتملك ما قابله إن كان قدر مهر المثل فأكثر وإلا يبطل فيه ورجع إلى مهر المثل إلا إن كانت رشيدة وأذنت فيه ويوزع في هذه على ما أذنت لا على مهر المثل تأمل (قوله بتفصيل الثمن) أى مع تفصيل المبيع وكون ذلك من المبتدى سواء فصل الثاني أيضاً أو لا كما يأتي فإن فصل الثاني فقط فقد مر في الصيغة أنه إن قصد تعدد العقد لم يصح والأصح (قوله كبعثك ذاك بكذا الخ) فلا بد من تفصيل المبيع ومن ذكر ثمن الأول عقبه سواء أعده جنس المبيع والثمن أو لا فليس من التعدد بعثك ذاك ذاب عشرة من الدراهم أو الدنانير أو منهما ولا بعثك ذاب عشرة من الدراهم وعشرة من الدنانير (تفصيله) لو قال بعثك ذاك ذاك الأول بكذا والثاني بكذا أو قدم الثاني على الأول فهل الصيغة في ذلك صحيحة وهى من التعدد أو لا كل محتمل وينتج فساد الصيغة فراجع (قوله فيقبل فيها) وإن لم يفصل فإنه قبل أحدهما لم يصح على المعتمد لعدم المطابقة وقد يكون للبائع غرض في بيعهما معا دون أحدهما (قوله بعناك) سواء قاله معا أو مرتباع الفور من الثاني كما يأتي ودخل في الترتيب ما لو قال أحدهما بعثك نصفه بكذا وقال الآخر كذلك فحرره (قوله فيقبل منهما) فيه مثل ما قبله (قوله فيقبلان) أى معا أو مرتبا كما مر لم يطل الفصل وإلا يبطل فيهما معا فيتوقف صحة قبول الأول قبل الثاني فوراً (قوله ولو وفى) أى وفى كفى بعض النسخ أى دفع (قوله فى البيع أو الشراء) وكذا سائر العقود إلا في الرهن والشفعة فالعبرة فيهما بالموكل نظر الاتحاد الدين والملك والحق بهما العرايا (قوله اعتبار الوكيل) ومثله الولي والوصى والقيم والحاكم في مال عاجز هم (قوله تصحيح الأول) هو المعتمد .

[باب الخيار]

هو اسم من الاختيار أى طلب غير الأمرين وهو عارض على العقد ثم يثبت في بعض أفراده أعنى خيار المجلس قهراً حتى لو نفى فسد العقد وكون الأصل في العقد اللزوم بمعنى أن الغالب أو اللائق بوصفه ذلك وهو نوعان خيار ترو وله سببان المجلس والشرط وخيار نقيصة وهو المتعلق بالعيب ويلحق به الخلف والفلس والتحالف واختلاط الثمار وتلقى الركبان فقول بعضهم ينطرق الفسخ إلى البيع بعد صحته بأحد أسباب سبعة خيار المجلس والشرط والعيب والخلف والتحالف والإقالة وتلف المبيع قبل قبضه غير موف بالمراد فتأمل

فيما لو كان لكل شخص عبد فباع عبيدهم رجل بثمن واحد باذنه فان أبطلنا البيع وهو الأصح صح النكاح هنا بمهر المثل وإن صححتاه كان في مسألة القولان المذكوران هنا (قول المتن صح النكاح) وذلك لأنه لا يفسد بفساد الصداق فرجع القولان للصدقات والبيع (قول المتن وتعدد الصفة الخ) لما كان الخلاف السابق في الفصل عند اتحاد الصفة دون التعدد شرع في بيان ما به الاتحاد والتعدد لأجل ذلك ولما يترتب عليه من الرد بالعيب وغيره (قول الشارح فيقبل فيها) أى ولو من غير تفصيل لأن القبول ينحط على الإيجاب وقوله الآتي فيقبلان لو قبل أحدهما فقط لم يصح كذا في الروضة وشرح المذهب هنا وقد خالف ذلك الأذعن وغيره ونقل عن جمع كثير من الأصحاب الصحة وأنه في المذهب صححتها في غير هذا الباب، والمسألة مبسطة في شرح الروض والقوت وغيرهما وكذا القول في مسألة البائع إذا قبل المشتري من أحدهما فقط بما يخص نصيبه (قول الشارح فيقبلان) لو قبل أحدهما نصفه لم يصح واختار ابن الرفعة تبعاً لطائفة الصحة إذ لو توقفت صحة قبول أحدهما على قبول الآخر لم يصح العقد وفي شرح الروض لو قبل مرتباً لم يطل الفصل صح هـ .

[باب الخيار]

(قول المتن في أنواع البيع) دخل فيه الإقالة وبيع الأب لطفله وعكسه وكذا قسمة الرد نعم لا خيار في

خرج ما اشتراه وكيل عن اثنين أو وكيلان عن واحد معيافعل الأول للموكل الواحد ونصفه وليس لأحد الموكلين رد نصفه وعلى الثاني ينعكس الحكم .

[باب الخيار]

هو شامل لخيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وستأتى الثلاثة (يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف وبيع الطعام بطعام والسلم

والتولية والتشريك

وصلح المعاوضة) قال

عليه السلام: «البيع بالخيار

ما لم يتفرقا أو يقول

أحدهما للآخر اختر»

[رواه الشيخان]

ويقول قال في شرح

المهذب منصوب بأو

بتقدير إلا أن أو إلى أن ولو

كان معطوفا لكان مجزوما

ولقال أو يقل وسيأتي

السلم وما بعده وتقدم ما

قبله واحترز بذكر

المعاوضة عن صلح

الخطيطة فليس يبيع ولا

خيار في غير البيع كاسيأتي

(ولو اشترى من يعتق

عليه) من أصوله أو فروعه

بنى الخيار فيه على خلاف

الملك (فإن قلنا الملك في

زمن الخيار للبائع أو

موقوف لهما الخيار) كما

هو الأصل (وإن قلنا

للمشتري تغيير البائع

دونه) فلا يمكن من إزالة

الملك وهذه أقوال سيأتي

توجيهها في خيار الشرط

أظهرها الثاني فيكون

الأظهر في شراء من يعتق

عليه ثبوت الخيار لهما ولا

يحكم بعقده على كل قول

حتى يلزم العقد فيتبين أنه

عتق من حين الشراء ولو

باع العبد من نفسه ففي

ثبوت الخيار وجهان

رجح في شرح الصغير

وشرح المهذب النفى

(ولا خيار في الإبراء

والنكاح والهبه بلا

ثواب) لأنها ليست بيعا

وفي شمول خيار التروى للمجلس وللشرط لا ما قابلهما نظر لأنه إن أريد بالتروى الشامل في ثبوت الخيار وعدمه فهو خاص بخيار الشرط أو الشامل في الفسخ والإجازة فهو عام في الأقسام الثلاثة فتأمل (قوله يثبت خيار المجلس) خلافا للإمام مالك رضى الله عنه ولو حكم بنفيه حاكم نقض حكمه لأنه وإن كان رخصة فقد نزل منزلة العزيمة بنفيه كما مر (قوله في أنواع البيع) أى في أفراد ما يقع العقد فيه بيعا شرعا ولو بغير لفظ البيع وفي مفهوم ذلك التخصيص بنحو الإقالة لثبوت الخيار فيها ومن منطوقه التخصيص بنحو بيع العبد من نفسه والبيع الضمنى إذ لا خيار فيهما كالشفعة ولذلك كان الأولى في تعريفه أن يقال يثبت خيار المجلس في كل عقد معاوضة محضة واقعة على العين لازمة من الجانبين ليس فيها قهري ولا جارية مجرى الرخص فخرج نحو الهديّة والنكاح والإجازة والشركة والرهن والكتابة والشفعة والحوالة نعم يقال حق الممران وقع بلفظ البيع ثبت فيه الخيار أو بلفظ الإجازة فلا ويثبت بلفظ الإقالة وإن كان الأرجح أنها فسخ وسيأتي ما فيه زيادة على هذا (قوله وصلح المعاوضة) أى المحضة على عين فأما الصلح على الدية في غير دم العمد فباطل وفيه غير محضة وعلى منفعة إجازة فلا خيار فيهما (قوله ولو كان معطوفاً إلخ) فيه تسليم صحة العطف وليس كذلك ولهذا عزاه الشارح لقائله ليبراً منه فإنه فاسد لانتقضائه خلاف المطلوب لأن المقصود نفى الخيار بوجود أحدهما والعطف يقتضى ثبوته معه وقول بعضهم إن العطف بأو بعد النفي يتوجه إلى نفىهما معا هو استعمال عرفي ولا يصح هنا أيضاً وأصل اللغة واستعمالها الأول فتأمل (قوله وسيأتي) أى من أمثلته (قوله بنى الخيار) هو هنا وفيما يأتي بمعنى الاختيار الذى هو الإجازة والفسخ والمراد بنى أثره الذى هو ما ذكر وإلا فالخيار ثابت لهما قهراً بمجرد العقد بلا خلاف (قوله في زمن الخيار) أى خيار الشرط فالخيار هنا مبنى على الملك المبنى على الخيار في الشرط لهما (قوله أظهرها الثاني) وهو الموقف فالممكن هنا أقوال ثلاثة لأن الخيار هنا لا يتصور ثبوته لأحد العاقلين ابتداء نعم يتصور ثبوته للبائع ابتداء في بيع من أقر المشتري بحريته لأنه من جهة المشتري ابتداء فيتصور هنا ستة أقوال لكن قول الشارح من أصله وفرعه لا يشمل لأنه لا يناسب ما سيأتي بقوله أظهرها الثاني فتأمل (قوله ولا يحكم بعقده إلخ) وإن كان الثمن حالاً وتسلمه المشتري (قوله من حين الشراء) شامل لما إذا قلنا الملك للبائع وبه صرح الإسنوى ولا منافاة فيه لأن ملكه مزلزل لعدم انفراده بالخيار فتأمل (قوله النفى) أى نفى الخيار للعبد ولسيده ومثله البيع الضمنى ولا خيار فيه للبائع ولا للمشتري الذى وقع

الحوالة ولا في غير قسمة الرد وإن جعلناهما بيعاً ولا في بيع العبد من نفسه (قول المتن كالصرف) هو النقد بالنقد (قول الشارح ما لم يتفرقا) أى من مكانهما بدليل قصة ابن عمر راوى الخبر (قول الشارح ولو كان معطوفاً إلخ) المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفاء التفرق أو مدة انتفاء قول أحدهما للآخر اختر فيقتضى ثبوته في الأولى وإن انتفت الحالة الثانية بأن قال أحدهما للآخر اختر وثبوته في الثانية وإن انتفت الأولى بأن تفرقا والتخلص منهما بما قال النووى رحمه الله هكذا ظهر لى في فهم هذا المحل فليتأمل (قول الشارح واحترز إلخ) هو مسلم لكن عبارته شاملة للصلح على المنفعة والصلح عن الدم ولا خيار فيهما ويجاب عن الأولى بأنه إجازة والمؤلف قال في أنواع البيع (قول الشارح فليس يبيع) بل هو إبراء إن كان في دين وهبة إن كان في عين وكل منهما لا خيار فيه (قول المتن لهما الخيار) عبارة الإسنوى لوجود المقتضى له بلا مانع (قول المتن وإن قلنا للمشتري إلخ) لو كان الخيار لهما ثم ألزمه البائع فينبغي أن ينقطع خيار المشتري لأن الملك صار له (قول الشارح لئلا يتمكّن إلخ) عبارة غيره لأن مقتضى ملكه له أن لا يتمكن من إزالته وإن ترتب عليه العتق فلما تعذر الثاني بقى الأول (قول الشارح من حيث الشراء) هو مشكل إذا جعلنا الملك للبائع وحده (قول الشارح لأنها ليست بيعاً) أى ولأنه لا معنى للخيار في الهبة والإبراء لأن دفع الغبن الذى هو حكمة ثبوت الخيار مفقود فيهما وكذا النكاح لأنه لا يصدر في الغالب إلا بعد

والحديث ورد في البيع (وكذا ذات الثواب والشفعة والإجارة والمساقاة والصدائق في الأصح) في المسائل الخمس لأنها لا تسمى بيعا والثاني يثبت فيها لأن الهبة بثواب في المعنى بيع والشفيع في معنى المشتري له الرد بالعيب والإجارة بيع للمنافع والمساقاة قريب منها والصدائق عقد عوض

فإن فسخ وجب مهر المثل ومثله عوض الخلع فلا خيار فيه ولا في الحوالة على الأصح قال القفال وطائفة الخلاف في الإجارة في إجارة العين وأما إجارة الدمة فيثبت فيها الخيار قطعا كالسلم (وينقطع) الخيار بالتخاير بأن يختارا لزومه) أي العقد بهذا اللفظ أو نحوه كأرضيته أو أجزائه (فلو اختار أحدهما) لزومه (سقط حقه) من الخيار (وبقي) الحق فيه (للاخر) ولو قال أحدهما للاخر اختر سقط خياره لتضمنه الرضا بالزوم ويدل عليه الحديث السابق وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم العقد والآخر فسخه قدم الفسخ (و) ينقطع الخيار أيضا (بالتفريق بينهما) للحديث السابق وبحصل المراد منه بمفارقة أحدهما الآخر وكان ابن عمر راوى الحديث إذا بايع فارق صاحبه رواه البخارى وروى مسلم قام بمشى هنية ثم رجع (فلو طال مكثهما أو قاما وقاشيا منازل دام خيارهما) وإن زادت المدة على ثلاثة أيام وقيل ينقطع

العتق عنه لأن مقصود العاقلين بهذا العقد العتاق وبهذا فارق شراء بعضه (قوله لا تسمى بيعا) أى عرفا (قوله في المعنى بيع) وهذا هو المعتمد (قوله والشفيع) أى في عقد الأخذ بالشفعة في معنى المشتري أى في عقد البيع الأول أو المراد المشتري من حيث هو ويدل لهذا تعليقه بقوله له أى للشفيع الرد بالعيب ولا خيار للمشتري في عقد الأخذ قال شيخنا لا قبل الأخذ ولا بعده وهو ظاهر إن لم يكن في مجلس عقد شرائه وإلا فالوجه بقاء الخيار له حتى لو فسخ بطل أخذ الشفيع فراجع ولا خيار في قسمة غير الرد وإن وقت بالتراضى (قوله والصدائق عقد عوض) فعليه يثبت الخيار لكل من الزوجين (قول ومثله عوض الخلع) لكن عليه يثبت الخيار للزوج فقط لأن البضع حقه (قوله فيثبت فيها الخيار قطعا) هو غير معتمد وتفارق السلم بأن شأن الإجارة أن تلتف المنفعة فيها زمن الخيار دونه مع أنها لم تنعقد بلفظ البيع (قوله أو نحوه) منه التقابل بعد القبض فيبطل الخيار في العقد الأول (قوله وبقي الحق للاخر) نعم إن كان يعتق عليه سقط خياره أيضا فقول المنهج ولو مشتريا لا حاجة لهذه الغاية إلا أنها توطئة لما بعدها للإيضاح (قوله ويدل عليه) أى على السقوط المفهوم من سقط (قوله قدم الفسخ) وإن تأخر أو كان في البعض فيفسخ في الكل قهرا عليه وكذا في خيار الشرط والعيب وسيأتى فعلم أنه يسرى فسخه على صاحبه دون إجازته ولو قال فسخت أجزت أو عكسه عمل بأول كلامه (قوله بالتفريق) منهما أو من أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا أو هاربا وإن منع الآخر من حقوقه وإن لحقه بقى خيارهما ما لم يتباعد ومشى أحدهما للاخر لو تباعا من بعد كالتفريق ولو فارق مكرها بحق بطل خيارهما أيضا كأن وقع التبايع في ملك شخص بغير إذنه فأخرج أحدهما أو أخرجهما مرتبا أو بغير حق لم يبطل خياره وإن لم يسد فمه وبجلس زوال الإكراه هو مجلس خياره وأما الآخر فإن تبع المكروه أو منع حقوقه بقى خياره وإلا بطل كذا قاله شيخنا لكن تقدم في الربا أنه يبقى خيار الآخر مادام في المجلس مطلقا كالمكروه فإن فارق مجلسه بطل خياره وحده وهذا هو الذى يتجه هنا أيضا وإليه مال شيخنا ثانيا وسيأتى هنا في الحى مثله وفارق ما مر في الهارب بوجود الاختيار من المفارق ثم والنائم كالمكروه فيبقى خياره قال ابن حجر (قوله يبدنيهما) ولو تقدير اكولى باع ماله لطفله أو عكسه فينقطع خيارهما بمفارقتهم مجلسه وقياسه في المتصقين كذلك ونقل عن شيخنا الخطيب بقاء الخيار لهما دائما مخرج بذلك بناء حائل بينهما ولو بإذنهما أو فعلهما فلا يبطل الخيار به (قوله منه) أى التفريق (قوله دار صغيرة) ومثلها السفينة

تأمل واحتياط وكذا لا خيار في كل عقد جائز من الطرفين أو أحدهما لأن جوازه مغن عن الخيار (قول المتن وكذا ذات الثواب) قال السبكي أى مع الحكم بأنها هبة وإنما يكون ذلك على القول الضعيف اهدأى ويكون من القبض بخلاف ما إذا قلنا إنها بيع فإنه يكون من العقد (قول الشارح لأنها لا تسمى بيعا) وأيضا ثبوته في الشفعة يكون من أحد الطرفين فيبعد والإجارة عقد غرر والخيار غرر فلا يضم إليه والمساقاة كالإجارة والصدائق تابع للنكاح (قول الشارح والثاني يثبت إلخ) اعلم أن الشفيع لابد في ملكه بعد الأخذ من إعطاء الثمن أو رضا المشتري بذمته أو حكم الحاكم قال الإسئوى يجب أن يكون فرض الخلاف بعد واحد منها وإلا فله الرد قطعا (قول الشارح والشفيع) أى أما المشتري فلا خيار له قطعا ولذا اتجه منه الخيار فيها لأنه يبعد ثبوت خيار المجلس في أحد الطرفين دون الآخر (قول الشارح والصدائق عقد عوض) أى فهو مستقل لاتابع (قول الشارح على الأصح) مقابله في الخلع يقول بثبوت الخيار للزوج فقط فإذا فسخ وقع الطلاق رجعيا وسقط العوض (قول الشارح كالسلم) الفرق بينهما عسر (قول المتن بأن يختار لزومه) من صيغ ذلك أبطلنا الخيار أو أفسدناه (قول الشارح وبقي الحق إلخ) أى كما في خيار الشرط (قول المتن يبدنيهما) خرج التفريق بالروح وهو الموت كما سيأتى (قول المتن العرف) أى لأنه نص

بالزيادة عليها لأنها نهاية الخيار المشروط شرعا (ويحترق في التفريق العرف) فما يعده الناس تفرقا يلزم به العقد فإن كانا في دار صغيرة فالتفريق بأن يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبأن ينتقل أحدهما من صحنها إلى صفتها أو بيت من بيوتها أو في صحراء أو سوق

فإن يولى أحدهما ظهره ويمشى قليلا (ولو مات) أحدهما (لى المجلس أو جن فالأصح انتقاله) أى الخيار (إلى السوارث والولى) ويتولى الولى ما فيه المصلحة من الفسخ والإجازة فإن كانا فى المجلس فواضح أو غائبين عنه وبلغهما الخيار امتد الخيار لهما امتدادا المجلس بلوغ الخيار وقيل لا يمتد بل يكون على الفور ومقابل الأصح سقوط الخيار لأن مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان وفى معناها مفارقة العقل لسقوط التكليف بهما وعبر فى الروضة فى مسألة الموت بالأظهر وهو منصوب ومقابلة مخرج فيصبح التعبير فيهما بالأصح تغليباً للمقابل كما يصح بالأظهر تغليباً للمنصوص ولكل من المتبايعين فسخ البيع قبل لزومه (ولو تنازعا فى التفرق أو الفسخ قبله) أى قبل التفرق بأن جاءا معاودا على أحدهما التفرق قبل الجبى وأنكره الآخر لفسخ أو اتفاقا على التفرق وادعى أحدهما الفسخ قبله وأنكره الآخر (صدق الثانى) يمينه لموافقته للأصل .

(فصل) (لهما) أى لكل من المتبايعين (ولأحدهما شرط الخيار) على الآخر المدة الآتية

الصغيرة بأن تنجر بهجره ولو مع غيره عادة فى بر أو بحر والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة (قوله فأن يولى أحدهما ظهره) ليس قيذا (قوله ويمشى قليلا) أى زيادة على ثلاثة أذرع على الراجح (قوله ولو مات) هو وما بعده مفهوم بدينهما (قوله أو جن) وكذا لو أغشى عليه وأيس من إفاقته أو طالت مدته وإلا انتظر وقال شيخنا لا ينتظر مطلقا وكذا عجز مكاتب وخرس لمن لم تفهم إشارته وليس كاتباً والولى فى المغمى عليه والأخرس المذكور هو الحاكم فينصب من يتصرف عنهما كالطفل الذى لا ولى له نعم لو عقد مجنون فأفاق أو الصبي فبلغ رشيدا لم ينتقل لهما الخيار بل يبقى للولى على المعتمد (قوله إلى الوارث والولى) هذا إذا كان الميت أو المجنون متصرفا عن نفسه وإلا انتقل لمن هو نائب عنه كما لو عزل لالولى المجنون ولا لوارث الميت فإن لم يكن من ناب عنه أهلا كطفل نصب الحاكم من يتصرف عنه (قوله امتدادا المجلس بلوغ الخيار) والعبرة بالأخير منهم لو تعدوا فلا يعتبر لمن قبله مجلس وينقطع خيارهم بمفارقته ولو فسخ بعضهم ولو قبل علمه بالموت انفسخ العقد فى الكل وهذا بخلاف الفسخ بالعيب لو تعدد المشتري فإنه فيه يفسخ فى حصة الفاسخ منهم فقط لوجود الجابر فيه لاهنا ولأن العقد هنا واحد تعدد مستحقه وأما الحى فالعبرة فى حقه مجلسه فمتى فارقه انقطع خياره ولا يضر نقل الميت عن المجلس لانتقال الخيار عنه وكذا من ألحق به (فقهيته) لو كان البيع بالمكاتبه والمعتبر مجلس كل منهما بعد قبول المكتوب إليه فمن فارقه منهما بطل خيارهما وكذا قاله شيخنا فراجع مع ما مر فى البيع الذى اعتبر فيه مجلس المكتوب إليه وحده بعد قبوله وهو الوجه هنا أيضا (قوله وفى معناها مفارقة العقل) فينتقل الخيار لوليه فإن أفاق فى زمن الخيار عاد له (قوله فيهما) أى فى النص ومقابله (قوله صدق الثانى) وليس لمدعى الفرقة الفسخ ولو اتفقا على الفسخ والتفرق واختلفا فى السابق منهما فكما فى الرجعة (فرع) لو اختلفا فى الربوى فادعاه أحدهما بعد القبض وأنكر الآخر صدق الأول لبقاء الصحة والآخر لعدم لزوم قاله شيخنا الرملى وفيه نظر فراجع .

(فصل فى خيار الشرط) أى التروى الناشئ عن الشرط فهو مضاف إلى سببه (قوله لهما ولأحدهما) (الخ) هو بيان لمن يقع منه الشرط فلا يصح وقوعه من أجنبى لهما ولا لأحدهما ومعنى وقوعه منهما أن يتلفظا به كأن يقول المبتدئ منهما بعثك ذا بكذا بشرط الخيار لى ثلاثة أيام^(١) فيقول اشتريته بذلك بشرط الخيار لك ثلاثة أيام ومعنى وقوعه من أحدهما أن يتلفظ به المبتدئ منهما ولا بد من موافقة الآخر عليه ولو بالسكوت كأن يقول بعثك كذا بكذا بشرط الخيار لى مثلا فيقول اشتريته على ذلك فلا اعتراض ولا إشكال وأما المشروط له فيجوز أن يكون هما أو أحدهما معينا أو أجنبى كذلك (قوله على الآخر) لو قال لهما أو لأحدهما أو لأجنبى لكان أولى كما علمت لكنه راعى تعيين المشروط له ليخرج ما لو قال بشرط الخيار لأحدنا مثلا فلا يكتفى ويفسد العقد كما لو سكت عنه الأول أو نفاه الثانى ولو قال بشرط الخيار يوما ولم يقل لنا ولا لى

للشارع ولأهل اللغة (قول المتن فالأصح انتقاله) أى قياسا على خيار الشرط والعيب (قول الشارح فيهما) الضمير فيه يرجع للمنصوص ومقابله (قول الشارح ولكل من المتبايعين) توطئة لما بعده (فرع) لو اتفقا على التفرق والفسخ واختلفا فى السابق قال بعض الشارحين من سبق بدعوى الفسخ قبل قوله وإن سبق بدعوى التفرق أو تساوبا فى دعوى الفسخ والتفرق صدق الثانى للفسخ (قول الشارح لموافقته للأصل) ولم يخرجوا الأولى عند طول الزمن على تعارض الأصل والظاهر خلافا لبحث الرافعى رحمه الله ولا نظروا فى الثانية إلى كون مدعى الفسخ أدرى بتصرفه خلافا لوجه مرجوح صححه الماوردى .

(فصل فى خيار الشرط) (قول الشارح على الآخر الخ) دفع لما قيل عبارته لا تفيد من بشرط الخيار له

(في أنواع البيع) لما سياتي (إلا أن يشترط) في بعضها (القبض في المجلس كروى ومسلم) فلا يجوز شرط الخيار فيه وإلا أدى إلى بقاء علة فيه بعد التفرق والقصد منه أن يتفرقا ولا علاقة بينهما (وإنما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام) فلو كانت مجهولة أو زائدة على ثلاثة بطل العقد والأصل في ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يبتدع في البيوع فقال له رسول الله ﷺ : «من بايعت فقل له لا خلافة» [ورواه البيهقي وابن ماجه] بإسناد

حسن كما قاله في شرح المذهب بلفظ إذا بايعت فقل لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام وسمى الرجل في هذه الرواية حبان بن منقذ بفتح المهملة وبالموحدة وفي الرواية التي قبلها منقذا والده بالمعجمة وخلافة بكسر الخاء المعجمة وبالموحدة قال في شرح المذهب وهي الغبن والخديعة وفي الروضة كأصلها اشترى في الشرع أن قول لا خلافة عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام والواقعة في الحديث الاشتراط من المشتري وقيس عليه الاشتراط من البائع ويصدق ذلك باشتراطهما (وتحسب) المدة المشروطة من الثلاثة فما دونها (من العقد) الواقع فيه الشرط (وقيل من التفرق) شرط في العقد أو بعده لأن الظاهر أن الشرط يقصد بالشرط

مثلا فهو لما قاله شيخ الإسلام وقيل للقائل فقط (قوله في أنواع البيع) أي في كل فرد منها سواء في جميع البيع أو في بعضه وإن تفرقت به الصفقة (قوله في بعضها) أي الأنواع فيمتنع شرط الخيار فيه وهو خمسة أفراد الربوى والسلم واقتصاره عليهما لا متناع شرط الخيار فيهما من الجانبين مطلقا ومن يعتق عليه أن شرط الخيار له وحده كما سيذكره والمصرة^(١) إن شرط الخيار للبائع أولهما وما يسرع فساد إن شرط الخيار مدة يفسد فيها فالكاف فيمن عبر بها تمثيلية وأما البيع الضمني وبيع العبد من نفسه فهما عقد عتاقة فليس فيهما خيار مجلس ولا شرط (قوله فيه) أي البعض (قوله إلى بقاء علة) أي شأن الشرط ذلك (قوله مدة) خرج ما لو قال بشرط الخيار أو بشرط أن أشاور فلا يصح العقد وهذا أحد شروط خمسة وبقي منها كون المدة معلومة متصلة بالشرط متوالية لا تزيد على ثلاثة أيام (قوله ثلاثة أيام) فإن زاد عليها بطل العقد (قوله مجهولة) هو محترز معلومة ولم تحمل المدة على الثلاثة المعهودة شرعا لأن الخيار طارئ فاحتيط له فلا يصح بطلوع الشمس ويصح بوقت طلوعها وقال شيخنا بصحة الأولى أيضا حملا على وقت طلوعها واللحظة أقل زمن فيحمل عليه والساعة كذلك فإن قصدا الساعة الفلكية أو الزمانية وعرفا مقدار درجتها حالة العقد صبح وإلا لم يصح كما لو اختلف قصدهما (قوله سلعة) قال ابن حجر هي بكسر السين اسم لخروج في البدن^(٢) ابتداءها من الحمصة إلى البطيخة وبالفتح اسم لما يباع الذي هو المراد هنا (قوله بالمعجمة) أي مع ضم الميم وسكون النون وكسر القاف وأصله المنجى من الشدة (قوله عهدة ثلاثة) بالإضافة أو بتوئين عهدة وثلاثة بدل منها (قوله الغبن والخديعة) أي لغة (قوله اشترى في الشرع) أي فهو معناها شرعا فإن لم يعرفاه بطل العقد (قوله من المشتري) كقوله ابتعتها (قوله ويصدق ذلك) فهو من أفرادها أيضا (قوله الواقع فيه الشرط) هو إشارة إلى أن المعتبر الشرط ولو ذكره المصنف لكان أولى (قوله يورث جهالة إلخ) فيه نظر لأن المدة معلومة وجهالة وقت التفرق لا يضر في علمها فاقم (قوله صح الشرط) وأول المدة من العقد (قوله ولو شرط الخيار بعد العقد إلخ) هو مفهوم قول الشارح الواقع إلخ لإفادة أن المعتبر في المدة الشرط لا العقد كما مر (قوله حسب المدة على الأول من وقت الشرط) هو للمعتمد سواء مضى قبل الشرط ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر لأن خيار المجلس لا ضابط له ولو

(قول المتن كروى ومسلم) الأول يشترط فيه القبض من الطرفين والثاني من أحدهما واعلم أنه لا يجوز شرطه في الشفعة والحوالة وعوض الخلع بلا خلاف ولا في الهبة بثواب والإجارة وإن ثبت فيهما خيار المجلس سبكي (قول المتن لا تزيد إلخ) أي لأن الأصل امتناعه لكونه مخالفا لوضع البيع فإنه يمنع نقل الملك أو لزومه والثلاث قد وردت فيبقى ما عداها الأصل واعلم أن الأصل في كون الثلاث مدة قرية معتبرة قوله تعالى : ﴿هو ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب فعقروها فقال تمسوها في داركم ثلاثة أيام﴾ قال الإسنوي وإنما لم يخرج الزيادة على تفريق الصفقة لأن الجمع هنا بين ما يجوز في الشرط والشروط الفاسدة ميظنة للعقد (قوله الشارح منقذ) هو بالذال المعجمة المنجى من الشيء والخلف منه (قول المتن من العقد) أي لأن مدة الخيار ملحقة بالعقد فكانت من حينه كالأجل (تفصيله) لو انتقضت الثلاث المشروطة وهما جالسان انتقض خيار الشرط وبقي خيار المجلس (قول الشارح لأن الظاهر إلخ) علل أيضا بأن الخيارين متاثلان لا يجتمعان وهذه العلة ضعيفة (ول الشارح وعروض إلخ) وأيضا ثبتت الخيار إنما حصل بالشرط والشرط وجد في العقد (قول الشارح على الأول)

زيادة على ما يفيد المجلس وعروض بأن اعتبار التفرق يورث جهالة للجهل بوقته ولو شرطت المدة على الأول من وقت التفرق بطل العقد وعلى الثاني من وقت العقد صح الشرط للتصريح بالمقصود ولو شرط الخيار بعد العقد وقبل التفرق حسب المدة على الأول من وقت الشرط ومثل التفرق فيما ذكر فيه .

(١) أي البهمة المصراة وهي التي ربط ضرعها ليجتمع فيه اللبن حتى يظن الشاري أن هذا عادتها .

فليوى وعصيرة ج ٢

(٢) الذي في القاموس وشرحه : والسلعة بالكسر الخاف : وكالعدة تخرج في الجسد ويفتح وهو المشهور الآن .

مضى ما شرطاه وهما بالمجلس وإن كان المشروط ثلاثة أيام امتنع شرط مدة أخرى قليلة أو كثيرة أو كان دون الثلاث جاز شرط ما بقي منها فقط فإن شرطاً مدة في الأولى أو أكثر مما بقي في الثانية بطل العقد فيهما ويقوم وارث كل منهما مقامه فيما يجوز له فعله (تفصيله) لو شرط يوماً ثم تفرقا عقب الشرط ثم قبل فراغ اليوم شرطاً يوماً آخر مثلاً جاز وهكذا إلى تمام الثلاث ولو أسقط أحدهما مدة من خياره سقطت وما بعدهما لا ما قبلها (فروع) يجوز في زمن الخيار إلحاق الأجل لما في الذمة وزيادة أحد العوضين ونقصه إلا في ربوي يبيع بجنسه فيظل فيه ولو حط فيه جميع الثمن بطل العقد مطلقاً أو بعده بطل العقد في الربوي المذكور لا في غيره مطلقاً (تفصيله) قال في العباب لو مات أحد العاقدين في زمن خياره انتقل ما بقي منه لوارثه فإن كان غائباً حسب له من وقت بلوغ خبره ولا يحسب منه ما قبله وإن زاد على ثلاثة أيام أهدر وعلى هذا فينتجه أنه لو كان الوارث جماعة لم يحسب ما بقي إلا من بلوغ آخرهم وأنه لو فسخ من قبله نفذ فسخه لأن المقصود عدم حساب ذلك الزمن من المدة لا نفى الخيار فيه عنهم قيل وفي هذا قد زادت المدة على ثلاثة أيام فيكون مستثنى فتأمله وراجع (قوله التخايير) فتحسب المدة منه على الثاني ولو شرط منه على الأول بطل العقد لما تقدم (قوله من الغد إلخ) هو مختز متصلة المشار إليه بقول المصنف من العقود بقول الشارح من الشرط (قوله إلى جوازه بعد لزومه) أى من حيث المدة المشروطة فلا ينافى دوام جوازه من حيث المجلس لو دام فيه وقول بعضهم يحمل على إذا حصل تخايير أو تفرق عقب الشرط غير مستقيم فتأمله ويؤخذ من هذا شرط توالى المدة كما مر فلا يتعقد بهذا المثال فتبطل فيما لو شرطاً مدة متفرقة وإن اتصلت أو لها بالشرط فتأمل (قوله ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللآخر يومان أو ثلاثة جاز) لأن المعنى أن اليوم الأول مشترك بينهما بثبوت الخيار فيه لهما لا أنه منتهى خياره عن شرط له اليومان أو الثلاثة لأن ذلك مبطل للعقد كما تقدم وأن اليوم الثاني يختص بمن شرط له اليومان وأن اليوم الثاني والثالث يختص بمن شرط له الثلاثة فليس في المدة المشروطة زيادة على ثلاثة أيام خلافاً لمن توهم ذلك من ضعفة الطلبة وغيرهم (قوله للضرورة) هو حيث كانت الليالي داخلية في المدة وإلا فلو شرط وقت الفجر الخيار يوماً لم تدخل الليلة التي تليه أو يومين لم تدخل الليلة الثانية أو ثلاثاً لم تدخل الليلة الثالثة فإن شرط دخول واحدة منها بطل العقد وفارق دخولها في مسح الخف بالنص على الليالي فيه (قوله المتصل بذلك الليل) ويدخل بقية تلك الليلة وإن لم ينص عليها للضرورة (قوله ولو شرط الخيار لأجنبي جاز) بشرط كونه بالغاً ولو سفيهاً أو غيره كما يأتي ولو هو العبد المبيع المراد من شرط الخيار له إيقاع أثره من الفسخ وإلا جاز بدليل صحة شرطه لحرم في شراء صيد ولكافر في شراء عبد مسلم وأما نفس الخيار فهو للشرط منهما أو من أحدهما ولا يضر فقد ثمرته المذكورة لأنه منع نفسه منها بجعلها لغيره ويدل لذلك صريحاً أمور منها قول الروضة شرط الخيار للأجنبي مبطل للعقد على الأظهر ومنها قول البغوي لو كان بائع الصيد محرماً أو بائع العبد المسلم كافراً لم يجوز شرط الخيار لنفسه ومنها عدم إرث الخيار عن الأجنبي لو مات أو نقله لوليه لو جن مثلاً ومنها ملك المبيع في زمن الخيار إذ لا قائل بأنه للأجنبي وهذا هو الذي يتجه المصير إليه ولا يجوز العدول عنه وقولهم ليس لشارطه للأجنبي خيار أى إيقاع أثر كما علم وبهذا يعلم أنه لا حاجة لقولهم إنه تمليك أو توكيل المبنى عليه مسألة الصيد والعبد المذكورتين إلا من حيث إيقاع الأثر المذكور لأجل ما يأتي عن الغزالي (قوله لواحد) أو أكثر عنهما أو عن أحدهما وليس للأجنبي رد ذلك ولا ينزع بعزل نفسه ولا بقول الشارط له كما قاله الغزالي ولا يلزم الأجنبي مراعاة الأصح للشارط بناء على أنه تمليك وهو المعتمد (قوله إلا أن يموت الأجنبي) أى في زمن الخيار

التخايير ولو شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد والأدنى إلى جوازه بعد لزومه ولو شرط لأحد العاقدين يوم وللآخر يومان أو ثلاثة جاز ففي اليوم قال في شرح المهذب إن كان العقد نصف النهار يثبت الخيار إلى أن يتصف النهار من اليوم الثاني وتدخل الليلة في حكم الخيار للضرورة وإن كان العقد في الليل يثبت الخيار إلى غروب الشمس من اليوم المتصل بذلك الليل قاله المتولي وغيره ولو شرط الخيار لأجنبي جاز في الأظهر لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك لكون الأجنبي أعرف بالمبيع وسواء شرطاه لواحد أم شرطه أحدهما لواحد والآخر لآخر وليس للشارط خيار في الأظهر إلا أن يموت الأجنبي في زمن الخيار فيثبت له الآن في الأصح وليس للتوكيل في البيع شرط الخيار

أى أما على الثاني فلا إشكال في كونها من وقت التفرق (قول الشارح وتدخل الليلة إلخ) قيل قضية هذه العلة أنه لو كان العقد وقت الفجر وشرط ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة (قول الشارح إلى غروب الشمس إلخ) قضية هذا أنه لو شرط في هذا الوقت ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الأخيرة إذ لا ضرورة لها وقد تعرض لذلك في المهمات وقال بخلاف نظيره في مسح الخف (قول الشارح الأجنبي) يستثنى

للمشتري ولا للوكيل في الشراء شرط الخيار للبائع فإن خالف بطل العقد ولو كمل بالبيع أو الشراء شرط الخيار للموكل وقيل لا وطر دافى شرطه الخيار لنفسه فإن جوزناه أو أذن له فيه صريحاً ثبت له الخيار وقول المصنف في أنواع البيع مخرج لما تقدم نفى خيار المجلس فيه جزماً أو على الأصح فلا يجوز شرط الخيار في الشفعة منه ولا يتصور فيها ولا يجوز في شراء من يعتق عليه شرط الخيار لنفسه بخلاف شرطه للبائع أو لكليهما على وزن

ما تقدم في خيار المجلس وعلى وزانه أيضاً في بيع العبد من نفسه لا يجوز شرط الخيار فيه وقضية عدم الجواز فيما ذكر أنه لو شرط بطل العقد (تقمة) على وزن ما تقدم في خيار المجلس ينقطع خيار الشرط باختيار من شرطه منهما أو من أحدهما لزوم العقد وبانقضاء المدة المشروطة ولو مات أحدهما أو جن قبل انقضائها انتقل الخيار إلى الوارث أو الولي ولعن شرط الخيار الفسخ قبل انقضاء المدة ولو تنازع عافي انقضائها أو في الفسخ قبله صدق الثاني يمينه (والأظهر أنه إن كان الخيار المشروط (للبائع فملك المبيع) في زمن الخيار (له وإن كان للمشتري فله) أي الملك (وإن كان لهما فهو قوف) أي الملك (فإن تم البيع بان أنه) أي الملك (للمشتري من حين العقد وإلا للبائع) وكأنه لم يخرج عن ملكه والثاني الملك للمشتري مطلقاً تمام البيع له بالإيجاب والقبول والثالث للبائع مطلقاً نفوذ

فيعود الأثر لشارطه أو لوارثه أو لوليّه بزوال الأهلية بإغماء أو سكر أو جنون وإذا انتقلت لا تعود بعود الأهلية وقال بعض مشايخنا لا ينتقل إلا إذا أيس من عود الأهلية مدة من الخيار وإلا فلا نقل وعليه فالتصرف عنه الحاكم أو وليه (قوله للمشتري) ولا لأجنبي بالأولى (قوله للبائع) ولا لأجنبي كذلك (قوله للموكل) وإن كان الموكل وكيلاً (قوله فإن جوزناه) أي على الأصح في المسألتين (قوله فيه) أي الخيار لنفسه أو لموكله (قوله ثبت له) ولا يتجاوز (قوله لا يجوز شرط الخيار فيه) أي لا للعبد ولا لسيده (قوله بطل العقد) وهو كذلك (قوله من شرطه) لو قال من شرط له لكان أولى (قوله وبانقضاء المدة) هذا نظير التفرق كما قيل (قوله أو جن) والإغماء والخرس مثله كما مر (قوله أو الولي) فإن كان الولي هو العاقد انتقل للحاكم إن لم يكن هناك ولي آخر وفي الوارث الغائب ما مر عن العيب (قوله ولو تنازعاً إلخ) ولو فسخ أحدهما ولو في البعض أو بعد إجازة الآخر انفسخ في الكل كما مر في خيار المجلس نعم قد مر أنه يجوز شرط الخيار في بعض العقود عليه وحيث فيختص الفسخ به (قوله والأظهر إلخ) هذا بيان أحكام خيار الشرط إذا انفرد أو من حيث ذاته لأنه إذا اجتمع مع خيار المجلس اعتبر خيار المجلس لثبوته قهراً فالملك موقوف وإن كان خيار الشرط لأحدهما وإذا أسقط أحدهما سقط وحده فإن أطلق أسقطاً معاً (قوله للبائع) أي من يقع له البيع فلا يرد ما لو كان العاقد وكيلاً وشرط الخيار لنفسه وكذا يقال في المشتري (قوله فملك المبيع له) وإن شرط إيقاف الأثر من أجنبي كما مر والشفقة على من له الخيار وعليهما في حالة الوقف ويرجع من لم يتم له العقد على الآخر إن أنفق بإذنه أو بإذن الحاكم عند فقده أو امتناعه أو بإشهاد عند فقد الحاكم أو امتناعه وإلا فلا يرجع على المعتمد عند شيخنا وقال بعض مشايخنا يرجع إن نوى الرجوع عند فقد الحاكم والإشهاد وهو غير بعيد (قوله لنفوذ تصرفاته) أي في الجملة فلا يرد كون الخيار للمشتري وحده ولو عبر بالاستصحاب لما كان كما عبر غيره لكان أولى (قوله وحيث حكم إلخ) أي على الرجوع والمرجوح من الأقوال (قوله فإن تم إلخ) أي أن الزوائد للبائع إن كان الخيار له وحده وإن تم البيع للمشتري وأنها للمشتري إن كان الخيار له وحده وإن فسخ البيع وعاد المبيع للبائع وأنها تابعة للمبيع إن كان الخيار لهما وهي أمانة في يد الآخر ويقال مثل ذلك في الثمن وزوائده وسيأتي حكم تلفهما (قوله اللبن) وكذا الصوف والوبر والشعر والبيض وحل الوطء ونفوذ العتق وسيأتي ، ولا يجب تسليم عرض في زمن الخيار لهما وله استداده إن تبرع به ما لم يلزم العقد وليس لأحدهما بعد الفسخ حبس ما في يده لصاحبه بعد طلبه وكذا سائر الفسوخ على المعتمد عند شيخنا واستثنى شيخنا الرمي الإقالة والرد بالعيب وسيأتي (قوله ويحصل الفسخ) أي بالقول وسيأتي بالفعل

الوكيل ليس له أن يشرط الخيار لغير نفسه وموكله (قول المتن والأظهر إلخ) وجه هذا القول أن الخيار إذا كان لأحدهما فهو المتصرف في المبيع ونفوذ التصرف علامة على الملك فإن كان لهما استويا في التصرف فتوقنا بالحكم بالملك (قول الشارح تمام البيع) أي وثبوت الخيار فيه لا يمنع الملك كخيار العيب وعلى هذا يحصل الملك مع آخر اللفظ أو عقبه مترتباً عليه وفيه وفي نظائر خلاف حكاها الرافي رحمه الله في باب الظهار (قول الشارح لنفوذ تصرفاته) علله غيره باستصحاب ما كان (قول الشارح وكونه) الضمير فيه يرجع إلى قوله خيار (قول الشارح وينبني على الخلاف) من جملة ما بنى على ذلك أيضاً النفقة لكن إن قلنا موقوف قال ابن الجوزي فعليهما ونازعه ابن الرفعة وقال ينبني الوقف كما في نفقة الموصى به بعد الموت وقيل القبول (قول المتن ويحصل الفسخ إلخ)

تصرفاته فيه والخلاف جار في خيار المجلس كما تقدم وكونه لأحدهما بأن يختار الآخر لزوم العقد وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث توقف فيه توقف في الثمن وينبني على الخلاف كسب المبيع العبد أو الأمة في زمن الخيار فإن تم البيع فهو للمشتري إن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للبائع فهو له وقيل للمشتري وإن قلنا الملك له أو موقوف وإن قلنا للمشتري فهو له وقيل للبائع وفي معنى الكسب اللبن والبيض والتمر ومهر الموطوءة بشبهة (ويحصل الفسخ والإجازة) أي كل منهما في زمن الخيار (بلفظ يدل عليهما) نفى الفسخ

(كفستخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع) ورددت الثمن (وإلى الإجازة أجزته) أى البيع (وأفضيته) وألزمته ونحو ذلك (ووطء البائع المبيع)

وجميع ما ذكره من صرائح الفسخ والإجازة قال شيخنا ولعل من كنايتهما نحو لا أبيع أو اشتري إلا بكذا أو لا أرجع في بيعي أو في شراي فراجعهم (فروع) لو قال فسخت أجزت أو عكسه عمل بأول كلامه (قوله ووطء البائع) أى الذكر يقينا للمبيع الأثنى يقينا في قبلها مع علمه بأنها المبيعة ولم يقصد الزنا وهي تحمل له وإن لم تحمل أو حرم عليه الوطء يكون الخيار لهما فلا فسخ في غير ذلك نعم لو اتضح البائع الخنثى بعد الوطء بالذكورة أو المبيع الخنثى بالأنثى بعده تبين انفساخه ويجرى مثل ما ذكر في وطء للمشتري للثمن (قوله وإعتاقه) أى إعتاق البائع الرقيق المبيع أو إعتاق بعضه ولو معلقا ففسخ ويسرى لباقيه وشمل ما ذكر ما لو أعتق الحامل دون حملها وهو ظاهر وكذا لو أعتق حملها دونها وهو كذلك إن علم وجود الحمل حالة العتق بأن ولدت له لدون ستة أشهر منه وإلا فلا عتق ولا فسخ (تفصيله) الإحبال باستدخال المني والوقف كالعتق من البائع أو المشتري في الفسخ والإجازة والصحة (قول الخيار المشروط له أو لهما) وكذا للمشتري وحده لكنه أذن للبائع في الإعتاق ونحوه كما هو صريح كلام المنهج وصرح به ابن عبد الحق وابن قاسم وغيرهم فراجعهم (قوله ويبيعه) أى يبيع البائع لمشتري غير الأول والخيار له أو لهما أو للمشتري وإذن كما مر فسخ للأول إن انقطع خيار المجلس ولم يكن خيار شرط أو كان خيار بشرط للمشتري الثاني وحده وإلا لم يفسخ البيع الأول وحيث إن فسخ أحدهما بقى الآخر أو لزم أحدهما أولا انفسخ الآخر وإن لزم معا كما كانت المدة المشروطة في الثاني بقدر ما بقى من مدة الأول فالوجه فسخهما إذ لا مرجح فراجع ذلك وحزره (قوله وإجارته) أى إجازة البائع للمبيع عينا أو ذمة وإن قصرت المدة والخيار كما سبق فسخ للبيع وكذا تزويجه ذكر أو أنثى وكذا هبته ورهنه مع قبض فيهما (قوله وفي وجه أن الوطء) أى الذى لم تحمل منه كما علم (قوله وهو) أى العتق نافذ بأنواعه السابقة ومثله الوقف كما مر (قوله من أقوال الملك) هو شامل للقول بأن الملك للمشتري وحده وهو كذلك لتزول ملكه بعدم انفراجه بالخيار كما مر الإشارة إليه (قوله إن قلنا الملك له) شامل لما لو كان الخيار لهما أو للمشتري وحده وليس كذلك كما مر (قوله وإلا فحرام) شامل لما لو كان الخيار له وحده وليس كذلك كما مر (قوله وهما إلخ) المعتمد أن جميع المسائل من المشتري إجازة صحيحة إن كان الخيار له أو لهما أو للبائع وأذن له على قياس ما تقدم وقد علم أنه لا عبرة بالإذن في هذه التصرفات قبل وجودها خلافا لمقتضى كلام الإسئوى وغيره (قوله أقوال الملك) الشاملة لما لو كان الملك للبائع وحده وهو كذلك كما مر (قوله غير نافذ) أى إن لم يأذن البائع كما مر (قوله تم البيع نفذ) يفيد أن العتق موقوف كالملك (قوله حرام قطعا) أى وإن أذن له البائع فيه وكانت زوجة له قبل ذلك لأن الحرمة والحل هنا من حيث الخيار وعدمه وإن كان حراما مطلقا قبل الاستبراء أو حلالا مطلقا

لو قال البائع لا أبيع حتى تزيد في الثمن أو تجعله فيما لو كان مؤجلا فامتنع المشتري أو قال المشتري لا اشتري حتى تقبض الثمن أو تؤجله فيما لو كان حالا فامتنع البائع كان ذلك فسخا حكاه الرافعي عن الصميرى وأقره (قول المتن ووطء البائع) بخلاف الرجعة لا تحصل به لأن الملك يحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب والهدية (قول الشارح والثاني ما يكتفى في الفسخ بذلك) ويقول لابد من الصريح أو ما في معناه كالوطء والإعتاق (قول الشارح وهو نافذ إلخ) أى والفرض ما سلف من أن الخيار لهما أو للبائع (قول الشارح فهو حلال له إن قلنا الملك للبائع عبارة السبكي) إن كان الخيار لهما أو للبائع حل الوطء للبائع في الأصح وقيل لا وقيل يبنى على الملك أهـ والذي في الرافعي يوافق كلام الشارح وكذا الذى في الروضة (قول الشارح صحيحة) ظاهر صنيعة أنها صحيحة وإن قلنا الملك للمشتري (قول الشارح وهما إلخ) اقتضى هذا أن البيع إذا كان الخيار لا يصح وكذا عبارة السبكي يصح البيع إذا باع باذن البائع وإذا باع له وإلا فلا وفي شرح الإرشاد وشرح المنهج خلاف هذا ثم راجعت الروضة

(وإعتاقه) إياه في زمن الخيار المشروط له أو لهما (فسخ) للبيع (وكذا يبيعه وإجارته وتزويجه) للمبيع في زمن الخيار المذكور فسخ للبيع (ل) الأصح) لإشعارها بعدم البقاء عليه والثاني ما يكتفى في الفسخ بذلك وفي وجه أن الوطء ليس بفسخ ولا خلاف في الإعتاق وهو نافذ على كل قول من أقوال الملك بخلاف الوطء فهو حلال للبائع إن قلنا الملك له وإلا فحرام وعقود البيع وما عطف عليه بناء على أنها فسخ صحيحة وقيل لا بعد أن يحصل بالشئ الواحد الفسخ والعقد جميعا (والأصح أن هذه التصرفات) الوطء وما بعده (من المشتري) في زمن الخيار المشروط له أو لهما (إجازة) للشراء لإشعارها بالبقاء عليه والثاني ما يكتفى في الإجازة بذلك ومسألتا الإجازة والتزويج ذكرهما الوجيز وخلا عنهما الروضة كأصلها وهما ومسألة البيع غير صحيحة قطعا والإعتاق فيما إذا كان الخيار للمشتري نافذ على جميع

أقوال الملك وفيما إذا كان الخيار لهما غير نافذ إن قلنا الملك للبائع أو للمشتري وإن تم البيع في الأصح صيانة لحق البائع عن الإبطال وإن قلنا الملك موقوف فإن تم البيع نفذ العتق وإلا فلا والوطء فيما إذا كان الخيار لهما حرام قطعا وفيما إذا كان للمشتري وحده حلال إن قلنا الملك له

من حيث الزوجية (قوله وإلا فحرام) فيه ما تقدم (قوله العرض للمبيع على البيع) وكذا الرهن والهبة بلا قبض كما علم مما مر (تفصيله) الولد الحاصل من الوطء من كل منهما حر نسب في جميع الأحوال ولاحد عليهما للشبهة ويلزم كل منهما المهر وقيمة الولد إن وطئ في مدة خيار الآخر وحده ولم يأذن له على ما مر سواء تم البيع أو لا فإن كان الخيار لهما فهما على البائع إن تم البيع أو لم يأذن له المشتري وعلى المشتري إن فسخ البيع ولم يأذن له البائع كما مر وبثبت الاستيلاء حيث لا مهر وإلا فلا فراجع ذلك وحرره .

(فصل في خيار العيب) ويقال له خيار التقيصة كما مر وهو العتق بفوات مقصود مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو قضاء عرفى أو تغير فعلى وتقدم الأول والكلام هنا فى الثانى وسيأتى الثالث وكالعيب زوال وصف كان حالة العقد وظن العيب لا يسقط الرد به إلا إن كان راجحاً (فائدة) العيوب فى عرف الفقهاء ثمانية أقسام فى عشرة أبواب القسم الأول عيب المبيع وهو المراد هنا وسيأتى ضابطه وبعض أفراد القسم الثانى عيب الغرة وهو كالعيب المذكور هنا القسم الثالث عيب الأضحية والمهدى والعقيقة وهو ما نقص اللحم القسم الرابع عيب الإجارة وهو ما أثر فى المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت فى الأجرة القسم الخامس عيب النكاح وهو ما يخل بمقصوده الأصل كالتفريق عن الوطء وكسر الشهوة القسم السادس عيب الصداق وهو قبل الطلاق كعيب المبيع هنا وبعده وقبل الدخول ما يفوت به غرض صحيح سواء غلب فى جنسه عدمه أو لا القسم السابع عيب الكفارة وهو ما يضر بالعمل إضراراً بينا القسم الثامن عيب المهرن وهو ما ينقص القيمة فقط (قوله إلى القبض) أى تمامه فيشمل المقارن له ، نعم إن زال قبل الفسخ سقط الرد غالباً (قوله كخصاء رقيق) لو أسقط لفظ الرقيق لكان أولى وأخصر وأعم كما سيشرح إليه الشارح وهو حرام إلا فى ما كحل صغير لطيب لحم^(١) (قوله الخصاء) بكسر الخاء المعجمة والمد إن رسم بالألف وفتح الخاء وسكون الصاد وتخفيف الياء إن رسم بها ويصح كل منهما فى كلام الشارح والخصى يفتح الخاء وكسر الصاد وتشديد الياء لغة حيوان قطع خصيتاه والمراد هنا فقدما خلقاً أو بقطع أو سل لهما أو لجلدتهما أو لهما معا أو مع الذكر المعروف بالمسروح (قوله فى البهيمة عيب) وإن جاز كما مر ما لم يقلب فى جنسها وجوده وإلا كالثيران فلا خيار به والغلبة قال شيخنا معتبرة بالإقليم كله لا يبلد منه وقال شيخنا الرملى: بجميع الإقليم وفيه نظر ظاهر، والغلبة معتبرة

وأصلها فرأيت الذى فهما كالصريح فيما قاله الشارح وهو ظاهر لضعف ملكه (قول الشارح والأصح إلخ) الخلاف جار فى الهبة والرهن غير المقبوضين .

(فصل فى خيار العيب) (قول المتن للمشتري الخيار إلخ) (تفصيله) قال فى شرح الروض يجب عليه إعلام المشتري بالعيب وإن لم يكن العيب مثبتاً للخيار قال الأذرى وقضية كلامهم أنه لا بد من التعيين ولا يكفى فيه جميع العيوب ثم رأيت فى القوت قال الإمام : الضابط فيما يحرم كتمان أن من علم شيئاً يثبت الخيار فأخفاه أو سعى فى تدليس فيه فقد فعل محرماً وإن لم يكن الشيء مثبتاً للخيار فترك التعرض له لا يكون من التدليس المحرم اهـ ثم لو باع ولم يعلمه ثم علمه هل يخرج بذلك من ظلامة المشتري هو محتمل (فروع) قال الشيخ عز الدين لو كان الغزل كناناً ومشاقاً فإن باع ممن يخفى عليه ذلك وجب إعلامه وإلا فلا قلت ويدل لما سلف عن شرح الروض قولهم يجب الإعلام بالغبن فى المراجعة مع أن الغبن لا خيار به وأيضاً تلطخ ثوب العبد بالمدد والعلف وإرسال الزنبر على الضرع كلها لا خيار بها وجواز إخفائها مشكل فإن ضرر غيرها يرتفع بالخيار بخلاف ضررها (قول الشارح كما سيأتى) أى فالذى يأتى قرينة على كشف مراده هنا ثم دليل هذا فى العيب المقارن الإجماع وما روت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ثم وجد به عيباً فخاصم بآلعه إلى رسول الله ﷺ فرده عليه رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ولأن المشتري لم يبذل المال إلا فى مقابلة الصحيح (قول المتن كخصاء رقيق) لو قال كخصاء كان أولى

وإلا فحرام (و) الأصح (أن العرض) للمبيع (على البيع والتوكيل فيه) فى زمن الخيار المشروط (ليس فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري) والثانى أن ذلك فسخ وإجازة منها لإشعاره من البائع بعدم البقاء على البيع ومن المشتري بالبقاء عليه والأول يمنع إشعاره بذلك ويقول يحتمل معه التردد فى الفسخ والإجازة .

(فصل للمشتري) الخيار فى رد المبيع (بظهور عيب قديم) بالنسبة إلى القبض فيصدق بالحدث قبله بعد العقد كما سيأتى (كخصاء رقيق) بالمد وجب ذكره لنقصه المقوت للعرض من الفحل فإنه يصلح لما لا يصلح له الخصى والمجبوب وإن زادت قيمتهما باعتبار آخر والخصاء فى البهيمة عيب أيضاً قاله الجرجاني فى شافيه .

فى مرارة نحو القضاء والخيار وفى نحو حموضة الرمان ونحو ذلك بأول باكورته ويعتبر الباكورة فى كل بطن لا فى البطن الأول وحده وهكذا كل مبيع (قوله وزناه) وألحق به اللواط وإتيان البهائم وتمكين من نفسه والمساحقة (قوله وسرقته) وألحق بها جناية العمد نعم لا يضر سرقته من دار الحرب لأنه غنيمة ولا سرقة مال سيده المغضوب لرده إليه (قوله وإباقه) وألحق به رده ولا يرد الآبق حتى يعود (قوله بكل منها) أى الثلاثة وما ألحق بها فهى تسعة عيوب له الرد بكل منها وإن تاب منه أو وجد عند المشتري وما عداها لا رد بما تاب عنه (قوله واستثنى الهروى إلخ) مرجوح والمعتمد خلافه (قوله وبوله إلخ) إن وجد المشتري بعد وجوده عند البائع وإلا فلا ، فقول بعضهم له الرد به وإن لم يعلم به إلا بعد كبره غير مستقيم لأن ما فى الصغر لا رد به مطلقا وما فى الكبر لا يرد به إذا لم يوجد عند المشتري قبل فلعلها عبارة من يقول بالرد فى الصغر جرت على لسان غيره فراجعهم قال بعض مشايخنا واعتبار وجود العيب عند المشتري لا بد منه فى جميع العيوب حتى فى الزنا ونحوه وفيه نظر (قوله مع اعتياده) وهو بأكثر من مرتين عند البائع (قوله أما فى الصغير فلا) هو المعتمد (قوله سبع سنين) هو المعتمد (قوله من تغير المعدة) سواء خرج من الفم أو الفرج وهو المستحكم وعلم أنه منها ومثله وسخ الأسنان المتراكم إذا تذر زواله (قوله أما تغير الفم إلخ) لم يسمه بخرا وفى القاموس خلافه ولعله حاول صحة إطلاق المصنف (قوله على خلاف العادة) أى عرفنا (تفصيله) من عيوب الرقيق كونه ذا صمم أو خرس أو سن زائدة أو أنملة كذلك أو قاذفا أو نماما أو أعور أو أعرج أو أقرع أو أخشم أو أجذم أو أبرص أو أبله أو أعشى لا يصير ليلا أو أجهر لا يصير نهارا أو أخفش لا يصير فى الضوء أو صغير العين أو أعمش يسيل دمه دائما مع ضعف بصره أو أعلم بشق شفته العليا أو أقم يبرز ثناياه السفلى أو أرت لا يفهم كلامه أو مقلوع بعض الأسنان فى غير أوانه أو أبيض الشعر فى غير أوانه أو عمله يساره أكثر أو به نفخة طحال أو ذا خيلان بكسر الخاء المعجمة شامات يبيض فى بدنه أو مقار أو تار كاللصلاة فى جنس لا يغلب فيه تركها أو شار باللمس كذا فى بعض الأمراض مما يعذر به تارك الجمعة أو كون الأمة كبيرة الثدي أو حاملا أو لا تحيض فى أوانه أو تطول مدة طهرها فوق العادة أو معتدة أو نحو مجوسية أو محرمة بنسك أو بغير ختان وإن غلب فى جنسها كما يأتى وليس من العيوب كونه غليظ الصوت أو رقيقه أو سىء الأدب أو مغنيا أو أكلوا أو قليل الأكل أو ولد زنا أو يعتق عليه أو كون الأمة أخته من نسب أو رضاع أو موطوءة لأبيه أو ابنه ونحو ذلك (فروع) لو ظن مرضا عارضا فبان أصليا أو بياضا بهما فبان برصا فله الخيار كذا قالوا فراجعهم من قولهم لا خيار فيما لو ظن الزجاجة جوهرة (قوله وجماح الدابة) قال بعض مشايخنا وهو مما يرجع إلى الطباع فهو كالإباق فى الرقيق ومقتضاه ثبوت الخيار به وإن برئت منه فراجعهم (قوله رجمها) أى رفسها أو كونها ترهب من كل شيء تراه أو قليلة الأكل أو تشرب لبن نفسها أو خشنة المشى بحيث يخاف منها السقوط لا حاملا ولا أكلوا (فروع) من العيب قرب المكان من نحو قصار يزعج بالدق الحيطان أو غيرها وظهور مكتوب وقف عليه خطوط المتقدمين وإن لم يكن فى الحال من يشهد به وليس منه إبطال السلطان المعاملة ولو قبل القبض ولا ظهور خراج معتاد للأرض ولا يضر فى صحة بيعها كما قاله الرافعى (قوله بالجر) أى عطفا على ظهور أو عطفا على خصاء ويلزم على الأول أن ما دخل تحت هذا الضابط يثبت به الخيار وليس من العيب وعلى الثانى أن الخصاء وما بعده ليس مما ينقص العين إلخ وكل غير صحيح ولو جعله الشارح مبتدأ لخبر محذوف معلوم مما قبله أو عكسه لكان أولى

(وزناه وسرقته وإباقه) أى بكل منها وإن لم يتكرر لنقص القيمة بذلك ذكرنا كان أو أنثى واستثنى الهروى فى الإشراف الصغير (وبوله بالفراش) فى غير أوانه مع اعتياده ذلك لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أما فى الصغير فلا وقدره فى التهديب بما دون سبع سنين وقيل لا يعتبر الاعتياد (وبخوره) وهو الناشئ من تغير المعدة لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أما تغير الفم لقلح الأسنان فلا لزواله بالتنظيف (وصنائه) على خلاف العادة بأن يكون مستحكما لنقص القيمة به ذكرنا كان أو أنثى أما الصنن لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسخ فلا (وجماح الدابة) بالكسر أى امتناعها على راجعها (وعضها) ورعها لنقص القيمة بذلك (وكل ما بالجر ينقص العين)

(قول المتن وزناه إلخ) أى وإن تاب من كل وأقيم عليه الحد (قول الشارح أما تغير الفم إلخ) لم يقل الناشئ من تغير الفم إشارة إلى ما قاله صاحب الذخائر أنه لا يسمى بخرا (قول المتن وجماح الدابة) هو مصدر جمعت الدابة بالفتح جماحا وجوحا فهى جموح (قول الشارح بالجر) الظاهر أنه عطفا على خصاء فإن قيل لم يبق شيء غير هذا

بضم القاف مع فتح الياء بضبط المصنف (أو القيمة نقضا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه) عطف هذا الضابط للعيب على ما ذكره من أمثله للإشارة إلى أنه لا مطمع في استيعابها واحترز بقوله يفوت به غرض صحيح عمالو بان قطع فلفة صغيرة من فخذة أو ساقه لا يورث شيئا ولا يفوت غرضا فإنه لا رد بذلك وبقوله إذا غلب إلى آخره عن الثبوت الأمانة فإنها تنقص القيمة ولا رد بها لأنه ليس الغالب في الإماء عدمها (سواء) في ثبوت الخيار (قارن) العيب

(العقد) بأن كان موجودا قبله وذلك ظاهر (أم حدث) بعده (قبل القبض) للبيع لأن المبيع حيثن من ضمان البائع (ولو حدث) العيب (بعده) أى بعد القبض (فلا خيار) في الرد به (إلا أن يستد إلى سبب مقدم) على القبض (كقطعه) أى البيع العبد أو الأمة (بجناية) أو سرقة (سابقة) على القبض جهلها المشتري (فيثبت) له (الرد) بذلك (في الأصح) لأنه لتقدم سببه كالتقدم والثاني لا يثبت الرد به لكونه من ضمان المشتري لكن يثبت به الأرض وهو ما بين قيمته مستحق القطع وغير مستحقه من الثمن فإن كان المشتري عالما بالحال فلا رد له به جز ما لا أرض (بخلاف موته) أى المبيع (بمرض سابق) على القبض جهلها المشتري فلا يثبت به لازم الرد المتعذر من استرجاع الثمن (في الأصح) المقطوع به لأن المرض يزاد شيئا فشيئا إلى الموت فلم يحصل بالسابق والثاني يقول السابق أفضى إليه فكانه سبق فيفسخ البيع قبيل

إذا التقدير حيثن وكل ما ينقص إخلع عيب أو وهو أى المبيع كل ما ينقص إخلع والخضاء وما بعده أمثلة له فقول بعضهم وليس مبتدأ لأنه لا خبر له ولا عكسه غير مستقيم فتأمله (قوله بضم إخلع) أى على الأنصح ولقوله بعده نقضا وأسند لضبط المصنف أى بالقلم ليبر أمتن ويجوز ضم الياء وكسر القاف قال بعضهم وهو المناسب لكون العين والقيمة منصوبين ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد القاف المكسورة لكنها لغة رديقة (قوله غرض صحيح) وهل المعبر في ذلك الغرض العرف العام أو غالب الناس أو الراغب في السلعة أو المشتري راجعه (قوله غلب) أى عرفا وقدم مافيه (قوله عطف إخلع) وقدمه بعضهم لأنه قاعدة وما ذكر من جزئياته وهو الأنسب (قوله لا يورث) أى القطع المذكور وكذا لا يفوت الغرض ويجوز فيها التأنيث بالتأويل وهذا في نقص العين وسكت عن نقص القيمة فمقتضاه أنه يفوت الغرض بها مطلقا والمعتمد أنها كالعين قال شيخنا ويمكن أن يكون أشار إليه بقوله ولا يفوت غرضا (قوله الثبوتية في الأمانة) وعدم ختان العبد الصغير ليس عيبا بخلاف العبد الكبير^(١) أما عدم ختان الأمة فعيب وإن غلب وجوده فيها كما مر (قوله قبله) أى قبل تمامه فيشمل المقارن لكل العقد أو لبعضه (قوله قبل القبض) وكذا بعده والخيار للبائع وحده لأنه باق على ضمانه (قوله بجناية) ومثلها زوال بكاره بزواج سابق جهله المشتري واستلحاق البائع المبيع لا يطل البيع وإن ثبت النسب إلا بتصديق المشتري أو بيينة (قوله المتعذر) صفة للرد ومن استرجاع الثمن بيان اللازم (قوله إلى الموت) قضية العلة امتناع الرد وإن لم يمت ويرجع بالأرض وإن نحو الجرح الساري والبرص المتزايد والحمل كالمرض وفي الحمل نظير يعلم مما سيأتى ولذلك فرق شيخنا الرمل بين المرض والحمل بأن زيادة المرض مرض وليس زيادة الحمل حملا ويرد عليه نحو الجرح إذا لا يقال زيادة الجرح جرح إلا أن يقال إن ما زاد في الجرح لو انفرد كان جرحا فراجع (قوله ومريضا) أى وقت القبض لأن ما بعده من ضمان المشتري فلا يقوم على البائع (قوله برودة) مثلها كل قتل غير مضمون كصبيال وترك صلاة بعد الأمر ونا عحصن كأن التحق بدار الحرب بعد زناه واسترق ثم بيع وحرابة (فروع) لا يضمن غاصب المرتد بخلاف

فكيف يكون مدخول الكاف قلت بالنظر إلى ما في ذهن السامع من الأفراد المتوهمه وإن لم تصح في الخارج (قول المتن يفوت به) يرجع إلى قوله ينقص العين وقوله ينقص العين أى وإن لم ينقص القيمة كالخضاء وأما عكسه فكثير كالزنا والسرقة وما أشبه ذلك (قول الشارح واحتراز إخلع) قضية صنيعة أن قول المتن يفوت به غرض راجع للأول وأن ما بعده راجع للقيمة فأما رجوع فوات الغرض إلى العين خاصة فواضح وأما الذى بعده فالظاهر رجوعه إلى كل منهما فمثاله في القيمة ما ذكره الشارح رحمه الله وفي العين قلع الأسنان في الكبير وأما بياض شعر الرأس فيه فهو من القسم الأول وقد يقال مسألة الثبوتية من زوال العين أيضا (قول المتن فلا خيار) أى لأنه ضمانه فكذا جزؤه وصفته نعم لو كان في زمن الخيار للبائع فالتجته ثبوت الخيار به للمشتري لأنه لو تلف الآن انفسخ العقد (قول المتن بجناية سابقة) مثل ذلك انتفاض البكر بالعقد السابق وجلده المؤثر فيه لمعصية سابقة (قول الشارح لكونه) أى المبيع (قول الشارح من الثمن) لعله حال (قول الشارح المقطوع به) يريد أن في المسألة طريقتين حاكية لوجهي الردة الآتين وقاطعة بأنه من ضمان المشتري وهى الأشهر (قول الشارح أفضى إليه) الضمير فيه يرجع إلى الموت (قول المتن في الأصح) هو نظير الخلاف المتقدم في مسألة القطع بالجناية إلا أن الحكم لكونه من ضمان البائع يوجب هناك الرد

الموت وعلى الأول للمشتري أرض المرض وما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن فإن كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له جزما (ولو قتل) المبيع (برودة سابقة) على القبض جهلها المشتري (ضمنه البائع في الأصح) بجميع الثمن قتله لتقدم سببه كالتقدم فيفسخ البيع فيه قبيل القتل والثاني لا يضمنه البائع ولكن تعلق القتل به عيب يثبت به الأرض وهو ما بين قيمته مستحق لقتل وغير مستحقه من الثمن فإن كان المشتري عالما بالحال فلا شيء له جزما وينبني على الخلاف في المسألتين

مؤنة التجهيز والدفن فهي في الأصح على المشتري في الأول وعلى البائع في الثانية ولو أخر المصنف عبارة الأول عن الثانية لاستغنى عن التأويل السابق (ولو باع حيواناً أو غيره بشرط براءته من العيوب) في المبيع (فالأظهر أنه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان لم يعلمه دون غيره) أى دون غير العيب المذكور من العيوب فلا يبرأ عن عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أو لا ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه والثاني

يبرأ عن كل عيب عملاً بالشرط والثالث لا يبرأ عن عيب ما للجهل بالمبرأ منه وهو القياس وإنما خرج عنه على الأول صورة من الحيوان لما روى مالك في الموطأ وصححه البيهقي أن ابن عمر باع عبداً له بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به داء لم تسمه لي فاختصموا إلى عثمان فقضى على ابن عمر أن يحلف لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى أن يحلف وارتجع العبد فباعه بألف وخمسمائة وفي الحاشية والشامل أن المشتري زيد ابن ثابت كما أورده الرافعي وأن ابن عمر كان يقول تركت الجين لله فعوضني الله عنها خيراً دل قضاء عثمان رضي الله عنه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة وقد وافق اجتهاده فيها اجتهاد الشافعي رضي الله عنه وقال الحيوان يفتدى في الصحة والسقم وتحول طبائعه فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر أى فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليقطع بلزوم البيع فيما لا يعلمه من

غاصب من ارتد بعد غضبه (قوله مؤنة التجهيز) في الأول والدفن في الثانية ومثل الدفن الحمل ونحوه مما يحتاج إليه فيه والأولى مسألة الموت والثانية مسألة الردة (قوله التأويل السابق) بقوله لازم الرد (قوله براءته) أن البائع على ما سلكه الشارح ويصح رجوعه للمبيع كأن يقول بشرط أنى برىء من كل عيب فيه أو أن المبيع برىء أى ما لم من كل عيب ومثله لو قال به كل عيب أو كل شعرة تحتها عيب أو لا يرد على بعيب أو هو لحم في قفة أو بعته قرناً وحلباً أو بيعة رميلة أو نحو ذلك (قوله باطن) ومنه الزنا والسرقة والكفر والمراد به ما يعسر الاطلاع عليه والظاهر بخلافه ومنه تن لحم الجلالة لأنه يسهل فيه ذلك وهذا ما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الزبائدي وشيخنا الرملي وقيل الباطن ما يوجد في محل لا تجب رؤيته في المبيع لأجل البيع والظاهر بخلافه وجرى عليه العلامة ابن قاسم ولا يصدق المشتري في عدم رؤية عيب ظاهر (قوله وقد وافق إرخ) هو جواب عما يقال أن الشافعي مجتهد كالصحابية والمجتهد لا يقلد مثله أى فهو من باب التوافق في الاجتهاد لا من التقليد لكنه غير مناسب لقوله دل إرخ إذ مع الدليل لا يحتاج إلى الاجتهاد وقد يقال إن الدليل المرتب على الاجتهاد لا يمنع منه لعدم استقلاله ما لم يكن مجعماً عليه ولذلك قال بعضهم الأولى قول الماوردي أن القضية انتشرت بين الصحابة فصار إجماعاً سكوتياً وسيأتى في كلامه ما يصرح به (قوله يفتدى) بالذال المعجمة أى يأكل (قوله وتحول) هو بفتح التاء والمثناة وضم الواو المشددة مجرور وعطف تفسير على ما قبله أو بضم التاء وفتح الواو مضارع مجهول وطباعه نائب فاعله أى تتغير أحواله فهو عطف عام (قوله على بطلان الشرط) أى إلغائه (قوله موجوداً عند العقد) ويصدق البائع في وجوده يمينته (قوله لم يصح الشرط) وأما العقد فصحيح على المعتمد وكذا في ذكرها الشارح ولو أدخلها في كلام المصنف لجاز واستغنى عن ذكرها لإيجاد الحكم والخلاف فيهما ولعل عذره وجود التعليل في الثانية دون الأولى كما سيأتى قيل وسكت من مقابل الأصح فيهما القائل بالصحة لأنه ليس له علة في الأولى وعلته في الثانية بالتبعية للموجود مردودة بأن التبعية تجعل الباطل صحيحاً بخلاف عكسه ولذلك بطل الشرط في الموجود لانضمامه للحادث قال شيخنا الرملي ومن هنا يؤخذ أنه لو دفع لبائع ثمناً وقال إن فيه زيوفاً فنقده فقال رضيته به ثم نقده فوجد فيه زيوفاً فله ردها لأنه لم يشاهد زيف

بالعيب وهنا الفسخ والرجوع بالثمن ولكونه من ضمان المشتري يوجب الرجوع بالأرشين في الموضعين (قول الشارح مطلقاً) أى ظاهر أو باطنا علمه أو جهله (قول الشارح عملاً بالشرط) به قال أبو حنيفة رحمه الله وجهه أصحابنا بأن خيار العيب إنما ثبت لاقتضاء مطلق العقد السلامة فإذا صرح بالبراءة فقد ارتفع الإطلاق (قول الشارح وقال إرخ) يريد أن هذا قياس معارض للقياس السابق تمسك به الشافعي رضي الله عنه لأنه اعتضد بموافقة اجتهاد عثمان رضي الله عنه خرجته الشافعي رضي الله عنه من النهي عن بيع وشرط لما ذكره (فائدة) لو قال بشرط أن لا ترده جرى فيه الخلاف المذكور ولو قال أعلمك أن به جميع العيوب فهو كشرط البراءة أيضاً لأن ما لا يمكن معاينته منها لا يكفى ذكره مجعلاً وما يمكن لا تغنى تسميته (قول الشارح يفتدى في الصحة إرخ) يعنى أنه يأكل في حال صحته وفي حال مرضه فلا يفتدى إلى معرفة مرضه إذ لو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض لكان الحال بيننا (قول الشارح باشتار القضية) أى بأنه مؤكداً لما يقتضيه الحال من السلامة غالباً (قول الشارح بين الصحابة) قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينهض الإجماع (قول المتن الرد بعيب) أى لا يمتنع على القول الأول الرد بما حدث ولو باطنا ولا على القول الثاني (قول المتن لم يصح في الأصح) والثاني يصح بطريق التبع وإن أفرد الحادث فهو

الخفى دون ما يعلمه لتليسه فيه وما لا يعلمه من الظاهر لندرته خفائه عليه والبيع صحيح على الأقوال وقيل على بطلان الشرط باطل ورد باشتار القضية المذكورة بين الصحابة وعدم إنكارهم (وله) أى للمشتري (مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض) لانصراف الشرط إلى ما كان موجوداً عند العقد (ولو شرط البراءة عما يحدث) من العيب قبل القبض (لم يصح) الشرط (في الأصح) وكذا لو شرط البراءة من الموجود وما يحدث لم يصح

فى الأصح ولو شرط البراءة من عيب عينه فإن كان مما لا يعاين كالزنا أو السرقة أو الإباق برىء منه قطعاً لأن ذكرها إعلام بها وإن كان مما يعاين كالبرص فإن أراه قدره وموضعه برىء منه قطعاً وإلا فهو كشرط البراءة مطلقاً فلا يبرأ منه على الأظهر لتفاوت الأغراض باختلاف قدره وموضعه (ولو هلك المبيع عند المشتري) كأن مات العبد أو تلف الثوب أو أكل الطعام (أو أعتقه) أو وقفه أو استولد الجارية (ثم علم العيب) به

(رجع بالأرض) لتعذر

الرد بفوات المبيع حساً أو

شرعاً ولو اشترى بشرط

الإعتاق وأعتق أو اشترى

من يعتق عليه ثم علم

العيب ففى رجوعه

بالأرض وجهان (وهو)

أى الأرض (جزء من ثمنه)

أى المبيع (نسبته إليه) أى

نسبة الجزء إلى الثمن

(نسبة) أى مثل نسبة (ما

نقص العيب من القيمة

لو كان) المبيع (سليماً)

إليها وترك هذه اللفظة

للعلم بها فإذا كانت

القيمة بلا عيب مائة

وبالعيب تسعين فنسبة

النقص إليها عشرين

فالأرض عشر الثمن فإن

كان مائتين رجع بعشرين

منه أو خمسين فيخمس

وإنما كان الرجوع بجزء

من الثمن لأن المبيع

مضمون على البائع

بالثمن فيكون جزؤه

مضموناً عليه بجزء من

الثمن فإن كان قبضه رد

جزؤه وإلا سقط عن

المشتري بطلبه وقيل بلا

طلب (والأصح اعتبار

أقل قيمه) أى المبيع (من

يوم البيع إلى القبض)

كل درهم فيها (قوله ولو شرط إخراج) هذه محترز إطلاق العيب فيما قبلها (قوله أراه) أى بالمشاهدة فلا يكفى إعلامه به على المعتمد ولا يجوز لقاض الحكم بعدم الرد به كما يقع لبعض المؤرخين في شرط البراءة المذكور إذا كان بإخبار البائع ومثله قول البائع للمشتري في بطيخة هى قرعة مثلاً ثم وجدها كذلك فله ردها حيث كان من زمن لا يغلب وجوده فيها وقال شيخنا في هذه لا رد له فراجع (قوله أو أعتقه) ولو كان المعتق والعتيق كافرين أو علقه بصفة ووجدت ولا نظر لقول الإسنى في الكافران قد يلحق بدار الحرب ثم يرد فلم يحصل اليأس من رده (قوله أو وقفه) أو جعل الشاة أضحية (قوله أو استولد الجارية) أو زوجها لغير البائع لكن في هذه إذا زال النكاح فله الرد والأرض إن كان أخذته وفي رد صيد على عزم نظر وإن صرحوا به فتأمله (قوله رجع) أى ثبت له الرجوع فيشمل ما لو حدث عيب يمنع الرد القهرى (قوله بالأرض) قال في المنهج إلا في ربوى يبيع بمجنسه فيتعين الفسخ لئلا يلزم الربا في مقابلة الجنس بأكثر منه وهذا محصل ما قاله وفيه نظر لأنه إن ظهر العيب بنقص كيل في المكيل مثلاً فالعقد باطل أو بنقص قيمة فإن ضيبت إليه وجعل كأن العقد وقع عليهما فغير الجنس بل غير الربوى كذلك لأنه من قاعدة مد عوجة وهو الذى في كلامهم كما يأتى وإلا فلا وجه للبطلان لاستواء الكيل حالة العقد قال بعضهم ولعل المراد الثانى وإنما ضرب بتوزيع الثمن فراجع وحرره والفاسخ في الربوى المذكور هو المشتري دون البائع والحاكم كما قاله شيخنا م ر (تقريبه) قال شيخنا وغيره محل الرجوع بالأرض إن نقصت قيمته وإلا فلا كما فى الخصاء وفيه نظر فراجع وسمى المأخوذ أرضاً لتعلقه بالخصومة المسماة به قال ابن قتيبة وغيره يقال أرشت بينهما تأريشاً أو قعت الخصومة بينهما (قوله وجهان) المعتمد منهما الرجوع لزوال ملكه بالعتيق فيهما مع اليأس من عود ملكه ولو كان أعتقه عن كفارة أجزأه إن لم يكن العيب مانعاً من الإجزاء عنها ولو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع عيباً قبله كأن قد حدث عند المشتري رجع بما نقص من القيمة مطلقاً لا بنسبة نقص القيمة من الثمن على المعتمد قاله شيخنا في شرحه خلافاً لقول الذخيرة بالرجوع بالنقص من الثمن كعكسه قال بعضهم وفى بقاء الفسخ نظر والوجه بطلانه لتبين سقوط الرد القهرى ويرجع المشتري على البائع بأرض القديم ويجرى مثل ذلك فى قولهم فيما يأتى أن للبائع فسخ الفسخ فى هذه فتأمله (قوله للعلم بها) أى فى حد ذاتها أو من ذكر المنسوب إليه فى الثمن أو من ذكر النسبة لأنها تقتضى منسوبة إليه (قوله بطله) هو المعتمد والطلب على التراخي لأنه قد يرضى بالمبيع بجميع الثمن (قوله وله) أى للقاتل بأقل القيمتين سواء كان قولاً أو وجهاً أو طريقة فلا يخالفه ما سياتى (قوله لا اعتباره الوسط) أى فيكون الأصح اعتبار أقل قيمة معيياً فى الأوقات الثلاثة وأقل قيمة سليماً فيها فالعيب مستمر إلى

أولى بالبطلان (قول الشارح أو تلف الثوب) أى بآفة أو إتلاف البائع أو المشتري أو غيرهما (قول المتن أو أعتقه) قيل هو هلاك شرعى فلو مثل به لاستقام (فروع) لو أحرم بائع الصيد ففى الرد عليه بالعيب نظر لأنه إتلاف (قول الشارح أو اشترى من يعتق عليه) عبارة المصنف لا تشمل هذه ثم الذى رجحه السبكي فى المسألتين الرجوع (قول المتن من القيمة) يرجع لقوله ما نقص (قول الشارح للعلم بها) أى من ذكرها فى الثمن (قول المتن قيمه) يجوز أن يقرأ مفرداً وجمعاً وهو الذى اعتمده الشارح (قول الشارح إنه أصوب) اعترضه الإسنى بأن النقصان الحاصل قبل القبض إذا زال قبل القبض أيضاً لا يثبت للمشتري به

عبارة المحرر كالشرح وتبعه فى الروضة أقل القيمتين من يوم البيع والقبض وله مقابلان أحدهما اعتبار قيمة يوم البيع لأنه يوم مقابلة الثمن بالمبيع والثانى قيمة يوم القبض لأنه يوم دخول المبيع فى ضمان المشتري ووجه أقل القيمتين أن القيمة إن كانت يوم البيع أقل فما زاد حدث فى ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فما نقص من ضمان البائع وهذه أقوال محكية فى طريقة والطريقة الراجحة القطع باعتبار أقل القيمتين وحمل قول يوم البيع على ما إذا كانت القيمة فيه أقل وكذا قول يوم القبض وقول المصنف أقل قيمة قال فى الدقائق إنه أصوب من قول المحرر لا اعتباره الوسط

أى بين قيمتى اليومين وعبر بالأصح دون الأظهر ليوافق الطريقة الراجحة وإن لم يشعر بها ولو عبر بالمذهب كما فى الروضة كان أولى (ولو تلف الثمن) المقبوض أو خرج عن الملك (دون المبيع) المقبوض وأريد رده بالعيب (رده أو أخذ مثل الثمن) إن كان مثليا (أو قيمته) إن كان متقوما قال الراعى

وقت القبض لا أنه زال ثم عاد كما توهم ولو لم تنقص القيمة فلا أرش كما مر والكلام هنا فى الرد بالعيب المعلوم منه أنه ليس بخيار مجلس ولا شرط (قوله وعبر إلخ) أى فالمراد بالأصح الراجح من الطرق وهو طريق القطع وكلامه غير مشعر بها لأنه لم يعبر بالمذهب جريا على اصطلاحه (قوله ولو تلف الثمن إلخ) ولو لم يتلف رجع فى عينه وإن كان دفعه عما فى الذمة بزيادته المتصلة ويرجع بأرش نقص عين وكذا صفة مضمونة كجناية أجنبى ضامن وشمل التلف الحسى كالموت والشرعى كالعتق ومثله تعلق حق لازم به كرهن فقوله أو خرج عن الملك لا حاجة إليه لدخوله فى كلام المصنف ولو أبدله بتعلق الحق المذكور لكان أولى وقد يقال هو من عطف الخاص لإفادة أنه كالتلف فى الرجوع بالبدل حالا ولا يكلف الصبر إلى عوده لملك البائع لتضرره بذلك مع تلف المبيع وليس كالرجوع بالأرش الآتى فتأمل (قوله وأخذ إلخ) والمأخوذ ملك للمشتري إن كان من ماله أو من مال أبيه أو جده وهو فى حجرهما كما فى الصداق فإن كان من مال أجنبى رجع إليه ولو أبرأه البائع من الثمن قبل اللزوم بطل العقد أو بعده ورد المبيع لم يرجع بشيء كما فى الصداق أيضا وفيه بحث ولو كان اعتاض عنه شيئا كتوب رجع به لا بالتوب على المعتمد وسأأتى (قوله ويشبه إلخ) أى فعدم ذكر الخلاف فى لزوم أقل القيم هنا الموهوم للقطع فيه ليس مرادا وأسقط هذا من الروضة الموهوم أنه غير قائل به مع ذكره التعليل فيها بقوله لأنها إن كانت إلخ الشامل لاعتبار الوسط لعمومه بلام التعريف أو الإضافة يرفع ذلك التوهم بل فيه إشارة إلى اعتباره لأن ذكر أقل قيمة هنا الشامل لذلك لا ينافى اعتبار أقل القيمتين فى الأرض لإمكان حمل ما هناك على ما إذا لم تنقص بينهما المؤدى إلى أنها لو نقصت عنهما اعتبرت فهو يقال باعتبار الوسط فيه أيضا فلا مخالفة بين الموضعين فتأمل ذلك وحرره مع ما ذكره أصحاب الخواشي هنا عما فيه تدافع لا يلاق بعضه بعضا (قوله زوال ملكه عنه) أى كالأو وبعضا ومثل زوال ملكه تعلق حق به فلا رجوع عليه بالأولى كرهنه المقبوض وكتابته الصحيحة وغصبه وإبقائه وإجارته ما لم يرض به مسلوب المنفعة ولا أجرة له بقية المدة لرضاه مع كونه له مندوحة عنه فلا يخالف ما فى التحالف وقد يراد بملكه سلطنته فيعم جميع ما ذكر نعم قال شيخنا إن كان العيب فى الآبق المذكور غير الإباق فله الأرض لتعذره فراجع فإنه خلاف صريح كلامهم (تقريبه) لو علم البائع عيبا بالثمن بعد زوال ملكه عنه فحكمه كعكسه (قوله فله الرد) وحيثئذ يرجع بما وقع العقد عليه ولو فى الذمة أو اعتاض عنه غيره كما مر نعم إن اعتاض عنه من جنسه كصباح عن مكسرة رجع بالصباح فقط لأنه يجب قبولها والزيادة صفة لا تتميز وعلم مما ذكر أنه ليس للمشتري الثانى رده على البائع الأول لأنه لم يملك منه ولو حدث عند المشتري الثانى عيب بمنع الرد وأبقى العقد فإن أخذ أرش القديم من بائعه رجع به على البائع الأول وإلا فلا لإمكان العود خلافا للإسنوى (قوله بالاغتياض) أى بأخذه العوض الذى هو الثمن من المشتري

خيار فكيف يكون من ضمان البائع اهـ وعبارة السبكى أوضح منه فإنه قال عبارة المناهج تقتضى أنه لو نقص بين العقد والقبض وكان فيهما سواء يعتبر النقص فيه وفيه نظر لأن النقص الحادث قبل القبض إذا زال قبل القبض لم يضمن لأنه لا خيار به اهـ (قول الشارح ليوافق الطريقة الراجحة) كأنه والله أعلم من حيث أن القاطعة لا أقوال فيها بخلاف ما لو عبر بالأظهر فإنه يكون المعنى الأظهر من الأقوال وذلك طريقة الخلاف (قول الشارح هذا الأخير) يرجع إلى قوله ويشبه (قول الشارح وفيه إشارة) أى فى التعليل وذلك لأنه اقتصر فى التعليل على ذكر الطريقتين والمعلل شامل للوسط فدل على اقتضائه فيما مضى على ذكر الطريقتين لا ينافى اعتبار الوسط (قول المتن بعد زوال ملكه) مثله لو رهنه أو أجره أو حصل غصب أو إباق وأما تلفه حسا أو شرعا فقد سلف له (قول الشارح ومقابل الأصح إلخ) زاد الإسنوى والثالث إن زال بعوض لم يرجع لاستدراك الظلامة أو غبن غيره كما غبن وإن زال مجانا رجع ثم تكلم على قول المناهج فإن

أقل ما كانت من يوم البيع إلى يوم القبض لأنها إن كانت يوم البيع أقل فالزيادة حدثت فى ملك البائع وإن كانت يوم القبض أقل فالنقصان من ضمان المشتري قال ويشبه أن يجزى فيه الخلاف المذكور فى اعتبار الأرض انتهى وأسقط هذا الأخير من الروضة مع التعليل وفيه إشارة إلى أن أقل القيمة هنا ينافى أقل قيمة اليومين هناك ويكون المراد هناك ما إذا لم تنقص القيمة بين اليومين عن قيمتهما بأن ساوت قيمة أحدهما أو زادت على قيمتها فإن نقصت عن القيمتين فالعبرة بها كما تقدم عن المصنف (ولو علم العيب بالمبيع بعد زوال ملكه عنه (إلى غيره) بعوض أو بلا عوض (فلا أرش) له (فى الأصح) المنصوص لأنه قد يعود إليه فريده كما قال (فإن عاد الملك) إليه (فله الرد) سواء عاد إليه بالرد بالعيب أم بغيره كالإقالة والهبة والشراء (وقيل) فيما زال ملكه بعوض (إن عاد) إليه (بغير الرد بعيب فلا رد) له لأنه بالاغتياض عنه استدرك الظلامة وغبن غيره كما غبن هو ولم يطل ذلك

الاستدراك بخلاف ما لو رد عليه بالعيب وهذا مبنى على أن العلة فى أن الأرض له استدراك الظلامة والصحيح أنها إمكان عود المبيع كاتقدم ومقابل الأصح

الثاني (قوله وهو من تخرج إلخ) فمقابله نص كما أشار إليه أولا فقيه اعترض على المصنف (قوله فلو أخذه) أي الأرض على القول المخرج المذكور (قوله وجهان) أحدهما أن له الرد بناء على القول المذكور (قوله وعلى الأصح) الذي هو النص المتقدم لا (قوله والرد بالعيب على الفور) أي إن كان في مبيع معين في العقد أو في مجلسه عما في الذمة وإلا فعلى التراخي لأنه لا يملك إلا بالرضا بجميع عيوبه فلو علم عيبا فرضيه ثم علم عيبا آخر فهو على التراخي لتبين أنه ملكه له في الظاهر والمراد أنه على الفور من حيث العيب وإن كان في زمن خيار مجلس أو شرط أو قبل القبض ولا بد فيه من التلطف بالفسخ فلا يكفي إرادته وإنما كان الرد فوريا لأن وضع العقود اللزوم فبالتارك تبقى على أصلها كما في نية القاصر في الصلاة (قوله من غير عذر) فلا يضر التأخير للعذر كجهله بالخيار إن خفي عليه بأن يكون غير مخالف لنا ولو ذميا أو بفوريته مطلقا ويصدق بيمينته في ذلك وكتعلق الزكاة بالمبيع حتى يخرجها من غيره و كانتظار شفيع حاضر لا غائب هل يأخذ أولا وكتقول البائع له أزيل عنك العيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة و كانتظار خلاص مغصوب أو رجوع أبى وإن أجاز فله الفسخ ولو قبل عوده وكإجارتها إن لم يرض البائع به مسلوب المنفعة (قوله على العادة) أي عادة مريده كما يدل له ما قبله إلى للمعتبر كل شخص بحاله كما قال القفال وهو المعتمد (قوله فلو علمه) أو ظنه ظنا قويا ولو بإخبار عدل أو من صدقه (قوله وهو يصلي) أي فرضا أو نفلا موقتا أو مطلقا لكن لا يزيد فيه على ركعتين وإن نوى عددا إن علم قبل فراغها ولا أتم الركعة التي هو فيها فإن زاد على ذلك الفرض أو غيره على ما يطلب لإمام غير المحصورين من نحو قصر المفصل مثلا أو شرع في النفل المطلق بعد علمه بطل رده هكذا قال الخطيب وقال شيخنا الزيادة والشروع والتطويل ما لم يعد مقصرا عرفا وقال شيخنا الرملي إنه يعذر هنا بما يرخص في ترك الجماعة قال شيخنا وحيث عذر فيجب عليه الإشهاد كالأعذار الآتية وفيه نظر وعلى ما ذكر لو أشهد سقط لأنها إلى البائع والحاكم فراجع (قوله وقد دخل وقت هذه الأمور) خرج النفل المطلق وليست إرادته وقتا وفيه ما تقدم ويشمل الأكل ولو تفكها ما لم يعد مقصرا أيضا (قوله فاشتغل) أي شرع بالفعل لا تكفي الإرادة (قوله ليلا) أي مما لم تجر العادة بالشئ فيه وإلا فلا يعذر (قوله بلبس ثوبه) ولو للتجمل (قوله وإغلاق باب) ولو مع الأمن (قوله أو وكيله) فهو كيلة عذر في عدم إشهاد الوكيل لو كان عدلا (قوله على وكيله) أي البائع ومثلي وكيله موكله ووليّه ووارثه وكذا يقال في المشتري ويتنظم من ذلك خمس وعشرون صورة بقطع النظر عن الحاكم (قوله كذلك) أي بنفسه أو وكيله (قوله ولو تركه) أي لو ترك المشتري الرد على البائع أو وكيله أو نحوه ابتداء أو بعد ملاقاته على المعتمد عند شيخنا الرملي لم يضر إذ حاصل ما اعتمده أنه لا يبطل حقه بعدوله عن نحو البائع إلى الحاكم أو عكسه ولو بعد الملاقاة إلا إن مر بمجلس

عاد الملك فله الرد وقيل إن عاد إلخ فقال أما الأول وهو القائل بالرد مطلقا فهو الذي ذهب إلى عدم الأرض عند زوال الملك مطلقا وعلى بعدم اليأس فيقول هنا قد أمكنه وأما المفصل وهو الذي ذهب إلى عدم الوجوب عند زواله بعوض وعلى بمحصول استدراك الظلامة بالمبيع فيقول هنا ذلك الاستدراك قد زال فيما إذا عاد بالرد ولم يزل إذا عاد بغيره اهـ وقوله أيضا ومقابل الأصح أخره إلى هنا ليفيدك أن قول المتن فإن عاد إلخ تفريع على الأصح (قول الشارح لتعذر الرد) أي فأشبه الموت (قول الشارح فلو أخذه) مفرع على قوله ومقابل الأصح (قول المتن على الفور) أي لأن وضع العقد على اللزوم فإذا ترك الرد مع إمكانه لزمه حكم العقد (فرع) لا بد للنطاق من اللفظ كفسخت البيع ونحوه (فرع) لو اطلع على العيب قبل القبض اتجه الفور أيضا (قول المتن وهو يصلي) فرضا أو نفلا ولا يلزمه التخفيف (قول الشارح وقد دخل وقت إلخ) أي وكذا لو كان في الحمام ولا يضر ابتداءه بالسلام فإن أخذ في محادثته بطل (قول الشارح وإغلاق باب إلخ) والظاهر العذر بالرحل والمطر ونحوهما وأنه لو سهل التوجه ليلا لم يعذر (قول الشارح كذلك) يرجع إلى كل من قول المتن بنفسه أو وكيله

وهو من تخرج ابن سريج له الأرض لتعذر الرد فلو أخذه ثم رد عليه بالعيب فهل له رده مع الأرض واسترداد الثمن وجهان وعلى الأصح لو تعذر العود لئلف أو اعتاق رجوع بالأرض المشتري الثاني على الأول والأول على بائعه بلا خلاف وله الرجوع عليه قبل الغرم للثاني ومع إبرائه منه وقيل لا فيهما بناء على التعليل باستدراك الظلامة (والرد) بالعيب (على الفور) فيبطل بالتأخير من غير عذر (فليبادر) مريده إليه (على العادة فلو علمه وهو يصلي أو يأكل) أو يقضى حاجته (فله تأخير) حتى يفرغ ولو علمه وقد دخل وقت هذه الأمور فاشتغل بها فلا بأس حتى يفرغ منها (أو) علمه (ليلا فحتى يصبح) ولا بأس بلبس ثوبه وإغلاق باب المشي والركض في الركوب ليرده (فإن كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله) بالبلد كذلك لقيام الوكيل مقام موكله في ذلك (ولو تركه) أي ترك البائع أو الوكيل (ورفع الأمر

إلى الحاكم) ليستحضره ويرده عليه (فهو أكد) في الرد (وإن كان) البائع (غائباً) عن البلد ولم يكن له وكيل بالبلد (رفع) الأمر (إلى الحاكم) قال القاضي

الحكم وعدل عنه إلى غير حاكم كما في الأنوار نعم ينبغي عدم سقوط حقه في مروره به إذا لزم على رفعه له غرامة لها وقع فتأمل ولو عدل عن وكيل البائع إليه أو عكسه قبل الملاقاة لم يضر ولا ضرر ويتجه أن يلحق بذلك عدوله عن أحد ورثته أو أحد وليه أو أحد وكيله إلى الآخر فراجع (قوله الحاكم) أي الحاضر بالبلد (قوله ليستحضره) ويشترط أن يبدأ بالفسخ عنده قبل طلب حضور البائع منه (قوله غائباً عن البلد) سواء طالت المسافة أو قصرت لكن لا يحكم عليه الحاكم إلا إن كان في مسافة يقضى فيها على الغائب أو كان متعذراً أو متوارياً وعلى هذه يحمل كلام القاضي حسين المذكور (قوله وأنه فسخ) هو إنشاء للفسخ لا إخبار عنه فتقديم الدعوى عليه هنا لا يضر فإن كان قد وقع فسخ قبل ذلك عند شهود مثلاً أو قبل طلب حضور خصمه كما مر فهو إخبار به (قوله بنصبه) أي ندبا (قوله ويحكم بالرد) أي إن كان الغائب في مسافة يصح فيها القضاء على الغائب كما مر (قوله فإن لم يجد إلخ) صريح في أنه يجب عليه أن يقدم غير المبيع عليه ولو في البيع فيحافظ على إبقائه لاحتمال أن للغائب حجة يظهرها إذا حضر (قوله إن للمشتري إلخ) اعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي ما هنا من أنه له الحبس تبعاً للشيخين ومثله الإقامة فيفيد عدم الحبس في الفسوخ بغير ذلك وفي شرحه هنا ما يفيد عدم الحبس هنا وإذا حبسه فهو مضمون عليه ضمان يد قال شيخنا ومنه يعلم أن مؤنة الرد عليه لا على البائع وإن دلس وهو المعتمد به صرح شيخنا في شرحه والمراد بمحل القبض في عبارته محل الردود عليه كما هو ظاهر فتأمل (قوله والأصح أنه يلزمه الإشهاد إلخ) حاصل ما في كلام المصنف والشارح أنه إذا ذهب المشتري إلى من يرد عليه من البائع أو وكيله أو إلى الحاكم وجب عليه الإشهاد في طريقه إذا لقي من يشهده ولو عدلاً مستورا ليحلف معه وليس عليه تحرى طلب الشهود فإن عجز بأن لم يجد في طريقه ذلك لم يلزمه التلطف به وغاية وجوب الإشهاد وصوله إلى الردود عليه أو الحاكم ومتى أشهد سقط عنه الإنهاء في ذلك الوقت فله الرجوع قال شيخنا ولو ظهر من أشهده غير عدل لم يطل حقه من الرد وقياس ما يأتي أنه يجب الإشهاد على الموكل الذي بعث وكيله إلى الرد إذا تمكن منه بحضور الشهود عنده وأنه إذا أشهد سقط الإشهاد والإنهاء عنه وعن وكيله فله الرجوع وأما حال عذره بعجزه عن المضى إلى الردود عليه أو الحاكم لمرض أو خوف من نحو عدو أو غيبة من يرد عليه وعدم الحاكم فذكرها في المنهج وقال هي من زيادته والذي يتجه فيها أنه يلزمه الإشهاد إن حضر الشهود ولا يلزمه إحضارهم وأنه يلزمه التوكيل إن قدر عليه بأن حضره الوكيل بعد التوكيل لا يسقط عنهما طلب الإشهاد فمتى حضره الشهود أو لقيهم الوكيل في طريقه وجب على القادر منهما الإشهاد ومتى أشهد أحدهما سقط الإشهاد عن الآخر وسقط الإنهاء عنهما وعلى هذا ينزل كلام شيخ الإسلام وأما ما ذكره شيخنا كغيره من تحرى الإشهاد تارة وعدمه أخرى فليس في محله ولا ينبغي المصير إليه ولا التعويل عليه فافهم وتأمل والله ولي التوفيق وعليه الممول (تفصيله) قولهم لم يلزمه التلطف يفيد أنه لو تلفظ به صح لكن لو أنكره البائع مثلاً احتاج في إثباته إلى بينة به كذا قاله شيخنا وفيه نظر لأن البائع له من جملة الشهود فيما مر فهو من الإشهاد السابق فتأمل (قوله ويشترط ترك الاستعمال) أي بعد العلم بالعيب وهو شامل لتركه من المشتري وموكله ووكيله ووليّه وموليه ووارثه فانظر هل هو كذلك وهل يقتيد الترك بالعدم دون غيره راجعه

(قول الشارح عن البلد) طالت المسافة أم قصرت كذا قيل ولك أن تقول قولهم الآتي إن هذا قضاء على غائب يعرفك تقييد الغيبة بما يصح فيه ذلك فما معنى هذا الكلام (قول الشارح ليس كالبائع) أي لأن يحفظه ويراعى مصلحة كل منهما ولا يتصرف فيه كالبائع (قول الشارح والثاني لا) لأنه إذا كان طالبا لأحدهما لا يعد مقصراً (قول المتن فإن عجز) أي لفقد الشاهد أو لمرض وغوه (قول المتن لم يلزمه) أي لأن الكلام الذي يقصد به إعلام الغير يبعد إيجابه به من غير سامع ولأنه ربما تعذر ثبوته فيتضرر المشتري بالسلعة (قول المتن ويشترط ترك الاستعمال)

حسين فيدعي شراء ذلك الشيء من فلان الغائب بشمن معلوم قبضه ثم ظهر العيب وأنه فسخ البيع وقيم البينة على ذلك في وجه مسخر ينصبه الحاكم ويحلفه أي أن الأمر جرى كذلك ويحكم بالرد على الغائب ويبقى الثمن ديناً عليه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضى الدين من مال الغائب فإن لم يجده سوى المبيع باعه فيه انتهى وأقره الشيخان ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في باب المبيع قبل القبض عن صاحب التهمة وأقره أن للمشتري بعد الفسخ بالعيب حبس للمبيع إلى استرجاع الثمن من البائع فإن القاضي ليس كالبائع كما هو ظاهر وسكوتهما على نصب مسخر للعلم بماصحاحه في محله أنه لا يلزم الحاكم نصبه في سماع الدعوى على الغائب كما سيأتي (والأصح أنه يلزمه الإشهاد على الفسخ إن أمكنه حتى ينهيه إلى البائع أو الحاكم) والثاني لا لكن يفسخ عند أحدهما (فإن عجز عن الإشهاد لم يلزمه التلطف بالفسخ في الأصح) فيؤخره إلى أن يأتي به عند البائع أو الحاكم والثاني تلزمه المبادرة إلى الفسخ ما أمكن (ويشترط) في الرد (ترك الاستعمال) فلا استخدم العبد

كقوله استقنى أو ناولنى الثوب أو أغلق الباب (أو ترك على الدابة سرجها أو إكافها) أى البرذعة (بطل حقه) من الرد لإشعار ذلك بالرضا بالعيب وإضافة السرج أو الإكاف إلى الدابة للملازمة لها وبإشارة الروضة كأصلها لو كان عليها سرج أو إكاف فتركه عليها بطل حقه لأنه انتفاع (وبعذر في ركوب جموح يعسر سوقها وقودها) أى يعذر في ركوبها حين توجهه ليردها ولو ركب غير الجموح لردها بطل حقه منه وقيل لا يبطل لأنه

أسرع للرد (وإذا أسقط

رده بتقصين) منه (فلا

أرش) له كما لا رد (ولو

حدث عنده عيب) بأقفاو

غيرها ثم اطلع على عيب

قديم (سقط الرد قهرا) أى

الرد القهرى لإضراره

بالبائع (ثم إن رضى به) أى

بالمبيع (البائع) معينا (رده

المشتري) بلا أرش عن

الحادث (أو قنع به) بلا

أرش عن القديم (والأى

إن لم يرض البائع به معينا

(فليضم المشتري أرش

الحادث إلى المبيع ويؤدأو

يفرم البائع أرش القديم

ولا يؤد المشتري) رعاية

للجانين (فإن اتفقا على

أحدهما فذاك) ظاهر

(والأى بأن طلب أحدهما

الرد مع أرش الحادث

والآخر الإمساك مع أرش

القديم (فالأصح إجابة من

طلب الإمساك) مع أرش

القديم سواء كان الطالب

المشتري أم البائع لتقريره

العقد والثانى يجاب

المشتري مطلقا لتدليس

البائع عليه والثالث يجاب

البائع مطلقا لأنه إما غارم

أو أخذ ما لم يرد العقد

عليه بخلاف المشتري

(قوله كقوله) والإشارة ولو من ناطق كالقول وسواء أجاه للخدمة أم لا ولو خدمه من غير سؤال لم يضر وإن لم ينه فلو جاءه العبد بنحو كوز مثلا للشرب فإن تناوله منه بيده بطل حقه مطلقا سواء شرب منه أم لا وإن وضعه العبد على الأرض أو على يده مبسوطة فأخذه ولم يردده إليه فيها لم يبطل مطلقا فإن رده إليه بطل حقه مطلقا (قوله أو ترك على الدابة سرجها) ولو حال الرد إلا لحوف عليه أو عليها أو كونه لا يليق به حمله ولم يجد من يحمله وله الركوب عليه إن لم يلق به المشى ولم يجد ما يركبه (قوله للملازمة لها) أى فيشمل ما ليس له وما اشتراه منها وغير ذلك وبإشارة الروضة صادقة بذلك وخرج بما ذكر اللجام والعذار والمقود ونحو القيد سواء ترك ذلك فيها أو ألبسه لها فلا يضر لأنه لحفظها ولو حلبها أو جز صوفها أو علفها أو سقاها أو رعاها في الطريق واقفة مع إمكان ذلك وهى سائرة بطل حقه لأنه غير عذر وفعلها كذلك بخلاف خلع نعلها إن لم يعيها خلعه ويكلف خلع ثوب يليق بمثله خلعه أو عليه ما يقوم مقامه (قوله إكافها) هو بكسر الهمزة أشهر من ضمها اسم لما تحت البرذعة وقيل لما فوقها وهو المعروف الآن وقيل هو اسم للبرذعة ولعل اختيار الشارح لهذا لانضمامه إلى السرج (قوله يعسر) أى صفة كاشفة لجموح فهو لبيان الواقع (قوله فلا أرش) نعم إن صح بغير خيار العيب فله الأرش (قوله ولو حدث عنده عيب) وهو كل ما يثبت الرد ابتداء نعم الثبوتية فى أوانها لا تثبت الرد وحدثها يمنعها وكذا عدم معرفة العبد صنعة لا يثبت الرد ونسيانها يمنع (تقضيها) لو فسخ المشتري قبل علمه بالحادث ثم علمه البائع فله فسخ الفسخ فعلم أن الحادث يسقط الرد وإن لم يعلم المشتري بالقديم (قوله ثم إن رضى به) أى وهو ممن يعتبر رضاه لا نحو وكيل وولى (قوله أو قنع به) عطف على رده (قوله فليضم) أى فى غير الربوى كما مر (قوله أرش الحادث) وهى ما بين قيمته سليما من العيب الحادث ومعياه به فقط لا بمقابله من الثمن كما مر بخلاف أرش العيب القديم ولو تلف المبيع أو باعه المشتري أو أجره كما قاله البلقينى ثم تقابلا فللبائع طلب الأرش وللمشتري فى الإجارة المسمى وعليه للبائع أجره المثل (قوله فإن اتفقا) أى نعم يتعين الأحظ منهما فى نحو ولى محجور (قوله إجابة من طلب الإمساك) نعم لو صبغه المشتري بصبغ لا يمكن فصله وطلب البائع رده وغرم قيمة الصبغ أجيب لأن ما يفرمه فى مقابلة الصبغ فكأنه لم يفرم شيئا بخلاف غير هذه ولو كان غزلا فنسجه ثم علم عيبا فإن شاء البائع تركه وغرم أرش القديم أو أخذه وغرم أجره النسيج (قوله على الفور) ويعذر فى دعوى جهله مطلقا (قوله ولا أرش) وإن تراضيا بالرد لأنه لم يثبت له حق أصلا فلا يرد ما تقدم (قوله قريب الزوال) أى شأنه وغاية القرب إلى ثلاثة أيام فإن لم يزل فيها رده بعدها فوراً وإلا سقط حقه ولو اختلفا بعد

أى طلب العمل فيفيد أنه لو خدمه وهو ساكت لم يضر وأنه لو طلب منه ضر وإن لم يفعل وفى الأخير نظر (قول المتن أو إكافها) ويقال أيضا وكاف (قول المتن بطل حقه) ولو حلبها وهى سائرة لم يضر فإن أوقفها لذلك ضر وبإشارة الإسئوى رحمه الله ولو سقى الدواب وعلفها وحلبها إذا لم يوقفها لذلك (قول الشارح سرج أو إكاف) أى فهو شامل للمملوك له ولو بالشراء معها فيما يظهر وكذا يشمل ما كان فى يده بعارية ونحوها (قول المتن فلا أرش) أى لأن الرد هو حقه الأصل والأرض إنما عدل إليه للضرورة فلا يثبت للمقصر (قول المتن ولو حدث عنده عيب) لو صبغه فزادت قيمته ثم علم عيبه فطلب الرد من غير مطالبة بعرض الزائد لزم البائع القبول (قول المتن من طلب الإمساك) وهو الذى طلب بذل الأرض القديم (قول الشارح لتقريره العقد) وأيضا فالرجوع بأرش القديم يستدل إلى أصل العقد لأن قضيتنه أن لا يستقر الثمن بكامله إلا فى مقابلة

(ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) ما تقدم من أخذ المبيع أو تركه وإعطاء الأرش (فإن أصر إعلامه) بذلك عن فور الإطلاع على القديم (بلا عذر فلا رد) له به (ولا أرش) عنه لإشعار التأخير بالرضا به ولو كان الحادث قريب الزوال غالبا كالرمد والحصى فيعذر

على أحد القولين في انتظار زواله ليرد المبيع سالما عن الحادث ولزوال الحادث بعد أن أخذ المشتري أرض القديم أو قضى به القاضي ولم يأخذه فليس له الفسخ ورد الأرض في الأصح ولو تراضيا من غير قضاء فله الفسخ في الأصح ولو علم القديم بعد زوال الحادث رد على الصحيح ولو زال القديم قبل أخذه لم يأخذه أو بعد أخذه وقيل فيه وجهان (ولو حدث عيب لا يعرف القديم إلا به ككسر يرض) وجوز (وراجح) بكسر النون وهو الجوز

زواله في أنه القديم أو الحادث حلف كل فإن حلفا أو نكلا سقط الرد ووجب أرض القديم ولو اختلفا في قدر الأرض صدق مدعى الأقل لأنه المتيقن (قوله على أحد القولين) هو المعتمد (قوله ورد الأرض) هو مصدر عطف على الفسخ أى وليس له رد الأرض أى عوده للبائع في الأولى وعدم أخذه في الثانية (قوله ولو علم القديم بعد زوال الحادث) هو المعتمد (قوله ككسر يرض) أى ثقبه كما سيذكره والمراد بكونه يعرف في العرف لا عند المشتري (قوله بكسر النون) على الأنصح (قوله بكسر الباء) على الأنصح وفيه لغات ومثله نشر ثوب ينقص بنشره وكان رآه قبل طيه (قوله تنظيف المكان منه) قال الزركشي إن لم ينقله المشتري وإلا لزمه (فروع) لو اشترى نحو بطيخ كثير فوجد في واحدة ولو غير الأولى مثلا عيبا لم يتجاوزها لثبوت مقتضى الرد بها فإن تجاوزها سقط الرد والأرض ولو علم عيب دابة بعد نعلها فإن لم يعيها نزعها فله نزعها وله ردّها به لكن لا يلزم البائع قبوله بخلاف الصوف لأنه يشبه السمن وإن عيها نزعها وذهابه ولزم البائع قبولها ولا يلزمه رده للمشتري وإن طلبه إلا إن سقط فإن نزع فلا رد ولا أرض (قوله فإن أمكن) أى في نفسه كما مر فلو غرز إبرة في بطيخة فصادفت حلالة فكسرها فوجد بها حموضة في الجانب الآخر مثلاً فلا رد ولا أرض (قوله فروع) زاد الترجمة به لطول الكلام على ما قبله وهو في تفريق الصفقة بالرد وتقدم تفريقها بالعقد وسيذكر ما يترتب عليه (قوله عبيدين) هما من المتقوم وهو مثال للمثل كذا (قوله معيين) أى في الواقع كما أشار إليه الشارح بقوله ولم يعلم عيها وأشار بقوله ويجزى إلخ إلى دفع ما يؤممه كلام المصنف من اختصاص رد أحدهما بالسليم مع المعيب مع أن رد أحد المعيين كذلك (قوله دون الآخر) بأن استمر الآخر سليما فضمير أحدهما راجع إلى العبد لا بقيد كونهما معيين (قوله ردهما) إن لم يقصر في الرد وإلا فلا رد فلو ظهر عيب الآخر ردهما معا ولا يضر رضاه بعيب الأول كمبيع ظهر به عيب ورضى به ثم ظهر به عيب آخر فله رده (قوله لا المعيب وحده) وإن رضى به الآخر أو انتقل إليه السليم ولا أرض عليه لأن العلة تفريق الصفقة لا الضرر حتى لو فسخ فيه وحده لغا الفسخ كذا قال شيخنا وقياس ما مر أنه يفسخ في الكل إلا أن يفرق فحرره (قوله ولو تلف) أى تلفا لا يصح العقد عليه كما تقدم في تفريق الصفقة (قوله أو بيع) أى كله أو بعضه ولو من البائع (قوله فرد المعيب أولى بالجواز) أى على القول الثاني أما على الأظهر فله في التلف أخذ الأرض حالا وفي

السليم وأرض الحادث إدخال شيء جديد (قول المتن وراجح) يجوز فتح نونه أيضا والبطيخ يقال فيه أيضا البطيخ (قول الشارح بكسر الواو) مثله المسوس كذا ضبطهما الجوهري (قول الشارح رعاية للجانبين) وأيضا للقياس على المصرة (قول الشارح تنظيف المكان) وتكون القشور له وقيل إن المشتري يرجع فيه بالثمن على وجه استدراك الظلامة والعقد باق بالقشور للمشتري (قول الشارح وقيل فيه القولان) أحدهما هذا والثاني يرد وعليه أرض الحادث رعاية للجانبين (فروع) اشترى عبيدين إلخ (قول الشارح قبل ظهور العيب إلخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان بيع أحدهما من البائع ثم رأيت في القوت ولو باع بعض العين الواحدة من البائع ثم وجد العيب قال القاضي له الرد وخالفه المتولي والبغوى وعبرة البغوى الصحيح من المذهب عدم الرد ١. هـ. وهل يرجع في مسألة الشارح بالأرض للباقي في ملكه إذا باع الآخر الذي في

الهندي ظهر عيبا (وتقوير بطيخ) بكسر الباء (مدود) بكسر الواو في بعض أطرافه (رد) ما ذكر بالقديم قهرا (ولا أرض عليه) للحادث (في الأظهر) لأنه معذور فيه والثاني يرد وعليه الأرض رعاية للجانبين وهو ما بين قيمته صحيحا معيبا ومكسورا معيبا ولا نظر إلى الثمن والثالث لا يرد أصلاً كما في سائر العيوب الحادثة فيرجع المشتري بأرض القديم أو يفرم أرض الحادث إلى آخر ما تقدم أما ما لا قيمة له كالبيض المذر والبطيخ المدود كله أو المعفن فيبتين فيه فساد البيع لو رده على غير متقوم ويلزم البائع تنظيف المكان منه (فإن أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه) المشتري كتقوير البطيخ الحامض إن أمكن معرفة حموضته بغرز شيء فيه وكالتقوير الكبير المستغنى عنه بالصغير وكشق الرمان المشروط حلالاته لإمكان معرفة حموضته بالغرز (لكسائر العيوب) الحادثة فيما تقدم فيها ولا رد قهرا وقيل فيه القولان وفي الروضة كأصلها أن

ترضيض يرض النعام وكسر الراجح من هذا القسم وثقبه من الأول (فروع) (إذا اشترى عبيدين معينين صفقة) ولم يعلم عيها (ردهما) بعد ظهوره ويجزى في رد أحدهما بخلاف الآتي في قوله (ولو ظهر عيب أحدهما) دون الآخر (ردهما لا المعيب وحده في الأظهر) إذ لا ضرورة إلى تفريق الصفقة والثاني له رده وأخذ قسطه من الثمن ولو تلف السليم أو بيع قبل ظهور العيب فرد المعيب أولى بالجواز لتعذر ردهما والقولان يجريان فيما ينفصل أحدهما عن الآخر

كالثوبين بخلاف ما لا ينفصل كزوجي الخف فلا يرد المغيب منهما وحده قطعا وقيل فيه القولان ولو رضي البائع بإفراء أحد الميعين بالرد جاز في الأصح وسبيل التوزيع تقديرهما سليمين وتقويمهما وتقسيط الثمن المسمى على القيمتين (ولو اشترى عبد رجلين معا فله رد نصيب

أحدهما) لتعدد الصفقة
بتعدد البائع (ولو
اشترياه) أى اشترى اثنان
عبد واحد كما فى المحرر
(فالأحدهما الرد) لنصيبه
فى الأظهر) المبني على
الأظهر فى تعدد الصفقة
بتعدد المشتري وقد تقدم
(ولو اختلفا فى قدم
العيب) الممكن حدوثه
بأن ادعاه المشتري
وأنكره البائع (صدق
البائع) لموافقته للأصل
من استمرار العقد
(ييمينه) لاحتمال صدق
المشتري (على حسب
جوابه) بفتح السين أى
مثله فإن قال فى جوابه
ليس له الرد عليه بالعيب
الذى ذكره أولاً يلزمنى
قبوله حلف على ذلك ولا
يكلف التعرض لعدم
العيب وقت القبض
لجواز أن يكون المشتري
علم العيب ورضى به ولو
نطق البائع بذلك كلف
البينة عليه وإن قال فى
جوابه ما أقبضته وبه هذا
العيب أو ما أقبضته إلا
سليماً من العيب حلف
كذلك وقيل يكفيه
الاقتصار على أنه لا
يستحق الرد به أو لا
يلزمنى قبوله ولا يكفي

البيع عند اليأس (قوله ما لا يفصل) أى وليس مثلياً وإلا فنكاح العبدتين فى الأصح (قوله جازى بالأصح) اعتمده شيخنا الزيادى كشيخنا الرملى وإن كان مخالفاً لليلة السابقة وعذرهما اعتماد شيخ الإسلام له فى المنهج مع أنه يمكن حمل ما هنا كالمنهج على أنه مبنى على القول الثانى المبني على التعليل بالضرر وهو واضح بل هو المتعين فى عبارتهما لمن تأملهما فإن ذكرهما لها إشارة إلى أن رد أحدهما على الثانى لا يتقيد بكون أحدهما سليماً بل يجرى فى أحد المعيين أيضاً وكيف يجوز اعتماد رد أحد المعيين بالرضا دون الميعب مع السلم فتأمل وافهم على أن هذا مخالف لما مر من أنه إذا فسخ فى بعض المبيع انفسخ فى كله فها على العاقد فلا يتصور رد أحدهما به وإن لم يكن فسخ فينظر ما معناه لأنه ليس هنا إقالة ولا عقد جديد فراجع (قوله تقديرهما) أى تقدير كل منهما سليماً على انفراده (قوله كما فى المحرر) فهو عذر له فى التقييد وإن كان الحكم لا يتقيد به ولعدم الخلاف فى تعدد العقد بتعدد البائع وتعدد تفصيل الثمن أيضاً (قوله فى قدم العيب) بكونه قبل تمام القبض وحلونه بعده (قوله بأن ادعاه المشتري إلخ) وعكس ذلك كذلك كما فى شرط البراءة من العيوب واقتصار الشارح على الأول لأنه الأغلب (قوله صدق البائع) نعم لو اختلفا فى قدم عيين واعترف البائع بأحدهما صدق المشتري وكذا لو اختلفا بعد التقابل فإنه يصدق المشتري أيضاً كما يصدق فى عدم رؤيته للعيب وفى عدم علمه أنه عيب وفى عدم تقصيره فى الرد إن خفى عليه شيء من ذلك ولو اختلفا فى كونه عيباً أو فى وصفه لم يثبت إلا بعدلين عارفين ثم يحلف البائع على عدم قدمه وهذه المسائل الأربع المحتاج فيها إلى اليقينة واليمين كما فى التحرير وقد أشرنا إليه فيما كتبناه عليه فليراجع ثم تصديق البائع إنما هو من حيث منع الرد لا لتغريم المشتري أُرْشَا بل للمشتري بعد عود المبيع للبائع أن يدعى عدمه وأن يحلف أنه قديم ولو نكل المشتري فيما طلب فيه منه اليمين سقط رده ولا يحلف البائع لأن يمينه لا تفيد حقا بخلاف عكسه ولو زال العيب المتفق على قدمه صدق البائع فى حدوث الآخر أو اختلف فيه رجع إلى ما مر بقوله ثم إن رضى إلخ (قوله وقيل يكفيه) قال شيخنا الرملى وفى عكس ذلك يكفيه ما ذكر بلا خلاف (قوله من غير يمين) راجع لكل من المشتري والبائع معا وهذا المحترز عنهما بقوله الممكن حدوثه وقدمه فيما مر (قوله وتعلم الصنعة) أى هو من الزيادة المتصلة ولو بمعلم والقصورة والصبيغ كالتصلة من حيث إنه لا شيء له فى نظرها على البائع فى الرد وكالتفصلة من حيث إنه لا يجبر معها على الرد فله الإمساك وطلب الأرض كذا قاله شيخنا فتأمل (قوله كالولد) أى الذى حملت به بعد العقد ومثله الحمل بعده بأن لم يفصل وإذا ردها بغير آخر فله حبسها حتى ترضى ومؤثها على البائع لأنها

أصل الروضة تبعاً للبعوى نعم والذي صححه السبكي والأذعوى وابن المقرئ تبعاً للظاهر النص وقول الأكثرين لا نظراً إلى إمكان العود ومنه يظهر لك أنه عند تلف أحدهما يتعين ما في أصل الروضة (قول الشارح تقديرهما) أى تقدير كل منهما سليماً وتقويمه على انفراده وضبط النسبة بين القيمتين وتوزيع الثمن عليهما (قول المتن اشترياه) الضمير يرجع لعبد الرجلين فيكون هذا البيع في حكم أربعة عقود ويكون كل واحد مشتركاً للربع من هذا الربع من ذاك ولكن الشارح حمل المسألة على ما في المحرر (قول الشارح لموافقتهم للأصل) وعلل أيضاً بأن الأصل عدم العيب في يد البائع وينبني على العلتين ما لو باع بشرط البراءة ثم زعم المشتري حلوله بعد العقد حتى لا يتناول الشرط وعكس البائع فقضية الأولى تصديق البائع وقضية الثانية تصديق المشتري والظاهر تصديق البائع فإن الشيوخ اقتصر على العلة الأولى في مسألة الكتاب (قول الشارح صدق البائع) لو تقايلا لم يختلفا في قدم العيب وحدوثه صدق المشتري (قول المتن تتبع الأصل) أى لأن الملك قد تجدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة

في الجواب والحلف ما علمت به هذا العيب عندى ويجوز له الحلف على البت اعتمادا على ظاهر السلامة إذا لم يعلم أو يظن خلافه ولو لم يمكن حدوث العيب عند المشتري كشين الشجرة المندلمة والبيع أمس صدق المشتري ولو لم يمكن تقدمه كجرح طرى والبيع والقبض من سنة صدق البائع من غير بين (و الزيادة المتصلة كالسمن) وتعلم الصنعة والقرآن وكبر الشجرة (تبع الأصل) في الرد ولا شيء على البائم بسببها (و المنفصلة كالولد)

ملكه وإذا لم يحبسها وولدت وجب على البائع ردها إليه ولو في ولد الأمة قبل التمييز لا اختلاف للمالك فإن لم يقع الرد قبل الولادة امتنع وله الأرض حالاً والتمثيل بالولد فيه رد على الإمام أبي حنيفة القائل بأنه يتمتع الرد وعلى الإمام مالك القائل بأنه يرد مع الأم (قوله والتمثلة) أى التى حدثت بعد العقد سواء أبرت أم لا فإن كانت موجودة حال العقد وهى مؤبرة فهى للبائع وإلا فكالحمل فهى له أيضاً كالثمرة الصوف والوبر والبيض واللبن فما كان منه موجوداً حال العقد فهو للبائع كالحمل وما حدث بعده فهو للمشتري سواء انفصل أو لا وإذا اختلط الحادث من نحو الصوف بما كان فهو كاختلاط الثمرة وسيأتى (قوله بأن لم تنقص) وكذا لو نقصت وكان جاهلاً به واستمر جهله إلى ما بعد الوضع لأنه حينئذ مستند لسبب متقدم وزيادة الحمل لا تمنع الرد فليست كالمرض لأن زيادة المرض مرض بخلاف الحمل كما قاله شيخنا الرملى وتقدم ما فيه (قوله ولو نقصت) أى الحامل عند البيع من الأمة والبهيمة بالولادة لأن هذا النقص عيب حادث يمنع الرد القهرى (قوله ولو لم ينفصل الحمل) أى فيما لو اشتراها حاملاً كما هو الفرض سواء الأمة والبهيمة ردها كذلك أى حاملاً لأن ذلك الحمل للبائع حيث ردت بخلاف الحمل الحادث بعد العقد فإن للمشتري مطلقاً وله ردها حاملاً قهراً كما مر لكن فى البهيمة دون الأمة لأن الحمل الحادث فيها عيب مطلقاً فلا ترد إلا بالتراضى (قوله ووطء الثيب) ومثلها الغوراء نعم إن وقع الوطء بصورة الزنا كأن ظنته أجنبياً امتنع الرد لأنه عيب حادث إن كان بعد القبض وقبله لا يمنع لأنه عيب قديم كما مر (قوله ولا مهر فى الوطء) المذكور سواء وقع قبل القبض أو بعده (قوله واقتضاض) أى زوال البكارة من الأمة البكر ولو بغير ذكر وفى الصحاح اقتض الجارية اقترعها والزلزلة نقبها هـ. وهو مبتدأ خبره نقص (قوله فلا رد له) بالعيب الذى اطلع عليه بعد الاقتضاض فهو غيره كما هو ظاهر كلام الشارح وبه قال ابن عبد الحق وهو واضح ولا نظر لقول شيخنا إن العيب المراد هنا هو نفس الاقتضاض لأنه استوفى به ما يقابل البكارة فيلزم تفريق الصفة لورد (قوله وأجاز هو البيع) أى قبل علمه بالعيب القديم (قوله بالعيب) الذى هو الاقتضاض على ما مر (قوله ولا شيء فى اقتضاض البائع) ومثله الآفة وفعل من لا يضمن وزواج سابق فلا أرض للمشتري بشيء من ذلك لو أجاز العقد وإن ثبت له به الخيار (قوله وله) أى للمشتري على الأجنبى (قوله بذكره) أى الأجنبى لا بزنا منها (قوله مهر مثلها بكراً) أى بلا أفراد أرض بكارة لضعف

والثمرة (والأجرة) الحاصلة من المبيع (لا تمتنع الرد) بالعيب (وهى للمشتري إن رد المبيع بعد القبض) سواء أحدث (قبله أم قبله) (وكذا) إن رده (قبله فى الأصح) بناء على الأصح أن الفسخ يرفع العقد من حينه ومقابلته مبنى على الرفع من أصله (ولو باعها) أى الجارية أو البهيمة (حاملًا) وهى معينة (فانفصل) الحمل (رده معها) حيث كان له ردها بأن لم تنقص بالولادة (فى الأظهر) بناء على الأظهر أن الحمل يعلم ويقابل بقسط من الثمن ومقابلته مبنى على عدم ذلك فيفوز المشتري بالولد ولو نقصت بالولادة فليس له ردها ويرجع بالأرض ولو لم ينفصل الحمل ردها كذلك (ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب) الواقعان من المشتري بعد القبض أو قبله ولا مهر فى الوطء (واقتضاض البكر) بالقاف من المشتري أو غيره (بعد القبض نقص حدث) فيمنع الرد (وقبله جنابة على المبيع قبل قبضه) فإن كان من المشتري فلا رد له بالعيب أو من غيره وأجاز هو البيع فله الرد بالعيب ولا شيء له فى اقتضاض البائع وله فى اقتضاض الأجنبى بذكره مهر مثلها بكراً.

فيه تابعة للعقد ثم لا فرق فى الزيادة بين أن تكون فى الثمن أو المثلن ولا فى الفسخ بين أن يكون من البائع أو المشتري (قول المتن لا تمتنع الرد) أى خلافاً لأبى حنيفة رحمه الله فى الولد ونحوه كالثمرة ، لنا ما روت عائشة رضى الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجده عيباً فخاصمه إلى رسول الله ﷺ فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال ﷺ : « اخرج بالضمآن » رواه أبو داود ومعنى الخراج ما يخرج من المبيع من فوائده وغلته فهو للمشتري فى مقابلة أنه لو تلف لكان من ضمانه قاله الرافعى رحمه الله (قول المتن وهى للمشتري) خالف مالك رضى الله عنه فيما هو من جنس الأصل كالأصل فقال يرد مع الأصل وبذلك تعلم أن تمثيل المصنف بالولد إشارة إلى الرد عليه (قول المتن بعد القبض) ولم يكن الخيار للبائع أو لهما (قول الشارح من حينه) لأنه لا يسقط الشفعة ولا يبطل العتق فيما لو اشترى جارية بثمن معين ثم أعتقها قبل رد البائع الثمن عليه والوجه الثانى يرفعه من أصله وعلل بأن الملك قبل القبض ضعيف قال فى المطلب وإذا قلنا به وكان الفسخ بعيب حدث قبل القبض فينبغى أن يستند الفسخ إلى وقت حدوثه لا إلى العقد وقيل إن الفسخ يرفع العقد من أصله مطلقاً أى قبل القبض وبعده ثم فى التمثيل بالولد رد على مالك وأبى حنيفة رضى الله عنهما فى قول الأول بأنه يرد مع الأصل وقول الثانى أنه مانع من الرد (قول المتن ولا يمنع الرد الاستخدام) أى بالإجماع (قول المتن ووطء الثيب) أى قياساً على الاستخدام (قول الشارح من المشتري) خرج به الوطء الواقع من الأجنبى بعد القبض لأن الرد يرفع العقد من حينه (قول المتن واقتضاض البكر) هو إزالة القضية بكسر القاف

وبغير ذكره ما نقص من قيمتها فإن ردها بالعيب فللبائع من ذلك قدر أرش البكارة وإن تلفت بعد اقتضاها المشتري فعليه للبائع من الثمن ما استقر باقتضاها وهو قدر ما نقص من قيمتها (فصل) (التصيرية حرام) وهي أن تربط أخلاف الناقة أو غيرها ولا تحلب يومين أو أكثر فيجتمع اللبن في ضرعها ويظن الجاهل بحالها كثرة ما تحلبه كل يوم فيرغب في شرائها بزيادة والأخلاف جمع خلفه بكسر المعجمة وسكون اللام وبالفاء حلقة الضرع والأصل في التحريم والمعنى فيه التليس حديث الشيخين لا تصر والإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها أمسكها وإن سخطها ردها

وصاعاً من تمر ، وقوله

تصرفوا بوزن تركوا من

صرى الماء في الحوض جمعه

وقوله بعد ذلك أى بعد التبي

(ثبت الخيار على الفور)

من الاطلاع عليها كخيار

العيب (وقيل يمتد ثلاثة

أيام) لحديث مسلم من

اشترى شاة مصراة فهو

بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها

رد معها صاع تمر لا سمراء

أى حنطة وأوجب عنه بأنه

معمول على الغالب وهو أن

التصيرية لا تظهر إلا بعد

ثلاثة أيام لإحالة نقص اللبن

قبل تمامها على اختلاف

العرف أو المأوى أو تبدل

الأيدى أو غير ذلك وابتداء

الثلاثة من العقد وقيل من

التفرق ولو عرفت التصيرية

قبل تمام الثلاثة باقرار البائع

أو بينة امتد الخيار إلى تمامها

أو بعد تمام فلا خيار

لامتناع مجاوزة الثلاثة

وعلى الأول له الخيار ولو

اشترى وهو عالم بالتصيرية

فله الخيار الثلاثة للحديث

ولا خيار له على الأول

كسائر العيوب (فإن رد)

المصراة (بعد تلف اللبن رد

معها صاع تمر) للحديث

(وقيل يكفي صاع قوت)

الملك ومثله النكاح الفاسد على المعتمد وما في قول المنهج إما ضعيف أو مؤول وتقدم في البيع الفاسد وجوب مهر بكر وأرش بكارة وأما في الغصب والديات فالواجب مهر ثيب وأرش بكارة هـ. (قوله وبغير ذكره) ومثله بزنا منها (قوله ما نقص من قيمتها) أى من غير نسبة إلى الثمن (قوله فللبائع من ذلك) أى الذى أخذه المشتري من الأجنبي وهو مهر المثل أو ما نقص من القيمة (قوله قدر أرش البكارة) أى قدر نسبته إلى القيمة من الثمن كما أشار إليه بقوله وهو قدر ما نقص أى بنسبة ما نقص من القيمة من الثمن واعلم أن قدر أرش البكارة تابع للمبيع فهو للبائع إن فسخ العقد وللمشتري إن لم يفسخ وما عدها للمشتري مطلقاً .

(فصل فى التغرير الفعلى) (قوله التصيرية) ويقال للمصراة محملة بتشديد الفاء من الحفل وهو الجمع (قوله حرام) أى على العالم بها وإلا فلا حرمة وإن ثبت الخيار بها (قوله وهى) أى لغة وأما شرعاً فهى أعم كما سيأتى (قوله التليس) أى عند إرادة البيع والضرر مطلقاً (قوله بوزن تركوا) فهو بضم التاء وفتح الصاد وقيل بالعكس (قوله ثبت الخيار) أى إن لم تدر على ما أشعرت به التصيرية على الأوجه وسواء كان المبيع بعضها أو كلها وسواء كانت التصيرية بقصد كما مر أو لنحو نسيان أو شغل أو تحفلت بنفسها (قوله وابتداء الثلاثة إلخ) اعتبر البلقينى أن الثلاثة من ظهور التصيرية وهو مرجوح كالذى قبله (قوله ولو اشترى) هو مفهوم قيد الاطلاع المتقدم (قوله فإن رد المصراة) أى ولو بعيب غير التصيرية وغير المصراة مثلها في رد الصاع (قوله بعد تلف اللبن) أى حسا وسيأتى مقابله ويضمنه متلفه الأهل ولو بائعاً (قوله صاع تمر) وإن كان اشتراه بأقل من صاع أو اشتراها بعينه إذ لا ربا هنا ويتعدد الصاع بتعدد العاقد بائعاً أو مشترياً لا بتفصيل الثمن (قوله للحديث) أى مع ما فيه من ضرب من التعبد (قوله من طعام) يمكن حمله على التمر لأنه مطلق (قوله أصبحهما الثانى) أى على الوجه الثانى (قوله أو غيره) ولو على الرد بلا شئ على المعتمد (قوله ولو فقد التمر) أى فى بلد اللبن لأنه المعتبر وحواله إلى مسافة القصير بأن لم يوجد بثمن مثله (قوله قيمته) أى يوم الرد بالمدينة الشريفة كما رجحه الماوردى وهو المعتمد وقول شيخ الإسلام أن الماوردى لم يرجح شيئاً مردود (قوله معه) أى مع وجوده .

وهى البكارة (قول الشارح وهو قدر ما نقص) أى فتتظر نسبته للقيمة ثم توجب مثل تلك النسبة من الثمن هذا مراده بلا ريب .

(فصل التصيرية حرام) هى من صرى الماء فى الحوض إذا جمعه ويقال لها محفلة من الحفل وهو الجمع ومنه المحفل بفتح الفاء للجماعة المجتمعين ثم إطلاق المصنف يقتضى أنها حرام وإن لم يقصد البيع وله وجه من حيث إنها تضر بالدابة (قول الشارح بوزن تركوا) أى فنصب الإبل كنصب أنفسكم من قوله تعالى : ﴿ فلا تركوا أنفسكم ﴾ (قول المتن ثبت الخيار إلخ) أما الخيار فللحديث وأما الفور فكالعيب واعلم أن اللبن يقابله قسط من الثمن وأن تلف بعض المعقود عليه يمنع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصراة قال الرافعى لكن جوزناه اتباعاً للأخبار ولو رضى بالتصيرية ولكن ردها بعيب آخر بعد الحلب رد الصاع أيضاً قال الإسنى ولو جلب غير المصراة ثم ردها بعيب فالمتصوص جواز الرد بمجاناً وقيل مع الصاع هـ. (قول الشارح وعلى الأول له الخيار) يرجع إلى قوله فى المتن على الفور (قول الشارح أصبحهما الثانى) لكنه نبه الإمام على أن الطعام هنا لا يتعدى إلى الأقط (قول الشارح أمارد المصراة إلخ) هذا الكلام إذا تأملته تجده يقتضى

لما فى رواية أبى داود والترمذى للحديث الثانى صاعاً من طعام وهل تخير بين الأقوات أو يتعين غالب قوت البلد وجهان أصبحهما الثانى وقيل يكفي رد مثل اللبن أو قيمته عند إعواز المثل كسائر المتلفات وعلى تعيين التمر لو تراصيا على غيره من قوت أو غيره جاز وقيل لا يجوز على البر ولو فقد التمر رد قيمته بالمدينة ذكره الماوردى وأقره الشيخان أمارد المصراة قبل تلف اللبن فلا يتعين رد الصاع معه لجواز أن يرده المشتري اللبن ويأخذه البائع فلا شئ عليه غيره فإن

لم يتفق ذلك لعدم لزومه بما حدث واختلط من اللبن من جهة المشتري وبذهاب طراوة اللبن أو حموضته من جهة البائع وجب رد الصاع ولو علم التصرية قبل الحلب رد ولا شيء عليه (و) الأصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن) وقلته لظاهر الحديث والثاني يختلف فيقدر الثمر أو غيره بقدر اللبن فقد يزبد على الصاع وقد

(قوله ذلك) أى الرد والأخذ (قوله بما حدث) أى بالحادث من اللبن الذى هو للمشتري بما كان قبله الذى هو للبائع وفى الضرر (قوله وبذهاب) الواو فيه بمعنى أو (قوله طراوة) أى بمجرد حلبه على المعتمد (قوله وقلته) أى ولو غير متمول على المعتمد عند شيخنا زى ونقل عن شيخنا م راعتبار القول وما يخص كل عاقد عن التعدد فيه هذا الخلاف (قوله ما كقول) ومنه بنات عرس وأرنب (قوله لا يعتاض عنه) أى لم تجر العادة أى شأنه ذلك بخلاف غيره (قوله خلاف الظاهر منه) النكرة فى حيز الشرط تعم ولم يستنبط من النص معنى يخصه لما فيه من التعبد كما مر (قوله وحبس ماء القناة) ولو بنفسه وجهه البائع ومثله تخمير الوجه وتسويد الشعر وتوريم البدن لإيهام السمن كما فى التصرية فى جميع ذلك ومثل ذلك تجعيد الشعر عند الشيخ الخطيب وغيره وقال شيخنا لا خيار فيما لو تجعد بنفسه فقط (قوله بجامع التلبس) أى أو الضرر وإن اتفى التلبس كما فى المصرة (قوله يثبت الخيار) إن لم ينسب المشتري إلى تقصير بأن كان ظاهره لا يجهله أحد (قوله والثاني إلخ) أنهم أنه لو لم يكن تلبس فلا خيار قطعاً وهو محتمل فراجع ومثل الكتابة كل صنعة ألبس ثياب أهلها ليومهم أنه يعرفها وكله حرام للتلبس وإن لم يثبت به الخيار (تفصيله) لا أثر لتوهم العيب كما مر (فروع) تندب إقالة النادم وتصح ولو قبل القبض ومن الوارث وبعد تلف المعقود عليه ولو بعد القبض ولا بدلهما من صيغة ويقع فسخا للعقد من حينه على الأصح .

[باب فى حكم المبيع قبل قبضه]

من فسخ أو خيار أو تصرف وخص المبيع لرعاية الحديث ومثله الثمن وكل ما يضمن بعقد كالصداق ولو عبر بهذا لكان أولى (قوله بالتوين) دفع به توهم الإضافة اللازم لها عدم أحد ركنى الإسناد ويجوز عدم التوين بنية إضافة الجملة (قوله المبيع) خرج زوائده فهى أمانة ولا أجرة لها وإن استعملها ولو بعد طلبها كالبيع (قوله قبل قبضه) أى عن جهة البيع ولو حكما وإن كان له حق الحبس فخرج قبضه عن نحو ودعة أو بلا إذن حيث اعتبر ودخل إحيال أصل لأمة اشتراها فرعه ووضع المبيع بقرب المشتري بلا مانع وتعجز مكاتب بعد

أن تراضيهما على الرد من غير شيء ممتنع ثم رأيت السبكي تعرض للمسألة وقال فيها يحتمل الجواز ويحتمل المنع بناء على منع تفريق الصفة شرعاً هـ (قول الشارح لظاهر الحديث) المعنى فى هذا أن اللبن الموجود عند البيع مختلط بالحادث يتعذر تمييزه فعين الشارع له بدلاً قطعاً للخصومة كالغرة وأرشد الموضحة (قول الشارح والثاني إلخ) صححه من رواية أبى داود فإن رد ما ردها مثل لبنها قمحا (قول المتن والأمان) جمعها فى اللغة اتن على وزن أفلس وفى الكثرة اتن بضم المهملة والتاء وإسكانها أيضاً (قول المتن ولا يرد معهما) اقتضى كلامه كغيره أنه يرد مع كل ما كؤل قال السبكي وهو المشهور (قول الشارح ومقابل الأصح) جعله فى الروضة وجها شاذاً ففى التعبير بالأصح نظر (قول الشارح لعدم وروده) عبارة الإسئوى لأن لبن غير النعم لا يقصد إلا على ندور بخلاف النعم (قول الشارح والمراد فى الحديث) يرجع إلى قوله سابقاً لرواية لمسلم والبخارى (قول المتن يثبت الخيار) لو حصل ذلك من غير أمر البائع ولا علمه كان الخيار فيه على الخلاف فى التى تحفلت بنفسها وقد صحح فيها البغوى والقاضى الثبوت خلافاً للغزالي والحاوى الصغير نعم لو اشتراها من غير رؤية ذلك بأن كانت رؤيته غير معتبرة فلا خيار وإن كان بفعل البائع (قول المتن فى الأصح) هما جاربان فيما لو أكثر علفها حتى انتفخت بطنها فيتخيل حبيلها وفيما لو أسيب الزنبور على الضرر حتى انتفخ فظنها لبونا .

[باب المبيع إلخ]

(قول المتن انفسخ) أى لأنه قبض مستحق بالعقد فإذا تعذر انفسخ البيع كآلو تفرقا فى عقد الصرف قبل

ينقص عنه (و) الأصح (أن) خيارها) أى المصرة (لا) يختص بالنعم) وهى الإبل والبقر والغنم (بل يعم كل ما كؤل) من الحيوان (والجارية والأمان) بالمشاة وهى الأنثى من الحمر الأهلية لرواية مسلم من اشترى مصرة وللبخارى من اشترى مخفلة وهى بالتشديد من الخفل أى الجمع (ولا يرد معهما شيئاً) بدل اللبن لأن لبن الآدميات لا يعتاض عنه غالباً ولبن الأتان نجس لا عوض له (و) الجارية وجه) أنه يرد معها بدل اللبن لطهارته ومقابل الأصح أن الخيار يختص بالنعم فلا خيار فى غيرها من الحيوان المأكول لعدم وروده والمراد فى الحديث المصرة والمخفلة من النعم ولا فى الجارية لأن لبنها لا يقصد إلا نادراً ولا فى الأتان إذ لا مبالاة بلبنها ودفع بأنه مقصود لتربية الجحش ولبن الجارية الغزير مطلوب فى الحضانة مؤثر فى القيمة وما ذكر أنه المراد فى الحديث خلاف الظاهر منه (وحبس ماء القناة والرحا المرسل عند البيع وتخمير الوجه وتسويد الشعر وتجعيدة) الدال على قوة البدن (يثبت الخيار) للمشتري عند علمه به كالتصرية بجامع التلبس

(لا تلطخ ثوبه) أى العبد بالمدا (تخيلاً لكناجه) فبان غير كاتب فإنه لا يثبت الخيار بذلك (فى الأصح) لأنه ليس فيه كبير غرر والثاني ينظر إلى مطلق التلبس .

[باب المبيع إلخ]

بالتوين (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فإن تلف) بآفة (انفسخ البيع وسقط الثمن) عن المشتري (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ فى الأظهر ولم يتغير

يبعه شيئا من ماله سيده وموت مورثه بعد بيعه شيئا من وارثه قال شيخنا وفائدته في هذين أنه لو كان على المكاتب أو المورث دين تعلق بالثمن لا بالمبيع (تفصيله) حكم ما بعد القبض والخيار للبائع وحده كحكمه قبل القبض كما صرح به في الروض وغيره (قوله من ضمان البائع) وإن أودعه له المشتري (قوله فإن تلف إلخ) هذا وما بعده معنى الضمان هنا وشمل التلف الحسى والحكمى كوقوع درة في بحر لم يرج إخراجها وانفلات طير لم يرج عوده وصيد متوحش كذلك فإن رجي ذلك ثبت الخيار وانقلاب عصير خمر إن لم يعد خلا وإلا ثبت الخيار واختلاط متقوم بمثله إن لم يتميز وإلا ثبت الخيار إن حصل فوات غرض وإلا فلا واختلاط المثلى يصيره مشتركا ويثبت الخيار ظاهره ولو بأجود فراجعه وغرق الأرض ووقوع صخرة عليها لا يمكن رفعها عادة مثبت للخيار لبقاء المعقود عليه ولذلك يصح قبضها مع ذلك وبذلك فارق مثل ذلك في الإجارة حيث تنفسخ وأما غصب المبيع وإباقه وجحد البائع له ولو بلا حلف مثبت للخيار مادام ذلك لتجدد المثلث كل وقت وإن أجاز قبله فقول بعضهم أن الخيار في هذه على التراخي مضر أو لا حاجة إليه فأمل (قوله بألفه) هو بيان لمعنى التلف المساوى لقولهم بنفسه لعدم التلف وألحق بذلك إتلاف من لا يضمن كمصول عليه وغير مميز وأعجمى بلا أمر من غيرهما وكذا أثبت حرية العبد ولو بعد قبضه على المعتمد (قوله انفسخ البيع) فيقدر عود ملكه للبائع قبيل التلف فعليه تجهيزه ونحوه (قوله ولم يتغير الحكم) تفسير الشارح الحكم بالانفساخ وعدمه المتعلقين بالتلف المرتبين على الإبراء فيه رد على من فسره بالضمان وعدمه اللازم عليه أنه مستدرك في كلام المصنف وبه يعلم أن ما ذكره شيخنا في شرحه غير مناسب فراجع (قوله سبب الضمان) وهو العقد (قوله وإتلافه المشتري) أى من وقع له العقد ولو بإذن البائع أو مكرها أو أمره لغير مميز أو أعجمى لو كان المبيع في يد لكنه قبضه تعدياً مثلاً (قوله قبض له) أى لما أتلفه إن كان أهلاً ولم يكن إتلافه بوجه جائز وإلا كإتلافه وهو غير مميز أو أعجمى لا بأمر غيره فهما فكألفه كما مر وإن لزما البذل وإتلافه القصاص أو لصيال أو ترك صلاة بعد بأمر الإمام أو لزنا أو لمروره بين يدي مصلى إلى ستره معتبرة أو مع بغاة وإن علم أنه المبيع وكذا لو قتله الإمام لردة أو حرابة وكان هو المشتري فهما وإلا فهو قبض (قوله وقد أضافه) هو قيد تمام التشبيه وإلا فهو قبض وإن أكله بنفسه أو بتقديم غيره له (قوله وجهان) ورجحه الدميرى (قوله كأكل المالك إلخ) نعم أكل غير مميز هنا لا يحصل به القبض كما مر ويرأ به الغاصب لتحقيق الملك السابق فيه (قوله أن إتلاف البائع) أى من يقع له العقد وإن يكن ضامناً لنحو صيال مما مر أو كان غير مميز أو بدعواه التلف أو بإذنه لأجنبى في إتلافه أو بعق ولو لبعضه لأنه يسرى أو كان في يد المشتري والخيار له وحده أو أخذه المشتري تعدياً مثلاً (قوله وقطع بعضهم إلخ)

التقايض (تفصيله) لو حصل التلف بعد القبض ولكن في زمن خيار انفسخ أيضاً (قول المتن ولم يتغير الحكم) قال الإسنى مستدرك (قول الشارح والثاني يبرأ) بحث الأذرى اختصاصه بغير الربوى (قول المتن قبض) كإتلاف المالك للمغصوب (قول الشارح وقد أضافه به البائع) كأن الحامل له على هذا القيد قرينة التشبيه وقد أدخل فيه الإسنى ما لو صدر تقديمه من أجنبى غير البائع قال ففيه القولان وأما إذا أكله بنفسه من غير تقديم أحد فالعبارة تشمله أيضاً فيحتمل تخريجه على القولين أى فيكون قابضاً على قول وكألفه على آخر قال الإسنى ولكن المتجه الجزم فيها بمصول القبض (قول الشارح كإتلاف البائع) زاد في القوت إن قدمه البائع فإن قدمه أجنبى بغير إذنه قيل ينبغي أن يكون كإتلاف الأجنبى قال الأذرى وفيه نظر للمباشرة قال وإن لم يقدمه أحد فهل هو كألفه أو يصير قابضاً الأقرب الثانى بل هو الظاهر والمقول إنما هو في تقديم البائع الطعام إلى المشتري وعليه يحمل كلام الكتاب والشارح رحمه الله فرض المسألة في تقديم البائع كما سلف (قول المتن كلفه بألفه) وجه ذلك أنه لا يمكن الرجوع عليه بالثمن فإذا أتلفه سقط الثمن ووجه مقابله جريان الإتلاف على

الحكم المذكور للتلف لأنه أبرأه عما لم يجب والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان ويتغير الحكم المذكور للتلف فلا يفسخ به البيع ولا يسقط به الثمن (وإتلاف المشتري) للمبيع كأن أكله (قبض له) (إن علم) أنه المبيع حالة إتلافه (والأى) وإن جهل ذلك وقد أضافه به البائع (فقولان) وفي الروضة كأصلها وجهان (كأكل المالك طعامه المغصوب ضيفاً) للغاصب جاهلاً بأنه طعامه هل يبرأ الغاصب بذلك فيه قولان أرجحهما نعم فعلى هذا إتلاف المشتري قبض وعلى مقابله يكون كإتلاف البائع وقد ذكره بقوله (والذهب أن إتلاف البائع) للمبيع (كلفه) بألفه فينفسخ البيع فيه ويسقط الثمن عن المشتري وقطع بعضهم بهذا ومقابله قول إنه لا يفسخ البيع

بل يتخير المشتري فإن فسخ سقط الثمن وإن أجاز غرم البائع القيمة وأدى الثمن وقد يتقاصان (و الأظهر أن إتلاف الأجنبي لا يفسخ) البيع (بل يتخير المشتري) به (بين أن يحجز ويغرم الأجنبي) القيمة (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) القيمة وقطع بعضهم بهذا ومقابلته أن البيع يتفسخ كالتلف باقة (قبل

القبض فرضيه) المشتري بأن أجاز البيع (أخذه بكل الثمن) ولا أرش له لقدرته على الفسخ (ولو عيه المشتري فلا خيار له) بهذا العيب (أو الأجنبي فالحيار) بتعيينه للمشتري (فإن أجاز) البيع (غرم الأجنبي الأرض) بعد قبض المبيع أما قبل قبضه فلا يجوز تلفه وانفساخ البيع قاله الماوردي وأقره في الروضة كأصلها ولو كان المبيع عبداً وعيه الأجنبي بقطع يده فأرشه نصف قيمته ولو قول ما نقص من قيمته ولو عيه البائع فالمذهب بوث الحيار لا التفريم) ومقابلته ثبوت التفريم مع الحيار بناء على أن فعل البائع كفعل الأجنبي والأول مبنى على أنه كإتلافه الذي هو التلف باقة على الراجح المقطوع به كما تقدم فصيح التعبير هنا بالمذهب كما هناك ولو قال ثبت الحيار لا التفريم في المذهب كان أوضح (ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) منقولاً كان أو عقاراً وإن أذن البائع وقبض الثمن قال عليه السلام لحكيم ابن حزام لا تبين شيئاً حتى تقبضه [رواه البيهقي] وقال إسناده حسن متصل وروى أبو داود عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله نهي أن

فيه اعتراض على المصنف في تعبيره بالأظهر (قوله بل يتخير المشتري) فوراً على المعتمد نعم يفسخ في الربوى ولو بغير إذنه من جنسه ولو غير بالبدل بدل القيمة لكان أولى (قوله أن إتلاف الأجنبي) أى إن كان بغير حق وهو أهل للضمان فإتلافه لنحو صيال كالآفة كما مر وكذا إتلاف الحرفى وغير المميز كما مر (قوله فلا خيار له) وهو قابض لما أتلفه فيستقر عليه قسط ما أتلفه من الثمن باعتبار القيمة ولو فيما له أرض مقدر كاليد وفارق ثبوت الخيار لمستأجر خرب الدار ولامرأة جبت ذكر زوجها لأنه ليس فيها ما يحيل أنه على ملك المثلث (قوله أو الأجنبي) ومن ولد المشتري فإن مات أبوه قبل الاختيار انتقل الخيار له على المعتمد فإن فسخ فكأجنبي وإن أجاز فلا شيء له لأنه استحقه على نفسه (قوله فالحيار) أى فوراً في هذا وما بعده على المعتمد كما مر (قوله أما قبل قبضه فلا) لاحتمال تلفه فيفسخ العقد هو المعتمد وإن نظر فيه الزركشى بأن فيه ترك حق ثابت لأمر متوهم وباقتضائه عدم المطالبة لواحد منهما وباقتضائه أنه لو غصب المبيع لم يكن لأحدهما المطالبة فراجع (قوله لا التفريم) لأن فعل البائع كالآفة ومثله ما ألحق به مما مر (قوله كان أوضح) لأن ثبوت الخيار لا خلاف فيه (تفصيله) من الأجنبي وكيل البائع أو المشتري ولو فى العقد ومنه عبدهما وعبد الأجنبي نعم إتلاف عبد المشتري بإذنه قبض كفعله ودابة كل منهم كفعله إن ضمن متلفها وإلا فكالآفة وفى شرح شيخنا مخالفة فى بعض ذلك فليراجع (قوله ولا يصح بيع المبيع) وغير المبيع مثله كما يأتى وخارج به زوائده فيصح التصرف فيها مطلقاً (قوله قبل قبضه) وكذا بعده إن كان الخيار للبائع وحده أو لهما ولم يأذن له البائع فيه وإلا فيصح قتاله شيخنا مرفراً جعه أما بعد القبض ولو حكماً فيصح التصرف فيه ومنه مسألة العبد والوارث السابقتين نعم يصح بيع العبد من نفسه قبل قبضه من بائعه كما يخش الزركشى (قوله حزام) بمهملة مكسورة فزأى معجمة (قوله لا تبين شيئاً) أى اشترته كما فى الحديث بعده (قوله حيث تباع) أى تشتري فحيث مجردة عن الزمان والمكان لأن المراد بحوز التجار وجود القبض كما فى الحديث قبله فكل من الحديثين مبين لما ليس فى الآخر (قوله أن يبيعه للبائع)

ملك الغير (قول المتن لا يفسخ) أى لقيام القيمة مقام المبيع ووجه التخيير فوات العين المقصودة (قول الشارح وقطع بعضهم بهذا) به تعلم أن المؤلف لو حذف الأظهر وقال بدله وأن إتلاف الأجنبي إلخ لكان موافقاً بقاعدته مع الاختصار غاية الأمر أن المقطوع به هنا غير المقطوع به فى مسألة البائع (قول الشارح ومقابلته أن البيع يفسخ إلخ) أى لتعذر التسليم (قول المتن أخذه بكل الثمن) أى بخلاف ما لو عرض تلف شيء بفرد بالعقد كأحد العبدين فإنه يحجز بالحصة من الثمن كما سلف (قول المتن فلا خيار) أى بل يمنع الرد بغير ذلك من العيوب ويعد قابضاً لما تلف بتعيينه حتى يستقر عليه ما يقابل ذلك من الثمن فلو قطع يده فمات بعد الاندمال فلا يضمن بنصف القيمة ولا بما نقص منها بل بجزء من الثمن (تفصيله) إذا عيب المستأجر العين المؤجرة ثبت له الخيار وكذا لو جبت ذكر زوجها والفرق تعيب المشتري ينزل منزلة القبض بخلاف هذين لا يتخيل فيهما ذلك (قول الشارح قاله الماوردي) قال الزركشى : يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة أيضاً وأنه لو غصب المبيع قبل القبض لا يتمكن واحد منهما من المطالبة (قول الشارح فأرشه نصف قيمته) بخلاف نظير ذلك من فعل المشتري إذا مات العبد بعد الاندمال فإنه يضمن بجزء من الثمن ويقوم العبد صحيحاً ومقطوع اليد ويستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة (قول المتن ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه) ذكر الأصحاب فى ذلك معنيين أحدهما ضعف الملك والثاني توألى الضمانين على شيء عواحد بمعنى اجتماعهما عليه ويلزم ذلك أنه لو تلف قبل القبض بقدر انتقاله قبيل التلف من ملك المشتري الثانى إلى المشتري

تباع سلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالمهم قال فى شرح المهذب وفى الصحيحين أحاديث بمعنى ذلك (والأصح أن يبيعه للبائع كغيره)

فلا يصح لعموم الأحاديث

والثاني يصح كييع
المغصوب من العاصب
والخلاف في بيعه بغير جنس
التمن أو بزيادة أو نقص أو
تفاوت صفة وإلا فهو إقالة
بلفظ البيع قاله في التمه
وأقره في الروضة كأصلها
(و) الأصح (أن الإجارة
والرهن والهبة كالبيع) فلا
تصح لوجود المعنى الملحق به
التي فيها وهو ضعف الملك
(وأن الإعتاق بخلافه)
فيصح لتشوف الشارع إليه
ويكون به قابضا ومقابل
الأصح فيه يلحقه بالبيع لأنه
إزالة ملك ومقابل الأصح
فيما قبله لا يلحق بالبيع غيره
(والتمن العين) دراهم كان
أو دنائير أو غيرها (كالبيع
فلا يبيعه البائع قبل قبضه)
لعموم النبي له وعبر في
الروضة كأصلها والمحرر
بالتصرف وهو أعم ولو
تلف انفسخ البيع ولو أبدله
المشتري بمثله أو بغير جنسه
برضا البائع فهو كييع المبيع
للبيع (وله بيع ماله في يد
غيره أمانة كوديعة
ومشترك وقراض
ومرهون بعد انفكاكه
وموروث وباق في يده
بعد رشده وكذا عارية
ومأخوذ بسوم) تمام الملك
في المذكورات وفصل
الأخيرين بكذا لأنهما
مضمونان ويستثنى من
الموروث ما اشتراه المورث
ولم يقبضه فلا يملك الوارث

أى تصرفه معه كتصرفه مع غيره (قوله وإلا) بأن كان تعين الثمن الأول إن كان باقيا أو بمثله إن تلف أو كان
في الذمة فهو إقالة بلفظ البيع ويقع فسخا كما مر (قوله والأصح أن الإجارة كالبيع) ^(١) نهى باطلا ولو مع البائع
وفارق صحة إجارة المؤجر من المؤجر لا من غيره قبل قبض محلها لعدم القبض الحقيقي فيها قاله ابن حج وغيره
(قوله والرهن) أى كالبيع فهو باطل ولو مع البائع وإن لم يكن له حق الحبس على المئتمد وما في المنهج ضعيف
وليس المراد بالمنصوص فيه قول الشافعي بل هو بحث للأذرعى والسبكي كما قاله شيخنا فراجع (قوله والهبة)
أى كالبيع فهي باطلة ولو مع البائع ومنها الصدقة والهبة ومثل ذلك عوض الخلع وصلاح غو دم وقرض وقراض
وشركة وغيرها (قوله وأن الإعتاق نافذ) أى صحيح وإن كان للبائع حق الحبس إن كان عن نفسه ولو عن
كفارته لا عن غيره ولو بلا عوض لأنه هبة أو بيع وكل منهما باطل كما مر واعتد شيخنا كشينا الرمل أن
الوقف صحيح كالعتق ولو على معين وكذا الاستيلاء ويحصل بكل منهما القبض (فتجيبه) تصح الوصية
والتدبير والتزويج وقسمة غير الرد وإباحة الطعام للفقراء ولا يحصل القبض بشيء منها وفي المنهج حصول
القبض بأخذ الفقراء وقيد بعضهم الطعام بما اشترى جزافا لأن المقدّر يتوقف قبضه على التقدير وعلى كل
فهو يشكل على ما مر في الصدقة فيما تقدم وحيث لم يحصل القبض بما ذكر فيتوقف على القبض بالفعل
من العاقد أو وارثه فليراجع ذلك وليحرر (قوله ولو باعه بمثله) أى وهو باق عنده أو بغير صفته أو جنسه مطلقا
ولو برضا البائع (قوله فهو كييع المبيع للبائع) أى فهو باطل فإن كان بعين المبيع أو بمثله بعد تلفه أو كونه في
الذمة فهو إقالة كما تقدم في المبيع ولو باع الثمن بعد قبضه ثم تلف المبيع قبل قبضه انفسخ العقد فيه دون الثمن
وإن لم يقبضه مشتريه ويضمن البائع بدله للمشتري ويظهر مثل ذلك في عكسه إلا أن يقال القبض هنا في الإباحة
ضمني وفيه بحث قال شيخنا الرمل ومثل الثمن المذكور وفي البطلان كل عين مضمونة في عقد معاوضة
كأجرة وبدل خلع وصدّاق وعوض صلح عن مال أو دم كما مر (قوله وله بيع ماله) بالإضافة أولى من جعل
(ما) موصولة لشموله غير الأموال ونقل عن خط المصنف ضبطها بالفتح والكسر (قوله كوديعة) ومثله غلة
وقف وغنيمة فلا أحد المستحقين أو الغائمين بيع حصته قبل إفرازها قاله شيخنا بخلاف حصته من بيت المال
فلا يصح بيعها قبل إفرازها ورؤيتها واكتفى بعض مشايخنا بالإفراز فقط ولو مع غيره (قوله ومشارك) أى يصح
تصرفه في حصته منه قبل قسمته فإن قسم قسمة غير رد جاز تصرفه في حصته أيضا قبل قبضه وإن قلنا إنها
بيع إذ ليست على قوانين البيع لعدم اعتبار الرضا فيها بخلاف قسمة الرد لا يصح تصرفه في حصته قبل قبضها
لأنها بيع (قوله وقراض) فيصح التصرف فيه لكماله سواء ربح أو لا وقعت قسمة أو لا على المئتمد (قوله
ومرهون بعد انفكاكه) أما قبله فلا يصح التصرف فيه ومنه الرهن الشرعي نحو ثوب عند خياط شرع في
خياطته أو عند قصار شرع في قصارته أو عند صباغ كذلك وإن لم يتم عمله أما إذا فاه أجرته أو كان قبل شروعه
فيصح تصرفه وإن سلمه له بناء على جواز إبدال المستوفى به الآتي ومنه يعلم جواز بيع غنم استأجره لرعيها
شهرًا مثلاً وإن مضى بعض الشهر لما ذكر وإذا أسلم الأجير نفسه بقية الشهر استحق أجرته وفارق نحو القصار
بعد الشروع لأنها عين فتأمل (قوله ومعار) أى يصح التصرف فيه وإن لم يكن رده على المئتمد خلافا
للمواردى حيث قال إن أمكن رده كدار ودابة صح وإلا كأرض بنيت أو غرست فلا يصح لجعل المدة ولأن
استرجاعها لا يمكن إلا بغرم قيمة البناء أو الغراس أو أرش النقص وذلك لا يجب على واحد من العاقدين اهـ.
(قوله لأنهما مضمونان) وهكذا حكمة فصل المعار والمستام بكذا وهو يفيد أن ما قبلهما

الأول ومن الأول إلى البائع ويبيعه من البائع فيه المعنى الأول خاصة ولذا جرى وجهه فيه بالصحة مراعاة للمعنى
الثاني قال في شرح المهذب لأن من يشتري ما في يد نفسه يصير قابضا في الحال فلا يتوال ضمانان (قول
الشارح فلا يصح) ولو كان للبائع حق الحبس (قول الشارح فهو إقالة) أى تغليباً للمعنى العقدى لفظه (قول
الشارح لا يلحق بالبيع) أى لعدم توال الضمانين فيما ذكر أى فلا يلزم البائع أن يسلمه قبل القبض (قول
الشارح ويستثنى) لك أن تقول هذه تخرج بقول المنهج أمانة .

بيعه كالمورث (ولا يصح بيع المسلم فيه) قبل قبضه (ولا الاعتياض عنه) لعموم النبي لذلك (والجديد جواز الاستبدال عن الثمن) الذي في الذمة لحديث ابن عمر كنت أبيع الإبل بالدنانير وأخذ مكانها الدراهم وأبيع بالدرهم وأخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله ﷺ فسألت عن ذلك فقال :

ولا بأس إذا تفرقتا وليس بينكما شيء، رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان وصححه الحاكم على شرط مسلم والقديم المنع لعموم النبي السابق لذلك والثمن النقد والثمن مقابلته فإن لم يكن نقد أو كانا نقدين فالثمن ما دخلته الباء والثمن مقابلته (فإن استبدل موافقا في علة الربا كدراهم عن دنانير) أو عكسه (اشتراط قبض البذل في المجلس) كما دل عليه الحديث المذكور حذرا من الربا (والأصح أنه لا يشترط التعيين) للبذل أى تشخيصه (في العقد) كما لو تصارفا في الذمة والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط في الأصح (القبض) للبذل (في المجلس إن استبدل ما لا يوافق في العلة) للربا (كثوب عن دراهم) كالأبوع ثوبا بدرهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراش مال السلم وسكت المصنف عن اشتراط التعيين للبذل في

(قول المتن ولا يصح بيع المسلم فيه) مثله المبيع الموصوف في الذمة إذا عقد عليه بلفظ البيع وفرق بينه وبين الثمن بأن عين المبيع تقصد فكان كالمسلم فيه وأما الثمن فالغرض منه ماليته (قول المتن والجديد) الخلاف ثابت سواء قبض المبيع أو لم يقبض (فتعبيه) المضمونات ضمان عقد كالأجرة والصدقات وعوض الخلع والدم حكمها كالثمن فيفصل فيها بين المعين وما في الذمة (قول الشارح وسكت المصنف .. إلخ) عبارة الإسئوى فإن قلنا لا يشترط القبض فلا بد من التعيين في المجلس واشتراط التعيين في العقد فيه الوجهان السابقان انتهى وأما قول الشارح رحمه الله للعلم به فلم يتبين لي وجهه (قول الشارح ولا يشترط .. إلخ) قال الإسئوى فتحصل أن هذا القسم يعنى قسم غير المتفق لا يشترط تعيينه في العقد ولا قبضه في المجلس على الأصح بل تعيينه فيه قال وعلى هذا يكون قولهم ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض محمولا على ما بعد لزوم أم قبله فيتعين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة والخط هكذا قاله في المطلب وهو جيد يقتضى إلحاقه من خيار الشرط بخيار المجلس (قول الشارح لاستقرار ذلك) أى بخلاف دين السلم (قول الشارح والمحرر) عبارته وإن ثبت لا ثمنا ولا مثمنا كدين القرض

المجلس للعلم به من شروط المبيع ولا يشترط تعيينه في العقد على الأصح السابق فيصفه فيه ثم يعينه (فروع) لا يجوز استبدال المؤجل من الحال ويجوز عكسه وكان صاحب المؤجل عجله (ولو استبدل عن القرض وقيمة المثلج جاز) لاستقرار ذلك وعبر في الروضة كأصلها والمحرر بدين القرض والإنلاف

وهو شامل لمثل المتلف (وفي اشتراط قبضه) أى البذل (في المجلس ماسبق) فإن كان موافقا لعل الربا اشترط والإفلا يشترط في الأصح وفي تعيينه ماسبق

(وبيع الدين لغير من عليه باطل في الأظهر بأن يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو) لعدم قدرته على تسليمه والثاني يصح لاستقراره كيومه من عليه وهو الاستبدال المتقدم وصححه في الروضة مخالفاً للرافعي ويشترط عليه قبض العوضين في المجلس فلو تفرقا قبل قبض أحدهما بطل البيع كذا في الروضة وأصلها كالتهديب وفي المطلب أن مقتضى كلام الأكرين يخالفه (ولو كان لزيد وعمرو دينان على شخص لباع زيد عمرا دينه بدينه بطل قطعا) اتفق الجنس أو اختلف ليه ^{عليه} عن بيع الكالء بالكالء رواه الحاكم وقال إنه على شرط مسلم وفسر ببيع الدين بالدين كما ورد التصريح به في رواية البيهقي وقوله قطعا كقول الحرر بلا خلاف مزيد على الروضة كأصلها (وقبض العقار تخلية للمشتري وتمكينه من التصرف) فيه (بشرط فراغه من أمتعة البائع) نظرا للعرف في ذلك لعدم ما يضبطه شرعا أو لغة ولو أتى المصنف بالباء في التخلية كما في الروضة وأصلها والحرر كان

أو دينه وإن أو همت عبارة الحرر المذكورة تخصيصه بالثاني ١ هـ وفيه نظر واضح إذ الاستبدال إنما هو عما في الذمة وليس فيها إلا مقابل الشيء المقرض لا عينه سواء كان تالفا أو باقيا ولا ينتقل الاستبدال عن عينه سواء مع بقائه أو عدمه ومن منع مع بقائه إنما هو لتمكنه من الرجوع فيه لا لكونه عن عينه فتأمل (قوله وهو شامل لمثل المتلف) فعبارة الحرر أولى لذلك بل وتشمل الحكومات والدين للموصى به والواجب في المتعة أو غيرها وزكاة الفطر عند حصر الفقراء والدين الثابت بالحالة وغير ذلك ويكفي هنا العلم بقدر ما يعتاض عنه ولو باخبار أحدهما ولا يشترط كيل ولا وزن وعمل الجواز ما لم يكن ربا وإفلا يصح كأن اعتاض عن دين القرض الذهب ذهباً أو فضة نعم إن كان بلفظ الصلح صح (قوله وبيع الدين لغير من عليه) أى بغير دين سابق كما مر (قوله بأن يشتري .. إلخ) لا يخفى أن الدين في مثاله ثمن لا مبيع فيخالف ما قبله إلا أن يقال إن الثمن يقال له مبيع أو يراد بالبيع مطلق المقابل فتأمل (قوله والثاني يصح) وصححه في أصل الروضة وهو المعتمد (قوله قبض العوضين) وهما العبد والمائة في المثال المذكور وعلى هذا فلا حاجة لاشتراط كون من عليه مليئا مقرا كما قاله شيخنا م ر وعلم أنه لا فرق بين ما اتفقا في علة الربا وعدمه على المعتمد الذي اقتضاه كلام الشيخين وما في المنهج من الحمل ضعيف (قوله شخص) إشارة إلى دفع أن يراد بالتعيين نحو الجنس أو القدر (قوله ولو كان) المناسب التفريع بالفاء (قوله الكالء) هو بالألف قبل اللام ومزعة مكسورة بعدها (قوله وفسر) أى عند الفقهاء وفي اللغة أنه بيع النسيئة بالنسيئة (قوله وقبض العقار .. إلخ) حاصل أطراف هذه المسألة أن المبيع إما منقول أو غيره وكل إما حاضر في مجلس العقد أو غائب عنه وكل إما بيد المشتري أو غيره وكل إما غير مشغول أو مشغول والمشغول إما بأمتعة المشتري أو البائع أو أجنبي أو مشتركة والمشاركة إما بين اثنين منهم أو بين ثلاثة والمراد بأمتعة المشتري ماله يد عليها وحده ولو بوديعة وإن كانت للبائع أو لأجنبي وكذا البقية وحاصل الحكم في قبضه أنه يشترط في المنقول نقله ولو حكما وفي الغائب مطلقا مضى زمن يمكن فيه الوصول إليه عادة ثم إن كان كل منهما غير مشغول بأمتعة اشترط تمكن المشتري منه بتسليم مفتاحه مثلا أو الإذن له في فعله واشترط إذن البائع له في قبضه إن كان له حق الحبس وإن كان مشغولا بأمتعة المشتري وحده اشترط مضى زمن التفريغ لأفعله أو بأمتعة غيره اشترط التفريغ بالفعل هذا هو الوجه الذي لا يتجه غيره وما في المنهج وغيره من الاضطراب الذي منشؤه تفسير الإقباض تارة باللفظ وتارة بالتمكين وغير ذلك وتفسير التخلية كذلك يجب رجوعه إلى ما يوافق ما ذكرناه وبالله التوفيق والهداية إلى سواء الطريق (قوله تخلية للمشتري وتمكينه منه) عطف التمكين على التخلية تفسيرا كما في المنهج فإن أريد بالتخلية اللفظ بها وبالتمكين تسليم نحو المفتاح أو عدم مانع فمغاير (قوله أمتعة البائع) ومثلها أمتعة الأجنبي والمشاركة ولو مع المشتري وتقدم المراد بها (قوله كان أقوم) بل لكان قويا لأن القبض غيرها وإنما يحصل بها على ما مر (قوله وغيرهما) ومنه زرع في الأرض أو ثمر على الشجر وإن شرط قطعه أو بداصله أو بلغ أو أن جذاذه على المعتمد فيصح قبض ذلك الزرع بلا نقل وقبض

والإتلاف فيجوز الاستبدال عنه بلا خلاف ١ هـ فيؤخذ منه الجواز في الدراهم المأخوذة في الحكومات والدين الموصى به والواجب بتقرير الحاكم في المتعة أو مسبب الضمان وكذا زكاة الفطر إذا انحصر الفقراء في البلد وغير ذلك وفي الدين الثابت بالحالة نظر يحتمل تخريجه على الخلاف في كونها بيعا أو استيفاء ويحتمل النظر إلى أصله وهو الحال به هل هو ثمن أو مئمن أو غيرهما (قوله الثمن بأن يشتري .. إلخ) يريد أنه ليس من صور ذلك نحو مسألة زيد وعمرو الآية (قول الشارح وفسر .. إلخ) هذا التفسير ذكره الفقهاء أخذاً من الرواية الأخرى والذي في الصحاح وغيره أن الكالء بالكالء هو النسيئة بالنسيئة أى المؤجل بالمؤجل (قول الثمن تخلية) أى فلا يشترط دخوله المكان ولا حقيقة التصرف وقوله وتمكينه عطف تفسيرا على التخلية (قول الثمن بشرط فراغه .. إلخ)

أقوم لأن القبض فعل المشتري والتخلية فعل البائع فلو لا التأويل المذكور لما صح الحمل إلا أن يفسر القبض بالإقباض والعقار يشمل الأرض والبناء وغيرهما .

الأرض المشغولة ومثلها بالحجارة المدفونة كما سيأتى ومنه ماء بئر وصهر يج فلا يشترط فى قبضه أو قبض محله نقله ولا يشترط فى صحة البيع النص على ماء الصهر يج بخلاف ماء البئر ومنه السفينة التى لا تنجر بجره عادة وإن كانت فى البحر كما فى شرح شيخنا وفى حاشية شيخنا أنها فى البحر كالمنقول مطلقا (قوله ولو كان إلخ) ذكره توطئة لقوله ولو جمعت إلخ وإلا فهو مكرر مع كلام المصنف المذكور (قوله فإن لم يحضر .. إلخ) بأن لم يكن فى مجلس العقد (قوله اعتبر .. إلخ) وإن كان غير مشغول ويبد المشتري كما تقدم (قوله مضى زمن) من العقد أو من الإذن إن كان له حق الحبس (قوله وقبض المنقول) أى غير التابع فى صفقة البيع عند الإطلاق وإن نص عليه كماء البئر ونحو الزند لا ما جمع فى صفقته مما لم يدخل (قوله تحويلة) وإن اشترى محله معه أو بعده أو كان متولى الطرفين كالأب ومحل اعتبار التحويل فى غير ما يبد المشتري قبل بيعه بنحو غصب أو ودیعة وإلا فلا حاجة لتحويله بالفعل ولا إلى إذن البائع فى قبضه إلا إن كان له حق الحبس كما مر قال شيخنا الرملى ولا بد مع التحويل من وضعه فى مكان آخر ولا يكفى نقله من غير وضع ولا عوده فى مكانه ولم يرتضه شيخنا وسيأتى ما يدل له ووضع البائع المبيع بقرب المشتري بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع قبض وإن نهاه عنه لكن لا يضمن لو خرج مستحقا (تفصيله) قبض الجزء الشائع بقبض الكل وإن لم يأذن شريكه كما فى شرح شيخنا وإنما يعتبر الإذن لعدم الضمان فقط وتقدم أن المنقول شرطه تفریغه إذا كان ظرفا كصندوق فيه أمتعة وإن اشترها معه أو بعده على ما مر (قوله روى الشيخان إلى آخر الحديث) فيه ذكر الطعام وهو منقول ويقاس عليه كل منقول وكونه جزافا ليس قيدا بل هو بيان للواقع أو هو قيد للاكتفاء بقبضه من غير تفریغ ويقاس على منع بيعهم له ببقية التصرفات وكان حق الشارح ذكر ذلك وأشار بقوله دل إلخ إلى بيان ما هو المقصود من النهى وبقوله كما هو العادة فيه إلى تفریغ ذلك المعقود المبهم فتأمل (قوله بموضع لا يختص بالبائع) أى ليس للبائع فيه حصّة وإن قلت وليس تحت يده بإعارة أو نحو ودیعة لا مغصوب مع البائع فيكفى النقل إليه وإدخال الباء على المقصود عليه صحيح وإن كان خلاف الأكثر ولو قال يختص به غير البائع أو ليس للبائع فيه حق لكان أولى لما تقدم (قوله أو دار للمشتري) ومثل داره طرف معه وإن كان موضوعا فى ملك البائع وكذا دار أجنبى وإن لم يأذن فيه وإن حرم (قوله إلى حين) ولو رأسه أو رأس ولده أو ظهر دابة (قوله آخر) ليس

ظاهر هذا كغيره أنه لا يشترط فى الدواب تفریغها من أمتعة البائع وفيه نظر وأما السفينة فصريح فى الكفاية بأنه لا بد من التفرغ وقوله وغير ما أى كالشجر (قوله المتن فإن لم يحضر العاقدان .. إلخ) أى ولا يغنى عن ذلك كونه فى يد المشتري ولا بد من مضى زمن النقل إن كان فى يد المشتري وإلا فلا بد من النقل شرح الروض (قول المتن اعتبر فى حصوله .. إلخ) المعنى فى هذا أنه لما سقط الحضور لمعنى وهو المشقة اعتبرنا زمنه الذى لا مشقة فى اعتباره (قول الشارح حضور العاقدین) أى لأنه أقرب إلى حقيقة الإقباض (قول الشارح لا يعتبر ما ذكر) أى لأنه لا معنى لاشتراط مضى الزمن من غير حضور (قول المتن تحويلة) ولو فى حق متولى الطرفين ولو كان تابعا العقار فى صفقة واحدة (قول الشارح كما هو العادة) يريد أن الحديث دل والعادة قاضية بذلك (قول المتن لا يختص بالبائع) من جملة ما يصدق عليه هذا المغصوب والمشارك بين البائع وغيره وفيه نظر (قول الشارح أو دار للمشتري) قال السبكي قد جزموا هنا بذلك فيها وقالوا لو باعه شيئا فى يده ودیعة أو غصبا لا يشترط النقل ولا إذن البائع ولا يثبت حق الحبس لأنه رضى بدوام يده هكذا قاله المتولى فعلى هذا تصور المسألة مسألة دار المشتري بما إذا لم ينفرد باليد بل كان البائع معه قال وتحرير القول فيما إذا باعه شيئا فى يده أنه إن كان الثمن حالا ولم يوفوه احتاج إلى إذن البائع فى القبض على ما جزم به الرافعى وإن خالفت ما فى التهمة وإن كان مؤجلا ووفوه لم يحتج إلى إذن ثم فى اشتراط مضى الزمن واشتراط السير معه ونقله الخلاف الذى فى الرهن والصحيح هنا كالصحيح هناك والمرجع هناك اعتبار مضى الزمن دون النقل بالفعل (قول الشارح من ذلك الموضع) يريد أنه لو نقله إلى موضع يتعلق بالبائع لا يفيد

ولو كان فى الدار المبيعة أمتعة للبائع توقف القبض على تفریغها ولو جمعت فى بيت منها توقف القبض له على تفریغه (فإن لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر) فى حصول قبضه (مضى زمن يمكن فيه المضى إليه فى الأصح) اعتبارا لزمن إمكان الحضور عند عدمه بناء على عدم اشتراطه فى القبض وهو المرجح وقيل يشترط حضور العاقدین فى القبض وقيل حضور المشتري وحده ليتأتى إثبات يده على المبيع ودفع الوجهان بالمشقة فى الحضور ومقابل الأصح لا يعتبر ما ذكر (وقبض المنقول تحويلة) روى الشيخان عن ابن عمر أنهم كانوا يتاعون الطعام جزافا بأعلى السوق فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يحولوه دل على أنه لا يحصل القبض فيه إلا بتحويله كما هو العادة فيه (فإن جرى البيع) والمبيع (بموضع لا يختص بالبائع) كشارع أو دار للمشتري (كفى) فى قبضه (نقله) من حيزه إلى حيز آخر من ذلك الموضع .

(وإن جرى) البيع والمبيع (في دار البائع لم يكف) في قبضه (ذلك) النقل (إلا بإذن البائع) فيه (فيكون) مع حصول القبض به (معير البقعة) التي أذن في النقل إليها للقبض نعم أو نقله المشتري من غير إذن دخل في ضمانه لاستيلائه عليه ومن المنقول العبد قيامه بالانتقال من موضعه والدابة

فيسوقها أو يقودها

والثوب فيتأوله باليد

(فرع) زاد الترجمة به

(للمشتري قبض المبيع)

من غير إذن البائع (إن)

كان الثمن مؤجلاً أو

سلمه) إن كان حالاً

لمستحقه (وإلا) أى وإن

لم يسلمه (فلا يستقل به)

أى بالقبض وعليه إن

استقل به الرد لأن البائع

يستحق الحبس لاستيفاء

الثمن ولا ينفذ تصرفه فيه

لكن يدخل في ضمانه ولو

كان الثمن مؤجلاً وحل

قبل القبض استقل به

أخذاً مما في الروضة

كأصلها في مسألة

الترجمة بالفرع الآتي لأنه

لا حبس للبائع في هذه

الحالة وسيأتي فيه نص

بخلاف ذلك (ولو بيع

الشيء تقديراً كثوب

وأرض ذرعاً) بإعجام

الذال (وحطه كيلاً أو

وزناً اشترط) في قبضه

(مع النقل) في المنقول

(ذرع) إن بيع ذرعاً بأن

كان يذرع (أو كيلاً) إن

بيع كيلاً (أو وزنه) إن بيع

وزناً (أو عله) إن بيع

عدداً والأصل في ذلك

حديث مسلم من ابتاع

طعاماً فلا يبعه حتى

يكتاله دل على أنه لا

يحصل القبض فيه إلا

قيداً فيكفى لو أعاده إلى موضعه كما علم (قوله دار البائع) أى ماله يد عليها أو على جزء منها ولو بإعارة كما تقدم وصحت إعارته لها بعد دفعها إليه بخروجه من الضمان (قوله من غير إذن) أى من البائع للقبض فلا يكفى إذنه في النقل لغير القبض أو مطلقاً وإن لم يكن له حق الحبس (قوله دخل في ضمانه) أى ضمان يد لو خرج مستحقاً وينسخ العقد بتلفه ومنه الخيار بتعييه نعم إن أتلغه هو أو عيه نقابض له كإمر (قوله قيامه بالانتقال) وإن لم يقصد به القبض بل وإن قصد غيره وكذا سوق الدابة وتناول الثوب بنحو اليد وفارق اعتبار القصد في إذن البائع كإمر لأن الفعل أقوى من القول ولا عبرة بالقصد معه غالباً ولهذا لو أقبضه البائع بالفعل لم يعتبر فيه قصد (قوله والدابة) ومثلها ولدها ولا يشترط تفريغها من حمل عليها ولا يكفى ركوها بلا تحويل ولا استخدام العبد كذلك (تفنيجه) يشترط في القبض الرؤية كما في البيع فيكفى الرؤية قبل القبض فيما لا يتغير إلى وقت القبض ويكفى رؤية الوكيل في القبض وإن لم يره الموكل ولو أتلغه بعد قبضه بلا رؤية كان قبضاً كما يدل له عموم كلامهم وفيه بحث ولا يشترط في القسمة تحويل ولا قبض وإن جعلت يداً (قوله والثوب) ومثله كل خفيف (قوله فيتأوله باليد) وإن لم يضعه في مكان آخر كإمر (فرع) أجرة النقل المفترق إليه القبض على البائع في الثمن وعلى المشتري في المبيع كما سيأتي في التقدير (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله (قوله أو سلمه) أى برىء منه ولو باستبدال أو بمحوالة أو صلح أو سلم الحال منه كذلك (قوله فلا يستقل به) أى القبض فيحرم عليه فعله (قوله لكن يدخل في ضمانه) أى ضمان عقد كما يصرح به قول المنهج فيستقر عليه الثمن وبذلك قال حجج والخطيب وغيرهما واعتمد شيخنا الرملي في شرحه أنه ضمان يد فينفسخ العقد إذا أتلغه البائع أو تلف بأقعة كإساقى ويتخير المشتري إن أتلغه أجنبي كإمر ويدل له وجوب رده (قوله استقل به) هو المعتمد ولا عبرة بتسليم بعضه إلا إن تعددت الصفقة ومحل الاستقلال المذكور في غير المنقول إلى حيز البائع وإلا فلا بد من الإذن للقباض كإمر (قوله من ابتاع طعاماً) أى غير جزأف أخذاً من المعنى وقد قام الإجماع على عدم اعتبار الكيل فيما بيع جزأف (قوله إلا بالكيل) ثم إن انفصالاً على كمال غيرهما فواضح وإلا نصب الحاكم كمالاً أميناً فإن تولاه القبض منها للقباض فواضح أيضاً وإن تولاه القابض لم يصح كما يصح به قول شيخنا الرملي في شرحه بأنه لا بد من إقباض الأول أو نائبه أهدأ لأنه لا يصير قابضاً مقبضاً من نفسه وهو لا يصح كإيأتى وقال بعض مشايخنا الوجه الصحة إن لم يكن له حق حبس أو كان له وأذن للآخر لا يكون نائباً عنه كما هو ظاهر كلامهم بل صريحه وقول شيخنا الرملي المذكور وإنما ذكره لإخراج جملة نائباً عنه لا مطلقاً كما يرشد إليه تعليقه المذكور ويدل له قولهم فلو قبض ماذكر جزأف دون أن يقولوا بلاقته مقبض فتأمل (قوله لكن يدخل المقبوض في ضمانه) قال شيخنا الرملي ضمان عقد واعتراض بما تقدم عنه أنفاً وأجاب

(قول المتن وإن جرى في دار البائع .. إلخ) قال الأذرعى هذا فيما اعتيد نقله وأما الدرهم الخفيفة ونحوها إذا أخذها بيده أو لبس الثوب فعلى ما سبق من كونه قبضاً وإن كان بموضع يختص بالبائع أهدأ ثم عدم الحصول ثابت وإن لم يكن للبائع حق الحبس لأنه في مكان البائع لم يخرج عن يده (قول الشارح في قبضه) لو نقله إلى مكان لا يختص بالبائع كفى (قول المتن لم يكف ذلك) أى وإن لم يكن له حق الحبس (قول الشارح لم يكف ذلك) أى وإن لم يكن له حق الحبس (قول الشارح للقبض) هذا يفيدك أن الإذن في النقل من غير أن يقول للقبض لا يكفى قال الأذرعى وهو ظاهر إذا كان له حق الحبس (قول الشارح دخل في ضمانه) أى فإذا تلف لا ينفسخ البيع وفي السبكي خلاف هذا فليراجع (قول الشارح ومن المنقول .. إلخ) نبه على هذه المسائل لأنه ليس فيها تحويل حقيقى من المشتري (فرع) للمشتري قبض المبيع إن كان الثمن مؤجلاً أى ابتداء (قول المتن فلا يستقل) أى ولو كان في يده خلافاً للمتنول (قول الشارح لكن يدخل في ضمانه) أى ضمان اليد وضمان العقد .

بالكيل وقيس عليه بالباقي (مثاله) في المكيل (بعتكها) أى الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعتكها بعشرة مثلاً (على أنها عشرة أصع) ولو قبض ما ذكر جزأف لم يصح القبض لكن يدخل المقبوض في ضمانه (ولو كان له) أى لشخص (طعام مقدر على زيد) كعشرة أصع سلماً (ولعمرو

عليه مثله فيلكتل لنفسه) من زيد (ثم يكتل لعمره) ليكون القبض والإقباض صحيحين (فلو قال) لعمره (أقبض من زيد مالى عليه لنفسك) عنى (ففعّل

فالقبط فاسد) له وهو بالنسبة إلى القائل صحيح تبرا به ذمة زيد في الأصح لإذنه في القبض منه ووجه فساد لعمره كونه قابضا لنفسه من نفسه وما قبضه مضمون عليه ويلزمه رده للدافع على مقابل الأصح وعلى الأصح بكيه المقبوض له للقابض وكدين السلم دين القرض والإنلاف والعبارة تشمل الثلاثة (فرع) زاد الترجمة به إذا (قال البائع) بثمن في الذمة حال (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله) أى لا أسلمه حتى أقبض المبيع وترافعا إلى الحاكم (أجبر البائع) لرضاه بتعلق حقه بالذمة (وفى قول المشتري) لأن حقه لتعلقه بالعين لا يفوت (وفى قول لا إجبار) أولا ويمنعها الحاكم من التخاصم (فمن سلم أجبر صاحبه) على التسليم (وفى قول يجبران) فيلزم الحاكم كل واحد منهما بإحضار ما عليه فإذا أحضره سلم الثمن إلى البائع والمبيع إلى المشتري يبدأ بأيهما شاء (قلت فإن كان الثمن معينا سقط القولان الأولان وأجبرا في الأظهر والله أعلم) وذكر الرافعى في الشرح سقوط الأولين في بيع عرض

بأن النقص هنا مأخوذ فيه وإنما الفائت وصف قائم بالمعقود عليه كذا قاله والوجه خلافه إذ ليس هنا عقد بالكلية فلا ثمن وأيضا المقابل هنا واحد سواء قلنا ضمان يد أو عقد فراجع وحرر وتأمل (قوله عليه) أى الشخص مثله أى الطعام فليكتل أى الشخص بأن يأمر زيدا أن يكتل له بنفسه ثم يكتل أى الشخص ويكتفى الاستدانة في المكيال إلى دفعه لعمره (قوله ليكون .. إلخ) فلو زاد أو نقص بقدر تفاوت الكيلين لم يضر ولا رجوع الشخص بالنقص ورد الزيادة لتبين الغلط في الكيل الأول (قوله فلو قال لعمره) مثل عمرو ورقبه ولو مأذونا وو كيله بخلاف مكاتبه وأبيه وليس لواحد تولى الطرفين ولو يو كالة عنهما ولولى المحجور ذلك كما في البيع (قوله عنى) بيان للواقع فلا يحتاج إلى ذكره إذ لو قال أحضر معى لأقبضه لك أوى لم يصح أيضا (قوله له) أى لعمره (قوله صحيح) فلا يرد له لدافعه (قوله مضمون عليه) أى على عمرو وفى ضمانه ما تقدم (قوله على مقابل الأصح) لأن قبضه للمقابل فاسد أيضا (قوله تشمل الثلاثة) وإنما قيدها بقوله سلما لأنه الذى فى كلام الأصحاب (قنبيه) أجرة التقدير وإحضار الغائب على الموفى بائعا أو مشتريا وأجرة التحويل والنقد على الآخر المستوفى فعلم أن أجرة الدلال فى المبيع على البائع فإن شرطت على المشتري فسد العقد ومنه بعثك كذا بكذا سالما ولا يضمن النقاد ولو بأجرة لأنه مجتهد ولا يستحق أجرة لو أخطأ خلافا لابن عبد الحق بخلاف نحو الوزان وناقش القيان والكاتب لقدر العوض فعليه الضمان ولا أجرة لهم أيضا كما فى غلط الناسخ ولو قال لغريمه وكل من يقبض لى منك صح ومثله وكل من يشتري لى منك ولو قال لغريمه اشتر بهذه الدراهم لى ما تستحقه على وأقبضه لى ثم لك صح الشراء والقبض الأول دون الثانى (قوله فرع زاد الترجمة به) أى لما مر (قوله قال البائع) أى المتصرف عن نفسه نحو وكيل وولى وناظر وقف وعامل قراض فيتعين عليهم قبل التسليم فيجبر المشتري وحده إن لم يكن نائبا أيضا وإلا أجبرا معا (قوله بثمن فى الذمة) أى وبعد لزوم العقد فلا إجبار فى زمن الخيار ولو خرج الثمن زيوفا فكما لو لم يقبض فلو تلف المبيع انفسخ العقد فعلم عدم جريان هذا الخلاف فى السلم بخلاف الإجارة (قوله معينا) أى كالمبيع فلو كان الثمن معينا والمبيع فى الذمة انعكس الحكم فى القولين الأولين من الخلاف فيتخير المشتري على الأظهر ولا يتصور كونهما فى الذمة (قوله سقط القولان الأولان) وهما إجبار البائع وحده أو المشتري وحده والثالث هو مقابل الأظهر وهو عدم إجبارهما وما فى شرح شيخنا مما يخالف ذلك غير

(قوله الثمن عليه) الضمير فيه يرجع إلى قوله ولو كان له (قول المتن فليكتل لنفسه .. إلخ) أى لحديث الحسن أنه عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري وهو مرسل لكنه أخرجه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى من رواية جابر مرفوعا والمرسل يعتضد بوروده مرفوعا وإن كان ضعيفا ولأن الإقباض هنا متعدد ومن شرط صحة الكيل يلزمه تعدده نعم لو دام فى المكيال كفى (قول المتن أقبض من زيد .. إلخ) لو قال أقبضه لى ثم أقبضه لنفسك فالحكم كذلك ولو قال أحضر معى لأكتاله لك منه فكذلك أيضا (قول الشارح عنى) يرجع إلى قول المتن أقبض (قول الشارح على مقابل الأصح) يرجع إلى قوله ويلزمه (فرع) قال البائع (قول الشارح لرضاه بتعلق حقه بالذمة) ولأنه يتصرف فى الثمن بالحوالة والاعتياض فأجبر كى يتصرف المشتري ولأن المشتري يتوقع الفسخ بتلف المبيع والبائع آمن فأجبر كى يأمن المشتري ولأن البائع يجبر على تسليم ملك غيره وذلك على تسليم ملك نفسه (قول الشارح لأن حقه .. إلخ) عبارة غيره لأن حقه متعين فى المبيع وحق البائع غير متعين فى الثمن فأمر بالتعيين (قول المتن وفى قول لا إجبار) أى لأن كلا منهما ثبت له الاستيفاء وعليه الإبقاء فلا يكلف الإبقاء قبل الاستيفاء (قول الشارح فإذا أحضره) لو تلف فى مجلس الحاكم كان من ضمان دافعه (قول المتن وأجبرا فى الأظهر) أى فيكون القول الثالث جاريا وهو مقابل الأظهر هذا ما ظهر لى وهو المراد إن شاء الله تعالى : ﴿ قول الشارح فى غيره ﴾ الضمير

بعرض واقتصر فى غيره على سقوط الثانى وزاد الروضة سقوط الأول أيضا عن الجمهور وفى الشرح الصغير سقوطه أيضا فسكوت الكبير عنه لا ينفيه

(وإذا سلم البائع) بإجبار أو دونه (أجبر المشتري إن حضر الثمن) على تسليمه (وإلا) أي وإن لم يحضر (فإن كان) المشتري (معسراً) بالثمن فهو مفلس (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع بشرطه لما سياتي في بابه (أو موسراً) أو ماله بالبلد أو بمسافة قريبة) أي دون مسافة القصر (حجر عليه في

أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن لتلا يتصرف فيها بما يظن حق البائع (فإن كان بمسافة القصر لم يكلف البائع الصبر إلى إحضاره) لتضرره بذلك (والأصح أن له الفسخ) وأخذ المبيع لتعذر تحصيل الثمن كالإفلاس به والثاني لا يفسخ ولكن يباع المبيع ويؤدى حقه من ثمنه (فإن صبر) البائع إلى إحضار المال (فالحجر كما ذكرنا) أي يحجر على المشتري في أمواله كلها إلى أن يسلم الثمن لما تقدم (وللبائع حبس مبيعته حتى يقبض ثمنه) الحال بالأصالة (إن خاف فوته بلا خلاف) وكذلك المشتري له حبس الثمن المذكور إن خاف فوت المبيع كما ذكره في الروضة كأصلها أي بلا خلاف (وإنما الأقوال) السابقة (إذا لم يخف فوته) أي البائع فوت الثمن وكذلك المشتري فوت المبيع (وتنازعا في مجرد الابتداء) بالتسليم أما الثمن المؤجل فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه بالتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس له أيضاً كذا في الروضة كأصلها وفي الكفاية في

معول عليه فراجع (قوله وإذا سلم البائع) أي عن جهة البيع لا لنحو ودبعة إذ له الاسترداد حيثنذ (قوله بإجبار) أي على الظاهر أو بدونه على مقابله فذكر المنهج لعدم الإجبار ليس في محله إذا لا يصح معه الفسخ والحجر وغيره مما سياتي نعم هو صحيح بالنسبة لإجبار المشتري (قوله أجبر المشتري) على التسليم وليس للبائع امتناعه الفسخ كعكسه وحيثنذ يصير المشتري محجوراً عليه في أمواله الحاضرة وإن جاز له الوفاء من غير ما فيجبره الحاكم على الوفاء منها إن لم يوف غير ما (قوله إن حضر الثمن) أي حضر نفعه لأنه في الذمة (قوله معسر بالثمن) بأن لم يكن له مال غير المبيع وإن كثرت قيمته فقوله فهو مسلف إنما ذكره توطئة لكلام المصنف وليس المراد به حجر الفلس (قوله بشرطه) وهو حجر الحاكم عليه فقط من غير نظر إلى زيادة دينه على ماله ولا إلى طلب وغير ذلك مما يأتي ولو كان محجوراً عليه سابقاً لم يحتاج إلى حجر وحيث كان الحجر شرطاً في الفسخ فلا يفسخ البائع قبله ولا يتوقف فسخه على إذن الحاكم بعده (قوله وماله بالبلد) أي البلد الذي فيه البائع وإن لم يكن بلد العقد كما قاله شيخنا الرمي (قوله حجر عليه) أي حجر عليه الحاكم في أمواله كلها الحاضرة منها والغائب ويسمى هذا الحجر الغريب لأنه لا يتوقف على سؤال ولا ضيق مال ولا يتعدى لمال حادث بعده ولا يفسخ به بائع ولا يباع فيه مسكن ولا خادم ولا يتوقف زواله بعد الوفاء على فك حاكم وينفق على مومنه نفقة المومنين (قوله بمسافة القصر) أي من البلد المذكور آنفاً (قوله والأصح أن له الفسخ) ولا يحتاج في الفسخ هنا إلى حجر حاكم ويأتي هنا ما في القرض من جواز أخذ القيمة للفيصولة إن كان في غير بلد العقد وكان لحمله مؤنة ولم يتحملها وعمل الفسخ إن لم يف المبيع بالثمن وإلا فلا فسخ إن سلم متبرعاً كما قاله القاضي أبو الطيب وكلام الإمام والرافعي يخالفه فراجع (قوله فالحجر كما ذكرنا) أي يدام عليه الحجر إن كان وجد قبل ذلك ولا ضرب الآب وعلى هذا يحمل كلام الشارح والمنهج (قوله به) الضمير عائداً إلى عدم الخلاف كما فسر الشارح للتسليم كما توهمه بعضهم ولو خافا معه أجبر ابلا خلاف أيضاً (قوله أي البائع فوت الثمن) لو قدم لفظ البائع بعد يخف لأنه فاعله لكان أولى ولو قال الشارح لم يخف أحد هاتين عوضه ليناسب ما بعده لكان أنسب وكان يستغنى عما زاده بقوله وكذلك المشتري إلخ فتأمل (قوله فليس للبائع حبس المبيع) ولا يطالب المشتري برهن ولا كفيل وإن كان غريباً وخيف هربه وله الاستقلال بقبض الثمن كما تقدم .

[باب التولية والإشراك والمرايحة والمحاطة]

وقدم هذا الباب من الألفاظ على ما بعده منها لأن هذا مدلول شرعي سابق ينزل عليه ومعاني هذه الألفاظ

فيه يرجع إلى قوله في بيع عرض بعرض (قول المتن أجبر المشتري) أي فلا يثبت للبائع بذلك فسخ (قول المتن الثمن) أي نوعه لأن صورة المسألة أن الثمن في الذمة (قول الشارح بشرطه) أي وهو حجر الحاكم عليه قبل الفسخ وقيل لا فسخ بل تباع السلعة ويوفى من ثمنها هكذا حكاه الرافعي وهو يدل على أن السلعة لا تخرجه عن الإعسار ولو زادت على مقدار الثمن (قوله المتن حجر عليه) أي ولو زادت على الثمن أضعافاً ولهذا يقال له الحجر الغريب ولا يتوقف الحجر على سؤال الغريم هنا ولا ينفك إلا بفك القاضي (قول الشارح ويؤدى حقه من ثمنه) كسائر الديون (قول المتن فإن صبر فالحجر) في البسيط عن العراقيين أنه لا يحجر حيث يثبت الفسخ وهو ظاهر إذ كيف يسوغ الحجر مع تمكنه من الفسخ ولكن المتقول لا يحبس عنه (قول الشارح كما ذكره) يرجع إلى قوله وكذلك (قول الشارح أما الثمن المؤجل) مفهوم قوله أول الفرع بثمن في الذمة حال .

[باب التولية]

وهي نقل جميع المبيع إلى المولى بمثل الثمن المثل أو عين المتقوم بلفظ وليتك والإشراك نقل بعضه بنسبته من

كتاب الصداق أن القاضي أبا الطيب نقل عن نص الشافعي رحمه الله تعالى في المتور أن له الحبس وسياً في الصداق أنه لو حل قبل التسليم فلا حبس للمرأة في الأصح.

[باب التولية والإشراك والمرايحة]

وفيه المحاطة إذا اشترى شخص (شيئاً) بمثل (ثم قال) بعد قبضه (لعالم بالثمن) بإعلام المشتري أو غيره (وليترك هذا العقد فقبل) كقوله قبلته أو

مختلفة لغة متحدة شرعا كما قالوه وفيه بحث فالتولية لغة تقليد السمل للغير (قوله والإشارة) جعل الغير شريكا والمراوحة الزيادة والمحاطة النقص ومعانيها شرعا نقل كل المبيع أو بعضه إلى الغير بمثل الثمن الأول وزيادة عليه أو نقص عنه كما سيأتي (قوله وفيه المحاطة) وسكوته عنها إما اكتفاء بالمراوحة لأنها مراوحة في المعنى للمشتري أو اختصاراً أو لعدم ذكر أصله لها والزيادة على الترجمة غير معيبة فتأمل (قوله اشترى) مثلاً إذ مثله السلم بعد قبض المسلم وفيه عوض الخلع والصداق والشفعة وصلح دم العمد والإجارة ويلزمه فيها جميع الأجرة إن ولاء قبل مضي زمن مثله أجرة وإلا فيقسط ما بقى وإن قال من أولها قاله شيخنا الرمل وظاهره عدم بطلان العقد بذلك الشرط والذي يتجه فيه بطلانه به ويلزمه أجرة مثل مدة انتفاعه ويلزمه في الخلع والصداق مهر المثل وفي الشفعة ما دفعه للمشتري وفي الصلح الدية والتولية في جميع ذلك بما قام على (قوله بمثل) قيد به لقول المصنف لزمه مثل الثمن ويقابل العرض الآتي فهو المتقوم (قوله بعد قبضه) أي المفيد للتصرف (قوله لعالم بالثمن) ولو قبل القبول ويدخل فيه العلم بكيله ووزنه ونحو ذلك فلا بد من العلم بها وقال شيخنا الرمل يكفى في المرنى رؤيته ولو تخميناً في التولية وفي الإشارك لا في المراوحة والمحاطة وفيه بحث فتأمل ومثل الثمن ما قام به فيما مر وسيأتي وقد يشمله الثمن تجوزاً قاله شيخنا وهو يقتضي أنه يشترط العلم بمهر المثل في نحو الخلع وقيمة الدية في صلح الدم فراجع (قوله هذا العقد) هذا صريح بنفسه ونحو بعث بما اشترت صريح بغيره ولو سكنت عن ذكر العقد فهو كناية على المعتمد ومن الكناية جعلته لك بما اشترت مثلاً (قوله لزمه مثل الثمن) أي إن لم ينتقل للمتولى وإلا وقع العقد على عينه سواء علم بانتقاله أو لا بل لو علم بانتقاله وقال بمثله أو لا بعينه بطل العقد فيهما ويجرى ذلك في عوض الخلع ونحوه مما مر وسيأتي أنه لو انتقل الثمن ونحوه بعد العقد للمتولى تعينت عينه أيضاً ولا يضر لفظ المثلية في العقد ويلغو (قوله وصفة) ومنها الأجل فيعتبر جميعه في حق المتولى إن وقعت التولية في آخره ولا يلزم رهن وكفيل كانا في الأول على المعتمد (قوله منها يجدد الشفعة) ومنها أنها لو اطلع المتولى على عيب قديم مقدم على التولية رده على المولى لا على البائع الأول خلافاً لابن الرفعة ومنها أن للمولى مطالبة المتولى وإن لم يطالبه البائع الأول أيضاً خلافاً للإمام (قوله لكن .. إلخ) هذا محل مخالفة التولية لغيرها (قوله ولو حط) أي بعض الثمن عن المتولى لا بلفظ نحوه هبة سواء كان بلفظ حط أو إسقاط أو عفو أو بارت أو إبراء من البائع أو وكيله أو موكله أو سيد مكاتب بعد عجزه لا من موصى له بالثمن ومحتاج لأنهما أجنبيان ويوجد الخط في غير التولية مما يأتي إلا في المراوحة إن كان بعد لزومها أو وقعت لغير لفظ تولية أو إشارك كما سيأتي (قوله بعد التولية) ذكره مراعاة لكلام المصنف وسنذكر مفهومه وكلامه شامل لما قبل لزومها وقيد بعضهم هذا الخط بغير الربوي بجنسه لأنه يبطل إذ لا يتصور بقاء العقد معه لا قبل التقابض ولا بعده فراجع (قوله ولو حط جميعه) أي بعد لزوم التولية وإلا بطلت (قوله انحط عن المولى) وحيث لو تقابلا لم يرجع المتولى على المولى بشيء قاله شيخنا الرمل قال ولا يصح أخذ الشفع بعد حط الكل ولا يلحقه الخط بعد الأخذ فراجع (قوله إلا الباقي) بأن يصرح به أو يطلق فإن صرح بالكل بطل العقد

توليته (لزمه مثل الثمن) جنساً وقدرًا وصفة (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) كالقدرة على التسليم والتقابض في الربوي (وترتب أحكامه) منها تجدد الشفعة إذا كان المبيع شقصاً مشفوعاً وعفا الشفع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد التولية (إلى ذكر الثمن ولو حط عن المولى) بكسر اللام (بعض الثمن) بعد التولية (انحط عن المولى) بفتحها لأن خاصة التولية التنزيل على الثمن الأول ولو حط جميعه انحط عن المولى أيضاً ولو كان الخط قبل التولية للبعض لم تصح التولية إلا بالباقي أو للكل لم تصح التولية أصلاً .

الثمن بلفظ أشركك والمراوحة بيع بمثل الثمن أو ما قام عليه به مع ربح موزع على الأجزاء والمحاطة بيع كذلك مع حط منه موزع على الأجزاء (قول المتن لعالم) اشتراط العلم بالثمن فيه خلاف المراوحة الآتي وإن اقتضى صنيعه خلافاً لا فرق في ذلك بين المولى والمولى (فروع) لو حط عنه البعض ثم ولاء بجميع الثمن هل يصح ويلحقه الخط أم يبطل ولا يصح إلا بالباقي بعد أن يعلمه المولى الظاهر الثاني (قول المتن وهو بيع إلخ) وقيل ليس بيعاً جديداً بل يكون المولى نائباً على المولى فتنتقل الزوائد إليه ولا تتجدد الشفعة (قول المتن لكن لا يحتاج إلخ) أي لأن لفظ التولية مشعر به (قول الشارح إلا الباقي) هل يشترط محل نظر

(قوله عرضاً) أى متقوماً كما مر (قوله لم تصح التولية) ويطل العقد الأول إن كان الخط في زمن الخيار لأنه يصير مبيعاً بلا ثمن ومن هذا علم صحة ما أفتى به بعضهم في ولى باع لموليه داراً وأبرأه من ثمنها في مجلس العقد من بطلان البيع وبقاء الدار على ملك الولي (قوله إلا إذا انتقل) أى قبلها سواء علم بانتقاله أو لا لكنه علم به وبقيته فلا ينافي ما مر قال شيخنا ويقوم مقام انتقاله ذكره جميع قيمته كما في المنهج وسيصرح به كلامه الآتي في القذف ولا بد من ذكر جنسه إن اختلف به غرض كقطن أو كتان قال شيخنا الرملي وذكر العوض لدفع الإثم لا لصحة العقد فيكفى ذكر القيمة وفيه نظر وسيأتى ما فيه قال شيخنا ولو انتقل العرض أو المثلي بعد التولية تعينت عينه لعدم تعذره كما مر (قوله أى المشتري) هو بفتح الراء أى المبيع ولم يذكره بهذا اللفظ لعدم ما يدل عليه من لفظه فيما سبق (قوله في الأحكام السابقة) منها الخط ولو للبعض وأنه لو كان حط البعض قبل الاشتراك لم يصح إلا بقدر ما يخصه من الباقي وأنه لو حط الثمن كله قبل لزوم عقد الاشتراك لم يصح أو بعده انحط عن الثاني وأنه لو كان عرضاً لم يصح الاشتراك إلا إن انتقل أو ذكره مع قيمته كما مر وأنه متى انتقل تعين عينه وأنه إذا لم يذكر لفظ العقد كان كناية على المعتمد كما مر وعلى ذلك يحمل كلام المنهج ويصح رجوع كلامه للتولية أيضاً وغير ذلك من الأحكام (قوله من مثل الثمن) إن لم ينتقل ومن عينه إن انتقل وكذا نصف قيمة العرض أو نصف عينه قال شيخنا وهو يقتضى أن نصف العرض الذى انتقل يختص به المولى وليس مشتركاً بينهما فراجع (قول كان له الربع) إن لم يقل بنصف الثمن وإلا فله النصف قاله النووي ولو قال بالنصف بربع الثمن فقال شيخنا لم يصح العقد إلا إن أراد بالباء الأولى الظرفية (قوله فلو أطلق) أى لم يذكر جزءاً من المبيع ولا ثمناً بأن قال أشركت في هذا العقد أو المبيع فإن قال أشركت في بعضه لم يصح لعدم تعين البعض كما مر (قوله وكان المشتري) هو بفتح الراء كما مر (قوله مناصفة) أى بين القائل والقابل وهذا شامل لما لو تعدد كل منهما فيبقى لكل من الأول إن تعدد نصف حصته سواء ساءت حصته غيره أو لا والنصف الآخر للثاني سوية إن تعدد ويلزم كلا منهم لكل من الأولين بقدر ما يخصه من حصته من مثل ثمن حصته لأن ما أخذ من حصته كل واحد من الأولين موزع سوية على الآخذين وهذا واضح جلي إليه ترشد عباراتهم لأن كل واحد منهم لو انفرد كان له نصف حصته فضم غيره إليه لا يخرج عن ذلك وقول شيخنا الرملي فيما إذا تعدد الأول فقط أن للثاني مثل أحدهم بعد انضمامهم إليهم وإن كانوا اثنين كان له الثلث أو ثلاثة كان له الربع وهكذا غير صواب بل يلزمه البطلان إذا اختلفت الحصص وسكت عن تعدد الثاني فقط أو تعددهما معا فلي نظر ما يقوله فيهما ويحرر (قوله للجعل بقدر المبيع) وهو الجزء المأخوذ بعقد الاشتراك وقد علم رده بتزيله على المناصفة (قوله ويصح بيع المراجعة) قال شيخنا ويلحق فيها الخط إن وقعت بلفظ تولية أو اشتراك وله فيها الزيادة على الثمن الأصلي والنقص عنه كأن يقول فيما اشتراه بخمسة عشر بعتك بعشرين وربح درهم لكل عشرة أو بعشرة إلخ ولو لم يذكر لفظ المراجعة وما في معناه من لفظ بعتك هكذا مثلاً لم يكن العقد منها ولا خيار ولا حط وإن كان كاذباً كما في الأنوار وهو يشمل ما لو كان العقد بلفظ تولية

ولو كان الثمن عرضاً لم تصح التولية إلا إذا انتقل العرض إلى من يتولى العقد (والإشراك في بعضه) أى المشتري (كالتولية في كله) في الأحكام السابقة (إن بين البعض) كقوله أشركت فيه بالنصف فيلزمه النصف من مثل الثمن فإن قال أشركت في النصف كان له الربع ذكره في الروضة وهو مبنى على الراجح في قوله (فلو أطلق) الاشتراك (صح) العقد (وكان) المشتري (مناصفة) وقيل لا يصح للجعل بقدر المبيع وثنه (ويصح بيع المراجعة بأن يشتريه بمائة ثم يقسول)

(قول الشارح ولو كان الثمن عرضاً .. إلخ) لو أراد في هذا أن يولى بلفظ القيام فوجهان أحدهما يجوز كالمرابحة والثاني لا لأن العقد الثاني في المرابحة مخالف للأول في قدر الثمن فاحتمل مخالفته في جنسه بخلاف التولية نعم المأخوذ بالشفعة يجوز فيه التولية بلفظ القيام لأن الشفع لا يأخذ إلا بماله مثل إن كان مثلياً وإن كان متقوماً فبالنقد الغالب سبكي (قول المتن كالتولية .. إلخ) هو يفيدك أن الثمن إذا كان عرضاً يشترط الاشتراك بعينه وقد يلتزم (قول المتن مناصفة) كالأمر بشئ عزيز وعمر (قول الشارح للجعل) أى فكان كالمال بعتك بألف ذهباً ونفضة (قول المتن ثم يقول .. إلخ) مثل ذلك أن يضم إلى رأس المال شيئاً آخر كأن يقول بعتك بمائتين وربح درهم لكل عشرة أى بمثله قال الرافعي ويجرى في المسألة خلاف ما أوصى له بنصيب ابنه ورده النووي لأن المفهوم هنا معنى المثلية .

لعالم بذلك (بعثك بما اشتريت) أى بمثله (وربح درهم لكل عشرة) أو فى كل عشرة (وربح ده يازده) فسر الرافعى بما قبله كأنه قال بمائة وعشرة فيقبله الخاطب (و) يصح بيع (المخاطة كبعت) لك (بما اشتريت وحط ده يازده) فيقبل (ويحط من كل أحد عشر واحد) كأن الربح فى المراجعة واحد من أحد عشر (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كما زيد فى المراجعة على كل عشرة واحد فإذا كان اشترى بمائة وعشرة فالحطوط منه على الأول عشرة وعلى الثانى

أحد عشر (وإذا قال بعث بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزومه وذلك صادق بما فيه حط عما عقد به العقد أو زيادة عليه فى زمن خيار المجلس أو الشرط (ولو قال بما قام على دخل مع ثمن أجرة الكيال) للثمن الكيل (والدلال) للثمن المنادى عليه إلى أن اشترى به المبيع كما أفصح بهما ابن الرنفة فى الكفاية والمطلب (والحارث والقصار والرفاء) بالمد من رفات الثوب بالهمز وربما قيل بالسواو (والصباغ) كل من الأربعة للمبيع (وقيمة الصبغ) له (وسائر المؤن الزادة للاسترباح) أى لطلب الربح فيه كأجرة الحمال والمكان والختان وتطين الدار ولا يدخل ما يقصد به استبقاء الملك دون الاسترباح كنفقة العبد وكسوته وعلف الدابة ويقع ذلك فى مقابلة الفرائد المستوفاة من المبيع نعم العلف الزائد على المعتاد للتسمين يدخل (ولو قصر بنفسه أو كال أو حمل أو طين أو تطوع

أو إشارك وبه قال شيخنا الرملى لكن يثبت الخيار للمشتري كما نقله عنه العلامة ابن قاسم قال وقولهم خاصة التولية التنزيل على الثمن الأول يحمل على ما إذا لم يذكر غيره فراجع ذلك وحرره (قوله لعالم بذلك) قال شيخنا بقدر الثمن وصفته ولا يكفى رؤيته عن قدره وفيه ما مر (قوله بمثله) أى إن لم ينتقل كما مر ولا تعين وإن ضم إليه زيادة عليه ودرهم الربح من جنس الثمن إن صرح به وإلا فمن نقد البلد (قوله أو فى كل) وكذا على كل وكذا من كل عشرة إن لم يرد بمن معناها على المعتمد عند شيخنا الرملى كوالده وتكون من بمعنى على أو فى أو اللام سواء أراد ذلك أو أطلق فإن أراد بمن معناها بطل العقد وفى شرح الروض صحة العقد واعتمده شيخنا ويكون الربح عليه واحدا على كل تسعة لأنه جعله واحدا من العشرة على قياس الحط فراجع هذا والذي يتجه أنه متى قال من عشرة كان الربح واحدا منها كما فى الحط (قوله فسر الرافعى .. إلخ) لأن ده اسم للعشرة ويازا اسم للواحد بشرط إضافته إلى ده وأما داو زده فهو اثنا عشر (قوله كبعت لك) أى وهو عالم كما تقدم فى المراجعة (قوله وحط ده .. إلخ) ومثله حط درهما على كل عشرة أو فى كل عشرة أو لكل عشرة وكذا من كل عشرة لكن فى هذه يحط العاشر (وله فالحطوط منه على الأول) أى من الوجهين عشرة فلو كان الثمن مائة فالحطوط عليه تسعة وجزء من أحد عشر جزءاً من واحد وعلى الثانى عشرة (قوله وإذا قال بعث .. إلخ) هذه وما بعدها من صور المراجعة كما سيذكره الشارح وذكرها لأجل معرفة ما يدخل فى الصيغة فى كل منهما (قوله بما اشتريت) ومثله برأس المال كما يأتى (قوله وهو ما استقر) أى المراد الثمن هنا ما لزم المشتري دفعه للبائع الأول وقت لزوم عقده فإن كان الحط قبل عقد المراجعة صححت بلفظ الشراء دون القيام أو بعده لم يتعد الحط للمشتري الثانى (قوله أو الشرط) أى خياره لهما (قوله بما قام) ومثله بما ثبت أو حصل أو وزنته أو بما هو على قال شيخنا الرملى ومعنى الدخول المذكور للعائد على الثمن أنه يضمه إلى الثمن ويذكر جملته لا أنه يدخل عند الإطلاق وفائدته أنه لو ذكر شيئاً وضمه وتبين أنه فى مقابلة ما لا يدخل سقط هو وربحه وفيه نظر بل الوجه أن يقال إن الأمور المذكورة إذا علم ما يقابلها من أجرة وغيرها ثم قال المولى للمتولى ولبتك هذا العقد بما قام على وربح كذا أنها تدخل مع الثمن الأول ويكون جملتهما هي الثمن فى عقد التولية ويكون الربح بقدرهما فانهم وراجع وتأمل (قوله أجرة .. إلخ) محل دخول تلك الأجرة إن لزم المولى وأداها كما قاله شيخنا م ر نعم فى مؤقت دخولها على أدائها نظر ظاهر فراجع (قوله للثمن .. إلخ) دفع به اعتراض دخول ما ذكره لأنه لازم للبائع وليس من الثمن فكيف يدخل فيه واستدل على كلامه بما ذكره ابن الرنفة (قوله وسائر المؤن) ومنها المكس المعروف وإن لم يجز خلافاً للخطيب ومنها ما غرمه فى خلاص مغصوب أو رد أبى أو أجرة طبيب أو ثمن دواء للمريض أو فداء الجانى وقد اشتراه كذلك فى الجميع بخلاف الحادث بعد الشراء (قوله نعم إلخ) لا حاجة لاستثنائه لأنه ليس من مؤن الاستبقاء ولذلك أسقطه فى المنهج إلا أن يقال إنه لدفع توهم شمول العلف له (قوله بنفسه) ومثله عمل من يستحق منفعته بإجارة أو غيرها (قوله وليعلم) أى وجوباً وظاهر كلامهم أن هذا خاص بالمراجعة والمخاطة وقال شيخنا لا مانع من شموله للتولية والاشترار ولا ينافيه ما مر وكلام الشارح الآتى يدل له نعم قد مر أن التخمين

(قول الشارح فإذا كان اشترى بمائة وعشرة إلخ) لو كان الشراء بمائة فقط فالحطوط على الصحيح تسعة وجزء من أحد عشر جزءاً من درهم ولو قال وحط درهم من كل عشرة حط واحد من كل عشرة ولو قال وحط درهم لكل عشرة حط درهم من كل أحد عشر (قول المتن بما اشتريت) أى بمثله (قول الشارح كأجرة الحمال) من ذلك

به شخص لم تدخل أجرته) مع الثمن فى قوله بما قام على لأن عمله وما تطوع به غيره لم يقيم عليه وإنما قام عليه ما بذله وطريقه أن يقول وعملت فيه ما أجرته كذا أو عمله لى متطوع (وليعلما) أى المتبايعان (ثمنه) أى المبيع فى صورة بعث بما اشترى (أو ما قام به) فى صورة بعث بما قام على

(فلو جهله أحدهما بطل) البيع (على الصحيح) والثاني يصح لسهولة معرفته وفي اشتراطها في المجلس وجهان ولو قيل في الصورة الثانية وربح

كذا كانت من صور المراجعة كما ذكره المصنف في الأول ولما صوره ثالثة وهي بعثك برأس المال وربح كذا وهو كقوله بما اشتريت وقيل بما قام على (وليصدق البائع في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قام به المبيع عليه عند الإخبار به أي يجب عليه الصدق في ذلك (والأجسل والشراء بالعرض وبيان العيب الحادث عنده) لأن المشتري يعتمد أمانته فيما يخبر به بذلك الثمن فيذكر أنه اشتراه بكذا لأجل معلوم لأنه يقابله قسط من الثمن وأنه اشتراه بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر القيمة لأنه يشدد في البيع بالعرض فوق ما يشدد في البيع بالنقد وأنه حادث عنده هذا العيب لنقص المبيع به عما كان حين شراء (فلو قال) اشتريته (بمائة) وباعه مراجعة أي بما اشتراه وربح درهم لكل عشرة كما تقدم (فيان) أنه اشتراه (بستعين) بيينة أو إقرار (فالأظهر أنه يحط الزيادة وربحها) لكذبه والثاني لا يحط شيء لعقد البيع بما ذكر (و) الأظهر بناء على الخطأ أنه لا خيار للمشتري لأنه قد رضى بالأكثر فأولى أن يرضى بالأقل والثاني له

بالرؤية كاف فيهما عند شيخنا م فلا يلام ذكره لما هنا فأمل . (قوله فلو جهله أحدهما) قدر أو جنسا أو صفة لم يصح . (قوله وجهان) أي على الوجه الثاني أصحهما الاشتراط . (قوله ولو قيل إغ) ولو لم يقل ذلك فهي من صورة التولية لصحتها بغير لفظ التولية كما تقدم . (قوله كما ذكره المصنف) أي فيما تقدم . (فتجيبه) لا يجوز أن يقول بما اشتريت ولا بما قام على ولا غيرهما مما تقدم فيما أخذه به بشرط ثواب معلوم وأراد بيعه مراجعة لأنه كذب ولا يجوز بما اشتريت ولا برأس المال في عبد هو أجرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح عن دم عمد وأريد بيعه مراجعة لأنه كذب أيضا بل يذكر قيمة العبد كمائة مثلا فيقول قام على بمائة أو يزيد وهي أجرة مثل كذا أو مهر مثل كذا أو صلح عن دية كذا . (قوله في قدر الثمن) أي وإن لم يخالف العادة خلافا للسبكي . (قوله الذي استقر عليه العقد) فإن تعدد العقد أخبر بالأخير ولو هو الأكثر فإن تبين أن كثرت بمواطأة وهي مكروهة على المعتمد فله الخيار إن باع مراجعة وإلا فلا كما مر ولا يلزمه بيان رخص السلعة مثلا . (قوله أو قام به) هو عطف على استقر فيكون من الثمن كما تقدمت الإشارة إليه لكن قد تقدم أنه قابله به فلعله يجوز فيه . (قوله أي يجب عليه الصدق) أي لدفع الإثم عنه وإلا فالعقد صحيح مطلقا وفائدة الوجوب سقوط الزيادة وربحها إذا كذب فيها وثبت الخيار له في غيرها ولا حظ خلافا للإمام والغزالي . (قوله وبيان العيب الحادث) وكذا عيب قديم أخذ أرشه لكن إن باع بما قام على حط الأرض بخلاف بما اشتريت فأمله . (قوله يعتمد أمانته) أفهم أنه لو كان عالما لم يحتاج إلى إخبار وهو كذلك وكذا كل ما يجب الإخبار به . (قوله بعرض إغ) المراد بالعرض المتقوم كما تقدم والمثل يصح البيع به مراجعة وإن لم يذكر قيمته خلافا للسبكي وعليه هل ينزل الربح على قيمته أو على وزنه أو كيله راجعه . كذا قال شيخنا وفيه بحث . (قوله قيمته كذا) والمعتبر قيمة يوم العقد ولا عبرة بما بعده من رخص أو غلاء ويكفي تقويمه بنفسه إن كان أهلا لإفعدل فإن تنازع عا فعدلان . (قوله ولا يقتصر إغ) تقدم أن ذكر القيمة شرط للصحة بخلاف ذكر العرض ويذكر أيضا أنه اشتراه من موليه أو من مدينه المعسر أو المماطل . (فتجيبه) قول شيخنا الرملي أنه لا يشترط ذكر العرض يشمل ما لو كانت عشرة دراهم مثلا وقال بعثك هذا بعشرة دراهم والوجه أن مثل هذا ليس من التولية ولا يلحق فيه حط ولو حط عن الأول فتأمل وراجع . (قوله إنه يحط) عبارة الروضة سقطت وهي أولى لإفادة أن العقد لم يقع عليها فتأمل . قال العلامة ابن قاسم : وحديث فلزم الجهل بقدر الثمن في الواقع وهو مبطل إلا أن يقال صح هنا نظر للمسمى ويجرى مثل هذا

المكس الذي يأخذه السلطان . (قول المتن بطل) أي كما لو قال بعثك بما اشتريت ولم يقل مراجعة . (قول الشارح لسهولة إغ) عبارة القاضي لأنه إذا قال مراجعة كان مبنيا على الثمن الأول بخلاف ما إذا لم يقله بدليل أنه إذا خان فيه لا حط ولا خيار . (قول الشارح وفي اشتراطها) يرجع إلى قوله والثاني يصح . (قول الشارح ولو قيل في الصورة الثانية) هي قوله في المتن ولو قال بما قام على إغ . (قول الشارح أي يجب عليه) أي لأن هذا الباب مبني على الأمانة فإن المشتري يعتمد فيه على نظر البائع وراض لنفسه بما رضى به مع زيادة أو حط . (قول الشارح وبيان العيب الحادث) معناه أنه يبين حدوثه ولا يكفي بإعلامه بالعيب كما سنبه عليه الشارح وبه تعلم أن هذه زيادة على ما تقرر من أن كل بائع يجب عليه الإعلام بالعيوب وكذا يجب إعلامه أنه اطلع على القديم ورضى به ولا يكفي إعلامه بالعيب . (قول المتن به يحط الزيادة) أي ولا يتوقف ذلك على طلب بل يتبين أن البيع انعقد بذلك كما في الشفعة وبذلك تعلم أن هذا الخط ليس كأرش العيب القديم ثم وجه الخط التزليل على الثمن الأول . (قول الشارح لأنه قد يكون له غرض إغ) لأنه إن بان كذبه بالإقرار لم يؤمن كذبه ثانيا وإن بان بالبيينة فقد تكون كاذبة ويكون الباطن مخالفا للظاهر . (قول الشارح للمشتري الخيار) إلا أن يكون عالما بكذب البائع أو يكون المبيع تالفا وفي هذه الثانية يرجع بقدر التفاوت

الخيار لأنه قد يكون له غرض في الشراء بذلك المبلغ لإبرار قسم أو إنفاذ وصية وعلى قول عدم الخط للمشتري الخيار جز ما لأن البائع غره وعلى قول الخط

لا خيار للبائع وفي وجهه وقيل قول له الخيار لأنه لم يسلم له ما سماه (ولو زعم أنه) أى الثمن الذى اشترى به (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله أو لأمائة (وصدقه المشتري) في ذلك (لم يصح البيع) الواقع بينهما رابحة (في الأصح) لتعدد إمضائه من يدى العشرة المتبوعة برحبها (قلت الأصح صحته والله أعلم) ولا تثبت العشرة

في التولية بعد الخط وقبل علمه به فراجع. (قوله لا خيار للبائع) كالمشتري وهو المعتمد. (قوله ولو زعم) أى بعد عقد المراجعة أنه اشتراه إلخ وصدقه المشتري في ذلك الزعم فالأصح بقاء صحة البيع. (قوله وللبيع الخيار) بناء على الصحة الذى هو المعتمد أى لفوات العشرة التى هو زعمها عليه مع تصديق المشتري له. قال شيخنا: وخياره على الفور كالعيب. (قوله لم يقبل قوله ولا يبيته) والبيع صحيح ولا خيار له. (قوله أمضى العقد على ما حلف عليه) ولا خيار للبائع. (قوله بفتح الميم) أى قريبا وبكسر هاء النفس الواقعة كما يقال الأمر محتمل لكذا. قال في شرح الروض: اقتصر وافي النقص على الغلط وقياس ما مر في الزيادة ذكر التعمد وكأنهم تركوه لعدم جريان التفاريع فيه اهـ فتأمل. (فتنبه) لو أقر بالرق لشخص فبيع ثم ادعى الحرية لم تقبل دعواه إلا إن بين له وجهها محتملا. وقال ابن حجر: يقبل مطلقا لأجل حق الله ولو باع دارا مثلاً ثم ادعى وقيتها قبل البيع أو أنها لم تكن ملكه فإن كان صرح حال البيع بالملكية لم تقبل دعواه وإلا قبلت. قال شيخنا: وغير العتق والوقف لا يسمع مطلقا كما لو ادعى أنه باعها قبل هذا البيع مثلاً. (قوله وللبيع الخيار) حيث لا خيار هو مرجوح مبنى على مرجوح وسأى الصحيح عن الروضة بقوله أن يعود إلخ. (قوله ما ذكرنا في حالة التصديق) وهو سقوط الزيادة وربحها وثبوت الخيار للبائع لا للمشتري. (قوله جريدتي) هى بفتح الجيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفر المكتوب فيه ثمن أمتعة ونحوها. (قوله سمع يبيته) وحيث يأتى ما ذكر في التصديق. (قوله وهذا هو المشهور) مرجوح والمعتمد ما قبله. (فرع) الخيار فيما تقدم على الفور كما مر.

[باب بيع الأصول والثمار]

أى بيان ما يدخل في لفظ المعقود عليه منها وما لا يدخل وفي جعل المذكورات أصولاً لا تجوز أو هو حقيقة عرفية

وحصته من الربيع. (قول الشارح لا خيار للبائع) أى لأنه يعد أن يكون غلطه أو تليسه سببا لثبوت الخيار له. (قول الشارح لتعدد إمضائه إلخ) أى لأن الزيادة لا تحتمل في العقد بخلاف النقص فإنه معهود بدليل الأرض ولا كذلك الزيادة وأيضا فالزيادة لم يرض بها المشتري بخلاف النقص السالف فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر. (قول المتن قلت الأصح صحته) أى كالمو غلط بالزيادة. (قول الشارح ولا تثبت إلخ) قال السبكي: هو مشكل حيث اعتبر المسمى هنا واعتبر في الغلط بالزيادة التنزيل على العقد الأول نعم يرتفع الإشكال على مقابلة الآتى ثم وجه عدم الثبوت كون الزيادة مجهولة ولم يرض بها المشتري بخلاف التسعين السالفة فإنه رضى بها في ضمن رضاه بالمائة. (قول الشارح بفتح الميم) أى وأما بالكسر فهو الواقعة نفسها. (قول الشارح لأنه قد يقر إلخ) للخلاف أيضا عند الأصحاب مدرك آخر وهو أننا قلنا الإيمان المرودة كالإقرار حلف وإن قلنا كالبينة فليس له طلب التحليف لاحتمال أن يعتمد النكول لعلمه عدم الرد. (قول المتن فله التحليف) لو رد الإيمان اتجه تحليف البائع سواء قلنا الإيمان المرودة كالبينة أو كالإقرار لأن البينة هنا نسمع ولا يمنع فيما يأتى نعم لو كان سماعها مبنيا على جواز رد الإيمان لم يصح ما قلناه ثم إن حلف يمين الرد فإن قلنا كالبينة فهو كما لو صدقه وإن قلنا كالإقرار فيحتمل أن يكون كما سلف في حالة عدم إبداء العذر ويأتى فيه إشكال الشيخين. (قول المتن والأصح سماعها) قال السبكي: فيكون كما لو صدقه فعلى رأى الرافعي يفسد العقد وعلى رأى المصنف يصح ثم يجرى الخلاف في ثبوت الزيادة

[باب بيع الأصول والثمار]

قال في التحرير: عبارة السبكي رحمه الله الأصول الشجر وكل ما يثمر مرة بعد أخرى وقيل الشجر والأرض والبناء

المذكورة وللبائع الخيار وقيل تثبت العشرة برحبها وللمشتري الخيار (وإن كذب) المشتري (ولم يبين) هو لغظه (وجها محتملا) بفتح الميم (لم يقبل قوله ولا يبيته) إن أقامها عليه لتكذيب قوله الأول لهما (وله تحليف المشتري أنه لا يعرف ذلك في الأصح) لأنه قد يقر عند عرض الإيمان عليه والثاني لا كما لا تسمع يبيته وعلى الأول إن حلف أمضى العقد على ما حلف عليه وإن نكل عن الإيمان ردت على البائع بناء على أن الإيمان المرودة كالإقرار وهو الأظهر وقيل لا بناء على أنها كالبينة وعلى الرد يحلف إن ثمة مائة وعشرة وللمشتري حيث لا خيار بين إمضاء العقد بما حلف عليه وبين فسخه. قال في الروضة كأصلها كذا أطلقوه ومقتضى قولنا أن الإيمان المرودة مع نكول المدعى عليه كالإقرار أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق (وإن بين) لغظه وجهها محتملا كان قال كنت راجعت جريدتي فغلطت من ثمن متاع إلى غيره (فله التحليف) كما سبق لأن ما بينه يترك ظن صدقه وقيل فيه الخلاف (والأصح) على

التحليف (سمع يبيته) التى يقيمها بأن الثمن مائة وعشرة والثاني لا يسمع لتكذيب قوله الأول لها. قال في المطلب: وهذا هو المشهور في المذهب والنصوص عليه.

[باب بيع الأصول والثمار]

كذا ترجم الشيخ في التنبه وترجم في المحرر بفصل قال في التحرير الأصول الشجر والأرض والثمار جمع ثمر وهو جمع ثمرة وسأى في الباب

غير ذلك إذا قال بعثك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة أو العرصة (وفيها بناء وشجر فالملعب أنه يدخل) البناء والشجر (في البيع دون الرهن) أي إذا قال

رهنك هذه الأرض إلى آخر ما تقدم وهذا هو المنصوص عليه فيهما والطريق الثاني فيهما قولان بالنقل والتخرج وجه الدخول أنها للثبات والدوام في الأرض فتبيع ووجه المنع أن اسم الأرض ونحوه لا يتناولها والطريق الثالث القطع بعدم الدخول فيهما وحمل نصه في البيع على ما إذا قال بمحقوقها وكذا الحكم في الرهن لو قال بمحقوقها والفرق على الطريق الأول أن البيع قوى بنقل الملك فيستتبع بخلاف الرهن ولو قال بعثكها بما فيها دخلت قطعاً ودون ما فيها لم تدخل قطعاً ويقال مثل ذلك في الرهن وفي قوله بمحقوقها وجه أنها لا تدخل في البيع ويأتي مثله في الرهن ووجهه أن حقوق الأرض إنما تقع على الممر ويجرى الماء إليها ونحو ذلك وسيأتي أنه يدخل في بيع الشجرة أغصانها إلا اليابس لأن العادة فيه القطع فيقال هنا في الشجر اليابس كذلك (وأصول البقل التي تبقى في الأرض (ستين) أو أكثر ويجز هو مرارا (كالقث) بالثناة والقضب بالمعجمة (والهندبا) بالمد والقصر

فتأمل . (قوله الأصول) جمع أصل والمراد به ما يتبعه غيره في دخوله في العقد والثار إما مفرد لشم يضم أوليه الذي هو مفرد ثمار وإما جمع لشم بفتح أوليه الذي هو جمع ثمرة واختاره المصنف لحفته ولأنه وسط فتأمل . (قوله وترجم في المحرر بفصل) نظرا إلى أنه من الألفاظ المطلقة كالذي قبله لأنها قسمان ما له مدلول شرعى يحمل عليه وهو الأول وفيه أربعة ألفاظ كما مر وما يستتبع غير مسماه وهو ما هنا وفيه سبعة ألفاظ بحسب النوع الأرض والدار والبستان والقرية والدابة والشجرة والثمرة وما فعله المصنف أنسب . (قوله قال) أي البائع ولو بوكالة أو ولاية . (قوله وفيها) خرج ما ليس فيها كنصيبها من نهر خارج عنها وقناة ومسيل ماء فإن قال بمحقوقها دخل ذلك والإفلا ولا يدخل مكتوب دار مثلاً مطلقاً . (قوله بناء) ولو لبئر أو نهر أو قناة فيدخل أرض ذلك وبناءؤه ولا يدخل الماء فيها إلا بالنص عليه فإن لم ينص عليه لم يصح عقد البيع وإن عقد عليها وحدها وكالماء المعدن الظاهر كالملح والكبريت والثورة أما الباطن كالذهب والفضة فيدخل بلا شرط عند عدم العلم به . (قوله وشجر) ولو شجر موز أو نيلة أو مما تؤخذ أغصانه مرارا كالخوص بمهملتين على المعتمد كما يأتي . (قوله وحمل إلخ) فمحل الخلاف عند الإطلاق في البيع والرهن فإن قال بمحقوقها فيهما دخل ما ذكر من أرض البر والقناة والنهر وبناء وما فيها كما مر . وقال ابن قاسم : الداخل هنا استحقاق المنفعة فقط وحمله بعضهم على ما جرت العادة به وليس ملكه وإن قال بدون حقوقها لم يدخل فيها ما ذكر وسيذكر ما لو قال بما فيها أو دون ما فيها . (قوله ينقل الملك) فيلحق به كما هو كذلك كالوقف والهبة والصدقة والهبة والوصية وعوض الخلع والصدقات وصلاح الدم والأجرة . (قوله بخلاف الرهن) ومثله العارية والإجارة والإقرار فالمراد بما لا ينقل الملك ما ليس فيه نقل ملك الأرض لأن الإقرار إخبار بملك سابق وعدم دخول غير الأرض فيه لاحتمال حدوثه . (قوله ونحو ذلك) مما مر نعم يدخل في الإجارة ما يتوقف النفع عليه . (قوله فيقال إلخ) أي فلا يدخل الشجر اليابس إلا إن احتيج إليه لجملة دعامة ونحوها مما يأتي وفارق دخول التوتد بأنه للدوام وما جرت العادة بنقله من الشجر الرطب كاليابس . (تفصيله) لو لم يكن البناء والشجر مملوكا لم يدخل شيء منه وإن كان مشتركا بينه وبين غيره دخل ما يخصه فإن كان الأرض وما فيها مشتركا دخل منه ما ساوى حصته من الأرض فأقل فإن زاد عليها لم يدخل الزائد قاله ابن حجر . وقال شيخنا : يدخل جميع ما يخصه وإن زاد على قدر حصته من الأرض وهو ظاهر فراجع . (قوله البقل) خرج الشجر فيدخل جميعه كما تقدم . (قوله أو أكثر) أي أو أقل لأن الحكم دائر مع كونه يجوز مرة بعد أخرى كما أشار إليه الشارح تنميماً للضابط . (قوله والقضب بالمعجمة) أي الساكنة بعد القاف وفي ابن حجر أنه اسم القث قطعفه عليه تفسير^(١) ويرادفه القرط والرطبة والفصصة وهو علف البهائم المعروف بالبرسيم ونحوه . (قوله والهندبا بالمد والقصر) أي مع كسر الدال المهمل قبل الموحدة وهو المشهور في العرف بالبقل . (قوله تؤخذ ثمرة) أو أغصانه وليس شجرا كما مر . (قوله كالترجس) والقطن الحجازي

وهو بعيد قال : وهذه الترجمة جمعت بين ترجمتي يابن متجاورين للشافعي رضى الله عنه أحدهما باب ثمر الحائط يباع بأصله والآخر باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثار . (قول الشارح للثبات والدوام) أي فكانا في معنى الأرض كما جعلنا بمعناها في ثبوت الشفعة فيهما واستدل أيضا بقوله ^(١) : « من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » مفهومه أنها إذا لم تؤبر للمشتري مع أن اسم النخلة لا يشملها لكن لاتصالها بها والبناء والغراس كذلك . (قول الشارح ووجه المنع) إذا قلنا بهذا بقيت دائما بلا أجرة وللمشتري الخيار عند الجهل . (قول الشارح فيقال إلخ) أي بحكم الأولى بدليل أن الغصن الرطب يدخل في اسم الشجرة بلا خلاف بخلاف الشجرة الرطبة مع الأرض فإن فيها خلافا كما تقرر . (قول المتن والهندبا) أي البقل .

والنعاغ والكرفس أو تؤخذ ثمرة بعد أخرى كالترجس والبنفسج (كالشجر) ففي دخوله في بيع الأرض ورهنها الطريق السابقة هذا مقتضى التشبيه

(١) أي من علف النسيور . وراجع أنواع العطف في شرح الألفية لابن النازم من تحقيقنا .

واقصر في الروضة كأصلها على أن في دخولها في البيع الخلاف السابق وعلى الدخول في البيع الثمرة الظاهرة وكذا الجزة الظاهرة عند البيع للبائع فليشترط عليه قطعها لأنها لا تزيد ويشتهى المبيع بغيره سواء بلغ ما ظهر أو أن الجزة أم لا ؟ قال في التمهة إلا القصب فإنه لا يكلف قطعه إلا أن يكون ما ظهر قدرا ينتفع به وسكت عليه في الروضة كأصلها (ولا يدخل) في مطلق بيع الأرض كما في المحرر والروضة وأصلها (ما يؤخذ

دفعه) واحدة (كالخطة والشعر ومائس السزروع) كالجزر والفجل والبصل والثوم لأنه ليس للثوم والثبات فهو كالمقولات في الدار (ويصح بيع الأرض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل (على المذهب) كما لو باع دارا مشحونة بأمتعة والطريق الثاني تخريجه على القولين في بيع الدار المستأجرة لغير المشتري أحدهما البطلان وقرق الأول بأن يد المستأجر حائلة (وللمشتري الخيار إن جهله) أي الزرع بأن سبقت رؤيته للأرض قبل البيع وحدث السزوع بينهما لتأخر انتفاعه فإن كان عالما بالزرع فلا خيار له (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية في الأصح) والثاني يمنع كما تمنع الأمتعة المشحون بها الدار من قبضها وقرق الأول بأن تفرغ الدار متأت في الحال (والبذر) بالذال المعجمة (كالزروع) فالبذر الذي

والبذخجان. (قوله فليشترط عليه قطعها) أي الثمرة وكذا الجزة والمراد بالظاهرة هنا ما لا تدخل في بيع الشجرة كما يأتي. (قوله إلا القصب) هو مستثنى من لزوم القطع المفهوم من شرطه. قال بعض مشايخنا: ولا أجر له مدة بقاءه والمراد بالقصب الفارسي وهو البوص المعروف فهو بالمهملة المفتوحة وقول الإسنوي هو بالمعجمة سهوم ر، ولعل القصب المأكول وهو الحلو مثله وأحق به بعضهم شجرة الخلاف أيضا. (قوله فإنه لا يكلف قطعه) ثم الحادث للمشتري أن تميز لا نحو غلظ قصبته وإذا تنازع فيه فسخ العقد وعلم من كون الاستثناء من تكليف القطع أنه لا بد في صحة البيع من شرط قطعه وأن البيع صحيح وإن لم يكن قدرا ينتفع به هنا. (قوله في مطلق بيع الأرض) وإن قال بحقوقها وخرج بالمطلق يبيعها مع ما فيها وسيأتى في كلام المصنف. (قوله وسائر الزروع) ومنها القطن الخراساني. (قوله هذا الزرع إلخ) قيد محل الخلاف ولثبوت الخيار الآتي فما يدخل يصح معه البيع قطعا ولا خيار وإن لم يكن معلوما ولا مرئيا كالحمل فتقيد المنهج بهذا القيد لا يحتاج إليه في الأول. (قوله وقرق الأول) أي من حيث القطع. (قوله وللمشتري الخيار) أي فورا. (قوله بأن سبقت إلخ) أو رآها من خلال الزرع وظنه للمالك فبان لغيره. (قوله لتأخر انتفاعه) أي فيتضرر بذلك فلا حاجة لقول المنهج وتضرر إلا أن يقال هو عطف تفسير فلو أمكن تفرغها في زمن لا يقابل بأجرة. قال شيخنا الرملي: كيوم أو بعضه فلا خيار فراجع. (قوله دخول الأرض) أما ما فيها من الزرع فلا يدخل تحت يده ولا يضمه وإن تلف بتقصيره لأنه لم يضع يده عليه. (قوله وضمانه) قال الإسنوي: هذه اللفظة من زيادات المنهاج ولا حاجة إليها وأجاب عنها شيخنا الرملي بأنه لا يلزم من اليد الضمان كالوديعة وفيه نظر إذ الدخول هنا هو كون المشتري قابضا للأرض ويلزمه كونها في ضمانه ولعل شيخنا المذكور فهم أن الضمان هنا ضمان اليد فراجع. (قوله متأت في الحال) أي شأنه ذلك فلا يرد مالو كان الزرع قليلا والأمتعة كثيرة. (قوله فإن تركه) أي المذكور من البذر والزرع. (قوله وعليه القبول) بمعنى سقوط خياره لأن تركه إعراض لا تمليك إلا أن وقع بصيغة تمليك وأمكن وإذا عاذه عاد الخيار. (قوله حكم الشجر) أي فدخل عند الإطلاق ويصح البيع مع استثنائه نعم إن كان مما جرت العادة بنقله من الأرض لتحويله بموضع آخر فهو كالزرع الذي لا يدوم قاله شيخنا عميرة وقدر. (قوله إنه لا أجر للمشتري مدة بقاء الزرع) أي ولو بعد القبض وكذا مدة تفرغه وإن طالت، نعم إن جرت العادة

(قول الشارح واقصر إلخ) أي فلم يذكر مسألة الرهن. (قول الشارح وعلى الدخول إلخ) هذا مفهوما من تعبير المنهاج بالأصول. (قول الشارح الجزة) هي بكسر الجيم. (قول الشارح إلا القصب) أي الفارسي. (قول الشارح فإنه لا يكلف) أي فيكون بيع الأرض مع شرط قطعه في حالة عدم النفع باطلا. (قول الشارح في مطلق إلخ) الذي في الروض أنه لا يدخل وإن قال بحقوقها. (قول الشارح كالجزر إلخ) يريد أنه لا فرق في ذلك بين ما يحصد كمثل الخن أو يقلع كهذه الأمثلة كما عملها قول المصنف يؤخذ. (قول الشارح بأن يد المستأجر إلخ) وبأنه لو كان في معنى ذلك لوجب القطع بالفساد لجهالة المدة كدار المعتدة بالأقراء أو الحمل ثم محل الخلاف في الزرع الذي يؤخذ دفعة ولا يصح بلا خلاف لأنه يتقل المشتري كما أشار إليه الشارح قبيل هذا بقوله: هذا الزرع الذي لا يدخل. (قول الشارح ومثله) أي الحصاد. (قول الشارح ولو قال إلخ) هو جار أيضا في نفس الزرع عند ثبوت الخيار كما سلف. (قول الشارح والبذر الذي يدوم) لو كان عاديهم في هذا أن يقلع بعد بروزه ويحول لمكان آخر

لأنه لا يثبت لنباته ويأخذ دفعة واحدة لا يدخل في بيع الأرض ويبقى إلى أن الحصاد ومثله القلع فيما يقلع وللمشتري الخيار إن جهله فإن تركه البائع له سقط خياره وعليه القبول ولو قال أخذه وأنزغ الأرض سقط خياره أيضا إن أمكن ذلك في زمن يسير والبذر الذي يدوم كنوى النخل وبذر الكراث ونحوه من البقول نخمكه في الدخول في بيع الأرض حكم الشجر (والأصح أنه لا أجر للمشتري مدة بقاء الزرع) الذي جهله وأجاز كما لا أرش له في الإجازة في العيب والثاني وصححه في الوجيز له الأجرة. قال في البسيط لأن المنافع متميزة عن المعقود عليه أي فليست كالعيب

وفي أصل الروضة قطع
الجمهور بأن لأجرة وقيل
وجهان الأصح لا أجرة
وظاهر أن الزرع يبقى إلى
أوان الحصاد أو القلع (ولو
باع أرضا مع بذر أو
زرع) بها (لا يفرد بالبيع)
عنها أي لا يجوز بيعه وحده
كالخطة في سبلها
وسياق فهي مستورة
كالبذر (بطل) البيع (في
الجميع قطعاً للجهل)
بأحد المقصودين وتعذر
التوزيع (وقيل في الأرض
قولان) أحدهما الصحة
فيها بجميع الثمن وذكر في
الحزر البذر بعد صفة
الزرع وقدمه في للنهاج
قبل تعود الصفة إليه أيضاً
فيخرج بها ما رأى قبل
العقد ولم يتغير وقدر على
أخذه فإنه يفرد بالبيع ولم
يبه في الدقائق على ذلك
وقد أطلق البذر في الروضة
كأصلها (ويدخل في بيع
الأرض الحجارة المخلوقة
فيها) والمبينة (دون
المدفونة) كالكنوز (ولا
خيار للمشتري إن علم)
الحال (ويلزم البائع
النقل) المسبوق بالقلع
وتسوية الأرض ولا أجرة
عليه لمدة ذلك وإن طالت
(وكذا إن جهل) الحال
(ولم يضر قلعه) لا خيار له
ضر تركها أو لا ويلزم
البائع النقل وتسوية
الأرض ولا أجرة عليه
لمدة ذلك (وإن ضر)
قلعها (فله الخيار)

بقطعه قبل أوان الحصاد لزمه ولا يمكن من دياسه في محله إلا بالرضا وإذا وقع شرط قطع وجبت الأجرة
ولو بلا طلب وفارق توقف وجوب الأجرة على الطلب في الثمرة لأن التأخير هنا في غير المبيع ويصح
قبض الأرض مشغولة كما يؤخذ من التشبيه المتقدم وأشار بقوله الذي جهله إلى تقييد محل الخلاف
فلا أجرة للعالم قطعاً (قوله وفي أصل الروضة إلخ) هو اعتراض على المصنف في تعبيره بالأصح (قوله
وظاهره إلخ) فقدم ذكره لأنه معلوم ومثله ما تقدم في البذر وكان حقه أن يؤخره إلى هنا ويلزم في القطع
تسوية الأرض وإزالة عروق تضرها (قوله للجهل إلخ) فإن أمكن علمه بعد كان من تفريق الصفة (قوله
أحدهما إلخ) سكت عن مقابلة لما اقتته لطريق القطع وعلى الصحة يبقى الزرع للبائع وهل يلزم المشتري
بقاؤه إلى أوان الحصاد أو القلع راجعه (قوله قيل لتعود الصفة) حكاه بقيل للإشارة إلى عدم الاعتناء به
ويدل لضعفه عدم ذكره في الروضة والشرح وسكوته عنه في الدقائق ولا نظر لصورة نادرة يتعذر وجودها
وخرج بالصفة التي هي لا يفرد بالبيع ما يدخل في بيع الأرض عند الإطلاق فالبيع صحيح قطعاً وذكره
تأكيداً لأنه محقق الوجود وبذلك فارق بيع الدابة وحملها تأمل (قوله يدخل في بيع الأرض الحجارة إلخ)
فهى ليست عيباً إلا في أرض تقصد للزراعة أو نحوها مما تضره الحجارة (قوله والمبينة) بموحدة فنون فتحية
أو بمثلثة فموحدة فمشتاة والأنسب الأول تقديماً للتأسيس (قوله إن علم الحال) نعم إن كان لقلعها زمن لمثله
أجرة ثبت الخيار وكذا إن جهل ضرر قلعه دون تركها لا عكسه قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزياي
يثبت الخيار في صورة العكس أيضاً فما في المنهج عن المتولى معتمد عنده ويصدق المشتري في جهله ويصدق
البائع بعد قلع المشتري الحجارة في أنها مثبتة لا مدفونة على الأصح (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك) أي
النقل والتسوية وكذا القلع اللازم للبائع أيضاً كما أشار إليه الشارح على ما تقدم (قوله وإن طالت) وإن
كانت بعد القبض (قوله ولم يضر قلعهما) بأن لم يحصل به في الأرض عيب ولا لزمته أجرة وإلا فله الخيار
وإن قال له أغرم لك الأجرة نعم إن تركها له ولم يضر تركها فلا خيار ويلزمه القبول كما في البذر والزرع
الذي لا يدخل كما مر ولا نظر للمنة هنا لأنها كجزء من المبيع وتركها إعراض لا تملك إلا إن جرى بلفظ
تمليك كهبة بشروطها وإذا رجع عاد الخيار (قوله ويلزم البائع النقل) وإن لم يرض المشتري وله أن يغير
البائع عليه تفريفاً للملكة بخلاف ما مر في الزرع لأن له أمداً ينتظر (قوله ولا أجرة عليه لمدة ذلك)

فالظاهر إلحاقه بما لا يدوم ثم اعلم أن معنى دخول البذر الذي يدوم في البيع جعله تابعاً للأرض كالحمل فلا تشتط
رؤيته قبل ذلك بل ولو جهل جنسه ونوعه (قول الشارح وظاهر أن الزرع يبقى إلخ) عبارة الإسنوي كلام
المصنف يفهم استحقاق البائع لإبقاء الزرع وعمله إذا شرط الإبقاء أو أطلق فإن شرط القطع ففي وجوب الوفاء
به تردد للأصحاب حكاه الإمام في كتاب الصلح ولم يتعرض الرافعي لهذه المسألة غير أنه جزم في بيع الثمرة المؤبرة
قبل بدو الصلاح بوجوب القطع إذا شرطه وهو نظير هذا (قول المتن مع بذر) لو كان البذر داهم النبات صح
وإن لم يره وكان تأكيداً ذكره المتولى (قوله المتن أو زرع) الزرع الذي لا يفرد هو المستور إما بالأرض كالفجل
ونحوه أو بما ليس من صلاحه كالخطة في سبلها والبذر الذي لا يفرد هو ما لم يره أو تغير أو امتنع أخذه (قول المتن
وقيل في الأرض قولان) هما مبنيان على أن الإجارة في تفريق الصفة بجميع الثمن لا بالقسط (قول الشارح قيل
إلخ) قائله الإسنوي رحمه الله قال ولم يقل لا يفردان لأن المعروف في مثل هذا التركيب وجوب أفراد الضمير
(قول المتن المخلوقة فيها والمبينة) أي لثباتهما ثم إن كانتا بضران بالفراس والبناء والأرض مما تقصد لذلك ثبت
الخيار (قول المتن إن علم) كسائر العيوب (قول المتن ويلزم البائع النقل) بخلاف الزرع فإن له أمداً ينتظر ثم إنه
يلزمه ذلك وإن كان تركهما لا يضر (قول المتن ولم يضر) أي بأن كان القلع لا ينقص الأرض وليس لزمته أجرة
هذا محصل ما في الإسنوي نقلاً عن الرافعي وهو عند التأمل يشكل على قول الشارح الآتي ولا أجرة عليه لمدة ذلك .

ضر تركها أولا (فإن أجاز لزوم البائع النقل وتسوية الأرض) بأن يعيد التراب المنزل بالقلع مكانه قاله في المطلب (و) وجوب أجرة المثل مدة النقل أو جبه أصبحها تجب إن نقل بعد القبض لا قبله) لأن النقل المقوت للمنفعة مدته جنائية من البائع وهي مضمونة عليه بعد القبض لا قبله في المرجح والثاني تجب مطلقا بناء على أنه يضمن جنائيته قبل القبض والثالث لا تجب مطلقا لأن إجازة المشتري رضا بتلف المنفعة مدة النقل ويجري الخلاف في وجوب الأرض فيما

لو بقي في الأرض بعد التسوية عيب (ويدخل في بيع البستان) بقوله بتلك هذا البستان (الأرض والشجر والحيطان) لأنه لا يسمى بستانا بدون ذلك (وكذا البناء) الذي فيه يدخل (على المذهب) وقيل لا يدخل وقيل في دخوله قولان وهي الطرق المتقدمة في دخوله في بيع الأرض (و) يدخل (في بيع القرية) بقوله بتلك هذه القرية (الأبنية وساحات يحيط بها السور) وفي الأشجار وسطها الخلاف السابق الصحيح دخولها (لا المزراع) أي لا تدخل (على الصحيح) كما لو حلف لا يدخل القرية فإنه لا يبحث بدخولها مزارعها وفي النهاية أنها تدخل وقال ابن كج إن قال بحقوقها دخلت ولا فلا قال الرافعي وهما غريان وعبر في المحرر بالصحيح (و) يدخل (في بيع الدار) بقوله بتلك هذه الدار (الأرض وكل

أي القلع وما يتبعه وإن طالت كما مر (قوله فإن أجاز) تقدم أنه لا يتقيد لزوم بهذه (قوله بأن يعيد إلخ) أي فلا يلزمه تحصيل تراب غيره فإن تلف لزمه مثله (قوله وفي وجوب إلخ) أي حيث خير لا في حالة العلم كما مر وإنما لم يجعل إجازته كالعلم لأنه مع العلم موطن نفسه على القوات من الابتداء وفارق عدم لزوم الأجرة في الزرع مطلقا لما مر فهو كأمتعة الدار (قوله أصبحها تجب إلخ) فيه تصريح بصحة قبض الأرض المشغولة بالحجارة كما مر فلو باعها لأجنبي وجبت الأجرة مطلقا (قوله مدته) ظرف للبيعة الفائتة (قوله ويجري الخلاف) أي مع تصحيحه المذكور فيجب أرض النقص إن كان بعد القبض لا قبله (قوله في بيع البستان) والهبة مثله كما مر وكذا الرهن هنا على المعتمد إلا في الأبنية فيه فلا تدخل عند شيخنا الزبائدي وشيخنا مريد دخلها ولفظ البستان فارسي معرب ومثله الباغ بموحدة فمعجمة بينهما ألف في لغة فارس أيضا وكذا الحائط في لغة العرب وكذا الجنينة والحديقة والكرم كما قاله الخطيب (قوله والشجر) أي الرطب على ما مر (قوله والحيطان) وإن هدمت وتدخل عريشة نحو عنب وفي ماء البئر ما مر (قوله في بيع القرية) بالمعنى الشامل للمدينة والبلد بأي لفظ منها (قوله يحيط بها السور) وكذا السور أيضا لا ما وراءه من الأبنية وإن التصق به خلافا للإسنوي وما لا سور لها يدخل ما لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر منها نعم يدخل حريمها وما فيه من شجر وبناء وإن جاز فيه القصر (قوله وهما غريان) فالمتعمد خلافهما وأشار الشارح بذلك إلى الاعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالمشهور واعتذر عنه بأنه تابع لأصله بقوله وعبر في المحرر بالصحيح فالمصنف تابع له غافل عن اصطلاحه السابق في التعبير بالمشهور (تفصيله) لا يدخل ما تسمد به الأرض إلا إن بسط واستعمل ومثل القرية الدسكرة وقيل إنها اسم لقصر حوله بيوت أو للقرية أو للأرض المستوية أو للصومعة أو لبيوت الأعاجم المتخذة لنحو شراب أو آلة لهو (قوله في بيع الدار) ومثلها الحان والحوش والوكالة والزريبة ويتجه إلحاق الربع بذلك فراجع (قوله لأنه من مرافقها) أي لأن الحمام من مرافق الدار لنفعه فيها أو لكونه من البناء فيها أو لثبوته فيها فهو كالجزة منها فصيح كرون حتى عاطفة ولا حاجة لجعل الحمام من خشب ولا كونه حتى ابتدائية (قوله الخلاف السابق) والأصح منه دخول تلك الأشجار وإن كثرت خلافا للإمام (قوله بسكون الكاف) ويجوز فتحها (قوله والحمام الخشب) أي غير الملبث (قوله وتدخل الأبواب المنصوبة) ليس النصب قيدا بل كلما يتوقف عليه نفع كباب مغلوق لا مغلوق ودراريب نحو دكان وروشن وسباط جذوعه على طرفي حائطها لا على

(قول الشارح ضر تركها أولا) يستثنى من الشق الثاني ما لو تركها للبائع للمشتري فإن خياره يسقط ويكون ذلك إغراضا لا تمليكا فله الرجوع ومتى رجع عاد الخيار فإن وجد إعطاؤها بصيغة تمليك فلا رجوع وكذا الحكم في إلزام البائع بالنقل شرطه عدم تركها للمشتري أعني عند انتفاء ضرر الترك (قول المتن وفي وجوب أجرة إلخ) أي في حالة الجهل (قول المتن أصبحها تجب إلخ) هذا يشكل بما سلف من عدم وجوب الأجرة في الزرع مطلقا قال السبكي فإن فرق بأن الزرع يجب إبقاؤه بخلاف الحجارة قلنا مدة تفريغ الحجارة كمدة الزرع (قول الشارح بقوله بتلك إلخ) بخلاف ما لو انتفى في البيع لفظ البستان (قول المتن يحيط بها) وصف للساحات بدليل تنكيرها وتعريف الأبنية ويستفاد من ذلك دخول السور وربما يستفاد منه أيضا دخول الأبنية الخارجة عنه المتصلة به لأنه عرف الأبنية فعمت ونكر الساحات ووصفها (قول المتن المنصوبة) أي

بناء بها (حتى حمامها) لأنه من مرافقها ولو كان في وسطها أشجار ففي دخولها الخلاف السابق وحكى الإمام أو جهات الشاهان كثرت بحيث يجوز تسمية الدار بستانا لم تدخل ولا دخلت (لا المنقول كالدلو والبكرة) بسكون الكاف (والسري) والحمام الخشب (وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقها) بفتح الحاء وإغلاقها (والإحانات) المثبتة بكسر الهمة وتشديد الجيم ما يغسل فيها (والرف والسلم) بفتح اللام (المسمران) وكذا الأسفل من حجرى الرخا) يدخل (على الصحيح) لثباته والثاني لا يدخل لأنه منقول وإنما أثبت لسهولة الارتفاق به كى لا يتزعزع عند الاستعمال

(والأعلى) من الحجرين (مفتاح غلق) بفتح اللام ما يتعلق به الباب (مثبت) يدخلان (في الأصح) لأنهما تابعا لشئ مثبت والثاني لا يدخلان نظرا إلى

أحدهما على المعتمد وبلاط مفروش وسقف ودرج مثبت ومرق كذلك وفي ماء البئر ما مر وإن لم يمنع منها أحد نحو مطوى حياكة ومنارتها فلا يدخل قاله شيخنا وقياس دخول آلات السفينة أنها تدخل وهو الوجه فراجعهم ويدخل وترقوس في بيعه ومال شيخنا لعدم دخوله وأشار بعضهم إلى الجمع بأنه إن بيع وهو موتور دخل وتره وإلا فلا فراجعهم (قوله والأعلى) ومثله كل ما توقف عليه نفع مثبت نحو غطاء بئر أو تنور أو صندوق طاحون وآلات سفينة (قوله وأسقطه من الروضة كالمنهج) هو اعتراض على المصنف في مخالفته لأصله فيهما (قوله قيل) حكاية بقيل لما سيذكره من فهم المصنف وفيه إشارة إلى صحة فهمه في ذلك وإن لم يكن وأما بالمقصود (قوله لما ولياه فقط) هما الرفوف والحجر مع أنه يصح جعل التقييد بالثبتة في الحرر راجعا للإجازات لا للرفوف وأن الخلاف عائد للسلا لم كالحجر (فتنبيه) لو كانت الأرض فيما مر محتكرة لم تدخل ولا يسقط في مقابلتها شيء من الثمن قاله شيخنا الرملي قال ولو باع علوا على سقف فالسقف كمفروض الشجرة الآتي ولو كان شيء مما مر من نقد لم يدخل كما في نعل الدابة نعم إن لم يقصد كتزويق سقف وصفائح أبواب دخلت ولا تضر في صحة البيع وإن كان الثمن من نوعها ومثلها من الرقيق وأتملته وأصبعه وأنفه ونحو ذلك (قوله في بيع الدابة) سواء بهذا اللفظ أو بلفظ فارس وكذا يقال في العبد (قوله نعلها) إلا إن كان من نقد فلا يدخل ومثله برة البعير وخزام البغلة ولا يدخل اللجام ولا المقود ولا السرج ولا البرذعة ولا الخزام (قوله لا تدخل ثياب العبد) ولو سائر عورته ومثلها قرط في أذنه وخاتم في أصبعه ومداس في رجله (فروع) اشترى سمكة فوجد في جوفها جوهره فهي للبائع إن لم يكن عليها أثر ملك وإلا فللقطعة (قوله فروع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله وفيه لفظان من السبعة المطلقة هما الشجر والتمر (قوله باع شجرة) أي منفردة أو مع غلها تصريحا أو تبعا والمراد بها ما يعم النجم فيشمل شجر نحو الحناء إذ يبيع وحده أو مع الأرض تصريحا لأنه لا يدخل تبعا كما مر فليس مبيعا حيث قد قول المنهج أو تبعا هو فيما يمكن فيه التبعية كما هو معلوم فلا حاجة لما أطال به بعضهم عليه مما لا طائل تحته ولا مصير إليه فأنمله (قوله دخل عروقها) أي إن لم يشرط القطع ولم تكن من نوع جرت العادة بترك ساقه قاله شيخنا الرملي (قوله وورقها) ولو من نيلة أو حناء على المعتمد وتقدم أن الجزء الظاهرة لا تدخل في الإطلاق فلا تغفل (قوله الثوت) آخره مثانة أو مثانة (قوله وأغصانها) ولو من الخلاف (قوله إلا اليابس) عائد للأغصان والعروق والورق على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج من تخصيصه بالأغصان بناء على ما فهمه من كون استثناء المنهاج لما وليه فقط وسيأتي دخول العروق اليابسة في شرط القلع وسيأتي ما فيه العرجون وأوعية الطلع وإن كان الثمر مؤبرا كالعروق على المعتمد .

الركبة خرج المقلوعة (قول الثمن ومفتاح غلق) لو باع سفينة فقي دخول آلتها المنفصلة هذان الوجهان قال الأسنوي وهل تشترط رؤية المفتاح وثياب العبد على القول بدخولها محل نظر (قول الشارح والخلاف في الأعلى مبنى) قيل أشار المتن إلى ذلك بتعبيره هنا بالأصح وفيما سلف بالصحيح (قوله المتن قلت الأصح لا تدخل ثياب العبد) أي كسرج الدابة (فروع) الحلقة في أذن العبد وكذا الخاتم في أصبعه والنعل في رجله والحلى بأذن الجارية لا يدخل قطعا وقيل على الخلاف (فروع) باع شجرة دخل عروقها وورقها أي لأبهما معدودان من أجزائها فيدخلان ولو يابسين إلا إذا شرط القطع فلا تدخل العروق (قول المتن وفي ورق الثوت إن) أما ورق الحناء والنيلة فالوجه فيهما عدم الدخول صرح بالأول الماوردي والرويان وبالثاني القمولى (قول المتن أو القطع) مؤنة القطع والقلع على المشتري (قول المتن الإبقاء) لكن لو فرعت بجانبها شجرة أخرى هل يستحق الإبقاء لها إلحاقا لها بالغصن والعروق أو يؤمر بقطعها أو يفرق بين ما جرت باستخلافه وعدمه أو تبقى مدة الأصل فقط احتمالات لبعض المتأخرين قال ابن الرفعة والذي

أنهما منقولان والخلاف في الأعلى مبنى على دخول الأسفل صرح به في الشرح والمحرر وأسقطه من الروضة كالمحتاج قيل وأسقط منه تقييد الإجازات بالثبتة وحكاية وجه فيه وفي المسألين بعدها ولفظ المحرر وكذا الإجازات والرفوف المثبتة والسلام المسمرة والتحتاني من حجرى الرحاعلى أصبح الوجهين وفهم المصنف أن التقييد وحكاية الخلاف لما ولياه فقط (و) يدخل (في بيع الدابة نعلها) لاتصاله بها (وكذا ثياب العبد) التي عليه تدخل (في بيعه في الأصح) للعرف كما صححه الغزالي (قلت الأصح لا تدخل ثياب العبد) في بيعه (والله أعلم) كما قال الرافعي أن صاحب التهذيب وغيره رجحوه مستدركا به تصحيح الغزالي بقوله لكن لا يدخل ويدخل سائر العورة دون غيره والأمة كالعبد قاله في شرح مسلم (فروع) إذا (باع شجرة) رطبة (دخل عروقها وورقها وفي ورق الثوت) المبيع شجرته في الربيع وقد خرج (وجه) أنه لا يدخل

لأنه كثرة سائر الأشجار إذ يرى به دود القز وهو ورق الأبيض الأثني قاله ابن الرفعة في الكفاية والمطلب وفي ورق النبق وجه من طريق أنه لا يدخل لأنه يفصل به الرأس (وأغصانها إلا اليابس) فلا يدخل لأن العادة فيه القطع فهو كالثمرة (ويصح بيعها بشرط القلع وبشرط الإبقاء) ويتبع الشرط

(والإطلاق يقتضى الإبقاء) للعادة (والأصح أنه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أى موضع غرسها حيث أبقيت لأن اسمها لا يتناول (لكن يستحق) المشتري (منفعته ما بقيت الشجرة) والثاني يدخل لاستحقاقه منفعته لا إلى غاية وله على هذا إذا انتقلت أو قلعها أن يغرس بدلها

(قوله والإطلاق يقتضى الإبقاء للعادة) ولا أجرة لمدة الإبقاء وإن كانت الأرض غير مملوكة للبائع ولكنه يستحق منفعتها ولو بوصية أو وقف ، نعم تلزمه الأجرة في شرط القطع إن طلبت وإذا كانت الأرض مستأجرة مع البائع فله مطالبة المشتري بالأجرة بقية مدته قاله شيخنا الرمل خلافا للطلبلاوى وبعد فراغ المدة يجرى هنا ما في إعارة الأرض للبناء وأجرة القطع والقلع على المشتري (قوله المغرس) بفتح الميم وكسر الراء وهو ما امتدت إليه عروقها وقال الخطيب والطلبلاوى هو ما سامت أصلها فقط وما زاد حريم له (قوله حيث أبقيت) قيد لحل الخلاف ولقول المصنف ما بقيت (قوله لكن يستحق المشتري منفعته) لا بمعنى أنه له إجارته أو وضع متاع فيه أو إعارته بل بمعنى أن له منع البائع أن يفعل فيه ما يضر بالشجرة بخلاف ما لا يضرها فله فعله ولو بنحو زرع (قوله ما بقيت الشجرة) وخلفها مثلها وإن أزيلت وكذا ما نبت من عل قطعها وله عودها بعد قلعها إن كانت حية تنبت وإلا فلا وليس له غرس بدلها مكانها ولا إبقاؤها إن جفت وله وصل غصن في حياتها ولا يطلب المشتري بقطعه إلا إن زاد على عادة أغصانها (قوله بطل البيع) إن لم يكن غرض وإلا كنحو دعامة لم يطل (قوله وتدخل العروق) أى الرطبة واليابسة هنا لوجود شرط القلع فيها قاله شيخنا وفيه نظر بل الوجه خلافه لأنها لم تدخل في البيع كما مر (قوله قال ذلك) الإشارة لقوله فلو شرط إلخ (تنبيهه) يبعد أن تكون الشجرة يابسة وأغصانها مثلاً رطبة فقول المنهج مطلقاً مراده به يشترط القطع أو القلع أو الإطلاق بدليل ما بعده (فروع) لو استثنى لنفسه شجرة من بستان باعه لم يدخل المغرس في الاستثناء وله الانتفاع به كما مر ومحل الميت كمغرس الشجرة (فروع) لو قطع شجرة فوقعت على شيء وأثقلت ضمنه إن علم به وإلا فلا قاله شيخنا الرمل وقال ابن حجر وغيره بالضمان مطلقاً لأنه من باب الإتلاف ولا دخل لشرط العلم فيه فراجع (قوله أى طلعه) الأولى ولو طلعا لأن غير الطلع مثله ولعله راعى قول المصنف الآتى مطلعة أو لأن التأخير وعدمه ظاهر في حالة كونه طلعا فقط (قوله إن شرطت) كلا أو بعضاً معينا كالنصف (قوله أولاً) وشرطها قبل التأخير للمشتري تأكيد ولا يطل العقد كالحمل بل أولى لتحققها فعلم أنها موجودة خلافاً لبعضهم (قوله يتأخر) هو من باب كلم يتكلم ويصح من أكل (قوله للبائع) ومثلاً الشماريخ بخلاف العرجون والكمام فللمشتري كما مر وأشار بقوله أى جميعها إلى دفع توهم أن الذى للبائع هو ما تأخر فقط (قوله صادق إلخ) أى لأنه استثنى من جعلها للبائع ما إذا شرطت للمشتري فكأنه قال فهى للبائع سواء شرطت له أو لا وهذا واضح نعم يلزم على الصديق في الجانبين استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يستقيم فتأمل (قوله وألحق تأخير بعضها) ولو بفعل فاعل في غير أوانه (قوله ويتشقق الكل) لو سكت عن

يعلم استخلافه كشجر الموز لا شك في وجوب إبقائه (قوله المتن والأصح إلخ) هذا الخلاف جار فيما لو باع أرضاً فيها ميت مدفون هل يبقى له مكان القبر أم لا كما قاله الرافعى في أول الدفن أو استثنى لنفسه شجرة فيها ؟ (قول الشارح حيث أبقيت) بالشرط أو الإطلاق (قول الشارح والثاني يدخل إلخ) انظر مكان العروق ما حكمه على هذا (قول الشارح بطل) قال الأذرعى بحثاً لأن يكون له فيه غرض (قول المتن فإن لم يتأخر) يقال أبرت النخل أبره أبراً كأكلت أكل أكلاً وبالتشديد أيضاً ككلم يكلم تكليماً ثم المعنى في الحكم المذكور أن عند عدم التأخير تكون مسترة كالحمل وعند وجوده تكون كالولد المنفصل لظهورها قال في الروضة وحيث حكمنا بأن الثمرة للبائع فالكمام نفسه للمشتري قال في شرح الروض وكذا العرجون فيما يظهر (قول الشارح في ذلك) يرجع إلى قول المتن للبائع وما بعده من المتن (قول الشارح تشقيق) أى في وقته

وأن يبيع المغرس (ولو كانت) الشجرة المبيعة (يابسة) لزم المشتري (القلع) للعادة فلو شرط إبقاها بطل البيع بخلاف شرط القلع أو القطع وتدخل العروق عند شرط القلع دون شرط القطع فتقطع فيه عن وجه الأرض قال ذلك جميعه التولى وسكت عليه في الروضة كأصلها (وثمرة النخل المبيع) أى طلعه (إن شرطت للبائع أو المشتري عمل به) تأبرت أولاً (والا) أى وإن لم تشرط لواحد منهما بأن سكت عنها (فإن لم يتأخر منها شيء فهى للمشتري والا) أى وإن تأخر منها شيء (فللبائع) أى فهى جميعها له والأصل في ذلك ما روى الشيخان عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، مفهومه أنها إذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترطها البائع وكونها في الأول للبائع صادق بأن تشرط له أو يسكت عن ذلك وكونها في الثاني للمشتري صادق بمثل ذلك وألحق

تأخير بعضها كلها بتعية غير المؤبر للمؤبر لما في تتبع ذلك من العسر والتأخير تشقيق طلع الإناث وذو طلع المذكور فيه ليحصى شرطها أجود مما لم يؤبر والعادة الاكتفاء بتأخير البعض والباقي يتشقق بنفسه وتنبت ريح المذكور إليه وقد لا يؤبر شيء ويتشقق الكل والحكم كالمؤبر اعتباراً بظهور المقصود

ولذلك عدل المصنف عن

قول المحرر لم تكن مؤبرة إلى ما قاله وشمل طلع الذكور فإنه يشفق بنفسه ولا يشق غالبا وفيما لم يشفق منه وجه أنه للبائع أيضا لأنه لا ثمره له حتى يعتبر ظهورها بخلاف طلع الإناث (وما يخرج ثمره بلا نور) بفتح النون أى زهر (كعين وعنب إن برز ثمره) أى ظهر (فللبائع وإلا فللمشتري) اعتبار البروز به يشفق الطلع وفي التهذيب فيما إذا ظهر بعض الثين والعنب دون بعض أن ما ظهر للبائع وما لم يظهر فللمشتري قال الرافعي وهو محل التوقف وعبرة الروضة وفيه نظر ثم ما في التهذيب في المذهب والتممة والبحر (وما خرج في نوره ثم سقط) أى نوره (كمشمش) بكسر الميم (ونفاح فللمشتري إن لم تعتقد الثمرة وكذا إن انعقدت ولم يتأثر النور في الأصح) إلحاقها بالطلع قبل تشققه والثاني يلحقها به بعد تشققه لاستاره بالقشر الأبيض فتكون للبائع (وبعد التأثر للبائع) جزما لظهورها وعدل عن قول المحرر يخرج المناسب للتقسيم بعده كأنه لكلا يشته بما قبله (ولو باع نخلات بستان مطلعة) بكسر اللام أى خرج طلعا (وبعضها) من حيث الطلع (مؤبر) دون بعض

لفظ الكل كان أولى . (قوله إلى ما قاله) لشموله ما لو تأبرت بنفسها . (قوله وشمل) أى ما قاله المصنف . (فروع) لو اختلف في وقت البيع والتأثير فكما في الرجعة . (قوله وفي التهذيب إلخ) اعتمده شيخنا الرملي وقال في شرحه إن الثين والعنب والجميز والقضاء والخيار والبطيخ ونحوها لا تبعية فيها بل ما ظهر منها للبائع وما لا فللمشتري . وقال شيخنا الزبيري : إن كان ما لم يظهر من بقية الحمل الذي ظهر فهو للبائع وإلا فهو للمشتري . (قوله وما خرج في نوره إلخ) أى ما شأنه ذلك وجواب الشارح غير مستقيم فتأمل . (قوله ثم سقط) أى بلغ أو أن سقطه وإن لم يسقط بالفعل ولا نظر إلى سقوطه قبل أو أنه فارق تأبير الطلع كما مر بأن تشقيقه قبل أو أنه لا يفسده بخلاف هذا . (قوله بكسر الميمين) وحكى فتحهما . (قوله ولم يتأثر النور) أى شيء منه . (قوله إلحاقا لها بالطلع إلخ) حاصله أن الوجه الأصح يجعل الثمرة المنعقدة كالطلع ويجعل نورها ككوزها وعدم تأثر النور كعدم تشقق الكوز ومقابلة يجعل انعقاد الثمرة كشقق الكوز ويجعل استارها بالنور كاستار الطلع في الكوز بالقشر الأبيض الذي عليه فافهم وتأمل . (قوله وبعد التأثر) أى بنفسه في أو أنه وتقدم الفرق بينه وبين الطلع فراجع . (قوله وعدل إلخ) هو جواب عن سؤال هو كيف يحكم المصنف بسقوطه ثم يقسمه لما يسقط وما لا يسقط وحاصل الجواب أن المضارع هو المراد وإنما عدل عنه إلى الماضي لأجل خوف الاشتباه على الكاتب أو القارئ أو نحوهما . وقال شيخنا الرملي : إن الشارح أشار إلى أن حكمة عدوله خشية اتحاد هذا مع ما قبله في أن لكل نورا قد يوجد وقد لا يوجد وليس كذلك إذ نفى النور عن ذلك نفى له من أصله اهـ وفيه نظر فراجع . (تفصيها) بقى ما ثمرته مشمومة وهو إما له كمام كالورد فيعتبر تفتحه أو لا كمام له كالياسمين فيعتبر خروجه وهما كالثين في أن ما ظهر للبائع وما لا فللمشتري وأما القطن الذي تبقى أصوله سنتين مثلا فشجره كالنخل وجوزة كالطلع وتشققه كالتأثير وما لا تبقى أصوله فهو كالخطة . (قوله ولو باع إلخ) أشار المصنف بذكر الفروع الآتية إلى أنه يشترط في كون الثمرة للبائع فيما ذكر أن يتحد الحمل والجنس والبسان والعقد . وزاد بعضهم اتحاد ملك المالك ليخرج ما لو باع أرضا فيها نخل فزرع المشتري نخلا أيضا ثم أفلس فرجع البائع في ملكه ثم أطلعت وتأبر بعض نخل البائع دون نخل المشتري ثم باع الكل فلا تبعية فتأمله وحرره ، فإن اتحاد العقد يغني عنه كما تقدم مع أن في صحة البيع هنا نظرا لأنه كبيع عبيد بثمن فراجع . (قوله خرج طلعا) أى كله أو بعضه لأن ما لم يخرج تابع لما خرج وعدم التأثير لا يستلزم الوجود فافهم . (قوله من حيث الطلع) أى لا من حيث ذاتها أو جريدها

(قول الشارح ولذلك عدل المصنف إلخ) أى لأن مؤبرة تستدعى فعل فاعل . (قول المتن ثمره) المراد به ما يقصد من تلك الأصول مطعوما كان أو مشموما ثم من هذا الذي يخرج بلا نور الجوز والفسق قاله الرافعي رحمه الله . (قول الشارح أى زهر) على أى لون كان . (قول الشارح وفي التهذيب) أى فحينئذ لا يكون حكم البروز فيهما كالتأثير في تبعية ما لم يبرز لما برز . (قول المتن وما خرج في نوره إلخ) من هذا القسم الرمان واللوز . قال الإسنوي : وكذا الورد لأنه يخرج في كمام يفتح عنه أقوال هو كذلك ولكن هل يلحق غير المنفتح منه بالمنفتح أم لكل حكمه الذي في التهذيب الثاني كالثين والذي في التنبيه الأول كالتأثير . (قول المتن إن لم تعتقد الثمرة) لأنها كالمعدومة . (قول المتن ولم يتأثر) اعتبار التأثر وقع في الوجيز والروضة والذي في التنبيه وغيره اعتبار ظهوره من نوره وهو أقيس . (تفصيها) حكم التأثر كالتأثير في أن غير المتأثر يتبع المتأثر صرح به في الإرشاد نعم الورد ألحقه في التهذيب بالثين فلكل حكمه وفي التنبيه بالتأثير فيتبع غير المنفتح المنفتح (قول الشارح لاستاره بالقشر الأبيض) أى فكان استارها بعد الانعقاد بالنور شبيها باستار ثمر النخل بعد التأثر بالقشر الأبيض . (قوله المناسب للتقسيم) أى لأن الذي خرج وسقط نوره لا يناسبه قوله إن لم تعتقد الثمرة إلخ . (قول المتن ولو باع نخلات) أما النخلة الواحدة فكذلك بالأولى . (قول المتن مؤبر) الأحسن أن يقول تأبر كما سلف له التعبير بهذه المادة

(فللبائع) أى فطلعها الذى هو الثمرة له كما تقدم اتحد النوع أو اختلف وقيل فى المختلف أن غير المؤبر للمشتري لأن لاختلاف النوع تأثيرا فى اختلاف وقت التأبير (فإن أفرد ما لم يؤبر) بالبيع (فللمشتري) طلعه (فى الأصح) لما تقدم والثانى هو للبائع اكتفاء بدخول وقت التأبير عنه وهذا الفرع فيما إذا

اتحد النوع كما فى الروضة كأصلها (ولو كانت) النخلات المذكورة (فى بستانين) أى المؤبرة فى بستان وغير المؤبرة فى بستان (فالأصح) أفراد كل بستان بحكمه لأن لاختلاف البقاع تأثيرا فى وقت التأبير والثانى هما كالبستان الواحد وسواء تباعدا أم تلاصقا ولو باع نخلة بعض طلعه مؤبر فالكل له وظاهر مما تقدم أن المتأبر بنفسه كالمؤبر فيما ذكر (وإذا بقيت الثمرة للبائع) بالشرط أو غيره كما ذكر (فإن شرط القطع لزمه وإلا) بأن شرط الإبقاء أو أطلق (فله تركها إلى) زمن (الجداد) للعادة وهو بفتح الجيم وكسرهما وإهمال الدالين فى الصحاح القطع ومسألة شرط الإبقاء الصادق بها اللفظ مزيدة على الحرر والروضة وأصلها وإذا جاء وقت الجداد لم يكن من أخذ الثمرة على التدرج ولا من تأخيرها إلى نهاية النضج ولو كانت من نوع يعتاد قطعه قبل النضج كلف القطع على العادة (ولكل منهما) أى المتبايعين فى الإبقاء (السقى إن انتفع به الشجر والثمر ولا منع للآخر منه وإن ضرهما لم يجز إلا برضاهما) أى المتبايعين (وإن ضر أحدهما) أى ضر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتنازعا) أى المتبايعان فى السقى (فسخ العقد) لتعذر إمضائه إلا بالإضرار بأحدهما (إلا أن يسامح المتضرر) فلا نسخ حيثئذ (وقيل لطالب السقى) وهو البائع

أو نحو ذلك وما فعله الخطيب هنا يردده كلام الشارح. (قوله كما تقدم) فيه إشارة إلى أن هذه مكررة وإنما ذكرها توطئة لما بعدها. (قوله وقيل إلخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم التعميم قبله ولو خصصه بما لا خلاف فيه لكان أولى كالذى بعده. (قوله فإن أفرد إلخ) هو شامل لما إذا بيع المؤبر أيضا فهو من تعدد الصفقة بالتفصيل أو لا. (قوله لما تقدم) أى فى مفهوم الحديث. (قوله وهذا الفرع) الذى هو الأفراد مفروض فيما إذا اتحد النوع فهو محل الخلاف ومقتضاه أنه إذا اختلف كان للمشتري قطعا وحيثئذ فإما أن يحمل كلام المناهج على ما فى الروضة لذكره الخلاف أو يرد الأعم ولا ينظر لتخصيص الروضة بدليل الفرع قبله. (قوله سواء تباعدا) ولو فى إقليمين خلافا لابن الرقعة. (قوله ولو باع نخلة) أشار إلى أن الجمع فى كلام المصنف ليس قيدا وأن المراد به ما فوق الواحدة وأن التأبير بالفعل المأخوذ من لفظ مؤبر كما تقدم فى كلام الرافعى ليس مرادا والشجرة بين البستانين تلحق بأحدهما وإلا فلا تلحق بواحد منهما وعلم من كلامهما أنه لا بد من اتحاد الجنس فلو باع بستانا فى عقد وفيه نخل وعنب وتأبر النخل وحده فهو للبائع ولا يتبعه العنب بل هو للمشتري وأنه لا بد من اتحاد الحمل فلا يتبع أحد الحملين الآخر كما فى التين وغيره نعم لو باع نخلة وبقي له ثمرها ثم أثمرت بحمل آخر فهو للبائع لأنه من ثمرة العام وإلحاقا للنادر بالأعم الأغلب. قال شيخنا: ومثله كل شجر جرت العادة بأنه لا يحمل فى العام إلا مرة كما قيل فى بعض أنواع العنب. (قوله لزمه) أى البائع القطع عملا بالشرط وإن لم يكن الثمر متفعا به لأنه ليس معيبا بل هو استدامة ملك فلا يخالف ما مر من أن شرط العقود عليه الانتفاع فتأمل. وفى شرح شيخنا بطلان العقد إذا لم يكن الثمر متفعا به ولم يرتضه شيخنا وحمل كلامه على تكليف القطع كما مر فى العصب فراجع. (قوله للعادة) تعليل للزمن لا للترك كما توهمه عبارة بعضهم لأنه قد يكون بالشرط كما علم. (قوله بفتح الجيم إلخ) أى على الأنصح. (قوله وإهمال الدالين) زاد الإسنوى إعجامهما أيضا وهو فى الصحاح وفيها أيضا جواز إهمال أحدهما وإعجام الآخر خلافا لما زعمه بعضهم وسيأتى فى المساقاة. (قوله مزيدة إلخ) أى من حيث شمول اللفظ لما إذ حكمها معلوم من الإطلاق بالأولى ولعل هذا وجه سكوت الحرر والروضة وأصلها عنها. (قوله لم يكن إلخ) فإن أخر لزمه الأجرة لما بعد العادة ولو بلا طلب. (قوله على التدرج) ظاهر كلامه أنه لا يمكن منه وإن جرت العادة به لأنه لا نهاية له ولم يرتضه بعض مشايخنا حيث كانت عادة وقد يجعل قول الشارح على العادة راجعا له أيضا ولا أجرة لمدة بقائه بقدر العادة كما علم. (قوله على العادة) يفيد أنها من أفراد كلام المصنف ومثلها فى لزوم القطع ما لو تعذر السقى وتضرر الشجر أو أصاب الثمرة آفة ولا نفع بقيائها. (قوله إن انتفع به الشجر والثمر) أو أحدهما ولم يضر الآخر ويجوز الآخر على موافقته ولو قال إن لم يضرهما لكان أولى. (قوله وإن ضرهما) قد يرد به عدم نفعهما بدليل ما قبله فيشمل ما لو انتفى النفع والضرر عن كل منهما كما قال شيخنا الرملى أنه المعتمد خلافا لما فى شرح الإرشاد. (قوله إلا برضاهما) أى بالنظر لحقهما وإن حرم من حيث حق الله تعالى فمعنى عدم الجواز المنع وهذا فى الرشيد المتصرف عن نفسه. (قوله وإن ضر أحدهما)

(قول المتن فللبائع) كذلك له ما طلع بعد ذلك ثم هذه المسألة علمت مما تقدم ولكن الغرض تفصيل ذلك الحكم. (قول الشارح والثانى إلخ) قال فى المطلب: يشترط فى هذا أن يكون فى إقليم واحد فى مكان متحد الطبع ولو اختلف المالك كان باعه نخلة ونخل غيره وأحدهما مؤبر دون الآخر فلكل حكمه وإن اتحد البستان كذا نقله الأذرى ثم قال: وفيه نظر من وجوه لعل منها أنه كبيع عبيد جمع بثنم فلا يصح. (قول الشارح للعادة) لم يقل ووفاه بالشرط كما قال غيره إشارة إلى أن الشرط إنما احتمل هنا نظرا للعادة ثم نظير هذا اعتبار النقد الغالب والمنازل المعتادة فى الإجارة للرکوب. (قول الشارح وإهمال الدالين) زاد الإسنوى وإعجامهما أيضا.

به الشجر والثمر ولا منع للآخر منه وإن ضرهما لم يجز إلا برضاهما أى المتبايعين (وإن ضر أحدهما) أى ضر الشجر ونفع الثمر أو العكس (وتنازعا) أى المتبايعان فى السقى (فسخ العقد) لتعذر إمضائه إلا بالإضرار بأحدهما (إلا أن يسامح المتضرر) فلا نسخ حيثئذ (وقيل لطالب السقى) وهو البائع

فى الصورة الأولى والمشتري فى الثانية (أن يسقى) ولا يزال يضرر الآخر لأنه قد رضى به حين أقدم على هذا العقد فلا يفسخ على هذا أيضا وعلى الفسخ الفاسخ البائع أو الحاكم وجهان فى المطلب (ولو كان الثمر يمتص رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع) الثمر (أو يسقى) الشجر دفعا لضرر المشتري.

(فصل) (يجوز بيع الثمر

بعد بدو صلاحه) وسيأتى

تفسيره (مطلقا) أى من

غير شرط (وبشرط قطعه

وبشرط إبقائه) روى

الشيخان عن ابن عمر أن

النبي ﷺ قال واللفظ

للبخارى: «لا تباعوا

الثمر حتى يبدو

صلاحها». وفى لفظ

لمسلم: «تباعوا» وفى

رواية له: «صلاحها» وفى

أخرى له: «تبيعوا»

وصلاحها أى فيجوز بعد

بدوه وهو صادق بكل من

الأحوال الثلاثة وفى

الإطلاق وشرط الإبقاء

يقتضى إلى أوان الجداد

للعرف (وقيل الصلاح

إن يبيع منفردا عن الشجر

لا يجوز البيع للحديث

المذكور (إلا بشرط

القطع) فيجوز إجماعا

(وأن يكون المقطوع

متفعا به) كحصرم (لا

ككثيرى) بفتح الميم

المشدة وبالمثلثة الواحدة

كمثارة ذكره الجوهري فى

باب الرأ زاد الصغاني:

كثيرية وكثيريات

وكثيرية أى بكسر الرأ

فيها وذكر هذا الشرط

المعلوم من شروط البيع

للتبعية عليه (وقيل إن كان

أى ونفع الآخر كما علم مما مر. (قوله وجهان) أصحهما الحاكم قاله حجج والذى اعتمده شيخنا الرملى والزبادى أن الفاسخ المتضرر منهما: وقال بعض مشايخنا: والحاكم أو المتضرر. (تفجييه) يمكن البائع من دخول البستان والسقى مما اعتيد السقى منه ولو من ثمر دخلت فى البيع وليس ذلك من شرط النفع لنفسه لأنه تابع فلا يطل عقد البيع ولو لم يأمن أحدهما الآخر نصب الحاكم أمينا ومؤنته على من لم يأمن ولو لم يسق البائع وطلب أن يأخذ لنفسه الماء الذى كان يسقى به لم يمكن من أخذه.

(فصل فى بيان كيفية بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما) (قوله يجوز بيع الثمر) أى كله لغیر

شريكة وسيأتى بيع بعضه لشريكه. (قوله وبشرط قطعه) نعم إن يبيع مع أصله امتنع شرط القطع وكذا المالك

أصله عند شيخنا الزبادى وفى شرح شيخنا الرملى كابن حجج خلافة وهو نظير ما يأتى. (قوله وبشرط إبقائه)

ومثله شرط عدم قطعه. وقال شيخنا: يمتنع فى هذه مطلقا نعم إن قال فيها دائما لم يصح اتفاقا. (قوله لا

تباعوا) هو نهى للبائع والمشتري والحديثان بعده مصرحان بذلك واقتصر على الرواية الثالثة لإفادتها

المقصود. (قوله يقبى إلخ) أى على ما مر فى بيع الشجرة وعليها الثمرة. وقال أبو حنيفة فى الإطلاق لا يبقى أيضا

ومنع من شرط الإبقاء. (قوله إن يبيع) أى لا إن وهب أو رهن لأن رهن ما يسرع فساد جائر بشرطه. قيل:

وفى التحرير عدم صحة رهن الزرع بمؤجل وقد أوضحنا ما فيه فيما كتبناه عليه فليراجع. (قوله عن الشجر)

بالمعنى الشامل للنجم كالبطيخ والباذنجان ونحوهما. (قوله لا يجوز) أى ولا يصح. (قوله إلا بشرط القطع)

أى حالا ولا يغنى عنه العادة ويلزم المشتري القطع فورا ولا أجر، لو تأخر ولو بغير رضا البائع. قال شيخنا:

إلا إن طالبه البائع بها وقد مر خلافة عنه والشجر فى يد المشتري أمانة لعدم إمكان تسليم الثمر بدونه وبذلك فارق

كون ظرف المبيع عارية ولو استثنى بائع الشجر الثمرة قبل بدو الصلاح لنفسه لم يجب شرط القطع بل يجوز

بشرط الإبقاء لأنه استدامة ملك. (قوله إجماعا) فهو مخصص لمعوم المنع فى مفهوم الحديث السابق وفارق ما

بعد بدو الصلاح لأمن العاهة فيه غالبا بخلاف ما قبله وبهذا الفارق يشعر الحديث بوضع الجوائح الآتى. (قوله

فيها) أى الثلاثة التى فى كلام الصغاني. (قوله وذكر هذا الشرط إلخ) وقول بعضهم: إن النفع فيما مر شامل

للمستقبل بخلاف هنا فلا يغنى عنه ممنوع لأن المستقبل هنا منع منه شرط القطع فافهم. (قوله بلا شرط)

الصواب لا بشرط القطع بدليل التشبيه. (قوله قلت إلخ) الوجه أنه إفادة حكم زائد وقيل استدرك على وجوب

القطع المفهوم من شرطه. (قوله وشرطنا القطع) أى شرطنا فى صحة البيع ذكر شرط القطع. (قوله لم يجب الوفاء)

هذا موضع الزيادة أو الاستدراك المفهوم لزومه من شرط القطع كإمرو فائدة شرط القطع فيه الخروج من النهى وصحة

(فصل يجوز بيع الثمر إلخ) (قول المتن وبشرط قطعه) أى بالإجماع لأنه إذا جاز هذا الشرط قبل

بدو الصلاح فيعده أولى. (قول الشارح وفى الإطلاق) خالف أبو حنيفة فى حالة الإطلاق فقال: إنه يقتضى

القطع حالا ومنع أيضا من شرط الإبقاء، قال لأنه لا ينافى التسليم ورد بأن التسليم بالتخلى. (قول المتن إلا

بشرط القطع) لو شرط ثم رضى البائع بالإبقاء جاز وإذا مضت مدة قبل قطعه فإن طالبه به فيها وآخر لزمته

الأجرة وإلا فلا. (فروع) لو جرت العادة بقطعه حصرما مثلا فهل يغنى ذلك عن الشرط محل نظر. (قول

الشارح كحصرم) وبلح أخضر. قال الأذرى: يشكل على هذا قولهم بصحة بيع البطيخ قبل بدو صلاحه

بشرط القطع فإن البطيخ قبل بدو صلاحه لا نفع فيه. (قول المتن ككثيرى) وجوز. (قول الشارح بعد

ظهور الثمر) أى بعد تأبره فى النخل مثلا وقبل بدو الصلاح.

الشجر للمشتري) كأن اشتراه أو لا بعد ظهور الثمر (جواز) بيع الثمر له (بلا شرط) لأنهما يجتمعان فى ملكه فيشبه ما لو اشتراه معا (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (لأن كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع) كما هو الأصح (لم يجب الوفاء به والله أعلم) إذ لا معنى لتكليفه قطع ثمره من شجره وفى الروضة

لو قطع شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع لأن الثمرة لا تبقى عليها فيصير كشرط القطع (وإن بيع الثمر مع الشجر) بثمر واحد (جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه) لما فيه من الحجر عليه في ملكه والفارق بين الجواز هنا والمنع في بيع الثمر من مالك الشجر تبعية الثمر هنا للشجر ولو قال بعثك الشجر بعشرة والثمر بدنيار لم يجز إلا بشرط القطع لأنه فصل فانتفت التبعية ذكره الرافعي في باب المساواة استشهدا وأسقطه من الروضة (ويحرم بيع السزرع الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه) كالثمر قبل بدو صلاحه وفي المحرر القطع أو القلع (فإن بيع معها أو وحده بعد اشتداد الحب جاز بلا شرط) كأي الثمر مع الشجر أو الثمر بعد بدو صلاحه (ويشترط لبيعه) الجائز بعد الاشتداد (وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود) ليكون مربيا (كتين وغيب) لأنها مما لا يكمل له (وشعير) لظهوره في سنبله (وما لا يرى حبه كالخطة والعدس) بفتح الدال (لن السنبل لا يصح بيعه دون سنبله) لاستاره (ولا معه في الجديسد)

البيع. (قوله لو قطع شجرة) وكذا لو جفت. (قوله لأن الثمرة إن غ) فعدم الشرط لفساد الثمرة لو بقيت لا للعادة ولذلك يكلف القطع وإن أعيدت الشجرة وبقيت لتوجه المطالبة عليه ويؤخذ من هذا أنه لو أعيد الشجر في المسألة السابقة للبائع بنحو إقالة لم يطالب المشتري بالقطع لعدم توجه المطالبة عليه وإليه مال شيخنا. (قوله وإن بيع الثمر مع الشجر) بالمعنى الشامل لثمر النجم كالبطيخ والقثاء كما تقدم امتنع شرط القطع. (فرع) يصح بيع بعض المعين من الثمر على الشجر بشرط القطع ولو من غير مالك أصله لأن قسمته لو وقعت إفرار مع صحتها مع بقاءه فيما يخرص بالخرص ولو باع لشريك حصته من الثمر بحصته من الشجر جاز بشرط القطع كغير الشريك ويلزمه قطع جميع الثمر وفاء بالشرط وتفريغا للمبيع فإن باعه له بغير حصته من الشجر لم يصح وإن شرط القطع لتكليف المشتري قطع ملكه عن ملكه السابق ويصح بيع بعض الثمرة مع كل الشجر أو بعضه ولو بشرط القطع إذ ليس الثمر كله للمشتري فلا يخالف ما مر وفي بعض ذلك توقف للعلامة ابن قاسم ويعلم الجواب عنه بمراجعته. (قوله جاز بلا شرط) أي على أي حالة من الإطلاق وشرط الإبقاء وشرط القطع لكن لما كان شرط القطع مبطلا استدرك بإخراجه بقوله ولا يجوز شرط قطعه والتعميم واجب لصحة الاستدراك فقول بعضهم صوابه لا بشرط غير صواب لما ذكر ولما يلزم عليه من عدم الصحة مع شرط الإبقاء وليس كذلك فتأمل. (قوله ولو قال إن غ) أفاد بهذا أن المراد بالمعية فيما قبله اتحاد الصفقة ومثلها تعددها بغير تفصيل الثمن فقول حج ولو بتفصيل الثمن غير صحيح. (قوله لأنه فصل فانتفت التبعية) هذا ساقط من بعض النسخ. (قوله وأسقطه من الروضة) أي في الباب المذكور لذكره له في محله لعدم اعتباره. (قوله ويحرم بيع الزرع الأخضر) ومنه البطيخ والباذنجان ونحوهما قبل إثمارها ومنه البقول فلا يصح بيع شيء منها إلا بشرط القطع ومثل القطع القلع ولم يذكره المصنف لمساواته له في الجملة. (قوله فإن بيع) أي جميعه معها ولا يصح بيع بعضه معها لأن قسمته بيع بخلاف الثمر مع الشجر كما مر. (قوله جاز بلا شرط) أي جاز على أي حالة من شرط إبقائه أو قطعه أو قله أو إطلاق نعم يتمتع ببيعه معها بشرط القطع أو القلع كما يؤخذ من التشبيه. (قوله بعد الاشتداد) إنما قيد به لمناسبة ما بعده وإلا فظهور المقصود شرط مطلقا. (قوله وشعير) ومثله الذرة في أحد نوعيها والقطن في أحد نوعيه وسيأتي صحة بيع شعير الأرز والعلس لأنهما مما له كمال لبقائه. (قوله وما لا يرى حبه) ليس الحب قيد بل المراد ما لا يرى المقصود منه كله أو بعضه فيدخل البصل والجوز والقلقاس والفجل والخس والكرنب نعم إن باع الظاهر منها بشرط قطعه جاز والوجه الذي ينبغي في نحو الخس والكرنب الصحة مطلقا لأن المستور منهما غير مقصود لأنه يقطع ويرمى عند إرادة استعماله. (قوله كالخطة إن غ) ومثلها الكتان والبرسيم بعد انعقاد بزرها. (قوله لا يصح بيعه) أي الحب بدليل ما بعده ففي كلامه استخدام أي لا يصح بيع حب في سنبله وكذا لا يصح بيعه مع سنبله وأما العود من ذلك فإن بيع مع السنابل أو الحب أو هما فباطل أيضا ولو في الإطلاق وإن بيع قبل انعقاد سنبله بشرط القطع ولم يبد صلاحه أو بعد نقض سنبله كالكتان أو بيع بدون سنبله فصحيح لأن المقصود من الكتان مرثى ولا يكفى عن شرط القطع في نحو البرسيم شرط أن ترعاه البهائم لما مر فيجب شرط قطعه ثم يسامح بآثمه بشرط بقاءه مدة الرعي. (فتنبية) ما زاد في الشجر أو الزرع المبيع إن لم يتميز كغلة العود للمشتري مطلقا وكذا إن تميز وكان من شجر ثمر نحو بطيخ وقثاء إن اشتراه قبل إثماره بشرط القطع أو كان من زرع كبير سيم و سنابل حنطة وكان الشراء بغير

(قول الشارح لما فيه من المحجوز) نظر بعضهم فيه بأنه شرط لا غرض فيه فينبغي أن يلغوه ولا يضر العقد كشرط ألا يأكل إلا كذا (تنبيه) لو بيع البطيخ أو الباذنجان ونحوهما قبل بدو صلاحه مع أصوله فالأصح على ما دل عليه كلام الرافعي أنه كبيع الثمر مع الشجر وقيل لا بد من شرط القطع لضعف أصوله. (قول المتن ويحرم بيع الزرع إن غ) روى مسلم أنه عليه السلام نهى عن بيع ثمرة النخل حتى تزهى والسنبل والزرع حتى يبض ويأمن العاعة ثم المراد بالزرع ما ليس بشجر فيدخل البقول. (قول المتن بعد) جعله الإسئوي ظرفا للثمر والزرع. (قول المتن المقصود) عبر بهذا يشمل الثمر والحب.

لأن المقصود مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز لما روى مسلم عن ابن عمر عليه السلام أنه نهى عن بيع السنبل حتى يبض أى يشتد فيجوز بعد الاشتداد ويجب أن يكون في سنبل الشعير جمعاً بين الدليلين (ولا بأس بكمام) بكسر الكاف وعاء الطلع وغيره (لا يزال إلا عند الأكل) كما في

الزمان فيصح بيعه في قشره لأن بقاءه فيه من مصلحته وفي الروضة يصح بيع طلع النخل مع قشره في الأصح (وما له كما مان كالجزر واللوز والباقلي) بتشديد اللام مقصوراً أى القول (يعا في قشره الأسفل ولا يصح في الأعلى) لاستتاره بما ليس من صلاحه بخلافه في الأسفل (ولى قول يصح إن كان رطباً) لتعلق الصلاح به من حيث إنه يصون الأسفل ويحفظ رطوبة السلب وفي الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز في القشر الأعلى قبل انعقاد الأسفل لأنه مأكول كله كالفتح ونقله في شرح المهذب عن الأصحاب ثم المنع في الصور المذكورة ونحوها قيل مبنى على منع بيع الغائب وقيل ليس مبني عليه لأن المبيع في بيع الغائب يمكن رده بعد الرؤية بصفته وهنأ لا يمكن ذلك. قال في الروضة هذا أصح (وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون منه بأن يتموه ويلين كما في الحر وغيره وكان المصنف رأى في إسقاطه

شرط القلع فإن كان الشراء في هذا بشرط القطع بالطاء فهي للبائع وفارق الثمرة بأنها المقصودة هكذا قال شيخنا الرملي فراجع. (قوله الدليلين) أحدهما الحديث المذكور والثاني التعليل المذكور أو دليله الآتي في المحاقلة. (قوله بكمام) هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكاميم والواحد كم وكامة بكسر الكاف فيهما فقوله الآتي كما مان صوابه كان أو كما مان. (قوله الأكل) بفتح الهزة لأنه بضمها المأكول. (قوله كما في الزمان) ومثله أرز الشعير والعلس وإن امتنع السلم فيهما ويصح بيع القصب بالمهملة في قشره الذى لا يصح معه ولو مزروعا على المعتمد حيث بلغ قدراً ينتفع به ولا يكلف قطعه إلا عند كاله على العادة كما مر. (قوله يصح بيع طلع النخل) مع قشره في الأصح فكلام المصنف لم يشمل له لأجل الخلاف ومثله جوز القطن قبل تكامل قطنه وبيع بشرط القطع فإن كان بعد تكامل قطنه صح إن تشقق الجزر لظهوره ويدخل القطن في البيع على المعتمد لأنه المقصود كما مر في الثمرة فإن لم يتشقق بطل العقد لأنه مستور بما ليس من صلاحه. (قوله ولى قول يصح) قال به الأئمة الثلاثة وما قيل إن الشافعي أمر الربيع في بغداد بشراء قول أخضر بكسرة أى قطعة درهم فباطل لأن الربيع إنما صحبه بمصر مع أنه إن صح كان من القديم المرجوع عنه. (قوله ولى الروضة كأصلها يجوز بيع اللوز إلخ) هو المعتمد ومثله القول وإن نقل عن شيخنا الرملي خلافه والمراد بالانعقاد عدم فسادة في الأسفل بعد زوال الأعلى. (قوله ثم المنع في الصور المذكورة) وهى ماله كان ونحوها ماله كم لا يزال للأكل وقيل كجلد الكتاب وقيل كالزروع في سنبله. (قوله هذا أصح) أى بناء على الوجه المرجوح. (قوله ولى تكملة الصحاح) دليل للإسقاط. (قوله فقوله إلخ) وهو جملة لا يتلون فقط كما يصرح به الشارح بعد بقوله بدو الصلاح فيه وقيل جملة لا يتلون وفي غيره وفيه نظر وفي عبارة الحرر ما يقتضى الثانى وهى وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة وذلك فيما لا يتلون يتموه ويلين وفي غيره بأن يأخذ إلخ. (قوله ولى غيره إلخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح أربعة أنواع من ثمانية ذكرها الماوردى كغيره بقوله: أحدهما: باللون كالبلح والعناب، ثانيها: بالطعم كحلاوة القصب وحموضة الرمان، ثالثها: بالنضج واللين كاللبن والبطيخ، رابعها: بالقوة والاشتداد كالقمح والشعير، خامسها: بالطول والامتلاء كالعلف والبقول، سادسها: بالكبر كالقثاء، سابعها: بانشقاق كامة كالقطن والجزر، ثامنها: بانفتاحه كالورد أى يبقى منها ما لا يكامله كالياسمين فبظهوره ويمكن دخوله في الأخير والضابط لذلك كله أن يقال هو بلوغ الشئ إلى حالة يطلب فيها غالباً. (قوله كالبلح إلخ) هو

(قول الشارح ويجب أن يكون إلخ) أقول: قد يؤيد هذا أن الغالب على قوت الحجاز في ذلك الزمن الشعير. (قول المتن بكمام) هو جمع وكذا أكمة وأكام وأكاميم والواحد كم بكسر الكاف وكامة وبهذا اعترض على المنهاج في قوله الآتي كما مان بأن الصواب كان أو كما مان. (قول الشارح كما في الزمان) منه أيضاً الباذنجان هذا في الثار ومثاله في الزرع العلس. (قول المتن ولا يصح في الأعلى) أى سواء كان على وجه الشجر أو الأرض هذا ولكن قد حكى الربيع أن الشافعي مر ببغداد فأعطاه كسرة يعنى قطعة من درهم فاشتري بها فولاً أخضر واعترض بأن هذا إن صح فهو قديم وبأن الربيع إنما صحبه بمصر. (قول المتن وبدو صلاح الثمر إلخ) الذى في الحرر وغيره أن بدو الصلاح يحصل بظهور مبادئ النضج والحلاوة غير أن تلك المبادئ تكون فيما لا يتلون بأن يتموه ويلين وفيما يتلون بأن يأخذ في الحمرة أو السواد مثلاً وصنيع المنهاج مخالف لذلك فإنه جعل ظهور مبادئ النضج والحلاوة قسيماً للتلون. (قول المتن النضج) هو بالضم والفتح مصدر نضج بالكسر. (قول الشارح أنه لا حاجة إليه إلخ) ما نقله عقبه عن تكملة الصحاح كالل دليل لذلك

أنه لا حاجة إليه مع ما قبله وفي تكملة الصحاح للصفاى تموه ثم النخل والعنب إذا امتلأ ماء وتمياً للنضج فقوله فيما لا يتلون متعلق بظهور وبدو (ولى غيره) وهو ما يتلون أى بدو الصلاح فيه (بأن يأخذ في الحمرة أو السواد) أو الصفرة كالبلح والعناب والإجاص بكسر الهمز وتشديد الجيم والمشمش

وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده والفتاء بكبره بحيث يؤكل (ويكفي بدو صلاح بعضه وإن قل) البعض بيع كله من شجر أو أشجار متحدة الجنس فإن اختلف كرتب وعنب بدا صلاح في أحدهما فقط وجب شرط القطع في الآخر (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدا صلاح بعضه) واتحد الجنس (فعلى ما سبق في التأيين) فيتبع ما لم يبد صلاحه في البستان أو كل من البستانين فإن بدا صلاح بعض ثمر أحدهما دون الآخر فليل بالتبعية أيضاً

لا اجتماعهما في صفقة والأصح لا فلا بد من شرط القطع في ثمر الآخر (ومن باع ما بدا صلاحه) من الثمر كما في المحرر وغيره ومثله الزرع وأبقى (لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها) قدر ما ينمو به ويسلم من التلف والفساد لأن السقي من تمة التسليم الواجب فلو شرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته ثم البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخلية أخذاً من تعليل يأتي (ويتصرف مشتريه بعدها) أي التخلية من كل وجه (ولو عرض مهلك بعدها كبرد) أو حر (فالجديد أنه) أي المبيع (من ضمان المشتري) لقبضه بالتخلية والقديم من ضمان البائع لما روى مسلم عن جابر أنه عليه السلام أمر بوضع الجوائح وأجيب بحمله على الاستحباب. قال في أصل الروضة: ولا فرق على القولين بين أن يشترط القطع أم لا وقيل إن شرطه كان من ضمان المشتري قطعاً بتفريطه بترك القطع ولأنه لا علة بينهما إذ

على اللف والنشر المرتب فالبلح والعناب للحمرة والإجاص للسواد والمشمش للصفرة وقيل البلح مثال للجميع ولا مانع منه والأول أقعد. (قوله وغير الثمر بدو صلاح الحب منه باشتداده) عدل عن أن يقول بدو صلاحه باشتداد حبه لأن غير الثمر يعم ما لا حب له. (قوله وإن قل) كثرة في بستان بشرط اتحاد العقد والجنس والبستان والحمل كما تقدم وقد أشار إليه المصنف والشارح هنا أيضاً. (قوله بعضه) أي الثمر المبيع كله. (قوله والأصح لا) هو المعتمد كما تقدم. (قوله ومن باع) أي لغير مالك أصله ولم يشترط قطعه كما سيذكر الشارح بعد. (قوله ومثله الزرع) هو اعتراض على المحرر وغيره وإشارة لحسن كلام المصنف بشموله. (قوله وأبقى) بأن يبيع لا بشرط قطعه أو المراد مدة بقائه وهذا أول ليلام كلام المصنف بعد. (قوله لزمه سقيه) بمعنى عدم ضمانه إن فعل والمشتري من أحدهما يحل محله. (قوله ثم البيع) أي المذكور في كلام المصنف وغيره كما مر. (قوله يصدق) بمعنى يعم ويشمل. (قوله ولا يلزم فيه) أي البيع المذكور أو الشرط المذكور. (قوله بعد التخلية) أي وبعد زمن يمكن فيه قطعه إن احتيج إليه. (قوله من تعليل يأتي) بقوله ولأنه لا علة بينهما. (قوله ويتصرف مشتريه) أي ما بدا صلاحه لا بقيد الإبقاء. (قوله من كل وجه) متعلق يتصرف. (قوله لقبضه بالتخلية) وإن شرط قطعه إن لم يبلغ أو أن الجذاذ على المعتمد كما تقدم وسيذكره. (قوله لأن ما شرط قطعه) أي تخيل للمرجوح. (قوله عدل إليه المصنف) أي في المناجاة كما يفيد لفظ التسميم لأنه ذكر المسألتين فيه كما يأتي وقد عدل عنها في أصل الروضة أيضاً لكنه لم يذكر مقابلاتها كما سيذكره الشارح فلا يقال إنه تم المسألة فيها واكتفى هنا بذكره الجديد عن المذهب المقيد للطرق لجريانها على القولين كما

(قول المتن ويكفي إن) وجهه أن اشتراط بدو صلاح الجميع فيه عسر على العباد وذلك لأن الباري سبحانه وتعالى من علينا بأن الثمار تطيب شيئاً فشيئاً فلو اشترط ذلك أدى إلى أن لا يباع شيء منها أو تباع الحبة بعد الحبة. (قول الشارح متحدة الجنس) قيل أشار إلى ذلك المؤلف بقوله بعضه ثم ظاهر كلامهم الاكتفاء بدوه في حبه أو سنبله فقط وفيه نظر. (قول المتن لزمه سقيه ثم قوله ويتصرف مشتريه) هذان أصلاً المسألة الجوائح الآتية قدما عليها فالأصل الأول مؤيد للقديم والأصل الثاني مؤيد للجديد. (قول الشارح لأن السقي من تمة التسليم إن) إيضاحه أن البائع كأنه التزم البقاء الذي استحققه المشتري بالنقل وهو لا يتم إلا بالسقي. (قول المتن ويتصرف إن) أي لأنه لما كان الثمر متروكاً إلى هذه جعلنا قبضه قبل تلك المدة بالتخلية لشبهه فيها بالعقار. وقال الإسوي: نعم لو باع الثمر بعد أن الجداد فقد تقدم في الكلام على القبض أن كلام الرافعي هناك يقتضي توقف قبضه على النقل وهو متجه. (قول المتن كبرد) قيل: يجوز أن يقرأ بتحريك الراء بالفتح أيضاً ثم في المثال إشارة إلى أن تكون تلك الجائحة سماوية فلو غصب أو سرق كان من ضمان المشتري قطعاً عند الأكثرين. (قول الشارح لقبضه) روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: أصيب رجل في عهد رسول الله عليه السلام في ثمار ابتاعها فكفر دينه فقال عليه السلام لغرمائه: خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك، ولأن التخلية كفت في جواز التصرف فلتكن كافية في نقل الضمان كما في العقار. (قول الشارح ولا فرق على القولين إن) لإخفاء أن الذي يشترط قطعه لا يكون قبضه إلا بالقطع والنقل وقد علل الجديد أولاً بأن القبض يحصل بالتخلية فكيف التوفيق بين هذا وذاك. (قول الشارح هذه الطرق) يريد بها أحد القولين وهي الأرجح والثانية من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع. (قول الشارح في البيع قبل بدو صلاح) أي وهو الآتي في قول المتن ولو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه إن

لا يجب السقي على البائع في هذه الحالة وقيل هو في شرط القطع من ضمان البائع قطعاً لأن ما شرط قطعه فقبضه بالقطع والنقل فقد تلف قبل القبض انتهى. والرافعي ذكر هذه الطرق في البيع قبل بدو صلاح وجريانها بعد بدوه ظاهر عدل إليه المصنف تمييزاً للمسألة ولو كان مشتري الثمر مالك الشجر

كان من ضمانه بلا خلاف لا نقطاع العلائق ولو تعيب بالجائحة فلا خيار له على الجديد ولو عرض المهلك قبل التخلية فالتالف من ضمان البائع فإن تلف الجميع انفسخ البيع أو البعض انفسخ فيه وفي الباقي قولاً تفرق الصفقة (فلو تعيب بترك البائع السقي فله) أى المشتري (الخيار) وإن قلنا بالجائحة من ضمانه لأن الشرع ألزم البائع التنمية بالسقي فالتعيب بتركه السقي انفسخ البيع قطعاً وقبل لا ينفسخ فى القديم

ذكره لأنه ليس فى كلامه هنا طرق وفى ذكر التميم مع العدول منافاة فتأمل . (قوله كان من ضمانه) أى ولا يلزم البائع السقى أيضاً بعد التخلية . (قوله بترك البائع السقى) أى المقبور له فإن انقطع ماء النهر مثلاً فلا خيار . (قوله الخيار) أى فوراً . (قوله انفسخ) أى إن لم يقصر المشتري بأن علم بالعيب المؤدى إلى التلف ولم ينفسخ وإلا فلا يغرم له البائع شيئاً على الأصح المعتمد . (قوله حتى هلك بالجائحة) أى بعد التخلية . (قوله وهذه المسألة) المشار إليها بقوله ولو بيع قبل إغخ مزيدة فى المنهاج على الروضة مذكورة فى أصلها الذى هو الشرح الكبير كما تقدم بقوله والرافعى إلى آخره وكان صواب العبارة أن يقول : وهذه المسألة مزيدة على أصل الروضة مذكورة فى الشرح إلا أن يراد بالروضة جملة لا ما اختصره النووي من كلام الرافعى فتأمل . (قوله ولو بيع) أى استقلالاً مع أصلها . (قوله بعد بدو إغخ) هو أولى من قوله المنهج ولو بعد إغخ لأن ما قبل البدو لا يحتاج شرط القطع فيه إلى عليه التلاحق . (قوله يغلب تلاحقه) يقينا أو ظناً . (قوله عند خوف) متعلق بقطع فليس من الصيغة ولو سكت عنه الشارح لكان أولى لأنه يجب فيه القطع من وقت العقد عملاً بالشرط . (قوله فيما يندر) الأولى فيما لا يغلب ليدخل المساوى والمشكوك فيه والمجهول حاله أخذاً مما مر لكنه راعى كلام المصنف بعد . (قوله بل يتخير المشتري) أى فوراً ابتداء على المعتمد فيهما ولا يتوقف على مراجعة البائع ولا على حاكم لأنه خيار عيب لنقص القيمة بالاختلاط حتى لو بادر بالفسخ نفذ فإن أجاز فكما بعد التخلية لكن اليد هنا للبائع . (قوله فإن سمح) أى مبادراً قبل فسخ المشتري ولو بغير لفظ هبة وهو تمليك لا إعراض لتعذر التمييز وبهذا فارق نعل الدابة والمجارة كما مر واعتذر الجهل للضرورة ولو تقارن الفسخ والسماح . قال شيخنا : يقدر السماح نظراً لبقاء العقد ، وقال غيره : يقدم الفسخ لأن السماح كالأجازة . (قوله وأصحهما فيه القولان) وأصح القولين عدم الانفساخ . (قوله وهو المشتري) هو المعتمد كضمان الجوائح . (قوله وفى ثالث اليد لهما) وعليه قال فى شرح الروض يقسم المتنازع فيه بينهما . وقال العزى : لكل تخليف الآخر . (فتعبيه) لو اشترى شجرة عليها ثمرة للبائع اشترط لصحة البيع شرط القطع إن غلب تلاحقها وإلا فلا وعلى كل إذا حصل اختلاط فكما مر فمن سمح أجبر صاحبه فإن تشاحا فسخ العقد

(قول المتن فلو تعيب) أى بعد التخلية لكن يجب تقييده بما إذا لم يشترط القطع وإلا فلا خيار ولا فسخ بالتلف . (قول الشارح لأن الشرع إغخ) يؤخذ من هذه العلة أن محل ثبوت الخيار إذا لم يشترط القطع وكذا يقال فى الانفساخ بترك السقى الآتى . (قول المتن فأولى) أى فيكون الخلاف هنا مرتباً على ذاك الخلاف وهذه المسألة حكى فيها الرافعى ثلاث طرق أظهرها أنها على القولين والثانية القطع بأنه من ضمان المشتري والثالثة من ضمان البائع وقد نبه عليها الشارح فى قوله والرافعى ذكر إغخ ثم لا يخفى أن كلام المصنف لا يفيد الطريقة الثالثة هنا بل ينافىها . (قول المتن لم يصح) أى لانتفاء القدرة على التسليم . (قول المتن ثمرة) الضمير يرجع للمشتري . (قول المتن بل يتخير المشتري) أى لأن الاختلاط أعظم ضرراً من إباق العبد كذا علل الرافعى وقضيته التحاقه بالعيوب فتعين الفورية . (قول الشارح والثانى ينفسخ إغخ) صححه الشيخ أبو إسحاق والقاضى أبو الطيب والغزالي والشاشي وابن أبى عصرون وغيرهم وكذا المصنف فى نكت الوسيط . قال الإسنى : ولم ينقل الرافعى ترجيح الأول سوى عن الوجيز ثم صرح برجحانه فى كتبه فتبعه النووي رحمه الله . (قول الشارح فإن توافقا إغخ) يريد أنه لا خيار للمشتري هنا بخلاف ما قبل التخلية كما سبق

فيضمنه البائع بالقيمة أو المثل (ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك) بالجائحة (فأولى بكونه من ضمان المشتري) مما لم يشترط قطعه بعد بدو الصلاح لتفريطه بترك القطع المشروط وهذه المسألة مزيدة على الروضة مذكورة فى أصلها كما تقدم (ولو بيع ثم أوزرع بعد بدو الصلاح) يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود (كتين وقتاء) وبطيخ (لم يصح) البيع (إلا) أن يشترط المشتري قطع ثمرة أو زرعه عند خوف الاختلاط فيصح البيع حينئذ ويصح فيما يندر تلاحقه البيع مطلقاً وبشرط القطع والتبعية فإن لم يتفق القطع فى الأول حتى اختلط فهو كالاختلاط فى الثانى وقد ذكره بقوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندر فيه) أى قبل التخلية (فالأظهر) أنه لا ينفسخ البيع بل يتخير المشتري بين الفسخ والإجازة والثانى ينفسخ لتعذر تسليم المبيع

وعلى الأول وهو يتخير المشتري قال (فإن سمح له البائع بما حدث سقط خياره فى الأصح) والثانى لا يسقط لما فى قبول المسموح به من المنة ولو حصل الاختلاط بعد التخلية فأحد الطريقين القطع بعدم الانفساخ وأصحهما فيه القولان فإن قلنا لا انفساخ فإن توافقا على شيء فذاك وإلا فالقول قول صاحب اليد فى قدر حق الآخر وهو المشتري أو البائع وجهان مبنيان على أن الجوائح من ضمان المشتري أو البائع وفى ثالث اليد لهما (ولا يصح بيع الحنطة فى سبلها

بصافية) من التبن (وهو المحاقلة ولا) بيع (الرطب على النخل بتمر وهو المزبنة) روى الشيخان عن جابر قال: نبي رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزبنة وفسرا بما ذكر والمعنى في البطلان فيهما عدم العلم بالمائلة وتزيد المحاقلة أن المقصود من المبيع فيها مستور بما ليس من صلاحه (ويروى خص

(فرع) الاختلاط في المثليات قبل القبض يقتضى الشيوخ فلا انفساخ وللمشتري الخيار إن لم يسمح له البائع والاختلاط في المتقومات يقتضى الانفساخ لمنعه الصحة ابتداء واليد للبائع قبل القبض كما مر. (قوله بصافية) ولا يغيرها كما مر لكن لا يسمى محاقلة وهي مأخوذة من الحقل بفتح الحاء وسكون القاف جمع حفلة وهي الساحة التي تزرع سميت بذلك لتعلقها بزرع في حفلة. (قوله ولا يبيع الرطب) ولو خرصا ومثله العنب. (قوله المزبنة) بيم مضمومة فزاي فموحدة بينهما ألف فنون من الزبن بسكون الموحدة وهو الدفع لتدافع العاقدين فيها بسبب الغبن. (قوله وفسرا) أى شرعا وقد علما مما مر وذكرنا هنا لأجل التسمية. (قوله العرايا) جمع عرية فعيلة بمعنى فاعلة أى عارية عن حكم بقية البستان بإعراء مالكة لها بإفرادها للأكل فلا مهياة على هذا أو بمعنى مفعولة من عراه إذا أنه لأن مالكةا يأتها ليأخذها وعلى هذا فلامها واو وأصلها عراو بواو ين كمساجد قلت أو لاهما همزة للاجتماع والثانية ياء لتطرفها ثم فتحت همزة فقلت الياء ألفا ثم قلبت همزة ياء لوقوعها بين ألفين فتسمية العقد بها مجاز على القولين. (قوله وهو) أى اصطلاحا والتذكير باعتبار الخبر. (قوله يبيع الرطب) أى الذى لم يتعلق به زكاة بأن خرص على مالكة أو لم يبلغ نصابا ولا بطل في الجميع لتحقق المفاضلة قاله شيخنا والوجه صحته في غير قدر الزكاة بقدره من الأجزاء كما صرحوا بمثله في الزكاة فراجع. والبسر كالرطب وليس الحصرم كالعنب لعدم بدو صلاحه. (قوله بتمر في الأرض) اعتمد شيخنا الرملى أن الأرض قيد خلافا لشيخ الإسلام في المنهج وغيره وفيه نظر ظاهر لأنه إن أريد كونه على الأرض حالة التسليم فهو لا يخالف شيخ الإسلام لا اعتبره كيلة فلا حاجة لاعتماد ولا تضعيف أو كونه عليها حالة العقد فلا معنى له لأنه يقطع ويكال في المجلس ووجود الرخصة لا يوجب اعتباره لوجود القياس فيها على أن المراد بالأرض ما ليس على الشجر لا حقيقة الأرض فالوجه كلام شيخ الإسلام وأما كون الرطب والعنب على الشجر فلا بد منه لأنه مسمى العرايا ولا فهو من الربا المحرم فتأمل وافهم. (قوله حشمة) بمهمل مفتوحة فمثلة ساكنة. (قوله الثمر بالتمر) بالمثلثة في الأول والفوقية في الثاني كما في شرح مسلم وقيل عكسه وهو صحيح. (قوله بجامع إغ) أشار إلى صحة القياس في الرخصة إذا وجد فيها معنى يخصها وليس وجود المعنى فيها موجبا للقياس كما فهمه بعضهم فلا يراد دعو الإبراد بالظهر. (قوله فيما دون خمسة أوسق) بقدر يزيد على تفاوت الكيلين فالخمس تقريب وقيل تحديد فإن زادت بطل في الكل ولا تفرق الصفقة. (قوله في صفقتين إغ) أشار إلى أن الصفقة هنا تعدد بتعدد البائع أو المشتري وكذا بتفصيل الثمن فبيع اثنين لاثنين يصح فيما دون عشرين وسقا، وفي الروضة عشرة أوسق ونسب إلى سبق القلم. (قوله والتخيلة في النخل) والعنب ولو غابا عن المجلس وقبضه بمضى الزم

(قول المتن بصافية) أى خالصة من التبن فيكون من قاعدة مد عجوة مع الاستار في الأولى أيضا ولو باع الشعر في سنبله بمحنة صافية جاز ويقبض المحنة بالنقل والشعر بالتخيلة ولو باع الزرع قبل ظهور الحب بالحب جاز لأنه حشيش غير مطعوم. (قول الشارح وفسرا بما ذكر) قال الرافعي: فإن كان التفسير من النبي ﷺ فذاك وإن كان من الراوى فهو أعرف من غيره. (قول الشارح عدم العلم بالمائلة إغ) أما عدم العلم في الأولى فظاهر وأما في الثانية فلأن المائلة إنما تعتبر حال الجفاف. (قول الشارح نبي عن بيع الثمر بالتمر) الأولى بالثاء المثلثة والثانية بالثناة وقوله بخرصها يجوز فيه الفتح والكسر والفتح أشهر وعلى كل فالمراد به الخروص قال ذلك كله في شرح مسلم. (قول الشارح في أظهر قولي) والقول الثاني يجوز في خمسة أيضا وأما أكثر منها فلا يجوز قطعا بل هو مزبنة. (قول الشارح وقيل كيبه لرجل) ليعلم أن الذى سلف أن الصفقة تعدد بتعدد البائع قطعا وتعدد المشتري على الأصح وهذا عكس ذاك ووجهه أن الرطب هنا هو المقصود

في العرايا وهو يبيع الرطب على النخل بتمر في الأرض أو العنب في الشجر بزيب) روى الشيخان عن سهل بن أبي حشمة أن رسول الله ﷺ نبي عن بيع الثمر بالتمر وروى في العرايا أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطبا وقيس العنب على الرطب بجامع أن كلا منهما زكوى يمكن خرصه ويدخر يابسه (فيما دون خمسة أوسق) بتقدير الجفاف بمثله فيباع مثلا رطب مخلات عليها بجيء منه جافا أربعة أوسق خرصا بأربعة أوسق تمرا. روى الشيخان عن أنى هريرة أن النبي ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شك داود ابن الحصين أحد رواة فاخذ الشافعي بالأقل في أظهر قولييه وتقدم في زكاة النبات أن الخمسة ألف وسنائة رطل بغدادية وهي ثلاثمائة صاع (ولو زاد) على ما دونها (في صفقتين) كل منهما دونها (جواز) وكذا لو باع في صفقة لرجلين يخص كل منهما دونها ولو باع رجلان لرجل فهو كبيع رجل لرجلين وقيل كيبه لرجل (ويشترط التقابض) في المجلس (بتسليم الثمر كيلا والتخيلة في النخل) وسكت عن شرط المائلة للعلم به

فإن أكل الرطب فذلك وإن جفف وظهر تفاوت بينه وبين الثمر فإن كان قدر ما يقع بين الكيلين لم يضر وإن كان أكثر فالعقد باطل (والأظهر أنه لا يجوز) أى بيع مثل العرايا (في سائر الثمار) كالجزر واللوز والمشمش ونحوها مما يدخر لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يتأتى الحرص فيها والثاني يمنع ذلك

ويقيسها على الرطب كما قيس على العنب (و) الأظهر (أنه) أى بيع العرايا (لا يختص بالفقراء) لإطلاق الأحاديث فيه والثاني يختص بهم لما روى عن زيد بن ثابت أن رجلاً محتاجين من الأنصار شكروا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يأتي ولا نقد بأيديهم يتنازعون به رطباً يأكلونه مع الناس وعندهم فضل قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتبايعوا العرايا بخرصها من التمر ذكره الشافعي في الأم بغير إسناد ورواه البيهقي في المعرفة بإسناد منقطع وأجيب بأن هذا حكمته الشرعية ثم قد يعم الحكم كالأمر بالاضطباع في الطواف .

[بإختلاف المتبايعين]

(إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن) كائنه أو تسعين (أو صفته) كصحاح أو مكسرة (أو الأجل) بأن أثبت المشتري ونفاه البائع (أو قدره) كشهرو شهرين (أو قدر المبيع) كهذا العبد وقال

(قوله فإن أكل إلخ) وله تركه ليعتبر خلافاً للإمام أحمد رحمه الله تعالى . (قوله يمنع ذلك) ورد بأن منع الحرص لا قائل به ويبيع بلا حرص لا قائل به فراجع . وزاد الشارح لفظ مثل لأنه لا يسمى عرايا . (قوله ولا نقد بأيديهم) فالفقير هنا من لا نقد بيده . (قوله حكمته الشرعية) وفي نسخة حكمة المشروعية والمراد أنها لا تخصص الحكم كما في الرمل وما ورد مما يؤهم التخصيص يحمل على ما ذكر أو هو ضعيف .

[باب كيفية اختلاف المتبايعين في كيفية العقد]

(قوله إذا اتفقا) وكذا لو اختلفا في صحة العقد وثبت باليمين كما يأتي ولكن فيه خلاف وكالبيع بقية العقود ولو جائزة أى غير محضة . (قول كقدر الثمن) أو المبيع بنفسه أو فيما دخل تبعاً نعم إن لم ينفرد التابع بعقد كولد أو تأخير اختلاف في زمن وجوده قبل العقد أو بعده صدق البائع . (قوله أو تسعين) أو بمعنى الواو وذكرها دون الواو لدفع توهم أن الثمن المجموع وكذا ما بعده . (قوله أو صفته) مما يصح شرطه كرهن ولو بنحو مزج وكفيل وكتابة . (قوله أو مكسرة) بأن قطعت بالمقراض أجزاء معلومة لأجل شراء الحاجات والأشياء الصغيرة أما نحو أرباع القروش فهي نقود صحيحة وأما نحو المقاصيص والذهب المشعور أو المكسر فالعقد بها باطل للجهل بقيمتها . (قوله أو الأجل) فهو من عطف الخاص كما علم . (قوله أو قدر المبيع) هي مانعة جمع فيخرج ما لو اختلفا في قدر المبيع والثمن معاً فلا تحالف فيه بل يحلف كل منهما على نفى دعوى الآخر ويطل العقد قاله شيخنا . (قوله ولا يئنه) أى يعمل بها فيخرج ما لو أرتبا بتاريخين فيعمل بهما ويسلم مدعى المشتري له بيبته ويترك مدعى البائع في يده لأن المشتري ينكره إن لم يكن قبضه وإلا فله التصرف فيه لا بوطء للضرورة . (قوله تحالفاً) أى عند الحاكم نعم إن اختلفا في شيء مما ذكر بعد الإقالة أو بعد فسخ قبل القبض كما قاله العلامة ابن عبد الحق لا بعد القبض خلافاً للعبادى وعلى الأول يحمل ما في النهج بدليل قرنه بالإقالة فلا تحالف بل يحلف كل لأنه مدعى عليه في النفي والإثبات معاً فسقط ما للسبكي هنا فإن نكل أحدهما قضى للآخر وإن نكل تركا . (قوله على نفى إلخ) ولا يكفي الحصر نحو ما بيعت إلا بكذا لأنه لا يكتفى باللوازم في الإيمان . (قوله ويبدأ بالبائع) كما قطع به بعضهم لأن المبيع معين وفي عكسه يبدأ بالمشتري لقوة جانب كل منهما ببقاء عوضه له بعد الفسخ فإن كانا معينين أو في الذمة تساوى في اختيار الحاكم . (قوله وفي قول يتساوىان) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وبما السلم والزواج والمهر والسيد في الكتابة . (قوله وفي قول يتساوىان) هو مخرج من النص بالتخير في الدعوى وبما

ومحل الحرص وهو تخمين وقد دخل في ملكه . (قول المتن بالفقراء) المراد بهم من لا نقد بأيديهم وإن كانوا أغنياء بغيره

[باب اختلاف المتبايعين]

(قول المتن على صحة البيع) اقتصر عليه لأجل الترجمة وإلا فلا يختص ذلك بالبيع بل بسائر عقود المعارضات كذلك ثم عبارته يرد عليها ما لو اختلفا في عين المبيع والثمن معاً فإنه لا تحالف والعبارة صادقة . (قول المتن كفيته) خرج ما لو اختلفا فيه نفسه كأن قال بيعت فقال بل وهبت كما سيأتي آخر الباب . (قول المتن أو صفته) أى جنسه . (قول المتن أو قدر المبيع) أى أو جنسه أو صفته . (قول المتن وفي قول بالمشتري) لأنه نص في الصداق على البداءة بالزوج وهو كالمشتري ولقوة جانبه يكون المبيع في ملكه . (قول المتن وفي قول يتساوىان) لأن كلا منهما مدعى عليه فلا ترجيح . (قول المتن فيتخير الحاكم) أى كالتواضع عينا في يد هاتين الحاكم يبدأ بمن شاء منهما . (قول المتن وقيل يقرع) أى كالأول جاء معاً إلى مجلسه وقوله وقيل يقرع عطف على قوله فيتخير

المشتري والثوب (ولا يئنه) لأحدهما (تحالفاً فيحلف كل) منهما (على نفى قول صاحبه وإثبات قوله ويبدأ بالبائع) وفي قول بالمشتري وفي قول يتساوىان) وعلى هذا (ليتخير الحاكم) فيمن يبدأ به منهما (وقيل يقرع) بينهما فيبدأ بمن خرجت قرعته والخلاف جميعه في الاستحباب دون الاشتراط

(والصحيح أنه يكفى كل واحد منهما (عين تجمع نفيا وإثباتا ويقدم النفي فيقول) البائع في قدر الثمن مثلا والله (ما بعث بكذا ولقد بعث بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا هذه عبارة التبيه وعدل إليها عن قول المحرر كالشرح وإنما بعث بكذا لأنه لا حاجة إلى

الحصر بعد النفي ومقابل الصحيح أنه لا بد من عين للنفي وعين للإثبات فيحلف البائع على النفي ثم المشتري عليه ثم البائع على الإثبات ثم المشتري عليه كما ذكره في الوجيز والوسيط (وإذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بل إن تراضيا) بما قاله أحدهما فظاهر بقاء العقد بذلك (والا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاكم) أى لكل منهم الفسخ (وقيل إنما يفسخ الحاكم) ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتحالف (ثم) بعد الفسخ أو الانفساخ (على المشتري رد المبيع) إن كان باقيا في ملكه فإن كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو مات لزمه قيمته وهى قيمة يوم التلف وما فى معناه من المبيع أو غيره (فى أظهر الأقوال) والثانى قيمة يوم القبض لأنه يوم دخوله فى ضمانه الثالث أقل القيمتين يوم العقد ويوم القبض لحدوث الزيادة فى ملك المشتري على الأول ولما تقدم فى الثانى والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف وقوله الأقوال تبع

ذكر علم أنه كان الأولى للمصنف التعبير بالنص أو بالمذهب . (قوله إنه يكفى إلخ) فيندب يمينان على الكيفية الآتية ويجوز تواليهما هنا . (قوله ويقدم) عطف على يكفى فيه الوجهان . (قوله لا حاجة إلخ) أى من حيث اللزوم وإلا فهو تأكيد فلا بد من ذكره . (قوله ومقابل الصحيح) فى الاكتفاء باليمين وسكت عن مقابله فى التقديم كما فى الروضة لعدم ذكره له هنا ولا يخفى أن الحلف هنا على البت فى النفي والإثبات إلا فى نحو الوارث . (قوله فيحلف البائع إلخ) ظاهره أنه لا يكفى بالتوالى هنا فليراجع . (قوله إن تراضيا) أو رضى أحدهما بدفع ما ادعاه الآخر ويجوز على القبول وليس لهما بعد التراضى العود للفسخ . (قوله أى لكل منهما الفسخ) وإن لم ترض البقية كالكتابة على المعتمد ولكل قبل الفسخ لأنه على التراخى أن يتصرف فيما فى يده ولو بالوطء والفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا إن فسخته الحاكم أو هما أو الصادق منهما وإلا فظاهر اقفط ولا آخر إنشاء فسخ بعده . (قوله ثم بعد الفسخ) أو الانفساخ على القولين . (قوله على المشتري رد المبيع) ومؤنته عليه نعم إن قالأأقررنا العقد فلا رد . (قوله باقيا فى ملكه) أى بلا مانع وإلا فله الصبر لزواله وله بعد الفسخ فى الآبق أخذ القيمة للحيلولة وفى المهر ون المكاتب كتابة صحيحة أخذ القيمة للفيصولة وفى المؤجر أجرة المثل بعد الفسخ ولا ينزعه من المستأجر ولا يطالب بالمسمى . (قوله لزمه قيمته) إن تلف كله وكان متقوما ومثله إن كان مثليا وفى تلف بعضه يرد بدل ما تلف مع الثانى بالرضا . (قوله أوجه) هو الرجوع . (قوله رده مع أرشه) ومع زيادته التصلة مطلقا والمنفصلة إن حدثت بعد الفسخ وعليه مؤنة رده كما مر . قال السبكي : واعتذر الحكم هنا للفظ لم لعدم تعيينه . (قوله وهو ما نقص من قيمته) قال شيخنا الرملى : إن لم يكن له مقدر ولا أقيم قدره كيد العبد كما فى الجاني والمعتبر فى النقص عن قيمة يوم العيب بخلاف ما مر فى البيع من اعتبار أقل القيم لأن اعتبار القيمة هناك لمعرفة قدر النقص والسبب مغرومه بخلافه هنا واعتمد شيخنا الرملى أن ما هنا كالبيع وفيه نظر واضح فراجع . (قوله المشهور وجوب المثل) هو المعتمد . (قوله ولاختلاف وارثهما كهما) وكذلك اختلاف موكلهما وولييهما من أب

(قول المتن والصحيح أنه يكفى إلخ) أى لأن منفى أحدهما فى ضمن مثبتة فجاز التعرض فى اليمين الواحدة للنفي والإثبات ولأنه أقرب إلى فصل الخصومة ثم قضية العبارة جواز العدول إلى اليمينين . (قول المتن ويقدم النفي) لأن الأصل يمين المدعى عليه . (قول الشارح ومقابل الصحيح إلخ) وجهه أن كلا منهما مدع ومدعى عليه . (قول الشارح ثم البائع عليه) قال الإسئوى : لا حاجة إليه بعد حلفهما على النفي بل يكفى بذلك وعبارته يحلف أحدهما على النفي ثم تعرض اليمين على الآخر فإن حلف على النفي اكتفينا بذلك وإن نكل حلف الأول يمين الإثبات وقضى له وإن نكل الأول عن النفي حلف الآخر على النفي والإثبات وإن نكلا جميعا توقفتا . (قول المتن فالصحيح إلخ) لأن غاية اليمينين أن يكونا كاليمينتين المتعارضتين . (قول المتن وقيل إنما يفسخه الحاكم) لأنه فسخ مجتهد فيه كالعنة ولأننا لا نعلم الظالم منهما وتفويض الفسخ إلى الظالم بعيد . (قول الشارح ومقابل الصحيح إلخ) أى كما يفسخ النكاح بعد اللعان . (قول المتن ثم على المشتري رد المبيع) والمؤنة . (قول المتن فإن كان وقفه إلخ) فيه إشارة إلى جواز الفسخ بعد التلف وإلى أنه لا فرق بين التلف الحسى والشرعى . (قول المتن قيمة يوم التلف) قال السبكي : لأن الفسخ يرفع العقد من حينه وقبل التلف لم يتعلق للبائع حق . (قول الشارح لحدوث الزيادة إلخ) كأن مراده من هذا ما قال غيره لأنها إن كانت يوم القبض أقل فالزيادة حدثت فى ملك المشتري وإن كانت يوم القبض أقل فهو يوم دخوله فى ضمانه . (قول الشارح على الأول) يرجع إلى قوله يوم العقد . (قول الشارح والرابع) وجه ذلك بأن يده ضامنة كالمستام والمقبوض بعقد فاسد . (قول المتن كهما) لأنها يمين فى المال فكانت كاليمين فى دعوى المال

فى المحرروى الروضة كأصلها فى القيمة المعبرة أوجه وقال الإمام أقوال (وإن تعيب رده مع أرشه) وهو ما نقص من قيمته كما يضمن كله بقيمته ولو كان مثليا فوجهان أصحهما فى الحاوى وجوب القيمة أيضا وفى المطلب المشهور وجوب المثل (واختلاف وارثهما كهما) أى كاختلافهما فيما تقدم

فيحلف الوارث لقيامه مقام

المورث (ولو قال بحكه

بكذا لقال بل وهتبه فلا

تحالف) إذ لم يتفقا على عقد

(بل يحلف كل على نفى

دعوى الآخر فإذا حلفا

رده مدعى الهبة بزوائده

أى لزمه ذلك (ولو ادعى

صحة البيع والآخر

فساده) كأن ادعى اشتاله

على شرط مفسد (فالأصح

تصديق مدعى الصحة

ييمينه) لأن الظاهر معه

والثاني تصديق مدعى

الفساد يمينه لأن الأصل

عدم العقد الصحيح (ولو

اشتري عبدا) وقبضه

(فجاء بعدد معيب ليرده

فقال البائع ليس هذا المبيع

صدق البائع يمينه لأن

الأصل مضى العقد على

السلامة (وإذا مثله في

السلم) وهو أن يقبض

المسلم المؤدى عن المسلم فيه

ثم يأتي بمعيب فيقول المسلم

إليه ليس هذا المقبوض

(يصدق المسلم في الأصح)

يمينه أن هذا هو المقبوض

لأن الأصل بقاء شغل ذمة

المسلم إليه والثاني يصدق

المسلم إليه يمينه كالبائع

ويجوز الوجهان في الثمن في

الذمة إذا قبض البائع المؤدى

عنه ثم جاء بمعيب هل يصدق

هو أو المشتري باليمين .

[باب في معاملة العبد]

ومثله الأمة (العبد إن

لم يؤذن له في التجارة

أوجد أو وصى أو قيم أو حاكم أو سيد الرقيق وكذا اختلاف واحد من المذكورين مع واحد منهم ويتنظم من ذلك صور كثيرة تزيد على المائة فتأمل^(١). (قوله على عقد) أى معين بخلاف البيع كما مر. (قوله بزوائده) ولو منفصلة أو من غير عين المبيع نحو كسب العبد فإن تلفت لزمه بدلها كالبيع ولا أجره لها لو استعملها لاتفاقهما على عدمها وقياسه أنه لا يرجع بما أنفق عليه قالوا وإنما وجب ردها مع اتفاقهما أنها لمدعى الهبة بدعواهما لأنه لما سقطت دعواهما رجع إلى أصل استصحاب الملك. (فروع) قال شيخنا الرملى كابن حجر: لو اشترى شجرا واستغله سنين ثم طالبه البائع بالثمن فأنكر الشراء حلفه عليه ثم رد المبيع ولا يغرمه البائع ما استغله لا اعتراضه له بالملك وإنما يدعى الثمن وقد تعذر بحلفه للبائع حيث قد فسخ المبيع الذى اعترف به وفارق ما فى المتن بأنه هنا انتقل ملكه من غير أن يوجد رافع يزعمه أنه فأنظره وحرره. (قوله فساد) كعدم الرؤية أو لصبا أو جنون وأمكن صدق مدعى الصحة ومنه دعوى الزوج أن العقد بولى وشهود مع إنكارها ذلك وكذا دعوى المرتهن أنه إنما أذن بشرط رهن الثمن وإنكار الراهن ذلك وكذا دعوى المكاتب تعدد التجنوم في العقد وإنكار السيد ذلك فيصدق مدعى الصحة في جميع ذلك. (قوله لأن الأصل عدم العقد الصحيح) ورجح الأول باعتضاده بأن الأصل عدم الفساد. (تفصيله) قد يصدق مدعى الفساد في مسائل كما لو اختلفا هل وقع الصلح على إنكار أو إقرار لأن الإنكار أقوى لموافقة لأصل العدم وكذا لو اختلفا في بيع ذراع من أرض فادعى البائع تعينه ليبيط البيع فيصدق لأنه أعلم بإرادته وكذا لو ادعى السيد صباه أو جنونه حال الكتابة وأمكن وأنكر العبد فيصدق السيد. (قوله عبدا) أى معينا في العقد أو في المجلس أو في زمن خيار الشرط لأنه كالتوابع في العقد. (قوله صدق البائع) وكذا كل معين في ملكه. (قوله ويجوز الوجهان في الثمن) كإثبات الذمة وكالثمن كل ما في الذمة. (فروع) اشترى مقدارا وادعى نقصه كيلا أو غيره فإن كان بقدر التفاوت بين الكيلين مثلا صدق ولا فلا فإن كان بعد تلفه صدق البائع مطلقا ولو صب البائع المبيع في ظرف المشتري فوجد فيه فأرة ميتة وادعى البائع أنها كانت في ظرف المشتري وخالفه المشتري فالمصدق البائع ولو اختلفا في ذكر البذل فالمصدق الأخذ في دفع الدين ولو فيما زاد على قدر دينه على ما قاله شيخنا الرملى.

[باب في معاملة العبد]

ولو قال الرقيق لكان أولى ولما احتاج لقوله ومثله الأمة ولعله لموافقة المصنف مع أن ابن حزم ادعى شمول لفظ العبد لهما وتأخير هذا الباب عما قبله لعدم تأتى التحالف فيه في الوارث للعبد والولى والوكيل أنسب من تقديمه نظرا لوجود التحالف في العبد وأنسب من ذكره عقب القراض نظرا للربح فيه وغير ذلك فتأمل. (قوله العبد) أى الذى يصح تصرفه لو كان حرا وتصرفات الرقيق مطلقا على ثلاثة أقسام ما لا ينفذ وإن أذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ وإن منعه السيد كالعبادات والطلاق والخلع وقبول الهبة والوصية ويدخل في ملك السيد قهر اعليه وما يتوقف على إذنه غالبا وهذا ثلاثة أنواع من حيث التعلق فما وجب بغير رضا مستحقه يتعلق برقبته سواء أذن فيه السيد أو لا كجناية وتلاف مال ومنه ما لو تباع رقيقان بمال سيد هما بلا إذن ومنه معاملته لغير كامل كصبي لأن رضاه هنا كعدمه وما وجب برضا مستحقه الكامل يتعلق بذمته فقط

ثم الحكم كذلك ولو لم يسبق للمورثين اختلاف. (قول الشارح فيحلف الوارث) في الإثبات على البت وفي النفى على نفى العلم. (قول المتن بزوائده) أى المتصلة والمنفصلة. (قول المتن صحة البيع) مثله غيره من عقود المعاوضات. (قول المتن تصديق مدعى الصحة) من صور ذلك أن يقول بعثك بألف فيقول بل بزق خمر ونحو ذلك. قال القاضي: إذا صدقنا البائع لا يمكننا قبول قوله في الثمن بل يحبس المشتري حتى يبين ما يكون ثمننا فإن وافق البائع فيما بينه وإلا تحالفا.

[باب العبد إن لم يؤذن له]

(قول الشارح لأنه محجور عليه إلخ) علل أيضا بأنه لو صح لم يثبت الملك لأنه ليس أهلا له ولا لسيده

إن لم يأذن فيه السيد وإلا تعلق بها وبكسبه وتجارته . (قوله لا يصح شراؤه) وكذا غيره من التصرفات ولو في غير المال كالاختصاص ومن قيد بالمالية نظر للأغلب أو مراده العقود التي توجد في المال والمراد شراء معين ولو لغير التجارة فاحتاج إلى تقييد بغير الإذن نعم بحث الأذرع صحة شرائه ما تمس حاجته إليه كنفقته عند امتناع سيده عنها وتعذر مراجعة حاكم أو لغية سيده أو غيبته عن سيده مع تعذر ما ذكر أو إذنه في حج أو غزو مع سكوته عنها . قال شيخنا : وعلى هذا هل يصح ولو بعين مال سيده أو في ذمته فقط وهل يتعلق بكسبه أيضا حرره . (قوله بغير إذن) مستدرك أو لأنه لا يلزم من نفى عموم الأهل في التجارة نفى خصوصه في فرد تأمل . (قوله سيده) أى الكامل أو وليه وإن تعدد فلا بد في المشترك من إذن جميع الشركاء وإن كان التصرف لواحد منهم وفى المهايأة يعتبر إذن صاحب النوبة والمبعض فى نوبته كالحر وفى غيرها كالرقيق إن تصرف لغيره فإن تصرف لنفسه بما له صح ولو فى نوبة السيد بغير إذن ورقيق المبعض مثله كما قاله العلامة الطبرلاوى . (قوله وقطع إلخ) فكان الأولى التعبير بالمذهب جريا على اصطلاحه . (قوله ويسترده إلخ) أى يجب رده على مالكة وإن لم يطل رده فمؤنة الرد على من العين فى يده وتعلق بذمة العبد على القاعدة . (قوله بدمته) أى إن كان التصرف مع رشيد وإلا فبرقبته ولا يضمن السيد بإقراره العين فى يد العبد لرضا المالك وبهذا فارقت اللقطة . (قوله بعد العتق) أى لجميعه على المعتمد وما فى المنهج مرجوح وإن تبعه ابن حجر عليه . (قوله وله مطالبة العبد بعد العتق) وإذا غرم لا يرجع على سيده ولو ردها العبد برىء السيد . (قوله وإن أذن) بالبناء للفاعل والأقرب إلى كلامه السابق بناؤه للمفعول والفاعل معلوم . (قوله بحسب) بفتح السين أى بقدر الإذن ولا يحتاج العبد إلى قبول لأنه استخدام . (قوله فى نوع) أو زمن أو محل أو قدر فلو دفع له مالا وقال اجعله رأس مالك وتصرف جاز له الشراء ولو بأكثر منه معينا وفى الذمة وإن قال له انجر فيه لم يزد عليه وله الشراء بعينه وفى الذمة بقدره فلو تلف قبل دفعه للبائع انفسخ العقد فى المعين وثبت للبائع الخيار فيما فى الذمة إن لم يوف له السيد . (قوله وتوابعها) مرادف لما قبله . (قوله فى العهدة) أى الناشئة عن المعاملة لا عن نحو غضب وسرقة . (قوله وليس له النكاح) فلا يزوج عبيد التجارة ولا يتزوج فهى أولى من عبارة المحرر ولا يؤجر نفسه ولا يعيرها بالأولى إلا بإذن فيها صريح أو ضمنى كأن لزمه مؤن نكاح بإذن وضمنان به فله إيجار نفسه لذلك ولو لم يكن مأذونا ويؤجر وما بعده من الأفعال مرفوعة استثناء أو منصوبة من عطف مصدر مؤول على صريح ولا يوكل أجنبيا إلا فى معين كعبد التجارة وإلا فيما عجز عنه . (قوله ولا يأذن لعبد فى التجارة) خرج بها شراء معين ولو للتجارة فيصح . (قوله فإن أذن له السيد فيه جاز) أى إذا أذن

لا يصح شراؤه بغير إذن سيده فى الأصح) لأنه محجور عليه لحق السيد والثانى يصح لتعلق الثمن بالذمة ولا حجر للسيد فيها وقطع بعضهم بالأول (ويسترده) أى المبيع على الأول (البائع سواء كان فى يد العبد أو) يد (سيده) لأنه لم يخرج عن ملكه (فإن تلف فى يده) أى فى يد العبد (تعلق الضمان بدمته) فيطالب به بعد العتق (أو فى يد السيد للبايع تضمينه) لوضع يده (وله مطالبة العبد) أيضا لذلك لكن (بعد العتق واقتراضه كشرائه) فى جميع ما تقدم (وإن أذن له فى التجارة تصرف بحسب الإذن فإن أذن له فى نوع لم يتجاوز) فيبيع فيه ويشترى ويستفيد بالإذن فيها ما هو من لوازمها وتوابعها كالنشر والطب وحمل المتاع إلى الحانوت والرد بالعيب والمخاصمة فى العهدة (وليس له) بالإذن فيها (النكاح) لأنها لا تتناوله (ولا يؤجر نفسه) وله أن يؤجر مال التجارة كعبيدها وثيابها ودوابها (ولا يأذن لعبد فى التجارة) فإن أذن له السيد فيه جاز وإضافة عبد التجارة إليه لتصرفه فيه

بعوض فى ذمته لعدم رضاه ولا فى ذمة العبد لما فيه من حصول أحد العوضين لغير من يلزمه الآخر . (قول الشارح والثانى يصح) اختاره السبكي قياسا على المفلس قال لأننا نقول إن تعلق المال بدمته عيب بخلاف أى حنيفة فإنه قال بذلك والعجب أنه مع ذلك صحح شراؤه قال : ومن قال بصحة قبول الهبة والوصية يلزمه أن يقول هنا بالصحة ثم هذا الوجه نسب للجمهور والظاهر على هذا الوجه أن شراءه يقع للسيد . (قول الشارح ولا حجر للسيد إلخ) ولذا قال الإمام : لا احتكام للسادات على ذم عبيدهم ولا يملكون إلزام ذمهم مالا حتى لو أجبره على الضمان لم يصح وإن كان محل الديون التى تلزم بالإذن الكسب وهو ملك السيد لأنه لا استقلال ما لم يتحقق التعلق بالذم . (قول المتن بعد العتق) لا قبله لأنه معسر . (قول المتن كشرائه) أى لأنه معاوضة مالية بخلاف النكاح فإنه لا يصح جزما . (قول المتن تصرف) بالإجماع . (قول المتن فإن أذن إلخ) يستفاد من التعبير بأن أن تعيين النوع ليس بشرط لأنها تستعمل فيما قد يقع وقد لا يقع بخلاف إذا . (قول المتن النكاح) عبارة المحرر أن ينكح عدل عنها ليفيد عدم إنكاحه لعبيد التجارة بخلاف ينكح فإنه قاصر على عموم هنا سواء كانت الياء مضمومة أو مفتوحة . (قول المتن ولا يؤجر)

(ولا يتصدق) ولا ينفق على نفسه من مال التجارة لأنه ملك السيد (ولا يعامل سيده) يباع وشراء لأن تصرفه لسيدته بخلاف المكاتب (ولا ينزل بإيقافه) فله التصرف في البلد الذي أبقي إليه إلا إذا خص السيد الإذن بهذا البلد (ولا يصير العبد مأذوناً له بسكوت سيده على تصرفه) وإنما يصير

مأذوناً باللفظ الدال على ذلك (ويقبل إقراره) أى المأذون (بديون المعاملة) وتؤدي بما سيأتي ذكره وأعداد المصنف المسألة في باب الإقرار في تقسيم (ومن عرف رقبه لم يعامله) أى لم يجز له أن يعامله (حتى يعلم الإذن) له (بسماع سيده أو بينة أو شيوخ بين الناس) حفظاً لماله (ولى الشيوخ وجهه) أنه لا يكفي في جواز معاملته لأنه قد ينشأ عن غير أصل (ولا يكفي قول العبد) أنا مأذون لأنه منهم في ذلك (فإن باع مأذون له) سلعة مما في يده (وقبض الثمن فخلف في يده فخرجت السلعة مستحقة) للغير (رجع المشتري ببذلها) أى بدل ثمنها في الروضة كأصلها واخرى ببذله أى الثمن (على العبد) لأنه المباشر للعقد (وله مطالبة السيد أيضاً) لأن انعقد له فكانت البائع والقابض للثمن (وقيل لا) يطالبه لأنه بالإذن للعبد أعطاه استقلالاً (وقيل إن كان في يد العبد وفاء فلا يطالب السيد لحصول الغرض بما في يده وإلا يطالب (ولو اشترى) المأذون (سلعة ففي مطالبة السيد بثمنها

السيد لعبد التجارة أن يأذن في التجارة لعبد اشتراه العبد من مال التجارة جاز فالضمير في فيه راجع للإذن خلافاً لمن زعم غير ذلك فتأمل. (قوله ولا يتصدق) ولو بلمعة من نفقته إلا فيما يعلم رضا السيد به. (قوله ولا ينفق على نفسه من مال التجارة) ولو من كسب أيضاً إلا لضرورة ولا يقتض على السيد لنفقته إلا إن تعذر مال التجارة وخرج بنفسه عبدة التجارة فينفق عليهم لأنها من توابعها. (قوله ولا يعامل سيده) وإن كان السيد وكيلاً عن الغير بمال الغير أخذاً بالعلة الآتية بقوله فكانت البائع والعلة الأخرى للغالب ولا يعامل وكيل سيده بمال سيده ولا مأذوناً آخر لسيدته كذلك ولا يتجر في إكسابه بنحو احتطاب أو قبول وصية أو هبة ولا يبيع نسيئة بخلاف الشراء بها ولا يبيع بدون ثمن المثل وإن لم يدفع له مالا وله البيع بالعرض كعامل القراض ولا يسافر ولا يسلم مبيعاً قبل قبض ثمنه ولا يشتري من يعتق على سيده فإن أذن له فيه صح وعق إن لم يكن على العبد دين أو كان السيد موسراً. (قوله ولا ينزل بإيقافه) وله التصرف في البلد الذي أبقي إليه وهل يتقيد بنقد البلد المأذون فيه وبثمن المثل فيه راجعه، ولا ينزل باستيلاء السيد له لو كان أمة ولا يجنون منه أو من سيده أو إغماء كذلك ولا يعزل نفسه لأنه استخدام وينزل بإجازة سيده له وبكاتبته ولو فاسدة وبزوال ملك سيده عنه. (قوله ولا يصير العبد) أى غير المأذون له وكان حق الشارح ذكر ذلك. (قوله بسكوت سيده) ولا بقوله لا أمنعك من التصرف وإن اشتراه مع مال التجارة. (قوله وأعاد الخ) جواب عن أن يكون مكرراً. (قوله ومن عرف) أى ظن ولو بقول العبد والمراد بالعبد الشخص دفعاً لتحصيل الحاصل أو المراد العبد في الواقع وخرج بذلك مجهول الرق ومثله مجهول السفه لأن الأصل الكمال. (قوله حتى يعلم) ولو بالظن أخذاً بما بعده ومنه أن يسمع سيده يقول أذنت لك أو فلان أو لعبدى في التجارة والمراد بالينة عدلان وكذا عدل ولو رواية أو فاسقاً اعتقد صدقه. (قوله حفظاً لماله) فله بعد المعاملة أن لا يسلمه الثمن حتى يثبت الإذن له وإن صدق. (قوله ولا يكفي قول العبد الخ) وإن اعتقد صدقه ويعتمد قول العبد أنا محجور على أو غير مأذون لي وإن كذبه سيده وليس للعبد أن يدعى على سيده أنه أذن له إلا إن اشترى شيئاً وطالبه البائع بثمنه وأنكر السيد وللعبد تخليفه أيضاً وله بعد حلفه أن يدعى عليه مرة أخرى رجاء أن يقر فيغرمه البائع الثمن. (قوله في يده) ليس قيده. (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف نعم إن أريد البذل المقابل لم يحتج حيث لا اعتراض ولا إلى تأويل فتأمل. (قوله وله مطالبة السيد) ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر كما مر بخلاف الوكيل وعامل القراض إذا غرما بعد العزل نعم لا يطالب السيد في العقد الفاسد لأن الإذن لا يتناوله فيتعلق بذمة العبد فقط وعلم من الخلاف أنه لو أخذ السيد المال من العبد طوالب جزماً. (قوله ولا ذمة سيده) وإن باع العبد أو أعتقه نعم لو سام العبد سلعة بإذن سيده فخلت تعلقت بذمتها معاً على المعتمد خلافاً للإمام وليس من كسب العبد مهر المأذونة بخلاف مهر إماء التجارة ولا يلزم العبد الكسب لما تعلق به كالفلس. (قوله من مال التجارة) فيمنع على السيد التصرف فيه بغير إذن العبد أو الغرماء فإن أتلفه غرم الأقل من قدره والدين ولو أذن العبد صح وتعلق

بالفتح والضم. (قول المتن ويقبل إقراره) أى ولو لأبعاضه. (قول المتن ومن عرف رقبه) خرج مجهول الرق والحرية فتجوز معاملته. (قول المتن حتى يعلم) أراد به ما يشمل الظن بقرينة المعطوف على السماع من السيد ففيه جمع بين الحقيقة والحجاز. (قول الشارح لأنه قد ينشأ الخ) أجيب بأن تكليف السماع من السيد أو شهادة البينة فيه حرج. (قول المتن هذا الخلاف) أى والتعليل ما سلف ولو ذكر ذلك الشارح لعلم الأوجه كلها كما فعل الإسرى ولعله أفرده لكونه تعليل الأصح ولغايرته ما سلف في اللفظ بخلاف تعليل الوجهين الآخرين فإنه أت هنا بلفظه ومعناه. (قول المتن ولا ذمة سيده) كالفنقة في النكاح. (قول المتن من مال التجارة)

هذا الخلاف) وجه مطالبته أن العقد له فكان المشتري (ولا يتعلق دين التجارة برقبته) أى المأذون (ولا ذمة سيده بل يؤدي من مال التجارة) أصلاً وربحاً

(وكذا من كسبه بالاصطيدان ونحوه) كالاتطاب (في الأصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم إن بقي بعد الأداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد إلى أن يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الأصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابلته ينفي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطلب الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبته بما تقدم بما إذا لم يكن في يد العبد وفاء أي فمن أين يؤدي ويجاب بأنه يؤدي مما يكسبه

العبد بعد أداء ما في يده كما صححه الإمام وعلى ما صححه في التهذيب من أن الباقي يكون في ذمة العبد لا يتأتى مطالبته السيد به (ولا يملك العبد بتمليك سيده في الأظهر) الجديد لأنه ليس بأهل للملك والقديم يملك بتمليك السيد الحديث الشيخين: «من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع» دل إضافة المال إليه على أنه يملك وأجيب بأن الإضافة فيه للاختصاص لا للملك وعلى القديم هو ملك ضعيف لا يتصرف العبد فيه إلا بإذن السيد وله الرجوع فيه متى شاء وهل يقبل للعبد أو يحتاج إلى قبوله وجهان في كتاب البيع من التهمة مبنيان على القولين في إجباره على النكاح بأن يقبله السيد له بغير رضاه فعلى المنع الرجح يحتاج إلى قبول العبد التملك ولا يملك بتمليك الأجنبية. قال الرافعي في باب الوقف والظهار بلا خلاف، وفي المطلب أن جماعة أجروا فيه

الدين بذمة العبد. (قوله وكذا من كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي. (قوله ومقابل إغ) هو صريح في أن في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالشرح والتهذيب وهو يرد ما قاله العلامة البرلسي من أنه لا خلاف فيه في أصل الروضة لأن نظر الشارح المحقق في تحرير الخلاف لا يقاوم بنظر غيره وبفرض صحته فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينفي تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا مخالفة اعتراض ويسقط ما للعلامة المذكور أيضا فتأمل. (قوله إذا لم يكن إغ) لا حاجة إليه في الإشكال إلا أن يقال إنه محل التوهم. (قوله لما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذا من مال السيد لأن هذا من حيث الوفاء لا من حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما في نفقة القريب. (قوله وعلى ما صححه في التهذيب إغ) كلام غير مستقيم والصواب إسقاطه فتأمل. (قوله ولا يملك العبد) أي غير المكاتب والمبعض أما ما في ملكان لكن يتمتع عليهما وطء أمة يملكها ولو بإذن. (قوله بتمليك إغ) هو قيد لخل الخلاف لأنه بغير تملك لا يملك بلا خلاف وقيد بالسيد لأن في الأجنبية طريقتين كما يأتي. (قوله لا للملك) والالافاه كونه للبائع. (قوله للتصريح بالترجيح) أي فمعنى الأظهر الرجح وما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد ترجيح غير مستقيم.

[كتاب السلم]

ويقال فيه السلف وسمى سلما لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التعجيل أو التأخير وشرعا ما سيأتي واختار لفظ السلم وإن كرهه ابن عمر كما نقل عنه لإطلاق السلف على القرض وذكر الشارح السلف لأنه الذي في الحديث. (قوله هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في مسلم ولا مصحف ولا من حرى في آلة حرب ونحو ذلك. (قوله بالجر) للإضافة لا بالرفع نعتا لأن الذي يوصف المبيع لا البيع. (قوله هذه خاصته) أي حقيقته فلفظ السلم من حقيقته على الأصح لأنه جزء من الصيغة فذكر كونه دينيا فيما يأتي توطئة لما بعده. (قوله مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله المنهج إلا إن أراد بالبيع المعين وهو غير صحيح. (قوله المتوقف صحته عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الأركان

ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الإعتاق نظر إن أذن العبد والغرماء جاز ولا فلا. (قول المتن من كسبه) كالمهر ومؤن النكاح. (قول الشارح في الأصح) يرجع إلى قوله يكون في ذمة العبد. (قول الشارح لما يكسبه العبد) إن كان المراد قبل الحجر فظاهر وإن كان المراد بعد الحجر لزمه أن تكون المطالبة مفرقة على ضعيف أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوف في الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يبرشد إلى أن مراده قوله وعلى ما في التهذيب إغ. (قول الشارح لأنه ليس بأهل للملك) عبارة غيره لأنه مملوك فأشبهه البهيمة. (قول الشارح وله الرجوع) قال الإسنوي: حتى لو كانا عبيدين فملك كلا منهما الآخر كان التملك للثاني ويكون رجوعا ولو أثلف العين المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنتقل القيمة إلى العبد أفقههما الانقطاع قاله الرافعي رحمه الله.

[كتاب السلم]

(قول الشارح هذه خاصته إغ) اعتذار عن إسقاط قول غيره بلفظ السلم المانع من إيراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ البيع. (قول المتن مع شروط البيع إغ) لما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع

القولين منهم الماوردي والقاضي الحسين وقول المصنف الأظهر عدل إليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح بالترجيح وفي أصل الروضة الأظهر الجديد.

[كتاب السلم]

ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجر (في الذمة) هذه خاصته المتفق عليها ويختص أيضا بلفظ السلم في الأصح كما سيأتي (يشترط له مع شروط

البيع المتوقف صحته

عليها ليصح هو أيضا

(أمر أحدها تسليم رأس

المال) وهو الثمن (في

الجلس فلو أطلق) في العقد

كأن قال أسلمت إليك

دينار اذ ذمتي في كذا (ثم

عين وسلم في المجلس جاز)

ذلك وصح العقد لوجود

الشرط ولو تفرقا قبل

التسليم بطل العقد (ولو

أحال) المسلم (به وقبضه

المحال) وهو المسلم إليه (في

المجلس فلا يجوز ذلك لما

سيأتى فلا يصح العقد

(ولو قبضه) المسلم إليه (في

المجلس (وأودعه المسلم)

في المجلس (جاز) ذلك

وصح العقد ولورده إليه

عن دين. قال أبو العباس

الرويانى: لا يصح أى

العقد لأنه تصرف فيه قبل

انبرام ملكه عليه وأقره

الشيخان قالا: ولو أحال

المسلم إليه برأس المال على

المسلم عن دين تفرقا قبل

التسليم بطل العقد وإن

جعلنا الحوالة قبضا لأن

المعتبر في السلم القبض

الحقيقى انتهى، ويؤخذ

من ذلك صحة العقد في

التسليم قبل التفرق على

خلاف ما تقدم في إحالة

المسلم والفرق ما وجها به

المقدم من أن القبض فيه

يقبض عن غير جهة المسلم

أى بخلافه هنا (ويجوز كونه)

كما يأتى . (قوله أمور) أى سبعة لم يذكر المصنف أولها وهى حلول رأس المال وتسليمه في المجلس وبيان محل التسليم والقدرة على تسليمه والعلم بقدره والعلم بأوصافه وذكرها في العقد وزاد بعضهم العلم بقدر رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة إليهما لأنهما من شروط البيع في الذمة كما مر . (قوله تسليم) المراد به ما يعم التسليم كما في الربا فلا يصح مع النسي عنه كما لا يكفى الوضع بين يديه . وقال شيخنا م : لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم : يكفى القبض هنا ولو مع النسي عنه حذراً من بطلان العقد وهو ظاهر وخرج بهذا ما لو قال لمدينه اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قابض مقبض من نفسه أو وكيل في إزالة مالك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالاً فلا يصح فيه الأجل وإن قل وحل وقبض في المجلس . (قوله في المجلس) وإن قبض فيه المسلم فيه . (قوله ولو تفرقا) ومثله التخاير . (قوله بطل العقد) أى في الجميع فإن قبض بعضه صح فيما يقابله تفرقاً للصفقة وللبيع الخيار وليس من التسليم عتق العبد المجعول رأس مال لعدم القبض الحقيقى بخلافه في البيع فإن قبض قبل التفرق صح العقد ونفذ العتق على المعتمد . (قوله وهو إن) ساقط من بعض النسخ والحوالة باطلة هنا وفيما يأتى والإذن فيها لاغ وإن وقع القبض بعده في المجلس . (قوله فلا يجوز) فلو أخذه المسلم بإذن المسلم إليه من الخيل ورده له وأذن المسلم إليه للمحتال في دفعه جاز وصح العقد . (قوله المسلم) أظهر الضمير لدفع توهم عوده للمؤمن . (قوله لا يصح) المعتمد الصحة لأن تصرف العائد في زمن الخيار إجازة كما تقدم . (قوله أى العقد) أى لعدم صحة القبض عنده فتفرقهما بعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما مر بقوله أودعه له أى وتفرقا بعد الإيداع . (قوله ويؤخذ إن) المعتمد خلافه وليس بين ما هنا وما تقدم فرق لأن المسلم هنا يؤدى عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم فتأمل . وقول بعضهم : يحمل ما هنا على ما إذا جدد المسلم إليه للمسلم إذا في القبض من المحتال صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحمل لإبطال الفرق المذكور وخروج المسألة عن موضوعها .

(قول المتن أمور) قال السبكي : سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدوراً على تسليمه معلوم المقدار معروف الأوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم ، قال : وينبغي أن يحذف كون المسلم فيه ديناً لأنه ركن مذكور في الحد وكونه مقدوراً على تسليمه معروف الأوصاف ومعلوم المقدار لأن ذلك يرجع إلى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل المبيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذى لا بد منه تسليم رأس المال ومعرفة المقدار إذا كان معيناً على قول وبيان موضع التسليم انتهى . (قول المتن رأس المال) فلو تخاير أو تفرقا قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يغن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يفد ذلك الصحة . (قول المتن جاز) أى كتنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم إذا كان الثمن في الذمة فحكمه في اشتراط الوصف حكم الثمن . (قول المتن ولو قبضه وأودعه إن) قياساً على سائر أمواله وقياساً للمسلم على غيره . (قول الشارح لا يصح) نازع في ذلك الأذرعى وغيره وقالوا : العلة مفرغة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والأصح خلافه . قال الأذرعى : في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين إذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده إليه عما بقى عليه أن الأصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لأن البغوى قال عقب ذلك قلت الأصح الصحة لأنه تصرف من المشتري بإذن البائع في زمن الخيار . (قول الشارح من أن المقبض إن) بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لأن ذلك يكون بطريق التوكيل عن الخيل والشخص لا يكون وكيلاً في إزالة ملكه وهو المال المدفوع فإن بإقباضه يزول ملك المقبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض رأس المال . (قول المتن ويجوز إن) أى كما لو جعلها ثمناً وصداقاً وأجرة وغير ذلك .

أى رأس المال (منفعة) كأن يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شهرا في كذا (وتقبض قبض العين) في المجلس لأنه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم أن المعتبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسألة مذكورة في الشرح ساقطة في الروضة. (وإذا فسخ السلم) بسبب يقتضيه كانهقطاع المسلم فيه عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في العقد أم في المجلس (وقيل للمسلم إليه أريد بدله إن عين في المجلس دون العقد) لأنه لم يتأوله

(قوله أى رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وإن كان يصح كون المسلم فيه منفعة أيضا. (قوله هذه الدار) أو عبدى أو عبدا صفتة كذا أو منفعة نفسى كذا ومتى أقبض نفسه امتنع عليه إخراجها. (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي المعبر هنا كما قاله السبكي والإسنوى والولى العراقى وقد أشار الشارح إلى الجواب فتأمل. (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وإن زال وعاد. (قوله استرده) ولو ناقصا ولا أرش له في نقص وصف كشل بخلاف نقص جزء كيد فيرجع بأرشه. (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقهما. (قوله ثالثا) أى حسا أو شرعا أو تعلق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين. (قوله والذرع في المدروع) الصواب إسقاط هذه لأن الكلام في المثل إلا أن يقال إن ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجود مثله هنا. (قوله فلا يدري بم يرجع) ورد بتصديق صاحب اليد لأنه غارم. (قوله ومحلهما) أى القولين في المثل والمتقوم. (قوله كما فهم) فذكره هنا للتصريح أو توطئة لما بعده كما مر. (قوله أسلمت إليك) ومثله بعثك كذا في ذمتى سلما ولا بد من ذكر لفظ السلم من المبتدى قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده. قال البلقينى: وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه إلا السلم والنكاح والكتابة. (قوله هذا الثوب) أو ديناراً في ذمتى لأن هذا رأس المال. (قوله في هذا العبد) ومثله سكنى هذه الدار لأن منفعة العقار لا تكون إلا معينة. (قوله ولا يتعقد بيعا) وإن نواه على المعتمد. (قوله انعقد بيعا) هو المعتمد اعتبارا باللفظ والأحكام فيه أيضا تابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتكفى الحوالة به وعليه ويقبض بعته لو كان رقيقا وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الأحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في المنهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكر غير معتمد. (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح الحمل. (قوله ولحملة)

(قول الشارح فلا يعكر) تفريع على قوله لأنه الممكن. (قول المتن ورؤية رأس المال إلخ) لكن يكره. (قول الشارح والذرع في المدروع إلخ) هذا مع قوله السابق المثل يقتضى أن المدروع يكون مثليا أى وليس كذلك كما سيأتى في الغصب أن المثل ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه. (قول الشارح لأنه قد يتلف إلخ) فإن قلت: فإذا فرعنا على الأول وعرض مثل هذا كيف الحال؟ قلت: القول قول الغارم وهو المسلم إليه ثم محل القولين إذا تفرقا قبل العلم بالقدر وإلا فيصح جز ما كما سيأتى في كلام الشارح. (قول الشارح بالقدر) يرجع إلى قول المتن قدره في الأظهر وقوله والقيمة يرجع إلى قوله عن معرفة قيمته. (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أى لأن لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لأن كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً. (قول المتن ولا يتعقد بيعا في الأظهر) لو قال بعثك هذا بلا ثمن ففى انعقاده هبة هذان القولان. (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم إن جعلناه سلما اشترط التعيين والتسليم وإن جعلناه بيعا لم يجب التسليم واشترط التعيين لئلا يؤدي إلى بيع الدين بالدين. (قول المتن انعقد بيعا) لو زاد المشتري مع هذا الذى صدر منه لفظ سلما انعقد سلما قاله الرافعى رحمه الله كذا نقل عن الإسنوى ونازعه الأذرى وقال إنه لم يرد ذلك في الرافعى. (قول الشارح اعتبارا بالمعنى) أى وأما اللفظ فلا يعارضه لأن كل سلم بيع فعلى هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس المال في المجلس وعلى الأول يجوز

وعورض بأن المعين في المجلس كالمعين في العقد ولو كان تالفار جمع إلى بدله وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم (ورؤية رأس المال) المثل (تكفى عن معرفة قدره في الأظهر) كالثمن وقد تقدم في البيع والثاني لا تكفى بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والذرع في المدروع لأنه قد يتلف وينفسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض بإتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أمارأس المال المتقوم فتكفى رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً وقيل فيه القولان ومحلهما إذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الأمور المشترطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقيل (فليس بسلم) قطعاً (ولا يتعقد بيعا في الأظهر) لاختلال اللفظ فإن لفظ السلم يقتضى الدينونة والثاني ينعقد نظراً إلى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوباً صفتة كذا بهذه الدراهم فقال بعثك انعقد بيعا) لا سلماً

اعتباراً باللفظ (وقيل سلماً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الأمور المشترطة ما تضمنه قوله (المذهب أنه إذا أسلم بموضع لا يصلح للتسليم أو يصلح ولحملة) أى المسلم فيه (مؤنة اشترط بيان محل التسليم) لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمكنة في ذلك (والا) بأن لم يكن لحملة مؤنة (فلا) يشترط ما ذكر

ويتعين موضع العقد

للتسليم وإن عين غيره

تعين والمسألة فيها نصان

بالاشتراط وعدمه ففيل هما

مطلقا وقيل هما في حالين

قيل في غير الصالح ومقابله

وقيل فيما لحمله مؤنة

ومقابله وقيل هما في الصالح

ويشترط في غيره وقيل هما

فيما لحمله مؤنة ولا يشترط

في مقابله وقيل هما فيما ليس

لحملة مؤنة ويشترط في

مقابله والمفتى به ما تقدم

والكلام في السلم المؤجل

أما الحال فيتعين فيه موضع

العقد للتسليم ولو عيناً غيره

جاز وتعين والمراد بموضع

العقد تلك المحلة لا ذلك

الموضع بعينه (ويصح)

السلم حالاً ومؤجلاً) بأن

يصرح بهما ويصدق بهما

تعريفه السابق (فإن أطلق

عن الحلول والتأجيل

(انعقد حالاً) كالتمن في

البيع (وقيل لا ينعقد) لأن

التمن في السلم التأجيل

فيحمل المطلق عليه ويكون

كما لو ذكر أجلاً مجهولاً

(ويشترط) في المؤجل

(العلم بالأجل فإن عين

شهور العرب أو الفرس أو

الروم جاز) لأنها معلومة

مضبوطة (وإن أطلق)

الشهر (حمل على الهلال)

لأنه عرف الشرع وذلك

بأن يقع العقد أوله (فإن

انكسر شهر) بأن وقع

العقد في أثنائه والتأجيل

أى من المحل الذى يطلب تحصيله منه إلى محل العقد. (قوله ويتعين موضع العقد) إن كان صالحاً وإلا فلا بد من البيان. (قوله تعين) أى الغير وإن كان محل العقد صالحاً. (قوله وقيل هما في الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لأنها المذكورة في كلام المصنف أولاً فجملة الطرق حيث هذه سبعة وبقي طريقة ثامنة هى المذكورة في كلام المصنف، ثانياً لأنها ملفقة من طريقين من هذه الطرق المذكورة ولذلك جعلها الرز كشي ثلاثة أوجه فتأمل. (قوله موضع العقد) أى حيث صلح وإن كان لحمله مؤنة فإن لم يصلح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن الصلاحية تعين أقرب محل إليه ولو أبعد من الأول ولا أجرة ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم في الذى خرج عنها لم يجب إليه لتعين الأقرب شرعاً كالنص عليه. (قوله تلك المحلة) فيكفى أى موضع منها وإن لم يرض به المسلم ولا يلزمه انتقاله إلى منزله ولو قال في أى مكان من المحلة أو البلد إن لم يضر ولم يتسع البلد وإلا فسد كما لو قال في أى البلاد شئت أو في بلد كذا أو بلد كذا. (قوله حالاً) خلافاً للأئمة الثلاثة^(١) ولا ترد الكتابة لعجز الرقيق فيها. (قوله العلم بالأجل) أى للعاقدين ويكفى عنهما أن يكون في مسافة عدوى ممن يعرفه عدلان أو عدد تواتر في الخبر والخبر عنه ولو من كفار ولا يكفى عدل واحد. (قوله شهور العرب) وأولها الحرم ويحمل أوله وغرته وهلاله على أول جزء منه وآخره وسلخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فإن قال فيه لم يصح العقد والأجل بالنيروز صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن أنه أوله وكذا بالصليب وهو سابع عشر شهر توت وبالمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف شهر برمهات القبطي ولا يجوز بفصح النصراني بكسر الفاء ولا بفطير اليهود وهما عيدان لهما م ر كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه لاختلاف وقتيهما. قال بعضهم: ولعل ذلك كان في زمنه وإلا فهما الآن في زمن معين عندهم ورد بأن وقتيهما قد يتقدم وقد يتأخر كما يعرفه من له المام بحساب القبط فراجع. (قوله وإن أطلق الشهر) فلم يقيد به برى ولا غيره كما ذكره حمل على الهلال وإن خالف عرف العاقدين. (قوله لأنه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شهور الفرس

الاعتياض عن الثوب على الأظهر ويجوز الأولان. (قول الشارح ففيل هما مطلقاً) (لغ) يريد أن في المسألة ست طرق غير الطريق الذى في المتن فقد ذكر السبكي أنها طريقة سابعة حيث قال بعد حكاية الست، والسابع إن لم يصلح وجب بيانه وإن صلح فثلاثة أوجه ثالثها إن كان لحمله مؤنة وجب وإلا فلا. (قول الشارح وتعين) بخلاف البيع لأن السلم يقبل التأجيل فقبل شرطاً يتضمن التأخير بخلاف البيع. (قول المتن حالاً ومؤجلاً) أما المؤجل فبالاتفاق ولقوله تعالى: ﴿إلى أجل مسمى﴾ وأما الحال فخالف فيه الأئمة الثلاثة لأنها إذا جاز مؤجلاً ففي الحال أجوز لأنه عن الفرر أبعد. (قول المتن العلم بالأجل) أى فلا يصح بالميسرة خلافاً لابن خزيمة ولا بالحصاد والدراس وقدم الحاج خلافاً لما لك لنا الآية وحديث إلى أجل معلوم والقياس على مجيء المطر وقدم زيد. (قول المتن فإن عين لغ) شهور العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون إلا إذا الحجة فإنه تسع وعشرون وخمس وسدس فالسنة العربية ثلاثمائة وأربعة وخمسون وخمس وسدس يوم، وشهور الفرس كل واحد ثلاثون إلا الأخير فخمسة وثلاثون، وأما شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون وربيع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثلاثمائة وخمسة وستين وربيع يوم فإذا صار الربيع أكثر من نصف زيد في الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين وأيام السنة ثلاثمائة وستة وستين يوماً، والسريانية كالرومية إلا في التسمية ويجوز التوقيت بالنيروز والمهرجان والأول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضاً بفصح النصراني وفطير اليهود وهما عيداهما إذا لم يختص بمعرفتهما الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ بإطلاقه بعضهم تحزاً من مواقيتهم.

بأشهر (حسب الباقي) بعد الأول المنكسر (بالأهلة وتتم الأول ثلاثين) مما بعدها ولا يلغى المنكسر كى لا يتأخر ابتداء الأجل عن العقد نعم لو وقع العقد في اليوم الأخير من الشهر اكتفى بالأشهر بعده بالأهلة ولا يتم اليوم مما بعدها (والأصح صحة تأجيله بالعيد وجمادى) وريبع (ويحمل على الأول) من

العديدين والجماديين والربعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لترده بين الأول والثاني و .

(فصل) (يشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم) وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الأجل فإن أسلم في منقطع عند الحصول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبل وذكر توطئة لقوله (فإن كان يوجد ببلد آخر صح) (السلم فيه) (إن اعتيد نقله للبيع) (للقدرة عليه) (والأى) (إن لم يعتد نقله

فروردين ماه وأول شهور الروم تشرين الأول وأول شهور القبط توت وأما باقيها فمذكور في محله . (قوله في اليوم الأخير) قال شيخنا الرملي : أو ليلته وفيه نظر فراجع . (قوله ولا يتم مما بعدها) وإن نقض آخرها ويكمل من آخرها إن كمل . (قوله ويحمل على الأول) إن وقع العقد قبله ولا فلي الثاني وقد يراد بالأول ما يلي العقد منها . (فصل) في بقية شروط السلم . (قوله مقدورا على تسليمه) أى تسلمه كما مر بلا مشقة لا تحتمل عادة . (قوله بحلول الأجل) أى إن يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الأجل . وقال الإمام مالك وعند العقد . وقال الإمام أبو حنيفة وفيما بينهما . (قوله وذكر توطئة إلخ) فذكره مستترك ولم يقل كغيره أن القدرة هنا غيرها لأنها هنا تارة تعتبر حالة العقد كما في السلم الحال وتارة تتأخر كما في المؤجل بخلاف بيع المعين اهـ لأنه مردود فإنه إن أريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقا كما مر أو أريد القدرة على التسليم بالفعل فهي عند وجوده مطلقا وتأخرها في المؤجل لعدم وجوده إلا أن يقال إن القدرة على الثاني لما اختلف وقتها احتيج لذكر هذا الشرط للتنبه عليها فتأمل . (قوله اعتيد نقله) أى إلى محل التسليم وعلم من الاعتياذ عدم الصحة فيما لا يغلب نقله للبيع . (قوله كالهدي) أى لم تجر عادة المهدي إليه بالبيع ولم يكن هو المسلم إليه ولا فيصبح فيها قاله شيخنا ونزوع في الثانية . (قوله لا تعتبر مسافة القصر) هو المعتد . (قوله ونازع الرافعي) الإمام نقلنا عن الأئمة كما في شرح الروض . (قوله بما سأتى قريبا) من أن المسلم إليه لا يكفل تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجيب بأنه لا ضرر على المسلم إليه هنا لأن أرباب البضائع ينقلونها للبيع إلى محل التسليم بخلاف ما يأتي . (قوله فالتقطع) كله أو بعضه ومثله تعدر تحصيله بغية المسلم إليه . (قوله بين فسخه) أى العقد في جميعه ولا يصح في بعضه وإن قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ في بعضه انفسخ في جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه إذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابله فقياسه هنا كذلك إلا أن يفرق فراجع . (قوله إلى تصحيح الثاني) وهو كون الخيار على التراخي هو المعتد . (قوله وفيهما) أى الروضة كأصلها فهو عطف على فيها

(قول الشارح ولا يتم اليوم إلخ) أى خلافا للإمام حيث قال : لو عقد وقد بقي من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجمادى حسب الربيعان بالأهلة ويضم جمادى إلى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر بيوم إلا لحظة . قال الإمام عقب هذا وكنت أود لو اكتفى بهذه الأشهر فإنها عربية كوامل . قال الرافعي : والذي تمناه نقله المتول وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى انتهى . وقوله : بانسلاخ جمادى أى إذا كان ناقصا كما هو صورة المسألة فلور تم وكان العقد وقت الزوال مثلا من اليوم الأخير من صفر حل بزوال اليوم الأخير من جمادى واعلم أنا إذا اكتفينا بثلاثة أشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضا على الأشهر ولا تنقصها من الشهر الأخير .

(فصل يشترط كون المسلم فيه إلخ) (قول الشارح وفي المؤجل إلخ) خالف في ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشتراط القدرة فيه من العقد إلى الحل لنا أنه عنه قدم المدينة فوجدهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ومن البين انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك إلى الاشتراط عند العقد والحل فقط ولو غلب على الظن حصوله بمشقة كالقدر الكثير من الباكورة فهو معجوز عنه شرعا . (قول الشارح بما سأتى) يرجع إلى قوله ونازع الرافعي . (قول المتن في الأظهر) هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم إليه في الإعطاء وقت الحل أو موته قبل الحلول أو غيبة أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجده انقطع في حال الغيبة بعد الحل . (قول الشارح يتعلق بالذمة) أى وكان كافلاس المشتري بالثمن

للبيع بأن نقل له على لنور أو لم ينقل أصلا أو اعتيد نقله لغير البيع كالهدي (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الإمام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافعي في الإعراض عنها بما سأتى قريبا (ولو أسلم فيما يعم فالتقطع في محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (لم ينفسخ في الأظهر) والثاني ينفسخ كما لو تلف المبيع قبل القبض وأجاب

الأول بأن المسلم فيه يتعلق بالذمة (فيتخير المسلم بين فسخه والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على الفور أو التراخي وجهان في الروضة عن التهمة وأشار إلى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فإن أجاز ثم بدا له أن يفسخ مكن من الفسخ وفيهما لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الأصح (ولو علم قبل الحبل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم ينجى وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقيق العجز في الحال ويأتي مع الخيار القول بالانفساخ ثم الانقطاع الحقيقي للمسلم فيه الناشئ بملك البلدة أن تصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد نقله أو لم يوجد إلا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه بثمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله مما دون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج إليها بكرة مكنته الرجوع إلى أهله ليلاً وجهان نقلهما صاحب التهذيب في آخرين أصحهما الأول وقال الإمام لا

اعتبار بمسافة القصر ولا

ينفسخ السلم قطعا وقيل

فيه القولان انتهى (و)

يشترط (كونه) أي المسلم

فيه (معلوم القدر كيلا)

فيما يكال (أو وزنا) فيما

يوزن (أو عددا) فيما يعد (أو

ذرعاً) فيما يذرع (ويصح

المكيل أي سلمه (وزنا

وعكسه) أي الموزون

الذي يتأتى كيلا

هذان بخلاف ما تقدم في

الربويات لأن المقصود هنا

معرفة القدر وهناك المماثلة

بعادة عهده ^{عليه} كما تقدم

وحمل الإمام إطلاق

الأصحاب جواز كيل

الموزون على ما بعد الكيل في

مثله ضابطاً حتى لو أسلم في

فئات المسك والعنبر

ونحوهما كيلا لم يصح لأن

للقدر اليسير منه مالية كثيرة

والكيل لا يعد ضابطاً فيه

وسكت الرافعي على ذلك

ثم ذكر أنه يجوز السلم في

الآلئ الصغار إذا عم

وجودها كيلاً أو وزناً. قال

في الروضة: هذا مخالف لما

تقدم عن الإمام فكأنه

اختار هنا ما تقدم من إطلاق

الأصحاب انتهى (ولو

أسلم في مائة صاع حطة

بقطع النظر عن المقابل. (قوله لم يسقط في الأصح) هو المعتمد. (قوله ويأتي إلخ) مراده حكاية قول ثالث بناء على القول بثبوت الخيار والمعنى أنه إذا قلنا لا خيار فلا انفساخ قطعاً وإن قلنا بالخيار فلا انفساخ على الأصح وقيل ينفسخ فتأمل. (قوله الناشئ بملك البلدة) صفة للانقطاع الذي لا ينشأ إلا بالبلد الواجب فيها التسليم. (قوله تستأصله) أي في جميع البلاد أخذاً بما بعده. (قوله بثمن غال) أي وهو غن مثله وإلا لم يجب تحصيله على المعتمد ومثله ارتفاع الأسعار. (قوله أو من مسافة لو خرج إلخ) وهي مسافة العدوى وهي تنقص عما قبلها بما بين المسافتين. (قوله أصحهما الأول) وهو دون مسافة القصر أي مسافة العدوى وهو المعتمد. (قوله وقال الإمام) مرجوح والمعتمد خلافه هنا. (قوله ويشترط إلخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضاً لأن السلم من البيع في الدمة وذكره توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتماداً على ما ذكره أولاً. (قوله وعكسه) وكذا يصح في الموزون عدا إذا علم قدره بالاستفاضة كالنقدن بخلافاً للجر جاني لكن لا بد من الوزن عند التسليم. (قوله الذي يتأتى كيلاه) وهو ما جرّمه كالجزء فأقل. (قوله على ما بعد إلخ) أي فهو مما يتأتى كيلاه فليس مفهوم ما قبله. (قوله لم يصح لتعدد الجمع) بين الكيل والوزن وهو المعتمد. (قوله الآلئ الصغار) وهي ما تطلب للتداوى لا للزينة وقدرها بعضهم بما زنة الواحدة سدس دينار ورده شيخنا الرمي. (قوله كيلاً أو وزناً) هو المعتمد فيهما. (قوله يخالف إلخ) المعتمد ما ذكره الرافعي وليس فيه مخالفة لأن الآلئ كالحبوب لا تنكس في المكيال ينقل اليد مثلاً بخلاف نحو المسك. (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لأنه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالهندادى ثم صار اسماً للكيل عرفاً وهو المراد هنا فكلام المصنف صحيح. (قوله لأن ذلك) أي الجمع بين الكيل والوزن متعذر كما مر. (قوله في البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتأخيرها عن الطاء مع كسر الطاء كما مر. (قوله والجمع فيها) أي المذكورات سواء الواحدة والجملة بين العد والوزن مفسد وهو المعتمد عند شيخنا الريادى واعتمد شيخ الإسلام الصحة في الجملة دون الواحدة وفي شرح شيخنا اعتماد الصحة مطلقاً ولو في الواحدة إذا أريد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح ومثله البيض وذرع الثياب. (قوله ويصح في الجوز) كيلاً ووزناً ومثله كلما كان مثله أو دونه في الجرم كالبنق والفستق والمشمش

(قول الشارح ويأتي إلخ) من ثم قيل لو قال المؤلف لم يتغير حكم الانقطاع في الأصح كما في الروضة كان أولى. (قول الشارح الناشئ بملك البلدة) قيد بهذا توطئة لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد. (قول الشارح بثمن غال) بحث الإسئوى أن المراد ارتفاع الأسعار وهو مع ذلك ثمن مثله وإلا فلا يجب كما لا يجب على الغاصب. (قول الشارح ولا ينفسخ السلم قطعاً) قال الأذرعى: مراده لا ينفسخ قطعاً بل يثبت بالخيار وإن كان يمنع إيراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى. (قول الشارح وهناك المماثلة) عبارة غيره بخلاف الربويات فإن الغالب عليها التعبد. (قول الشارح لأن ذلك يعز وجوده) وكذا الثياب إذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذي يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا مكان تحته ثم الثياب يعتبر فيها العدم مع الذرع كاللبن. (قول المتن والرمان) وكذا البيض والرائج والبقول. (قول الشارح مفسد لما تقدم) نقل في شرح الروض عن السبكي وغيره أن محل ذلك إذا شرط الوزن لكل واحدة بخلاف ما إذا قال مائة بطيخة وزن جملة كذا

على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذئجان) بفتح المعجمة وكسرها (والقضاء) بالثنية وبالمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكفي فيها الكيل لأنها لا تتجاف في المكيال ولا تعد لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسد لما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة لأنه يحتاج إلى ذكر حجمهما مع وزنها فيوزن عزة الوجود (ويصح) السلم (في الجوز واللوز بالوزن) في نوع يقل اختلافه بقلط قشوره ووزنها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح السلم فيه لاختلاف الأغراض في ذلك وهذا استدركه الإمام على إطلاق الأصحاب

قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره: والمشهور في المذهب هو الذي أطلقه الأصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فيما ذكر (كيلا في الأصح) والثاني لا التجانيه في المكيال ولا يجوز بالعدد (ويجمع في اللبن) بكسر الباء (بين العدد والوزن) فيقول مثلاً ألف لبن وزن كل واحدة كذا لأنه يضرب عن اختيار فلا يعز والأمر في وزنه على التقريب. قال في الروضة إن الجمع فيه بين العدد والوزن اشترطه الحراسانيون ولم يعتبر العراقيون أو

(قوله والمشهور إن) هو المعتمد. (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه إن لم يكن رخوا وكذا الخبز إن انضبط ومعياره العدد وسيأتي وكذا الخشب لغير الوقود أخذنا من العلة وإلا اعتبر فيه الوزن فقط. (قوله على التقريب) أي عند الإطلاق فإن أريد التجديد اعتبر. (قوله مستحب) هو المعتمد. (قوله لكن يشترط) أي على القولين. (قوله ولو عين كيلا) أو وزناً أو نحوه فسد العقد. (قوله إن لم يكن ذلك الكيل معتاداً) بأن لم يعلم مقداره فإن علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيال إن تعددت المكيال ولا غالب وتعيين ذراع اليد مفسد إن لم يعلم قدره كما مر لاحتمال الموت. (قوله وقطع الشيخ أبو حامد إن) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه. (قوله قرية صغيرة) أي من حيث قلة ثمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للغالب ولأجلها ذكرت هذه المسألة هنا مع أنها من القدرة على التسليم. (قوله في قدر معلوم منه) فيطل في كله بالأولى وإن اعتيد نقل مثله أو أجود منه إليها صح وتعيين ثمرها ولا يجب قبول غيره إلا أجود منه. (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكيال المعتاد قبله وهذا معنى ما في الروضة أنه إن أفاد تنوعاً صح قطعاً وإلا فعلى الأصح. (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدل شهادة ولورجل أو امرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصر. وقال شيخنا: دون مسافة العدوى كما روي في شرح شيخنا في محل التسليم. (قوله وذكرها في العقد) بلغه يعرفها من تقدم فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو في مجلسه ولا نيتها مطلقاً وما قيل عن شيخنا الرمل من الاكتفاء بنيتها في العقد

فإنه يصح اتفاقاً. (قول المتن وكذا كيلا) أي قياساً على الحبوب. (قول الشارح لكن يشترط إن) الظاهر أنا لو قلنا بالأول اشترطنا هذا أيضاً. (قول المتن إن لم يكن معتاداً) زاد الإسئوي: ولم يعلم قدر الذي يحويه. (قول الشارح ويلغو شرط ذلك الكيل) قال الإسئوي: المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكيال بالغلبة أو التنصيص فلا بد منه. (قول الشارح لأنه قد ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأعيانها أو صوفها أو وبرها أو سمها أو جنبها نص عليه والأصل في ذلك ما روي عبد الله بن سلام رضى الله عنه أن زيد بن سعة قال لرسول الله ﷺ: يا محمد هل لك أن تبيعني تمرًا معلومًا إلى أجل معلوم من حائط بني فلان. فقال: لا يا يهودي لا أبيعك من حائط مسمى إلى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقاً مسمية إلى أجل مسمى، وزيد بن سعة أسلم وشهد المشاهد مع رسول الله ﷺ وقال: ما من علامات النبوة شيء إلا وقد عرفته في وجه محمد ﷺ. (قول الشارح لخلوه عن الفائدة كتعيين المكيال) أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخر ويلغو الشرط وهو الأصح. (قول العقد معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين كما سيجيء ثم هو معطوف على المسألة أول الفصل. (قول المتن التي يختلف بها الغرض) لأن القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو معنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ أن شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونبه أيضاً على أنه لا بد من أن يزداد الضابط من الأوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها ليخرج نحو القوة والكتابة والضعف والأمية في العبد وأنه يخرج بالتى يختلف بها الغرض نحو التكلم والكحل والسمن في الرقيق. (قول الشارح وينضبط) صرح به لأنه مستفاد من المذكور قبله وليلائم قول المتن الآتي فلا يصح إن كان الذي هو نتيجة الشرط المذكور. (قول المتن وذكرها) الضمير فيه يرجع إلى قوله ومعرفة الأوصاف. (قول المتن على وجه إن) لأن السلم غرر فلا يجوز إلا فيما يوثق

معظمهم الوزن ونص الشافعي في الأم على أنه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وثخاته وأنه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد السلم) (إن لم يكن) ذلك الكيل (معتاداً) كالكوز لأنه قد يتلف قبل الخلل ففيه غرر بخلاف ماله قال بهتكم ملء هذا الكوز من هذه الصبرة فإنه يصح في الأصح لعدم الغرر لسلم الحال كالموئل أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالموئل (والا) بأن كان الكيل معتاداً (فلا) يفسد السلم (في الأصح) ويلغو شرط ذلك الكيل لأنه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جاريان في البيع (ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (أو عظمة صح في الأصح) لأن ثمرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول إن لم يفتد تنوعاً فسد لخلوه عن الفائدة كتعيين المكيال

بخلاف ما إذا أفاده كمعقلى البصرة فإنه مع معقلى بغداد صنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) يشترط لصحة السلم (معرفة الأوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافاً ظاهراً) وينضبط بها المسلم فيه (وذكرها في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود فلا يصح) السلم

كالمقصود عليه في النكاح لم يرتضه شيخنا قال : ويفرق بينهما باختلاف اللغات هنا . (قوله فيما لا ينضببط مقصوده) بأن لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضببط خلافه وهذا هو المعتمد . (قوله وفي التحرير) للنوى ذكر الدهن مع الأولين وهما المسك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن وقيل دهن البان . (قوله وخف) أى لا يصح السلم فيه إلا مفردا جديدا من غير جلد . (قوله درياق) بدال مهملة أوله أو طاء مهملة بدلها أو مثناة كذلك ويجوز إسقاط التحتية من الأولين مع تشديد الراء وكل منهما بضم أوله أو كسره ففيه عشر لغات . وقال الجلال لغات الطاء رديئة . (قوله نباتا) هو بنون فموحدة فمثناة فوقية آخره على الأولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجرا خلافا لمن ضبطه بموحدين ثانيتهما مشددة وآخره نون لأنه بمعنى شيء واحد فذكر واحد بعده مستدرك . (قوله وهما) أى العتاني والخز مقصود أن كانهما يرفع أو كانهما على الثياب عن الفاعل ولا يصح إضافتهما فتأمل . (قوله وجين) بضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون وتشديدها نعم إن تهرى أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والمسك المملح مثله . (قوله من مصالحه) أى مصالح كل منهما ويزيد الأقط ييسر دقيق . (فرع) تقدم عن شيخنا أنه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فيها فقله هنا كغيره أنه يصح السلم في الزبد إن خلا عن غير مخيض وفي القشطة ولا يضر ما فيها من بعض نظرون أو دقيق أرز وفي العسل بشمعه مخالف لذلك مع أن السلم أضيق من البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في التمر لأن الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلي لأنه إن عجن معه فهو كالعجوة المعجونة المختلطة بالنوى فلا يصح إلا فالشمع مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل بأحد المقصودين على أنه مانع من رؤية العسل فيه أيضا لأنه ظرف له والشهد في كلام المصنف يراد به من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لا معه كما يصرح به ما سيأتي في ذكر وصفه عند العقد وتفسير الشارح له بيان لمعناه اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من المختلط الذي في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل وافهم . والحق أحق من المراء ويصح السلم في المخيض إن خلا عن الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه إلا الحامض لاختلاف حموضته . (قوله بفتح الشين وضمها) أى مع سكون الماء وبكسرهما معا . (قوله ومقابل الأصح إلخ) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على العتاني فهي من أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا تبعا لأبن حجر غير مستقيم فراجع . (قوله قائلا إلخ) وأجابوا بأن الماء ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في التمر والمخلط للإصلاح والحرير وغيره مضبوط كما مر كذا قالوا وقد علمت ما في الشمع والعسل فألحق فيه ما قاله الوجه الثاني . (قوله لا الخبز) أى ما يجزئ منه الكفاية والقطائف وكذا يقل ومنه الزلاية أو ما يشوى ومنه البيض . (فرع) يصح السلم في المسموط لعدم تأثير النار فيه . قال شيخنا الزياي : ويصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالدال وخالفه شيخنا الرمل في الأولى وعدها كالخبز

بتسليمه . (قول المتن كاختلط) لو قال من المختلط إلخ كان صوابا لما سيجىء من أن العتاني والخز يجوز السلم فيها . (قول الشارح عبارة الرافعي) يريد أنها أولى من عطف المتن الخف على الهريسة فإن قدر العطف على المختلط سهل الأمر . (قول المتن وترياق) وكذا النشا والحلوى . (قوله الشارح والوبر) أى ذلك هو النوع الرفيع منه . (قول الشارح وهما مقصود) بالتثنية بالإضافة . (قول المتن وجين إلخ) هذا ليس من نوع العتاني لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحه أو هما واحد خلقه . قال الرافعي : المختطات أربع : ما قصد أن كانه ولا ينضببط كالهريسة ، الثاني : هذا إلا أنه ينضببط كالعتاني ، الثالث : ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجنين ، الرابع : الخلق كالشهد ومن ثم قال الإسوي : ينبغي أن تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتاني وكان ينبغي أن يقدم الشهد على الأربعة أو يؤخره . (فرع) قال الماوردي : لا يجوز السلم في الكشك . (قول الشارح كل منهما) قضية هذا أن الأقط فيه منفحة . (قول الشارح بشمعه خلقة) فكان كالنوى في التمر

بشليمه . (قول المتن كاختلط) لو قال من المختلط إلخ كان صوابا لما سيجىء من أن العتاني والخز يجوز السلم فيها . (قول الشارح عبارة الرافعي) يريد أنها أولى من عطف المتن الخف على الهريسة فإن قدر العطف على المختلط سهل الأمر . (قول المتن وترياق) وكذا النشا والحلوى . (قوله الشارح والوبر) أى ذلك هو النوع الرفيع منه . (قول الشارح وهما مقصود) بالتثنية بالإضافة . (قول المتن وجين إلخ) هذا ليس من نوع العتاني لأن المقصود فيها واحد والباقي من مصالحه أو هما واحد خلقه . قال الرافعي : المختطات أربع : ما قصد أن كانه ولا ينضببط كالهريسة ، الثاني : هذا إلا أنه ينضببط كالعتاني ، الثالث : ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجنين ، الرابع : الخلق كالشهد ومن ثم قال الإسوي : ينبغي أن تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العتاني وكان ينبغي أن يقدم الشهد على الأربعة أو يؤخره . (فرع) قال الماوردي : لا يجوز السلم في الكشك . (قول الشارح كل منهما) قضية هذا أن الأقط فيه منفحة . (قول الشارح بشمعه خلقة) فكان كالنوى في التمر

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما ندر وجوده كلحم الصيد بموجب عزة) أى بالموضع الذى يعز وجوده فيه لاتفاء الوثوق بتسليمه (ولا فيما

وهذا التشبيه يفيد البطلان فى الثانية بالأولى فتأمل . (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود . (قوله ولا يصح فيما ندر إغ) وصححه شيخنا الرمل فيمن هو عنده وفيه نظر . (قوله كاللؤلؤ الكبار) وهو ما يطلب للزينة كما ذكره الشارح . (قوله وهى) أى الصغار ما تطلب للتداوى فيصح فيها كيلا ووزنا ولا نظر لصغر أو كبر فيها كما ذكره الشارح أيضا . (قوله وجارية وأختها أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وأفراسها . (فتجيبه) علم مما ذكر أنه يصح السلم فى الأمهات غير الممتزجة بالأوراق . قال شيخنا : وكذا فى الممتزجة بها إن عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم فى الوبر والشعر والصوف والريش ما لم يعين حيوانها وفى الحرير والقز بعد نزع دوده وفى القطن والغزل والكتان بعد نفخ ساسه أو رعوسه وفى الحديد والنحاس ونحوها وفى أنواع المياه كماء الورد وفى أنواع العطر كالمسك والزعفران وفى أنواع البقول كالسلق والبصل وفى نحو الجزر بعد إزالة ورقة وفى النشا والفحم والدريس والتبن والنخالة والحطب ولو شمشعا وفى قصب السكر بعد نزع قشره الأعلى وقطع طرفيه وفى الجبس والجير والزجاج ونحوها من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردى لا يصح فى العقيق لاختلاف أحجاره ويصح فى الصابون ومعار جميع ذلك الوزن ويذكر فى كل واحد منها ما يلىق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح فى الأرز والعلس بعد نزع قشرهما وفى الدقيق ومعارهما الكيل ويذكر فيهما ما فى الحبوب ويصح فى البورق البيضاء بالعد ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصنعتة وزمنه صيفا وخريفا وغيرهما ويصح فى العجوة الكبيس والمعجونة بدون نواها دون المعجونة معه ولا يصح فى الكشك المعروف والله أعلم . (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام قبله . (قوله فى الحيوان) غير الحامل كلا أو بعضا خلافا للحنفية ولا يضر وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مغن أو فواد . (قوله بكرا) ويسمى الثنى وهو ما دخل فى السنة السادسة والرابعة ما دخل فى السابعة . (قوله فقيس عليه السلم فى الإبل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الأصل وقيس غير الإبل . (قوله ورومى) هذا صنف لا نوع خلافا للشارح . (قوله فإن لم يختلف إغ) كالزنج . (قوله وذكرته إغ) فلا يصح فى الخنثى . (قوله أو محتمل) أى دخل فى سن الاحتلام وهو تسع سنين ولا يصح إرادة المحتمل بالفعل . (قوله وقده) ولو بنحو الأشبار لا بمطلق طول وقصر . (قوله وكله) أى المذكور بما يمكن فيه التقريب فلا تنقيد بالنس على المعتمد ولا يصح دخول الذكورة والنوع فيه لأن التقريب فيهما معلوم الاتفاء . (قوله ويعتمد قول العبد فى الاحتلام) ولو كافرا . (قوله إن كان بالغاً) أى عدلا . (قوله سيده) أى البالغ العاقل العدل . (قوله إن ولد) أى للعبد فى الإسلام أى إن كان حين ولادته مسلما وسيده كذلك والمراد المسلم العدل فى كل ما ذكره فيه كما علم

(قول المتن ولا فيما إغ) مترتب على قوله فى الضابط السابق على وجه لا يؤدى إلى عزة الوجود . (قوله واجتماع إغ) تبع فى ذلك الرافعى رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك بما لا يمكن ضبطه بالصفة لأن الصفات تختلف ولا تنضبط . (قول المتن وجارية وأختها) وكذا الجارية وعمتها والشاة وسخلتها والجارية الحامل وفى الشاة اللبن قولان والأظهر المنع . (فرع يصح فى الحيوان) (قول الشارح فى حديث مسلم) وكذا يكون أجرة فى الذمة وصدقا وكما فى إبل الدية ومنع ذلك أصحاب الرأى . (قول الشارح ذكره) الضمير فيه راجع إلى قوله كون إغ . (قول الشارح أو محتمل) قال الأذرى فى النفس من هذا شيء لأن الاحتلام مظنة من العاشرة إلى الخامسة عشرة والغرض يختلف بذلك . (قول المتن وقده) لو قدره بالأشبار أو الأذرع قضية كلام الرافعى الصحة . (قول الشارح لو شرط كونه إغ) الظاهر أن مثل ذلك ما لو شرط أن طوله كذا بلا زيادة ولا نقص . وإعلم أن الأذرى قال : الظاهر أن المراد بالبلغ أول أوانه وإلا فابن عشرين سنة يقال له محتمل أيضا . (قول الشارح ويعتمد قول العبد) ظاهر إطلاقه قبول قول العبد والسيد وإن كانا كافرين

لو استقصى وصفه الذى لابد منه فى السلم (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ الكبار والبراقيت) لأنه لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يذكر فيها من هذه الأوصاف نادر واحتز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهى ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للزينة (وجارية وأختها أو ولدها) لأن اجتماعهما بالصفات المشروطة فيهما نادر (فرع) (يصح) السلم (فى الحيوان) لأنه ثبت فى الذمة قرضا فى حديث مسلم أنه عليه السلام اقترض بكرا فقيس عليه السلم فى الإبل وغيرها من الحيوان (فليس شرط فى الرقيق ذكر نوعه كتركى) ورومى فإن اختلف صنف النوع وجب ذكره فى الأظهر (و) ذكر (لوله كأبيض) وأسود (ويصف بياضه بسمرة أو شقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فإن لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (و) ذكر (ذكورته أو ألقوته ومنه) كابن ست أو سبع أو محتمل (وقده) طولا وقصرا أو ربة (وكله فى التقريب) وفى الروضة كأصلها والحرر والأمر فى السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يميز لندوره ويعتمد قول العبد فى الاحتلام وكذا فى السن إن كان بالغاً ولا يقول سيده إن ولد فى الإسلام ولا يقول

سبع سنين مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يميز لندوره ويعتمد قول العبد فى الاحتلام وكذا فى السن إن كان بالغاً ولا يقول سيده إن ولد فى الإسلام ولا يقول

النخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء وهو أن يعلو جفون العينين سواد كالكحل من غير احتمال (والسمن) في الجارية (ونحوهما) كالدهج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم الوجه أى استدارته (في الأصح) لتساع الناس بإيهامها وإن قال الثاني إنها مقصودة لا يورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الأصح ويجب ذكر الثيابة والبكارة في الأصح (و) يشترط (في الإبل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير المذكورة والأثولة والسن واللون والنوع) أى ذكر هذه الأمور فيقول في النوع من نتاج بنى تميم مثلاً فإن اختلف نتاجهم اشترط التعيين في الأظهر ويبين النوع أيضاً بالإضافة إلى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير النوع والصغر وكبر الجثة) أى أحدهما وفي الوسيط وغيره واللون أى ذكر هذه الأمور وإن عرف السن ذكره أيضاً (و) يشترط (في اللحم) أن يقول (لحم بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن

أو معز ذكر خصي

رضيع معلوف أو

ضدها) أى أنثى فحل

فطيم راع والرضيع

والفطيم من الصغير أما

الكبير فمته الجذع والثنى

فيذكر أحدهما ولا يكفى

في المعلوف العلف مرة أو

مرات بل لابد أن يتبى

إلى مبلغ يؤثر في اللحم

قاله الإمام (من فخذ)

بأعجام الذال (أو كلف

أو جنب) أو غيرها وفي

كعب العراقيين من سمين

أو هزيل (ويقبل عظمه

على العادة) فإن شرط

نزعه جاز الشرط لم يجب

قبول العظم ولا فرق في

جواز السلم في اللحم بين

الطرى والقديد والملح

وغيره (و) يشترط (في

الثياب الجنس) أى ذكره

كقطن أو كتان وفي

الروضة كأصلها والنوع

والبلد الذى ينسج فيه إن

اختلف به الغرض وقد

يفنى ذكر النوع عنه وعن

(قوله النخاسين) ولو واحدا سمي بذلك لأنه ينخس الدواب عند بيعها. (قوله ونحوهما) ومنه رقة الخصر وثقل الردف ويندب مفلج الأسنان جعد الشعر. (قوله الملاحه) وهى تناسب أعضاء جميع البدن وأوردها على كلام المصنف لأنها في الذات وما قبلها في صفتها. (قوله وفي الإبل إغ) ولا يصح في الأبلق. قال شيخنا الرملى: إلا في بلد غلب وجوده فيها وفي القاموس البلق محرقة سواد ويباض إلى أن قال وبلق كزير ماء وفرس سباق ومع ذلك كان يعاب وهو مثل للحسن يذم به ويصح في الأعر وهو لون بين البياض والسواد. (قوله والسن) والقدر كمربوع. (قوله واللون) لا وصفه كأغر ومجمل. (قوله والنوع) كبخاى وعراب وصفه كأرحية ومهريه والنوع في الخيل كالمهجين والمقرف واللون كالأحمر والأسود والنوع في الحمير. (قوله في الطير) غير النحل لعدم صحة السلم فيه. (قوله واللون) إن اختلف به غرض وإلا فلا وكذا المذكورة والأثولة وفي السمك والجراد حتى أو ميت بحرى أو نهري طرى أو مالح ونوع ما صيد به وميعار ميتة الوزن وحية العدد قال شيخنا. (قوله أن يقول) اعلم أن الشارح يقدر يقول فيما هو من لفظ السلم بعينه بخلاف غيره فانهم هذا فإن غيره سفساف. (قوله ويقبل عظمه) وجوبا كجلد يؤكل لأرأس ورجل من طير وذنب من سمك. (قوله وقد يغنى إغ) كعيلكى ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرود. (قوله بالنسبة إلى الغزل) وقد يطلقان بالنسبة للنسج وعكسه. (قوله صفة زائدة) فيجب قبوله عن الحام. (قوله في المقصور) إن خلا عن دواء ناره. (قوله ما صيغ) أى ويجب ذكر لونه. (قوله المراد إغ) أشار إلى أنه ليس في المسئلة طرق وأن معنى الأقيس

(قول الشارح النخاسين) هم بائعو الرقيق والدواب والدلالون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكفل. (قول الشارح مع سعتها) قال في الخادم: شدة سواد العين مع شدة بياضها. (قول المتن وفي الإبل) اشترط الماوردي في الإبل والخيل ذكر القدر فيقول مربوع أو مشرف. (قول الشارح من نتاج بنى فلان إغ) قال الأذرى: والصنف كالأرحية والمهريه والنوع كالبخاى والعراب انتهى. والمهريه نسبة إلى مهرة قبيلة من العرب، والأرحية نسبة إلى أرحب قبيلة من همدان. (قول المتن وفي الطير إغ) لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والمزال وما صيد به والطرى والمملح. (قول المتن وكبر الجثة) كأن يقول كبير الجثة أو صغيرها. (قول الشارح من سمين أو هزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذكره في غيره إلا كونه خصيا أو معلوفاً أو ضدهما نعم يبين أنه صيد بماذا. (قول الشارح والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل إلا أن يكون للتعريف. (قول المتن والصفافه) من الصفق وهو الضرب. (قول المتن والرقة) هو يوافق ما نقل عن الشافعى لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ. (قول الشارح المراد إغ) غرضه من هذا أن طائفة قالوه لأنه مجرد بحث من المؤلف وأصله. (قول الشارح وفرق المانعون إغ) هذا يفيدك أن المقصور إذا كان فيه دواء يمتنع أقول

الجنس أيضاً (و) الطول والعرض والغلف والدقة) هما بالنسبة إلى الغزل (و) الصفافه والرقة) هما بالنسبة إلى النسج (و) النعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل متقابلين بعد الأولين معهما (و) مطلقه) أى الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الحام) دون المقصور لأن المقصور صفة زائدة (ويجوز) السلم (في المقصور) وما صيغ غزله قبل النسج كالبرود والأقيس صحته في المصبوغ بعده قلت الأصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما في الروضة كأصلها أن طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف للنسج. قال الرافعى: ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره، والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب. وقال بعد ذكره إن الجواز القياس ولو صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضاً وفي الغزل المصبوغ انتهى. وفرق المانعون بأن الصبغ بعد النسج يسد الفرج فلا تظهر

معه الصفاقة بخلاف ما قبله . (قوله) قال الصيمري : يجوز السلم في القمص والسراريات إذا ضبطت طولاً وعرضاً وسعة وضيقاً (و) يشترط أي (في القميص) أن يذكر (لونه ونوعه) كمعقل أو برني (وبلده) كغندادي أو بصري (وصغر الحبات وكبرها) أي أحدهما (وعتقه وحدائته) أحدهما ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة والشعير وسائر الحبوب كالقمح) في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن

المناسب للفروع الفقهية وأن المراد بالصبيغ ما له جرم لا ما هو تمويه لأنه يصح فيه مطلقاً . (قوله الصيمري) بفتح الميم أو ضمها . (قوله في القمص) أي غير الملبوسة لعدم صحته فيها . (قوله وسعة وضيقاً) في القمص والسراريات . (قوله في القميص) ومثله الزبيب . (قوله وعتقه) بضم العين وكسرها وكون جفافه على الشجر أو لا ويحمل العتق على العرف ويندب ذكر عتيق عام أو عامين مثلاً . (قوله وفي الرطب) ومثله العنب . (قوله وفي العسل) من النحل لأنه المراد عند الإطلاق . (قوله بلدي) وكون بلده حجازاً أو مصر ومراعاة إن اختلف به غرض لا رفته وضدها ويقبل رقيق حر لا عيب . (قوله أبيض) وسكتوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والأحمر القاني وهذه الأوصاف تفيد أنه خالص من شحمه كما مرت الإشارة إليه فراجع . (قوله في اللحم) لو أسقطه لكان أولى لما مر . (قوله وجهان) الأصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتي . (قوله لطيفة) أي مضبوطة وإن كانت قوية . (قوله السمن) ومعيار مائه الكيل وجامده الوزن . (قوله منعه في رعوس الحيوان) ولو من سمك وجراد وأكارع ولو نيسة . (قوله ولا يصح في مختلف) ومنه الخنزير المعروف ومال شيخنا إلى صحته فيه كما مر بالعدان انضبط كما مر ويذكر جنسه ونوعه وبلده ورقته وغلظه . (قوله طس) بفتح أوله وكسره . (قوله ومناورة) من النور وجمعها مناور . (قوله وطنجيز) بكسر أوله وهو عجمي معرب . قال الحريري : وفتحها من لحن الناس ورده شيخنا الرمي تبعاً للإمام النووي . (قوله كالحب) بضم الحاء المهملة وهو مشترك بين ميل النفس وغيره والمراد به هنا زير الماء كالحناية وجمعه حباب بكسر الحاء . (قوله واختلاف الجلد) أي شأنه ذلك خلافاً لما في الصحيح نعم يصح في قصاصات صغيرة تساوأت أجزاؤها سواء دبت كالمأخوذ منها الفراء بالفاء أو غير مدبوغة كالمأخوذ منها الفراء بالغين المعجمة . (قوله من البرام) بكسر الباء الموحدة حجارة يعمل منها القدور لنحو الطبخ . (قوله ونحوه) أي نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات . (قوله المربعة)

خصوصاً إذا كان يغلي على النار كما هو موجود ببلادنا بل وفي البعلبكي فيما بلغني فإن تأثير النار وأخذها من قواه غير منضبط بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالنشا مثل ذلك فيما يظهر . (قول الشارح في القميص) (نخ) في البهجة يمتنع في الملبوس . قال شارحها شيخنا رحمه الله : مغسولاً كان أو جديداً لأنه لا ينضبط فأشبهه الجباب والخفاف المطيقة والقلائس والثياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى . وقوله : الجباب يؤخذ منه أن السلم في الكبيرة المضربة لا يصح . (قول المتن وعتقه) قال الإسنوي : بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى . وفي شرح المنهج بضم العين . (قول المتن والحنطة وسائر الحبوب) (نخ) قال السبكي : عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وهي عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعي والأصحاب فليتنبه لهما . (قول المتن والحدائفة) قال الإسنوي : ولا بد من بيان مراعاة قوته ورقته . (قول الشارح سكنت عن الصحيح) (نخ) قال الإسنوي : قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والرجاج والأواني وكذا الأجر في الأصح . (قول المتن والأظهر) (نخ) هو جار في الأكارع أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الأيدي أو الأرجل . (قول المتن في رعوس الحيوان) مثلها الأكارع . (قول المتن معمولة) وكذا غيرها الآتي لا بد في البطلان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالثال وأشار إلى ذلك بقوله الآتي وفيما صلب منها في قالب . (قول الشارح ويقال فيه طست) أي بإبدال السين الثانية تاء . (قول الشارح والطنجيز) عجمي معرب . (قول الشارح لتعد الرطب) أي ولندرة اجتماع الوزن مع صفاتها المعتبرة . (قول الشارح من البرام) عبارة الإسنوي والجمع برم قاله الجوهرى . (قول المتن المربعة) أي لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرعوس وقوله

يقول (جبل أو بلدي صيفي أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدائفة) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (الطبخ) (والمشوي) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعذر الضبط (ولا يضرب تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصفي بها وفي جوازها في المصفي بالنار وفي السكر والقانيزد والذهب واللبا بالهمز من غير مد وجهان سكنت عن الصحيح منهما في الروضة وصحح في تصحيح التنبيه الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل بما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والأظهر منعه) أي السلم (في رعوس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بعظمه وفرق الأول بأن عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الأعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كريمة معمولة) وهي القدر (وجلد وكوز وطس) بفتح الطاء ويقال فيه

طست (وقمقم ومناورة) بفتح الميم (وطنجيز) بكسر الطاء أي دمت (ونحوها) كالحب لتعد الرطب في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزائه دقة وغلظة واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلاه وأسفله مثلاً والعمل في البرمة من البرام حفرها ونحوه (ويصح) السلم (في الأسطال المربعة وفيما صلب منها)

أى المذكورات أى من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام وعبرة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعنتات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصب منها في القالب لأنه لا يختلف وفي الأسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الأصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز إسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلماً مؤجلاً أو حالاً وقيل يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على الصحيح

(ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الأصح) ويجعل مطلقه عنهما (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر أحدهما لأن القيمة والأغراض تختلف بهما فيفضى تركهما إلى النزاع وهذا مندفع بالحمل المذكور وينزل الجيد به أو بالشرط على أقل درجاته وإن شرط رداة العين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداة النوع صح لانضباطه وهي المراد بالرداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وإن شرط الأجل لم يصح العقد لأن أقصاه غير معلوم وإن شرط الأجل صح العقد ويقبل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقلين الصفات) للمسلم فيه المذكورة في العقد فإن جهلاها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أى معرفته (في الأصح)

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس. (قوله المذكورات) أى مما يتأتى فيه الصب لأن أصل البرمة حجر إلا أن يريد بها الأعم. (قوله وعبرة الروضة إلخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير للمذكورات لا للأسطال كما توهمه عبارة المصنف. (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها وهو آلة يعمل بها الأواني بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق. (قوله أو حالاً) وإن نوي في الصرف لأن وضع السلم التأجيل قاله شيخنا م. ر. (قوله في الدقيق) ويذكر فيه ما يذكر في حبه مما يأتي هنا ومعياره الكيل كما مر ويصح في النخالة كالبن ومعياريها الوزن على المعتمد كما مر ولا يصح في المدشوش والمسوس. (قوله لعدم انضباطه) فإن انضبط صح قاله شيخنا تبعاً لابن حجر كالعمى وفيه نظر لأنه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البصير لأنه أجود منه. (قوله وإن شرط الأجل) أى من النوع لا من العيب على المعتمد خلافاً لبعضهم. (قوله عدلان) قال شيخنا م رفى محل التسليم وشيخنا زى في دون مسافة القصر وقد مر ذلك. (قوله لأن المراد بمعرفتها هناك إلخ) أى المراد هنا معرفتها للعاقلين ليذكرها في العقد كما أشار إليه بقوله المذكور في العقد والعدلين لدفع التخالف بهما كما أشار إليه بقوله ليرجع إلخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض. (قنبيه) كل ما لا يجب ذكره في العقد من الأوصاف إذا ذكر تعين وجوده لالتزامه بالشرط فتأمل.

(فصل) في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه. (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح من ضمن المسلم إليه والمسلم فيه كل مئتمن كما مر. (قوله كالمقر البرئ عن المعقل) وكذا

وفيما صاب إلخ أى أنه يمكن أن يزن مقدار أو يذيه ويصبه في قالب معروف مربع أو غيره وحينئذ فالضبط ممكن. (قول الشارح الدراهم والدنانير) لو كانت مغشوشة فالظاهر الصحة لأن الغش غير مقصود لكن يشك عليه الزجاج المغشوش فإنه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي إطلاق الدراهم ويجعل على الغالب كالئتمن في ذلك خلاف يراجع من الخادم. (قول الشارح أو حالاً إلخ) لم يتعرض لنظير ذلك من غير النقدين كصاع برى صاع شعير على حكم الحلول والظاهر عدم الفرق ثم غلة البطلان تضاد أحكام السلم والصرف هذا يقتضى التقابض وهذا لا يقتضى ذلك نعم لو نوي بذلك الصرف جاز. (قول الشارح في الدقيق) ويذكر فيه ما يذكر في الحب زاد الماوردى: والنعمومة والخشونة والجديد والقديم. (قول الشارح الجيد به) الضمير فيه راجع إلى قوله بالحمل. (قول الشارح فإن جهلاها إلخ) قال الإسئوى: إما لحفاء الصوت أو لقراءة الألفاظ المستعملة فيها. (تقمة) ينزل الوصف في كل شىء على أقل درجاته. وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط. (قول الشارح وهو عدلان) حاصل ما في شرح الروض نقلاً عن أبى على السنجى أن المراد بذلك كأن يوجد أبداً في الغالب من يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لأنهما قد يموتان. (قول الشارح أن تعرف في نفسها إلخ) يعنى أن تكون في نفسها معروفة يمكن الضبط فيخرج صفات ما لا ينضبط كالمعاجين. (فصل لا يصح) أى لحديث: «من أسلف فلأياً أخذ إلا ما أسلف فيه أو رأس ماله» ولأنه يبيع للمبيع قبل قبضه. (قول الشارح كالمقر البرئ إلخ) والريب الأبيض عن الأسود والمسقى بماء السماء عن المسقى بغيره والعبد التركي عن الهندي والعكس. (قول المتن ويجوز أوداً) من رد الشىء بالضم يردو بالضم أيضاً رداة فهو ردى عو أوداً كله

ليرجع إليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الأصح لا يشترط معرفة غيرهما ولا تكرار في المشتراط هناع مع ما تقدم من اشتراط معرفة الأوصاف لأن المراد بمعرفتها هناك أن تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم (فصل) (لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) كالشعير عن القمح (و) غير (نوعه) كالمقر البرئ عن المعقل لأن الأول اعتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه الاعتياض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب) قبوله كافي اختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز أوداً من المشروط) أى دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أوداً) من المشروط

(ويجب قبوله في الأصح) والثاني لا يجب لما فيه من المنة ويجب تسليم الخطئة ونحوها نية من الزوان والمدر والتراب فإن كان فيها قليل من ذلك وقد أسلم

تمر عن رطب ومسقى بماء عن مسقى بمطر وعكس ذلك. (قوله ويجب قبوله) أى إن لم يكن عليه ضرر في قبوله كسفع نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعه^(١) أو من أقر بحريته وكذا حواشيه كأخ أو عم على المعتمد لاحتمال رفعه لحنفى يحكم عليه بعقوبة ولو قبض شيئا من ذلك جاهلا به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسخ أو عتق قاله شيخنا الرملى وخالفه ابن حجر وخرج بالأجود الأكثر كخشبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع فيجوز ولا يجب. (قوله ويجب تسليم إثم) بمعنى عدم وجوب القبول. (قوله الزوان) بضم الزاى المعجمة أوله وبعدها واو مهموزة حب يشبه الخطئة وليس هو الدحرج كما قيل والمدر طين مستحجر. (قوله جاز) أى وجب إن لم يكن لإخراجه مؤنة وإلا فلا. (قوله لم يجز) أى لم يجب قبوله فيجوز بالتراضى. (قوله وما أسلم فيه إثم) فإن خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ويلزمه بدله إن تلف ومثل ذلك ما لو قبض عدد ما أسلم فيه ذرعا وعكسه أو قبض بأحدهما ما أسلم فيه بغيرهما أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض بقدر ما أسلم فيه بربع أو عكسه فراجع. (قوله جافا) أى غير مستحشف. (قوله والرطب صحيحا) أى غير مشدخ ومثله المذنب بكسر النون وهو بسر طرفه مرطب والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وآخره خاء معجمة بلح أخضر يغمر في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فإن اختلفا في أنه معمول صدق المسلم كما لو اختلفا في لحم أنه ميتة أو مذكى نعم إن قال المسلم إليه ذبحته بنفسى صدق هو والتصديق فيما ذكر باليمين. (قضية) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كالصفة ولعله للاحتياط في الموضوعين فراجع. (قوله ولو أحضره) سواء في محل التسليم أو غيره. (قوله إلى علف) أى له وقع أو يحتاج إلى مكان حفظ أو كان يتربص به زيادة سعر. (قوله غارة) الأنصح إغارة وإن وقع العقد فيه وكان هو آمنا. (قوله لو كان ثمرة) أى بالمثلثة أو لحما يريد أكلهما طريا الأولى أفراد أكله لأنه بعد العطف بأو ولذلك أفرد طريا وبذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طرين لأنه فعيل يغير به عن الواحد وغيره. (قوله أى وإن لم يكن إثم) أشار إلى أن الامتناع مقسم وإن لم تنده عبارته. (قوله أجبر المسلم على القبول) أى من المسلم إليه أو وارثه وكذا من أجنبي إن كان عن ميت لا تركة وإلا فلا يجبر. قال في العباب: ويكفى الوضع بين يديه كالبيع واعتمده شيخنا م ر وحمله شيخنا على حالة عدم الامتناع وإلا فلا كابدل له ما يأتي من أنه إذا أصر على الامتناع أخذه الحاكم قسرا. (قوله وكذا مجرد عرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر إن لم يكن له غرض أصلا قاله شيخنا م ر نقلا عن الشرحين والروضة اهـ لكن في وجوبه نظر. (قوله ولو تقابل غرضاهما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما إذا لم يكن لهما غرض أصلا أخذنا بما ذكره لأن عدم قبوله تعنت وليس في ذلك إسقاط للأجل لأنه لا يسقط بالإسقاط. (قوله الحال) أى أصالة أو بعد حلول أجله وكان في مكان التسليم. (قوله أجبر على قبوله) أى عينا. (قوله أجبر على القبول أو الإبراء) وإنما لم يجبر على أحدهما في الشق الأول لعدم تمحض غرض البراءة فيه. (قوله أخذه الحاكم) أى عينا في الصورة الأولى وفعل الأصلح في الصورة الثانية وحيث أخذه الحاكم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين. (قضية) مثل دين السلم فيما ذكر دين غيره ويجب وفاء الدين بالطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا المذكور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأبرأته من كذا من صداقها فهي طالق منه فإذا امتنع من أخذ صداقها بعد إحضار الزوج لم تجبر على القبول لأن لها غرضا في عدمه

مهموز. (قول المتن ويجب قبوله في الأصح) أى لأن إعطاء الأجود يدل على أنه لم يتيسر له غيره فهو من أمر المنة. (قول المتن بأن) الأحسن كأن، وقوله غارة في الأنصح إغارة. (قول المتن أجبر) لأن امتناعه من قبوله تعنت ومن الأغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول. (قول المتن إن كان لنقله مؤنة) مثله لو كانت القيمة في

كيلا جاز أو وزنا لم يميز وما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا والعكس ويجب تسليم التمر جافا والرطب صحيحا (ولو أحضره) أى المسلم فيه المؤجل (قبل محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا) فيحتاج إلى علف (أو) كان الوقت (وقت غارة) أى نهب فيخشى ضياعه (لم يجز) على قبوله لما ذكر وكذا لو كان ثمرة أو لحما يريد أكلهما عند الحل طريا (والا) أى وإن لم يكن له غرض صحيح في الامتناع (فإن كان للمؤدى غرض صحيح في التعجيل) كملك رهن أو ضمان (أجبر) المسلم على القبول (وكذا) يجبر عليه (لمجرد غرض البراءة) أى براءة ذمة المسلم إليه (في الأطهر) والثاني لا يجبر لما في التعجيل من المنة ولو تقابل غرضاهما قدم جانب المستحق كما يؤخذ من صدر الكلام هنا ولو أحضر في السلم الحال المسلم فيه لغرض سوى البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرض البراءة أجبر على القبول أو الإبراء وحيث ثبت الإيجاب فأصر على الامتناع أخذه الحاكم (ولو

وجد المسلم المسلم إليه بعد الحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بنتحها أى مكانه المتعين بالشرط أو العقد وطالبه بالمسلم فيه (لم يلزمه الأداء إن كان لنقله)

من موضع التسليم (مؤنة ولا

يطالبه بقيمته للحيلولة على

الصحيح) لأن الاعتياض عنه

ممنوع كما تقدم والثاني يطالبه

للحيلولة بيه وبين حقه وعلى

الأول للمسلم الفسخ

واسترداد رأس المال كما لو

انقطع المسلم به وإن لم يكن

لنقله مؤنة لزمه أدائه (وإذا

امتنع المسلم (من قبوله

هناك) أى فى غير مكان

التسليم وقد أحضر فيه (لم

يجبر) على قبوله (إن كان

لنقله) إلى مكان التسليم (مؤنة

أو كان الموضع) أخضر فيه

(مخوفا وإلا) أى وإن لم يكن

لنقله مؤنة ولا كان الموضع

مخوفا (فالأصح إجباره) على

قبوله لتحصل براءة الذمة

والخلاف مبنى على الخلاف

السابق فى التعجيل قبل

الحلول لغرض البراءة ولو

اتفق كون رأس مال السلم

على صفة المسلم فيه فأحضره

وجب قبوله فى الأصح .

(فصل) (الإقراض)

وهو عليك الشيء على أن ترد

بدله (مندوب) أى مستحب

لأن فيه إعانة على كشف كربة

ويتحقق بمعاذ ومعقود عليه

وصيغة كغيره وترجمه

كأصله بالفصل دون الباب

لشبه القرض بالمسلم فيه فى

الثبوت فى الذمة (وصيخته

أقرضتك أو أسلفتك) هذا

(أو أخذه بمثله أو ملكك

على أن ترد بدله) أو أخذه

واصرفه فى حوائجك ورد

بدله كذا فى الروضة كأصلها

(قوله من موضع التسليم) أى إلى موضع الظفر وهذا غير ما مر أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها المسلم والإلزامه الأداء وارتفاع الأسعار فى محل الظفر كالمؤنة المذكورة قاله شيخنا الرملى (قوله للمسلم الفسخ) وله الدعوى عن المسلم إليه وإلزامه بالسفر معه أو التوكيل لا حبسه (قوله رأس المال) أو مثله إن تلف ولا نظر لمؤنة حمله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فلا ينافى ما مر أيضا (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها المسلم إليه لا بالدفع للمسلم لأنه يشبه الاعتياض (قوله أو كان الموضع مخوفا) مثال والمراد وجود غرض المسلم (قوله فالأصح إجباره) أى المسلم (قوله على قبوله) أى عينا وإن كان غرضه البراءة لأنه كاخضر قبل الخلل كما مر وسواء كان للمؤدى غرض أو لا فمما فى المنهج من التقييد بالغرض ليس فى محله لأن هذه من أفراد ما تقدم (قوله ولو اتفق إلخ) كأن أسلمه جارية صغيرة فى كبيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة .

(فصل فى القرض) هو بفتح القاف على الأفصح لغة القطع ويطلق بمعنى ما يقرض وبمعنى الإقراض^(١) وهو المراد هنا فلذلك عبر المصنف ويسمى سلفا أيضا كالسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه وعرفه الشارح بمعناه الشرعى بقوله هو تمليك الشيء إلخ لكن ذكر التمليك لا يناسب قول الإباحة (قوله بدله) شمل المتقوم والمنافع (قوله مستحب) فهو من التضمين أو الحذف والإيصال فرارا من أن المندوب هو نفس الفعل وقد يجب كما فى المضطر وقد يكره كمن توهم أنه يصرفه فى معصية وقد يحرم كمن ظن منه ذلك وكغير مضطر لم يرج فاء إذا لم يعلم المقرض بحاله وكمن أظهر صفة لو علم المقرض بحاله لم يقرضه كما فى صدقة التطوع ولا تدخله الإباحة لأن أصله الندب وقال شيخنا بها فيما إذا لم يرجع فاء كما مر وعلم المالك بحاله فراجع (قوله لأن فيه إعانة إلخ) فهو أفضل من درهم الصدقة الذى قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه عليه السلام رأى ليلة المعراج على باب الجنة مكتوبا إن درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بثمانية عشر وزيادة الثواب دليل على الفضل ولذلك علله جبريل لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بأنه لا يقع إلا فى يد محتاج واعتد شيخنا الرملى أن درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه ثمانية عشر أن فيه درهمين بدلا ومبدلا فهما عشرون يرجع المقرض فى الأصل وهو اثنان تبقى المضاعفة وهى ثمانية عشر (قوله ويتحقق) أى تتوقف حقيقته فهى أر كان كالبيع (قوله دون الباب) الأولى دون الكتاب لأن الباب مندرج تحت الكتاب كالفصل (قوله أخذه بمثله) أو يبدله فهما صريخان خلافا فى المنهج وهو خذ هذا الدرهم ب درهم كناية لأنه يشمل البيع والقرض فإن نوى به البيع والإقراض وأما أخذه فقط فكناية لأنه يشمل القرض والصدقة وشبه البدل أو المثل كذكره ويصدق فى إرادتهما وكذا ملكتك ولو فى مضطر دفعا للمنع من هذه المكرومة وفى ابن حجر أن لفظ العارية كناية فى قرض المنفعة المعينة فراجع (قوله ملكتك إلخ) هو صريح أيضا حيث ذكر البدل وإلا فلا

موضع الطلب أغلى وكذا يقال فى الذى لا مؤنة له الآتى فى كلام الشارح (قول الشارح والثانى إلخ) أى لأن ذلك ليس تعويضا حقيقيا حتى لو اجتمع فى محل التسليم وجب رد القيمة وأخذ المسلم فيه (قول المتن لم يجبر إن كان لنقله مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بذل له المؤنة لم يجبر أيضا لأنه كالاقتياض انتهى وفى شرح المنهج ما قد يخالفه فليحذر .

(فصل الإقراض إلخ) الإقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لأن المعنى على الإعطاء والقرض مصدر القاطع واسم للشئ المقرض ومنه من ذا الذى يقرض الله قرضا وإلقال إقرضنا نعم سمي هذا الباب إقراضا لأن المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل الندب حديث من نفس عن مؤمن كربة إلى آخره وقال ابن عمر الصدقة يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره مادام عند المقرض (قوله المتن أو أخذه بمثله) أى إذا قلنا يضمن القرض بالمثل واللام محل نظر (قول المتن على أن ترد بدله) لو اختلفا فى ذكر البدل فى هذا كان القول قول المخاطب وهو الآخذ

(قوله وكأن إسقاطه) أى خذه واصرفه إلخ (قوله للاستغناء إلخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذه بمثله المساوى لبذله كما مر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لا لفظه فلا حاجة لما طول به بعضهم هنا من الإشكال والاعتراض وغرض الشارح إفادة أن للقرض كنيات كالبيع وضعها هنا بأن يقول له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله ويشترط قبوله) أى الإقراض غير الحكمى أما الحكمى فلا يحتاج إليه ولا إلى إيجاب فيه كإطعام جائع وكسوة عار وإنفاق على لقيط مع إذن حاكم أو إشهد ولا تكفى نية رجوع ومنه نقوط الأفراح وإن لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج ممن جرت العادة بأنه يرد ومنه أمر غيره بصرف ماله غرض فيه كظالم أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه قبض ودعوى قرضا عليك بخلاف قبض دينى قرضا عليك وإن برىء به الدافع لأن الإنسان لا يكون وكيلًا في إزالة ملك نفسه ولو قال اقترض لى مائة ولك عشرة لزمته العشرة لأنها جمالة كذا قالوه ولعله إن كان في الاقتراض كلفة تقابل بمال فراجعها فإن كان المائة من مال المأمور لم يستحق شيئًا وصور بعض مشايخنا إطعام المضطر ونحوه مما ذكر بما إذا كان المطعم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينافي ما ذكره في السير من وجوب ذلك فتأمل (فروع) الجمعة المشهورة بين النساء بأن تأخذ امرأة من كل واحدة من جماعة منهن قدرًا معينًا فى كل جمعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعد واحدة إلى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله كالبيع) ومنه توافق الإيجاب والقبول فلو أقرضه ألفًا فقبل خمسمائة لم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبلت (قوله الرشد) أى والاختيار أيضًا فلا حاجة لذكره هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية التبرع) أى بما يقرضه بأن لا يكون محجورًا عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدبير السفه ووصيته (قوله لأن في الإقراض تبرعًا) ولذلك امتنع تأجيله ولم يجب فيه التقاضى فى الربوى (قوله فلا يصح إقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم إقراض مال الصبي كالمفلس برضا الغرماء لغير ضرورة فيهما ولا يقرض الولي مال محجوره حيث جاز إلا من أمين ثقة مع أخذ وثيقة وإشهاد على المعتمد قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطر ويكسوه من مال محجوره قرضا في غير الموسر وبلا بدل من مال محجوره الموسر لأنه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسلم فيه) أى لصحة ثبوته فى الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض الفضة كالمقاصيص للجهل بمقدار ما نقص منها خلافا لما عليه المفتون فى هذا الزمن الذين هم كقريبى العهد للإسلام (قوله من حيوان وغيره) معينا أو موصوفا فى الذمة ولا يشترط فى المعين كهذا قبضه فى المجلس ولا بعده وإن طال الزمن ويشترط فيما فى الذمة قبضه فى المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرملى وشمل ما ذكر الغشوش وهو كذلك وإن جهل قدر غشه حيث اعتد به وصبرة الدراهم إن أمكن علمها بعد ذلك وشمل المنفعة لعين أو لما فى الذمة وبما تقرر علم أنه لا حاجة لما قاله شيخنا الرملى فى شرحه وتبعه شيخنا الزيادى فى حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولو رتقاء أو قرناء أو غير مشتبهة لصغر أو كبر على المعتمد (قوله التى تحل) أى فى نفسها فدخل فى المنع من تحتها نحو أختها وخرج الجوسية والوثنية وكذا المطلقة ثلاثا على المعتمد لأن طرو الحل مستبعد مع كونه ليس إليه ولا يضر إسلام نحو الجوسية لأنه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه بإسلامها فراجع (قوله للمقترض)

وكان إسقاطه هنا للاستغناء عن واصرفه فى حوائجك وتقدم فى البيع أن خذه بكذا كناية فيه فىأتى مثله هنا فيحتاج إلى النية (ويشترط قبوله) أى الإقراض (فى الأصح) كالبيع والثانى قال هو إباحة إتلاف على شرط الضمان فلا يستدعى القبول (و) يشترط (فى المقرض) بكسر الراء زيادة على ما تقدم فى البيع أن شرط العاقد الرشد الشامل للمقترض والمقترض (أهلية التبرع) لأن فى الإقراض تبرعا فلا يصح إقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة (ويجوز إقراض ما يسلم فيه) من حيوان وغيره (إلا الجارية التى تحل للمقترض)

(قول الشارح وكأن إسقاطه هنا إلخ) لو اقتصر على قوله خذه واصرفه فى حوائجك فقضية كلام الرافعى المذكور أنه لا يكفى وحكى فى ذلك وجهين فى المطلب (قول الشارح فىأتى مثله هنا) أى فى قول المتن السابق خذه بمثله (قول الشارح والثانى قال إلخ) أى ليس سبيله سبيل المعاضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقاءه وعدم اشتراط قبض الربوى فى المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن إلا الجارية إلخ) قال الإسئوى يؤخذ منه حل قرض الخنثى للرجل لأن المانع لم يتحقق ثم إن أخبر بأنوثته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وإن اتضح أنوثته بغير إخباره اتجه نساده أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقترض) أى ولو كان صغيرا

فلا يجوز إقراضه له (في الأظهر) بناء على الأظهر الآتي أن المقرض يملك بالقبض لأنه ربما يطؤها ثم يستردها المقرض فيكون في معنى إعارة الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على أن المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطء (وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه في الأصح) بناء على الأصح الآتي أن الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على أن الواجب فيه رد القيمة وفي قرض الخبز وجهان كالسلم فيه أحصهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيره الجواز هو المختار في

الشرح الصغير للحاجة وإطابق الناس عليه وعلى الجواز يرد مثله وزنا إن أوجبتا في المتقوم رد المثل وإن أوجبتا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسيأتي في الغصب أنه ما حصره كبل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) يرد (المثل صورة) وفي حديث مسلم أنه ^(١) إقترض بكرا وردها بغيره وقال إن خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) يرد (القيمة) كما لو أئلف متقوما وتعتبر قيمة يوم القبض إن قلنا يملك المقرض به وإن قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض إلى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض وإذا اختلفا في قدر القيمة أو في صفة المثل فالقول قول المستقرض (فروع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر) المقرض (به) أي بالمقرض (في غير محل الإقراض) وللنقل من محله إلى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلد الإقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبته بالمثل وإذا

ولو ممسوحاً أو صغيراً لا يمكن وطؤه لأن التمتع كالوطء وكذا لو كان ملتقطاً في أمة التقطها نعم للختنى اقتراض أمة تحمل له وإذا اتضح بالذكورة بغير اختياره تبين البطلان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله فلا يجوز إقراضها) أي الأمة كلها ويجوز في بعضها لانقضاء العلة (قوله ربما يطؤها) أو يستمتع بها ولو عبر به لكان أولى ليدخل الممسوح كما مر (قوله يستردها المقرض) أو يرددها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يرد هبة الأصل ورد العيب (قوله وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه) ومنه الخشني والجواهر والخنطة المختلطة بشعير ونحو الجارية وأختها والحامل والعقار ومتفعته ولو معينا نعم يصح في نصف العقار فما دونه شائعا عينا ومنفعة لثبوته في الذمة (قوله الجواز) أي جواز إقراض الخبز (قوله وهو اختار) ^(١) هو المعتمد ومثل الخبز المعين ولو حامضاً وخميره كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خميرة اللبن كما لا يصح سلمها خللاً لما يؤهمه كلام المنهج وعللوا بقله الحاجة إليها وفيه نظر فإن الأقط وهو لبن مجفف مثلهما والحاجة إليه قليلة فالوجه صحة سلمهما وقرضهما وليس اختلاف الحموضة مانعاً كما علمت فتأمل (قوله يرد مثله) أي الخبز وزنا واعتمده شيخنا زى وشيخنا م ر واعتمد الطبرلاوى ما في الكافي من رد مثله عدداً وهو ما جرى عليه الناس في الأمصار والأعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله ويرد المثل) وإن أبطله السلطان إن بقي له قيمة وإلا رد قيمة أقرب وقت إلى الإبطال ومعيار المثل هنا كالسلم كيلا في المكيل ووزنا في الموزون (قوله اقترض بكرا ورد رباعياً) والبكر ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة ويقال له الشبي (قوله أه) في صفة المثل علم أنه من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الأجود دون الأردأ أنواع الجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تبع فيه الروضة ولم يذكره في المنهج وهو الصواب إذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به إلى وجوب قبوله إذا حضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمد شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لأنه محسن بخلاف السلم وقال الإمام مالك رحمه الله ثبت في القرض الأجل ابتداء وكذا انتهاء كسائر الديون الحالة عنده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر إنغ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكره وهو كما في السلم المتقدم (قوله إلى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم يتحملها المقرض وكألوته ارتفاع الأسعار كما مر (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا إن لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبته بالمثل) إن لم يتحمل المقرض تلك المؤنة كما مر وكما تقدم في السلم (قوله أحصهما) أي ليس للمقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للمقرض طلب القيمة ودفع المثل فالقيمة للأخوذة للفيضولة وهو المعتمد ولو كان ما دفعه دون القيمة لكذب مثلاً رجع بما بقي (قوله كما رأيت إنغ) أخبر الشارح عن نفسه أنه رأى على هامش نسخة الروض بخط المؤلف قلت أحصهما لا والله أعلم مكتوباً معه لفظ صح للإشارة إلى أنه من الأصل (قوله ولو لم يكن لنقله مؤنة) أو تحمّلها لا يمكن وطؤه كما هو قضية إطلاقهم (قول الشارح فيمتنع الوطء) وذلك لأن المراد التصرف المزيل للملك كما سيأتي (قول المتن وما لا يسلم فيه إنغ) قال في التنبيه من أمثله ذلك الجواهر والخنطة المختلطة بالشعير ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة وولدها فيمتنع وكذا العقار ويفيد أنه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معينا في هذا الباب وهو كذلك (قول الشارح بكرا) هو الشئ من الإبل كالغلام في الأدنى والرابعى ما دخل في السابعة (قول الشارح والزمان) المراد الزمن الحال وإلا فالقرض لا تأجيل فيه فلا يتصور

أخذ القيمة وعاد إلى بلد الإقراض فهل لرددها مطالبته بالمثل وهل للمقرض المطالبة برد القيمة وجهان قال في الروضة أحصهما لا كما رأيت في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولو لم يكن لنقله مؤنة كأنقذ فله مطالبته به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسلم فيه

(ولا يجوز) الإقراض في النقد وغيره (بشرط رد صحيح عن مكسر أو) رد (زيادة) أو رد الحيد عن الرديء وينفسد بذلك العقد (فلو رد هكذا بلا شرط

فحسب) لما في حديث مسلم السابق (إن خياركم أحسنكم قضاء) وفي الروضة قال المحامي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض أن يرد أجزء مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غيره) أي شيئا آخر (لغا الشرط) أي لا يعتبر (والأصح أنه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لأن ما شرط فيه على خلاف فضيته (ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الأجل ويصح العقد (وإن كان) للمستقرض غرض (كزمن نهب فكشرط صحيح عن مكسر في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط رهن وكفيل) وإشهاد لأنها توثيقات لمنافع زائدة فله إذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وإن كان له الرجوع من غير شرط كما سيأتي (ويعلمك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كالوهوب (ولي قول) يملك (بالتصرف) أي

المقرض كما مر ولو أحضره له لزمه قبوله إن لم يكن لحمله مؤنة أو تحملها الدافع ولو بيده لاله لجزاز الاختياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط إلخ) أي لا يجوز التلغظ بذلك وهو حرام بالإجماع ويطل به وأما نية ذلك فمكروهة ولو لم يعرف برد الريادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح إلخ) ومثله كل ما جر نفعا للمقرض ولو مع المقرض كما قرأه شيئا أن يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائدا صفة أو قدرا ولو في الربوى ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط فحسب) نعم لا تجوز الريادة لمن اقترض مخجوره أو لوقف من مال المخجور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذ ذلك) ويملكه بالأخذ ولا رجوع به لأنه تابع فلا يحتاج إلى صيغة نعم لو ادعى أنه جاهل بدفع الريادة أو أنه ظن أن ما دفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) إشارة إلى أن هذا هو المراد باللعو لو جرد الخلاف بعده إذ مع اللغو لا يتصور الخلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كما في الرهن وقرق بقوة داعية القرض بكونه مندوبا (قوله فيفسد العقد) أي إن كان المستقرض مليا وإلا فلا يفسد لأنه زيادة إرفاق (قوله فله إذا لم إلخ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرملي (قوله قبله) أي من وقت القبض فعلم أنه لا يملكه بالعقد قطعا ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يندب إن كان مكروها ويجب إن كان حراما كما مر (قوله ما دام باقيا) أي مدة بقاءه في ملك المقرض وإن عاد بعد زواله لأن عيه أولى من بدله حيث لم يتلف حسا أو شرعا ومن التلف جذع بنى عليه وخيف من إخراجها تلف شيء قاله شيخنا الرملي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة ويرده زيادته المتصلة دون المنفصلة ويرجع بأرث نقصه أو يأخذ بدله سليما فإن وجدته مرهونا أو مكاتبا أو متعلقا به أرث جناية فله الرجوع في بدله والصبر إلى زوال مانعه وإن وجدته مؤجرا أو معلقا بصفة فله أخذ البديل حالا وله الرجوع حالا أيضا لكن لا ينزعه من المستأجر ولا أجرة لما بقي وله الصبر إلى فراغ المدة وعلم من عدم نزعه أنه لا تنصح الدعوى

إحضاره قبل المحل (قول المتن ولا يجوز إلخ) دليله ما صح أنه عليه السلام نهي عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديثه كل قرض جر منفعة فهو ربا فهو موقوف على رايه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (قول المتن أو أن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو شرط أجلا إلخ) خالف في ذلك الإمام مالك رحمه الله فقال ثبت الأجل ابتداء وانتهاء بأن يقرضه حالا ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضا بتأجيل الحال في جميع الديون وعندنا لا يلزم في الحال بحال إلا بالإيصاء أو النذر ذكره في القوت عن الأصحاب (فروع) لو أسقط الأجل لم يسقط قال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الأصحاب من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الرعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآيات والسنة ولأن خلفه كذب وهو من خصال المنافقين وكذا الخلف (قول الشارح ويلغو الشرط) كحالة عدم القرض (قول الشارح كالوهوب) زاد الإسئوى وأولى نظرا للعوض ووجه القول الآتي بأن القرض ليس بتبرع محض لمكان العوض ولا هو جاريا على حقيقة المعاوضات بدليل الرجوع فيه ما دام باقيا وعدم اشتراط القبض في الربوى (قول الشارح بمعنى إلخ) لو تصرف تصرفا لا يزيل الملك كالإجارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الأصح) علل ذلك بأن له الرجوع إلى بدله لو تلف فالرجوع إلى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه أنه ليس له المطالبة بالبديل إلا عند القوت وهو ظاهر لأن الدعوى بالبديل غير ملزمة تمكن المدعى عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الأول وبه جزم العمراني (قول الشارح بناء على القول الأول) يريد أن الوجهين مفرعان على القول الأول

الزيل للملك بمعنى أنه يتبين به الملك قبله (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما دام باقيا بحاله في الأصح) بناء على القول الأول وجز ما بناء على القول الثاني

به لأنها غير ملزمة وأنه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراجع كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وإن زاد لا إن نقص كما مر ويصدق المقرض في أنه قبضه بذلك النقص إن اختلفا فيه .

[كتاب الرهن]

هو لغة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم ومحله في غير الأنبياء وغير من مات معسرا عازما على الوفاء أو خلف وفاء مع أنه لم يمت نبي وعليه دين كما سيأتي وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية فرهان مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي إنه مصدر بمعنى ارهنا واقبضوا بعيد يحتاج إلى تأويل ويطلق على العقد ويعرف بأنه جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين إلا في رهن ولى على مال محجور ومنه رهنه عليه السلام درعه بالدال المهملة عند يهودى يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لأهله والصحيح أنه افتكه قبل موته كما رأته مصرحاً به عن الماوردى وغيره من الأئمة وكون الدرع لم تؤخذ من اليهودى إلا بعد موت النبي عليه السلام لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكه وما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز أن يقال إن اليهودى أبرأه من الدين لأن الإبراء من الصدقة كما ذكره في باب الأيمان وهي محرمة عليه وبذلك يعلم رد القول بأنه لو اقترض من أصحابه كانوا يبرئونه فتأمل وإنما أثر اليهودى بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الأكل من أموالهم أو لأن أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالأول لخوف الجحد والآخرا لخوف الإفلاس (قوله يتحقق) فيه ما مر في الفصل السابق فأركان أربعة عاقد ومرهون به وصيغة وهي في الحقيقة ستة (قوله وبدأ بها) أي للاهتمام بها بالخلاف فيها كما مر في البيع أو لأنه لا يسمى العاقد رهننا إلا بعد وجودها (قوله أى بشرطهما إلخ) ومنه خطاب من وقع معه العقد على المتمد (قوله كالإشهاد) أى بالعقد أو بالمرهون (قوله إلا كذا) وقياس ما مر في البيع بطلان العقد إن جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولغا الشرط الأخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الأول تأكيد والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباع) أى أصلاً أو إلا بأكثر من ثمن مثله أو إلا بعد مدة من الحلول (قوله وإن نفع الشرط) أعاد الضمير للشرط المتقضى للإضرار في بطل لعدم صحة عوده إلى ما يضر لأن ما يضر المرتن لا ينفعه ولأن المنتصف باللغو والفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة إلخ) نعم إن قدرت المنفعة بمدة معلومة كسنة فهو جمع بين بيع ورهن وإجارة إن كان الرهن ممزوجاً بعقد البيع وإلا فهو جمع بين بيع وإجارة وشرط رهن وكل صحيح وعجالة شيخنا م ر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلاً وكان الرهن مشروطاً في بيع وإجارة فيصحان اهـ قال شيخنا وسكت عن اشتائه على عقد الرهن لأن الرهن المشروط في البيع يحتاج إلى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزوج به بدليل قولهم إن المشروط عليه قد لا يفي بالشرط وحينئذ يقال إن استحق المنفعة بالعقد كما هو قضية الجمع المذكور فليس من إجارة مرهون وإلا فلا جمع لتوقف الإجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الروض أن الشرط من جملة المزوج حيث قال ما نصه ولو قال بعثك أو زوجتك أو آجرتك بكذا على أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهنت صح وإن لم يقل الآخر بعده قبلت أو ارهنت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اهـ وعلى هذا فلينظر ما صورة الشرط المحتاج إلى عقد رهن بعده المشار إليه بقولهم السابق فتأمل وسيأتى لهذا مزيد بيان (قوله أو زوائده) هو

(قول الشارح ومقابل الأصل إلخ) أى كسائر الديون .

[كتاب الرهن]

(قول الشارح كأن لا يباع) مثله أن يشرط يعه بأكثر من ثمن المثل أو بعد مدة من الحلول

ومقابل الأصح أن للمقرض أن يرد بدله ولو رده بعينه لزم المقرض قبوله قطعاً .

[كتاب الرهن]

يتحقق بعاقده ومعقود عليه وصيغة وبدأ بها فقال (لا يصح إلا بالإيجاب وقبول) أى بشرطهما المتبرع في البيع وفي المعاطاة والاستيجاب مع الإيجاب كقوله أرهن عندي فقال رهنك عندك الخلاف في البيع (فإن شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتن به) أى بالمرهون عند تراحم الغرماء (أو مصلحة للعقد كالإشهاد) به (أو ما لا غرض فيه) كأن لا يأكل العبد المرهون إلا كذا (صح العقد) ولغا الشرط الأخير (وإن شرط ما يضر المرتن) وينفع الراهن كأن لا يباع عند الخلل (بطل الرهن) لإخلال الشرط بالعرض منه (وإن نفع الشرط المرتن وضر الراهن كشرط منفعة) أى المرهون أو زوائده (للمرتن بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهر)

لما فيه من تغيير قضية العقد
والثاني يقول الرهن تبرع
فلا يتأثر بفساد الشرط
(ولو شرط أن تحدث
زوائده) كثمار الشجر
وتاج الشياه (مرهونة
فلا تظهر فساد الشرط)
لأنها مجهولة معدومة
والثاني يتسمخ في ذلك
(و) الأظهر (أنه متى
فسد الشرط المذكور
(فسد العقد) يعنى أنه
يفسد بفساد الشرط لما
تقدم فيه (وشرط العاقد)
من رهن أو مرتين (كونه
مطلق التصرف فلا يره
الولى مال الصبي
والجنون ولا يرتين لهما
إلا للضرورة أو غبطة
ظاهرة) فيجوز له الرهن
والارتان في هاتين
الحالتين دون غيرهما سواء
كان أباً أم جدّاً أم وصياً أم
حاكماً أم أمينه مثلهما
للضرورة أن يره على ما
يقترض الحاجة النفقة أو
الكسوة ليو في مما ينتظر من
حلول دين أو نفاق متاع
كاسد وأن يرتين على ما
يقرضه أو يبيعه مؤجلاً
للضرورة نهب ومثلهما
للغبطة أن يره من ميساوى
مائة على ثمن ما اشتراه بمائة
نسبة وهو يساوى مائتين
وأن يره على ثمن ما يبيعه
نسبة بغبطة كما سيأتى في
باب الحجر (وشرط
الرهن) أى المهرن (كونه
عينا في الأصح) فلا يصح
رهن الدين لأنه غير مقلود

عطف على منفعة (قوله لما فيه من تغيير قضية العقد) قال شيخنا أى لما في الشرط من تغيير قضية العقد التي
هى التوثيق وفيه نظر فإن التوثيق باق بقبض المهرن وليست المنفعة والزوائد مما يتوثق به لأنها غير مرهونة
والمنفعة يستوفى المالك وتقوت بمضى الزمن فالوجه أن يراد بقضية العقد عدم تبعية المنفعة والزوائد لأصلهما
تأمل (قوله أن تحدث زوائده مرهونة) أى أن تكون زوائده مرهونة حال حدوثها لأنها تحدث موصوفة
بالرهن ولا يصح شرط رهن الإكساب والمنافع قطعاً مما سيأتى (قوله المذكور) أى حدوث الزوائد مرهونة
وذكرها مع أنها من أفراد ما ينفع المرتين للخلاف في فساد الشرط فيها ويجوز على بعد جعل المذكور راجعاً
لما يخالف قضية العقد لتكون قاعدة عامة وهو ما سلكه ابن حجر وغيره وهو أفيد ولو أسقط لفظ المذكور
لكان أولى (قوله فسد العقد) قال ابن عبد الحق أى عقد الرهن وكذا عقد البيع المشروط فيه بخلاف عقد
القرض المشروط فيه ذلك لأنه مندوب فاعتقر انتهى فراجع (قوله يعنى إلخ) أشار إلى أن المراد أن الشرط
سبب لفساد الجواب لا ما تفيد الجملة الشرطية من ترتب الجواب على الشرط في الزمان فتأمل (تفصيله)
بقى ما لو ضرها معا أو نفعهما كذلك وكلام المصنف شامل للبطلان فيهما وتقييد الشارح لأجل التمثيل
المذكور في كلامه فانظره (قوله لما تقدم فيه) أى في الشرط وهو كون الزوائد مجهولة معدومة على ما سلكه
الشارح (قوله مطلق التصرف) أى غير مقيد بتصرف دون آخر ولا بحال دون آخر فهو مساو لقولهم أهل
تبرع وقولهم الولي مطلق التصرف في مال محجوره معناه جواز كل عقد فيه مصلحة فتأمل (قوله مال الصبي
والجنون) وكذا السفينة (قوله فيجوز) هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب وهو المراد (قوله أم حاكماً) كذا
في شرح شيخنا الرملى واعتمد شيخنا الزيدى جواز الرهن والارتان له بلا ضرورة ولا غبطة كما مر في القرض
(قوله أن يره) أى من أمين آمن موسر مع إشهاد وأجل قصير عرفاً وإلا لم يصح الرهن (قوله مما ينتظر)
فإن لم يوجد ما ينتظره باع ما يرهنه كما في العباب (قوله وأن يرتين) نعم لا يرتين إن خيف تلف المهرن
لئلا يرفعه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه (قوله يساوى مائتين) شمل حالة وموجلة بمثل ذلك لأجل وتمثيلهم
بالحال لعله ليس قيدا (تفصيله) المكاتب والمأذون كالولى فيما ذكر بلا إذن السيد وفى غير ذلك يحتاج
إلى إذن وعليه يحمل ما فى الكتابة نعم لو قال السيد لمأذونه اتجر بجاهلك لم يتوقف رهنه ولا ارتهانه على
ما ذكر ولا على إذن قاله شيخنا وكذا لو كان رهن المكاتب وارتهانه مع سيده أو على ما يؤدي به النجم
الأخير لأنه يؤدي إلى العتق (قوله عينا) ولو موصوفة في الذمة أو مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن
المشغولة محمول على غير المئوية وسيأتى ما يعلم منه شرط كون العين مما يصح بيعها (قوله فلا يصح رهن
الدين) ولو لم يكن هو عليه لأنه لا يلزمه إلا بالقبض الذى ليس من مقتضيات العقد وبذلك فارق بيعه لمن هو
عليه وعمل منعه في الدين إن كان في الابتداء فلا يرد ما لو كان تركة أو بدل مرهون أتلّف

(قول الشارح يقول إلخ) أى فكان كتنظيره من القرض والعتق (قول الشارح والثاني يتسمخ إلخ) علل بأن
الرهن إنما لم يسر إلى الزوائد لضعفه فجاز تقويته بالشرط ليسرى إليها وخرج بالزوائد الإكساب فهى باطلة
قطعاً (قول المتن فلا يره) وجه منعه من الرهن في غير هذه الحالة كون الرهن يمنع من التصرف ووجه عدم
ارتهانه أيضاً أنه لا يقرض ولا يبيع إلا بحال مقبوض قبل التسليم فلا ارتان أقول قد سلف أن القاضى يقرض
فينبغى أن يجوز له الارتان بل يجب من غير اشتراط توقف على الحالة المذكورة في المنهج فليتأمل (قول الشارح
وهو يساوى مائتين) أى نقداً هكذا ينبغى أن يفهم فليتأمل (قول الشارح لأنه غير مقدور عليه) إيضاحه قول غيره
لأن الرهن لا يلزم إلا بالقبض وقبض المرتين هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لأنه فرع عن أخذ المالك له وإذا أخذه
خرج عنه أن يكون ديناً وقوله ولا يصح رهن المنفعة أخره عن حكاية الثاني لأنه لا خلاف فيه فهو وارد على الكتاب

لمى تسليمه والثاني يصح رهنه تنزيلا له منزلة العين ولا يصح رهن المنفعة كأن يرهن سكنى داره مدة لأن المنفعة تلتف فلا يحصل بها استيثاق ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره ويقبض بتسليم كله في الروضة فإن كان مما لا ينقل خلى الراهن بين المرتين وبينه وإن كان مما ينقل لم يحصل بضمه إلا بالنقل ولا يجوز نقله بغير الشريك فإن أذن قبض وإن امتنع فإن رضى المرتين بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وإن تنازعا

نصب الحاكم عدلا يكون في يده لهما (و) يصح رهن (الأم) من الإماء (دون ولدها) الصغير (وعكسه) أى رهنه دونها (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من ثمن المهرن (بياعان) معا حذرا من التفريق بينهما للنهي عنه (ويوزع الثمن) عليهما على ما سيأتى في قوله (والأصح) أى في صورة رهن الأم (أنه تقوم الأم وحدها ثم مع الولد فالزائد) على قيمتها (قيمتها) والثاني يقوم الولد وحده أيضا وتجمع القيمتان ثم على الوجهين تنسب قيمة الأم إلى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة فإذا قيل قيمة الأم مائة وقيمتها مع الولد مائة وخمسون أو قيمة الولد خمسون فالنسبة بالأثلاث فيتعلى حق المرتين بثلثي الثمن وإذا قيل قيمتهما مائة وعشرون أو قيمة الولد عشرون فالنسبة بالأسداس فيتعلى حق المرتين بخمسة أسداس الثمن ويقاس على ذلك

(قوله ولا يصح رهن المنفعة) ولو في الذمة ابتداء أيضا فلا يرد ما لو كانت تركة (قوله ويصح رهن المشاع) فلو رهن حصته من بيت معين في دار مشتركة قسمت إفرازا فوقع البيت في نصيب الشريك لزمه قيمتها رهنًا مكانها لأنه يعد إتلافا (قوله خلى الراهن إلخ) ولا بد من التفريق ويأتى هنا جميع ما مر في قبض المبيع، والمرتين هنا يقوم مقام المشتري هناك (قوله إلا بالنقل) أى مع التفريق إن كان كامر (قوله ولا يجوز) أى فيحرم ويحصل القبض به ويدخل في ضمانه (قوله فإن رضى المرتين) ولو أجنبيا بكونه في يد الشريك ولو مهايأة جاز وناب عنه في القبض قال شيخنا وحيث لا يحتاج في المنقول إلى نقل واعتدله (قوله من الإماء) قيد به لاعتبارهم الحضانة في التقويم وهو لا يأتى في غير الإماء وإن كان الحكم لا يختلف ويؤخذ من العلة الآتية عدم التقيد بالأم أيضا بل المدار على ما يحرم التفريق فيه (قوله يباعان) إن تعين البيع أو أراده فلا يرد جواز ذبح الولد المأكول ووفاء الدين من غير بيع (قوله أى في صورة رهن الأم) صريح في أنه يصح تقويم غير المهرن وحده ابتداء ولا دواما فراجع (قوله ثم مع الولد) وعكس هذا التقويم صحيح فثم ليست للتزيت ولا بد من وصف الأم بكونها حاضنة والولد بكونه محضونا ولا يصح عكس هذا التصوير كما مر بأن يقوم الولد وحده ثم مع الأم لأن حق الملك أقوى ولأن للمرتين مرادا يرجع إليه غير الرهن (قوله فيهما) أى في تعلق المال والقصاص وسكت عن الرهن للعلم به من التشبيه وقيل سكوته عنه لما في الروضة من بناء الخلاف في الرهن عليه في البيع أى إذا قيل بعدم صحة البيع لم يصح الرهن قطعا أو بصحته ففى الرهن قولان فراجع (قوله وعلى الصحة في الجاني الأول) أى على مقابل الأظهر القائل بصحة رهن المتعلق برقبته مال لا يكون السيد مختارا للفداء برهنه على الأصح وإذا قلنا بصحة بيعه على ذلك القول يكون السيد مختارا للفداء على الأصح والفرق ما ذكره وعلى هذا التفريق ينزل ما في المنهج وما قيل بخلاف ذلك فاسد لمن تأمله فراجع (قوله لأن محل الجناية) استشكله بعضهم بعدم صحة بيع الزوجة الجانية

وأما الحكم على بدل المهرن بالرهينة في حالة ثبوته في ذمة الجاني فلا ينبغي أن يرد على المؤلف (قول الشارح والثاني يصح) أى بشرط أن يكون الدين على ملىء (قول الشارح بتسليم كله) كافي البيع (قول الشارح وناب عنه) يحتمل حيث لا بد من قبض حقيقى نظر لذلك وقد يؤيد الأول بأن العين إذا كانت في يد شخص ثم ارتبتها كفى مضى الزمن كما سيأتى (قول الشارح ويصح إلخ) أى لأن الملك لم يزل بالرهن (قول المتن يباعان) أى لأن التفريق منهى عنه وقد التزم بالرهن بيع الأم فجعل ملتزما لما هو من لوازمه وهو بيع الولد معها (قول المتن وحدها) أى بصفة كونها حاضنة أعنى مصاحبة للولد إذ لو كان كبيرا فليس هناك سوى مجرد المصاحبة وإنما قومت بصفة الحضانة لأنها رهن كذلك فلو حدث الولد بعد الرهن قومت لا بصفة الحضانة (قول الشارح والثاني يقوم الولد وحده) انظر هل يعتبر أن يكون بصفة كونه محضونا كى تزيد قيمته الظاهر نعم لو كان هو المهرن (قول الشارح فيتعلق إلخ) أى سواء كان ثمنها مثل القيمتين أو زائدا أو ناقصا قاله الإسئوى ونسبه لمعنى كلام الشرحين والروضة (قول الشارح يقوم وحده) أى بصفة كونه محضونا (قول المتن كييهما) قضية التشبيه جريان الطرق الثلاث التى في بيع الجاني هنا والذي في الشرحين والروضة ترتيب الخلاف إن لم يصح البيع فالرهن أولى وإن صح قولان والفرق أن الجناية العارضة تقدم على حق المرتين فأولى أن تمنعه في الابتداء (قول الشارح بخلاف المتعلق إلخ) بحث السبكي أن يكون

جميعه صورة رهن الولد فيقال يقوم وحده ثم مع الأم أو تقوم الأم وحدها أيضا وتجمع القيمتان ثم تنسب قيمة الولد إلى المجموع ويوزع الثمن على تلك النسبة ففى المثال المذكور يتعلق حق المرتين بثلث الثمن أو بسدسه (ورهن الجاني والمرتكب كييهما) وتقدم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق برقبته مقاصص في الأظهر فيهما وبيع المرتد يصح على الصحيح وتقدم ما هو مفرغ عليه في الرد بالعيب وعلى الصحة في الجاني الأول لا يكون بالرهن مختارا للفداء عند الأكثرين على خلاف الأصح في البيع المتقدم لأن محل الجناية باق في الرهن بخلاف البيع (ورهن المذهب) أى المعلق حرته

بوت السيد (ومعلق العتق بصفة يمكن سبقها حلول الدين باطل على المذهب) لما فيه من العرر والقول الثاني هو صحيح لأن الأصل استمرار الرق والطريق

الثانية القطع بالبطان في كل من المسألتين ولا تنقيد الأولى بكون الدين مؤجلاً كما أطلقوها فإنها لا تسلم مع كونه حالاً من الغرر بموت السيد فجأة ولو كان في الثانية الدين حالاً أو يتيقن حلوله قبل وجود الصفة صح الرهن جزماً ولو يتيقن وجود الصفة قبل الحلول بطل الرهن جزماً (ولو رهن ما يسرع فساداً فإن أمكن تخفيفه كرطب) وعنب (فعل) وصح الرهن وفاعله المالك تجب عليه مؤنته قاله ابن الرفعة (والأى وإن لم يمكن تخفيفه) فإن رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد (أو بعد فساد) لكن (شرط) في هذه الصورة (يبعه) عند الإشراف على الفساد (وجعل الثمن رهنًا صح) الرهن في الصور الثلاث (ويباع) المرهون في الصورة الأخيرة وجوبا (عند خوف فساد) ويكون ثمنه رهنًا كما شرط ويبيع أيضا في صورتين الأوليين ويجعل ثمنه رهنًا مكانه كما في الروضة وأصلها (وإن شرط منع يبعه) قبل الحلول (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط لمقصود التوثيق (وإن أطلق) فلم يشترط البيع ولا عدمه (فسد) الرهن (في الأظهر) لأنه لا يمكن استيفاء الحق من المرهون عند الخلل والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند تعرضه للفساد لأن الظاهر

(قوله بموت السيد) وكذا بموت غيره وإن لم يسم تدبيراً (قوله ومعلق العتق) لكله أو بعضه المملوك فقط أو حيث يسرى (قوله يمكن سبقها) قيد لحل الخلاف أخذاً مما سيذكره الشارح وشمل إمكان سبقها احتمال وجودها مع حلول الدين أو بعده أيضا حلول أو معهما وكذا احتمال المعية والتأخير وتأويل شيخنا م ر كلام المصنف لإدخال هذه بقوله لم يعلم حلول الدين قبلها صحيح من حيث الحكم لا من حيث الخلاف لشموله علم تأخرها ولا خلاف فيه تأمل (قوله باطل على المذهب) وما في الروضة من الصحة في المدير دون المعلق هو من حيث الدليل والمذهب خلافه وما ذكره في المنهج من الفرق على ما في الروضة بأن العتق في المدير أكد لاختلافهم في جواز بيعه يقتضى العكس بل هو خلاف الصواب بدليل الفرق الآتي فيما يسرع فساداً فتأمل (قوله الأولى) هي المدير (قوله يتيقن حلوله) أى بزمن يمكن فيه البيع (قوله قبل الحلول) وكذا معه (قوله بطل) جزماً نعم لو شرط في هذه وما مر في صور المنع في المعلق أن يباع قبل وجود الصفة صح الرهن ثم إذا وجدت الصفة قبل البيع نفذ العتق على المعتمد وخرج بما ذكر المكاتب والموقوف وأم الولد فلا يصح رهنهم جزماً (قوله ما يسرع فساداً) ولو مع غيره كالزروع الأخضر ومنه قصب السكر وكثيرة لا تجفف ولم يبد صلاحها ولو مع أصلها أو لم يشترط قطعها وما قبل عن التحرير إن رهن الزرع الأخضر بالمؤجل لا يصح وإن شرط قطعه مردود كما بيناه فيما كتبناه عليه فليراجع منه (قوله فعل) أى إن لم يخل الدين قبل فساداً وإلا يبيع وولى منه الدين (قوله تجب عليه مؤنته) كفعله على مالكه ويجبره الحاكم إن امتنع أو يبيع من ماله ما يجفف به ولا يتولاه إلا بإذن الحاكم أو المرتين (قوله يحل) أى يقينا قبل فساداً ولو احتمالاً بزمن يمكن فيه بيعه وصح الرهن من الاحتمال هنا بخلاف ما مر في المعلق لمقارنة الفساد هناك للعقد (قوله في هذه الصورة) ولا يحتاج ما قبلها إلى شرط (قوله عند الإشراف) متعلق بالبيع فلو شرط يبعه قبله لم يصح الرهن لأنه خلاف قضيته من البيع وقت الحلول أصالة (قوله وجعل) فلا بد من الشرطين معا فلو سكت عن أحدهما لم يصح الرهن ولو قال وكون بدل جعل لكان أولى وما في شرح شيخنا من الجواب غير واضح (قوله ويبيع) أى يبيعه المرتين أو غيره ممن أذن له قال شيخنا ولا يحتاج إلى إذن في البيع اكتفاء بالشرط السابق حتى لو لم يبعه حتى فسد ضمنه (قوله وجوبا) على المرتين ومن امتنع أجبره الحاكم (قوله ويكون) فلا يحتاج إلى إنشاء عقد رهن خلافاً لبعضهم وهذا المقتضى لتقييد الشارح بهذه الصورة (قوله ويجعل) أى بإنشاء عقد خلافاً لبعضهم ولا يصح تصرف الراهن في شيء من الثمن قبل إنشاء العقد على المعتمد عند شيخنا لبقاء حكم الرهن والبيع في هذين أيضاً عند خوف الفساد كالأولى ويحتاج المرتين في البيع إلى إذن الراهن

كمعلق العتق بصفة وأجيب بأن الغالب العفو (قول الشارح صح الرهن جزماً) نقل الرويانى عن والده تقييد ذلك بما إذا كان الزمن بعد حلوله يسع البيع قبل وجودها وإلا فلا يصح (قول الشارح وفاعله المالك تجب عليه) محل الوجوب إذا خيف فساد قبل الحلول وإلا فيباع رطباً (قول المتن أو شرط إلخ) ربما يقال على هذا هو شرط بخالفه مقتضى العقد بدليل الحكم ببطان العقد عند الإطلاق كما سيأتى (قول الشارح عند الإشراف) قضيته أنه لو شرط في هذه الصورة يبعه الآن فسد وهو ظاهر (قول الشارح كما شرط) أى فلا يتوقف على إنشاء رهن (قول الشارح ويبيع أيضاً في صورتين الأولىين إلخ) عبارة الرافعى ثم إن بيع في الدين أو قضى مع موضع آخر ولا يبيع وجعل الثمن رهنًا انتهى والبيع الأول لوفاء حق المرتين والثاني لمافلو تركه المرتين حتى فسد قال في التهذيب إن كان الراهن أذن له في البيع ضمن وإلا فلا قال الرافعى ويجوز أن يقال عليه رفع الأمر إلى القاضي لبيعه قال النووي هذا الاحتمال قوى أو متعين قال السبكي الذى فهمته أن هذا الاحتمال على قول البغوى وإلا فلا يضمن فإن كان كذلك فيجب فرضه عند تعذر مراجعة الرهن (قول الشارح والثاني يصح) قال السبكي لم يصحح القاضي أبو

أنه لا يقصد إفساد ماله وفي الشرح الكبير أن الأول أصح عند العراقيين وميل من سواهم إلى الثاني وفي الشرح الصغير أنه أظهر عند الأكثرين وفي الروضة أن الرافعي رجح في المحرر الأول (وإن لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل حلول الأجل صح) الرهن المطلق (في الأظهر) لأن

الأصل عدم فساد الرهن إلى
الحلول والثاني يجعل جهل
الفساد كعلمه (وإن رهن
مالا يسرع فساد فطرأما
عرضه للفساد) قبل
حلول الأجل (كحظنة
ابتلت) وتعذر تجفيفها (لم
ينفسخ الرهن بحال) ولو
طرأ ذلك قبل قبض
المرهون ففي انفساخ
الرهن وجهان أرجحهما
في الروضة أنه لا ينفسخ
وإذا لم ينفسخ في
الصورتين يباع ويجعل ثمنه
رهنًا مكانه وفي الروضة
يجوز الرهن على يعه حفظًا
للوثيقة (ويجوز أن يستعير
شيئًا ليرهنه) بدينه (وهو)
أي عقد الاستعارة بعد
الرهن (في قول عارية) أي
باق عليها لم يخرج عنها من
جهة المعير إلى ضمان
الدين في ذلك الشيء وإن
كان يباع فيها كما سيأتي
(والأظهر أنه ضمان دين
في رقة ذلك الشيء
فيشترط) على هذا (ذكر
جنس الدين وقدره
وصفته) ومنها الحلول
والتأجيل (كذا المرهون
عنده في الأصح)
لاحتلاف الأغراض
بذلك ولا يشترط واحد
مما ذكر على قول العارية

أو مراجعة الحاكم فإن قصر في ذلك وباعه ضمن كما مر (قوله أنه) أي الثاني كما في الإسئوى والدميرى ونقل
عن نص الأم والمختصر وعلى كل فهو مرجوح والمعتمد الأول وفي كلام الشارح اعتراض على المصنف (قوله
المطلق) تقييد محل الخلاف فعند شرط البيع يصح قطعًا وعند منعه يطل قطعًا نعم بحث ثم أن منع البيع في
المؤجل قبل حلوله لا يضر لجواز أن يوفى الراهن من غيره انتهى وفيه نظر ولو اتفق المرتين مع الراهن على نقل
الوثيقة من عين إلى عين من غير رفع للعقد الأول لم يصح فإن أراد أن يفسخ الأول وإنشاء الثاني صح وكلام
المصنف شامل لجميع صور الاحتمال بأن احتمل حلول الدين قبل الفساد ومع أو بعده أو هما معا ومع أو بعده
وفارق ما هنا عدم الصحة فيما مر في نحو المدير بتشوف الشارع إلى العتق ولأن الموت يقع بغتة بخلاف ما
هنا (قوله كحظنة ابتلت) الأولى كابتلال حظنة ومثلها مرض العبد مخوفًا ولو طلب الراهن بذل قيمة ذلك
رهنًا مكانه وعدم البيع أجيب (قوله أرجحهما) هو المعتمد (قوله يجوز الرهن) هو المعتمد (قوله ويجوز أن
يستعير) أي يجوز أن يكون المرهون مستعارًا ولو ضمنًا فيجوز أن يرهن الشخص مال نفسه عن غيره ولو
بلا إذنه كقضاء دينه وأن يقول لغيره ارهن عبدك عن فلان بدينه على وأن يقول غيره ضمننت مالك على زيد
في رقة عبدي هذا مثلاً ودخل فيما ذكر إعاره الدراهم وهو كذلك كما تصح إعارتها للترتين أو الضرب على
صورتها ولا تصح إعارتها في غير ذلك (قوله بعد الرهن) أي بعد قبضه كما يأتي وقيد به لأنه لا خلاف في
أنه عارية قبل الرهن (قوله فيشترط على هذا إلخ) نعم إن قال ارهن عبدي بما شئت فله رهنه بأكثر من قيمته
كما قاله القمولى واعتمده شيخنا الرملى قال بعض مشايخنا ولا يشترط شيء مما ذكر (قوله وكذا المرهون عنده)
من كونه زيدًا أو عمراً أو كيلاً أو موكلاً واحداً متعدداً (قوله في الأصح) ومقابله لا يشترط ما ذكر ولعل
سكوت الشارح عنه لأنه معلوم كقبول العارية (قوله لم تجز مخالفته) ولو من وكيل لموكله وعكسه أو من
صفة لدونها ومتى خالف بطل الرهن في جميعه ولا تفرق الصفقة (قوله قدراً) أي من المال قال شيخنا أو من الأجل
وعزاه لشيخنا مرو وخالفه ابن قاسم (قوله لا يرهنه بأكثر من قيمته) ينبغي أن لم يقل ارهنه بما شئت على نظير ما مر عن
القمولى على الوجه الأول (قوله فلو تلف في يد المرتين) خرج بهما يد الراهن فيضمنه سواء قبل الرهن وبعد انفكاكه

الطيب شيئاً من الوجهين ولـ به أسوة لأن مأخذهما متجاذب (قول الشارح والثاني يجعل الفساد كعلمه)
أي لأن جهل الفساد يوجب جهل إمكان البيع عند الخلل (قول المتن بحال) أي سواء شرط فعل ذلك على تقدير
عروض مثل هذا أم لا (قول الشارح للوثيقة) (تنقمة) لو توافق المتراهنان فيما لا يتسارع إليه الفساد على
نقل الوثيقة من عين إلى عين من غير رفع للعقد فوجهان أصحهما يلغو ولو أريد بذلك فسخ الأول وإنشاء
الثاني قال الأرغيناني يصح قاله السبكي (قول المتن ويجوز أن يستعير شيئاً إلخ) قال الإسئوى ولو كان ذلك
دراهم ودنانير فالمتجه الجواز وإن منعنا عاريتهما لغير هذا الغرض ونحوه انتهى ولو قال المديون ارهن عبدك
بدينى من فلان ففعل صح ويصح أيضاً أن يرهنه بدين الغير بلا إذن (قول المتن وهو في قول عارية) لأنه قبض
مال الغير لينتفع به نوع انتفاع ووجه الأظهر الآتى أن العارية ينتفع بها مع بقاء عينها والانتفاع هنا بالبيع في
الدين ثم إننا قد رأينا الرهن لزوم بالقبض مع براءة ذمة المالك فلا يحمل له غير الضمان في رقة ما أعطاه كالأذن لعبده
في ضمان دين غيره فإنه يصح وتكون ذمة المالك فارغة فكما ملك أن يلزم دين الغير في ذمة مملوكه وجب
أن يملك التزام ذلك في رقبته لأن كلا محل تصرفه أى ويقدر في هذا كونه لا يقدر على إجبار عبده على الضمان
في ذمته قال الإمام وليس القولان في التمحض عارية أو ضماناً بل في الغلب منهما (قول المتن في الأصح)

وإذا عين شيئاً من ذلك لم تجز مخالفته على القولين نعم لو عين قدرًا فرهن بما دونه جاز قال في الروضة وإذا قلنا عارية فله أن يرهن عند الإطلاق بأى
جنس شاء وبالحال والمؤجل قال في التهمة لكن لا يرهنه بأكثر من قيمته لأن فيه ضرراً فإنه لا يمكنه فكه إلا بقضاء جميع الدين (فلو تلف في يد المرتين

فلا ضمان) على الراهن لأنه لم يسقط الحق عن ذمته وعلى قول العارية عليه الضمان ولا شيء على المرتن بحال (ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتن) وعلى قول العارية له الرجوع في وجهه والأصح لا رجوع وإلا لم يكن لهذا الرهن معنى وله قبل قبض المرتن الرجوع على القولين (فإذا حل الدين أو كان حالا رجع المالك للبيع وياع إن لم يقض الدين) من جهة الراهن أو المالك أى على القولين وإن بأذن المالك وعلى الوجه المرجوح يجوز الرجوع على قول العارية يتوقف البيع على الإذن (ثم يرجع المالك) على الراهن (بما يبيع به) على قول الضمان سواء يبيع بقيمته أم بأكثر أم بأقل بقدر يتغابن الناس بمثله وعلى قول العارية يرجع بقيمته إن يبيع بها أو بأقل وكذا بأكثر عند الأكثرين لأن العارية بها تضمن وقال القاضي أبو الطيب وجماعة يرجع بما يبيع به لأنه ثمن ملكه قال الرافعي وهذا أحسن زاد في الروضة هذا هو الصواب .

(فصل) (شرط المهرن) به ليصح الرهن (كونه ديناً ثابتاً لازماً فلا يصح) الرهن (بالعين المضمومة

ضمان العواري ولو أثلغه أجنبي قبل قبض المرتن قام بدله مقامه قال شيخنا وفيه بحث لأن العارية عقد جائز وهو يبطل بالتلف فراجع له ولو أعتقه ماله نفذ قبل الرهن مطلقاً ولا غرم وبعد الرهن من المورس ويغرم قيمته رهناً مكانه كما في الراهن ولو استعار من يعتق عليه فرهته ثم ورثه لم يعتق عليه لتعلق حق الغير به (قوله فلا ضمان) قال شيخنا وإن فسد الرهن بمخالفته بما تقدم ومنها ما لو عدل عن زيد إلى عمرو ونوزع في هذه لأنها من الغصب (قوله بحال) وإن فسدت العارية (قوله بعد قبض المرتن) أى الشروع في قبضه فيشمل ما معه (قوله رجع المالك) أى بعد مراجعة الرهن وامتناعه ولو مات والدين مؤجل لم يجب وفاؤه من العين حتى يحل الأجل (قوله من جهة الراهن) أو المالك أو غيرهما أو براءة المرتن والبائع له الحاکم أى وللراهن شراؤه ولو بغير إذن المرتن أى مع بقاءه على الرهينة وبها يلغز فيقال مرهون يباع بغير إذن المرتن قاله الدميري ويقال أيضاً مرهون يباع مع بقاءه على الرهن (قوله ثم يرجع المالك) أى إن كان قدره من باذن الراهن وإلا فلا يرجع كما في الضمان وكذا لو أدى الدين من غير المرهون بلا إذن الراهن ويصدق الراهن في عدم الإذن وتصح شهادة المرتن به عليه للمعير (قوله بما يبيع به) هو المعتد ولو على قول العارية كما ذكره عن القاضي وغيره وصوبه في الروضة (قوله بقدر يتغابن الناس بمثله) فإن أذن المالك بأكثر منه جاز قال بعض مشايخنا وينبغي عدم الجواز إذا لم يف ما أذن فيه بالدين مراعاة لحق المرتن فراجع له ومن هنا يعلم أن القدر المتغابن به يغتفر في العقود لا في الإتلافات (قاعدة) حكم المخالف يتقضى إن خرج مخرج الإفتاء وإلا فلا ثم إن كان الحكم بالموجب بفتح الجيم امتنع التقض فيما حكم به وفيما يترتب عليه أو بالصحة نقض فيما يترتب عليه دونه فلو حكم شافعي بصحة الرهن ثم استعاده الراهن ثم أفسد أو مات ثم رفع لمخالف يرى بطلان الرهن بالاستعادة ويرى قسمة المرهون بين الغرماء نفذ حكم المخالف لأن هذه قضية طرأت بعد اتفاقهما على الصحة وإن كان الشافعي قد حكم بالموجب لم ينفذ حكم المخالف يبطلان الرهن بالاستعادة ولا بالقسمة لأن الموجب يشبه الآثار الموجودة والطارئة ويتخرج على ذلك مسائل من الهبة والإجارة وتعليق الطلاق قبل العصمة وغير ذلك قال ذلك شيخنا الرملي عن والده واعتمده قال بعضهم ومحل النفوذ في الطارئة فيما إذا حكم بالموجب أن يصح توجه الحكم إليها وقت الحكم فلو علق شخص طلاقاً أجنبية على نكاحه لها وحكم ماله بموجبه فله بعد عقده عليها رفع الأمر لشافعي ليحكم له بعدم وقوع الطلاق لأن السبب الذي علق عليه الطلاق لم يكن موجوداً وقت الحكم فهو كقول الحاكم حكمت على فلان بصحة رهنه إذا رهن أو يبيع عبده إذا جنى قال وهذا واضح جلي لا غبار عليه وليس في كلامهم ما يخالفه لمن أنصف وإن كان في كلام شيخنا الرملي خلافه وسيأتى لذلك مزيد بيان في القضاء إن شاء الله تعالى .

(فصل في بقية أركان الرهن) وهو المرهون به الذي هو الدين وما يجوز فيه للراهن والمرتهن وما يمتنع عليهما وما يتبع ذلك (قوله شرط المرهون به) هو مفرد مضاف أى شروطه وهى خمسة كما سيأتى (قوله كونه ديناً) ولو منفعة في الذمة كما يأتى ثابتاً أى موجوداً لازماً أى في نفسه على ما سيأتى ومعلومنا كما

وجه مقابله ضعف اختلاف الغرض في المرهون عنده (قول الشارح لأنه لم يسقط الحق) أى فلا يمكن رجوع الضامن والحق باق في ذمة الأصيل (قول الشارح ولا شيء على المرتن) أى لأنه أمسكه رهناً لا عارية (قول الشارح وله قبل إلخ) أى لأن الرجوع في مثل ذلك ثابت للمدين ولا لزوم في حقه فأولى أن لا يلزم في حقه غيره (قول المتن رجع المالك) وذلك لأن المالك لو رهن على دين نفسه لرجع فهذا أولى (قول الشارح من جهة الراهن) أى ولو كان مورساً وامتنع من الإعطاء كما لا يمنع يسار الأصيل مطالبة الضامن (قول الشارح أو بأقل) لو كان النقص هذا قدراً يتساع الناس به رجع بتمام القيمة بخلاف ما سلف على قول الضمان .

والمستعارة) والمأخوذة بالسوم (في الأصح) لأنها لا تستوفي من ثمن المرهون وذلك بخلاف لغرض الرهن عند البيع والثاني لا يلتزم هذا الغرض وقاس الرهن بها على ضمانها لترد بجامع التوثيق وفرق الأول بأن ضمانها لا يجزئ لو لم تتلف إلى ضرر بخلاف الرهن بها فيجزي إلى ضرر دوام الحجر المرهون وهذه المسائل خرجت عن الصحة بقوله دينا (ولا) يصح الرهن (بما سيقرضه) ولا يضمن ما يشتريه لأنه وثيقة حق فلا يقدم على الحق كالشهادة وعن ذلك

الداخل في الدين يجوز احتراز بقوله ثابتاً (ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهننت بها عبدك فقال أقرضت ورهننت أو قال بحتكه بكذا وارهننت الثوب) به (فقال اشتريت ورهننت صح في الأصح) والثاني لا يصح الرهن لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين والأول اغتفر ذلك لحاجة الوثيقة (ولا يصح) الرهن (بتجوم الكتابة) لأن الرهن للتوثيق والمكاتب بسبيل من إسقاط التجو. متى شاء فلا معنى لتوثيقه. (ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ) من العمل وإن شرع فيه لأن لها فسخها فيسقط به الجعل وإن لم يجعل بفسخه وحده أجرة مثل العمل وعن المسألتين احتراز بقوله لازماً (وقيل يجوز بعد الشروع) في العمل لانتفاء الأمر فيه إلى اللزوم ويصح بعد الفراغ من العمل قطعاً للزوم الجعل به (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه آيل إلى اللزوم

يأتي (قوله والمستعارة) ومثلها كل ما يجب رده فوراً كالأمانة الشرعية لا نحو الوديعة (قوله لأنها لا تستوفي إخراج) لأن المستحق العين المخصوصة وهي لا تستوفي من الثمن المرهون بها لو قلنا به ومنه يعلم عدم صحة الرهن في الموقوف فلو شرطه الواقف لغا الشرط إن أراد الرهن الشرعي وللناظر الإخراج بلا رهن فإن أراد الرهن اللغوي بمعنى التوثيق أو أطلق صح الشرط ولا يجوز الإخراج إلا برهن واف به ليكون باعثاً على رده ولا يستوفي منه الموقوف لو تلف ولو شرط أن يخرج من محله أتبع فإن تعسر الانتفاع به فيه جاز إخراجه لغيره مع أمين يرده بعد الانتفاع به (قوله لو لم تتلف) قيد لحل الفرق إذ بعد التلف يظل الرهن كالضمان (قوله وعن ذلك إخراج) حاصله أن الديون توصف في ذاتها من غير نظر لدين معين بالثبوت واللزوم فيقال دين القرض ثابت لازم وضمن المبيع كذلك وهكذا وتوصف بالنظر لدين معين ببعض تلك الأوصاف فما يريد أن يقرضه زيد لعمره لا يوصف بشيء قبل وقوع عقد القرض حقيقة ويوصف بالثبوت بحسب المال مجازاً وبعده وقبل القبض يوصف بالثبوت أي الوجود حقيقة وباللزوم في المال مجازاً وبعده القبض يوصف بالثبوت حقيقة وكذا ثمن ما يبيعه زيد لعمره وقبل وقوع العقد لا يوصف بشيء كما مر وبعده مع الخيار يوصف بالثبوت حقيقة وباللزوم بحسب المال مجازاً وبلا خيار يوصف بالثبوت واللزوم حقيقة فتأمل ذلك وافهمه فهو مما يهتم بمعرفته وحفظه (قوله أقرضت ورهننت) فإن لم يقل ورهننت بطل القرض والرهن وكذا في صورة البيع بعده وخارج بقوله ارهننت ما لو قال بشرط أن ترهنني به الثوب أو على أن ترهنني به الثوب فإن قال القابل في جوابه أقرضت ورهننت أو اشتريت ورهننت كان من المزج أيضاً لقيام الشرط مقام الإيجاب كما مر وإن أبدل لفظ رهننت بقوله على ذلك مثلاً كان من شرط الرهن فالقرض أو البيع صحيح ويحتاج إلى إنشاء عقد للرهن بعد ذلك وعلى هذا ينزل ما مر عن شرح شيخنا وعن شرح الروض فراجع (قوله صح في الأصح) سواء شرط في البيع خيار للبائع أو للمشتري أو لهما أو لم يكن خيار على المعتمد (قوله لتقدم أحد شقيه على ثبوت الدين) وثبوته بتمام عقد القرض والبيع كما مر آنفاً فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض وقول القاضي في البيع يقدر وجوب الثمن أي ثبوت وجوبه ومثله القرض فتأمل به بشرط تقدم شق القرض والشراء على شق الرهن في كل من الإيجاب والقبول وأن يكون الأول من شقي الرهن من المبتدى وإلا بطل العقدان كما مر (فخرج) لو جمع بين بيع وكتابة صح في الكتابة وبطل في البيع لأن العبد ليس من أهل مبيعة سيده (قوله وإن لم يجعل الجعالة إخراج) أي حيث لم يعلم العامل بالفسخ قبل العمل ووقع العمل مسلماً كما سيأتي (قوله لانتفاء الأمر فيه إلى اللزوم) فهو كضمن المبيع ورد بأن وضع الثمن للزوم كما سيأتي (قوله ملك المشتري المبيع) بأن كان الخيار له وحده (قوله بين المستقر) وهو ما لا يتطرق إليه سقوط وغير المستقر عكسه (قوله كدين القرض أي بعد قبضه ولا يصح الرهن به قبل في غير المزج المتقدم قاله شيخنا أخذاً من التقييد المذكور في ثمن المبيع (قوله والأجرة) أي في إجارة العين لأنها في إجارة الذمة يلزم قبضها في المجلس وكل ما هو كذلك لا يصح الرهن به

(فصل شرط المرهون به) (قول الشارح) احتراز بقوله ثابتاً) كذا خرج به أيضاً ما جرى سبب وجوبه ولم يجب كثافة الزوجة في الغد (قول الشارح) لانتفاء الأمر إخراج أي فكان كالثمن في زمن الخيار

والأصل في وضعه للزوم بخلاف جعل الجعالة وظاهر أن الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع يملك البائع الثمن كما أشار إليه الإمام ولا شك أنه لا يباع المرهون في الثمن ما لم تمض مدة الخيار ودخلت المسألة في قوله لازم ما يجوز ولا فرق في اللازم بين المستقر كدين القرض وضمن المبيع المقبوض وغير المستقر كضمن المبيع قبل قبضه والأجرة قبل استيفاء المنفعة ويصح الرهن بالمنفعة المستحقة بإجارة الذمة ويبيع المرهون عند الحاجة وتحصل المنفعة من ثمنه

ولا يصح الرهن بالمنفعة في إجارة العين (تقنيته) سكت الشيخان وغيرهما عن اشتراط كون المرهون به معلوما مع ذكره اشتراط كون

المضمون معلوما في الجديد كإساقى وهما متقاربان وفي الكفاية يشترط أن يكون معلوما لهما فلو لم يعلمه أحدهما لم يصح كإصرح به في الاستقصاء قال الإسوي وفي شرائط الأحكام لابن عبدان وفي المعين لأبي خلف الطبري (و) يجوز (بالدين رهن بعد رهن) وهو كالرهن بهما به معا (ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر في الجديد) ويجوز في القديم بزيادة الرهن وقرى الأول بأن الزيادة في الرهن شغل فارغ وفي الدين شغل مشغول وقوله المرهون بالنصب مفعول ثان (ولا يلزم) الرهن (إلا بقبضه) أى المرهون كائنا (من يصح منه عقده) أى من يصح منه عقد الرهن يصح منه القبض (وتجوز فيه النيابة) كالقعد (لكن لا يستيب رهنه) لأن الواحد لا يتولى طرفي القبض (ولا عبده) لأن يده كيده ويصدق بالمأذون له والمدير ومثله أم الولد (وفي المأذون له وجه) أنه يصح استنابته لأنفراده باليد والتصرف ودفعه بأن السيد متمكن من الحجر عليه (ويستيب مكاتبه) لاستقلاله باليد والتصرف

لأنه حاصل (قوله ولا يصح الرهن بالمنفعة في إجارة العين) لأنها ليست ديناً ومتلها الركة المتعلقة بالعين فإن تعلقت بالذمة كأن تلف النصاب بعد الوجوب صح الرهن عليها إن أخصر المستحقون وإلا فلا وقال العلامة السنباطي يصح الرهن بها مطلقاً نظر الكون متعلقها الذمة بدليل جواز إخراجها من غير المال الذي وجبت فيه (قوله وغيرهما) أى ممن تبعهما فلا يتأى ما بعده (قوله أن يكون معلوماً) أى جنساً وقدره وصفة قال بعضهم وعينا فلا حاجة لزيادة شرط كونه معيناً ومن المعلوم ماله مبدأ وغاية نحو من درهم إلى عشرة كما في الضمان ولو ظن ديناً فره به أو أداه فبان خلافه لفا كل منهما أو ظن صحة شرط فاسد فره من صح لوجود مقتضيه (قوله كما صرح به في الاستقصاء) وهو لابن القفال الشاشي وسمى بذلك لأنه استقصى فيه تصوص الشافعي رضى الله عنه القديمة والجديدة (قوله بالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه مجروراً على ما اختاره السيد ومنعه غيره لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه فراجع (قوله ولا يجوز إلخ) أى لا يصح أن يرهن الرهن العين المرهونة ولو قبل قبضها أو كان الرهن شرعياً كالتركة رهنائياً عند المرهونة في الجديد كما لا يجوز عند غيره بلا خلاف ولأجل الخلاف ضبطه الشارح وميأق لذلك تقييد عند قول المصنف وله بإذن المرتين ما متعناه (قوله بدين آخر) نعم إن فداء المرتين بإذن الراهن من جنابة بأرض معلوم أو أنفق عليه نفقة معلومة بإذن الراهن مطلقاً أو بإذن حاكم عند غيبة الراهن أو منعه أو بإشهاد عند الحاكم ليكون رهنه بالأرض أو المنفعة مع الدين صح ولو أقر الراهن أنه رهنه بعشرين ثم ادعى أنه رهنه أو لا بعشرة ثم بعشرة صدق المرتين لأنه مدعى الصحة سواء قال فسختنا الأول أو لا ولو شهد اثنتان أنه رهنه بألف ثم بألفين قبلت بالألفين وحكم بها سواء قال ما ذكر أو لا لأمير (قوله مفعول ثان) أى ليرهن فليس فاعلاً بل فاعله مستتر يعود على الراهن كما علم من التقرير السابق دفع بذلك شمول كلامه لغير المرتين ولا خلاف فيه كما تقدم (قوله ولا يلزم إلخ) وقد يخرج عن اللزوم لعارض كفسخ بيع فيه رهن ممتزج أو مشروع (قوله كائنا) أشار إلى أن متعلق الجارح حال من القبض والموصول واقع على القابض دفعه بقول الإسوي أن الموصول واقع على المقبض والمراد إذنه وأنه أقرب إلى كلام المصنف لأنه لا يصح مع ما بعده فتأمل (قوله أى من يصح إلخ) دفع به ما يورمه كلام المصنف من صحة قبض نحو السفينة وإن كان لا يلزم الرهن به ومن كون كلامه في اللزوم لا في الصحة فتأمل وأفاده أنه لا بد من بقاء الأهلية إلى تمام القبض نعم يصح قبض السفينة فيما ارتهن الولي بإذنه وحضرته قاله شيخنا (قوله لا يستيب رهنه) نعم إن كان وكيلاً في العقد فقط جازت استنابته وخرج بالراهن المرتين فللراهن توكيله في الإقباض لنفسه لأنه أذن له في القبض وهو صحيح كما يأتي قاله شيخنا (قوله زى) (قوله لأن يده كيده) نعم يصح أن يوكل أجنبي عبداً في شراء نفسه من سيده لتشوف الشارع للعتق (قوله ويستيب مكاتبه) أى كتابة صحيحة وفاقاً لابن حجر في شرح الكتاب خلافاً له في غيره والسنباطي ومثله مبعض وقع القبض في نوبته وإن استنابه في نوبة سيده ولم يشترط قبضه فيها (قوله ولورهن ودیعة إلخ) ومثله لورهن مستأجراً

(قول المتن وبالدين) هو متعلق بالمصدر بعده وسوغ ذلك كونه ظرفاً على ما اختاره المولى سعد الدين لكن منع من ذلك جماعة من النحاة لكون المصدر مقدراً بأن والفعل والموصول الحر في لا يتقدم معمول صلته عليه (قول المتن ولا يجوز إلخ) ظاهره ولو كان ذلك قبل القبض وأنه لا فرق بين المشروط في بيع وغيره والمستعار وغيره وإن أذن المبر بعد قبض المرتين فليتأمل (فروع) لو رهن الوارث التركة عند صاحب الدين على دين آخر على الوارث فالظاهر المنع نظر الحق الميت في الوفاء (قول المتن ولا يلزم إلا بقبضه) أى ولو كان مشروطاً في بيع ودليه قوله تعالى ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ دل على اعتبار صفة القبض في التوقف فلا يحصل إلا بها (قول الشارح كائنا إلخ) قال الإسوي إذا فسرت الاسم الموصول بغيره بمن بالقابض قدرت كائنا يتعلق به الجار وإن فسرت بالمقبض كان الجار متعلقاً بالقبض ويكون المراد بالقبض أن يقع بإذنه

كأجنبي وصفة القبض هنا في العقار والمنقول كما سبق في باب المبيع قبل القبض (ولورهن ودیعة عند مودع أو مقصو با عند غاصب لم يلزم) هذا الرهن

(مالم يمض زمن إمكان قبضه) أى المهرن (والأظهر اشتراط إذنه) أى الراهن (لى قبضه) لأن اليد كانت عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض للقبض عنه والثانى يقول العقد يتضمن الإذن فى القبض (ولا يبرئه أرمائه عن الغصب) وإن لزم (ويبرئه الإبداع فى الأصح) لأنه الثانى بآى

الضمان والارتهان توثق لا بآى الضمان فإنه لو تعدى فى المهرن صار ضامنا مع بقاء الرهن بخال ولو تعدى فى الوديعة ارتفع كونها وديعة ومقابل الأصح قياس الإبداع على الارتهان (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبة مقبوضة) وإعتاق ربيع (وبرهن مقبوض وكتابة وكذا تديره فى الأظهر) بناء على الأظهر أن التدبير تعليق عتق بصفة وعلى مقابله أنه وصية لا يحصل الرجوع به (وبإحبالها لا الوطء) من غير إحبال (والتزويج) إذ لا تعلق له بمورد الرهن بل رهن الزوجة ابتداء جائز (ولو مات العاقد) الراهن أو المرتن (قبل القبض أو جن أو تخمر العصير أو أبى العيد) أى قبل القبض فى الثلاث أيضا (لم يطل) الرهن (فى الأصح) أما بطلانه بالموت والجنون فلا أنه عقد جائز فيرتفع بهما كالوكالة وأجاب الآخر بأن مصيره إلى اللزوم فلا يرتفع بهما

عند مستأجره أو معار عند مستعيره أو مسامما عند سائمه أو مبيعا فاسدا عند مشتريه (قوله مالم يمض زمن إمكان قبضه) أى بعد الإذن فلا بد من مضى زمن الوصول فى الغائب مطلقا ومن زمن التفريغ إن كان فيه أمتعة للمرتن عليها يد وحده وإلا فلا بد من التفريغ بالفعل والتقل كالتفريغ كما مر فى المبيع قبل القبض (قوله اشتراط إذنه) أى فى القبض عن الرهن فلو كان مؤجرا مهرونا وأذن فى القبض عن الإجارة فقط لم يحصل القبض عن الرهن أو عن الرهن وحده أو مع الإجارة حصل القبض عنهما لأن قبض الإجارة لا يتوقف على إذن وكلا الإذن قصد الولى كونه قابضا أو مقبضا فى رهن مال موليه عنده وعكسه وإن رشد قبل القبض ولو اختلفا فى الإذن أو مضى زمن القبض صدق الراهن (قوله ولا يبرئه أرمائه) ولا إعارته ولا تزويجه خلافا للثلاثة ولا إقرضه ولا إجارته ولا توكيله فى نحو بيع أو هبة نعم يبرأ بالتصرف فى القراض ونحوه للمستعير أن يتفع بالمعار الذى ارتهنه حتى يرجع المعير والممرتن الضامن فيما ذكر أن يجبر الراهن على قبضه ثم عوده إليه لأجل براءة فإن أى أجبره الحاكم وأتاب عنه أو قال للممرتن أبرأتك أو استأمتك أو أودعتك عنه وليس للراهن إجبار المرتن على رده وعوده إليه إذا غرض للراهن فى براءة ذمة المرتن (قوله عن الغصب) ومثله كل عين مضمونة ويستمر ضمان الغصب عليه بأقصى القيم كما قاله سم عن شيخنا الرملى وقال الطبلاوى بقيمة يوم التلف (قوله بتصرف إلخ) إذ القاعدة هنا أن كل تصرف يمنع الرهن ابتداء إذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا إلا الرهن والحبة بلا قبض (قوله كهبة مقبوضة) قيد القبض فيها وفى الرهن لا مفهوم لهما فهما رجوع ولو بلا قبض وتقييد الشيخين فى القبض لكونهما مثالين لما يزيل الملك حقيقة أو حكما وشمل للرهن ما لو كان على المرتن وهو كذلك فيكون فسخا للرهن الأول (قوله وبرهن) هو عطف على تصرف فهو نوع آخر (قوله وكتابة) ولو فاسدة على الأظهر (قوله بناء إلخ) أفاد أن تعليق العتق بالصفة مبطل قطعا وعلة فى تعليق يمنع ابتداء كما علم من الضابط السابق (قوله وبإحبالها) من الراهن أو ابنه أو أبيه (قوله والتزويج) لعبد أو أمة ليس رجوعا ومثله الإجارة وإن نقضت بها القيمة خلافا للفارق (قوله قبل القبض) أى قبل تمامه فيدخل ما لو حصل الموت ونحوه فى أثناء القبض فإنه لا يطل فى الأصح ومقتضى قيام الوارث مقام المورث جواز إقباضه للمرتن وإن كان على الميت دين ويقدم به على الغرماء وخالف البلقينى فى ذلك (قوله أما بطلانه) هو مقابل الأصح وقدمه لقصر الكلام عليه كالذى بعده ولم يذكر كونه قولاً أو غيره لما سياتى وعلى هذا لو قبض حال تخمره لم يعتد به فلا بد من قبضه بعد التخلل وفى شرح شيخنا كابن حجر أن ذلك جار على القول الصحيح أيضا وفيه نظر فراجع (قوله برعاية المصلحة له) أى من الفسخ والإجارة إن لم يكن رهن تبرع وإلا فلا بد من ضرورة أو غبطة ظاهرة كما مر (قوله يعود الرهن)

(قول المتن مالم يمض إلخ) وجه ذلك أنه لو كان خارجا عن يده توقف اللزوم على الذهاب إليه وعلى القبض لكن سقط الذهاب والقبض نظرا إلى المشقة وكونه فى يده فلا أقل من اعتبار الزمن الذى كان يقع فيه ذلك (قول المتن ولا يبرئه إلخ) وذلك لأن الدوام أقوى من الابتداء ودوام الرهن لا يمنع من ابتداء الضمان كما لو تعدى المرتن فى المهرن فإنه يصير ضامنا مع بقاء الرهن فأولى أن لا يدفع ابتداء الرهن دوام الضمان (قول المتن فى الأصح) يرجع إلى قوله ويبرئه (قول الشارح تعليق عتق إلخ) قال السبكي وغيره هنا وتعليق العتق كالتدبير انتهى والظاهر أن التعليق لو كان مع حلول الدين أو على صفة تتأخر عن حلوله لم يضر كما لا يمنع صحة الرهن فى الابتداء (قول الشارح والنال للبطلان إلخ) استند أيضا إلى أن الدوام يغتفر فيه ما لا يغتفر فى الابتداء وقول الشارح يقول ارتفع إلخ يريد به الثانى لا يقول بالصحة حال التخمر بل لو فرض التخمر بعد القبض

كالبيع فى زمن الخيار وعلى هذا تقوم ورثة الراهن والممرتن مقامهما فى الإقباض والقبض ويفعلهما من ينظر فى مال المجنون برعاية المصلحة له وأما بطلان الرهن بالتخمر فلم يخرج المهرن عن المالية والثانى للبطلان يقول ارتفع حكم الرهن بالتخمر وبانقلاب الحمر خلافا ليعود الرهن وإبقاء العبد

ملحق بالتخمر لأنه انتهى

إلى حالة تمنع ابتداء الرهن
ومسألة الموت نص فيها في
المختصر على عدم البطلان
بموت المرتن ونقل نص
آخر أنه يبطل بموت الراهن
وخرج من كل من
المسألتين قول إلى الأخرى
وقرر بعضهم النصين
فيهما وقطع بعضهم بعدم
البطلان فيهما والتخريج
أصح فإن قلنا لا يبطل
بالموت فالجنون أول أو
يبطل به ففى الجنون
وجهان والإغماء
كالجنون ولو تخمر العصير
بعد القبض بطل الرهن
بمعنى ارتفع حكمه فإن
عاد خلا عاد الرهن ولا
بطلان قطعا في الموت أو
الجنون أو الإباق بعد
القبض (وليس للراهن
المقبض تصرف يزيل
الملك) كالبيع فلا يصح
(لكن في إعتاقه أقوال
أظهرها ينفذ) بالمعجمة
(من الموصى ويغرم قيمته
يوم عتقه) وتكون (رهنا)
مكانه من غير عقد قاله
الإمام ولا ينفذ من المعسر
والثاني ينفذ مطلقا ويغرم
المعسر إذا أيسر القيمة
وتكون رهنا والثالث لا
ينفذ مطلقا (وإن لم ينفذ
فانفك) الرهن ببراء أو
غيره (لم ينفذ في الأصح)
والثاني ينفذ لزوال المانع
(ولو علقه) أى علق عتق
المرهون (بصفة فوجدت
وهو رهن فكا لإعتاق)

أى حكمه وفارق الجلد إذا ديع لأن ماليته حصلت بالمعالجة فلا يعود رها ويملكه دابغه إن أعرض عنه
مالكه (قوله لأنه إن) تعليل للإلحاق وسكت عن تعليل الوجهين لعلمه من الإلحاق (قوله ومسألة الموت
إن) هو شروع في الاعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (قوله والتخريج أصح) أى طريق التخريج
أصح فصح تعبير المصنف بالأصح دون المذهب كذا قاله شيخنا وفيه نظر إلا أن يقال من حيث إن المخرج
يصح التعبير عنه بالوجه وغلبه على النص فتأمل (قوله فإن قلنا إن) أشار إلى أن الخلاف الثاني مركب على
الخلاف الأول فليس فيه تخريج فهو طرق محضة ومثله الإغماء كما يؤخذ من التشبيه (قوله والإغماء
كالجنون) لكن الأولى له أن ينتظر زواله فإن أيس منه فولي له الجنون والخرس بعد الإذن لا يطلعه وقبلة
تعتبر إشارته إن وجدت وإلا بطل الرهن قاله شيخنا الرمل (قوله بطل الرهن) لعله قطعاً كالذى بعده (قوله
وليس للراهن المقبض تصرف إن) فلا يصح وقفه على المعتمد نعم له قتله قودا أو دفعا أو عن ردة وهو إمام
(قوله لكن في إعتاقه) أى الراهن للمرهون عن نفسه ولو عن كفارته لا عن غيره لأنه يبيع أو هبة وكل منهما
باطل وإعتاق وارثه عنه كإعتاقه وملكه أوارثه لبعضه كأبيه وابنه كإعتاقه وإعتاق بعض المرهون كإعتاق
كله ويسرى إلى باقيه بشرطه ولو كان المرهون بعض عبد وأعتق بعضه غير المرهون عتق ذلك البعض مطلقا
وفي سرايته للمرهون مأمور وإعتاق وإرث مديون عنه عبدا من تركته كإعتاقه ولو رهن سيد ببعض بعضه
عنده على دين له عليه ثم أعتقه فإن أذن البعض أو أيسر السيد نفذ وإلا فلا (قوله ينفذ من الموصى) وهو
جائز له على المعتمد والمراد به من يملك قدر ما يغرمه زيادة على ما يترك للمفلس (قوله ويغرم قيمته) إن
لم تزد على الدين لأن المعبر أقل الأمرين من القيمة والدين ولو مؤجلا فإن أيسر ببعضها نفذ فيما أيسر
به (قوله وتكون رهنا) وأرض الجناية عليه كالقيمة وإن زاد عليها كأن قطع ذكره وأثياه على المعتمد ومحل
كونها رهنا إن قضدها عن الغرم عند الدفع فإن قصد إبدالها صدق وبعد حلول الدين تخير بين جعلها عن
الدين وإبقائها رهنا كذا قاله شيخنا الرمل ولا يتقدم الحكم على القيمة بكونها رهنا على الغرم بل يحكم
عليها به قبله وإن كان المرتن هو الجاني ويتعلق بتركه لو مات فتصير مرهونة بها وكذا لو كان الجاني هو
الراهن ويقدم المرتن بقدر البدل من تركته قال بعض مشايخنا ويمتنع على الجاني التصرف في ماله إذا لم يزد
عليها ويستقل المرتن بتركه كذلك فيقدم بها على الغرماء فراجعوه وحرره مع مامر بقوله أن يقصد إن (قوله
ولا ينفذ من المعسر) وقت الإعتاق وإن أيسر بعده فيما يظهر ويحرم عليه اتفاقا (قوله أو غيره) كالبيع بأن عاد إليه
بعده ولو سراية كما قاله الإسئوى وحكى فيه طريقين (قوله ولو علقه) أى بعد قبضه أو قبله لا تختمل السبق كما مر

ارتفع حكم الرهن ولكنه يعود بالتخلل في المسألتين (قول الشارح وقرر بعضهم إن) والفرق أن يموت الراهن
يحل الدين فإن لم يكن على الميت دين تعلق دينه بكل التركة وإن كان متعلقا بعين الرهن لكونه قبل القبض فلا يحصل
بتسليم الوارث الغرض فلا حاجة إلى بقاء الرهن وفي موت المرتن الدين باق بحاله والوثيقة حق للمرتن وورثته
محتاجون إليها فانتقلت إليهم كسائر الحقوق (قول المتن وليس للراهن) أى لتلا يبطل معنى الترتن (قول المتن لكن
في إعتاقه إن) خرج سراية العتق إليه فإنها تثبت سواء نفذنا إعتاقه أم لا على الأصح لكن يشترط اليسار على الأصح
(قول المتن أظهرها) وجه هذا أنه عتق في ملكه يبطل به حق غيره فوجب التفصيل بين الموصى وغيره كعتق الشريك
ووجه الثاني القياس على عتق العبد المستأجر والأمة المزوجة ووجه الثالث كونه حجب على نفسه بالرهن (قول المتن
ينفذ) أى بمجرد اللفظ من غير توقف على دفع القيمة (قول المتن لم ينفذ في الأصح) أى كالمو أعتق المحجور عليه
بالسفه ثم زال الحجر (قول الشارح عتق المرهون) خرج ماله من التعلق سابقا على الرهن فإن الرهن باطل كما سبق

فينفذ العتق من الموصر إلى آخر ما تقدم (أو) وجدت (بعده) أي بعد فكك الرهن (نفذ العتق) (على الصحيح) والثاني يقول التعليق باطل كالنتجيز في قول (ولا رهنه لغيره) أي غير الموهون عنده (ولا التزوج) فإنه ينقص الموهون ويقلل الرغبة فيه قال في الروضة فلو خالف فزوج العبد أو الأمة الموهونين فالنكاح باطل صرح بها القاضي أبو الطيب (ولا الإجارة) إن كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل مدتها فإنها تقلل الرغبة فتبطل بخلاف ما إذا كان الدين يحل بعد مدتها أو مع فراغها فتجوز الإجارة وتجوز للمرتين مطلقاً ولا يبطل الرهن (ولا الوطء) لخوف الحبل فيمن تحبل وحسماً للباب في غيرها (فإن

وطئ) فأجل (فالولد حراً) نسيب ولا قيمة عليه ولا حد ولا مهر وعليه أرش البكارة إن اقتضتها فإن شاء جعله رهنًا وإن شاء قضاه من الدين (وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الإعتاق) أظهرها نفوذه من الموصر فيلزمه قيمتها وتكون رهنًا مكانها فإن لم ينفذ فالرهن بحاله ولا تباع حاملًا لحرية حملها (فإن لم تنفذه فأنفك) الرهن من غير بيع (نفذ الاستيلاء في (الأصح) والفرق بينه وبين الإعتاق أن الإعتاق قول يقتضي العتق في الحال فإذا رد لغاؤ الاستيلاء فعل لا يمكن رده وإنما يمنع حكمه في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه (فلو ماتت بالولادة) والتفريع على عدم التنفيذ (غرم قيمتها) وتكون (رهنًا) مكانها (في (الأصح) لأنه تسبب في هلاكها بالإحبال من غير استحقاق والثاني لا يغرم وإضافة الهلاك إلى علل تقتضي شدة الطلق أقرب من إضافته إلى الوطء (وله

(قوله نفذ العتق) كما لو علقه بفكه وأنفك (قوله ولا التزوج) بخلاف الرجعة لأنها دوام (قوله ولا الإجارة) وكذا الإجارة إن كان الدين يحل قبلهما أي يقينا (قوله وتجوز للمرتين) وكذا غيرها كما يأتي (قوله نفوذه من الموصر) وقت الإحبال أو بعده أي البيع فيما يظهر ويحرم عليه هنا بخلاف الإعتاق كما مر لأن الوطء ممنوع لذاته بدليل من لم تحبل ويعزر العالم والاستمتاع كالوطء إن أدى إلى الحبل وإلا جاز وسواء فيما ذكر الزوج كأن استعار زوجته ورهنها وغيره وبهذا يلغز ويقال لنا زوج يتوقف حل وطئه لزوجته واستمتاعه بها على إذن أجنبي نعم إن خاف الزوج الزنا جاز له ويمتنع الإنزاع على دابة مرهونة إلا إن ظن أنها تلد قبل حلول الدين (قوله قيمتها) أي أقل الأمرين كما مر (قوله ولا تباع حاملًا) وإن وضعته وأرضعتها للبأ واستغنى عنها ببيع منها ولو للمرتين بقدر الدين وإن نقصت القيمة بالتشقيص رعاية للإيلاد فإن استغرقها الدين أو لم يوجد من يشتري البعض بيعت كلها للضرورة ولو مات الراهن قبل بيعها فإن برىء من الدين بإبراء المرتين أو بترع أجنبي مثلاً عتقت وكسبها لها ولا ميراث لها وإن بيعت ثبت لها الميراث وكسبها للوارث (قوله نفذ الاستيلاء) وكذا لو ملكها بعد البيع ولو ملك بعضها سرى كمن ملك بعض من يعتق عليه (قوله وإنما يمنع حكمه) أي في الحال لحق الغير فإذا زال حق الغير ثبت حكمه كذا في بعض النسخ (قوله غرم قيمتها) على ما مر ولو نقصت بالولادة غرم الأرض هنا (فروع) في حكم وطء غير المرهونة إذا وطئ مملوكة غيره بشبهة وماتت بالولادة غرم قيمتها بخلاف الزنا ولو بإكراه ولادية للحررة مطلقاً (قوله كالركوب والسكنى) وله الاستخدام ولو لأمة ما لم يظن أنه يطؤها نعم يمتنع عليه الركوب لسفر وإن قصر إلا للضرورة كخوف نهب وتعذر رد ولو على نحو حاكم (قوله لا البناء والغراس) إلا إن التزم قلعهما قبل حلول الأجل ولم تنقص الأرض به وله بناء وغرس وزرع لا تنقص بها القيمة كبناء على وجه الأرض وزرع إذا اتفق أنه تأخر إدراكه لعارض ترك إلى الإدراك (قوله إن لم تقف إلخ) فإن وقت فلا قلع وإن زادت به (قوله وزادت به) أي لحاجة الدين فإن أذن الراهن في بيعهما مع الأرض أو حجر عليه يباع معها وحسب النقص عليهما (قوله ثم إن أمكن الانتفاع) أي الذي يريده الراهن وإن أحسن غيره وله الرجوع عما أراده ولو بعد الشروع فيه لغيره ولو تلف الموهون حينئذ لم يضمه (قوله ويردها إلخ) فلودام الانتفاع منع منه وكذا من أمة يمكن الاستمتاع بها إلا إن أمن بنحو حليلة له أو محرمة (قوله ليلاً) المراد منه وقت عدم الخدمة (قوله ويشهد) أي قهرًا بمعنى أن له

(قول المتن فكاك الإعتاق) أي لأن التعليق مع وجود الصفة كالنتجيز ولو علقه بفكاك الرهن نفذ قطعاً بخلاف العبد إذا علق الثلاث على عتقه فإنه ينفذ في الأصح وفرق الإمام بأن محل العتق هنا مملوك له بخلاف الطلقة الثالثة (قول المتن وفي نفوذ الاستيلاء إلخ) قال الرافعي في شرح الكبير الأكثرين على أن الخلاف مرتب لأن الاستيلاء أقوى بدليل نفوذ إيلاد المحجور عليهم لفسه أو جنون دون إعتاقهم (قول الشارح والاستيلاء فعل إلخ) أي بدليل نفوذه من السفية والمجنون فهو أقوى (قول المتن لم يقلع) أي لاحتمال وفاء الدين من غير الأرض (قول الشارح ويسترد للخدمة) يريد أننا لا نعين عليه الاستعمال في تلك الحرفة

كل انتفاع لا ينقصه أي الموهون (كالركوب والسكنى) وفي ذلك حديث البخاري الظهير كعب بن نفقة إذا كان مرهوناً (لا البناء والغراس) فإنها ينقصان قيمة الأرض (فإن فعل) ذلك (لم يقلع قبل) حلول (الأجل) وبعده يقلع إن لم تقف الأرض أي قيمتها (بالدين) وزادت به أي بالقلع (ثم إن أمكن الانتفاع) بالمرهون (بغير استرداد لم يسترد) كأن يكون عبداً له حرفة يعملها في يد المرتين فلا يسترد لعملها ويسترد للخدمة (والأ) أي وإن لم يمكن الانتفاع به بغير استرداد (فلا يسترد) كأن تكون داراً فتسكن أو دابة فتركب ويردها وبعدها الخدمة إلى المرتين ليلاً (ويشهد) المرتين على الراهن بالاسترداد

للاتنفاع شاهدين (إن اتهمه) فإن وثق به فلا حاجة إلى الإشهاد (وله بإذن المرتهن ما معناه) من التصرف والاتنفاع فيحل الرطء فإن لم تحبل فالرهن بحاله

والامتناع من رده حتى يشهد على الراهن ويكفي الإشهاد مرة واحدة وقيل في كل استرداد^(١) وحمل على ما إذا شهد عليه عند كل أخذة (قوله شاهدين) أو شاهدا وامرأتين ليحلف معه أو معها^(٢) (قوله إن اتهمه) نعم إن كان مشهورا بالحيانة لم يلزمه رده له وإن أشهد لأنه ربما تحيل في إتلافه بل يرد لعدله قاله شيخنا م ر (قوله فإن وثق إلخ) فلو كان ظاهر العدالة لم يحتج لإشهاد أصلا بل يندب كما قاله الشارح (قوله وله بإذن المرتهن) وإن رده الراهن لأنه ليس عقدا والتصرف معه كإذنه إن كان المبتدى بالصيغة هو الراهن نعم إن رهنه عنده ثانيا يدين آخر فلا بد من التصريح بفسخ الرهن الأول بخلافه مع غيره لتوهم بقاء الرهن الأول معه دون غيره وبخلاف نحو البيع لزوال الملك فيه فلا يتوهم بقاء الرهن الأول (قوله فيحل الرطء) أى مرة فقط فيمن تحبل إن لم تحبل وإلا فله التكرار ومثل الرطء كل ما يكرر مع بقاء الملك كالإعارة (قوله أو باع) وليس للمرتهن الرجوع بعد البيع ولو قبل لزومه بخلاف الهبة قبل القبض ومثلها الرهن (قوله وبطل الرهن) أى بالولادة لا بالحمل لاحتمال عدمه (قوله فلا ينفذ) ويصدق المرتهن في عدم إذنه فيما تصرف فيه الراهن فإن نكل حلف الراهن إلا في العتيق والمستولدة فيحلفان لأنهما يثبتان الحق لأنفسهما ولو اختلفا في تقديم الرجوع على التصرف أو عكسه فكالرجعة (قوله من ثمنه) ليس قيد (قوله بأن شرطه) قال شيخنا الرمي باللفظ أو بالية أو يحمل الإطلاق عليه فراجع (قوله وكذا لو شرط) أى بما قبله قاله شيخنا المذكور (قوله لو شرط رهن الثمن مكانه لم يصح) أى سواء كان بإنشاء عقد أو لا خلافا لابن حجر (قوله بجهالة الثمن) أى شأنه ذلك وإن علم فلا حاجة لتبى المنهج منه وشمل ماله كان الدين حالا أو عرض مفسد كبل البر فلا يصح مطلقا إن أريد بالشرط إنشاء عقد رهن فإن أريد استمرار الرهنية في الثمن لم يضر قاله الإسئوى والسبكي (قوله فكما انتقل إلخ) دفع بأن الجهل في الإتلاف ضرورى ليس إليهما (قوله حالا) خلافا للإسئوى بقوله إن شرط ما ذكر فيه تصريح بما يقتضيه الحال (تفسيه) لو أذن الراهن للمرتهن في ضرب المرهون فضره فمات فلا ضمان أو في تأديه فمات ضمنه لأن التأديب مشروط بسلامة العاقبة .

(فصل) في بيان من يقبض المرهون وفيما يترتب على لزوم الرهن بعد قبضه عنه (قوله إذا لزم الرهن) أى من جهة الراهن لأنه من جهة المرتهن جائز أبدا (قوله الحسنة) أى المشتاة (قوله بالصفة الآتية) وهى أن لا تكون زوجته إلخ (قوله ويجعل العبد في يد عدل) ويتولى العدل قبضه أيضا وجوبا ومثله المصحف من كافر والسلاح من حرى والصيد من محرم على المعتمد في الجميع قاله شيخنا (قوله والجارية عند امرأة)

(قول المتن وله بإذن المرتهن) منه أن يكون التصرف مع المرتهن لكن لو صدر الإيجاب من الراهن أو لا فمحل نظر من حيث إنه صدر قبل الإذن وقد تردد في ذلك الإمام وحكى الغزالي فيها وجهين ونظرها مسألة المرجح فيها الصحة (قول الشارح قبل تصرف الراهن) بخلافه بعد التصرف ولو في زمن الخيار ولو رهن أو وهب ولم يقبض فله الرجوع (قول الشارح أى لهذا الغرض إلخ) يريد بهذا أنه لا يكفى في الفساد أن يقول أذنت لك في بيعه لتعجل كما نطق به المصنف لأنه ليس شرطا لكن قال الإسئوى فيها إن نوى بذلك الشرط ضرر وإلا فلا قاله بحثا (قول الشارح بفساد الشرط) إيضاح هذا أنه جعل التعجيل في مقابلة الإذن وشرط التعجيل فاسد باتفاق ففسد الإذن وقال الزنى يبطل الشرط ويصح البيع كما لو قال لرجل بع هذه السلعة ولك عشر غنمها وفرق الأصحاب بأن مسألة الوكيل لم يجعل العوض فيها مقابلا للإذن بل في مقابلة البيع وهو جعل مجبول فيفسد ويستحق الوكيل أجره المثل (قول المتن وكذا لو شرط إلخ) بحث الأذرى استثناء ماله شرط ذلك بعد عروض موجب البيع كابتلال الحنطة ونحو ذلك (قول الشارح إليه) الضمير فيه يرجع إلى البدل .

(فصل) إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن وجه ذلك أن الثقة بالتوثق لا تحصل إلا بذلك

وإن أحبل أو أعتق أو باع نفذت وبطل الرهن (وله) أى للمرتهن (الرجوع) عن الإذن (قبل تصرف الراهن فإن تصرف جاهلا برجوعه فكصرف وكيلا جهل عزله) من موكله فلا ينفذ تصرفه في الأصح (ولو أذن في بيعه ليعجل المؤجل من ثمنه) أى لهذا الغرض بأن شرطه كما في المحرر وغيره (لم يصح البيع) لفساد الإذن بفساد الشرط (وكذا لو شرط في الإذن في بيعه (رهن الثمن) مكانه لم يصح البيع (في الأظهر) لما ذكر وفساد الشرط بجهالة الثمن عند الإذن والثاني يصح البيع ويلزم الراهن الوفاء بالشرط ولا تضرب الجهالة في البدل فكما انتقل الرهن إليه في الإتلاف شرعا جاز أن ينتقل إليه شرطا وسواء كان الدين حالا أم مؤجلا (فصل) إذا لزم الرهن فاليد فيه أى المرهون (للمرتهن ولا تزال إلا لاتنفاع كما سبق) ثم يرد إليه ليلا كما مر وإن كان العبد ممن يعمل ليلا كالحارس رد إليه نهارا وقد لا تكون اليد للمرتهن كما في رهن العبد المسلم عند كافر والجارية

الحسنة عند أجنبي بالصفة الآتية فيصح الرهن في ذلك على الراجح ويجعل العبد في يد عدل والجارية عند امرأة ثقة إن لم يكن عند المرتهن

روجه أو جاريته أو نسوة
 يؤمن معهن الإمام بالرهونة
 (ولو شرطاً) أى الراهن
 والمرتهن (وضعه) أى
 المرهون (عند عدل جاز)
 وفي الروضة كأصلها في يد
 ثالث وهو صادق بغير عدل
 وسياق بينهما ما يدل على
 جواز الرضخ عنده (أو عند
 اثنين ونصا على اجتماعهما
 على حفظه أو الانفرد به)
 أى أن لكل منهما الانفرد
 (يحفظه فذلك) ظاهر أنه يتبع
 الشرط فيه (وإن أطلقا فليس
 لأحدهما الانفرد) يحفظه
 (في الأصح) فيجعلانه في
 حرز لهما كما في النص على
 اجتماعهما والثاني يجوز
 الانفرد لمشقة الاجتماع
 وعلى هذا إن اتفاقاً على كونه
 عند أحدهما فذلك وإن تنازع
 وهو مما ينقسم قسم وحفظ
 كل واحد منهما نصفه وإن لم
 ينقسم حفظه هذامدة وهذا
 مدة (ولو مات العدل)
 الموضوع عنده (أو فسق
 جعلاه حيث يتفقان) أى
 عند عدل يتفقان عليه (وإن
 تشاحا) فيه (وضعه الحاكم
 عند عدل) يراه وفي الروضة
 كأصلها لو كان الموضوع
 عنده فاسقاً في الابتداء فزاد
 فسقه نقل إلى آخر يتفقان
 عليه (ويستحق بيع المرهون
 عند الحاجة) بأن حل الدين
 ولم يوف (ويقدم المرتين
 بثمنه) على سائر الغرماء

أى بعد قبض المرتن لها (قوله زوجته أو جاريته) ولو فاستقنت (قوله أو نسوة) ثقات ثتان فأكثر وكذا
 واحدة على المعتمد والممسوح كالمرأة والخشي كالأثني ولا يوضع عند امرأة لاحتمال ذكوره وقال شيخنا لا
 يوضع الخشي إلا عند محرم أو ممسوح (قوله ولو شرطاً وضعه) أى دائماً أو في وقت دون وقت كأن يشترطاً
 كونه عند العدل يوماً وعند المرتن يوماً وعند الراهن يوماً ولو شرطاً كونه عند الراهن دائماً جاز أيضاً على
 المعتمد (قوله عند عدل) ولو رواية ولهما إنابته في القبض كالحفظ (قوله بغير عدل) لكن محله فيه لمن يتصرف
 عن نفسه وإلا كوكيل وولى وقيم ومأذون وعامل قراض ومكاتب فلا بد من العدالة (قوله ونصا على
 اجتماعهما) كأن يقول لهما احفظاه معا أو اجتماعاً على حفظه أو اجعلاه تحت أيديكما أو نحو ذلك (قوله
 الانفرد) وسياق معناه ومنه أذن لكما أو لكل منكما في حفظه أو من يشاء منكما فليحفظ أو فليجعله تحت
 يده أو نحو ذلك وكيفية الحفظ فيه ما ذكره الشارح على مقابل الأصح الآتي وأما الاجتماع فليس فيه إلا ما
 ذكره الشارح بقوله فيجعلانه في حرز لهما اليد عليه يملك أو إجارة أو إعارة سواء اتفقا في ذلك أو اختلفا فيه
 كملك لأحدهما وإجارة أو إعارة للآخر أو ملك ريعه لأحدهما وباقيه للآخر مثلاً ولا بد أن يكون لكل منهما
 عليه مفتاح وأنه متى طلبه أحدهما مكن منه وما عدا هذا انفرد ومتى انفرد أحدهما يحفظه في حاله شرط
 الاجتماع سواء سلمه له الآخر أو لا طوبى كل منهما بيد نصفه والقرار على من تلف تحت يده وعلى هذا
 تحمل عبارة المنهج بقوله ضمنا معا النصف ومثله عبارة حج نعم إن انفرد به أحدهما قهراً على الآخر فكغاصب
 من أمين وللاأمين سواء انفرد أو تعدد رده لهما أو لو كيلهما أو لأحدهما بإذن الآخر وإلا طوبى بيده رهنه
 مكانه والقرار على من تلف عنده (قوله أو فسق) أوزاد فسقه عما كان عند الرضخ أو عجز عن الحفظ أو
 حدث عداوة منه لأحدهما أو أراد نقله بلا سبب (قوله أى عند عدل) ليس قيدا كما مر (قوله وإن تشاحا
 فيه) أى في العدل أى في بقاء المرهون عنده مع اتفاقهما على تغيير حاله فلعلم أنه لا ينزل بالفسق كما قاله ابن
 الرفعة إلا إن كان من جهة الحاكم أما لو اختلفا في تغيير حاله فالصدق الثاني له بلايين وقال الأذرعى باليين
 على نفى العلم وإذا لم يتغير وأراد أحدهما نقله لا يجاب لكن له رفع الأمر للحاكم ليفعل الأصلح وتغيير حال
 المرتن لو كان عنده كالثالث (فتعجبه) محل ما ذكر إذا كان بعد القبض والخيرة قبله للراهن لجوازه الآن
 من جهته (قوله وضعه الحاكم عند عدل) أى عدل شهادة^(١) كما في الباب سواء شرط الرهن في بيع أو لا
 على المعتمد وتقدم أنه ينزل بفسقه (قوله وفي الروضة إن) هو استدراك على تقييده بالعدل فيما مر وتقدم
 التنبيه عليه (قوله ولم يوف) منه يعلم أن للراهن الوفاء من غير المرهون ولا يجبر عليه منه وإن تأخر ولا حرمة
 في التأخير وليس مطالاً لقيام البدل فيه نعم إن امتنع من الوفاء من غيره أجبر عليه منه وعليه يحمل كلام
 الإمام السبكي وتقدم أنه يستحق بيع المرهون في نحو إشرافه على الفساد أيضاً ولو دوماً (قوله يقدم المرتن بثمنه)
 وإن مات الراهن قبل القبض وأقبضه وارثه خلافاً للبلقينى (قوله على سائر الغرماء) أى باقيهم لأنه منهم وإن تعدد

(قول المتن ونصا إن) هذا التفصيل والخلاف جار في الوصية والوكالة (قول الشارح يحفظه) ينبغي جريان مثله
 في النص على الانفرد (قول المتن ولو مات العدل إن) قال الإسنوى وغيره وكثير حال العدل تغير حال المرتن
 (قول المتن ويقدم) أى لأن ذلك هو فائدة الرهن قال الإمام ولا يجب الوفاء من غير الثمن ولو تسير واستشكله
 ابن عبد السلام لما في إجابة المالك إلى ذلك من تأخير الحق الواجب على الفور قال السبكي وهو معذور في
 استشكله أقول خصوصاً إذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فإنه يتعذر بيعها حتى تضع
 كما سياتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الإشكال بأنه ليس من اللائق أن يستمر الراهن محجوراً عليه في
 العين المرهونة مع مطالبته من مال آخر حال الحجر فيها فإن كان المرتن حريصاً على ذلك فليفك الرهن

(ويبيعه الراهن أو وكيله بإذن المرتهن فإن لم يأذن قال له الحاكم تأذن أو تبرى) هو بمعنى الأمر أى ائذن لى فى بيعه أو أبرئه كما فى الروضة وأصلها (ولو طلب المرتهن بيعه فأبى الراهن ألزمه القاضى قضاء الدين أو يبيعه فإن أصر باعه الحاكم) وقضى الدين من ثمنه (ولو باعه المرتهن

(قوله بإذن المرتهن) ولو بنائبه (قوله قال له الحاكم إلخ) فإن امتنع سأله الحاكم عن امتناعه فإن ذكر عذرا سائغا فظاهر وإلا باعه الحاكم أو أذن للراهن فى بيعه ويمتنع من التصرف فى ثمنه ثم يعلم المرتهن فإن سأل حقه وفاه له وإلا أعلمه بأنه يأذن للراهن فى التصرف فيه فإن استمر أذن له فى التصرف ولو سأل الراهن المرتهن بقبض حقه ولو دينا مؤجلا فأبى أمره الحاكم بقبضه أو إبراء الراهن فإن أبى قبضه الحاكم أمانة عنده ويرى الراهن وكذا لو كان المرتهن غائبا ولو فى دون مسافة القصر وسأل الراهن الحاكم بقبض دين المرتهن عنده ولو عجز الراهن عن مراجعة المرتهن والحاكم باعه وحفظ ثمنه (قوله فإن أصر) أى الراهن أو كان غائبا (قوله باعه الحاكم) أى إن رآه مصلحة وإلا باع غيره من مال الراهن إن لم يجد ما يوفى به من غير بيع وهذه مسألة اختلاف المفتين (قوله إذن الراهن) فإن تعذر فإذن الحاكم فإن تعذر لعلمه أو لأخذ مال وقع فبإشهاد فإن تعذر فكالظافر (قوله بمحضرة) أى الراهن ولو بنائبه فإن تعذر فبمحضرة الحاكم فإن تعذر فبمحضرة شهود فإن تعذر فكالظافر كما مر (قوله فلا يصح) أى إن لم تنقص قيمة المهر عن الدين والأصح لانتفاء التهمة أو ضعفها بخبره على الزيادة لو فاء دينه قاله شيخنا تيمالو والد شيخنا الرملى (قوله صح البيع جزما) أى إن لم يقل واستوف حقه منه وإلا بطل قاله ابن حجر (قوله ولو شرط بضم أوله) لإفادة أن الشرط يبيع العدل واقع من الراهن والمرتهن جميعا سواء حالة وضعه عنده أو بعده وسواء قبل القبض أو بعده على المعتمد وسواء وقع الشرط منهما معا أو مرتبا ويجوز فتح أوله ويرجع الضمير لكل منهما (قوله ولا تشتط مراجعة الراهن فى الأصح) هو المعتمد (قوله أما المرتهن فقال العراقيون يشترط مراجعته) وهو المعتمد سواء وجد إذنه قبل القبض أو بعده فتقيد المنهج بما قبل القبض ليس فى محله لأن العلة الإمهال أو الإبراء (قوله انعزل) أى عن الراهن والمرتهن معا ولا يعود إلا بإذن جديد منهما (قوله لم ينعزل) لأنه ليس وكيلاه عنه وإنما أذن بشرط جواز البيع ولكن يبطل بعزله إذنه له (قوله وقيل ينعزل) أى عنها كما فى عزل الراهن (قوله من ضمان الراهن) خلافا للمالك وأبى حنيفة فإنهما جعلاه من ضمان المرتهن وأنه يسقط بثلثه قدره من الدين عن الراهن ولو زاد فلا مطالبة بالزيادة وسيأتى (قوله قبل قوله يمينه) فإن ذكر سببا فقيه ما فى الودعية (قوله فالقول قوله) أى المرتهن يمينه (قوله وإن كان أذن له فى التسليم) وكذا لو صدقه فى التسليم أى لتقصيره بترك الإشهاد فإن قال

وهذا معنى حسن ظهر لى يمكن أن يوجه به كلام الأصحاب (قول المتن بإذن المرتهن) لأنه صاحب حق وذاك مالك (قول المتن ألزمه القاضى إلخ) لو كان الراهن غائبا ولا قاضى بالبلد باعه المرتهن بنفسه كالظافر وكذا لو كان هناك حاكم ولكن عجز المرتهن عن البيعة (قول المتن فالأصح أنه) هذا جار فى بيع المجنى عليه للعبد وبيع الغرماء للتركة (قول المتن إن باع إلخ) لو غاب الراهن فأذن الحاكم للمرتهن هل يكون كذلك أم لا ؟ الظاهر الأول (قول الشارح والثانى يصح) هو مذهب الأئمة الثلاثة (قول الشارح على غير الثالث) وذلك لانتفاء علة المنع على الأول ووجود علة المنع على الثالث (قول الشارح فلا يصح البيع على غير الثانى) أى لأن علة المنع على الأول والثالث موجودة (قول الشارح عند المحل) قال الأذرى بأن ينجز التوكيل ويجعل التصرف عند المحل وإلا فتعليق الوكالة غير صحيح (قول الشارح انعزل) لأنه وكيله (قول الشارح وقيل ينعزل) قال السبكي قضيته أن ترفع وكالة الراهن حتى إذا عاد المرتهن وأذن احتيج إلى توكيل من الراهن (قول المتن من ضمان الراهن) خالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا بل هو من ضمان المرتهن (قول الشارح رجع على العدل) أى لو وضع يده وقوله وإن شاء على الراهن وجه ذلك إنه بالتوكيل ألجأ المشتري شرعا إلى تسليم الثمن للعدل

بإذن الراهن فالأصح أنه إن باع بمحضرة صح البيع (والأفلا) يصح بيعه لأنه يبيعه لغرض نفسه فيشتمل فى الاستعجال وترك النظر فى الغيبة دون الحضور والثانى يصح مطلقا كما لو أذن له فى بيع مال آخر والثالث لا يصح مطلقا لأن الإذن له فيه توكيل فيما يتعلق بحقه ولو قال به بكذا انتفت التهمة فيصح البيع على غير الثالث ولو قال به واستوف حقه فلا يصح البيع على غير الثانى ولو كان الدين مؤجلا وقال به صح البيع جزما (ولو شرط) بضم أوله (أن يبيعه العدل) صح عند المحل (جواز) هذا الشرط (ولا) تشتط مراجعة الراهن فى البيع (فى الأصح) لأن الأصل دوام الإذن والثانى يشترط لأنه قد يريد قضاء الدين من غيره أما المرتهن فقال العراقيون يشترط مراجعته قطعاً فرجأ أمهل أو أبرأ وقال الإمام لا خلاف أنه لا يرجع لأن غرضه توفية الحق ولو

عزل الراهن العدل قبل البيع انعزل ولو عزله المرتهن لم ينعزل لأنه يتصرف لهما ولا خلاف أنه لو منعه من البيع لم يبيع (فإذا باع) العدل وقبض الثمن (فاللثمن عنده من ضمان الراهن حتى يقبضه المرتهن) وهو أمين فيه فإن ادعى تلفه قبل قوله يمينه أو تسليمه إلى المرتهن فانكر فالقول قوله يمينه فإذا حلف أخذ حقه من الراهن ورجع الراهن على العدل وإن كان أذن له فى التسليم (ولو تلف ثمنه فى يد العدل ثم استحق المهر عن المبيع

إن شاء المشتري رجع على العدل وإن شاء على الراهن والقرار عليه) فيرجع العدل الغارم عليه ولو مات الراهن فأمر الحاكم العدل ببيعه فباع وتلف الثمن ثم

استحق المبيع رجع
المشتري في مال الراهن ولا
يكون العدل طريقا في
الضمان لأنه نائب الحاكم
وهو لا يضمن وقيل يكون
طريقا كالوكيل (ولا يبيع
العدل) الموهون (إلا بضمن
مثله حالا من نقد بلده)
كالوكيل فإن أخل بشيء
من هذه الشروط لم يصح
البيع والمراد بالنقص عن
ثمن المثل النقص بما لا يتغابن
به الناس فالتقص بما
يتغابن به لا يضر
لتساعهم فيه (فإن زاد
راغب قبل انقضاء الخيار
فليفسخ وليعه) فإن لم
يفعل انفسخ في الأصح
وعدل عن قول المحرر
كالشرح قبل التفريق إلى ما
ذكره ليعم خيار المجلس
والشرط كما ذكره في
الروضة قال فيها ولو زاد
الراغب بعد انقضاء الخيار
فلا أثر للزيادة (ومؤنة
الموهون) التي بها يقي
كنفقة العبد وكسوته
وعلف الدابة وفي معناها
سقى الأشجار وجداد
الثار وتخفيفها ورد الآبق
وأجرة مكان الحفظ (على
الراهن ويجبر عليها لحق
المرتهن على الصحيح)
والثاني لا يجبر عند
الامتناع ولكن يبيع
القاضي جزءا منه فيها
بحسب الحاجة (ولا يمنع

اشهدت وماتوا أو غابوا فإن صدقه الراهن لم يرجع عليه وإلا رجع فإن كان شرط عليه عدم الإشهاد لم يضمن
قطعا (قوله فإن شاء المشتري رجع إلخ) نعم إن تلف بتقصير من العدل في هذه والتي بعدها في الشرح اختص
الضمان والغرم به فلا رجوع له على الراهن ولا يطالبه المشتري ولو خرج الرهن المستعار مستحقا طوالب
الراهن والعدل والمعير والقرار عليه لأنه غاصب (قوله وإن شاء على الراهن) لأنه للعدل في البيع كأنه ألجأ
المشتري بدفع الثمن له فساغت مطالبته (قوله فيرجع العدل) والمرتهن إذا باع كالعدل فيما ذكر فيه (قوله
ولا يبيع العدل) ومثله المرتهن وكذا الراهن إن لم يف ثمنه بالدين وإلا جاز له ولهما بإذنه البيع بدون ثمن المثل
(قوله من نقد بلده) وإن لم يكن من جنس الدين ويذله للحاكم بحسنه فإن رأى الحاكم أو رضى الراهن ببيع
الموهون بجنس الدين جاز (قوله كالوكيل) منه يؤخذ أنه لا يشترط الخيار بغير الإذن وأنه لا يسلم المبيع قبل
قبض ثمنه وإلا ضمن (قوله لم يصح) ويضمن البذل بالتسليم وله إذا رده ببيعه بالإذن السابق بقبضه الآتي أنفا
وإذا باعه فثمنه أمانة فإذا تلف المبيع عند المشتري فالقرار عليه والعدل طريق في الضمان (قوله لا يبيع أى
ما لم يوجد راغب بلا نقص أو زيادة كما يأتي (قوله الخيار) أى الذى ليس للمشتري وحده (قوله فإن لم يفعل
انفسخ) بنفسه وإن لم يعلم بالزيادة قال الأذرعى وغير العدل من الوكلاء والأوصياء والأولياء مثله في أمر
البيع والفسخ والأحوط أن يبيعه من غير فسخ ويكون ببيعه فسخا ولا يحتاج في بيعه إلى إذن الراهن لعدم خروج
المبيع عن ملكه فلا ينافى ما في خيار العيب من أن المبيع إذا رد بعيب لم يبعه الوكيل إلا بإذن جديد لأنه فيها
خروج عن ملك الموكل بأن لم يكن له خيار أو كان للمشتري وحده (قوله فلا أثر للزيادة) لكن يندب استغاثته
ببيعه للراغب وارتفاع الأسواق في زمن الخيار كالراغب هنا بخلاف بقية الأمانة كالوكيل والوصى (فروع)
قال الأذرعى وغيره وزيادة الراغب حرام عليه لأنه من الشراء على الشراء^(١) كما مر ولا يحرم البيع له من
الوكيل لأنه يتصرف عن غيره بالمصلحة (قوله التي بها يقي) فخرج نحو أجرة طبيب وثمان دواء فهي واجبة
ولولغير موهون ونحو مؤنة سمن فلا يجبر عليها لو تعذرت المؤنة من الراهن لغيبته أو إعاضه ماله الحاكم من ماله
إن رأى له مالا وإلا فبقرض عليه أو بيع جزء منه ولو ماله المرتهن رجع إن كان بإذن الحاكم أو بإشهاد عند
فقدته وإلا فلا (قوله سقى الأشجار) ومثله ما تهدم من الدار ونحو ذلك كمؤنة الحيوان وأورد هذه على كلام
المصنف نظرا إلى أن الظاهر من المؤنة ما يتعلق بالحيوان (قوله لحق المرتهن) فله أن يطالب الراهن به ويلزمه
الحاكم به لا لحق الله تعالى لأنه خاص بذى الروح ولا لحق نفسه ومنه ترك سقيه ومنه ترك عمارة دار عهده
ولو مؤجرة (قوله كفصد وحجامة) وكذا ختان ولو لكبير مع غلبة السلامة وقطع سلعة كذلك
(قوله لا يلزمه ضمانه) وعند الإمام مالك يضمنه إن تلف بسبب خفى (قوله إلا إذا تعدى فيه)

هذا غاية ما قيل فيه وإلا فالمطالبة له مشكلة لأنه لا يد ولا عقد ولا يضمن بالتفريق ولو تلف بتقريط فهل يختص
الضمان بالعدل أم بالحكم على حاله قال السبكي الأقرب الأول (قول الشارح بما يتغابن به) أى يتلون
بالغن فيه كثيرا وذلك إنما يكون بالشئ اليسير فلا يضر لتساعهم فيه (قول المتن وليعه) هذا إنما يتجه في
منصوبهما إذا صرح له بالإذن في البيع الثاني وإلا فقد صرحوا بأن الوكيل إذا رد عليه المبيع بالعيب أو فسخ
البيع المشروط فيه الخيار للمشتري امتنع أن يبيع ثانيا إلا بالإذن اللهم إلا أن يقال فرض المسألة هنا إذا كان
الخيار غير مختص بالمشتري (قول المتن على الراهن) أى لقوله عليه السلام لا يبيع إلا بإذن الله تعالى (قول الشارح ولكن يبيع
القاضي) قال الإمام فعلى هذا لو استغرقت المؤنة الرهن قبل الحلول يبيع الجميع وجعل ثمنه رهنا (قول المتن
وهو أمانة) خالف فيه أبو حنيفة فقال يضمنه بأقل الأمرين من قيمته والحق الذى به وقال مالك إن كان تلفه

الراهن من مصلحة الموهون كفصد وحجامة) ومعالجة بالأدوية والمراهم ولا يجبر عليها (وهو أمانة في يد المرتهن) لا يلزمه ضمانه إلا إذا تعدى فيه

(١) لقوله عليه السلام : لا يشتري أحد على شراء أخيه ، وهل تعبر بين المسلمين فقط أو بين المسلم وغيره أقوال .

أو امتنع من رده بعد البراءة من الدين (ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) كموت الكفيل بجامع الترتيق (وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان) وعدمه فالمقبوض يبيع فاسد مضمون وبهية فاسدة غير مضمون (ولو شرط كون المهر مبيعاً له عند الحلول فساداً) أن الرهن والبيع لتأقبت الرهن وتعليق البيع (وهو) أي المهر في هذه المسألة (قبل الحل) بكسر الحاء أي وقت الحلول (أمانة) وبعده مضمون (ويصدق المرتين في دعوى التلف يمينه) أي من غير أن يذكر سبب التلف فإن ذكره ففيه التفصيل الآتي في الوديعة كما أشار إليه الرافعي وأسقطه من الروضة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) إلى الراهن (عند الأكثرين) وقال غيرهم يصدق يمينه (ولو وطئ المرتين المهر) من غير إذن الراهن (بلا شبهة فزان) فعليه الحد ويجب المهر إن أكرهها بخلاف المطاوعة (ولا يقبل قوله جهلت تحريره) أي الوطء (إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء) فيقبل قوله لدفع الحد ويجب المهر وقوله بلا شبهة احتراز به عما إذا ظن أنها زوجته أو أمته فلا حد عليه ويجب المهر

فيضمنه يبدله وكذا لو استعاره أو ساه (قوله أو امتنع) أي بعد طلبه كما يفهم من الامتناع فقبل طلبه أمانة والمراد برده تخليته (قوله ولا يسقط بتلفه شيء من دينه) وعند أبي حنيفة سقط أقل الأمرين من قيمته والدين وعند مالك كذلك إن تلف بسبب خفي وإلا فلا كما مررت الإشارة إليه (قوله وحكم فاسد إلخ) هو قاعدة أغلبية إن كانت عامة لا يراد ما سيأتى عليها أو كلية إن كانت مفروضة في العقود الصادرة من رشيد على الأعيان بلا تعد فيها فخرج بالفاسد الباطل بفقد ركن أو عدم اعتباره كالدم فليس كصحيحه وإلا فلا يترتب عليه حكم ويجزى ذلك في سائر العقود كما تقدم في الصلاة وبالعقود العبادات فالفاسد فيها والباطل سواء إلا في نحو الحج من حيث وجوب قضاء الفاسد فيه دون الباطل وبالرشيد غيره فحكمه الضمان مطلقاً وبالأعيان المنافع فلا يرد على طرد القاعدة القراض على أن الربح كله للمالك أو المساقاة على أن الشجرة كلها له أو على غرس ودى أو تعهده مدة لا يثمر فيها أو عرض العين المستأجرة على المستأجر من غير قبضها أو عقد الذمة من غير الإمام حيث لا ضمان من أجره ولا جزية في ذلك الفاسد بخلاف الصحيح ولا على عكسها الشركة حيث لزمته أجره عمل الشريك في الفاسدة دون الصحيحة وخرج بلا تعد رهن المقتضوب وإجارته فإن العين مضمونة فيهما دون الصحيح منهما ولا يرد الفضولي وسيأتى أن قرار الضمان على الأول إن جهل الثاني الغصب وإلا فعليه (قوله في الضمان) وإن اختلف الضامن كاستئجار الولي لطفله فالأجرة في الصحيحة على الطفل وفي الفاسدة على الولي أو اختلف المضمون به كالبيع فإنه في الفاسد مضمون بالبدل وفي الصحيح بالثمن والقرض فإن المتقوم فيه مضمون بالقيمة في الفاسد وبالمثل صورة في الصحيح والقراض والمساقاة والإجارة فإنها مضمونة في الفاسد بأجرة المثل وفي الصحيح بالمسمى (تقريبه) قد علم مما ذكر أن إيراد هذه الأحكام على القاعدة السابقة قبل تخصيصها بالأعيان صحيح وإيرادها عليها بعد تقييدها بذلك غير مناسب فالأولى لمن يريد الإيراد إبقاؤها على عمومها وجعلها أغلبية كغالب القواعد الفقهية فتأمل (قوله لتأقبت الرهن) صريحاً كأن قال رهنك كذا إلى الحلول وإذا لم أقض فهو مبيع منك أو ضمنا كأن قال رهنك هذا وإذا إلخ خلافاً للسبكي في هذه ألا ترى أنه لو قال رهنك هذا إلى أن أوفى الدين كان باطلاً مع أنه تصرع بالمقتضى لوجود التأقبت فيه وقول بعضهم بالصحة في هذه ضعيف ومع القول به يمكن الفرق بأن هذا من المقتضى كما تقدم نعم قال شيخنا م ر بالصحة فيما لو تقدم جانب المرتين كأن قال ارهن مني فقال رهنك وإذا إلخ ولم يرتضه شيخنا (قوله قبل الحل) وكذا بعده إلى مضي زمن يمكن فيه قبضه ابتداء (قوله أمانة) لأنه مقبوض بالرهن الفاسد (قوله وبعده مضمون) أي بأقصى القيم لأنه مقبوض بالبيع الفاسد (قوله يصدق المرتين في دعوى التلف) أي من حيث إنه لا يضمن وإلا فالتعدى يصدق في ذلك ليغرم (قوله وأسقطه) أي للعلم به (قوله ولا يصدق) أي المرتين في دعوى الرد ومثله المستأجر فهما مستثنيان من قاعدة أن كل من ادعى الرد على من أئتمنه يصدق وفارقا غيرهما بأنهما قبضا لغرض أنفسهما وبذلك يرد ما قاله غير الأكثرين (قوله ولو وطئ المرتين) أي الذكر الواضح المهرونة الأنثى الواضحة من غير إذن الراهن المالك فدخل المعير وخرج المستعير (قوله فعليه الحد) والمهر والولد رقيق غير نسيب (قوله أي الوطء) دفع به توهم رجوع الضمير للزنا وهو غير مقبول (قوله إلا أن يقرب إلخ) أي ولو مخالطاً الناعلى المعتمد ومثل ذلك وطء جارية أصله أو فرعه قال بعضهم وهذا استثناء من عدم قبوله إلى قبوله فهو مستثنى من بلا شبهة فهو منها وقال بعضهم وهو الوجه إن هذا

ظاهراً لم يضمن وإن كان باطلاً ضمن بقيمته (قول المتن لا يسقط) الفاء هنا أحسن من الواو (قول المتن وحكم إلخ) هذا توطئة للمسألة بعده (قول المتن ولا يصدق) أي لأنه قبضه لغرض نفسه ونظر مقابله إلى كونه أمينا (قول الشارح فعليه الحد) أي خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله لنا القياس على المستأجر بالأولى

وقوله فزان أى فهو زان كما

في المحرر جواب لو بمعنى إن

بمجردة عن زمان وتقدم

نحوه أول الباب وهو كثير

في المناهج وغيره (وإن

وطىء بإذن الراهن قبل

دعواه جهل التحريم)

مطلقا (لأنه قد

ينفى والثاني لا يقبل إلا أن

يكون قريب عهد

بالإسلام أو في معناه وعلى

القبول (فلا حد) عليه

(ويجب المهر إن أكرهها)

وفي قول حكا في المحرر

وجها لا يجب لإذن

مستحقه ودفع بأن

وجوبه حق الشرع فلا

يؤثر فيه الإذن كما أن

المفوضة تستحق المهر

بالدخول ولو طوعته لم

يجب مهر جزما (والولد

حر نسيب وعليه قيمته

للراهن) وكذا حكمه في

صورتي انتفاء الحد

السابقتين (ولو أئلف

المرهون وقبض بدله صار

رهنا مكانه وجعل في يد

من كان الأصل في يده من

المرتهن أو العدل وقبل

قبضه قيل لا يحكم بأنه

مرهون لأنه دين وقيل

يحكم وإنما يمتنع رهن

الدين ابتداء قال في

الروضة الثاني أرجح

وبالأول قطع المرافزة

(والخصم في البذل

الراهن فإن لم يخاصم) فيه

ليس منها ولكن له حكمها وكلام الشارح يوافقه (قوله فهو زان) قدره لأن جواب الشرط بغير الفعل لا يكون إلا جملة (قوله بمعنى أن إن) جواب سؤال هو إن لو تدل على الزمان والامتناع ولا تجاب إلا بجملة فعلية ماضوية لفظا أو معنى بمجردة عن الفاء فأجاب بأن المراد منها مجرد التعليق (قوله وإن وطىء بإذن الراهن) أى المالك كما مر ولا عبرة بإذن المستعير قاله بعض مشايخنا ولعله فيما إذا علم أنه مستعير (قوله لأنه قد ينفى) يفيد قبوله وإن لم يخف عليه وهو مفاد كلام الشارح بذكر الإطلاق والذي اعتمده شيخنا الرمل والزيادى تقييده بمن ينفى عليه (قوله والثاني إن) يفيد أن نحو قريب العهد مقبول قطعاً (قوله وعلى القبول فلا حد عليه) وسكت عن مقابله لأنه معلوم مما مر قبله (قوله ويجب المهر إن أكرهها) وكذا لو كانت أعجمية تجهل الحرمة قال شيخنا والمهر الواجب هنا مهر بكر وأرض بكارة في البكر ونوزع فيه بأن ما هنا من الغضب والواجب فيه مهر ثيب وأرض بكارة فقط (قوله وفي قول إن) هو اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع أنه مذكور في أصله ولا اعتراض على المحرر في حكايته وجها لأنه اصطلاح له (قوله وعليه قيمته للراهن) المالك وإن كان ممن يعتق على الراهن خلافا للزركشى وإن تبعه الخطيب ولو ملكها المرتهن بعد لم تصرف أم ولد له إلا أن كان أباً للراهن ولو ادعى المرتهن الواطىء أنه تزوجها من الراهن أو اشتراها منه أو اتبها منه وقبضها فأنكر الراهن صدق يمينه والولد رقيق فإن رد عليه اليمين وملكها بعد صارت أم ولد والولد حر (قوله وكذا حكمه في صورتي انتفاء الحد السابقتين) وهما قبوله في دعوى الجهل مع عدم إذن الراهن ومع إذنه (قوله ولو أئلف المرهون) أى كلاً أو بعضاً من أجنبي أو المرتهن أو الراهن وفائدته تعلق المرتهن بتركه لو مات إن لم تزد على قيمته ويقدم بها على مؤنة التجهيز (قوله وقبض بدله) سواء قبضه الراهن أو نائبه أو المرتهن أو العدل كذلك على المعتمد ولا يقبضه إلا من كان في يده ولو بعد المخاصمة الآتية ويحكم على جميع البذل بالرهنية وإن زاد على الدين على المعتمد عند شيخنا بلا إنشاء عقد وفارق قيمة الموقوف والأضحية إذا أئلفا حيث يحتاج مع شراء بدل الموقوف إلى إنشاء وقف وفي الأضحية كذلك إن لم يشتر بعين البذل بالاكتياط في الوقف لاحتياجه إلى بيان مصرف وغيره ويتعلق بدل الأضحية بذمة المضحي قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث ظاهر (قوله وقبل قبضه إن) هو مفهوم قبض في كلام المصنف الذى لا خلاف فيه والحكم عليه بالرهنية في الذمة (قوله الثاني أرجح) هو المعتمد وإن زاد على قدر الدين كما مر وفي قابضة ما تقدم (قوله الراهن) أى المالك نعم للمرتهن أن يخاصم إذا تعذرت مخاصمة الراهن وأن يخاصم مطلقاً بحق التوثيق وأن يخاصم الراهن إذا أئلفه أو باعه وللحاكم مخاصمة الغاصب بغصب

(قول الشارح فهو إن) اعتذرا عن كون لولا يصلح مجيء الفاء في جوابها وقد اعتذر أيضاً بأن الجواب محذوف أى فهو زان وتكون الجملة المذكورة كالتعليل المحذوف (قول الشارح بمجردة عن زمان) أى فلا تكون لو في مثل ذلك دالة على زمان ماض كما هو شأنها قال ابن مالك .

لو حرف شرط في مضى ويقل إيلأؤها مستقبلاً لكن قبل

(قول الشارح لأنه قد ينفى) زاد غيره وإذا خفى على عطاء رحمه الله فعلى غيره أولى أقول قد يشكك في هذا القياس بأن الخفاء هنا استند إلى مجرد الإذن وأما عطاء فإنه ذهب إلى ذلك لما قام عنده من الدليل فكيف يقال إن غيره في معناه (قول الشارح ولو طوعته لم يجب مهر جزما) أى لا انضم إلى مطاوعتها (قول الشارح وجعل في يد إن) كذلك هو المتولى لقبضه كما قاله الماوردى أقول ولا ينافيه كون الخصم في البذل الراهن (قول المتن والخصم في البذل الراهن) لو نكل عن اليمين ففى حلف المرتهن قولان كفرماء المفسر وقوله لم يخاصم المرتهن أى لأنه غير مالك والثاني نظر إلى أن له حقاً متعلقاً بالذمة فكان كما لو جنى الراهن على المرهون ثم قضية كلامه عدم مخاصمة المرتهن جزماً إذا خاصم الراهن ونظر فيه الإسئوى ولو غصبت

(لم يخاصم المرتين في الأصح) في الروضة كأصلها حكاية الخلاف قولين وإذا خاصم الراهن فللمرتين حضور خصومه لتعلق حقه بالمأخوذ (قلو

منجز إذا غاب المرتين (قوله لم يخاصم المرتين) هو مقابل الأصح إذا المعنى أنه ليس للمرتين أن يخاصم مطلقا فقوله في الأصح عائد في الحقيقة لقوله والخصم إلخ وهذه حكمة سكوت الشارح عنه فافهم (قوله وفي الروضة إلخ) هو اعتراض على المصنف في نوع الخلاف (قوله اختص الراهن) ولا يجبر عليه ولا على العفو على الأرض (قوله والمراد به المالك) (١) فيشمل المعير وله العفو مجانا (قوله وفات الرهن) أي فيما اقتص فيه من كله أو جزئه وكلام المصنف ظاهر في الكل وجري عليه الشارح بقوله المثلث بفتح اللام والعفو مجانا كالتقصاص (قوله على مال) ولو من غير جنس الدية لكن بإذن المرتين وشمل ذلك مال ورثة السيد كأن كانت الجناية على أبيه أو مكاتبه ومات المجنى عليه أو عجز المكاتب فلا يسقط المال ويبيعه السيد في الجناية (قوله أو بجناية خطأ) أو شبه عمد أو بعدم وجوب القصاص ابتداء مانع كأصلية أو سيادة (قوله لم يصح عفو عنه) ولا التصرف فيه بغير إذن المرتين (قوله ولا يسقط بإبرائه حقه من الوثيقة) إلا أن قال أسقطت حتى منها (قوله كثر) فلا يكون مرهونا وإن كان موجودا حالة الرهن ولم يؤبر وفي العباب إن الطلع غير المؤبر من المتصلة وفي الخطيب إن تعلم الصنعة كذلك لكن سيأتي أنها إذا كانت بمعلم فهي من المنفصلة (قوله ويبض) ولو موجودا حالة الرهن وصوف وإن لم يبلغ أو أن الجز ولبن ولو في الضرع وقت الرهن ولو رهن بيضة ففرخت ولو بلا إذن أو بذور فزرعه كذلك فنبت فالفرخ والنبات رهن وقال الإمام أبو حنيفة يسرى الرهن إلى الزيادة المنفصلة كالتصلة وقال الإمام مالك يسرى إليها إن كانت من جنس الأصل كولد جارية بخلاف ثمرة شجرة (قوله وكبر الشجرة) ظاهره أن المراد غلظها لا طولها بدليل عطفه على السمن ويصرح به تعليل المنهج بقوله إذا لا يمكن انفصالها وعلى هذا فطولها من الزيادة المنفصلة فلا يسرى الرهن إليه ومثلها سنابل الزرع الحادثة بعد الرهن ولو قبل قبضه وليف وسعف كذلك فراجع (قوله لأننا إن قلنا إلخ) يفيد أن الحمل داخل مطلقا فهو كالزيادة المتصلة حيث كان موجودا حالة الرهن وإلا فلا فما قاله المنهج من البناء على أنه يعلم غير صحيح (قوله بناء على أن الحمل يعلم) أي يعطى حكم المعلوم (قوله ويتعذر بيعها) أي من حيث الرهنية المفضى إلى التوزيع مع التعذر كإذكروه وإلا فيلزم الراهن بيعها حاملا أو توفية الدين وقول بعضهم يحمل كلام الشارح على ما إذا تعلق بالحمل حق ثابت كوصية أو حجر ليس في محله فتأمل (قوله لأن استثناء الحمل معتذر) خرج به مالورهن نخلة فأطلعت فإنه يصح بيعها واستثناء الثمرة فتأمل (تيسره) نص في الأم واعتمده شيخنا أنه لو سأل الراهن أن تباع الحامل ويكون ثمنها كله رهنا كان له ذلك كذا في المنهج ونظر فيه بعضهم بأنه يلزم أن يكون مازال على قيمة الأم مرهونا بغير عقد مع أنه مجهول لا يقال يسرى إليه الرهن كالزيادة المتصلة للفرق الواضح مع أنه لا ضرورة هنا وقد يجاب بأن الزائد ليس مرهونا وإنما له حكم الرهن تبعا من حيث إن الراهن منع نفسه من التصرف فيه وهو واضح جلي فافهمه .

العين المؤجرة فالحكم كما هنا (قول المتن اقتص الراهن إلخ) لو امتنع من الاقتصاص والعفو فلا إجبار خلافا لابن أبي هريرة وصححه ابن أبي عصرون والأول اختاره السبكي وبينه (قول الشارح ولا يسقط بإبرائه حقه) أي كالأول وبه لغيره بغير إذن فإن حقه باق نعم لو قال أسقطت حتى من الوثيقة سقط (قول المتن ولا يسرى) أي خلافا لأبي حنيفة مطلقا والمالك في الولد لنا ما سلف من الحديث والقياس على الكسب والإجارة والعبد الجاني (قول المتن دون الرهن) هو يفيدك أن العبرة بحال الرهن دون حال القبض (قول الشارح والثاني يقول إلخ) كلامه يوهم أنه على هذا الثاني يكون الحمل رهنا حتى لو انفصل بيع معها وليس كذلك بل معناه أنه مادام حملا يباع لأنه كالصفة قلو ولدت فلا يباع بل يفوز به الراهن بذلك على ذلك النظر في مقابل الأظهر السابق

وجب قصاص) في
المرهون المثلث كالعبد
(اقتص الراهن) أي له
ذلك (وفات الرهن)
لفوات محله من غير بدل
(فإن وجب المال بعفوه)
عن القصاص على مال (أو)
بجناية خطأ لم يصح عفو
عنه) لحق المرتين (ولا)
يصح (إبراء المرتين
الجاني) لأنه ليس بمالك
ولا يسقط بإبرائه حقه من
الوثيقة في الأصح (ولا)
يسرى الرهن إلى زيادته)
أي المرهون (المنفصلة
كثمر وولد) وببيض
بخلاف المتصلة كسمن
العبد وكبر الشجرة
فيسرى الرهن إليها (قلو)
رهن حاملا وحل الأجل
وهي حامل ييسعت)
كذلك لأننا إن قلنا إن
الحمل يعلم فكأنه رهنهما
وإلا فقد رهنها والحمل
محض صفة (وإن ولدته
بيع معها في الأظهر) بناء
على أن الحمل يعلم فهو
رهن والثاني لا يباع بناء
على أن الحمل لا يعلم فهو
كالحدث بعد العقد (وإن)
كانت حاملا عند البيع
دون الرهن فالولد ليس
برهن في الأظهر) بناء على
أن الحمل يعلم ويتعذر
بيعها لأن استثناء الحمل
معتذر ولا سبيل إلى بيعها

حاملا وتوزيع الثمن على الأم والحمل لأن الحمل لا تعرف قيمته والثاني يقول تباع حاملا بناء على أن الحمل لا يعلم فهو كزيادة متصلة .

(١) (قوله والمراد به المالك) هذه العبارة غير موجودة في الشرح الذي بأيدينا ولعلها في بعض النسخ .

(فصل) إذا جنى المرهون على أجنبي بالقتل (قدم المجنى عليه) لأن حقه متعين في الرقبة بخلاف حق المرتين لتعلقه بالذمة والرقبة (فإن اقتصر) وارت

المجنى عليه (أو يبيع)
المرهون (له) أى لحقه بأن
أوجبت الجناية مالا أو
عفى على مال (بطل
الرهن) فلو عاد البيع إلى
ملك الراهن لم يكن رهنا
(وإن جنى) المرهون (على
سيده) بالقتل (فاقتصر)
بضم التاء منه (بطل)
الرهن (وإن عفى على
مال) أو كانت الجناية
خطأ (لم يثبت على
الصحيح) لأن السيد لا
يثبت له على عبده مال
(فيبقى رهنا) كما كان
والثاني يثبت المال
ويتوصل به إلى فك الرهن
وفي الروضة كأصلها
حكاية الخلاف قوليه
وعبر في المحرر بالأص
ومعلوم أن الجناية على
السيد أو الأجنبي بغير
القتل لا تبطل الرهن (وإن
قتل) المرهون (مرهونا
لسيده عند آخر فاقص)
السيد (بطل الرهنا)
جميعا (وإن وجب مال)
بأن قتل خطأ أو عفى على
مال (تعلق به حق مرتين
القتيل) والمال متعلق برقبة
القاتل (فبيعاً وثمنه رهن
وقيل يصير) نفسه (رهنا)
ودفع بأن حق المرتين في
ماله لا في عينه وعلى الثاني
ينتقل إلى يده هذا إن كان
الواجب أكثر من قيمة

(فصل في الجناية من المرهون وما يتبعه) (قوله جنى المرهون) ولو منصوبا أو معارا بعد
رهنه (قوله على أجنبي) ومنه المرتين ^(١) فيقدم حقه من حيث الجناية على حقه من حيث الرهن (قوله بالقتل)
هو قيد لمراعاة كلام المصنف فغير القتل يبطل بقدره منه وسياق في كلامه الإشارة إليه (قوله لأن حقه إغ)
نعم لو كان المرهون يعتقد وجوب الطاعة وجنى بأمر غيره تعلق الضمان بذمة الأمر فقط أجنبيا أو سيدا فيغرم
قيمته رهنا ولا يقبل قول السيد في الأمر فبيع أو يقتصر منه لثلا يبطل حق المجنى عليه منه (قوله بطل الرهن)
أى إن لم تزد قيمته على الأرض ولم يكن منصوبا وإلا فالزائد رهن بل لا يباع ما زاد إلا إن تعذر بيع بعضه
بقدر الجناية ويلزم الغاصب قيمته وهنا سواء اقتصر منه أو يبيع (قوله لم يكن رهنا) نعم إن عاد بفسخ خيار
بغير العيب بقى على الرهن (قوله بضم التاء) لعلة الذى في كلام المصنف وإلا ففتحها صحيح خلافا لمن زعم
فساده ويرجع ضميره لو ارت السيد كما فعل فيما قبله ويستغنى عن لفظ منه (قوله وإن عفى على مال) أو
كانت مستولدة له حال إعساره لأنه يلزمه فداؤها فجنابها عليه كالعدم (قوله أو كانت الجناية خطأ) أشار
إلى أن العفو ليس قيدا ولذلك قال في المنهج وتعيى بذلك وهو لا إن وجد سبب مال أعم من تعبيره بعفى
على مال فقوله فيه والجناية على غير أجنبي متعين خلافا لما في بعض النسخ من إسقاط لفظ غير لكن تقيده
وجود السبب بالمال غير مناسب إذ وجد سبب القصاص كذلك إذ لا يفوت إلا إن اقتصر بالفعل وقد يقال
إنما قيد بالمال لأنه بالنظر لما بعد وجود السبب وقد يوجب القوت في القصاص دون المال فتأمل (قوله لأن
السيد إغ) محل ذلك في الابتداء فلا يرد مالو جنى عمدا أو حصل عفو أو جنى غير عمد أو على طرف مورث
السيد أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز لأنه يغتفر في الدوام (قوله وعبر في المحرر بالأصح)
فالمصنف مخالف لأصله ولما في الروضة وأصلها (قوله ومعلوم إغ) ولم يدخل ذلك في كلام المصنف مع شموله
له كما في المنهج لأن الظاهر من بطلان الرهن أنه في جميعه وقال بعضهم لما لم يدخله في الجناية على السيد لأنه
ليس من محل الخلاف لم يدخله في الجناية على الأجنبي للمناسبة فتأمل (قوله لا تبطل الرهن) أى نظر للغالب
وإلا فقد يسرى القصاص ويستغرق الأرض القيمة (قوله بطل الرهنا) فإن عفا السيد مجانا أو بلا مال بطل
الرهن في القتل وبقي رهن القاتل (قوله تعلق به إغ) فليس له العفو عنه بعد العفو عليه (قوله وثمنه رهن)
بلا إنشاء عقد قاله شيخنا وظاهره خروجه عن رهنية مرتين القاتل وصيرورته رهنا لمرتين القتل بمجرد الجناية
أو بمجرد البيع وعلى ذلك لو ساع عنه مرتين القتل رجع للراهن لا للمرتين القاتل وفيه نظر والذي ينتجه
عدم خروجه عن رهنية مرتين القاتل بذلك فيبقى عنده بعد المسامحة المذكورة لأن عدم تعلقه به إنما كان لأجل
تعلق مرتين القتل لتقديم حقه فحيث زال تعلقه المانع فليستمر على أصله فراجع وانظرو (قوله وقيل يصير
إغ) ظاهره من غير إنشاء عقد وفيه لو ساع ما علمته وقال السبكي في هذه لا بد من إنشاء عقد (قوله هذا)
أى يبيع كله أو صيرورته رهنا كله (قوله يبيع من القاتل جزء) أى إن وجد من يشتري ذلك الجزء ولم
تنقص القيمة بالتشقيص وإلا يبيع كله ويكون الزائد رهنا عند مرتين القاتل (قوله ومحل) أى الخلاف .

(فصل جنى المرهون) (قول الشارح لأن حقه إغ) فلو قدم المرتين عليه لضاع حقه وأيضا إذا قدم على حق
المالك فعلى حق المرتين أولى (قول المتن وإن وجب مال) منه تعلم أن كون المال يثبت للسيد على العبد هنا مغتفر
لأجل حق المرتين ولو عفا على غير مال صالح بلا إشكال (قول المتن وثمنه رهن) أى من غير توقف على إنشاء رهن
كما سلف (قول المتن وقيل يصير رهنا) أى لأنه لا فائدة في البيع (قول الشارح ومحل) أى الخلاف في المسألتين .

القاتل أو مثلها فإن كان أقل منها يبيع من القاتل جزء بقدر الواجب ويكون ثمنه رهنا أو صار الجزء رهنا على الخلاف ومحل إذا طلب مرتين القتل البيع

وأبى الرهن وفي العكس يباع جزما ولو اتفقا على عدم البيع قال الإمام ليس لمرتبه القتيل طلب البيع أى لأنه لا فائدة له في ذلك وأشار الرافعي إلى أنه قد

يقال له ذلك لتوقع راغب بالزيادة وسكت عليه في الروضة (فإن كان) أى القتيل والمقتول (مرهونين) عند شخص بدين واحد نقصت الوثيقة ولا جابر (أو بدينين) ووجب المال متعلقا برقبة القتيل (و) نقل الوثيقة به إلى دين القتيل (غرض) أى فائدة (نقلت) بأن يباع القتيل ويقام ثمنه رهنًا بمقام القتيل أو يقام نفسه مقامه رهنًا على الخلاف السابق وإن لم يكن غرض في نقل الوثيقة لم تنقل فإذا كان أحد الدينين حالا والآخر مؤجلا للمرتن التوثيق بالقتيل لدين القتيل فإن كان هو الحال فالفائدة استيفاءه من ثمن القتيل في الحال أو المؤجل فقد توثق ويطالب بالحال وإن اتفق الدينان في القدر والحلول أو التأجيل وقيمة القتيل أو مساوية لما لم تنقل الوثيقة لعدم الفائدة وإن كانت قيمة القتيل أكثر نقل منه قدر قيمة القتيل (ولو تلف المرهون بأفة سماوية (بطل) الرهن (وبفك) الرهن (بفسخ المرتن) وحده أو مع الرهن (وبالبراءة من الدين) بقضاء أو إبراء أو حوالة أو غيرها (فإن بقي شيء منه

(قوله ولو اتفقا) أى الرهن ومرتبه القتيل (قوله على عدم البيع) أى بل على النقل كما صرح به في المنهج وكذا لو اتفق الرهن والمترهنان على النقل والنقل الكل أو البعض من عين القتيل لا قيمته على ما تقدم قال السبكي ولا يحتاج في هذا النقل إلى إنشاء عقد وخالفه شيخنا نعم لا يحتاج إلى فسخ لأنه كالبيع للراغب في زمن الخيار والخيرة في النقل للمرتن (قوله قال الإمام) هو المعتمد كما في إمساك الورثة عن التركة وقضاء الدين ما لهم ولا نظر لاحتمال وجود الراغب الذي أشار إليه الرافعي لأن الأصل عدمه كما ذكره هناك نعم إن وجد الراغب بالفعل أجيب مرتبه القتيل وشيخنا الرمل ضعف كلام الرافعي وفرق بين ما هنا والتركة وفيه نظر إذ مع التضعيف لا فرق ومع عدمه فالفرق الذي ذكره يعكس مراده فراجع (قوله وسكت عليه) أى على كلام الرافعي وظاهر هذا أنه ارتضاء (قوله عند شخص) أو أكثر (قوله نقصت الوثيقة) فإن اتص السيد فانت كلها (قوله أو بدينين) ولو عند شخص (قوله به) أى القتيل (قوله فائدة) أى للمرتن (قوله بأن يباع) أى كله أو بعضه على ما تقدم ومثله يقام وليس من الغرض طلب بيعه خوف جناية أخرى (قوله لم تنقل إلخ) نعم لو كان قيمة القتيل أكثر من دينه نقل منها ما زاد على قدره لدين القتيل قاله العلامة البرلسي (قوله فإذا كان إلخ) هو مثال لوجود الفائدة ولا نظر إلى يسار أو إعسار في ذلك (قوله قدر قيمة القتيل) أو أكثر منها مما زاد على دين القتيل كما تقدم إن كان دين القتيل أكثر من قيمته وإلا فلا (قوله بأفة سماوية) ومثلا إلتلاف من لا يضمن ومنه الموت بضرب أذن له الرهن فيه كما مر (قوله وبفك) بفسخ المرتن قال شيخنا الرمل إلا في رهن التركة لأنه لمصلحة الميت وسواء انفسخ في الكل أو البعض ولا يلزم المرتن بعد الفسخ أو الفك أو الإذن رد المرهون ولا إحضاره للرهن بل عليه التخلي كالوديعة فمؤنة إحضاره ولو للبيع على الرهن (قوله أو غيرهما) كإرث واعتياض ولو تلف المعوض أو تقايلا فيه أو تفرقا قبل قبضته في الربوى بقي الرهن كما كان لغود سببه وهو الدين أما الأول إن قلنا الفسخ يرفع العقد من أصله وإما نظيره وأعطي حكمه إن قلنا برفعه من حينه وبذلك فارق عدم عود الضمان على غاضب باع ما غصبه بالوكالة وتلف قبل قبضه لأن سبب الضمان الغصب وقد زال (قوله أى المرهون) ولو التركة (قوله ولو رهن) أى المالك لأن المعير كالرهن (قوله فبريء من أحدهما) ولو بالدفع له سواء اتحد الدين خلافا للخطيب أو اختلف لأن ما يأخذه يختص به وكذا سائر الشركاء في الديون المشتركة إلا في مسائل ثلاث الإرث والكتابة وبيع الوقف فما يأخذه أحد الورثة من دين مورثهم لا يختص به نعم إن أحال به اختص

(قول الشارح وأبى الرهن) فعلى هذا إذا قلنا بالرجوع هل يصير رهنًا من وقت الجناية أم من حين إبطائه وامتناعه فيه نظر (قول الشارح وفي العكس يباع جزما) أى لأنه لاحق للمرتن في العين (قول الشارح وإن اتفق الدينان إلخ) بقي ماله اتفقا حلولا وتأجيلا واختلفا قدرًا فإن كان القتيل بالكثير قدره من نقل سواء كانت قيمته مثل قيمة القتيل أو فوقها أو دونها لكنها فيما دونها لا ينقل ما زاد على قيمة القتيل وإن كان مرهونًا بالقليل وقيمته مثل قيمة القتيل أو فوقها فلا تنقل فإن كانت قيمة القتيل أكثر قال في شرح الإرشاد بيع منه بقدر قيمة القتيل لتصير رهنًا مكان القتيل ويستمر الباقي بدين القتيل قال وبه يظهر أن قول الروضة إذا كانت قيمة القتيل أقل وهو مرهون بأقل الدينين لا ينقل إذا فائدة فيه متعقب ما أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القتيل لا تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية إطلاقهم الإعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضًا يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فموجه ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الغالب (قول الشارح أو غيرهما) أى كإرث واعتياض لكن لو تقابلا في الاعتياض عاد الرهن كما عاد الدين

لم ينفك شيء من الرهن) أى المرهون لأنه وثيقة لجميع أجزاء الدين (ولو رهن نصف عبد بدين ونصفه بآخر فبريء من أحدهما انفك قسطه)

لتعدد العقد (ولو رهنه) بدين (فبرىء أحدهما) مما عليه (انفك نصيبه) لتعدد الدين ولو رهنه عند اثنين فبرى عن دين أحدهما انفك قسطه لتعدد مستحق الدين .

(فصل) إذا اختلفا في الرهن أى أصله كأن قال رهنتى كذا فأذكر (أو قدره) أى الرهن بمعنى المرهون كأن قال رهنتى الأرض بأشجارها فقال بل وحدها

أو تعيينه كهذا العبد فقال

بل هذا الثوب أو قدر

المرهون به كبألفين فقال

بل بألف (صدق الراهن

ييمينه) وإطلاقه على المنكر

بالنظر للمدعى وقوله (إن

كان رهن تبرع) قيد فى

التصديق (وإن شرط)

الرهن اختلف فيه بوجه مما

ذكر (فى بيع تحالفا)

كسائر صور البيع إذا

اختلف فيها (ولو ادعى

أتهما رهنه عدهما بمائة)

وأقبضاه (وصدقاه

أحدهما فنصيب المصدق

رهن بخمسين والبقول لى

نصيب الثانى قوله يمينه

وتقبل شهادة المصدق

عليه) فإن شهد معه آخر أو

حلف المدعى ثبت رهن

الجميع (ولو اختلفا فى

قبضه) أى المرهون (فإن

كان يدا الرهن أو يدا

المرتحن وقال الراهن

غصبته صدق يمينه) لأن

الأصل عدم لزوم الرهن

وعدم إذنه فى القبض

(وكذا إن قال أقبضته عن

جهة أخرى) كالإعارة

والإجارة والإيداع

بصدق يمينه (فى

الأصح) لأن الأصل عدم

إنه فى القبض عن الرهن

والثانى يصدق المرتحن

لاتفاقهما على قبض

مأذون فيه (ولو أقر)

الراهن (بقبضه) أى قبض

المحتال بما أخذه وهذه من حيل الاختصاص وما أخذه أحد السيدين مثلاً من دين الكتابة لا يختص به وما أخذه أحد الموقف عليهم من ريع الوقف لا يختص به وإن كان النظر فى حصته وأجرها بنفسه قاله شيخنا م ر واعتمده وصمم عليه وفيه نظر فتأمل وخرج بالموقف عليهم أرباب الوظائف المشتركة فما يأخذه أحدهم من الناظر أو غيره يختص به وإن حرم على الناظر تقديم طالب حقه من غير علمه برضا غيره منهم قاله شيخنا الرملى والزبادى (قوله لتعدد العقد) فعلم أن المرتحن واحد وأن المراد تعدد العقد بالصيغة أخذاً مما بعده وعلم أيضاً براءة الراهن من أحدهما إن قصده عند الدفع أو جعله عنه بعد الإطلاق ويصدق فى إرادته .

(فصل فى الاختلاف فى الرهن وما يتعلق به) (قوله أو قدره) أى المرهون وكذا المرهون به أو صفته كقدر الأجل ومنه ماله قال رهنتى العبد بمائة فصدقه لكن قال كل نصف منه بخمسين مثلاً (قوله صدق الراهن) ولو كان مستعيراً فالتميز به أولى من التعبير بالمالك خلافاً لمن زعمه والاعتراض على التسمية به فى الأولى أجاب عنه الشارح بقوله وإطلاقه إلخ وسأيت وسواء وقع الاختلاف بعد القبض أو قبله وفائدته فى المسألة الأولى أنه لو نكل الراهن حلف المرتحن وثبت الرهن وألزم الراهن بإقباضه له وفى غيرها أنه لو نكل المرتحن سقط اللوم على الراهن فى عدم الإقباض (قوله وإطلاقه إلخ) أى إطلاق اسم الراهن عليه فى الأول مع إنكاره أصل الرهن فهو غير راهن صحيح بالنظر إلى دعوى المرتحن بأنه راهن (قوله لما ذكر) منه الاختلاف فى أصله بمعنى هل وقع بمزوجاً بصيغة البيع أم لا فاستثناء بعضهم لهذه ليس فى محله وفى غيرها كأن اختلفا فى أنه شرط أو فى قدر ما شرط أو فى صفة ما شرط نعم لو اتفقا على شرطه واختلفا فى وقوعه بعد ذلك أو فى عينه كأن رهن الجارية وكيله وقال أمرتنى بها فقال بل أذنت فى رهن العبد أو عكسه فالمصدق الراهن فيهما ولا يثبت رهن واحد من العبد ولا الجارية فى الثانية وللمشتري الخيار إن لم يرهن البائع فى الأولى وهذه المراتبة بقول المنهج فى غير الأولى (قوله أنهما رهنه) ومثله عكسه كأن ادعى أنه رهنهما عبده إلخ (قوله وأقبضاه إلخ) ليس قيداً على المعتمد إذ الكلام فى ثبوت العقد لا فى إلزامه ببقائه عند المرتحن (قوله وصدقه أحدهما) أى ونكل الآخر فى حصته ولم يتعرض لشريكه وكذا لو كذب كل منهما فإن قال أنا لم أرهن وشريكى رهن فهى شهادة على شريكه فتقبل كما سيذكره ولا يضر فى قبول الشهادة اعتراف المرتحن بكذبها لعدم فسقهما بذلك على المعتمد عند شيخنا ونقله عن شيخنا م ر وما فى شرحه المخالف لذلك تبع فيه ابن حجر تبعاً للبلقيني ووافقهما الخطيب (قوله وعدم إذنه) فلو اتفقا على الإذن واختلفا فى قبضه صدق من هو بيده سواء المرتحن أو غيره سواء ادعى الراهن الرجوع عن الإذن أو لا فتقييد المنهج بالأولى لا مفهوم له (قوله أقبضته عن جهة أخرى) وكذا لم أقبضه عن جهة الرهن على المعتمد من وجوب قصد الإقباض عنه وفارق البيع بأن البيع لازم (قوله فله تخليفه) أى فللراهن تخليف المرتحن أنه قبضه عن جهة الرهن وهو المعتمد سواء وقع الإقرار فى مجلس الحكم أو لا بعد الدعوى عليه أو لا حكم الحاكم عليه أو لا وقع الحكم بالصحة أو الموجب أو لا نعم إن أقر بعد إقامته البينة عليه أو قبلها بأنه أقر أو رهن وأقبض سواء ذكر تأويل أو لا ثم حكم الحاكم عليه فإن علم استناد

(فصل اختلفا فى الرهن إلخ) (قول المتن صدق الراهن) أى لأنه مدعى عليه (قول المتن وإن شرط الراهن اختلف فيه بوجه مما ذكر) اعلم أن مدلول هذه العبارة أنهما يتحالفان إذ اتفقا على اشتراط ولكن اختلفا فى شيء مما تقدم كأصل الرهن أو قدره أو عينه أو غير ذلك فأما اتفاقهما على الاشتراط فليس بشرط بل لو اختلفا فى اشتراط الراهن تحالفاً وكذا لو اتفقا على الاشتراط ولكن اختلفا فى القدر مثلاً وأما لو اتفقا على الاشتراط واختلفا فى إيجاد الرهن والوفاء به بأن ادعاه المرتحن وأنكر الراهن كى يأخذ الرهن ويمثل المرتحن على فسخ البيع كما قاله السبكي فلا تحالف خلافاً لمقتضى العبارة لأنهما لم يختلفا فى كيفية البيع فالقول

المرتحن المرهون (ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تخليفه) أى المرتحن أنه قبض المرهون (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره تأويله أشهدت

على رسم القبالة) قبل حقيقة القبض لأنه إذا لم يذكر تأويل ولا يكون مناقضا بقوله لإقراره وأجيب بأننا نعلم أن الرثائق في الغالب يشهد عليها قبل تحقيق ما فيها فأى حاجة إلى تلفظه بذلك ولو كان إقراره في مجلس القضاء بعد توجه الدعوى فليلحقه وإن ذكر تأويل لأنه لا يكاد يقر عند القاضي إلا عن تحقيق وقيل لا فرق لشمول الإمكان (ولو قال أحدهما) أى الرهن والمرتهن (جنى الموهون وأنكر الآخر صدق المنكر يمينه) لأن الأصل عدم الجنابة وبقاء

الرهن وإذا بيع في الدين فلا شيء للمقر له على الرهن بإقراره ولا يلزم تسليم الثمن إلى المرتهن المقر لإقراره (ولو قال الرهن جنى قبل القبض) وأنكر المرتهن (فالأظهر تصديق المرتهن يمينه في إنكاره) الجنابة صيانة لحقه ويحلف على نفى العلم بها والثاني يصدق الرهن لأنه مالك (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الرهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه والثاني لا يغرّم لأنه لم يقبل إقراره فكانه لم يقر (و) الأصح (أنه يغرّم الأقل من قيمة العبد وأرض الجنابة) والثاني يغرّم الأرض بالغاما بلغ (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن ردت اليمين على المجنى عليه) لأن الحق له (لا على الرهن) لأنه لا يدعى لنفسه شيئا والوجه الثاني ترد على الرهن لأنه المالك والخصومة تجري بينه وبين المرتهن (فإذا حلف) المردود عليه منهما (بيع العبد في الجنابة) إن استغرقت قيمته وإلا بيع بقدرها ولا يكون الباقي رهنا لأن اليمين المردودة كاليمين أو كالإقرار بأنه

الحكم للإقرار فكذلك وإلا فليس له تخليفه قاله شيخنا م ر واعتمده قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على أنه لا يحكم بما يمكن من كرامات الأولياء ولهذا قالوا لو تزوج وهو بمكة بامرأة من مصر فولدت ولدا لسته أشهر من العقد لم يلحقه (قوله رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة بفتح أوله وثانيه اسم للورقة (قوله بأننا نعلم إلخ) يعلم من هذا أن ما ذكر لا يختص بما هنا بل يجري في سائر العقود وغيرها كالقرض وثن البيع (قوله وقيل لا فرق) وهو المعتمد كما تقدم فهو من هذا الوجه الأول ومقابل ما قبله نعم إن حكم الحاكم بنحو قبضه أو ثبوت الحق في ذمته لم يكن له تخليفه بلا خلاف كذا نقل عن شيخنا الرملي (قوله ولو قال أحدهما إلخ) صريح كلام المصنف والشارح في هذه والتي بعدها أن وقت الإقرار متأخر عن القبض بدليل البيع في هذه والحيلولة في تلك وأن وقت الجنابة مسكوت عنه في هذه ومقيد في الآتية بما قبل القبض ولو قبل العقد أمالو كان الإقرار فيما قبل القبض فلا يأتي ما ذكر إذا إقرار الرهن رجوع عن الرهن فلا فائدة لتصديق المرتهن في نفى الجنابة فلا يباع في الدين لبطلان الرهن ويتعلق حق المجنى عليه برقبته لعدم المانع وفي إقرار المرتهن يطل حقه من الرهن فليس له تعلق به وللرهن يبعه ولو لغير الدين وإن لم يلزمه للجنابة شيء ولو أقبضه للمرتهن جاز ولزم بقبضه (قوله صدق المنكر يمينه) ويحلف المرتهن على نفى العلم والرهن على البت فإن نكل من طلب تخليفه فقيه ما يأتي في المسألة بعدها (قوله وإذا بيع) من جانب المرتهن أو الرهن ولا يتوقف على إذن المرتهن لإقراره بالجنابة وبيع المرتهن صحيح ظاهر مطلقا وكذا باطنا من حيث الرهنية إن كان في الواقع جنابة وإلا فباطل باطنا كذا قاله شيخنا تبعا لشيخنا الرملي وفيه نظر إذ كيف يبعه المرتهن للدين مع إقراره بالجنابة فالوجه أن يقيد البيع بكونه من المنكر فتأمل ولو لم يبع وانفك الرهن لزم الرهن المقر ما أقر به لزوال المانع على المعتمد (قوله في الدين) ينبغي أن لا يتقيد ببيع الرهن المنكر بكونه للدين بل له نزع الرهن من المرتهن قهرا عليه (قوله فلا شيء إلخ) لأن الرهن لا يغرّم جنابة الموهون ولم ي تلف بالرهن شيئا للمقر له لسبق الرهن على الجنابة وفارق لزوم غرم السيد أرض جنابة أم الولد بإقراره بجنابتها ولو قبل إيلاده بوجوب فدائها قاله الرافعي (قوله ولا يلزم تسليم إلخ) أى من حيث كونه رهنا وإن لزمه من حيث وفاء الدين (قوله إذا حلف المرتهن إلخ) وإذا نكل سقطت دعواه وانتهت الخصومة ولا يغرّم له الرهن شيئا لأن الحيلولة حصلت بنكوله (قوله لأنه حال إلخ) أى لأنه منع المجنى عليه من وصوله إلى حقه من رقبة الموهون بإقباضه للمرتهن فهو كما لو قتله فليس المراد أن المغرم للحيلولة كما فهمه بعض القاصرين فراجع (قوله ولا يكون إلخ) فيأخذ الرهن (قوله بأنه كان جانباً إلخ) أى يتزل منزلة ما لو علم أنه كان جانباً في الإبتداء فتأمل (قوله وفي الروضة إلخ)

قول الرهن والمرتهن الفسخ إن لم يرض ولو ترك المصنف هذه المسألة استغناء بما سلف في التحالف كان أولى (قول المتن على رسم القبالة) الرسم اسم للكتابة والقبالة الورقة أى أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكى آخذ بعد ذلك (قول الشارح توجه الدعوى) أى بحق من الحقوق ثم إنه أقر به في مجلس القاضي ثم قال بعد ذلك لم يكن إقرارى به عن حقيقة هذا صورة المسألة (قول الشارح والثاني إلخ) كأن وجه جريان هذا هنا دون ما سلف إسناد الجنابة إلى وقت خال عن حق المرتهن ثم محل الخلاف إذا عين المجنى عليه وصدقه ودعوى زوال الملك كدعوى الجنابة لكن في العتق لا يحتاج إلى تصديق العبد وقول المتن قبل القبض أى سواء قال قبل الرهن أم لا (قول الشارح قولين) هما في الأولى المعروفان بقولي الغرم للحيلولة وفي الثانية المعروفان بما يضمنه السيد

كان جانباً في الابتداء فلا يصح رهن شيء منه وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في المسائل الثلاث قولين وتضعيف أنه وجهان في الثالثة وترجيح القطع بالأول في الثانية (ولو أذن) المرتهن (في بيع الموهون فبيع ورجع عن الإذن وقال رجعت قبل البيع وقال الرهن بعده فالأصح)

تصدق المرتهن) يمينه لأن الأصل عدم رجوعه في الوقت الذي يدعيه والأصل عدم بيع الرهن في الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى أن الأصل

استمرار الرهن والثاني يصدق الرهن لأنه أعرف بوقت بيعه وقد سلم له المرتهن الإذن (ومن عليه ألفان بأحدهما رهن فأدى ألفا وقال أدبته عن ألف الرهن صدق) يمينه على المستحق القاتل إنه أدى عن الألف الآخر سواء اختلفا في نية ذلك أم في لفظه لأن المؤدى أعرف بقصد وكيفية أدائه (وإن لم ينو شيئا جعله عما شاء) منهما أو عنهما (وقيل يقسط) عليهما (فصل) (من مات وعليه دين تعلق بتركته) قطعا المتقلة إلى الوارث على الصحيح الآتي (تعلقه بالمرهون وفي قول كتعلق الأرض بالجاني) لأنه ثبت من غير اختيار المالك (فعلى الأظهر الأول) (يستوى الدين المستغرق وغيره) في رهن التركة به فلا ينفذ تصرف الوارث في شيء منها (في الأصح) على قياس الديون والرهن والثاني قال إن كان الدين أقل من التركة نفذ تصرف الوارث إلى أن لا يبقى إلا قدر الدين لأن الحجر في مال كثير بشيء أحقر بعيد قال في الروضة في المسألة وسواء أعلم الوارث بالدين أم لا لأن ماتعلق بمقوق الامدين لا يختلف به

فيه اعتراض على المصنف في التعبير بالأصح (قوله تصدق المرتهن) أي إن لم يتفقا على وقت أحدهما وإلا فكالمرجعة فقوله في الوقت الذي يدعيه أي في الواقع (قوله ويبقى إلخ) قال شيخنا وهذا مخالف للرجعة من اعتبار المعنى السابق فيها وفيه نظر فراجع وحديث صدق المرتهن وحلف وأخذ المبيع من المشتري فهل يلزم الرهن له بدله إذا بيع أو هل يلزمه تسليمه إذا انفك بلا بيع حرره (قول ألفان إلخ) وإن اختلفا في الأجل أو قدره أو الصحة أو غير ذلك (قوله فأدى ألفا) ولو من غير جنس الدين ووارثه مثله ولا عبرة بظن الآخذ أنه هدية مثلا ومن ذلك ما لو تزوج امرأة وعلق عليه أنه متى تزوج عليها مثلا وأبرأته من كذا من صداقتها فهي طالق فإذا دفع إليها مالا وقصده عن صداقتها برىء منه ولا يحتج بعد ذلك بزواجه وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان المدفوع من جنس الصداق ولم يوافق عليه شيخنا الزبدي (قوله صدق إلخ) فإن كان من غير الجنس ولم يرض به رده وأخذ مثل دينه (قوله جعله إلخ) وإذا عين لأحدهما وكان به رهن مثلا انفك من وقت الدفع أو اللفظ وقيل من التعيين فعلم أن الخيرة للدافع انتهاء وكذا ابتداء إلا في المكاتب مع سيده بأن كان عليه دين لسيده وأحاله بمال وقال خذه عن التجوم وقال السيد بل عن الدين فالجواب السيد لأن دين الكتابة معرض للسقوط ولم يجب في الانتهاء لتقصيره (قوله وقيل يقسط) وحمل على ما إذا تعذر معرفة كونه على أحدهما وهل يسقط بالمناصفة أو بالتوزيع وذكر الشيخان فيما إذا جعله عنهما أو أطلق أنه يسقط عليهما بالسوية بقياسه هنا كذلك لكن فيه نظر إذا اختلف فيه قدر الدينين خصوصا إن كان الأقل دون قدر النصف فتأمل (تقريبه) ذكر بعضهم هنا مسائل مستثناة لم يقل بها شيخنا فأعرضت عن ذكرها (١).

(فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله وعليه دين) أي غير لفظة تملكها لأنه لا غاية لتعلقه وقد صرح النووي بأنه لا مطالبة بها في الآخرة لأن الشارع جعلها من جملة كسبه أي بخلاف دين من انقطع خيره لا لتقاله لبيت المال بعد مضي العمر الغالب بشرطه فيدفع لإمام عادل فقاوض أمين فثقة ولو من الورثة يصرفه كل منهم في مصارفه وشمل الدين ما به رهن أو كفيل وشمل دين الله تعالى ومنه الحج فليس للوارث أن يتصرف في شيء منها حتى يتم الحج ولا يكفى الاستحجار ودفع الأجرة كذا قاله السباطي ولو كان الدين لوارث سقط منه بقدرها (قوله بتركته) أي غير الموهونة لتعلق حق المرتهن به قبل الموت فإن انفك تعلق الدين به بخلاف حق المرتهن فإنه يتعلق بقيية التركة أيضا قاله شيخنا م ر (قوله المتقلة إلخ) أفاد أن جميع ما يأتي من المسائل مفرع على هذا ولذلك قال الإسنوي كان الصواب تقديمه (قوله فلا ينفذ إلخ) وإن أذن له الدائن مراعاة لحق الميت نعم ينفذ العتق والإيلاد عن موسر ولو في من الدين بقدر ما يخصه نفذ تصرفه في حصته إلا إن كانت من مرهون

في جنابة الرقيق ورجح في المرهون طريقة القطع تشبيها بأم الولد لا متناع البيع فهما (قول المتن عما شاء) وقيل يقسط وجه الأول أن التعيين إليه ولم يوجد وجه الثاني عدم أولوية أحدهما على الآخر قال الإسنوي والإبراء كالأداء فيما تقدم اهـ وقضية صحة الإبراء من أحد الدينين من غير تعيين وفيه نظر (فروع) إذا قلنا بالتقسيم فهل هو بالسوية أو باعتبار قدر الدينين ذهب الإمام إلى الثاني وصاحب البيان إلى الأول (فروع) لو مات من غير تعيين قام وراثته مقامه فيما يظهر وإن كان بأحد الدينين ضامن .

(فصل) من مات وعليه دين تعلق بتركته ظاهر هذا كغيره أنه يتعلق بها وإن كان به رهن في الحياة والمسألة في النكت (قول الشارح المتقلة إلخ) حكمة ذكر هذا التنبيه على أن ما بعده متفرع على هذا الصحيح بل قال الإسنوي سائر ما في الفصل متفرع على ذلك وأن الصواب تقديم ذكر ذلك هنا لا تأخير كما فعل المنهاج (قول المتن تعلقه بالمرهون) قال الإسنوي لأنه أحوط للميت إذ عليه يتمتع تصرف الورثة فيه جز ما بخلاف إلحاقه بالجنابة فإنه يأتي فيه الخلاف المذكور في البيع اهـ وأقول ومراده أن القدر الذي به التعلق هذا شأنه فلا ينافي

وحكى في المطلب الخلاف على قول تعلق الأرض وذكرنا مثله في تعلق الزكاة وقد تقدم مع ترجيح التعلق بقدرها فيأتى ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الأرض المرجح على الرهن فقوله فعلى الأظهر إلخ صحيح (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر فظهر دين بر دميح بعيب) أكل البائع منه (فالأصح أنه لا يتيين

فساد تصرفه) لأنه كان جائزاً له ظاهر الكن إن لم يقض الدين فسخ التصرف ليصل المستحق إلى حقه وقيل لا يفسخ بل يطالب الوارث بالدين ويجعل كالضامن ومقابل الأصح يتيين فساد التصرف إلحاقاً لما ظهر من الدين بالدين المقارن لتقدم سببه (ولا خلاف أن للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين من ماله) نعم لو كان الدين أكثر من التركة فقال الوارث أخذها بقيمتها وأراد الغرماء بيعها لتوقع زيادة رغب أجيب الوارث في الأصح لأن الظاهر أنها لا تزيد على القيمة (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الإرث) لأنه ليس في الإرث المفيد للملك أكثر من تعلق الدين بالموروث تعلق رهن أو أرض وذلك لا يمنع الملك في الرهن والعبد الجاني والثاني استند إلى قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ فقدم الدين على الميراث وأجيب بأن تقديمه عليه لقسمته لا يقتضى أن يكون مانعاً منه وعلى الثاني هل المنع في قدر الدين أو في الجميع قال في الروضة كأصلها في أواخر الشفعة فيه خلاف

من الميت قبل موته لأنه لا ينفذ شيء منه إلا بأداء الجميع لأن الرهن الجعلي أقوى من الشرعى (قوله وحكى في المطلب إلخ) هو اعتراض على المصنف في تخصيص الوجهين بتعلق الرهن مع أنهما جاريان على قول تعلق الأرض أيضاً وأشار إلى الجواب بأن سكوت المصنف عنهما على قول تعلق الأرض ليس لنفيهما بل لأن الترجيح مختلف فيهما وذلك أنهم ذكروا الوجهين على كل من القولين في تعلق الزكاة بالمال وقالوا فيهما إن الأصح على قول تعلق الأرض أن التعلق بقدرها فيأتى مثله هنا فيكون الأصح هنا على قول تعلق الأرض أن التعلق بقدر الدين وهو يخالف الأصح هنا من أن التعلق بالجميع على قول تعلق الرهن الذي هو الأظهر فتخصيص المصنف القول الأول بقوله فعلى الأظهر إلخ صحيح وهذا من حيث صحة الجواب عن المصنف وإلا فالمتعمد أن التعلق هنا بالجميع مطلقاً فالمراد بقوله الخلاف الأصح ومقابله وبقوله هنا مثله أى الترجيح على قول الأرض وبقوله تقدم أى في باب الزكاة وبقوله بقدرها أى الزكاة على قول تعلق الأرض وبقوله هنا أى في تعلق الدين على قول الأرض فيخالف المرجح هنا على قول الأرض المرجح هنا على قول الرهن فتأمل ذلك فإنه مما عثرت فيه الأفهام وتخالفت فيه الأوهام والله ولى التوفيق والإلهام (قوله ظاهر) أى موجود لا باطن ولا ظاهر (قوله فظهر) أى فطر أبديلى ما بعده (قوله بر دميح) أى بتردى شيء في بئر حفرها قبل موته عدواناً ولا عاقلة له (قوله ظاهر) وكذا باطناً أيضاً فالأولى إسقاطه (قوله لم يقض الدين) الأولى لم يسقط ليشمل الإبراء وغيره (قوله فسخ) أى فسخه الحاكم فقط على المعتمد نعم إن وقت قيمة المراد بالدين الطارىء أو بقى من التركة بلا تصرف ما يفي به فلا فسخ لعدم الحاجة إليه (قوله ومقابل الأصح إلخ) قيد شيخنا الرمي الخلاف بما إذا كان البائع موسراً ولا ينفذ جزماً (قوله لما ظهر) أى لما طرأ كما مر (قوله المقارن) أى لتصرف الوارث وإن لم يعلم به كما تقدم (قوله إمساك عين التركة إلخ) نعم إن وصى بوفاء الدين من ثمنها بعد بيعها أو من عينها أو بدفعها بدلاً عنه أو كانت من جنسه أو تعلق بعينها لم يكن للوارث إمساكها (قوله أجيب الوارث) نعم إن وجد الراغب بالفعل أجيب الغرماء كما مر (قوله كالكسب والتناج) يفيد أن المراد الزوائد المنفصلة ومنها سنابل زرع وزادته في الطول وطول شجرة كما مر أما المتصلة كسمن وغلظ شجرة وطلع لم يؤثر وحمل موجود وقت الموت فهى من التركة فيتعلق بها الدين ونقل عن شيخنا الرمي أنه يقوم الزرع ونحوه وقت الموت وتعرف قيمته فما زاد عليها للوارث وهو لا يناسب القواعد ولم يرتضه شيخنا كالعلامة ابن قاسم ولى بهما أسوة

الوجهين الآتين على قول الرهن (قول الشارح في تعلق الزكاة) أى بالمال الزكوى وقوله مع ترجيح التعلق بقدرها أى على كل من تعلق الرهن والأرض وقوله فيأتى ترجيحه هنا أى بالنسبة لتعلق الأرض لأن المرجح هنا على تعلق الرهن التعلق بالجميع كما سلف والغرض من ذلك كله دفع ما قيل الصواب أن يقول المنهاج فعلى القولين ولا يقول على الأظهر أى الأولى هذا ولك أن تقول لا يلزم من التعلق بقدر الزكاة فى مسألته أن يقول بمثله هنا لأن الزكاة مواساة ورفق وفيها ضرب من العبادات لتوقفها على النية فلا يلزم الاتحاد في الترجيح فالحق لا اعتراض (قول المتن ولا خلاف إلخ) أى لأن الوارث خليفة المورث فله الذى له (قول الشارح نعم لو كان إلخ) هذا يشكل على تعلق الرهن ولذلك اختار السبكي في هذه الصورة أن التعلق بقدر التركة من الدين (قول الشارح أجيب الوارث) أى فصدق عليه أنه أمسك التركة ولم يوف الدين كله فحسن الاستدراك بقوله نعم إلخ (قول المتن والصحيح أن تعلق الدين إلخ) وذلك لأن التركة لو كانت باقية على ملك الميت لو جاب أن يرثها من أسلم أو عتق من أقاربه قبل وفاء الدين دون من مات بعد الميت وقبل الوفاء وقال أبو حنيفة إن كان مستغرقاً منع وإلا فلا يمنع مطلقاً (قول الشارح والثاني إلخ) قضيته أن وجود الوصية وحدها مانع من الإرث على هذا الوجه فإن

مذكور في موضعه وكأنه أشار إلى مثل الخلاف المذكور هنا في منع التصرف في الجميع أو في قدر الدين المبني على أن تعلق الدين لا يمنع الإرث ولم يذكر ذلك الخلاف هنا وعلى الأول وهو أن تعلق الدين لا يمنع الإرث قال (فلا يتعلق) أى الدين (بزوائد التركة كالكسب والتناج) لأنها حدثت في ملك الوارث وعلى الثاني يتعلق بها تبعاً لأصلها

[كتاب التفليس]

أى إيقاع وصف الإفلاس من الحاكم على الشخص واختصار هذا التعبير على الإفلاس الذى هو وصف الشخص لأنه المقصود شرعاً كما أشار إليه الشارح بقوله يقال فلسه الحاكم نادى عليه بالفلس فهو لغة النداء على المفلس وبه يشتهر بصفة الإفلاس وشرعاً منع الحاكم له من التصرفات المالية لتعلق الدين بها كما فى الرهن واعلم أن هذا الحجر لأجل الغرماء ولعل أجرة النداء عليه فى ماله إن قلنا إنه لمصلحة لأنه لبراءة ذمته، وسيأتى عن شخينا خلافه وفيه نظر (قوله والمفلس فى العرف من لا مال له) وفى اللغة من صار ماله فلوساً لأنها أخص الأموال (قوله وفى الشرع إن) سواء حجر عليه الحاكم أو لا فهما إطلاقان والحجر حكم عليه فلا يجعل قيداً فيه (قوله من عليه) أى من يطالب ولو رقيقاً مأذوناً بالحجر عليه بالفلس للقاضى لا للسيد (قوله ديون) الجمع ليس قيداً والمراد ديون الآدمية العينية اللازمة الحالة كما يأتى فلا يحجر بالمنافع ولا بدين الله تعالى ولو فوراً ككثير وإن انحصر مستحقوه ولا بتجوم كتابة ونحوها ولا بمؤجل كما يأتى (قوله على ماله) أى عيناً كان أو منفعة حيث تيسر الأداء منهما كدين على موسر باذل ومنفعة نحو وقف عليه يسهل إجارته المستغلات والوظائف والمعنى أنه يجمع ماله الحاصل عنده ودينه المتيسر وما يحصل من الأجرة بحسب الرغبة ومن ريع المستغلات وما يرغب به فى الوظائف ثم يقابل ذلك كله بما عليه من الديون فلا يعتبر المغصوب والضال والمجهود والدين على معسر أو غائب أو منكرو ولا بينة والمرهون وإن تعدى الحجر إلى الجميع ولو المرهون على المعتمد كما سيأتى فالمال المراد بقوله فى ماله أعم من الأول (قوله يحجر عليه) ولو رقيقاً كما مر أو محجور أو الحجر على وليه وإنما يقع الحجر من الحاكم أو المحكم لا غيرهما بقوله حجرت عليه أو منعه من التصرف فى الأموال أو نحو ذلك (قوله وزاد أنه يجب إن) وهو المعتمد سواء كان الطلب من المفلس أو الغرماء أو بلا طلب فى نحو المحجور كما يأتى (قوله وأصحاب الحاوى) وهو للماوردى والشامل وهو لابن الصباغ والبسيط وهو للغزالي (قوله وهو صادق بالواجب) ليس فى هذه العبارة إفادة ما ادعاه من الوجوب لصديقها غيره فكان صواب النتيجة أن يقول فهو واجب فتأمل (قوله فى دين كان عليه) وقسمه بين غرمائه فأصابعهم خمسة أصابع حقوقهم فقال النبى ﷺ : « ليس لكم إلا ذلك » يعنى الآن (قوله ولا حجر بالمؤجل) أى لا يجوز الحجر به مستقبلاً ولا يحسب من الدين المقابل بالمال ولا يطالب صاحبه ولا يشارك عند القسمة فإن حل قبلها شارك صاحبه الغرماء كما فى شرح الروض (قوله كالموت) ومثله الردة أى المتصلة به وضرب الرق على الأسير بخلاف الجنون على المعتمد وتظهر فائدته فى الرد فيما لو قسم ماله بين رده وموته ثم مات فتعين فساد القسمة (قوله بخواب الذمة بالموت) والذمة وصف قائم بالإنسان صالح للإلزام والالتزام وهو يزول بالموت فلا يمكن التملك بعده ولذلك ألحق به ضرب الرق كما مر .

كان كذلك وجب فرضه فى الإيصاء الشائع (قول الشارح وعلى الثانى يتعلق إن) لأنها باقية على ملك الميت .

[كتاب التفليس]

هو كما قال الماوردى والبندنجى والمحاملى فى الشرع حجر الحاكم على المدين بالشروط الآتية (قول الشارح وفى الشرع من لا يفى إن) قال الإسئوى هو فى الشرع المحجور عليه وفى اللغة من صار ماله فلوساً ثم كنى به عن قلة المال ثم شبه به المحجور عليه لأجل نقصان ماله عن ديونه وقوله من لا يفى خرج من لا مال له ويجوز أن يقال هذا أعم من الأول (قول الشارح وإذا حجر) خرج به مالو أفلس ولم يحجر عليه فإنها لا تحل بلا خلاف (قول المتن لم يحل المؤجل) فى حلول المؤجل بالدين قولان قال النووى والمشهور الحلول قال الإسئوى

[كتاب التفليس]

قال فى الصحاح فلسه القاضى تفليسا نادى عليه أنه أفلس وقد أفلس الرجل صار مفلساً هـ . والمفلس فى العرف من لا مال له وفى الشرع من لا يفى ماله بدينه كما قال ذكر أحكمه (من) عليه ديون حالة زائدة على ماله يحجر عليه فى ماله (سؤال الغرماء) وفى المخرج والشرح يجوز للحاكم الحجر عليه وفى أصل الروضة يحجر عليه القاضى وزاد أنه يجب على الحاكم الحجر صرح به القاضى أبو الطيب وأصحاب الحاوى والشامل والبسيط وآخرون من أصحابنا وأن قول كثيرين منهم للقاضى الحجر ليس مرادهم أنه يحجر فيه أى بل إنه جائز بعد امتناعه قبل الإفلاس وهو صادق بالواجب والأصل فى ذلك ما روى الدارقطنى والحاكم وقال صحيح الإسناد عن كعب بن مالك أنه ﷺ حجر على معاذ فى ماله وباعه فى دين كان عليه وفى النهاية أنه كان سؤال الغرماء (ولا حجر بالمؤجل) لأنه لا مطالبة فى الحال (وإذا حجر بحال لم يحل المؤجل فى الأظهر) والثانى يحل بالحجر كالموت بجامع تعلق الدين بالمال وقرى الأول بخواب الذمة بالموت دون الحجر (ولو كانت الديون

بقدر المال فإن كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حرج وإن لم يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فكذلك (في الأصح) والثاني يحجر عليه كي لا يضيع ماله في النفقة ودفع بالتكسب من مطالبته في الحال (ولا يحجر بغير طلب) من الغرماء (فلو طلب بعضهم) الحاجر (ودينه قسراً يحجر به) بأن زاد على ماله

(قوله بقدر المال) أنهم أنه لو لم يكن مال فلا حرج بطريق الأولى ولا نظر لما عساه أن يوجد بنحو كسب (قوله ودفع إلخ) فيلزمه الحاكم بالفداء فإن امتنع أكرهه أو باع من ماله ما يوفي به مما يرى فيه المصلحة وإن عين غيره خلافاً للسبكي ولو طلب المستحق الحاجر عليه أجابه الحاكم سواء دين المعاملة والإنفاق لئلا يضيع أمواله لكنه حاجر غريب لا حاجر فليس فلا يرد على المصنف (فرع) قال شيخنا م ر للحاكم تعزير الممتنع من أداء دين عليه بعد طلب مستحقه بحبس أو ضرب وإن زاد على التعزير بل وإن أدى إلى موته لأنه بحق ولا ضمان عليه فيه (قوله ولا يحجر) أي لا يجوز (قوله لمحجور عليهم) ومثلهم المسجد والجهة العامة كالفقراء (قوله أو سفه) قال بعضهم أو نلس بغير طلب من ولهم أو لم يكن لهم ولي أصلاً (قوله للمدين الغائبين) إلا إن كان على غير مليء أو غير موثوق فللقاضي الأمين حيثن الحاجر لأن له الاستيفاء كما يؤخذ من العلة (قوله بطلب المفسد) ولو بوكيله لكن بعد دعوى الغرماء بالدين وثبوته بينة أو إقرار ولا يكفى علم القاضي (قوله قال الرافعي إلخ) قال السبكي وهو أصوب مما تقدم عن النهاية (قوله أو بدونه) كما في المحجور السابق وما ألحق به (قوله حق الغرماء) أي لا حق الله كزكاة ونذر وكفارة وقيل يتعلق بنجوم الكتابة بمال المكاتب إذا حاجر عليه بغيرها حرره (قوله بماله) عيناً كان أو ديناً أو منفعة حالاً أو مؤجلاً ولو مرهوناً خلافاً لابن الرفعة فلا يجوز بيعه بدون ثمن المثل إذا رضى المرتين ولا بغير إذن الغرماء مع المرتين وغير ذلك (قوله تصرفه) أي الواقع بعد الحاجر فلو وقع الحاجر في زمن خيار بيع لم يتعلق به الغرماء بل له الفسخ والإجازة (استحباً) أي يندب للقاضي أن يشهد وأن ينادى عليه أخذاً من العلة والقياس أنه لا يجب أجرة المناذى على المفسد لأنه لحق الغرماء بل في مال المصالح أو نحوها قاله شيخنا والوجه خلافه كما مر (قوله والأظهر بطلانه) أي تصرفه مطلقاً ويحرم عليه وطء الأمة مطلقاً ولو فيمن لا تحبل وإذا حبست لم تصرف أم ولد قاله شيخنا وظاهره أنه لو انفك الحاجر بغير بيعها أو ملكها بعده لا تعود أم ولد وهو بعيد ولم يرتضه بعض مشايخنا فراجع (قوله ومن الجائز) أي مع نقص نظر المفسد عن نظر القاضي فلا يرد ما بعده (قوله والكلام إلخ) أي محل الخلاف ما ذكره وإلا فهو باطل قطعاً (قوله بإذن القاضي يصح) البيع للغرماء بشرط

وفيه نظر قال وعليه يمتنع الشراء له بالمؤجل (قوله المتن بغير طلب) أي لأنه لمصلحة الغرماء والمفسد وهم ناظرون لأنفسهم (قوله الشارح والثاني يقول) أي وأيضاً فالحرية والرشد يتأفان الحاجر وإنما ارتكب عند سؤال الغرماء للضرورة (قوله المتن ففي قول يوقف) عليه لا يجوز الإقدام ولا ينفذ ظاهراً حالاً بخلاف المريض (قوله المتن يوقف تصرفه) أي كالمريض لكن المريض لا ينفذ حالاً ظاهراً أو قوله ولا لغالو كان هناك أنواع من التصرفات نقضنا الأضعف فالأضعف قال في الروضة ينقض الرهن ثم الهبة ثم البيع ثم الكتابة ثم العتق واستشكل بأن تبرعات المريض بنقض الآخر فالآخر وقرق ابن الرفعة يفرق مذكور في شرح السبكي وقول الشارح أي بأن أنه إلخ إيضاحه ما قاله في المطلب أن هذا القول غير القول بوقف العقود المنسوب للقديم فإن ذلك وقف صحته وهذا وقف تبين وكان مأخذه أن حاجر المفسد إنما يتناول القدر المزاحم للديون (قوله المتن والأظهر بطلانه) أي كالمريض (قوله المتن فلو باع ماله إلخ) أو شيئاً منه وقوله بدينهم خرج به البيع ببعضه أو بعينه فإنه باطل قطعاً لعدم تضمنه ارتفاع الحاجر ثم صور تمسالة الكتاب أن يكون دينهم من نوع واحد وباعهم بلفظ واحد فإن باع مرتباً فالبطالان واضح وإن باع معاردينهم مختلف النوع كان كبيع عبيد جمع بضمن واحد فيبطل وإلى ذلك كله أشار الشارح بقوله الآتي والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حاجر (قوله الشارح والثاني قال الأصل إلخ) لو صدر الإيجاب منه قبل

(حجر وإلا) أي وإن لم يزد الدين على ماله (فلا) حجر كما تقدم ثم لا يختص أثر الحجر بالطالب بل يعيهم نعم لو كانت الديون لمحجور عليهم بصفاً أو جنون أو سفه حجر القاضي عليه من غير طلب لمصلحةهم ولا يحجر لدين الغائبين لأنه لا يستوفى ما لهم في الذمم (ويحجر بطلب المفسد في الأصح) لأن فيه غرضاً ظاهراً أو الثاني يقول الحق لهم في ذلك قال الرافعي روى أن الحاجر على معاذ كان بتماس منه (فإذا حاجر) عليه بطلب أو بدونه (تعلق حق الغرماء بماله) حتى لا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا تراحمهم فيه الديون الحادثة (وأشهد) الحاكم استحباباً (على حجره) أي المفسد (ليحذر) أي ليحذر الناس معاملته (ولو باع أو وهب أو أعتق ففي قول يوقف تصرفه) المذكور (فإن فضل ذلك عن الدين) لارتفاع القيمة أو إبراء (نقد وإلا لغالو) أي بأن أنه كان نافذاً أو لاغياً (والأظهر بطلانه) لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه

(فلو باع ماله لغرمائه بدينهم) من غير إذن القاضي (بطل) البيع (في الأصح) لأن الحاجر ثبت على العموم ومن الجائز أن يكون له غريم آخر والثاني قال الأصل عدمه وهما مفرعان على بطلان البيع لأجنبي السابق كما أفادته الفاء والكلام حيث يصح البيع لو لم يكن حاجر بإذن القاضي يصح

(فلو باع سلماً) ضعماً أو غيره (أو اشترى) شيئاً بشئ (في الذمة) فالصحيح صحته (ويثبت) المبيع والتمن (في ذمته) والثاني لا يصح للحجر عليه كالتسقي وفي الروضة كأصلها حكاية الثاني قولاً شاذاً (ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه) زوجته (واقصصاه وإسقاطه) أي القصاص من إضافة المصدر إلى مفعوله (ولو أقربعين أو دين وجب قبل الحجر) بمعاملة أو إتلاف (فالأظهر قبوله في حق الغرماء) كما يقبل في حقه جزماً والثاني لا يقبل في حقهم لاحتمال المواطأة ودفع بأنها خلاف الظاهر (وإن أسند وجوبه إلى ما بعد الحجر بمعاملة أو مطلقاً) أي لم يقيد بمعاملة أو غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا يراجعهم المقر له (وإن قال عن جناية قبل في الأصح) فيراجعهم المجني عليه والثاني لا يقبل كما لو قال عن معاملة وإن أطلق وجوبه قال الرافعي قياس المذهب التنزيل على الأقل وجعله كالوأسند إلى ما بعد الحجر زاد في الروضة هذا ظاهر إن تعذرت مراجعة المقر وإن أمكنت فينبغي أن يراجع لأنه يقبل إقراره (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه إن كانت الغبطة في الرد) فإن كانت الغبطة في إبقائه بأن كانت قيمته أكثر من الثمن

أن يقع العقد لجمعهم بلفظ واحد وأن يكون دينهم من نوع واحد كما قاله الإسئوي وسيأتي أنه لو رضى الغرماء بأخذ مال المفلس يديونهم من غير بيع جاز ويفرق بأن العقد يحتاج له (قوله فلو باع سلماً) خرج المشتري سلماً فلا يصح منه وضابط ما لا يصح منه كل تصرف مالي بالعين مفوت على الغرماء أنشأه في الحياة ابتداء^(١) فخرج بالمال نحو الطلاق وبالعين الذمة كالسلم والقنوات ملكه من يعتق عليه بجهة أو إرث أو صداق لها أو وصية قال بعضهم وفي هذا نظر لأنه بدخوله في ملكه تعلق به حق الغرماء فكيف ينفذ عتقه مع تفويته عليهم فتأمله وبالإشياء الإقرار وسيأتي وبالحياة التدبير والوصية ونحوهما وبالإبتداء رده بالعيب ونحوه قال الأذرعى وله التصرف في نفقته وكسوته بأي وجه كان فراجع (قوله من إضافة إلخ) دفع به شموله لإسقاط أرش أو دية أو دين لو رجع الضمير للمفلس وشمل ذلك إسقاطه القصاص مجاناً وهو كذلك وقد يقال إن غير القصاص لا يسمى إسقاطاً وإنما يقال له إبراء فلا يرد على رجوع الضمير للمفلس المناسب للضمائر قبله فتأمل (قوله وجب إلخ) أي ثبت وإن لم يلزم كبيع مع خيار كما مر (قوله فالأظهر قبوله) ولا يخلف هو ولا المقر له على المعتمد لأن رجوعه لا يقبل (قوله إلى ما بعد الحجر) أي بعد ابتدائه فهو في زمنه كوقت الإقرار (قوله قبل) ولا يخلف هو ولا المقر له كما مر (قوله والثاني لا يقبل) ودفع بأنه ثبت بغير رضا مستحقه (قوله على الأقل) وهو دين المعاملة وجعله بعد التنزيل المذكور فهو تنزيل آخر (قوله هذا) أي المذكور من التنزيل والجعل ومثله إطلاق الإسناد المتقدم في كلام المصنف وبعضهم جعل ما هنا شاملاً له وفيه بعد (قوله فينبغي) أي يجب أن يراجع وهو المعتمد هنا وفيما مر فعلم أنه في هذه يراجع مرتين وفي الأولى مرة (قوله وله أن يرد إلخ) فلا يجب مع الغبطة فيه لعدم وجوب رعاية المصلحة عليه وليس فيه تفويت حاصل وفارق لزوم الرد على الوالي لرعاية المصلحة عليه وفارق جعل إمساك المريض ما اشتراه في صحته والغبطة في الرد تفويتا فيحسب من الثلث لأن حجر المريض أقوى (قوله بالعيب) ومثله الإقالة (قوله ما كان) لفظ كان زائداً فيدخل ما اشتراه حال الحجر فلو رده بالشرط المذكور على المعتمد خلافاً لابن شعبة (قوله فإن كانت إلخ) وكذا لو استوى الأمران فلا رد على المعتمد وقد تنازعها المفهومون في كلام الشارح مع أن كلام المصنف شامل لها فلو قرره الشارح على مقتضاه لكان مستقيماً (فتنبه) قال في المنهج أفتى ابن الصلاح بأنه لو أقر يدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفائه قبل بطل ثبوت إعساره أي لأن قدرته على وفائه شرعاً تستلزم قدرته على هبة الديون اهـ. فقوله قبل بفتح القاف وسكون الموحدة يراد به وقت الحجر وهو واضح وفي بعض النسخ قبل وبطل أي قبل قوله بأنه قادر على الوفاء وهي المناسبة للتعليل المذكور لأن قدرته على وفاء ما أقر به

مواطأتهم ففيه ما سلف في نظيره من الرهن (قول المتن ويصح نكاحه) كذا يصح استلحاقه النسب (قول الشارح زوجته) خرج به ما لو كان المخالع أجنبياً أو الزوجة وهما مفلسان فإنه لا يصح منهما إلا في الذمة (قول المتن وجب قبل الحجر) أي وإن لم يكن لازماً (قول المتن فالأظهر إلخ) قال الماوردي هما مبنيان على أن هذا الحجر حجر مرض أو سفه وفيه قولان أي أظهرهما الأول (قول الشارح كما يقبل في حقه إلخ) وكما يقبل إقرار المريض ولو طلب الغرماء تحليفه لم يخلف لأن رجوعه لا يفيد أقول ومن ثم تعلم أنه لو كان على إنسان إسهاد يدين أو مال شركة ونحوها فأقر مالك ذلك به لآخر ثم ادعى من عليه الحق أنه لم يتناول ذلك مثلاً بل كان لشهادة على رسم القبالة لا يخلف المقر لأن رجوعه لا يقبل (قول المتن لم يقبل) وجهه في الإطلاق التنزيل على المعاملة لأنها أقل المراتب (قول الشارح والثاني لا يقبل) على هذا اتباع العين في الدين فلو كانت ودعة فهل تضمن والحال أنه لم يقصر ولم يأذن في البيع محل نظر (قول المتن وله أن يرد بالعيب) يؤخذ منه عدم الإيجاب على الرد وقوله بالعيب خرج به الرد بالخيار فإنه جائز مطلقاً ثم علة الجواز كون الفسخ ليس ابتداء تصرف (قول المتن ما كان اشتراه) قضيته عدم رد ما اشتراه في الذمة حال الحجر والوجه التسوية بينهما ولو فرض عدم الغبطة في الرد والإمساك معافى

لم يكن له الرد لما فيه من تفويت مال بغير عوض (و الأصح تعدى الحجر إلى ما حدث بعده بالاصطياح والوصية والشرء) في الذمة (إن صححناه) وهو الراجح كما تقدم والثاني لا يتعدى إلى ما ذكر (و الأصح أنه ليس لبائعه) أى الفيلس في الذمة (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال وإن جهل فله

ذلك) والثاني له ذلك مطلقا والثالث لا مطلقا وهو مقصر في الجهل بترك البحث (و الأصح أنه إذا لم يمكن التعلق بها) بأن علم الحال كما تقدم (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لأنه حدث برضاه والثاني يزاحمهم به لأنه في مقابلة ملك جديد زاد به المال .

(فصل) (يبيادر القاضي) استجابا (بعد الحجر) على الفيلس (بيع ماله وقسمه) أى قسم ثمنه (بين الغرماء) لثلا يطول زمن الحجر ولا يفرط في الاستعجال لثلا يطمع فيه بثمان بخس (ويقدم) في البيع (ما يخالف فساد) لثلا يضيع (ثم الحيوان) لحاجته إلى النفقة وكونه عرضة للهلاك (ثم المنقول) لثلا يبيع عليه السرقة بخلاف الثاني (وليبيع بمحضرة الفيلس) أو وكيله (وغرمائه) لأنه أطيب للقلوب (كل شيء في سوقه) لأن طالبيه فيه أكثر ويشهر بيع العقار والأمر في هذين للاستحباب (بثمان مثله حالا من نقد البلد) الأمر فيه للوجوب (ثم إن كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له (وإن رضى جاز صرف النقد إليه إلا في السلم) فلا يجوز لما تقدم من امتناع الاعتياض عن المسلم فيه وهو صادق بالنقد وغيره .

تقتضى أنه لا حجر عليه في وفائه فيلزم أنه كان موسرا حال الحجر فالحجر عليه ليس في محله فهو باطل وقول شيخنا الرملى إن المراد بالقدرة ملكه ما يوفى به الدين المقر به فهو الآن موسر بذلك والحجر باق عليه وفائدة إقراره حبسه وملازمته ليوفى فيه نظر لما يأتي من تعدى الحجر لما حدث وإن زاد على دينه ولا حبس ولا ملازمة فتأمل ذلك وراجع الفتاوى التى لابن الصلاح (قوله إلى ما حدث) وإن زاد على الديون خلافا للإسنوى وعلم بقوله بالاصطياح أن ذلك فيما يفتى على ملكه لا نحو وصية له بمن يعتق عليه كما مر بما فيه (قوله بأن علم الحال) مفهوماً أنه يزاحم إذا جهل الحال وأجاز وهو ما ذكره في المنهج والمعتمد خلافه كما في العباب .

(فصل) فيما يفعل فى مال المفلس من بيع وقسمة وإيجار ونفقة وما يتبع ذلك (قوله يبادر القاضي استجابا) أى قاضى بلد المفلس وإن كان ماله في غيره (قوله يبيع ماله) ويكتفى في بيعه منه أو من الحاكم بوضع اليد ولا يحتاج إلى بينة على المعتمد كما في قسمة المشترك وخالف شيخنا في القسمة وبيع الحاكم ليس حكما على المعتمد والأولى أن يتولى البيع المالك أو وكيله بإذن الحاكم ليقع الإشهاد عليه (قوله لثلا يطول زمن الحجر) أى عليه إما في ماله وهو علة للمبادرة أو في نفسه وهو علة للبيع والقسم لاحتمال الوفاء وقول المنهج بقدر الحاجة يحتمل رجوعه للمال فيقتصر على قدر ما يوفى أو للزمن فلا يؤخر عن زمن الحاجة ولا يقدم عليه أولهما وهو أفيد (قوله ولا يفرط) قال شيخنا ندبا وقال غيره وجوبا (قوله ويقدم في البيع إلخ) أى وجوبا كما يؤخذ من مفهوم كلام الشارح الآتى وقال شيخنا تبعا لشيخنا الرملى أن التقديم في هذه المذكورات متوط برأى القاضي فيما يراه من المصلحة (قوله ما يخالف فساد) منه ما يسرع فساد فسادا فيقدمه على غيره منه (قوله ثم الحيوان) أى غير المدبر فيؤخره حتى عن العقار وجوبا وألحق بعضهم به المعلق بصفة لاحتمال موت السيد ووجود الصفة فراجعه ويقدم جان على مرهون وهو^(١) على غيره (قوله ثم المنقول) ويقدم منه المرهون ومال القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان ويقدم غير النحاس عليه (قوله ثم العقار) ويقدم البناء على الأرض (قوله والأمر في هذين) وهما حضرة المفلس والغرماء وكل شيء في سوقه للاستحباب فله الاستقلال بالبيع وفي غير سوقه نعم إن وجدت مصلحة وجب (قوله الأمر فيه) أى المذكور من اعتبار ثمن المثل والحلول وينقد البلد للوجوب فإن خالف في شيء منه لم يصح البيع نعم إن رضى المفلس والغرماء بشيء من ذلك ولو دون ثمن المثل جاز (قوله غير جنس النقد) أو غير نوعه أو غير صفته (قوله وإن رضى جاز) قال في العباب ولو رضى الغرماء المتصرفون لأنفسهم بأخذ أعيان مال المفلس في ديونهم من غير بيع جاز واعتمده شيخنا ولو لم يوجد مشتر بما مر وجب الصبر وقيد ابن حجر بما إذا رضى مشتر بعد (قوله إلا في السلم) ومثله كل ما لا يعتاض عنه

مسألة الكتاب فمحل نظر (قول المتن والأصح أنه ليس لبائعه) هذه المسألة كان محلها عند ذكر التصرف في الذمة ولكن أخرها ليسوق تصرفات المفلس على غلط واحد وقوله وإن جهل تقديره وأنه إن جهل كى يدخله الخلاف (قول الشارح والثاني له ذلك) علته عدم الوصول إلى الثمن (قول الشارح وهو مقصر) خصوصا والحجر يشتر (قول المتن وأنه إذا لم يمكن التعلق) حذف له اختصارا (قول الشارح بأن علم الحال) ينبغي أن يكون مثله ما لو جهل وأجاز (قول الشارح والثاني يزاحمهم به) ظاهره في جميع المال .

(فصل يبادر القاضي ببيع ماله) لا بد من ثبوت الملك في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فهذه بينة واضع اليد تسمع قبل بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف ما ذكره في القضاء ثم انظر هل يتوقف سماعها على دعوى أو لا واعلم أن السبكي قال قد فحصى عن هذه المسألة فتحصلت على قولين أصحهما الاكتفاء باليد (قول المتن وقسمه) لو كان مكاتبا قدم دين العاملة ثم الأرض ثم النجوم (قول المتن ثم الحيوان) استثنى بعضهم

(١) أى يقدم المرهون على غير المرهون وعلى غير الجاني .

وقد تقدم جواز السلم في

النقد في كتابه (ولا يسلم

مبعا قبل قبض ثمنه) احتياطا

لم يتصرف عن غيره (وما

قبض) بفتح القاف (قسمه

بين الغرماء إلا أن يعسر

قسمه (لقلته فيؤخر

ليجتمع) فإن أبوا التأخير

ففى النهاية إطلاق القول بأنه

يجيبهم قال الرافعي: والظاهر

خلافه وسكت عليه المصنف

(ولا يكلفون) عند القسمة

(بينة بأن لا غريم غيرهم) لأن

الحجر يشتر ولو كان ثم غريم

لظهر وطلب حقه (فلو قسم

فظهر غريم شارك بالحصة)

لحصول المقصود (وقيل

تنقض القسمة) وتستأنف

فعلى الأول لو قسم ماله وهو

خمسة عشر على غريمين

لأحدهما عشرون وللآخر

عشرة فأخذ الأول عشرة

والآخر خمسة فظهر غريم له

ثلاثون استرد من كل واحد

نصف ما أخذه وعلى الثاني

يسترد منهما القاضى ما أخذه

ويستأنف القسمة على الثلاثة

(ولو خرج بشيء باعه قبل

الحجر مستحقا والتمن)

المقبوض (تألف فكدين) أى

فمثل الثمن اللازم فكدين

(ظهر) من غير هذا الوجه

وحكمه ما سبق فيشارك

المشتري الغرماء من غير نقض

القسمة أو مع نقضها (وإن

استحق شيء باعه الحاكم

والتمن المقبوض تألف

كنجوم الكتابة والمبيع في الذمة وما في شرح شيخنا من صحة الاعتياض في هذه سبق قلم وكذا المنفعة في الذمة وما اشترط قبضه في المجلس. (قوله وما تقدم) دليل للصدق. (قوله ولا يسلم) أى القاضى أى لا يجوز فيحرم فإن خالف ضمن قال شيخنا الرملى بالقيمة للحيلولة نعم إن سلم باجتهاد أو تقليد صحيح لم يضمن وغير القاضى يضمن البديل بالتسليم أيضا إن تلف المبيع وإلا فالقيمة مطلقا للحيلولة كالقاضى ولو وقع تنازع في التسليم أجبر المشتري المتصرف لنفسه وإلا أجبر معا ولو كان المشتري أحدا الغرماء ولم يزد الثمن على دينه فالأحوط بقاؤه في ذمته. (قوله قسمه) أى ندبا بين الغرماء نعم مرتين على غيره لتعلقه بالعين ومستحق أجره على عمل في عين كقصارة لأن له الحبس ويقدم في مكاتب حجر عليه دين معاملة ثم أرض جنائية ثم نجوم كتابة وأجرة القاسم في مال المصالح فإن تعذر فعلى المفلس والمديون غير المحجور عليه يقسم ماله الناقص بين غرمائه بالنسبة لديونهم أيضا لعدم المرجح. (قوله فيؤخر) بأن يبقى في ذمة المشتري إن كان مليا موسرا ويسلم له المبيع أو يقرضه الحاكم بعد قبضه عدلا أمينا موسرا يرتضيه الغرماء ولا يحتاج إلى رهن فإن لم يوجد أو دعه نفسه كذلك ولا يضعه القاضى عنده للثمة فإن اختلفوا فعند عدل يراه الحاكم وإذا تلف عند العدل كان من ضمان المفلس. (قوله ففى النهاية إلخ) ويجمع بينهما بفعل ما فيه المصلحة. (قوله ولا يكلفون بينة بأن لا غريم غيرهم) بخلاف الورثة فيكلفون بينة أن لا وارث غيرهم لأن الورثة أضبط غالبا كذا قالوا وفيه نظر فراجع. (قوله لأن الحجر يشتر) انظر هذا مع ما مر من عدم صحة بيعه لغرمائه. (قوله وقيل تنقض إلخ) قياسا على ما لو قسمت التركة ثم ظهر وارث فإنها تنقض وفرق الأول بأن حق الوارث في عين التركة وحق الغريم هنا في القيمة^(١). (قوله استرد من كل واحد نصف ما أخذه) إلا إن حدث للمفلس مال فله أن يأخذ منه قدر ما يساوى نسبة دينه ثم يقسم الباقي بين الجميع وعلم مما تقدم أن زوائد ما أخذه كل واحد له ولو أعسر بعض الأخدين جعل ما أخذه كالعدم وشارك صاحب الدين الظاهر من بقى بالنسبة فإن أيسر بعد ذلك أخذ منه ما كان يؤخذ لو لم يعسر ويقسمه البقية بنسبة ديونهم فلو أعسر صاحب الخمسة في المثال المذكور أخذ صاحب الثلاثين ثلاثة أخماس العشرة ممن أخذها وهو صاحب العشرين فإذا أيسر صاحب الخمسة بعد ذلك أخذ منه الحاكم نصفها واقسمه الآخران أخماسا بنسبة ديونهما. (تفصيله) لو فك الحجر عن المفلس وحدث له مال بعده فلا تعلق لأحد به فيتصرف فيه كيف شاء فلو ظهر له مال كان قبل الفك تبين بقاء الحجر فيه سواء حدث له بعد الفك مال وغرماء أو لا والمال الذى ظهر أنه كان قبل فك الحجر للغرماء الأولين ويشاركون من حدث بعدهم فيما حدث بعد الفك ولا يشارك غريم حادث من قبله فى مال حدث قبله أو معه فتأمل ذلك. (قوله تألف) سواء تلف قبل الحجر أو بعده وهل من التلف قسمه بين الغرماء راجعه. (قوله من غير هذا الوجه) هو إصلاح لكلام المصنف المفتضى أنه ليس من الدين مع أنه منه حقيقة. (قوله وإن استحق) هو واضح على المعتمد من الاكتفاء باليد كما مر وأما على القول بأنه لا يد من بينة بإثبات ملكه ففيه نظر وقد يجاب بأن النية تعتمد ظاهر اليد استصحابا فلا إشكال. (قوله باعه الحاكم) أى ولو بنائيه. (قوله والتمن المقبوض تألف إلخ) فإن كان باقيا رد بعينه

المدير. (قول المتن قسمه بين إلخ) أى لتبرأ منه الذمة ويصل إليه المستحق ثم القسمة المذكورة على وجه الأولوية فلو عكس جاز، قاله الرافعي: (قول الشارح يشتر) أى فهو بمنزلة الشاهد لهم على عدم الغريم. (قول المتن فظهر غريم) المراد به من يجب إدخاله في القسمة ولو بمنزلة حادثة أو سبب متقدم بل لو حدثت حادثة بعد القسمة ينبغي أن يشارك لأن الحجر لا ينفك إلا بفك القاضى. (قول الشارح ويستأنف) لأنها صدرت على غير الوجه الجائز شرعا كذا علوه وهو يفيدك أن معنى النقض تبين فسادها من أصلها وانظر لو قسمت التركة وحدث بعد قسمتها زوائد هل يتعين القول بنقض القسمة أم كيف الحال. (قول المتن فكدين ظهر) قيل الكاف مستدركة وقد أشار الشارح إلى الجواب

كما في الروضة وأصلها
(قدم المشتري بالثمن) أى
بثله (وفى قول يخاص
الغرماء) به كسائر
الديون ودفع بأنه يؤدى
إلى رغبة الناس عن شراء
مال المفلس فكان التقديم
من مصالح الحجر
(وينفق) الحاكم على المفلس
(وعلى من عليه نفقته) من
الزوجات والأقارب
(حتى يقسم ماله) منه لأنه
موسر ما لم يزل ملكه
وكذلك يكسوه من
المعروف وفى معنى
الزوجات أمهات الأولاد
(إلا أن يستغنى بكسب)
فلا ينفق عليهم ولا
يكسوه ويصرف
كسبه إلى ذلك وظاهر أنه
إن لم يف به كمل والنفقة
على الزوجات. قال
الإمام: نفقة المعسرين،
والروايات نفقة الموسرين.
قال الرافعي: وهذا قياس
الباب وإلا لما أنفق على
الأقارب قال في الروضة:
يرجع قول الإمام بقول
الشافعي في المختصر أنفق
عليه وعلى أهله كل يوم أقل
ما يكفيهم من نفقة
وكسوة. ثم قال فيها عن
البيان وتسلم إليه النفقة
يوما يوم (ويباع مسكنه
وخادمه في الأصح وإن
احتاج إلى خادم لزماته
ومنتصبه) أى لواحد منهما
والثاني يقيانه لحاجته إذا
كانا لائقين به دون
النفيسين والثالث يقي
المسكن فقط (ويترك له

(قوله أى بمثله) الأولى ببذله وليس الحاكم طريقا في الضمان وشمل تقديم المشتري ما قبل القسمة وما بعدها
وما قبل التلف وما بعده وظاهره أنه لا تنقض القسمة فراجع. (قوله وينفق) أى وجوبا. (قوله وعلى من عليه
نفقته) جعل الشارح هذا عطفًا على مقدر وهو المفلس ولعل سره أن نفقة نفسه لا ينفق لزومها له ولا يحتاج
إلى طلب وجعله شيخ الإسلام داخلا فيمن عليه لأن نفقته واجبة على نفسه وهو أولى لما يأتي لكن يعتبر في
وجوب نفقة غيره طلبها بنفسه إن كان أهلا وإلا فوليها فإن لم يكن ولي فلا حاجة للطلب. (قوله من
الزوجات) أى غير الحادئات في زمن الحجر لأن حدوثهن جائز باختياره وإن وجب العقد عليهن بعد طلاقهن
بنحو وفاء قسم. (قوله والأقارب) ولو الحادئين في زمن الحجر ولو بقبول هبة أو وصية بأصله أو فرع أو
بشرائه في ذمته لأنه يعتق عليه في ذلك لأن شأن الأقارب عدم الاختيار في تحصيلهم وإن كانوا من الزوجات
الحادئات أو من المستوليات أو باستلحاق لوجوبه عليه وفارق عدم لزوم نفقة مستلحق السفية في ماله بل على
بيت المال أو المسلمين لأنه ممنوع من التصرف في الأموال لذاته وإقراره بها باطل. (قوله منه) أى من ماله إلا
إن تعلق بعينه حق كرهن وخرج به كسبه فينفق منه ولو على الزوجات الحادئات. (قوله يكسوه) ومثل
ذلك الإسكان والإخدام والتجهيز في الموت ولو بالندوب ما لم يمنع الغرماء. (قوله وفى معنى) أى من
حيث الوجوب أو المراد غير الحادئات من الزوجات فلا ينافى ما مر والمالك كأمهات الأولاد بل أولى لأنهم
لمصلحة الغرماء. (قوله إلا أن يستغنى بكسب) منه يفهم أنه لا يكلف الكسب. قال شيخنا: وهو كذلك
وإن لاق به وقدر عليه وإن كان قد عصى بسببه لكن من حيث الدين كما يأتي وتستمر النفقة ونحوها في ماله
إلى قسمه وعلى هذا فضمير يستغنى عائد إلى المفلس وصريح كلام الشارح أنه عائد إلى من عليه نفقته لا إلى
المفلس لأننا نجعله داخلا فيه كما مر والحكم واحد. (قوله قال الإمام نفقة المعسرين) هو المعتمد والكسوة
كالنفقة. (قوله قياس الباب) أى هو مبنى على اتحاد يسار القريب مع يسار الزوجة وليس كذلك لأنه يكفى
في يسار القريب القدرة على الكسب الواسع وبذلك علم عدم الترجيح بقول الشافعي المذكور رضى الله عنه.
(قوله ويبيع مسكنه) وإن احتاج إليه كما في الخادم المذكور فلو أبدل لفظ خادم بضمير لكان أحصر وأعم ومثله
المركوب نعم ينبغى أن يجب بقاء مسكن لائق به عجز عن السكنى في غيره. (قوله أى لواحد منهما) لو أبقي
كلام المصنف على ظاهره لفهم منه هذه بالأولى إلا أن يقال لأجل المقابل وإنما بيعت المذكورات لإمكان
تحصيلها بأجرة فإن تعذرت فعلى أغنياء المسلمين وقيد شيخنا في الخادم ونحوه بما فيه مصلحة عامة لأنه حيثئذ
ملحق بالضرورة لأنه الذى يلزمهم فراجع وفارق عدم لزوم بيع المسكن والخادم والمركوب في الكفارة
المرتبة لوجود البديل المتقل إليه فيها وهو الصوم بخلافه هنا. (قوله ويترك له) أى لمن ذكر من المفلس ومن عليه نفقته
على ما تقدم فلا حاجة لقوله ويترك له ليعاله إلخ بل تركها أولى لشمولها لمن ليس عليه نفقته وليس مرادا فتأمل

(قول الشارح إلى رغبة الناس) إلخ هذا التعليل يقتضى أن المفلس لو باع بإذن الحاكم كان الحكم كذلك. (قول
الشارح فكان التقديم من مصالح الحجر) أى كأجرة الكيال. (قول المتن وينفق) دليله إطلاق قوله عليه
الصلاة والسلام: «أبدا بنفسك ثم بمن تعول». (قول الشارح على المفلس) لك أن تقول هو داخل في عبارة
الكتاب لأنه يجب عليه نفقة نفسه. (قول الشارح بقول الشافعي) إلخ قال السبكي: لا دليل فيه لما قاله فإن
أهل اليسار يتفاوتون اهـ. واعلم أن اليسار المعتبر في نفقة القريب غير اليسار المعتبر في نفقة الزوجة فالأول أن
يفضل عن قوته وقوت عياله والثاني من يكون دخله أكثر من خرجه فالقادر على الكسب الواسع معسر في
الزوجة موسر في الأول والمسكن والخادم يباعان في نفقة القريب ولا يباعان في نفقة الزوجة إلى غير ذلك. (قول
المتن ويبيع مسكنه) إلخ قال الإسمرى: لأن تحصيلهما بالكراء أسهل فإن تيسر وإلا فعلى كافة المسلمين

دست ثوب يليق به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب) أى مداس (ويزاد في الشتاء جبة) ويترك لعياله من الثوب كما يترك له ويسامح باللبد

والحصر القليل القيمة ولو كان يلبس قبل الإفلاس فوق ما يليق به ردناه إلى اللاتق ولو كان يلبس دون اللاتق تقتيرا لم يزد عليه وكل ما قلنا يترك له إن لم يوجد في ماله اشترى له (ويترك قوت يوم القسمة) له (ولمن عليه نفقته) لأنه موثر في أوله قال الغزالي وسكنى ذلك اليوم ولم يتعرض لذلك غيره (وليس عليه بعد القسمة أن يكتسب أو يؤجر نفسه لبقية الدين) قال تعالى: **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ** حكم بانظاره ولم يأمره بالكسب (والأصح وجوب إجارة أم ولده والأرض الموقوفة عليه) لبقية الدين لأن المنفعة كالعين فيصرف بدلها للدين والثاني يقول المنفعة لا تعد مالا حاصلا وعلى الأول يؤجر ما ذكر مرة بعد أخرى إلى أن يقضى الدين. قال الرافعي: وقضية هذا إدامة الحجر إلى قضاء الدين وهو كالاستبعاد زاد في الروضة: ذكر الغزالي في الفتاوى أنه يجبر على إجارة الوقف ما لم يظهر تفاوت بسبب تعجيل الأجرة إلى حد لا يتغابن به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة (وإذا ادعى المدين (أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا يملك غيره وأنكر إذا لم يملك غيره في معاملة مال كشرائه أو قرض فعلية البيضة)

(قوله دست إلخ) هي لفظة أعجمية اشتهرت في الشرع ومعناها جملة أو جماعة ثوب ومنها المنديل والتكة وما تحت العمامة والطيلسان والخف وما يلبس فوق الثياب كالدرعة بمحملات مع تشديد الراء وهي الملوطة والمقنعة للمرأة ولو لم يخل ترك شيء من ذلك أو مما ذكره المصنف بمروأته لم يترك له نحو من لا يعتاد لبس السراويل. (قوله ويزاد في الشتاء) وإن وقعت القسمة في الصيف. (قوله لعياله) أى من عليه نفقتهم كما مر. (قوله ويسامح باللبد إلخ) أى لا بالفرش والبسط ونحوها. (قوله تقتيرا) قال شيخنا بخلاف من كان يفعله زهدا وتواضعا فإدلى اللاتق به فراجعه ويترك لعا لم كتبه إن لم يستغن بموقوف ولجندى مرتزق خيله وسلاحه المحتاج إليهما لا لمطروح إلا إن تعين ولا يترك مصحف إلا بمحل لا حافظ فيه وتباع آلة محترف ورأس مال تجارة وإن توقف الكسب عليهما على المعتمد. (قوله وكل ما قلنا إلخ) ذكره في المنهج بعد كتب العالم وخيل الجندى وغير ذلك فيقتضى أنها تشتري له أيضا قال شيخنا وهو كذلك خلافا لجمع قال بعضهم وشمل كتب العالم ما لو كانت لطبيب فراجعته وشمل شراء المذكورات ما لو استقرت ماله فراجعته. (قوله يوم القسمة) أى ببلية نعم إن تعلق بعين ماله حق كرهن لم يترك له شيء ولا ينفق عليه منه كما مر. (قوله وليس عليه) أى من حيث الدين كما مر وإن لزمه من حيث الخروج من المعصية لو عصى به ومنه وجوب التزويج على المرأة وهذا علم كذب ما قيل عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أنه يباع الحر في دينه. (قوله الموقوفة عليه) وكذا الموصى له بمنفعتها حيث جاز له بإيجارهما لا نحو الموقوفة على السكنى أو الموصى له بأن يسكنها. (قوله فيصرف بدلها) أى ما فضل منه عن مؤنة مونه كما مر ولا يصرف القاضى للغرماء إلا أجرة استقر ملكه عليها. (قوله إدامة الحجر إلى قضاء الدين) هو المعتمد بل ويستمر بعد قضائه إلى أن يفك القاضى لا الغرماء وقال بعض مشايخنا: لا يجوز للقاضى نكح قبل وفاء الدين ولو في الموقوف عليه والموصى به وقيل يجوز له الفك فيها. (قوله يجبر على إجارة الوقف) هو معلوم من الوجوب وسكت عن أم الولد والظاهر أنها كذلك وغير الأرض مثلها كما شمله كلامه هنا. (قوله وأنكروا) وله تخليفهم أنهم لا يعلمون إعساره وإن تكرر منه ذلك ما لم يظهر منه تعنت وكذا لهم الدعوى عليه بمحدث مال مرة بعد أخرى وتخليفه ما لم يظهر منهم تعنت وإذا دلت البين من أحد الجانبين حلف الآخر وثبت ما حلف عليه. (قوله في معاملة مال) المراد منها أن يعرف له مال ولو بغيره فلا يقال المال الذى عرف بالمعاملة قد قسم فأى حاجة إلى عينه عليه. (قوله فعلية البيضة) فلا يحكم القاضى بعلمه أى بظنه إعساره وله الحكم بالبيضة في غيبة الغرماء حيث شاع والبيضة هنا جلان ولا يحتاج معها إلى بين إن شهدت بتلف المال وإلا فلا بد من الحلف معها بطلب الخصم المعين المستقل الحاضر وإلا حلف بلا طلب

(قول المتن وعمامة) ذكر المحرر بدلها المنديل قيل فكان ينبغي أن يذكرها معها وأجيب بأن أهل بلاد الرافعي يطلقون المنديل على العمامة فلهذا اقتصر المنهاج عليها. (قول المتن مكعب) سمي به لأنه دون الكعبين. (قول الشارح ويترك لعياله) قضيته أن عبارة المتن لا تفيد ذلك وقد يمنع بأن ضمير له عائد على من في قوله السابق على من عليه نفقته فيشمل نفسه وعياله. (قول المتن قوت يوم القسمة) إنما نص عليه لأن بعضه متأخر فلم يشمله ما مر. (قول المتن وليس عليه إلخ) وقال الفراءى: عليه إن عصى بسببه وعللوا ذلك بأن التوبة واجبة ولا تحصل إلا برد المظلمة وعورض بأن الجاني تصح توبته وإن لم يسلم نفسه للقصاص لأنها معصية متجددة قاله في الخادم. (قول المتن والأصح إلخ) قال الإسئوى: كلامهم في هذه المسألة لا سيما نصريحهم بالإيجار إلى فناء الدين صريح في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وإن كان ماله معها زائدا على ديونه. (قول الشارح ذكر الغزالي) هذا إنما ذكره جوابا لسؤال هل تؤجر بأجرة معجلة؟ مع أن القدر ينقص بسبب التعجيل. (قول المتن فعلية البيضة) أى فتشهد في الأولى بالإعسار وفي الثانية يكفى شهادتها بتلف المال ثم فيها إشكال

كما لو ادعى هلاك المال (والإ) أى وإن لزمه الدين في غير معاملة (فيصدق يمينته في الأصح) لأن الأصل عدم والثاني لا يصدق إلا بينة لأن الظاهر من حال

الحر أنه يملك شيئا والثالث إن لزمه الدين باختياره كالصداق والضمان لم يصدق إلا بينة وإن لزمه لا باختياره كأرش الجناية وغرامة المتلف صدق يمينته والفرق أن الظاهر أنه لا يشغل ذمته باختياره بما لا يقدر عليه (وتقبل بينة الإعسار في الحال) بالشرط في قوله (وشرط شاهده) وهو اثنان وقيل ثلاثة (خبرة باطنه) أى المعسر بطول الجوار وكثرة المجالسة والمخالطة فإن الأموال تخفى فإن عرف القاضى أن الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله إنه بهذه الصفة قاله في النهاية (وليقبل هو معسر ولا يحضز النفي كقوله لا يملك شيئا) بل يقيد كقوله لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه (وإذا ثبت إعساره) عند القاضى (لم يحجز حبسه ولا ملازمته بل يجهل حتى يوس) للآية نعم للفرع تخليفه ويجب بطله قيل ومع سكوته أيضا فيكون من آداب القاضى (والغريب العاجز عن بينة الإعسار يوكل القاضى به من يبحث عن حاله فإذا غلب على ظنه إعساره شهد به) ثلاثا يتخلد في الحبس وفي الروضة كأصلها تصدير الكلام بلفظ ينبغي أن يوكل قال في الكفاية وهذا أبده الإمام تفقها لنفسه.

ولو أبرأه الغريم لظن إعساره فبان موسرا فإن قيد إبراءه بعدم المال لم يبرأ أو لا يرى ولو أقر المفلس بالمال الذى معه لجهره لم يقبل وللغرماء أخذه أو لمعين غائب انتظر أو حاضر فكذبه أخذه الغرماء أو صدقه عمل بإقراره فبأخذه المقر له ولا يحلف هو ولا المقر له على عدم المواطأة وإن شهدت بينة بأن المال للمفلس كما مر ولو تعارض بيتان يبساره وإعساره قدمت بينة اليسار حيث لم يعرف له مال وبينت سبب يساره لأنها ناقلة وإلا قدمت الأخرى ويعنى عن بينة الإعسار بينة تلف المال وإن كان أقر بأنه ملىء. (قوله وتقبل بينة الإعسار في الحال) من غير مضى مدة يحبس فيها ليختبر حاله فيها خلافا لأبى حنيفة. (قوله وشرط شاهده) أى إن شهد بالإعسار فإن شهد بتلف المال لم يحتج إلى خبرة باطنه كما مر. (قوله بطول إلخ) أشار إلى أن وجوه الاختبار ثلاثة إما الجوار أو المعاملة المشار إليها بالمخالطة أو المرافقة في السفر ونحوه المشار إليها بالمجالسة كما وقع ذلك لأمر المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه حيث قال لركى الشاهدين: بماذا تعرفهما؟ قال: بالدين والصلاح. فقال له: هل أنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما قال لا، قال: فهل عاملتهما في الصفراء والبيضاء أى الذهب والفضة قال لا، فقال: هل رافقتهما في السفر الذى يسفر عن أخلاق الرجال قال لا، قال: فاذهب فإنك لا تعرفهما لعلك رأيتهما في الجامع يصليان. (قوله إنه بهذه الصفة) أى خبرة الباطن فلا يحتاج إلى أن يطلب من الشاهد من يشهد أنه يعلم بأن المعسر بهذه الصفة ولا بد من تخليف المعسر كما مر. (قوله ولا يحضز النفي) أى لأنه كذب لكن غير مفسق فتقبل شهادته معه وكذا لو ادعاهما. (قوله نعم للفرع تخليفه) تقدم ما فيه. (قوله والغريب) المراد به من لا يعرف حاله. (قوله يوكل القاضى) قال شيخنا الزيادى ندبا وقال شيخنا الرملى وجوباً وذلك بعد حبسه كما يؤخذ من العلة بعده. (قوله من يبحث) أى اثنين من الرجال فأكثر ولا يكفى واحد وأجرهما على الغريب في ذمته فإن تعذر فعلى بيت المال كذا قاله شيخنا هنا والوجه كما قدمر عنه خلافاً في أجره المنادى عليه فراجع. (قوله ينبغي) أى يتدب أو يجب على ما تقدم. (تقضي) لا يحبس والد وإن علا ولو أثنى من جهة الأم أو الأب لدين ولده وإن سفل ولو من جهة النفقة وإن كان صغيراً أو زماً ولا يحبس مريض ولا مخدرة ولا ابن السبيل لكن يستوثق القاضى عليهم بما يراه ولو لمنعه من السفر ولا يحبس طفل ولا مجنون ولا وصى ولا قيم ولا وكيل فيما لا يتعلق بمعاملتهم ولا عبد جان ولا سيده ولا موصى بمنفعته ولا مستأجر العين على عمل يتعذر في الحبس ولو في غير وقت العمل خلافاً لابن حجر ولا يكلف حضور مجلس الحكم لو استعدى عليه وللقاضى أن يستوثق عليهم كما مر وحيث لا حبس فيما ذكر فيلزم وللقاضى منع المحبوس مما يرى المصلحة في منعه كشم الرياحين ومحاذاة الأصدقاء والاستمتاع بالحليلة وله ضربه ونحوه إن لم ينزجر بالحبس ولا يقبل الحبس عليه إلا إن رآه القاضى مصلحة ولا يخرج إلا بإذن من حبس له وإن تعدد وعليه أجره السجن والسجان ثم على بيت المال ثم المسلمين المومنين ولو انفلت من الحبس لم يلزم القاضى طلبه وإعادته إلا بطلب خصمه إن قدر عليه ويسأله لم هرب فإن علله بإعساره لم يعزره وإلا عزره إن رآه مصلحة. (فرع) مما عمت به البلوى لو حلف أنه يوفى فلانا حقه في وقت كذا ثم ادعى

وهو أن المال قد وجد وقسم فينبغي أن تصور بما إذا كان حال المعاملة يزيد على ما وجد وإلا فلا يكلف البينة. (فرع) البينة الشاهدة بتلف المال لا يجب معها يمين. (قول الشارح لأن الظاهر) اعترض ابن الرفعة هذا التعليل بأن مقتضى الظاهر قد تحقق وعمل به بعد الحجر وقسمة المال. قال السبكي: فينتج هنا أن يقبل قوله بلا يمين إلا إن عرف له مال غير الذى قسم سابق عليه. (قول المتن في الحال إلخ) أى خلافاً لأبى حنيفة حيث قال لا بد قبل ذلك من اختياره بالحبس والظاهر أنه لا يختص ذلك بمن عهد له مال. (قول الشارح وقيل ثلاثة) أى لحديث في ذلك (قول المتن وإذا ثبت إعساره إلخ) له أن يحلف لغريمه أنه لا يعلم إعساره وإذا طلب الخروج من الحبس كل يوم لذلك أجيب إلا أن يظهر للقاضى نعتة كذا صاحب الدين في حق من يقبل فوقه في الإعسار له أن يحلفه كل يوم بشرطه المذكور أنه استفاد مالا بعد الحلف ولا بد من تعيين سبب الذى استفاده

(فصل) (من باع ولم

يقبض الثمن حتى حجر على
المشتري بالفلس) أى
بسبب إفلاسه والمبيع باق
عنده (فله) أى للبائع (فسخ
البيع واسترداد المبيع) قال
عليه السلام: إذا أفلس الرجل
ووجد البائع سلعة بعينها
فهو أحق بها من الغرماء
رواه مسلم والبخارى
نحوه: ولا فسخ قبل
الحجر، (والأصح أن
خياره) أى الفسخ (على
الفور) كخيار العيب بجامع
دفع الضرر والثاني على
التراخي كخيار الرجوع في
المية للولد وعن القاضي
الحسين لا يتمتع تافيت بثلاثة
أيام (و) الأصح (أنه لا
يحصل الفسخ بالوطء)
للأمة (والإعتاق والبيع) كما
لا يحصل بها في المية للولد
والثاني يحصل بواحد منها كما
يحصل به في زمن الخيار من
البائع وظاهر أنه يحصل
بفسخ البيع أو رفعته أو
نقضته ولا يفترق إلى إذن
الحاكم إلى الأصح (وله) أى
للشخص (الرجوع) في
عين ماله بالفسخ (في سائر
المعاوضات) التي (كاليبيع)
وهي المحضة منها القرض
والسلم والإجارة فإذا
سلمه دراهم قرضاً أو رأس
مال سلم حال أو مؤجل
فحل ثم حجر عليه
والدراهم باقية فله الرجوع
فيها بالفسخ وإذا أجره داره
بأجرة حالة لم يقبضها

الإعسار فيه ففيه التفصيل السابق في المفلس فيصدق يمينه إن لم يعرف له مال ويعذر بغية صاحب الدين
قال شيخنا وبغيته هو قبل الوقت ونوزع فيه قال بعض مشايخنا: ولينظر ما المراد بالإعسار هنا هل هو
كالمفلس فلا يحث بما يترك له أو المراد عجزه عن جنس الدين وإذا ظن أن اليسار لا يكون بالعروض
بل بالفضة أو بالذهب مثلاً هل يصدق ويعذر فيه راجع وحرر ويتجه أنه يصدق في كل ما يشعر بحاله بأنه
يخفى عليه ولو حبست الزوجة فلا نفقة لها ولو من الزوج ظلماً وكذا عكسه إلا إن حبسته بحق فلها النفقة.
(فصل) في الرجوع على المفلس في المعاملة معه وما يتبعه. (قوله بسبب إفلاسه) خرج به حجر السفة
وغير الحجر فلا فسخ ولا رجوع. (قوله فله) جوازاً في التصرف عن نفسه وجوباً في التصرف عن غيره وفيه
غبطة نعم إن حكم حاكم يمنع امتنع ولا ينقض وليس في ذلك معارضة للنص لاحتمال أن يراد بقوله أحق بها أى
بشئها ولا يلزم من ذلك التقديم للثمن لأن المقصود دفع الإشكال. (قوله فسخ البيع) وإن مات المفلس خلافاً
لمالك في الميت ولأبي حنيفة في الحي والميت (قوله واسترداد المبيع) أى كله وإن كان قبض بعض الثمن وله
الفسخ في بعضه وإن لم يكن قبض شيئاً من الثمن كما سيأتي ولو ظهر له مال يفي بديونه وكان أخفاه لم يمنع من
الرجوع الذي وقع فلا يطل قاله شيخنا وفيه نظر لأنه تبين بذلك فساد الحجر عليه المرتب عليه الرجوع فتأمل.
(قوله على الفور) هو المعتمد أخذاً من التشبيه بعده. (قوله كخيار العيب) فيعذر في جهله ولو صالح بعوض
جاهلاً بثبوته لم يطل على الأصح. (قوله على التراخي) هو مرجوح وعليه قال في الحاوي يمتد إلى أن يعزم
القاضي على بيع مال المفلس فهو مقابل قول القاضي المذكور. (قوله كخيار الرجوع) وفرق بعدم الضرر
هناك. (قوله كما يحصل إلخ) وفرق بعدم استقرار الملك في زمن الخيار. (قوله وظاهر) أى هو أمر لا يخفى فلذلك
سكت عنه المصنف أو هو معلوم من كلامه حيث جعل الخلاف في الفعل خاصة^(١). (قوله ولا يفترق إلخ)
ظاهره رجوع الوجهين للقول وهو ما في الروضة ويحتمل رجوعه للفعل أيضاً وبه صرح شيخنا الرمل بقوله
ومحل الخلاف في الوطء إذا نوى به الفسخ وقلنا لا يحتاج إلى إذن حاكم اهـ. (قوله التي كاليبيع) أشار إلى أن
الكاف للتنظير لإفادة تخصيص المعاوضات بالمحضة كما ذكره لا للتشثيل المفيد للعموم الذي لا تصح إرادته
فتأمل. (قوله وهي المحضة) أشار بذلك إلى ضابط ما فيه الرجوع وهو أن يقال له الرجوع بالقول فوراً في كل
معاوضة محضة لم تقبض بعد حجر علمه والعوض باق لم يتعلق به حق والثمن دين حال وتعذر حصوله بالإفلاس.
(قوله منها القرض والسلم والإجارة) اختار ذكر هذه الثلاثة لكنكتة وهي في القرض إفادة أن الرجوع فيه من حيث
الإفلاس فوراً وفي السلم إفادة أن ما في الذمة كالمعين وفي الإجارة إفادة أن المنفعة كالعين كما ذكره ولو حجر على
المؤجر فلم يستأجر الفسخ إن لم تسلم له العين وكانت الأجرة باقية. (قوله ثم حجر عليه) أو حل بعد الحجر على
الصحيح الآتي. (قوله باقية) فإن تلفت فلا فسخ ويضارب في السلم بقدر قيمة المسلم فيه ثم يشتري له فإن رخص
السعر وفضل منها عنه شيء فللغرماء. (قوله بأجرة حالة) خرج المؤجلة ولو كان المؤجل بعضها فلا فسخ فيما
يقابله. قال ابن الصلاح: ولا فسخ في أجرة تحمل آخر كل شهر لأنها قبل فراغ الشهر مؤجلة وبعده قد فات المعوض وهو

(فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري) يفيد أن البيع في حال الحجر ليس كذلك وهو
كذلك لكن يشتكى الجاهل وخرج بقيد الحجر مجرد الإفلاس وخرج بقيد الفسح الحجر بالسفة ونحوه
كالجنون. (قول المتن فله فسخ البيع) خالف ابن حريويه فقال: لا يفسخ بل يقدم بثمنه كالمهون ومنع أبو
حنيفة من الفسخ ووافقنا مالك عليه لكنه خالف فيمن مات مفلساً من غير حجر. (قول الشارح والثاني
على التراخي) قال الماوردي: عليه يمتد إلى أن يقدم القاضي على بيعه. (قول المتن والإعتاق) ولو أتلّفه البائع
فالقياص كما قال الأذرعى أن يغرّم البذل ويضارب بالثمن. (قول المتن كاليبيع) مما يفيد هذا التشبيه
اشتراط أن تكون سابقة على الحجر وغير ذلك مما يأتي. (قول الشارح بأجرة حالة) أما الأجرة

حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلاً للمنفعة منزلة العين في البيع وفي قول لا إذ لا وجود للمنفعة ولا رجوع في معاوضة غير محضة فإذا

ظاهر . (قوله في الدار بالفسخ) يضارب بأجرة ما مضى من المنفعة . (قوله فإذا خالعهما) ومثله النكاح كأن أصدقها عينا في ذمته ولم تقبضه حتى حجر عليه فليس لها الفسخ والرجوع إلى بضعها وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل بفوات المقابل في النكاح للأغلب وفي الخلع واضح بالبينونة . (قوله حديث الشيخين) أي مع تخصيص ما هنا بالبيع حملاً لإطلاقه على تقييد الحديث المتقدم أول الفصل بالبيع وغير البيع مقام عليه وسكت عنه الشارح اعتماداً على الإشارة إليه بقوله سابقاً التي كالبيع كما مر والقول بأن البيع في الحديث السابق فرد من أفراد هذا العام فاسد لشموله للمعاوضات غير المحضة ولأنه يطل قول الشارح ودليل الشق الأول وغير ذلك مما لا يخفى على ذي بصيرة والمراد بقوله قد أفلس حجر عليه وعبر بالإفلاس لأنه سببه فتأمل . (قوله في المبيع) قيد به لقول المصنف الثمن لا للحكم أخذاً من القياس السابق . (قوله على وجه صححه في الشرح الصغير) وهو المعتبر فالمعتبر كون الدين حالاً وقت إرادة الرجوع . (قوله بالإفلاس) نعم إن كان به ضامن ملىء أو كان به رهن أو حدث له مال بنحو احتطاب وهو ينفى بالدين مع المال القديم فلا رجوع في هذه الأحوال فإن نقصت قيمة الرهن عنه فله الرجوع بما زاد على قيمته . (قوله فلو امتنع) أي هو مفهوم الشرط قبله مع قطع النظر عن فرض الكلام في المفلس . (قوله عطف على امتنع) فهو فعل وقيد اليسار معتبر فيه بدليل التعليل ولا يستقيم عطفه على يساره وأنه اسم ولا على يتعذر لما لا يخفى . (قوله عجز) أي بالسلطان وغيره . (قوله ونقدملك بالثمن) وله الفسخ بل له الفسخ وإن دفعوه له بالفعل بخلاف مثل ذلك في المرتن في غير المفلس لأن حقه ليس في عين الموهون وسواء قالوا من مالنا أو من مال المفلس والورثة كالغرماء إن قالوا من مال المفلس فإن قالوا من مالهم أجيبوا لأن لهم إمساك التركة كما مر وإذا أجاب الغرماء سقط حقه من الفسخ وإن رجعوا بخلاف الأجنبي ولو ادعى البائع الرجوع وصدقه المفلس وأنكر الغرماء صدقوا . (قوله في ملك المشتري) أي سلطته بدليل ما بعده . (قوله أو كاتب العبد) أي كتابة صحيحة ومثلها الهبة للفرع والقرض وإن أمكنه الرجوع فيهما وكذا البيع لا بشرط الخيار له أو لهما وكذا الشفعة تمنع الرجوع فيهما بعد الأخذ وما يؤخذ من المال أي من الشفيع يكون بين الغرماء وما في النهج ضعيف وفي شرح شيخنا ما يقتضى أنه يتمتع الرجوع على البائع قبل أخذ الشفيع أيضاً وفيه نظر ظاهر فليراجع . (قفقيه) علم مما ذكر أنه ليس للبائع نقض تصرف المفلس والرجوع في مبيعه وفارق نقض الشفيع ذلك لسبق استحقاقه على تلك التصرفات بخلاف البائع هنا فتأمل . (قوله ولو زال) أي من أفراد كلام المصنف وذكرها لأجل الخلاف . (قوله قبل الحجر) وكذا بعده . (قوله أصحابهما) وهو المعتمد لأن الزائل العائد كالذي لم يند وقد نظم السبكي رحمه الله تعالى ذلك وضده في جميع أبواب الفقه فليراجع . (قوله فيما أخذه مسلوب المنفعة) ولا أجرة له وإن طالبت المدة لأن له بدلاً

المؤجلة في كل شهر فلا يتصور ذلك فيها إذ قبل مضي الشهر الأجرة مؤجلة وبعده فانت المنفعة . (قول الشارح حتى حجر عليه) أما لو حجر على المؤجر فينظر إن كانت إجارة عين فلا فسخ للمستأجر أو ذمة وسلم عينا فكذلك وإلا فله الفسخ إذا كانت الأجرة باقية . (قول الشارح وكذا بعده على وجه) أي واختاره الحارثي الصغير وله وجه من حيث إن السبب قديم وعبرة السبكي رجوع على الأصح . (قول المتن وأن يتعذر) لو حدث مال باصطياد وأمكن الوفاء به مع المال القديم . قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص . (قول المتن بالإفلاس) خرج به ما لو تعذر بانقطاع جنس الثمن فلا فسخ إن جوزنا الاستبدال عن الثمن واستشكل لما في الاعتراض من مخالفة المقصود . (قول المتن ونقدملك) أي ولو قالوا من مالنا لوجود المنة وإن تخلف التعليل الثاني . (قول المتن وكون المبيع باقياً) هذا القيد لو حذف كان الكلام منتظماً فذكره لإفادة أن الزائل العائد هنا كالذي لم يند وهو الأصح في الروضة لكن رجح الإسئوي خلافه كالرد بالعيب والصدائق . (قول المتن والتزويج)

خالعهما أو صالحه عن دم العمد على عوض حال لم يقبض حتى وجد الحجر فليس له الرجوع إلى البضع أو الدم ودليل الشق الأول حديث الشيخين من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره (وله) أى للرجوع في المبيع (شرط منها كون الثمن حالاً في الأصل أو حل قبل الحجر وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير وليس في الروضة والكبير تصحيح (وأن يتعذر حصوله) أى الثمن (بالإفلاس) أى بسببه (فلو) انتفى الإفلاس بأن (امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب) عطف على امتنع (فلا فسخ في الأصح) لإمكان الاستيفاء بالسلطان فإن فرض عجز فنادر لا عبرة به والثاني له الفسخ كما في المفلس بما عجز تعذر الوصول إلى حقه حالاً مع توقيعه مآلاً (ولو قال الغرماء) إن له بحق الفسخ (لأنفسه) ونقدملك بالثمن فله الفسخ لما في التقديم من المنة وقد يظهر غريم آخر فيزاحمه فيما أخذه (و) من الشروط (كون المبيع باقياً في ملك المشتري فلو فات) ملكه

يتلف أو يبيع ونحوه أو اعتاق أو وقف (أو كاتب العبد) أو استولد الأمة (فلا رجوع) ولو زال الملك ثم عاد قبل الحجر فوجهان أصحابهما في الروضة لا رجوع استصحباً بالحكم الزوال (ولا يجمع) الرجوع (التزويج) والتدبير وتعليق العتق والإجارة فيما أخذه مسلوب المنفعة أو يضارب ومن الشروط أن لا يتعلق به حق

كجناية أو رهن وأن لا يحرم البائع والمبيع صيد (ولو تعيب بأفة) كسقوط عضو (أخذه ناقصاً أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحقه المشتري مثاله قيمته سليماً مائة ومعيها تسعون فيرجع بعشر الثمن (وجناية المشتري كافة في الأصح) والثاني وقطع به بعضهم أنها كجناية الأجنبي (ولو تلف أحد العبدین) أو الثوبين (ثم أفلس) وحجر عليه (أخذ الباقي وضارب بحصة التالف) بل

لو بقي جميع المبيع وأراد الرجوع في بعضه مكن منه (فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد) على ما يأتي بيانه (فإن تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن) ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وإن قول يأخذ نصفه) أي نصف الباقي (بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) وهو ربع الثمن ويكون المقبوض في مقابلة نصف التالف ونصف الباقي والقديم لا يرجع بل يضارب بباقي الثمن لحديث رواه الدارقطني وأجيب بأنه مرسل ولو لم يتلف شيء من المبيع وكان قبض بعض الثمن رجع على الجديد في المبيع بقسط الباقي من الثمن فإن كان قبض نصفه رجع في النصف ويضارب على القديم (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن و تعلم صنعة فاز البائع بها) فيرجع فيها مع الأصل (والمنفصلة كالثمرة والولد) الحادثين بعد البيع

بالمضاربة كما في الصداق وبذلك فارق الرجوع بها في التحالف. (قوله كجناية إلخ) وإذا زال التعلق من الجناية أو الرهن أو الإحرام فللبائع الرجوع وشملت الجناية ما لو أوجبت مالا أو قصاصاً ولا يمنع الرجوع إسلام العبد والبائع كافر لجواز ملك الكافر له في بعض الصور فيرجعه يعود إلى ملكه وبهذا فارق الحرم وهذا الشرط ليس زائداً على كلام المصنف كما عرفت فيما تقدم ولو قال البائع للجاني أو للمرتب أنا أدفع لك دينك وأرجع في عين مالي لم يلزمه بقوله كما يؤخذ مما مر. (قوله أو البائع) أي بعد القبض لأنها قبله كالأفة. (قوله بنسبة نقص القيمة) أي يضارب البائع من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة بالجناية وإن كانت مما له أرض مقدر ويضمنه الجاني بمقدره. (قوله وجناية المشتري كافة) وكذا المبيع على نفسه أيضاً. (قوله ولو تلف إلخ) وإن لم يقبض شيئاً من الثمن. (قوله بل لو بقي إلخ) فقول المصنف تلف لا مفهوم له. (قوله أخذ الباقي بباقي الثمن) ولا نظر لتفريق الصفقة لأن مال المفلس مبيع كله والمعتبر في التالف أقل قيمته من يوم العقد ويوم التلف والمعتبر في الباقي أكثرهما ولو كان المبيع عينين مختلفتين رجع في نصف كل منهما لا في أحدهما. (قوله وفي قول إلخ) أي قياساً على الصداق وأجيب بانحصار حقه هنا لعدم تعلقه بالبدل فيلزم ضرر البائع. (قوله ولو لم يتلف إلخ) هذه مفرعة على ما مر بقوله بل لو بقي إلخ أشار بها إلى تنصيص التفريق في المسألة. (قوله وصنعة) أي بلا معالجة من سيد أو غيره وإلا فهي منفصلة. (قوله فاز البائع بها) ومنها غر لم يؤبر ويبيض فرخ وزرع نبت وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق. (قوله والولد) ولو أحد ترأمين فاترأماً الثاني إذا لم ينفصل ببيع الأم فلا يتبع أحدهما الآخر. (قوله صغيراً) أي غير مميز. (قوله لحزمة التفريق) كذا قالوا وأنت خير بأنه إذا اختلف المالك لم يحرم التفريق وحيث صححوا الرجوع هنا في الأم فقد اختلف المالك فلا حرمة وقد يقال نظراً لما قبل الرجوع وهو بعيد بل غير مستقيم فليراجع. (قوله قيمته) أي المتفق عليها من المفلس وغمائه أو بقول خيرين عدلين. (قوله أخذه) أي بعقد خلافاً لابن حجر قال شيخنا: ويجوز للمفلس إن امتنع من البيع مع البدل وسأق في تملك الأرض ما يخالفه فراجع. (قوله فيباعان) على الكيفية السابقة في الرهن. (قوله إلى الولد) فيه تغليب الثانية على الأولى. (قوله قال الجويني قبل الوضع) هو الصحيح على مقابل الأصح والمعمد الأول وفارق نظيره في الرهن بضعفه بعد نقل الملك وفي الرد بالعيب وهبة الفرع بأن سبب الفسخ هنا نشأ من أخذ منه

أي لأنه لا يمنع البيع ثم هذا من جملة العيوب فيغني عنه ما يأتي. (قول الشارح وأن لا يحرم إلخ) استشكل بجواز استرداد العبد المسلم بالمفلس إذا كان بائعه كافراً. (قول المتن أخذه ناقصاً أو ضارباً) أي كما أن ذلك حكم المشتري لو تعيب المبيع في يد البائع قبل القبض. (قول المتن رجع في الجديد) وجهه أن الإفلاس سبب يعود به الكل فيعود به البعض كالفرقة قبل الدخول. (قول الشارح لحديث) متنه فإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء. (قول الشارح ولو لم يتلف شيء إلخ) لو كان المبيع عينين مثلاً وما باقياً وقد قبض بعض الثمن فإنه يوزع عليهما وليس له أن يجعله في مقابلة أحدهما ويرجع في الآخر بخلاف ما لو تلف أحدهما. (قول المتن فاز البائع بها) لأن الفسخ كالعقد ولو نبت الحب أو فرخ البيض رجع أيضاً. (قول المتن أخذه مع أمه) وذلك لأن مال المفلس مبيع كله. (قول الشارح في هذه الحالة) راجع لقوله وإن لم يبدلها. (قول الشارح بعد الوضع) وحكمة التفريق ما مر

للمشتري ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد صغيراً وبذل بالمعجزة (البائع قيمته أخذه مع أمه وإلا) أي وإن لم يبدلها (فيباعان) وتصرف إليه حصة الأم من الثمن (وقيل لا رجوع) في هذه الحالة ويضارب (ولو كان حاملاً عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تعدى الرجوع إلى الولد) وجهه في الأول بأن الحمل تابع في البيع فكذا في الرجوع ومقابله قال إمامير جمع فيما كان عند البيع فيرجع في الأم فقط. قال الجويني قبل الوضع والصيد لا في غيره بعد الوضع قال في الروضة: الأول ظاهر كلام الأكثرين إلى آخره

وبنى التعدي في الثانية على أن الحمل يعلم ومقابله على مقابله ولو كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا ولو حدث الحمل بعد البيع وانفصل قبل الرجوع فهو للمشتري كما تقدم (واستار الثمر يكماهما) بكسر الكاف وهو أوعية الطلع (وظهوره بالتأبير) أى تشقق الطلع (قريب من استار الجنين وانفصاله) فإذا كانت الثمرة على النخيل المبيع عند البيع غير مؤبرة وعند الرجوع مؤبرة فهي كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع

فيتعدي فهي كالحمل عند البيع المنفصل قبل الرجوع فيتعدي الرجوع إليها على الراجح (و) هي (أولى يتعدي الرجوع) إليها من الحمل لأنها مشاهدة موثوق بها بخلافه ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي غير مؤبرة عند الرجوع رجع فيها على الراجح لما تقدم في نظير ذلك من الحمل وقيل لا يرجع فيها قطعا وهذه المسألة لا تتناولها عبارة المصنف ولو كانت الثمرة غير مؤبرة عند البيع والرجوع رجع فيها جزما ولو حدثت الثمرة بعد البيع وهي عند الرجوع مؤبرة فهي للمشتري (ولو غرس الأرض) المشتراة (أو بنى) فيها ثم حجر عليه قبل أداء الثمن وأراد البائع الرجوع فيها (فإن اتفق الغرماء والمفلس على تفريقها) من الغراس والبناء (فعلوا) وأخذها البائع برجوعه وليس له أن يلزمهم أخذ قيمة الغراس والبناء ليمتلكهما مع الأرض وإذا قلعا وجب تسوية الحفر من مال المفلس وإن حدث في الأرض نقص

(قوله وبني) مبنى للمجهول عطف على وجه المبني لذلك أيضا. (قوله كما تقدم) فيه إشارة إلى أن هذه مكررة لأنها في كلام المصنف أولا. (قوله بالتأبير) لو أسقطه كان أولى ليدخل غير النخل مما مر في بيع الأصول والثمار من تنائر نور وبروز وغير ذلك ولو في ثمرة من بستان كما تقدم. (قوله ولذلك قطع بعضهم بالرجوع فيها) فالأولى التعبير بالمذهب إلا أن يقال أشار بالأولية إليه وإن كان بعيدا فتأمل. (قوله لا تتناولها عبارة المصنف) أى لذكره الأولية مع أن هنا طريقا قطعاً بعدم الرجوع ولو سكنت المصنف عن الأولية لشمل كلامه المسائل الأربع. (قوله ولو كانت الثمرة إلخ) ولو اختلف المفلس والبائع في وقوع التأبير قبل الرجوع أو بعده صدق المفلس ويحلف على نفي العلم بالسبق. (قوله ولو غرس إلخ) أشاروا إلى أن الزيادة ثلاثة أقسام لأنها إما متميزة كالولد وكالغراس أو غير متميزة كخلط الحنطة أو السمن أو صفة كالطحن والقصارة. (قوله ثم حجر) هو تصوير فبعد الحجر كذلك. (قوله فعلوا) أى قلعا بعد الرجوع كما يفهم من كلام الشارح لأنه ربما يوافقهم ثم لا يرجع فيتضررون ومن ثم لو كانت لهم المصلحة لم يشترط تقديم رجوعه. (قوله وليس إلخ) هذا يشكل على ما مر عن شيخنا من إلزام المفلس بأخذ قيمة الولد إلا أن يفرق بحرمة التفريق هناك وإن كان فيه نظر كما مر. (قوله نقص) أى بالقلع بعد الرجوع لأنه قبله كالأفة. (قوله يضارب البائع به) أى بالمذكور من أجره التسوية والأرض. (قوله يقدم به) هو المعتمد. (قوله وإن امتنعوا) أى كلهم أما لو اختلفوا فيه فيعمل بالمصلحة للمفلس. (قوله ويتملك) أى بعد الرجوع وإن لم يشترطه في الرجوع ولا بد من عقد تملك على المعتمد. (قوله بغيره) أى وقت التملك أى قائما مستحق القلع بالأرض لا بجنا. (قوله مجموع الأمرين) أى هما معا دفع به جواز الرجوع من غير تملك البناء والغراس المنافي لقول المصنف الآتي وليس له إلخ. (قوله بدل تملك ما ذكر) فهو بعد الرجوع أيضا قال شيخنا الرمي: فيجبر على أحد الأمرين وله بعد اختيار أحدهما الرجوع إلى الآخر ويغفر ذلك في الفورية لأنه نوع ترور وقال شيخنا إذا لم يفعل واحدا منهما تبين بطلان الرجوع فحصره. (قوله أوش نقصه) أى

(قول الشارح وهذه المسألة) إن أراد الطريقة القاطعة فهو حسن ظاهر وإن أراد قوله ولو حدثت الثمرة إلخ كما هو ظاهر العبارة بل صريحها ففيه غموض وكأن وجهه جعل التنبيه السابق في مجموع الاستار والظهور ثم الحامل للشارح على هذا عدم صحة قوله وأولى بتعدي الرجوع بالنسبة لهذه المسألة على أنه يجوز أن يكون مراد الشارح الاعتراض على المؤلف والله در الإمام الغزالي حيث قال: وحكم الثمرة قبل التأبير حكم الجنين أولى بالاستقلال انتهى. فإنها تفيد طريق القطع في الأولى وطريق القطع في الثانية ولهذا قال الراعي رحمه الله هو تعبير حسن مطرد في المسألتين. (قول الشارح وليس له إلخ) لأن الغرض الوصول إلى المبيع وقد حصل له. (قول الشارح وجب أرشه) أى سواء كان القلع قبل الرجوع أو بعده. (قول الشارح يضارب البائع به) الضمير فيه راجع لكل من قوله وجب تسوية الحفر ووجب أرشه. (قول المتن لم يجبروا) لأنه وضع بحق (قول المتن بل له إلخ) أى بخلاف الزرع فإنه يرجع ويقيه إلى أو أن الحصاد لأن له أمدا ينتظر وليس له مع ذلك أجره وقوله: ويتملك عبارة الشرحين والروضة على أن يتملك وهي تقتضي الاشتراط لكن هل معنى ذلك الإتيان به في صيغة الرجوع أم يكفي التوافق عليه أو لا وعلى كل فهل يجبر عليه بعد ذلك إذا لم يقبل أو ينقض الرجوع أو يتبين بطلانه على نظر. (قول الشارح لما سيأتي) أى له المجموع دون كل على انفراده لما سيأتي في قوله والأظهر أنه إلخ هذا غاية ما ظهر لي في فهمه وأما تعليل ثبوت التملك له فقد علل بأن أموال المفلس غير مبقاة وكذا عللوا القلع وغرامة أرض النقص. (قول المتن وله أن يقلعه إلخ) هو قسم يتملك كما بينه الشارح رحمه الله

وجب أرشه من ماله قال الشيخ أبو حامد: يضارب البائع به. وفي المذهب والتهديب أنه يقدم به لأنه لتخليص ماله (وإن امتنعوا) من القلع (لم يجبروا) عليه (بل له أن يرجع) في الأرض (ويتملك البناء والغراس بقيمته) أى له مجموع الأمرين لما سيأتي (وله) بدل تملك ما ذكر (أن يقلعه) ويغرم أرض نقصه

والأظهر أنه ليس له أن يرجع فيه ويقي الغراس والبناء للمفلس) لنقص قيمتهما بالأرض فيحصل له الضرر والرجوع إنما ثبت لدفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر والثاني له ذلك كالمصبيغ المشتري الثوب ثم حجر عليه قبل أداء الثمن يرجع البائع في الثوب فقط ويكون المفلس شريكاً معه بالمصبيغ ووفق الأول بأن المصبيغ كالصفة التابعة للثوب وعلى الأول يضارب البائع بالثمن أو يعود إلى بذل قيمتهما أو قلعهما مع غرامة أرض النقص (ولو كان المبيع) له حنطة فخلطها بمثلها أو

دونها) ثم حجر عليه (فله) أي للبائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المخلوط) ويكون في الدون مساعاً بنقصه كنقص العيب (أو) خلطها (بأجود فلا رجوع في المخلوط في الأظهر) حذراً من ضرر المفلس ويضارب البائع بالثمن والثاني له الرجوع ويأعان ويوزع الثمن على نسبة القيمة (ولو طحنها) أي الحنطة المبعة له (أو) قصر الثوب) المبيع له ثم حجر عليه (فإن لم ترد القيمة) بالطحن أو القسارة (رجع) البائع في ذلك (ولا شيء للمفلس) فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه (وإن زادت) فالأظهر أنه يساع للمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد مثاله القيمة خمسة وبلغت بما فعل ستة فللمفلس سدس الثمن والثاني لا شركة للمفلس في ذلك كما في سمن الدابة بلفه ووفق الأول بأن الطحن أو القسارة منسوب إليه بخلاف

نقص قيمته مقلوعاً عنها قائماً مستحق القلع لا الإبقاء. (قوله ليس له أن يرجع فيها ويقي الغراس والبناء للمفلس) وإن لم يطلب أجرة. (قوله ولا يزال الضرر بالضرر) أي لا يزال ضرر البائع بضرر المشتري. (فتعديه) لو وقف الغراس أو البناء قبل الحجر فهو على ما يأتي في العارية، وأعلم أن مثل الغراس والبناء فيما تقدم زرع تبقى أصوله أو يجر مرة بعد أخرى^(١) وأما زرع ليس كذلك وثمرة على شجر فليس للبائع ما ذكر بل يجبر على إبقائهما إلى وقت الجذاذ بلا أجرة لأن لهما أمداً ينتظر فسهل احتمالهما ولو اتفق البائع والغرماء والمفلس على بيع الأرض بما فيها جاز وزرع الثمن بما في الرهن واغتفر هنا تعدد المالك لأن ما في الأرض تابع مع الاحتياج إلى بيع مال المفلس وبذلك فارق عدم صحة بيع نحو عبديهما بثمن واحد ولو بيع ما في الأرض وحده من الغراس والبناء بقي تخيير البائع بين التملك من المشتري الثاني والقلع والمشتري الخيار إن جهل. (قوله وعلى الأول) وهو الأظهر يضارب إن لم يرجع أو يعود بعد الرجوع كما مر واغتفر ذلك في الفورية المشروطة لما مر. (قوله حنطة) أي مثلاً فالمراد كل مثلي وخص الحنطة بالذكر لما سيذكره. (قوله فخلطها) أي المشتري ولو بإذنه أو اختلطت بنفسها أو خلطها نحو بهيمة وخرج ما لو خلطها أجنبي ف يرجع البائع بالأرض على المفلس ويضارب به ويرجع به المفلس على الأجنبي لئلا يلزم الضرر على المفلس والغرماء. (قوله بمثلها أو دونها) ولو لبائع آخر إذ لكل الرجوع في حقه فله أخذ قدر المبيع من المخلوط. (قوله ثم حجر) ليس الترتيب معتبراً كما مر. (قوله أي للبائع) وإنما لم يجعل كالتالف كما في الغصب لئلا يلزم ضرر البائع لأن سبيله المضاربة وأموال المفلس لا تنفي بديونه نعم لو لم يتميز واختلف الجنس كزيت بشيرج ضمن التالف وعلم من جواز الأخذ أن المفلس والغرماء لا يجبرون على بيع المخلوط وتقسيم ثمنه لو طلبه البائع. (قوله مساعاً) فإن لم يساع لم يرجع ويضارب. (قوله أو بأجود) أي بقدر يزيد على تفاوت الكيلين منه وليس الأجود أكثر وإلا قطع بالرجوع في الأول وبعدمه في الثاني. (قوله ولو طحنها) إشارة إلى أن ضابط ما هنا أن يكون ما فعله صفة يصح الاستئجار عليها ويظهر أثرها في شمل خبز العجين وذبح الشاة وشي اللحم وضرب اللبن وتعلم الرقيق قراءة أو حرفة أو كتابة ونحو ذلك بمعلم ولو متبرعاً على المفلس وخرج نحو حفظ الدابة وسقيها. (قوله ثم حجر عليه) فيه ما مر. (قوله فلا شيء للبائع) في نقص الثوب إذا رجع وله أن لا يرجع ويضارب. (قوله من ثمنه) أي إن يبيع فإن دفعه البائع أجيب ولا بد من عقد كما في الغراس قاله شيخنا وكلام ابن حجر يدل له ولا بد من كون البيع بعد رجوع البائع. (قوله ولو صبغ) ولو تمويهاً قاله شيخنا. (قوله ثم حجر عليه) فيه ما تقدم. (قوله فإن زادت القيمة) أي بالصفة كما أشار إليه بقوله بما فعل فالزيادة للمفلس كالموزاد لا بسبب شيء أو بسبب المصبيغ بارتفاع سعره وخرج بذلك ما لو زادت بسبب ارتفاع الأسواق مجردة عن سعر واحد منهما كما يأتي وإن زادت بسببهما أو جهل سبب

(قول الشارح والثاني له ذلك) وقال الإسنوي: لكن لا يجبر على البيع معهم بخلاف المصبيغ. (قول الشارح أو يعود) أي فالامتناع أو لا يسقط العود لو أراه. (قول المتن فلا رجوع في المخلوط) أي لو كان الخليط قليلاً جداً فإن كان الكثير للبائع فالوجه القطع بتمكثنه من الرجوع وإن كان للمشتري فالوجه القطع بعدمه نبه عليه الإمام. (قول الشارح وإن نقصت فلا شيء) الخ بحث ابن الرفعة تخريجه على أن تعيب المشتري هل يلحق بالآفة أو بالفعل المضمون. (قول المتن يساع) أي إن أرادوا وإلا فللبائع أيضاً أن يأخذها ويغرم الزائد

السمن فهو محض صنع الله تعالى فإن العلف يوجد كثيراً ولا يحصل السمن (ولو صبغه) أي الثوب المشتري (بصبغة) ثم حجر عليه (فأزدادت القيمة) قدر قيمة المصبيغ) كأن تكون قيمة الثوب أربعة دراهم والمصبيغ درهمن فصارت قيمة الثوب مصبوغة ستة دراهم (رجع) البائع في الثوب (والمفلس شريك بالمصبيغ) فباع الثوب ويكون الثمن بينهما أثلاثاً وهل نقول كل الثوب للبائع وكل المصبيغ للمفلس أو نقول يشتر كان بينهما بالأثلاث لتعذر التمييز

وجهان (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كأن صارت خمسة (فالنقص على الصبغ) لأنه هالك في الثوب والثوب قائم بخاله فيباع وللبيع أربعة أخماس الثمن والمفلس خمسة (أو) زادت القيمة أكثر من قيمة الصبغ كأن صارت ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فيباع ويكون الثمن بينهما نصفين والثاني أنها للبائع كالسمن فيكون له ثلاثة أرباع الثمن والمفلس ربعه والثالث أنها تنقض عليهما فيكون للبائع ثلثا الثمن والمفلس ثلثه وإن لم تزد القيمة بالصبغ شيئا ورجع البائع في الثوب ولا شيء للمفلس فيه وإن نقصت فلا شيء للبائع معه (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) وصيغه به ثم حجر عليه (رجع) أي البائع (فيهما) أي في الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقده للصبغ) فيضارب بثمنه مع الرجوع في الثوب من جهته بخلاف ما إذا زادت

الزيادة فهي لهما بالنسبة كما يأتي في الأجنبية . (قوله وجهان) المعتمد منهما الأول فهي شركة مجاورة ويترتب عليها أنه لو زادت القيمة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو سعرهما فهي لهما بالنسبة وكذا لو جهل سبب الارتفاع فيهما ويأتي مثل ذلك في جميع ما يأتي وأما ما زاد لا بسبب شيء أو بسبب الصنعة فهو للمفلس كما مر فقول المنهج ويشهد للثاني صوابه للأول وفي بعض نسخه ويشهد له أي للأول وما ذكره عن الشافعي في الغصب سبق قلم وليس في محله كما صرح به غيره فتأمل . (قوله فيباع) أي بعد الرجوع وللبيع أخذه كما تقدم . (قوله إن الزيادة للمفلس) إن كانت بسبب الصنعة أو بارتفاع سعر الصبغ لأنه له أو لا بسبب شيء كما مر وكذا ما بعده . (قوله نفص) هو بمشة فوقية وفاء وضاد معجمة مبنى للمجهول أي تقسم . (قوله ثم حجر) تقدم ما فيه . (قوله مع الرجوع في الثوب) أي إن شاء . (قوله للمفلس شريك) إن كانت الزيادة بسبب الصنعة كما مر . (قوله وإن زادت) أي بالصنعة كما مر . (قوله أصحهما) وهو المعتمد . (قوله ويؤخذ الخ) والحاصل أن صاحب الثوب إذا رجع فيه لا شيء له إذا نقصت قيمته وله ترك الرجوع بجميع ثمنه وأن الصبغ كذلك والمضاربة . (تقريبه) يجري هنا في الصبغ الممكن فصله ما تقدم في البناء فلو اتفق المفلس والغرماء على قلعه فعلوا وإلا فللبائع بعد الرجوع قلعه وغرم أرش نقصه أو تملكه بالقيمة وللخياط والقصار والصباغ والطحان الحبس بوضع المستأجر عليه عند عدل حتى تقبض أجرته إن صحت الإجارة وزادت القيمة بما فعل وإلا فلا حبس وإذا تلف الثوب مثلاً قبل قبض المستأجر فهو كتلف البيع قبل قبضه فإن أتلفه المستأجر أو أجنبي فإن زاد

(قول المتن فالأصح الخ) هو مبنى على أن عمله بمنزلة العين والوجهان بعده بناء على أنه كالأثر وأرجحهما الثاني قاله الإسنوي . (فرع) لو طلب صاحب الثوب قلع الصبغ فكطلب قلع الأشجار من الأرض ولو طلب الغرماء والمفلس قلعه وغرامة أرش النقص قاله ابن كج لهم ذلك . (قول الشارح من جهته) الضمير فيه راجع لقوله في الثوب . (قول الشارح وقيل لا شيء له) انظر هل يجوز على قياس الوجه الثالث السالف أن يأتي لنا وجه بقسمة الزيادة بينهما أثلاثاً فيما إذا كانت قيمة الثوب أربعة والصبغ درهمين قلت لا بل قياسه فوز البائع بالزيادة لأن الفرض أن الثوب والصبغ له نعم إن رجع في الثوب فقط وضارب بثمن الصبغ اتجه هنا جريان الوجه المذكور على ما هو عليه في المسألة السابقة . (قول الشارح وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي) لكن يؤخذ مما سيأتي آخر الباب أن له أن يرجع في الثوب ويضارب بثمن الصبغ ويكون المفلس شريكاً بالصبغ وكذا يؤخذ أن له الرجوع في الصبغ ويضارب بالباقي على وجه . (قول المتن بقدر قيمة الصبغ) ترك ما لو زادت على قيمة الثوب ولكن أنقص من قيمة الصبغ وحكمه ظاهر مما سلف ولعل هذا القسم هو الذي أشار إلى أخذه مما يأتي عن الروضة . (قول الشارح الزيادة لهما الخ) قياس ما تقدم أن يقول والزيادة لصاحب الثوب كالسمن أو لهما بنسبة مالهما . (قول الشارح فيكون شريكاً) أي بشرط أن لا تزيد القيمة على قيمتهما معا وإلا فالزيادة للمفلس

جهته بخلاف ما إذا زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيهما فإن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس شريك بالزائد عليها وقيل لا شيء له وإن كانت أقل لم يضارب بالباقي أخذاً مما تقدم في القصارة (ولو اشترى لهما من اثنين) الثوب من واحد والصبغ من آخر وصبغه به ثم حجر عليه وأراد البائع الرجوع (فإن لم تزد قيمته مصبوغاً على قيمة الثوب) قبل الصبغ (فصاحب الصبغ فاقده) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجدله ف يرجع فيه ولا شيء له إن نقصت قيمته أخذاً مما تقدم في القصارة (وإن زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع والثوب وعبرة المحرر فلهما الرجوع وبشتركان فيه (وإن زادت على قيمتهما فالأصح أن المفلس شريك لهما) أي

للبائعين (بالزيادة) فإذا كانت قيمة الثوب أربعة دراهم والصبغ درهمين وصارت قيمته مصبوغاً ثمانية فالمفلس شريك بالربع والثاني لا شيء له والزيادة لهما بنسبة مالهما ولو اشترى صبغاً وصبغ به ثوباً له ثم حجر عليه فللبائع الرجوع إن زادت قيمة الثوب مصبوغاً على ما كانت قبل الصبغ فيكون شريكاً فيه . قال في الروضة : وإذا شارك ونقصت حصته عن ثمن الصبغ فوجهان أصحهما أنه إن شاء قنع به ولا شيء له غيره وإن شاء ضارب بالجميع والثاني له أخذه والمضاربة بالباقي اهـ ، ويؤخذ منه حكم قسم في المسألة السابقة وهو أن تكون الزيادة أقل من قيمة الصبغ فيتخير بآرائه بين أخذ الزيادة والمضاربة بجميع الثمن على الأصح

ما يغرمه الأجنبية على قيمته قبل القسارة مثلاً وجبت الأجرة وإلا فلا . (فرع) حكم العين المذكورة أنها لا تسلم للبائع ولا للمفلس ولا للغرماء بل توضع عند عدل حتى تباع كما مر .

[باب الحجر]

هو لغة : المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية فخرج الاختصاص فالمنع من نقله لإلغاء العبارة فيه وذلك قدر زائد على الحجر وخرج نحو الطلاق لصحته من السفه ونحوه . (قوله منه) أشار به إلى أن أنواع الحجر كثيرة وقد أنهاها بعضهم إلى نحو سبعين نوعاً وهي إما لمصلحة الغير أو لمصلحة الشخص نفسه أو لهما على ما يأتي منها الحجر على الغريب والحجر على السائل في مال حرى عليه دين وعلى المشتري في المبيع قبل القبض أو عليه فيما اشتراه بشرط الإعاق أو عليه بعد الفسخ بالعيب حتى يدفع المبيع وعكسه وعلى السيد في نفقة الأمة المزوجة فلا يتصرف فيها حتى يعطها بدلها وعلى المعتدة بالإقراء والحمل وعلى السيد في أم الولد وغير ذلك . (قوله في غير الثلث) وأما فيه فلا حجر عليه وإن كان عليه دين مستغرق . (قوله والعبد) أى غير المكاتب وأما هو فالحجر فيه لنفسه والله تعالى كذا قاله الماوردى والوجه أن يقال إن الحجر فيه لنفسه ولسيده إذ يلزم على الأول أنه لو أذن له سيده لم يصح وليس كذلك . (قوله فبالجنون) ومثله الخرس الأصلى بلا إشارة مفهومة فوليه ولي الجنون وأما الخرس الطارئ والنوم فكالجنون لكن لا ولي له . (قوله والإيصاء والأيتام) هو من عطف الخاص لدفع توهم أن يزداد بالإيصاء الوصية أو من عطف المغاير ويراد بالإيصاء أن يوصى إلى غيره وبالأيتام أن يكون وصياً عليهم من غيره وقيل عكسه أو يزداد بالإيصاء الوصية منه أو له وبالأيتام الولاية عليهم منه أو له . (قوله وتغيرها) كالإسلام وتغييره بالثلاث أولى من التعبير بالامتناع إذ قد يقع الامتناع من غير ثلث كالحرم في النكاح . (قوله فيعتبر الإتلاف منها) أى الأفعال منه الاستيلاء ويثبت النسب بصورة زناه بأجنبية قاله شيخنا . (قوله دون غيره) نعم يعتبر منه الاحتطاب والتحريم في الإرضاع وتقرير المهر بوطئه وعمده عمد إن كان له نوع تميز . (قوله أى حجر الجنون) فيه إشارة إلى أن الانسلاخ لم يرتفع لعدم عود الولاية له إلا في الأب والجد والحاضنة والنظر بشرط الواقف وانظر هل إمامة نحو مسجد بأذان وخطبة ونحو ذلك لا تنسلب أو تعود بعد السلب أو لا تعود إلا بتولية جديدة حرره ويظهر الأول فراجع والإغماء كالجنون في ذلك غالباً . (قوله بالإفالة) فينفك بلاك قاض بلا خلاق لأنه ثبت بغير قاض . (قوله وحجر الصبي) بفتح الصاد وكسر الموحدة لأنه الأنسب بالسياق وهو يشمل الصبية لغة أو جمعاً بين الحقيقة والمجاز ويجوز عكسه والحجر فيه يسلب العبارات والولايات ولو يميز ولا يرد صحة إسلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه قبل بلوغه لأن الأحكام وقت إسلامه كانت منوطة بالتمييز ثم نسخ أو هو خصوصية له وسيأتى نعم يعتبر من أفعال الصبي ما مر في الجنون مما يمكن فيه والمميز من كل منهما تصح منه العبادات وكذا إيصال الهدية والإذن في الدخول إن كان مأموماً بأن لم يجرب

[باب الحجر]

(قول الشارح كولاية النكاح والإيصاء) الأولى شرعية والثانية جعلية ومنها القضاء . (قول الشارح وغيرهما) أى كالإسلام وسواء كانت الأقوال له أم عليه ووجه سلب الولاية احتياجه إلى من يتولى عليه ووجه سلب الأقوال عدم صحة قصده ثم تغييره بالسلب أحسن من التعبير بالامتناع إذ لا يلزم من الامتناع السلب بدليل الحزم في النكاح . (قول الشارح أى حجر الجنون) دفع لما يورثه ظاهر المتن من أن القضاء مثلاً يعود بارتفاع الجنون . (قول المتن وحجر الصبي) (غ) قال بعض الأصحاب ببلوغه ولم يتعرض للرشد قال الرافعى وهو أحسن لأن الصبا سبب مستقل بالحجر وكذا التنبذ وأحكامهما متغايرة لأن بعض أقوال السفه معتبر وحاول السبكي اتحادهما من حيث إن الصبا مظنة التنبذ قال ولا يتأفیه اختصاص الصبي بإلغاء أقواله اهـ

[باب الحجر]

(منه حجر المفلس)
لحقى الغرماء أى الحجر
عليه في ماله (والرهن
للمرتهن) في العين
المروونة (والمريض
للورثة) في غير الثلث
(والعبد لسيده والمرقد
للمسلمين) أى لحقهم
(ولها أبواب) تقدم
بعضها ويأتى بآقيا
(ومقصود الباب حجر
الجنون والصبي) والمبذر
بالمعجمة وسيأتى تفسيره
(فبالجنون تنسلب
الولايات واعتبار
الأقوال) كولاية النكاح
والإيصاء والأيتام وأقوال
المعاملات وغيرها أما
الأفعال فيعتبر الإتلاف
منها دون غيره كالهدي
(ويوقع) أى حجر
الجنون (بالإفالة) التامة
من الجنون (وحجر الصبي

يرتفع ببلوغه رشيدا والبلوغ) يحصل (باستكمال خمس عشرة سنة) قمرية (أو خروج المنى ووقت إمكانه استكمال تسع سنين) للاستقراء وفي

الأول حديث ابن عمر: «عرضت على النبي ﷺ وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني ورواني بلغت» رواه ابن حبان وأصله في الصحيحين وفي الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ والحلم والاحتلام وهو بخروج المنى (ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر) أي أنه أماره عليه (لا المسلسس في الأصح) والثاني قاسه على الكافر وفيه حديث عطية القرظي قال: كنت من سبي قريظة فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ومن لم ينبت لم يقتل فكشفوا عانتي فوجدوها لم تنبت فجعلوني في السبي، رواه ابن حبان وقال الحاكم: إنه على شرط الشيخين، والترمذي: حسن صحيح. والمعتبر شعر خشن يحتاج في إزالته إلى حلق ودفع قياس المسلم بأنه ربما استعجل نبات العانة بالمعالجة دفعا للحجر وتشوفا للولايات بخلاف الكافر فإنه يفضي

عليه كذب ونحو ذلك. (قوله يرتفع) أي من غير فك قاض كما مر. (قوله ببلوغه) ولو غير رشيد ويخلفه في غير الرشيد حجر السفه وتستمر الولاية عليه لوليه في الصغر وإذا رشد انفك عنه الحجر بلا قاض فقوله رشيدا معتبر لانفكك الحجر المطلق ولا يقبل دعواه الرشد بعد بلوغه إلا بينة نعم لو لم يعلم ثبوت حجر عليه بعد البلوغ فهو كالرشيد لأن الأصل الرشد. (تقبيبه) الرشد ضد الضلال والسفه لغة: الخفة والحركة ولو أقر الولي برشد الولد انعزل عن الولاية عليه ولا يعتبر الرشد به ولو أنكر رشد الولد صدق بلا يمين ولو بلغ وهو غائب لم ينعزل الولي إلا إن علم برشده ولو تصرف الولي فبان رشده فالقياس فساد تصرفه ولو تعارضت بينتا الرشد والسفه قدمت الناقلة منهما. (قوله استكمال خمس عشرة سنة) يفيد أنها تحديدية وهو المعتمد. (قوله قمرية) أي معتبرة بالأهلة. (قوله أو خروج المنى) أي من طريقه المعتاد أو ما قام مقامه والمراد تحقق نزوله إلى قصبة الذكر وإن لم يبرز من الحشفة وفي الأئني إلى مدخل الذكر وإن لم يخرج إلى الظاهر ويصدق مدعيه بلا يمين إلا في مزاحمة كطلب كسهم غاز وإثبات اسم في ديوان فلا بد من اليمين ويشترط في الخنثى خروجه من فرجيه جميعا. (قوله ووقت إمكانه استكمال تسع سنين) فهي تحديدية على المعتمد كما في شرح شيخنا هنا وإن خالفه في باب الحيض كشرح المنهج هنا. (قوله للاستقراء) يحتمل رجوعه للمنى فقط وهو الظاهر ويحتمل رجوعه للسن أيضا وذكر الحديث بعده تأكيد لدليله كما أن ذكر الآية تأكيد للثاني. (قوله يوم أحد) أي في السنة الثالثة من الهجرة اتفاقا ومعنى لم يجزني أي لم يأذن لي في الخروج للقتال وقيل لم يسهم لي. (قوله يوم الخندق) وهو في السنة الرابعة قبيل آخرها على الأرجح ومعنى فأجازني أذن لي في الخروج لما ذكر وقيل أسهم لي واعتراض بأنه ليس في وقعة الخندق غنيمة إلا أن يؤول بأن يقال وإن ممن يستحق السهم. (قوله ونبات العانة) ظاهره أن العانة اسم للبشرة والأصح أنها اسم للشعر والإضافة بيانية والمراد بالشعر حول الفرج وفي الخنثى حول الفرجين معا. (قوله يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر) شمل الذكر والأنثى والخنثى والعلة للأغلب ومثله من جهل إسلامه ومسلم تعذرت أقاربه. (قوله أي أنه أماره) أي علامة فليس يقينا فلو قامت بينة أن عمره دون الخمس عشرة سنة أو ادعى بقوله إنه لم يحتلم لم يحكم ببلوغه قاله شيخنا وعن شيخنا الرملي خلافه ولا تعتبر البينة وهذا يوافق ما اقتضاه الحديث المذكور. (قوله عليه) أي على البلوغ من حيث هو لا بقيد كونه بالاحتلام أو بالنس. (قوله قتل) في ترتب القتل على الإنبات تصريح بأن البلوغ به قطعي فيخالف ما مر من كونه علامة إلا أن يقال قد توجد مع العلامة قرائن تقتضي اليقين وهذا منها فتأمل أو يقال إن مطلق العانة علامة وأنها مع الخشونة قطعية وإن خالفه ظاهر كلام الشارح وخرج بالعانة شعر الإبط واللحية والشارب وثقل الصوت ونهود الثدي وانفراق الأرنبة وتنتو الخلقوم ونحوها فليست علامات لأن بعضها يتأخر عن البلوغ بكثير وبعضها يتقدم عليها كذلك بخلاف نبت العانة فإن وقته وقت الاحتلام دائما. (قوله شعر خشن) هو شامل للمرأة على المعتمد خلافا للسنباطي. (قوله وتشوفا) بالغاء نظرا وبالقف محبة. (قوله بخلاف الكافر) فلو ادعى استعجالها بالمعالجة صدق لدفع القتل لا لضرب الجزية. (قوله يفضي إلخ) أي غالبا كما مر. (قوله وتزيد المرأة) أي الأنثى يقينا. (تقبيبه) يعتبر في الخنثى نبات العانة على فرجيه جميعا كما مروا بدني المنى من خروجه منهما أيضا كما مروا كما لو أمنى وحاض من فرج النساء أو أمنى من فرج الرجال وحاض بالآخر فإن وجد أحدهما لم يحكم ببلوغه عند الجمهور وهو المعتمد عند شيخنا الرملي

وبالجملة فعبارة المصنف إن قرئت بفتح الصاد فهو أولى ليسلم من بحث الرافعي. (قول المتن ببلوغه رشيدا) لآية: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى﴾ (قول الشارح وفي الأول حديث ابن عمر إلخ) هذا الحديث فيه دلالة على أن الخندق في الرابعة لأن أحدا في الثالثة بلا نزاع. (قول المتن في الأصح) هما مفرعان على أن إنبات الكافر أماره أما إذا قلنا إنه بلوغ فالأمر هنا كذلك. (قول الشارح ويجوز النظر) وقيل يتمتع وسيله أن يجس من فوق حائل. (قول المتن وتزيد المرأة) هو يفيدك أن ما سلف من الإنبات وغيره علم في الذكور والإناث كما أشار

به إلى القتل أو ضرب الجزية. قال في الروضة: ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة (وتزيد المرأة)

على ما ذكر من السن وخروج المعنى ونبات العانة الشامل لها (حيضا) بالإجماع (وحجلا) لأنه مسبوق بالإتزال لكن لا يتيقن الولد إلا بالوضع فإذا وضعت حكمنا بمحصول البلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشيء (والرشد صلاح الدين والمال) كأنسر بذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُنْسِمَ مِنْهُمْ

رَشْدًا﴾ (فلا يفعل محرما

يطل العدة) من كبيرة

أو إصرار على صغيرة (ولا

يذر بأن يضيع المال

باحتمال غيب فاحش في

المعاملة) وهو ما لا يحتمل

غالبًا كما سيأتي في الوكالة

واليسير كبيع ما يساوي

عشرة تسعة (أو رميه في

بحر أو إنفاقه في محرم)

وظاهر أن المراد جنس

المال (والأصح أن صرفه

في الصدقة ووجوه الخير

والمطاعم والملابس التي

لا تليق بحاله ليس بتبذير

لأن المال يتخذ لينتفع به

ويلتذ والثاني في المطاعم

والملابس قال إنه تبذير

عادة والثاني في وجوه

الخير قال: إن بلغ الصبي

مقرطًا في الإنفاق فيها فهو

مبذر وإن عرض له ذلك

بعد البلوغ مقتصدًا فلا

(ويختبر رشد الصبي) في

المال (ويختلف بالمراتب

ليختبر ولد التاجر بالبيع

والشراء على الخلاف

الآتي فيها (والمأكسة

فيهما) أي النقص عما

طلب البائع والزبادة على

ما أعطى المشتري أي

طلبها (وولد الزراع

بالتزراعة والنفقة على

القوام بها والمخترق

بالرفع) بما يتعلق بمخرقته

والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصورن الأطعمة عن الهرة ونحوها) كالفأرة كل ذلك على العادة في مثله (ويشترط الاختبار مرتين أو أكثر)

خلافًا لقول الإمام بالحكم ببلوغه وأنه إذا ظهر خلافه كأن حاض من فرج النساء بعد الإنماء من فرج الرجال غيرنا الحكم بأن نحكم ببلوغه من الآن وأن ما قبله ليس ببلوغًا فينتبين فساد تصرفاته فيه وعدم وجوب قضاء صلاة فاتت كذلك فتأمل. (قوله لأنه مسبوق) إغ) أشار إلى أن الحكم فيه بالبلوغ إنما هو بالإتزال لا بالحبل^(١). (قوله ستة أشهر وشيء) أي لحظة هذا إن ولدت قبل الطلاق أو بعده وقبل مضى ستة أشهر منه والإحكام بالبلوغ قبل الطلاق بلحظة إن ولدت لأربع سنين نعم إن لزم أن أول المدة قبل تمام التسع لم يحكم ببلوغها منه لعدم إمكانه ولا يلحقه الولد كما قالوا فيما لو أتت زوجة صبي يولد أنه إن أمكن لحوقه به ثبت النسب ولا يحكم ببلوغه احتياطًا للنسب وإن لم يمكن لم يثبت النسب أيضًا فراجع. (قوله والرشد) أي ابتداء لما سيأتي أنه في الأثناء يعتبر صلاح المال فقط. (قوله صلاح الدين) أي في المسلم والكاثر باعتبار ما هو شرعهم واعتبر الأئمة الثلاثة صلاح المال وحده. (قوله محرما) أي على المكلف لأنه الآن صبي علما بتحريمه. (قوله يطل العدة) بخلاف ما يطل المروءة كأكل في سوق. (قوله بأن يضيع المال) بخلاف الاختصاص. (قوله في المعاملة) ولو في المطاعم والملابس مع جهل القيمة فالزيادة مع العلم بها مغايبة وصدقة خفية. (تقريبه) قال الماوردي: التبذير الجهل بموضع الحقوق والإسراف الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما والسرف ما لا يكسب حمدا في العاجل ولا أجرا في الآجل. (قوله أو إنفاقه) لو قال إضاعته لكان أولى لأن الإنفاق لما في الطاعة. (قوله جنس المال) أي في جميع ما تقدم ولو نحو حبة بر. (قوله ليس بتبذير) فلا يحرم إلا بقرض ممن لا يرجو جهة وفاء ظاهرة. (قوله ويختبر) أي يختبره الولد ولو غير أصل. (قوله الصبي) الذكر يقينا ويختبر الحنثي بما يختبر به الذكر والأنثى وسيأتي الأئني. (قوله في المال) قيده لأجل ما بعده وتقدم أنه يختبر في الدين أيضا ومنه معايشة أهل الخير وملازمة الطاعة. (قوله ولد التاجر) ومنه السوق. (قوله الزراع) هو أولى من قول أصله المزارع لأنه الذي يدفع أرضه لغيره ليزرعها كذا قالوه فانظره مع الآية الشريفة. (قوله القوام) كالحافظ والحصاد والحراث. (قوله بالرفع) فهو عطف على ولد لإفادة أن المختبر حرفته وإن لم تكن حرفه أبيه أو لم يكن لأبيه حرفه أصلا ومن لا حرفه له ولا أبيه يختبر بالنفقة على العيال ويختبر ولد الحنفية بنحو الكتب ونفقة العيال وولد الأمير بالإتفاق على نفسه والجنود وغيرهم. (قوله بالغزل) أي الغزل من عمل وحفظ وبيع وشراء ونحو ذلك وهو أولى من بقائه على المعنى المصدري وهذا في غير بنات الملوك فهن يختبرن بما يناسبهن. (قوله عن الهرة) هي الأنثى وجمعها هرر كقربة وقرب والذكر هر وجمعه هررة

إليه الشارح رحمه الله. (قول الشارح لكن لا يتيقن الولد إغ) هذا قد يشكل عليه قولهم الحمل يعلم والجواب عدم الاكتفاء به في هذا الشأن. (قول الشارح فإذا وضعت حكمنا بمحصول إغ) من فوائد هذا الأمر بقضاء العبادات من تلك المدة. (قول المتن فلا يفعل محرما إغ) هذا تفسير الرشد في الدين. (قول المتن ولا يبذر إغ) هذا تفسير الرشد في المال. (قول المتن بأن يضيع المال إغ) ومن يشع على نفسه جندا مع اليسار لا حجر عليه على الأصح وعلى مقابلة عقوده نانذة والحجر عليه في أمر الإنفاق. (قول الشارح ووجوه الخير) من عطف العام على بعض أفراد. (قول الشارح قال إن بلغ إلى آخره) أي فما يؤممه كلام المصنف من جريان الخلاف في الطاريء والمقارن ليس مرادا. (قول الشارح مقتصدًا) يرجع للبلوغ من قوله بعد البلوغ. (قول الشارح في المال) كذلك يختبر في الدين من حيث معايشة أهل الخير وملازمة الطاعات وإنما تعرض للمال فقط لأنه يتوقف على إعطائه شيئا من المال الذي يذلول ليختبر بخلاف أمر الدين. (قول الشارح على الخلاف الآتي إغ) إنما قال على الخلاف الآتي لأن قضية العبارة صحة بيعه وشراءه في ذلك خلاف يأتي. (قول الشارح بالرفع) لأجل قوله بمخرقته

بحيث يفيد غلبة الظن برشده (ووقته) أى وقت الاختيار (قبل البلوغ وقيل بعده) ليصح تصرفه (لفعل الأول الأصح) بالرفع (أنه لا يصح عقده بل يتحقق فى المماكسة فإذا أراد العقد عقد الولي) والثانى يصح عقده للحاجة (فلو بلغ غير رشيد) لاختلال صلاح الدين أو المال (دام الحجر) عليه

ويتصرف فى ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه (وإن بلغ رشيداً انفك) الحجر عنه (بنفس البلوغ وأعطى ماله وقيل يشترط فك القاضي) لأن الرشد يحتاج إلى نظر واجتهاد وينفك على هذا أيضاً بفك الأب أو الجد وفى الوصى والقيم وجهان (فلو بذر بعد ذلك حجر عليه) أى حجر القاضي فقط قبل الأب والجد أيضاً وفى المطلب والوصى (وقيل يعود الحجر بلا إعادة) من أحد أى يعود بنفس التبذير (ولو فسق لم يحجر عليه فى الأصح) لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة والثانى يحجر عليه كما لو بذر وفرق الأول بأن التبذير يتحقق به تضييع المال بخلاف الفسق فقد يصاب معه المال ولا يبيى على الثانى الوجه الذهاب إلى عود الحجر بنفس التبذير قاله الإمام (ومن حجر عليه لسفه) أى سوء تصرف (طراً فوليه القاضي وقيل وليه فى الصغر) أى الأب والجد والتصحيح فى الروضة وأصلها على الوجه الذهاب إلى عود الحجر بنفس التبذير وفيهما على أنه لا بد من حجر القاضي الجزم بأنه وليه (ولو

(قول المتن وقته قبل البلوغ) لقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى﴾ واليتم قبل البلوغ وقوله وقيل بعده إلخ قضيته أن محل الخلاف إذا أريد الاختيار بالتجارة ثم إذا قلنا بالوجه الثانى قضيته صحة التصرف قبل ثبوت الرشد. (قول المتن دام الحجر) أى لمفهوم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا آنَسَ مِنْهُمْ رَشْدًا﴾ المراد جنس الحجر لا خصوص حجر الصبا الذى كان فإنه انقطع بالبلوغ وخلفه حجر السفه. (قول المتن وإن بلغ رشيداً) مثله لو بلغ غير رشيد ثم رشد. (قول المتن وأعطى ماله) أشار إلى مذهب مالك رحمه الله حيث قال إن المرأة إذا رشدت لا يدفع لها المال حتى تزوج ثم تمنع من التبرعات إلا بإذن زوجها ما لم تصرف عجزاً. (قول المتن فلو بذر بعد ذلك إلخ) خلافاً لأبى حنيفة لنا آية: ﴿وَلَا تُولُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ أى أموالهم بدليل باقى الآية. (فروع) تقبل شهادة الحسبة فى السفه. (قول الشارح من أحد) قياساً على الجنون ورد بأنه قد يصدر منه تصرفات يعسر نقضها. (قول الشارح والثانى يحجر عليه) أى إذا رأى الحاكم ذلك. (قول المتن ولا يصح إلخ) أى لأن تصحيح ذلك يؤدى إلى إبطال معنى الحجر. (قول المتن ولا شراء) ولو بغبطة ولو فى الذمة ولو لزمه كفارة يمين أو ظهار صام كالعسر بخلاف كفارة القتل فإن وليه يعتق من مال السفه وإنما منعوا صحة الشراء فى الذمة ليطالب به بعد الرشد بخلاف نظيره من العبد لأن الحجر هنا لحق السفه وهناك لحق السيد. (قول المتن ولا إعتاق) أى ولو كتابة. (قول المتن وهبة) أى منه. (قول الشارح هو قيد فى الجميع) يعنى ليس راجعاً للنكاح فقط. قال السبكي: لأنه يلزم عليه أن يكون جزم

طراً جنوناً فوليه وليه فى الصغر وقيل القاضي) والفرق بين التصحيحين أن السفه مجتهد فيه فاحتاج إلى نظر القاضي بخلاف الجنون (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا إعتاق وهبة ونكاح بغير إذن وليه) هو قيد فى الجميع وسيأتى مقابله (فلو اشترى أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ فى يده أو أتلفه

فلا ضمان) في الحال (ولا يعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهل) لتقصيره في البحث عن حاله (ويصح بإذن الولي نكاحه) على ما سأتى بسطه في كتاب النكاح

(لا التصرف المالى في الأصح) والثاني يصح إذا قدر الولي العوض فما لا عوض فيه كالإعتاق والهبة لا يصح جزما (ولا يصح إقراره بدين) عن معاملة أئسته إلى ما (قبل الحجر أو بعده وكذا بإتلاف المال) أو جنابة توجب المال (في الأظهر) والثاني استند إلى أنه لو أنشأ الإتلاف ضمن فإذا أقر به يقبل ثم ما رد من إقراره لا يؤخذ به بعد فك الحجر (ويصح) إقراره (بالحد والقصاص) فيقطع في السرقة وفي المال قولان كالغيب إذا أقر بها وهما مبنيان على أنه لا يقبل إقراره بالإتلاف فإن قيل فهنا أولى والراجع في العبد أنه لا يثبت للمال ولو عفا مستحق القصاص على مال ثبت المال على الصحيح (و) يصح (طلاقه وخلعه) ويجب دفع العوض إلى وليه (وظهاره) وإلازمه (ونفيه النسب) لما ولدته زوجته (بلعان) واستلحاقه النسب وينفق على الولد المستلحق من بيت المال (وحكمه في العبادة كالرشد) فيفعلها (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لأنه تصرف مالى (وإذا أحرم بحج فرض) أصلى أو منذور قبل الحجر

ومفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض. (قوله فلا ضمان) أى ظاهره عند شيخ الإسلام ويضمن باطنا ويؤدى بعد فك الحجر عنه أى لا ظاهرا ولا باطنا ولو بعد فك الحجر عنه عند شيخنا الزيدى وشيخنا الرملى لأن مالكة سلطه على إتلافه ومنه يعلم أن ذلك فيما قبضه من رشيد بغير أمانة وإلا ضمنه وكذا يضمن ما تلف أو أتلفه بعد رشده أو قبله وبعد طلبه وتمكنه من رده وأنه إذا اختلفا في كونه قبل الرشده أو قبل الطلب صدق هو لا المالك. (قوله ويصح نكاحه بإذن وليه) ولا يصح إقراره به إلا الأئمة لمن صدقها وإن كذبها الولي والشهود. (قوله لا التصرف المالى) فلا يصح بإذن وليه كعدم الإذن السابق نعم له التصرف في المطاعم ونحوها عند تعمس الولي بحبسها وله التدبير والوصية وفداء نفسه من الأسر بما له ورده آبقا يجعل ونذره المال في ذمته وعقده الجزية بدينار لا أكثر خلافا لما في العباب وقبض دين له أذن له وليه في قبضه وصلحه عن قصاص له ولو بأقل من الدية أو بجائنا كما يأتى أو عن قصاص لزمه ولو بأكثر من الدية وينفذ بإلادته لأتمه وسيأتى صحة طلاقه وخلعه ولعانه وظهاره ورجعته وإحرامه بالنسك وتقدم جواز تبرعه بمنفعة نفسه وإيجارها بشرطه ويصح كونه وكيلًا في قبول النكاح لغيره. (قوله والثاني استند إليه) وأجيب بأنه لا تلزم بينهما فإن الصبي يضمن بالإتلاف ولا يصح إقراره. (قوله لا يؤخذ به إلخ) أى لا ظاهرا ولا باطنا فيما لزمه بمعاملة حال الحجر وإلا ضمنه باطنا كذا قاله شيخنا الرملى وتتبعه شيخنا الزيدى فانظره مع ما مر عنهما آتفا. (قوله فيقطع في السرقة) ولا يتوقف على طلب المال لعدم لزومه وبذلك فارق توقف القطع على الطلب الآتى في بابها نعم لو أقر بإتلافه بعد السرقة فالوجه لزومه. (قوله والراجع في العبد أنه لا يثبت المال) فلا يثبت على السفية أيضا وهو المعتمد فيها. (قوله على الصحيح) قال شيخ شيخنا عميرة: ومقابلته لزوم المال لذمته على الظاهر انتهى. ويتجه عليه لزوم غرامته له الآن كما لو أتلف شيئا بالفعل فراجع. (قوله ويصح طلاقه) ومثله مراجعته كما مر. (قوله وخلعه) أى إن كان ذكرًا كما يدل له كلام الشارح بخلاف الأئمة. (قوله زوجته) قيد به لقول المصنف بلعان فنفيه ولد الأمة بالخلف صحيح. (قوله بنفسه) فإن عين الولي المدفوع والمدفوع إليه ودفع بحضرة الولي صح ومثل الولي نائبه فإن لم يكن بحضرة لم يصح فإن علم وصوله للمدفع له صح وخالف شيخنا فيه، قال شيخنا الرملى: والكفارة كالزكاة وفيه نظر فقد تقدم عنه وسيأتى أيضا أنه إنما يكفر بالصوم فراجع. (قوله بحج فرض)

أولا تمتع التصرف المالى ثم حكى فيه الخلاف وأن يكون ذكر التصرف المالى مرة بالمنطوق ومرة بالمفهوم أقول قد يقال ليس في ذلك ضرر وقوله إنه يلزم ذكر التصرف المالى جوابه أن المرة الأولى خالية عن الإذن والثانية مع الإذن، قلت: إذا كان قيد عدم الإذن خاصا بالنكاح اقتضى أن يقابل له فرق فيه بين الإذن وعدمه وكلام السبكي ظاهر. (قول المتن لا التصرف المالى إلخ) كما في الإذن للصبي والثاني قاس على النكاح وصححه الإمام والغزالي وابن الرفعة وللولى إجبار الصبي والسفيه على الكسب. (قول الشارح فما لا عوض فيه إلخ) هو وارد على إطلاق حكاية الخلاف ويجاب بأن مفهوم الأصح ليس عاما بل منه ما فيه وجه ومنه ما ليس فيه وجه أشار إليه الشارح وأحسن منه أن يقال الخلاف في المالية كالعتق والهبة ثابت إذا كان السفية وكيلًا فيها وهذا كاف في صحة دخولها في كلام المتن. (قول المتن ولا يصح إقراره إلخ) كذلك لا يصح إقراره بعين في يده. (قول المتن وكذا بإتلاف المال إلخ) أى قياسا على دين المعاملة. (قول الشارح على الصحيح) انظر ما يقابله هل هو عدم ثبوت المال بالكلية أم لزوم الذمة الظاهر الثاني. (قول المتن بلعان) قيد مستدرك لأن النفي يجوز وإن لم يلاعنه كالسيد ينفي ولد أتمته بالخلف ولا لعان في حقه. (قول المتن في العبادة) هو شامل للمالية ولكن لا بد في المالية من قيد الواجبة. (قول المتن وإذا أحرم) مهما لزمه فيه من الكفارات إن كان غيرا بالصوم وإن كان مرتبا جاز المال لأن سببه فعل. (قول الشارح قبل الحجر) أما بعده فكذلك إن سلكتنا بالمنذور مسلک واجب الشرع وإلا فكالتطوع وبه السبكي على أنه إذا صح في الذمة نذره للقرىب المالية فلا يتجه إخراجها إلا بعد فك الحجر وقولنا المالية تخرج الحج فتأمل

(أعطى الولي كفايته لشقة يتفق عليه في طريقه) أو يخرج الولي معه ليتفق عليه كاتقدم في كتاب الحج وظاهر أن الحكم كذلك إذا أراد السفر للإحرام وأن

العمرة كالحج فيما ذكر (وإن أحرم بتطوع) من حج أو عمرة (وزادت مؤنة سفره) لإتمام النسك (على نفقته المعهودة للولي منعه) من الإتمام (والمذهب أنه كمحصر فيتحلل) وثاني الوجهين من الطريق الثاني أنه كالفائدة للزاد والراحلة لا يتحلل إلا بقاء البيت (قلت) كما قال الرانعى في الشرح (ويتحلل بالصوم إن قلنا لدم الإحصار بدل لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة لم يجوز منعه والله أعلم) وتقدم ترجيح أن لدم الإحصار بدلا ويانه الصوم بعد العجز عن الطعام وعلى القول بأنه لا بدل له يبقى في الذمة قال في المطلب: ويظهر أن يبقى في ذمة السفية أيضا .

(فصل) (ولي الصبي

أبوه ثم جده) لأبيه (ثم وصيهما) أى وصى الأب إن لم يكن جد ووصى الجد (ثم القاضي) أو من ينصبه وسيأتى في كتاب الوصايا أن من شرط الوصى العدالة وفى الروضة هنا وهل يحتاج الحاكم إلى ثبوت عدالة الأب والجد لثبوت ولايتهما

ولو قضاء عن تطوع أنفسه ولو بعد الحجر فقله قبل الحجر تبع فيه الروضة وليس قيده بل بعده كذلك والمراد بعد وجود الحجر . (قوله وظاهر إلخ) أشار إلى أن لفظ أحرم ويحج في كلام المصنف ليسا قيده . (قوله أو يخرج إلخ) نعم إن تضرر منه ورأى الولي دفعه إليه جاز . (قوله وإن أحرم بتطوع) وكذا لو سافر للإحرام به فعلم صحة إحرامه به بغير إذن وليه وإن جاز له منعه مثل سفره له ومن إتمامه نعم لو حجر عليه بعد إحرامه به فهو كالواجب فيما مر . (قوله وزادت إلخ) فإن لم تزد لم يمنعه وإن تعطل كسبه في الحضر . (قوله للولي منعه) أى يجب عليه منعه لأنه جواز بعد منع . (قوله ويتحلل بالصوم) أى مع الحلق والنية ومثل التحلل كل ما لزمه من الكفارة في الحج أو غيره ولو مرتبة على ما اعتمده شيخنا كشيخنا الرملى وعلى هذا فقله هنا وفيما مر والكفارة كالزكاة في الدفع بيان لحكمهما على القول به الذى اعتمده الخطيب وغيره تبعاً للسبكي وغيره فتأمل وإذا لم يصم حتى انفك الحجر عنه لم يجوز له الصوم إن كان موسراً . (قوله في الذمة) أى ذمة المحصر الذى منه المذكور هنا . (قوله ويانه) بموحدة أوله وهاء آخره قبلها نون عطف على ترجيح وقال بعضهم بنون أوله ومثناة آخره فوقية قبلها موحدة منصوب عطفا على بدلا أو مخفوض عطفا على إن وما بعدها وفيهما نظر فراجع وحريه .

(فصل فيمن يلي الصبي) وكيفية التصرف فى ماله . (قوله الصبي) هو شامل للذكر والأنثى وهو من أسرار اللغة فلا حاجة لقول بعضهم لانه للجنس لأجل ذلك بل لا تصح لأن لا الجنس إنما تدخل أفراد ما دخلت عليه^(١) ومثل الصبي المذكور السفية ومجنون له نوع تمييز وكذا الجنين إلا في التصرف فى ماله فلا يصح لأنه غير محقق الوجود . (قوله أبوه) ولو كافراً على كافر ونفرهم لو ترفعوا إلينا على المعتمد خلافا لما في المنهج . (قوله ثم القاضي) أى قاضى بلد المال لنحو حفظه وقاضى بلد الصبي للتصرف فى ماله ولو كان القاضى جائراً أو فقد فالولاية لصلحاء المسلمين فى بلده . (قوله من شرط الوصى العدالة) أى الباطنة إن أريد تسجيلها عند القاضي والاكتفى بالظاهرة . (قوله وينبغي أن يكون الراجح) هو المعتمد عند شيخنا وهذا يقتضى الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فى الأب والجد ولو مع التسجيل وهو يخالف الوصى المتقدم وقال بعضهم متى أريد التسجيل فلا بد من العدالة الباطنة مطلقاً والقيم كالوصى وشرط الولي مطلقاً عدم عدواة للمولى عليه ولو ظاهرة . (قوله ولا تلى الأم) ومثلها بقية الأقارب كالأخ والعم لكن لهم عند غيبة الولي أو إذنه الإنفاق عليه من ماله فى تأديبه وتعليمه للمساعدة فيه ومثل الصبي المجنون الذى له نوع تمييز والسفية كأمير . (فرع) لو رأى أمين صبياً وماله وخاف عليه من جور قاض مثلاً فله التصرف له فيه بالمصلحة وثاب على ذلك ولا ضمان عليه . (قوله ويتصرف الولي) وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولأب عجز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثلاً من مال المحجور أو رفع الأمر لحاكم يفعل ما فيه

(قول المتن لشقة) اللام مستدركة لأن أعطى يتعدى بنفسه . (قول المتن وإن أحرم بتطوع) أى فى حال الحجر بخلاف ما لو عرض وهو محرم به ومن ثم تعلم أن إحرامه ابتداء لا يتوقف على الإذن بخلاف الصبي . (قول المتن للولي منعه) قضيته المنع من السفر بنفسه . (قول المتن ويتحلل بالصوم) لو كان الإحصار فى حج فرض تحلل بالمال . (قول الشارح يبقى فى الذمة) أى فى ذمة المحصر .

(فصل ولي الصبي أبوه) أى بالإجماع . (قول الشارح إن لم يكن جد) لو وصى الأب فى حياة الجد ثم مات الجد قبل موت الأب فالمتجه الصحة . (قول الشارح وهل يحتاج إلخ) قال السبكي : لو فسق فى زمن خيار البيع فالظاهر عدم انقضاءه ويقوم غيره من الأولياء مقامه . (قول المتن ولا تلى الأم) أى قياساً على النكاح ثم حكم المجنون ومن بلغ سفياً كالصبي فى سائر ما تقدم ومن ثم تعلم أن الولد لا يلى أباه المجنون والسفية . (قول الشارح والثانى تلى) بل أغرب القاضي فحكى عن الإصطخرى تقدمها على الجد ثم إذا قلنا لها ولاية فهل تثبت لأبويها وجهان وهو يكتفى فيها بالعدالة

وجهان وينبغي أن يكون الراجح الاكتفاء بالعدالة الظاهرة اهـ (ولا تلى الأم فى الأصح) والثانى تلى بعد الأب والجد وتقدم على وصيهما (ويتصرف الولي

بالمصلحة وللولى غير الحاكم أن يأخذ من مال المخجور قدر أقل الأمرين من أجرة مثله وكفايته فإن نقص عن كفاية الأب أو الجد الفقير فله تمام كفايته ولا يتوقف فى أخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الأخذ مطلقاً^(١). (قوله بالمصلحة) ومنها بيع ما وهبه له أصله بثمان مثله خشية رجوعه فيه وبيع ما خيف خرابه أو هلاكه أو غصبه ولو بدون ثمن مثله وله ولو فيما فعل ما يرغب فى نكاح موليته أو بقاءه ولو بنحو بيع حلى لصبيغ ثياب و شراء جهاز معتاد ولو بغير إذن حاكم وتقبل دعواه فيه إذا لم يكذب ظاهر الحال. (قوله وهو أولى) إن أمن فيه جور و خراب وكفى ربه ولم يكن به ثقل خراج ولا بعد عن بلد المخجور بحيث يحتاج فى تحصيل غلته إلى أجرة من يتوجه إليه لأجلها أو لنحو عمارة. (قوله ويبنى دوره إلخ) قال شيخنا: المعتمد الرجوع إلى عادة البلد وفى شرح شيخنا ما يخالفه وإن المعتبر ما نصوا عليه وإن خالف العادة وسواء فى البناء ابتداءه ودوامه فلو تركه أو ترك علف دابة أو سقيها ضمن وكذا ترك نخل بلا تلقيح كما قاله ابن قاسم واعتمد شيخنا خلافه قال القفال ويضمن ورق الفرساد إذا تركه حتى مات. (فروع) لا يشترط فى العقار أن يساوى بعد بنائه ما صرف عليه على المعتمد لدوره وإن وقع لبعض العلماء كرامة له. (تفصيله) حكم ناظر الوقف فى ذلك كالولى. (قوله الآجر) وأول من صنعه هامن عند بناء الصرح لفرعون. (قوله ولا يبيع عقاره) ومثله آلة القنية ومن الحاجة ما مر فى الحرف فلا بد من كون الحاجة فى هذين أكيدة ويجوز بيع غيرهما ولو لحاجة يسيرة وبيع مال التجارة لمصلحة. (قوله وله بيع ماله) ولا يجوز إقراضه بلا ضرورة إلا للقاضى فيجوز للحاجة أيضاً ولا يبيع الولي إلا لثقة ملى. (قوله على النقد) أى الحال. (قوله الأصح الصحة) مرجوح والمعتمد عدم الصحة. (قوله وإذا باع مال ولده لنفسه) ومثله عكسه وخرج الوصى والقيم فلا يصح مطلقاً. (قوله لا يحتاج إلى رهن) وهو المعتمد إن كان ملياً قال شيخنا رويجب الإشهاد وخالفه الخطيب نعم لا يجب شيء من ذلك فى البيع لمضطر توقف إنقاذ روحه عليه وليس لولى سفر بمال مخجور فى البحر وإن غلبت السلامة وله السفر بالمخجور فيه عند غلبتها وله السفر به وبماله فى غيره مع الأمن وله إركاب المخجور الدواب التى يضبطها ولو حاملاً. (فروع) لو فسق الولي فى زمن الخيار لم يبطل البيع وثبت الخيار لمن يلى مكانه. (قوله فى ذلك) أى الأخذ أو الترك فلا يأخذ إلا مع المصلحة أو زيادتها ولم يأخذ فلمولى عليه بعد كماله أن يأخذ وللأب الشريك أن يأخذ بالشفعة لنفسه فى بيع حصنة المخجور لنفسه أو غيره أو شرائهما له ولغير الأب من الأولياء ذلك فى غير الأولى وليس للولى مطلقاً أن يقتص لمولى ولا يعفو عن قصاص له إلا أب فى حق مجنون فقير ولا يكتأب رقيقه ولا يديره ولا يعلق عتقه ولا يطلق زوجته ولو بعوض ولا يشتري له إلا من ثقة ولا يشتري له الجوارى ولا يصرف ماله فى نحو مسابقة ويجب عليه قبول هدية للمخجور أو هبة أو وصية وإلا فيأثم كما مر. قال بعضهم: وينزل أيضاً وتوقف شيخنا وشيخنا الرملى فى القول بذلك. (قوله ويترك ماله) وكذا بدنه قال شيخنا الرملى وجوباً فوراً فيهما وقال شيخنا جوازاً إذا لم يعتقد وجوبها بأن كانا حنفيين وفيه نظر إذ لا زكاة عندهما فهى عندهما حرام فيحمل كلام شيخنا الرملى المذكور على ما إذا كانا شافعيين فإن كان أحدهما شافعيًا جاز للولى الإخراج وعليه يحمل كلام شيخنا، وقال بعضهم: يجب عليه فيهما قال شيخنا والأولى للولى مطلقاً رفع الأمر لحاكم يلزمه بالإخراج أو عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله وإذا لم يخرجها أخبره بها بعد كماله. (قوله ويتفق عليه ويكسوه)

الظاهرة كالأب. (قول الشارح أى الطوب إلخ) قال فى البيان: والحجر أولى من آجر. (قول الشارح بدل) يشير بهذا إلى أن المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما وافتراقهما. (قول الشارح وهو يجحد) ينبغى أن يكتفى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالى. (قول المتن وإذا باع) لو أجزأ أجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من البغية للأذرعى. (فروع) يجوز أن يدفعه قرضاً ولا ياذب فى النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل. (قول الشارح لأنه أمين فى حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغى تقييده بأن يكون ملياً وأن يشهد

الظاهرة كالأب. (قول الشارح أى الطوب إلخ) قال فى البيان: والحجر أولى من آجر. (قول الشارح بدل) يشير بهذا إلى أن المنع من اللبن والجص لا فرق فيه بين اجتماعهما وافتراقهما. (قول الشارح وهو يجحد) ينبغى أن يكتفى بإمكان الوجود عادة ولا يشترط الوجود الحالى. (قول المتن وإذا باع) لو أجزأ أجرة مؤجلة فهل يجب أخذ الرهن يراجع ذلك من البغية للأذرعى. (فروع) يجوز أن يدفعه قرضاً ولا ياذب فى النسبة وحكم مال الوقف حكم مال الطفل. (قول الشارح لأنه أمين فى حق ولده) هذا مسلم ولكن ينبغى تقييده بأن يكون ملياً وأن يشهد

على قريه بالطلب (فإن ادعى بعد بلوغه على الأب والجديهما) ماله (بلا مصلحة صدق باليمين) لأنها غير متهمين لو فور شفقتهم (وإن ادعاه على الوصي والأمين)

أى منصوب القاضى
(صدق هو يمينه) للثمة في
حقهما وقيل في غير العقار
هما المصدقان والفرق عسر
الإشهاد في كل قليل وكثير
يباع ومنهم من أطلق وجهين
من غير فرق بين ولى وولى
ولا بين العقار وغيره ودعواه
على المشتري من الولى كهى
على الولى .

[باب الصلح]

(هو قسمان أحدهما يجزى
بين المتداعين وهو نوعان
أحدهما صلح على إقرار فإن
جرى على عين غير المدعاة
كان ادعى عليه داراً أو
حصّة منها فأقر له بها صالحه
منها على عبد أو ثوب معين
(فهو بيع) للمدعاة (بلفظ
الصلح تثبت فيه أحكامه)
أى البيع (كالشفعة والرد
بالعيب ومنع تصرفه) في
المصالح عليه (قبل قبضه
واشتراط التقاض إن
اتفقا) أى المصالح عنه
والمصالح عليه (في علة الربا)
واشتراط التساوى في معيار
الشرع إن كانا من جنس
واحد من أموال الربا
وجريان التحالف عند
الاختلاف (أو) جرى
الصلح (على منفعة) في دار
متلا مدة معلومة (فإجارة)
لحل المنفعة بالعين المدعاة
(تثبت أحكامها) أى
الإجارة في ذلك (أو) جرى
الصلح (على بعض العين

وكذا على حيوانه ونحو زوجته ويجزى الولى على الكسب لذلك إن لم يكن غنياً كما مر ويخرج أورش جنائته ويوفى ديونه
لكن بعد طلبها ولو بلا حاكم. (قوله على قريه) ومنه الأب أو الجد المتولى كما تقدم وله خلط ماله بماله ومواكلته مع
المصلحة. (قوله بالطلب) ولو بولي إلا في معذور كمن عاجز عن الإرسال. (قوله بعد بلوغه) الأولى بعد كماله
ليشمل السفه والمجنون. (قوله يبعها) أو أخذاً بشفعة بأن ادعى أن الولى ترك الأخذ مع المصلحة فيه صدق باليمين .
(قوله لو فور شفقتهم) قال شيخنا الرملى : ومثلها الأم وأصولها وإن توقفت ولا يتها على حاكم أخذاً من العلة .
(قوله على الوصى والأمين) أى من غير الأم وأصولها كما مر والقاضى ولو قبل عزله كالوصى على المعتمد . وقال
الخطيب : يصدق في غير المال بلامين (قوله صدق هو) قال شيخنا الرملى في غير أموال التجارة وفيما لا يعسر
الإشهاد عليه وإلّا فهما المصدقان (قوله وقيل إن) هو اعتراض على المصنف في عدم ذكر الخلاف وظاهر كلامه أن
الخلاف أوجه ثلاثة فتأمل . (قوله ودعواه على المشتري إن) ظاهر كلامه شمول التشبيه للخلاف والحكم
فراجع . (تنبيه) لا يصح للحاكم أن يحكم بصحة بيع العقار ونحوه حتى يثبت عنده أن التصرف بالمصلحة .
قال شيخنا الرملى : هذا فى الوصى والأمين بخلاف الأب والجد .

[باب الصلح]

هو لغة عرفاً ما قطع النزاع وشرعاً عقد يقتضى ذلك وهو رخصة من المحظور وقيل أصل مندوب إليه وقيل
فرع من غيره من العقود ولفظه يتعدى للمتروك بمن وعن وللمأخوذ بعلى والباء ولو اعتباراً أو غالباً كما يأتى
ودليل جوازه الكتاب كقوله تعالى : ﴿وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾ والسنة كقوله عليه السلام : «الصلح جائز بين المسلمين إلا
صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً» رواه ابن حبان وصححه . والإجماع والكفار كالمسلمين وتخصيصهم بالذكر
لانتفاءهم للأحكام غالباً . قال الإسنوى : ومعنى أحل حراماً كان يصالح على نحو خمر أو من حال على مؤجل أو من
دراهم على أكثر منها ومعنى حرم حلالاً كان يصالح زوجته على أن لا يطلقها انتهى . وفى ذلك كله نظر كما بينته فى
حاشية التحرير على أتم بيان فليراجع منها ومنه ما يأتى فى الصلح مع الإنكار . (قوله هو قسمان) أى باعتبار المذكور
هنا الذى هو فى المعاملة والدين فلا يرد أن من أقسامه الصلح بين المسلمين والكفار كما فى الهدنة والأمان وبين الإمام
والبغاة كما فى بابهم وبين الزوجين كما فى القسم والنشوز وغير ذلك . (قوله على عين) أى حقيقتها كما سيذكره لا ما قابل
المنفعة كما سيذكره . (فروع) يصح الصلح عن منفعة نحو الكلب وعن نحو السرجين لأن أخذ المال فى مقابلة
إسقاط حقه لا فى مقابلة المنفعة أو الاختصاص . (قوله فأقر) ومثل الإقرار بالحجة واليمين المردودة . (قوله فى
المصالح عليه) وكذا فى المصالح عنه ولو ذكره لكان أولى . (قوله لحل المنفعة إن)

خوف الموت . (قول الشارح لأنها إن) قضية هذا الفرق قبول قول الأم إذا كانت وصية .

[باب الصلح]

هو لغة : قطع النزاع وشرعاً عقد يحصل به قطع النزاع فيشمل هذا الباب وعقد الهدنة ونحوه والمعقود
له ما سبق والأموال . قال السبكي : المزاحمة تارة تقع فى الأملاك وتارة فى المشتريات وحينئذ يفصل
تارة بالصلح وتارة بظهور حق أحدهما والباب معقود لذلك . (قول المتن فإن جرى على عين غير المدعاة)
أى غير العين المدعاة فالمصالح عنه هنا أيضاً عين وسيأتى قسمه فى قوله ولو صالح من دين إن . قال السبكي :
وصواب عبارة الكتاب على غير العين المدعاة فيشمل ما صالح من عين على دين أهو سيذكره الشارح . (قول
المتن فهو بيع) ذكر المصنف أربعة أنواع البيع والإجارة والهبة والإبراء فالأولان صلح المعاوضة والأخيران
صلح الخطيئة . قال الإسنوى : وزاد الرافعى فى الشرح صلح العارية . (قول الشارح وجريان التحالف)
والتوقف على شرط القطع فى الزرع والإبطال بالشروط الفاسدة ونحو ذلك . (فروع) أتلف له ثوباً قيمته
عشرة لم يجز أن يصالحه على خمسة عشر لأنه ربا . (قول المتن فأجارة) لصدق حدما عليه .

المدعاة) كنصفها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (تثبت أحكامها) أى الهبة فى ذلك من الإيجاب والقبول والإذن فى القبض ومضى زمن إمكانه

فهى إجارة لغير العين المدعاة بها من المدعى عليه للمدعى وقصره الشارح على هذه نظرا للظاهر من لفظ على ولا فعكسها كذلك كان يصالح بعد أو ثوب على سكنى الدار المدعى بها مدة معلومة وهى إجارة العين المدعاة بغيرها من المدعى للمدعى عليه . (قوله فيصح العقد بلفظ الهبة) ونحوها كاتمليك ولا بد مع ذلك من لفظ الصلح كما هو المقسم كأن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي فلو قال وهبتك نصفها على أن تعطيني باقيها فسد الصلح قال شيخنا وكذا يفسد لو سكنت عن لفظ وصلحتك واتصرت على وهبتك نصفها قال ولا يشترط القبول فيه كما يأتي في الدين وفيه نظر فإن كلا من لفظ الصلح والهبة قد يحتاج إلى القبول بخلاف الإبراء فيما يأتي فتأمل . (قوله ولا يصح بلفظ البيع) بأن يقول بهتك نصفها وصلحتك على الباقي . (قوله والأصح صحته) أى عقد الهبة المذكور ويسمى صلح الخطيئة . (قوله بلفظ الصلح) ويشترط فيه القبول كما يأتي في الدين . (قوله وهى الخصومة) وفى نسخة وهو سبق الخصومة وإن لم تكن عند قاض ونحوه . (قوله فالأصح بطلانه) أى بطلان كونه صلحا وهو كناية في البيع قاله شيخنا م ر . (قوله ويصح العقد) أى صلحا صريحا على المرجوح . (قوله من عين) أى غير نقد . (قوله فظاهر أنه بيع) لأن الثمن النقد وهو هنا في الذمة وليس مسلما فيه لعدم لفظ السلم فلا ينافى صحة السلم في النقود كما مر . (قوله موصوف) نعت لعبد وثوب وسكنت عن مثله في النقد استغناء عنه للذكر كونه من الذهب أو الفضة وكون مثل هذا من البيع وما بعده من السلم غير مستقيم إذ كل منهما مع لفظ أنسلم سلم ومع عدم لفظه بيع كما هو مذكور في محله . (قوله فظاهر أنه سلم) أى إن ذكر لفظ سلم وسكنت عنه الشارح للعلم به وليس لفظ الصلح نائبا عنه وقال شيخنا الرملى : إذا لم يذكر لفظ السلم فهو سلم حكما وسيأتى رده لاحقا . (قوله وسكنت عنه الشيخان) أى سكنا عن التصريح بتصويره وإلا فكلامهما شامل له إذ قد يراد بالعين في كلامهما ما قابل المنفعة وما يدل له اقتصارهم عليها في مقابلة العين وقد أشار إلى ذلك الإسنوى وما قيل إن الشارح ذكر ذلك رادا على الإسنوى غير ظاهر فتأمل . (تفصيله) يقع الصلح جملة كصالحتك من كذا على رد عبدى وهى فى الحقيقة صلح على منفعة فهو من أفراد ما تقدم ويقع خلعا كأن تصالحه من كذا على أن يطلقها طليقة . قال شيخنا : ولا بد بعد عقد الصلح من إنشاء عقد خلع كأن يقول طلقتك على ذلك أو خالعتك عليه فتقبل ، قال بعضهم : وعلى هذا فلم يقع الصلح خلعا فالوجه الاكتفاء بقوله طلقتك عليه مثلا عقب لفظها بالصلح ويقع فسحا وسيأتى قال شيخنا الرملى : ويقع وقفا وفيه نظر ويقع إجارة كأن يصالح من الدار على أن يسكنها المدعى عليه سنة ولا يصح على أن يسكنها المدعى لأنه مقابلة ملكه لأن المنفعة من المقر به له تبعاً للعين وذلك باطل كما قاله الدميرى واعترض التصوير المذكور بأن من داخله على المأخوذ وعلى داخله على المتروك وهو عكس القاعدة السابقة وقد يجاب بأنه من غير الغالب أو بالنظر للمدعى عليه وبأن ذلك من الاقتصار على بعض المدعى به لا من الصلح عنه بغيره الذى هو المقسم فى كلام المنهج وغيره وصوره بعضهم بأن يصالحه من الدار على سكنى حانوته مثلا شهرا واعترض بأنه وإن صح من حيث التصوير فهو باطل من حيث إن العارية ليس لها مقابل وفى قولهم مقابلة ملكه بملكه نظر لأنه بالصلح تصير العين بمنفعتها للمدعى عليه وكان المدعى استثنى لنفسه منها السكنى أو رجع فيها فالقياس الصحة فيه أيضا فتأمل وجواب بعضهم عن عدم الصحة فى هذه مع الصحة فى الاقتصار على بعض العين فيما تقدم بأن المنفعة لما كانت جنسا آخر مع العين ظهرت

(قول الشارح بلفظ الهبة) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصلحتك على الباقي (قول المتن فالأصح بطلانه) لو نويها به البيع صح ثم مأخذ الخلاف النظر إلى المعنى أو اللفظ (قول الشارح يمنع ذلك) أى ويقول هو بيع أو إجارة مثلا فلا يتوقف على ذلك (قول الشارح فظاهر أنه سلم) أى سواء

فيصح العقد بلفظ الهبة
للبيع المتروك (ولا
يصح بلفظ البيع) له لعدم
الثمن (والأصح صحته
بلفظ الصلح)
كصالحتك من الدار على
نصفها والثاني قال الصلح
يتضمن المعاوضة ولا
عوض هنا للمتروك
والأول قال وجدت
خاصية لفظ الصلح وهى
سبق الخصومة فيحمل
على الهبة للمتروك (ولو
قال من غير سبق خصومة
صالحتي عن دارك هكذا
فأجابهم) (فالأصح
بطلانه) لأن لفظ الصلح
لا يطلق إلا إذا سبقت
خصومة والثاني يمنع ذلك
ويصح العقد (فتحة)
لو صالح من عين على دين
ذهب أو فضة فظاهر أنه
بيع أو عبد أو ثوب مثلا
موصوف بصفة السلم
فظاهر أنه سلم وسكنت
الشيخان عمن ذلك
لظهوره (ولو صالح من
دين)

غير دين السلم (على عين صح فإن تو القافى علة الربا) كالصلح عن ذهاب بقضة (اشترط قبض العوض في المجلس) حذر من الربا (والا) أى وإن لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا كالصلح عن فضة بمنحة أو ثوب (فإن كان العوض عينا لم يشترط قبضه في المجلس في الأصح) كالرباع ثوبا بدرهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد العوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كمرأس مال السلم (أو) كان

العوض (دينا اشترط تعيينه في المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أصحهما لا يشترط فإن كانا ربوين اشترط ولو صالح من دين على منفعة صبح أخذما تقدم وتقضى قبض عملها ويشترط قبضه في المجلس إن اشترط القبض فيه في العين تخريجا عليه (وإن صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو إبراء عن باقيه ويصح بلفظ الإبراء والخط ونحوهما) كالإسقاط نحو أبرأتك من خمسمائة إلى الألف الذي عليك أو حططتها عنك أو أسقطتها عنك وصالحتك على الباقي ولا يشترط في ذلك القبول على الصحيح (و) يصح (بلفظ الصلح في الأصح) نحو صالحتك عن الألف الذي لي عليك على خمسمائة والخلاف كالحلاف في الصلح من العين على بعضها بلفظ الصلح فيؤخذ توجيهه مما تقدم ويشترط في ذلك القبول في الأصح ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع كنظيره في الصلح عن العين (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) كألف (أو

فيها المقابلة مردود بأن الكلام في الإعارة وتقدم أنه ليس فيها مقابلة فانهم . (قوله غير دين السلم) لو قال غير الثمن لكان أولى ليشمل المبيع في الذمة نعم لو صالح عن المسلم فيه برأس مال السلم صبح وكان فسحا لعقده . (قوله قبض العوض) أى المصالح عليه لا المصالح عنه لأنه من بيع الدين لمن هو عليه وهو لا يشترط تعيينه ولا قبضه كما مر في بابه ويشترط تساوى العوضين إن اتحد الجنس . (قوله والمصالح عليه) لم يقيد بالعين التي هي المقسم ليصح تقسيم المصنف بعده إلى عين ودين فهو جواب عنه يجعل ضمير يتوافق راجعا للمصالح عنه بقيد كونه ديناً والمصالح عليه لا بقيد كونه عينا والأولى ما أجاب به ابن حجر بأنه يراد بالعين ما قابل المنفعة فيصح التقسيم أيضا . (قوله كما لو باع ثوبا بدرهم في الذمة) هذا صريح في أن هذا ليس سلما حقيقة ولا حكما وهو يرد ما مر عن شيخنا من أنه سلم حكما فليس لفظ الصلح نائبا عن لفظ السلم نعم موافقة المنهج على ما هنا لا يوافق ما مر عنه من أن المبيع في الذمة له حكم السلم فتأمل . (قوله أصحهما لا يشترط) تقدم أنه المعتمد . (قوله) فيشترط قبض الآخر أى على الوجه الثاني الذي يشبهه بالسلم ورد التشبيه بأن الدين هنا انقطعت بالصلح ولا كذلك في السلم فتأمل . (قوله فإن كانا ربوين) أى متحدى علة الربا كما مر اشترط القبض أى قطعا فشمول كلام المصنف لهذه المسألة لا يصح من حيث الحكم ولا من حيث الخلاف وقيل إنها ليست من أفراد ما مر قبلها وإنما ذكرها لتتميم الأقسام لأن ما تقدم في عين ودين وهذه في دينين . (قوله ويشترط قبضه) أى محل المنفعة . (قوله تخريجا عليه) أى على اشتراط القبض في العين على الوجه المرجوح فيما سبق ولا يخفى أن ذكر هذه المسألة تتميم لأقسام الصلح عن الدين وصحتها بالقياس على ما تقدم في كلام المصنف في الصلح عن العين على المنفعة والتخريج المذكور ليس في محله إذ لم يتقدم في كلامه ولا في كلام المصنف فتأمل وافهم . (قوله) كالإسقاط ومثله الترك والإحلال والتحليل والعفو والوضع والمساحة . (قوله وصالحتك إلخ) راجع لجميع ألفاظ الإبراء واحتيج إلى لفظ الصلح مع الإبراء ليكون من أنواع عقد الصلح فيشترط فيه سبق الخصومة ولم يحتج لقبول نظرا للفظ الإبراء كما ذكره وفيه ما مر وقياس ما مر في العين أنه لو قال أبرأتك من نصفه على أن تعطيني باقيه فسد العقد وأنه لو سكت عن لفظ الصلح واقتصر على الإبراء فسد كما مر عن شيخنا فراجع . (قوله على خمسمائة) ولو معينة على المعتمد ولا يشترط قبضها وإن كانت في الذمة ولا تعيينها في المجلس قاله شيخنا كشيخنا الرمي فراجع . (قوله) ولا يصح هذا الصلح بلفظ البيع ولا بلفظ الهبة ونقل عن شيخنا الرمي الصحة لأن هبة الدين إبراء و سياتى ما يخالفه

صرح فيه بلفظ السلم أو اقتصر على لفظ الصلح . (قول المتن على عين) قال الإسئوى : كأنها تصحفت عن غير فإنه الصواب بدليل التقسيم الآتي إلى عين ودين . (قول المتن صبح) أى سواء عقد بلفظ الصلح أو بلفظ البيع . (قول الشارح فإن كانا ربوين) كأنه زاده تميميا للأقسام وإلا فالمقسم عدم الربوية وهو لا يشمل . (قول الشارح قبضه) الضمير فيه راجع لقوله محلها . (قول الشارح فيه) الضمير فيه راجع لقوله في المجلس . (قول المتن فهو إبراء إلخ) نظرك إلى هذا مع الذي قبل يفيد أن الصلح عن الدين ينقسم أيضا إلى صلح معاوضة و صلح حطية . (قول المتن ويصح بلفظ الإبراء) قال الإسئوى : كأن يقول أبرأتك من كذا وأعطت الباقي أو أبرأتك عن كذا وصالحتك على الباقي فإذا قال ذلك برىء من غير قبول . (قول المتن في الأصح) مدرك النظر إلى اللفظ والمعنى . (فهرغ) لو عقده هنا بلفظ الهبة فالظاهر الصحة وعدم التوقف على القبول لأن هبة الدين إبراء . (قول الشارح على خمسمائة) أى في الذمة أما معينة فكذلك عند الرافعي وعلله بأنه استيفاء وخالف الإمام وعلله بأنه معاوضة فيكون ربا . (قول المتن فإن عجل إلخ) هى مسألة مستقلة أعنى ليس التعجيل

عكس أى من مؤجل على حال مثله (لغا) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني لأنهما وعد من الدائن والمدين (فإن عجل) المدين (المؤجل

(قوله صح الأداء) ووقع عن الدين وإن ظن صحة الصلح لكن له في هذه الاسترداد لأنه أدى على اعتقاد أمر باطل فلو لم يسترد وقع عن الدين خلافا لما نقل عن بعضهم وعلى هذا ينزل قول المنهج بعدم صحة التعجيل فتأمل . (فروع) نعم به البلوى وهو لو تصادق متعاملان على أنه لا يستحق أحدهما على الآخر شيئا على ظن صحة المعاملة ثم تبين فسادها بطل التصديق فإن قال ولا دعوى ولا نسيان ولا جهل ثم ادعى الجهل أو النسيان بعد ذلك لم يقبل ولا قبل . (قوله لغا الصلح) نعم إن صح مع ذلك بالإبراء صح على المعتقد . (قوله الإنكار) مثله السكوت ويصدق مدعى الإنكار ولو اختلفا فيه بعد الصلح . (قوله فيبطل إلخ) خلافا للأئمة الثلاثة في غير الكتابة والخلع ولو أقر بعد الصلح لم ينقلب صحيحا فإن صالح حيثل صرح ولو قال له بعد الصلح على الإنكار برئت من الدين أو أبرأتك منه أو ملكتك العين فله العود إلى الدعوى بذلك ولا يؤخذ بهذا الإقرار لبنائه على فاسد ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحه فإن كانت العين مضمونة صح الصلح وإلا فلا ولو بدل للمتكبر ما لا يقرب فقر فصالحه فهو فاسد ولا يكون مقرا بذلك . (قوله وكأن نسخة إلخ) هذا لا يدفع الاعتراض عن الحرر كالمحتاج فالصواب أن يقال ونسخة الحرر غير بالغين المعجمة والراء فاشتبهت الراء بالنون فتوهم المصنف أنها عين بالغين للمهمة والنون فغير عنها بالنفس فتأمل . (قوله فهما) أى مسألة النفس ومسألة الغير بالغين المعجمة والراء مسألتان حكمهما واحد وهو البطلان فاندفع ما قيل إن الصواب في عبارة المنهاج (غير) ليوافق ما في الروضة وأصلها وغايته أن البطلان في مسألة النفس لأمرين الإنكار وفساد الصيغة باتحاد المصالح به وعنه وإن أمكن الجواب عن هذا بما مر وأن البطلان في مسألة الغير للإنكار فقط للنهي عنه كما مر لأنه إن كان المدعى صادقا فقد ألزم بتحريم مدعاه الحلال له قهرا عليه أو كان كاذبا فقد أحل له أخذه ما لا يستحقه يبيع ما لا يستحقه أيضا كذلك والمدعى كالظافر إن كان صادقا لا يقال الصلح الجائز بالإقرار مشتمل على التحريم والتحليل لأننا نقول إنه حيثل بالرضا كالبيع كما مر الإشارة إليه وفيه نظر فتأمل . (قوله وإن كان المدعى دينيا إلخ) هذه من أفراد قول المصنف وكذا إلخ الشامل للعين والدين كما أن الصلح على نفس الدين داخل فيما قبلها لشموله لذلك وإنما أفرد هذه بالذكر لعدم الخلاف في بعضها الخالف للذكر الخلاف في كلام المصنف فافهم . (قوله لم يصح جزما) قال شيخنا م ر كغيره سبب الجزم في هذه دون ما بعدها

صادر عن مقتضى الصلح كى يعترض عما لو دفع على ظن اللزوم فإنه لا يصلح التعجيل كما قاله ابن الرفعة . (قول المتن الصلح على الإنكار) خالفنا فيه الأئمة الثلاثة وتمسك أئمتنا بما يلزم عليه من كون المدعى يبيع ما لا يملكه ويشترى المدعى عليه ما يملكه بالقياس على ما لو صالح عن خلع أو وصية أو كتابة مع الإنكار ولأنه ليس بمعاوضة لعدم الملك ولا يجوز لكف الأذى لأنه أكل مال بالباطل ولا للإعفاء من اليمين لما ذكره إذ الدعوى واليمين لا يقابلان بالمال ولأنه محرم للحلال إن كان المدعى صادقا ليحرم المدعى به عليه بعد ذلك أو محلل للحرام إن كان كاذبا بأخذه ما لا يستحقه . (قول الشارح حكمهما واحد) أى وهو البطلان ويكون صورة مسألة الكتاب أنه أنكر ثم دفع له الدار على وجه الصلح فهو باطل لسبق الإنكار وفساد الصيغة لكن هذا التصوير ينهى أن يجرى فيه خلاف المسألة الآتية وقوله فيها على استحقاق البعض يفيد البعض الذى أخذه هذا والبعض الذى أخذه هذا فإنهما بعقد الصلح قد اتفقا على أن كلا يستحق ما أخذه غيره إذ جهة الاستحقاق مختلفة هذا يزعم أصالة الاستحقاق والآخر يزعم طريق الهبة . (قول الشارح للتوافق إلخ) عبارة السبكي قال القفال يصح ويجعل المدعى وأهبا للنصف إن كان صادقا وموهوبا له إن كان كاذبا ولا يباي بالاختلاف في ذلك ا هـ . والجواب عن ذلك أن القول قول الدافع وهو أعنى الدافع يقول إنما بذلت النصف للدفع الأذى حتى لا يرغنى إلى القاضى ولا يقيم على شهادة زور والبدل هكذا باطل . (قول الشارح لم يصح جزما) أى لأن إيراد الهبة على ما في الذمة باطل ولك أن تقول المدعى مبرىء لا وأهبا

صح) الأداء وسقط
الأجل (ولو صالح من
عشرة حالة على خمسة
مؤجلة يرى من خمسة
وبقيت خمسة حالة) لأن
إلحاق الأجل وعد لا يلزم
بخلاف إسقاط بعض
الدين (ولو عكس) أى
صالح من عشرة مؤجلة
على خمسة حالة (لغا)
الصلح لأنه ترك الخمسة
في مقابلة حلول الباقي وهو
لا يحل فلا يصح الترك
(النوع الثاني الصلح على
الإنكار فيبطل إن جرى
على نفس المدعى) ول
الروضة كأصلها على غير
المدعى كأن يدعى عليه
داره ينكر ثم تصالحا على
ثوب أو دين ا هـ . وكان
نسخة المصنف من الحرر
عين بالنون فغير عنها
بالنفس ولم يلاحظ
موافقة ما في الشرح فهما
مسألتان حكمهما واحد
(وكذا إن جرى) الصلح
(على بعضه) أى المدعى
كنصف الدار يبطل (في
الأصح) والثاني يصح
للتوافق على استحقاق
البعض وإن كان المدعى
دينا وتصلحا على بعضه
فإن تصالحا عن ألف على
خمسمائة في الذمة لم يصح
جزما أو خمسمائة معينة

لم يصح في الأصح (وقوله صالحني عن الدار التي تدعيها ليس إقراراً في الأصح) والثاني إقرار لتضمنه الاعتراف بالملك كالمالك ملكني ودفع باحتيال أن يريد به قطع الخصومة لا غير وعلى الأول يكون الصلح بعد هذا الاحتباس صلح إنكار (القسم الثاني) من الصلح (يجري بين المدعي وأجنبي) في العين

(إن قال وكنتي المدعي عليه في الصلح) عن المدعي (وهو مقر لك) به (صح) الصلح عن الموكل بما وكل به كتنصيف المدعي أو هذا العبد من ماله أو عشرة في ذمته وصار المدعي ملكاً للمدعي عليه (ولو صالح) الأجنبي (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته (والحالة هذه) أي أن المدعي عليه مقر بالمدعي (صح) الصلح أجنبي (وكانه اشتراه) غلط الشراء (وإن كان) المدعي عليه (منكر) أو قال الأجنبي هو مبطل في إنكاره) وصالح لنفسه بعده أو عشرة في ذمته مثلاً لياخذ المدعي من المدعي عليه (فهو شراء مغبوب فيفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصح (وعدمها) فلا يصح (وإن لم يقل هو مبطل) مع قوله هو منكر وفي الروضة كأصلها وأنا لا أعلم صدق وصالح لنفسه أو للمدعي عليه (لغا الصلح) لعدم الاعتراف للمدعي بالملك ولو كان المدعي ديناً وقال الأجنبي للمدعي وكنتي المدعي عليه بمصالحك

أن هبة الدين لمن عليه باطلة فراجع مع ما مر ويتجه أن يقال أن في الأولى بيع الدين بالدين وهو باطل بخلاف وفي الثانية بيع عين بدين وكان القياس الصحة لولا الإنكار فتأمل. (قوله ملكني) ومثله هبني وبعني وزوجني وأبرئني فلو ادعى أنه أوقفه قبل ذلك سمعت دعواه ويثبت ولو قال أعزني أو أجرني فأقرار بالمنفعة. (قوله في العين) قيد بها لأجل ما سيأتي من أنه شراء مغبوب ونحوه وسيأتي محترزه في الشارح. (قوله وكنتي) أي وهو صادق وإلا فهو شراء فضولي. (قوله وهو مقر لك) أي وهو صادق في ذلك ومثله وهي لك فإن كان كاذباً فهو صلح على إنكار. (قوله وهو مقر لك) ليس قيداً في كونه شراء مغبوب كما يعلم من الغصب فهو مجرد تصوير. (قوله صح) أي إن لم يرجع المدعي عليه للإقرار قبل الصلح وإلا فهو عزل فيبطل الصلح بعده. (قوله من ماله) أي الموكل وكذا من مال الوكيل ويكون فرضاً على الموكل ومثل ذلك يأتي فيما بعده. (قوله والحالة هذه) منها لفظ وكنتي ولا حاجة إليه ولذلك سكنت الشارح عنه. (قوله صح الصلح للأجنبي) وملك العين المدعاة فلو أنكر المدعي إقرار المدعي عليه وأخذ العين من الأجنبي لم يكن له الرجوع على المدعي عليه بما صالح به لأنه غير ظالم له لدعواه إقراره. (قوله بلفظ الشراء) جواب عن التشبيه مع أنه شراء حقيقة. (قوله منكر) أي حالته ذلك في الواقع وإن لم يقله الأجنبي. (قوله مع قوله هو منكر) ليس قيداً كما مر. (قوله وأنا لا أعلم إلخ) ليس قيداً أيضاً فعبارة المنهاج أولى لشمولها ما لو قال وهو محق في إنكاره أو لم يزد على صالحني. (قوله أو للمدعي عليه) مستدرك إذ الكلام في صلح الأجنبي لنفسه بل إن ذكر هذه بما يؤهم ما لا يصح إرادته فتأمل. (قوله وكنتي المدعي عليه إلخ) أي وهو صادق كما مر ولا بد أن يقول وهو مقر لك أو وهي لك كما تقدم في العين فإن كان كاذباً في دعوى الوكالة فهو فضولي ولو لم يدع الوكالة ولا إقرار المدعي عليه وإنما قال هو منكر ولكنه مبطل في إنكاره فصالحني عنه لقطع الخصومة بينكما فإن صالح على عين لم يصح إن كان المصالح عنه عينا لعدم إمكان تمليك غير ماله فإن كان ديناً وصالح عنه من مال نفسه صح لأنه من قضاء دين الغير بغیره ذمته وهو صحيح أو كاذباً في دعوى الإقرار فهو صلح على إنكار فلا يصح كما مر. (قوله في هذه الحالة) أي حالة دعواه الإقرار بقوله وهو مقر لك ولعل الشارح توهم أنه ذكر ما قبل فأحال عليها. (قوله أو حالة الإنكار) أي مع ذكره أنه مبطل في إنكاره كما مر وإلا لغا كما مر في العين. (قوله فلا يصح) تقدم في باب أن المعتمد الصحة كافي الروضة خلافاً لما في المنهاج وعلم أن المراد بالدين ما ينشئه الآن لا دين ثابت قبل ولا بد من قدرته على انتزاع الدين كما في العين. (فصل) في التزاحم على الحقوق المشتركة عموماً أو خصوصاً. (قوله ويعبر عنه) أي عن الطريق بقيد كونه نافذاً وفي ببيان أخذنا من التفوذ بالشارع وتطلق الطريق على غير النافذ كما يأتي وعلى ما في الصحراء

(قول الشارح لم يصح في الأصح) علله الرافعي بأن فيه معنى المعاوضة وهي لا تصح مع الإنكار واعتراض عليه بنظيره عند الإقرار فإنه جعله استيفاء خلافاً للإمام. (قول الشارح ملكني) مثله يعني بخلاف أجرني. قال السبكي: ولو زعم بعد ذلك أنه وقف عليه سمعت دعواه ويثبت إن اعتذر وإن قلنا بالمنع في نظيره من المراجعة والمعتمد في المراجعة القبول. (قول المتن صح) أي لأن من يدعي وكالة غيره يقبل. (قول الشارح في سائر المعاملات^(١)) ثم إن كان صادقا وإلا فهو كتصرف فضولي. (قول الشارح ولو كان المدعي ديناً) هو قسم قول الشارح في العين. (قول الشارح أو حالة الإنكار إلخ) أي مع قوله مبطل في إنكاره. (قول الشارح على الأظهر) اعتراض بأن شرط القول بصحته اغتراف المدين وهو هنا منكر فينبغي أن يصح جزماً وقد يجاب بأنه وإن أنكر المدعي جاز أن لا يقر لأجنبي وحينئذ تعتبر قدرته على الانتزاع.

(فصل الطريق النافذ إلخ) والطريق يذكر ويؤنث ووجه عدم جواز التصرف عدم الاختصاص

على نصف المدعي أو على هذا الثوب من ماله فصالحه بذلك صح للموكل ولو صالح الأجنبي لنفسه في هذه الحالة أو حالة الإنكار بعين أو دين في ذمته فهو ابتياع دين في ذمة غيره فلا يصح على الأظهر السابق في باب (فصل) (الطريق النافذ) بالمعجمة ويعبر عنه بالشارع (لا يتصرف فيه) بالبناء للمفعول

(بما يضر المارة) في مرورهم فيه لأنه حق لهم (ولا يضرع) أى يخرج (فيه جناح) أى روشن (ولا سباط) أى سقيفة على حائطين وهو بينهما (يضرهم) أى كل من

الجناح والسباط (بل يشترط ارتفاعه) أى كل منهما يجوز فعله للمسلم (بحيث يمر تحته) المار (منتصبا) قال الماوردى: وعلى رأسه الحمولة الغالية وهو ظاهر ويشترط أن لا يظلم الموضع عند أكثر الأصحاب (وإن كان مفر الفرسان والقوافل فليرفع بحيث يمر تحته المحمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الميم فوق المحمل لأنه قد يتفق ذلك أما الذمي فيمنع من إخراج الجناح في شارع المسلمين لأنه كإعلاء بنائه على بناء المسلم أو أبلغ ذكره في الروضة (ويحرم الصلح على إشراع الجناح) بشيء وإن صالح عليه الإمام ولم يضر المارة لأن الهواء لا يفرد بالعقد وإنما يجمع القرار وما لا يضر في الطريق يستحق الإنسان فعله من غير عوض كالمرور (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكة) بفتح الدال أى مسطبة (أو يفرس شجرة وقيل إن لم يضر المارة (جاء) كالجناح وفرق الأول بأن شغل المكان بما ذكر مانع من الطروق وقد تزدحم المارة فيصطكون به

فهي أعم مطلقا وتذكر وتؤثت فقول المنهج وبينهما افتراق هو من الافتعال الكافي فيه مفارقة أحدهما لا من التفاعل المقتضى لمفارقة كل منهما فافهم. (قوله بما يضر المارة) أى ضرر دائما لا يحتمل عادة فيجوز نحو عجن طين ونقل حجارة ونحتها مدة العمارة إذا ترك من الطريق مقدار المرور ويجوز وقوف دابة بقدر الحاجة. قال شيخنا: ومنه دواب المدرسين على أبواب المدارس ونحو هامة التدريس ونوزع فيه وكل ذلك مشروط بسلامة العاقبة فيضمن ما تولد منه وأما دواب نحو العلافين على حوانيتهم أو نحوها فيمنعون منه ولو بولى الأمور وجوبا عليه وما تولد منهم مضمون قطعاً. (قوله جناح) مأخوذ من جناح الطائر أو من جناح إذا مال. (قوله ولا سباط) جمعه سوايط وسباطات ومثله مرداب تحت الأرض بين دلريه وهواء البحر كالشارع ويمنع مطلقا هو في هواء المسجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك. (فروع) يجوز المرور في ملك الغير بما جرت به العادة ولم يضر وإن منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لبيعه وأما الموقوفة مثلا فإن لم يضر ورضى بأخذه واقعه ومن مستحقه جاز قال شيخنا وكذا أخذ ما جرت العادة به منه ونوزع فيه وكل ما يفعل في حريم البحر من الاختصاص يهدم وجوبا لأنه ممنوع وتلزم أجرته ومثله كل ما منع فعله مما له قرار. (فروع) يظهر أنه يجري في فتح الباب هنا ما في الجناح ولا يصح الصلح على فتحه بمال لعدم تصور مستحق معين. (تفصيله) لم يعتبر أبو حنيفة رضى الله عنه الضرر وعدمه بل قال إن منعه شخص امتنع وإلا فلا وقال الإمام أحمد إن أذن له الإمام جاز وإلا فلا. (قوله الحمولة) بضم الحاء والميم. (قوله الغالية) بمعجمة وموحدة بعد اللام وقيل بدلها مهملة وتحتية وهو بعيد لأنه يؤدى إلى الجهل بقدرها. (قوله أن لا يظلم الموضع) إظلاما مخالفا للعادة. (قوله المحمل) أى الغالب وإن ندر مروره. (قوله أما الذمي فيمنع) وإن لم يضر وأذن الإمام له في إخراج الجناح ومثله السباط ونحوه مما تقدم في شارع المسلمين وأما شارعهم المختص بهم بأن لا يساكنهم مسلم فلهم ذلك فيه. (قوله أو أبلغ) أى لكونه على رعوس المسلمين بمرورهم تحته أو لأن شأنه الإشراف عليهم أو غير ذلك وخرج بذلك مروره بشارع المسلمين فجائز بما يأتي في السير. (قوله دكة إلخ) الدكة أصالة محل الجلوس والمراد هنا الأعم وحاصل المعتمد في الدكة والشجرة وحفر البئر عن شيخنا الرملى وإليه يومىء كلام المصنف حيث أخرج ذلك عن التفضيل في الجناح أن الدكة يمنع منها ولو بفناء داره أو دعامة لجداره سواء في المسجد والطريق وإن اتسع وانتفى الضرر وأذن الإمام وكانت لعموم المسلمين وأن الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في المسجد إن لم تضر بالمصلين وكانت لعموم المسلمين كأكلهم من ثمارها أو صرفها في مصلحته وأن حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين هذا ما في شرحه وما نقل عنه بخلاف ذلك لا يعول عليه قال وما ذكر من جواز إقطاع الإمام للشوارع كما في الجنايات ضعيف أو محمول على قطعة زائدة على محل المرور لا يحتاج إليها وفيه شيخنا الزبائدي قال يجوز الدكة والشجرة والحفر في المسجد وغيره حيث: انتفى الضرر وأذن الإمام وكان لعموم المسلمين. (تفصيله) علم من هذا منع وضع الخزائن في المسجد إلا بقدر الحاجة أو لعموم المسلمين ولا ضرر وتلزم الواضع الأجرة حيث امتنع عليه الوضع كما تقدم. (تفصيله آخر)

وقوله ولا يضرع إلخ داخل فيما قبله ذكره لبينى عليه ما بعده وقال أبو حنيفة: لا عبرة بالضرر وعدمه بل إن نازعه شخص منع وإلا فلا، وقال أحمد: لا يجوز إلا بإذن الإمام. (قول المتن بما يضر) يقال ضر يضر ضرا وأضر يضر إضرارا. (قول الشارح أما الذمي فيمنع) أفنى الغزالي بأنه يحرم عليه إشراعه للبحر أخذا من التعليل هنا. (قول الشارح وإنما يجمع القرار) كالحمل مع الأم. (قول الشارح وما لا يضر) أى من جناح أو غيره أى وأما الذى يضر فلا يجوز بعوض ولا غيره. (قول الشارح كالمرور) نظير أو مثال. (قول الشارح ويحرم أن يبنى) يريد أن يبنى عطف على الصلح لا على معموله لأنه حيث لا يفيد حرمة البناء ويجوز الانتفاع بعجن الطين ونحوه مما جرت به العادة ولو جمع بين الطين الذى يتحصل في الشارع وضربه لبنا جاز يعه. (قول الشارح أى مسطبة) قال الجوهري: الدكة والدكان ما يقعد عليه

لو أخرج جناحا تحت جناح جاره أو فوقه أو مقابله جاز بشرطه السابقة وأن لا يضر جاره أو يمنع نفعه ولو انهدم جناحه فأخرج جاره جناحا مقابله جاز وإن منع من عود جناح الأول وإن كان على عزم عوده نعم إن كان جناح الأول أخرج حال الإحياء لم يكن للآخر منعه وله عوده وهدم ما يمنعه. (فروع) يحرم على كل أحد أن يدخل بعض الشارع في داره ولا يجوز لو كبل بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجات لأننا لا نعلم هل أصلها وقف أو موات أحى وقد غنمت البلوى بذلك ومن خالفه ولو بنحو جناح قلعه الإمام لا الآحاد عند خوف الفتنة وإلا فلهم القلع. (قوله وغير النافذ) أى الخال عن نحو مسجد أو بئر مسيلة وإلا فهو من أوله إلى محل ذلك كالشارع فيما مر وقيد شيخنا م ربما إذا كان ذلك غير حادث وإلا اعتبر رضاهم استصحابا لثبوت الحق لهم أو لا وفيه نظر فراجع. (قوله إلا برضا الباقيين) راجع للمسلمين وفيه تغليب والمراد بهم من يمر تحت الجناح وهو من يابه مقابله أو أبعد منه عن رأس الدرب وما في المنهج محمول على هذا وإلا فهو مرجوح والمعتبر رضا الساكن غير المستعير ويعتبر رضا المعبر والمؤجر وإن لم يسكنوا ولم يتضرروا أو مثلهما ناظر الوقف ومستحق المنفعة بنحو وصية ولو مؤقتة ويعتبر رضا غير الكامل بنحو صباه كماله ولو رجعوا عن الإذن قبل الإخراج امتنع الإخراج أو بعده لم يعتبر الرجوع في الشر كالأصل فلا يقطع ولا أجره فيه وجاز في غيرهم مع غرم أرش النقص بقلعه ولا يبقى بأجرة كما مر والمراد بالارش ما مر في الفلس. (قوله داره) مثلا كحانوته وبثره ولغيرهم مرور وجلس فيه جرت به العادة وإن كان فيه معجور عليه مثلا نعم لهم المنع من الدخول إلا لنحو ضيف لأحدهم. (قوله الدرب) هو عرى وقيل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل. (قوله أصحهما الثاني) وهو الاختصاص وهو المعتمد فكل واحد يختص بقدر ما يناسب داره ولم قسمته إن أمكن وإجارتها قاله شيخنا ولم سده لا لبعضهم بغير إذن من له حق في محل السد ومن استأجر دارا فله الانتفاع بقدر ما يخصها وليس له إجارتها. قال شيخنا: ولا المؤجره أيضا وعلم أن من يابه آخر الدرب يختص بما أمام يابه إلى باب غيره فله حوزته وجعل باب عليه. (قوله إلا برضاهم) أى أهل الدرب أى جميعهم فلا يكفي رضا بعضهم سواء من يابه أقرب إلى رأس الدرب من المفتوح أو أبعد أخذ من العلة والمراد بهم هنا الساكنون ولو بإعارة أو نحوها. (قوله ولهم) أى لكل منهم ولو واحدا فهو كالجميع كما قاله الأذرى. (قوله الرجوع متى شاءوا) وإذا رجعوا امتنع مرور الفاتح ولا غرم عليهم بالرجوع وفارق ما مر في الجناح

(قول المتن لغير أهله) علل ذلك بأنه ملكهم ولا يشكل بجواز دخول الغير بغير إذن لأنه من الإباحات المستفادة من قرائن الأحوال كالمرور في أرض الغير إذا لم يتخذ طريقا وتوقف فيه الإسئوى إذا كان هناك معجور عليه لأن الإباحة متمتعة منه ومن وليه. (فروع) الظاهر أن لهم منع الغير من الدخول ولو أضاف صاحب المنزل جماعة فالوجه عدم المنع كما له أن يؤجرها لجماعة فإن البغوى في فتواه صرح بجواز إيجارها لجماعة وصرحوا بجوازها حاما فاقضى أن الداخل له لا يمنع وكذا الداخل لمعاملة ونحوها ويكون وجه مفارقة هذا الحكم لحكم الأملاك المشتركة ما يلزم على المنع من تعطيل انتفاعه بخالص ملكه على الوجه الذى يريد يهدك إلى هذا جواز جعلها مسجدا والإيجار لجماعة فكما ملك نقل حق المرور بالإيجار بملكه بنقله بالعارية فليتأمل. (قول الشارح يحرم الصلح) هذا قد ذكره المصنف ولو عكس ما ذكره هنا وتركه هناك كان أولى لأن حكمه هنا يفيد حكمه هناك من غير عكس. (قول الشارح وهي تؤثت) اعتذار عن جعل الضمير هنا مؤثتا وفي غيره من الضمائر مذكرا. (قول المتن لكلهم) أى لكل منهم. (قول المتن الدرب) هو عرى وقيل معرب ومعناه الأصل الطريق الضيق في الجبل. (قول المتن وجهان إلخ) قال الأذرى: يجب أن يكون عملهما في سكة أحيت كذلك وتركوها طريقا أمالو كانت ساحة كبيرة واقسموها وبني كل من سبهم دارا وتركوها لغيره أو بنى مالك الساحة فيها دورا وتركها طريقا ثم انتقلت السكة ودورها عن ملكه فالوجه تعيين كونها للجميع قطعا ويجب في التي جهل حالها أن

(وغير النافذ يحرم الإشرع) للجناح (إليه لغير أهله) بلا خلاف (وكذا) يحرم الإشرع (لبعض أهله في الأصح) (إلا برضا الباقيين) تضرروا به أم لا لا اختصاصهم بذلك والثاني يجوز بغير رضاهم إن لم يتضرروا به لأن كلا منهم له الارتفاق بقراره فكذا بهواه كالشارع وعلى الوجهين يحرم الصلح على إشرعه بما لا تقدم (وأهله من لفلد باب داره إليه لا من لأصقه جداره) من غير نفوذ بسبب إليه (وهل الاستحقاق في كلها) أى الطريق المذكورة وهي تؤثت وتذكر (لكلهم أم تختص شركة كل واحد بما بين رأس الدرب وباب داره) لأنه محل تردده (وجهان أصحهما الثاني) والأول قال ربما احتاجوا إلى التردد والارتفاق في بقية الدرب لطرح الأثقال عند الإدخال والإخراج (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) إلا برضاهم لتضررهم بمرور الفاتح أو مرورهم عليه ولم بعد الفتح برضاهم الرجوع متى شاءوا (وله فتحه

إذا سمره) بالتخفيف (في الأصح) لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أول والثاني قال الباب يشعر بثبوت حق الاستطراق فيستدل به عليه قال في الروضة وهو أفتقه (ومن له فيه باب لفتح) أي أراد فتح (آخر أبعد من رأس الدرب) من الأول (فلشركائه منعه) من بابه بعد الأول جزماً ومن بابه قبله على أحد الوجهين

السابقين في كيفية الشركة في الجناح وسواء سد الأول أم لا أخذاً من الإطلاق مع التفصيل في قوله (وإن كان أقرب إلى رأسه ولم يسد الباب القديم فكذلك) أي لشركائه منعه كما تقدم لأن زيادة الباب تورث زيادة زحمة الناس ووقوف الدواب فيتضررون به (وإن سده فلا يمنع) لأنه نقص حقه (ومن له داران: فتفتحان) بفتح الفتوحانية أولسـه (إلى دربين مسدودين أو درب مسدود وضارح لفتح باباً) أي أراد فتحه (بينهما لم يمنع في الأصح) لأنه تصرف مصادف للملك والثاني يقول فتحه ثبت له من كل درب من الثلاثة ممر إلى الدار التي ليست به ويزيد فيما استحقه من الانتفاع وعلى الخلاف إذا فتح لغرض الاستطراق قال الرافعي مع سد باب إحدى الدارين زاد في الروضة وعدم سده صرح به الأصحاب قالوا: ولو أراد رفع الحائط بينهما وجعلهما داراً واحدة وترك بابيهما على حالهما جاز قطعاً انتهى . وهو

وإعارة الأرض للبناء بأنه هنا تصرف في ملكه وليس لأحد نقضه . (قوله إذا سمره) المراد عدم استطراره منه . (قوله بالتخفيف) على الأنصح . (قوله قال في الروضة) مرجوح . (قوله من بابه بعد الأول) دخل فيه مقابل المفتوح الجيد . (قوله قبله) أي قبل الأول أي قبل آخره فيدخل مقابله . (قوله الوجهين) الأصح منهما عدم المنع . (قوله كما تقدم) اقتضى كلامه أن من بين البابين ليس له المنع على الأصح وليس كذلك بل الأصح هنا أن له المنع فالمراد بالشركاء هنا من ليس أقرب إلى رأس الدرب من المفتوح . (قوله لأن زيادة الباب إلخ) أي مع تميزه عن شركائه بباب فلا يرد جواز جعل داره نحو حمام . (قوله لم يمنع) هو الممنوع . (قوله من الثلاثة) أخرج الشارع . (قوله صرح به الأصحاب) فيه نسبة قصور للرافعي بعدم اطلاعه عليه فتأمل . (قوله قالوا) ليست صيغة تبريل تقوية للحكم لإفادتها اتفاق الأصحاب عليه المفهوم من شرط الاستطراق السابق فتأمل . (قوله أهل الدرب) أي المسدود الخالي عن نحو مسجد وإلا فلا يجوز الصلح ولا يصح والمراد بأهله هنا من يتوقف الفتح على إذنهم ممن يملك الرقبة وإن لم يملك المنفعة أيضاً وخرج بفتح الباب الصلح على إخراج الجناح فلا يجوز ولا يصح كما مر نعم الصلح على إخراج الميزاب يصح لأنه انتفاع بالقرار بشرط أن لا يزيد على نصف هواء الشارع ليبقى لشريكه النصف الآخر لشدة الاحتياج إليه وبذلك فارق جواز إخراج الجناح وإن استغرق أكثر الشارع وإن منع مقابله من الإخراج كما مر فتأمل . (قوله بمال صح) وبوزع المال على الدور بقدر مساحتها وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه كذا قاله شيخنا الرملي . (قوله فهو إجارة) وتقدر بقدرها . (قوله وسكت الشيخان على ذلك) أي فهو صحيح معتمد . قال الأذرعى: ينهى تقييد الجواز بما إذا لم يكن في الدرب نحو مسجد كدار موقوفة ولو على معين وإلا فلا يجوز إذ لا يتصور البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الإجارة ففيها تفصيل لا يخفى على الفقيه قال في شرح الإرشاد وكأنه يشير إلى أن ما يخص الوقف من الأجرة إن كان قدر أجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا وشيخنا الرملي توقف في الإجارة ولو في الوقف الحادث ولو جواز الإذن في فتح الباب بجنا أيضاً هـ . وفي هذه الإشارة والتوقف بحث ظاهر لأن كلام الأذرعى إن كان في القدر الذي من رأس الدار إلى المسجد أو الدار الموقوفة فلا يخفى أن له حكم الشارع النافذ لهما وليس فيه بيع ولا إجارة ولا صلح على جناح ولا فتح باب وإن كان في نفس المسجد فليس فيه ذلك أيضاً وإن كان في نفس دار موقوفة فلا

تكون كالأولى . (قول الشارع ومن بابه قبله) من جملتهم من بابه مقابل للباب القديم كما في الروضة عن الإمام . (فروع) لو كان له في السكة قطعة أرض جاز أن يبيها دوراً ويفتح لكل دار باباً . (قول الشارع كما تقدم) ينهى أن يقال إن من بابه بعد الحادث جزماً ومن بابه قبله على أحد الوجهين . (قول الشارع لأن زيادة الباب إلخ) استشكل هذا التعليل بأن له في السكة المذكورة أن يجعل داره حماماً أو خاناً مع ما يترتب على ذلك من كثرة الزحام صرح بذلك الإمام والبخاري والفتاوى ولو وقف داره مسجداً صرح السبكي نقلاً عن الأصحاب بأن حق المرور ثبت للمسلمين كما كان له قال بخلاف نصب الجناح وفتح الباب فإنه يتوقف على الرضا عند عدم الضرر ويمنع عند الضرر وإن رضوا . (قول الشارع بفتح الفتوحانية) لأن الدار مؤنثة . (قول الشارع ويزيد فيما استحقه إلخ) معطوف على قوله ثبت له . (قول الشارع أما إذا قصد اتساع ملكه إلخ) هو مختار قوله لغرض الاستطراق . (قول الشارع وإن أطلقوا إلخ) هذا بخلاف ما لو صلح على إجراء المأم من فوق بسطحه مثلاً لا يكون ذلك تمليكاً لأن الدرب لا يراد إلا للاستطراق فكان إثباته فيه تمليكاً بخلاف

مراد الرافعي بقوله أما إذا قصد اتساع ملكه فلا منع أي قطعاً (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب بمال صح) قال في التتمة: ثم إن قدروا مدة فهو إجارة وإن أطلقوا أو شرطوا التأخير فهو بيع جزء شائع من الدرب له وتنزله منزلة أحدهم وسكت الشيخان على ذلك (ويجوز) للمالك

(فتح الكوات) في جداره للاستضاءة بل يجوز له إزالة بعض الجدار وجعل شبك مكانه والكوة بفتح الكاف طاقة (والجدار بين المالكين) لبنائين (قد يخص) أى ينفرد (به أحدهما) ويكون ساترا للآخر (وقد يشتر كان فيه فائض) به أحدهما (ليس للآخر وضع الجذوع) بالمعجمة أى الخشب (عليه في الجديده ولا يغير المالك) له إن امتنع من وضعها والتقديم عكس ذلك لحديث الشيخين: «لا يمنع جار جاره أن يضع خشبة في جداره أى الأول» وخشبة روى بالافراد متونا والأكثر بالجمع مضافا وعورض بحديث خطبة حجة الوداع: «لا يعمل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس» رواه الحاكم بإسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما مفرد في بعضه (فلورضى) المالك على الجديده بالوضع (بلا عرض فهو إعارة له الرجوع قبل البناء عليه) أى على الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى (وفائدة الرجوع تخيره بين أن يقيه أى الموضوع المبني عليه (بأجرة أو يقلع) ذلك (ويغرم أرض نفسه) كما لو أعار أرضا للبناء (وقيل فأنلته طلب الأجرة فقط) لأن القلع يضر المستعير فإن الجذوع إذا رقت أطرافها

يخفى حكمها من باب الوقف فتأمل وراجع. (قوله فتح الكوات) بفتح الكاف وضمها وتشديد الواو وجمع كوة وهو جمع قلة غايته إلى تسعة وجمع تكثيره الكواء بكسر الكاف مع المد وعدمه ولو عبر به كان أولى كذا قيل ورد بأن تعريفه أخرجه إلى جمع الكثرة وفتحها جائز وإن أشرفت على دار جاره وحرمة نعم يتمتع من جعل أبواب لها تفتح إلى خارج ملكه إلا إن جاز له الفتح للاستطراق. (فتقبيبه) له قطعة أرض في سكة فأراد جعلها دورا ولكل دار بابا لم يمنع ولو كان له فيها دار في وسطها ودار في آخرها فلمن بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة إلى آخر السكة لأن شركته بسببها إنما هو إليها. (قوله لبنائين إلخ) دفع به توهم الملكية في نفس الجدار فيناق ما بعده وعبرة المخرج بين ملكين وهو أخصر وأولى فمدول المصنف عنها لا وجه له فتأمل. (قوله أى ينفرد به) فسر به الاختصاص لأنه أنسب بالاشتراك فتأمل. (قوله ليس للآخر وضع الجذوع) تخصيصها بالذكر لكونها محل النص ومثلها غيرها من سائر الانتفاعات كبناء وفتح كوة وغرز وتد بكسر التاء أفصح من فتحها. قال شيخنا: ولو مما جرت به العادة مخالفتها للشرع فراجع. (قوله والتقديم عكس ذلك) لكن بشروط متة أو أكثر وهى أن لا يحتاج مالكة لوضع جذوع نفسه وأن لا يزيد الجار في ارتفاع الجدران وأن لا يبنى أزجا وأن لا يضع عليه ما يضره وأن تكون الأرض له وأن لا يملك شيئا من جدران البقعة التى يريد تسقيفها أو لا يملك إلا جدارا واحدا كذا ذكره فراجع. (قوله أى الأول) فسر به الضمير ليصح أن يكون دليلا للتقديم لأنه لو رجع الضمير للجار الثانى الذى هو صاحب الجدار لسقط استدلاله به ويكون فائدة النهى جوازه وإن منع الهواء عن جاره مثلا. (قوله وعورض) اكتفى في رد التقديم بالمعارضة وإن ثبت بها استدلال الجديده أيضا ونوزع في المعارضة بأن الأول خاص وهو لا يعارض العام في حكمه لأنه فرد منه وبأنه يحتمل تخصيص الحديث الثانى بالأعيان دون المنافع فالأولى حمل الأول على التدب وصرفه عن الوجوب القياس على بقية الأملاك فتأمل. (قوله من مال أخيه إلخ) المراد بالمال ما يشمل المنفعة بل والاختصاص تغليبا وبالإعطاء ما يعم السماح وعلم الرضا وذكر الأخ للغالب وهذا يشمل الجار الذى الكلام فيه فراجع. (قوله وكل) مجرور عطف على الشيخين ومنفردا حال منه وفي بعضه عطف على في معظمه ولا يخفى ما في ذلك فإن شرط البخارى أخص فتأمل. (قوله أرض نفسه) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا وليس له التملك بالقيمة كما في إعارة الأرض للبناء لأن الأرض

سطح الدار يراد لغير إجراء الماء. (قول المتن الكوات) هو جمع قلة عند سيويه فلو عبر بجمع التكسير كان أولى كالكواء بالكسر مع المد وعدمه كما أنه لو عبر في مسألة الجذوع الآتية بجمع القلة كان أولى. (قول الشارح والتقديم عكس ذلك) حتى لو احتاج إلى ثقب الجدار ليضع رعويس الخشب كان له ذلك على هذا القول ثم هذا القول جديد أيضا وقوله عكس ذلك يريد أن الخلاف جار في الإيجاب أيضا خلاف ما توهمه عبارة الكتاب. (فروع) وضع طرف الرف ليس كالجذوع. (فروع) لو كان ذميا هل يجرى القديم فيه ولو كان الجدار وقفا أو مسجدا فانظر ما حكمه. (قول الشارح في جداره) تمت: ثم يقول أبو هريرة: ما لي أراكم معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم. (قول الشارح وعورض إلخ) فيه نظر فإنه خاص والخاص مقدم على العام وإن تأخر عنه العام ثم رأيت العراق نقل عن البيهقي نحو هذا وقد رأيت في شرح الروض في باب الحوالة لما ساق حديث: «وإذا أتبع أحدكم على ملى فليبيع» قال: صرف الأمر عن الوجوب القياس اهـ. فإن صح أن القياس يصرف الأمر عن الوجوب جاز أن نقول به مناصرف النهى عن التحريم القياس فليتأمل. (قول الشارح إلا ما أعطاه عن طيب نفس) أى فحمل الأول على الاستحباب لقوة الروايات المعارضة وكثير ما قاله الرافعى وفيه نظر. (قول المتن فلورضى إلخ) قال الإسئوى: هو وما بعده تفريع على الجديده اهـ. ويريد بما بعده ما يشمل قوله الآتى وإن قال بعته إلخ. (قول الشارح كما لو أعار أرضا) أى لكن هناك خاصة أخرى وهى التملك

لم تستمسك على الجدار
الباقى ومقابل الأصح لا
رجوع له أصلاً لأن مثل هذه
الإعارة يراد بها التأيد
كإعارة لدفن ميت (ولو
رضى بوضع الجلود
والبناء عليها بعوض فإن
أجر رأس الجدار للبناء فهو
إجارة) تصح من غير تقدير
مدة وتأيد للحاجة (وإن
قال بعته للبناء عليه
أو بعث حق البناء
عليه فالأصح أن هذا
العقد فيه شوب بيع و)
شوب (إجارة) لأنه عقد
على منفعة تأيد فشوب البيع
من حيث التأيد (فإذا بنى
فليس للمالك الجدار نقضه
بالحال) أى لا يجازى ولا مع
إعطاء أرض نقضه لأنه
مستحق للدوام بعقد لازم
(ولو انهدم الجدار) بعد بناء
المشتري (فأعادته ماله
فلمشتري إعادة البناء)
بتلك الآلات ومثلها
والوجه الثانى أن هذا العقد
بيع يملك به مواضع وعوس
الجلود والثالث أنه إجارة
مؤبدة للحاجة (وسواء كان
الإذن) فى البناء (بعوض أو
بغيره يشترط بيان قدر
الموضع المبني عليه طولا
وعرضا وسمك الجدران)
(وكيفيتها) ككونها منضدة
أو خالية الأجراف (وكيفية
السقف المحمول عليها)
ككونه خشباً أو أزجاً أى
عقدان الغرض يختلف بذلك
(ولو أذن فى البناء على أرضه

أصل تستمع فالتشبيه ليس على عمومه. (قوله أصلاً) أى سواء طلب أجره أو لا تغير بين التيقية والأجرة أو لا كما فى الروضة. (قوله يراد بها التأيد) أى مادام المبني عليه فلو انهدم بطلت به العارية وليس له الإعادة بعد إلا بإذن جديد اتفاقاً أخذنا من التشبيه. (قوله تصح من غير تقدير مدة وتأيد للحاجة) فإن قدرت تقدرت وحل عدم التقدير فى غير الوقف فلا بد من تقدير المدة فيه بلا خلاف وإذا انقضت جاءت الخصال المتقدمة فى رجوع المعير. (قوله بعته إلخ) هما عبارتان الأولى منهما للشافعى رضى الله عنه والثانية للإمام وعلى كل فالمعقود عليه المنفعة ولو سكت عن ذكر البناء عليه أو نفى البناء صح العقد وامتنع البناء فى الثانى ويتنفع به بغير البناء كجلوس وغيره. (قوله شوب) وفى المحرر شائبة واعتراض بأنه مؤنت شائب ولا يصح هنا. (قوله فليس للمالك الجدار نقضه) نعم لو اشترى حق البناء من اشتراه منه فله نقضه مع أرض نقضه وله إيقاؤه بأجرة كما فى العارية. (قوله ولو انهدم الجدار) أى بنفسه بعد بناء المشتري أى بعد وضع المستحق الشامل للبناء وغيره وللمستأجر ولكن الشارح راعى كلام المصنف وكذا قبل الوضع وأعادته للمالك أو غيره ولا يجزى للمالك على إعادته على الصحيح ولا غرم على أحد فى هذا الهدم ولو هدمه للمالك ولو متعدداً لأنه يحرم عليه هدمه لم يجزى على إعادته أيضاً لكنه يغرم أرض نقص الموضع للفيصولة وقيمة حق البناء للحيلولة فإذا أعيد الجدار والوضع أعيدت له ولو هدمه أجنبى لم يجزى هو ولا للمالك على إعادته لكنه يغرم ما تقدم ويغرم أرض نقص الجدار للمالك وإذا أعيد الجدار فعلى ما تقدم ولو أراد المستحق إعادة الجدار من ماله ليتمكن من الوضع لم يمنع ولا أجره له مدة انهدم الجدار مطلقاً كما قال بعض مشايخنا ولو كان الجدار أو البناء من لبنات وتفتت لزمه مثلها لأنها مثلية. (قوله فللمشتري) قبل فراغ المدة وبذلك علم أن العقد لا يفسخ ولو كان إجارة مؤقتة خلافاً للإسنوى وفارق الفسخ بانهدم الدار المؤجرة لأن العقد واقع على عينها. (قوله والوجه الثانى) هو مقابل الأصح وعليه الإعادة بعد الهدم لتلف حقه وهو الجزء الملاصق للجلود ولعل هذا حكمة تأخير عن التفريع على الأول وتأخير الثالث لمناسبته للثانى وعليه يأتى ما تقدم فى الإجارة وأنه لو قدرت المنفعة بمدة سقطت الإعادة بهدم الجدار لانقضاءها. (قوله بيان قدر الموضع) الصواب إسقاط لفظ قدر لأن فى ذكره مخالفة للمراد من بيان محل البناء والقدر معلوم من الطول والعرض كما أشار إلى ذلك فى شرح الروض. (قوله ارتفاعها) فهو الأخذ من أسفل إلى أعلى وعكسه العمق

بالقيمة قال الرافعى: لا تتأتى هنا لأن الأرض لها قوة الاستتباع بخلاف الجدار. (قول الشارح لم تستمسك) أى فقد تعدى أثر الرجوع لتغير العين المعارة فيمنع. (قول المتن ولو رضى بوضع الجلود إلخ) هو من تفريع الجديد وعلى القديم لا يجوز أخذ العوض ولا يشكل بما لو أسلمت المرأة ولم تجد من يعلمها الفاعلة إلا واحداً فأصدقها تعليمها فإنه يصح لأننا نقول الوجوب لاقى المرأة أو لا بخلاف هذا فإن الوجوب على الجار لصاحب الجنود. (قول الشارح تصح من غير تقدير مدة إلخ) أى فكان كذلك فى معنى النكاح. (قول المتن فيه شوب بيع إلخ) أى جوز ذلك لحاجة التأيد فى الحقوق المذكورة. (قول المتن بحال) لو اشترى ما باعه من حق البناء جاز ذلك وباقى خصال العارية فى المسألة السابقة قاله الإسنى وما دخل فى الحال المنفية أن يريد البائع نقض جدار نفسه فلا يمكن. (قول المتن ولو انهدم الجدار إلخ) منه تعلم أن العقد لا يفسخ بالهدم المذكور لكن بحث الإسنى إذا كان إيجاراً مؤقتاً بلفظه تخريجه على الخلاف فى الفسخ بانهدم الدار. قال السبكي فى الحالة الأولى: وإنما لم يفسخ بالهدم وإن قلنا إجارة لأن المقصود هنا ثبوت حق البناء وهو باق بخلاف الدار المنهدمة مثلاً فإن اسم العين المؤجرة قد زال. (قول المتن فللمشتري إعادة البناء) وكذا بنى لو فرض الانهدام قبل البناء (قول الشارح والوجه الثانى) والثالث صيغة تفرع ما سلف على الأول خاصة وصرح السبكي بخلافه أى هذا العقد قال الرافعى وهو مشكل. (قول الشارح يملك به مواضع وعوس الجلود) بخلافه على الأول. (قول المتن ولو أذن إلخ) قال الإسنى: غير بالإذن لأن الصور السابقة

كفى بيان قدر محل البناء) ولم يجب ذكر سمكه وكيفيته لأن الأرض تحمل كل شيء (وأما الجدار المشترك بين اثنين مثلاً فليس لأحدهما وضع جذوعه

والعرض أقصر الامتدادين . (قوله كفى) أى فى الوجوب ويجب أيضاً ذكر عمق الأساس إن كان يحفر . (قوله بغير إذن من الآخر) فإن كان بإذنه ففيه ما مر من كونه عارية أو غيرها ويأتى فى هدمه ما تقدم . (قوله بكسر التاء فيهما) وهو اسم عين فى الثانى وسكونها فيه مصدر ماضيه وتد كضرب . (قوله بلا إذن) ومثله علم الرضا وإذا فعل ذلك بالإذن لم تجز إزالته لقلع الوتد وسد الكوة إلا بإذن أيضاً ولا يجوز تريب كتاب منه إلا بعلم الرضا . (قوله أصبحهما فى الروضة لا يمتنع) أى ما لم يكن غرض فى المنع كاطلاع على حرمة والأجنبى فى هذا كالشريك . (تقضيته) السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور فى الروض يجوز لصاحب العلو وضع الأتقال المعتادة على السقف المملوك للآخر أو المشترك بينهما وللآخر تعليق المعتاد به كتب ولو بتدبته فيه اهـ . وللمالك منهما أن يفعل ما يريد فى ملكه وليس للأعلى غرز وتد فيه إذا لم يكن مملوكاً له وحده بخلاف الأسفل كما مر نظراً للعادة فى الانتفاع . (قوله وليس له إجبار شريكه على العمارة) نعم لو كانوا شركاء فى وقف وطلب أحدهم أجبر الباقيون وكذا يجبر ناظر الوقف وولى المحجور إذا طلب الشريك العمارة وفيها مصلحة بخلاف عكسه وخروج بالعمارة الأجرة فتلزم الشريك لمن يعمر ودخل فى الشريك ما بين علو وسفل كالسقف والسترة بين سطحين والأشجار كالبناء فلا يجبر أحدهما على سقيها ولو اتهم السفل ولو بهدم مالكه تعدى لم يجبره صاحب العلو على إعادته لأجل بنائه عليه ولو أراد صاحب العلو بناء السفل بماله لم يمنع منه وله هدمه بعد بنائه متى شاء ولصاحب السفل السكنى فى العروة وليس له الانتفاع بالجدار أى ولو بنحو غرز وتد فيها وله هدمه إن كان قبل بناء الأعلى علوه ولو لم يكن امتنع قبل من البناء فإن بنى الأعلى علوه امتنع على الأسفل الهدم وله تملكها بالقيمة فإن كان امتنع فليس له الهدم ولا التملك بالقيمة لتقصيره . (قوله فإن أراد إعادة منهدم) أى فى الجدار بخلاف الدار المنهدمة لأنه لا يصل فيها إلى استيفاء حقه وخالف الخطيب وجعلها كالجدار . (قوله لم يمنع) أى لا يمنع عليه ذلك قبل سؤال شريكه أو امتناعه فظاهر كلامهم أنه لا يلزمه أجرة حصه شريكه من الأرض ويوجه بتقصيره كما سياتى نعم إن منعه شريكه من الإعادة امتنع عليه . وقال بعض مشايخنا : ظاهر كلام المصنف أو صريحه فيما يأتى فى المسألة بعدها أنه لا يمنع أيضاً وهذه ليست فى شرح شيخنا ولا ابن حجر ولا غيرهما لأنهم ذكروا أن الذى فى كلام المصنف الامتناع لا يمنع فراجع وحرر . (قوله يضع عليه ما شاء) نعم لو كان للآخر عليه جذوع قبل الهدم ألزم المعيد بتمكينه من إعادتها أو بهدمه ليعيدها معالو وضعها . (قوله وينقضه إذا شاء) وليس للآخر نقضه ولا تملكه ولا أجرة له فى حصته من الأرض وفارق جواز نقض الأسفل لسفل بناءه صاحب العلو وجواز تملكه له بشرطه كما مر بأن السفل لخاص بالأسفل بخلاف الجدار ولغير المعيد الشر من البئر والاستقاء من النهر لا بدارة أو دلاب أو نحوه ولو جعل للمعيد جزءاً من الأرض فى مقابلة عمله جاز وعاد مشتركا كما سياتى . (قوله وسكت عن ذلك) أى المذكور بقوله ولا يضرب وأشار بقوله لظهوره إلى الاعتذار عن السكوت عنه . (قوله أى نصف القيمة) هو فى المشترك مناصفو ليس قيدا وإنما ذكره لأنه هو الذى فى الروضة . (قوله ينقضه) بكسر النون وضمها . (قوله فللا آخر منه) لأنه تصرف فى ملك الغير بغير إذنه واستفيد من التعليل أنه ممتنع

من الإعارة والإجارة والبيع والأحكام المتقدمة تجرى هنا فأتى بعبارة تشمل ذلك . (فخرج) باع شخص علو داره فإن شرط عدم البناء صبح أو البناء صبح أو أطلق صبح وبحث السبكي عدم جواز البناء هنا لأن الهواء حق لصاحب السفل والمسألة فيها وجهان . (قول المتن يتد) يقال وتد وتد وتد كوسم بسم وسمما . (قول المتن بلا إذن) أى بخلافه بالإذن لكن لا يجوز أخذ عرض على فتح الكوة لأنه يكون فى نظير الضوء والهواء . (قول الشارح لا يستقل أحد الشريكين بالانتفاع) وفارق وضع الجذوع على القديم بأن وضع أطرافها فى ملك صاحبها قد لا يتم إلا بوضع الطرف الآخر على جدار جاره . (قول الشارح أحد الشريكين) ظاهره أن فى الأجنبى له المنع . (قول الشارح والقديم له ذلك الخ) صححه فى الشامل والدخائر وأفتى به الشاشي وابن الصلاح . (قول الشارح والقديم) يريد القديم بلزوم العمارة . (قول المتن فللا آخر منه) قوة العبارة تعطى أن له الإقدام من غير استئذان

عليه بغير إذن) من الآخر (فى الجديد) والقديم له ذلك كالقديم فى الجار لما تقدم وأولى (وليس له أن يتد فيه وتدا) بكسر التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة بلا إذن) كسائر الأملاك المشتركة لا يستقل أحد الشريكين بالانتفاع (وله أن يستقل إليه ويستدل) إليه (متاعا لا يضر) وهذا القيد زائد على المحرر (وله) كغيره (ذلك فى جدار الأجنبى) أيضاً لعدم المضايقة فيه فإن منع أحد الشريكين الآخر منه ففى امتناعه وجهان أصبحهما فى الروضة لا يمتنع (وليس له إجبار شريكه على العمارة فى الجديد) لتضرره بتكليفها والقديم له ذلك صيانة للملك عن التعطيل (فإن أراد الطالب إعادة منهدم بآلة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه يضع عليه ما شاء وينقضه إذا شاء) ولا يضر الاشتراك فى الأرض فإن له حقاً فى الحمل عليه قاله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وسكت عن ذلك الشيخان لظهوره (ولو قال الآخر لا تنقضه وأغرم لك حصتى) أى نصف القيمة (لم يلزمه إجابته) كابتداء العمارة وعلى القديم تلزمه إجابته (وإن أراد إعادته بنقضه المشترك فللا آخر منه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على إعادته بنقضه

إجابته) كابتداء العمارة وعلى القديم تلزمه إجابته (وإن أراد إعادته بنقضه المشترك فللا آخر منه) وعلى القديم ليس له منعه (ولو تعاونا على إعادته بنقضه

عاد مشتركا كما كان) فلو شرط زيادة لأحدهما لم يصبح لأنه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما بإعادته بتنقذه (وشرطه له الآخر) الآذن في ذلك (زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فإذا شرط له السدس يكون له الثلثان. قال الإمام: هذا مصور فيما إذا شرط له سدس النقص في الحال فإن شرط السدس بعد البناء لم يصح فإن الأعيان لا تؤجل (ويجوز أن يصالح على إجراء الماء وإلقاء الثلج في ملكه) أي ملك المصالح معه (على مال) كان يصالحه على أن يجري ماء المطر من هذا السطح على سطحه المجاور له ليتزل الطريق وأن يجري ماء النهر في أرضه ليصل إلى أرض المصالح وأن يلقى الثلج من هذا السطح إلى أرضه وهذا الصلح في معنى الإجارة يصح بلفظها ولا بأس بالجهل بقدر ماء المطر لأنه لا يمكن معرفته ولا يجوز الصلح على إجراء ماء الغسالة على السطح على مال لأن الحاجة لا تدعو إليه بخلاف ما تقدم (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما فإن اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما بنيا معا)

من الإعادة بلا إذن ولو قبل منعه وقال شيخنا: لا يمتنع قبل منعه وعلى كل إذا أعاده قبل المنع أو بعده فالظاهر أنه يعود مشتركا وأنه لا يطالبه بأجرة وللآخر أن يطالبه بهدمه وأنه يمتنع عليه الهدم قبل المطالبة به فتأمل ذلك وحرره. (قوله عاد مشتركا) لعل الاشتراك من حيث كونه بالنقص بحسب ما كان كما أشار إليه بقوله كما كان لا من حيث المعاونة فتأمل. (قوله وشرط له الآخر) أي بتقذ بلفظ إجارة أو جعالة وأشار بقوله الآذن في ذلك إلى أنه لم يعاون المعيد لما مر قبله أنه لا يصح جعل زيادة معها فتأمل. (قوله في الحال) أي وعلمت الآلة ووصف الجدار وإلا لم يصح. (فتفنيها) لكل من الشريكين قسمة الجدار طولاً في عرض وعكسه بالتراضي ولا يجبر الممتنع ولا قرعة لأنها ربما أخرجت لأحدهما ما يضر الآخر. (قوله في ملكه) وكذا في موقف فللناظر ومستحق الوقف ما ذكر لكن مع تقدير المدة في ذلك ولهم الصلح بلا مال وهو عارية ولو انتقلت الأرض لآخر باستحقاق أو غيره ثبت للثاني ما كان للأول من رجوع ومنع وغيرهما وله خرق بناء منع به الأول إجراء الماء مثلاً ولا يجوز الصلح في الموقوف والمؤجر ونحوه على حفر بئر ونحوها. (قوله على سطحه) وعلى أرضه بالأولى نعم إن أمكن إلقاءه من السطح الأول إلى الطريق لم يصح الصلح لأنه لا حاجة إليه. (قوله في أرضه) لا على سطحه. (قوله إلى أرض المصالح) لا إلى سطحه. (قوله إلى أرضه) لا إلى سطحه خلافاً لليلقيني وشمل الإلقاء الجائر ما كان من ميزات أو غيره. (قوله وهذا الصلح إلخ) حاصله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الإجارة وتقدير المدة وأنه في غيرها يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصحب بلفظ البيع ولفظ الإجارة ولو بتقدير مدة ولفظ العارية ولفظ الصلح ويتعقد بيعاً فيملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق حق الممر فيما بأن العقد هنا متوجه إلى العين ولذلك يشترط هنا بيان موضع الإجراء طولاً وعرضاً وعمقاً ومعرفة السطح قوة وضعفاً. (قوله بقدر ماء المطر) ومثله الثلج. (قوله ولا يجوز الصلح على إجراء ماء الغسالة) هو المعتمد وإن كانت الغسالة من نحو حمام. (قوله على السطح) ولا على الأرض أيضاً. (قوله على مال) ولا مطلقاً ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غير وعلى جمع القمامة ولو زبلاً في ملك غيره ولو بمال وفي عقده ما مر في حق البناء. (فروع) لا يجوز الصلح على إبقاء أغصان شجرة أو عروقها في ملك غيره لأنه هواء كما مر وله إزالتها بالتحويل إن تيسر وإلا فبالقطع ولو يغير إذن مالكها وله الانتفاع في ملكه ولو بما يضرها وإن أدى إلى تلفها ولا ضمان نعم إن حرقها بتقصير ضمنها ولو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان بعارية صدق قاله البغوي وليس للمستحق دخول الأرض أو السطح إلا لتنقية المجرى ونحوه

قال في المطلب وهو مفهوم كلامهم بلا شك. (قول المتن وشرط له الآخر إلخ) أي سواء كان ذلك بلفظ إجارة أو جعالة. (قول الشارح إلى أرضه) الضمير فيه راجع لقوله المصالح معه. (قول الشارح يصح بلفظها) عبارة السبكي: ثم إن قدر المدة فإجارة وإلا فعلى الأوجه الثلاثة المتقدمة في بيع حق البناء، وعبارة الإسوي لك أن تقول إذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة إذا عقد بلفظ الإجارة كما سبق في حق البناء قال وإن قال بتلك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا؟ قال الرافعي وإيراد الناقلين يميل إلى ترجيح الملك، قال الإسوي إن عقد بصيغة الإجارة فلا بد من تقدير المدة قاله الرافعي وإن عقد بصيغة البيع نظر أن وجه البيع إلى الحق كما ذكره المصنف فبات في ما سبق في بيع حق البناء قاله الرافعي. قال الإسوي لك أن تقول إذا كان هذا النوع ملحقا بحق البناء فينبغي عدم اشتراط المدة إذا عقد بلفظ الإجارة كما سبق في حق البناء قال: وإن قال بتلك مسيل الماء أو يجري الماء فلا بد من بيان الطول والعرض وفي العمق وجهان بناء على أن المشتري هل يملك موضع الجريان أم لا قال الرافعي: وإيراد الناقلين يميل إلى ترجيح الملك قال الإسوي: وإن عقد بلفظ الصلح فهل يتعقد بيعاً أو إجارة لم يصرح به الشيخان وصرح في الكفاية بأنه يتعقد بيعاً سواء وجه العقد إلى الحق أو العين اهـ. أقول: قد سلف في مسألة البناء أنه لا يملك عيناً ولا فرق بينهما فيما يظهر وقد يفرق بأن لفظ مسألة الماء مثلاً ينصرف إلى العين بخلاف قوله بتلك رأس الجدار للبناء. (فروع) قال: صالحتك عن إجراء ماء المطر على سطح

كان دخل نصف لبنات كل منهما في الآخر (فله اليد) فيحلف ويحكم له بالجدار إلا أن تقوم بينة بخلافه (والا) أى وإن لم يتصل بيناته كما ذكر بأن اتصل بيناتهما أو انفصل عنهما (فلهما) أى اليد وعبارة المحرر والروضة كأصلها فهو في أيديهما (فإن أقام أحدهما بينة) أنه له (فحضى له) به (والا حلفا) أى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى يسلم له أو على الجميع لأنه ادعاه وجهان أصحهما الأول (فإن حلفا أو نكلا) عن اليمين (جعل) الجدار (بينهما) بظاهر اليد (وإن حلف أحدهما قضى له) وفي الروضة كأصلها والمحرر وإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف بالجميع ويتضح ذلك بما زيد عليه في كتاب الدعوى

وعليه إخراج ما يتقيه من أرضه أو سطحه تقريرا للملك. (قوله كأن دخل إلخ) أى بأن دخل جميع أنصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذة جميع أنصاف لبنات طرف جدار الآخر من كل جهة ومثله مالهو كان على خشبة طرفها في بناء أحدهما أو كان على ترريع بناء أحدهما طولا أو عرضا أو سمكا ولا يكفي بعض لبنات في طرف أو أكثر لإمكان حلوله. (قوله أو انفصل عنهما) وكذا لو اتصل بينا أحدهما لا يثبت يعلم أنهما بنيا معا كما هو مفهوم ما قبله وكان المناسب للشارح ذكره. (قوله أى اليد) دفع به توهم أنه ملك لهما وذكر عبارة المحرر والروضة دليلا لما قاله. (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد فيقول والله لا تستحق من النصف الذى في يدي شيئا. (قوله وإن نكل الأول) وله الرجوع ليحلف قبل حلف الثاني. (قوله أصحهما الأول) هو المعتمد. (قوله لا احتمال أنها وضعت بحق) كإعارة أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض يراه والمنزل عليه منها الإعارة لأنها أضعف الأسباب فالملك قلع الجنوع بالأرث والإبقاء بالأجرة بعد الرجوع ولا أجره لما مضى، هذا وقد قالوا: لو وجدنا جنودا على جدار ولم نعلم كيف وضعت فالظاهر أنها وضعت بحق فلا تنقض ويقضى باستحقاقها دائما ولا أجره مطلقا وتعادلو هدم الجدار وأعيد فلم يحملوها على الإعارة كما تقدم وحاول شيخنا مفرق بأن الشر كاء يتساحون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا كذلك الأجنب فيحمل استحقاقهم على الأقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشر كاء كالأجنب فيحمل على الأقوى فيهما على ما تقدم ويظهر أن يجاب بأن الحمل على الأقوى ما لم يدع المالك إلا ضعف لأنه يصدق في دعواه كما مر عن البغوى وغيره وبذلك يجمع التناقض فتأمله وحيث لم يرجع بالجنوع فلا يرجع بالدواخل كالخارج في الطاقات ولا بالخارج كالتجصيص والترويق ولا بمعاقد القمط أى يكون عقدها من داخل أو خارج وهو بكسر القاف وسكون الميم وبالطاء المهملة جبال صغار يشد بها نحو الجر يد بعضه لبعض كالشبابيك وتقطع. (قوله فلصاحب السفلى) لو تنازع عا في المرق صدق صاحب العلو أنه له لأنه المحتاج إلى وضعه.

[باب الحوالة]

بفتح الحاء أفصح من كسر هاء التحويل والانتقال وتقال لما به حول أى قوة لما بين الحركة والقوة من الملازمة. وشرعا عقد يقتضى انتقال دين من ذمة إلى أخرى وتطلق على نفس الانتقال وتعبير بعضهم بنقل دين إلخ لا يناسب المعنى اللغوى إلا أن يؤول بأن النقل سبب له فهى بيع دين بدين جوز للحاجة فهى رخصة وذكر عقب الصلح لما فيها من قطع النزاع بين المعجل والمحتال وغير ذلك وتستحب على ملىء ليس فى ماله شبهة ولا بد فيها من الإسناد إلى جملة المخاطب فلا تصح مع الإضافة إلى جزئه وإن لم يعش بدونه وقصد به الجملة قاله شيخنا وهو

دارك كل سنة بكذا قال المتولى يصح ويغفر الغرر في الأجرة كما اغتفر في العقود عليه ويصير كالخارج المضروب. (قول الشارح كأن دخل إلخ) لا يكفي في هذا جوده في مواضع معدودة من طرف الجدار لإمكان حدوث ذلك. (قول الشارح على النصف إلخ) أى فيقول: والله لا تستحق من النصف الذى في يدي شيئا. (قول المتن لم يرجع) وجهه أنها قد تكون بإعارة أو إجارة أو قضاء قاض يرى الإيجاب على وضعها. قال الإسنى: وينزل ذلك على الإعارة لأنها أضعف الأسباب فله قلعها وغرامة أرث النقص ولك أن تقول هلا حمل على قضاء قاض أو شرائها من الجار فلا يقطع ولا يلزم أجره فقد صرح السبكي بأن العالى يبقى على السافل من غير أجره لا احتمال أنه اشتراه من صاحب السفلى ثم في تعبيره بالجنوع إفادة أن الواحد ونحوه لا يؤثر بالأولى وكذا قال أبو حنيفة يرجع بالجميع منها دون الواحد.

[باب الحوالة]

(قول الشارح فتقول أحلتك أى جعلتك مختالا أى منتقلا (قول الشارح جوزها الشارح) يريد أنها مستثناة

والبيئات أنه إن حلف الذى بدأ القاضى بتحليفه ونكل الآخر بعده حلف الأول اليمين المدودة أى ليقضى له بالجميع وإن نكل الأول ورغب الثاني في اليمين فقد اجتمع عليه يمين النفى للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الإثبات للنصف الذى ادعاه هو فهل يكفيها الآن يمين واحدة يجمع فيها النفى والإثبات أم لا بد من يمين للنفى وأخرى للإثبات وجهان أصحهما الأول فيحلف أن الجميع له لاحق لصاحبه فيه أو يقول لاحق له في النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى اهـ. (ولو كان لأحدهما عليه جدوع لم يرجع) بذلك لأنه لا يدل على الملك فإذا حلفا بقيت الجنوع بمخالها احتمال أنها وضعت بحق (والسقف بين علوه) أى شخص (وسفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أيمن إحداثه بعد العلو) بأن يكون السقف عاليا فيثقب وسط الجدار وتوضع رؤوس الجنوع في الثقب ويسقف (فيكون في يسدهما) لا اشتراكهما في الانتفاع به (أو لا) يمكن إحداثه بعد العلو كالأزج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو (فلصاحب السفلى) يكون لانتصاليه بيناته والعلو يضم العين وكسرها وسكون اللام ومثله السفلى

[باب الحوالة]

هى أن تحيل من له عليك دين على من لك عليه مثله فتقول أحلتك بعشرك على على فلان بعشرتى عليه فيقول احتلت والأصل فيها حديث الشيخين

بخالف ما قاله في البيع مع أنها منه فليراجع ولا تصح بلفظ البيع وإن نواها ولا تدخلها الإقالة على المعتمد فيها كما في شرح شيخنا الرملي ولا يدخلها خيار. (قوله هي أن تحيل إلخ) عدل عن التعريف إلى التصوير ليلاهم كلام المصنف بعده. (قوله أحلتك) ومثله أتبعك وملكتك أو نقلت حقك أو جعلت حقك إلى فلان أو حقى عليه لك ونحو ذلك وقول بعضهم يشترط في الصراحة أن يقول بحقك على إلخ مراده صريح لا يقبل الصرف كما يأتي آخر الباب. (قوله مطلق) هو إطالة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو حيثئذ كبيرة مفسق وهو المراد بالظلم في الحديث ودونها حرام غير مفسق. (قوله مليء) هو بالمهز كما قاله الجوهري^(١). (قوله بسكونها) وجوز ابن حجر تشديدها وادعى بعضهم أنه خلاف الصواب ومقتضى الحديث وجوبها وبه قال الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وقال الشافعي بنديها أو جوازها قياسا على سائر المعاوضات واعتراض بأن خروجها عن المعاوضات يقتضي عدم قياسها ولذلك قال الماوردي صرفها عن الوجوب ورودها بعد النهي عن بيع الدين بالدين فتأمل. (قوله يشترط إلخ) فالرضا ليس ركنا وإنما الركن الصيغة الدالة عليه ولذلك قال بعضهم: لا حاجة لذكره مع اعتبار الصيغة ورد بأن الدال غير المدلول وإن تلازما. (قوله لأنهما) أي المحيل والمحتال فهما ركنا وإن اتحدا في الخارج كإحالة الولي نفسه على طفله وعكسه ويجوز أن يحيل الولي على دين محجوره لمصلحة وأن يحتال به على مليء باذل فإن تبين خلافه بطلت وعلم أنه يجوز أن يحتال ولي بدين محجوره من ولي على دين محجوره مع المصلحة وناظر الوقف كالولي فيما ذكر ويجوز أن يحيل الولي أحد طفلين على الآخر وإن كان أخاه. (قوله فهي بيع) ولا تصح بلفظه كما مر نظر القول الاستيفاء ومن هذا وما مر في التصوير يعلم أن أركانها ستة: محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وللمحتال أن يحيل على المحال عليه وللمحال عليه أن يحيل المحتال على غيره وهكذا كما في شرح الروض. (قوله جوزها إلخ) ولذلك لم يعتبر فيها قبض أحد الدينين وإن اتحدا في علة الربا. (قوله لا المحال عليه) ولذلك تصح الحوالة على ذمة الميت وتعلق بتركه إن كانت ولا تصح الحوالة على التركة وإن كانت ديونا نعم تصح من الوارث على التركة إن كانت ديونا وتصح عليه إن تصرف في التركة لأنها صارت ديناً عليه والدعوى على الميت كالحوالة عليه. (قوله ويتعذر إلخ) ويرد بطلانها في إحالة البائع مع الرد كما سيأتي ولو كانت قرضا لم تبطل. (قوله ولا تصح على من لا دين عليه) أي بأن علم ذلك وإلا صححت فلو أنكر المحتال عليه الدين لم يقبل كما سيأتي وللمحيل أن يشهد على المحال عليه للمحتال إذا لم يتعرض لنفسه بأن يشهد أن المحال يستحق على المحال عليه كذا بوجه شرعي أو بحوالة شرعية ولو أقام المحال عليه بينة ببراعته من الدين بطلت الحوالة ورجع المحتال على المحيل ولو أنكر المحال عليه الدين بعد موت المحيل فأقام المحتال شاهدا

ومطل الغنى ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع. وروى الإمام أحمد والبيهقي: وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل، وأتبع بسكون التاء أحيل فليتبع بسكونها فليحتل (ويشترط لها) لتصح (رضا المحيل والمحتال) لأنهما عاقداهما فهي بيع دين بدين في الأصح جوزها الشارع للحاجة (لا المحال عليه في الأصح) لأنه محل الحق فلصاحبه أن يستوفيه بغيره والثاني مبني على أن الحوالة استيفاء حق كان المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه ويتعذر إقرضه من غير رضاه (ولا تصح على من لا دين عليه وقيل تصح برضاه)

من النهي عن بيع الدين بالدين كالقرض لمكان الحاجة ولهذا لا يشترط التقابض وإنما امتنعت الزيادة والنقصان لأنه ليس مما كسبه ومعنى كونها بيع دين بدين أن المحيل باع ما في ذمة المحال عليه وقيل بيع عين بعين فرارا من بيع الدين بالدين أي فنزل استحقاق الدين منزلة استحقاق منفعة تتعلق بعين الشخص. (قول الشارح فلصاحبه أن يستوفيه) كما له أن يוכל في ذلك. (قول الشارح استيفاء حق) استند من جعلها استيفاء إلى عدم جواز الحوالة بالشئ على أكثر منه أو أقل إذا لم يكن ربويا وعد وجوب التقابض في الربوي ولو كانت بيعا لوجب كل ذلك وليس فيها خيار المجلس واعتراض تقدير القرض بأن البائع إذا احتال ثم رد عليه بعيب تبطل الحوالة ولو كانت قرضا لم تبطل كما لو قبض الثمن وأقرضه ثم رد عليه بعيب واختار أنها استيفاء واستدل بقول الشافعي رضي الله عنه لو كان للمكاتب على رجل مائة ووجب عليه لسيدته مائة ووجب عليه مائة فأراد أن يبيعه المائة التي عليه بالمائة التي على الرجل لم يجوز ولكن إذا أحاله على الرجل جاز وليس بيعا وإنما هو حوالة والحوالة غير بيع اهـ. قال: فقيه رد على من يقول

بأنه يستحق عليه كذا بطريق الحوالة من فلان وأن دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتفر الحلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لأنه وسيلة إلى ثبوت حق نفسه ولو أنكر المحال عليه الحوالة صدق ويراجع المدين فإن صدق على عدم الحوالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه وإن أنكر المحتال الحوالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحتال بالدين وهو ينكره فيأتي فيه ما في الإقرار. (تقريبه) سكت المصنف عن عدم صحة الحوالة ممن لا دين عليه. قال في المنهج: وهي تعلم مما ذكره المصنف بالأولى ووجه الأولوية أنه إذا شرط ثبوت الدين على المحال عليه مع عدم صحة وفائه منه لأنه من قضاء دين الغير فشرطه على من لا يصح منه ذلك أولى وقيل غير ذلك مما فيه نظر. وقال بعضهم: في كلام المصنف الإشارة إلى الجواز بذكر الخلاف، وقول شيخنا: ولا يقع ما ذكر في كلام المصنف وكالة اعتبارا باللفظ فيه تأمل إذ لا دين على المحال عليه ليكون المحتال وكلا في قبضه منه. (تقريبه آخر) علم مما ذكر أن من له معلوم في وقف لا تصح إحالته به على مال الوقف لما مر في التركة ولا على الناظر لبراءة ذمته إلا أن يتعدى بإتلاف مال الوقف لأنه صار ديناً عليه وأن تسويغ الناظر من له معلوم في الوقف على من عليه دين للوقف ليس حوالة وله منعه من قبضه متى شاء. قال شيخنا م ر: نعم إن تعين مال الوقف في جهة شخص مغني صحت الحوالة عليه بل للمستحقين الحوالة عليه بغير إذن الناظر ويعتد بالقبض منه ويرأ به وتوزع في ذلك فراجع. (قوله بناء على أنها إلخ) أي إذا قلنا مع وجود الدينين إن الحوالة استيفاء إلخ فمع عدم دين المحتال تكون ضماناً تأمل. (قوله والأجرة) أي في إجارة العين لأنها في الذمة كالتسليم فلا تصح بها ولا عليها وقد يراد بدين السلم كل ما لا يصح الاعتياض عنه كالبيع في الذمة. (فرع) لا تصح الحوالة في الزكاة من المالك على غيره ولا من المستحقين عليه وإن انحصروا لما فيه من شائبة العبادة باحتياجها للنية وألحق بها الكفارة ونحوها قاله شيخنا ومقتضى العلة صحة الحوالة على المنذور فراجع وانظر. (قوله في مدة الخيار) لها أو لأحدهما وتحصل بها الإجارة فلو فسخ المشتري بالخيار بعد حوالة البائع عليه ولم يرض بها بطلت على المعتمد وبذلك علم أن المراد بالزوم وصف الدين به في نفسه لا عدم التطرق إلى إبطاله ولذلك جعلوا منه القرض كما مر فافهم. (قوله والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم) على أجنبي وإن كان لا يصح الاعتياض عنها على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج وفارقت دين السلم بتشوف الشارع للعتق وخرج بالنجوم دين المعاملة على المكاتب للسيد فتصح الحوالة به وعليه وإن سقط بالتعجيز لأنه تابع. (قوله للجهل بصفتها) فلو علمت صحت الحوالة بها وعليها قاله شيخنا وسيأتي في الديات. (قوله ويشترط تساويهما) أي في الواقع وعند العاقلين وإن تعدد المحال عليه أو زاد دين أحدهما على الآخر فيصح أن يحيل من عليه خمسة على من عليه عشرة بخمسة منها وعكسه ولو كان بالدين ضامن أو أكثر صحت الحوالة على كل منهم وعلى جميعهم ولو معا ويطالب المحتال كلا منهم بجميع الدين

بأنها بيع من كل وجه. (قول الشارح لقبوله إلخ) قال الرافعي: فتكون حقيقة الحوالة هنا الضمان وتتأق تقاربه. قال الإسنوي: فعلى هذا يكون قوله أحلتك إذا تجر ذاتي الضمان وقبول المحال عليه معناه ضمانه وقبول المحتال معناه قبول الضمان فإن لم يشترط رضا المضنون له وهو الأصح لم يشترط. (قول الشارح لأنه آيل إلى الزوم) هو صادق بخيار المجلس لكن الرافعي لما ذكر التعليل المذكور زاد فيه والجواز عارض فيه اهـ. ولا يأتي ذلك في خيار المجلس فكان الشارح رحمه الله أسقط ذلك لذلك. (قول الشارح صحتهما) وجه ذلك في الحوالة على المكاتب النظر إلى كونها استيفاء، وقوله: والثالث عدم صحتها وجهه في الحوالة من المكاتب التفريع على أنها بيع وأن الاعتياض عن النجوم ممتنع. (قول المتن ويشترط العلم إلخ) لأن الجهول لا يصح بيعه ولا استيفاءه. (قول المتن وفي قول تصح بإبل الدية) هو مبنى على جواز الصلح عنها والأصح امتناعه. (قول المتن ويشترط تساويهما) أي سواء جعلت يباع أم استيفاء لأنه لا يمكن أن تستوفي قضة ويقدر قرضها ذهباً وأما على البيع فلا لأنها إرفاق كالقرض

بناء على أنها استيفاء إلى آخره لقبوله ضمان لا يرأ به التحيل وقيل يرأ (وتصح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف الدينان في سبب الوجوب كالثمن والقرض والأجرة وبطل الخلف ويستثنى دين السلم فإنه لازم ولا تصح الحوالة به ولا عليه على الصحيح ومقابلته مبنى على أنها استيفاء ذكر هذا الاستدراك في الروضة (المثل) من الدين كالتمر والحب (وكذا النجوم) منه كالشوب والعبد (في الأصح) والثاني يشترط كونه مثلياً ليتحقق مقصود الحوالة من إيصال المستحق إلى الحق من غير تفاوت (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار وعليه في الأصح) لأنه آيل إلى الزوم والثاني ينظر إلى أنه غير لازم الآن (والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم دون حوالة السيد عليه) والثاني صحتها والثالث عدم صحتها وفرق الأول بأن للمكاتب إسقاط النجوم متى شاء فلم تصح حوالة السيد عليه بخلاف حوالة السيد (ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدره وصفه وفي قول تصح بإبل الدية وعليها) والأظهر المنع للجهل بصفتها (ويشترط تساويهما) أي المحال به وعليه (جنساً وقدرًا)

أو ببعضه ولو بشرط ذلك وإذا أحال على الأصيل يرى الضامن بخلاف عكسه قاله شيخنا الرملى ، وقال غيره : يرى الأصيل أيضا لأن الحوالة كالتبضع وعلى الأول لو كان له ألف على شخص بها ضامن فأحال على الضامن بألف هل له أن يحيل على الأصيل بألف أخرى راجعه . (قوله) يقع كثيرا أنه يصير ماله على زيد لعمره مثلا ويحكم بذلك حاكم وحكمه أنه إن أريد الحوالة صح ويحمل عند الإطلاق عليها^(١) فإن أريد خلافها أو علم خلافها لم يصح . (قوله وكذا حلولاً وأجلاً) نعم لو أوصى بعدم المطالبة بدينه مدة أو نذر أن لا يطالب مدينه بدينه مدة وقتنا بصحة النذر بأن كان مرغوباً فيه لم يمنع ذلك من صحة الحوالة بالاحمال عليه وعكسه لأن ذلك ليس أجلاً وإنما هو دين حال امتنعت المطالبة به لعارض فلو زاد في نذره وأنه لا يحيل به فنقل العلامة سم عن شيخنا الرملى أنه تصح الحوالة مع الإثم فراجع . (قوله وصحة وكسراً) وكذا كل صفة يختلف بها الغرض وهل منها اختلاف القروش بريال وكلاب أو أرباع وأنصاف وكوامل ونحو ذلك أو الفضية ذات العدد والقروش والأثلاث فراجع . وتتجه الصحة في نحو الأنصاف والأرباع والأثلاث بعضها على بعض وعلى الكوامل وعكسه حيث اتحد النوع دون غير ذلك وليس منها رهن وكفيل فلو كان بأحد الدينين ذلك لم يؤثر ولا تنتقل الوثيقة بل تسقط بخلاف الوارث لأنه خليفة المورث ولو بطلت الحوالة كالإقالة فيها إذا قلنا بها على المرجوح لم يعد الرهن والضمان نعم لو أحال على الضامن كالأصيل لم يسقط الضمان كما مر وأما الرهن فإن كان للمحال عليه عند الخيل فشرط بقائه صحيح أو للمحيل عند الخيال فشرط بقائه مفسد كذا نحرر مع شيخنا ولو شرط عاقد الحوالة رهنًا أو ضمانًا من الخيل للمحال لم تصح الحوالة أو من المحال عليه للمحال صحت ويلغو الشرط . (قوله أى يصير إلخ) إشارة إلى أن المراد بالتحويل الصبرورة لأن المتغير محل الدين لا نفسه فتأمل . (قوله بفلس) ومثله الرق بأن كان المحال عليه عبداً لغيره ويرجع عليه بعد العتق قاله شيخنا كغيره ولعل المراد أن للمحيل ديناً في ذمة العبد بنحو معاملة فأحاله صاحبه عليه به فإن بان أنه عبده لم تصح الحوالة وإن كان له في ذمته دين بمعاملة لسقوطه عنه بملكه له . (قوله أو جمعه) أى للحوالة على ما تقدم فإنه المصدق في إنكارها أو لدين الخيل لأن قبول الخيال متضمن لاستجماع شروط الصحة نعم له تحليف الخيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه فإن نكل أو قامت بينة بوفاء الدين بطلت الحوالة وتصح شهادة الخيل على المحال عليه كما مر . (قوله لم يرجع) خلافاً لأبى حنيفة بل لو شرط الرجوع في شيء من ذلك بطلت الحوالة . (قوله فلا رجوع) نعم لو احتال لمجوره جاهلاً بالإعسار تبين فسادها كما مر عن شيخنا الرملى . (قوله بعيب) أى مثلاً فالتحالف والإقالة كذلك . (قوله بطلت) أى بناء على أنها استيفاء وإلا لم تبطل كما قاله الإسئوى فعلم أنهم لم يجعلوها استيفاء مطلقاً ولا يبعاً مطلقاً . (قوله في الأظهر) هو المعتمد وصريح هذا التعبير أنه من كلام الإمام الشافعى رضى الله عنه وليس كذلك لأن من هنا إلى آخر الباب من

(قول المتن وكسراً في الأصح) إلحاقاً للوصف بالتقدير . (قوله) لو أحال على الضامن والأصيل معا صح وطالب كلا منهما أو على الأصيل يرى الضامن ذكر ذلك مع غيره في قطعة السبكي فراجع . (قول الشارح والثاني تصح بالمؤجل إلخ) محصله أن النفع إن عاد على الخيال صح وإلا فلا . (قول الشارح سواء قلنا إلخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث إن ذلك يقتضى أن حقه باق بحاله وإنما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك . (قول الشارح كموت) أى وامتناع تركه . (قول المتن بطلت في الأظهر) أى بناء على أنها استيفاء لأنها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فإذا بطل الأصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كالردف عن الثمن المكسر صحيحاً ثم رد المبيع بعيب فإنه يسترد الصحاح . قال السبكي : ومن ثم تعلم أن تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح وإلا لم تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الأظهر مبنى على أنها اعتياض كالأصل استبدل عن الثمن ثوباً إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم أنهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة

(قول المتن وكسراً في الأصح) إلحاقاً للوصف بالتقدير . (قوله) لو أحال على الضامن والأصيل معا صح وطالب كلا منهما أو على الأصيل يرى الضامن ذكر ذلك مع غيره في قطعة السبكي فراجع . (قول الشارح والثاني تصح بالمؤجل إلخ) محصله أن النفع إن عاد على الخيال صح وإلا فلا . (قول الشارح سواء قلنا إلخ) هو كذلك ولكن اعترض التعبير بالتحويل على قول البيع من حيث إن ذلك يقتضى أن حقه باق بحاله وإنما تحول من ذمة إلى ذمة وقضية البيع خلاف ذلك . (قول الشارح كموت) أى وامتناع تركه . (قول المتن بطلت في الأظهر) أى بناء على أنها استيفاء لأنها على هذا التقدير نوع ارتفاق ومساحة فإذا بطل الأصل بطل هيئة الارتفاق التابعة كالردف عن الثمن المكسر صحيحاً ثم رد المبيع بعيب فإنه يسترد الصحاح . قال السبكي : ومن ثم تعلم أن تقدير القرض في الاستيفاء غير صحيح وإلا لم تبطل الحوالة تفريعا عليه ومقابل الأظهر مبنى على أنها اعتياض كالأصل استبدل عن الثمن ثوباً إلى آخر ما قاله الشارح ومن ثم تعلم أنهم تارة يغلبون فيها جانب الاستيفاء وتارة يغلبون فيها جانب المعاوضة

لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع والثاني لا تبطل كما لو استبدل عن الثمن ثوبا فإنه لا يبطل برد المبيع ويرجع بمثل الثمن وسواء في الخلاف كأن رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المحتال الثمن أم قبله وقبل إن كان الرد قبل قبض المبيع بطلت قطعا وقيل إن كان بعد قبض المحتال لم تبطل قطعا (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالثمن فوجد الرد) للمبيع يعيب (لم تبطل على المذهب) والطريق الثاني طرد القولين وفرق الأول بتعلق الحق هنا بثالث وسواء

عليه قبض المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع وإلا فهل له الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع إلا بعد القبض وجهان أصحهما الثاني (ولو باع عبدا وأحال بثمنه) على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته أو ثبتت بينة تشهد حسبه أو يقيمها العبد (بطلت الحوالة) لبطلان البيع فبرد المحتال ما أخذه على المشتري وينفى حقه كما كان (وإن كذبهما المحتال) في الحرية (ولا بينة) بها (حلفاه على نفى العلم) بها (ثم) بعد حلفه (ياخذ المال من المشتري) وهل يرجع المشتري على البائع المحيل لأنه قضى دينه بإذنه أو لا يرجع لأنه يقول ظلمنى المحتال بما أخذه والمظلوم لا يطالب غير ظالمه، قال البغوى بالثاني والشيخ أبو حامد وابن كجب وأبو على بالأول وهو الأظهر في الشرح الصغير وعلى هذا هل له الرجوع قبل الدفع إلى المحتال فيه الوجهان السابقان (ولو قال المستحق عليه) للمستحق (وكلت لك قبض

تخرج الزنى فالصواب التعبير بالأصح أو المذهب إلا أن يقال صح نظر للتخريج وفيه نظر مع أن التعبير بالمذهب متعين كما يؤخذ من كلام الشارح. (قوله لا ارتفاع الثمن إلخ) في رد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري أو بدله إن تلف لإذنه في قبضه فإن لم يكن قبضه امتنع عليه قبضه. (قوله والثاني لا تبطل) كما في الصداق لو أحالها به ثم انفسخ النكاح وأجيب بأن الصداق أثبت بدليل رجوعه في الزيادة المتصلة فيه. (قوله لم تبطل) نعم إن فسخ المشتري بالخيار بطلت على المعتمد. (قوله طرد القولين) لعله راعى كلام المصنف والأفصواب العبارة الوجهان كما علم مما مر. (قوله وفرق إلخ) يفيد أن البائع في المسألة الأولى لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل أخذا من العلة وهو كذلك. (قوله أصحهما الثاني) هو المعتمد. (قوله ثم اتفق إلخ) أشار بتم إلى أنه لو كان اتفاقهم قبل البيع لم تصح الإقامة من العبد ولا حسبه كما قاله ابن الرفعة. (قوله أو يقيمها العبد) أو يقيمها أحد الثلاثة أيضا نعم إن اعترف العبد قبلها بالرق أو صرح أحد الثلاثة قبلها بالملك لم تسمع بينهم ولا دعواهم كما اعتمده شيخنا كشرح شيخنا الرملى ونقل عنه سماعها مطلقا لأن الحرية حق الله تعالى ونقل عنه أيضا أنه إن ذكر واحد منهم تأويلا في إقراره سمعت وإلا فلا وهذا في بعض نسخ شيخنا المذكور ونحل قبول شهادة الحسبة أو بينة العبد إذا كذبه المحتال فيهما أو كذبه مع المحيل وإلا فلا حاجة لبينة لأنه محكوم بعقده بتصديق العاقلين فتأمل. (قوله حلفاه) أى لكل من المتبايعين تحليف المحتال أنه لا يعلم الحرية ولا يتوقف طلب أحدهما الحلف على طلب الآخر وإذا حلفه أحدهما امتنع على الآخر أن يحلفه لاتحاد الخصومة. (قوله بعد حلفه) فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت الحوالة. (تفصيله) لو قال المحتال: لم تكن الحوالة بالثمن صدق ولم تبطل أو قال البائع كذلك بل بدين آخر فإن أنكره المشتري صدق أو صدقه عليه وأنكر الحوالة لم يعتبر بقوله. (قوله وهو) أى الأول القائل يرجع المشتري على البائع المحيل هو القول الأظهر أى الراجع وهو المعتمد. (قوله فيه الوجهان) والأصح منهما لا رجوع له إلا بعد الدفع. (قوله المستحق عليه) وهو المحيل للمستحق وهو المحتال ولم يذكرهما بهذا اللفظ لأنكار الحوالة. (قوله لأنه أعرف بقصده) ولأنه المصدق في أصل الإذن فكذا في صفته. (قوله والأصل بقاء الحقيقين) جواب عن سؤال هو كيف صح صرف الصريح المخالف لقاعدة ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره إذ لفظ الحوالة صريح في بابها ولفظ

(قول الشارح والثاني لا تبطل) عليه إن كان البائع قد قبض فيطالبه المشتري وللبائع إمساك ما أخذه ودفع غيره وإن لم يكن قد قبض فلا يطالبه إلا بعد قبضه وأما المشتري فليس له أن يطالب المحال عليه بحال وهذه المسألة وما بعدها من تخرج الزنى على قواعد الشافعى رضى الله عنه. (قوله قول الشارح تشهد حسبة) استشكل منع سماعها من المتبايعين بأنه ينبغي أن يثبت العتق حسبة وإن بطلت إقامتها من جهتهما كما لو شهدت حسبة فإن حقهما يثبت تبعا. (قول الشارح أو يقيمها العبد) إذا كان المشتري مقرا ولم يخرج العبد عن ملكه فلا وجه لسماعها من العبد لأنه لا يعتق بتوافق المتبايعين من غير توقف على تصديق المحتال فلعل صورتها أن يكون العبد قد خرج عن ملكه لثالث أو يكون المشتري غير مصدق. (قول الشارح لبطلان البيع) وهكذا كل ما يمنع من صحة البيع. أقول: هذه المسألة بما يؤخذ منها أن المحال عليه لو ادعى الدفع قبلها وأقام عليه بينة بطلت الحوالة وكذا لو أنكر الدين المحال عليه به كان للمحتال أن يحلف المحيل أنه ما يعلم ذلك ليرجع عليه لو أقر بذلك ثم رأيت بعض أهل اليمن

لى وقال المستحق أحلتى أو قال الأول أردت بقولى أحلتك الو كالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه يمينه) لأنه أعرف بقصده والأصل بقاء الحقيقين (وى الصورة الثانية وجه) بتصديق المستحق يمينه لشهادة لفظ الحوالة ومحل الخلاف إذا قال أحلتك بمائة مثلا على عمرو

فإن قال بالمائة التي لك على وعمرو فالمصدق المستحق قطعاً لأن هذا لا يحتمل إلا حقيقة الحوالة وإذا حلف المستحق عليه في صورتين

اندفعت الحوالة وبانكار الآخر الوكالة انعزل فليس له قبض وإن كان قبض المال قبل الحلف برىء الدافع له لأنه وكيل أو محال ووجب تسليمه للحالف وحقه عليه باق (وإن قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق (وكتبتى صدق الثاني يمينه) لأن الأصل بقاء حقه وكذا يصدق يمينه إذا قال عن الآخر أنه أراد بقوله أحلتك الوكالة وقيل المصدق الآخر لما تقدم ويظهر أثر النزاع في المسألتين عند إفلاس المحال عليه وإذا حلف المستحق فيهما اندفعت الحوالة ويأخذ حقه من الآخر ويرجع به الآخر على المحال عليه في أحد وجهين اختاره ابن كج.

[باب الضمان]

ويذكر معه الكفالة. هو التزام ما في ذمة الغير من المال ويتحقق بالضامن والمضمون له وغيرهما مما سيأتى (شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) وهو كما تقدم في باب الحجر صلاح الدين والمال ولا يوجد ذلك بدون البلوغ والعقل، وعبرة المحرر أن يكون صحيح العبارة رشيداً فلا يصح ضمان

الوكالة صريح كذلك وحاصل الجواب أنه لما كان الأصل بقاء الحقين احتجنا إلى المساعدة هنا بصرف الصريح تأمل. (قوله فإن قال بالمائة التي لك على وعمرو فالمصدق المستحق) أى المحتال قطعاً. قال شيخنا: ومثله ما لو قال أحلتك بحقك على فلان أو نقلت حقك إلى ذمة فلان إلخ. (قوله ووجب تسليمه إلخ) نعم إن وجدت شروط التقاص أو الظفر لم يجب تسليمه ولو تلف المال بغير تفریط في يده سقط حقه لأنه محال بزعمه وليس للمدين أن يطالبه لأنه وكيل بزعمه أو بتفريطه ضمن ولا يطالب لسقوط حقه بزعمه الحوالة. (قوله لما تقدم) أى بقوله لأنه أعرف إلخ وأجب بأنه لا نظر لذلك مع كون الأصل بقاء حقه. (قوله لما تقدم) أى بقوله لأنه أعرف إلخ وأجب بأنه لا نظر لذلك مع كون الأصل بقاء حقه. (قوله في المسألتين) وهما الأخيرة في كلام المصنف والتي بعدها في الشرح. (قوله عند إفلاس إلخ) وكذا عند دعوى المستحق أنه قبض وتلف عنده بلا تقصير. (قوله ويرجع به) أى بعد أخذه منه كما مر. (قوله في أحد وجهين) هو المعتمد.

[باب الضمان]

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الأحكام بالديون ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطالبة من لم يكن له مطالبة قبله وغير ذلك وسمى بذلك لأن من التزم مال غيره فقد جعله في ذمته وكل شيء جعلته في شيء فقد ضمنته إياه فهو من الضمن لا من ضم ذمة إلى أخرى كما توهم لأن أصالة النون تمنع ذلك وهو لغة الالتزام. وشرعاً بالمعنى الشامل للكفالة يقال على التزام دين أو إحضار عين أو بدن ويقال على العقد المحصل لذلك وهو عقد تبرع ولو مع قصد الرجوع خلافاً للرأى وهو مندوب لقادر واثق بنفسه أمن غائلته. قال العلماء: وأوله شهامة أى شدة حماقة وأوسطه ندامة وآخره غرامة ولذلك قيل نظاماً:

ضاد الضمان بصاد الصك متصل فإن ضمننت فحذاء الحبس في الوسط

(قوله هو) أى الضمان بالمعنى الخاص به شرعاً التزام إلخ وقد تقدم ثم إن الالتزام إما في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر أو في العين كضمنت مالك عليه في رقة عبدى هذا أو في العين والذمة معا كضمنت مالك عليه في ذمتى وفي رقة عبدى هذا. (قوله وغيرهما) وهو المضمون والمضمون عنه والصيغة فأر كانه خمسة. (قوله شرط الضامن) ويقال له الضمين والزعيم والحميل والكفيل والصبير والقبيل وقيل الأولان للمال مطلقاً والزعيم للمال العظيم والحميل للدية والكفيل للنفس أو العين والقبيل والصبير للجميع. (قوله هو كما تقدم إلخ) لو فسره بعدم الحجر لكان أولى ليخرج من بلغ غير مصلح ويدخل السفه الماهل والسكران. (قوله وعبرة المحرر إلخ) واكتفى المصنف بالرشد اللازم له صحة العبارة والمراد بصحتها ترتب الأحكام عليها فيدخل السكران ويخرج نحو النائم. (قوله فلا يصح ضمان الصبي إلخ) ولو باذن أوليائهم ولو ادعى واحد منهم ذلك بعد الضمان صدق إن أمكن الصبا وعهد نحو الجنون ومثله دعوى السكر ودعوى التعدي فيه وعدمه لأن الأصل براءة الذمة. (قوله أى بشمن في الذمة) قيل: لا حاجة إليه إن أريد ضمانه في ذمته أو مضر إن أريد ضمانه مطلقاً فالأولى أو الصواب إسقاطه فتأمل، وأما ضمان المريض فلا يصح إن كان عليه دين مستغرق وإن ثبت بإقراره بعد الضمان فيتبين بطلانه وقيد ابن حجر بما إذا قضى دينه بماله وإلا بأن حدث له مال أو برىء من الدين أو بعضه أفتى في الأولى بالرجوع. (قول الشارح وحقه عليه باق) لأنه حال بينه وبين حقه بمجده الحوالة وحلفه.

[باب الضمان]

(قول المتن شرط الضامن الرشد) يرد عليه المكره والمكاتب والسكران المتعدى بسكره فإن قيل هذا عارض يزول لا ينافى الرشد. أجيب: بأنه يلزم حينئذ أن يقول يرشد النائم والمغمى عليه ومن سكر بعذر فيلزم صحة ضمانهم ويرد عليه أيضاً من سفه بعد رشد. وعبرة الغزالي: يشترط صحة العبارة وأهلية التبرع وهى أحسن من عبارة المحرر والكتاب جميعاً كما لا يخفى وإن أورد بعضهم عليها الأخرس الذى له إشارة

الصبي والجنون والمغمى عليه والمجور عليه بالسفه اهـ. (وضمان مجبور عليه بفلس كشرائه) أى بشمن في الذمة والصحيح صحته كما تقدم في بابه

بغير الأداء أو بأداء غيره عنه تبرعا فتبين صحته فراجعه ، ولا يصح ضمان المكروه ولو بإكراه سيده وفارق صحة بيع مال الغير بإكراهه لأن الضمان يتعلق بذمته فيعود ضرره عليه . (قوله وضمان عبدا) ولو مكاتبها وموقوفا وموصى بمنفعته ولو مدة باطل وفارق صحة خلع الأمة لحاجتها إليه نعم إن ضمن سيده لغيره لم يحتاج لإذنه قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرملي والزيادى واعتبرا إذن السيد لأنه يتصرف في ماله فلا بد من إذنه وفيه نظر إن قلنا يتعلق بذمته فقط ولا يصح أن يضمن العبد أجنبيا لسيده ولو بالإذن ويصح أن يضمن السيد عبده لأجنبى مطلقا ولو مكاتبها وفي دين المعاملة ولا رجوع لمن أدى منهما على الآخر إلا أن أدى العبد بعد عتقه . (قوله ويصح بإذنه) أى السيد وإن تعدد فإن كانت مهابة فقياس ما في البعض اعتبارا إذن صاحبها فراجعه ، ولا يجب الضمان على العبد بالإذن ولو بصيغة الأمر ويشترط أن يعرف السيد قدر الدين والمضمون له ويعتبر في الموقوف إذن الموقوف عليه إن انحصر وإلا تعلق الإذن فلا يصح الضمان ولا عبرة بإذن ناظر الوقف ويعتبر في الموصى بمنفعة إذن الموصى له في الأكساب المعتادة وإذن مالك الرقبة في النادرة وإذا عتق صح ضمانه بلا إذن بالنسبة لهذه على المتمدن والبعض في نوبته لا يحتاج إلى إذن وفي غيرها كالقن والمكاتب كالقن لكن يصح أن يضمن أجنبيا لسيده بإذن السيد . قال شيخنا : وقال بعضهم لا حاجة لإذن سيده إن كان الضمان بإذن الأجنبى . قال شيخنا : وإذا عجز بطل الضمان ونوزع فيه والوجه بقاؤه . (قوله فإن عين) أى حال الإذن لا بعده . (قوله أو غيره) من الغير عبد آخر لسيده أذن له أن يعلق الضمان برقبته . (قوله قضى منه) فإن أعتقه انقطع تعلقه به وانتقل التعلق إلى ذمة العبد وكذا لو لم يف ما عينه بالدين وليس له الأداء من غيره ولو من كسبه بلا إذن نعم إن أذن له في الأداء من معين لم ينقطع التعلق منه بعته . (قوله أى وإن لم يعين) هو صادق بالإذن في الضمان فقط أو فيه وفى الأداء معا وقصر الشارح له على الأول لأنه الذى في الروضة وأصلها ولو أبقاه على عمومها لكان أولى وربما أن يكون العموم عن قصد من المصنف . (قوله وريح) ولو سابقا على وقت الإذن . (قوله بعد الإذن فيه) ولو قبل الضمان لأن المأذون فيه ثابت قبل الإذن وبذلك فارق ما يأتى في مؤن النكاح حيث لا تتعلق إلا بالكسب بعد وجوبها ولو انتفى

(قول المتن وضمان عبدا) لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فكان كالنكاح . (قول الشارح إذ لا ضرر) أى وكما لو أقر بإتلاف مال وكذبه السيد وبحث بعضهم تخصيص هذا الوجه بغير العبد الموقوف لأنه لا يصح عتقه ثم نقول : إن خلع الأمة بغير إذن سيدها صحيح ويثبت المال في ذمتها وفارق الضمان لحاجتها إلى الخلع . (قول المتن ويصح بإذنه) قال الإسئوى : ينبغي أن يقال إن علقنا ذلك بشيء من أموال السيد اشترط معرفة السيد لمقدار الدين وإن قصرناه على ذمة العبد فلا ونبه على أن قوله يصح يفيد أن العبد لا يلزمه فعل الضمان وإن أمره السيد وهو كذلك لأنه لا احتكام للسادات على ذم العبيد ، وقول المتن قضى منه أى وما فضل يبقى في الذمة ولا يرتبط بما يحدث من الإكساب لأن التعيين يقصر الطمع على ما عين وخالف الماوردى وتبعه ابن الرفعة . قال الإسئوى : والمفهوم من إطلاقهم هو الأول ولم يتعرض الرافعى للمسألة وقول المتن فإن عين للأداء مشعر بأن صورة للمسألة أن يقول اضمن على أن تؤدى من كذا أم لو قال اضمن كذا فلا يصح خلافا للقاضى الحسين وفي شرح الروض عن الإسئوى ظاهر كلام الروضة أن تعيين جهة الأداء إنما يؤثر إذا وقع متصلا بالإذن . (قول الشارح في يد المأذون) أو غيره من أموال السيد . (قول الشارح وريح) أى ولو كسبه قبل الإذن في الضمان ثم اقتصره عليهما يخرج ما شمله المتن من كسب البدن الحاصل قبل الإذن وهو في يده حال الإذن وبه صرح في المطلب . (قول المتن فيما يكسبه) ولو بالتجارة . (قول الشارح والوجه الثانى) (إخ) هذا الوجه صحيحه الشيخ أبو إسحاق الشيرازى في التنبيه ووجهه أنه إنما أذن في الضمان ولم يتعرض للأداء على الأوجه كلها لا يتعلق بذمة السيد ثم لو كان على المأذون ديون صرف

(وضمان عبد بغير إذن سيده باطل في الأصح) وإن كان مأذونا له في التجارة والثاني يصح إذلا ضرر على السيد فيه ويتبع به بعد العتق (ويصح بإذنه فإن عين للأداء كسبه أو غيره) كالمال الذى في يد المأذون (قضى منه وإلا) أى وإن لم يعين بأن لم يذكر الأداء كما قال في الروضة كأصلها وإن اقتصر على الإذن في الضمان فالأصح أنه إن كان مأذونا له في التجارة (تعلق أى غرم الضمان بما في يده) وقت الإذن فيه من رأس مال وريح (وما يكسبه بعد الإذن) فيه كاحتطابه (والأى وإن لم يكن مأذونا له في التجارة (لها) أى فيتعلق غرم الضمان بما (يكسبه) بعد الإذن فقط والوجه الثانى يتعلق بذمته في القسمين يتبع به بعد العتق والثالث في الأول يتعلق بما يكسبه بعد الإذن فقط والرابع يتعلق بذلك وبالريح الحاصل في يده فقط والثالث في الثانى يتعلق برقبته (والأصح اشتراط

معرفة المضمون له) أى أن

يعرفه الضامن وهو مستحق الدين لتفاوت الناس في استيفائه تشديدا وتسهيلا والثاني ينظر إلى أن الضامن يوفى فلا يالى بذلك (و) الأصح على الأول (أنه لا يشترط قبوله ورضاه) أى واحد منهما والثاني يشترط أى الرضا ثم القبول لفظا والثالث يشترط الرضا دون القبول لفظا وعلى اشتراطه يكون بينه وبين الضامن ما بين الإيجاب والقبول في سائر العقود (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) وهو من عليه الدين (ولا معرفته في الأصح) والثالث يشترط ليعرف حاله وأنه هل يستحق اصطناع المعروف إليه (ويشترط في المضمون) وهو الدين (كونه ثابتا) فلا يصح الضمان قبل ثبوته لأنه وثيقة له فلا يسبقه كالشهادة وهذا في الجديد (وصحح القديم ضمان ما سيجب) كأن يضمن المائة التي ستجب ببيع أو قرض لأن الحاجة قد تدعو إليه (والذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقا أو معيا)

الكسب والتجارة تعلق بذمته فقط فإن حدث له كسب مثلا فينبغي التعلق به ومثله التجارة ولو انتقل العبد المأذون له عن استحقاق الآذن في الوقت أو عن ملك سيده ببيع أو غيره بقى التعلق بكسبه وللمشتري الخيار إن جهل قاله شيخنا الرملي فراجع. (فروع) لو كان على العبد ديون معاملة سابقة على الضمان لم يؤد مما بيده للضمان شيئا وإن لم يحجر عليه إلا مما فضل عنها. (قوله معرفة المضمون له) أى بشرط معرفة عينه لا باسمه ونسبه ووكيله ولو عاها مثله وغلوه بأن الشخص لا يוכל غالبا إلا من يشبهه وقضية ذلك الاكتفاء به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فانظره. (قوله أى الرضا ثم القبول) ولا يتصور عكسه لتضمن القبول له وللنك سكت الشارح عن اشتراط القبول دون الرضا وعلم مما ذكر أنه لا يطل برده لكن له إبرأؤه. (قوله ولا يشترط رضا إلخ) فعلم أنه لا يرتد برده أيضا وهو ما قاله حجج ووافقه شيخنا ونقل عن شيخنا م ر أنه يرتد برده وسيأتي اعتماده فراجع. (قوله وهو الدين) لو قال: هو الحق لكان أولى ليشمل المنفعة كالعمل الملتزم في الذمة والعين كما قاله الإسنوي ولعل الشارح راعى الوصف باللزوم الآتي لأنه لا يوصف به ظاهرا إلا الدين وقد يؤول بلزوم الأعطاء لمستحقه فيعم وهو هنا أولى فتأمل. قال شيخنا: وشمل الدين الزكاة فيصبح ضمانها مستحق انحصار لكن لا بد من الإذن في الأداء لأجل النية وكالزكاة الكفارة وفي شرح شيخنا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع. ويصح ضمان عين الزكاة أيضا كما قاله ابن حجر. (قوله أو قرض) نحو أقرض زيدا ألفا وأنا صامن له فلا يصح خلافا لابن حجر وشمل ثبوته ما لو كان باعتراف الضامن وإن لم يثبت على المضمون عنه فللمضمون له مطالبة الضامن. (فروع) لو قال ائتمان ضمنا مالك على زيد فكل منهما ضامن لنصفه^(١) كما لو رهنما عبدهما على ألف لغيرهما قال ذلك شيخنا الرملي واعتمده. (قوله صحة ضمان الدرك) بفتح الراء وسكونها سمي بذلك لوجود الغريم فيه عند إدراك المستحق عين ماله ويقال له ضمان العهدة والدرك لغة المطالبة والتبعة بكسر الباء الموحدة وتطلق على ما ضعف ولم يحكم وعلى الرجعة والعهدة لغة اسم للوثيقة التي يكتب فيها الشيء فتسمية المكتوب فيها بذلك من تسمية الحال باسم عمله. (قوله بعد قبض الثمن) لا قبله ولا معه ولا بد من العلم بقدره كما يأتي والمبيع كالثمن فلو عبر بالعروض لشمليهما. قال شيخنا الرملي: والأجرة والمؤجر كالثمن والمبيع بخلاف نحو الرهن. (قوله وهو أن يضمن إلخ) قال العلامة البرلسي: لو قال ضمنت لك خلاصك منه صح أو قال ضمنت لك خلاص المبيع إن خرج مستحقا لم يصح اهـ، وهو ظاهر. (قوله أن يضمن للمشتري الثمن) أى جميعه إن خرج مقابله مستحقا جميعه أو معيا ورد جميعه أو بعضه إن

للضمان ما فضل عنها ولا يزاحم سواء حجر عليه أم لا. (قول الشارح والثاني ينظر إلخ) وأيضا لم يذكر في حديث الميت الذي صلى عليه النبي ﷺ بعد التوقف. (قول الثمن ورضاه) لعدم التعرض لذلك في حديث الميت الذي ضمنه أبو قتادة وحجة الثاني القياس على الرهن بجامع التوقف. (قول الشارح والثالث يشترط الرضا) لأن ثبوت السلطنة والولاية للشخص بغير رضاه بعيد وعلى هذا فيكفى رضا الوكيل ويجوز تقدم الرضا على الضمان. قال الماوردي: ويجوز رجوع الضامن قبل رضا المضمون له ويعتبر وقوع الرضا قبل مفارقة المجلس والذي في الرافعي جواز تقدمه على القبول وإن تأخر عنه فهو إجازة إن جوزنا وقف العقود على القديم. (قول الشارح وعلى اشتراطه) الظاهر أن الضمير راجع إلى القبول وقد صرح به السبكي. (قول الشارح ليعرف حاله) أى هل هو ممن يبادر إلى وفاء دينه أم لا وهل هو موسر أو معسر. (قول الشارح وهو الدين) مخالفه الإسنوي وادعى أن العبارة أعم من ذلك فقال: قوله ثابتا أى حقا ثابتا كما صرح به الشيخان في كتبهما حيث قد تدخل الأعيان المضمونة والديون مالا أو عملا ثابتا في الذمة بعقد الإجارة بخلاف الرهن حيث قال: فيه دينا ثابتا نعم يحتاج هنا إلى قيد كونه قابلا لأن يتبرع به ليخرج القصاص وحد القذف ونحوهما. (قول الثمن وهو أن يضمن إلخ) لو قال ضمنت لك خلاصك منه صح ولو قال ضمنت لك خلاص المبيع إن خرج مستحقا لم يصح أى في مسألة الكتاب.

ورد (أو ناقصا لنقص الصنعة) التي وزن بها ورد وهي بفتح الصاد ووجه صحته الحاجة إليه وفي قول هو باطل لأنه ضمان ما لم يجب وأجيب بأنه إن خرج

المبيع كما ذكر تين وجوب رد الثمن وقطع بعضهم بالأول ولا يصح قبل قبض الثمن لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع وقيل يصح قبل قبضه لأنه قد تدعو الحاجة إليه بأن لا يسلم الثمن إلا بعده (وكونه) أى المضمون (لازما لا كنجوم كتابة) إذ للمكاتب إسقاطها بالفسخ فلا يصح ضمانها وسواء في اللازم المستقر وغيره كضمن المبيع بعد قبض المبيع وقيل (ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الأصح) لأنه آيل إلى اللزوم والثاني ينظر إلى أنه غير لازم الآن. وأشار الإمام إلى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن إلى البائع أما إذا منعه فهو ضمان ما لم يجب (و ضمان الجعل) في الجعالة (كالرهن به) وتقدم أنه لا يصح الرهن به قبل الفراغ من العمل. وقيل: يجوز بعد الشروع فيه وأما بعد تمامه فيجوز قطعا (وكونه) أى المضمون (معلوما في الجليد) فلا يصح ضمان المجهول وصححه القديم بشرط أن تتأني الإحاطة به كضمنت

خرج بعضه مستحقا أو رد بعضه أو لم يرد ولكن نقص كما يأتي وذلك بحسب صيغة ضمانه فإن قال ضمنته إن خرج مستحقا لم يضمنه إن خرج معييا وعكسه أو ضمننت نقصه لصنعة لم يضمنه لعب و هكذا فإن أطلق حمل على خروجه مستحقا ثم إن كان المضمون وقت ضمانه معينا في العقد وكان باقيا ضمن عينه فقط ويسمى ضمان عين فإن تلف لم يطالب بشيء وإن كان وقت ضمانه تالفا لزمه بدله من مثل أو قيمة وإن كان معينا بعد العقد عما في الذمة لزمه رده إن كان باقيا فإن تعذر رده لزمه قيمته ولو مثليا للحيلولة وإن تلف لزمه بدله ويسمى في هذين ضمان ذمة والفرق بين المعين في العقد والمعين بعده بطلان البيع بخروج الأول مستحقا بخلاف الثاني. (قوله ورد) ليس قيدا وإنما ذكره للأخذ بظاهر كلام المصنف من ضمان جميع الثمن. (قوله لنقص الصنعة) باللام وفي نسخة بالكاف فيشمل النوع والصفة. (قوله وأجيب إن) هذا الجواب لا يأتي في غير الخروج مستحقا إلا على القول بأن الفسخ يرفع العقد من أصله وهو ضعيف. (قوله لا كنجوم كتابة) فلا يصح ضمانها ومثلها دون المعاملة التي للسيد على العبد وتقدم صحة الحوالة بنجوم الكتابة لا عليها وصحتها بديون المعاملة عليه وعليها وقد يفرق بأن هنا شغل ذمة فارغة فاحتيط له. (قوله آيل إلى اللزوم) أى بنفسه وبذلك فارق جعل الجعالة. (قوله وأشار الإمام إن) هو المعتمد وذلك بأن يكون الخيار للمشتري وحده وما في الروضة وغيرها من صحته مطلقا مبني على مرجوح. (قوله أما إذا منعه) أى الملك وهو ما إذا كان الخيار للبائع أو لهما على الرجوع. (قوله معلوما) ولو للضامن فقط جنسا وقدر ا وصفة ومنها الحلول والأجل وقدره وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين، زاد الغزالي: كونه قابلا للتبرع به بخلاف قصاص وحد كذف وشفعة ولم يذكره الشيخان لما يرد على طرده كحق القسم فإنه لا يصح ضمانه مع صحة التبرع به وعلى عكسه من دين الله تعالى على مريض أو ميت معسرين فإنه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به نعم قد يدفع حق القسم بأنه لا دين فيه. (قوله فيشترط علمهما) أى إن كان في ضمن معاوضة كخلع وإلا فيكفى علم المبريء فقط ويصح فيه التوكيل وإن لم يعلم الوكيل بالمبرأ منه ويكفى العلم بعد الإبراء حيث أمكن ووجوده في الواقع فلو أبرأ من حصته من التركة وهو يعلم قدرها أو علم بها بعد عند قسمتها أو أبرأ من قدر معين أو من قدر لا يعلم نقصه عن دينه أو أبرأه ظانا حياة مورثه فبان ميتا أو من شيء يظن أنه ليس عليه فبان عليه صح الإبراء في جميع ذلك ودعوى الجهل بالمبرأ منه بعد الإبراء لا تقبل إلا بقرينة ظاهرة كبرك زوجته بالإجبار أو نحو نسيان نعم لو أبرأ مدينه بعد استيفاء دينه منه ثم وجده زيوفا مثلا لم يصح

(قول الشارح تين إن). (فروع) لو حصل الرد بالعيب مثلا وكان المضمون باقيا هل يطالب الضامن أولا ولو كان باقيا ولكن تعذر تخليصه هل يغرم الضامن القيمة للحيلولة أو لكل ذلك محل نظر والظاهر اللزوم ثم رأيت ابن الرفعة قال: ليس المضمون هنا رد العين وإلا لما وجبت قيمتها على الضامن عند التلف. قال: وإنما المضمون المالية عند تعذر رد العين حتى لو بان الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته قال ولم أر في ذلك نقلا. (قول المتن لا كنجوم) هو يرشد إلى أن مراده باللازم ما وضعه اللزوم ولو كان لسيد عليه دين معاملة لم يصح ضمانه كالنجوم. (قول الشارح لأنه آيل إلى اللزوم) أى بنفسه من غير عمل بخلاف الجعل قبل تمام العمل. (قول الشارح فلا يصح) أى لأنه إثبات مال في الذمة بعقد فكان كالبيع والإجارة ثم المراد العلم به جنسا وقدر ا وصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الأجل. (قول الشارح بناء على أنه قهرك إن) ولأن الإبراء يتوقف على الرضا والرضا بالمجهول غير معقول. قلت: لا فرق في المجهول بين مجهول الجنس والقدر والصفة حتى الحلول والتأجيل ومقدار الأجل بذلك على ذلك استثناء إيل الدية ولو وكل اشترط علم الموكل فقط على الأشبه في الرافعي. (فروع) قال له: قد اغتبتك فاعف عني ففعل فقي الصحة وجهان واعلم أن السبكي اختار أنه إسقاط ورجمه

مالك على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته متيسرة بخلاف ضمننت شيئا مالك عليه فلا يصح قطعا (والإبراء من المجهول باطل في الجديد) بناء على أنه تعليق المدين ما في ذمته فيشترط علمهما به وفي القديم يصح بناء على أنه إسقاط كالإعتاق وعلى التعليك لا يحتاج إلى القبول لأن المقصود منه الإسقاط وقيل يحتاج إليه

(إلا من إيل الدية) فيصح الإبراء منها على القولين مع الجهل بصفته لأنه اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فيغتفر في الإبراء تبعاله (ويصح ضمانها في الأصح) على الجديد كالقديم لأنها معلومة السن والعدد ويرجع في صفته إلى غالب إيل البلد والثاني ينظر إلى جهل صفته (ولو قال ضمنت ممالك على زيد من درهم إلى عشرة

فالأصح صحته) والثاني بطلانه لما فيه من الجهالة ودفعت بذكر الغاية (و) الأصح على الأول (أنه) يكون ضامنا لعشرة قلت الأصح لتسعة والله أعلم) كذا صححه في الروضة وقيل لثانية إخراجا للطرفين والأول أدخلهما والثاني أدخل الأول فقط وصححه في المحرر في نظير المسألة من الإقرار ونقل في الشرح تصحيح الأول عن بغوى في المسائلين (فرع) يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالأموال.

(فصل) المذهب صحة كفالة البدن في الجملة للحاجة إليها وفي قول لا تصح وقطع بعضهم بالأول (فإن كفل بدن من عليه مال لم يشترط العلم بقدره) لعدم لزومه للكفيل (و) لكن يشترط كونه لما يصح ضمانه فلا تصح الكفالة بيد المكاتب للنجوم التي عليه لأنه لا يصح ضمانها كما تقدم (والمذهب صحته) بدن من عليه عقوبة لآدمي كقصاص وحد قذف ومنعها في حدود الله تعالى كحد الحر والزنا والسرقة لأنها يسمي

الإبراء فيرجع به ولو أبرأه مما عليه بعد موته صح مع الجهل لأنه وصية ولو أبرأه من الدراهم التي عليه ولا يعلم قدرها برىء من ثلاثة لأنها أقل الجمع على المعتمد. (فرع) يكفي في الغيبة الندم والاستغفار إن لم تبلغ المغتاب ولو بحضرة غيره أو تعذر استحلاله بموت ونحوه وإلا فلا بد من تعيينها وتعيين حاضرها إن اختلف به الغرض ولو أبرأه في الدنيا دون الآخرة برىء فيهما لا عكسه. (قوله إلا من إيل الدية) ومثلها الأرض والحكومة فيصح الإبراء منهما أيضا وفي تقييده بقوله مع الجهل بصفته نظر مما يأتي بعده فراجع. (قوله ويصح ضمانها) عن الجاني مطلقا وعن العاقلة بعد حلولها لا قبله لسقوطها عنهم بنحو فقر ويرجع ضمانها بالإذن بمثلها لا قيمتها كالقرض ولا يصح ضمان الحكومة والأرض لبعده وإن آل إلى اللزوم حرره. (قوله ضمنت) أي مثلا فالإقرار والعق والنذر والوصية واليمين كذلك وإنما وقع الثلاث في طاعتك من واحدة إلى ثلاث لأنه عدد محصور فالظاهر استيفاءه ولو قال بعثك الأشجار من هذه إلى هذه دخلت الغاية أو بعثك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لأن الأولى صيغة عموم بخلاف الثانية. (قوله يجوز ضمان المنافع إلخ) قد مر أن كلام المصنف يشملها ويشمل العين أيضا وتأخير الشارح لها إلى الكفالة للمناسبة لأنها تشبه البدن. (فصل في الكفالة) التي هي ضمان الأعيان البدنية. (قوله البدن) أي بدن من يستحق حضوره مجلس الحكم وقول شيخنا الرملي وشرح الروض وغيره أنه تصح الكفالة بيد من عنده مال لغيره ولو أمانة انتهى فيه نظر في الأمانة لأن اللازم فيها التخليه فهو مخالف للقاعدة الآتية ومثل البدن الجزء الشائع كبرعه وما لا يعيش بدونه كقلبه ومثل ذلك عينه إن لم يرد بها الجراحة بأن أراد بها النفس أو أطلق بخلاف نحو يده ورجله فلا يصح مطلقا وسواء الميت والحي. وقال بعضهم: لا يكفي في الميت الجزء ويشترط التعيين فلا يكفي كفلت أحد هذين وشرط الكافي كشرط الضامن. (قوله في الجملة) فلا يرد نحو المكاتب. (قوله كفل) بفتح الفاء أنصح من كسرها وعدها بنفسه لأنه بمعنى ضمن وعدم استعمال أمة للغة له بغير الباء لعله للأفصح وأما كفل بمعنى عال كما في الآية فيتعدي بنفسه دائما. (قوله لما يصح ضمانه) ومنه الزكاة والكفارة كما مر. قال شيخنا: وفيه نظر لخالفته للقاعدة المذكورة. (قوله للنجوم) وكذا دأب السيد غير النجوم كما مر. (قوله ومنعها في حدود الله) وإن

وعضده وأطال في بيانه وقال: لو كان تمليكًا لصح الإبراء من الأعيان. (قول الشارح مع الجهل بصفته) أي ألوانها. (قول المتن ويصح ضمانها) أي لما تقدم في الإبراء وكان وجه ثبوت الخلاف هنا دون الإبراء أن الضمان نقل دين وذاك إسقاط. (قول المتن مما لك) مثله ما لك. (قول الشارح أدخل الأول) أي لأنه مبدأ الالتزام. (فائدة) فلا ضمانا ما لك على زيد طو لب كل منهما بالجميع على الأصح عند صاحب التهمة كما لو رهنها عبدهما بألف فإن حصص كل واحد رهن بالجميع وخالف المتولى غيره وصحح السبكي الأول. (قول الشارح تصحيح الأول) وافقه السبكي قال: لأن التقدير له على دراهم من درهم إلى عشرة فيدخل الغاية لأنها من جنس المغيا وبيان له كما في قرأت القرآن من أوله إلى آخره. قال: ومثل ذلك بعثك الأشجار من هذه إلى هذه بخلاف بعثك من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة فإن الغاية لم تجعل بيانًا لما قبلها، قال: والفرق في مسألة الدراهم قاض بما قلته وإن لم يكن فيها صيغة عموم بخلاف مسألة الأشجار فإنها صيغة عموم.

(فصل المذهب صحة كفالة البدن) اعلم أن الشافعي نص عليها وقال في موضع هي ضبيعة فقيل منعاه ضبيعة في القياس ولأنها لا توجب ضمان المال وتصح قطعاً وهي طريقة ابن سريج وقيل قولان. (قول الشارح وفي قول إلخ) وجهه أن الحر لا يدخل تحت اليد. (قول المتن كقصاص) لأن الحضور لمجلس الحكم واجب عليه. (قول المتن ومنعها إلخ) ووجه الصحة فيها القياس على حق آدمي

في دفعها ما أمكن وفي قول في المسألة الأولى أنها لا تنصح لأن العقوبة مبنية على الدفع فقطع الذرائع المؤدية إلى توسيعها وقطع بعضهم بالأول وبعضهم بالثاني نظرا إلى أنه لا تجوز الكفالة بالعقوبة وفي المسألة الثانية طريقة حاكية للقولين (وتصح) الكفالة (بيدن ضبي ومجنون) بإذن وليهما

لأنه قد يستحق إحضارهما لإقامة الشهادة على صورتها في الإلتلاف وغيره وإذن وليهما قائم مقام رضا المكفول المشترك كما سيأتي ويطلب الكفيل وليهما بإحضارهما عند الحاجة إليه (و) يبدن (محبوس وغائب) وإن تعدل تحصيل الغرض في الحال كما يجوز للمعسر ضمان المال (و) يبدن (ميت) قبل دفنه (ليحضره فيشهد) بفتح الهاء (على صورته) إذا تمحلوا الشهادة كذلك ولم يعرفوا اسمه ونسبه ويظهر كما قال في المطلب اشتراط إذن الوارث إذا شرطنا إذن المكفول (ثم إن عين مكان التسليم) في الكفالة (تعين) (والأى وإن لم يعين) (ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) المذكور (بلا حائل كمتغلب) يمنع المكفول له عنه فمع وجود الحائل لا يبرأ الكفيل (ويأمن يحضر المكفول ويقول) للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفى بمجرد حضوره) عن القول المذكور (لأن غاب لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه وإلا) أى وإن عرف مكانه (فيلزمه) إحضاره من مسافة القصر فمسا دونها (ومجهل مدة ذهاب وإياب فإن مضت ولم يحضره حبس وقبل إن غاب إلى

تحتمت ومثلها عقوبة الله كالتعزير ولو عبر بالعقوبة كالذى قبله لشملهما وخرج بالعقوبة حقوقه المالية كالزكاة وقد تقدم صحتها وقد علمت ما فيه. (قوله لأنه قد يستحق إلخ) أشار به إلى قاعدة هي أن كل دين لو ادعى به على شخص عند حاكم لزمه الحضور له تصح الكفالة ببدن من هو عليه لا أن كل شخص يلزمه الحضور تصح كفالته كما توهم فتأمل. (قوله على صورتها) يفيد أنه لو عرف الشاهد اسمهما ونسبهما لم يحتج إلى إحضارهما وهو كذلك ويعتبر في السفية إذنه لا إذن وليه ومثله العبد فيما لا يتوقف على السيد. (قوله ويطلب الكفيل وليهما) أى ما لم ينزل أو يكمل. (قوله ومحبوس) أى بحق لتعذر تسليم غيره. (قوله وغائب) ولو فوق مسافة القصر وإن لم يلزمه الحضور حيث. (قوله ميت) أى حال الكفالة أو بعدها. (قوله قبل دفنه) أى قبل وضعه في القبر فإن وضع فيه وإن لم يهل عليه التراب لم تصح الكفالة به. (قوله ليحضره) أى إن لم يلزم على حضوره تغير أو نقل محرم. (قوله بفتح الهاء) فضميره عائد للشاهد. (قوله ولم يعرفوا إلخ) فإن عرفوا ذلك لم يحتج لإحضاره. (قوله إذن الوارث) وإن تعدد أو كان عاما كالإمام فإن لم يكن الوارث أهلا اعتبر إذن وليه ولو عاما نعم لو كان للميت ولى خاص قبل موته اعتبر إذنه فقط ولو لم يكن وارث كدعى مات بلا وارث لم تصح الكفالة. (قوله إذا شرطنا إذن المكفول) وهو المعتمد فيكفى إذن الغائب قبل غيبته وإذن المحبوس ولو في الحبس ويشترط الإذن باللفظ أو إشارة الأخرس لا إشارة ناطق ولو مفهمة ويشترط معرفة المكفول له كما في المضمون له ولا بد مع الإذن في الكفالة من الإذن في محل التسليم فإن سكنت عنه فسدت ولا يغنى عنه مطلق الإذن قاله شيخنا الرملى. (قوله ثم إن عين مكان التسليم) أى عين الكافل والمكفول له أى مع إذن المكفول فيه كما تقدم. (قوله تعين) أى إن صلح وإلا بطلت الكفالة. (قوله وإلا لمكانها تعين) أى إن صلح ولم يكن مؤنة وإلا فعلى ما مر في مكان المسلم فيه من التفصيل ونظر بعضهم في اعتبار المؤنة هنا لأن مؤنة كل منهما في مال نفسه فتأمل. (قوله ويرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم) أى وزمانه وفي غيرهما ما مر في حضور المسلم فيه في غيرهما فلا يلزمه القبول إن كان له غرض في الامتناع كإعانة أهله له وإلا أجبر عليه فإن امتنع قبله الحاكم فإن لم يجده أشهد عليه وبرىء منه. (قوله وبأن يحضر المكفول) أى بنفسه أو وليه أو وارثه وفي الامتناع ما مر ويكفى في التسليم مرة واحدة وإن كان قال في صيغته أحضره كلما طلب على المعتمد ويكفى تسليمه ولو محبوسا إن كان بحق وإلا فلا ولو سلمه أجنبى ورضى به الدائن برىء الكفيل وكذا لو سلمه الأجنبى بإذن الكفيل ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يبرأ الآخر أو عنهما وقبله الدائن أو بإذن صاحبه برئاً معاً وقال سم عن شيخنا الرملى لا يبرأ الثاني مطلقاً وفارق الأجنبى بأن التسليم هنا واجب ولو كفل واحد الاثنان فسلمه لأحدهما لم يبرأ من حق الآخر ويرأ بقول المكفول له أبرأتك من حقى أو لاحقى على الأصيل على الأصح كما لو قال لا دعوى لى على زيد ثم قال أردت في ثوبه دون داره لم يقبل. (قوله إن جهل مكانه) ويصدق في دعواه الجهل. (قوله فيلزمه) إن قدر وأمن الطريق ولا حائل. (قوله من مسافة القصر) أى مسافة يقصر فيها الصلاة ولو فوق مرحلتين بدليل ما بعده. (قوله مدة ذهاب وإياب) أى وإقامة وانتظار رفقة وانقطاع نحو مطر ووحل. (قوله حبس) وبدام حبسه إلى حضور المكفول أو تعذره كما يأتى أو دفعه الدين وإذا دفعه غير متبرع به ثم حضر المكفول أو تعذر حضوره بنحو موت فله استرداد ما دفعه أو بدله إن تلف لأنه خلاص نفسه فإن تعذر استرداده لم يرجع

(قول المتن وغائب) بأن يكون أذن له فيها واختار السبكي أن شرطه أن يكون في مسافة العدوى ولا حاكم هناك وإلا فلا تصح لأنه يلزمه الحضور وكذا لا يلزم في مسألة الإحضار الآتية. (قول الشارح في الحال) أى لأنه متوقع. (قول المتن ولا يكفى إلخ) أى لأنه حيث. (قول المتن فيلزمه) أى ومهما احتاج له من الكلفة فهي في ماله لأنها ناشئة عن التزامه. (قول الشارح من مسافة القصر) هي شاملة لأولها وما فوق الأول وهو كذلك. (قول المتن وقيل إلخ) أى كما في غيبة الولي وشاهد الأصل

مسافة القصر لم يلزمه) إحضاره ولو كان غائبا حين الكفالة برضاه فالحكم في إحضاره كالو غاب بعد الكفالة وبمسافة الإحضار تنفيذه غيبته في صحة كفالاته كما قاله الإمام والغزالي. وقوله: حبس، قال في المطلب: إلى أن يتعذر إحضار المكفول بموت أو غيره (والأصح أنه إذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال) لأنه

لم يلزمه والثاني يقول الكفالة وثيقة فيستوي الدين منها إذا تعذر تحصيله من عليه كالرهن وقبل الدفن يطالب الكفيل بإحضاره لإقامة الشهادة على صبرته (و) (الأصح) أنه لو شرط في الكفالة أنه يغرّم المال إن فات التسليم بطلت) والثاني يصح وهو مبنى على الثاني في مسألة الموت أنه يطالب بالمال (و) (الأصح) أنها لا تصح بغير رضا المكفول) وإلا فأت مقصودها من إحضاره لأنه لا يلزمه الحضور مع الكفيل حيثل والثاني تصح ويغرّم الكفيل المال عند العجز عن إحضاره وهو مبنى على الثاني في مسألة الموت أيضا . (تقمة) في ضمان الأعيان إذا ضمن عينا لمالكه أن يردها ممن هي في يده مضمونة عليه كالمغصوبة والمستعارة والمستأجرة فيه الطريقان في كفالة البدن وعلى الصحة إذا ردها برئ من الضمان وإن تلفت فهل عليه قيمتها وجهان كما لو مات المكفول وعلى وجوبها هل يجب في المغصوبة أكثر القيم أو قيمة يوم التلف وجهان أقواما الثاني لأن الكفيل غير معتمد أما إذا

على المكفول عنه على المعتمد عند شيخنا تبعاً لوالد شيخنا م ر كاهن حجر ونقل عن شيخنا الرملي أنه يرجع عليه وفيه نظر . (قوله مسافة إلخ) فعلى الوجه المرجوح تنقيد صحة الكفالة بما دون مسافة القصر وعلى الأصح تصح في ذلك وما فوقه وإن طال وهو المعبر عنه بمسافة القصر فتأمل . (قوله ودفن) قيد لحل الخلاف قبله لا مطالبة قطعاً كما يأتي والمراد بالدفن وضعه في القبر كما تقدم . (قوله بإحضاره) ما لم يلزم تغير أو نقل محرم كما مر . (قوله لو شرط إلخ) بأن يقول تكفلت على أني أغرم أو بشرط الغرم فإن قال تكفلت به وإذا مات أغرم صحت الكفالة ولغا الالتزام فإن قال أردت الشرطية بطلت إن وافقه المكفول له وإلا لم تبطل تقدماً لمدعى الصحة وفارق بطلانها هنا بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكسر عن صحيح لأنه هناك وصف تابع فقصر الإلغاء عليه بخلافه هنا فتأمل . وأيضاً الكفالة كما قال الشافعي ضعيفة من حيث القياس لأنها التزام أهدان الأحرار فتأثرت بالشروط الفاسدة . (قوله لا تصح إلخ) أى باللفظ ونحوه أو من وليه كما مر . (قوله لأنه لا يلزمه الحضور) وإن طلبه المكفول له نعم إن طلبه باستعداد وجب حضوره معه للقاضي من حيث كونه وكذا عن صاحب الحق لا من حيث الكفالة . (قوله تقمة) تقدم وجه زيادتها وتأخيرها . (قوله ممن هي في يده) أى بإذنه أو لقدرة على انتزاعها منه . (قوله كما لو مات المكفول) يفيد أن الأصح عدم لزوم قيمتها بل لا تصح الكفالة على أن يغرّم قيمتها لو تلفت كما مر في الكفيل لأنه ضمان ما لم يجب وبذلك فارق لزوم قيمتها في ضمان الدرك كما مر . (قوله فلا يصح ضمانها قطعاً) انظره مع ما مر من صحة كفالة بدن من هي عنده على كلام شيخنا الرملي .

(فصل) في بقية أركان الضمان والكفالة وهو الصيغة فالشرطية في كلامه متوجهة إلى إشعار اللفظ بما ذكر لا إليه فتأمل . (قوله لفظ) وفي معناه إشارة الأخرس المفهمة وهي صريحة إن فهمها كل واحد فإن اختص بفهمها الفطن فكناية وإلا فلفظ، والكتابة ولو من ناطق كناية وهذا الحكم يجري في سائر الأبواب كما أشار إليه شيخ الإسلام . (قوله يشعر) أولى من قول غيره يدل لأن الكناية مشعرة لا دالة

(قول المتن ودفن) قال السبكي: وقبل الدفن قبل تنقطع المطالبة بالإحضار وعليه قال صاحب التنبية بطلت الكفالة به والأصح لا تنقطع المطالبة بالإحضار قال: فإن قلنا تبطل بالموت جاء الوجهان في المطالبة بالمال وإن قلنا لا تبطل لم يطالب بالمال قبل الدفن جز ما لعدم التعذر فلها أقيد المصنف بالدفن اهـ . ثم رأيت في آخر كلام السبكي أنه إذا لم يخلف تركه ينبغي جريان الوجهين في المطالبة بالمال قبل الدفن أيضاً ومع وجود التركة لا مطالبة بالمال مطلقاً فالوجه انتفاؤه قبل الدفن . (قول المتن لا يطالب الكفيل بالمال) هو يفيد أنه لا يطالب على المرجوح بأقل الأمرين من المال ودية المكفول ويفيد أن العقوبة لا يطالب بها جز ما . (قول الشارح ودفن إلخ) قيل هذا القيد أعنى قول المتن دفن إنما يحتاج إليه لإخراج ما قاله الشارح أى لو كان الكلام في بطلان الكفالة وكلامه إنما هو في المطالبة بالمال ولا فرق في انتفائها بين قبل الدفن وبعده قاله الإسئوي . (فصل) يشترط إلخ (قول المتن يشترط) لأنه التزام أى فلا يصح بغير اللفظ . (قول المتن لفظ) يرد عليه الكتابة وإشارة الأخرس وقوله يشعر قيل أحسن من يدل لأن الكتابة فيها إشعار لا دلالة واعلم أن الزعيم وقع في القرآن والضمان والحامالة في السنة والباقي في معناها ومن ألفاظه أيضاً التزمت وعلى ما على فلان وأنا قبيل بفلان ونحو ذلك . (قول المتن كضممت) لو قال الذي لك عنده على فهو صريح بخلاف عندى

لم تكن العين مضمونة على من هي في يده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمانها قطعاً لأن الواجب فيها التولية دون الرد . (فصل) يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام كضممت ديتك عليه) أى فلان (أو تحمله أو تقلده أو تكفلت بيده أو أنا بالمال)

المعهود (أو بإحضار الشخص) المعهود (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) وكلها صرائح (ولو قال أؤدى المال أحضر الشخص فهو وعد) لا التزام (والأصح أنه لا يجوز تعليقهما بشرط) نحو إذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت أو كفلت (ولا توقيت الكفالة) نحو أنا كفيل بزيد إلى شهر

(قوله ببدنه) أو بجزئه الشائع أو بما لا يبقى بدونه كما مر . (قوله المعهود) ليس من لفظ الضامن بل مراده الإشارة إلى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه أو كفاله لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان وهكذا بدليل أنها كلها صرائح كما يأتى . (قوله وكلها صرائح) ومنها الذى عنده فلان على بخلاف عندى فهو كناية وكذا ضمنت فلاناً أو ضمان فلان على أو دين فلان إلى أو عندى فإن نوى فى ذلك المال لزم أو البدن لزم وإلا لقائه شيخنا وفى الثالثة نظر . (قوله فهو وعد) أى ما لم يرد به الالتزام فالمراد بالقرينة عند من عبر بها النية وعلم مما ذكر أنه لا يشترط قبول المستحق لكنه يرتد برده على المعتمد . (قوله لا يجوز) أى ولا يصح تعليقهما ولا شرط الخيار فيهما إلا للمستحق وهل يتقيد فيه بزم من راجعه . ولا يصح بشرط إبراء إلا فى نحو جعالة كذا إذا ردت عدى فأتت برىء من دينى فإذا رده برىء ونحو وصية كأبرأتك بعد موتى أو إذا مت فأتت برىء من دينى ولو اختلفا فى وجود مفسد صدق مدعى الصحة وتقيد المصنف عدم صحة التوقيت بالكفالة لأجل الخلاف لأنه لا يصح توقيت الضمان بلا خلاف كما أشار إليه الشارح . (قوله نظر إلخ) يفيد أن الخلاف هنا مبني على عدم اشتراط القبول فعلى مقابله يتمتع التعليق قطعاً فراجع . (قوله وشرط تأخير إلخ) قال السبكي : فهذا تأجيل لا تعليق . (قوله بعد شهر) فإن أحضره قبله ففيه ما مر فى السلم والمراد من الشهر كون الأجل معلوماً كما أشار إليه الشارح بالبطلان فى المجهول . (قوله وأنه يصح ضمان الحال مؤجلاً) لم يقيد به بالمال فيشمل الكفالة . (قوله ويثبت الأجل فى حق الضامن) أى أصالة بمعنى أنه لا يطالبه قبل فراغه وهذا هو الأصح من وجهين أشار إلى ثانيهما بقوله : وقيل لا يثبت وهذا الخلاف زائد على ما فى كلام المصنف مبنى عليه فتأمل . (قوله وهو الصواب) ضميره عائد إلى البعض أو إلى التصحيح ولذلك جرى عليه المصنف . (قوله فهو كضمان إلخ) أى فى الخلاف والحكم وفى الشهر الثانى ما مر . (قوله يحل بموت الأصيل) أى على الضامن على قول التبعية الذى هو المعتمد من الوجهين . (قوله فهو كضمان إلخ) وفى الشهر الثانى ثبوت الأجل تبع ففيه ما تقدم . (قوله أى المضمون له) وكذا وارثه واحتال . (قوله مطالبة الضامن) وإن تعدد عن الأصيل أو عن ضامن آخر وهكذا . (قوله بالدين) أى بجميعة أو بعضه نعم إن قال ضمناً مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على المعتمد كما مر والأصح أن الدين لا يتعدد بتعدد الضامن بل هو واحد تعدد محله كفرض الكفاية . وقال الإمام مالك : لا يطالب الضامن إلا إن عجز الأصيل ولو طالب المستحق الضامن فقليل له اذهب إلى الأصيل فطالبه فقال لا حق لى عنده فإن جهل إسقاط حقه بذلك وخفى عليه ولم يرد الإقرار فحقه باق وإلا سقط ولا مطالبة له على أحد

فإنه كناية . (قول المتن ببدنه) مثله الجزء الذى لا يبقى بدونه وكذلك الجزء الشائع . (قول المتن لا يجوز تعليقهما بشرط) كالبيع بجامع أنها عقود . (قول الشارح نظر إلى أنها إلخ) علل أيضاً بأنها وسيلة والضمان التزام مقصود للمال ويغتر فى الوسائل ما لا يغتر فى المقاصد . (قول المتن جاز) أى لأنه التزم لعمل فى الذمة فجاز تأجيله كالعمل فى الإجارة وعبرة السبكي لأن هذا تأجيل لا توقيت ولا تعليق . (قول الشارح ولو شرط التأخير إلخ) هذا أشار إليه المصنف بقوله شهراً . (قول الشارح ويثبت الأجل) أى ولا ضمير فى ثبوته فى حقه وإن كان حالاً على الأصيل كما لو مات الأصيل وكان الدين المضمون مؤجلاً . (قول المتن وأنه يصح إلخ) وجه هذا أنه زاد فى التبرع تبرعاً فلم يقدح كما لو شرط فى القرض رد المكسر عن الصحيح . (قول الشارح كما لو التزمه إلخ) ولئلا يثبت للقرع مزية على الأصيل . (قول الشارح ومقابل الأصح إلخ) أى فصار ذلك كما لو التزم عتق عبد مسلم أو مؤمن ونحو ذلك . (قول المتن وللمستحق) هو شامل

فإذا مضى برئت ولا يجوز توقيت الضمان قطعاً نحو أنا ضامن بالمال إلى شهر فإن مضى ولم أغرم فأنا برىء ومقابل الأصح فى التعليق نظر إلى عدم اشتراط القبول وفى توقيت الكفالة نظر إلى أنها تبرع بعمل وبهذا يوجه الثالث يجوز لتعليق الكفالة دون الضمان (ولو نجزها وشرط تأخير الإحضار شهراً جاز) للحاجة نحو أنا كفيل بزيد أحضره بعد شهر ولو شرط التأخير بمجهول كالخصم لم يصح الكفالة فى الأصح . (و) الأصح (أنه يصح ضمان الحال مؤجلاً أجلاً معلوماً) للحاجة ويثبت الأجل فى حق الضامن وقيل لا يثبت والثانى لا يضح الضمان للمخالفة وهو الأصح فى بعض نسخ الخرر كما قاله فى الدقائق قال : وفى بعضها تصحيح الأول وهو الصواب أى الموافق لما فى الشرح ولو ضمن المؤجل إلى شهر مؤجلاً إلى شهرين فهو كضمان الحال مؤجلاً (و) الأصح (أنه يصح ضمان المؤجل حالاً) والثانى لا يصح للمخالفة (و) الأصح على

الأول (أنه لا يلزمه التعجيل) كما لو التزمه الأصيل وعلى هذا يثبت الأجل فى حقه مقصوداً أو تبعياً يحل بموت الأصيل وجهان ومقابل الأصح قال : الضمان تبرع لزم فتلزم صفته ولو ضمن المؤجل إلى شهرين مؤجلاً إلى شهر فهو كضمان المؤجل حالاً (وللمستحق) أى المضمون له (مطالبة الضامن والأصيل) بالدين

(والأصح أنه لا يصح) الضمان (بشرط براءة الأصيل) بخالفة الشرط لمقتضى الضمان والثاني يصح الضمان والشرط والثالث يصح الضمان فقط فإن صححناهما برى الأصيل ورجع الضامن عليه في الحال إن ضمن بإذنه لأنه حصل براءته كما لو أدى (ولو أبرأ) المستحق (الأصيل) من الدين

(برىء الضامن) منه (ولا عكس) أى لو أبرأ الضامن لم يبرأ الأصيل (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه دون الآخر) فإن كان الميت الأصيل للضامن أن يطالب المستحق بأخذ الدين من تركته أو إيرائه هو لأنه قد تهلك التركة فلا يجد مرجعا إذا غرم وإن كان الميت الضامن وأحد المستحقين الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الأجل (وإذا طلب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل بتخليصه بالأداء إن ضمن بإذنه والأصح أنه يطالب قبل أن يطالب) والثاني لا يطالبه بتخليصه (وللضامن الغرام الرجوع على الأصيل إن وجد إذنه في الضمان والأداء وإن انتفى لهما فلا رجوع) (وإن أذن في الضمان فقط) أى ولم يأذن في الأداء (رجع في الأصح) لأنه أذن في سب الغرم والثاني يقول الغرم حصل بغير إذن (ولا عكس) أى لا رجوع في العكس وهو أن يكون أذن في الأداء فقط (في الأصح) لأن الغرم بالضمان ولم يأذن فيه والثاني يقول

منهما . (قوله لا يصح الضمان بشرط براءة الأصيل) ومثله الكفالة . (قوله ولو أبرأ) أى أبرأ صاحب الدين الأصيل من الدين وكذا لو أدى الأصيل إليه دينه وإن أحال به أو اعتاض عنه أو نحو ذلك برىء الضامن وإن تعدد عن الأصيل أو عن بعضهم لأنهم كلهم فروع الأصيل وقد حصلت براءته . (قوله أى لو أبرأ الضامن) أى لو أبرأ صاحب الدين الضامن من الدين على المعتمد كما هو صريح العكس بقول الشارح من الدين فيما قبله ولا ينافيه تعليلهم بأنه إسقاط للوثيقة لأن براءة الضامن بذلك إسقاط لما فحمل كلام الشارح على البراءة من الضمان غير مستقيم نعم إن قصد صاحب الدين مع إبراء الضامن إسقاط الدين عن الأصيل سقط ومتى برىء ضامن بإبراء برئت فروعه فقط أو بأداء أو حوالة ونحوها برىء الأصل وجميع الضامنين ولو أقال المستحق الضامن برىء ولا يحتاج إلى قبول إن قصد إبراءه وإلا فإن قبل برىء وإلا فلا ويصدق المستحق في عدم قبول الضامن . (قوله فله مطالبة الأصيل) أو وليه إن كان محجورا وفائدة المطالبة إحضاره مجلس الحكم وتفسيره لو امتنع وليس له حبسه ولا ملازمته . (قوله لا يطالبه) أى أن الضامن لا يطالب الأصيل بتخليصه ولا يطالب المضمون له بأن يطالب الأصيل أو يرثه من الضمان نعم له أن يقول له إما أن تطالبني أو تبرئني قاله شيخنا ولو رهن الأصيل عند الضامن شيئا بما ضمنه أو أقام به كفيلا لم يصح لو دفع له الأصيل مالا لم يملكه ويلزمه رده ويضمنه إن تلف فإن أمره بقضاء ما ضمنه عنه منه كان وكيلا والمال في يده أمانة . (قوله وللضامن الرجوع) أى إن لم يقصد غير جهة الضمان ولم يؤد من سهم الغارمين ولم يكن عبدا عن سيده وإن عتق بعده أو سيدا أدى عن عبده ولو مكاتب قبل تعجيله ولم يكن ما أداه خمر الذمى عن دين ضمنه له عن دين مسلم وقتلنا بالرجوع من سقوط الدين فلا رجوع في شيء من ذلك كما لا رجوع له لو لم يغرم المفهوم من تقييده بالغرام بأن أبرأه المختار خلافا للبلقينى ولو نذر عدم الرجوع لم يرجع أيضا كذلك قالوا وفي صحة النذر نظر وكذا لا رجوع لو أنكر الضمان وقامت عليه بينة به وغرم لأنه مظلوم بزعمه ولا يرجع على غير ظالمه . (قوله رجع) أى وإن ناه عن الأداء بعد الضمان . (قوله ولم يأذن فيه) شامل لما لو ناه عنه أو عن الأداء بعد الإذن فيه وقيل في النهي لا يرجع قطعا ولا عبرة بنية الرجوع إلا من ولى أدى عن محجور ولو أذن له في الأداء بعد الضمان بغير إذن بشرط الرجوع رجع إن قصد الأداء عن الإذن كما سيأتى . (قوله أو صالح) بخلاف ما لو باع ف يرجع بالأصل . (قوله إلا ما غرم) وفي عكس هذه يرجع بالأصل ولو أدى مثل المضمون رجع به ولو متقوما كالقرض . (قوله والمساعة جرت معه) أى عنه وعن الأصيل . (تفصيله) حوالة الضامن للمستحق وحوالة المستحق على الضامن وإرث الضامن للمضمون كالأداء إلا فيما مر . (قوله فلا رجوع) وإن نواه إلا في ولى عن محجوره كما مر

للوارث . (قول الشارح والثاني يصح إلخ) لما في حديث أبى قتادة من أنه عليه السلام قال له : وقد وفى الله حق الغريم وبرىء الميت ووجه الثالث أنه تبرع يشترط فيه صدور علم فيبطل الشرط فقط كما لو أعتق عبدا بشرط أن يعطيه درهما . (قول المتن ولا عكس) بحث الزركشى أن يكون محل ذلك إذا أبرأه عن الضمان قال : فلو قال أبرأتك عن الدين برئا لاتحاده وفيه نظر . (قول الشارح فله إلخ) أى قياسا على تعريمه إذا غرم . (قول الشارح والثاني) أى كما أن المعير للرهن يطالب بتخليصه وفرق بأن الرهن محبوس بالدين وفيه ضرر ظاهر بخلاف هذا . (قول المتن فلا) يدل عليه صلاته عليه السلام على الميت لما ضمنه أبو قتادة إذ لو كان له الرجوع فالدين باق . (قول الشارح والثاني يقول إلخ) وأيضا فالضامن قد يؤدي وقد لا يؤدي فلم يقع الإذن في شيء يوجب الغرم . (قول المتن ولو أدى إلخ) لو قال : بعثك الثوب بما ضمنته لك رجع بالدين لا بأقل الأمرين على المختار في الروضة . (قول المتن فلا رجوع) أى كما لو أنفق على دواب الغير بغير إذنه

أسقط الدين عنه بإذنه (ولو أدى مكسر عن صحاح أو صالح عن مائة بثوب قيمته خمسون فالأصح أنه لا يرجع إلا بما غرم) والثاني يرجع بالصالح والمائة لأنه حصل البراءة منهما بما فعل والمساعة جرت معه (ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا إذن فلا رجوع) له عليه (وإن أذن) له في الأداء (بشرط الرجوع

رجع) عليه (وكذا إن أذن مطلقاً) عن شرط الرجوع يرجع (في الأصح) للعرف والثاني قال ليس من ضرورة الأداء الرجوع (والأصح أن مصالحةه) أى المأذون (على غير جنس الدين لا تمتنع الرجوع) لأن مقصود الأداء أن يرى عذمته وقد فعل والثاني تمتنع فإنه إنما أذن في الأداء دون المصالحة وعلى الرجوع

(قوله وكذا إن أذن مطلقاً) فيرجع إن لم يقع من المؤدى ضمان بعد الإذن وإلا فلا رجوع . قال شيخنا الرملى : إلا إن قصد الأداء عن الإذن السابق كما مر ومثل الإذن المطلق في الرجوع ما لو قال له عمر دارى أو اتفق على زوجتى أو عيذى أو اعلف دابتي وكذا أد دين فلان على أن ترجع على بخلاف أطعمنى رغيفاً أو اغسل ثيابى لجرىبان العادة بالمساحة في مثل ذلك وكذا بيع لهذا بألف وأنا أدفعه لك فلا يلزمه الألف . (قوله يرجع بما غرم) إن كان أقل من الدين ولا يرجع بالدين لأن الرجوع بالأقل منهما كما أشار إليه بقوله كالضامن وفي الحوالة ما مر آنفاً من أنها كالأداء نعم لو أحال المستحق على الضامن وأبرأه المحتال لم يرجع لأنه لم يغرم شيئاً يرجع به وتقدمت الإشارة إليه وخارج بصلاح ما لو باعه به ف يرجع بالأصل كما مر . (قوله فإن لم يشهد) أو كذبه الشهود أو قالوا لا ندرى وكذا الوادعى غيبة الشهود أو فسقهم أو موتهم وكذبه الأصيل وحلف فإن صدقه رجوع عليه ولو أدى مرة بلا إشهاد ومرة بإشهاد رجوع بالأقل منهما . (قوله وكذا إن صدقه في الأصح) نعم إن أمره بترك الإشهاد رجوع قطعاً أو بإشهاد لم يرجع قطعاً . (قوله ويقاس إلخ) هى من أفراد كلام المصنف وعذره في إخراجهما نظره للظاهر من تعبيره بالأصيل فقول المنهج أنها من زيادته فيه نظر . (فروع) باع من اثنين شيئاً على أن يضمن أحدهما أو كليهما الآخر أو يكون ضامناً لم يصح البيع ولا يصح البيع سالم أو دلالة وثمننا وإن كانت الدلالة معلومة قاله الأذرى ونقل العلامة مسم عن شيخنا الرملى أنه يصح البيع في المعلومة وكأنه جعل الكل ثمناً فراجعهم ما مر في البيع .

[كتاب الشركة]

هى اسم مصدر لأشرك ومصدره الإشارك ويقال لمن أثبتها مشرك وشريك لكن العرف خصص الإشارك والمشارك بمن جعل لله شريكاً فتأمل . (قوله وكسر الراء) أى وسكونها . (قوله هى) الشركة الشرعية لأن اللغوية أعم من هذه الأربعة إذ معناها الخلطة مطلقاً كذا قالوا والوجه أن الشرعية أعم على خلاف الأصل أو أن بينهما عموماً من وجه فتأمل . ومعناها شرعاً ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر فتدخل نحو القصاص وحد القذف والشفعة . وقولهم عقد يقتضى ثبوت ذلك قاصر أو المراد به خصوص الأموال غالباً ، وقولهم ثبوت الحق إلخ مرادهم حالاً أو مآلاً بالفعل أو بالقول بدليل الأنواع المذكورة فتأمل . (قوله شركة الأبدان) جوزها

(قول المتن رجوع) لحديث المؤمنون عند شروطهم . (قول المتن في الأصح) بخلاف اغسل ثوبى إذا اقتصر عليه ونحو ذلك والفرق المساحة في المنافع أكثر منها في الأعيان . (قول المتن والأصح أن مصالحةه) لم يجر هذا الخلاف في مصالحة الضامن لأنه صالح عن حق عليه بخلاف هذا . (قول المتن في الأصح) عل هذا الخلاف إذا مات الشاهد أو غاب أو رفعت الخصومة لحنفى أما لو كان حاضراً وشهدا وحلف معه فإنه يرجع بلا خلاف نبه عليه ابن الرفعة . (قول المتن فإن لم يشهد) إنما جعل الشارح فاعله خاصاً بالضامن مع أن المؤدى بغير ضمان حكمه كذلك كما سيجىء لأجل قول المتن الآتى المضمون له . (قول المتن فإن صدقه) لو كان أمره بالإشهاد لم يرجع جزماً وهو ظاهر فصوره المسألة عند السكوت .

[كتاب الشركة]

هى لغة : الاختلاط على الشيوع أو المجاورة وشرعاً : ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين فأكثر على وجه الشيوع وهذا شامل للثبوت القهرى وغيره لكن غرض الباب هو الشركة التى تحدث بالاختيار لقصد التصرف والربح . (قول المتن هى أنواع) أى مطلق الشركة لا الشركة الصحيحة

يرجع بما غرم كالضامن ثم إنما يرجع الضامن المؤدى إذا أشهد بالأداء رجلين أو رجلاً وامرأتين وكذا رجل أشهده كل منهما (ليحلف معه) فيكفى (في الأصح) لأن ذلك حجة والثاني بقول قد يترافعان إلى حنفى لا يقضى بشاهد وبمين (فإن لم يشهد) أى الضامن بالأداء أو أنكره رب الدين (فلا رجوع) له إن أدى في غيبة الأصيل إنان صدقه في الأصح لم ينتفع بأدائه والثاني نر إلى تصديقه (فإن لدقه المضمون له) مع ب الأصيل (أو أدى الأصيل) مع المضمون له بع على المذهب أىراجع من الوجهين في المسألتين لسقوط الطالب في الأولى وعلم الأصيل بالأداء في الثانية والثاني في الأولى يقول تصديق رب الدين ليس حجة على الأصيل وفي الثانية يقول لم ينتفع الأصيل بالأداء لترك الإشهاد وأجيب بأنه المقصر بترك الإشهاد ويقاس بما ذكر في الضامن المؤدى في الأحوال المذكورة .

[كتاب الشركة]

بكسر الشين وسكون الراء وحكى فتح الشين وكسر الراء (هى أنواع شركة الأبدان كشركة الحمالين وسائر المحترفة) كالدالين والنجارين والخطاطين (ليكون بينهما كسبهما) بحرفتهما (متساوياً أو متفاوتاً مع اتفاق الصنعة) كذا ذكر (أو اختلافها) كالخطاط والرقاع والنجار والحرط (وشركة

أبو حنيفة مطلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الحرفة قال بعضهم : والوجه أنه ليس من الشركة وإنما له حكمها وهو ظاهر حيث انفرد كل لواحد وكذا يقال فيما بعد هائم على البطلان فما انفرد أحدهما بكسبه فهو له وما اشتركا فيه يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل . (قوله المفاوضة) جوازها أبو حنيفة . (قوله بأمر الهما) أى من غير خلطهما كما يصرح به كلام الشارح الآتى وصرح به السبكي فتخرج بالخلط عن المفاوضة فاستدرك بعضهم بقوله نعم إن نويًا بتفاوضنا شركة العنان صحت فيه نظر إلا أن يقال إنه استثناء منقطع لبيان حكم مستقل وهو ما لو خلطوا مالين وقالوا بتفاوضنا ونويًا به شركة العنان فإنه صحيح . قال شيخنا الرملى : ولا بد من نية الإذن في التصرف أيضا فإن فقد ذلك فهي من أفراد شركة العنان الفاسدة بفقد شرط فأتم ذلك . (قوله وأبدانها) عبارة غيره أو أبدانها وهي تفيد أنها تكون بالأبدان فقط أو الأموال فقط أو بهما معا يجعلها مانعة خلو^(١) .

(قوله من غرم) أى ولو بغير الشركة كغصب ونحوه وسيأتى أن هذا الشرط لا يضرب في شركة العنان إلا إن صرح بغرامة ما لا يتعلق بالشركة . (قوله وشركة الوجوه) من الوجاهة أى العظمة والصدقة لا من الوجه . (قوله الوجيهان إلخ) هذا أشهر ما فسرته به وفسرت بأن يشترك وجيه وخامل إما بأن الوجيه يشتري والخامل يبيع أو بأن يعمل الوجيه والمال للخامل في يده أو يدفعه إلى الوجيه لبيعه بزيادة وعلى كل يكون الربح بينهما . (قوله ويكون) منصوب عطفا على يتاع لبيان متعلق لهما ليفيد أن كلا منهما يشتري لنفسه وأنها اتفاقا على أن ذلك للمشتري وبعد الشراء يكون لهما وفي المنهج أن لهما متعلق يشترتا به وهو صحيح أيضا حيث لم يأذن الآخر له فيه لأنه من أقسام الفضولى فإن أذن كل منهما أو أحدهما للآخر أن يشتري كل منهما ويكون غنم ما يخصه قرضا عليه صحت وكانت من شركة العنان . (قوله يبدله) راجع لشركة الأبدان والمفاوضة . (قوله أو ماله) راجع لشركة المفاوضة . (قوله أو يشتره) راجع لشركة الوجوه . (قوله صحيحة) لخبر السائب بن أبى السائب حبسى بن عائد المخزومي أنه كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة ثم جاء إليه يوم فتح مكة فقال له : مرحبا بأخي وشريكي أهد . ففى ذكره ﷺ للشركة دليل على جوازها لأنه تقرير لما وقع قبله وفي ذكرها أيضا تعظيم للسائب المذكور خصوصا مع قربها بالأخوة والترحيب وليس في ذلك افتخار منه ﷺ بالشريك كما توهم وإن كان لا مانع منه وقيل إن قاتل ذلك السائب افتخارا بشركته ﷺ وفيه دليل أيضا لإقراره ﷺ على ذكرها . (قوله بكسر العين) وقيل بفتحها والأصح في فتحها أنه من عنان السماء أى سبحانه لأنها علت كالسماء بصحتها وشهرتها للاتفاق عليها . (قوله من عن الشيء ظهر) لأنها أظهر الأنواع أو لأن مال كل ظهر للآخر . وقال السبكي : أو من عنان الدابة لاستراء الشريكين في التصرف والفسخ والربح بقدر المالكين كاستواء طرفي العنان أو لمنع كل من الشريكين الآخر من التصرف كمنع العنان للدابة أو لمنع الشريك نفسه من التصرف مع أنه لا حرج عليه كمنع أخذ عنان الدابة يده التي فيها العنان من التصرف كيف شاء دون الأخرى . (قوله ويشترط فيها لفظ إلخ) المراد بالشرط ما لا بد منه أو الشرطية متوجهة إلى دلالة اللفظ لآلية لأنه صيغة العقد وهي ركن كالعاقدين والمعقود عليه فأركانها أربعة وأما العمل فأمر خارج عنها يترتب عليها بعد وجودها فجعله من الأركان كما في المنهج فيه نظر . (قوله من كل منهما) أى مع عدم رد الآخر كأن يقول كل منهما للآخر انجر أو بع واشتر أو تصرف بيها

المفاوضة) بفتح الواو بأن
يشتركا (ليكون بينهما
كسبهما) قال الشيخ في
التنبيه: بأمر الهما
وأبدانها (وعليهما ما
يعرض) بكسر الراء (من
غرم) وسميت مفاوضة
من تفاوضا في الحديث
شرعا فيه جميعا (وشركة
الوجوه بأن يشترك
الوجيهان ليتاع كل
منهما بمؤجل) ويكون
المتاع (لهما فإذا باعا
كان الفضائل عمن
الأثمان) المتاع بها (بينهما
وهذه الأنواع) الثلاثة
(باطلة) ويختص كل من
الشريكين بما يكسبه
يبدنه أو ماله أو يشتره
(وشركة العنان
صحيحة) وهي أن
يشتركا في مال لهما
ليتجرا فيه على ما سيأتى
بيانه والعنان بكسر العين
من عن الشيء ظهر قاله
الجوهري (ويشترط فيها
لفظ يدل على الإذن
في التصرف) من
كل منهما للآخر

(قول الشارح بأمر الهما) قال السبكي : من غير خلط الأموال . (قول المتن وشركة العنان صحيحة) أى بالإجماع . (قول الشارح من عن الشيء ظهر) أى لأن جوازها ظاهر بارز وقيل من عنان السماء وهو ما ظهر منها ، وقيل من عنان الدابة قال القاضي عياض : فعلى الأولين تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على المشهور . (قول المتن ويشترط فيها إلخ) اعلم أن الإسئوى رحمه الله نقل عن الشيخين أنهما قال لا بد من

ومعلوم أن التصرف بالبيع والشراء وهو معنى قول الروضة كأصلها في التجارة والتصرف (فلو اقتصرنا على اشتراكنا لم يكف) في الإذن المذكور (في الأصح) لقصور اللفظ عنه والثاني يقول يفهم منه عرفا (و) يشترط (فيهما) أهلية التوكيل والتوكل فإن كلا منهما وكيل في ماله عن الآخر (وتصح) الشركة (في كل مثل) نقد وغيره كالخطبة (دون المتقوم) بكسر الواو كالتياب (وقيل تختص بالنقد المضروب) من الدراهم والدنانير وفي جوازها في الدراهم المغشوشة وجهان أصحهما في الروضة الجواز إن استمر في البلد رواجها ولا يجوز في التبر وفي وجه في التهمة (ويشترط) خلط المالكين (بحيث لا يتميزان) ويكون الخلط قبل العقد فإن وقع بعده في مجلسه فوجهان في التهمة أصحهما المنع أي فيعاد العقد (ولا يكفى الخلط مع اختلاف جنس) كدراهم ودنانير (أو صفة كصباح ومكسرة) وحنطة حمراء وحنطة بيضاء فلا تصح الشركة في ذلك (هذا) أي اشتراط الخلط (إذا أخرجنا مالين وعقدنا فإن ملكا مشتركا) مما تصح فيه الشركة (بإرث وشراء وغيرهما

وشراء لا تصرف فقط خلافا لابن حجر إلا إن حمل على ما يأتي فإن قال أحدهما للآخر ذلك تصرف القائل في نصيبه فقط والآخر في الجميع قاله شيخنا وفيه بحث لأن نصيبه غير مميز ثم قال: وهذه الصورة إبطاء لا شركة ولا قراض وهو غير مستقيم نعم إن قال أحدهما اشتركتنا على أن يتصرف كل منا بيعة وشراء ورضي الآخر كفى وعلى هذا يحمل قول المنهج أو أحدهما. (قوله ومعلوم إلخ) أفاد أن لفظ التصرف في كلامه غير كاف وحده بل لابد معه من إرادة التجارة أو البيع والشراء وأن لفظ التصرف في عبارة الروضة عطف مرادف. (قوله لم يكف) أي فلا شركة نعم إن نوبنا به الإذن في التصرف كفى فيها كما قاله السبكي. (قوله ويشترط فيهما) أي الشريكين ومنهما ولي المحجور حكما ويعلم منه أن شرطه في الوصي والقيم عجزهما عن التصرف بخلاف الأب والجد ثم إن كان الولي هو المتصرف فواضح أو الآخر فشرطه صحة الإيداع عنه وشمل المكاتب وشرطه أن يأذن له سيده وإلا فلا يصح لأن عمله تبرع وشمل المبعوض فيما ملكه بحريته. قال بعضهم: وله مشاركة سيده فراجع. وعلى كل فإن كان المتصرف شريكه فقط فظاهر وإلا فلا بد من إذن سيده إلا في نوبة نفسه إن كان بينهما مهايأة فتأمل. (قوله فإن كلا إلخ) فإن تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فيجوز أن يكون أعمى كما في المطلب وطريقه أن يوكل في الخلط ويأذن قاله شيخنا فانظره مع ما مر عنه من أنه إذا كان المتصرف أحدهما يكون إبطاء لا شركة فتأمل. (قوله وتصح الشركة) وإن كرهت كشركة ذمي وآكل الربا ومن أكثر ماله حرام. (قوله دون المتقوم) أي لعدم وجود الخلط فيه كما يأتي عنه نعم لو اشتبه نحو ثوب بثوب صحت الشركة فيهما. (قوله المضروب) المراد به الخالص من الغش والتراب ولو من السبائك أخذنا مما بعده. (قوله في الدراهم المغشوشة) ولو من أحد الجانبين حيث لا تميز وجهان أصحهما الجواز وهو المعتمد ومنه التبر المذكور لاختلاطه بالتراب فلعلم أن ما في التهمة هو المعتمد إلا إن حمل على تراب يجعله متقوما مع أنه حيثنذ يكون ليس من محل الخلاف. (قوله خلط المالكين) لو عبر بالاختلاط لكان أولى. (قوله لا يتميزان) أي عند العاقدين وإن تميزا عند غيرهما على المعتمد. (قوله فإن وقع بعده) أي العقد أو معه فوجهان أصحهما في التهمة المنع وهو المعتمد. (قوله فيعاد العقد) أي الإذن في التصرف. (قوله كصباح ومكسرة) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة. (قوله أي اشتراط الخلط) أفاد أن كلامه في المثل وهو المراد بقوله مما تصح فيه الشركة وإنما اقتصر عليه لأجل العلة المذكورة ولذكركه المتقوم بعده لا للاحتراز عن المتقوم من حيث صحة الشركة فتأمل. (قوله مشترك) أي ما حصل الاشتراك فيه حين الملك فنصبه بملكنا تجوز إن جعل مفعولا به على طريقة صاحب الغنى فهو مفعول مطلق عنده وعلى طريقة غيره

لفظ يدل على التجارة نحو تجر فيما شئت وكذا تجر على الأصح. قال: وأما لفظ التصرف المذكور في المنهاج كالمحر فإن قال تصرف فيها وفي أعواضها فقريب وإن لم يذكر الأعواض فهو إذن فيها فقط وليس شركة إلا أن تقوم قرينة اهـ. فقول الشارح ومعلوم إلخ رد عليه ومنع لكلامه ثم عبارة المنهج تفيدك أن الإذن يفيد فلو كان في لفظ الاشتراك فتكون الصيغة حاصلة به. (قول الشارح ويشترط إلخ) دخل ولي الطفل وتوقف فيه بعضهم من حيث إن الخلط قبل العقد يكون مضرا منقضا للمال وفيه نظر. (قول الشارح بكسر الواو) أي لأنه ليس متعديا بل مطاوعا لفعل يتعدى إلى واحد فيكون لازما فلا يبنى منه اسم المفعول. (قول الشارح كالتياب) أي لعدم إمكان الخلط فيها. (قول المتن وقيل يخص إلخ) أي لأنه عقد تصرف في مال الغير للربح فكان كالقراض ثم عبارة الكتاب توهم أن النقد يطلق على غير المضروب. (قول المتن أو صفة إلخ) من ثم تعلم أنه لو كان أحد النقدين من ضرب والآخر من ضرب آخر لا يصح عقد الشركة عليه والظاهر أن اختلاف القيمة في المثل لا يلحق بذلك بل تصح الشركة فيه ثم رأيت الراعي نقل عن العراقيين أنه يكون الاشتراك بنسبة القيمة. وقال ابن الرفعة: يفسد كالصباح والمكسرة.

وأذن كل للآخر في التجارة فيه تمت الشركة (لأن المقصود بالخلط حاصل (والحيلة في الشركة في العروض) من المتقوم كالتياب (أن يبيع كل واحد منهما) ببعض عرضه بعض عرض الآخر وأذن له في التصرف) بعد التقابض والبعض كالنصف بالنصف والثلث بالثلثين ولا يشترط علمهما بقيمة

العرضين على الصحيح ذكره في الروضة وسواء تجانسا أم اختلفا. وقوله: كل محتاج إليه في الإذن ونسبة البيع إليه بالنظر إلى المشتري بتأويل أنه بائع للثمن (ولا يشترط) في الشركة (تساوي) قدر (المالين) أي تساويهما في القدر كما في المحرر وغيره وقيل يشترط للتساوي في العمل (والأصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد) أي بقدر كل من المالين أمر النصف أم غيره إذا أمكن معرفته من بعده وما أخذ الخلاف أنه إذا كان بين اثنين مال مشترك كل منهما جاهل بقدر حصته منه فأذن كل منهما للآخر في التصرف في نصيبه منه يصح الإذن في الأصح ويكون الثمن بينهما مبهما كالثمن (ويستلزم كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع نسيئة ولا يغير نقد البلد ولا يغير فاحش ولا يسافر به ولا يضعه) بضم التحتانية وسكون الموحدة أي يدفعه لمن يعمل فيه متبرعا (بغير إذن) هو قيد في الجميع فإن أبضه أو سافر به ضمن وإن باع بغير فاحش لم

صحيح وإن جعل مفعولا به. (قوله وأذن كل) أي بعد القبض في غير الإرث. (قوله في العروض) أي وكذا النقود إذا اختلفت جنسا أو صفة. (قوله من المتقوم) بيان للمراد من العروض ليخرج العروض المثلية كما مر. (قوله بعد التقابض) متعلق بالإذن فهو بعد العقد وهذا الإذن كاف عن عقد الشركة فلو شرط الشركة حالة العقد لم يصح العقد. (قوله أي تساويهما إلخ) أشار إلى أن المراد من عبارة المصنف ما في أصله لا أنها مساوية لها كما قيل إذا لا يصح نسبة التفاعل للمفرد فتأمل. (قوله أي بقدر كل) أشار إلى أن ذلك هو المراد لا ما تفيدته عبارة المصنف من اعتبار المجموع وأشار بقوله أنه النصف أم غيره إلى أن المراد النسبة الجزئية ولو بنحو ميزان ولو خالف الوزن أو العدد القيمة اعتبرت القيمة ويقول إذا أمكن إلخ إلى أن ذلك محل الخلاف فإن لم يمكن بعد لم تصح الشركة قطعا ولو طرأ عدم العلم بعد التصرف لم يطل العقد ويرجع لما اصطلاحا عليه بعد، قاله شيخنا فراجع. (قوله يصح الإذن) ولهما التصرف قبل العلم لأن الحق لا يعدوهما. (قوله مبهما كالثمن) فإذا عرفنا نسبة الثمن بعد ذلك نزل الثمن عليها ويقوم غير نقد البلد به. (قوله بلا ضرر) الأولى بمصلحة ليشمل ما لو زاد راغب قبل البيع بزيادة على ثمن المثل فإنه يتعين المبيع له بل لو كان في زمن الخيار تعين الفسخ بالبيع له فلو لم يفسخه انفسخ وإن لم يعلم به إلا أن يدعى أن في فوت هذه الزيادة ضررا فراجع. (قوله ولا يغير نقد البلد) وإن راج بخلاف عامل القراض لأنه لا يضيق عليه في حصته من الربح والمراد بنقد البلد ما يتعامل به فيها ولو عروضاً فيصحب به البيع وإن لم يرج. (قوله ولا يسافر به) أي لغير ضرورة كتب. (قوله متبرعا) قيد لكونه يسمى إبطاعاً للحكم. (قوله بغير إذن) هو راجع لجميع ما قبله فبإذن في شيء منه يجوز ودخل في الإذن في السفر ما لو كان ضمنا كأن وقع العقد في مفازة فله السفر به إلى العمران أو في لجة البحر فله السفر به إلى البر نعم لا يجوز السفر في البحر المالح إلا بالنص عليه. (قوله في نصيب شريكه) ويضمنه بالتسليم وخرج ببيع ما لو اشترى بالغبين فإن كان بعين المال لم يصح أو في ذمته صح ويقع الشراء له لا للشركة ويلزمه الثمن من ماله وحده. (قوله ولكل إلخ) هذا في المتصرف لنفسه فعلى ولي ووارث إيقاظها لمصلحة

(قول المتن تمت الشركة) أي فيكون هذا الإذن التابع لما ذكر مغنيا عن لفظ الشركة بل وكذا يقال إذا وجد الإذن بعد الخلط وإن لم يذكر لفظ الاشتراك كما يؤخذ من كلام السبكي ومن قول المناج فيما مضى ويشترط فيها إلخ. (قول الشارح من المتقوم) وإلا فالمثليات من العروض والشركة تصح فيها بدون ذلك. (قول المتن ببعض عرضه) هو أحسن من قول المحرر نصف. (قول المتن وأذن له) الأحسن ثم يأذن واعلم أن هذا الإذن قائم مقام عقد الشركة. (قول الشارح ولا يشترط علمهما إلخ) ولا يشترط أيضا عقد شركة في الأثمان بعض نصوصها خلافا للقاضي والمتولى وقوله كل إلخ جواب عن اعتراض بأن لفظ كل غير محتاج إليه. (قول المتن ولا يشترط) قيل يغني عن هذا قوله الآتي أن الربح والخسران على قدر المالين. (قول المتن تساوي قدر المالين) المتساوي هو المتماثل فيكون بين شيئين فأكثر وقد أضافه المصنف لقدر المالين وهو مفرد فلا بد أن يؤول قدر المالين بقدريهما أو يرتكب ما قاله الشارح رحمه الله. (قول المتن بقدرهما إلخ) أي بقدر نسبتيهما كما صرح به الشارح رحمه الله. وقوله: إذا أمكن إلخ أشار إليه المصنف بقوله عند العقد: أما لو علما النسبة وجهلا القدر فإنه يصح بلا خلاف. (قول الشارح وما أخذ الخلاف إلخ) أي فالوجه الثاني يمنع لأنه يؤدي إلى الجهل بالقدر الذي يتصرف فيه والذي يأذن فيه ثم هذه الصورة التي جعلها مأخذ الخلاف يحتمل أن تكون شركة وحيث فتنبغي اشتراط إمكان المعرفة بعد ذلك كالصورة المنفية والوجه أن ذلك مجرد التوكيل. (قول الشارح متبرعا) راجع لقوله يعمل. (قول الشارح أي عقد الشركة) قال الإسئوي

يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفة فإن فرقناها انفسخت الشركة في المبيع وصار مشترك كالمشتري والشريك كذا في الروضة كأصلها ويقاس بالغبين البيع نسيئة وبغير نقد البلد (ولكل) من الشريكين (لفسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) كالمالك (ويغفلان عن التصرف) جميعا

(بفسخهما) أى بفسخ كل منهما (فإن قال أحدهما) لآخر (عزلت أو لا تصرف فى نصيبى لم يعزل العاقل) فيتصرف فى نصيب المعزول (وتفسخ بموت أحدهما وبمجنونه وإغمائه) كوكالة (والربح والخسران على قدر المالكين تساويهما) أى الشريك (فى العمل أو تفاوتا) فيه (فإن شرط إخلافه) أى التساوى فى الربح مع التفاوت فى المال أو التفاوت فى الربح مع التساوى فى المال (فسد العقد فیرجع كل على الآخر بأجرة عمله فى ماله وتنفذ التصرفات) منهما إلاذن (والربح) بينهما

(قوله أى بفسخ كل منهما) ففسخ أحدهما كاف لكن فيه وجهان فكان حق الشارح التنبيه عليه وعدم إيرادته على كلام المصنف . (قوله بموت أحدهما) ويخرج من التركة دين أو وصية ثم للوراث الرشيد إبقاؤها ولو بلفظ التقرير وكذا لولى غير الرشيد لمصلحة . (قوله وبمجنونه) ويفعل وليه بالمصلحة من إبقائها ولو بلفظ التقرير وإذا أفاق فعل ما يراه . (قوله وإغمائه) وإن قل على المعتمد ولا يتصرف عنه غيره ولو شريكه لا يفسخ عقد الشركة فإذا أفاق فعل لنفسه ما يريده وطرو الرق وحجر السفه أو الفلاس عزل بالنسبة لما لا يفسخ منهم كذا فى شرح الروض . قال بعضهم : وهذا القيد فى الوكالة طرده هنا وفيه نظر لأن ما هنا فى انفساخ عقد الشركة ولا معنى لذلك القيد فيه ومن الإغماء التقرير المشهور سواء كان فى الحمام أو لا كما سيأتى . قال بعضهم : وكالإغماء السكر ولو متعددا وفى المتعدى نظر لأنه معاملة بأقواله وأفعاله . (قوله على قدر المالكين) بحسب القيمة بنقد البلد ولو فى المثل كما مر . (قوله فیرجع) وقد يقع التقاص فى القدر المتساوى من عملهما مثلا فتأمله . وسواء علما بالفساد أو لا نعم إن قصد أحدهما التبرع فلا شيء له . (قوله ويد الشريك يد أمانة) أى قبل استعماله وإلا فإن استعمله فى مقابلة علفه أو مهياة فلا ضمان لأنه إجارة فاسدة وإلا فإن أذن له فى استعماله فعارية وإلا فغصب . (فرع) استأجر من شخص حملا ومن آخر راوية واستأجر شخصا ليستقى بهما فإن استأجر كلا فى عقد صح أو الكل فى عقد فسد ولكل منهما أجرة المثل والماء للمستأجر وإن قصده المستقى لنفسه فإن استأجر الأولين واستقى بنفسه وقصد نفسه أو أطلق فكذلك عليه لكل منهما ما سماه أو أجرة مثله والماء له فإن قصد الشركة فيه حالة الاستقاء كان مشتركا بينهما إن قصدهما ويوزع عليهم بقدر أجرة أمثالهم وإن قصد واحدا منهما كان مشتركا بينه وبين المقصود عليه للآخر ما سماه له أو أجرة مثله . (قوله فيقبل قوله فى الرد) أى لحصة شريكه فلو ادعى أن حصته فى المردود باقية لم يقبل سواء رد الكل أو البعض . (قوله للشركة) ولو خاسرا . (قوله أو لنفسى) ولو رابحا . (تقنيته) الضمان الواقع فى البهائم فى بلاد الريف الآن لا تضمن فيه الدابة لو تلفت واللبن مضمون على أخذه والعلف مضمون على مالكها لأن ما يأخذه من العوض ومؤنتها فى مقابلة اللبن والانتفاع بها فى أخذه منها فهى مقبوضة بالإجارة الفاسدة وكل من اللبن والمؤنة بالبيع الفاسد ويضمن اللبن بمثله والعلف ببذله .

[كتاب الوكالة]

يفتح الواو وكسر هالفة التفويض بالرعاية والحفظ . وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله حال حياته والمراد ما يقبل النيابة شرعا فلا دور على أن هذا قيد فى الأمر المذكور ولا يقال فى مثله دور وقبولها مندوب وكذا إيجابها إن لم يرد الموكل غرض نفسه كذا قاله شيخنا الرملى . وقال بعضهم : ينبغى نده مطلقا لأنه إعانة على مندوب وفيه نظر بقولهم لا ثواب فى عبادة فيها شريك . (قوله فتتحقق) أى توجد حقيقتها بذلك

الضمير عائد إلى الشركة باعتبار المعنى اهـ ، وهو مراد الشارح . (قول المتن بفسخهما) لأن العقد قد زال . (قول الشارح بفسخ كل لـخ) قال الإسئوى : ينبغى أن ينهوا على انفساخها لطريان الاسترقاق وحجر المفلس والرهن وأما حجر السفه فقد صرح به ابن الرفعة . (قول الشارح أى التساوى) راجع لقول المتن خلافه . (قول المتن فى ماله) أى مال الآخر . (قول المتن بالعكس) الحاصل أن صاحب اليد ادعى جميع المال فى الأولى ونصفه فى الثانية .

[كتاب الوكالة]

(قول المتن بملك أو ولاية) خرج الوكيل فليس له أن يوكل لأنه ليس بمالك ولا لولى لكن يرد عليه أنه قد

(على قدر المالكين) رجوعا إلى الأصل (ويد الشريك يد أمانة فيقبل قوله فى الرد) إلى شريكه (والخسران والتلف) إن ادعاه بلا سبب أو بسبب خفى كالسرقة (فإن ادعاه بسبب ظاهر) كالخريق وجهل (طولب بيينة بالسبب ثم) بعد إقامتها (بصدق فى التلف به) وسيأتى فى نظير هذه المسائل غير الخسران فى المودع العين وأنه إن عرف الخريق وعمومه صدق بلا يمين وإن عرف دون عموم صدق بيمينه فىأتى مثل ذلك هنا وكذا العين فى الخسران (ولو قال من فى يده المال) من الشريكين (هو لى وقال الآخر) هو (مشترك أو) قالا (بالعكس) أى قال من فى يده المال هو مشترك وقال الآخر هو لى (صدق صاحب اليد) عملا بها (ولو قال) صاحب اليد (انقسمنا وصار) ما لى يدي (لى) وأنكر الآخر فقال هو مشترك (صدق المنكر) لأن الأصل عدم القسمة (ولو اشترى أحدهما شيئا وقال اشتريته للشركة أو لنفسى وكله الآخر) بأن عكس ما قاله (صدق المشتري) لأنه أعلم بقصده وتأتى العين فى هذه المسألة أيضا .

[كتاب الوكالة]

تتحقق بموكل ووكيل وغيرهما مما سيأتى (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بملك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) فى شيء

(ولا) توكيل المرأة

والغرم) بضم الميم (في
النكاح) أى لا توكل المرأة
في تزويجها ولا الغرم في
تزوجها أو تزويج موليته
لأنهما لا تصح مباشرتهما
لذلك ولو قالت لوليا
وكلت بزوجي قال
الرافعي: فالذين لقبناهم
من الأئمة لا يعدونه إذنا
ويجوز أن يعتد به إذنا.
ونقل في الروضة عن
صاحب البيان نص
الشافعي على جواز الإذن
بلفظ الوكالة وصوبه ولو
وكل الغرم من يعقد
النكاح بعد التحلل صح كما
ذكر في كتاب النكاح
(ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) كالأب
والجد في التزويج والمال
والوصى والقيم في المال
(ويستثنى من الضابط
توكيل الأعمى في البيع
والشراء فيصح) مع عدم
صحتها منه للضرورة
(وشرط الوكيل صحة
مباشرة التصرف لنفسه
لا صبي ولا مجنون) أى لا
يصح توكيلهما في شيء
غير ما يأتي (وكذا المرأة
والغرم في النكاح) إيجابا
وقبولا (لكن الصحيح
اعتماد قول صبي في الإذن
في دخول دار وإيصال
هدية) لاعتماد السلف عليه
في ذلك والثاني لا كغيره

فهى أركان لها وهى أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة. (قوله أو ولاية) خرج بهذا توكيل الوكيل
وتوكيل عبد أو سفيه أذن له في نكاح وظافر بجنس حقه^(١) ومطلق في تبين أو تعيين لزمه ومن لزمه اختيار أربع
ومستحق زكاة في قبضها ومسلم كافرا في نكاح مسلمة إيجابا أو قبولا أو استيفاء قود من مسلم فلا يصح
التوكيل في شيء من ذلك لعدم الولاية وتوكيل الوكيل في بعض أحواله ليس بالولاية وتوكيل المرأة ولها في
نكاحها إذن بلفظ الوكالة لا وكالة كما يأتي وفارق ما هنا صحة توكيل مسلم كافرا في شراء نحو مصحف
بالاحتياط في الإيضاح. وقول بعضهم: لأن العقد واقع للمسلم في البيع غير مستقيم لأن العقد هنا كذلك بل
أولى لا شرط ذكر الموكل في العقد هنا فتأمل. (قوله في تزويج) أى حال الإحرام كما يأتي. (قوله أو تزويج
موليته) أى حال الإحرام أيضا وقياسه عدم صحة إذن السيد المحرم لعبده الحلال في أنه يتزوج وإن صرح بما يفسد
الإحرام لأنه قول إذا رد لغا وكذا الذى بعدها قاله شيخنا الرملى فيها ما في تزويج المحجور وعدم صحة إذن المرأة
المحرمة لوليا في تزويج أمتها الحلالين. (قوله ولو قالت إلخ) محل إيراد ذلك إن قلنا إنه توكيل والصحيح أنه إذن
فهو صحيح بلا خلاف. (قوله بعد التحلل) وكذا لو أطلق لأنه يحمل على ما بعد التحلل كما لو صرح به فإن
قيد المحرم توكيله للحلال بعقده له حالة الإحرام لم يصح التوكيل ولا العقد. (قوله ويصح توكيل الولي) أى
ولو قاضيا أو منصوبه العدل عن نفسه وعن الطفل وعنهما ومطلقا وتعزل الوكيل بعزل الولي في الأولى فقط
لأنه وكيل عنه فيها لا في غيرها لأنه وكيل عن المولى عليه فقط. (قوله الطفل) فيه إشارة إلى أنه المراد بالصبي
فيما مر الشامل للأثنى ولو قال محجوره لكان أولى ليشمل نحو المجنون. (قوله والوصى والقيم في المال) أى فيما
عجز عنه أو لم تلق بهما مباشرة وإلا لم تصح. (قوله من الضابط) أى من عكسه أخذنا بما بعده وكأعمى صور
المحرم السابقة وجعل الأعمى من المستثنى أولى من جعل ابن حجر له من القاعدة والمراد منها المباشرة في الجملة.
(قوله لا صبي) بالمعنى الشامل للأثنى كما مر ومثله المغنى عليه والمتنوع والنائم. (قوله وكذا المرأة) ولو احتملا
كالخنثى وكنكاح الرجعة والاختيار لمن أسلم وأما غير هذه فيصح كون المرأة وكيلة فيه وإن فوت حق الزوج
وإن كان له المنع منه لأنه لا تعلق للوكالة بالعين وبذلك فارق عدم صحة إجارتها لنفسها. (قوله لكن إلخ) وهو
استثناء من عكس القاعدة كما تقدم. (قوله صبي) ولو رقيقا أثنى أخبرت بإهداء نفسها ويجوز وطؤها ومثل
الصبي الفاسق والكافر ويشترط أن يكون كل منهم مميزا ما مونا وأن يظن صدقه وحيث اعتمد إخباره صح
النقل عنه، وفي كلام شيخنا ما رأن من عهد كذبه إذا قامت قرينة على صدقه عمل به وحيث صحت مباشرة فلهم
توكيل غيرهم فيما عجزوا عنه. (قوله وإيصال هدية) ودعوة وليمة وذبيح أضحية وتفرقة زكاة وكذا في احتطاب
واستقاء كما نقل عن شيخنا الرملى وسيأتي ما فيه ولا يصح توكيل صبي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق

يوكل عن نفسه في القدر المعجوز عنه. وقوله: فلا يصح إلخ قال الإسنوي: كل ذلك شرح لما خرج بالقيد الأول
ولم يتعرض لما خرج بالقيد الثاني. (قول المتن فلا يصح توكيل صبي إلخ) وكذا النائم والمغنى عليه والفاسق.
(قول المتن ويصح توكيل الولي) أى سواء جعله عن نفسه أو عن الطفل وفي الشق الثاني نظر للتووى رحمه الله
ولو قال بدل الطفل المولى عليه ليشمل المجنون والسفيه ونحو ذلك لكان أولى. (قول المتن في البيع والشراء)
مثلها سائر العقود المتوقفة على الرؤية. (قول المتن في النكاح) كذلك الرجعة واختيار الزوجات لمن أسلم على
أكثر من أربع وكذا اختيار العراق قاله السبكي وخصه بالمرأة والظاهر أن المحرم كذلك ثم صورة المسألة أن يعين من
يختاره وإلا فلا يصح من المرأة ولا من الرجل لتعلقه بالشهوة. (فروع) لا يجوز للمرأة أن تتوكل في شيء بغير إذن
زوجها والظاهر أن محله إذا أخرج إلى الخروج كما اقتضاه كلام الرويانى رحمه الله. (قول المتن قول صبي)

(١) وهى ما يطلق عليه مسألة الظفر وقد اختلف فيها الفقهاء.

وعلى الأول هو وكيل عن الآذن والمهدى (والأصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الإيجاب) والثاني صحته فيهما والثالث منعه فيهما وفي الشرح حكاية الوجهين في التوكيل في القبول بغير إذن السيد وفي الروضة حكاية وجهين في التوكيل فيه بإذن السيد أيضا ويقاس به في الإذن

وعلمه الإيجاب المطلق فيه الخلاف (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حين التوكيل (فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل في الأصح) لأنه لا يتمكن من مباشرته ذلك بنفسه فكيف يستتبع فيه غيره والثاني يصح ويكتفى بمحصل الملك عند التصرف فإنه المقصود من التوكيل (وأن يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة إلا الحج) ومثله العمرة (وتفرقة زكاة وذبح أضحية) لأدلتها (ولاي شهادة وإيلاء ولعان وسائر الأيمان) أي باقيا فالإيلاء والعان يمتنان (ولايظهار في الأصح) إلحاقا له باليمين والثاني يلحقه بالطلاق وعليه قال في المطلب لعل لفظه أنت على موكل كظهور أنه ويلحق بالزكاة الكفارة وصدقة التطوع وبالأضحية الهدى واليمين النذر وتعلق العتق والطلاق (ويصح) التوكيل (في طري ببيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود والمسوخ) كالصالح

المحرم بوجود الأهلية فيه . (قوله وعلى الأول إلخ) فيه إشارة إلى تصحيح الاستثناء . (فتنبيه) يصح توكيل السكران المعتدى وتوكله ولا يصح من المرتد أن يوكل ولو فيما يقبل الوقف ولا يصح أن يتوكل عن غيره كذلك ولو ارتد الوكيل لم ينزل . (قوله صحة توكيل عبد) لو حذف التحية كما فعل الشارح لكان أولى وهو كذلك في بعض النسخ لأنه مصدر مضاف لمفعوله أي يصح أن يوكل شخص عبدا في قبول نكاح . (قوله ومنعه) أي منع أن يوكل العبد ولو مبعضا وكيفا في إيجاب النكاح نعم يصح ذلك من المكاتب والمبعض في أمة لصحة مباشرتهما له في أمتها . (قوله المطلق فيه الخلاف) أي في كلام المصنف ولكن الترجيح مختلف . (فتنبيه) شرط الوكيل أن يكون معينا فلا يصح وكلت كل مسلم أو أحد كما في بيع كذا إلا تبعا كوكلتك في بيع كذا وكل مسلم على المعتمد . (قوله بطل في الأصح) ومنه توكيل الولي بتزويج موليته إذا طلقت أو انقضت عدتها ويصح توكيلها لوليها بمثل ذلك لأنه إذن وهو أوسع وقضية كلام الدميري وغيره أن صورة كلام المصنف باطلة قطعا إذ قالوا عمل الخلاف في نحو العبد والزوجة إذا عين ذلك بوصف أو عسم نحو كل عبد فإن أتى بنكرة محضة بطل قطعا فراجع . وعمل البطلان في ذلك استقلالاً إما تبعا ولو لم يكن من الجنس كبيع عبده هذا وطلاق من سينكحها فصحيح ومنه توكيله في بيع هذا وأن يشتري له بثمنه كذا ومنه توكيله في بيع شجرة وما سيحدث من ثمرتها بخلاف توكيله في بيع الثمرة وحدها قبل وجودها فلا يصح وعلى هذا التفصيل يحمل ما في المنهج عن ابن الصلاح وإلا فهو ضعيف ولو قال في كل حقوق دخل الموجود والحادث أو في كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا باللام فاخص بالموجود قاله شيخنا الرملي . (قوله إلا الحج) ويدخل فيه ركعتا الطواف تبعا . قال شيخنا الزياي : ومثلهما الغسل المندوب له وتردد في نحو صوم لزم بترك واجب وفيه نظر . (قوله إلحاقا له باليمين) ولأنه معصية ولا يصح التوكيل في المعاصي . (قوله لعل لفظه إلخ) ومثله جعلت موكل مظاهرا منك وقول بعضهم الأشبه أن يقول موكل يقول أنت عليه كظهور أنه مردود لأن ذلك إخبار لاظهار عنه ويجرى ذلك في الإيلاء وغيره . (قوله وصدقة التطوع) ومثلهما في الصحة الوقف والعتق وكالأضحية في الصحة أيضا العقيقة وشاة نحو الوليمة وتعلق العتق في عدم صحة التدبير وتعلق الطلاق في عدم الصحة أيضا الوصاية وكذا لا يصح في عبادة كصلاة ولو على ميت وطهارة حدث بخلاف النجس ولا في غسل نحو جمعة أو عيد أو حج ولو للأجير فيه وما مر عن شيخنا فيه نظر ولا في غسل ميت ولا بقية تجهيزه نعم يصح الاستئجار لتجهيز الميت غير الصلاة لأن فعل الأجير واقع عن المستأجر وكذا يصح التوكيل في ذلك ممن لم يخاطب به كما قاله الأذرعى ومحل المنع في الشهادة في غير الاسترعاء الآتي في بابها . (قوله وباليمين النذر) فلا يصح التوكيل فيه من حيث إيجابه وأما تفرقة المنذور فيصح كالكفارة . (قوله في طري ببيع إلخ) أي يصح التوكيل فيما له طرفان فيهما معا أو في أحدهما وفيما له طرف واحد في ذلك الطرف . (قوله وطلاق) أي فيصح تعيينه ولا يصح في طلاق إحدى زوجتيه . (قوله والحوالة والضمان) فيصح فيهما وصيغتهما أحلتك بمالك على موكل من كذا بنظيره مما له على فلان وجعلت موكل ضامنا لك بكذا ومثله الوصية . (قوله وإقباضها) أي الديون والإبراء منها وسياقي ، وأما الأعيان ولو غير مضمونة فيصح التوكيل في قبضها لا في إقباضها ولو لأهله خلافا للجوزي

أي بشرط أن يكون مأمونا ولو قامت قرينة على صدقه قبل قطعا . (قول المتن والأصح صحة توكيل إلخ) وجه الصحة في القبول عدم الضرر على السيد وفي الإيجاب صحة عبارته في الجملة وإنما منع في ابتته لأنه لا يتفرغ للنظر ووجه المنع في القبول أنه إنما جاز في حق نفسه للحاجة وفي الإيجاب أنه لا يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى وحكم السفية كالعبد . (قول الشارح فإنه) الضمير فيه راجع لقوله التصرف

والحوالة والضمان والشرط والإقالة والرد بالعيب (وقبض الديون وإقباضها والدعوى والجواب) رضى الخصم

أم لم يرض في مال أو غيره وفي الإعتاق والكتابة (وكذا في تلك المباحات كالإحياء والاصطياد والاحتطاب في الأظهر) فيحصل الملك فيها للموكل إذا قصده الوكيل له والثاني لا يصح التوكيل فيها والملك فيها للوكيل بمجازته والرافعي في الشرح حكى الخلاف وجهين قال

في الروضة تقليدا لبعض
الخراسانيين وهما قولان
مشهوران وأجيب بأنهما
مخرجان (لا في إقرار) أي
لا يصح التوكيل فيه (في
الأصح) والثاني يصح
وبين جنس المقرر به
وقدره ولا يلزمه قبل إقرار
الوكيل وقيل يلزمه بنفس
التوكيل وعلى عدم
الصحة يجعل مقرا بنفس
التوكيل على الأصح في
السروضة (ويصح)
التوكيل (في استيفاء
عقوبة آدمي كقصاص
وحد قذف وقيل لا
يجوز استيفاؤها (إلا
بمحضرة الموكل) لاحتمال
العفو في الغية وهذا
الحكمي بقيل قول من
طريقة والثانية القطع به
والثالثة القطع بمقابله
ويجوز للإمام التوكيل في
استيفاء حدود الله تعالى
وللسيد التوكيل في حد
مملوكه (وليكن الموكل
فيه معلوما من بعض
الوجوه ولا يشترط
علمه من كل وجه)
مساعدة فيه (فلو قال
وكلت في كل قليل
وكثير أو في كل أموري
أو فوضت إليك كل
شيء) والمعنى لي في هذا

(قوله أم لم يرض) خلافا لأبي حنيفة. (قوله وفي الإعتاق والكتابة) ذكرهما لدفع توهم عدم الصحة فيهما لما
فيهما من شائبة العادة وأخرهما إلى هنا لمناسبتهم لما ذكرهما معه. (قوله إذا قصده الوكيل) أي المعتبر قصده
فيخرج بذلك نحو الصبي. وتقدم عن ابن قاسم خلافة عن شيخنا الرملي وفيه نظر وسيأتي وعليه فيتعين كون
القصود مقارنا لأول الفعل فإن طرأ بعده لم يعتبر كما يأتي في الصيد. (قوله مخرجان) أي من الدراية والرواية
فيصح التعبير عنهما بالقولين وبالوجهين ولا يصح التوكيل في الالتقاط العام إلا تبعا فيصح في هذه اللقطة أو
فيها وفي كل لقطة. (قوله يلزمه بنفس التوكيل) وعلى هذا يتساوى القولان بالصحة وعدمها فتأمل. (قوله
يجعل إلخ) محل الخلاف إن قال وكلت لتقر عنى لفلان بألف فإن زاد له على فهو إقرار قطعا وإن قال أقر على
لفلان بألف لم يكن إقرارا قطعا. (قوله ويصح في استيفاء عقوبة آدمي) وفي إثباتها بل يتعين التوكيل في استيفاء
حد القذف وفي قود الطرف كما يأتي. (قوله وهذا المحكى إلخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف.
(قوله ويجوز للإمام التوكيل في استيفاء حدود الله) أي لا في إثباتها فلا يصح التوكيل إلا تبعا كما لو ثبت عليه
القذف بيينة فله أن يوكل في إثبات زنا المذدوف للردء الحد عنه فتسمع فيه الدعوى والبيينة تأمل. ولو قال
عقوبات لشمل التعزير لله. (قوله وللسيد إلخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل أفراد عدم الخلاف فيه فتأمل.
(قوله في كل أموري) وكذا في بعض أموري ولا يصح فيهما وهذا فيه الإضافة للموكل بخلاف ما قبله وما بعده
وأشار الشارح إلى اعتبارها فيهما أيضا. (قوله لم يصح) ولو تبعا على المعتمد وفارق ما مر في الوكيل ببقاء الفرر
هنا لشدة الإبهام. (قوله يبيع أموال) خرج ما لو قال في بيع بعض أموال أو شيء منها فلا يصح نعم لو قال أبريء
فلانا عن شيء من مالي صح وحمل على أقل شيء منه فإن أبرأ من أكثر من ذلك الأقل لم يصح فإن قال أبرئه من
ديني تعين بقاء شيء منه أو عن دين جاز في الجميع وكذا عما شئت وفي ذلك بحث ومر أنه لو قال أبريء بنفسك
عن دين عليك تعين القبول فوراً لأنه تمليك ولو قال أبريء غرمائي لم يدخل الوكيل إذا كان منهم ولو قال بيع
أو هب من أموال ما شئت أو أعتق من عبيدي أو طلق من نسائي من شئت لم يستوف الجميع أو أعتق من شاء
أو طلق من شاءت جاز في الجميع ولو قال بيع أحد هذين أو طلق إحدى هاتين صح نقل هذا عن شيخنا وتقدم
قريبا خلافاً فراجع. ولو قال وكلت أحد هذين لم يصح لإمكان التنازع هنا ولو وكله في طلاق زوجته فطلقها
الموكل فلو كمل أن يطلقها أيضا إذا كان رجعيًا. (قوله شراء عبد) أي لغیر التجارة فلا يشترط فيها ذكر جنس ولا
نوع لأن الغرض فيها الربح فيكفي اشتر من شئت. (قوله وجب بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكفي اشتر عبدا
كما تشاء ولا يكفي زوجني امرأة بل لابد من التعيين بخلاف زوجني من شئت وفارق ما ذكر في العبد بأن الأموال

(قول المتن والاحتطاب إلخ) كسائر أسباب الملك ووجه الثاني القياس على الاغتنام ولأن سبب الملك وهو
وضع اليد قد وجد فلا يتصرف بالنية. (قول الشارح والثاني يصح) أي لأنه يلزم به الحق فأشبهه الشراء
وسائر التصرفات ثم الصيغة على هذا جعلت موكل مقرا بكذا وأقررت عنه بكذا. (قول الشارح وقيل
يلزمه) أورد شيخ السبكي أبو الحسن الباجي على ذلك أنه يلزم عزل الوكيل كمن وكل في بيع عين ثم باعها
وفرق السبكي بأن ذاك مسلم في الإنشاء بخلاف الإقرار لأن المقرر والشهود قد لا يسمعون إلا إخبار
الموكل وكل من إقرار الموكل والوكيل إخبار وارد على شيء واحد فلا يضر. (قول المتن في استيفاء عقوبة
إلخ) كسائر الحقوق. (قول الشارح لاحتمال العفو إلخ) وإذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف غير العفو ولأنه
قد يرق إذا حضر فيعفو ثم الاستيفاء يقع الموقع ولو أبطلنا التوكيل. (قول الشارح ويجوز للإمام
التوكيل إلخ) أي وإن أوهم كلام الأصل خلافاً نعم يتمتع التوكيل في إثباتها. (قول الشارح كتركي)

والأول لأن الإنسان إنما يوكل فيما يتعلق به (لم يصح) التوكيل لأن فيه غررا عظيما لا ضرورة إلى احتماله (وإن قال في بيع أموال
وعتق أرقائي صح) وإن لم تكن أمواله معلومة لأن الفرر فيه قليل (وإن وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه) كتركي وهندي

(أو دار وجب بيان المحلة والسكة) بكسر السين أى الحارة والزقاق (لا قدر الثمن) أى لا يجب بيان قدر الثمن (فى الأصح) فى المسالين والثانى يجب قدره كائة أو غايته كأن يقول من مائة إلى ألف ومسألة الثمن فى الدار مزيدة فى الروضة ومسألة العبد إن اختلفت أصناف النوع فيه اختلافًا ظاهرًا. قال الشيخ أبو محمد: لابد من التعرض للصنف (ويشترط من الموكل لفظ يقتضى رضاه كوكلتك فى كذا أو فوضته إليك أو أنت وكيل فيه فلو قال بع أو أعتق حصل الإذن) والأول إيجاب وهذا قائم مقامه (ولا يشترط القبول لفظًا) إلحاقًا للتوكيل بإباحة الطعام (وقيل يشترط) فيه كغيره (وقيل يشترط فى صبيغ العقود كوكلتك دون صبيغ الأمر كعب أو أعتق) إلحاقًا لهذا بالإباحة أما القبول معنى وهو الرضا بالوكالة فلا بد منه قطعًا فلو رد فقال لا أقبل أو لا أفعل بطلت ولا يشترط فى هذا القبول التعجيل قطعًا ولا فى القبول لفظًا إذا شرطناه الفور ولا المجلس وقيل يشترط المجلس وقيل الفور (ولا يصح تعليقها بشرط فى الأصح) نحو إذا قدم زيد أو إذا جاء رأس الشهر فقد وكلتك فى كذا (فإن غبها وشرط للتصرف شرطًا جازًا) قطعًا

أضيق. (قوله أو دار) أى لغیر التجارة كما تقدم ويصح التوكيل فى بيع مغصوب من الغاصب وكذا من غيره وإن لم يقدر الوكيل على انتزاعه لإمكان بيعه لمن يقدر عليه. (قوله لابد من التعرض للصنف) وهو كذلك وسكت عن ذكر الثمن فى العبد والدار فلا يشترط ذكره وينزل على ثمن المثل وكذا لو قال له اشتره بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل أو أكثر فإنه يتقيد بثمن المثل فيهما أيضًا فليتببه لذلك فإنه يقع كثيرا ولو اشترى من يعتق على موكله صح وعتق عليه وفارق القراض لأنه لا ربح فيه. (قوله ويشترط من الموكل لفظ إلخ) المعتمد أنه يكفى اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والشرطية فيما ذكر بمعنى ما لابد منه أو متوجهة إلى اقتضائه الرضا أو إلى عدم الاكتفاء بالفعل من الجانبين فتأمل. (قوله كوكلتك) يفيد أنه لابد من تعيين الوكيل بخطاب أو اسم صريح أو إشارة فلا يصح وكلت من أراد بيع دارى أو أراد تزويجى مثلا نعم لو لم يتعلق بتعيينه غرض نحو من أراد عتق عبدى هذا أو تزويج أمتى هذه أو تزويجى بفلانة صح وعليه يحمل عمل القضاة لكن لابد أن يقول الشهود ووكل وكلاء القاضى فلا يكفى ووكل وكيلًا فى ثبوته والحكم به، قاله شيخنا الرملى. (قوله ولا يشترط القبول) ولا العلم بالوكالة فلو تصرف قبل علمه بأنه وكيل ثم تبين أنه وكيل صح وبذلك يعلم أن بطلانها بالرد بمعنى فسحها فتأمل. (قوله لفظًا) أى ولا معنى بمعنى الرضا بها فلو أكرهه على الفعل صح نعم يشترط اللفظ فى مسألتين إذا كانت الوكالة يجعل لأنها إجارة ولذلك اشترطوا كون الموكل فيه مضبوطا وكذا إذا كانت العين للموكل فيها تحت يد الوكيل قبل الوكالة ولو بغصب أو وديعة. (قوله إلحاقًا إلخ) نعم يفترقان فى أن الإباحة لا ترد بالرد. (قوله وهو الرضا) أى عدم الرد وإن لم يرض باطنا أو ندما كما مر. (قوله فلو رد) لعله فورا ليجامع ما مر أنه مع التراخي فسخ ثم قول الشارح بطلت دون أن يقول لم تصح فيه إشارة إلى أن الرد فسخ مطلقا لأن البطلان ظاهر فى سبق انعقاد قبله فتأمل. (قوله التعجيل) لعل المراد تعجيل التصرف الموكل فيه فراجع نعم يشترط القبول لفظًا فورا فيما لو وكله فى إبراء نفسه كما مر ولو من الحاكم لكن هذا من حيث إنه تمليك لا توكيل ففى الحقيقة لا استثناء فتأمل. (قوله ولا يصح تعليقها إلخ) لأنها ولاية. قال البلقينى: إلا فى محل الضرورة كالوصاية والإمارة ومنه يعلم فيمن شرط النظر لشخص ثم لأولاده بطلانه فى حق الأولاد واعتمده شيخنا كشيشنا الرملى وفى شرح الروض خلافة فراجع. وإذا بطلت الوكالة فى التعليق جاز له التصرف بعموم الإذن وفائدة بطلانها سقوط الجعل لو كان ولزوم أجرة المثل نعم لو فسد الإذن أيضا امتنع التصرف كما مر فى نحو وكلت من أراد بيع دارى مثلا. (قوله فى الأصح) سكت عن مقابله هنا ولعله لأنه المذكور فيما مر قبله فلو وكل فى بيع عبد سيملكه أو طلاق من

نقل الإمام الاتفاق على أنه لا يشترط أوصاف السلم ولا ما يترتب منها. (قول الشارح أى لا يجب بيان إلخ) (فروع) لو ترك ذكر الثمن نزل على ثمن المثل. قال السبكي: وكذا لو قال بما شئت أو بما شئت من ثمن المثل أو أكثر قلته تفقها وينبى التنبيه عليه لأنه يقع كثيرا. قلت: وهذه ستأتى فى الفرع آخر الصفحة. (قول المتن ويشترط من الموكل لفظًا) أى كسائر العقود. (قول الشارح فلا بد منه) قضيته أنه لو تصرف قبل العلم بالتوكيل لا يصح وليس كذلك وأيضا فلو أكرهه على البيع صح. قال الإسئوى: فتلخص أن القبول لفظًا ومعنى بمعنى الرضا ليس بشرط على الصحيح وبمعنى عدم الرد شرط بلا خلاف. (قول المتن ولا يصح تعليقها) فى فتاوى البلقينى فى باب الوقف مسألة هل يصح تعليق الولاية؟ الجواب: لا يصح تعليق الولاية فى مذهب الشافعى إلا محل الضرورة كالإمارة والإيصاء. ومنه تستفيد أن ما يجعل فى تواقع الأحياس من جعل النظر له ولأولاده بعده لا يصح فى حق الأولاد. (قول المتن بشرط فى الأصح) كفى الشركة والقراض وغيرهما مقابل الأصح قاس على الإمارة فى حديث غزوة مؤتة ورفق بالحاجة وباحتمال أن الإمارة كانت منجزة وإنما علق على الموت التصرف واعلم أن واقعة مؤتة أخذ منها الخصم جواز تعليق الولايات ومنه تعليق التقرير فى الوظائف وقد عرفت الجواب

ينحو وكلتلك الآن في بيع هذا العهد ولكن لا تبعه حتى يجيء رأس الشهر فليس له بيعه قبل مجيئه وتصح الوكالة المؤقتة كقولك وكلتلك إلى شهر رمضان (ولو قال وكلتلك) في كذا (ومتى عزلت فأنت ركيلى) فيه (صححت في الحال في الأصح) والثاني لا تصح لاشتغالها على شرط التأيد وهو الزام

العقد الجائز وأجيب بمنع

التأييد فيما ذكر لما سياتى

(و) على الأول (في عوده

وكيلا بعد العزل الوجهان

في تعليقهما) أصحابهما المنع

وعلى الجواز تعود الوكالة

مرة واحدة فإن كان التعليق

بكلما تكرر العود بتكرر

العزل (ويجوز أن لا تعليق

العزل) أصحابهما عدم

صحته أخذنا من تصحيحه

في تعليقها وفي الروضة

كأصلها أن العزل أولى

بصحته التعليق من الوكالة

لأنه لا يشترط فيه قبول

قطعا. (فصل) (الوكيل

بالبيع مطلقا) أى توكيلا لم

يقيد (ليس له) نظر اللعرف

(البيع بغير نقد البلد ولا

بنسيئة ولا بغير فاحشر

وهو ما لا يحتمل غالبا

بخلاف اليسر وهو ما

يحمل غالبا فيغتر فيه بيع

ما يساوى عشرة بتسعة

محتمل وبثمانية غير محتمل

(فلو باع على أحد هذه

الأنواع وسلم المبيع

ضمن) لتعديده بتسليمه ببيع

باطل فيسترده إن بقى وله

يبعه بالإذن السابق وإذا

باعه وأخذ الثمن لا يكون

ضامنا له وإن تلف المبيع

غرم للموكل قيمته من شاء من

الوكيل والمشتري والقرار

عليه ثم على ما فهم من لزوم

سينكحها بطل في الأصح لأنهما من التعليق في المعين فتأمله وراجعهم. (قوله نحو وكلتلك الآن إن) قيل ومنه لو قال قبل رمضان وكلتلك في إخراج فطرتي في رمضان والمحمد أن هذه من بطلان الوكالة وله الإخراج بعموم الإذن وكذا لو قالت وكلتلك في تزويجي إذا انقضت عدتي فإن كان قائل ذلك الرولى لو كيلاه بطل الإذن أيضا على المتمد كما مر. (قوله أصحابهما المنع) وهو المتمد وعليه فله التصرف بعموم الإذن كما مر. (قوله مرة واحدة) فإذا عزله مرة ثانية لم يعد بعدها. (قوله بكلما تكرر العود إن) أى فطريقه أن يدير العزل بكلما أيضا. (قوله أصحابهما عدم صحته) هو المتمد لكن سياتى في الشهادات أن تعليق عزل القاضى صحيح كأن يقول وليتك ومتى بلغت كذا فأنت معزول وقد يقال هذا من توقيت الوكالة فتأمل.

(فصل فيما يجب على الوكيل وما يمتنع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة المطلقة) (قوله بالبيع) وكذا بالشراء. (قوله أى توكيلا إن) أشار إلى أن مطلقا صفة لمصدر عذوف ويصح كونه حالا من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقا بيان للواقع وليس من لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر أن للوكيل التصرف على ما يريد وإن خالف غرض الموكل فراجعهم. (قوله بغير نقد البلد) أى بلد البيع لا بلد التوكيل والمراد بنقدها ما يتعامل به فيها ولو عرضا نعم إن كان الغرض التجارة جاز بغير نقدها مما يتوقع فيه ربح ومثله شراء المعيب ولو سافر به بلا إذن تعين أن يبيع بنقد بلد كان حقه أن يبيع فيه ومع ذلك يكون ضامنا للثمن والضمن كما في شرح الروض فيما لو عين له بلدا فباع في غيره فراجعهم. (قوله ولا بغير إن) ولا بضمن مثله وثم راغب بأكثر بل تعين عليه البيع له ولو في زمن الخيار فإن لم يفسخه انفسخ وإن لم يعلم به كما مر. (قوله غالبا) أى في عرف بلد البيع ولا نظر للمثال المذكور. (قوله ضمن) أى صار ضامنا لما سيذكره بعد. (قوله قيمته إن) أى يوم التسليم وما ذكره الشارح في المتقوم على إطلاقه وأما المثلى فيغرم المشتري مثله لا قيمته لأن ما يغرمه الوكيل للحيلولة فهو القيمة ولو في المثلى وما يغرمه المشتري للفيصولة وهو البذل الشرعى ولذلك لو لم يتلف غرم كل منهما القيمة ولو مثليا لأنها للحيلولة فيهما فإذا رد رجع من غرم منهما القيمة بها والغرم في جميع ما ذكر قيمة واحدة إما من الوكيل أو المشتري لا قيمتان منهما كما توهم فافهم، وعلى ما ذكر يحمل ما في المنهج نعم يجوز أن يغرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجعهم. (قوله تخيير فيهما) وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقد البلد لم يبيع به الوكيل وإن كان عينه له الموكل ولا يبيع بالحادث إلا بإذن جديد. (قوله بما قال إن) أفاد بزيادة الموحدة أن الثمن الذى باع به إلى شهر هو المأذون فيه بالبيع إلى شهرين ومقتضاه أنه لو نقص عنه

(قول المتن صححت في الحال في الأصح) قال الإسنى: يشترط للخلاف أمران أن يأتى بالتعليق متصلا وأن يكون بصيغة الشرط نحو بشرط أنى أو على أنى إن، قال في المطلب: ويظهر أيضا أن محله إذا انقضت الصيغة التكرار أو قال بنفسى أو بغيرى. (قول الشارح وعلى الجواز إن) استشكل بأن الشرط يقارن المشروط فكيف ثبت التوكيل مقارنا للعزل وأجيب بأن التوكيل يكون بوكالة أخرى غير التى وقع العزل فيها. (قول الشارح عدم صحته) استشكل بأن الوكالة المعلقة إذا بطلت يبقى غرض الملك في التصرف بعموم الإذن والعزل إذا بطل يتمكن الوكيل من التصرف فكيف يتمكن والموكل غير راض بذلك أقول هذا الإشكال فيه اعتراف بأنه إذا بطل العزل المعلق لا أثر لعموم المنع بخلاف نظيره من التوكيل المعلق لكن في شرح الروض ما يخالفه. (فصل الوكيل) (قول المتن وولده الصغير) أى ومن في معناه (قول الشارح لأنه متهم في ذلك) ولأن

البيع بنقد البلد لو كان في البلد نقدان لزمه البيع بأغلبهما فإن استويا في المعاملة باع بأفقرهما للموكل فإن استويا تخير فيهما وقابل المصنف التوكيل المطلق بقوله (فإن وكله لبيع مؤجلا وقدر الأجل فذلك) أى التوكيل صحيح جز ما يتبع ما قلناه فإن نقص عنه كأن باع على شهر بمقابل الموكل بيع به إلى شهرين

صح البيع في الأصح (وإن أطلق) الأجل (صح) التوكيل (في الأصح وحمل) الأجل (على المتعارف في مثله) أي المبيع بين الناس فإن لم يكن فيه عرف راعى الوكيل الأنفع للموكل والثاني لا يصح التوكيل لاختلاف الغرض بتفاوت الآجال طولاً وقصراً (فرع) لو قال الموكل بعه بكم شئت فله البيع

بطل قطعاً وأنه لو باع بالدراهم ما أذن له في بيعه بالدنانير لم يصح قطعاً وهو واضح فراجع. (قوله صح البيع) ما لم يكن نهاء عن النقص ولم يلزم عليه ضرر بنحو مؤنة حفظ أو خوف نهب ولم يعين له المشتري لظهور قصد المحاباة فيه. (قوله على المتعارف) أي على الأصح كما في الروضة وقيل يؤجل بسنة فقط وقيل بما شاء وانظر لم سكت عنه الشارح. (قوله راعى الوكيل الأنفع للموكل) ويشترط الإشهاد حيث باع نسيئة وكون المشتري ملياً أميناً فإن خالف لم يصح البيع. (قوله بكم شئت إلخ) وجه ذلك أن كم للأعداد وما للأجناس وكيف للأحوال وسواء كان العاقد نحوياً أو لا خلافاً لابن حجر ولو جمع بين الألفاظ الثلاثة جاز البيع بالأمور الثلاثة. (قوله بالغبن الفاحش) ولو مع وجود رغب. (قوله ولا يجوز بالغبن) ظاهره ولو بغير النقد بأن باع بعرض لا يساوي قيمته بالنقد. (قوله ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد) فلو قال بما عز وهان جاز بغير النسيئة. (قوله لأنه متهم) أي والاتحاد الموجب والقابل فلا يصح وإن أذن له فيه وانتفت التهمة بتقدير الثمن فلو انتفيا معا كأن وكل الولي عن طفله من قبل مع تقدير الثمن صح وقال بعضهم يصح هنا إذا قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة لأن اتحاد الطرفين حيثئذ بجهة الأبوة. قال شيخنا: ولا يصح أن يوكل عن نفسه ويقبل هو لنفسه لأن العقد له ولا أن يوكل وكيلين عن نفسه وطفله وفي الثانية نظر إذ لا وجه للمنع فيها فراجع. (قوله صح بيعه لهما في وجه) هو مرجوح والمعتمد بخلافه فلا يصح أن يبيع الولي لنفسه مطلقاً وفي البيع لطفله ما مر وكالبيع غيره من كل عقد فيه إيجاب وقبول لا نحو إبراء فيصح توكيله في إبراء نفسه أو طفله أو اعتاقهما ونحو ذلك ولو وكله في إبراء غرمائه وهو منهم لم يدخل إلا بالنص عليه كما مر. (قوله له قبض الثمن) أي ما لم ينه فإن خالف ولو مكرها لا بإجبار حاكم ضمن قيمته ولو مثلياً وقت التسليم للحيلولة وله التصرف فيها قبل ردها وللوكيل حبس الثمن إلى رد ما غرم من القيمة وليس له حبس مبيع غرم ثمنه من ماله. (قوله وتسليم المبيع) ظاهره وإن كان سلماً أو باعه بحال وصححناه. وفي شرح شيخنا أن ذلك محتمل نعم لو كان العاقدان وكيلين أجبراً معا. (قوله في شراء) أي لموصوف أو معين وإن جهل الموكل وعينه على المعتمد. (قوله لا ينبغي له إلخ) أي فلا حرمة عليه إلا أن علم العيب أو اشتري بالعين لفساد العقد حيثئذ كما سبأ في نعم إن كان المراد التجارة فله شراء المعيب كالقراض كما مر وله شراء من يعتق على الموكل ويعتق ولا يرد إلا إن ظهر معيياً فله رده ولا عتق. (قوله فإن اشتراه) أي المعيب ومثله ما طرأ عليه قبل القبض قاله شيخنا وفيه نظر فتأمل. (قوله في الدمة) فائدة ذكره عدم رد الوكيل في المعين كما سيذكره وحيث لم يقع للموكل في الدمة وقع للوكيل ولذلك كان له الرد والحاصل أن الشراء يقع للموكل مع الجهل

تولى الطرفين خاص بالأب والجد على خلاف القياس نعم لو وكله في إبراء نفسه صح لعدم الحاجة إلى القبول ولو وكله في إبراء غرمائه لم يدخل هو إلا بالنص عليه. (قول الشارح لانتفاء التهمة إلخ) قال الرافعي: ولأنه يجوز للعم أن يزوج موليته الآذنة له في تزويجها إذا لم تعين الزوج وصححناه من ابنه البالغ فكذا هنا. (قول الشارح هو يعيل إليها) وكذا لو فوض إليه الإمام أن يولي القضاء من شاء فإنه لا يولي أصله وفرعه وفرق بعضهم بأن هنا مرداً وهو ثمن المثل. (فرع) لو نص له عليهما جاز قطعاً وإليه أشار بقوله الوكيل بالبيع مطلقاً. (قول الشارح له القبض والإقباض إلخ) وكذا يقال في رأس مال السلم قاله ابن الرقعة وكان بعض شيوخنا يحكي عن العلامة الورع طاهر خطيب مصر أنه كان يقول بمثل ذلك إذا وكله لبيع في غير بلد الموكل للعرف. (قول المتن في شراء) ظاهر إطلاقه ولو في معين.

بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسيئة ولا بغير نقد البلد ولو قال بما شئت فله البيع بغير نقد البلد ولا يجوز بالغبن ولا بالنسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسيئة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد (ولا يبيع) الوكيل بالبيع مطلقاً (لنفسه ولولده الصغين) لأنه متهم في ذلك (والأصح أنه يبيع لأبيه وابنه البالغ) لانتفاء التهمة فيهما والثاني يقول هو يعيل إليهما ولو أذن له الموكل في البيع لنفسه أو ابنه الصغير صح بيعه لهما في وجه (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع) لأنها من مقتضيات البيع والثاني لا لعدم الإذن فيهما (و) على الأول (لا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن فإن خالف) بأن سلمه قبل القبض (ضمن) قيمته وإن كان الثمن أكثر منها فإذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد المغموم والوكيل في الصرف له القبض والإقباض بلا خلاف لأن ذلك شرط في صحة العقد والوكيل بالبيع إلى أجل له تسليم المبيع في الأصح وليس له قبض الثمن إذا حل إلا بإذن جديد (وإذا وكله في شراء لا يشتري معيياً) أي لا ينبغي له شراؤه لانتفاء الإطلاق عرفاً التسليم (فإن اشتراه في الدمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل إن جهل) المشتري (العيب وإن علمه

عرفاً التسليم (فإن اشتراه في الدمة وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل إن جهل) المشتري (العيب وإن علمه

فلا يقع عن الموكل (في الأصح) نظر اللعرف والثاني ينظر إلى إطلاق اللفظ (وإن لم يساوه لم يقع عنه إن علمه) المشتري (وإن جهله وقع) عن الموكل (في الأصح) كما لو اشتراه بنفسه (وإذا وقع للموكل) في صورتي الجهل (فلكل من الوكيل والموكل الرد) بالعيب وإن رضى الموكل به فليس للموكل كيل بخلاف العكس ويقع الشراء في صورتي العلم للموكل وإن اشترى بعين مال الموكل فحيث قلنا هناك لا يقع عنه لا يصح هنا وحيث قلنا هناك يقع عنه فكذلك هنا وليس

للوكيل هنا الرد في الأصح (وليس لو كيل أن يوكل بلا إذن أن تأتي منه ما وكل فيه وإن لم يأت) منه ذلك (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به فله التوكيل) فيه وقيل لا (ولو كثر الموكل فيه) (وعجز) الوكيل (عن الإتيان بكه فالمذهب أنه يوكل فيما زاد على الممكن) له دون الممكن وقيل يوكل في الممكن أيضا وهذه طريقة والثانية لا يوكل في الممكن وفي الزائد عليه وجهان والثالثة في الكل وجهان (ولو أذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل والأصح أنه يتعزل بعزله إياه) (وانعزاله) بموته أو جنونه أو عزل موكله والثاني لا يتعزل بذلك بناء على أنه وكيل عن الموكل وهو وجه في الروضة كأصلها والمعنى عليه أقم غيرك مقام نفسك ولو عزل الموكل الثاني انعزل كما يتعزل بموته وجنونه وقيل لا لأنه ليس وكيلًا من جهته (وإن قال) وكل

سواء كان الشراء في الذمة ولكل منهما الرد أو بالعين والرد للموكل فقط ولا يقع للموكل مع العلم مطلقا ويقع للوكيل الشراء في الذمة ولا رد له ويطلق في الشراء بالعين. (قوله فلنكيل) (إخ) لكن محل رد الموكل على البائع إن وافق على أن العقد له ولا فيرد على الوكيل. قال شيخنا: وليس له الرد على البائع وفيه نظر وفي شرح شيخنا خلافه فراجع. (قوله ويقع للوكيل) ولا خيار له. (قوله في الأصح) لم يذكر الشارح مقابلة لدخول حكمه فيما قبله بالأولى وما في الخطيب وغيره غلة لعدم وقوعه للوكيل فقط. (قوله وليس لو كيل) (إخ) سواء قال له وكلت في أن تبعه أو في بيعه خلافا للسبكي في هذه. (قوله فله التوكيل) أي عن الموكل فقط بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل وإلا فلا بد من إذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه ولو قدر العاجز فله المباشرة بالأولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حيث لا قدرته. (قوله وعجز) أي بمحصل مشقة لا تختمل عادة وإن كان المعجز لعارض كسفر أو مرض وعلم بذلك الموكل وإلا فلا يصح. (قوله وهذه طريقة) (إخ) إنما صرح الشارح بذلك لأن حكاية هذه ليس على نظام الطرق في غيرها إذ مفاد هذه الطريق القطع بجواز التوكيل في غير الممكن وحكاية وجهين في الممكن ومفاد الطريق الثاني عكسها وهو القطع بعدم جواز التوكيل في الممكن وحكاية وجهين في غير الممكن فتأمل. (قوله وكل عني) (إخ) وكذا لو قال وكل عني أو عني وعنك. (قوله فالثاني وكيل الموكل) أي إن قصده الوكيل عن الموكل أو عنهما معا أو أطلق فإن قصده عن نفسه فقال شيخنا لم يصح. (قوله وكذا لو أطلق) وفارق إطلاق السلطان أو القاضى لخليفته حيث يجوز له أن يوكل عن نفسه لأن المقصود إعانة الخليفة بخلافه في الموكل وبأن القاضى ناظر في حق غير المولى له والوكيل ناظر في حق المولى له. (قوله فيقصد التوكيل) ليس قيدا. (قوله أمينا) أي وإن عمم له الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من الاستثناء بعده وكذا لو عين له الثمن والمشتري لأن المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز الترويج بغير الكف إذ أقال تزوجني من

(قول الشارح فلا يقع عن الموكل) ظاهره ولو كان الغرض للتجارة. (قول الشارح كما لو اشتراه) (إخ) ومقابل الأصح يقول لو فرض ذلك بالغبن وهو تسليم لم يقع فالمعيب أولى وأجيب بأن الخيار ثبت في المعيب بخلاف الغبن. (قول الشارح في صورتي الجهل) قيد بذلك لأنه على الوجه المرجوح القائل بوقوعه عن الموكل حالة العلم يختص الرد بالموكل. (قول الشارح وليس للوكيل) (إخ) قال الإسوي: حكمة تقييد المصنف أو لا بالذمة الاحتراز عن هذه المسألة فقط فلو جعل القيد في المسألة الأخيرة فقط كان أصوب لأنه يفيد أن ما عداها لا فرق فيه بين الشراء في الذمة والشراء بالعين. (قول المتن فالمذهب) (إخ) هذه الطرق يرجع حاصلها إلى الجواز مطلقا المنع مطلقا التفصيل ثم إذا وكل يوكل عن الموكل. (قول الشارح وقيل يوكل في الممكن أيضا) أي تبعا. (قول الشارح بموته أو جنونه أو عزل موكله) الضمير في هذا كله وفي قول المتن بعزله وانعزاله راجع للوكيل من قول المتن فالثاني وكيل الوكيل. (قول الشارح بناء على أنه) (إخ) منه تعلم أن ما اقتضته عبارة الكتاب من كون الوجهين مفرعين على كونه وكيل الوكيل ليس على ما ينبغي. (قول الشارح وقيل لا) أي لا يتعزل بالعزل أما بالموت والجنون فلا كلام في انعزال الوكيل ووكيل الوكيل بذلك. (قول الشارح فيقصد التوكيل) (إخ) (فروع) هل للموكل أن يقيم وكيلًا عن الوكيل كتنظيره من الإمام مع القاضى محل نظر. (قول الشارح وقيل وكيل الوكيل) أي نظرا إلى أن المقصود تسهيل الأمر عليه.

(عني) ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق) أي قال وكل ففعل فالثاني وكيل الموكل (في الأصح) فيقصد التوكيل عنه وقيل وكيل الوكيل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وفي هاتين الصورتين) مع البناء على الأصح في الثانية (لا يعزل أحدهما الآخر ولا يتعزل بالانعزاله) وللموكل عزل أيهما شاء (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) فيما ذكر من المسائل (يشترط أن يوكل أمينا إلا أن يعين الموكل غيره) أي من ليس بأمين في إذنه في التوكيل

فيتبع تعيينه (ولو وكل) الوكيل (أميناً) في الصورتين السابقتين (لفسق لم يملك الوكيل عزله في الأصح والله أعلم) هذا التصحيح زائد على الرافعي وغير

في الروضة بالأقيس ووجه في المطلب العزل بأنه من توابع ما وكل فيه .

(فصل) (قال بيع

لشخص معين أو في زمن

معين (أو مكان معين)

يعنى بتعيينه في الجميع نحو

لزيد في يوم الجمعة في

سوق كذا (تعين) ذلك

(وفي المكان وجه إذا لم

يتعلق به غرض) أنه لا

يتعين والغرض كأن

يكون الراغبون فيه أكثر أو

النقد فيه أجدد فإن قدر

الثلث بمائة فباع بها في غير

المكان المعين جاز ذكره في

الروضة (وإن قال بيع بمائة

لم يبيع بأقل) منها (وله أن

يزيد) عليها (إلا أن يصرح

بالنهي) عن الزيادة فلا

يزيد ولو عين المشتري

فقال بيع لزيد بمائة لم يجوز أن

يبعه بأكثر منها لأنه ربما

قصد إرفاقه ولو لم ينه عن

الزيادة وهناك راغب بها لم

يجز البيع بدونها في الأصح

في الروضة (ولو قال اشتر

بهذا الدينار شاة

ووصفها) بصفة (فاشترى

به شاتين بالصفة فإن لم

تساو واحدة) منها

(دينارا لم يصح الشراء

للموكل) وإن زادت

قيمتها على الدينار لفوات

ما وكل فيه (وإن ساوته

شئت وشمل ما ذكر ما لو وكل أصله أو فرعاً . (قوله فيتبع تعيينه) أى إن علم الموكل بفسقه وإلا امتنع توكيله ولو علم بفسقه فوكله فزاد فسقه امتنع توكيله أيضاً . قال بعضهم : إلا إن كان لو عرض على الموكل رضيه . (فرع) هل للموكل أن يقيم وكيلاً عن الموكل كنظيره من الإمام مع القاضي فراجع .

(فصل في بعض ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بمكان أو زمان أو غيرهما)

(قوله يعنى إلخ) دفع به توهم أن لفظ معين من صيغة الموكل . (قوله لزيد) فلا يصح من وكيله ولا عبده

وعكسه نعم إن قامت قرينة على عدم تعيينه نحو بيع للسلطان لم يتعين ولو مات المعين بطلت الوكالة أو امتنع

من الشراء لم تبطل لأنه قد يرغب . (قوله في يوم الجمعة) ويتعين ما يلى التوكيل فإن كان فيه حمل على بقية

إن وسع التصرف . قال بعض مشايخنا : فإن قال في يوم الجمعة جاز في أى يوم منها . (قوله في سوق كذا تعين)

نعم إن قامت قرينة على عدم تعيينه كالزمان كأن كان غرضه الربح لم يتعين . (فتجيبه) لم يعطف الشارح

المذكورات بأولها يتوهم أن كل واحد منها كاف في تعيين الجميع ولا بالواو لإيهام وجوب الجميع في

الوكالة . (قوله تعين) كما في الطلاق والمتق على المعتمد وإن لم يظهر له غرض في هذا وما بعده فلو خالف في

شيء من ذلك ضمن الثمن والثلث . (قوله جاز) أى ما لم ينه عن غيره ومثله الزمان والشخص كما تقدم . (قوله

بأقل منها) ولو بما يتغابن به سواء كانت المائة قدر ثمن المثل أو لا علم بذلك كل منهما أولاً . (قوله لم يجوز أن يبيعه

بأكثر منها) وفارق ما لو عين له البائع كاشترى عبد فلان بكذا حيث يجوز له النقص عنه بأن البيع ممكن من غير

المعين بخلاف الشراء . (قوله ربما قصد إرفاقه) فلو قامت قرينة على عدم الإرفاق عمل بها كما نقل عن شرح

شيخنا م . ر . (قوله لم يجوز البيع بدونها) ويلزمه الفسخ بالبيع له في زمن خياره فإن لم يفعل انفسخ وإن لم يعلم

بالراغب كما مر في الرهن . (قوله فاشترى) أى في صفقة واحدة والإقعة المساوية فقط للموكل . قال شيخنا :

ولو اشترى شاة واحدة بالصفة في صفقتين لم تقع للموكل لأن المأذون فيه عقد واحد وفيه وقعة فراجع . (قوله

شاتين بالصفة) قال شيخنا : قيدان للخلاف فيصح في شاة بالصفة تساوى دينارا ومعهما ثوب وفي شاة بالصفة

كلك وأخرى بغيرها وسواء قدم في العقد ذات الصفة أو غيرها . (قوله لم يصح الشراء للموكل) ولا للوكيل

إن اشترى بالعين ولا وقع للوكيل . (قوله فالأظهر الصحة إلخ) سواء اشترى بالعين أو في الذمة أخذاً بما بعده

وليس له بيع أحدهما بدينار والإتيان به مع الأخرى للموكل لعدم الإذن فيه . (قوله والثاني يقول إلخ)

(قول الشارح في الصورتين السابقتين) ينبغى أن يزيد وفرعنا على الأصح في الثانية لكنه علم بما قدمه فسهل الأمر . (قول الشارح من توابع إلخ) قال الإسنوى : ولو قيل بانعزاله بعزل كعدل الرهن لكان أوجه أى فإن الذهاب إلى أن الوكيل عزله لا وجه كما قاله السبكي .

(فصل قال بيع إلخ) (قول المتن قال إلخ) قيل : مدلول هذه العبارة أن معين من تنمة لفظ الأمر بأن تكون

صيغة الموكل بيع من شخص معين لا مبهم ، وقول الشارح يعنى بتعيينه إشارة إلى دفع ذلك . (قول المتن تعين)

وجهه في الشخص أنه قد يكون له غرض في محاباته أو لكون ماله غير مشوب بالشبه أو غير ذلك بل وإن لم يكن

غرض وقفاً مع الذى نص عليه الموكل وأما الزمان فقد يكون فيه غرض كالقراء التى تلبس في زمن الشتاء دون

زمن الصيف ولو قال يوم الجمعة فهل تتعين التى تلى الإذن أم لا الظاهر الأول وأما المكان فقد يكون النقد فيه أجدد

والطالب فيه أكثر وإن لم يظهر الغرض فقد يكون ثم غرض خفى . (قول الشارح إنه لا يتعين) أى لأن المقصود

حيث إنهما هو البيع والتعين إنما يقع على سبيل الاتفاق ولو نهاه عن غير المكان المعين لم يصح جزماً . (قول المتن وله

أن يزيد) قضيته عدم لزوم ذلك مع تسره وليس مراداً . (قول الشارح لم يجوز أن يبيعه بأكثر إلخ) بخلاف اشتر

عبد فلان بمائة فإنه يجوز له النقص عنها والفرق ظاهر وبخلاف ما لو وكله في الخلع بمائة فإنه يجوز له الزيادة عليها

لأن الخلع غالباً يكون عن شقاق فيضعف قصد الحماة . وبحت ابن الرفعة جواز الزيادة فيما لو قال بعه من زيد بمائة

كل واحدة) منها (فالأظهر الصحة) أى صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لأنه حصل غرضه وزاد خيراً والثاني يقول إن اشترى في الذمة

فللموكل واحدة بنصف دينار والأخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وإن اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة بأن وشاة بلا إذن فيبطل في شاة ويصح في شاة بناء على تفريق الصفقة قال في الروضة ولو ساوت إحداهما دينارا والأخرى بعض دينار فطريق أحدهما لا يصح في حق الموكل واحدة منهما وأصحهما أنه كما لو ساوت كل واحدة دينارا فيملكهما الموكل في الأظهر وعلى مقابله إن قلنا للوكيل إحداهما فله النسي لا

وعلى هذا فأيهما للموكل في شراء الذمة وأيهما تبطل في شراء العين وقد يقال يرجع في الأول إلى خيرة الموكل وكذا في الثانية أو إلى خيرة الوكيل فيها فراجع. (قوله فيبطل في شاة) وعلى هذا المرجوح فهل يلزمه دفعها للبائع أو تبقى له أو المراد بطلان كونها للموكل ويقع للوكيل كل محتمل والأقرب الأول لأن الشراء بالعين فتأمل. (قوله لا يصح في حق الموكل واحدة منهما) وعلى هذا المرجوح يقعان للوكيل إن اشترى في الذمة وإلا بطل فيهما. (قوله وأصحهما) أي الطريقتين وقوعهما للموكل وهو المعتمد. (قوله إن قلنا للوكيل إحداهما) بأن اشترى في الذمة فإن اشترى بالعين بطل في التي لا تساوي الدينار بحصتها. (قوله بعين مال كما في المحرر) أي قال له اشتر بعين هذا الدينار وهذا هو الصواب. (قوله في الذمة) قال شيخنا: ولم ينقده في المجلس وإلا فهو كالشراء بالعين فيقع للموكل وينفسخ العقد بتلفه وظواهر كلامهم ربما لا توافق عليه فراجع. (قوله لم يقع الشراء للموكل) وإن سماه أو نواه ويقع للوكيل. (قوله ودفع العين) قال شيخنا بعد المجلس وهو جرى على ما مر عنه. (قوله لم يقع الشراء للموكل) ولا للوكيل. (قوله والأصح أنه يتخير) هو المعتمد في هذه والتي بعدها. (تفصيله) لو تلف ما دفعه له الموكل أو تصرف فيه الوكيل قبل العقد انعزل عن الوكالة فلا يصح عقده للموكل ولو في الذمة فإن لم يتلف أو عاد إليه دامت الوكالة فإذا اشترى في الذمة وقلنا يقع للموكل فإن دفع في الثمن ما دفعه له الموكل فذاك وإن دفع غيره من مال الموكل بطل العقد إن دفعه في المجلس على ما تقدم أو بطل الدفع إن كان بعده وإن دفع من مال نفسه صح مطلقا ولا يرجع به على الموكل وإن كان أمره بنقد ما دفعه له في الثمن ويلزمه رده للموكل فإن لم يأمره بذلك رجع على الموكل بما نقده في الثمن ورد على الموكل ما أخذه منه وقد يقع التقاوص ولو لم يدفع له شيئا رجع أيضا فتأمل. (قوله إنه يتخير) هو المعتمد كما مر. (قوله فاشترى به آخر) هذه أنسب وأولى من قول المنهج فاشترى بآخر إذ المخالفة في الشراء بدليل مقابله بالمخالفة في البيع لا في عين المدفوع وجعل في المنهج من أفراد هذه ما لو أمره بالشراء في الذمة فاشترى بالعين بحمل العبارة على معنى أن الشراء بالعين وقع مخالفا فتأمل. (قوله ولو اشترى إلخ) أي في حالة المخالفة فلو فرعه بالفاء لكان أنسب. (قوله فقال البائع بعثك فقال اشتريت للفلان) فكذا يقع الشراء للوكيل في الأصح لو جرد المخالفة أما عكس هذه بأن قال البائع بعثك لموكلك فقال

وكان يساوي خمسين مثلا. (قول الشارح فللموكل واحدة) انظر هل الخيرة له أو يقرع ومن ثم تعلم إشكال هذا القول وجرى لنا قول ثالث بأنهما معا يقعان للوكيل إذا كان الشراء في الذمة لأن تعيين إحداهما للموكل دون الأخرى ليس بأولى من العكس. (قول الشارح ويرد على الموكل نصف دينار) أي وللموكل أن يتزع الثانية منه ويقدر العقد فيهما لأنه عقد العقد له. قال السبكي: وكان ذلك مخرج على وفق العقود وجعله ابن سريج كالأخذ بالشفعة وفيه نظر. (قول الشارح فيبطل في شاة إلخ) من ثم قال الرافعي هذا القول الثاني مشكل لأن تعيين واحدة للبطلان وأخرى للموكل ليس بأولى من العكس اهـ. (قول الشارح إن قلنا إلخ) وذلك إذا كان الشراء في الذمة فإن كان بالعين فينبغي أن يصح في التي تساوي دينارا بثلاثي دينار أي إذا كانت الأخرى تساوي نصف دينار. (قول الشارح أي بعين) غرض الشارح من هذا الكلام أن عبارة المتن توهم أنه لو قال اشتر بهذا الدينار لا يصح الشراء في الذمة وليس كذلك لما سلف في مسألة الشاة وسيدكره الشارح قريبا ويحتمل أن يقال غرضه دفع ما عساه يتوهم من أن المعين مقابل المجهول. (قول الشارح بتلف المعين) راجع لقوله أي بعين مال. (قول الشارح على الأول) راجع لقوله قليل يتعين

تساوي دينارا بحصتها (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كما في المحرر (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لأنه أمره بعقد ينفسخ بتلف العين فأقرب بما لا ينفسخ بتلفه ويطالب بغيره (وكذا عكسه) أي لو أمره بالشراء في الذمة ودفع المعين عن الثمن فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل (في الأصح) والثاني يقع له لأنه زاده خيرا حيث عقد على وجه لو تلف المعين لم يلزمه غيره وعورض هذا بأنه قد يكون غرض الموكل تحصيل الموكل فيه وإد تلف المعين ولو دفع إليه دينارا وقال اشتر كذا فقليل يتعين الشراء بعينه لقريئة الدفع والأصح أنه يتخير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتناول الشراء لهما ولو قال اشتر بهذا تعيين الشراء بعينه على الأول ويؤخذ مما تقدم في مسألة الشاة في مقابل الأظهر أنه يتخير (ومضى مخالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه) كأن أمره ببيع عبد

فباع آخر أو بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى به آخر (فخصر فله باطل) لأن الموكل لم يأذن فيه (ولو اشترى) غير المأذون فيه (في الذمة ولم يسم الموكل) وقع الشراء (للكيل) ولغت نيته للموكل (وإن سماه فقال البائع بعثك فقال اشتريت للفلان) يعني موكله (فكذا) يقع الشراء للوكيل (في الأصح)

وتلغو تسمية الموكل والثاني يبطل العقد (وإن قال بعث موكلك زيداً فقال اشتريت له فالذهب بطلانه) أى العقد لأنه لم يجز بين المتبايعين

اشترت له فيبطل العقد على الأقرب من احتمالين لبعض المتأخرين فراجعه . (قوله وتلغو تسمية الموكل) قال شيخنا : ما لم يصدقه البائع عليها ولا يبطل العقد أخذاً من مسألة الجارية الآتية . (فرع) لو اشترى بمال نفسه لغيره بإذنه وقع الشراء للغير وإن سماه في العقد ولا وقع لنفسه وتلغو نيته إن وجدت وكذا لو اشترى شيئاً بصفة ما وكل فيه على الأقرب . (قوله وإن قال إني) ليست هذه مما هو مبنى على المخالفة كما أشار إليه الشارح والبطلان فيها لعدم الخطاب . (قوله لأنه لم يجز إني) قال شيخنا الرملي كابن حجر : ويجب تسمية الموكل ، قال شيخنا أو نيته في كل ما لا عوض فيه كالهبة والوقف والرهن والوصية والإعارة والوديعة فإذا نوب ما مع الموكل أو صرحا به أو نواه أحدهما وصرح به الآخر وقع وإن أطلق الوهاب مثلاً وصرح الوكيل بالموكل أو نواه يبطل العقد بخلاف البيع في هذه ولا وقع للوكيل وفي شرح الروض بعض مخالفة لذلك لم يعرض بها شيخنا الرملي لمخالفتها للمنقول . (تقنيته) علم مما مر أن تسمية الموكل ليست شرطاً في صحة العقد إلا في صور منها التكاح ومنها ما لو قال اشترى عبد فلان بثوبك هذا وما لو وكل عبداً ليشتري له نفسه من سيده وإن لم يأذن سيده وما لو وكل العبد شخصاً ليشتريه لنفسه فإذا لم يسم الموكل في ذلك وقع الشراء للمباشر . (قوله ولم يصرح إني) اعتراض على المصنف فكان حقه أن يسكت عن الخلاف أو يعبر بالأصح نظر الما في الكفاية . (قوله ويؤخذ من التعليل إني) إشارة إلى أن هذه مسألة مستقلة ليست من أفراد ما قبلها الذي فيه المخالفة . (قوله وفي المطلب إني) هي مفهوم كلام المصنف وهي توافق الإذن أخذاً من التعليل أيضاً . (قوله ويد الوكيل يد أمانة) فيصدق بيمينه في دعواه التلف والرد على الموكل وإن كان ضامناً كأن وكل المضمون له الضامن في قبض ما على المضمون عنه فقبضه ثم ادعى تلفه أو رده على الموكل فيصدق ولا نظر إلى اتهامه ببراءته من الضمان . (قوله أو ليس الثوب) أو وضع المال في غير حرزه أو في مكانه ونسيه أو لم يعرف كيف ضاع . (قوله ولا ينزل بالتعدي) ولو وكلا عن ولي أو وصى في مال محجوره لكن يتزع المال منه لعدل ويتصرف هو فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيلهما فاسقاً ابتداءً لأنه يغتفر في الدوام . (قوله محض الثمان) بخلاف الوكالة فإنها إذن في التصرف والأمانة حكم يترتب عليها فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاعها ومثلها الرهن فإنه توثق . (قوله عاد الضمان) وإن قلنا الفسخ برفع العقد من حينه نظراً لأصله وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع مغضوب باعه الغاصب بإذن مالكة بضعف يد الغاصب . (قوله الوكيل) هو نائب فاعل يعتبر . (قوله بخيار المجلس) ومثله خيار الشرط وكذا خيار العيب إلا إن رضى الموكل كما تقدم . (قوله طالبه) أى طالب البائع الوكيل وكذا الموكل . (قوله إن كان دفعه إليه) أى إن كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل وهذا قيد لمطالبة الوكيل سواء اشترى بالعين أو في الذمة . (قوله فلا يطالبه) ولو بتخليصه . (قوله ويكون الوكيل كضامن إني) ومثله وكيل أرسله ليقترض له ففعل فلمقرض مطالبته

(قول الشارح ويؤخذ إني) قال السبكي نقلاً عن أبي علي السنجى أن قضيته الشراء بالعين . (قول الشارح في موافق الإذن) أى في الشراء الذي صدر من الوكيل على وفق إذن الموكل . (قول الشارح صح جزماً) (فرع) قال له أبيعك لنفسك وإن كنت تشتري لغيرك فلا أبيعك فوافقته على ذلك ثم عقدا ونوى المشتري موكله صح على الأصح بخلاف ما لو ذكر في صلب العقد . (قول المتن ويد الوكيل يد أمانة) قال البيهقي في الفتاوى : لو ضاع المبلغ من يد الدلال فلم يدر أسرق أم سقط أم نسيه أم سلمه لصاحبه ضمن وكذا لو وضعه في مكان وأنسى المكان وإنما لم يضمن إذا لم يأت الهلاك من جهته اهـ . (قول المتن طالبه إني) اقتضى هذا أن الوكيل بالشراء يسلم من غير خلاف وقد سلف في الوكيل بالبيع خلاف والفرق أن العرف هنا قاض بذلك بخلاف وكيل البائع كذا قال الإمامي . واعلم أنه ليس خالياً من الخلاف بل فيه طريقان أحدهما الوجهان في وكيل البائع وأرجحهما القطع بالجواز للعرف . (تقنيته) كما يطالب الوكيل يطالب الموكل أيضاً ولا يمنع من ذلك دفعه الثمن إلى الوكيل على الأصح

مخاطبة ولم يصرح في الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل أن ذلك في موافق الإذن وفي الكفاية حكاية وجهين في المسألة وفي المطلب إذا قال بعثك لموكلك فلان فقال قبلت له صح جزماً (ويد الوكيل يد أمانة وإن كان يجعل) فلا يضمن ما تلف في يده بلا تعد (فإن تعدى) كأن ركب الدابة أو لبس الثوب (ضمن ولا ينزل) بالتعدي (في الأصح) والثاني يقول ينزل كالودع وفرق الأول بأن الإيداع محض ائتمان وعليه إذا باع وسلم المبيع زال الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع بعيب عليه عاد الضمان (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتز في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاط في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل) لأنه العاقد حقيقة وله الفسخ بخيار المجلس وإن أراد الموكل الإجارة قاله في التهمة (وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل وإلا فلا) يطالبه (إن كان الثمن معيماً) لأنه ليس في

يده (وإن كان الثمن في الذمة) طالبه به (إن أنكره) كالتة أو قال لأعلمها وإن اعترف بها طالبه أيضاً في الأصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن

والموكل كأصيل) والثاني يطالب الموكل فقط لأن العقد له وفي ثالث يطالب الوكيل فقط لأن العقد معه والأول لا حظ الأمرين (وإذا قبض الموكل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري) يبذل الثمن (وإن اعترف بوكالته في الأصح) لحصول التلف في يده (ثم يرجع

الوكيل على الموكل) بما غرمه لأنه غره ومقابل الأصح أنه لا يرجع إلا على الموكل (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداء) أيضا (في الأصح والله أعلم) لأن الذي تلف في يده الثمن سفيره ويده يده والثاني لا يرجع إلا على الوكيل وعلى الأصح من الرجوع على أيهما شاء قيل لا يرجع الوكيل بما غرمه على الموكل وقيل يرجع الموكل بما غرمه على الوكيل والأصح لا .

(فصل) (الوكالة جائزة من الجانبين) أي غير لازمة من جانب الموكل وجانب الوكيل (فإذا عزل الموكل في حضوره) بقوله عزلتك (أو قال) في حضوره (رفعت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتك منها انعزل) منها (فإن عزله وهو غائب انعزل في الحال وفي قول لا) ينزل (حتى يبلغه الخبر) بال عزل كالقاضي وعلى الأول ينبغي للموكل أن يشهد بالعزل لأن قوله بعد تصرف الوكيل كنت عزله لا يقبل وعلى الثاني

ويرجع إذا غرم بخلاف ما لو أرسله إلى بزاز مثلاً لياق له بثوب يسومه فتلف في يده فالضامن المرسل لا الرسول لأنه ليس بعاقده ولا سائمه . (قوله في يده) ليس قيذا فيد الموكل كذلك على الأصح من وجهين أطلاقهما . (قوله رجع عليه) نعم إن كان منصوباً من جهة الحاكم لم يرجع عليه فليس طريقاً في الضمان . (قوله والأصح له) هو المعتمد فالقرار على الموكل نعم لو تلف في يده ما اشتراه لموكله بعقد فاسد وغرمه لمالكه لم يرجع على موكله .

(فصل في حكم الوكالة) من حيث الجواز وال لزوم ورفعها وارتفاعها . (قوله جائزة) ولو يجعل ما لم تقع بلفظ الإجارة . (قوله غير لازمة) فليس المراد بالجواز الإباحة . (قوله أو قال) هو من العزل لكن بغير لفظه كما ذكره الشارح لدفع التكرار أو توهم المغايرة . (قوله انعزل في الحال) ولا ينفذ تصرفه وإن جهل العزل ويضمن ما أتلفه ولا يرجع مما غرمه . (قوله كالقاضي) وفرق الأول بأن شأن القاضي التولية في الأمور العامة بخلاف الوكيل والوديع والمستعير كالقاضي فلا ينعزل إلا بعد بلوغ الخبر كذا قاله شيخنا وغيره وانظر ما معنى عزل الوديع . (قوله لا يقبل) إلا بينة وهذا إذا لم يتفقا على العزل فإن اتفقا عليه واختلفا في وقته فكالرجعة ومحل قبولهما في حق أنفسهما لا في حق ثالث كما مر في الحوالة ولا تقبل بينة العزل إلا إن بينت ما عزل عنه لا احتمال عزله عن تصرف مخصوص ولو عزل أحد وكيليه مبهما لم يتصرف واحد منهما للشك فإن تصرف ثم عين غيره للعزل فالوجه صحة تصرفه لموافقة للواقع . (قوله انعزل) لأنه إبطال لإذن الموكل وبذلك علم رد ما قيل لا يلزم من العزل عدم التصرف كما مر نعم إن لزم من عزله ضياع المال أو نحوه لم ينزل بعزل نفسه . وقال ابن حجر : له عزل نفسه وإن لزم ضياع المال وله إيداعه في محل في طريق سفره وإن لزم على الموكل مشقة في الوصول إليه لأنه المورط لنفسه فراجع . (قوله بموت) قيل هذا انتهاء لزمها لا عزل وعلم بقوله عن أهلية التصرف أنه لا عزل بردة أحدهما وأن كلا منهما ينزل بحجر السفه وبطرو الرق وبحجر الفس وهو في الموكل ظاهر

(قول المتن والموكل كأصيل) وذلك لأن العقد وإن وقع للموكل فالوكيل فرعه ونائبه والعقد صدر معه فلها جعلناه كالضامن في أحكام المطالبة والرجوع . (فروع) ولي الطفل إذا سماه في العقد لا يكون ضامناً للثمن في ذمته بخلاف الوكيل وذلك لأن شراءه لازم للطفل بغير إذنه . (قول الشارح لأن العقد له) والوكيل سفير كوكيل النكاح . (قول الشارح لأن العقد معه) أي والأحكام تتعلق به . (قول المتن وإذا قبض إلخ) هذا إلى آخر زيادة المصنف بفيد ثلاثة أوجه أصحها تخيير المشتري في مطالبة من شاء منهما وهذه الأوجه الثلاثة هي الأوجه السالفة قريباً في المسألة قبلها وتعليلها ما سلف ثم هذه الأوجه مع تفاريعها تجري أيضاً في وكيل الشراء إذا تلف المبيع في يده ثم ظهر الثمن المعين مستحقاً . (قول الشارح وعلى الأصح) أي الذي في الزيادة أما على مقابله وهو الرجوع على الوكيل فقط فالظاهر أن الوكيل لا يرجع جزماً ويحتمل جريان الخلاف وعلى الوجه القائل بأنه لا يطالب إلا الموكل ينتجه عدم رجوع الموكل جزماً .

(فصل الوكالة جائزة إلخ) (قول الشارح بقوله إلخ) أي هذا هو المراد من العزل في عبارته ليصح عطف ما بعده عليه وإلا لفظ العزل شامل لكل وقوله في حضوره قيد به لقوله بعد فإن عزله وهو غائب . (فروع) من الصيغ نقضتها صرفتها أثرها وما أشبه . (قول المتن انعزل في الحال) لو تصرف ولم يعلم بالعزل وسلم إلى الغير كان ضامناً على ما نقله في البحر عن بعضهم واقتضاه كلام الغزالي والشاشي وغيرهما كما لو تصرف بعد التوكيل مع عدم علمه بالعزل وبمحت الروايات في الأول عدم الضمان . (قول الشارح كالقاضي) أي ولأن عزله بدون ذلك يقتضي

المعتبر خبر من تقبل روايته دون الصبي والفاسق (ولو قال) الوكيل (عزلت نفسي أو رددت الوكالة) أو أخرجت نفسي منها (انعزل) ولا يشترط في انعزاله بذلك حصول علم الموكل (وينعزل) أيضاً (مخرج أحدهما) أي الوكيل والموكل (عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وإن زال عن قرب

وفى الوكيل فيما لو كان وكيلًا والشراء بشيء من أعيان ماله كما رجع إليه شيخنا آخرًا. (قوله وكذا إغماء) إلا في إغماء موكل في رمى الجمار. (قوله إلحاقًا إلخ) شمل ما قصر زمنه والسكر بلا تعد كالإغماء ولا ينزل به المتعدى ومن الإغماء التقريف الواقع في نحو الحمام فليتنبه له فإنه نعم به البلوى. (قوله كأن باع إلخ) فهو عزل وإن كان بشرط خيار للبائع أو لهما كالوصية ومن حيث كونه مثالًا لخروج محل التصرف يفيد بغير ذلك وخروج محل التصرف عن المنفعة عزل أيضًا كإجارة وإعارة ووصية وتدبير وتعليق عتق وتزويج لأمة أو عبد وهبة ولو بلا قبض وبرهن مع قبض كما قاله شيخنا وبكتابة ولو فاسدة وبطحن حنطة ولو من أجنبي ونحو ذلك لا يعرض على بيع ولا بتوكيل وكيل آخر ولا ببيع عبد هو وكيل ولا بطلاق زوجة كذلك. (قوله كالوكيل) هو المعتد. (قوله أو لا) يكون الواو حرف عطف مع لا النافية تأمل. (قوله في أصلها) أى وكان ذلك بعد وقوع تصرف وإلا فإنكارها قبله عزل كما تقدم فلا حاجة للمخاصمة وتسميته فيها موكلًا باعتبار زعم الوكيل. (قوله يمينه) وإذا لم يخلف الموكل أو أقام الوكيل بينة بما قاله ثبت الشراء للموكل ولا تقبل بينة الموكل لو أقامها لأنها شهادة على نفى. (قوله جارية) تخصيص ذكرها لما يترتب من الوطء وغيره الآتى. (تقنيته) أعلم أن هذه المسألة مشهورة بمسألة الجارية ويقع فيها بين الطلبة امتحان واختلاف كبير فى تعداد صورها وحاصلها أن يقال إن الشراء الواقع من الوكيل إما بعين مال الموكل أو فى ذمة الوكيل وعلى كل إما أن يقع من الوكيل نية الموكل أو تسميته من غير ذكر ماله أو مع ذكره وكل منهما إما أن يقع فى العقد أو بعده وعلى كل فإما أن يصدقه البائع على ما ادعاه أو يكذبه أو يسكت عن ذلك فهذه ست وثلاثون صورة والواقع للوكيل منها ثلاثون والباطل منها ستة وعلى قول شيخنا الآتى من أن التسمية من غير ذكر المال مبطلّة مع التصديق يكون الباطل منها عشرة وعلى ما ذكره أيضًا من أن التصديق على النية مبطل يكون الباطل أربع عشرة ويقع للوكيل اثنتان وعشرون كالتصديق بالحجة وبها تزيد الصور على المذكورة وتزيد أيضًا مع عدم شيء مما ذكر فتأمل وافهم واسمع ولا تتوهم والله أعلم. (قوله وسماه فى العقد) لقوله اشتريتها لفلان والمال له أو بقوله اشتريتها بمال فلان هذا أو بقوله هذا المال لفلان واشتريتها به. قال شيخنا: أو بقوله اشتريتها لفلان فقط لكن صدقه البائع فلا يشكل بما مر من إلغاء التسمية لأنه عند عدم التصديق وتعليل مقابل الأصح الآتى يخالفه فعلم أن المراد بالتسمية هنا ذكر المال لأنه الذى لا يحتاج معه إلى تصديق وهو المراد أيضًا فى التصديق الآتى فى جميع الصور الآتية وضريح كلامهم هنا أن نيته فى العقد لا تعتبر وإن صدقه البائع عليها وأنه يقع العقد مع ذلك للوكيل وهو مشكل إذ كيف يقع له مع كونه بعين مال الغير فكان ينبغى البطلان وإن لم ينو أيضًا بل وإن نوى نفسه وقد مر ما فيه لا يقال إن الاختلاف فى الإذن اقتضى أنه لا يعمل إلا بالصريح لأننا نقول لا خلاف فى أن المال للموكل ولا فى أن العقد وقع به فالوكيل إما صادق فهو للموكل أو كاذب فهو على ملك البائع فأى صراحة فى وقوعها للوكيل لا يقال إنكار البائع الوكالة اقتضى وقوعها للوكيل لأننا نقول يبطل ذلك الحكم بالبطلان فيما لو سماه فى العقد والشراء بالعين وكذبه البائع. (قوله بعد العقد) أى فى زمن تؤثر فيه التسمية وهو فى زمن خيار المجلس أو الشرط لأنها بعد ذلك لإخبار ولذلك جرى فيها التصديق وعدمه. (قوله القول) وهو اشتريتها لفلان والمال له قال شيخنا فإن لم يقل والمال له لم ينطّل البيع ويقع للوكيل وإن اتفقا على تسمية الموكل وتلفو تسميته كما تقدم وصرح به الرافعى وفيه نظر يعلم مما مر. (قوله رد ما أخذه) أى للموكل أو للوكيل وعليه رده

عدم الوثوق بتصرفه وفرق الرافعى بينه وبين القاضى بأن القاضى يتعلق به مصالح عامة وهو ملحق فى الحاكم فى جزئية خاصة. (قول الشارح لا يلحقه به) أى لأنه لا يولى عليه بسبب الإغماء واختاره السبكي. (قول المتن أو صفتها) أى لأن الموكل أعرف بحال الإذن الصادر منه وهذا معنى قوله من كان القول قوله فى شيء كان

(وكذا إغماء فى الأصح) إلحاقه بالجنون والثانى لا يلحقه به (وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل) كأن باع أو أعتق ما وكل فى بيعه (وإنكار الوكيل الوكالة لنسيان لها) أو لغرض فى الإخفاء لها (ليس بعزل) لنفسه (فإن تعمد) إنكارها (ولا غرض) له فيه (انعزل) بذلك والموكل فى إنكارها كالوكيل فى عزله به أو لا (وإذا اختلفا فى أصلها) كأن قال وكنتى فى كذا فأنكر (أو صفتها بأن قال وكنتى فى البيع نسيئة أو الشراء بعشرين فقال) الموكل (بل نقد أو بعشرة صدق الموكل بيمينه) لأن الأصل عدم الإذن فيما ذكره الوكيل (ولو اشترى جارية بعشرين دينارًا) وزعم أن الموكل أمره بذلك (فقال له أذنت فى عشرة وحلف) على ذلك (فإن اشترى) الوكيل (بعين مال الموكل وسماه فى العقد أو) لم يسمه ولكن (قال بعده) أى بعد العقد (اشتريتها) أى المذكور (لفلان والمال له وصدقه البائع) فى هذا القول (فالبائع باطل) فى صورتين وعلى البائع رد ما أخذه (وإن كذبه) فيما قال

بأن قال لست وكيلا في الشراء المذكور (حلف على نفى العلم بالوكالة) الناشئة عن التوكيل (ووقع الشراء للتوكيل) وسلم الثمن المعين للبائع وغرم

مثله للموكل (وكذا إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) بأن نواه يقع الشراء للتوكيل (وكذا إن سمها وكذب البائع) بأن قال أنت مبطل في تسميته يقع الشراء للتوكيل (في الأصح) وتلفو تسمية الموكل والثاني يبطل الشراء (وإن صدقه) البائع في التسمية (بطل الشراء) لاتفاقهما على أنه للمسمى وقد ثبت يمينه أنه لم يأذن فيه بالثمن المذكور وإن سكنت عن التكذيب والتصديق فيؤخذ من قول المصنف قبل وإن سمها فقال بعثك فقال اشتريت لفلان إن الشراء يقع للتوكيل في الأصح (وحيث حكم بالشراء للتوكيل) مع قوله إنه للموكل (يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل) أي يتلف به (ليقول للتوكيل إن كنت أمرتك) بشراء جارية (بعشرين فقد بعثكها بها) أي بعشرين (ويقول هو اشتريت لتحل له) باطنا ويغتفر هذا التعليق في البيع على تقدير صدق الوكيل للضرورة وإن لم يجب الموكل إلى ما ذكر فإن كان الوكيل كاذبا لم يحل له وطؤها ولا التصرف فيها بيع أو غيره

للموكل (قوله فإن قال) هذا ملزوم ما قال الوكيل فيلزم من تكذيبه فيه تكذيبه فيما قال فتأمل. (قوله حلف) أي للموكل وللوكيل تحليفه فإن ادعيا معا كفته يمين واحدة وإلا فلا فإن نكل حلف الموكل لا الوكيل قاله في العباب وفي عدم حلف الوكيل نظر فراجع. (قوله الناشئة عن التوكيل) أشار إلى أن المحلوف على نفيه هو التوكيل والوكالة ناشئة عنه فصيح الحلف على نفى العلم بها فإذا حلف أخذ المال وغرم الوكيل بدله للموكل وإن أقر عند عرض اليمين عليه أو نكل وحلف الوكيل ردت الجارية للبائع والمال للموكل وبريء الوكيل من عهده. (قوله ووقع الشراء للتوكيل) قال شيخنا: محله إن لم يعترف البائع بأن المال للموكل وإلا يبطل البيع لأنه شراء للغير بعين ماله بغير إذنه وعلى هذا لو ادعى على البائع بأنه يعلم أن المال للموكل سمعت الدعوى فإن أنكره حلف فقوله بعضهم يلزم من نفى الوكالة كون المال للموكل غير مستقيم لأنه يلزم عليه بطلان البيع فلا يصح قول المصنف وقع الشراء للتوكيل فتأمل. (قوله بأن نواه) ليس قيذا إذ في عدم النية يقع للتوكيل بالأولى ولم يذكره الشارح لما يأتي من الرفق. (قوله يقع الشراء للتوكيل) قال شيخنا: ما لم يصدقه البائع في نيته وإلا بطل كما مر في التسمية وهو في شرح الروض وابن حجر وفيه نظر لأن تسمية الموكل مع عدم ذكر المال لا تؤثر فنيته كذلك ونية المال غير معتبرة. (قوله وكذا إن سمها) أي في العقد أو بعده فيما مر بأن قال اشتريته لفلان والمال له. (قوله في تسميته) المشتعلة على كون المال له لأن تسميته مع عدم ذلك لا تؤثر وإن صدقه عليها وقد علمت ما فيه وأشار بقوله مبطل إلى أن التسمية وجدت فصيح تعليل الأصح بقوله وتلفو تسمية الموكل ويعلم منه وقوعه للتوكيل مع إنكارها بالأولى. (قوله وإن سكنت إلخ) مراده أن السكوت كالتكذيب وهو في الصور المحتاج فيها إليه ويصح أن يراد الأعم. (قوله قبل) أي قبل هذا الفصل ووجه الأخذ أن التسمية لا تمنع من وقوعه للتوكيل فمع النية أولى وقد مر ما فيه. (قوله إن الشراء يقع للتوكيل في الأصح) ظاهره أنه لا يحتاج في هذه وما قبلها إلى تحليف على نفى الوكالة كما مر ولعله لا بد منه وسكوتهم عنه هنا للعلم به من ذلك فراجع. وقد رأيت العلامة سم استوجه الحلف أيضا. (قوله وحيث حكم إلخ) وذلك في غير صورة الشراء بالعين مع التسمية في العقد مطلقا وفي غير صورة التصديق في غيرها فهو في صورة التكذيب والسكوت والنية. (قوله يستحب للقاضي) المراد به من تقع الخصومة عنده ولو محكما أو ذا أمر مطاع^(١). (قوله أن يرفق بالموكل) أي مطلقا وبالبائع في صور الشراء بالعين بأن يقول إن لم يكن موكلك أمرتك بشراء جارية بعشرين فقد بعثكها بها. (قوله ويغفر) أي لا يضر في صحة البيع فمع تركه يصح جز ما فليس المراد بالضرورة عدم إمكان غيرها وفي حلها باطنا بما ذكر نظر يعلم من الرفق بالبائع كما مر. (قوله ولا التصرف فيها بيع أو غيره) قال في الروضة

القول قوله في صفة ذلك الشيء. (قول الشارح بأن قال لست وكيلا إلخ) إنما قدر الشارح هذا توطئة لكلام المتن الآتي وإلا فلو أنكر كون المال لغيره ولم يتعرض للوكالة أو اعترف بها فإنه يحلف على الذي أنكره فقط ويكون ذلك كافيا في وقوع الشراء للتوكيل قاله الإسنوي. وقال السبكي: إنما قال المنهاج يحلف على نفى العلم بالوكالة لأنه فرض المسألة في الشراء بعين مال الموكل. أقول: اقتضى كلام السبكي هذا أن يكون البائع معترفا بأن المال للموكل وذلك يقتضي أن يبطل البيع في هذه الصورة وإن كذب في التوكيل كما في الإسنوي. (قول الشارح الناشئة عن التوكيل) يريد أن التوكيل فعل الغير فنفي الوكالة نفى له فنتج كون الحلف على عدم العلم لأن هذا شأن الحلف على نفى فعل الغير. (قول المتن ووقع الشراء للتوكيل) أي ظاهرا. (قول الشارح بأن قال أنت مبطل) هو معنى قول الإسنوي سميته ولم تكن وكيلا عنه. (قول المتن في الأصح) قال الإسنوي: هما الوجهان السابقان في قول المتن وإن سمها فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان فكذا في الأصح. أقول: لا مخالفة لأن الوكيل هناك معترف بالمخالفة وهنا يدعى الموافقة. (قول المتن بطل الشراء إلخ) قال الإسنوي: هو يخالف ما سلف في قول المتن وإن سمها فقال البائع بعثك فقال اشتريت لفلان أقول قد يفرق بأن الوكيل

إن كان الشراء بعين مال الموكل لبطلانه وإن كان في الذمة حل ما ذكر للوكيل لوقوع الشراء له وإن كان صادقا فهي للموكل وعليه للوكيل

نعم له التصرف فيها من حيث الظفر لأن البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك . (قوله حل ما ذكر) فيه نظر باحتيال كذب البائع في تكذيبه . (قوله فيجوز له بيعها) قال ابن حجر عن البندنجي : إن له أيضا أن يؤجرها حتى يستوفي حقه ثم يردها للمالكها وهو من الظفر أيضا يأتي مثل ذلك فيما تقدم ونظر في ذلك بعضهم فليراجع باب الظفر إن كان يجوز فيه مثل ذلك انتهى . (قوله صدق الموكل) أي يمينه وسقط الجعل لو كان نعم يصدق الوكيل في قضاء دين صدقه ربه ويستحق الجعل . (قوله لم يصدق) أي الوكيل إلا بينة ويصدق الموكل قطعا فمحل الخلاف فيما قبل العزل . (قوله وقول الوكيل) ولو بعد العزل مقبول في التلف والرد ومثله جاني الأموال ومثل دعوى الرد والتلف أن يقول لا حق لك على أو لا يلزمني تسليم شيء إليك ونحو ذلك نعم لو جحد الوكالة أو القبض فأقيمت عليه بينة به ثم ادعى الرد أو التلف لم يقبل . (قوله والثاني يلزمه) بمعنى أن الموكل يطالب الرسول ولا يغرم الوكيل . (قوله قبل تسليم المبيع) وكذا بعده وكان تسليمه بحق بأن أذن له الموكل فيه مثلا وظاهر ما ذكر أن التسليم بعد قبض الثمن واجب فوراً ويوجه بأنه من المصلحة لئلا يتلف المبيع قبل قبضه فيفوت الثمن على الموكل فراجع . (قوله فالوكيل المصدق) وفي براءة المشتري حيثئذ من الثمن وجهان الراجح منهما عدم براءته ولو اعترف الموكل بأن الوكيل قبض الثمن وطلبه منه فأنكر قبضه صدق يمينه ويمتنع على الموكل مطالبة الوكيل بحلفه ومطالبة المشتري لا اعترافه ببراءته ولو خرج المبيع حيثئذ مستحقا رجع المشتري على الوكيل لأن يمينه لدفع الغرم عنه فقط لا على الموكل لإنكاره القبض من الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل لذلك ولو خرج معياره على الموكل أو الوكيل ولا يرجع من غرم منهما على الآخر لما مر . (فروع) لو قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بضمن المثل صدق الموكل فإن أقاما بينتين قدمت بينة المشتري . قال شيخنا م : وفي تصديق الموكل هنا تقديم قول مدعي الفساد فراجع . وعلى نظير ما ذكر لو أجز الوكيل مال الصبي أو الناظر الوقف وقامت بينة بأنه أجرة المثل وأخرى بخلافها قدمت الشهادة بأجرة المثل وفيه كلام آخر مذكور في محله فليراجع . (قوله بقضاء دين) أما لو وكله بقبض حقه عين أو دين من زيد وادعى زيد دفعه له وصدقه الموكل وأنكر الوكيل صدق يمينه وليس لموكله مطالبة ولا مطالبة زيد لاجترافه ببراءته ولا يطالب الوكيل زيد أيضا لذلك ولو وكل الدائن المدين أن يشتري له شيئا بما في ذمته لم يصب لأنه

هناك معترف بالخالفه وهنا يدعي الموافقة . (قول الشارح لأن الموكل إن) علل أيضا بأنه مالك لإنشاء التصرف فيملك الإقرار به كالولي الجبر إذا أقر بنكاح موليته . قال الإمام في باب الرجعة : من خالف هذا القول كان هاجما على خرق الإجماع اهـ . (فروع) إذا صدقنا الوكيل لم يستحق الجعل المشروط إلا بينة . (فروع) لو قال كنت عزلتك قبل التصرف وقال الوكيل بل بعده فهو كالرجعة . (فروع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل بضمن المثل صدق الموكل فإن أقاما بينتين قدم المشتري لأن مع بينته زيادة علم بانتقال الملك . أقول : قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر إذا تعارضت بينتان في أجرة المثل ودونها أو ثمن المثل ودونه . (قول المتن مقبول) كذلك الغاصب ولكن الفارق الضمان وعدمه . (قول المتن وكذا في الرد) أي ولو كان بعد العزل بخلاف دعوى الرد في الأمانات الشرعية فإنه لا يقبل . (قول الشارح فلا يقبل) أي لأنه أخذها لغرض نفسه ورد بأنه إنما أخذها لمنفعة المالك وانتفاعه إنما هو بالعمل فيها لا بعينها . (قول المتن ولا يلزم) كذا لو اعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف لا يلزم الموكل الرجوع إليه . (قول الشارح فالوكيل المصدق) على هذا هل يبرأ المشتري فيه وجهان أصحهما عند الإمام والقاضي يبرأ وعند بغوي لا . (قول الشارح وفي وجه إلى آخر كلامه) به تعلم أن المذهب في الكتاب أريد به القطع في الحال الأول وأحد الوجهين في الحال الثاني فتكون هذه الطريقة قاطعة في الحال الأول

الثمن هو لا يؤديه وقد ظفر الوكيل بغبن جنس حقه وهو الجارية فيجوز له بيعها وأخذ الثمن في الأصح (ولو قال) الوكيل (أتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) لأن الأصل عدم التصرف (وفي قول الوكيل) لأن الموكل اتهمته فعليه تصديقه ولو اختلفا في ذلك بعد انزعال الوكيل لم يصدق إلا بينة (وقول الوكيل في تلف المال مقبول يمينه وكذا في الرد) على الموكل لأنه اتهمته (وقيل إن كان) وكلا (بجمل) فلا يقبل قوله في الرد (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) يمينه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل) في ذلك (على الصحيح) والثاني يلزمه لأن يد رسوله يده فكأنه ادعى الرد عليه (ولو قال) الوكيل بعد البيع (قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل إن كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع وإلا) أي وإن كان بعد تسليمه (فالوكيل) المصدق (على المذهب)

حملا على أنه أتى بالواجب عليه من القبض قبل التسليم وفي وجه أن المصدق الموكل لأن الأصل بقاء حقه والطريق الثاني المصدق منهما في الحالين القولان في دعوى الوكيل التصرف وإنكار الموكل له (ولو وكله بقضاء دين) بما دفعه إليه (فقال قضيته وأنكر المستحق) قضاءه

(صدق المستحق يمينه) لأن الأصل عدم القضاء (والأظهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قاله (الإبينة) والثاني يصدق يمينه لأن الموكل اتهمه (وقيم اليمين) أو الموصى (إذا ادعى دفع المال إليه بعد البلوغ يحتاج إلى يمين) عند إنكاره (على الصحيح) لأن الأصل عدم الدفع والثاني يقبل قوله يمينه لأنه أمين (وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك) ماله (لأن الأصل الإلزام بالإبينة) لأنه يقبل قوله في الرديمين والثاني له ذلك حتى لا يحتاج إلى يمين

(وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد) كالمستعير (ذلك) أي أن يقول لا أرد إلا بإشهاد إن كان عليه يمين بالأخذ وكذا إن لم تكن في الأصح عند البغوى وقطع العرايون بمقابله (ولو قال رجل) لمن عنده مال مستحقه (وكلنسى المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه) من عنده المال في ذلك (فله دفعه إليه والمذهب أنه لا يلزمه) أي دفعه إليه (إلا يمينه على وكالته) لاحتمال إنكار الموكل لها والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوارث الآتية يلزمه الدفع إليه بلا يمينه لاعترافه باستحقاقه الأخذ (ولو قال) لمن عليه دين (أحالي) مستحقه (عليك وصدقه) في ذلك (وجب الدفع) إليه (في الأصح) لاعترافه بانتقال الدين إليه والثاني لا يجب الدفع إليه إلا يمينه لاحتمال إنكار المستحق للحالة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وإن قال) من عنده مال عين أو دين مستحقه (أنا وارثه)

قابض مقبض ويصح أن يوكل الولي سفيها في قبض عين أو دين وأن يوكله أجنبي في قبض عين لا دين وفارق الولي بقوة الولاية (قوله إلا يمينه) فإن لم تكن رجع الموكل على الوكيل وإن صدقه في الدفع للمستحق نعم إن كان بحضرة الموكل صدق الوكيل ولا ادعى الوكيل أنه أشهد يمينه وأنكر الموكل صدق الموكل يمينه على المعتمد كما لو ادعى الغيبة ويكفي في اليمين واحد هنا وفيما يأتي قاله العلامة البرلسي فراجع (قوله والوصى) وكذا الأب والجد والحاكم على المعتمد وإنما اقتصر الشارح على الوصى لأن اليمين لأب لا أب له (قوله ولا مودع) مثله كل من يصدق يمينه في الرد أخذنا من العلة إذا امتنع ليشهد صار ضامنا بقيمته يوم التلف (قوله وللغاصب .. إلخ) ولا أتم عليه في هذا التأخير لفرض براءة ذمته (قوله ومن لا يقبل) عطف عام (قوله كالمستعير) ومثله الولي ولو أبا وحاكما كما مر (قوله في الأصح عند البغوى) وهو المعتمد (قوله عندك) فيه تغليب العين لأن الدين عليه ولا يقال عنده (قوله وصدقه) قال شيخنا بل وإن كذبه في الدين لأنه تصرف في مال نفسه (قوله فله دفعه إليه) هو في الدين ولا يجوز دفع العين إلا يمينه بوكاله على المعتمد قال شيخنا م ر ويكفي غلبة الظن مع قرينة وإذا دفع ثم أنكر المستحق الوكالة وحلف على نفيها أخذ دينه من مدينه وهو يرجع على من دفعه له به إن بقي أو يبذله إن تلف بتقصير وإلا فلا رجوع وفي دفع العين يرجع على من هي عنده منهما فإن تلفت طالب كلا منهما ولا يرجع الغارم على الآخر إلا إن فرط القابض والقرار عليه (قوله إلا يمينه) فإن لم تكن لم يحلف لأن إقراره لا يلزمه الدفع كما مر وليس له بعد إقامة اليمين بالوكالة أن يلزمه يمينه أخرى بأنه باق عليها أو أنه لم يعزل (قوله لمن عليه دين) قيد به لأجل الحوالة (قوله وصدقه) فإن كذبه لم يجب وله تخليفه فإن أقر وحلف الطالب بعد نكوله لزمه الدفع وإذا دفع ثم أنكر المستحق الحوالة وحلف على نفيها أخذ دينه من الدافع ولا يرجع الدافع على المدفوع له لاعترافه بأن الملك له (قوله أنا وارثه) أو أنه وصى لي بما تحت يدك وكان يخرج من الثلث أو أنا ناظر وقف أو أنا وصى عنه وفارق الوكيل فيما مر لأن الوصى له التصرف قال شيخنا ومنه يؤخذ أنه لو كان الوكيل له التصرف وجب الدفع له أيضا راجعه ولو ظهر المستحق حيا رجع على الدافع وهو يرجع على المدفوع له لتبين كذبه وإنما قيد الوارث بالمستغرق لأن غيره لا يختص بما يأخذه ومثل الوارث أحد سیدی المكاتب وأحد مستحق ريع الوقف كما تقدم في الرهن .

وحاكية لوجهين في الثاني وهو كنفك (قول المتن صدق المستحق) أي ثم يطالب بحقه الموكل لا الوكيل (قول المتن إلا يمينه) أي ولو شاهدا واحدا مع يمينه كالضامن (قول المتن وقيم اليمين) كذلك الأب والجد قاله الإسنى وقال السبكي يقبل قولهما (قول المتن من لا يقبل قوله) فيه إشارة إلى العلة ولو قال في الدفع كان أحسن ليشمل المديون (قول الشارح وقطع العرايون) أي لا يمكنه أن يقول ليس له عندى شيء وقد يوجه الأول بأنه يحتمل أن يرفعه إلى من يرى الاستفصال كالمالكى (قول المتن أنا وارثه) مثله أنا وصيه أنا موصى له بتلك العين (فتقمة) لو ادعى على وكيل غائب وأقام اليمين وحكم ثم جاء وأنكر الوكالة فلا أثر له لأن الحكم على الغائب جائز ذكره في الروضة أقول انظر لو فرض الحكم على الوكيل من غير يمين استظهار كيف يكون الحال .

[ثم بعون الله الجزء الثاني من حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج ويليها الجزء الثالث وأوله كتاب الإقرار]

(إعان الله على إتمامه)

المستغرق لتركته (وصدقه) من عنده المال في ذلك (وجب الدفع) إليه (على المذهب والله أعلم) لاعترافه بانتقال المال إليه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو مخرج من مسألة الوكيل السابقة لا يجب الدفع إليه يمينه على إرثه لاحتمال أن لا يرثه لأن حياته ويكون ظن موته خطأ

فهرس الجزء الثانى (من حاشية قليوبى وعميرة)

الصفحة	الموضوع
٢	(كتاب الزكاة)
٩	فصل إن اتحد نوع الماشية
١٥	باب زكاة النبات
٢٢	باب زكاة النقد
٢٥	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٢٧	فصل التجارة تقلب المال .. إلخ
٣٢	باب زكاة الفطر
٣٨	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
٤٢	فصل تجب الزكاة على الفور
٤٤	فصل لا يصح تعجيل الزكاة
٤٨	(كتاب الصيام)
٥٢	فصل النية شرط للصوم
٥٥	فصل شرط الصوم الإمساك إلخ
٥٩	فصل شرط الصوم الإسلام
٦٣	فصل شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ
٦٦	فصل من فاته شيء من رمضان فمات
٦٩	فصل تجب الكفارة بإفساد صوم يوم من رمضان
٧٢	باب صوم التطوع
٧٥	(كتاب الاعتكاف)
٨٠	فصل إذا نذر مدة متتابعة .. إلخ
٨٤	(كتاب الحج)
٩١	باب المواقيت للحج والعمرة
٩٥	باب الإحرام
٩٧	فصل المحرم ينوى أى الدخول فى الحج والعمرة
١٠١	باب دخول مكة زادها الله شرقاً
١٠٢	فصل الطواف بأنواعه واجبات ومنن

الموضوع	الصفحة
فصل يستلم الحجر بعد الطواف وصلاته	١١٠
فصل يستحب للإمام أو منصوبه أن يخطب	١١٢
فصل ويبيتون بمزدلفة	١١٦
فصل إذا عاد بعد الطواف يوم النحر ... إلخ	١٢٠
فصل أركان الحج خمسة الإحرام ... إلخ	١٢٦
باب محرمات الإحرام	١٣١
باب الإحصار والقوات للحج	١٤٦
(كتاب البيع)	١٥١
باب الربا	١٦٦
باب فيما نهي عنه من البيوع وغير ذلك	١٧٥
فصل ومن المنهي عنه ما لا يطل إلخ	١٨١
فصل فيمن باع في صفقة واحدة خللاً وخمراً	١٨٦
باب الخيار	١٨٩
فصل لهما أي لكل من المتبايعين ولأحدهما شرط الخيار ... إلخ	١٩٢
فصل للمشتري الخيار ... إلخ	١٩٧
فصل التصرية حرام إلخ	٢٠٩
باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع	٢١٠
باب التولية والإشراك والمراجعة	٢١٩
باب بيع الأصول والثمار	٢٢٤
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه	٢٣٣
باب اختلاف المتبايعين	٢٣٩
باب في معاملة العبد	٢٤١
(كتاب السلم)	٢٤٤
فصل يشترط كون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه	٢٤٨
فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه	٢٥٥
فصل الإقراض مندوب	٢٥٧
(كتاب الرهن)	٢٦١
فصل شرط المرهون به كونه ديناً ... إلخ	٢٦٦
فصل إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن	٢٧٢

الصفحة

الموضوع

٢٧٩	فصل إذا جنى المرهون قدم المجنى عليه
٢٨١	فصل إذا اختلفا في الرهن ... إلخ
٢٨٣	فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته
٢٨٥	(كتاب القفليس)
٢٨٨	فصل يبادر القاضى استحبابا بعد الحجر ببيع ماله وقسمه ... إلخ
٢٩٣	فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر ... إلخ
٢٩٩	باب الحجر
٣٠٤	فصل ولي الصبى أبوه ثم جده ... إلخ
٣٠٦	باب الصلح
٣١٠	فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة
٣١٨	باب الحوالة
٣٢٣	باب الضمان
٣٢٧	فصل المذهب صحة كفالة البدن
٣٢٩	يشترط في الضمان والكفالة لفظ ... إلخ
٣٣٢	كتاب الشركة
٣٣٦	(كتاب الوكالة)
٣٤١	فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ... إلخ
٣٤٤	فصل قال بع لشخص معين أو في زمن معين ... إلخ
٣٤٧	فصل الوكالة جائزة من الجانين

رقم الإيداع بدار الكتب

٩٦/١٤٥٣٩